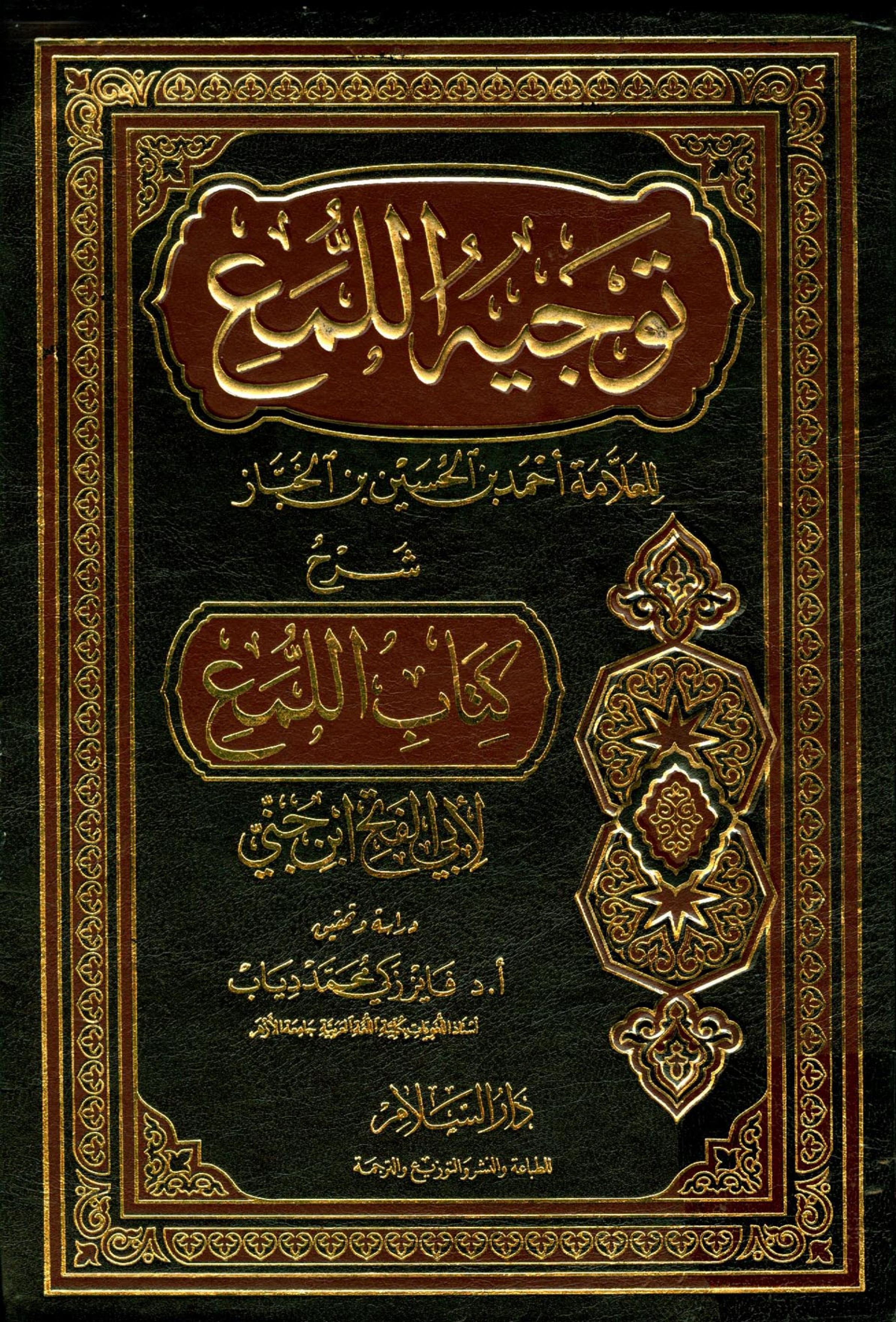

توجيه اللمع
للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز
شرح
كتاب اللمع
لأبي الفتح ابن جني
دراسة وتحقيق
أ. د. فايز زكي محمد دياب
أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر
دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



توجيه اللمع

للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز

شرح

كتاب اللمع

لأبي الفتح ابن جني

دراسة وتحقيق

أ.د فايز زكي محمد دياب

أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

أصل هذا الكتاب

رسالة علمية نال عنها مؤلفها درجة الدكتوراة بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف الأدبي من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

القاهرة - مصر ١٢٠ شارع الأزهر ص ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي : ١١٦٣٩

هاتف ٥٩٣٢٨٢٠ - ٢٧٤١٥٧٨ - ٢٧٠٤٢٨٠ (٢٠٢ +) فاكس ٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

http ://www.dar-alsalam.com e-mail : info @ dar-alsalam.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد للّه الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا اللّه والصلاة والسلام عَلى سَيِّدنا محمد أفضل خلقه وأكمل عباده ، وبعد :

فقد خلَّف أسلافنا من أهل اللسان العربي تراثًا ضخمًا وكنزًا ثمينًا من العلم والبيان جديرًا بالإكبار والإجلال ، ولكنه لم يزل مخبوءًا بين جدران دور الكتب ، تحيط به هالة من خيط العنكبوت ، وتغلفه طبقة من الأتربة .

ولكنه من حسن الطالع ومن الأمور الداعية إلى التفاؤل في هذه الحقبة الراهنة من تطور أمتنا أن يوجه فريق من الدارسين انتباههم نحو تراث أمتنا اللغوي ، فيقوموا بتحقيقه ونشره ، ذلك أن حجم التيار الفكري وإيجابيته وتنوعه يوضح مدى رقي أية أمة ؛ لأن النشاط الفكري معيار صادق ومقياس أمين لتقدم الأمم ورقي الشعوب .

ولما وجدت عزمي صادقًا على المشاركة في إحياء العلم وتيسيره ؛ حرصت على أن تكون رسالتي في هذا الشأن ، فاستخرت اللّه واستشرت أساتذتى فوفقت إلى اختيار (ابن الخباز مع تحقيق كتابه « توجيه اللمع ») ليكون موضوع دراستي في هذه المرحلة .

أما دوافع اختيار هذا الموضوع فتتلخص فيما يأتي :

أولًا - محاولة إزالة الغموض الذي اكتنف شخصية أبي العباس ، وإظهار مكانته العلمية بين علماء عصره .

ثانيًا - طوال دراستي الجامعية وما تلاها من مرحلة التخصص كان يتملكني الإعجاب بآراء أبي العباس ، وأود أن أظفر بمؤلف له يضم آراءه ويجمع وجهات نظره ، وبالتنقيب عن آثاره صادفت هذا الكتاب ، فعزمت على إخراجه للوجود .

ثالثًا - لاحظت اهتمام أبي العباس في هذا الكتاب بتعليل الأحكام النحوية ، وبيان الأسرار التي انطوت عليها ، فأحببت أن أضيف هذا السفر إلى قائمة الكتب التي اهتمت بأمر التعليل في النحو العربي .

رابعًا - أحسست برغبة ملحة في المشاركة الجادة في إحياء التراث العربي القديم .

وقد قسمت الموضوع قسمين : الأول : الدراسة ، وقد اشتملت على ثلاثة فصول .

أما الفصل الأول : فقد تكلمت فيه بإيجاز عن ابن جني .

وفي الفصل الثاني : تكلمت عن ابن الخباز ؛ فبينت نسبه ومولده وشهرته وكنيته ونشأته وأخلاقه وثقافته ومكانته العلمية ، وأشهر شيوخه وتلاميذه وعلماء عصره ، كما أوضحت آثاره العلمية ، ومذهبه النحوي ، وأثره في التأليف النحوي بعده ، وختمت الفصل بإيضاح اختلاف المؤرخين في سنة وفاته .

أما الفصل الثالث : فتحدثت فيه عن كتاب « توجيه اللمع » وذكرت مصادره ووثقته ، ورسمت فيه صورة لمنهج ابن الخباز العلمي كما اتضح من كتابه وبينت الموقف النقدي الذي التزمه ابن الخباز مع ابن جني ، وعقدت موازنة بين شرحي « اللمع » لابن الخباز والثمانيني .

القسم الثاني : **تحقيق كتاب** « توجيه اللمع » .

وقد اعتمدت في التحقيق على نسخة فريدة ، توجد بالمكتبة الأزهرية تحت رقم (٢٣٤٨) السقا (٢٨٦٧٦) نحو ، حيث إني لم أعثر على غيرها مع طول البحث ومداومة التفتيش ، ورغبة في إتمام الفائدة وإكمال الصورة وضعت كتاب « اللمع » مضبوطًا في أعلى صفحات كتاب « توجيه اللمع » .

وأود أن أوضح أني لم أبخل بشيء في سبيل محاولة إتمام هذا العمل وإن بدا فيه ما يوجب الاعتذار عنه فما لي إلا التذرع بأمرين : باكورة التجربة ، وصعوبة التحقيق على النسخة الفريدة ، وكلاهما واقع لا قبل لي بتجاوزه وقد يفهم عذري ويغفر زلتي من عانى التحقيق ولمس مشاكله ، يقول الجاحظ : « ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفًا أو كلمة ساقطة ؛ فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام » .

والله نسأل أن يرزقنا السداد في القول والإخلاص في العمل .

أ.د فايز زكي محمد دياب

كتاب

توجيه اللمع

للعلاَّمة أحمد بن الحسين بن الخبَّاز

شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جنّي

القسم الأول

الدراسة

ويشمل :

١ - الفَصْلُ الأولُ : ابن جني وكتابه « اللمع » .

٢ - الفَصِلُ الثَّانيْ : ابن الخباز عصره ونشأته .

٣ - الفَصِلُ الثَّالِثُ : كتاب « توجيه اللمع » ومنهج ابن الخباز فيه .



ابن جني [١] :

اسمه ونسبه : هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، وكان أبوه « جني » مملوكًا روميًا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي [٢] .

مولده : ولد رحمه الله بالموصل قبل الثلاثين والثلاثمائة للهجرة النبوية الشريفة .

ثقافته : إن القارئ لمؤلفات هذا العالم ليدرك من أول وهلة ويفهم من أول نظرة أنه أمام عالم واسع الثقافة طويل الباع ، كثير الاطلاع ، غزير العلم ، كتب في النحو والتصريف ، ودرس الأصوات والحروف دراسة عميقة « وألف كتبًا كثيرة أبر بها على المتقدمين وأعجز المتأخرين ، ولم يتكلم أحد في التصرف أدق كلامًا منه » [٣] .

وذكر أبو الفتح رحمه الله أنه أخذ عن شيوخ كثيرين ؛ فقد ذكر في إجازته لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر أنه سمع شيوخًا وقرأ عليهم بالعراق والموصل والشام وغير هذه البلاد التي أتاها وأقام بها [٤] .

مكانته العلمية :

لقد بلغ أبو الفتح مكانة علمية راقية اعترف له بها المتقدمون والمتأخرون على السواء . قال الثعالبي فيه : « هو القطب في لسان العرب ، وإليه انتهت الرياسة في الأدب ... وكان الشعر أقل خلاله لعظم قدره وارتفاع حاله » [٥] وقال ياقوت : « عثمان بن جني النحوي ... من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف » [٦] .

شيوخه :

سمع ابن جني عن كثير من علماء العراق والموصل والشام ، واغترف من منهلهم

(١) أكتفي هنا بالإشارة الخفية إلى بعض جوانب شخصية ابن جني حيث إن السابقين قد أبرزوا ملامح هذه الشخصية بكل وضوح .

(٢) انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري (٢٢٨) معجم الأدباء لياقوت (٨١/١٢) الفهرست لابن النديم (٨٣) ط ليبزج ، الكامل في التاريخ (١٢٩/٧) البداية والنهاية لابن كثير (٣٣١/١١) ط القاهرة .

(٣) معجم الأدباء لياقوت (٨١/١٢) .

(٤) المرجع السابق (١١١/١٢) .

(٥) يتيمة الدهر للثعالبي (١٢٤/١) .

(٦) معجم الأدباء (٨١/١٢) .

العذب ، حتى تكونت شخصيته العلمية ، وأهم هؤلاء الشيوخ الذين أخذ عنهم واستفاد منهم ما يلي :

١ - أبو علي الفارسى : هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي ، وهو أعظم أستاذ تخرج عليه ابن جني وتأثر به ، مات سنة (٣٧٧هـ) .

٢ - أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب المعروف بابن مقسم ، وهو أحد القراء ببغداد ، وكان عالمًا باللغة والشعر ، ومن أحفظ الناس لنحوالكوفيين مات رحمه الله سنة (٣٥٤ هـ) [1] .

٣ - أبو الفرج الأصفهاني : هو علي بن الحسين بن الهيثم القرشي من ولد هشام ابن عبد الملك ، وكان شاعرًا مصنفًا أديبًا ، مات سنة نيف وستين وثلاثمائة [2] .

٤ - أحمد بن محمد أبو العباس الموصلي النحوي ، ويعرف بالأخفش ، قال ابن النجار : « كان إمامًا في النحو ، فقيهًا فاضلًا ، عارفًا بمذهب الشافعي » [3] .

وغير هؤلاء كثير ممن استفاد منهم ابن جني ونقل عنهم .

تلاميذه :

لما ذاع صيت ابن جني وطبقت شهرته الآفاق أقبل عليه الناس يأخذون عنه وينهلون من مورده ، ومن أشهر هؤلاء ما يأتي :

١ - الشريف الرضي : هو أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى الشاعر المشهور وقد تلقى دروس اللغة على أبي الفتح . مات ببغداد سنة (٤٠٦ هـ) .

٢ - الثمانيني : هو أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي الضرير ، أخذ عن أبي الفتح ، وشرح كتابه « اللمع » مات سنة (٤٤٢ هـ) [4] .

٣ - أبو أحمد عبد السلام البصري : هو عبد السلام بن الحسين بن محمد أبو أحمد البصري اللغوي ، قرأ على الفارسي والسيرافي وابن جني وغيرهم ، مات سنة (٤٠٥ هـ) [5] .

---

(١) الفهرست (٥٥) وتاريخ بغداد (٢/٢٠٦) .

(٢) انظر سر الصناعة (١/٥٤ ، ٨٤) وتاريخ بغداد (١١/٣٩٨) .

(٣) انظر بغية الوعاة (١/٣٨٩) .

(٤) انظر نزهة الألباء (٢٤٠) .

(٥) المرجع السابق (٢٢٩ - ٢٣١) .

٤ - أبو الحسن السمسمي : هو علي بن عبيد الله بن عبد الغفار السمسمي اللغوي كان لغويًّا بارعًا ، أخذ عن أبي الفتح ، مات سنة (٤١٥ هـ) [١] .

٥ - ثابت بن محمد أبو الفتوح الجرجاني الأندلسي النحوي ، كان من أئمة اللغة العربية البارزين ، وقد روى ببغداد عن ابن جني وعلي بن عيسى الربعي وعبد السلام بن الحسين البصري مات سنة (٤٣١ هـ) [٢] .

* * *

كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني :

لقد ترك لنا ابن جني رحمه الله ثروة تأليفية ضخمة ذات قيمة علمية عظيمة في النحو والتصريف واللغة والعروض والقراءات وغير ذلك من الفنون ، ومن هذه الثروة كتاب اللمع في النحو ، جمع فيه صاحبه بين النحو والتصريف ، وقد ضمنه الكلام على الأبواب التالية :

الكلام ، المعرب والمبني ، الإعراب والبناء ، إعراب الاسم الواحد ، إعراب الاسم المعتل ، التثنية ، جمع التذكير ، جمع التأنيث ، جمع التكسير ، الأفعال معرفة الأسماء المرفوعة ، المبتدأ ، الخبر ، الفاعل ، المفعول الذي لم يسم فاعله ، كان وأخواتها ، إن وأخواتها ، باب « لا » في النفي ، معرفة الأسماء المنصوبة المفعول المطلق ، المفعول به ، المفعول فيه ، ظروف الزمان ، ظروف المكان ، المفعول له ، المفعول معه ، المشبه بالمفعول في اللفظ ، الحال ، التمييز ، الاستثناء ، معرفة الأسماء المجرورة ، حروف الجر ، مذ ومنذ ، حتى ، الإضافة ، معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه ، الوصف ، التوكيد ، البدل ، عطف البيان ، عطف النسق ، النكرة والمعرفة ، النداء ، الترخيم ، الندبة ، إعراب الأفعال وبناؤها الحروف التي تنصب الفعل ، حروف الجزم ، الشرط وجوابه ، التعجب ، نعم وبئس ، حبذا ، عسى ، كم ، معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف ، العدد ، الجمع ، القسم ، الموصول والصلة ، النونين ، النسب التصغير ، ألفات القطع وألفات الوصل ، الاستفهام ، ما يدخل على الكلام فلا يغيره ، الحكاية ، الخطاب ، الإمالة .

تلك هى الأبواب التي اشتمل عليها كتاب « اللمع » في النحو لابن جني ، وهى كما نرى موزعة بين النحو والتصريف ، وإن كان النحو قد نال حظه موفورًا منها ؛

---

(١) المرجع السابق (٢٣٢) .
(٢) معجم الأدباء (١٤٥/٧) والبغية (٤٨٢/١) .

إذ لم يشمل التصريف سوى ستة أبواب هي باب جمع التكسير ، وباب النسب ، وباب التصغير ، وباب ألفات القطع وألفات الوصل ، وباب الخطاب ، وباب الإمالة ، وشمل النحو باقيها .

وبالنظر في كتاب « اللمع » نجد أن أبواب التصريف قد أخذت مكانها في آخر الكتاب ، كما هو شأن كتب النحو جميعها ، قال ابن جني : « لا تجد كتابًا في النحو إلا والتصريف في آخره » [١] غير أن ابن جني لم يذكر أبواب التصريف متوالية كما هي عادة النحاة جميعًا وإنما ذكرها متداخلة مع بعض أبواب النحو ، كما هو واضح من العرض السابق .

ويذكر لنا ابن جني رحمه الله العلاقة بين النحو والتصريف مبينًا السبب الذي دعا إلى تقديم النحو في الذكر مع أن التصريف أحق منه بذلك ، فيقول :

« فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة ... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلًا لمعرفة حاله المتنقلة ، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصًا صعبًا بديئ قبله بمعرفة النحو ، ثم جيء به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئًا للدخول فيه ، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه » [٢] .

وبالنظر فيما استعمله ابن جني في كتابه من شواهد نجد أنها متنوعة فتارة يستشهد بالقرآن المجيد ، وتارة بالشعر العربي وفصيح كلام العرب .

أما استشهاده بالقرآن فواضح في كتابه ، حيث استشهد باثنين وأربعين آية منه ؛ إذ هو ممن يقول : بجواز الاحتجاج بمتواتر القرآن وشاذه [٣] .

وأما شواهده الشعرية فقد بلغت في كتابه ثمانية وسبعين شاهدًا نسب بعضها وأغفل نسبة الباقي .

وقد وقع من ابن جني خطأ في نسبة شاهدين من شواهده الشعرية المنسوبة أولهما : قول الشاعر :

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت   إياهم الأرض في دهر الدهارير

فقد نسب ابن جني هذا البيت في كتابيه « اللمع والخصائص » إلى أمية بن أبي

---

(١) المصنف لابن جني (١/٤) .   (٢) انظر المرجع السابق .
(٣) انظر المحتسب لابن جني (١/٣٢ – ٣٣) .

الصلت [١] والصحيح أن هذا البيت للفرزدق ؛ فإنه ذكر في ديوانه [٢] ولم تعثر عليه في ديوان أمية بن أبي الصلت وقد نبه على هذا الخطأ ابن الخباز في « توجيه اللمع » فقال وقوله : أي ابن جنى - في البيت الثاني لأمية تخليط ، وقد رأيت البيت في شعر الفرزدق [٣] ثانيهما : قول الشاعر :

* يا حكم الوارث عن عبد الملك *

نسب ابن جني هذا البيت إلى العجاج ، وتبعه في هذه النسبة الخاطئة ابن الخباز في كتابه « توجيه اللمع » ولكنه في كتابه « الغرة المخفية » [٤] قد صحح هذا الخطأ ، وأثبت أن البيت لرؤبة بن العجاج ، وتلك هي النسبة الصحيحة [٥] .

ومما يلاحظ على ابن جني أيضًا أنه ذكر شاهدًا شعريًّا مركبًا من شطري بيتين [٦] وهو كما ذكره ابن جني :

حاشا أبي ثوبان أن به ضنًّا على الملحاة والشتم

وقد تنبه ابن الخباز في كتابه « توجيه اللمع » إلى هذا الخلط ، فقال : « والبيت الذي أنشده أبو الفتح رحمه الله أنشده المفضل ، وقد حرفه فجعل صدر غيره له ، والصواب ما أذكره لك ، قال :

حاشا أبي ثوبان أن أبا ثوبان ليس ببزمل قدم

عمرو بن عبد الله أن به ضنًّا على الملحاة والشتم [٧]

وقد استشهد ابن جني كذلك بالنثر العربي في كتابه « اللمع » ومن ذلك استشهاده على زيادة الألف بين النونات - تخفيفًا - بكلام أبي مهدية ، وهو قوله : « اخسأنانِّ عني » [٨] .

شروح كتاب اللمع

وجد كتاب اللمع لابن جني اهتمامًا بالغًا لدى كثير من علماء العربية ، فقد

---

(١) انظر الخصائص (٣٠٧/١) .
(٢) انظر ديوان الفرزدق (٢٦٤/١) طبعة القاهرة .
(٣) انظر توجيه اللمع (٩٨) - أ .
(٤) انظر الغرة المخفية (٩٩) - أ .
(٥) انظر مجموعة أشعار العرب (١١٨/٣) طبعة برلين .
(٦) وقد ذكره في المحتسب (٣٤١/١) بنفس هذه الرواية .
(٧) توجيه اللمع ق (٦٥) ب .
(٨) انظر لسان العرب (خسأ) .

حفظ لنا التاريخ منذ القرن الخامس الهجري حتى القرن الثامن أسماء نخبة ممتازة من جلة وكبار العلماء الذين عكفوا على دراسة هذا الكتاب ، وبذلوا ما في وسعهم من جهد في شرحه أو تخريج شواهده ، وجعلوا منه مدرسة نحوية في مصر والشام والعراق وجزيرة العرب [١] .

وإليك ما أمكن التعرف عليه من هذه الشروح التي حظى بها كتاب اللمع لابن جني :

١ - شرح أبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي الضرير المتوفى سنة (٤٤٢ هـ) [٢] .

٢ - شرح أبي نصر الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي المتوفى سنة (٤٨٢ هـ) وأسماه صاحبه بالتصنيف البديع في شرح اللمع [٣] .

٣ - شرح الحسن بن علي بن محمد بن عبد العزيز الطائي من أهل مرسية ويكنى أبا بكر ، توفي سنة (٤٩٨ هـ) .

٤ - شرح أبي نصر القاسم بن محمد بن مناذر الواسطي النحوي الضرير [٤] .

٥ - النظامي في النحو ، وهو لمحمود بن حمزة بن نصر الكرماني النحوي المتوفى بعد الخمسمائة [٥] اختصره من كتاب اللمع لابن جني .

٦ - شرح أبي القاسم ناصر بن أحمد بن بكر الخويي النحوي الأديب توفي سنة (٥٠٧ هـ) [٦] .

٧ - شرح أبي البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد العلوي الزيدي الكوفي توفي عام (٥٣٩ هـ) [٧] .

٨ - شرح أبي السعادات هبة اللّه بن على عبد اللّه العلوي المعروف بابن الشجري البغدادي المتوفي سنة (٥٤٢ هـ) [٨] .

٩ - شرح أبي عبد اللّه محمد بن على بن أحمد الحلي المعروف بابن حميدة

---

(١) إنباه الرواة (١٦٠/٢) .
(٢) انظر معجم الأدباء لياقوت (٥٨/١٦) .
(٣) انظر بغية الوعاة (٥٠٠/١) .
(٤) انظر بغية الوعاة (٢٦٢/٢) ومعجم الأدباء (١٨/٥) .
(٥) انظر بغية الوعاة (٢٧٧/٢) ومعجم الأدباء (١٢٥/١٩) .
(٦) انظر بغية الوعاة (٣١٠/٢) وأنباه الرواة (٣٤١/٣) .
(٧) انظر بغية الوعاة (٢١٥/٢) ومعجم الأدباء (٢٥٧/١٥) .
(٨) انظر معجم الأدباء (٢٨٢/١٩) وبغية الوعاة (٣٢٤/٢) .

النحوي المتوفي سنة (٥٥٠ هـ) [١] .

١٠ - شرح أبي محمد عبد اللّه بن أحمد بن أحمد بن عبد اللّه بن نصر بن الخشاب النحوي [٢] المتوفى سنة (٥٦٧ هـ) .

١١ - شرح أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي بن عبد اللّه بن سعيد بن محمد ابن نصر بن عاصم المعروف بابن الدهان ، المتوفى بالموصل سنة (٥٦٩ هـ) [٣] .

١٢ - شرح أسعد بن نصر بن أسعد أبي منصور العبرتي [٤] المتوفى سنة (٥٨٩ هـ) [٥] .

١٣ - شرح أبي الحسن الباقولي علي بن الحسين بن علي الضرير الأصفهاني النحوي [٦] المتوفى سنة (٥٤٣ هـ) .

١٤ - شرح أبي الحسن على بن الحسن بن عنتر بن ثابت الحلي الأديب المعروف بشميم المتوفى سنة (٦٠١ هـ) [٧] وهذا الشرح قد سماه مؤلفه بالمخترع في شرح اللمع .

١٥ - شرح أبي البقاء عبد اللّه بن الحسين بن عبد اللّه النحوي الضرير العكبري الأصلي البغدادي المولد والدار [٨] المتوفى سنة (٦١٦ هـ) .

١٦ - شرح أبي محمد القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور الواسطي النحوي اللغوي المتوفى سنة (٦٢٦ هـ) [٩] .

١٧ - شرح أبي بكر بن يحيى بن عبد اللّه الجذامي المالقي النحوي المعروف بالخفاف ، المتوفى سنة (٦٥٧ هـ) [١٠] .

١٨ - شرح أحمد بن عبد اللّه المهابا ذي الضرير ، قال ياقوت : « من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني من مصنفاته : شرح اللمع » [١١] .

---

(١) انظر انباه الرواة (١٥٨/٣) وبغية الوعاة (١٧٣/١) .
(٢) انظر بغية الوعاة (٢٩/٢) ومعجم الأدباء (٤٧/١٢) .
(٣) انظر وفيات الأعيان (٢٦١/١) وإنباه الرواة (٤٧/٢) .
(٤) نسبة إلى عبرتا ناحية بالنهروان .
(٥) انظر إنباه الرواة (٢٣٥/١) .
(٦) انظر إنباه الرواة (٢٤٨/٢) . ومعجم الأدباء (١٦٤/١٣) .
(٧) انظر وفيات الأعيان (٤٣٤/١) وإنباه الرواة (٢٤٣/٢) ومعجم الأدباء (٥٠/١٣) .
(٨) انظر بغية الوعاة (٣٨/٢) ، وفيات الأعيان (٣٣٤/١) .
(٩) معجم الأدباء (٢٩٦/١٦) وبغية الوعاة (٢٦٠/٢) وإنباه الرواة (٣١/٣) .
(١٠) انظر بغية الوعاة (٤٧٣/١) .
(١١) انظر بغية الوعاة (٣٢٠/١) ومعجم الأدباء (٢١٩/٣) وكشف الظنون (١٥٦٣/٢) .

١٩ - شرح اللمع ليحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام الشيباني أبي زكريا ابن الخطيب التبريزي المتوفي سنة (٥٠٢ هـ) [١] .

٢٠ - هناك نسخة لأحد شروح اللمع غير منسوبة إلى معين ، وهي بدار الكتب تحت رقم (٥٣٥١ هـ) وكتبت سنة (٦٥٩ هـ) بخط أبي بكر بن عثمان بن أبي بكر .

٢١ - أشار بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٢٤٧/٢) إلى وجود نسخة غير منسوبة من شرح اللمع لابن جني بمكتبة بايزيد تحت رقم (١٩٩٢) .

٢٢ - شرح شواهد اللمع لابن هشام الأنصاري ، وقد سماه مؤلفه « بالروضة الأدبية في شواهد علوم العربية » [٢] .

٢٣ - شرح اللمع لابن الخباز وقد أسماه « بالإلماع في شرح اللمع » وهذا الشرح قد أشار إليه العلامة ابن الخباز في ثنايا كتابه « توجيه اللمع » حيث قال عند الكلام على نون الوقاية - وفي هذه النون مسائل كثيرة استقصيتها في كتاب « الإلماع في شرح اللمع» .

٢٤ - ولعل من أهم هذه الشروح « شرح اللمع » لابن الخباز أبي العباس أحمد ابن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن على الشيخ شمس الدين ، المتوفى بالموصل عاشر رجب سنة تسع وثلاثين وستمائة .

وهذا الشرح أسماه ابن الخباز في مقدمة كتابه « بتوجيه اللمع » وهو موضوع دراستنا ، ويوجد منه نسخة وحيدة بمكتبة الأزهر الشريف تحت رقم (٢٣٤٨ السقا) (٢٨٦٧٦ نحو) ، والنسخة في مجلد واحد ومكتوبة في سنة (٧٨٦ هـ) بقلم نسخ قديم وتقع في (٢٠٨ ورقة) ، والشرح من الشروح المختصرة .

وسوف أبسط الكلام على هذا الشرح في الفصل الثالث من هذه الدراسة إن شاء اللّه .

* * *

---

(١) انظر بغية الوعاة (٣٣٨/٢) ومعجم الأدباء (٢٥/٢٠) .

(٢) انظر مقدمة أوضح المسالك (٨/١) ط القاهرة (١٣٥١) هـ ومقدمة مغني اللبيب لابن هشام .

ابن الخباز عصره ونشأته

عاش ابن الخباز أحمد بن الحسين بين القرنين السادس والسابع الهجريين .

الحالة السياسية في عصره :

ضعفت الدولة العباسية الثانية ضعفًا شديدًا أدى إلى انفصال كثير من ولاياتها عنها ، واستقلالها استقلالًا تامًّا ، مما كان له أكبر الأثر في تمزق أواصر هذه الدولة وانفراط عقدها ، وكان من نتائج ذلك أن عاشت هذه الدولة في بؤرة من الفساد الداخلي والنزاع الخارجي ، فكان ولاة الأقاليم في نزاع مستمر ، واحتكاك دائم ؛ حيث كان كل منهم يود أن يفوز - بطريقة أو بأخرى - بأكبر عدد من الألوية والقطاعات ليسيطر عليها ويتولى مقاليد أمورها .

الحالة الاجتماعية في عصره :

بالنظر إلى المجتمع الإسلامي في القرن السابع الهجري نجده قد تألف من عناصر بشرية متباينة الأشكال والألوان مختلفة الأجناس ، والطباع ؛ فقد كان منهم العربي ، والفارسي ، والتركي ، والأرمني ، بالإضافة إلى طائفة الرقيق .

وكان الناس في هذا العصر يكونون طبقتين : طبقة الخاصة ، وطبقة العامة .

أما طبقة الخاصة : فكانت تضم الخليفة وأهله ورجال دولته ، ورجال البيوتات ، وتضم كذلك توابع الخاصة من الجند والأعوان ، والموالي والخدم .

أما طبقة العامة وهم السواد الأعظم من الأمة : فكانت تشمل الزراع ، والصناع ، والعيارين ، والشطار واللصوص ، والمخنثين ، والصعاليك ، وغيرهم ممن لا يحصى [١] .

وكان المجتمع الإسلامي حينذاك غير قاصر على المسلمين ، بل كان يضم بجانبهم المسيحيين واليهود ، وكانوا يؤدون شعائرهم الدينية في حرية تامة ؛ لأن التسامح الديني كان صفة غالبة على المسلمين ، فكانوا يعاملون غيرهم من أهل ؛ الديانات الأخرى معاملة حسنة ، وأكثر من ذلك كانوا يتيحون لهم فرص العمل في أجهزة الدولة المختلفة .

وكان المسلمون وأهل الذمة يرتعون في بحبوحة من العيش في ظل المحبة والمعاملة الطيبة ، ولكن هذه الحالة لم تدم طويلًا فقد عصفت بها أعاصير التعصب الممقوت الذي

(١) انظر تاريخ التمدن الإسلامي (٥/ ٢٠) .

ظهر بين المسلمين وأهل الذمة [١] .

وكلما كانت الخلافة العباسية تتقدم نحو الشيخوخة ؛ كان هذا التعصب يشتد لهيبة ويستعر أواره .

الحالة العلمية :

رغم الحروب والفتن التي سادت العراق إبان ذلك القرن ؛ فقد كانت الحياة العلمية قائمة ، ومزدهرة ، وكان العلماء يمارسون نشاطهم العلمي ويؤدون مهامهم الثقافية والدينية ، وكان من نتائج ذلك : أن ظلت المعارف رائجة والعلوم منتشرة وبخاصة علوم اللغة العربية ؛ فإنها لقيت عناية كبيرة باعتبارها لغة القرآن المجيد والسنة النبوية الشريفة ، وأنها اللغة الرسمية للدولة .

ومن أوضح مظاهر ازدهار المعارف وانتشار العلوم في هذه الفترة : بقاء المدارس تؤدي أغراضها العلمية مثل : المدرسة المستنصرية التي أنشاها الخليفة العباسي المستنصر باللّه جعفر المنصور بن الظاهر بأمر اللّه ، فقد بدأ في تشييد هذا الصرح عام (٦٢٥هـ) أي بعد توليه الخلافة بسنتين [٢] وهذه المدرسة قد احتضنت النحو واحتفت به أيما احتفاء ، وإن كان لم يجعل له فيها جناح خاص به كبقية علوم تلك المدرسة ، وما ذلك إلا لأنه كان قاسمًا مشتركًا بين جميع الفروع والأقسام العلمية فيها دون استثناء . وهذا يترجم عن مدى العناية به ومبلغ الاهتمام بدراسته .

ومن هذه المدارس أيضًا : المدرسة النظامية ، والمدرسة البشيرية ، ومدرسة القلعة بأربل ، وغير هذه المدارس كثير ، وكانت هناك أيضًا الرباطات ومشيخاتها .

ومن المدن العراقية التي راجت فيها الحركة العلمية رغم ما كان ينزل بها من زوابع ويحل بها من اضطرابات وغوائل : إربل ، والموصل ، وسوف نورد تعريفًا موجزًا عن هاتين المدينتين ، وقد خصصتهما بالذكر دون غيرهما باعتبارهما مولد ومنشأ ابن الخباز موضوع دراستنا .

إربل :

قال ياقوت : قال الأصمعي : الربل ضرب من الشجر إذا برد الزمان عليه وأدبر

(١) المرجع السابق (٤/٢٥) وتاريخ العراق بين احتلالين (١/٣٤٦) .

(٢) انظر الدولة العباسية قيامها وسقوطها لحسن خليفة ص (٢٣٨) ط القاهرة .

الصيف تفطر بورق أخضر من غير مطر ، ويقال : تربلت الأرض : لا يزال بها ربل ، فيجوز أن تكون إربل مشتقة من ذلك ، وقال الفراء : الريبال : النبات الكثير الملتف الطويل ، فيجوز أن تكون هذه الأرض اتفق فيها في بعض الأحيان من الخصب وسعة النبت ما دعاهم إلى تسميتها بذلك ، ثم استمر ، كما فعلوا بأسماء الشهور (١) .

وإربل هذه قلعة حصينة ومدينة كبيرة في فضاء من الأرض واسع بسيط ، ولقلعتها خندق عميق ، وهى في طرف من المدينة ، وسور المدينة ينقطع في نصفها ، وهي على تل عال من التراب عظيم واسع الرأس . وفي هذه القلعة أسواق ومنازل للرعية وجامع للصلاة وهي شبيهة بقلعة حلب إلا أنها أكبر وأوسع رقعة ... ومع سعة هذه المدينة فبنيانها وطباعها بالقرى أشبه منها بالمدينة ، وأكثر أهلها أكراد قد استعربوا ... وبينها وبين بغداد مسيرة سبعة أيام للقوافل ، وليس حولها بستان ولا فيها نهر جار على وجه الأرض ، وأكثر زروعها على القنى المستنبطة تحت الأرض وشربهم من آبارهم العذبة الطيبة المرئية ، التي لا فرق بين مائها وماء دجلة في العذوبة والخفة (٢) .

الموصل :

بفتح الميم وكسر الصاد « المدينة المشهورة العظيمة ، إحدى قواعد بلاد الإسلام ، قليلة النظير كبرًا وعظمًا ، وكثرة خلق ، وسعة رقعة ؛ فهى محط رحال الركبان ، ومنها يقصد إلى جميع البلدان » (٣) وهو بلد جليل حسن البناء ، طيب الهواء ، صحيح الماء ، كبير الاسم ، قديم الرسم ، حسن الأسواق والفنادق ، كثير الملوك والمشايخ ، لا يخلو من إسناد عال وفقيه مذكور (٤) وقال ياقوت : « وكثيرًا ماوجدت العلماء يذكرون في كتبهم أن الغريب إذا أقام بالموصل سنة تبين في بدنه فضل قوة وما نعلم لذلك سببًا إلا صحة هواء الموصل وعذوبة مائها » (٥) .

ابن الخباز

اسمه ونسبه : هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي

(١) انظر معجم البلدان (١٣٧/١) . (٢) انظر معجم البلدان (١٣٨/١) .
(٣) انظر المرجع السابق (٢٢٣/٥) .
(٤) انظر أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (١٣٨) .
(٥) انظر معجم البلدان (٢٢٤/٥) .

المعروف بابن الخباز الإربلي الموصلي النحوي الضرير أبو العباس شمس الدين [١] .

شهرته : اشتهر هذا العالم الفذ النحوي البارع بلقب « ابن الخباز » وشاع ذلك في كتب النحاة والمترجمين .

كنيته : من اطلاعي على كتب التراجم التي اهتمت بالتعريف بابن الخباز وجدت أنه كان يكنى بإحدى كنيتين : إما بأبي العباس كما في (هدية العارفين) ، (الفلاكة والمفلوكين) ، وكما في مقدمة كتابه (شرح اللمع) وإما بأبي عبد اللّه كما في (شذرات الذهب) و (تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب) ، (نكت الهميان في نكت العميان) و (الأعلام) .

مولده : لم تشر كتب التراجم إلى السنة التي ولد فيها ابن الخباز ، ولكن ابن العماد ذكر في كتابه (شذرات الذهب) [٢] أنه مات وله من العمر خمسون سنة وأشار إلى ذلك أيضًا ابن شهبة الأسدي في كتابه (طبقات النحاة) [٣] وبما أن معظم المترجمين له ذكروا أنه قد توفي سنة (٦٣٩هـ) فتكون سنة ولادته (٥٨٩هـ) ، ويغلب على الظن أنه قد ولد في هذه السنة أو قريبًا منها ليتهيأ له السن المناسبة والعقل الكبير للأخذ عن أستاذه الذي طالما نقل عنه في كتابه « توجيه اللمع » وقد مات أستاذه هذا في سنة (٦١٣هـ) [٤] فيكون لابن الخباز من العمر أربعة وعشرون عامًا ، وهي سن مناسبة للأخذ والتلقي .

نشأته : يبدو أن ابن الخباز (أحمد بن الحسين) قد ولد بأربيل ، وسكن الموصل ونشأ بها [٥] وتلقى علومه فيها ، وتخرج على شيوخها وعاش فيها إلى أن وافاه الأجل بها أيضًا ، وقد كانت كتب التراجم تنسبه دائمًا إلى إربل فالموصل فتقول : ابن الخباز الإربلي الموصلي .

ويبدو أنه عاش حياته - رغم علمه وفضله فقيرًا مغمورًا غير منصف من أهل

---

(١) انظر الأعلام للزركلي (١١٤/١) ، إشارة التعيين لأبي المحاسن لوحة (٨) . بغية الوعاة للسيوطي (٣٠٤/١) ، تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب (٢٣٥/٤) الذيل على الروضتين (١٩٨) حوادث (٦٣٩هـ) ، روضات الجنات للخوانساري (٨٥ - ٨٦) ، شذرات الذهب لابن العماد (٢٠٢/٥) حوادث (٦٣٩هـ) ، نكت الهميان في نكت العميان (٩٦) ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٣٤٢/٦) .

(٢) شذرات الذهب (٢٠٢/٥) .

(٣) طبقات النحاة لوحة (٨٢) .

(٤) بغية الوعاة (٢١٦/٢) .

(٥) إشارة التعيين لوحة (٨) .

زمانه كثير العناء مغمورًا بالهموم والأوجال ، فتراه دائمًا يندب حظة ، ويرثي حاله ويشكو من أهل بلدته ، وكثيرًا ما كان يعتذر عن الخطأ الذي عساه يقع في مؤلفاته بما كان يعانيه من الهموم والأوصاب ، قال صاحب إشارة التعيين : « وكان كثير العتب على الزمان مستحضر الجمل من الأشعار والنوادر » [١] وقد نقل صاحب كتاب « الفلاكة والمفلوكين » عن ابن هشام قوله في ابن الخباز : « وكأنه كان غير منصف من أهل زمانه ، وقد وقفت له على عدة تآليف ، يشكو فيها حاله ، فمن ذلك قوله في خطبة كتابه الذي سماه « الفريدة في شرح القصيدة » وهي قصيدة أبي عثمان سعيد بن المبارك الشهير بابن الدهان : « فإن أصبت فمن فضل اللّه الرحيم ، وإن أخطأت فمن الشيطان الرجيم ، ومن علم حقيقة حالي عَذَرَنِي إذا قصرت بأن عندي من الهموم ما يزع الجنان عن حفظه ، ويكف اللسان عن لفظه ، ولو أن ما بي بالجبال لهدها ، وبالنار أطفأها ، وبالماء لم يجر ، وبالناس لم يحيوا ، وبالدهر لم يكن ، وبالشمس لم تطلع ، وبالنجم لم يسر » [٢] .

فيبدو من هذه العبارة أن الهموم قد تزاحمت عليه ، وأن المشاكل قد تسابقت إليه ، والأوجال تطرق أبوابه والمتاعب تقف على أعتابه ، تريد أن تقيم في رحابه وتسير في ركابه ، فهو في ظلمات بعضها فوق بعض .

وقال - يشكو أهل بلدته : « وأنا مع ذلك بين أهل بلدة تجعل رؤيتهم الذكي بليدًا ، ينفرون من الفضائل وأهلها نفور الضب من البحار ، والنون من البيد القفار ، كلما زاد المرء بينهم فضلًا زاد عندهم نقصًا ... يبتغون الشكر على الأذى وتنوير العيون بالقذى ، والموت دون الحكم بذا ، واللائق أن تطوى أحوالهم على غرها خوفًا من عدوى عرها » [٣] .

ولعل فقر هذا الرجل وعماه كانا من الأسباب التي جعلته يعيش حياته مغمورًا منعزلًا ، فلم ينل حظه من الترجمة الموسعة ، التي توضح لنا جوانب حياته المختلفة ، وقد حاولت جهدي في هذا المقام أن أتلمس الخيوط التي تشير من بعيد أو قريب إلى ملامح شخصيته ، وأستشف من النصوص التي وردت عنه طرفًا من نشأته وأخلاقه وسيرته .

أخلاقه : لم تنص كتب التراجم على ما يفيد في هذا الموضوع ، ولكن يبدو من

---

(١) انظر إشارة التعيين لوحة (٨) .
(٢) انظر الفلاكة والمفلوكون (١١٩) .
(٣) انظر خاتمة كتاب « توجيه اللمع » .

النظر في بعض النصوص التي وردت عنه أنه كان عارفًا بربه حق المعرفة ، ويثق بما عنده ويلجأ إليه في كل الأمور ، ويجأر إليه بالدعاء كلما حزبه أمرٌ أو نزل به مكروه ، فتراه يقول : «وأنا أسأل اللّه العظيم أن يكفيني شر شكواي ، وأن لا يزيدني على بلواي ، فإني كلما أردت خفض العيش صار مرفوعًا ، وعاد بالحزن سبب المسرة مقطوعًا ، واللّه المستعان في كل حال ، ومنه المبدأ وإليه المآل »(١) وكان معتزًّا بكرامته يصون وجهه عن الخضوع لغير اللّه ، فيقول في خاتمة كتابه « شرح اللمع » : فأسأل الذي صان أوجهنا عن السجود لغيره أن يصون ألسنتنا عن السؤال لغيره ، وأن يعرفنا عيوب أنفسنا ، ويشغلنا بسترها ، وأن يفتح علينا أبواب رزقه العميم ومَنه الجسيم ، وأن يجمع لنا بين العلم والعمل ، وإن يحقق لنا هذا الأمل ، وأن يصلي على نبيه محمد الذي أرسله شاهدًا ومبشرًا ونذيرًا إلى اللّه بإذنه وسراجًا منيرًا وعلى آله الهادين ، وأصحابه المهديين ، وأن يجعل ما أمليته خالصًا لوجهه الكريم ، إنه أكرم مسئول ، ولديه تحقيق كل مأمول ، فهو حسبي ونعم الوكيل »(٢) .

فمثل هذه العبارات لا تنبع إلا من قلب صاف عمر بالإيمان ، وأضاء بنور اليقين ، ولا تجري إلا على لسان رطب بذكر اللّه ، ومن هنا يمكن القول بأنه كان عالمًا بارعًا متدينًا صالحًا ، وكان رحمه الله متمتعًا بخلق العلماء من تواضع ووفاء ، فكان إذا تعرض لذكر شيخه الذي أخذ عنه كثيرًا في كتابه ترفع عن ذكره باسمه - إجلالًا له وتقديرًا - وذكره بلقب الشيخ ، ثم يتبع هذا اللقب بالترحم عليه أو الترضي عنه .

قال ابن الخباز (باب الحال) : وقال لنا الشيخ رحمه الله : إذا كان اسم الفاعل والمفعول صلة للام ؛ لم يجز تقديم الحال عليه تقول : زيد المنطلق مسرعًا ، ولا يجوز زيد مسرعًا المنطلق ؛ لتقديمك بعض الصلة على الموصول «وقال في (باب التصغير) معللًا تصغير وراء وقُدَّام وأمام ، مع إلحاقها تاء التأنيث : قال الشيخ رحمه الله : لأن الغالب على الظروف التذكير ، وهذه مؤنثات ، فلو صغرت بغير تاء لألحقت بالغالب .

« وأيضًا كان وفيًّا لمن استفاد من علمهم ونهل من موردهم فلا يذكر أحدهم إلا ويتبع اسمه بالترحم عليه مثل قوله : أنشد يعقوب رحمه الله ، وأنشد ابن فارس رحمه الله ، وأنشد سيبويه رحمه الله وهكذا كان يأبى عليه وفاؤه إلا أَنْ يكرم أهل الفضل ، ويعترف بأياديهم عليه ، شكرًا وامتنانًا ، وتلك هي أخلاق العلماء وصفات الصالحين الفضلاء .

---

(١) انظر الفلاكة والمفلكون (١١٩) .

(٢) انظر خاتمة توجيه اللمع .

ثقافته : لم تكن ثقافة ابن الخباز محصورة في فن بعينه ، أو مقصورة على لون من ألوان المعرفة ، ولكنها تعدت هذا النطاق الضيق ، وتجاوزت ذلك القدر المحدود ، وشملت عدة فروع من المعرفة ، شملت : النحو ، والصرف ، واللغة ، والعروض ، والفقه ، والفرائض ، والأدب [١] والحساب ، فقد أشار ابن العماد إلى أن له تصانيف أدبية [٢] وذكر ابن تغرى بردي أنه كان أديبًا وشاعرًا [٣] وأورد له بيتين من الشعر في العناق هما :

كأنني عانقت ريحانة   تنفست في ليلها البارد
فلو ترانا في قميص الدجى   حسبتنا في جسد واحد

وذكر له أبو المحاسن في كتابه (إشارة التعيين) [٤] بيتين من الشعر في ذم أهل الزمان هما :

أعراضهم لم تزل مسودة فإذا   قدحت فيهم أصاب القدح إحراقًا
بلوتهم وطعمت السم في عسل   وما وجدت سوى الهجران ترياقا

وأوضح صاحب (اشارة التعيين) وابن شهبة الأسدي إلى أنه كان له معرفة بالحساب [٥] وأنه كان مستحضر الجمل من الأشعار والنوادر ، وكان من جملة محفوظة : الإيضاح ، والتكملة ، والمفصل ، ومجمل اللغة لابن فارس [٦] .

ويتضح من كتابه « توجيه اللمع » أنه كان يجيد حفظ القرآن الكريم وعلى معرفة بقراءاته القرآنية ، وكان أيضًا حافظًا للجيد الكثير من أشعار العرب كما هي عادة الدارسين في عصره ، فإملاؤه هذا يدل بوضوح على أنه كان حسن النظر واسع الإطلاع .

* * *

مكانته العلمية :

يبدو أن ابن الخباز (أحمد بن الحسين بن أحمد) كان ذا منزلة علمية عالية ومكانة رفيعة بين أقرانه من العلماء فقد كان رحمه الله عالمًا فاضلًا مجيدًا لفنون النحو والصرف واللغة والفقه والعروض والفرائض والأدب والحساب ، وشخصية تجيد كل

---

(١) انظر بغية الوعاة (١/٣٠٤) وهدية العارفين (١/٩٥) .
(٢) انظر شذرات الذهب (٥/٢٠٢) .   (٣) انظر النجوم الزاهرة (٦/٣٤٢) .
(٤) انظر إشارة التعيين لوحة (٨) .
(٥) انظر طبقات ابن شهبة لوحة (٨٢) وإشارة التعيين لوحة (٨) .
(٦) انظر إشارة التعيين لوحة (٨) .

هذه الفنون جديرة بالإجلال والتقدير ، قال صاحب (إشارة التعيين) في حق ابن الخباز « وجلس مكان شيخه يقرئ النحو واللغة والعروض والقوافي والفرائض والحساب ، وتزاحم الناس عليه ، ولم ير في زمانه أسرع حفظًا منه » (١) .

وقال السيوطي : « وكان أستاذًا بارعًا علامة زمانه في النحو واللغة ، والفقه والعروض والفرائض » (٢) وقال ابن تغرى بردي مشيدًا بابن الخباز : « كان إمامًا بارعًا مفتيًا عالمًا بالنحو واللغة والأدب » (٣) وقال شهاب الملة والدين الدلجي في الحديث عن ابن الخباز : « أنه كان من علماء النحو وفرسانه ، أديبًا لطيف الروح عذب العبارة » (٤) .

ومما يبرز لنا مقدرته العلمية أنه أملى كتابه « توجيه اللمع » من محفوظه ، ولم يستعن في مدة إملائه عليه بمطالعة كتاب » (٥) فالسيوطي قد وصفه بالأستاذية وهي لقب علمي مرموق ، ووصفه كذلك بالبراعة ، وهي صفة تشير إلى مدى رسوخ قدمة وطول باعه وقال : إنه علامة زمانه ، وابن تغرى بردي خلع عليه وصفي الإمامة والبراعة ، والدلجي وصفه بأنه فارس من فرسان النحو ، وأجدر بمن يوسم بكل هذه السمات ويوصف بكل تلك الصفات ، أن يكون علامة عصره وإمام دهره ذا علم جم وأدب رفيع وذكاء خارق وعقل راجح وحافظة قوية .

* * *

شخصيته وأمانته العلمية :

تبدو شخصية ابن الخباز واضحة في ثنايا كتابه « توجيه اللمع » وذلك بما يسوق من تعليل للأحكام النحوية وبما يستدركه على ابن جني من أمور ، وهاتان الناحيتان سوف نتكلم عنهما فيما بعد ، وتبدو شخصيته كذلك بتعقيبه على النحاة مبينًا صحتها أو بطلانها ، وتتضح كذلك في طريقة عرضه للمادة العلمية ، وذلك بما يبرزه لنا من تقسيم للقضايا وتفريع للمسائل ، فتبدو واضحة المعالم سهلة التناول ، مما ييسر على الباحث استيعابها وضبطها .

وكان لديه أمانة علمية ، فغالبًا ما ينسب الآراء إلى أصحابها والنقول إلى ذويها .

---

(١) انظر المرجع السابق لوحة (٨) .
(٢) انظر بغية الوعاة للسيوطي (١/٣٠٤) .
(٣) انظر النجوم الزاهرة (٦/٣٤٢) .
(٤) انظر الفلاكة والمفلوكون (١١٩) .
(٥) انظر خاتمة توجيه اللمع .

من اشتهروا بلقب ابن الخباز :

١ - أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الشيخ شمس الدين ابن الخباز الاربلي الموصلي النحوي الضرير ، توفي سنة (٦٣٩هـ) [١] .

٢ - محمد بن أبي بكر بن علي الموصلي الشافعي المعروف بابن الخباز نجم الدين نحوي ، قدم مصر ثم عاد إلى حلب ، من تصانيفه : شرح ألفية ابن معطي في النحو مات في السابع من ذي الحجة سنة (٦٣١ هـ) [٢] .

٣ - محمد بن عبد الله بن أحمد بن حبيب العامري المعروف بابن الخباز أبو بكر ، من تصانيفه شرح الشهاب ، مات سنة (٥٣٠ هـ) [٣] .

٤ - محمد بن عبد الله المعروف باتمكجي زاده ، أي ابن الخباز الرومي « محيي الدين » وهو صوفي . من تصانيفه : أخلاق الكرام ، وحق اليقين ، والرسالة الشمسية ، والرسالة العينية ، والمصادر السنية ، مات سنة (١٠١٤ هـ) [٤] .

٥ - أبو عبد الله محمد بن مبارك ، ويعرف بابن الخباز ، أديب لغوي إخباري من أهل سرقسطة ، له تآليف ، مات سنة (٤٨٣ هـ) [٥] .

* * *

شيوخه :

لم تسعفنا كتب التراجم بشيء عن أساتذة وشيوخ ابن الخباز ، ولكنه صرح في خاتمة كتابه « توجيه اللمع » بأستاذه الذي اغترف من بحره ونهل من مورده ، واستفاد منه الكثير ، ونقل عنه الجم الغفير من النصوص في كتابه هذا ، وسوف نورد طرفًا من هذه النقول عقب ذكر ترجمة قصيرة له فنقول : شيخ ابن الخباز : هو عمر ابن أحمد ابن أبي بكر بن أحمد بن مهران العراقي النحوي مجد الدين أبو حفص الضرير [٦] .

كان رحمه الله بارعًا في علم النحو ، وله ذكاء وفكرة حسنة ، وكان في لسانه حبسة

---

(١) انظر بغية الوعاة (٣٠٤/١) .

(٢) انظر طبقات الشافعية للأسنوي (٨٦/٢) ومعجم المؤلفين (١١٢/٩) .

(٣) انظر معجم المؤلفين (١٩٥/٧) والكامل لابن الأثير (١٨/١١) والبداية والنهاية لابن كثير (٢١١/١٢) .

(٤) انظر معجم المؤلفين (١٩٩/١٠) وهدية العارفين (٢٦٦/٢) .

(٥) انظر معجم المؤلفين (١٦٩/١١) .

(٦) انظر بغية الوعاة للسيوطي (٢١٦/٢) .

عظيمة ، وعنده ثقل في كلامه فلا يكاد يبين ، أراد مناظرة محمود بن الأرملة فلم يجبه خوفًا منه ، وتخرج على مكي بن ريان بن شبة بن صالح الماكسيني [1] الضرير وتصدر بعده لإقراء علم النحو ، وصار أنحى أهل عصره ، وأتقن العروض والنحو واللغة والشعر ، وكان مفرط الذكاء تخرج به أئمة ، ومنهم ابن الخباز ، توفي يوم عيد الفطر سنة (٦١٣ هـ) .

وقد ظهر أثره واضحًا في كتاب ابن الخباز ، قال ابن الخباز : وحكى لي شيخنا رحمه الله أن بعض العصريين من أهل بلدنا تخيل أن المراد بتغيير الآخر تنحية حرف ووضع حرف مكانه .

وقال ابن الخباز : من الناس من يرى تقديم الفاعل على سائر المرفوعات ، قال شيخنا رحمه الله : لأنَّ عامله لفظي وهو فعل .

وقال : وسألت شيخنا رحمه الله فقلت له : هلا اكتفوا بتأنيث الفاعل فقال : هذا لا يستقيم ؛ لأن المذكر قد يسمى بالمؤنث .

وقال : وسألت شيخنا رحمه الله لم لم تصغر (يعني عند) فقال : لأن تصغير الظروف يفيد التعريف ، وعند مستغنية عنه .

ويذكر العلماء أنه روى عن محمد بن أحمد بن محمد المعروف بالشريشي [2] المالكي النحوي ، وزين الدين أبي العباس أحمد بن عبد الدايم بن إبراهيم [3]

---

(١) انظر ترجمته في بغية الوعاة (٢/٢٩٩) .

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سحمان - بضم السين وسكون الحاء - جمال الدين أبو بكر الوائلي البكري الأندلسي المعروف بالشريشي المالكي النحوي ، ولد بشريش سنة إحدى وستمائة ، وتفقه وبرع في المذهب وأتقن العربية والأصول والتفسير وسمع الحديث ببغداد من القطيعي ، وبأربل من الفخر الأربلي ، وبحلب من ابن يعيش ، ودخل مصر ودرس بالفاضلية ثم القدس . روى عنه ولده وابن العطار وابن الخباز والذهبي من تصانيفه : « شرح ألفية ابن معطي » وله كتاب في الاشتقاق مات سنة (٦٨٥هـ) (بغية الوعاة للسيوطي ١/٤٤) .

(٣) هو زين الدين أبو العباس أحمد بن عبد الدايم بن نعمة بن أحمد بن محمد بن إبراهيم ، ولد سنة (٥٧٥هـ) ، وأجاز له خطيب الموصل ، وسمع من يحيى الثقفي وابن صدقة ، ودخل بغداد فسمع بها من ابن كليب وخرج له ابن الظاهري مشيخة وابن الخباز أخرى . روى عنه الأئمة الكبار والحفاظ المتقدمون والمتأخرون ، منهم الشيخ محيي الدين النووي ، والشيخ شمس الدين بن أبي عمر وابن دقيق العيد وابن تيمية ، وخلق ، آخرهم ابن الخباز مات سنة (٦٦٨هـ) (شذرات الذهب حوادث ٦٦٨ هـ) .

والجمال البغدادي عبد الرحمن بن سليمان [١] ومحب الدين أبي العباس أحمد بن عبد اللّه شيخ الحرم الطبري المكي [٢] ، ومجد الدين محمد بن الظهير الأربلي [٣] ورشيد الدين البصروي الحنفي النحوي [٤] مع أنهم جميعًا قد ماتوا بعده بزمن طويل حيث إن ابن الخباز قد توفي سنة (٦٣٩ هـ) على الأرجح ، وهم قد عاشوا بعده فترة تترواح بين الثلاثين والخمسين عامًا . ولكن بالتأمل في سني ميلادهم نجد أنهم قد عاصروه - وإن كانت قد طالت أعمارهم بعده - فلا مانع من أن يكون روى عنهم أثناء حياته . ويحتمل أن يكون ابن الخباز الراوي عنهم هو غير صاحبنا . واللّه أعلم .

من تلاميذه :

١ - محمد بن ميكال بن أحمد بن راشد مجد الدين الموصلي الفرضي النحوي ، وقد استملى على ابن الخباز كتاب « التوجيه في العربية » ومات في شوال سنة ثمانين وستمائة عن ثمان وسبعين سنة [٥] .

٢ - عز الدين أبو محمد عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمد الزنجاني الأديب الفاضل نزيل تبريز .

كان فاضلًا عالمًا أديبًا حكيمًا عارفًا بالمنقول والمعقول ، واستوطن تبريز ، وكان قد

---

(١) هو الجمال البغدادي عبد الرحمن بن سليمان بن سعد بن سليمان البغدادي الأصل الحراني المولد ، الفقيه الحنبلي أبو محمد نزيل دمشق ، ولد في سنة (٥٨٥ هـ) وسمع من عبد القادر الحافظ وحماد الحراني وغيرهما . روى عنه جماعة منهم الخباز مات سنة (٦٧٠ هـ) (شذرات الذهب ، حوادث ٦٧٠هـ) .

(٢) هو محب الدين أبو العباس أحمد بن عبد اللّه بن محمد بن أبي بكر بن محمد شيخ الحرم الطبري المكي . ولد بمكة في جمادى الآخرة سنة خمس عشرة وستمائة ، وسمع من جماعة ، وأفتى ودرس وتفقه ، روى عنه الدمياطي وابن العطار ابن خباز والبرزالي . مات سنة (٦٩٤هـ) (شذرات الذهب حوادث ٦٩٤ هـ) .

(٣) هو مجد الدين محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن أبي شاكر بن الظهير الأربلي . ولد بأربل في الثاني من صفر سنة (٦٠٢هـ) ، وسمع ببغداد من أبي بكر بن الخازن ، والكاشغري ، وبدمشق من السخاوي وكريمة وروى عنه ابن الخباز : مات سنة (٦٩٧هـ) (فوات الوفيات ٣٥٧/٢) .

(٤) هو سعيد بن علي بن سعيد العلامة رشيد الدين البصروي الحنفي النحوي كان رحمه الله إمامًا مفتيًا مدرسًا بصيرًا بالمذهب جيد العربية متين الديانة شديد الورع ، عرض عليه القضاء فامتنع ، كتب عنه ابن الخباز وابن البرزالي مات سنة (٦٨٤ هـ) (البغية ٥٨٥/١) .

(٥) انظر بغية الوعاة (٢٥٤/١) .

أقام بالموصل ، واستملى من الشيخ شمس الدين ابن الخباز تصنيفه وكان عالمًا بالنحو واللغة والتصريف وعلم المعاني والبيان .

من مؤلفاته : الهادي في علم النحو والصرف ، وشرحه شرحًا وافيًا بسيطًا سماه : الكافي ، وكتاب معيار النظار في علوم الأشعار في علم العروض ، والتصريف العِزي المطبوع المشهور . مات سنة (٦٦٠ هـ) [١] .

آثاره العلمية :

ترك ابن الخباز - بعد حياة علمية حافلة بالنشاط - آثارًا علمية وافرة منها :

١ - شرح اللمع وهو المسمى « بتوجيه اللمع » [٢] وهو موضوع دراستنا ومنه نسخة وحيدة بمكتبة الأزهر تحت رقم (٢٣٤٨ السقا ٢٨٦٧٦) وهي نسخة كاملة تبتدأ بمقدمة وتنتهي بخاتمة .

٢ - الإلماع في شرح اللمع لابن جني ، وهذا الكتاب - وإن كان لم تشر إليه كتب التراجم أو فهارس المكتبات - أشار إليه ابن الخباز في ثنايا كتابه توجيه اللمع حين قال - في معرض الحديث عن نون الوقاية : « وفي هذه النون مسائل كثيرة ، استقصيتها في كتاب الإلماع في شرح اللمع » .

٣ - الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن معطي [٣] ومنه نسخة بمكتبة الأزهر تحت رقم (٣٢٨٦ عروس ٤٢٦١٣) وهي في مجلد واحد وكتبت بقلم معتاد ، وتقع في (١٥٧) ورقة ، ونسخة أخرى نفيسة بالإسكوريال تحت رقم (٢٢) وكتبت سنة (٦٤٤ هـ) ومنها ميكروفيلم بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية تحت رقم (١١٧) وهي تقع في (١٥٠ ورقة) ، وقد كتبها عبد اللّه بن محمد الزرندي الساوي بالمدرسة القاهرية بالموصل ، وقدمها لحاكم أربل محمد بن سعيد بن محمد سنة (٦٤٧ هـ) وعليها خط الصفدي .

٤ - الكفاية في النحو - وهو وإن لم تشر إليه الفهارس التي أمكنني الاطلاع

---

(١) تلخيص مجمع الآداب (٢٣٤/٤) .

(٢) انظر كشف الظنون (١٥٦٣/٢) وهدية العارفين (٩٥/١) ومعجم المؤلفين (٢٠٠/١) .

(٣) انظر تلخيص مجمع الآداب هامش (٢٣٥/٤) وكشف الظنون (١١٩٨/٢) ، (١٥٦٣/٢) وهدية العارفين (١٩٥/١) .

عليها قد أشار إليه ابن الخباز في كتابه « الغرة المخفية » حيث قال : « وقد ذكرت هذه الأبواب في النحو مسرودة المسائل في كتاب الكفاية [1] .

٥ - شرح ميزان العربية للأنباري [2] .

٦ - النظم الفريد في نثر التقييد [3] .

٧ - النهاية في النحو [4] وقد نقل ابن هشام في مغني اللبيب نصوصًا عن هذا الكتاب في (١٧٩/١ و ٤٨٨/٢) ويقول خبراء المكتبات : إن هذا كان ضمن مخطوطات المكتبة البارودية ببيروت ، غير أن هذه المكتبة قد بيعت إلى مكتبة خزانة جامعة برنستن بولاية نيوجرسي بأمريكا .

٨ - شرح الجزولية [5] وأشار إليه أيضًا ابن هشام في مغني اللبيب (٣٤٣/٢) ، والمرادي في شرح التسهيل (ق ١٠٥) ، والسيوطي في الأشباه والنظائر (٢/ ٦٦، ١٠٨) .

٩ - شرح الإيضاح للفارسي ، وقد أشار إليه ابن هشام في مغني اللبيب (١/ ١٩١، ٣٠٧ ، ٤٩٤/٢) .

١٠ - الفريدة في شرح القصيدة ، وهي قصيدة أبي عثمان سعيد بن المبارك الشهير بابن الدهان ، وأشار إلى هذا الكتاب نقلًا عن ابن هشام شهاب الملة والدين أحمد بن علي الدلجي في كتابه المسمى « بالفلاكة والمفلوكين » [6] .

١١ - التوجيه في النحو [7] .

هكذا ذكروا كتاب التوجيه في النحو بين مؤلفات ابن الخباز ، فهل هو كتاب توجيه اللمع الذي بأيدينا ؟ أو هو كتاب آخر ؟ لم نجد ما يبين هذا بيانًا شافيًا .

---

(١) انظر الغرة المخفية لابن الخباز ق (١٣٥) ب نسخة الأزهر .

(٢) انظر كشف الظنون (١٩١٨/٢) ، ومعجم المؤلفين (٢٠٠/١) .

(٣) انظر كشف الظنون (١٩٦٤/٢) ، معجم المؤلفين (٢٠٠/١) .

(٤) انظر كشف الظنون (١٩٨٩/٢) معجم المؤلفين (٢٠٠/١) وتلخيص مجمع الآداب (٢٣٥/٤) وبغية الوعاة (٣٠٤/١) ونشأة النحو للشيخ طنطاوي (١٦٣) .

(٥) انظر كشف الظنون (١٨٠١/٢) وهدية العارفين (١٩٥/١) .

(٦) انظر الفلاكة والمفلكون ص (١١٩) .

(٧) انظر كشف الظنون (٥٠٤/١) وهدية العارفين (٩٥/١) وبغية الوعاة (٢٥٤/١) .

١٢ - مناقب الشيخ ابن قدامة (إبراهيم بن عبد اللّه الحنبلي) المتوفى سنة ٦٦٦ هـ [١] وهذا الكتاب يقع في مجلد واحد كما أشار إلى ذلك صاحب كشف الظنون .

١٣ - الفصول الخمسون في النحو ، وهو بمكتبة برلين [٢] .

مذهبه النحوي :

إذا ما تأملنا مناقشات ابن الخباز للمسائل النحوية ومواقفه من آراء النحاة بصريين وكوفيين ؛ أدركنا بوضوح ميوله للمذهب البصري ؛ إذ كثيرًا ما كان يبطل المذهب الكوفي ، ويدمغه بالفساد ، مبينًا أسباب ذلك ، وأيضًا مما يقوي لدينا الحكم بميله البصري : أنه كثيرًا ما يعبر عن البصريين بقوله : « هذا عندنا » أو « ومذهب أصحابنا» كذلك إذا نظرنا إلى الاصطلاحات التي استعملها في أسلوبه وجدنا أنها اصطلاحات بصرية غالبًا ، ويتضح ذلك بالنماذج الآتية :

قال ابن الخباز : (باب الإعراب والبناء) : وبنى خذ وكل ؛ لأنهما فعلان ، وسكّنَا لأنه الأصل ، وذهب الكوفيون إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر المحذوفة ، فالأصل عندهم : لتأخذ ولتأكل ، فحذف اللام والتاء ، والسكون جزم لا وقف ، وهذا عندنا فاسد ؛ لأنه لما حذف منه حرف المضارعة جرى مجرى الماضي في التعري منه ، فعاد إلى البناء .

وقال : (باب الأفعال) « الأفعال مشتقة من المصادر » .

وقال : (باب المفعول المطلق) « وإنما سمي مصدرًا ؛ لأن الفعل يصدر عنه من حيث إنه مشتق عنه » .

ونحن ندرك جيدًا أن البصريين هم الذين يقولون : إن الأفعال مشتقة من المصادر ، فإطلاقه هذا القول دليل اتباعه مذهبهم واعتناقه نزعتهم .

وقال : (باب المفعول به) : واختلف النحويون في ناصب المفعول الثاني ، فقال البصريون : إذا قلت : أعطيت زيدًا درهمًا ، فناصب درهمًا أعطيت ، لأنه اقتضاه فعمل فيه ، وقال الكوفيون : هو منصوب بفعل محذوف ، دل عليه أعطيت ، كأنه

---

(١) انظر كشف الظنون (١٨٤٢/٢) وهدية العارفين (٩٥/١) .

(٢) انظر مجمع الآداب في معجم الألقاب (٢٣٥/٤) هامش .

قال : أعطيت زيدًا ، فأخذ درهمًا لأن الإعطاء يدل على الأخذ وهذا عندنا فاسد ؛ لأنا نقول : أعطيت زيدًا درهمًا فلم يأخذه ، فلو كان التقدير كما زعموا ؛ لصار معنى الكلام : أعطيت زيدًا فأخذ درهمًا فلم يأخذه ، وتلك مناقضة ظاهرة .

وقال : (باب عطف النسق) : ولا يجوز أن تقول : قام زيد لكنْ عمرو ، وأجازه الكوفيون ، واحتج أصحابنا بأن « بل » أغنت عنها ، واحتج الكوفيون بقياسها على « بل » وأجاب أصحابنا بأنَّ لَكِنْ تزول عن العطف إذا دخلت الواو عليها .

وقال : (باب إعراب الاسم الواحد) : « وتوهم بعض العصريين أن قسمة الصحيح إلى المنصرف وغير المنصرف مؤذنة بأن المعتل ليس كذلك وهذا توهم باطل »

وقال : (باب خبر المبتدأ) : وإنما أخبر عن المبتدأ بالجملة لوجهين : أحدهما : التوسع في العبارة ؛ لأن الجملة تتضمن ضميرًا يعود على المبتدأ والضمير هو المبتدأ في المعنى .

فتعبيره عن نحاة البصرة بقوله : « أصحابنا » وقوله : « وهذا عندنا » واستعماله اصطلاحات المدرسة البصرية كالمنصرف والضمير ؛ دليل قاطع على نزعته البصرية ، وإن كان من متأخري النحاة .

* * *

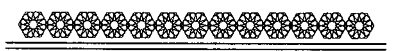
وفاته :

اختلفت كلمة المترجمين له في تحديد سنة وفاته ، فيرى صاحب النجوم الزاهرة وصاحب كتاب الذيل على الروضتين ، وابن العماد في شذرات الذهب ، وابن الفوطي في تلخيص مجمع الآداب ، وكحالة في معجم المؤلفين ، والزركلي في الأعلام ، واليافعي في مرآة الجنان ، وابن شهبة الأسدي في طبقات النحاة ، وأبو المحاسن في إشارة التعيين أنه مات في سنة (٦٣٩ هـ) ، ويرى صاحب هدية العارفين وصاحب كشف الظنون والسيوطي في البغية أنه توفي سنة (٦٣٧ هـ) .

وكانت وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالموصل في شهر رجب ، وذكر المقدسي أنه توفى في السابع من رجب ، أما السيوطي وابن شهبة فيقولان : إنه مات في العاشر من ذلك الشهر ودفن رَحِمَهُ ٱللَّهُ بظاهر الموصل .



كتاب « توجيه اللمع » ومنهج ابن الخباز فيه



كتاب « توجيه اللمع » :

هو كتاب في النحو ، يشرح به مؤلفه كتاب « اللمع لابن جني » بأسلوب سهل وعبارة واضحة سلسة ، مع تعليل المسائل النحوية وإظهار الأسرار التي تنطوي عليها قضاياها ، ويبين لنا ابن الخباز في مقدمة كتابه الأسباب والدواعي التي حفزته إلى تأليف هذا الكتاب فيقول : أما بعد : فإن جماعة من حفظة كتاب « اللمع » في النحو لأبي الفتح عثمان بن جني رَحِمَهُ اللهُ أطمعهم فيه صغر حجمه ، وآيسهم منه عدم فهمه ؛ وذلك لأن الكتب المصنوعة لتفسيره منها الكبير الممل ، ومنها الصغير المخل ، والمتوسط بينهما إما يفقد ، وإما يقل ، فضمنت لهم إملاء مختصرًا .

وهذا الكتاب يشتمل على كل الأبواب التي اشتمل عليها كتاب « اللمع » لأنه شرح له .

وقد التزم ابن الخباز في كتابه الترتيب الذي وردت عليه أبواب « اللمع » فلم يقدم فيه ولم يؤخر ، بل ابتدأ بما ابتدأ به ابن جني ، وتتبع أبوابه شرحًا وتعليلًا وعرضًا لآراء النحاة في القضايا الخلافية ، ثم اختتم كتابه بالأبواب التي أنهى بها ابن جني كتابه .

وينهي ابن الخباز شرحه هذا بخاتمة يقول في مستهلها : « هذا آخر ما عمدت لإملائه من شرح كتاب « اللمع » وقد جئت به كما ضمنت في خطبته ومن تصفحه وتأمله علم صدق دعواي ، ولم أستعن في مدة إملائه عليه بمطالعة كتاب ، وقد أودعته نبذًا مما رويته عن شيخي مجد الدين أبي حفص عمر بن أحمد بن أبي بكر ابن مهران ، بَرَّد اللَّه مضجعه ، وطيب مهجعه ، ومن عثر لي في هذا الإملاء على عثرة ؛ فليكن العاثر عاذرًا غافرًا لزللها ، وسادًّا لخللها ، فإن السعيد من عُدَّت [1] سقطاته .

مصادره :

بالتأمل في كتاب « توجيه اللمع » لابن الخباز نستطيع التعرف بوضوح على المصادر التي استقى منها الشارح مادة كتابته العلمية ، فقد كان رَحِمَهُ اللهُ يشير إلى من روى عنهم أو نقل من كتبهم أو استعان بآرائهم المبثوثة في كتب غيرهم ، ومن أبرز

(١) خاتمة توجيه اللمع .

من استفاد منهم ابن الخباز في كتابه هو شيخه مجد الدين بن أبي حفص عمر بن أحمد ، فكثيرًا ما كان يصنع معه صنيع سيبويه مع الخليل ، وابن جني مع الفارسي ، فكان يقول : وسألت شيخنا رحمه الله أو وحدثنا رحمه الله ، أو قال شيخنا رحمه الله ، وقد ذكرت نبذا مما نقله عنه ابن الخباز في كتابه ، عندما تحدثت عنه في الفصل الثاني ومن أهم هذه المصادر أيضًا ما يأتي :

(١) البصريون . (٢) الكوفيون .

(٣) البغداديون ومن تلاهم .

أولًا - البصريون :

يعد سيبويه شيخ المدرسة البصرية في مقدمة البصريين الذين أفاد منهم ابن الخباز في كتابه هذا ، فكتاب سيبويه كان ولا يزال موردًا عذبًا ومنهلًا فريدًا ، لطالبي علم العربية أو راغبي التعمق فيه ، حيث إنه بلغ من الشمول والسعة درجة كبيرة ، فحق على من أراد التأليف في هذا الفن أن يرد حياضه ، ويرشف من رحيقه ، ويعُبَّ من سُلَافِهِ ، ولهذا فقد صح إلى حد بعيد القول المشهور الذي يقول : « من أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي »[1] فلا عجب إذن أن يغترف من بحره كل نحوي يأتي بعده ، فما من كتاب في النحو إلا واسم سيبويه يتردد بين جنباته أكثر من غيره ، فالنحاة جميعًا عيال عليه .

والقارئ لكتاب « توجيه اللمع » يدرك بوضوح مدى الأثر الكبير الذي تركه سيبويه عليه ، فاسم سيبويه يتردد في ثنايا الكتاب أكثر من غيره من أعلام النحو واللغة وهذا الأثر بدأ في كتاب ابن الخباز متحذًا أشكالًا متنوعة ، منها :

أولًا - إفادته الكثير من آراء سيبويه ، ونجدها منتشرة في معظم أبوابه .

ثانيًا - إفادته كثيرًا من الشواهد الشعرية ، فكان كثيرًا ما يقول : أنشد سيبويه .

ثالثًا - أفاد ابن الخباز من كتاب سيبويه بنقل آراء بعض النحويين الذين وردت لهم آراء فيه كالخليل بن أحمد ويونس .

ومن البصريين الذين استعان ابن الخباز في كتابه بآرائهم : الأصمعي ، وعيسى بن عمر والأخفش ويونس وأبو محمد اليزيدي وأبو عثمان المازني والمبرد .

(١) الفهرست لابن النديم (٥٢) .

ثانيًا الكوفيون :

أما الكوفيون فقد كان ابن الخباز يذكر رأيهم في المسائل الخلافية ، ويناقشه مناقشة حرة ، بعيدة عن العصبية الممقوتة التي تجافي العلم ، ولا تتفق وطبع العلماء . علمًا بأن ميله إلى المذهب البصري كان واضحًا ، لكن ولاءه للمدرسة البصرية لم يمنعه من عرض آراء رجال المدرسة الكوفية ، وبيان موقفهم من قضايا النحو المختلفة ، مما يشعر بأنه قرأ كتبهم وتفهم أسرارها بدقة ، وكان رحمه الله ذا عقلية ناقدة فاحصة ، فكان يقبل ما يراه صحيحًا - وإن كان من غير المدرسة التي ينتمي إليها - ويرد ما يراه فاسدًا - وإن كان من رجال مدرسته - ومن الكوفيين الذين ذكر لهم آراء فردية الكسائي وثعلب والفراء .

ثالثًا : البغداديون ومن تلاهم :

وهم من استفاد ابن الخباز من آرائهم أو كتبهم ولم يشملهم إصطلاح بصري أو كوفي ، وقد كونوا لهم آراءً خاصة بهم في المسائل النحوية ، تتفق أو تختلف عن مذهب المدرستين التقليديتين : البصرية ، والكوفية ، وفي مقدمة من استفاد منهم من رجال هذه المدرسة : أبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي فآراؤهما تنتشر في كتابه بكثرة ، ومن هؤلاء أيضًا : الزجاج وابن السراج والزجاجي والزمخشري والرماني ، وابن الدهان وغيرهم ، ولست أراني بحاجة إلى ذكر النماذج هنا لكثرتها ووضوحها في كتابه .

توثيق نسبة كتاب « توجيه اللمع » إلى ابن الخباز :

يمكن أن نثبت بما لا يدع مجالًا للشك - أن كتاب « توجيه اللمع » لأحمد بن الحسين المعروف بابن الخباز بثلاثة أدلة :

الأول : إشارة كتب التراجم إلى أن لابن الخباز شرحًا على كتاب « اللمع » لابن جني ومن هذه الكتب معجم المؤلفين ، وهدية العارفين ، وكشف الظنون [(١)] .

الثاني : اتفاق كتابي ابن الخباز (توجيه اللمع) و (الغرة المخفية) في الأسلوب وعرض بعض المسائل التي ينقلها العلماء منسوبة لابن الخباز كقول السيوطي في (الأشباه والنظائر) (١٤/٢) : قال ابن الخباز في شرح (الدرة الألفية) : الحروف العاملة أربعة أقسام : قسم يرفع وينصب ، وهو أن وأخواتها ، ولا المشبهة بأن وما ولا المشبهات بليس ، وقسم ينصب فقط ، وذلك حروف النداء ونواصب الفعل المضارع ... وقسم يجر فقط

(١) معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٢٠٠/١) وهدية العارفين (٩٥/١) . وكشف الظنون (١٥٦٣/٢) .

وهي حروف الجر . وقسم يجزم فقط وهي حروف الجزم [١] .

فهذا النص ثابت في (الغرة المخفية) لابن الخباز ق ٧ - و (توجيه اللمع) (باب أن وأخواتها) .

وكذلك اتفاق الكتابين في نقل ابن الخباز عن شيخه أبي حفص الضرير نقلًا كثيرًا لا يوجد في غير تأليف ابن الخباز .

والثالث : أني وجدت كثيرًا من النصوص والآراء التي نقلها عنه المتأخرون في كتبهم موجودة في كتاب « توجيه اللمع » وهذا دليل قاطع على إثبات إن الكتاب له وليس لغيره ، ومن هذه النصوص ما يأتي :

قال ابن إياز : « اختلف النحاة في تعريف العامل ، فقال المطرزي : هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب ، وقال ابن الخباز : هو ما أحدث في آخر الكلمة رفعًا أو جرًّا أو جزمًا [٢] وكلام ابن الخباز موجود في كتاب « توجيه اللمع » ونصبه : والعامل كل ما أثر في كلمة رفعًا أو نصبًا أو جرًّا أو جزمًا » [٣] .

قال ابن إياز أيضًا عند الكلام على « ما دام » : فسرها الجزولي وابن عصفور أنها لمقارنة الصفة الموصوف في الحال ، إذا كانت ناصبة كقولك : أزورك ما دمت محسنًا ، وقال ابن الخباز : فيه خلل ، وذلك لأن معناها التأبيد [٤] ورأى ابن الخباز هذا في (توجيه اللمع) ونصه : وما دام للتأبيد .

وقال المرادي في « الجني الداني » (الواو) قال ابن الخباز : وذهب الشافعي إلى إنها للترتيب [٥] وقول ابن الخباز هذا في « توجيه اللمع » أيضًا ونصه : وحكوا عن الشافعي أنه ذهب إلى أنها تفيد الترتيب .

وقال المرادي أيضًا (قد) : قال ابن الخباز : إذا دخل « قد » على الماضي أثر فيه معنيين : تقريبه من زمن الحال ، وجعله خبرًا منتظرًا [٦] .

وكلام ابن الخباز هنا موجود في (توجيه اللمع) أ قال : « قد » تلى المضارع والماضي فمعناها في الماضي تقريبه من الحال .

---

(١) قواعد المطارحة لابن إياز (٤٧) تحقيق علي الفضلي .

(٢) قواعد المطارحة لابن إياز (٤٧) تحقيق علي الفضلي .

(٣) توجيه اللمع ص (٦) .

(٤) المحصول في شرح الفصول لابن إياز (٣٢٣) تحقيق محمد صفوت .

(٥) الجني الداني في حروف المعاني (١٥٩) . (٦) الجني الداني في حروف المعاني (٢٥٧) .

وقال المرادي في (حتى) : إذا عطف بحتى على مجرور ، قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار ، ليقع الفرق بين العاطفة والجارة . وقال ابن الخباز : لزم إعادة الجار فرقًا بينها وبين الجارة ، وقال ابن الخباز في (توجيه اللمع) : « وإذا قلت : مررت بهم حتى بزيد ، وجب إعادة الجار ؛ لأن المعطوف عليه مضمر مجرور ، وقد حصل من ذلك الفرق بين العاطفة والجارة » فمضمون كلامه في توجيه اللمع هو ما نص عليه المرادي في الجني الداني [١] .

وقال السيوطي : « قال ابن الخباز : إن قلت : ما الفرق بين : زيد أخوك وأخوك زيد ؟ قلت : من وجهين :

أحدهما : أن زيدًا أخوك ، تعريف للقرابة ، وأخوك زيد ، تعريف للاسم .

والثاني : أن زيدًا أخوك ، لا ينفي أن يكون له أخ غيره ؛ لأنك أخبرت بالعام عن الخاص ، وأخوك زيد ، ينفي أن يكون له أخ غيره ؛ لأنك أخبرت بالخاص عن العام ، وهذا ما يشير إليه الفقهاء في قولهم : زيد صديقي وصديقي زيد ، نقله ابن هشام في تذكرته [٢] وهذا النص وجد بحروفه في (توجيه اللمع) لابن الخباز (باب خبر المبتدأ) وقال السيوطي : قال ابن الخباز : إنما لم يبنوا « اثنى عشر » لأنه لا نظير له ؛ إذ ليس لهم مركب صدره مثنى [٣] وهذا النص بعينه ذكره ابن الخباز في (باب العدد) قال : أما اثنا عشر فإن شطره الأول معرب ؛ لأنهم لو بنوه للتركيب لم يكن له في كلامهم نظير ؛ لأنه ليس في كلامهم مركب أول شطريه مثنى .

وقال السيوطي أيضًا : قال ابن الخباز : الاثنان هجر جانبة في موضعين :

الأول : أن الأعداد من الثلاثة إلى العشرة بنوا منها صيغ الجمع من ثلاثين إلى تسعين ، ولم يقولوا من الاثنين : ثنيين .

والثاني : أن من الثلاثة إلى العشرة اشتقت من ألفاظها الكسور ، فقيل : ثلث وربع إلى العشر ، ولم يقل في الاثنين : ثني ، بل نصف [٤] وهذا النص كذلك في توجيه اللمع (باب العدد) .

فهذه النصوص التي نقلها العلماء بعده عنه وأودعوها بطون كتبهم والتي ثبت أنها موجودة في ثنايا كتاب « توجيه اللمع » تدل دلالة قاطعة على صحة نسبة هذا الكتاب إلى ابن الخباز .

---

(١) الجني الداني (٥٥٠) ومغني اللبيب لابن هشام تحقيق محيي الدين (١٢٧/١) .
(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي (٢٣٦/٢) . (٣) الأشباه والنظائر (١٠٠/١) .
(٤) الأشباه والنظائر (١٠٤/٢) .

منهج ابن اخباز في « توجيه اللمع »

لقد ألمح ابن الخباز في مقدمة كتابه « توجيه اللمع » إلى بعض خصائص منهجه حين قال في شأن كتابه هذا : فضمنت لهم إملاء مختصرًا أقتصر به على توجيه مسائله وتبليغ وسائله ، وكلما مررت ببيت ذكرت إعرابه ، أو بلفظ لغوي جليته تجلية تزيل استغرابه ، ونحن في هذا المجال نبرز أهم السمات المنهجية التي وضحت في كتابه ، فنقول :

١ - التقسيمات :

إن القارئ لكتاب « توجيه اللمع » ليدرك بوضوح مدى حرص ابن الخباز وولعه بتقسيم الفكرة نظرًا لاعتبار معين ، فلا يكاد يخلو منها باب من أبواب كتابه ، وهو يفعل ذلك سواء بالنسبة للمسائل العامة ، أو بالنسبة لتفريعاتها وإليك بعض النماذج التي توضح لنا هذه الناحية .

قال ابن الخباز (باب معرفة الأسماء المرفوعة) : وانقسم المرفوع إلى هذه الأقسام الخمسة ؛ لأن عامل الرفع لا يخلو من أن يكون معنويًّا أو لفظيًّا ، فإن كان معنويًّا : فهو عامل الابتداء والخبر ، وإن كان لفظيًّا : لم يخل من أن يكون فعلًا أو حرفًا ، فإن كان فعلًا : لم يخل من أن يكون حقيقيًّا أو غير حقيقي ، فإن كان حقيقيًّا : لم يخل من أن يكون مسمى الفاعل أو غير مسمى الفاعل ، فإن كان مسمى الفاعل: فالمرفوع به فاعل ، وإن لم يكن مسمى الفاعل : فالمرفوع به مفعول لم يسم فاعله ، وإن كان غير حقيقي : فهو باب (كان وأخواتها) والمرفوع به مشبه بالفاعل وإن حرفًا فهو (باب إن وأخواتها) والمرفوع به مشبه بالفاعل أيضًا .

وقال (باب خبر المبتدأ) : وإذا أردت الإخبار عن المبتدأ بالظرف نشأ للمبتدأ تقسيم إلى الجثة والحدث ، فالجثة : الجسم كزيد وفرس وحجر ، والحدث : المصدر كالقيام والقعود والأكل والشرب ، وإنما انقسم المبتدأ إلى هذين مع الظرف ؛ لأن حكمهما مختلف مع الأخبار بالظرف .

وغير ذلك كثير من نماذج التقسيم التي انتشرت في ثنايا كتابه ، وهذا يدل على أنه

كان متمتعًا بذكاء مفرط ، وقريحة وقَّادة ، وبصيرة نافذة ، ودقة بالغة في تصوير المعاني التي يريد إبرازها ، وقدرة فائقة في حصر مسائل الموضوع الذي يريد الحديث عنه .

ومن الملاحظ أن نظرته هذه إلى التقسيم تجعله يري في بعض المسائل التي يبحثها قسمين أو أكثر تتفرع عليهما ، ولذلك فهو يشطر المسألة بينهما ، ويضع قوله : لا يخلو أو لا تخلو ، أو إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا ، فاصلًا بين هذه الأقسام .

٢ - التعريفات :

من الملاحظ أن ابن الخباز في كتابه « توجيه اللمع » يبدأ أكثر أبوابه بالتعريفات ، وهي أقرب إلى روح اللغة والنحو ، وفي بعض الأحيان يقف بعضها عند حدود المعنى اللغوي ، وإليك بعض هذه التعريفات .

قال ابن الخباز : (باب الاستثناء) هو استفعال من ثنيت أثنى إذا عطفت ، وذلك أنك إذا ذكرت المستثنى فقد عطفته عن الحكم الذي لغيره وتثنيته عنه .

وقال : (باب الإضافة) للإضافة معنيان : لغوي ، وصناعي ، فاللغوي : الإسناد ، تقول : أضفت ظهري إلى الحائط أي : أسندته إليه ... وأما الصناعي : فهو ضم اسم أول إلى اسم ثان ليس بخبر ولا تابع ولا حال من غير فاصل بينهما .

وقال : (باب الوصف) يقال : وصف ، وصفة ، ونعت ، فالوصف : المصدر والصفة : اللفظ الجاري على الموصوف .

وقال : (باب الندبة) : الندبة مصدر قولك : ندبت الميت أندبه ندبًا وندبة إذا بكيت عليه وعددت محاسنه .

وقال : (باب العدد) : العدد : مصدر قولك : عددت الشيء أعده عدا والعدد بمعنى المعدود كما أن القبض بمعنى المقبوض .

ومما تقدم ندرك بجلاء أن ابن الخباز كان في تعريفاته يميل إلى اللغة أكثر منه إلى الحدود النحوية ، وهذه ظاهرة واضحة في كتابه مما يجعلنا نوقن أنه كان عالمًا باللغة كما كان عالمًا بالنحو .

٣ - المصطلحات :

يغلب على ابن الخباز - كما هو واضح من كتابه - استعمال المصطلحات

البصرية ، أما المصطلحات الكوفية فقليلة جدًّا في كتابه .

وإليك بعض النصوص التي تبرز لنا هذه الحقيقة .

قال ابن الخباز : (باب الإعراب والبناء) والجر اختصاص الآخر بالكسرة التي يحدثها العامل .

وقال في (الباب السابق) : ويدخل حرف الجر على أين ، ولا يدخل على كيف .

وقال : (باب إعراب الاسم الواحد) وتوهَّم بعض العصريين أن قسمة الصحيح إلى المنصرف وغير المنصرف مؤذنة بأن المعتل ليس كذلك وهذا توهم باطل .

وقال : (باب خبر المبتدأ) : « إنما أخبر عن المبتدأ بالجملة لوجهين : أحدهما : التوسع في العبارة ، لأن الجملة تتضمن ضميرًا يعود على المبتدأ والضمير هو المبتدأ في المعنى » .

وقال : (باب إن وأخواتها) : « فإن كان الخبر ظرفًا أو حرف جر ؛ جاز تقديمه على الاسم » .

فهذه المصطلحات التي استعملها ابن الخباز وهي الجر ، والمنصرف ، والضمير والمضمر ، والظرف ؛ كلها مصطلحات بصرية ، ومع ذلك لم يمتنع عن استعمال بعض المصطلحات الكوفية كالصفة والموصوف .

٤ - القياس :

القياس اللغوي : هو عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية ، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطرد في هذه الجماعة . وقد عرفه النحويون بتعريفات كثيرة متقاربة ، أهمها : أنه حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة ، ففي عملية القياس أصل هو المنقول ، وفرع هو غير المنقول ، وعلة تجمع بينهما ، وحكم يحكم به لغير المنقول بواسطة العلة .

وإذا استقرأنا المؤلفات النحوية المتقدمة منها والمتأخرة أدركنا بوضوح مدى مواكبة فكرة القياس لفكرة التأليف النحوي ؛ فلقد وصف عبد اللّه بن أبي إسحاق الحضرمي بأنه أول من بعج النحو ومد القياس [١] ووصف الخليل بن أحمد بأنه

---

(١) طبقات الشعراء لابن سلام (١٤) وطبقات الزبيدي (٢٥) .

كاشف قناع القياس [١] .

وقال الكسائي : إنما النحو قياس يتبع [٢] وقال المازني رحمه الله : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب [٣] وقد بالغ النحويون في اهتمامهم بالقياس حتى كأنه هو النحو ، وكان في طليعتهم أبو علي الفارسي وابن جني وقسموا الكلام إلى مطرد في القياس والاستعمال ، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، ومطرد في الاستعمال وشاذ في القياس ، وشاذ في القياس والاستعمال [٤] وغير ذلك من التقسيمات .

والحقيقة أن للغة منطقها الخاص بها ، قال أبو الفتح : على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها [٥] .

وقال ابن الأنباري : إن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه ، وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك ما لا يجوز القياس عليه [٦] .

وحينما عالج ابن الخباز قضايا هذا السفر موضوع دراستنا كانت نظرية القياس نصب عينيه ، فكان يبين وجه القياس في كثير من المسائل ويشير إلى ما هو غير قياسي فيها ، بل أكثر من ذلك كان يشير إلى رأي العامة فيها إن وجد . وإليك طرفًا من النصوص التي توضح لنا هذه القضية .

قال ابن الخباز : (العلم المرتجل) : وينقسم إلى معدول وغير معدول ، فالمعدول : مذكر كعمر ، ومؤنث كحذام ، وغير المعدول : قياسي وشاذ ، فالقياسي : ما وافق نظيره في النكرات ، كغطفان وعمران اللذين هما كنزوان وسرحان ، والشاذ : ما خالف نظيره في النكرات ، وذلك إما بفك إدغام كَمحْبب ، وإما بفتح ما حقه الكسر كموهَب ، وإما بتصحيح ما حقه الإعلال كمكْوَرة .

وقال : (باب كم) : والقياس في الخبرية أن تبين بالواحد ؛ لأنها عدد كثير ، فهي كالمائة والألف ، ولا يبينان إلا بالواحد كقولك : مائة رجل وألف دينار .

وقال : (في باب العدد) مبينًا كيفية تعريف العدد المركب : وأنه يعرف بدخول الألف واللام على الاسم الأول قال : وقد روي أن قومًا من العرب يقولون : الخمسة

---

(١) الخصائص لابن جني (١/٣٦١) .
(٢) إنباه الرواة (٢/٢٦٧) .
(٣) الخصائص (١/٣٥٧) .
(٤) الخصائص (١/٩٧ - ٩٩) .
(٥) الخصائص (١/١٢٥) .
(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٥٦٥) .

العشر ، وليس له في القياس وجه ؛ لأن المركب إنما يعرف أول شطريه .

وقال : (باب النسب) وقد شذت ألفاظ من النسب عما ذكرنا من المقاييس ، وسبيلها أن تحفظ ، قالوا في « الحيرة » : « حاري » ، والقياس « حيرى » وقالوا في « طيىء » : « طائى » كطاعي والقياس « طيئي » كطيعي ، وقالوا في « زبينة » : زباني « والقياس » « زبني » كحنفي ، وقالوا في « أمسى » « إمسي » بكسر الهمزة ، والقياس « أمسي كعمرى » .

وهو كثير في كتابه مما يدل بوضوح على تمام عنايته ببيان ما هو قياسي وما هو غير قياسى من اللغة العربية .

٥ - التعليل :

العلل النحوية هي الأسباب الداعية إلى الأحكام ، وكانت العلة دائمًا تعين النحاة وتساعدهم على بناء قواعدهم ، ولذلك صاحبت النحو منذ نشأته إلى أن تم واكتمل بنيانه .

ومن استقراء كتاب « توجيه اللمع » ندرك ان ابن الخباز قد أبدى عنايته الفائقة واهتمامه البالغ بالعلل النحوية ، فلا يدرس مسألة إلا ويعلل أحكامها ويوضح أسرارها ، وبالتأمل في عنوان كتابه نجد أنه يشير إلى ذلك حيث أسماه « بتوجيه اللمع » وأيضًا أشار ابن الخباز إلى هذه الناحية في مقدمة كتابه فقال : « وقد سميته توجيه اللمع وعللت فيه المسائل جمع » ولكي ينجلي الأمر نذكر بعض النصوص التي توضح لنا هذه القضية .

قال ابن الخباز (مبينًا سبب إعراب الأسماء الستة بالحروف) وإنما أعربت بالحروف . لأنها أشبهت المثنى والمجموع ، وذلك أن منها ما يلزم الإضافة ، وهو فوك وذو مال ، ومنها ما تغلب عليه الإضافة وهو باقيها ، والإضافة فرع على الإفراد كما أن التثنية والجمع فرعان عليه ، وإنما أعربت بحروف العلة لأنها مشابهة الحركات .

وقال : (باب التثنية) : وإنما لم تثن الأفعال ؛ لأن حق المثنى أن يدل على شيئين ، ولو ثنى الفعل لدل على أربعة أشياء حدثين وزمانين ، ولم تثن الحروف ؛ لأن التثنية ضرب من التصريف ، والحروف جوامد لا تصرف .

وقال : (باب أن وأخواتها) وإنما أعملت أن وأخواتها لأنها أشبهت الأفعال من أربعة أوجه ، الأول : أنها مختصة بالأسماء كالأفعال ، الثاني : أنها تدخل على المبتدأ والخبر ككان وظننت وأخواتهما ، الثالث : أنها مبنيات على الفتح كالأفعال الماضية .

الرابع : أن نون الوقاية تتصل بها كقولك : إنني كما تقول : ضربني .

وقال : (باب معرفة الأسماء المنصوبة) وإنما ذكر المنصوب بعد المرفوع لوجهين : أحدهما : أن المنصوب والمرفوع يعملان لعامل واحد كالفاعل والمفعول والاسم والخبر - والثاني : أن كل واحد من المرفوع والمنصوب يكون صاحبه في المعنى في باب المفاعلة كقولك : ضارب زيد عمرًا .

وأكتفى بهذا القدر من النماذج التي توضح لنا مدى اهتمام ابن الخباز بتعليل الأحكام وتوجيه المسائل ، وهي كثيرة جدًّا في كتابه ، وهذا بحق اتجاه حسن يُمَكِّنُ الأحكام من الأذهان ، ويزيل الغموض الذي يكتنفها ، ويكشف الإبهام الذي يحيط بها ؛ وبذلك يسهل استيعاب المعلومات وإدراك كُنْهَ الحقائق .

٦ - الاستشهاد بالقرآن وقراءاته :

ما من نحوي إلا وله باع طويل في التزود بالقرآن والارتشاف من رحيقه والاقتطاف من شهي ثماره ، وآية ذلك احتجاجهم على القواعد النحوية والأحكام العربية بالكثير من الآيات القرآنية ، ومؤلفاتهم - بين أيدينا - شاهد عدل على ذلك ..

ولكن موقفهم من قراءات القرآن كان موقفًا عكسيًّا ؛ حيث إنهم كانوا يحتجون بها إذا وافقت قواعدهم ، وتطابقت مع أحكامهم ، أما إذا خالفتها وانفردت بحكم جديد ؛ رموها بالشذوذ ، مع أن قراءات القرآن كلها حتى ما يعتبرونه شاذًّا في نظرهم أقوى سندًا من كل ما يحتجون به من كلام العرب . وقد أجمع الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته للقياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو : استحوذ .

ولقد كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، والحقيقة أنهم مخطئون في ذلك ؛ لأن قراءات هؤلاء ثابتة بالأسانيد الصحيحة المتواترة التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك دليل جوازه في العربية ، وقد رد المتأخرون ومنهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد .

ومن النظر في كتاب « توجيه اللمع » ندرك من أول وهلة أن ابن الخباز قد استشهد - كغيره من النحاة - بكثير من الآيات القرآنية وقراءاتها بغية دعم الأحكام النحوية وتصويرها

في واقع اللغة واضحة جلية . وإليك بعض النصوص من احتاجه بالقرآن وقراءاته .

قال ابن الخباز : (باب الأفعال) : والأصل في « الآن » أن يطلق على زمان الحال ، ويجوز إطلاقه على الماضي والمستقبل القريبين من الحال كقوله سبحانه وتعالى : ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ ﴾ [1] وقوله : ﴿ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ ﴾ [2] واللفظية المخصصة بالاستقبال كقوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ ﴾ [3] .

وقد يستشهد بالآية من القرآن المجيد على معنى لغوي يتعرض له في ثنايا كلامه ، ومن ذلك قوله : (باب خبر المبتدأ) وسمى جُمْلَةً لِضَمِّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ والتئامه ، وفي التنزيل : ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ﴾ [4] .

وربما يستشهد بأكثر من آية على حكم يقرره دون اللجوء إلى مصدر آخر ومن ذلك قوله : (باب الأفعال) : والمستقبل يكون من الصيغ الثلاث ، فكونه من الماضي إذا دخل عليه « إن » كقولك : إن قام زيد ذهب عمرو ، وكونه من المضارع إذا دخل عليه بعض المخصصات المذكورة كقوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [5] ، ﴿ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ﴾ [6] ، ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ [7] ، وقوله : ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَـٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [8] .

وقد استشهد أيضًا بالكثير من القراءات القرآنية منها :

قال ابن الخباز : (باب كان وأخواتها) : والمعرفتان كقولنا : كان زيد أخاك ، ويجوز : كان أخوك زيدًا .. قال اللّه سبحانه وتعالى : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ ﴾ [9] يقرأ برفع الجواب ونصبه .

وقال : (باب إعراب الاسم المعتل) مبينًا حكم الوقف على المنقوص والثاني وهو اختيار يونس أن تثبت الياء كقولك : هذا قاضي ومررت بقاضي وبه قرئ في إحدى الروايتين عن ابن كثير ﴿ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ [10] .

---

(١) سورة الأنفال من الآية (٦٦) .
(٢) سورة الجن من الآية (٩) .
(٣) سورة الكهف من الآية (٢٢) .
(٤) سورة الفرقان من الآية (٣٢) .
(٥) سورة البقرة من الآية (١٨٤) .
(٦) سورة الحج من الآية (٤٧) .
(٧) سورة الحديد من الآية (٢٣) .
(٨) سورة الإسراء من الآية (٧٦) .
(٩) سورة النمل من الآية (٥٦) والعنكبوت (٢٤ ، ٢٩) .
(١٠) سورة النحل من الآية (٩٦) .

وقال : (باب حروف الجر) ويقال : رُبَّ بضم الراء وتشديد الباء وفتحها ، ورُب بضم الراء وتخفيف الباء وفتحها ، وقرئ بهما قوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ (١) .

هذا قليل من كثير مما ورد ذكره في صفحات هذا الكتاب من الآيات القرآنية وقراءاتها إلى حد فاقت به غيرها من الشواهد كثرة ، وعددًا .

٧ - الاستشهاد بالشعر :

إذا ما استقرأنا كتاب « توجيه اللمع » لابن الخباز وقفنا على مجموعة كبيرة من الشواهد الشعرية ، تربوا على خمسمائة شاهد مع أن الكتاب مسوق في أخصر أسلوب وأوجز عبارة ، فما بالنا لو كان شرحًا مبسوطًا ؟ إذًا لوقفنا على أضعاف ما بين أيدينا من الشواهد الشعرية ، التي هى أكبر دليل وأسطع برهان على سعة محفوظه ، وغزارة مادته ، وحسن نظره ، ومشاركته للمتقدمين من اللغويين بما أضافه من شواهد جديدة ، وكتاباه اللذان بين أيدينا وهما « توجيه اللمع ، وشرح الدرة الألفية » يفصحان عن هذه الإضافات ، ويدلان بوضوح على مبلغ ثقافته اللغوية والأدبية تلك الثقافة التي تضعه في مكانته بين الباحثين الذين كانوا يداومون النظر ويتابعون الدرس لنصوص اللغة محاولين جهدهم التعرف على ظواهرها وما تشير إليه من قواعد وأحكام .

ومن الملاحظ أن ابن الخباز في استشهاده بالشعر لم يقتصر على فترة أدبية معينة ، بل تناول بالاستشهاد شعر كل العصور التي يحتج بأشعار رجالها ؛ فبالنسبة للعصر الجاهلي نجده قد استشهد بأبيات لمعظم أصحاب المعلقات العشر ، أمثال : امرئ القيس الكندي ، وطرفة بن العبد ، وزهير بن أبي سلمى ، ولبيد بن ربيعة العامري ، وعمرو بن كلثوم التغلبي ، وعنترة العبسي ، والأعشى ، والنابغة الذبياني ، وعبيد بن الأبرص الأسدي ، وغيرهم من شعراء العصر الجاهلي .

واستشهد أيضًا بشعر مشاهير شعراء العصر الأموي كجرير والفرزدق ، كما استشهد بشعر الهذليين إذا جاز لنا أن نعتبرهم يمثلون مجموعة لغوية متجانسة ، واستشهد كذلك بشعر ذي الرمة ، وكعب بن زهير ، ومتمم بن نويرة ، والكميت ،

---

(١) سورة الحجر من الآية (٢) .

وحميد بن ثور ، وتأبط شرًا ، والأخطل وغيرهم .

واستشهد أيضًا بأشعار مشاهير الرجاز : كالعجاج ورؤبة وأبي النجم ، مما يدل على سعة اطلاعه على أشعار العرب وإفادته منها في تقرير مسائله النحوية . ونلاحظ أن ابن الخباز في كتابه ينقل كثيرًا من الشواهد الشعرية عن سيبويه والسيرافي وأبي على الفارسي وابن جني والمبرد ويعقوب بن السكيت وأحمد بن فارس والجوهري وعبد القاهر وأبي إسحاق الزجاج وابن الشجري وثعلب وحمزة الأصفهاني والاشناندانى وابن السراج والواحدي وأبي محمد والزجاجي وابن قتيبة وغيرهم .

ومن الملاحظ أن ابن الخباز في كتابه « توجيه اللمع » لم ينسب جميع شواهده الشعرية إلى أصحابها ، بل قد نسب البعض وأغفل نسبة الباقي ، وما ذلك إلا جريًا على سنن الأقدمين ، أمثال سيبويه وغيرهم من فحول العربية وأئمتها ، ولعلهم سلكوا هذا النهج حرصًا على تحقيق الأمانة العلمية وخوفًا من نسبة أبيات لغير قائليها ، وأحيانًا كان يكتفي ببيان المنشد للبيت من النحويين أو اللغويين أو غيرهم ممن يتعرضون للشعر العربي بالنقد والدرس ، وأحيانًا أخرى يذكر الكتاب الذي أنشد فيه الشعر الذي هو بصدد الاستشهاد به .

ويتخذ استشهاده بالشعر صورًا متعددة ، فأحيانًا يستشهد بنصف البيت أو بالبيت كاملًا ، كما في معظم شواهده ، وأحيانًا يستشهد بالبيتين أو الثلاثة وربما كرر الشاهد الواحد مرة أو مرتين .

وقد يذكر أكثر من شاهد للاحتجاج على ظاهرة لغوية أو نحوية واحدة كما في استشهاده (باب ألفات القطع وألفات الوصل) على أن النون من « ابنم » تتبع الميم في الإعراب : قال :

السابع « ابنم » وهو بمعنى « ابن » والميم زائدة ، وتتبع نونه ميمه في الإعراب قال النمر بن تولب :

لقيم بن لقمان من أخته فكان ابن أخت له وابنما

وقال أبو كبير الهذلي :

أخلي وإن الدهر مهلك من ترى من ذى بنين وأمهم وابنم

وقال : (باب النسب) إن بعض العرب يقول في النسب إلى قريش وهذيل :

قريشي وهذيلي ، واستشهادًا على ذلك ذكر ثلاثة أبيات ، موطن الشاهد في ثالثهم وهو :

بحي قريشي عليه مهابة سريع إلى داعي الندى والتكرم

ثم قال : وقال الآخر :

هذيلية تدعو إذا هي فاخرت أبًا هذليًا من غطارفة نجد

أما ما وجد في كتابه من شعر « أبي تمام والبحتري » وهما شاعران محدثان ؛ فهذا لا يعاب عليه ؛ لأنه ذكر لأبي تمام بيتين : أحدهما : في باب التصغير وأعتقد أنه ذكره لمجرد التمثيل والائتناس لا للاحتجاج . والثاني ذكره في خاتمة كتابه استشهادًا على معنى لغوي . أما بيت البحتري فقد ذكره في باب الإمالة واستشهد به على معنى لغوي أيضًا .

وبعد ما تقدم يمكن أن نقول : إن ابن الخباز كان واسع الفكر دائم البحث فيما خلفه المتقدمون من تراث أدبي عريض ، جدير بالتنقيب عن لآلئه والغوص في أعماقه ، لاستخراج درره ، مما يشعر بأنه كان قوي الحافظة ، حاد الذهن نادر الذكاء .

٨ - الاستشهاد بالحديث :

الاستشهاد بالحديث ظاهرة واضحة في مؤلفات ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ قال السيوطي : قال أبو حيان في شرح التسهيل : قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره [(١)] .

ومنع الاستشهاد بالحديث ابن الضائع وأبو حيان ، قال السيوطي : قال أبو حيان : « إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية ، وإنما ذلك لأمرين : أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى .. الثاني : أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث ؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع [(٢)] . وقال السيوطي أيضًا : قال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل : تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان

(١، ٢) الاقتراح للسيوطي (١٧) والخزانة (١/ هـ ٦) .

الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ لأنه أفصح العرب [١] .

وبالنظر في كتاب « توجيه اللمع » نجد أن ابن الخباز قد استشهد بالأحاديث النبوية لكن معظم الأحاديث التي ذكرها استشهد بها على معان لغوية ؛ إذ لم يذكر في الاستشهاد على الأحكام النحوية إلا حديثًا واحدًا ، وهو : « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل » [٢] احتج به في باب (نعم وبئس) على أن « نعم » فعل بدليل اتصال تاء التأنيث بها ، وهو مذهب البصريين . ومن استشهاده بالأحاديث على المعاني اللغوية ما يأتي :

قال ابن الخباز (باب الحروف التي تنصب الفعل) : وزعموا أن في بعض المصاحف (تقاتلونهم أو يسلموا) [٣] فمعنى هذه الآية على هذه القراءة كمعنى قوله صلوات اللّه عليه : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا اللّه » [٤] .

وفي (باب الجمع) استشهد بحديث : « من استمع إلى قينة صب في أذنيه الآنك » [٥] على أن الآنك معناه الرصاص .

وقال في : (باب التصغير) : والمنقلبة عن ياء ألف عاب وناب وتقول في تحقيره : عييب ونييب ؛ لأنهم قالوا : عيب في معنى عاب وفي الحديث : « لا تكونوا عيابين » .

وقال في : (باب القسم) : وصناعة الإعراب تسوغ الحلف بكل اسم يجوز دخول حروف القسم عليه كقولك : واللّه ، وأبيك ، وروي عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تحلفوا بأبائكم وأمهاتكم ، ولا تحلفوا باللّه إلا وأنتم صادقون » [٦] .

تلك هى بعض الأحاديث التي استشهد بها في كتابه وتبلغ تسعة أحاديث أردت أن أضعها بين يدي القارئ ليدرك بوضوح أن ابن الخباز كان يعتد بالأحاديث النبوية كمصدر من مصادر اللغة .

---

(١) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي (١٧) .
(٢) النهاية لابن الأثير (١٦٧/٤) وصحيح الترمذي بشرح ابن العربي (٢٨٢/٢) .
(٣) سورة الفتح من الآية (١٦) .
(٤) انظر مسند أحمد (١١/١) وصحيح الترمذي (٦٨/١٠) .
(٥) انظر مسند أحمد (٢٤٦/١) ، (٥٠٤/٢) .
(٦) صحيح النسائي باب الإيمان رقم (٦) .

٩ - الاستشهاد بالنثر :

جرت عادة علماء العربية على الاعتماد على المنثور من فصيح كلام العرب وبخاصة الأمثال في الاحتجاج على اللغة وأحكامها العامة ، ومن هؤلاء ابن الخباز ، فقد ذكر في كتابه « توجيه اللمع » جملة من أمثال العرب استشهادًا على بعض قواعد اللغة ، ومنها ما يأتي :

قال ابن الخباز في (باب المعرب والمبني في معرض الحديث عن قد) ومعناها في المضارع تقليله كقولهم : إن الكذوب قد يصدق [١] وقال في (باب المفعول به) ويجوز تقديمه على الفعل أيضًا .. وفي مثل :

* إياك أعني فاسمعى يا جارة [٢] *

وقال في (الباب السابق أيضًا) ويجوز في ظننت وأخواتها الاقتصار على الفاعل ؛ لأن فيه فائدة ، قال أكثم بن صيفي : من يسمع يخل [٣] وقال في (باب الترخيم) ومن قال يا حار فضم الراء قلت على قوله : ياكرا وياصحا ؛ لأنك جعلت الواو والياء نهايتين للاسم ، فقلبتهما ألفًا ، ومن أمثالهم : « أطرق كرا إن النعام في الفرى » [٤] .

ويتضح مما سبق أن ابن الخباز قد اعتد - كغيره من النحاة - بالنثر العربي واعتبره مصدرًا من مصادر استشهاده .

١٠ - الإشارة إلى مذاهب النحاة في المسائل الخلافية :

تناول ابن الخباز في كتابه « توجيه اللمع » كتاب اللمع لابن جني بالشرح والتفصيل والتعليل ، وكان إذا عرض لبعض المسائل الخلافية ذكر آراء النحاة فيها مع تعيين أصحاب هذه الآراء حينًا ، وعدم تعيينهم أحيانًا أخرى فَمِنَ النوع الأول قوله في (باب خبر المبتدأ) : واختلف النحويون في قولنا : « زيد خلفك » فذهب أبو العباس الشيباني إلى أن الظرف خبر عن المبتدأ ولا يتعلق بشيء وأنشد أصحابنا بأن الظرف منصوب فلابد له من ناصب ، الذين قدروا ناصبًا اختلفوا ، فذهب ابن

---

(١) انظر مجمع الأمثال للميداني (١٦/١) .

(٢) هو لسهل بن مالك الفزاري ، وهو في مجمع الأمثال للميداني (٤٣/١) .

(٣) مجمع الأمثال للميداني (٢٢٨/٢) .

(٤) مجمع الأمثال للميداني (٣٩٥/١) .

السراج وابن جني إلى أن التقدير : زيد مستقر خلفك ، فقدروا اسم الفاعل ؛ وذلك لأن المفرد أصل الجملة ، ولأن في تقديره تقليلًا للحذف ، وذهب أبو على الفارسي إلى أن التقدير : زيد استقر خلفك ، فقدر الفعل ؛ لأنه الأصل في العمل .

ومن النوع الثاني قوله في (باب الفاعل) : وقال بعض العرب : قاما أخواك ، وقاموا إخوتك ، وقمن جواريك ، وفي ذلك ثلاثة أقوال : أحدها : أن المضمرات ملحقات وما بعدها بدل منها . الثاني : أن المظهرات مبتدآت والأفعال أخبار مقدمات ، والثالث : أن الألف والواو والنون أدلة على التثنية والجمع كالتاء في قامت هند .

ولم يكن ابن الخباز - تُجاه هذه الآراء المتعارضة والخلافات النحوية الحادة ليقف موقفًا سلبيًا ، ويكتفي بترديد هذه الآراء وعرضها ، بل كان يقتحم ميدان هذه المعارك ، ويقيم من نفسه قاضيًا عادلًا ، ويعرض على مخيلته القضايا النحوية ، ويتولى الفصل فيها موضحًا وجهة نظره ، ومبينًا سبب حكمه ، ومن ذلك قوله في (باب المفعول معه) : مذهب سيبويه وأكثر البصريين أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو بينهما . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الأصل في قولك : قمت وزيدًا ، قمت مع زيد ، وأقيمت الواو مقام مع ونقل نصب مع إلى ما بعد الواو ، وهذا فاسد ؛ لأن مع ظرف وزيدًا ليس بظرف ، وذهب أبو إسحاق ؛ إلى أنه منصوب بفعل محذوف تقديره : قمت ولابست زيدًا ، فعلى قول أبي إسحاق فُقِدَ ناصب المفعول معه من الكلام ، وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه انتصب على الخلاف ، قالوا : إذا قلت : استوى الماء والخشبة ؛ لم يكن العطف جائزًا ؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي ، فلما خالفت الفاعل نصبت ، ويفسد ما قالوه أن الخلاف مشترك بين الماء والخشبة ، فإذا وجب نصب الخشبة لأنها مخالفة للماء ؛ وجب نصب الماء لأنه مخالف للخشبة ولا قائل به ، وقول أبي إسحاق لا ينفك من ضعف لما فيه من حذف الفعل ، فبان أن المعتمد عليه مذهب سيبويه .

ويتضح من استعراض كلامه في « توجيه اللمع » أنه كان يُعْنَى كثيرًا بعرض آراء سيبويه ، ويغلب عليه متابعة جمهور النحاة .

١١ - الإشارة إلى معاني بعض الألفاظ الغريبة :

لقد وضع ابن الخباز هذا الأمر في اعتباره حينما أقدم على شرح هذا الكتاب

وأشار إليه في مقدمة كتابه : « وكلما مررت ببيت ذكرت إعرابه أو بلفظ لغوي جليته تجلية تزيل استغرابه » ومن أمثلة ذلك : قوله في (باب الاستثناء) قال النابغة :

وقفت فيها أصيلالًا أسائلها عيت جوابًا وما بالربع من أحد

إلا أواري لأيـامًـا أبـينهـا والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد

أصيلال : جمع أصيل ، والأصيل : بعد العشي ، وعيت : أصله عييت ، فأدغمت ، وجوابًا : منصوب على حذف حرف الجر ، أي : عيت بجواب ، ويجوز أن يكون تمييزًا ، والربع : منزل القوم في الربيع ، استعمل في كل منزل ، والأواري : واحدها آري . واللأى : البطء ، يقال : ألأى أمره أي : أبطأ ، و « ما » زائدة ، والنؤى : حفيرة تحفر حول البيت تمنع المطر منه ، والمظلومة : الأرض المحفورة ، والجلد : الصلبة .

وقال في (باب حروف الجر) وأما قوله :

* لواحق الأقراب فيها كالمقق *

فإنه يصف حميرًا ، واللواحق : الضوامر ، والأقراب : جمع قرب وهي الخواصر ، والمقق : الطول ، وإنما يريد فيها مقق .

تلك بعض النصوص التي توضح لنا اهتمام ابن الخباز بتفسير بعض الألفاظ الغريبة وهي كثيرة في كتابه مما يشعر بأنه كان لغويًّا بارعًا .

١٢ - استخدام أسلوب التساؤل :

كثيرًا ما يستعمل ابن الخباز في كتابه أسلوب التساؤل متمثلًا في قوله : « فإن قلت ... قلت » وذلك ليوضح لنا بعض العلل والأحكام النحوية ، ومن أمثلة ذلك قوله في (باب إن وأخواتها) فإن قلت : فهلا نصبتهما ؟

قلت : إن غير فعل ، ولو نصبتها لخلا الكلام من المرفوع .

فإن قلت : فهلا رفعتهما ؟

قلت : لو رفعتهما لزادت على الفعل بشيء لا يكون فيه ، وذلك أن الفعل لا يكون له فاعلان ، فكيف يكون لأن مشبهان بالفاعل ؟

فإن قلت : فلم قدم المنصوب على المرفوع ؟

قلت : لوجهين : أحدهما : أن الخبر قد يكون مضمرًا ، فلو قدم لاتصل بإن

وتغيرت صيغتها ، تقول : إن الكرام أنتم ، فلو قدم المرفوع لقلت : إن أنتم الكرام .
والثاني . أن إن حرف وهي أضعف من الفعل ، فأعطيت أضعف أحواله وهو لزوم تقديم المنصوب ؛ لأن الأصل في الفعل تقديم المرفوع .

وهكذا يتنبه ابن الخباز إلى ما عساه يدور في عقول الناس من أسئلة فيبرزها ويتولى الإجابة عنها ، وهذا إن دل فإنما يدل على أن مؤلفه هذا تعليمي ، حيث إن أسلوب التساؤل يستعمل كثيرًا لإفهام الطلاب وتثبيت المعلومات في أذهانهم .

١٣ - الإشارة إلى لغة العامة :

يعرض ابن الخباز كثيرًا إلى اللغة التي تجري على لسان العامة وذلك ليبين لنا مدى مطابقتها أو مخالفتها لقوانين اللغة الفصحى ، وهذا يشعر بحسن نظره ، وقوة ملاحظته ، وسعة فكره ، وتمكنه من اللغة ، ومن أمثلة ذلك قوله في (باب ظرف المكان) : وعندك جهة مبهمة ، تقول : زيد عندك ، وفي أي جهة كان من جهاتك جاز فيها ثلاث لغات : ضم العين ، وفتحها ، وكسرها ، ولها حكمان تخالفهما العامة ، الأول : أنها لا تجر بغير « من » وفي التنزيل : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [1] ولا تقول : جئت إلى عندك .

الثاني : أنها لا تصغر ويجري ذلك في لسان أهل الشام كثيرًا .

وقال في (الباب السابق) : وإزاء وتلقاء بمعنى حذاء ، يقال آزيته أي : حازيته ، وهما متآزيان متحازيان ، والعامة تقول : متوازيان .

وقال في (باب العدد) ومن العرب من يسكن العين فيقول أحدَ عْشر وهي لغة العامة ، وذلك لكثرة المتحركات .

وقال في (باب التصغير) تقول في مرآة : مريئية بوزن مريعية ، والعامة تقول : مرية وهو خطأ .

تلك بعض النصوص التي توضح لنا اهتمام ابن الخباز بدراسة لغة العامة ، وبيان ما انطوى تحتها من أخطاء لغوية ، أو نحوية ، مما يدل على أنه لم يكن حابسًا عقله وفكره في نطاق ما خلفه السابقون ، بل كان رحمه الله مفكرًا مجددًا كثير البحث والنظر .

---

(١) سورة النساء من الآية (٧٨) .

١٤ - الاختصار :

بنى ابن الخباز منهجه في كتابه « توجيه اللمع » على الاختصار ، وقد نبه على ذلك في مقدمة كتابه فقال : « فإن جماعة من حفظة « كتاب اللمع » أطمعهم فيه صغر حجمه وآيسهم منه عدم فهمه ؛ فضمنت لهم إملاء مختصرًا ، أقتصر به على توجيه مسائله وتبليغ وسائله » وأشار إلى ذلك أيضًا في ثنايا كتابه في عدة مواضع منها ما يأتي :

قال ابن الخباز في (باب المفعول الذي لم يسم فاعله) ويتعلق بالفعل الذي لم يسم فاعله مباحث من علم التصريف ، لولا أني بنيت كتابي على الاختصار لذكرتها .

وقال في (بعد أن ذكر مذاهب العلماء في ناصب المستثنى) : وتحتمل هذه المذاهب أكثر من هذا القول ، ولكن لا يليق بهذا المختصر وقال في (باب مذ ومنذ) : ولولا اغترار كثير من العامة بزخارف الحمقى لاقتضى اختصار هذا الكتاب الإضراب عن الإطالة .

وقال في (عند حديثه عن الضمائر) : وتحت هذه الأحكام كلها مباحث يطول ذكرها ، والإملاء مبني على الاختصار وغير ذلك كثير من أمارات التزامه بالاختصار في منهجه .

تلك هى أهم خصائص المنهج الذي اتبعه ابن الخباز في معالجة كتابه « توجيه اللمع » وقفت عليها بكثرة النظر فيه .

تعقب ابن الخباز لابن جني :

لم تكن شخصية ابن الخباز شخصية تقليدية ، تكتفي بترديد ما أقره المتقدمون ؛ بل كان رحمه الله يتمتع بشخصية ناقدة ، لها آراؤها الخاصة ووجهة نظرها المستقلة ، فكان لا يلتزم التسليم بما سبق به ، بل كان يدرس وينقد ويعترض إذا وجد لذلك سبيلًا ، ويبطل رأي غيره إذا وجد أسباب الفساد محيطة به ، وبالتأمل في كتابه « توجيه اللمع » نجد أنه لم يكن على اتفاق تام مع ابن جني ، بل كان يختلف معه ويستدرك عليه ، فكثيرًا ما كان يرى أن الصواب في غير ما قال . وإليك بعض النصوص التي توضح ذلك :

لم يختلف ابن الخباز مع ابن جني في الناحية المنهجية إلا في باب : (المعرب

والمبني) فقال : وعيب عليه تقديم هذا الباب على باب الإعراب والبناء ؛ لأن المعرب والمبني مشتقان منهما ، ومعرفة المشتق منه متقدمة على معرفة المشتق .

أما في الناحية العلمية فقد اختلف معه في مواضع كثيرة ، منها ما يأتي :

قال ابن جني (باب الكلمة والكلام) مبينًا علامات الحرف : والحرف ما لم يحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال .

وقال ابن الخباز معقبًا على ذلك : وقوله : (ما لم يحسن فيه إلخ) فيه نظر من وجهين : أحدهما : أنه جعل حقيقة الحرف سلبًا ، والسلب لا يكون حقيقة . والثاني : أن من علامات الأسماء والأفعال الحروف فصار التقدير : والحرف ما لم يحسن فيه الحرف ، فيلزم من هذا أن يكون الشيء معروفًا قبل معرفته .

قال ابن جني في (الباب السابق ، عند حديثه عن علامات الفعل) وكونه أمرًا ، وقال ابن الخباز معلقًا عليه : وقوله (وكونه أمرًا) لا يستقيم ، لأن « مه » أمر وليس بفعل ، وينبغي له أن يقول : وكونه أمرًا مشتقًّا جاريًا على المضارع .

قال ابن جني مبينًا حد الاسم المتمكن : ما تغير آخره لتغير العوامل فيه ولم يشابه الحرف .

وقال ابن الخباز معلقًا عليه : « وقوله : ولم يشابه الحرف غير محتاج إليه في حد المتمكن ، لأنه متى ثبت له تغير آخره لتغير العوامل لزم من ذلك عدم مشابهة الحرف » .

قال ابن جني (باب الإعراب والبناء) والفرق بينهما زوال الإعراب لتغير العامل وانتقاله ، ولزوم البناء الحادث من غير عامل وثباته وقد عقب على ذلك ابن الخباز بقوله : وقوله (الحادث) في صفة البناء فيه نظر ؛ لأنه إن أراد به بناء الأفعال والحروف فهو أصلي ، وإن أراد به بناء الأسماء فلا معنى للفرق بين الإعراب وبعض البناء .

وهكذا يقف ابن الخباز من ابن جني موقف الناقد البصير الخبير بأساليب العربية ، وما تدل عليه من معان ، فيقدر كل كلمة قدرها بحسه المرهف وذوقه السليم .

* * *

وصف نسخة الكتاب المحققة

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة وحيدة منه توجد بمكتبة الأزهر وهي تحت رقم (٢٣٤٨ السقا) باسم « توجيه اللمع » ولم أتمكن من العثور على غيرها مع طول البحث ومداومة التفتيش ، وقد كدت أول الأمر أن أعدل عنها لا لشيء إلا لأنها وحيدة ، ولكن بعد أن أعدت النظر فيها كثيرًا ، وقلبت صفحاتها طويلًا اتضح لي أن النسخة كاملة غير منقوصة واضحة المبدأ والمنتهى ثابتة النسب إلى صاحبها ؛ عند ذلك لم أجد حرجًا في اختيارها والإقدام على تحقيق نصها .

أما عنوان الكتاب فكتب في الصفحة الأولى على النحو التالي : « كتاب شرح لمع ابن جني » للشيخ أبي العباس أحمد بن الحسين المعروف بابن الخباز الموصلي ، وفي مقدمة الكتاب أشار ابن الخباز إلى أنه أسماه « بتوجيه اللمع » فقال : وقد سميته « توجيه اللمع » وعللت فيه « المسائل جمع » وقد آثرت هذه التسمية واعتمدت عليها ، لأنها تسمية صاحب الكتاب ، وهو في جملته يشير إليها ، وكذلك أشار ابن الخباز في خاتمة كتابه إلى التسمية المذكورة في الصفحة الأولى ، فقال : هذا آخر ما عمدت لإملائه من شرح كتاب اللمع .

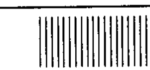
وهذه النسخة في مجلد ، وتقع في مائتين وثمانية أوراق من القطع الكبير ومسطرتها ثلاثة وعشرون سطرًا .

أما الصفحة الأولى فعليها عنوان الكتاب واسم المؤلف ، وقد كتبا بخط قريب من خط سائر النسخة ، ويوجد على الصفحة الأولى ختمان : أحدهما في أعلى الصفحة من جهة اليمين وبه توقيف نصه : « وقف محمد عبد العظيم السقا وأخيه محمد إمام » والختم الثاني في أعلى النصف الأسفل من الصفحة الأولى أيضًا وكتبت فيه « الكتبخانة الأزهرية » وعلى الصفحة الأولى أيضًا كتب أسفل عنوان الكتاب توقيف آخر نصه : وقف هذا الكتاب الحسيب النسيب السيد محمد المؤيد الشهير بالخطيب على طلبة العلم بالأزهر وغيره ، كبقية ما ملكه من الكتب .

وتوجد مجموعة من الأختام في الأوراق الآتية من النسخة ٣ ، ٧ ، ٩ ، ١١ ، ٢١ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٢٠٨ ، وفي هذه الأختام جميعها كتب توقيف باسم محمد عبد العظيم السقا وأخيه محمد إمام .

وأما خط النسخة فواضح وعادي ، حيث إنها مكتوبة بقلم نسخ قديم وهى مشكولة غالبًا ، وإن كان الشكل - أحيانًا - خطأ .

وأما الإعجام فليس ملتزمًا في جميع ألفاظ النسخة وإن كان غالبًا عليها .



سمات عامة على المخطوطة :

١ - هناك بعض الكلمات لم تكتب على ما نعرفه اليوم من قواعد الإملاء فمثلًا كلمة « مسألة » تكتب فيها « مسئلة » وكلمة « هؤلاء » تكتب « هاؤلاء » على حسب نطقها ، وكلمة « ثلاثين » تكتب في النسخة « تلتين » وهكذا .

٢ - توضع الهمزة المتطرفة المسبوقة بالألف فوق الألف كثيرًا .

٣ - غالبًا ما تكتب الألف الممدودة مقصورة .

٤ - تكتب الضاد ظاء كثيرًا كما هو معروف في لهجة أهل الموصل .

٥ - تكتب ألف المد - أحيانًا - ألفين .

٦ - هناك تصويبات في الهامش ، وإحالات إليها مما يدل على أن النسخة مراجعة .

٧ - تمتاز هذه النسخة بوجود التعقيبة في آخر الصفحة اليمنى غالبًا .

٨ - كثيرًا ما تكتب الهمزة المتطرفة المسبوقة بالألف مدًّا فوق الألف مثل « جاء » يكتبها « جآ » .

وليس في النسخة ما يدل على اسم كاتبها ولا على الأصل الذي نسخت عنه .

وقد تمت كتابتها في القرن الثامن الهجري ، وناسخها أشار إلى ذلك بقوله : وافق الفراغ من نسخ هذا الكتاب يوم الخميس سادس عشر المحرم سنة ست وثمانين وسبع مائة .

* * *

منهج تحقيق الكتاب

لما كان الهدف من تحقيق النصوص إنما هو إخراجها صحيحة سليمة كما سبق أن وضعها أصحابها ، فقد بذلت كل ما في وسعي من جهد وقدمت كل ما لدي من طاقة في هذا السبيل ، واضعًا في اعتباري ما تحتاجه إعادة النص إلى طبيعته الأولى من حيطة وحذر ودقة وأمانة ؛ حيث إن اعادة النص إلى أصله السابق أصعب بكثير من إنشاء أصل جديد ، وقد كان لا يغادر مخيلتي - منذ اللحظة الأولى التي عزمت فيها على انتهاج هذا السبيل - قول الجاحظ : لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفًا أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام [1] وقد التزمت في تحقيق نص الكتاب الأمور الآتية :

١ - احترمت نص الكتاب فلم أتدخل فيه إلا بالقدر الذي لا يمس جوهره ككتابته وفق القواعد الإملائية المعروفة لنا اليوم .

٢ - وجدت في النص جملًا قليلة غير مستقيمة ، فحاولت تقويمها بما يناسب السياق من زيادة حرف أو كلمة أو جملة ، ونبهت على ذلك بوضع الزائد بين قوسين معقوفين ، وأشرت إلى هذه الزيادة في الهامش .

٣ - وجدت في النص بعض العبارات المرتبكة بتقديم الجمل على بعضها الآخر فحاولت تقويم ذلك بما يناسب المعنى والسياق ، وأشرت إلى ذلك في الهامش .

٤ - وجدت في النص ألفاظًا وردت مخالفة للقواعد النحوية والأوزان الصرفية فصححتها ونبهت على ذلك في الهامش .

٥ - ترجمت لبعض الأعلام الذين وردت أسماؤهم في الكتاب ولما كان الاسم يتكرر أكثر من مرة فقد اكتفيت بترجمته في المرة الأولى .

٦ - خرجت الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية من حديث أو أثر ما استطعت إلى ذلك سبيلًا .

٧ - وثقت كثيرًا من النصوص والآراء النحوية التي نقلها عن غيره من النحاة ،

---

(١) انظر الحيوان للجاحظ (٧٩/١) .

وذلك بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها - إن وجدت - أو إلى أمهات الكتب النحوية .

٨ - فسرت بعض الألفاظ الغريبة لغويًّا .

٩ - أعجمت الحروف التي لم تكن معجمة .

* * *



توجيه اللمع

للعلامة أحمد بن الحسين بن الخبّاز

شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جنّي



التحقيق



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه ثقتي

قَال الشَّيخُ الإمامُ العَالِمُ حُجَّةُ العرَبِ شَمْسُ الدِينِ أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الحُسَينِ بْن أَحْمَد النَّحْوي المعروف بابْنِ الخَبَّاز أَدَام اللَّهُ توفيقَه وأطال بقاءَه :

أَحْمَدُ اللَّه عَلَى تَوفيقهِ وتَسْدِيدِه ومنِّهِ عَلَينا بِأَنْ جَعَلَنا مِنْ أَهْلِ تَوحيدِه ، وَأَسْأَلُهُ مِنْ فَضْلِهِ الجَزيل أبلغ مزِيدِه ، وأصلِّي عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ الصَّادِق في وُعودِه ، والنَّاطقِ بجَامِع الكلِم وَسَدِيدِه ، وعلَى آله المُجْتَهدِين في بِنَاء الدِين وتشيِيدِهِ ، صَلاةً دَائِمَة ما تلفع عارضٌ بِبُروُدِه ، واخْتَالَ بَيـن بُرُوقهِ ورُعودِه ، وسبَّح لِلَّهَ مَلَكٌ في ركوُعهِ وَسُجودِه .

أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّ جَمَاعَةً مِنْ حفظَةِ كِتَابِ اللمع فِي النَّحْوِ لأبِي الفَتْح عُثْمَانَ بْنِ جِنِّي رَحِمَهُ اللَّهُ أَطْمَعَهُم فِيهِ صِغرُ حَجْمِهِ ، وَآيَسَهُمْ مِنْهُ عدمُ فَهْمِهِ ؛ وذَلِكَ لأَنَّ الْكُتبَ المَصْنوُعَةَ لِتَفْسِيرِه مِنْهَا الْكَبيرُ المُملُّ ، ومنْها الصَّغيرُ المُخِل ، وَالـمُتَوَسطُ بَينَهُمَا إمَّا يُفْقَدُ وإمَّا يقِلُّ ، فضمنتُ لَهُمْ إمْلاءً مُخْتَصَرًا أَقْتَصِرُ بِه على تَوجِيهِ مَسَائِلِهِ ، وتَبْلِيغَ وَسَائِلِهِ ، وَكُلَّما مَرَرْتُ بِبَيتٍ ذَكَرْتُ إعْرابَه ، أو بِلَفْظٍ لغَوِي جلَّيتُهَ تَجْلِيَةً تُزِيلُ استغرَابَه [١] ، وقد سمَّيتُهُ « توجِيهَ اللمع » [٢] وعلَّلْتُ فيه المسائل جُمَع ، نفَعَنَا اللَّه وإيَّاهم بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ ، وَوَفَّقَنَا لِمَا يُرْضِيهِ ويزْلفُنا عِنْدَهُ إِنَّهُ الجَوَادُ الكَريمُ .

---

(١) العبارة السابقة توضح لنا المنهج الذي رسمه ابن الخباز لنفسه حينما عزم على شرح « لمع » ابن جني .

(٢) هذه تسمية المؤلف ، وقد اعتمدت عليها ، وإن كانت هناك تسمية أخرى توجد على غلاف الكتاب ، وقد استقاها كاتبها من خاتمة الكتاب حيث تفضل المؤلف بالإشارة إليها حيث قال : هذا آخر ما عمدت لإملائه من شَرحِ كِتابِ « اللمع » .

قال ابنُ جِنّي: الكَلَامُ كُلُّهُ ثَلَاثَةُ أَضْرُبٍ : اسْمٌ ، وفِعْلٌ ، وَحَرْفٌ جاءَ لِمَعْنَى .

فالاسْمُ : مَا حَسُنَ فِيه حرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الجرِّ ، أو كَانَ عبارَة عَنْ شَخْصٍ ، فَحَرْفُ الجرّ نَحْوُ قَولِكِ : مِنْ زَيدٍ وإِلى عَمْرٍو ، وكونُهُ عبارة عَنْ شَخْصٍ نَحو قَولِكَ : هذَا رجُلٌ وهذِهِ امْرأةٌ .

والفِعْلُ ما حَسُنَ فيه قَدْ أو كَانَ أَمْرًا ، فَأما قَدْ : فَنحْو قَولِكَ : قَدْ قَامَ وقَدْ قَعَدَ وقَدْ يَقُومُ وَقَدْ يقْعُدُ . وَكونُهُ أمْرًا نَحْوُ قَولِكَ : قُمْ واقْعُدْ .

والْحَرْفُ : مَا لَمْ يحْسُنْ فيهِ عَلَامَاتُ الأَسْماءِ وَلَا عَلَامَاتُ الأَفْعَال ، وإنَما جَاءَ لِمَعْنًى فِي غَيْرِهِ **نَحو** هلْ ، وَبَلْ ، وقَدْ ، لَا تَقولُ : مِنْ هَلَ ، وَلَا قَدْ هَلَ ، وَلَا تأمُرْ بِهِ .

قال ابنُ الخبّاز : (الكَلَامُ) في أصلِ الوضعِ مصْدَرٌ ، أَنْشَدَ أَبُو عَلِي رَحِمَهُ اللهُ [1] .

١ - فَإِنْ تُمْسِ ابْنَةُ السَّهمِيِّ مِنَّا بَعيدًا مَا تَكَلِّمُنَا كَلَامًا [2]

وهو عند النحويِّيَنَ عبارةٌ عن الجُملةِ المفيدَةِ فائدةً يحسنُ السُّكُوتُ عَليها ، وَهِيَ [3] مُؤْتَلِفَةٌ مِنِ اسْمَين كقَولكَ : زيدٌ ذَاهِبٌ ، أو من فعلٍ واسْمٍ كقولكَ : ذَهبَ عمرٌو ، وَلَا يحْتَاجُ فِي التّأليفِ إلَى الثَّلَاثة / . ٢/أ

وقوله : (الكَلَامُ كُلُّهُ ثَلَاثَةُ أضْرب) يصح بتقدير مضاف أي : مادةُ الكَلام [4] والأَضْرُبُ جَمْعُ ضرب ، وَهُوَ القسم ، وإنَّما انقسم إِلَى الثَّلَاثَة ؛ لأنَّ هَذِه الأَقْسَامَ يعبَّرُ بها المتخاطبُون عن جِمِيع ما يخطر في أنفسهم من المعَانِي ، فلو كان ثَمَّ قِسْم رابعٌ متروكٌ لبقى في النفوس مَعَان لا يمكن التعبير عنها بإزاءِ القِسْمِ السَّاقِطِ ، ألا ترى أنه لو سقط بعض هذه الثلاثة لسَقَطَ معناه ؟!

وقوله : (جَاءَ لِمَعْنًى) يريد به معنى غير مُتَصَرِّفٍ ، ومعنى ذلك أن معنى الاسم =

---

(١) هو أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، نشأ بفسا ، ثم ورد بغداد ، فأخذ النحو عن الزجاج وابن السراج وابن الخياط ، ومن مصنفاته : الإيضاح في النحو والتكملة في الصرف ، والتذكرة ، والمسائل الحلبية والبغدادية والشيرازية وغيرها ، والحجة في علل القراءات السبع مات سنة (٣٧٧ هـ) .

(٢) لم أوفق في تعيين قائله ، وهو في الغرة المخفية شرح الدرة الألفية لابن الخباز ٤ أ مكتبة الأزهر رقم (٣٢٨٦) عروس . والشاهد فيه : كلامًا : حيث استعمله الشّاعِرُ مصدرًا .

(٣) في الأصل وهو ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) قال ابن الخباز في الغرة ق ٤ ب : فإن قلت : فلم قُدّم تعريف الكلَامِ علَى تعريف الكلِم ؟ قلنا : كان العكس معيّنا ؛ لأن الكَلِمَ مفردٌ والكلام مركب ، وعذره أن المقصود في الحقيقة الكلام لحصول التفاهم بين الناس به .

....

= والفعل متَصَرِّفَانِ . فالاسم يكون فاعِلًا ومفعُولًا ومضُافًا إِليهِ ، والفعل يكوِن مَاضِيًا ومضَارعًا وأمرًا ، والحرف لا يعرض له شيء من ذلك ، وبدأ بالاسْمِ لأنهُ الأصل في التأليف ؛ لأنه يقوم بنفسه كقولكَ : زَيدٌ قائِمٌ ، والفعل والحرف يحتاجان إليه ، وذكر له عَلَامتَيـنِ عامتينِ : إحدَاهُمَا : حرْفُ الجَرِّ : وهي تدخل على أكثر أنواعه من المفرد والمثنى والمجموع وغيرها . والثانية : كونه عبارة عن شخص ، وهذه ينحاز إليها شِطْرُ الأسْمَاءِ ، والعبارة : اللفظُ الدَالُّ علَى المعنى والشخص والجثة والعين بمعنى واحد ، ومثَّل برجل وامراة تنبيهًا على أَنَّ الشَّخْصَ مذَكَّرٌ ومؤنَّثٌ ، ويَجُوز فِي (نَحْوِ قَولِكَ) وَ (نَحْوِ) : الرَّفْعُ بِأَنَّهُ خَبَرٌ ، والنَّصبُ بأنه ظَرْفٌ ، وثنَّى بالفعل [١] ؛ لأنه يأتلف منه ومن الاسم كلَامٌ وذكر له علامَتَيـنِ عَامتَين أيضًا : الأولَى : (قَدْ) وتلي المضارع والماضي ، فمعناها في الماضي تقريبه من الحال كقولك : قَدْ فَعَلَ ، ومعناها في المضارع تقليله كقولهم : إنَّ الكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ [٢] .

وقوله : (وَكَونُهُ أَمْرًا) لا يستقيم لأنَّ « مَهْ » أَمْرٌ وليسَ بِفِعْلٍ ، وينبغي لهُ أنْ يقول : وكونُهُ أمْرًا مشْتَقًّا جَارِيًا علَى المُضَارِعِ ، وهذه العَلَامَةُ / الثانية ، وحقيقة الأمر طلب الفعل مِمَّا هو دونَك والرغبة طلبُهُ من مثلك ، والدعاء طلبه ممن فوقك . ولم يبق إلا ذكر الحرف فلأجل ذلك كانَ أخيرًا . ٢/ب

وقوله : (مَا لَمْ يَحْسُنْ فِيهِ عَلَامَاتُ الأسمَاءِ وَلَا عَلَامَاتُ الْأَفْعَال) فِيهِ نَظَرُ مِنْ وَجْهَيـنِ : أحدهُما : أنه جعل حقيقة الحرف سَلْبًا والسلب لا يكون حقيقة ، والثاني : أن من علامات الأسماء والأفعال الحروف ، فصار التقْدِيرُ : والحرف مَا لم يحسن فيه الحَرْفُ ، فيلزمُ مِنْ هذا أن يكون الشيء معروفًا قبلَ مَعْرِفته [٣] ، ويكثر في عبارة النحويين قولهم : معنى في غيره ومعنى في نفسه ، وبيان ذلك أن معنى الكلمة لا يخلو من أن يتوقف فهمه على غيره أو لا ، فإن توقف فهمُه على غيره فهو معنى الحرف ، ألا ترى أن « من » تدل =

---

(١) وقال الثمانيني في سبب تسميته فعلًا : ولِما أُخْرِجَ من العدم إلى الوجود لقّبَ فِعْلًا . شرح اللمع لوحة (٢) .

(٢) هو مثل ذكره المَيداني في مجمَع الأمْثالِ (١/١٦) .

(٣) قال ابن الخباز في الغرة ق ٧ أ تعقيبًا على تعريف ابن جني للحرف : وهو رديء لأنه عرف الحرف بما لا يعرف إلا بعد معرفة الحرف ؛ لأن بعض علامات الأسماء والأفعال حروف . وقد عرفه الثمانيني بقوله : فأما الحرف : فما لا يجوز أن يخبر به ولا عنه ولا يحدث به ولا عنه ولا يسند ولا يسند إليه شرح اللمع لوحة (١٠) .

باب
(المعرب والمبنى)

قال ابْنُ جِنِّيّ : الكَلَامُ في الإعْرَاب والبِنَاءِ على ضَرْبيــنِ : مُعْرَبٌ ومبْنِيٌّ ، والمعرَبُ علَى ضَرْبَين : أَحَدُهُمَا : الاسمُ المُتَمَكنُ ، والآخرُ : الفِعْلُ المُضَارِعْ ، ومَا عَدَاهُمَا مِنْ سائر الكَلَامِ فَمَبْنِيٌّ غيرُ مُعْرَب . فَالاسْمُ المُتَمَكِّنُ : مَا تَغَيَّرَ آخِرُه لِتَغَيُّر العَامِلِ فِيهِ ، وَلَمْ يُشَابِهْ الحَرْفَ نَحو قولك : هَذَا زَيدٌ ، ورأَيتُ زَيدًا ، وَمَرَرْتُ بِزَيدٍ .

وَالفِعْلُ المُضَارِعُ : مَا كَانَتْ فِي أَولِهِ إِحْدَى الزَّوائِدِ الْأَرْبَعِ وَهِيَ : الهَمْزَةُ وَالنّونُ وَالتَاءُ والياءُ ، فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ نَحْوُ : أَقُومُ أَنَا . وَالنُّونُ للمتكلم إِذَا / كَانَ مَعَهُ غيره نحو : نَقُومُ نَحْنُ . والتَاءُ للمذكر الحاضر نحو : تَقُومُ أَنْتَ . والمؤنث الغائب نحو : تَقُومُ هِيَ ، والياء للمذكر الغائب نَحْوَ : يَقُومُ هُوَ . وَحَرْفُ الإعْرَابِ مِنْ كُلِّ مُعْرَبٍ آخِرُهُ نحو : الدَّالِ مِنْ زَيدٍ وَالمِيم مِنْ يَقُومُ . ٢/أ

= على التبعيض ، والتبعيض لا يفهم إلا بعد فهم الكل والجزء [١] ، وإن لم يتوقف فهمه على شيء آخر فهو معنى الاسم والفِعْلِ ، وقيل : المرادُ بقولهم في الحرف : دل على معنى في غيره أنه [٢] لابد له من اسم أو فعل يصحبه [٣] . ومثل دخول « من ، وقد » على الحرف ، وإن كان ذلك لا يقال ؛ لأن التمثيل يقصد به أحدُ أمرَينِ : إما صوابٌ ليرتكب ، وإما خطأ ليجتنب .

وقوله : (وَلَا تأْمرْ بِهِ) أي : لَا تأمر بِهَلْ ، لأنه لا معنى للأمر به ، إمَّا لأن معناه الاستفهامُ ، وإما أنها ليست بمشتقة ولا في معنى المشتق .

(باب المعرب والمبني)

قال ابنُ الخَبَّازِ : (الكَلَامُ) مبْتَدَأٌ ، و (عَلَى ضربين) خبره و (في الإعْرَاب) متعلق بِمَا في (علَى) مِنْ معْنَى الفعْلِ ، وعيبَ عليهِ تَقْدِيم هذَا الْبَاب علَى بَابِ الإعْرَابِ والْبنَاءِ ؛ لأن المعربَ والمَبنيَّ مشتقَّانِ مِنْهُمَا ، ومعرفة المشتق منه متقدمة على معرفة المشتق . =

---

(١) في الأصل الجزؤ .
(٢) في الأصل لأنه .
(٣) وقد نوع الثمانيني الحروف فقال : والحروف على أربعة أقسام : قسم لا يغير الإعراب ولا يغير المعنى ، وقسم يغير الإعراب والمعنى ، وقسم يغير الإعراب ولا يغير المعنى ، وقسم يغير المعنى ولا يغير الإعراب . (شرح اللمع لوحة ١٢) وقد مثل للأول بما الزائدة والثاني بلعل وليت ، وكأن والثالث بأن ولكن ، والأخير بحروف الاستفهام .

....

٣/أ = / وانقسام الكلم إلى المعرب والمبني ضَروري ؛ لأنه دائر بين النَفْي والإثباتَ ؛ لأن المعرب ما تغير آخره لتغير العَوامِل . والمبنيُّ ما ثَبتَ آخره على صورة واحدة ، وإن اختلفت العوامل .

وبدأ بتعريف المعرب لوجْهين : أَحَدُهُمَا : أنه قِسْمَانِ ، والمبنى ثَلَاثَةُ أَقْسَام ، والاثْنَانِ قَبْل الثَّلاثَة ، وَالثَّاني : أن الاسم مقدم على الفعل والحرف ، والإعراب أصْلٌ فِيهِ . فإن قَلْتَ : فلم لَمْ يذكرْ المبنيَّ في هذَا البابِ ؟ قلت : ذكره فيه علَى سبِيلِ الإجمال ، وفي البابِ الذِي يتلوه على سبيل التَّفْصِيل .

وَقولَهُ : (وَمَا عَداهُمَا) معناهَ مَا تَجَاوَزَهُمَا ، يقال : عَداك الذَّمُّ أَي : تَجَاوَزَكَ والسَّائِر : البَقِيَّةُ ، واشْتقاقه من السُّؤْر وهي الفضلة في الإناء . يقال : أَسْأَرَ إذَا بَقَّى وَنُقِل عَنْ أَبي زكَريَّا [١] أَنَّ السَّائِرَ يَجيءُ بِمَعْنَى الجَمِيع . قَالَ الراجز :

٢ - لَو أَنْ مَنْ يَزْجُرُ بالْحَمَام يَقُومُ يوم ورْدِهَا مَقَامِي [٢]

* إذَنْ أَضَلَّ سَائِرَ الأحْكَامِ *

وقوله : (غَيرُ مُعْرَب) تَوكِيدٌ ، لأن قوله : (مَبْنِيٌّ) يغني عنه ، وليس كذلك قوله سبحانه : ﴿ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ﴾ [٣] فإِنَّ معنى قوله : ﴿ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ﴾ لَا تَجُوزُ عليها الحياة [٤] ؛ لأنها أحجار .

ومعنى المتمكن في اللغة ظاهر ؛ يقال : تمكن فلانٌ عند السلطان واستمكن ؛ إذا نفذت أقواله وأفعاله ، وسمى النحويون به الاسم المعرب ؛ لأن الأصل في الأسماء الإعرابُ ، فما كان منها مُعْرَبًا فهو باق علَى أصْله ، وذِلكِ هو المتمكن ، ويطلقون المتمكن على الظَّرفِ ، ويعنون به الظرف الَّذِي يَجُوزُ نَقْلُهُ عَنِ الظَّرفِيَّةِ كَيَومٍ ولَيلَة ، تقُولُ : سِرْتُ الْيَومَ ، فتجعله ظرفًا ، ومضى اليَومُ ، فتجعله غير ظرف . =

---

(١) هو أَبُوْ زَكريًا يَحيى بن زياد المعروف بالفَرَّاء ، أخذ عن الكسائي . وكان فقيهًا عالِمًا في النحو واللغة ، مات سنة (٢٠٧هـ) ترجمته في نُزْهَةِ الألباء في طبقات الأدباء (١٣٤) ومعجم الأدباء (٩/٢٠) .

(٢) لم نَهتد إلى قائله ، واستشهد به على مجيء سائر بمعنى الجميع ، قال صاحب اللسان نقلًا عن ابن الأثير (سأر) : « والناس يستعملونه في معنى الجميع وليس بصحيح « أما من سار فهو صحيح » .

(٣) النحل آية (٢١) .

(٤) في الأصل الحيوة .

....

= والعَامِلُ : كل ما [١] / أَثَّر في كلمة رفعًا أو نصبًا أو جرًّا أو جزمًا ، ويجمع على ٣/ب عَوَامِل ؛ لأنه ليس من صفات ذَوِي العِلم كقولك : سُيُوفٌ قَوَاطِعُ ، وهو أربعةُ أَقْسَامٍ : مَعْنًى واسْمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ .

وقوله : (وَلَمْ يُشَابه الحَرْفَ) غَيرُ مُحْتَاج إليه في حد المتمكن ؛ لأنه متى ثبت له تغير آخره لتغير العوامل لَزِمَ من ذلك عدمُ مشابهةِ الحَرْفِ . والمراد بتغير الآخر : بروزه في حركات مختلفات ، ومثل في الاختلاف بِزَيدٍ ، وأبو على مثل بِرَجُلٍ [٢] ، وتمثيل أَبِي علي أحسنُ ؛ لأنه مثل بنكرة ، وهو الأصل .

وحَكَى لِي شَيخُنَا رَحِمَهُ اللهُ : أن بعض العصريين من أهل بلدنا [٣] تخيل أَنَّ المراد بتغير الآخر تَنْحِيَةُ حَرْفٍ وَوضْعُ حَرَف مَكَانَهُ ، وجواب هذا القول السكوت .

وبَدَأَ بِتَعْرِيفِ الاسْمِ ؛ لأَنَّهُ الأصل فِي الإعراب .

وَمعْنَى المُضَارِعِ : المُشَابِهُ ، وسمى ما في أوله إحدى الزوائد الأربع مضارعًا لأنه شابه الأسماء ، ولتلك المشابهة أعرب ، وشبهُهُ من ثلاثةِ أوجُهٍ : الأولُ : أنه مشترك بيَن زَمَانَي الحال والاستقبال تقول : يَفْعَلُ وَهُوَ في الفِعْلِ ، وَيَفْعَلُ غَدًا ، فجرى مجْرىَ النكرةِ كرَجُلٍ ؛ لأنها شَائعَةٌ . والثاني : أنه يختص بأَيّ الزمانين شِئْتَ ، تقُولُ : يَفْعَلُ الآنَ وسَوفَ يَفْعَل فجَري مَجْرى النَّكرة إِذا عرفت باللام ، كالرَّجُل [٤] . والثالث : أنه على زنة أسماء الفاعلين والمفعولين في الحركات والسكنات ، فَيُكْرِمُ كَمُكْرِمٍ وَيُدَحْرِجُ كَمُدَحْرِجٍ . وتسمية الهمزة والنون والتاء والياء زوائد ؛ لأنها ليست من أصل الفعل ، لأن الاشتقاق يسقطها ، والتصريف شاهد عَدْلٍ ، وزيدت دون غيرها من الحروف ؛ لأن أولَى الحروف العشرة بالزيادة في مذهب التصريف حروف العلة ، فالألف لا يمكن زيادتها أولًا / لسكونها ٤/أ فأبدلت منها الهمزة ، والواوُ لَا تُزَادُ أولًا ؛ لأنها أثقل حروف العلة فأبدلت منها التاء ، والياء قريب في الخفة من الألف فزيدت أولًا ، والنون تُشْبِهُ حُرُوفَ العِلَّةِ ؛ لأن فيها غنةً ، كَما أن =

---

(١) في الأصل كلما .

(٢) قال أبو علي في الإيضاح : الإعرابُ أن تختلف أَوَاخِرُ الكلم لاختلاف العوامل مثل ذلك : هذَا رَجُلٌ ، ورأيتُ رَجُلًا ، ومررتُ برَجُلٍ ، فالآخر من هذا الاسم قَدْ اختلف باختلاف الحركات على آخره . الإيضاحَ لوحة (٣) مصورة رقم (١٩٧٩) دار الكتب .

(٣) يعني أَهْلَ الموصِل .

(٤) في الأصل كرجل .

باب
(الإعراب والبناء)

قال ابن جني : الإِعْرَابُ ضِدُّ البِنَاءِ في المَعْنى ، وَمِثْلُهُ في اللَّفْظِ ، وَالْفَرْقُ بَينَهُمَا : زَوَالُ الإِعْرَابِ لِتَغَيُّرِ الْعَامِلِ وانْتِقَالِهِ ، وَلُزُومُ البِنَاءِ الحَادِثِ مِنْ غَيرِ عَامِلٍ وَثَبَاتُهُ .

فَالإِعْرَابُ أَرْبَعَةُ أَضْرُبٍ : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَجَرٌّ ، وَجَزْمٌ ، فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ : يَشْتَرِكُ فِيهِمَا الاسْمُ وَالفِعْلُ ، وَالجَرُّ : يَخْتَصُّ بِالأَسْمَاءِ ، وَلَا يَدْخُلُ الأَفْعَالَ ، والجَزْمُ يَخْتَصُّ بِالأَفْعَالِ وَلَا يَدْخُلُ الأَسْمَاءَ .

= فيهن مدًّا فزيدت ، وخصت الهمزة بالمتكلم لأنهُ أولُ ، والهمزة أول الحروف مخرجًا وخصَّت التاء بالمذكر الحاضر والمؤنثة الغائبة ؛ لأنها تكون للخطاب كقولك : أنت ، وللتأنيث كقولك : فَعَلْتِ . وخصت النون بأكثر من المتكلم ؛ لأنها ذات مخرجين : تارة تخرج من الخَيشُوم وتارة من الفم ، وخصت الياء بالغائب ؛ لأنها خَفِيَّةٌ فهي تناسب حَالَهُ ، وإنما كان حرف الإعراب أخيرًا ، لأنه تعذر أن يكون أولًا ، من حيث إن حركة الأول واجبة وحركة الإعراب جائزة فتدافعتا ، وتعذر أن تكون وسطًا ؛ لأن من الكلم ما لا وسط له كيَدٍ وَجَعْفَر وَمُسْتَخْرَجٍ . فإن قلت : أَجْعَلُه حرفًا بين الطَّرفَينِ ؟ فليس على التَّخْصِيصِ دليل .

وأدخل « مِنْ » على يقوم ؛ لأن النحويين إذا ترجموا عن الأحكام الإعرابية لم يكن لهم بد مِنْ إدخال العَوامِلِ علَى الأفعال والحروف والجمل ؛ لأن العبارة غير ممكنة بغير ذلك .

فَإِنْ قلت : فَلِمَ لَا يَجُوزُ إدخال الألف واللام على مَا ذَكَرْتَ ؟ .

قلت : الفَرقُ بَينَ حَرْفِ الجَرِّ وبَينَ الأَلِفِ واللامِ : أَنَّ حَرفَ الجر لا يغير معنى ما يدخل عليه والألف واللام تُغَيِّرُهُ مِنَ التَّنْكِيرِ إلى التَّعرِيفِ .

(باب الإعراب والبناء) (١)

قال ابن الخبّاز : (الإِعْراب ضدُّ البِنَاءِ في المعنى) ؛ لأن حقيقة الإعراب اختلافُ أواخِرِ الكَلم لِاخْتِلَافِ العَوامِلِ كقولك : جاءَ رَجُلٌ ، ورأيتُ رَجلًا ، ومررتُ برَجُلٍ . ٤/ب وهو في اللغَةِ عبارةٌ عَن البيَانِ . يقال : أعْرَبْت عَنِ الْأَمرِ إذا بيَّنْتهُ ، أَنشَدَ يَعقُوبُ (٢) / =

---

(١) قَالَ في الغرَّة ق (٨) ب : وسمى إعرابًا ؛ لأنهُ يُبينُ المَعَانِيَ . قيل : لأنه يبين عرب الكلام أي : فسادَه ، وقيل : لأن المتكلم متحببَ للسامع اشتقاقًا من قولهم : امرأة عَرُوبٌ أي متحببة .

(٢) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت المتوفى سنة (٢٤٤هـ) وترجمته في =

....

=في الإِصْلَاحِ : (١) :

١ - وَقَدْ كُنْتُ أَكْنُو عَنْ قَذُورٍ بِغَيرِهَا وأُعْرِبُ أَحْيَانًا بِهَا فَأُصَارِحُ (٢)

فسمى به اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل ؛ لأنه يبين المعاني .

وحقيقة البناء : ثبوت أواخر الكلم على صُورَة واحدة - وإن اخْتَلَفت الْعَوامِلُ - كقولك : جَاءَتْ حَذَامِ ، وَرَأيتُ حَذَامِ ، وَمَرَرْتُ بِحَذَامِ ، وهو في اللغة : عبارةٌ عن وضع الشيء على الشيء على صفة يراد بها الثبوت كبناء الجِدَارِ ، وسمى به ثبوت أواخر الكلم للزومه ، وإنما كان مثله في اللفظ ؛ لأن آخِرَ الكلمة لا يخلو من الحركة والسكون ، فالحركاتُ ثَلَاثٌ : ضَمَّةٌ وفَتْحَةٌ وكَسْرَةٌ . والسكون خُلُوُّ الحَرْفِ مِنْ إِحْدَى هَذِه الثلاث ، وقد اشترك الإعرابُ وَالْبنَاءُ في الحَرَكَةِ والسُكوُنِ ، كقولك في الضمة : الَّليثُ حَيثُ زَيدٌ قَائِمٌ ، وَفي الفَتْحَةِ : أينَ رَأَيتَ الحسينَ . وفي الكسرة : مَرَرْتُ بهَؤُلَاءِ العُلَمَاءِ . وفي السكون : لَمْ أُكْرِمْكَ .

والفرق بينهما ؛ أي : بين الإعرابِ والبناء : زَوَالُ الإعراب لتغير العامل وانْتقَالُه ؛ لأَنَّ حَرَكَةَ الإعْرَابِ حَدَثَتْ بِدُخولِ العامِلِ ، تَزُولُ بِزَوالِهِ (وَانْتِقَالُه) لأَنَّه مُعطُوفٌ عَلَى زَوَال .

وقوله : (الحادث) في صفة البناء فيه نظرٌ ؛ لأنه إنْ أرادَ به بناء الأَفْعَالِ وَالحُرُوفِ فَهُوَ أَصْلِيٌّ ، وَإِنْ أَرَاد به بناء الأسماء فلا معنى للفرق بين الإِعراب وبعض البناء ، والذي يعتذر به عنه أن يقال : وصف البِنَاء بِالحَادِثِ لأنهُ يكونُ بالحَرَكَةِ والسُّكُونِ لأَنَّهُمَا حَادِثَانِ في الحَرْفِ ، والجيد أن يعلق (مِنْ) (٣) باللزوُم ، لأَنَّ لُزُوم البِنَاءِ (مِنْ) (٤) غير عَامِل ، وَقَدْ ثَبتَ أَنَّ الحركاتِ ثلاثٌ والسكونَ وَاحِدٌ ، وَأَنَّ ذلك =

= تاريخ بغداد للخطيب (٢٧٣/١٤ - ٢٧٤) ، ووفيات الأعيان (٤٠٨/٢ - ٤١١) ومعجم الأدباء (٧ - ٣٠٠ - ٣٠٢) ط مرجليوت (١٩٢٥م) وبغية الوعاة (٣٤٩/٢) .

(١) الإصلاح : هو إصلاح المنطق ، كتاب في اللغة والأدب أراد به صاحبه معالجة دَاء اللحن والخطأ في الكلام . فضمنه أبوابًا يمكن بها ضَبْطُ جمهرة من لغة العرب .

(٢) لم أوفق في العثور على قائله . وهو في إصلاح المنطق ص (١٤٠) وروايته : وإني لأكنو . وفي الصحاح للجوهري مادة « كَنَي » (٢٤٧٧/٦) ، والخزانة (١١٨/٣) وتثقيف اللسان لابْنِ مكي (٣٥٤) .
قذور : اسم امرأة ، والشاهد فيه : استعمال : أُعْرِبُ بِمَعْنَى أُبِينِ .

(٣) في توجيه « اللمع » عن ، وما أثبتناه عن متن اللمع .

(٤) في الأصل عن .

قال ابْنُ جِنِّيّ : وَالبِنَاءُ أَرْبَعَةُ أَضْرِبٍ : ضَمٌّ ، وَفَتْحٌ ، وَكَسْرٌ ، وَوَقْفٌ . فَالضَّمُّ يَكُونُ فِي الاسْمِ نَحْوُ حَيثُ ، وَمِنْ قَبْلُ ، وَمِنْ بَعْدُ . وفي الحَرْفِ في « مُنْذُ » في لُغَةِ مَنْ جَرَّبَها . وَلَا ضَمَّ فِي الفِعْلِ .

وَالْفَتْحُ يَكُونُ في الاسْمِ نَحو أَينَ وَكَيفَ ، وَفِي الفِعْلِ نَحْوُ قَامَ وقَعَدَ ، وفي الحرف نَحْو إِنَّ وثُمَّ .

وَالْكَسْر يَكُونُ فِي الاسْم نَحو أَمْسِ وَهَؤلَاءِ . وَفِي الحَرْفِ فِي « جَيرِ » .

= يقع في الْإِعَرابِ والبنَاء ففرقوا بينَ أَسْمَائِها لاختلاف صفاتها فسَمَّوا حَرَكَاتِ الإِعْراب رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا وَسُكُونهُ جَزْمًا . وَحَرَكَاتِ / البِنَاءِ ضَمًّا وفَتْحًا وَكَسْرًا ، وَسُكُونَهُ وَقْفًا . فالرَفْعُ : عبارة عن اخْتِصَاصِ الآخِرِ بالضَّمَّةِ التي يُحْدِثُها العَامل . [والنصب : اخْتِصَاصُ الآخر بالفَتْحةِ التي يُحدِثُها العَامِلُ] [1] وَالجَرُّ : اختصاص الآخر بالكسْرة الَّتي يحدثها العامل. والجزْمُ : اختِصَاصُ الآخر بالسُّكُونِ والحَذْفِ اللَّذينِ يُحدِثُهُمَا العَامِلُ . ٥/أ

واشترك الاسْمُ والفِعْلُ في الرفْعِ والنَّصْب ؛ لَأَنَّ الأَصْلَ في الْأَسْمَاء أَنْ تَكُونَ مُعْرَبَةً وإِعَرابُ الأفعْال لِمشَابَهتِهَا ، وإعراب الأسماءِ ثَلَاثَةُ أَنْواَع : رَفْعٌ ونَصْبٌ وَجَرٌّ . فأُعربَتِ الأفعال بالرفع والنصب قضَاءً مِنْ حَقِّ المُشَابَهَةِ . وانْفرَدَ الاسْمَ بِالجرِّ ؛ لأن عامله لا يصح دخُولُه علَى الفِعْلِ . وانفردَ الفَعْلُ بالجزْم ؛ لأَنَ عَامِلَهُ لَا يصِحُّ دُخوُلُهَ علَى الاسْم .

قال ٱبنُ ٱلخَبَّاز : وكما كان الإعرابُ أَرَبعَةَ أَضْرُبٍ يكون البِنَاءُ أَرْبَعَةَ أَضْرُب : لِحُصُولِ الحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ وَالسُّكُوِنِ فِيهِ .

وَالَأصْلُ فِي الإِعرابِ الحركةُ ؛ للفرق بينَ المَعَاني مِنَ الفَاعِلِيةِ والمفعُولِيَّةِ والإِضَافَةِ . وَالَأصْل في البِنَاءِ السكُونُ ؛ لأن حركَتَهُ لَا تُفِيدُ مَعْنًى .

وإنما بنيت (حَيْثُ) لَأنَّها تفتقر إلى الإضافة في فَهْم معْناها ، فجرت مجْرَى الحَرْفِ الَّذي لَابُدَّ لَهُ مِنْ غَيرِه ، وحرك آخرُها لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيـنِ ، وضُمَّتْ تشبيهَا بِقَبْلُ وبَعْدُ ؛ لأنها تلزم الإِضَافةَ ، ومن العرب من يفْتَحُهَا طلبًا لِلخفَّةِ ، ومنهم من يكَسرُهَا علَى أَصْلِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ . =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

....

= وبُنِيَتْ قَبْلُ وَبَعْدُ : لَأنهما قُطِعتَا عنِ الإضَافةِ ، ونُوِيَ مَعَهما مَا تُضَافَان إلَيه ، فَصَارَتَا كَبَعْضِ الكَلِمَةِ ، وذلكَ لا يستحقُّ إعْرَابًا ، وحرك آخرُهُمَا ؛ لأن بناءهما عَارِضٌ ، وضُمَّتَا لأَنَّهُ جعَلَ ذَلِكَ جَبْرًا للوَهَنِ اللاَّحِقِ بِحَذْفِ المُضَافِ إلَيهِ .

وفيما بعد « مُنْذُ » لُغَتَانِ : الرَّ فعُ والجرُ تقولُ : « ما رَأيته مُنْذُ البارحةِ ومنذِ البَارِحَةُ فإذا جررت كانَتْ حرْفًا فبناؤها لأنهَا حرفٌ وتحريك الآخر لِالْتقَاءِ السَّاكِنَيـنِ ، والضَّمُّ / إتباعُ الذَّال المِيمَ ، وَلَا عبْرَةَ بالحَاجز الَّذي هُوَ النُّونُ ؛ لأنه سَاكِنٌ ، وَهُوَ حَاجزٌ غَيرُ حَصِينٍ . وقد قالوا : مُنْتُنٌ فضموا التاء . وَقُرئَ [١] : (وإنه في إمِّ الكتاب) [٢] بكسر الهمزة إتباعًا لِلْفاءِ . ٢/ب

وإذا رفعت ما بعد « مُنْذُ » فهى اسم ، فبناؤها لأنها لا تخلو من أن تكون بِمَعْنَى الأَمَدِ أَو لِأول الوقْتِ ، فَإنِ كانت لِأَوَّلِ الوقت فهى بمنزلة « مِنِ » الَّتِي لابتداء الغَايَةِ . وقد ذكرنا علَّتَي تَحرِيكِ آخِرهَا وَضَمِّهَا .

ولم يبْنَ الفِعْلُ علَى الضَّمِ ؛ لِأَنَّهُ ثلَاثةُ أَقْسَام : الأَمْرُ : وَسَنَدُلُّ علَى وُجوُبِ السُّكُونِ له ، والماضِي : وسندلُّ على وجوب الفتح لَهُ ، والمضارع : وَقَدْ وَجَبَ إعْرَابُه .

ولما كانت الفتحة أخفَّ من الضمة بنوا عليها أشياءَ مِنَ الكلم الثّلاثِ : فمن الأسماء « أَينَ وَكيفَ » فبنيت أينَ ؛ لأنها تكون استفهاميةً كقولك : أَينَ جَلَسْتَ ؟ وشَرْطيةً كقولك : أَينَ تَجْلسْ أَجْلِسْ ، فهى في الأول : واقعة موقع حرف الاستفهام . وفي الثاني : واقعة موقع حرف الشرط ، وحرك آخرها لالتقاء الساكنين ، وفتحت ؛ لأنها كثيرة الاستعمال والفتحة خفيفة . وبنيت كَيفَ ، لوقوعها موقع الاستفهام كقولك : كَيفَ زَيدٌ ؟ وتحريك آخرها وفتحه كتحريك أَينَ وفتحه . ويدخل حرف الجر على (أَينَ) ولا يدخل على « كيف » ، وشذ قول الشاعر :

٤ – هَلَّا سَأَلْتَ بِنَا وَالدَّهرُ ذُو غِيَرٍ عَنْ كَيفَ صَعْقَتِنا ذُهْلَ بْنَ شَيبَانَا [٣] =

---

(١) قراءة الكسر لحمزة والكسائي والباقون بالضم . (٢) سورة الزخرف من الآية (٤) .

(٣) البيت لم نهتد إلى قائله .

غِيَرُ الدهر : أحواله المتغيرة ، الصَّعْقُ : يكون موتًا وغَشَيَانًا ، وأَصْعَقَهُ : قتله ، ذهل : قبيلة ، وذهل : حي من بكر ، وهما ذهلان كلاهما من ربيعة إحداهما : ذهل بن شيبان بن ثعلبة بن عكابة ، والأخرى : ذهل بن ثعلبة بن عكابة .

(واستشهد به على دخول حرف الجر على كَيفَ شُذُوذًا) .

....

= ومن الأفعال الفعل الماضي نحو : قَامَ وقَعَدَ ، وبناؤه ؛ لأنه فعل ، والأصل في الأفعال البناء ؛ لأنها تدل بالصيغ المختلفة على المعاني المختلفة ، وحرك آخره ؛ لأنه ضارع الأسماء مضارعة ناقصة حَيثُ وقع صفةً ، وَبَعدَ حَرْفِ الشَّرْط كقولك : مَرَرْتُ برَجُلٍ قَامَ ، وإنْ ذَهَبَ زَيدٌ جَلَسَ عَمْروٌ ، وبني على الفتحةِ ؛ لأن الأصل فيه أن يبنى / على السكون فلما تعذر لمضارعة الأسماء بني على أقرب الحركات إلى السكون ، وتِلكَ الفَتْحَةُ . ٥/ب

وبنيت إنَّ وثُمَّ ؛ لأنهما حرفان ، وحركتهما ؛ لالتقاء الساكنين ، وفتحهما ؛ طلب للخفة ، وقال أبو سعيد [١] : لوضُمَّتَا لتوالت في ثُمَّ ضمتانِ وفي إنَّ كسرةٌ وضمةٌ ، ولو كُسِرَتَا لتوالت في إنَّ كسرتان ، وفي ثُمَّ ضمةٌ وَكَسْرَةٌ فلم تبق إلا الفَتْحَةُ .

والكسرة أثقل من الفتحة فقل البناء عليها ، كَما قَلَّ البِنَاءُ عَلَى الضَّمَّةِ .

وبنيتْ « أُولَاء » ؛ لأنها تضَمَّنَتْ معْنَى حَرْفِ الإشارة ، وحركت ، لِالْتِقَاءِ الساكنين ، وكسرت ، علَى أَصْلِهِ ، وَهَا حَرْفُ تَنْبيهٍ ، ولَيسَتْ مِنْ الاسْم ، ومنهم من يقصرها فيقول : « أُوْلَا » وهي مبنية على السكون ؛ لأن آخرها ألفٌ . قَال الكميت :

٥ - وَكُنْتُ لَهُمْ مِنْ هؤلاء وهؤلا مِجَنًّا عَلَى أَنِّي أُذَمُّ وَأُقْصَبُ [٢]

وبنيتْ « أَمْسِ » ؛ لأنها تضمنت لَامَ التعريف ، والدليل على ذلك وجهان : أحدهما : صِحَّةُ ظهُورها معَهَا ، كقول ذِي الرُّمةِ :

٦ - أَو مُقْحَمٌ أَضْعَفَ الأبْطَانَ حَادِجُهُ بِالْأَمْسِ فاسْتَأْخَر العِدْلانِ والْقَتَبُ [٣]

والثاني : صفتها بالألف واللام ، كقول يَزِيدِ بْنِ الصَّعِقَ : =

---

(١) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله المعروف بالسيرافى نسبة إلى سيراف التي نشأ فيها - أخذ عن ابن السراج ومبرمان وابن دريد وغيرهم - من مصنفاته شَرْحَ كتاب سيبويه ، بما لم يسبق إليه حتى حسده أترابه ، وكتابُ أخبار النحويين البصريين توفي ببغداد سنة (٣٦٨هـ) .

(٢) هو في ديوان الهاشميات ص (٣٧) . لهم : لبني هاشم . مجنًّا أي : أُدَافِع عنهم بلساني مثل المِجَنّ وهو الترس . من هؤلاء : إشارة إلى الحرورية والمرجئة الذين ناصبوا عليًّا العداء ، أقصب : أُشْتَم . والشاهد فيه : استعمال هؤلاء مقصورًا ، والبيت من بحر الطويل .

(٣) ديوان ذى الرمة ص (٣٠) واللسان مادة قحم (٤٦٣/١٢) يقال : بعير مقحم : إذا كان يذهب في الصحراء بغير سائق . الأبطان : حبل يشد على بطن البعير ، والحَادِجُ : الذي يشد على البعير الحدج وهو مركب من مراكب النساء ، وهو الجَمَل أيضًا . واستشهد به على ظهور لام التعريف في أَمْسِ ، والبيت من بحر البسيط .

قال ابنُ جِنّي: وفي لَامِ الإِضَافَةِ وَبَائِهَا / نَحْوُ لزَيدٍ وَبِزَيدٍ . ٢/ب

وَلَا كَسْرَ فِي الفِعْلِ . وَالوقفُ يكون في الاسم نَحو : « مَنْ وكَمْ » وَفي الفِعْلِ نَحْوُ : خُذْ وَكُلْ ، وفِي الحَرْفِ نَحْوِ : هَلْ وَبَلْ .

= ٧ - أبَني عُبَيدٍ إنَّ ظُلْمَ صَديقكُمْ وَالبَغْيَ تَارِكُكُم كَأَمْس الدَّابِرِ (١)

وَحَرَكَتُهَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيـنِ ، وكَسْرَتُهَا عَلَى أَصْلِهِ ، فَإِنْ أَضَفْتَهُ أَو أَدْخَلْتَ عَلَيهِ الألِفَ واللام أَو جَمَعْتَه أَعْرَبْتَهُ ، تَقُولُ : كَانَ أَمْسُنَا طَيِّبًا وَمَضَى الأَمْسُ وَجِئْتُ أَوَّلَ مِنْ أُمُوس .

وُبنيَتْ « جَيرِ » ، لأَنها حرف ، وحركتها ؛ لالتقاء الساكنين ، وكسرتها ؛ علَى أَصْلِه . ومعناها التصديق ، قَالَ الراجز : أَنْشَدَهُ أبو الفتح (٢) في الخَصَائِصِ :

٨ - إنِّي أَرَاكَ هاربًا مِنْ جَورِ من هذِه السُّلْطَانِ قُلْتَ : جَيرِ (٣)

ومن العرب مَنْ يفتحها طَلبًا للخفة .

قال ابن الخبّاز : وبنيت « اللَّامُ والْبَاءُ » ؛ لأنهما / حرفان ، وحركا ؛ تقوية لهما ٦/ب لكونهما على حرف واحد ، وكسرا ؛ لأن الكسرة من جنس عملهما ، وهذا تعليل المبرد (٤) . ومن العرب من يفتح اللَّامِ والْبَاءَ وهو قليل ، وَحُكي : « لَحَقُّ جِئْنَاكَ بَهْ » وإنَّما قَالَ : (لَامِ الإِضَافَةِ وَبَائِهَا) لأَنَّهُمَا حَرْفا جَرّ ، وحروف الجر تسمى حرُوفَ الإضافة ؛ لأنها تُضِيفُ مَعَانِيَ الأفعال إِلَى الأَسْمَاءِ . =

(١) لم نجد هذا البيت فيما بين أيدينا من المراجع .
والشاهد فيه : وصف أمسِ بمَا فِيهِ الألف واللام ، والبيت من بحر الكامل .

(٢) أبو الفتح : هو عثمان بن جني الموصلي اللغوي النحوي ، من مصنفاته : « اللمع » في النحو ومن شراحه ابن الخباز توفي سنة (٣٩٣هـ) ودفن بالشونيزى ببغداد ، بجوار أستاذه أبي علي الفارسي . وترجمته في إنباه الرواة (٣٣٥/٢) ، ومعجم الأدباء (٨١/١٢) ، ووفيات الأعيان (٤١١/٢) وبغية الوعاة (٣٢٢) والبيت من مشطور الرجز .

(٣) لم نهتد إلى قائله : وهو في الخصائص (٢٣٧/٢) والعيني هامش الخزانة (٤٢٩/٣) وفيه أن قائله راجزٌ من رجاز طيِّئٍ . (مِنْ جَورِ) .

(٤) المبرد : هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد كبير نُحاةِ البصرة في عصره وصاحب كتابي الكامل والمقتضب ، أخذ عن الجرمي والمازني مات سنة (٢٨٥هـ) ترجمته في طبقات الزبيدي (١٠٨) ونزهة الألباء (٢٧٩) .

....

= ولم يبن الفعل على الكسر ؛ لما ذكرناه في الضم فأما قوله تعالى : ﴿ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [(١)] ، ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ ﴾ [(٢)] ، و ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ ﴾ [(٣)] فَكُسِرَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وذلك عارض لزواله في الوقف . ولا خفاء في أن السكون أخف منَ الحركة ، فلأجل ذلك كثرت المبنيات عليه ، فمن الأسماء « مَنْ وَكَمْ » فبناء « مَنْ » لأنها تكون استفهامية ، كقولك : « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » وبناؤها ؛ لوقوعها موقع حرف الاستفهام . وشرطية ، كقولك : « مَنْ تُكْرِمْ أُكْرِمْ » [وبناؤها ، لوقوعها موقع حرف الشَّرْط . وموصولة كقولك : مَرَرْتُ بِمَنْ أَهْوَاهُ] [(٤)] وبناؤها ، لافتقارها إلى الصِّلَة . ونكرةً موصُوفَةً ، كقولِكَ : « مَرَرْتُ بِمَنْ صالِحٍ » أي : بِإِنْسَانٍ صَالِحٍ ، وبناؤها ؛ لافتقارها إلى الصِّفَةِ .

وأما « كَمْ » فبنيت لأنها تكون استفهاميةً كقولك : كَمْ ثَوبُكَ ؟ وبناؤها ، لوقوعها موقع حرف الاستفهام . وخبرية ، كقولك : « كَمْ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ » وبناؤها ، لِافْتِقَارِهَا إِلَى الإضَافةِ أَو إِلَى الصِّفَةِ ، وَسكُونُ « مَنْ وَكَمْ » على أَصْلِ البِنَاءِ .

وبُنِيَ « خُذْ وَكُلْ » لأنهما فعلان ، وسكنا لأنه الأصل ، وذهب الكوفيون [(٥)] إِلَى أَنَّ الأمر معرب مجزوم بلام الأمر المحذوفة ، فالأصل عندهم : لِتَأْخُذْ وَلتأْكُلْ ، فحذفت اللام والتاء والسكون جزم لا وقف ، وهذا عندنا فاسد ؛ لأنه لما حذف منه حرف المضارعة جرى مجرى الماضِي في التَّعَرِّي مِنْهُ فَعَادَ إِلَى البِنَاء .

٧/أ وبناء « هَلْ وَبَلْ » لأنهما حرفان ، وسكونهما لأنه الأصل في البناء / . وجميع ما ذكرناه من السواكن تَعْرِضُ لَهُ الحركةُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنْين كقولك : مَنِ الرَّجُلُ . وَكَمِ المَالُ ؟ ولا عبرة بهذا الكسر ؛ لأنه عارض يزيله الوقْفُ ، فاعرف الفرق بين الكسرة في قولك : مَنِ الرَّجُلُ ، وبين الكسرة في قولك : « أَمْسِ » فإن هذه إِذَا لاقت متحركًا زالت ، وتلك إِذَا لاقت متحركًا ثَبَتَتْ كَقَولِكَ : كَمْ دِرْهَمُكَ ؟ وأَمْسِ قَدِمْتُ .

---

(١) سورة مريم من الآية (١٢) .
(٢) التوبة من الآية (١٠٥) .
(٣) المزمل من الآية (٢) .
(٤) ما بين القوسين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .
(٥) انظر الإنْصَافَ مسألة (٧٢) .

باب

(إعراب الاسم الواحد)

قال ابن جني : الاسْمُ المعْرَبُ على ضَرْبيـنِ : صَحِيحٌ ومُعْتَلٌّ . فَالصَّحِيحُ : مَا لَمْ يَكُنْ حَرْفُ إعْرَابِه أَلِفًا ، وَلَا يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةٌ ، نَحْوُ : زَيدٍ وَعَمْرٍو ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيـنِ : مُنْصَرِفٌ ، وَغَيرُ مُنْصَرِف ، فَالمُنْصَرِف : مَا لَمْ يُشَابِهِ الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيـنِ ، وَتَدْخُلُهُ الحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ : الضَّمةُ ، والفَتْحَةُ ، والكَسْرَةُ ، والتَّنْوِينُ ، وَيَكُونُ آخِرُهُ فِي الرَّفْعِ مَضْمُومًا ، وَفِي النَّصْب مَفْتُوحًا ، وَفِى الجَرِّ مَكْسُورًا .

تَقُولُ فِى الرَّفْع : قَامَ زَيدٌ يَافَتَى ، وَفِي النَّصْبِ : رأَيتُ زَيدًا يا فَتى ، وَفِي الجَرِّ : مَرَرْتُ بِزَيدٍ يَا فَتَى ، فَضَمَّةُ الدَّالِ عَلَامَةُ الرَّفْعِ ، وَفَتْحَتُهَا عَلَامَةُ النَّصْبِ ، وَكَسْرَتُهَا عَلَامَةُ الجَرّ . وَدَخَل التَّنْوِينُ الكلَامَ علامةً لِلْأَخَفِّ عَلَيهِم ، والأَمْكَنِ عِنْدَهُمْ .

(باب إعراب الاسم الواحد)

قال ابن الخباز : (الوَاحِدُ) احْتِرازًا مِنَ التَّثْنية والجَمْعِ ؛ لأن حكمهما يأتى بعد ذلك . والصحيح والمعتل إنما ينقسم إليهما الاسْمُ المُعْرَبُ ؛ لأن تقسيم المبني إلى الصحيح والمعتل معدُوم الأثرِ ؛ لأن حكم ذلك راجع إلى حرف الإعْرابِ . فالصحيح : ما لم يكن حرف إعْرابِهِ أَلِفًا وَلَا يَاءً قبلها كسْرةٌ ، ذَكَرَ حَرْفَ الإعْرَاب ، لأنه لا يكون إلا للمعرب ، فَإِنْ سُميَ آخر المَبْنى حَرْفَ إعراب فذلك مجاز . والذي حرف إعرابه ألفٌ هو المقصور ، والذي حرف إعرابه ياء قبلها كسرة هو المَنْقُوصُ .

وبدأ بذكر الصحيح لأنه الأصل في احتمال حركات الإعراب ، وتوهم بعض العصريين أَنَّ قسْمَةَ الصحيح إلى المنْصَرِفِ وغَيرِ المُنْصَرف مؤذنة بأن المُعْتَلَّ لَيس كذلك ، وهذا توهم بَاطِلٌ ، ألا ترى أن قولنا : « الاسْمُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ » لَا يَنْفِي انْقِسَامَ الفِعْلِ إِلى المعرب والمبني .

واختلف النحويون في حَدِّ المُنْصَرِف [1] ، فقال قوم : المنْصَرِف ما دخله التنوين وحجتهم من وجهين : أحدهما : أَن التنوين زيادة دَالة على خفة الاسْم ومكانَتِهِ . الثاني : أن الشاعر إذا اضْطُرَّ إلى تنوين ما لَا يَنْصِرفُ فى موضع الجر نَوَّنَ وجَرَّ ، ولو =

(١) انظر هذا الخلاف فى الغُرّة المَخْفِية لابن الخباز ق (١١) - أ .

....

= كان الجر من الصرف لَمَ يجُزْ ؛ لأنه لا يزيد على قدر الضرورة . وقال قوم : الـمُنْصَرِف : ما دخله الجَرُّ والتَّنوِينُ ، وَحُجَّتُهُمْ مِنْ وَجْهَيْنِ : أحدهما : أَنَّ المَنصرِفَ مِنَ التَّصرُفِ وهو مع الجر أكثر . / والثاني : أَنَّ الجَرَّ مِنْ خَصَائِصِ الأسماء ، فكان من الصَّرْفِ كالتَّنوِينِ [١] . ٧/ب

وَأَدْخَلَ أَبُو الفتح في حَدِّ الـمُنْصَرِف ما ليس منه بقوله : (وَتَدْخُلُهُ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ) والمراد بنفى مشابهة الفعل عَدمُ الوَجْهَيِنِ ، والمراد بالوجهين : أَنْ يكونا سبَبَيِن من أَسْبَابِ تِسْعَة يَأتى ذكرها في موضعها من الكتاب بحول اللّه تَعَالَى .

وجمعَهَا بعْضُ المولَّدِينَ فِىَ بَيتينِ تَشهِيلًا لِحِفْظِهَا فقال :

إذَا اثْنَانِ مِنْ تِسْع أَلَمَّا بِلَفْظَة … فَدَعْ صَرْفَهَا وَهِيَ الزِّيَادَة وَالصِّفَهْ [٢]
وَوَزْنٌ وَتَأنيثٌ وَعَدْلٌ وَعُجْمَةٌ … وَجَمْعٌ وَتَرْكَيبُ وَوُجْدَانٌ مَعْرِفَهْ

وُسمِّيت الحَرَكةُ حركة لإِقْلَاقها الحرْفَ عَنْ مَخْرَجه ، والحركاتُ قِسْمَان : خالصات ، وَمشوبات ، فَالْخَالصَاتُ ثَلَاثٌ : الضَّمَّةُ ، ومنشأها من بين الشفتين ، وهي أثقلها ، والكسرةُ ، ومنشأَها من وسَطِ اللِّسان وما يحاذيه من الحَنَكِ الأعلى ، وهي أخف منها ، والفتحةُ ، وَمَنْشَأهَا مِنْ أَقْصىَ الحَلْقِ ، وَهِيَ أَخَفُّ مِنْهُمَا .

والمَشُوبَاتُ : كسرة ممالة إلى الضَّمةِ نَحو : قِيلَ ، وضمة ممالة إِلى الكسرة نحوَ : منْصُور ، وفتحة ممالة إلى الضمة نحو : الصَّلَاة ، وفتحة ممالة إلى الكسرة نحو : عَالم .

والتَّنْوينُ : نون ساكنة تلحق الاسم بعد حركة الإعراب ، وهو مصدر قولك : « نوَّنتْ الحرف » أَى : ألحقته النون ، كما تقول : « كَوَّفْتُ تَكْويفًا » أي : كتَبْتُ كَافًا . والاسم الصحيح لَا مَانعَ مِنْ ظهور الحركة في آخره ؛ لأن الحروفَ الصحيحة بعيدة من مشابهة الحركات ، فتقول في الرفع : جَاءَ زَيدٌ ، فتضمه ، وفى النصب : رأيتُ زَيدًا ، فتفتحه ، وفى الجر : مَرَرْتُ بِزَيدٍ ، فتكسره ، وزاد قوله : (يَافَتَى) ليجعل الكلامَ وصْلًا . =

---

(١) قال في الغرة ق (١١) – أ : « وهذا باطِلٌ باللام والإضافة ، إذ هما خصيصتان وليستا من الصرف .

(٢) لم أهتد إلى قائلهما ، وهما في كتاب قواعد المطارحة لابن إياز تحقيق علي الفضلي (١٥) ، ورواية الثانى :

وعدل وتأنيث وجمع وعجمة … ووصف وتركيب ووجدان معرفة

قال ابْنُ جِنِّيّ : وَهُوَ الْوَاحِدُ النَّكِرَة ، والمُضَافُ كَالمُفْرِد فيما ذَكَرْنَا ، تُعْرِبُ الأَوَلَ بِمَا يَسْتَحُقهُ مِنَ الإعْرابِ إلا أَنَّك تَحْذِفُ مِنهُ التَّنْوينَ للإِضَافَةِ ، وتَجُرُّ الثانى بإضافة الأول إليهِ علَى كل حَالٍ ، تقول : هَذَا غَلَامُ زَيدٍ ، ورأَيتُ / غُلَامَ ٣/أ زَيدٍ ، ومرَرْتُ بِغُلَامِ زَيدٍ .

وغَيرُ المُنْصَرِفِ مَا شَابَه الفِعْلَ مِنْ وجْهَين : وتَدْخله الضَّمَّةُ والفتْحَةُ وَلَا يَدْخُلهُ جَرٌ وَلَا تَنْوِينٌ ، ويَكوُنُ آخِرُهُ فِي الجَرِّ مَفْتُوحًا . فَإنْ أضِيفَ أو دَخَلَتْهُ الأَلِفُ وَاللَّامُ فأُمِنَ فيه التَّنْوِينُ دَخَلَهُ الجَرُّ في مَوضِعِ الجَرِّ ، تَقُولُ فِى الرَّفْع : هَذَا أحْمَدُ وَعُمَرُ ، وَفِي النَّصْبِ : رَأَيتُ أَحْمَدَ وَعُمَرَ ، وَفِى الجَرِّ : مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ وَعُمَرَ ، وتقول مع الإِضَافَةِ : عجبت مِنْ أَحْمَدِكُمْ وَعُمَرِكُمْ ، ومع الألف واللام : عَجِبْتُ مِنَ الفَرَسِ الأَشْقَر ، ونظرت إلى الرَّجُلِ الأَسْمَرِ .

= واختلف النحويون في علة دخول التنوين الأسماء ، والأقوال في ذلك أربعة : الأول : أنه علامةٌ للأخفّ الأمْكَنِ ، وذلك لأنهم فرقوا بين ما أشبه الفعل وبين ما لم يشبه الفعل / لأنَّهُ أخف وأحمل للزيادة . والثاني : أنه فارق بين الاسْمِ والْفِعْلِ ، ٨/أ وهذا بَاطل ، لأنه الاسم والفعل معروفان بدون التنوين . والثالث : أنه فارق بين المُنْصَرِفِ وغَيرِ المُنْصَرِفِ ، وهذا باطل ؛ لأن المنصَرفَ هُوَ المُنَوَّنُ ، وغَير المُنْصَرِفِ هو غَيرُ المُنَوَّنِ ، فصار المعنى أن التَّنْوينَ فارق بين المنوَّنِ وغَيرِ المنون . والرابع : أنه فارق بين المُفْرَدِ والمُضَافِ ، وهذا باطل ؛ لأن ما فيه الألف واللام مفردٌ ولا يدخله التنوين .

قال ابْنُ الخَبَّاز : وقوله : (وَهُوَ الْوَاحِدُ النَّكِرَة) هو يعود إلى الأخف الأمكن ، وإنما كان كذلك ؛ لأن الوَاحِدَ أَخَفُّ مِنَ الجَمْعِ ومِنَ المُرَكَّبِ ، والنِكَرةُ أَخَفُّ مِنَ المَعْرِفَةِ .

واعلم أن الأمكن أخصُّ مِنَ المتمكن ؛ لأن المتمكن هو المعرب ، والأمكَنَ هُوَ المُنْصَرِفُ . وقوله : (فِيما ذَكَرْنَا) يعنى فِى دُخوُلِ الحَرَكَاتِ فِى مَوَاضِعِهَا وَالتّنوِينِ . والأول هو المضافُ .

وقوله : (إلَّا أَنَّكَ) استثناء مِنَ الإجْمَالِ فِى قولِه : (وَالْمُضَافُ كَالْفُردَ) . وإنما حذف التنوين من الإضافة ؛ لأن التنوين يدل على الانفصال ، والإضافة تدل على الاتِصَال فَتَنَاقَضَا . وقال الكوفيون : لم يجتمعا لأنهما من خصائص الأسماء ، ولا =

....

= يجمع بين التنوين والألف واللام ، لأن التنوينِ دليل التَنْكِيرِ [والأَلِفُ] (١) واللَّامُ دَلِيلِ التَّعْريف . ولا يجمع بين الإضافة والألِفِ واللام ؛ لأن الإضافة للتعريف [والألِفَ] (٢) واللّامَ للتعريف فتساويا .

فَإِنْ كَان المضاف إليه نَكِرَةً ؛ فَالْإِضَافَةُ لِلتَّخْصِيصِ ، فَيَكُونُ الجَمْعُ بَينَهُمَا نَقْضًا لِمَعْنَى [ٱلألِفِ] (٣) وَاللَّامِ .

واختلف النحويون فِي جرِّ المضاف إليه ، فقيل : إنه بحرف جرِ مقدّرٍ ؛ لأن الجَرَّ في الأصل للحروف . وقيل : إنه بالمُضَافِ ؛ لأنه أُقِيمَ مَقَامَ الحَرْفِ حيث فُهِمَ معْنَاهُ مِنْهُ .

وغَيرُ المنْصَرف يسمى مُتَمَكِّنًا ، وَلَا يُسَمَّى بالأمْكَن ، ولابد من أن يشبه الفعل من وَجْهَينِ مِنْ تِلْكَ الوُجُوه . وُيبَاينُ المنْصَرِفَ بأمرين : أحدُهُمَا : طَرْحُ التنوين ، لأنه أشبه الفعل / والفعلِ لَا يُنوَن . والثانى : إزالة الكسرة مِنَ الجَرِّ لأنه أشبه الفعل ، والفعل لا يعرب بِالكَسرةِ ، ولم يجعل آخره ساكنًا في موضع الجر ؛ لئلا يكون المعرب على لفظ المبني ، وإنما فتحوه في موضع الجرِ ؛ لأن الجر يشارك النصب في كونهما فَضْلَتَينِ فاستعيرت لَهُ حَرَكَتُهُ . وإنما أُعْرِبَ بالكسرة مع [الألِفِ و] (٤) اللَّامِ والإِضَافَةِ لأنهما يبعدَانهِ مِنْ شَبَهِ الفِعْلِ ؛ لأن الفعل لَا يُضَاف ، وَلَا تدْخُلُه الألَفُ واللَّامُ .

(٨/ب)

وقوله : (وَأُمِنَ فِيهِ التَّنْوِينُ) مؤذن بأَنَّ ترْكَ الكسرة [مَعَ غَيرِ المعرف] (٥) باللام والإضَافَة بعدم الأمنَ مِنْ دُخُولِ التَّنوين ؛ لأنه ليس في كلامهم معرب مكسور الآخر إلا وفيهَ تنوين أو مَا يُعَاقِبُ مِنَ اللَّامَ والإضافَةِ .

« وَأَحْمَدُ » أشبه الفعل بالوزْنِ والتعْرِيفِ ، « وعُمَرُ » أشْبَه الفعلِ بالتعريف والعدل ، وإنما جاء مع الأَشْقَرِ (٦) والأَسْمَرِ بالفرس ، والرجل توفية للصناعة ؛ لأَنَّ الأَشْقَرَ والأَسْمَرَ صفتان فَلَابَدّ مِنْ ذِكْرِ الموصوف معهما .

(١ - ٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) من الشقر وهى حمرة صافية في الخيل وحمرة تعلو بياضًا في الإنسان .

قال ابْنُ جِنِّي : فإنْ وَقَفْتَ على المرفُوع والمجْرُور حذفْتَ التَّنْوينَ ؛ لأنه زَائِدٌ لَا يُوقَفُ عَلَيه ، وأَسْكَنْتَ آخِرَهُمَا ؛ لأَنَّ العَرَب إنما تبتَدِئُ بِالمتَحرك وتَقِف على السَّاكِنِ ، تَقُولُ فِى الوقْفِ : هَذَا زَيْدْ ، وَمَرَرْتُ بِزَيدْ ، فإذَا وَقَفْتَ على المنصُوب المُنَوَّن أبدلت من تنوينه فِى الوقْفُ ألفًا تقول في الوقف : رأَيتُ زَيدا ، فَإنْ لَمْ يَكُنْ المَنْصُوبُ مُنَوَّنًا كَانَ الوَقْفُ عَلَيهِ سَاكِنًا كالمرفُوعِ والمجْرُور ، نقول فِي الوقف : ضَرَبْتُ عُمَرْ ، وأكْرَمْتُ الرَّجُلْ .

قال ابْنُ الخَبَّاز : واعلم أن ذكر أحكام الوقف في أوائل كتب النحو مستهجن ؛ لأَنَّ أَوائِلَهَا مَبْنِيَّةٌ على مقدمات الإعراب ، ثم إِنَّ سيبويه [١] الذي لم يرتب النحو ذكر الوقف في الأواخر مجاورًا للتَّصْرِيفِ [٢] ، فما ظنك بِمَنْ رَتَّبَ .

وَإنمَا جِيءَ بِالوقْفِ فى الكلامِ لِرَاحَةِ المتَكَلِّم ، وحُذِفَ التنوين من الموقوفِ عليه ؛ لِأَنَهُ لَو أُثبِتَ لَالتبَسَ بالنون الأَصِيلَةِ [٣] ، هذا قول سيبويه . وَحَذَفَ الحَرَكَةَ ؛ لِأَنَّ السكون أشدُّ تحْصِيلًا لِرَاحَةِ المتكلم ، وإنما ابتدأوا بالمُتَحركِ ؛ لأن المبتَدِأَ بالحَرْف لَا يَأْتِي قَبْله بما يعتمد عليه وَيُبِينُه ، فلَو رام [٤] إسكانه لأَخْفَاهُ عَنِ السَّمِيع ، والابتداء بالساكن متعذر ، وقيل : إنه ممكن في اللغة الفَارِسية ، واللغةِ الشائِعَةُ إسكَان المرفوع والمجرور / في الوقف ؛ لأنهم لو أبدلوا من تنوين المرفوع وَاوًا لَثَقُلَ عَلَيهِم ، ولو أبدلوا من تنوين المجرور ياء لالْتَبَسَ بالمضاف إلى ياء المتكلم ، وإنما أبدلوا من تنوين المنصوب ألفًا ؛ لأن الألف أخف من الواو والياء . وإنما كان غير المنون ساكنًا في الأحوال الثلاث ؛ لأنه ليس ثَمَّ تنوين [٥] فيبدل منه . وَمثَّلَ : بِعُمَرَ والرَّجُلِ ؛ لأن عُمَرَ غيرُ مُنْصَرِفٍ ، والرَّجُلَ لَا يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ مِنْ أَجْل لام التعريف . ٩/أ

وقوله : (كَانَ الوقْفُ عَلَيهِ سَاكِنًا) سَاكِنٌ فِيهِ حَالٌ مِنَ الْهَاءِ ، وَلَا يكون خبرَ كَانَ ؛ لأَنَّ الوقْفَ لَيسِ بِسَاكِنٍ ، إنَّما السَّاكِنُ الموقُوفُ عَلَيهِ .

---

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب ولقب بسيبويه (رائحة التفاح) . أخذ عن الخليل ويونس وعيسى بن عمر وغيرهم ، وبرع في النحو حتى بز أقرانه ، وأخرج للناس كتابه الذي أكسبه فخار الأبد ، فإنه شاهد صدق على علو كعبه في هذا الفن ، وتوفي سنة (١٨٨هـ) وقيل (١٩٤) ، وقيل (١٨٠) ، وقيل (١٧٧) كما في وفيات الأعيان . ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٤٨٧) ، وبغية الوعاة للسيوطي (٣٦٦) الطبعة الأولى .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه (٢/٢٨١ - ٢٩٠) حيث ذكر الوقف .

(٣) الكتاب لسيبويه (٢/٢٨١) .

(٤) في الأصل فلم ، والصواب ما أثبتناه .

(٥) في الأصل تنوينا .

قال ابْنُ جِنِّيّ : وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مَنْقُوصٍ ، وَمَقْصُورٍ . فَالمَنْقُوصُ : كُلُّ اسْم وَقَعَتْ فِي آخِرِه / يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ نَحْوُ : الْقَاضِي والدَّاعِي ، فَهَذِهِ الْيَاءُ لَا تَدْخُلُهَا ضَمَّةٌ وَلَا كَسْرَةٌ وَإِنْ لَقِيَها سَاكِنٌ بَعْدَهَا حُذِفَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، تَقُولُ فِي الرَّفْعِ : هَذَا قَاضٍ يَا فَتى ، وَفِي الجَرِّ : مَرَرْتُ بِقَاضٍ يَا فَتى ، وَكَانَ الأَصْلُ فِيهِ : هَذَا قَاضِي ، ومَرَرْتُ بقاضِي ، فَأُسْكِنَتْ الْيَاءُ اسْتِثْقَالًا لِلضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ عَلَيْهَا . وَكَانَ التَّنْوِينُ بَعْدَهَا سَاكِنًا فَحُذِفَتْ الْيَاءُ لِالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَبَقِيَت الكَسْرَةُ قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَيهَا ، فَإِنْ نَصبت المَنقُوصَ جَرَى مَجْرَى الصَّحِيحِ لِخِفَّةِ الفتحة تَقُولُ فِي النَّصْبِ : رَأَيتُ قَاضِيًا يَا فَتىَ ، فَفَتْحَةُ اليَاءِ عَلَامَةُ النَّصْبِ . (٣/ب)

(باب إعراب الاسم المعتل)

قال ابن الخبّاز : انْقِسَامُ المُعْتَلِّ إلى المَنْقُوصِ والمَقْصُور ؛ لِأَنَّ آخر الاسْمِ إنْ كَانَ أَلِفًا فَهُوَ مَقْصُورٌ . وإنْ كَانَ وَاوًا أَو يَاء فَإِنْ كَانَ قَبْلَهُمَا سَاكِنٌ كَدَلْوٍ وظَبْيٍ فَهُوَ فِي حُكْمِ الصَّحِيح ، وَسيأتي ذكره بتوفيق الله تعالى . وإنْ كَانَ قبلهما فتحةٌ انقلبَتَا أَلِفًا نحو عَصًا ورَحًا ، وهو مقصور . وإنْ كَان قبلهما كسرة انْقَلَبت الواو ياء وسلمت الياءُ نَحْوَ : الدَّاعِي وَالقَاضِي ، وذلك منقوص . وإنْ قبلهما ضمة أبدلت من الضمة كسرةً ومن الواو ياءً وسلمت الياءُ ، وذلك نحو قولك في جمع جَرْوٍ وَظَبْي : « أَجْرٍ وأَظْبٍ » وأصلهما أَجْرُوٌ وَأَظْبُيٌ ، فأبدلت من ضمة الراء [١] والباء كسرة ، فانقلبت الواو بعد الراء ياءً ، وسلمت الياءَ بعد الباء فصارا : أَجْرِيًا وَأَظْبِيًا وهو منقوص . قَالَ مالك الخُنَاعِي :

٩ - لَيثٌ هزبرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خِيسَتِهِ ... بِالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٍ وَأَعْرَاسُ [٢] =

(١) فى الأصل من ضمة الواو والياء ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) البيت في ديوان الهذليين (٤/٣) وقواعد المطارحة (٢٢٩) - هزبر : غليظ ، وهو أيضًا الشديد . خيسته : أجمته . الرقمتان : موضع قرب المدينة كما في ياقوت . أجر : جمع جرو وهو الصغير من كل شيء « اللسان » الأعراس : إناثه . والشاهد فيه « أجر » حيث أنه منقوص ياؤه منقلبة عن الواو بعد قلب الضمة قبلها كسرة .

....

= وقال الكميت :

١٠ - والأظْبِيُ البَارِحَاتُ هَلْ كَانَ لِلأَقْرَنِ مِنْهَا أَمْ لَمْ يَكُنْ عَضَبُ (١)

(فَالْمَنْقُوصُ كُلُّ اسْم) إِنَّمَا بَدَأَ بِالْمَنْقُوصِ لأَنَّهُ يَحْتَمِلُ حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ / إِلَّا أَنَّ ٩/ب الضَّمَّةَ وَالْكَسْرَةَ تركَتَا لِلاسْتِثْقَالِ .

وقوله : (كُلُّ اسْمٍ) احترازا من الفعل ، لأن نَحْوَ : يقضي ، لا يسمى منقوصًا .

وقوله : (قَبْلَهَا كَسْرَةُ) (٢) احترازا من الياء التي قبلها ساكن نحو : ظَبْيٍ ، وإنَّما سمي مَنْقُوصًا لِأمرين : أَحَدُهُما : أَنَّ الحَذْفَ يَلْحَقُ آخره نحو : قَاضٍ فَجَرى مَجْرَى (٣) يَدٍ وَدَمٍ ، وذلك منقوص بحذف لامه . والثاني : أنه نقص حركتي الرفع والجر ؛ لأن الضمة والكسرة لا تدخلانه ومثل بالدَّاعِي والقَاضِي ، لأن ياء « الدَّاعِي » منقلبة عن الواو ؛ لأنه من دَعَوتُ ، وياء « الْقَاضِي » أَصْلٌ ؛ لأنه من قَضَيتُ . ولا يخلو المنقوص من أن يكون منونا أو غير منون .

وبدأ بالمنون لأنه نكرة ، والنقص معه أكثر تبيينًا لما فيه من حذف حركة الإعراب وحرف الإعراب تقول في الرفع : « هَذَا قَاضٍ يَا فَتَى » وفي الجر : مَرَرْتُ بِقَاضٍ يَا فَتَى . وكانَ الأصل فيه : هذا قاضيٌ ، ومرَرَتُ بِقَاضيٍ ، بإثبات الياء فيهما كما تقول : هَذا ضَارِبٌ ، ومرَرْتُ بِضَارِبٍ ، فَأسكنت الياء استثقالا للضمة والكسرة عليها . وإنما استثقلت الضمة والكسرة على الياء ؛ لأن الحركات مجانسة لحروف العلة ؛ لأن الفتحةَ والأَلِفَ من مخرج [والكسْرَةَ والياءَ مِنْ مَخْرَجَ] (٤) والضَّمة والواو مِنْ مَخْرَجٍ ، والألفُ بمنزلة فتحتين ، والياءُ بمنزلة كَسْرتَين ، والواوُ بمنزلةِ ضَمَّتَينِ ، فلو ضَمَمْتَ ياء المنقوص لَكُنْتَ جَامعًا بين ثلاث كسرات وضَمَّةٍ ، ولو كسرتها لكنت جامعًا بين أرْبَع كسرات ، فلما أُسْكِنَتْ حُذِفَتْ . وكانت أولى بالحذف من التنوين لوجهتين : أحدهما : أن قبلها كسرة تدل عليها . والثاني : أن =

---

(١) العضب : شق الأذن ويطلق أيضًا على انكسار القرن للداخل . انظر الخزانة (٦٩/١ - ٧١) ، والأغاني (١٠٨/١٥ - ١٢٤) . والمرزباني (٣٤٧ - ٣٤٨) .
الشاهد فيه : الأظبي : حيث إنه منقوص كسرة ما قبل يائه منقلبة عن الضمة .

(٢) في الأصل قبلهما . (٣) لفظ مجرى تكرر بالأصل . (٤) زيادة يقتضيها السياق .

....

= التنوين يدل على الخفة والمكانة فكانَ أَولى بِالْبَقَاءِ .

ويجري المنقوص في النصب مجرى الصحيح كقولك : رَأَيتُ قَاضِيًا ؛ لأن الفتحة أخفُّ من أختيها ، ويجوز للشاعر ضَمُّ المنقوص / في حالة الرفع وكَسْرُهُ في حاله الجر للضرورة ، قال الشاعر [١] :

١٠/أ

١١ - نَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاةَ كَأَنَّهُ   أَمَامَ الكِلَابِ مُصْغَيُ الخَدِّ أَصْلَمُ [٢]

وقال في الجر [٣] :

١٢ - لَا بَارَكَ اللّه فِي الغَوانِيِ   هل يَصْبَحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مطْلَبُ [٤]

ويجوز له إسكان المنصوب ، وعن المبرد أنَهُ مِنْ أَحْسَن الضَّرُورَات [٥] . قال الشاعر [٦] .

١٣ - فَكَسَون عَاري جَنْبِه فتركْتُهُ   جَذْلَانَ جَادَ قَمِيصُهُ وَرِدَاؤُهُ [٧]

---

(١) هو أبو خراش الهذلي .

(٢) البيت في ديوان الهذليين (٤٦/٢) وفي الخصائص لابن جني (١٥٩/١) .

أصلم : مستأصل الأذن .

(٣) القائل هو عبدُ اللّه بنُ قَيس الرقيات .

(٤) الغواني : جَمْعُ غانية ، وهي التي غَنِيَتْ بِزَوجها أو بِحسْنِها وَجَمَالِها ، والبيت في الصحاح للجوهري مادة « غني » (٢٤٤٩/٦) وفي الأمالي الشجرية (٢٢٦/٢) وفي شرح السيرافي على سيبويه (٣٩٦/٢) - أ . وفي الكامل للمبرد (٢٧٨/٢) .

والشاهد فيه الغواني حيث حرك الياء بالكسر لِلضَّرُوَرِةِ الشِعْرِيَّةِ .

(٥) انظر المقتضب للمبرد (٢١/٤) .

(٦) لم نهتد إلى اسم الشاعر .

(٧) جذلان : ثابتًا منتشيًا وهو في السيرافي (١٤٨/٣) وفي المحصول شرح الفصول (٢٤٧) .

قال ابْنُ جِنِّي : فَإنْ وَقَفْتَ على المَرْفُوعِ والمَجْرُور مِنْ هَذَا البَابِ حَذَفْتَ الْيَاءَ ، وَوَقَفْتَ عَلَى مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا تَقُولُ في الْوَقْفَ : هَذَا قَاضْ ، وَمَرَرْتُ بالقاضي . وَيَجُوزُ أَنْ تقف بِالْيَاءِ فَتَقُولُ : هَذَا قاضي وَمَرَرْتُ بِقَاضِي ، وَتَقُولُ فِي النَّصْبِ : رَأَيتُ قَاضِيًا نَقِفُ بالأَلِفِ ، كَمَا تَقُولُ : رَأَيتُ زَيدًا ، فَإنْ زَالَ التَنْوينُ عَنِ هَذِه الأَسْمَاءِ بالأَلِفِ وَاللاَمِ أَو الإضَافَةِ كَانَتْ الْيَاءُ سَاكِنَةً فِي الرَّفْعِ والجَرِّ ، ومفْتُوحَةً فِى النَّصْبِ ، تقول في الرَّفْع : هذَا الْقَاضِي ، وَهَذا قَاضِيكَ ، وفي الجَرَّ : مَرَرْتُ بِالْقَاضِي ، ومَرَرْتُ بِقَاضِيكَ ، وكان الأصل فيه : هذَا القاضِيُ ، ومررت / بِالقَاضِي ، وهذَا قَاضِيُكَ ، ومَرَرْتُ بِقَاضِيكَ ، فَأُسكنت ٤/ب الياء استثقالا للضمة والكسرة عليها ، وبقيت ساكنة وتقول في النصب : رأيتُ القَاضِيَ ، ورأيتَ قَاضِيَكَ فَفَتْحَةُ اليَاءِ عَلاَمَةُ النَّصْبِ .

قال ابْنُ الْخَبَّازِ : فَإذَا وَقَفْتَ علَى المَنْقُوص مرفُوعًا أو مَجْرُورًا فللْعَرَب فِيهِ مَذْهَبَان : الأَوَّلُ : - وَهُوَ أَكْثَرُ وَأَقْيَسُ واخْتِيَارُ سِيبَوَيهِ حَذْفُ الْيَاءِ [١] كَقَولِك : هَذَا قَاض وَمَرَرْتُ بقاض ، وإيَّاهُ رَوَى أَكْثَرُ القُرَّاء ، وَحُجَّتُه أَنَّ الوقفَ مَوضِعُ حَذْفٍ ، والوَصْلُ مَوضعُ إثْبَاتْ ، فإذَا حُذِفَتْ الياء في الوَصْلِ فَالأَولَى أَنْ تُحْذَفَ فِي الوَقْفِ . وَالثَّاني وَهُوَ اخْتِيَارُ يُونُس [٢] : أن تُثْبتَ اليَاءَ [٣] . كقولك : هَذَا قَاضِي ، ومَرَرْتُ بِقَاضِي ، وبه قرئَ في إحْدَى الرِّوايتَيْن عَنِ ابنْ كَثِيرٍ [٤] ﴿ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٌ وَأَبۡقَىٰٓ ﴾ [٥] وحجته : أنَّ الياء حذفت في الوصل لملاقاتها التنوين ، وقد زال في الوقف فعادت . وتقول في النصب : رَأَيتُ قَاضِيًا فتبدل من تنوينه ألفًا كما تقول رأيتُ زَيدًا ؛ لأنه يجري في الوصل مجْرَى الصَّحِيح فجرى في الوقف مجراه .

وإنما قال : (عَنْ هَذِهِ الأَسْمَاءِ) ولم يذكر إلا اسْمًا واحدًا مكررًا وهو « الْقَاضي » ، =

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه (٢٨٨/٢) بولاق .

(٢) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي وهو من الطبقة البصرية الثالثة وله آراء نحوية خاصة منتشرة في كتبه - توفي بالبصرة سنة (١٨٢هـ) ترجمته في بغية الوعاة (٤٢٦) : الطبعة الأولى .

(٣) انظر سيبويه (٢٨٨/٢) قال : وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول : هذَا رَامِي وغازِي وعَمِي .

(٤) نص على هذه القراءة في (البدور الزاهرة ١٨٠) .

(٥) سورة النحل من الآية (٩٦) .

قال ابْنُ جِنِّي : فَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى مَا لَا تنوين فِيهِ وَقَفْتَ بِالْيَاء سَاكِنَةً ، تَقُولُ في الْوَقْفِ : هَذَا الْقَاضِي ، وَمَرَرْتُ بِالقَاضِي ، وَيَجُوزُ أَنْ تقف بِلَا يَاءٍ فَتَقُولُ : هَذَا الْقَاض ، وَمَرَرْتُ بِالْقَاض ، وَتَقُولُ فِي النَّصْبِ : رأَيتُ القَاضِي ، تقف بالياء لا غير .

= لأن حكم الواحد من المنقوض كحكم جميعه فذكر بعضه كذكر كله . وإِذَا قُلْتَ : هَذَا الْقَاضِي ، وَمَرَرْتُ بِالقَاضي ؛ فَالْأَصْل ضم الياء وكسرُها ، فزالت الحركتان لاستثقالهما ، وبقيت الياء ساكنة ؛ لأنه لا موجب لحذفها وقد تحذف / في الشعر ضرورة . أنشد سيبويه للأعشى : ١٠/ب

١٤ - وأَخُو الغَوانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ ... وَيَصِرْنَ أَعَدَاءً بُعَيدَ وِدَادِ [1]

وَأَنْشَدَ لِخُفَافِ : [2]

١٥ - كَنَواحِ رِيش حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ ... وَمَسَحْتُ بِاللِّثَتَينِ عَصْفَ الأَثْمِدِ [3]

وتقول : رأيتُ القاضِيَ ، ورأيتُ قَاضِيَك ، فتفتح الياء لخفة الفتحة . ولا يجوز حذفها في حال ، لتحركها في الوصل فهي كالحرف الصحيح .

قال ابْنُ الخَبَّاز : وإذا وقفت على غير المنون مرفوعًا ومجرورًا فللعرب فيه مذهبان : أَحَدُهُمَا : وَهُوَ الْأَكْثَرُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ كقولك : (هَذَا الْقَاضي ، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضي) لِأَنَّ الياء حرف إعرابٍ ثَبتَ فِي الوصْلِ فَثَبَتَ فِي الوقْفِ كَالدَّال مِنْ زَيدٍ .

والثاني : وهو قليل : حَذْفُ الْيَاءِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَصَدُوا الْفَرْقَ بينَ الوصْل والْوَقْفِ ، وكان الوقف أولَى بالحذف ؛ لأنه من مواضع التغيير ، وتقول في النصب : (رأيتُ القَاضي) تقِفُ بالياء لا غير ؛ لأن الياء متحركة في الوصل فسكونها في الوقف يفرق بينهما ، وقد تحصنت بالحركة فلم تحذف

القسم الثاني : المَقْصُورُ وسُميَ بذلك لوجهين : أَحَدُهُمَا : أَن إعْرَابَهُ مُقَدَّرٌ فِي =

(١) الغوانِي : جَمْعُ غَانيةٍ وهي التي غنيت بشبابها وحسنها عن الزينة ، يصْرِمْنَهُ : يقطعنه والبيت في ديوان الاعشى ص (١٢٩) قطعة (١٦) نشر مكتبة الجماميز .
وفي سيبويه (١٠/١) وفي الديوان والكتاب وضعت كلمة « يكن » بدل « يصرن » والبيت كذلك في رسالة الغفران للمعري (٤٨٩/٢) والأصول لابن السراج (٧١٣/٢) والمنصف (٧٣/٢) .
(٢) هو خفاف بن ندبة السلمي .
(٣) البيت في سيبويه (٩/١) والمغني (١٠٥/١) وابن يعيش (١٤٠/٣) والثمانيني ق (٣٤) . والشاهد فيه كنواح حيث حذف ياء المنقوص للضرورة الشعرية .

....

=آخره لا يظهر ، فهو كالمحبُوسِ فِيهِ ، ومعنى القصر الحَبْسُ . والثاني : أنه قصر عن غاية الممدود ؛ لأن بناءه أطول مِنْ بِنَائِهِ ، وسيبويه يسمّيهِ المنقوصَ (١) .

وإنما قال : (كُلُّ اسْمٍ وَقَعَتْ فِي آخِرِه أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ) احترازًا من نحو : حَمْراءَ وصَحْرَاءَ فإن فى آخره ألفين قلبت الثانية منهما همزة .

وقوله : (لَا يَدْخُلُهُ شَيءٌ مِنَ الإعْرَابِ) أَى : الإعرابِ اللَّفْظِي ، وإنما لم تقبل الألف الحركات ؛ لأنها حرفٌ هَوائِيٌّ يخرج مِنْ أَقْصَى الحَلْق يتسع له الحلق / والفم ١١/أ أَشَد مِنِ اتّسَاعِهِما مع غيره ، فلو حرك لقطعت الحركةُ امتدَادَه ، والاْمِتَدادُ طَبِيعِةٌ فيه فلَا سَبيلَ إِلَى الحرَكَةِ .

(١) قال سيبويه : « فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح ، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو فلا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر » سيبويه (١٦١/٢) .

قال ابْنُ جِنِّيّ : وأما المَقْصُورُ فَكُلُّ اسْمٍ وَقَعَتْ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ مُفْرَدَة نَحْو عَصَا وَرَحَا ، والمقْصُور كُلُّهُ لَا يَدْخُلُهُ شَيءٌ مِنَ الإعْرَابِ ؛ لِأَن فِي آخِره أَلفًا ، والْألِفُ لَا تَكُونُ إلا سَاكِنَةَ ، تَقُولُ فِي الرَّفْعِ : هَذِهِ عَصًا يَا فتى ، وفي النَّصبِ : رَأَيتُ عَصًا يَا فتَى . وفي الجَرِّ : مررْتُ بِعَصًا يَا فَتى ، كُلُّهُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، وَسْقَطتِ الألِفُ مِنَ اللَّفْظِ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوين بَعْدَهَا ، وَبَقِيَتِ الْفَتحَةُ قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَى الألِفِ المحذُوفَةِ .

فَإنْ وَقفْتَ على المرْفُوع مِنْ هَذَا أَو الـمَجْرُورِ حذَفْتَ التَنْوينَ كَمَا فَعَلْتَ فِي الصَّحِيحِ ، وَوَقفْتَ عَلَى الألفِ التي هِيَ حَرْفُ الإعْرَاب ، تقول في الوقف : هَذِهِ عَصَا ، ومرَرْتُ بِعَصَا ، فَإِنْ وَقفْتَ على المَنْصُوب المنون / ١١/ب : أَبْدَلْتَ مِنْ تَنْوِينهِ أَلِفًا . وَحَذَفْتَ ألألِفَ الأولَى التي هِيَ حَرْفُ الإعْرَاب لِسُكوُنِهَا وسكون الألِفِ الَّتِي هِيَ عوضٌ مِنَ التنوين بعْدَهَا ، تقُولُ فِي الْوقْفِ : رأيتُ عصَا ، فَإنْ لَمْ يكن المقصور منونًا كانت ألفه ثابتة على كل حال ما لم يلقها ساكن من كلمة بعدها تقول : هَذِهِ حُبْلَى ، ورأَيتُ حُبْلَى ، وَمَرَرْتُ بِحُبْلَى .

قال ابْنُ الخَبَّاز : والمقصور قسمان : منونٌ ، وغيرُ منَوَّنٍ كالمَنْقُوصِ ، فالمنون : تُحْذَفُ أَلِفُهُ لِالْتِقَاءِ الساكنين تقول : « هذِه عَصًا يَا فَتَى » ، « ورأيتُ عَصًا يَا فتى » ، « ومررت بِعَصًا يا فتى » والتنوين بعد الصاد في اللفظ وبعد الألف في التقدير ؛ لأن التنوين لَحَق الاسم بعد آخره والوجهان اللذان ذكرناهما في اختصاص ياء المنقوص بالحذف مطردان في اختصاص الألف بالحذف دون التنوين .

وإذَا وَقَفْتَ عَلى المَقْصور المرفوع أو المجرور أو المنصوب في حَالَ تنوِينه كَقَولِكَ : « هَذِه عَصَا » « ورَأيتُ عَصًا ومررتُ بعَصًا » ففية للنحويين ثلاثة أقوال : أحدها : وهو قول سيبويه [١] : وهو أنك تجري المعتل مجرى الصحيح . ومعنى ذلك أن الوقف على الصحيح في حالتي الرفع والجر على حرف الإعرابِ ، وفي النصب على الألف التي هي يدل من التنوين كقولك : هذَا زَيد ، ومررت بزَيد ، ورأيت زيدًا . فإذا قلت : هِذه عَصا ، ومررتُ بعَصا حكمت بأن الألف حرفُ الإعراب ، وهي =

---

(١) وانظر رأي سيبويه في (٢/ ٢٩٠) من الكتاب .

....

= التي حذفت لملاقاة التنوين ، فلما زال عادت . وإذا قلت : رأيت عَصًا حكمت بأن الألف يدل من التنوين لاقت الألف التي [هي] [١] حرف الإعراب فحذفت أولاهما . وبقيت التي هي بدل .

والقول الثاني قول أبي عثمان المازني [٢] : وهو أن الألف فى الأحوال الثلاث بدل من التنوين ؛ لأن قبل التنوين فتحة في كل حال فأبدلِ منه الألف [٣] . والقول الثالث قول أبي سعيد السيرافي [٤] : وهو أَنَّ الألفَ في الأَحْوالِ الثَّلَاثِ / حرفُ إعْرَابٍ ، وَحُجَّتُهُ : أَنَّ القُرَّاءَ أَمَالُوهَا فِي النَّصبِ كقوله تعالى : ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴾ [٥] فلو كانت بدلا من التنوين لم تُمَلْ . ١٢/ب

وإذا كان المقصور غير منون ثبتت ألفه في الوصل ؛ لأنه لا موجب لحذفها كقوله تعالى : ﴿ هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٦] ، ﴿ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا ﴾ [٧] فإذا وقفت فالألف في الوقف هي التي كانت في الوصل ؛ لأنه ليس ثم تنوين تبدل منه ، ومن العرب من يبدلها ياء فيقول : هَذِهِ حُبْلَي . قال الراجزُ [٨] :

١٦ – تَبَشَّرِي بِالرِّيفِ وَالْمَاءِ الرَّوِي وَفَرَجٍ مِنْكِ قَرِيبًا قَدْ أَتَي [٩]

وإنما قصد بالإبدال البيان ؛ لأن الياء أظهر من الألف .

وإذا لقى ألف المقصور غير المنون ساكن من كلمة أخرى حذفت لالتقاء الساكنين كقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ ﴾ [١٠] وقوله : ﴿ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ﴾ [١١] .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) هو أبو عثمان بكر بن عثمان المازني أستاذ المبرد مات سنة (٢٤٩هـ) وقيل سنة (٢٣٦هـ) . ترجمته في طبقات الزبيدي (١٤٣) ومعجم الأدباء (١٠٧/٧) وإنباه الرواة (٢٤٦/١) .
(٣) انظر الهمع (٢٠٥/٢) والأشباه والنظائر (٣٩/١) .
(٤) انظر ترجمته في الهمع (٢٠٥/٢) .
(٥) سورة طه آية (١٠) ونص على قراءتها بالإمالة في البدور الزاهرة (٢٠١) .
(٦) سورة النمل آية (٢) .
(٧) سورة آل عمران من الآية (٣٩) .
(٨) لم نهتد إلى اسمه .
(٩) البيت في المنصف (١٦٠/١) واللسان (روى) والتاج (روى) ورواية المنصف : تبشرى بالرفه .
(١٠) سورة البقرة من الآية (١٧٨) .
(١١) سورة ص من الآية (٤٦) .

قال ابْنُ جِنِّي : وأما المَمْدُودُ فَكُلُّ اسْم وَقَعْتْ في آخِرِهِ هَمْزَةٌ قَبْلَهَا أَلِفٌ نَحْو : كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ ، وَالْإِعْرَابِ جَار عَلَيهِ تَقُولُ : هَذَا كساء وَرِدَاء ، وَرأيتُ كِسَاءً وَرِدَاءً ، وَمَرَرْتُ بِكَساءٍ وَرِدَاءٍ . والمهموز كُلُّه يَجْرِي عَلَيهِ مَا يَجْرِي عَلَى الصَّحِيحِ تَقُولُ : هَذَا قَارِئٌ وَمُنْشِئٌ ومُبْتَدِئٌ . وَرَأَيتُ قَارِئًا وَمُنْشِئًا وَمُبْتَدِئًا ، وَمَرَرْتُ بِقَارِئٍ وَمُنْشِئٍ وَمَبْتَدِئٍ ، وإِذَا أُسْكِنَ مَا قَبْلَ الياءِ جَرَتْ مَجْرَى الصَّحِيح ، تَقُولُ : هَذَا ظَبْيٌ ونحْيٌ ، ورأيتُ ظَبيًا ونحْيًا ، وَمَرَرْتُ بِظَبْيٍ وَنحْيٍ ، وَكَذَلِكَ اليَاءُ المُشَدَّدَةُ ، تَقُولُ : هَذَا صَبِيٌّ وَكُرْسيٌّ ، وَرأيتُ صَبِيًّا وكرسيًّا ، وَمَرَرْتُ بِصَبِيٍّ وَكُرْسِيٍّ .

قال ابْنُ الخَبَّاز : والممدود والمهموز وما آخره ياء قبلها ساكن أو آخره ياء مشددة ليس بمنقوص ولا مقصور ، وإنما ذكره في الباب ؛ لأنه يشبه المعتل ، فالممدود : ما كان آخره همزة قبلها ألف نحو : كِسَاء وَرِدَاء ، وشبهه بالمعتل أن همزته منقلبة عن واو أو ياء ، فأصل كِسَاء كِسَاوٌ ؛ لأَنَّهُ مِنَ الكسوَةِ . وأصل رَدَاءِ ردَايٌ مِنَ الرِّدْيَةِ ، والإعرابُ جَار عَلَيهِ ؛ لأنَ الهمزة حرف صحيح تقول : هَذَا كِسَاءٌ ، ورَأيتُ كِسَاءً ، وَمَرَرْتُ بِكِسَاءٍ .

ولم يذكر أبو الفتح الوقف عليه ، ونحن نذكره فنقول : إذَا وقفت عليه في حال الرفع والجر أَسْكنْتَ فقلت : هذَا كِسَاءْ ومررتُ بِكِسَاءْ ، وفي بيان الهمزة للسامع عسر لبعد مخرجها ، وتبدل من التنوين في النصب ألفًا كقولك : لِبسْتُ رِدَاءَا ، وقال بعض العرب : « شَرِبْتُ مَايَا » فأبدل من الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين وهذا قليل وإذا كان غير منون فهو ساكن في الأحوال الثلاث . تقول : رَأَيتُ الكِسَاءْ فتسكن ؛ لأنه لا تنوين .

والمهموز ما آخره ، همزة ، وهو أربعة أقسام : الأول : ما قبل همزته حرف ساكن كَدِفْء وجُزْءٍ وخَبْء [1] وهذا في الوقف والوصل كالصحيح تقول في الوصل هذا دفءٌ ، ورأَيتُ دِفْأً ومَرَرْتُ بِدِفْءٍ ، وتقول في الوقف : هذا دِفْء ، ومررتُ بِدِفْء ، ورأيت دِفْأ . الثاني : ما قبل همزته فتحة [2] كَرَشَأٍ =

---

(١) الخبء : ما خبئ وغاب كالخبيئ والخبيئة .

(٢) الرشأ : الظبي إذا قَوِيَ وَمَشَى مَعَ أمه وَجمْعُهُ أَرشَاءٌ ، وَهُوَ كَذَلِكَ شَجَرَةٌ تَسْمُو فَوقَ الْقَامَة .

....

= وَفَرَأ (١) فهذا كالصحيح في الحالين أيضًا تقول : هَذَا رَشَأٌ ، وَرَأَيتُ رَشَأ ، ومَرَرْتُ بِرَشَأ ، وهذا رَشَأْ ، ومَرَرْتُ بِرَشَأْ ، وَرَأَيتَ رَشأْ ، مِثْل رَشَعَ ، ولك أن تقف عليه في حالتي الرفع والجر بالألف أو الهمزة ، فالألف لغة أهل الحجاز ، والهمزة لغة بني تميم. الثالث : ما آخره همزة قبلها كسرة : فهذا كالصحيح في الحالين أيضًا ، تقول : هَذَا قَارِئٌ ، ورأيت قارِئًا ، وَمَرَرْتُ بِقَارِئٍ ، وَهَذَا قَارِئْ ومررتُ بقارِئْ ، وَرَأَيتُ قَارِئًا ، مِثل قارعًا ، ولك أن تقف عليه في الأحوال الثلاثة بالياء وبالهمزة ، فالياء حجازية والهمزة تميمية .

الرابع : ما آخره هِمزةٌ قَبْلَهَا ضَمَّة : كَأَكْمُؤ ؛ فهذا كالصحيح في الحالين أيضًا تقول : هَذِهِ أَكْمُؤٌ ، وَرَأَيتُ أَكْمُؤًا ، وَمَرَرْتُ بِأَكْمُؤٍ ، وهَذِه أَكْمُؤْ ، ومرَرْتُ بِأَكْمُؤْ ، وَرَأَيتُ أَكْمُؤَا ، مِثل أَكْمُعَا (٢) ، ولَكَ الوقف عليه في الأحوال الثلاث بالواو وبالهمزة كما ذكرنا في الياء ، وشبه المهموز بالمعتل أَنَّ همزته عرضَةٌ للحذف والإبدال ، وقد بَانَ ذَلِكَ فِي تَضَاعيفِ كَلَامِنا .

وما آخره حرف علة قبله ساكن فلا يخلو الساكن من أَنْ يكون مثلًا أو غير مثل والآخر لا يخلو من أن يكون واوًا أو ياءًا ، فحصل من ذلك أربعة / أمثلة : ياء قبلها ١٢/ب ساكن غير مِثْلِ نَحْو : ظَبْي وَنِحْي ، والنِّحْيُ : زِقُّ السَّمْنِ ، وياء قبلها ساكن مِثْل نحو : صَبِيّ وَكُرْسِيّ ، وواو قبلها ساكن هو مثل نَحْوُ : عَدُوّ ومَغْزُوٌّ ، فهذا كله تجري عليه حركات الإعراب تقول : هَذَا دَلْوٌ وَظَبْيٌ وَعَدوٌّ وَصَبِيٌّ ، ورأيت دَلْوًا وَظَبْيًا وعَدُوًّا وَصَبِيًّا ، ومَرَرْت بِدَلْوٍ وَظَبْي وَعَدوّ وَصَبِيّ . وإنما جرت عليه الحركات ؛ لأن ما قبل آخره ساكن فلم يستثقل جَرْيُها لِضَعْفِ مَا قَبْلَهُ بِالسُّكُونِ ، وليس كذلك القاضِي .

---

(١) القَرَأ : حمارُ الوحش أَو فَتِيَّة ، وَفَرأُ محركه جزيرة باليمن .

(٢) أكمعا جمع كمع وهو الضجيع والمطمئن من الأرض ترتفع حروفها وتطمئن أوساطها .

قال ٱبْنُ جِنِّيّ : واعْلَمْ أَنَّ في الأسْمَاءِ الآحَادِ سِتَّةَ أَسْمَاءٍ تَكُونُ في الرَّفْعِ بِالْوَاو ، وفي النَّصْبِ بِالألِفِ ، وَفي الجرِّ بالياءِ ، وَهِيَ : أَبُوكَ ، وَأَخُوكَ ، وَحَمُوكَ ، وَهَنُوكَ / وَفُوكَ وَذُو مَالٍ ، تَقولُ في الرَّفْع : هَذَا أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَهَنُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ ، وَفي النَّصْبِ : رَأيتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ وَهَنَاكَ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ . وفَي الجرِّ : مَرَرْتُ بِأَبِيكَ وَأَخِيكَ وَحَمِيكَ وَهَنِيكَ وَفِيكَ وَذِي مَالٍ . فَالْوَاوُ حرف الإعْرَابِ ، وَهِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ ، والألِفُ حَرْفُ الإعْرَابِ وَهِيَ عَلَامَةُ النَّصْبِ ، وَاليَاءُ حَرْفُ الإعْرَابِ وَهِيَ عَلَامَةُ الجَرِ . ٥/ب

قال ٱبْنُ ٱلْخَبَّاز : وأَمَّا الأَسْمَاءُ السِتَّة التِّي هِيَ : أَبُوكَ ، وَأَخُوكَ ، وَحَمُوكَ ، وَهَنُوكَ ، وَفُوكَ ، وَذُو مال : فرفعها بالواو ، ونصبها بالألف ، وجرها بالياء ، وذلك منوط بشرطين : أحدهما : أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم . والثاني : أن تكون مكبرة تقول : جَاءَنِي أَبُوكَ ، ورَأَيتُ أَبَاكَ ، وَمَرَرْتُ بِأَبِيكَ ، وكذلك سائرها .

وإنما أُعربت بالحروف ؛ لأَنها أشبهت المثنى والمجموع ، وذلك أَن منها ما يلزم الإضافة وهو فوك وَذُو مَالٍ ، ومنها ما تغلب عليه الإضافة وهو باقيها ، وَالإضافة فرع على الإفراد كما أَنَّ التثنية والجمع فرعان عليه .

وإنما أَعربت بحروف العلة ؛ لأنها مشابهة الحركات ، وقد ذكرناه ، فالوَاوُ كالضَّمَّة ، والأَلفُ كالفَتْحة ، والياءُ كَالكَسْرةِ ، واختلفوا في هذه الحروف مَا هِيَ ؟ وجملة الأقوال في ذلك ثمانيةٌ ، ولولا أَني ضمنت الاخْتِصَارَ لذكرتها ، والذي يليق بهذا الكتاب ذكر قول ابن جني [1] وبه قال أبو علي وكان ابْنُ جنِّي [2] من أصْحَابه ، قالوا : إذَا قُلْتَ : جاءَنِي أَبُوكَ فَالْوَاو بِمَنْزِلَةِ الدَّالِ والضَّمةِ في قولِكَ : جَاءَنِى زَيْدٌ ، فالواوُ حَرفُ الإعرابِ وعَلَامَةُ الإعْرَابِ ، وكذلك الألِف / في قَولِكَ : رأيتُ أَبَاكَ بمنزلة الدال والفتحة في قولك : رَأَيتُ زَيدًا . والياء في قولك : مررْتُ بِأَبِيكَ بمنزلة الدال والكسرة في قولك : مَررْتُ بِزَيدِ ، وإنَّما حكموا بذلك ؛ لأن حروف العلة لو سقطت لاختلفت معاني هذه الأسماء فهي كحروف الإعْرَاب ، وتوجد بوجود العامل وتزول بزواله فهي كعلاماته ، فهذا معنى قوله : (فَالْوَاوُ حَرْفُ الإعْرَابِ وَهِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ) وَلَا خَفَاء في مُشَابَهَة بَابَ « ظَبْيٍ وَصَبِيّ » والأَسْمَاءِ السِّتَّةِ لِلْمُعْتَلَّاتِ ؛ لأن آخرَهَا حَرْفُ علَّةٍ . ٥/أ

(١) انظر رأيه في اللمع ق (٥) أ .

(٢) وانظر رأيه في اللمع ق (٥) أ .

باب

(التثنية)

قال ابْنُ جِنِّي : اعْلَمْ أَنَّ التَّثْنِيَةَ لِلْأَسْمَاءِ دُونَ الأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ ، فَإِذَا ثَنَّيتَ الاسْمَ المَرْفُوعَ زِدْتَ فِي آخِرِهِ أَلِفًا وَنُونًا تَقُولُ فِي الرَّفْعِ : قَامَ الزَّيدَانِ وَالْعَمْرَانِ ، فَالألف حَرْفُ الإعْرَاب ، وَهِيَ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ وَعَلَامَةُ الرَّفْعِ ، وَدَخَلَتِ النُّونُ عِوَضًا مِمَّا مُنِعَ الاسْمُ مِنَ الحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ ، وكُسِرَتْ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الأَلِف قَبْلَهَا ، فَإِنْ جَرَرْتَ أَو نَصَبْتَ جَعَلْتَ مَكَانَ الأَلِفِ يَاءً مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِالزَّيدَينِ ، وَضَرَبْتُ الزَّيدَينِ ، فَالْيَاءُ حرف الإِعْرَابِ ، وَهِيَ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ ، وَعَلَامَةُ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، وَالنُّونُ مَكْسُورَةٌ بِحَالِهَا فِي الرَّفْعِ ، وَالْمُؤَنَّثُ كَالمذَكَّر فِي التَّثْنِيَةِ تَقُولُ : / قَامَتِ الهندان ، ومررت بالهندين ، وضربت ١٣/ب الهندين ، فَإِن أَضَفْتَ المُثَنَّى أَسْقَطْتَ نُونَهُ لِلْإِضَافةِ تَقُولُ : قَامَ غلَامَا زَيدٍ ، وَرَأَيتُ غلَامَي زَيدٍ ، وَمَرَرْتُ بِغُلَامَي زَيدٍ ، وَكَانَ ٱلأَصْلُ غُلَامَانِ وَغُلَامَينِ ، فَسَقَطَتْ النُّونُ لِلْإِضَافَةِ .

(باب التثنية)

قال ٱبنُ ٱلخَبَّاز : إنَّمَا جِيءَ بِهَا فِي الْكَلَام لِلْإِيجَاز والاخْتِصَار ؛ لأن قولك : زَيدَانِ ، يغني عَنْ زَيدٍ وَزَيدٍ . وإنما اختصت بالأسماء ؛ لأنها محتاجة إلى التثنيه ؛ لأَنَّ رَجُلًا ونحوه لا يدل على غير الواحد ، فإذا أردنا الدلالة على اثنين قلنا : رَجُلَانِ .

وإنَّما لِم تُثَنَّ ٱلأَفْعَالُ ؛ لأن حق المثنى أن يدل على شيئين ، ولو ثُنِّيَ ٱلفِعْلُ لَدَلَّ على أَرْبَعَةِ أَشْيَاء : حَدَثَيـنِ وَزَمَانَيـنِ .

ولم تثَنَّ الحرُوفُ ؛ لِأن التثنية ضرب من التَّصْريف ، والْحُرُوفُ جَوَامِدُ لَا تُصَرَّفُ ، وإنما كانت علامات التثنية من حُرُوفِ الْعِلَّةِ ؛ لأنها أَولَى الحروف العَشَرَة بِالزِّيَادَةِ . وخصوا التثنية بالألف ؛ لأنها تكون ضمير الاثنين في قولك : « ضَرَبا » وخصوها بالرفع ؛ لأن حق التثنية أن تكون في الرفع بالواو ، فطرحوا الواو لثقلها ولم يجيئوا بالياء ، لأنها ياء الجر ، فلم يبق [إلا] (١) الألف ؛ جروا التثنية بالياء ؛ لأن =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

....

= الياء أخت الكسرة التي هي علامة الجر في الواحد وفتحوا ما قبلها تشبيهًا بِالألف ؛ لأنها أَفَادَت التَّثْنِيَةَ مِثْلَها ، وحملوا النَّصْبَ على الجرِّ ؛ لأَنَّهُما مشتركان فى وقوعهما
١٣/أ فضلتين / وبين النحويين خلاف في حروف العلة فى التَّثْنِيَةِ والجمع ، ومذهب ابْنِ جَنِّي [١] فيها كمذهبه في الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ ، فَإذا قلت : قَامَ الزَّيدَانِ فالألف حرف الإِعْرَابِ وعلَامة التثنية وعلامة الرفع . وإذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِالزَّيدَينِ فالياء حرف الإعراب وَعَلَامةُ التَّثْنيَة وَعَلَامة الجَرِّ . وإذَا قُلْتَ : رَأيتُ الزَّيدَينِ فالياء حَرْفُ الإعراب ، وَعَلَامَةُ التثنية وعلامة النَصْبِ ، وذلك معلل بما ذكرنا في الأسماء الستة .

وبين النحويين خلاف في العلة التى زِيدَتْ مِنْ أَجْلِهَا النُّونُ ، وَمذْهَبُ ابْنِ جِنّي [٢] وهَوُ مَذْهَبُ سيبَويهْ [٣] : أَنَّهَا زيدت عوضًا من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد ؛ لأن المفرد يستحق الحركة للإعْرَابِ ، والتَّنْوينَ ؛ لأنه منصرف فى الأَصْلِ ، والألف والياء في التثنية يمنعان لحاقهما فعوض النون ؛ وتحريكها لِالْتِقَاءِ الساكنين ، وَكَسْرُهَا عَلَى أَصْلِهِ ، وهذه النون تثبت مع الألف واللام ثبوت الحركة كقولك : الزَّيدَانِ ، وتسقط مع الإضافة سقوط التنوين كقولك : غُلَامِي زَيدٍ ، ولهذا حكم بأنها عوض منها ، وإنما استوى المذكر والمؤنث في التثنية كالزَّيدَينِ والهِنْدَينِ ؛ لأن عدد التثنية لا يختلف ؛ لأنها ضم مفرد إلى مثله .

ولا يخلو المؤنث من أن يكون بعلامة أو بغير علامة ، فذو العلامة مؤنث بالتاء أو الألف أو الهمزة ، فالتاء ثبتت كقولك : تَمْرتَانِ ، وقالوا في خِصْيَةٍ وَإِليَةٍ : خِصْيَانِ وَإِليَانِ وهو شاذ [٤] . والمؤنث بالألف ينقلب ألفه ياءً كقولك فى حُبْلَى : حُبْلَيَانِ .

والمؤنث بالهمزة تقلب همزته واوًا كقولك في صَحْرَاءَ : صَحْرَاوَانِ . أما ثبوت التاء : فلأن المقصود تثنية المؤنث ، وأما قلب الألف ياء : فلأن إقرارها غير ممكن ،
١٤/ب فقلبت إلى / حرف يكون علامة للتأنيث . وأما قلب الهمزة واوًا : فإنا (لو) [٥] أثبتنا الهمزة لجمعنا بين الأمثال بإيقاعها بين ألفين أو بين ألف وياء ، فأبدلنا منها حرفًا بعيدًا منهما وهو الواو ، وإنما سقطت نون التثنية في الإضافة ؛ لأنها زيادة تفصل المثنى عما بعده ولفظها لفظ التنوين . =

(١ ، ٢) انظر رأيه في اللمع ق (٥) - أ .
(٣) انظر رأي سيبويه في الكتاب (٤/١) .
(٤) لحذف علامة التأنيث من المثنى .
(٥) زيادة يقتضيها السياق .

باب
(ذكر الجمع)

قال ابْنُ جِنِّي : اعْلَمْ أَنَّ الْجَمْعَ لِلأسْماءِ دُونَ الأفْعَالِ وَالْحُرُوفِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْـنَ : جَمْعُ تَصْحِيح ، وَجَمْعُ تَكْسِيرٍ . فَجَمْعُ التَّصْحِيحِ ، ما سلم فِيهِ نَظْمُ الْوَاحِدِ وَبَنَاؤُهُ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْـنِ : جَمْعُ تَذْكِيرٍ ، وَجَمْعُ تَأْنِيثٍ .

= وللمثنى في الإضافة أربعة أحوال : الأُولَى : ثُبُوتُ أَلِفِهِ إذَا كَانَ بَعْدَهَا مُتَحَرّكٌ كقولك : قَامَ غُلَامَا زَيدٍ ، الثَّانِيَة : حذفها إذَا كان بعدها ساكِنٌ كقولك : قَامَ غَلَامَا لأَمِيرِ . الثالثة : إثبات الياء إذا كان بعدها متحرك كقولك : رأيت غُلَامَي زَيدٍ . الرابعة : كسرها إذا لقيها ساكن كقوله تعالى : ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾ (١) وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ لَحْنٌ .

(ذكر الجمع)

قال ٱبنُ ٱلخَبَّاز : (الجَمْعُ) : عِبارَةٌ عن ضم مفرد إلى أكثر منه ، وهو أولى بالمجيء في الكلام من التثنية ، لأن عدته أكثر من عدتها فلو لم تجئ بصيغته لافتقرت إلى ذكره ثلاثة مرات وأكثر من ذلك ، أَلَا ترى أَنك لو قلت : قَبَضْتُ دَرَاهِمَ ، وكانت عَشَرَةً فَلَمْ تَأْتِ بصيغة الجَمْعِ احْتَجْتَ إلى المُفْرَدِ عَشْرَ مَرَّاتٍ ؟.

وإنَّما اخْتَصَّ بالأسماء ؛ لأنها محتاجة إليه ؛ لأن الاسْمَ المفردَ لَا يَدُلُّ عَلى أَكْثر مِنْ نَفْسِه كَرَجُل وَفَرس . ولم تجمع الأفعال ؛ لأن فائدة الجَمْعِ التَّكْثِيرُ ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ مِنَ الْفِعْلِ تَقَولُ : قَامَ زَيدٌ وَإنْ كَانَ قَدْ قَامَ أَلْف مَرَّةٍ . ولم تجمع الحروف ؛ لأن الجمع ضَرْبٌ مِنَ التَّصْرِيفِ ، والحروف لَا تُصَرَّفُ ، وإنْ شِئْتَ قلت : الحروف نَائِبَةٌ عَنِ الأَفْعَالِ ، والأَفْعَالُ لَا تُجْمَعُ فكذلك نائبها .

وانقسامُهُ إلى جَمْع تصحيح ، وجمع تكسير ضَرُورِي ؛ لأَنَّ بِنَاءَ الْوَاحِدِ وَنَظْمَهُ إنْ بَقيَا / في الجمع فهو التصحيح ، وإنْ لَمْ يبقيا فهو التكسير . ومعنى النَّظْمِ : أَنَّ نَظْمَ ١٤/أ جَعْفَرٍ : جيم وعين وفَاء وراء ، وبنَاؤه فَعْلَلٌ ، فالجيم مفتوحة ، والعين ساكنة ، والفاء مفتوحة ، والراء حرف إعراب لَا عِبْرَة بِحَرَكَتِهَا ، فَإذَا قُلْتَ : جَعْفَرُونَ أَو جَعْفَرِينَ ؛ فالنَّظْمُ والبِنَاءُ بَاقِيَانِ ، وإذَا قُلْتَ : جَعَافِرُ ؛ فَقَدْ زَال النَّظْمُ لِفَصْلِ ٱلألِفِ بَيـنَ الْعَيـنِ والفاء ، وَزَالَ الْبِنَاءُ ؛ لِأَنَّ الْعَيـنَ صَارَتْ مَفْتُوحَة والْفَاءَ صَارَتْ مَكْسُورَةً . =

---

(١) سُورَة يُوسُف من الآية (٣٩) .

باب
(جمع التذكير)

قال ابن جني : وَهُوَ الَّذِى يَكُونُ فِى الرَّفْعِ بِالْوَاو وَالنُّونِ ، وفَى الجرِّ وَالنَّصبِ بِاليَاءِ وَالنُّونِ ، وإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا الجَمْعُ لِلْمُذَكَّرِينَ مِمَّنْ يَعْقِلُ نحو : زَيدٍ وَعَمْرٍو ، تَقُولُ فِي الرَّفْعِ : قَامَ الزَّيدُونَ وَالْعَمْرُونَ ، فَالْوَاوُ حَرْفُ الإعراب ، وَهِي عَلَامَةُ الجَمْعِ وَعَلَامَةُ الرفْعِ ، وفُتحت النُّونُ لِسُكُونهَا وَسُكُون الْوَاوِ قَبْلَهَا ، فَإِنْ جَرَرْتَ أَو نَصَبْتَ جَعَلْتَ مَكَانَ الْوَاوِ يَاءً مَكْسُورًا مَا قَبْلَهَا : تَقُولُ : مَرَرْتُ بِالزَّيدِينَ ، وَضَرَبْتُ الزَّيدِينَ ، فَالْيَاءُ حَرْفُ الإعْرَابِ ، وَهِيَ عَلَامَةُ الجَمْعِ وَعَلَامَةُ الجَرِّ وَالنَّصْبِ ، وَالنُّونُ مَفْتُوحَةٌ بِحَالِهَا فِى الرَّفْعِ / فَإِنْ أَضَفْتَ هَذَا الجَمْعَ أَسْقَطْتَ نُونَهُ لِلْإِضافَةِ تَقُولُ : هَؤُلَاءِ مُسلِمُو زَيدٍ ، وَمَرَرْتُ بِمُسلِمِي زَيدٍ ، وَرَأَيتُ مُسلِمِي زَيدٍ ، وَكَانَ الْأَصْلُ مُسلِمُونَ وَمُسلِمِين فَسَقَطَتِ النُّونُ لِلْإِضافَةِ . ٦/ب

= وَلَا يَخْلُو جَمْعُ التَّصْحِيحِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرًا أَو مُؤَنَّثًا ، وَهَذَا الانْقِسَامُ ضَرُورِيٌّ ، وَلِتَقْسِيمِهِ إِلَى هَذَين فَائِدَةٌ ، لِأَنَّ حُكْمَي المذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ فى التَّصْحِيحِ مُخْتَلِفَانِ .

(باب جمع التذكير)

قال ابن الخباز : هَذَا الجمع معرب بالحروف بمنزلة التثنية ، ويسمى ذَا الهِجَائيـنِ ؛ لَأَنَّ هجاءه فى الجر والنصب غَيرُ هِجَائِه فى الرفع ، ألا ترى أَنَّ زَيدينَ غَيرُ زَيدُونَ ؟.

ولا يخلو الاسم المجموع هذا الجمع من أن يكون جامدًا أو مشتقًّا ، فإن كان جامدًا فله خمس شرائط : إحداها : أَنْ يكون مذكرًا احترازًا من هِنْدٍ وَنَحْوِهِ . والثانية : أن يكون مذكرًا حقيقيًّا احترازًا من حَجَرٍ وَنَحْوِه . والثالثة : أَنْ يَكُونَ علمًا احترازًا مِنْ رَجُلٍ وَنَحْوِهِ . والرابعة : أَنْ يكون من ذَوى العِلم احترازًا مِنْ « لَاحِقٍ » وهو اسم فَرَسٍ ونَحْوِهِ . والخامسة : أَنْ يَكُونُ خَالِيًا مِنْ هَاءِ التَّأْنِيثِ احْتِرَازًا مِنْ طَلْحَةَ وَنَحْوِهِ .

وإن كان مشتقًّا فالشرائط معتبرة ما خلا العلية ، ولم يأت في الْقُرآن على كثرة الجُمُوعِ فِيه عَلَمٌ مَجْمُوعٌ .

ولا يخلو هذا الجمع من أن يكون مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا ، فإنْ كَانَ مرفوعًا : أُلحقَ الْوَاوَ المَضْمُومَ مَا قَبْلَهَا ، أَمَّا إلحاق الواو ؛ فَلأنها أُختُ الضَّمَةِ التي هي رفع في الواحد . / وأما ضم ما قبلها ؛ فليدلوا على امتزاج الجمع بالاسم . وإن كان = ٦/أ

....

= مجرورًا : ألحق ياء مكسورًا ما قبلها ، أما الياء ؛ فَلأَنَّهَا أُخْتُ الكسرة التي هي جر في الواحد . وأما كسر ما قبلها ؛ فللدلالة على شدة الامتزاج ، وقيل : للفرق [1] بين التثنية والجمع ، وقد ذكرنا أولوية التثنية بالفتح فيما قبل الياء . وإن كان منصوبًا فعلامته الياء ؛ لأنه لم يبق للنصب علامة فَحُمِلَ على الجَرِّ ، وكان حمله عليه أَولى لاشتِرَاكِهِمَا في وُقُوعِهِمَا فَضْلَتَيـنِ وتلحقه بعد الواو والياء نون مفتوحة ، وهي عِوَضٌ من الحركة والتنوينِ اللَّذَينِ كَانَا في الواحد كما ذكرنا في التثنية ، وتحريكها لِالتِقَاءِ الساكنين ، وفتحها لِمُعَادَلَةِ اللفظ ؛ لأن قبلها وَاوًا قبلَها ضمةٌ ، وَيَاءً قَبْلَهَا كَسْرة فلو كسرت لثقل اللفظ ، وحكمها في الثبوت مع الأَلِفِ واللَّامِ والسقوط في الإضَافَةِ حكم نون التثنية .

وللواو والياء مع الإضَافَةِ أَرْبَعُ صُور : الأُولَى : واوٌ مضمومٌ ما قبلها ثابتة كقولك : هَؤُلَاءِ مُسْلِمُو زَيدٍ . الثانية : وَاوٌ مضمومٌ ما قبلَهاَ مَحْذُوفَةً كقولك : هَؤُلَاء مُسْلِمُوا ٱلأَمِيرِ . الثالثة : يَاءٌ مكسورٌ ما قبلها ثَابِتَةً كقولك : مَرَرْتُ بِمُسْلِمِي زَيدٍ . الرابعة : يَاءٌ مكسورٌ ما قبلها مَحْذُوفةً كقوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [2] فَإنْ قُلْتَ : « هَؤُلَاءِ [3] مُسْلِمُونَ زَيدًا » نَصَبْتَ ؛ لأنه اسم فاعل ثبتت نونه ، فأما ما أَنْشَدَهُ أَبوُ عَلِى رَحِمَهُ اللهُ مِنْ قَولِ الشَّاعِرِ [4] :

١٧ - رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يزالُونَ ضَاربينَ ٱلْقِبَابِ [5]

فَإنما جَر القِبَابَ ؛ لأنه جَعَل النُّونَ معْتَقِبَ الإعْرَابِ ، فِلذَلك أَثْبتها فى الإضَافَةِ كَما قَالَتِ المَرأة [6] : =

(١) في الأصل الفرق بدون لام الجر والتعليل .

(٢) سورة الحج من الآية (٣٥) .

(٣) في الأصل هاؤلاء .

(٤) لم نهتد إلى اسمه .

(٥) عرندس : قوي شديد . الطَّلال بالفتح : الحالة الحسنة - القباب : جمع قبة وهي التي تتخذ من الأديم أو الخشب . والبيت في الأشموني (١/٧٠) والمحصول (١٤٩) ، والهمع (١/٤٧) والتصريح (١/٧٧) . والشاهد فيه : « ضاربين القباب » حيث أثبت نون الجمع مع جر ما بعده وذلك لجعل النون معتقب الإعراب .

(٦) لم نهتد إلى اسم هذه المرأة ولكنها زوجة سالم بن قحفان .

....

=

١٨ - إنَّ حِري أَضْيَقُ مِنْ تِسْعِينِ [١]

١٣/أ / فأما « غِسْلِينٌ وزَيتُونٌ » فاسْمَانِ مُفْرَدَانِ فِي آخرِهِمَا زِيَادَتَانِ وَافَقَتَا زِيَادَتَي (الإعْرَابِ [٢]) فِي الجَمْعِ ، وكما لا يُقَالُ : إنَّ سَكْرَان تثنية لموافقته لفظ « زَيدَانِ » كذلك لا يقال : إنَّ غِسْلِين « وَزَيتُونٌ جمع لموافقته لفظُ زَيدِينَ وَزَيدُونَ » .

وإنَّمَا خُصَّ ذَوُو الْعِلْمِ بِهَذَا الجَمْعِ ؛ لأنهم مُفَضَّلُونَ علَى سَائِرِ المَخْلُوقَاتِ إلا الْمَلَائِكَةِ ؛ فإنه قد اخْتُلِفَ فى الأَفْضَلِ منهم ومن البشر ، قال اللّه تَعالَى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [٣] فَاحْتَرَمُوا اللَّفْظَ كَمِا احْتَرَمُوا المَعْنَى فَصَحَّحُوهُ ، وقد جاء هذا الجَمْعُ فِي صِفَاتِ القَدِيمِ سُبْحَانَه : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ [٤] وقوله تَعَالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ [٥] وَهُوَ قَلِيلٌ .

* * *

(١) هذا شطر بيت وتمامه :

إنَّ حِـرِي أضْيَـقُ مِـنْ تِـسْعِـينِ ... مِـثْـلُ خـرُوفِ أَبْـلَـقٍ سَـمِـينِ

وَهو فى المحصول شرح الفصول (١٥) والشاهد فيه : جعل النون من تسعين معتقب الإعراب .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) سورة الإسراء الآية (٧٠) .

(٤) سورة الذاريات من الآية (٤٧) .

(٥) سورة الحجر من الآية (٢٣) .

باب

(جمع التأنيث)

قال ابن جني : إذَا جَمَعْتَ الاسْمَ المُؤَنَّثَ زِدْتَ في آخره أَلِفًا وَتَاءً ، وَتَكُونُ التَّاءُ مَضْمُومَةً فِي الرَّفْعِ ، وَمكْسُورَةً في الْجرِّ وَالنَّصْبِ ، تَقُولُ فِي الرَّفْعِ : هَؤُلَاءِ الهِنْدَاتُ ، وَفِي الجرِّ : مَرَرْتُ بِالهِنْدَاتِ ، وَفِي النَّصْبِ : رَأَيتُ الْهِنْدَاتِ ، فَالْأَلِفُ وَالتَّاءُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ والتَّأنِيثِ ، والتَّاءُ حَرْفُ الإعْرَابِ وَضَمَّتُهَا عَلَامَةُ الرَّفْعِ ، وَكَسْرَتُهَا عَلَامَةُ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ .

فَإِنْ كَانَ فِي الاسْمِ المُؤَنَّثِ هَاءُ التَّأنِيثِ حَذَفْتَهَا فِي الجَمْعِ ، تَقُولُ فِي جَمْعِ قِائِمَةٍ: قَائِمَاتٌ ، وفِي جَمْعِ مُسْلِمَةٍ : مسلمات ، وَكَانَ الْأَصْلُ قَائِمَتَاتٍ وَمُسْلِمَتَاتٍ فَحُذِفَتِ التَّاءُ الأَوَلَى : لِئَلَّا يَجْتَمِعَ فى الاسْمِ المؤنَّثِ علامتا تأنيث . فَإِنْ كَانَتْ فِيهِ أَلِفُ التَّأْنِيثِ المَقْصُورَةُ قُلِبَتْ فِي الجَمْعِ ياءً ، تَقولُ فِي جَمْعِ سُعْدَى : سُعْدَيَاتٌ ، وَفِي جَمعْ حُبَارَى : حبَارَيَاتٌ ، فَإِنْ كَانَتْ فِيهِ أَلِفُ التَّأْنيث المَمْدُودَةُ قُلِبَتِ الهَمْزَةُ فِي الجَمْعِ وَاوًا تَقُولُ فِي جَمْعِ صَحْرَاءَ : صَحْرَاوَاتٌ / وفِي جَمْعِ خنفساء : خُنْفِسَاوَاتٌ . ١٥/ب

(باب جمع التأنيث)

قال ابن الخباز : وإنَّما أُخِّرَ ذِكْرُهُ ؛ لِأَنَّ المذكرَ هو الأصلُ والمؤنثَ فرعٌ عليه ، وافْتَقَرَ إلى زيادتين ؛ لأن الغرض الدِلالةُ علَى الجمع والتأنيث ، وهما فرعان ، وكانت الزيادتان الألفَ والتَّاءَ دوُنَ غيرهما ؛ لأنهما تكونان للتأنيث في الواحد كحُبْلَى وَثَمرةٍ ، وتكونان فيما يراد به الجمع « كَالشُّقَّارَى [١] واللُّصيقَى [٢] ، وَالمَرَوانِيَّةِ وَالزُّبَيرِيَّةِ » وقدمت الألف على التاء ؛ لأنه لو قدمت التاء وأُخِّرَتِ الألف لالتبس في نحو قولك : « مُسْلِمَتَا زَيدِ » بالمثنى المضاف . وإنما ضمت تاؤه في الرفع وكسرت في الجر ، لأنها حرف صحيح يقبل الحركات فجرت عليه كالدال من « زَيدِ » وإنما كسرت فى النصب ، لأن جمع التأنيث جمع تصحيح ؛ فحمل نصبه على جرِّه =

(١) الشُّقَّارى : نَبْتَةٌ ذاتُ زهيرةٍ والشُّقَّارَي : الكَذِب .

(٢) اللُّصيقَى مخففة الصاد : عشبة ؛ عن كراع لم يُحَلِّها .

....

= كما حمل نصب جمع التذكير على جره ، فجرى الفرع مجرى الأصل ، وقيل : لَو أُعْرِبَ جَمْعُ التأنيث بثلاث حَرَكَاتٍ لكانِ الفرع أَوسَعَ مجَالًا مِنَ الأصل / وذلك كَقَولك : هَؤُلاء هِنْدَاتٌ ، وَمَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ ، وَرَأَيتُ هِنْدَاتٍ . ١٦/أ

واختلفوا في الألف والتاء وفى التنوين . أما الألف والتاء : فقيل : إنهما كلتاهما علامتان لمجموع الجمع والتأنيث ، فأيتهما سقطت زال مجموع المعنيين ، وهذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، وقيل : إن الألف تدل على الجمع والتاء تدل على التأنيث ، وقيل بالعكس .

وأَمَّا التنوين : فقيل : إنه للخفة والمكانة كَتَنْوِينِ « رَجُلٍ » ، وقيل : إنه للمقابلة ، وحقيقة ذلك أَنَّهْ بإزاء النون فى الزيدين والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٍ ﴾ [1] فَإِدْخَالُهُ فى المؤنث المعرفة يوجب أَنَّهُ للمقابلة ، ولو كان للصرف لم يَدْخُلْ ، وقيل فيه غير هذا .

وَلَا يَخْلوُ المجموُعُ هذا الجمع من أن يكون مؤنثًا بعلامة أو بغير علامة . فالذي بغير العلامة : لا تصنع فيه شيئًا غير أن تزيد الألف والتاء وقد ذكر .

والمؤنث بالعلامة ثلاثة أقسام :

القسم الأول : المؤنث بالتاء ؛ كَمُسْلِمَةٍ وَقَائِمَةٍ تَقُولُ فِي جَمْعِهِ : [2] مُسْلِماتٌ وَقَائِمَاتٌ ، وكان أصله مُسْلِمَتَاتٍ وَقَائِمَتات [3] ، وإنما حذفت إحدى التائين ، لئلا يجتمع في الاسم الواحد علامتا تأنيث ، وإنما خصت الأولى بالحذف ؛ لأن الثانية طارئة والطارئ يزيل حكم الثابت ، وقيل : لأنَّ التَّاءَ الثانية والألِفَ تدلان على الجمع والتأنيث فلا تحذف .

القسم الثانى : المؤنث بالألف المقْصُورة ؛ كَحُبْلَى وَحُبَارَى تقول في جمعه : حُبْلَياتٌ وَحُبَارَيَاتٌ وإنما لم يحذفوا الألف لسكونها ؛ لأنهم لو حذفوها لالتبس عليهم بناء الجمع ببناء الواحد فصار حُبْلَات [4] كَبُهْمَاةٍ وحُبَارَاتٍ كَشُكَاعَاةٍ ، وإنما قلبوها حرف علة ؛ لأن حروف [5] العلة متجانسة فقلب بعضها إلى بعض كَلَا قَلْبٍ ، وإنمَا =

(١) سورة البقرة من الآية (١٩٨) .
(٢) فى الأصل جميعه .
(٣) فى الأصل مسلمات وقائمات وما أثبتناه نقلًا عن اللمع .
(٤) فى الأصل حبلاة بتاء مربوطة .
(٥) فى الأصل لا حرف ، ولا معنى له فى الكلام .

باب

(جمع التكسير)

قال ابنُ جِنّي : وَهُوَ كُلُّ جَمْعٍ تَغَيَّرَ فِيهِ نَظْمُ الْوَاحِدِ وَبنَاؤُهُ ، وَإِعْرَابُه جَارٍ عَلَى آخِرِهِ كَمَا يَجْرِي عَلَى الْوَاحِدِ . تَقُولُ : هَذِهِ دُورٌ وقُصُورٌ ، وَرَأَيتُ دُورًا وقُصُورًا ، وَمَرَرْتُ بِدُورٍ وقُصُورٍ .

= قلبوها ياء ؛ لأنَّ الياءَ [١] علامةُ تأْنِيثٍ فى نَحْو : تَفْعَلِينَ ، فَقَلبَتِ / الْأَلِفُ إِلَيهَا . ١٦/ب

القسم الثالث : المؤنَّثُ بالألف الممدودة ، وذلك نحو : صَحْرَاءَ وَخُنفسَاءَ ، تقول فى جمعها : صَحْرَاوَاتٌ وَخُنْفِسَاوَاتُ ، وإنما لم يقولوا : صَحْرَاءَاتٌ فَيُقِرُّوا الهمزة ، لئلا تقع علامة التأنيث حَشْوًا فى الكلمة ، وإنما قلبوها حرف علة ؛ لأن حروف العلة تقلب إلى الهمزة كثيرًا ، فقلبوها إليها مُعَاوَضَةً ، وكانتِ الواو أَولَى بِذَلِكَ ؛ لأن الواو تقلب إلى الهمزة كثيرًا ، وقيل : لو قلبوها ياء لاجْتَمَع أَلِفانِ وَيَاءٌ فيكون كالجمع بين ثلاث ألفات .

قال جرير فى جمع المقصور :

١٩ - إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَيَّ فَخَلِّ عَنْهُمْ ... وَعَنْ بَازٍ يَصُكُّ حُبَارَيَاتِ [٢]

وقال الشاعر فى جمع المدود :

٢٠ - أَتَانِى وَعِيدُ الحَوفَزَانِ وَدُونَهُ ... مِنَ الْأَرْضِ صَحْرَاوَاتٌ فَلجٌ وَقُورُهَا [٣]

* * *

(باب جمع التكسير)

قال ابنُ الخبَّاز : قوله : (هُوَ كُلُّ جَمْعٍ تَغَيَّرَ فِيهِ نظم الْوَاحِد وَبِنَاؤُهُ) بَنَاهُ عَلَى =

---

(١) في الأصل الألف والصواب ما أثبتناه .

(٢) الحُبَارَيَاتُ : جمع حُبَارَى وهو طائر أكبر من الدجاج الأهلي وأطول عنقًا ، يُضْرَبُ به المثل فى البلاهة . والبيت في الديوان (٦٩) طبعة بيروت (١٩٦٤م) .

(٣) البيت لم نهتد إلى قائله :

الحوفزان : اسم رجل ، وقال الجوهري : والحوفزان لقب الحارث بن شريك الشيباني لقب بذلك لأن قيس ابن عاصم التميمي حفزه بالرمح حين خاف أن يفوته ، واستشهد به على قلب همزة « صحراء » واوًا عند جمعه بالألف والتاء .

....

= الْغَالِبِ . وهذا الجمع في تغير النظم والبناء على قسمين : قِسْمٌ يَتَغَيَّرُ نَظْمُهُ وَبِنَاؤُهُ ، كَبَيتٍ وبنيُوتٍ . وَقِسْمٌ يَتَغَيَّرُ بِنَاؤُهُ دوُنَ نَظْمِهِ ؛ كَسَقْفٍ وَسُقُفٍ [(١)] .

وَيَنْقَسِم بِعِبْرَةٍ أُخْرىَ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : قسم أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ كَبَيتٍ وَأَبْيَاتٍ . وَقِسْمٌ أَقَل مِنَ الْوَاحِدِ كِحمَار وَحُمُر ، وَقِسْمٌ مِثْل الْواحِدِ في النَّظْمِ لَا في الْبِنَاءِ كَسَقْفٍ وَسُقُفٍ ، وقسم مثلُ الواحِدِ نظمًا وبناءً في الظاهر لَا في التقدير ، وجاء ذلك في أربعة أسماء لا غير ، قالوا في جمع فُلْكٍ للسفينة ، وهِجَان للناقة البيضاء ، وَدِلَاص للدرع البَرَّاقَة ، وشِمَال للخليقة : فُلْكٌ وَهِجَانٌ وَدِلَاصٌ وشِمالٌ ، والفرق بين المفرد والجمع حكمي لا لفظي ولا ينكر في العربية اتفاق الألفاظ واختلاف التقديرات ، ومن تتبع مسائل الأبنية في التصريف / وجد مِن ذلك شَيئًا كَثِيرًا ، ١٧/أ وَيُسَمَّى جَمْعَ التكسير العام ؛ لأنه يكون في ذوي العلم وفي غيرهم . قَالَ طَرَفَةُ :

٢١ – رَأَيتُ سُعُودًا فِي شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ وَلَمْ أَرَ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكِ [(٢)]

وَسُمِّيَ بجمع التكسير تشبيهًا بتكسير الآنيةَ : وهو عبارة عن إزالة التِئام أَجْسَامِهَا بِمُصَادَمَةِ جِسْمٍ صَلْبٍ ، فَكَذَلِكَ هذا الجمع لما تغير نَظْمُهُ وَبِنَاؤُهُ انفصَل بعضُ أجزائه مِنْ بعض .

وَإِنَّمَا أُعْرِبَ إِعْرَابَ المفرد لأن بناءه مخترع فجرى مجراه ، وقيل : لأَنَّه وارد على صِيغَةِ المفرد ، فَدُورٌ كَقُفْلٍ ، وَقُصور كَسُدُوسٍ : وهو الطَّيلَسَانُ .

وحكمه حكم المفرد في انقسامه إلى الصحيح والمعتل والمنصرف وغير المنصرف ، والمنقوص والمقصور والممدود والمهموز ، ونحن نمثل ذلك ليستبين ، فالصحيح المنصرف : كَدور ، وَغَيْرُ المنصرف : كَمَساجِد ، والمعتلُّ المنقوصُ : كَأَيدٍ ، والمقْصُور : كَخُطًا ، والمقْصُورُ غيرُ المنوَّنِ : كجَرْحَى ، والممدُودُ : كظِبَاءٍ ، والمهمُوزُ : كَأَكْمُؤ ، وذوُ اليَاءِ المشدَّدَةِ : كَدُلِيّ . وقد ذكرنا أحكام هذه الأقسام وهذه مثلها .

---

(١) العبارة السابقة حصل فيها ارتباك بالأصل وما أثبتناه هو ما يتفق مع المعنى الذى يريده المؤلف . وما بالأصل هكذا : وهذا الجمع كبيت وبيوت وقسم يتغير بناؤه دون نظمه كسقف في تغير النظم والبناء على قسمين قسم يتغير نظمه وبناؤه وسقف .

(٢) والبيت في الديوان ص (٧١) بيروت (١٩٦١م) ورواية الديوان :

رأيت سعودًا من شعوب كثيرة فلم تر عيني مثل سعد بن مالك

وهو كذلك في المقتضب (٢/٢٢٢) والمخصص لابن سيدة (١٧/٨١) .

باب

(الأفعال)

قال ابنُ جنِّي : وَهو ثَلاثَةُ أضْرُبٍ تَنْقَسِمُ بِأَقْسَامِ الزَّمَانِ : مَاضٍ ، وَحاضِرٍ ، وُمستَقْبَل . فَالْمَاضِي : مَا قُرِنَ بِهِ الْمَاضِي مِنَ الأَزْمِنَةِ نَحْوُ قَوِلكَ : قَامَ أَمْسِ وَقَعَدَ أَولَ مِنْ أَمْسِ ، وَالحَاضِرُ : مَا قُرِنَ بِهِ الْحَاضِرُ مِنَ الأَزْمِنَةِ نَحْوُ قَولِكَ : هُوَ يَقْرَأُ الْآنَ ، وَهُوَ يُصَلِّي السَّاعَةَ . وَهَذَا اللَّفْظُ قَدْ يَصْلُحُ أَيضًا لِلْمُسْتَقْبَلِ مَجَازًا واتِّساعًا إِلَّا أَنَّ الْحَالَ أَولى بِهِ مِنْ الإسْتِقْبَالِ تَقُولُ : هُوَ يَقْرَأُ غَدًا ، وَيُصَلِّي بَعْدَ غَدٍ ، فَإِنْ أَرَدْتَ إِخلَاصَهُ لِلْمُستَقْبَلِ أَدْخَلْتَ فِي أَوّلِهِ السينَ أَو سَوفَ فَقُلْتَ : سَيَقْرَأُ غَدًا ، وَسَوفَ يُصَلِّي بَعْدَ غَدٍ .

وَالمسْتَقْبَلُ : مَا قُرِنَ بِهِ المُستَقْبَلُ مِنَ الأَزْمِنَةِ نَحْو قَولِكَ : سَيَنْطَلِقُ غَدًا ، وَسَوفَ يَقُومُ غَدًا ، وَكَذلِكَ جَمِيعُ أَفْعَالِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ تَقُولُ : قُمْ غَدًا وَلَا تَقْعُدْ غَدًا .

(باب الأفعال)

قال ابن الخبّاز : الأفعَالُ مُشتَقَّةٌ مِنَ المَصَادِرِ (١) ، وفائدة الاشْتِقَاقِ : الدلَالَةُ على اقْتِران الأحداث بالأزمنة المحصلة من ماض وحاضر ومستقبل . وانقسامها إلى ثلاثة أقسام ضروريٌّ ؛ وذلك لأن الفعل لا يخلو من أن يكون زمان الإخبار به زمانَ وُجُودِهِ أَو غَيرَ زَمَانِ وُجُودِهِ (٢) ، فإن كان الأول : فهو الحال . وإن كان الثاني : فلا يخلو زمان وجوده من أن يكون وجوده مترقبا أو متقضيا ، فالأَوَّلُ / : المستقبل ، ١٧/ب والثاني : الماضي . وَهَذَا الحَصْرُ ضَرُوريٌّ ؛ لأَنَّهُ دائِر بين النَّفي والإِثْبَات .

واختلف النحويون في الأصل من الأقسام الثَّلَاثَة ، فقال قوم : الماضى هُوَ الأَصْلُ ؛ لأنه يكون مجردًا من الزيادة ثم تلحقه زياداتُ المضارعة ، والأصل عدم الزيادة . وقال قوم : الأصل فِعْلُ الحال ؛ لأنه موجودٌ والماضى والمستقبل معدوُمَانِ ، ولا شبهة في أنَّ الموجود أقوى من المعدوم . وقال قوم : المستقبل هو الأصل ؛ لأن العدات به تكون وهو يصير إلى الحال ثم إلى المَاضِي .

والماضى ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مَاضٍ في اللَّفظِ والمَعْنى : وهو الفعل المبنيُّ علَى الفَتْح المجرد =

---

(١) انظر الإنصاف مسألة (٢٨) .

(٢) في الأصل وجود بدون الضمير .

....

= من الزيادة ، الذي لم تلحقه قرينة تخرجه عن موضوعه كقولك : قَامَ وَجَلَسَ ، وتَعْرِفُ بَقَاءَهُ على أصله بصحة اقتران الزمان الماضي به ، كقولك : قَامَ أَمْسِ وقعد أول من أمس .

وَمَاضٍ في اللفظ دوُنَ المعنى : وهو هذا الفعل إذا لحقه حَرْفُ الشَرْطِ كقولك : إنْ قَامَ زَيدٌ جَلَسَ عَمْرٌو ، فاللفظ (مَاضٍ) [1] والمعنى مستقبلٌ ، لأنه يصح أنْ يقول : إن قَامَ زَيدٌ غَدًا جَلَسَ عَمْرٌو بَعْدَ غَدٍ ، فَتَقْرِنُ بِهِ الزَّمَانَ المُسْتَقبَلَ . وَمَاضٍ في المَعْنَى دوُنَ اللَّفْظِ : وهو المضارع الذي دخلت عليه لَمْ كقولك : لَمْ يَفْعَلْ ، ويدلك على أنه ماض في المعنى أنك تقول : لَمْ يَقَمْ زَيدُ أَمْسِ ، فتقرن به (الزمان) [2] الماضي . قال أبو علي : ولو كان المعنى كاللفظ لم يجز هذا كما لا يجوز يَقُومُ زَيدٌ أَمْسِ .

والحاضر هو الفعل الذي في أوله زَيادَةُ المضارعة ، وكان زمانُ الإخبار به زمانَ وجوده كقولك : يُصَلِّيّ وَيقُومُ وَيَقْرَأُ ، تقول ذلك وهو في الصلاة والقيام والقراءة . وأكثر ما يمثل النحويون بالأفعال التى لها أجزاء متصلة كالأفعال الثلاثة التى ذكرناها ؛ لأنهم ١٨/أ يقصدون / بيان الحال ، وذلك لا يبين إلا بالأفعال المتصلة الأجزاء . والمضارع مشترك بين زماني الحال والاستقبال ، فإن تجرد من القرائن اللفظية والمعنوية حمل على الحال ؛ لأن الفعل خَبرٌ ، والأصل في الخَبَرِ أَنْ يكون صِدْقًا ، وذلك إنما يتحقق في الحْالِ وإن عرضت له قرينة لفظية أو معنوية تخصصه بِأحد الزمانين تخصص به ، فالقرينة المعنوية المخصصة بالحال كقولك مخبرًا عن نفسك : أَجْلِسُ وأنت في الجلوس ، والقرينة المعنوية المخصصة بالاستقبال كقولك : يَقْدَمُ زَيدُ وهو غائب ، واللفظية المخصصة بالحال كقولك : يَقُومُ الآنَ وَيُصَلِّي السَّاعَةَ ، والأصل في « الآن » أن يطلق على زمان الحال ، ويجوز إطلاقه على الماضى والمستقبل القريبين من الحال كقوله سبحانه : ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ ﴾ [3] .

وقوله : ﴿ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ ﴾ [4] واللفظية المخصصة بِالاسْتِقْبَالِ كقوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ ﴾ [5] والقرائن اللفظية المخصصة بالحال : « ما » النافية ، والساعة والآن ، ولام الابتداء[6] والمخصصة بالاستقبال : السين وسوف وأَنْ وَلَنْ وَكَى وَإِذَنْ =

(١ - ٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) سورة الأنفال من الآية (٦٦) .

(٤) سورة الجن من الآية (٩) .

(٥) سورة الكهف من الآية (٢٢) .

(٦) وقع حشوًا بعد قوله : « ولام الابتداء » لفظ في قوله ، حيث إن ابن جني لم يذكر مثالًا لذلك .

باب

(معرفة الأسماء المرفوعة)

قال ابن جني : / وَهِيَ خَمْسَةُ أَضْرُبٍ : مُبْتَدَأٌ ، وَخَبَرُ مُبْتَدَأٍ ، وَفَاعِلٌ ، وَمَفْعُولٌ ٧/أ جُعِلَ الْفِعْلُ حَدِيثًا عَنْهُ ، وَمُشَبَّهٌ بِالْفَاعِلِ في اللَّفْظِ وَهُوَ اسْمُ كَانَ وَخَبَرُ إِنَّ .

= وَإِن الشَّرْطِيَّة والأسماء التى تضمنت معناها .

والمستقبل يكون من الصيغ الثلاث ، فكونه من الماضى إذا دخل عليه « إِنْ » كقولك : إِنْ قَامَ زَيدٌ ذَهَبَ عَمْرٌو ، وكونه من المضارع إذَا دخل عليه بعض المخصصات المذكورة كقوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [(١)] ، ﴿ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ﴾ [(٢)] ، ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ [(٣)] ، ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [(٤)] .

وصيغ الأمر كلها مستقبلات كقولك : قُمْ وَاجْلِسْ وفعل النهى كذلك كقولك : لَا تَذْهَبْ وَلَا تَأْكُلْ ، وإنما كان فِعْلَا الأمر والنهي مستقبلَيـنِ لأنك لا تأمر إنسانًا بما فعله ، ولا تنهاه إلا عما لَمْ يَفْعَلْهُ ، ويجيء الماضي والمضارع / والأمر دعاء كقولك : ١٨/ب رَحِمَ اللَّهُ زَيدًا وَ ﴿ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [(٥)] ، ﴿ وَقُل رَّبِّ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْ ﴾ [(٦)] .

(معرفة الأسماء المرفوعة)

قال ابن الخباز : إذا عرفت أن المعرب اسم متمكن وفعل مضارع ، وأنَّ الإعرابَ رفعٌ ونصبٌ وجرٌ وجزمٌ ، وأن الاسم والفعل يشتركان في الرفع والنصب ، وأنَّ الاسم يَخْتَصُّ بِالجَرِّ ، والْفِعْلَ يختص بالجزم حصل من مجموع ذلك أن المعرب على جهة البسط سِتَّةُ أَقْسَام : أَسْمَاءٌ مَرْفُوعَةٌ ، وأَسْمَاءٌ مَنْصُوبَةٌ ، وأَسْمَاءٌ مَجْرُورَةٌ . وأَفْعَالٌ مَرْفُوعَةٌ ، وأفعالٌ منْصُوبةٌ ، وَأَفْعَالٌ مَجْزُومَةٌ . ولكل واحد من هذه عامل يؤثر فيه على وجه مخصوص ، ويشمل قوله : (مَعْرِفَةُ ٱلأَسْمَاءِ المَرْفُوعَةِ) إلى بَابِ « كَمْ » [(٧)] على ذكر الأقسام الستة وعواملها .

=

(١) سورة البقرة من الآية (١٨٤) .
(٢) سورة الحج من الآية (٤٧) .
(٣) سورة الحديد من الآية (٢٣) .
(٤) سورة الإسراء من الآية (٧٦) .
(٥) سورة يوسف من الآية (٩٢) .
(٦) سورة المؤمنون من الآية (١١٨) .
(٧) انظر ق (٣٩) ب من اللمع نسخة الأزهر رقم (٤٩٤٨) العباس .

....

= وإنما بدأَ بِالأسماءِ ؛ لأنها الأصل في الإعراب ، وكانت الأَصْلَ فِي الإِعرَابِ ، لأنها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة كقولك : ما أحسن زيد ، فلولا الإعراب لتردد فهم السامع بين ثلاثة معان من هذا الكلام ، لا يدري إلى أيها يذهب ، وهي التعجب ، والنفي ، والاستفهام ، فإذَا قلت : مَا أَحْسَنَ زَيدًا ، فُهِمَ التعجب ، وإذَا قلت : مَا أَحْسَنَ زَيدٌ ، فُهِمَ النَّفْيُ ، وإذا قلت : مَا أَحْسَنُ زَيدٍ ، فُهِمَ الاسْتِفْهَامُ .

وإنما بدأ بالمرفوعة ، لأن المرفوع يستغني عن المنصوب والمجرور ، ولا يكونان حتى يتقدم المرفوع ، ألا ترى أنك تقول : قَامَ زَيدٌ ، وَعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ ، وَضُرِبَ عَبْدُ اللّهِ ، فيستغني الكلام عن المنصوب والمجرور ، فإذا احْتَجْتَ إلى فضلة بيان جئت بهما كقولك : قَامَ زَيدٌ قِيَامًا ، وَعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ إلَى زَيدٍ ، وَضُرِبَ عَبْدُ اللّهِ بِالسَّوطِ .

وانْقَسَم المرفوع إلى هذه الأقسام الخمسة ؛ لأن عاملِ الرفع لا يخلو من أن يكون معنويًّا أو لفظيًّا ، فإنْ كان معنويًّا فهو عامِلُ الابْتِدَاء والخَبر . وان كان لفظيًّا لم يخل من أَنْ يكون / فعلًا أو حرفًا ، فإن كان فعلًا لم يخل من أن يكون حقيقيًّا أو غير حقيقي ، فإن كان حقيقيًّا لم يخل من أن يكون مسمى الفاعل أو غير مسمى الفاعل ، فَإن كان مسمى الفاعل فالمرفوع به فاعل ، وإنْ لم يكن مسمى الفاعل فالمرفوع به مفعول لم يسم فاعله ، وإن كانَ غَيرَ حقيقي فهو بَابُ (كَانَ وأَخَواتِها) ، والمرفوع به مُشبَّهٌ بالفاعل . ١٩/أ

وإن كان حرفًا فهو بَابُ (إنَّ وأَخَوَاتِهَا) والمرفوع به مشبه بالفاعل أيضًا .

وَاخْتَلَفَ النحويون في كون المرفوعات خَمْسةً أَذَلِكَ قِسْمَةٌ أَمْ عِدَّةٌ ؟ فمن قال : هي قسمة قالَ : لَا يمكن أن يكون لها سَادِسٌ . ومن قال : هي عدة قال : يمكن أن يكون لها سادس وكونها خَمْسَةً أمرٌ اتِفَاقِيٌّ لَا ضرورِيٌّ .

* * *

باب (المبتدأ)

قال ابن جني : اعْلَمْ أَنَّ المبتدأَ كُلُّ اسم ابْتَدَأْتَهُ ، وَعَرَّيْتَهُ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، وَعَرَّضْتَهُ لَهَا وَجَعَلْتَهُ أولًا لِثَانٍ يَكُونُ الثَّانِى خَبَرًا عَنِ ٱلْأَوَّلِ وَمُسْنَدًا إِلَيهِ . وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالابْتِداءِ تَقُولُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَمُحَمَّدٌ مُنْطَلِقٌ ، فَزَيْدٌ وَمُحَمَّدٌ مَرْفُوعَانِ بِالابْتِدَاءِ وَمَا بَعْدَهُمَا خَبَرٌ عَنْهُمَا .

(باب المبتدأ)

قال ابن الخباز : من الناس من يرى تقديم الفاعل على سائر المرفوعات ، قال شيخنا رحمه الله : لأن عامله لفظي [وهو] (١) فِعْلٌ . وأكثرهم يرى تقديم المبتدأ ؛ لأن المبتدأ أولُ الجُمْلَة والفاعل ثاني الجُمْلة . وإنَّمَا سُمِّيَ مُبْتَدَأً : لأنه يَكُونُ صدْرَ الجملة كقولك : زَيْدٌ قَائِمٌ وهذا معنى قوله : ابْتَـدَأْتَهُ . ويريد (٢) بالعوامل اللفظية « كَانَ وَأَخوَاتِهَا » ، « وإنَّ وَأَخوَاتِهَا » وَظَنَنْتُ وَأَخوَاتِهَا .

وقوله : (وَعَرَّضْتَهُ لَهَا) أى : جعلته بحيث يصح دخولها عليه ، وقوله : (وَجَعَلْتَهُ أولًا لثان) أي : جئت له بخبر . وقوله : (مَرْفُوعَانِ بِالابْتِدَاء) الابتداء عنده مجموع الأوصاف الثلاثة التي هي تعريه من العوامل اللفظية ، وتعريضه لها ، وإسناد الخبر إليه .

فإن قلت : [لِمَ] (٣) لم يكن المبتدأ إلا اسمًا ؟

قلت : لأنه مخبر عنه ولا يخبر إلا عَنْ الاسْمِ .

فإنْ قُلتَ : فَمَا رَافِعُه ؟

قلت : اختلف النحويون في ذلك . والأقوال فيه خمسة ، والذي يقول ابن جني / إنَّهُ ارْتَفَعَ بِمَجْمُوعِ الأوصَافِ الثَّلاثَةِ (٤) . ١٩/ب

فَإنْ قُلْتَ : ولم كان مجموع هذه رافعًا ؟

قلت : لأن مجموعها وَصْفٌ اخْتَصَّ بِالأسماء ، وكل مختص عامل .

وإنما افْتقر المبتدأ إلى الخبر ؛ لأنه لو جرد من العوامل اللفظية ولم يخبر عنه لم =

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) لفظ « يريد » مكرر بالأصل .
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) انظر اللمع ق (٧) أ نسخة الأزهر .

باب (خبر المبتدأ)

قال ابْنُ جِنِّي : وَهُوَ كُلُّ مَا أَسْنَدْتَهُ إلَى المُبتدأ حَدَّثْتَ بِهِ عَنْهُ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَين : مُفردٌ وَجُمْلَةٌ ، فَإذَا كَانَ الخَبَرُ مُفْرَدًا فَهُوَ الْمُبْتدأ فِي الْمَعْنَى ، وَهُوَ مَرفُوعٌ بِالْمُبْتَدأِ ، تَقُولُ : زَيدٌ أَخُوكَ ، وَمُحَمَّدٌ صَاحِبُكَ ، فَزَيدٌ هُوَ الأَخُ ، وَمُحَمَّدٌ هُوَ الصَّاحِبُ . فَإنْ اجْتَمَعَ فِي الْكَلَامِ مَعْرِفَةٌ وَنَكِرةٌ جَعَلْتَ المُبْتَدَأَ هُوَ المَعْرِفَةَ ، والخَبَرَ هُوَ النَّكِرَةَ تَقُولُ : زَيدٌ جَالِسٌ ، فَزَيدٌ هُوَ الْمُبْتَدَأُ ؛ لأنهُ مَعْرِفَةٌ / وَجَالِسٌ هُوَ الخَبَرُ ؛ لأَنَّهُ نَكِرةٌ . فَإنْ كَانَا جَمِيعًا مَعْرِفَتَيـنِ كُنْتَ فِيهِمَا مُخَيَّرًا ، أَيهُّمَا شِئْتَ جَعَلْتَهُ المُبْتَدَأَ ، وَجَعَلْتَ الآخَرَ الْخَبَرَ تَقُولُ : زَيدٌ أَخُوكَ ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ : أَخُوكَ زَيدٌ . ٧/ب

= يستحق إعْرَابًا ، لأَنَّ الاسم لا يستحق الإعْرَابَ إلا بعد العَقْدِ والتَّرْكِيبِ . ويدلك على ذلك : أنَّ أسْمَاءَ العدد وأسماء حروف التهجي إذَا سردت متوالية من غير أن تُعْقَدَ بِشَيءٍ جاءت موقوفات الأعجاز كقولك وَاحِدْ ، اثْنَانْ ، ثَلَاثَهْ ، أَرْبَعَهْ ، وَنحو قوله تعالى : ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ [١] ، ﴿ حٰمٓ ﴾ [٢] ، ﴿ عٓسٓقٓ ﴾ [٣] ، فلأجل ذلك افتقر إلى الخبر ، لأنه إذا ركب معه استحق الإعراب .

واعلم أن الجملة من المبتدأ والخبر تسمى « جُمْلَةً اسْمِيَّة » ؛ لأن أولها اسْمٌ . والجملة من الفعل والفاعل « تُسَمَّىَ فِعْلِيَّة » ؛ لأن أولها فعلٌ ، وأما ذكر المبتدأ من جهة التعريف والتنكير فسيأتى ذكره في باب خبر المبتدأ .

واعلم أنَّ من أسماء الشرط والاستفهام ما يقع مبتدأ ، كقولك : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ . وَمَنْ أَبُوكَ ؟ ولا يقع غيره من المرفوعات ؛ لأن عامل المبتدأ معنوي ، وعامل غيره من المرفوعات لفظي .

(باب خبر المبتدأ)

قال ابْنُ الْخَبَّازِ : (وَهُوَ كُلُّ مَا أَسْنَدْتَهُ إلَى المُبْتَدَأِ وَحَدَّثْتَ [بِهِ] [٤]) عَنْهُ والظاهر أن قوله : (وَحَدَّثْتَ بِهِ عَنْهُ) تكرير ؛ لأنه لا يسند إليه إلا وهو حديث عنه ، واعلم أَنَّ الإسناد أعم من الإخبار ؛ لأن الإسناد يكون إخبارًا وغير إخبار ، أَمرًا أَو نَهْيًا =

(١) سورة مريم من الآية (١) .
(٢) سورة الشورى من الآية (١) .
(٣) سورة الشورى من الآية (٢) .
(٤) زيادة عن اللمع لابن جني .

....

= أو استفهامًا ، والإخبار على قسمين : نَفْيٌ وإيجَابٌ ، فَكُلُّ إِخْبَارٍ إِسْنَادٌ ، وليس كل إِسْنَادٍ إِخْبَارًا .

ولا يخلو خبر المبتدإِ من أن يكون مفردًا أو جملةً ؛ لأن الكلم لا تخلو من هذين ، وبدأ بذكر المفرد لأنه / أصل الجملة ، وإن شئت قلت : يتبين فيه الإعرابُ ، ٢٠/أ والجملة لا يتبين فيها ، فإذا كان مفردًا لم يكن إلا اسما ؛ وذلك لأن الفعل وحده لا يكون خبرًا ، والحرف لا يخبر به ، فإذا كان الخبرُ مفردًا فهو المبتدأ في المعنى ، كقولك : زَيدٌ أَخُوكَ ، فَأَخُوكَ في المَعْنَى هُوَ زَيدٌ ، وكذلك إذا قلت : زَيدٌ قَائِمٌ ، فَالْقَائِمُ في المعنى هُوَ زَيدٌ ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه إن كان إياه في المعنى فهو المطلوب ، وإن لم يكن إياه فهو كذب ، ولا يعني بقولنا : إن قائمًا هو زَيدٌ في المعنى أَنَّ حقيقة قَائِم من حيث هو هو حقيقة زَيدٌ من حيث هو هو هذَا محال ؛ لأن قَائِمًا عبارة عن شَيْءٍ ذِي قِيام ، وزَيدًا دَالٌّ على رَجُلٍ معين ، فكيف يكون هذا ذَاكَ ؟ وإنما تعني به أنَّ الشيء الذي يصدق عليه أنه زيد يصدق عليه بعينه أَنَّه قَائِمٌ .

وقوله : (وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَإِ) وفي رَافع [الْخَبَرِ] [١] خمسة أقوال ، ومذهب أَبِي عَلِيٍّ [٢] وابْنِ جِنِّي [٣] أن رافع الخبر هو المبتدأ بعد أَنْ رَفَعَ المبتدَأَ الابتداءُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الابتداءَ لما عمل في المبتدأ صار مقتضيًا للخبر ، فَلَمَّا اقْتَضَاهُ عَمِلَ فِيهِ .

ولا يخلو المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير من أربع صور : الأولى : أن يكون المبتدأ معرِفَةً والخَبَرُ نِكَرَةً كقولك : زَيدٌ جَالِسٌ وَهَذِهِ الصورة هي الواردة على نمط الإِخبار ؛ لأن حق المخبر عنه أَنْ يكون معرفةً لكونه أتم فائدة . وحق الخبر أَنْ يكون نَكِرَةً ، لأنه مجهول ، ولأن المخبر به شبيه بالفعل والفعل نكرة .

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ عَكْسُ هَذِهِ : وهو أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة كقولك : جَالِسٌ زَيدٌ ، إذا جعلت جالسًا مبتدأ وزيدًا خبره ؛ وذلك لا يجوز ؛ لأنه لا يصح =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) نص على هذا الرأي كلٌّ من السيوطي في الهمع (٩٤/١) والأنباري في الإنصاف مسألة (٥) وابن مالك في التسهيل (٤٤) والأشموني في شرحه على الألفية (٩١) وفي هذه الكتب لم يعز الرأي ، واكتفى الأشموني بنسبته إلى جمهور البصريين .

(٣) انظر اللمع ق (٧) - أ .

....

٢٠/ب= معنى ، في نثر ، ولا تقود إِلَيهِ ضرورة في شعر ، ولأَنَّ الخَبَرَ / المفردَ هو المبتَدَأُ في المعنى ، فَإِذَا فسرت المعرفة بالنكرة أخرجتها من الوضوح إلى الـخَفَاءِ ، وذَلِكَ فَاسِدٌ .

وَيَجيءُ فِي الشِّعْرِ فِي باب (كَانَ وَأَخَوَاتِهَا) الاسْمُ نَكِرةٌ والخبرُ مَعْرِفَةٌ ، وذلك علَى القلب وسيذكر في موضعه .

الصورة الثالثة : أن يكونا معرفتين ، والجيد أَنْ تُخْبِرَ بِالأضعف تعريفًا عَن الأقوَى تَعْرِيفًا ، فَإِذا اجتمع المضمر وغيره ؛ جعلت المبتدأ هو المضمر كقولك : أَنْتَ زَيدٌ .

وإذا اجتمع العلم وغيره ؛ جعلت المبتدأ هو العلم كقولك : زَيدٌ أَخُوكَ ، والأَمْرُ مسَوُقٌ علَى هَذَا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا الفَائِدَةُ فِي الإِخْبَارِ بِالمَعْرِفَةِ عَنِ المَعْرِفَةِ ؟

قلت : هى نسبةُ الخبر إلى المبتدأ وكان ذلكَ مجهولًا قبل الإخبار .

فإن قلت : فما الفرق بين قولنا : زَيدٌ أَخُوكَ وَقَوْلنَا : أَخُوكَ زَيدٌ ؟

قلت : الفرق بينهما من وجهين : أحدهما : أن قولنا : زَيدٌ أَخُوكَ تعريف للقرابة وأَخُوكَ زَيدٌ تعريف للاسم . الثانى : أَنَّ قولنا [١] : زَيدٌ أَخُوكَ لا ينفى أن يكون له أَخٌ غيرُ زَيدٌ ؛ لِأنكَ أخبرت بالعام عن الخاص ، وقولنا : أَخُوكَ زَيدٌ ينفى أن يكون له أَخٌ غيرُ زَيد ؛ لأنك أخبرت بالخاص عن العام ، وهذا ما يشير إليه الفقهاء من الفرق بين قولهم : زَيدٌ صَدِيقي وقولهم : صديقي زَيدٌ .

الصورة الرابعة : أن يكون المبتدأ والخبر نكرتين ، ومتى كانا نكرتين مَحْضَتَيـنِ لم يجز ذلك ؛ لأنه لا فائدة فيه ، ألا ترى أَنك إذا قلت : رَجُلٌ قَائِمٌ ، وجعلت رَجُلًا مبتدأ وقَائِمًا خبره لم تفد المخاطبة شيئًا ، لأنه لا ينكر أَنْ يكون رَجُلٌ [٢] مِنَ الرِجَالِ قَائِمًا فصار كقولك : الثَّلْجُ بَارِدٌ ، والنَّارُ حَارَّةٌ ، وكل أحد يعلم هذا ؟!.

وقوله : (جَعَلْتَ المُبتَدَأَ هُوَ المَعْرِفَةَ والخَبْرَ هُوَ النَّكِرَةَ) المعرفة والنكرة منصوبان ، ٢١/أ لأنهما ثانيا مفعولي جَعَلتَ / « وهو » فصل كقوله سبحانه : ﴿ وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ ﴾ [٣] ، ولو رفعا لجاز .

---

(١) في الأصل لأن .

(٢) في الأصل رجلًا بالنصب وهو خطأ .

(٣) سورة الصافات آية (٧٧) .

قال ابْنُ جِنِّيّ : وَأَمَّا الجُمْلَةُ فَهِيَ كُلُّ كَلَام مفيد مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ ، وَهِيَ عَلَى ضَرْبيـنِ : جُمْلَةٌ مُرَكَّبةٌ مِنْ مُبْتَدَأ وَخَبَرٍ ، وَجُمْلَةٌ مُرَكَّبةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ، وَلَابُدَّ لِكُلٍّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَاتَيـنِ الجُمْلَتَيـنِ إذَا وَقعَتْ خَبَرًا عَنِ المُبْتَدَأ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ إلَيهِ مِنْهَا ، تقُولُ : زَيدٌ قَامَ أَخوهُ ، فَزَيدٌ مَرْفُوعٌ بِالابْتَدَاء ، والجَمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ عَنْهُ ، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ .

قال آبن آلخَبَّاز : القسم الثاني من خبر المبتدأ : الجملة ، والكلام والجملة بمعنى واحد ، قال الرُّماني [(١)] في حَدِّهِ : هو ما دل بالتأليف من الحروف على معنى يحسن السكوت عليه ، وسمي كلامًا ؛ لأنه يؤثر في نفس السامع ، واشتقاقه مِنَ الْكَلْمِ ، وَهُوَ الجُرْحُ ؛ لأن له تأثيرًا في الجسم . قال الشاعر [(٢)] :

٢٢ - حَتَّى اتَّقَوْني فَهُمْ مِنِّي عَلَى حَذَرٍ وَالقَولُ يَنْفُذُ مَا لَا ينفذُ الإِبَرُ [(٣)]

وسُمِّيَ جُمْلَةَ ؛ لِضَمِّ بَعْضِهِ إلَى بَعْضٍ وَالْتِئَامِهِ وَفي التَّنزِيلِ : ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ﴾ [(٤)] .

وائتلافه من اسمين ، كقولك : زَيدٌ ذَاهِبٌ ، أَو مِنْ فِعْلٍ واسْمٍ ، كَقَولِكَ : ذَهَبَ زَيدٌ وَلَابُدَّ في الجملتين مِنْ إفَادَةِ مَعْنًى يُمْكِنُ جَهْلُهُ .

وجملة الأمر : أَنَّ المعنى لا يخلو من أن يكون واجبًا أو ممكنًا أو ممتنعًا ، فالواجب : هو الذي لابد من وجوده كقولك : الثَّلْجُ بَارِدٌ ، والممتنع : الذي يستحيل وجوده ، كقولك الحَجَرُ إنْسَانٌ ، والممكن : الذي يجوز وجوده ، وعدمه ، كقولك : زَيدٌ ذاهِبٌ .

فالواجب لا يخبر به لأنه معلوم ، والممتنع لا يخبر به لأنه كذب ، والثالث : يخبر به ، فَإنْ عَرَضَ فيه كذب أو صدق فذلك بِالنسبة إلى القائل أَو إلى شَيء من علق المعنى .

---

(١) الرُّمَاني : أبو الحسن علي بن عيسى ، أخذ عن الزجاج وابن السراج وكانت ميوله نحو المذهب البصري ومن مؤلفاته : شرح كتاب سيبويه وشرح مقتضب المبرد وشرح أصول ابن السراج مات في بغداد سنة (٣٨٤هـ) .

(٢) هو الأخطل كما في الخصائص لابن جني (١٥/١) .

(٣) البيت في كتاب الخصائص لابن جني (١٥/١) والمرتجل (٣٣) والبيان والتبيين (١٥٨/١) والعقد الفريد (٤٤٥/٢) . وروي : حتَّى اسْتَكَانُوا وَهُمْ مِنِّي عَلَى مَضَض والشاهد فيه : قوة تأثير القول .

(٤) سورة الفرقان من الآية (٣٢) .

قال ابْنِ جِنّي : فَالْفِعْلُ قَامَ ، وَالفَاعِلُ أَخوهُ ، وَالْهَاءُ عَائِدَة على « زَيدٍ » وَلَولَا هِيَ لَمَا صَحَّتْ المَسْأَلَةُ ، وَمَوضِعُ الجُمْلَةِ رفْعٌ بِالمبْتَدأ . وَتَقُولُ : زيدٌ أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ ، فَزَيدٌ مَرفُوعٌ بالابْتِدَاءِ ، والجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ عَنْهُ ، وَهِي مُرَكَبَةٌ مِنْ مُبْتَدَأ وَخَبَر ، فَالْمُبْتَدَأَ أَخوهُ ، وَالخَبَرُ مُنْطَلِقٌ وَالْهَاء عَائِدَةٌ إِلَى زَيدٍ أَيضًا . وَلَو قُلْت : زَيدٌ قَامَ عَمْروٌ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لأَنَّهُ لَيسَ فِي الجُمْلَةِ إِلَى المبْتَدَأ ، فَإِنْ قُلْتَ : إِلَيهِ أَو مَعَهُ أَو نَحْوَ ذَلِكَ صَحَّتِ المَسْأَلَةُ لأَجْلِ الْهَاءِ الْعَائِدَةِ ، فَأَمَّا قَولُهُم : السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَم ، فَإِنَّمَا تَقْدِيرُهُ السَّمْنِ / مَنَوانِ مِنْهُ بِدِرْهَم ، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا مِنْهُ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَكَذَلِكَ قَولُهُمْ : البُرُّ الْكُرُّ بِستِّين ، أَي : الكُرُّ مِنْهُ بِستِّينَ . ٨/أ

= وَإِنَّمَا أُخبر عن المبتدأ بالجملة لوجهين : أَحدهما : التوسع في العبارة ؛ لأن[1] الجملة تتضمن ضميرًا يعود على المبتدأ ، والضمير هو المبتدأ في المعنى ، فيكون قد ذكر مرتين ، فيكون في الإخبار بالجملة توكيد . وإنما وجب أن يكون في كل واحدة من الجملتين ضمير يعود على المبتدأ ؛ لأن الجملة مستقلة بنفسها فلولا الضمير لم ترتبط بالمبتدأ ، وأما المفرد فلا يفتقر إِلَى ضَمِيرٍ ؛ لأنه لَا يستقل بنفسه فهو محتاج إلى المبتدأ ليرتبط / به ، فإِنْ كَانَ مشتقًّا كذاهب وجالس تضمن ضميرًا يعود على المبتدأ ، فإذَا قلت : زَيدٌ ذَاهِبٌ ، ففي ذَاهِب ضَمِيرٌ مرتفع به . والمشتق تضمن الضمير ، لأنه اسم جَارٍ مَجْرَى الفعل ، والفعل يتضمن الضمير ، تقول في الإخبار بالجملة الفعلية : زَيدٌ قَامَ أَخُوهُ فالعائد إلى زَيدٍ الهاء في أَخُوهُ . وموضع الجملة مِنَ الإعرابِ الرفع ، ورافعها المبتدأ في قوله . ٢١/ب

قال آبن ٱلخَبَّاز : وتفرق بين الجملة التي لها موضع من الإعراب ، وبين الجملة التي لا موضع لها من الإعراب بأن كل جملة وقعت موقع مفرد فلها موضع من الإعراب ، وكل جملة لم تقع موقع المفرد فلا موضع لها من الإعْرَابِ ، فلزم من ذلك أن يكون لقولك : قَامَ أخوُهُ ، مَوضِعٌ مِنَ الإعْرابِ ؛ لأنها قَدْ وقعت موقع خَبَرِ المبتدأ ، وهو مفرد في الأصل .

وتقول في الإخبار بالجملة الاسمية : زَيدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ فزيدٌ مبتدأ أول وأَبُوهُ مبتدأ =

---

(١) في الأصل أن .

= ثَانٍ ، وَمُنْطَلِقٌ خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره جميعًا في موضع رفع لوقوعهما موقع خبر المبتدأ الأول كما كان قولك : قَامَ أَخُوهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى .

ولابد للجملة الاسمية من العائد كما لابد للجملة الفعلية منه ، فلا يجوز أن تقول : زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو ، وَلَا زَيْدٌ عَبْدُ اللّه ذَاهِبٌ ، لخلوهما من العائد إلى المبتدأ ، فإن جئت بعائد بعد الجملتين صحت المسألتان كقولك : زَيْدٌ قَامَ عمرو فِي دَارِهِ ، وَزَيْدٌ عَبْدُ اللّه ذَاهِبٌ إِلَيهِ . ولا يشترط أن يكون العائد أَحَدَ جُزْئَي الْجُمْلَة ، بل يجوز أن يكون أحد جزئيها وأن يكون فَضْلَةً ، فالذي هو أحد جزئيها كقولك : زَيْدٌ هُوَ أَبُوكَ ، والفضلة كقولك : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، وَزَيدٌ مَرَرْتُ بِهِ ، ورأيت من ينكر على ابن جني قوله : (وَلَولَا هِيَ) مَا علم الجاهل بكلام العرب ، إنَّ هذَا هو الجَيِّدُ الموافِقُ لمَقَايَسَتِهَا ، لأنَّ « لَولَا » يقع بعدها المظهر مبتدأ كقوله : لَولَا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ ، فإذَا وقع المضمرِ بعدها وجب أن يكون منفصلًا كقوله / تعالى : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [(١)] وأمَّا قَولُهُمْ : السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ وَالْبُرُّ الْكُرُّ بِستِّين : فأنما أورده على أن الجملة لا تخلو من العائد ، وهاتان جملتان قد خلتا منه ؛ وذلك لأن السَّمْنَ والبُرَّ مبتدآن ، وَمَنَوان والْكُرُّ مبتدآن آخران وَبِدِرْهَمٍ وَبستينَ خبَرَا [(٢)] المُبْتَدَأَينِ الثَّانِيَيـنَ ، ولم يعد ضمير إلى السمن والبر ، والتقدير في المسألتين : منوان منه بدرهم ، والكر منه بستين ، ولابد من تقدير هذا ليعود الضمير إلى المبتدأ ، ومسوغ الحذف : أن قولك : منوان بدرهم والكر بستين تسعير ، ولابد للتسعير من مسعر ينصرف إليه ويحمل عليه ، وإلا فذِكْرُهُ كَلَا ذِكْرٍ .

٢٢/أ

ألا ترى أنك لو قلت : ذِرَاعَان بِدِينَارٍ وَرِطْلَانِ بِدِرْهَم ، وَلَمْ يَجْرِ ذِكْرُ مُسَعَّر لَمْ تَكُنْ فِي الْكَلَامِ فَائِدَةٌ ؟ أنشد الجَوهَرى [(٣)] رَحِمَهُ اللَّهُ للأَخْطَلِ :

٢٣ - الْخُبْزُ كالعَنْبَرِ الهِنْدِي عِنْدَهُمُ ... وَالْقَمْحُ سَبْعُون إِرْدَبًّا بِدِينَار [(٤)] =

(١) سورة سبأ من الآية (٣١) .

(٢) في الأصل خبر المبتدأين بدون ألف التثنية . أو ألف الوصل .

(٣) الجوهرى : هو إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح ، قرأ على السيرافي والفارسي ، وصنف كتابا في العروض ، ومقدمة في النحو ، والصحاح في اللغة . قال ياقوت : وقد بحثت عن مولده ، ووفاته بحثًا شافيًا فلم أقف عليهما انظر ترجمته في بغية الوعاة (١٩٥) .

(٤) البيت في قواعد المطارحة (١٠١) واللسان (ردب) وقبله : =

قال ابن جني : واعلَم أَنَّ الظَّرفَ قَدْ يَقَعُ خبرًا عَنِ المُبْتدَأ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيـنِ : ظَرفُ زَمَانٍ ، وَظَرفُ مَكَانٍ ، وَالمُبتدَأ عَلى ضَرْبَيـنِ : جُثَّةٌ ، وحدَثٌ ، فالجُثَةُ : مَا كَانَ عِبَارة عَنْ شَخْصٍ نَحو : زَيدٍ وَعمرٍو وَالحَدَثُ : هُوَ المَصْدَرُ نَحو : القِيَامِ والقعُود .

فَإِذَا كَانَ المُبتَدأ جثة وَوَقَعَ الظَّرفُ خبَرًا عَنْهُ ؛ لَم يَكُنْ ذَلِكَ الظَّرفُ إلَّا مِنْ ظُرُوفِ المُكَانِ تَقُولُ : زَيدٌ خلفَكَ ، فَزَيدٌ مرفوع بالابتداء ، والظرف بعده خبر عنه ، والتقدير : زَيدٌ مُسْتَقِرٌّ خَلْفَكَ ، فحذف اسم الفاعل تخفيفًا للعلم به ، وأقيم الظرف مقامه ، فانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف ، وارتَفَع ذَلِكَ الضَّمِيرُ بِالظَّرفِ كَمَا كَانَ يَرتَفِعُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَمَوضِعُ الظَّرفِ رَفْعُ بِالمُبتَدأ . وَلَو قُلْتَ : زَيدٌ يومَ الجُمُعَةِ أَو نحو ذلك لم يجز ؛ لأَنَّ ظُرُوفَ الزَّمَانِ لَا تَكوُنُ أَخبَارًا عَنِ الجُثَثِ ؛ لأَنَّهُ لا فَائِدةَ في ذَلِكَ ، فأَمَّا قولُهم : الليلَةَ الهِلَالُ ، فإنما تقديره اللَّيلَةَ حُدُوثُ الهِلَالِ أَو طلوع الهلاَلِ ، فحُذِفَ المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقَامَه / قال اللّه تَعَالَى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ أَى : أَهْلَ الْقَريَةِ ، ومثله قول الشاعر : ٨/ب

أَكـلَّ عَـام نَـعَـم نَـحْـوُنَـهْ　　　يُـلْـقِـحُـهُ قَـومٌ وَتُـنْـتِـجُـونَـهْ

أَي : أَكلَّ عَام حُدُوثُ نَعَمٌ أَو إحْرَازُ نَعَم . =

أراد سبعُونَ إردبًّا مِنْهُ بِدينَارِ .

قال ابن الخباز : وإنما جاز وقوع الظرف خبرًا عن المبتدأ ؛ لأن الظرف ضربان : ظرف زمان ، وظرف مكان ، والحاجة داعية إلى معرفة زمان الشيء ومكانه كما تدعو إلى معرفة صفته ؛ لأن ذلك يجوز أن يجهل ، ويدلك على دعاء الحاجة إليه أنهم وضعوا للسؤال عن الزمان والمكان « متى ، وأيان ، وأين ، وأنى » كما وضعوا للسؤال عن الصفة كيف وما ذلك إلا لطلب العلم . =

= قوم إذا استنْبَحَ الأضيافُ كلبهم　　　قالوا لأمهم بُولِي على النَّار .
وهذا البيت في ديوان الأخطل طبعة بيروت ص (٣٧) . ولم أجد ، بعده البيت موضع الاستشهاد .

....

= وإذا أَردت الإخبار عن المبتدأ بالظرف نشأ للمبتدأ تقسيم إلى الجُثَّة ، والحدث فالجثة : الجسم كزيَدْ وفَرس وحَجَر . والحدث : المصدر كالقيامِ وَالْقُعُودِ والأكلِ والشُّرْبِ ، وإنما قسم المبتدأ إلى هذين مع الظرف ؛ لأن حكمها مختلف مع الإخبار بالظرف ، فإن كان المبتدأ جثة لم يخبر عنه إلا بظرف المكان كقولك : / زَيدٌ ٢٢/ب خَلْفَكَ ؛ لأن مكانه يجوز أن يجهل وحكم المكان أن يكون خاصًّا [١] إما بكونه معرفة كمثالنا ، أو بكونه موصوفًا كقولك : زَيدٌ مَكَانًا صَالِحًا ، فإن كان باقيا على عمومه لم يكن في الإخبار فائدة كقولك : زَيدٌ مَكَانًا ؛ لأنه لا يجهل أنه في مكان .

واختلف النحويون في قولنا : زَيد خَلْفَكَ : فذهب أبو العباس الشيباني [٢] إلى [٣] أَنَّ الظرف خبر عن المبتدأ [و] [٤] لا يتعلق بشيء ، وأنشد [٥] أَصْحَابنا بأن الظرف منصوب فلابد له من ناصب . والذين قدروا ناصبًا اختلفوا ، فذهب ابن السراج [٦] وابن جني إلى أن التقدير : زَيدٌ مُسْتَقِرٌ خَلْفَكَ ، فقدروا اسم الفاعل [٧] ، وذلك لأن المفرد أصل للجملة ، ولأن في تقديره تقليلًا للحذف .

وذهب أبو علي الفارسي إِلَى أَنَّ التقدير : زَيدٌ اسْتَقَرَّ خَلْفَكَ فقدر الفعل ؛ لأنه =

---

(١) بعد هذه العبارة زيدت بالأصل حشوًا عبارة أخرى وهي (إما بكونه خاصًا) .

(٢) أبو العباسى الشيباني : هو أحمد بن يحيى المعروف بثعلب كبير نحاة الكوفة في عصره مات سنة (٢٩١هـ) وترجمته مستوفاة في طبقات الزبيدى : (١٥٥) ونزهة الألباء (٢٩٣) ومعجم الأدباء لياقوت (١٠٢/٥ - ١٤٦) وإنباه الرواة للقفطي (١٣٨/١) .
وأشار إلى رأيه أبو حيان في الارتشاف (١٥٨) ب .

(٣) في الأصل إلا والصواب ما أثبتناه .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) في الأصل أنشده .

(٦) ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السري السراج أخذ عن المبرد ، وإليه انتهت رياسة النحو بعده ، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والروماني مات سنة (٣١٦هـ) ترجمته في كتاب طبقات الزبيدي (١٢٢) ونزهة الألباء (٣١٣) ومعجم الأدباء (١٩٧/١٨) وإنباه الرواه (١٤٥/٣) .

(٧) قال ابن السراج : « أما الظرف من المكان فنحو قولك : زَيدٌ خَلفَكَ وعَمْرٌو في الدَّارِ ، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبهها كأنك قلت : زيد مستقر خلفك ، وعمرو مستقر في الدار » الأصول (٢٣/١) .
وقال أيضًا : « وأما الظرف من الزمان فنحو قولك : القِتَالُ يَومَ الجُمْعَة ، والشُّخُوصُ يَومَ الخميس ؛ كأنك قلت : القِتَالُ مُسْتَقِرٌ يوم الجمعة أو واقع في يوم الجمعة .
والشخوص واقع في يوم الخميس فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف . الأصول (٢٤/١) .
وهذا الرأي أيضًا هو رأي ابن مالك انظر . الهمع (٩٨/١) .

....

= الأصل في العمل ، ويظهر أثر الخلاف في أن الظرف في القول الأول مفرد ، لأنه نائب عن مفرد وفي القول الثاني جملة ؛ لأنه نائب عن جملة ، وعلى كلا التقديرين في المحذوف ضمير ، واختلفوا بعد الحذف في الضمير ، فمنهم من قال : هو داخل في الحذف ؛ لأنه لما حذف رَافِعُهُ حذف معه . وقال قوم : نقل الضمير إِلَى الظرف فصار مرتفعًا على جِهَةِ النيابة عن المحذوف . واحتج هذا القائل بقول الشاعر [١] :

٢٤ - فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ [٢]

فَرَفْعُ أَجْمَعِ لَابُدَّ أَنْ يَسْتَنِدَ إِلَى مُؤَكدٍ مَرْفُوعٍ ، وليس في الكلام شيء غير الضمير المستكن في « عندك » وروى سيبويه عن العرب : « مَرَرْتُ بِقَومٍ مَعَ فُلَانٍ أَجْمَعُونَ » [٣] وهو مثل البيت .

٢٣/أ ولا يجوز حذف ما يتعلق به الظرف / إلا إذا كان حالة عامة كالاستقرار والكون . فإن كان حالة خاصة كالقيام والقعود لم يجز حذفها فلا تقول : زَيْدٌ خَلْفَكَ ، وأنْتَ تُرِيدُ قَائِمٌ خَلْفَكَ ؛ لأنه لا يلزم من استقراره خلفه قيامه .

ولا يجوز الإخبار عن الجثة بظرف الزمان فلا تقول : زَيْدٌ يَومَ الجُمُعَةِ ؛ لأنه لا فائدة فِيه ، وذلك لأن يوم الجمعة متى وجد لم يخل زيد منه ، فحاصل الفرق بين الزمان والمكان : أن الجثث لا تشترك في المكان الواحد ، ولكن تشترك في الزمان الواحد ، فلذلك أخبر عنها بظرف المكان ولم يخبر بظرف الزمان ، فأما قولهم : « اللَّيلَة الهِلَالُ » فوجه إيراده أَنَّ الهلال جثَّة ، وقد أخبر عنها بظرف الزمان ، والقول في ذلك أن التقدير : اللَّيلَة طلوُعُ الهلَال وحُدُوثُ الْهِلَالِ ، فالظرف خبر عن المصدر لا عنِ الجثة ، والذي سوغ حذف المضَافِ : أَن قَولَهُمْ « اللَّيلَة الهِلَالُ » لَا يُقَالُ فِي اللَّيلَةِ التَّاسِعَةِ وَالعِشْرِينَ ؛ لأن الشهر لا يكون ثمانية وعشرين ، ولا في الليلة الحادية والثلاثين ؛ لأنه لابد من طلوعه ، وإنما يقال في اللَّيلة الثلاثين ؛ لأنه يجوز طلوعه وعدم طلوعه ، ففي الإخبار به فائدة .

---

(١) هو جميل بن عبد الله بن معمر ويكنى أبا عمرو .

(٢) البيت في ديوانه (٢٩) ط بيروت وفي مغني اللبيب (٤٤٣/١) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . وفي الخزانة (١٩٠/١) . وفي الأشموني (٩٣/١) .

(٣) انظر الكتاب لسيبويه (٢٤٦/١) .

قال ابن جني : فإن كانَ المَبْتدأُ حَدَثًا جاز وقوع كل واحد من الظرفين خبرًا عنه ، تقول : قِيَامُكَ خَلْفَ زَيدٍ ، وَقُعُودُكَ يومَ الجُمْعَةِ ، والتقدير : قِيَامُكَ كَائِنٌ خَلْفَ زَيدٍ ، وَقُعُودُكَ كَائِن يَومَ الجُمْعة . فَحَذَفَ أَسْمَاءَ الفَاعِلِين وَأُقِيمَ الظَّرْفَانِ مُقَامَهُا ، فَانْتَقَل الضَّمِيرانِ إلَيهمَا . وَتُقَامُ حُرُوفُ الجرِّ مُقَامَ الظُّرُوفِ وَذَلِكَ قَولُهُمْ : زَيدٌ مِنَ الكِرَامِ ، وَقَفِيزُ البُرِّ بدرهمين ، والتقدير : زَيدٌ كَائِنٌ مِنَ الْكِرَامِ ، وَقَفِيزُ الْبُرِّ كَائِنٌ بِدِرْهَمَين ، ثُمَّ عَمِلَ فِيهِمَا كَمَا عَمِلَ في الظَّرفِ ، والظَّرْفَانِ وَمَا أُقِيمَ مُقَامَهُمَا جارِيَانِ مَجْرَى المُفْرَدِ الذِي تَقَدَّمَ ذِكرُه .

وَيَجوزُ تَقدْيمُ خبرِ المُبْتَدَإِ عَلَيهِ تَقُولُ : قَائِمٌ زَيدٌ ، وَخَلْفَكَ بَكْرٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : زَيدٌ قَائِمٌ ، وَبكرٌ خلفَكَ ، فَقُدِّمَ الخَبَرَانِ اتِسَاعًا ، وَفِيهِمَا ضَمِيرٌ ؛ لأَنَّ النِّيَةَ فِيهِمَا التَّأخِيرُ .

قال ابن الخباز : وقد أجازوا أن تقول إذا كان زيد غائبا : زَيدُ يَومَ الجُمُعَةَ ، تريد قُدومُ زَيدٍ يَومَ الجُمْعَةِ واستشهاده بقوله تعالى : ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [1] على حذف المضاف فقط فالتقدير : وَاسْأَلْ أَهْلَ الْقَرْيَةِ ، والضمير في قوله : « ومثله قول الشاعر [2] يعود إلى قولهم : « اللَّيلَةَ الْهِلَالُ » وتوهم بعض الجهال على أن الضمير يعود إلى الآية ، وهذا البيت من أبيات الكتاب وهو قوله [3] :

٢٥ - أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهْ ... يُلْقِحُهُ قَومٌ وَتَنْتِجُونَهْ [4]

وَبْعدَه / ٢٣/ب

أَرْبَابُهُ نَوكَى فَلَا يَحْمُونَهْ ... وَلَا يُلَاقُونَ طَعَامًا دُونَهْ

هَيهَاتَ هَيهَاتَ لِمَا تَرجُونَهْ

=

---

(١) سورة يوسف من الآية (٨٢) .

(٢) وجه المماثلة الإخبار بالظرف عن الجثة ، أمّا الآية فليس فيها ذلك وإنما فيها حذف مضاف فقط .

(٣) البيت لضبي من بني سعد يقال له : قيس بن الحصين الحارثي كما في المقاصد هامش الخزانة (٤٢٩/١) ونسبه صاحب الخزانة لرجل من بني ضبه .

(٤) نوكى : حمقى ، وهو جمع أنوك أي : أحمق . والبيت في المقتصد لوحة (١٢٧) وفي سيبويه (٦٥/١) ولم ينسب لقائل معين . وفي الخزانة (١٩٦/١) .

والمقاصد للعيني (٤٢٩/١) والثمانيني (٦٥) وفي اللسان (٥٦٥/١٦) والأغاني (٢٠/١٥) .

....

= فَكُلُّ عَامٍ زمان مثل اللَّيلة ، ونَعَمٌ مثل الهِلَالِ ، والتقدير : حدُوثُ نَعَمٍ وإحْرَازُ نَعَم ، والحذف في البيت أحسن منه في المسألة لوجهين : أحدهما : أن قوله (تَحْوُونَهْ) يشعر بالمحذوف . والثاني : أن طول الكلام بصفة المبتدأ يسد مسده ، والنَّعَمُ : الإبل خاصة ، والأنعام : الإبل والبقر والغنم ، وبذلك استدل أنه ليس بجمع له . قال أبو علي : وَقَدْ حُكِيَ تأنيثُ النَّعَم عَنْ يُونُس ، والتذكير أعرف ، فمن التذكير هذا البيت ، ومن التأنيث : هَذِه نَعَمٌ وَارِدَةٌ ، والإِلْقَاحُ من قولهم : « لَقِحَتِ النَّاقَةُ » إذا حَمَلَتْ ، وتَنْتِجُونَهْ أي : تَسْتَولِدوُنَهِ عِنْدَكُم ، يقال : نَتَجَتِ النَّاقَةُ وَنَتَجَهَا أَهْلُهَا .

وان كان المبتدأ مصدرًا كالقيام والقعود جاز أن يخبر عنه بكل واحد من الظرفين تقول : قِيامُكَ خَلْفَ زَيدٍ وَجُلوُسُكَ يَومْ الجُمْعَة ، أما جواز الاخبار عنه بظرف المكان : فلأن فيه فائدة ؛ لأن قيام المخاطب لا يكون وجوده خلف زيد ضروريًّا فيجب علمه . وأما جواز الإخبار عنه بظرف الزمان : فلأن المصادر أمور متجددة يجوز اختصاص وجودها بزمان دون زمان ، فإذا قلت : جُلوُسُكَ يَومَ الجُمْعة فقد خصصت وجود جلوسه بيوم الجمعة مع أنه يجوز أن لا يوجد فيه ، وليست كذلك الجثث ؛ فإنها أمُور ثابتة لا تخلو من كل زمان ، فمتى وجد يوم الجمعة كانت كلها [1] فيه متساوية . والكلام في المقدر مع الظرفين في المسألتين كالكلام في المقدر في قولنا : زَيدٌ خَلْفَكَ وَقَدْ ذُكِرْ .

٢٤/أ ويجوز الإخبار بحرف الجر ، كما يجوز / بالظرف ؛ لأن فيه فائدة على حسب معنى الحرف الجار ، ألا ترى أن قولك : « زَيدٌ مِنَ الْكِرَام » يفيد التبعيض « وقَفِيزُ الْبُرِّ بِدِرْهمين » يفيد المقابلة في البيع ، وحرف الجر يجري مجرى الظرف في الخلاف في المقدر معه وقد ذكر ، واختيار أبي الفتح أن المقدر في هذه المواضع كلها مفرد . فإن دخل حرف الجر على زمان لم يجز الإخبار به عن الجثة فكما لا تقول : عَبْدُ اللّه يَوْمَ الخَمِيس لا تقول : عَبْدُ اللّهِ في يَومِ الخَمِيسِ ؛ لأن الظرف مقدر بفي ، وإذا لم يجز الإخبار مع حذفها لم يجز مع إثباتها ، فأما قول الشاعر :

٢٦ - لَعَمْرِكَ إنَّا وَالْأَحَابِيشَ كُلَّهُم ... لَفِي حِقْبَةٍ أَظْفَارُهَا لَمْ تُقَلَّمِ [2] =

---

(١) في الأصل قبلها .

(٢) البيت لم نهتد إلى قائله ، ولم نجده فيما بين أيدينا من المراجع . والأحابيش : أحياء من القارة انضموا =

....

= فإنما إخباره عن الجثة بحرف الجر الداخل على ظرف الزمان ؛ لأنه وصفه ، فبعد عن الظرفية ، وصارت فيه فائدة زائدة . ويجوز : زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، لأنها مكانٌ ، وَزَيْدٌ جُثَّةٌ ويجوز : قِيامُكَ فِي الْيَوم ، وذهَابُكَ إِلَى السُّوقِ ، وهذا كله ظاهر .

وأما تقديم خبر المبتدأ عليه ففيه تفصيل ، وأبو الفتح أطلق فيه ، فنقول [1] : لا يخلو خبر المبتدأ من أَنْ يكون مفردًا أو جملة ، فإن كان مفردًا : لم يخل من أن يكون معرفة أو نكرة ، فإن كان معرفة : كان المبتدأ معرفة ، لأن الخبر لا يكون معرفة والمبتدأ نكرة ، وحينئذ لا يجوز تقديمه على المبتدأ ، فإذا قلت : « زَيْدٌ أَخُوكَ » لم يجز أن تقول : « أَخُوكَ زَيْدٌ » معتقدا أنه خبر مبتدأ ، مقدم لأنه صالح لأن يبتدأ به من أجل التعريف ولو جعلته خبرًا لانقلب المعنى ، وقد أَشَرْتُ إلى ذلك ، فإن أُمِنَ اللبس جازَ التَّقدِيم كقول الشاعر [2] :

٢٧ - بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبناتنا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَباعِدِ [3]

/ فالمعنى : بَنُو أَبْنَائِنَا بَنُونَا ؛ لأن المعنى على جعل بَنِي بنِيهِم كَبَنِيهِمْ وتمام البيت ٢٤/ب يدل عَلَيْهِ .

وإن كان نكرة وكان المبتدأ معرفة : جاز تقديمه عليه ، فيجوز في قولك : « زَيْدٌ غُلَامُ رَجُلٍ » أَن تقول : « غُلَامُ رَجُلٍ زَيْدٌ » لأنه قد علم أنه لا يبتدأ بالنكرة مع وجود المعرفة ومن كلامهم : تَمِيمِيٌّ أَنَا ، وَمشنؤ من يشنؤوك [4] وقال الهذلي [5] :

٢٨ - فَتًى مَا ابْنُ الأَغَرِ إِذَا شَتَونَا ... وَحُبَّ الزَّادُ فِي شَهْرَي قُمَاحِ [6] =

= إلى بني ليث في الحرب التي وقعت بينهم وبين قريش قبل الإسلام . الحقبة : السنة ، وقيل : الحقبة من الدهر : مدة لا وقت لها . تقلم : تقطع بالقلمين . (١) في الأصل فيقول .

(٢) هو الفرزدق (أبو فراس همام بن غالب) ويقال فيه : (لولا الفرزدق لذهب شعر العرب) .

(٣) البيت في المغني (٤٥٢/٢) تحقيق محيي الدين . والخزانة (٢١٣/١ ، ٤٤٤) ، وابن يعيش (٩٩/١) ، (١٣٢/٩) .

واستشهد به على جواز تقديم خبر المبتدأ المعرفة على المبتدأ المعرفة لأمن اللبس .

(٤) انظر سيبويه (٢٧٨/١) . (٥) هو مالك بن خالد الهذلي .

(٦) ابن الأغر : هو زهير بن الأغر . شَهْرِي قُمَاح : هما شهران في قلب الشتاء ، كانون الأول وكانون الآخر ، وهذه التسمية مأخوذة من مقامحة الإبل في الشتاء ، إذا لم تشرب الإبل الماء في الشتاء فقد قامحت . =

....

= وإن كان المبتدأ والخبر نكرتين كقولك : غُلَامُ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ ، فينبغي أن لا يجوز التقديم : لأن كل واحد منهما صالح أن يبتدأ به لِاخْتِصَاصِه .

وإن كان الخبر جملة ، فإن كانت اسمية جاز تقديمها عند البصريين [١] كقولك : أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيدٌ ، وكذلك الفعلية ، إذا كان العائد على المبتدأ ضميرا منصوبًا كقولك : ضَرَبْتُهُ عَمْرٌو ، وكذلك إذا كان العائد ضمير تثنية أو جمع ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [٢] في أحد الأقوال . فإن كان العائد ضميرا مفردا : كقولك : « زَيدٌ قَامَ » لَمْ يَجُزْ التقديم ، لأنك لو قلت : قَامَ زَيدٌ ، لصار فاعلا .

والظرف وحرف الجر والمشتق عند أكثر البصريين [٣] يكون خبرا مقدمًا ؛ كقولك : خَلْفَكَ زَيدٌ ، وَفِي الدَّارِ عَمْرٌو ، وقَائِمٌ عَبْدُ اللّهِ . وذهب الكوفيون إلى أَنَّ هذه الاسماء في هذه المواضع كلها مرفوعة بما تقدم عليها ، ووافقهم أبو الحسن الأخفش [٤] ويبطل مذهبهم أنا نقول : « إنَّ خَلْفَكَ زيدا » « وإنَّ فِي الدَّارِ عَمْرًا » والعامل لا يدخل على العامل ، وأما قولنا : « قَائِمٌ عَبْدُ الله » فلا يجوز أن يرتفع عَبْدُ اللّه بِقَائِمٍ ؛ لأنه لم يعتمد ، وقول أبي الفتح : (وَفِيهِمَا ضَمِيرٌ) يؤكد أنهما [٥] خبران مقدمان ؛ لأنهما لو رفعا ما بعدهما لم يكن فيهما ضمير .

= والبيت في ديوان الهذليين (٣/٥) طبعة دار الكتب .

(١) انظر الإنصاف مسألة (٩) .

(٢) سورة الأنبياء من الآية (٣) .

(٣) انظر رأيهما في هذه القضية في الإنصاف مسألة (٦) .

(٤) أبو الحسن الأخفش : هو سعيد بن مسعدة أوسط الأخافشة الثلاثة المشهورين فقبله : أبو الخطاب الأخفش الأكبر شيخ سيبويه ، وبعده أبو الحسن الأخفش الأصغر تلميذ المبرد وثعلب ، أخذ النحو عن سيبويه ، وكان معتزليًا حاذقا في الجدل مات سنة (٢١٠هـ) وترجمته في بغية الوعاة : (٢٥٨) وطبقات الزبيدي : (٧٤) ونزهة الألباء : (١٨٥) وإنباه الرواة (٣٦/٢) وانظر رأيه في الإنصاف مسألة (٦) .

(٥) في الأصل أنها .

قال ابن جني : واعلَمْ أَنَّ المُبْتَدأَ قَدْ يُحْذَفُ تَارَةً ، وَيُحْذَفُ الخَبَرُ أُخرَى ، وَذَلِكَ إذَا كَانَ في الْكَلَامِ / دَلِيلٌ عَلَى المَحْذُوفِ ، فَإذَا قَالَ لَكَ الْقَائِلُ : مَنْ عِنْدَكَ ؟ ٩/أ قُلْتَ : زَيدٌ ، أَي : عِنْدِي زَيدٌ ، فَحَذَفْتَ عِنْدِي وَهُوَ الخَبَرَ . وإذَا قَالَ لَكَ : كَيفَ أَنْتَ ؟ قُلْتَ : صَالِحٌ ، أَي : أَنَا صَالِحٌ ، فَحَذَفْتَ « أَنَا » وَهُوَ الْمُبْتَدأَ .

قَالَ اللّه سُبْحَانَه جَل مِنْ قَائِلٍ : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ أَي : طَاعَةٌ وقَولٌ مَعْرُوفٌ أَمْثَلُ مِنْ غيرِهِمَا ، وإنْ شِئْتَ كَانَ التَّقْدِيرُ : أَمْرُنَا طَاعَةٌ وَقَولٌ مَعْرُوفٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَقَالَتْ : عَلَى اسْمِ اللّه أمْركَ طَاعَةٌ ... وَإنْ كُنْتُ قَدْ كُلفتُ مَا لَمْ أُعَوَّدِ

قال ابن الخباز : وحذف / المبتدأ على ثلاثة أقسام : ممتنع : وهو ما ليس في ٢٥/أ الكلام دليل عليه فلا تقول : ذَاهِبٌ ، وَأَنْتَ تُرِيدُ عَمْرٌو ، لأنه لا دليل عليه . وواجب : وهو في قولهم : « لَا سَوَاءً » (١) وتأويله عندهم : هَذَانِ لَا سَوَاءَ ، والتعويل في ذلك على الاسْتِعمَال . وجائز : وهو أن يجري له ذكر فيجوز حذفه كقولك : « صَالِحٌ » لِمَنْ قَالَ : كيفَ أَنْتَ ؟ لأن جري ذكره في السؤال مُغْنٍ عن جرى ذكره في الجواب ، ولو قلت : أَنَا صَالِحٌ لكان إثباتُه توكيدًا .

وحذف الخبر ثلاثة أقسام : ممتنع : وهو ما لا دليل عليه كقولك : زَيدٌ وأنت تريد : ذَاهِبٌ ، وواجب : وذلك مع الظرفين وحرف الجر . قال أبو علي الفارسي : « إظْهَارُ الْعَامِلِ فِي الظَّرْفِ شَرِيعَةٌ منَسْوخَةٌ » وجائز : وهو ما في الكلام دليل عليه كقولك : زَيدٌ ، لِمَنْ قَالَ : مَنْ عِنْدَكَ ؟ ولو قلت : زَيدٌ عِنْدِي لكان توكيدًا . وأما قوله تعالى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ (٢) فمحمول على حذف الخبر وحذف المبتدأ ؛ فإنْ حذفت الخبر كان التقدير : طَاعَةٌ وَقَولٌ مَعْرُوفٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيرِهِما ، وَأَمْثَلُ بِمَعْنَى أَجْوَدَ وأَصْلَحَ ، قال امرُؤُ الْقَيسِ :

٢٩ - أَلَا أَيُها اللَّيلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي ... بِصُبْحٍ وَمَا الإصباحِ مِنْكَ بِأَمْثَلِ (٣) =

---

(١) قال السيوطي في الهمع (١٠٤) : قولهم : لا سواء ، حكاه سيبويه وتأويله على حذف مبتدأ ؛ أي : هذان لا سواء ، أو لاهما سواء ، وهو واجب الحذف ، لأن المعنى : لا يستويان ، وأجاز المبرد والسيرافي إظهاره .

(٢) سورة محمد من الآية (٢١) .

(٣) البيت في الديوان (١٨) ورواية الديوان :

* وما الإصباح فيك بأمثل *

=

قال ابن جني : اعْلمْ أَنَّ الفَاعِلَ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ كُلُّ اسْمٍ ذَكَرْتَهُ بَعْدَ فِعْلٍ ، وَأَسْنَدْتَهُ ، وَنَسَبْتَ ذَلِكَ الْفِعْلَ إِلَى ذَلِكَ الاسْمِ . وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِهِ ، وَحَقِيقَة رَفْعِهِ بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيه ، وَالواجبُ وَغيرُ الْوَاجِبِ في ذَلِكَ سَوَاء ، تَقُولُ في الْوَاجِبِ : قَامَ زَيْدٌ ، وَفِي غيرِ الْوَاجِبِ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ يَقُومُ زَيدٌ . واعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ لَا بُدَ لَهُ مِنَ الْفَاعِلِ .

= وحمله على حذف الخبر أحسن ؛ لأن الاتساع في الخبر أكثر من الاتساع في المبتدأ وإن حذفت المبتدأ كان التقدير : أَمْرُنَا طَاعَةٌ .

وأما البيت الذي أنشده وهو قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

٣٠ - فَقَالَتْ عَلَى اسْمِ اللهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كُلِّفْتُ مَا لَمْ أُعَوَّدِ [(١)]

فلم يستشهد به على الحذف ، وإنما استشهد به على صحة تقدير « أَمْرُنا » في الآية والإِخْبَارُ عنه بطاعة ، والجار في قوله : « عَلَى اسْمِ اللّه » متعلق بمحذوف ، أي : أَفْعَلُ ذَلِكَ عَلَى اسْمِ اللّه .

وَطَاعَةٌ بِمعنى مُطَاعٍ ، وكذلك في الآية ، أي : أمْرُكَ مُطَاعٌ ، كما يقال : هَذَا الثَّوبُ نَسْجُ / اليَمَنِ ، أي : مَنْسُوجِ الْيَمِنَ . ٢٥/ب

(باب الفاعل)

قال ابن الخبّاز : (اعْلَمْ أَنَّ الفَاعِلَ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ كُلُّ اسْم ذَكَرْتَهُ بَعْدَ فِعْلٍ) ، وإنما قال : (عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ) لأن غيرهم يخالفهم في معناه ، فمذهب الفلاسفة : أن الفاعل عبارة عن المؤثر كالنار التي تؤثر الإِحراق وغير ذلك . ومذهب علماء الكلام : أن الفاعل عبارة عن المؤثر القادر الذي يصح منه الفعل والترك ، ومذهب اللغويين : أن الفاعل عبارة عن الذى يوجد الفعل ، وهو عند النحويين : كلُّ اسْمٍ أُسْنِدَ إِلَيهِ فِعْلٌ حَقِيقِي غَيرُ مُغَيَّرِ الصِّيغَةِ أَو شِبْهُهُ مُقدَّمًا عَلَيْه أَبدا ، وفي هذا الحدِّ احترازات نحن نبينها . =

= واستشهد به على أن أمثل بمعنى أجود وأصلح .

(١) البيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة ص (١٥٤) وفي المغني لابن هشام (٦٣١/٢) وفي الأغاني (١٩٢/١) قصة عمر مع فاطمة بنت عبد الملك . والخزانة (١٥٠/٢) والمحاسن والأضداد (١٦٧) .

....

= الأول : كونه اسما ، وإنما لزم ذلك ، لأنه مخبر عنه والفعل والحرف غير مخبر عنهما فلا يكونان فاعلين .

الثاني : حقيقي ، وذلك احتراز من كان وأخواتها ، لأنها أفعال غير حقيقية ، فالمرفوع منها مشبه بالفاعل .

الثالث : قولنا : « غير مغير الصيغة » احتراز من الفعل المبني للمفعول به كقولنا : ضُرِبَ زَيدٌ .

ويريد بشبهه الأسماء العاملة ما خلا أَسماء المفعولين : لأن المرفوع بها مفعول غير مسمى الفاعل ، وذلك اسْمُ الفاعل ، والصفة ، والمَصْدَرُ ، واسْمُ الفِعْلِ [١] كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبوُهُ ، وَزَيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ ، وسَرَّنِي ذِهَاب أَخُوكَ ، وَشَّتانَ مَا زَيدٌ وَعَمْرٌو .

والرابع : قولنا : مقدم عليه أبدًا ، وذلك احتراز من مثل قولنا : زَيد قَامَ ، فإن الفاعل لا يقدم على الفعل ، وسنذكر علته .

ويلزم من وجوب تقديم الفعل على الفاعل أن لا يكون [٢] الفاعل شرطًا ولا استفهامًا : لأنهما لا يعمل فيهما ما قبلهما ، وإذا عرفت حد الفاعل فلا فرق بين الواجب وغيره ، تقول في الواجب : / قَامَ زَيدٌ ، وفي غير الواجب : مَا قَامَ زَيدٌ ، وَهَلْ يَقُومُ زَيدٌ ، وَلِيَقُمْ زَيدٌ ، والواجب الخَبَرُ الثَّابِتُ . ٢٦/أ

وقوله : (وَحَقِيقَةُ رَفْعِهِ بِإسْنَادِ الْفِعْلِ إلَيهِ) فيه نظر ، لأن الفاعل لم يرتفع بنفس الإسناد ، وإنما ارتفع بالمسند ، والإسناد شرط في وجود الرفع ، وإنما جعلنا المسند هو الرافع ؛ لأن الفعل هو المقتضي للفاعل فكان هو العامل فيه .

وذهب قوم إلى أن رافعه الفاعلية وهذا [٣] باطل لثلاثة أوجه : الأول : أنه يرتفع في النفي ولا فاعلية . والثاني : تقول : رَخُصَ السِّعْرُ ، وانْقَضَّ الجِدَارُ ، وَمَاتَ زَيدٌ ولا فاعلية . والثالث : أن اسم كان مرتفع بها بلا خلاف ، وهي فعل غير حقيقي =

---

(١) في الأصل واسم الفاعل ،والصواب ما أثبتناه بدليل تمثيله له بعد بقوله : وشتان ما زيد وعمرو .
(٢) في الأصل إلَّا أنْ يَكوْنَ .
(٣) في الأصل وهو ، وما أثبتناه ذكر في هامش النسخة وأحيل إليه .

قال ابْنُ جِنِّي : وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الفَاعِلِ عَلَى الفِعْلِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُظْهَرًا بَعْدَهُ ، فَهُوَ مُضْمَرٌ فِيهِ / لَا مَحَالَة ، تَقُولُ : زَيدٌ قَامَ ، فَزَيدٌ مَرفُوعٌ بِالابْتِدَاءِ ، وَفي قَامَ ضَمِيرُ زَيدٍ ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِهِ . فإن خلا الفعل من ضمير لم تأت فيه بعلامة تثنية ولا جمع ؛ لأنه لا ضمير فيه تقول : قام زيد ، وقام الزيدون كله بلفظ واحد في قام . فإن كان فيه ضمير جئت فيه بعلامة التثنية والجمع تقول : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا فالألف في قاما علامة التثنية والضمير والواو في قاموا علامة الجمع والضمير . ٩/ب

= فلا يقصر باع الفعل الحقيقي عنها ، ولا فرق بين المضارع والماضي والأمر في اقتضاء الفاعل وعملها فيه كقولك : قَامَ زَيدٌ ، ويَذْهَبُ عَمْرٌو واجْلِسْ .

وليس للفعل بد من الفاعل لوجهين : أحدهما : أن الفعل حديث ، والحديث عن غير محدث عنه معدوم الفائدة . والثاني : أنك لو ذكرت الفعل بغير فاعل لكان مفردًا ، والمخاطب لا يستفيد من المفرد شيئًا لأنه يساويك في معرفة معناه .

قال ابْنُ الخَبَّاز : وذهب البصريون [١] إلى أنه لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فلا تقول : زَيدٌ ضَرَبَ معتقدًا أنه فاعل مقدم ، واحتجوا في ذلك بثلاثة أوجه : الأول : أن الفاعل كالجزء من الفعل وجُزْءُ الشَّيءِ لا يقدم عليه . والثاني : أن الفاعل يلزم ذكره فجيء به بعد الفعل إشعارًا باللزوم . والثالث : أن الفاعل لو ذكر قبل الفعل لم يشعر اللفظ بأنه فاعل .

وذهب الكوفيون [٢] إِلَى جَوَازِ تقديمه ، فَمِمَّا احتجوا به / قول الراجز : ٢٦/ب

٣١ - لَسْنَ بِأَنْيَابٍ وَلَا حَقَائِقِ وَلَا ضِعَافٍ مُخُّهُنَّ زَاهِقُ [٣]

أَرادَ : زَاهِقٌ [٤] مُخُّهنَّ ، واحتجوا بقول الشاعر : =

(١) انظر رأيهما في شرح ابن عقيل على الألفية مع حاشية الخضري ص (١٥٩) .
(٢) المرجع السابق . (٣) البيت لعمارة بن طارق .
الحقائق : جمع حق وهو من أولاد الإبل الذي بلغ أن يركب ويحمل عليه ، وقيل : الحق : الذي استكمل ثلاث سنين . زاهق : من زهق المخ إذا اكتنز ، قال صاحب اللسان : فإن الفراء يقول : هو مرفوع والشعر مكفأ ... ورفعه على الابتداء قال : ولا يجوز أن يريد ولا ضعاف زاهق مخهن كما لا يجوز مررت برجل أبوه قائم بالخفض . والبيت في اللسان (حقق ، وزهق) .
(٤) في الأصل ناهق ، والصواب ما أثبتناه .

....

= ٣٢ - وَلَابُدَّ مِنْ وَجْنَاءَ تَسْرِي بِرَاكِبٍ إِلَى ابْنِ الجُلَاحِ سَيرُهاَ اللَّيل قَاصِدِ [١]

أَرَادَ : قَاصِدٍ سَيرُهَا اللَّيلَ ، والجواب عن البيت الأول : أَن مُخُّهُنَّ بدل من الضمير في ضعاف . وعن البيت الثاني : أن قَاصِدًا صِفَةٌ لِرَاكِبٍ .

وقوله : (لَا مَحَالَةَ) كقوله : (لَا بُدَّ) وهي في الأصل مصدر حَال يَحُولُ أي : لَا تَحَوُّلَ عن ذلك ، وأما قوله : (زَيْدٌ قَامَ) فزيد فيه مبتدأ ، وفاعل في المعنى ؛ أما الأول فلأن العوامل تدخل عليه كقولك : إِنَّ زَيدًا قَامَ وظَنَنْتُ زَيدًا قَامَ . وأما الثاني : فلأن في قام ضميرًا يعود عليه وهو هو في المعنى ، وإنما استكن [٢] في قَامَ ضميرٌ لوجهين : أحدهما : أَنَّ زَيدًا لا يجوز أن يكون فاعلًا ، ولابد للفعل من فاعل . والثاني : أنك تقول في التثنية والجمع الزَّيدَان قَامَا ، والزَّيدُونَ قَامُوا ، فبروزه في التثنية والجمع دليل على استكنانه في الواحد . وإنَّما أَكَّدُوهُ ؛ لإحاطة العلم بِأَنَّ الفعل لا يخلو من الفاعل الواحد ، وإنما برزوه في التثنية والجمع ؛ لأنه يجوز أن يخلو منهما .

وإذا كان الفاعل مفردًا مذكرًا لم يؤت في الفعل بعلامة كقولك : قام زيد ؛ لأن الإفراد والتذكير أصلان فلا يحتاجان إلى دليل . وإن كان مثنًّى أو مجموعًا كقولك : قام أخواك ، وقام الزيدون ، فاللغة الشائعة الفصيحة إخلاؤه من العلامة ؛ لأن وجود التثنية والجمع في الفاعل مغن عن إلحاقهما الفعل ، وفي التنزيل : ﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ [٣] وقال بعض العرب : قاما أخواك ، وقاموا / إخوتك ، وقمن جواريك ، وفي ذلك ثلاثة أقوال : ٢٧/أ أحدها : أَنَّ المضمرات ملحقات وما بعدها بدل منها . والثاني : أن المظهرات مبتدآت ، والأفعال أخبار مقدمات . والثالث : أن الألف والواو والنون أدلة على التثنية والجمع كالتاء في قامت هند .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾ [٤] ففي الذين أقوال كثيرة ، فقيل : =

---

(١) البيت لم نهتد إلى قائله . الوجناء : الناقة الشديدة أو الغليظة الصلبة . ابن الجُلَاحِ : هو أبو أحيحة بن الجُلَاح الخزرجي . قاصد : قريب .
واستشهد به أيضًا على مذهب الكوفيين القائل بجواز تقديم الفاعل على عامله .

(٢) في الأصل أن وهذا لا يتمشى مع السياق .

(٣) سورة التوبة من الآية (٩٠) .

(٤) سورة الأنبياء من الآية (٣) .

....

= بدل من الناس ، وقيل : بدل من الضمير في حسابهم ، وقيل : بدل من هم . وقيل : بدل من معرضون ، وقيل : بدل من الضمير فيه [١] ، وقيل : بدل من الضمير في يأتيهم ، وقيل : بدل من الضمير في ربهم . [و] [٢] قيل : بدل من الضمير في استمعوه . وقيل : بدل من هم [٣] . وقيل : بدل من الواو في يلعبون . وقيل : بدل من الهاء والميم في قلوبهم . وقيل : بدل من الواو في أسروا . وقيل : فاعل النجوى . وقيل : فاعل أسروا . وقيل : مبتدأ ، أسروا خبره . وقيل : خبر مبتدأ محذوف .

فإن أسندت الفعل إلى ضمير المثنى والمجموع كقولك : الزيدان قاما والزيدون قاموا ، والهندان قامتا ، والهندات قمن ، وجب إبراز الضمير لما ذكرنا . ومذهب سيبويه [٤] أن الألف والواو والنون أسماء مرتفعات بأفعالها ، وحجته : أنها حلت محل المظهرات فكانت أسماء ، ألا ترى أن الأصل : الزيدان قام الزيدان : والزيدون قام الزيدون ؟ كقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [٥] ، ﴿ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [٦] و ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [٧] ، ﴿ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [٨] فالألف حالَّة محل الزَّيدَانِ ، والْوَاوُ حَالَّةٌ محل الزَّيدُونَ . ومذهب أبي الحسن [٩] أنها أدلة على تثنية الضمير المستكن وجمعه ، وحجته أنه ضمير غائب فكان مستكنًّا قياسًا على ضمير الواحد .

---

(١) أي : في معرضون إذ إنه اسم فاعل يحتمل الضمير .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) في الأصل منهم .
(٤) وانظر سيبويه (٤٠/٥/١) .
(٥) سورة الحاقة آية (١) .
(٦) سورة الحاقة آية (٢) .
(٧) سورة القارعة آية (١) .
(٨) سورة القارعة آية (٢) .
(٩) ترجمنا له قبل ذلك ، وانظر رأيه في الهمع (٥٦/١) .

قال ابْنُ جِنِّي : فَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا جِئْتَ فِي الْفِعْلِ بِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ ، تَقُولُ : قَامَتْ هِنْدٌ ، وَقَعَدَتْ جُمْلٌ ، فَالتَّاءُ علامةُ التأنيثِ ، فإِنْ كانَ التأنيثُ غيرَ حَقِيقيٍّ كُنْتَ فِي إلْحَاقِ الْعَلامَةِ وَتَرْكِهَا مُخَيَّرًا ، تَقُولُ ، حَسُنَتْ دَارُكَ ، واضْطَرَمَتْ نَارُكَ ، وَإِنْ شِئْتَ حَسُنَ واضْطَرَمَ ، إِلَّا أَنَّ إِلْحَاقَهَا أَحْسَنُ مِنْ حَذْفِهَا ، فَإِنْ فَصَلْتَ بيـنَ الْفِعْلِ وَالفَاعِلِ ازْدَادَ تَرْكُ الْعَلامَةِ حُسْنًا ، تَقُولُ : حَسُنَ اليومَ دَارُكَ ، واضْطَرَمَ اللَّيْلَةَ نَارُكَ ، وَقَدْ يَجُوزُ مَعَ الْفَصْلِ تَذْكِيرُ الْفِعْلِ مَعَ التَّأْنِيثِ الحَقِيقِيِّ قَالَ الشَّاعِرُ :

إِنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

/ وَلَمْ يَقُلْ : غَرَّتْهُ ، وَلَكَ فِي كُلِّ جَمَاعَةٍ تَذْكِيرُ فِعْلِهَا وَتَأْنِيثه ، تَقُولُ : قَامَ الرِّجَالُ ، ١٠/أ وَقَامَتِ الرِّجَالُ ، وَقَامَ النِّسَاءُ ، فَمَنْ ذَكَّرَ أَرَادَ الجَمْعَ ، وَمَنْ أَنَّثَ أَرَادَ الجَمَاعَةَ .

قال ابْنُ الخَبَّازِ : وإنْ كان الفاعل [١] مؤنثًا لم يخل من أن يكون حَقِيقِيًّا أو غير حقيقي ، والمذكر كذلك أيضًا حقيقي وغير حقيقي / فالمذكر الحقيقي : ما كان بإزائه ٢٧/ب أنثى من الحيوان كالرَّجُلِ والحِمَارِ والجَمَلِ والحَمَل . والمذكر غير الحقيقي : ما لم يكن حيوانًا كَحَجَرٍ وَثَوبٍ . والمؤنث الحقيقي : ما كان بإزائه مذكر من الحيوان كالمَرْأَةِ ، وَالأَتَانِ ، وَالنَّاقَةِ ، والرِّخْلِ [٢] والحقيقي أقوى ؛ لأنه خلقي ، فإن كان الفاعل مؤنثًا حقيقيًّا وجب إلحاق التاء بالفعل الماضي المسند إليه ، كقولك : قَامَتْ هِنْدٌ وَقَعَدَتْ جُمْلٌ . وإن كان الفعل مضارعًا وجب مجيءُ التاءِ في أولِهَ ، كقولكَ : تقومُ هندٌ وتقعدُ جُمْلٌ ، وأصل إلحاق التاء إرادة الدلالة على تأنيث الفاعل ، وعلة وجوبها : كون التأنيث حقيقيًّا غير زائل . وسألت شيخنا [٣] رحمه الله فقلت له : هلا اكتفوا بتأنيث الفاعل ؟ فقال : هذا لا يستقيم ؛ لأن المذكر قد يسمى بالمُؤَنَّثِ . قال الشاعر :

٣٣ - تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَالِكٍ أَعْشُو إِلَى ذِكْرِ مَالِكِ [٤] =

---

(١) في الأصل الفعل .

(٢) الرخل بالكسر وبهاء ككتف : الأنثى من أولاد الضأن (قاموس) .

(٣) شيخه : هو مجد الدين أبو حفص عمر بن أحمد بن أبي بكر بن مهران العراقي النحوي المتوفي سنة ٦١٣هـ .

(٤) البيت لم نهتد إلى قائله . وهو في المقاصد النحوية هامش الخزانة ٥٥٨/٤ وابن يعيش ٩٣/٥ وروايته
تجاوزت هندًا رغبة عن قتاله إلى مالك أعشو إلى ضوء مالك

....

= والمؤنث قد يسمى بالمذكر كَجَعْفَرٍ ، أنشد المبرد في الكامل :

٣٤ - يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ إِنْ أَكُ دَحْدَاحًا فَأَنْتِ أَقْصَرُ (١)

ومثناه بمنزلة مفرده ، تقول : قَامَتِ الْهِنْدَانِ وقَعَدتِ (٢) الزَّيْنَبَان ؛ لأن صيغة المفرد باقية ؛ فإن كان المؤنث غير حقيقي : لم يخل من أن يفصل بينه وبين الفعل أولًا ، فإن لم يفصل بينهما فَإلحاق العلامة أَحْسَنُ كَقَولِكَ : حَسُنَتْ دَارُكَ ، واضْطَرَمَتْ نَارُكَ ؛ وذلك لأن علامة التأنيث (٣) فيه مقدره فروعي لفظه ، والدار والنار مؤنثتان ، ومن كلامهم : هَذِهِ الدَّارُ وَنِعْمَتِ البَلَدُ ، وفي التنزيل : ﴿ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ (٤) فإن فُصِلَ بينهما حسن ترك العلامة كقولك : حَسُنَ ٱلْيَومَ دَارُكَ ؛ لأن تاء التأنيث أُلحِقَتْ بِالفعل لما بينه / وبين الفاعل من الجزئية ، والفصل يضعف هذه (٥) الجزئية (٦) وإلحاق العلامة أحْسَنُ ؛ لأن الفصل لا يزيل التأنيث . ٢٨/أ

فإن أسندت الفعل إلى مضمر المؤنث غير الحقيقي ، وجب إلحاق العلامة كقولك : ٱلْأَرْضُ أَعْشَبَتْ ؛ لأن اتصال الْفِعْلِ بِالمضمر أَشَدُّ (مِنِ) (٧) اتصاله (٨) بالمظهر ، وأَمَّا مَا أنشده أبو علي رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

٣٥ - تَجُوبُ بِنَا الفَلَاةَ إِلَى سَعِيدٍ إِذَا مَا الشَّاةُ فِي الأَرْطَاةِ قَالَا (٩)

فإنَّما طَرَحَ العلامة ، لأنه عنى بالشاة الثَّورَ الْوَحْشِيَّ . وقال ابْنُ الْقَابِلَةِ :

ويجوز للشاعر طرح التاء من الفعل المسند إلى المؤنث الحقيقي إذا فُصِلَ بينهما ، =

---

(١) نسبه المبرد في الكامل (٥٦/١) إلى أعرابي قال : حدثني أبو عثمان المازني : قال كان أعرابي يختلف إلى مغنية لآل سليمان فأشرفت عليه ذات مرة فأومأت إليه بيدها إيماء عائب له بالقصر فأنشأ يقول : وذكر هذا البيت . دَحداحًا : قصيرًا .
والبيت في ابن يعيش (٩٣/٥) وقواعد المطارحة (٢٠) والكامل (٥٦/١) والمحصول (٨١/١) .

(٢) في الأصل وقعد .

(٣) جملة « وذلك لأن علامة التأنيث » مكررة بالأصل .

(٤) سورة الحج من الآية (٧٢) . (٥) في الأصل هذا .

(٦) اختل الترتيب بالأصل ففيه (الجزئية هذا) .

(٧) زيادة يقتضيها السياق . (٨) في الأصل اتصالًا بدون ضمير .

(٩) لم نهتد إلى قائله .
تجوب : تقطع . الفلاة : الصحراء ، الأرطاة : واحدة الأرطى : هو شجر نوره كنور الخلاف .

= وذلك محمول على الضرورة لإِقامَةِ الوزن . وأما مَا أنشده أبو الفتح رَحِمَهُ اللهُ ، وهو :

٣٦ - إنَّ امْرَأً غَرَّهُ منكُنَّ واحدَةٌ بَعْدِي وبعدَكِ في الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ [١]

فَلَا حُجَّة فِيهِ ؛ لأنه يجوز أن يريد بِوَاحِدَةٍ خَصْلةً أو فِعْلَةً .

والجيد ما أنشده أبو على ، وهو قول جرير :

٣٧ - لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيطِلَ أُمُّ سُوءٍ عَلَى قُمْعِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ [٢]

وأما الفعل المسند إلى الجماعة ففيه مسائل تُبَيِّنُه : المسألة الأولى : جمع التصحيح بالواو والنون لا يؤنث فعله كقولك : قَامَ الزَّيدُونَ ؛ لأن لفظ المذكر الحقيقى بَاقٍ .

وذهب ابن بَابْشَاذ [٣] إلى جوازه حملًا على أَنَّه جَمَاعَةٌ [٤] . وَيَجُوزُ تَأْنِيثُ فِعْلِ . بَنِينَ ، قَالَ النَّابِغَةُ :

٣٨ - قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ. خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُؤْسَ لِلجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامِ [٥]

وعلة جوازه أَنَّ بَنِينَ مَبْنِيٌّ علَى وَاحِدٍ غَيرِ مُسْتَعْمَلٍ .

المسألة الثانية : جمع التأنيث بالألف والتاء ، إن كان للمؤنث كالهِنْدَاتِ ؛ جَازَ إلْحَاقُ / العلامة وتركها . فالتذكير نظر إلى أنه جمع ، والتأنيث نظر إلى أنه جماعة . ٢٨/ب وإن كان للمذكر كالطَّلَحَاتِ فهو كذلك ، فالتذكير (نظر) [٦] إلى أن وجدانه =

---

(١) لم نهتد إلى قائله . وهو في الشذور لابن هشام ص (٢٢٣) والأشموني (١٧٣/١) تحقيق محيي الدين واستشهد به ابن الناظم في باب الفاعل ، وهو أيضًا في الخصائص (٤١٤/٢) وابن يعيش (٩٣/٥) والأمالي الشجرية (١٥٣/٢) .

وهذا البيت لا يعتد به شاهدًا على جواز تذكير الفعل مع الفاعل حقيقي التأنيث للفصل بينهما ، لاحتمال أن يكون المراد بواحدة خصلة أو فعلة ، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

(٢) صُلُبٌ : جمع صليب ، وشَامُ اسم جمع شامة وهي الخالة ، وأراد بذلك أنه عارف بذلك الموضع . والبيت في الخصائص (٤١٤/٢) والعيني (٦٦٨/٢) وفي الأمالي الشجرية (٥٥/٢) .

(٣) ابن بابشاذ : هو أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري ، له مصنفات نحوية منها : شرح الجمل وشرح الأصول لابن السراج ترجمته في بغية الوعاة (١٧/٢) .

(٤) انظر رأيه في شرح الجمل ص (٣٤) تحقيق د مصطفى إمام .

(٥) البيت في ديوان النابغة ص (٧٠) واستشهد به على جواز تأنيث الفعل حيث إن الفاعل « بنو عامر »

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

باب

(المفعول الذي جعل الفعل حديثا عنه وهو ما لم يسم فاعله)

قال ابنُ جِنِّي : اعْلَمْ أَنَّ الـمَفْعُولَ في هذا الْبَابِ يَرْتَفِعُ مِنْ حَيثُ يَرْتَفِعُ الْفَاعِلُ ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ قَبْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدِيثٌ عَنْهُ وَمُسْنَدٌ إِلَيهِ ، وَذَلِكَ قَولُكَ : ضُرِبَ زَيدٌ ، وَشُتِم بَكْرٌ ، فإنْ كَانَ الْفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَينِ أَقَمْتَ الأَوَّلَ مِنْهُمَا مُقَامَ الْفَاعِلِ ، فَرَفَعْتَهُ وَتَرَكْتَ الثَّانِيَ مَنْصُوبًا بِحَالِهِ ، تَقُولُ : أَعْطَيتُ زَيدًا دِرْهَمًا ، فَإِنْ لَمْ تُسَمِّ الْفَاعِلَ قُلْتَ : أُعْطِيَ زَيدٌ دِرْهَمًا ، فَإِنْ كَانَ يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مفعُولين أَقَمْتَ الأَوَّلَ مِنْهُمَا مُقَامَ الفَاعِلِ وَنَصبْتَ الـمَفْعُولَينِ بَعْدَهَ ، تَقُولُ : أَعْلَمَ اللّه زَيدًا عَمْرًا خَيرَ النَّاسِ ، فَإِنْ لَمْ تُسَمِّ الفَاعِلَ قُلْتَ : أُعْلِمَ زَيدٌ عَمْرًا خير النَّاسِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًا ؛ لَمْ يَجُزْ أَلَّا تَذْكُرَ الفَاعِلَ ، لِئَلَّا يَكُونَ / الفِعْل حَدِيثًا عَنْ غَيرِ مُحَدَّثٍ عَنْهُ ، وذَلِكَ نَحْوُ : قَامَ زَيدُ وَقَعَدَ عَمْرٌو ، وَلَا تَقُولُ : قِيمَ ، وَلَا قُعِدَ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ . ١٠/ب

= مذكر ، والتأنيث نظر إلى أَنَّ فيه الألف والتاء .

والمسألة الثالثة : جمع التكسير للمذكر والمؤنث من ذوي العلم وغيرهم كَزُيُودٍ وهُنُودٍ وثِيَابٍ وَجفَانٍ . يجوز إلحاق العلامة بِفِعلِهِ وحذفها ، قال أبو علي : « لأن هذه الجموع كما يعبر عنها بالجماعة ؛ فقد يعبر عنها بالجمع والجميع » .

(باب المفعول الذى جعل الفعل حديثا عنه وهو ما لم يسم فاعله)

قال ابن الخَبَّاز : الأصل في المجيء بهذا المفعول الاختصار ؛ لأن الفعل والمفعول أقل منهما ومن الفاعل وتناط بذلك أغراض أخر . منها : الجهل به : كقولك : سُرِقَ الْمَتَاعُ . ومنها التعظيم : كقولك : قُطِعَ اللِصُّ ولا يذكر الأمير . ومنها التحقير : (كقولك) [١] شُتِمَ الأَمِيرُ . ومنها العلم به : كقولك : أُنْزِلَ الْمَطَرُ . ومنها إيثار غرض السامع : لأنه ربما لم يشته ذكر الفاعل أما حُبًّا له وإمَّا بُغضَه . وهذا المفعُولُ مرفوع ؛ لأنه لما حذف الفاعل أعرب إعرابه لئلا يخلو الكلام من المرفوع . ومن =

(١) زيادة يقتضيها السياق .

....

= قال : إن الفعل رافع الفاعل قال هنا : إن الفعل رافع المفعول ؛ لأنه أسند إليهما وجعل حديثًا عنهما . ومن قال : إن الرافع الفاعلية لم يطرد قوله ها هنا ؛ لأنه لَا فَاعِليَّة .

ولا بد في [١] هذا الباب من ثلاثة أشياء ، الأول : حذف الفاعل لأجل الأغراض التي ذكرناها . الثاني : رفع المفعول لما ذكرناه . الثالث : تغيير صيغة / الفعل ولا يخلو من أن يكون ماضيًا أو مضارعًا ، فإن كان ماضيًا ضم أوله وكسر ما قبل آخره كقولك : ضُرِبَ وَشُتِمَ . أما ضم الأول : فهو جبر للوهن الحادث بحذف الفاعل ، وأما كسر ما قبل آخره : فللفرق بينه وبين المضارع ، وسنذكر علة التخصيص فإن المضارع يفتح ما قبل آخره . ٢٩/أ

وإن كان مضارعًا ضم أوله وفُتِحَ ما قبل آخره : كقولك : يُضْرَبُ . وإنما فُتِحَ ما قبل آخره : لأنَّ في الضَّمِ ثِقَلًا ، وَفِي الكسر الْتِبَاسًا بالفعل المسمى بالفاعل نحو يُكْرِمُ .

ولا يكون ما لم يسم فاعله أمرًا إلَّا مع اللَّام : كقولك : لِتُعْنَ بِحَاجَتِي وَلِتُزْهَ عَلَينَا يَا رَجُلُ ، ويتعلق بالفعل الذي لم يسم فاعله مباحث من علم التصريف ، لولا أني بنيت كتابي على الاختصار لذكرتها .

ولا يخلو الفعل في هذا الباب من أن يكون متعديًا أو غير متعد ، والمتعدي ما نصب المفعول به كقولك : ضَرَبْتُ زَيدًا ، وهو ثلاثة أقسام : الأول : ما ينصب مفعولا واحدًا : كقولك : ضَرَبْتُ زَيدًا وَشَتَمْتُ عَمْرًا [٢] فإذا بنيته للمفعول به حذفت الفاعل ورفعت المفعول ، فقلت : ضُرِبَ زَيدٌ وَشُتِمَ [عَمْرٌو] [٣] وفي التنزيل : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ ﴾ [٤] وَ ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾ [٥] فهذا مفعول به في المعنى فاعل في اللفظ ، أما الأول : فلأن الفعل لا ينصب غيره . وأما الثاني : فلأنه مرفوع يستغنى به الكلام .

الثاني : ما ينصب مفعولين ، وهو قسمان : أحدهما : ما ينصب مفعولين ثانيهما غير الأول في المعنى ، كقولك : أَعْطَيتُ زَيدًا دِرْهَمًا وَكَسَوتُ بَكْرًا ثَوبًا ، فإذا بنيته =

---

(١) في الأصل من .
(٢) في الأصل عمروا بواو بعد الراء وهو خطأ .
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) سورة البقرة من الآية (١٧٨) .
(٥) سورة البقرة من الآية (١٨٣) .

....

٢٩/ب =للمفعول به رفعت الأول وتركت / الثاني : منصوبًا كقولك : أُعْطِيَ زَيدٌ دِرْهَمًا ؛ لأن الفعل لا يكون له فاعلان ، ويجوز أن تقلب ، فتقيم الدِّرْهَمَ مُقَامَ الفاعل فتقول : أُعْطِيَ الدِّرْهَمُ زَيدًا ؛ لأن اللَّبْسَ مأمونٌ . ومن كلامهم : « عَرَضْتُ النَّاقَةَ علَى الْحَوضِ » فإن قلت : فَمَا نَاصِبُ الثَّانِي ؟ قلت : فيه خلاف مبني على الخلاف في ناصبه قبل ترك تسمية الفاعل ، فمن قال في قولك : أَعْطَيتُ زَيدًا دِرْهمًا : إنَّ نَاصِبَ دِرْهَم هو أعطيت فهو ناصبه ها هنا ، ومن قال : إن ناصبه فِعل محذوف فكذلك يقولُ ها هنا .

الثاني : ما ينصب مفعولين ثانيهما هو الأول في المعنى : كقولك : ظننت زَيدًا قائِمًا فإذا بنيته للمفعول رفعت زيدًا ونصبت قائمًا ، فقلت : ظن زيد قائمًا ، ويجوز أن تقلب فَتَقُولَ : ظُنَّ قَائِمٌ زَيدًا ؛ لأن اللبس مأمون أيضًا . وأما قوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ﴾ [1] فَشَيْءٌ فِيهِ مَصْدَرٌ ، وهو من وضع العام موضع الخاص ، أي : فلا تُظْلَمُ نَفْسٌ ظُلْمًا .

الثالث : ما ينصب ثلاثة مفعولين : وذلك نحو قولك : أَعْلَمَ اللّه زَيدًا عَمْرًا خَير النَّاسِ ، فها هنا لا يجوز أن تُقِيمَ مُقَامَ الْفَاعِلِ إلا المفعول الأول فتقول : أُعْلِمَ زَيدٌ عَمْرًا خَيرَ النَّاسِ ، ولو أقمت الثاني أو الثالث لصار في الكلام لبس ، فلو قلت : أُعْلِمَ عَمْرٌو زَيدًا خَيرَ النَّاس ؛ لصار عَمْرٌو هو المعلم بأن زَيدًا خَير الناس . ولو قلت : أُعْلِمَ خَيرُ النَّاسِ زَيدًا عَمْرًا ، لصار خَيرُ النَّاسِ مُعْلَمًا بِأَنَّ زيدًا مِثْلُ عَمْرو . فإنْ أُمِنَ اللَّبْسُ جاز العكس . تقول : أَعْلَمْتُ يَعْقُوبَ يُوسُفَ أَحْسَنَ الإخْوَة ، فإن لم تسم الفاعل جاز أن تقيم الأول / أَو الثَّانِيَ أو الثَّالِثَ ؛ لأنَّ اللَّبْس مأمون ، وأمر التمثيل ظاهر . ٣٠/أ

وأما غير المتعدي : فنحو قَامَ وَقَعَد وجَلَسَ وذَهَبَ ، وغير المتعدي ما لم ينصب المفعول به . فإذا قلت : قامَ زَيدٌ وَقَعَد عَمْرٌو ؛ لم يجز أن تبنيه للمفعول به ؛ لأنك إذا حذفت الفاعل - [و] [2] لم يكن في اللفظ مفعول به تقيمه مقامه - خلا الفعل من المرفوع ، فلذلك لم تقل : قِيمَ وَلَا قُعِدَ . وأجازه قوم على إضمار المصدر ، أي : قِيمَ القِيَامُ وَقُعِدَ القُعُودُ ؛ لأن الفَعل يدل على المصدر ، ولذلك إذا =

---

(١) سورة الأنبياء من الآية (٤٧) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

قال ابْنُ جِنِّي : فإِنِ اتَّصلَ حَرْفُ جرٍّ ، أَو ظَرفٌ ، أَو مَصْدَرٌ ؛ جَازَ أَنْ تُقِيمَ كُلَّ وَاحدٍ مِنْهُمَا مُقَامَ الْفَاعِلِ ، تَقُولُ : سِرْتُ بِزَيدٍ فَرْسَخَينَ يَومَينَ سَيرًا شَدِيدًا ، فإِن أقمت الباء وما عملت فيه مُقَامَ الفَاعِلِ قلت : سِيرَ بِزَيدٍ فَرْسَخَينِ يَومَينِ سَيرًا شَدِيدًا ، فالباء وما عملت فيه في موضع رفع ، فَإِنْ أَقَمْتَ الْفَرْسَخَينِ مُقَامَ الفَاعِلِ ، قُلْتَ : سِيرَ بِزَيدٍ فَرْسَخَانِ يَومَينِ سَيرًا شَدِيدًا ، فَإِنْ أَقَمْتَ اليَومَينِ مُقَامَ الفَاعِلِ ، قُلْتَ : سِيرَ بِزَيدٍ فَرْسَخَينِ يومان سَيرًا شَدِيدًا ، فَإِنْ أَقَمْتَ المَصْدَرَ مُقَامَ الفَاعِلِ ، قُلْتَ : سِيرَ بِزَيدٍ فَرْسَخَينِ يَومَينِ سَيرٌ شَدِيدٌ ، تَرْفَعُ الَّذِي تُقِيمُهُ مقام الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ لَا غير ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَفْعُولٌ بِهِ صَحِيحٌ لَمْ تُقِمْ مُقَامَ الْفَاعِلِ غيره ، تَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيدًا يَومَ الْجُمُعَةِ ضَرْبًا شَدِيدًا ، فَإِنْ لَمْ تُسَمِّ الْفَاعِلِ ، قُلْتَ : ضُرِبَ زَيدٌ يَومَ الْجُمُعَةِ ضَرْبًا شَدِيدًا تَرْفَعُ ، زَيدًا فِي هَذِهِ المَسْأَلةِ لَا غير .

= ذكر الفعل جاز إضمار المصدر والإشارة إليه ، فمن الإضمار قوله تعالى : ﴿ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا ﴾ [١] أى : فما يزيدهم التَّخويفُ . ومن الإشارة قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ ﴾ [٢] أي : ذلكما التَّنْبِيءُ ، والصواب عندي في هذه المسألة أن يكون أصل الكلام مع الفاعل : قَامَهُ زَيدٌ وَقَعَدَهُ عَمْرٌو بإضمار المصدرين ، فلما بُنيا للمفعول صار البارز المنصوب مُسْتَكِنًّا مَرْفُوعًا .

قال ابن الخبَّاز : واعلم أن الفعل غير المتعدى يتعدي إلى المصدر ، وإلى ظرفي الزمان والمكان ، وإلى الاسم بحرف الجر ، كقولك : سِرْتُ بِزَيدٍ فَرْسَخَينِ يَومَينَ سَيرًا شَدِيدًا ، فإِذَا تَعَدَّى إلى أحد هذه الأشياء أو إلى جميعها ؛ جاز بناؤه لما لم يسم فاعله ؛ لأن معك ما تقيمه مُقَامَ الفاعل ، فإن أقمت حرف الجر مقام الفاعل : قلت : سِيرَ بِزَيدٍ فَرْسَخَينِ يَومَينِ سَيرًا شَدِيدًا ، فالباء وما عملت فيه في موضع رفع ، والدليل على ذلك وجهان : / أحدهما : أَنَّ تَقْدِيمَهُ لا يجوز فلا تقول : بِزَيدٍ سِيرَ . والثاني : أنك لو عطفت عليه اسمًا لجاز رفعه ، كقولك : سِيرَ بِزَيدٍ وَعَمْرٌو . ومن أبيات الكتاب : ٣٠/ب

٣٩ - جِئْنَا بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَومِهِم أَو مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ [٣] =

(١) سورة الإسراء من الآية (٦٠) . (٢) سورة يوسف من الآية (٣٧) .

(٣) البيت لجرير . وهو في كتاب سيبويه (٤٨/١ ، ٨٦) وفي الديوان (٢٤٢) والمقتضب (١٥٢/١) =

....

= هكذا أُنْشِدَ بِنَصْبِ [١] مِثْل ؛ لأن قوله : « بِمِثْلِ بني بَدْر » في موضع نصب .
وإنْ أَقَمْتَ الْفَرْسَخَينَ مُقَامَ الفاعل ، قُلْتَ : سِيرَ بِزَيدٍ فَرْسَخَانِ يَوْمَيْنِ سَيرًا شَدِيدًا .

وحكم ظرف المكان الذي يقع في هذا الباب أن يكون متصرفًا ، فلو كان مكان الْفَرْسَخَينِ عِنْدَكَ لم ترفعه ؛ لأنه لا يتصرف – وإن أقمت اليومين مقام الفاعل ، قلت : سِيرَ بِزَيدٍ فَرْسَخَينِ [٢] يَومَانِ سَيرًا شَدِيدًا . وحكم ظرف الزمان التصرف أيضًا ، فلما كان مكان الْيَومَينَ سَحَرُ لم يجز رفعه ؛ لأنه لا يتصرف ، وروى سيبويه عنهم : « صِيدَ عَلَيهِ يَومَانِ ، وَوُلِدَ لَهُ سِتُّونَ عَامًا » [٣] . وإنْ أَقَمْتَ المصدر مُقَامَ الفاعل قلت : سِيرَ بِزَيدٍ فَرْسَخَينِ يَومَينِ سَيرٌ شَدِيدٌ .

وحكم المصدر الواقع في هذا الباب أن يكون موصوفًا كهذه المسألة أو محدودًا كقولك : ضربَ بِالسَّوطَ ضَرْبَةٌ ، أو مَعْدُودًا : كقولك : سِيرَ عَلَيهِ سَيرَانِ ، لِتَكُونَ فِيهِ فَائِدَةٌ ، وضَعَّفَ أبو عَلِيٍّ قَولَهُمْ : « سِيرَ بِهِ سَيرٌ » [٤] ؛ لأنه لا يزيد على ما يفهم من الفعل .

وَأَيُّ هذه الأشياء أَقَمْتَ مُقَامَ الفاعل كانت البواقي مَنْصُوبةً ؛ لأن الفعل لا يكون له فاعلان ، وقال قوم : الأولى بالإقامة حرف الجر ؛ لأنه مفعول به في المعنى وقال قوم : الأولى بالإقامة غيره ؛ لأن الإعراب يستبين فيه .

٣١/أ والفعل المتعدى يتعدي إلى هذه الأشياء الأربعة / ؛ لأنه أقوى من غير المتعدي كقولك : ضَرَبْتُ بِالسَّوطِ الْيَومَ خَلْفَكَ ضَرْبًا [٥] شَدِيدًا وحكمها في الإقامة مقام الفاعل معه كحكمها مع « سِرْتُ » في ذلك ؛ فإن ذكرت المفعول به معها كقولك : ضَرَبْتُ زَيدًا بِالسَّوطِ الْيَومَ خَلْفَكَ ضَرْبًا شَدِيدًا . فجمهور النحويين يذهبون إلَى أَنَّ الأولى بالإقامة مقام الفاعل المفعول به ، فتقول : ضُرِبَ زَيدٌ بِالسَّوطِ [الْيَومَ] [٦] =

= بنو بدر : من فزارة وفيهم شرف قيس عيلان ، وبنو سيار : من سادات فزارة ، وأسرة الرجل رهطه الأدنون إليه .
(١) في الأصل بنصف .
(٢) في الأصل فرسخان .
(٣) انظر سيبويه (٨٩/١ ، ١١٤) .
(٤) قال أبو علي : ومن ثم ضعف سير به سير ، لأن قولك : سير به قد علم منه السير إلا أن تريد بقولك : سير . ضربًا من السير أي سير واحد لا سيران . الإيضاح ص (١٢٠) طبع الرياض .
(٥) ضربًا مكرر بالأصل .
(٦) زيادة يقتضيها السياق .

....

= خَلْفَكَ ضَرْبًا شَدِيدًا ، كما قال تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ ﴾ [(١)] و ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ [(٢)] وذلك لثلاثة أوجه : الوجه الاول : أن الفعل يعمل في المفعول به بغير واسطة كما يعمل في الفاعل بغيرِ واسطة . الوجه الثاني : أن المفعول به يكون فاعلًا في المعنى ، والفاعل يكون مفعولًا به في المعنى كقولك : ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا فكل واحد منهما ضَارِبٌ وَمَضْرُوبٌ . الوجه الثالث : أنه قد جاءت عنهم أفعالٌ كثيرة هُجِرَ فاعلها ، ولم يستغن فيها بغير المفعول به فجرى عندهم مجرى الفاعل كقولك : عُنِيتُ بِحَاجتِكَ وَسُلَّ وَزُكِمَ وَجُنَّ وَوُرِدَ وَحُمَّ . وفي سيبويه [(٣)] مِنْه بَابٌ . وفي الباب الرابع من الفصيح [(٤)] مِنْهُ كلمة صالحة [(٥)] .

وذهب قوم إلى أنه يجوز إقامة المصدر مُقَامَ الفاعل إذا كان في اللفظ مفعول به ، واحتجوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُـجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [(٦)] أي : نُجِّيَ النَّجاء ، وبقراءة أبي جعفر : ﴿ لِيُجزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [(٧)] [أي] [(٨)] لِيُجْزَى الجَزَاءُ قَوْمًا . وبقول جرير :

٤٠ - لَقَدْ وَلَدَتْ قُفَيرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ فَسُبَّ بِذَلِكَ الجْروِ الْكِلَابَا [(٩)]

والذى احتجوا به مخرج على غير ما فهموه ، أما قوله : ﴿ نُـجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ / ٣١/ب فلو كان كما قالوا لكان فعلًا ماضيًا قد أسكنت ياؤه من غير الضرورة ، وذلك إنما يجيء في الشعر ، وهو محمول على أن الأصل : ننْجِى ، فأبدل من النون الثانية =

---

(١) سورة البقرة من الآية (١٧٨) . (٢) سورة البقرة من الآية (١٨٣) .
(٣) انظر الكتاب (١/١٩ ، ٢٠ ، ٧٩) .
(٤) هو كتاب في اللغة ألفه أبو العباس ثعلب المتوفى عام (٢٩١هـ) .
(٥) انظر فصيح ثعلب ص (١٤ - ١٧) تحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي .
(٦) سورة الأنبياء من الآية (٨٨) وهي قراءة ابن عامر الشامي وشعبة (البدور ٢١٠) .
(٧) سورة الجاثية من الآية (١٤) ونص على القراءة في البدور ٢٩١ .
(٨) زيادة يقتضيها السياق .
(٩) البيت في الخصائص (١/٣٩٧) والهمع (١/١٦٢) وأمالي ابن الشجري (٢/٢١٥) . ورواية ابن الشجرى في الأمالي :

ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا

قفيرة : أم الفرزدق . الجرو : ولد السباع وفيها الكلب . واستشهد به على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول .

قال ابن جني : وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : اسْمُ كَانَ (وخَبَرُ إن) .

= جيم كما قالوا في إنْجَاص وإنْجَانَة : إجَّاص وإجَّانَه ، ذكرهما ابن أسد [١] في الإفصاح . وأما قوله : ﴿ لِيُجزىَ قَوْمًا ﴾ [٢] ففي يجزى ضَمِيرُ الغُفْرَان الذى دل عليه يَغْفِرُ ، وذلك ليس مصدر يجزى ، والنزاع إنما وقع في مصدر الفعل المبني للمفعول . وأما قول جرير ، فَمَنْ رَوَاهُ :

٤١ - وَلَو وَلَدَتْ قفيرَةُ جَروَ كَلْب   لَسُبَّ .... [٣]

فيجوز أن يكون « سُبَّ » محكيًا بقول هو جوابُ « لَو » [٤] ، أَي : لَقُلْنَا : سُبَّ أَو لَقِيلَ : سُبَّ ، ويكون سُبَّ فعل أمْرِ ، وحذف القول كثير في كلامهم ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾ [٥] أي : فَيُقَالُ لَهُمْ : أَكَفَرْتُمْ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [٦] أي : فيَقُولُونَ . قَالَ أَبُو علي [٧] : ولو قلت : ضُرِبَ زَيدٌ الضَّرْبَ ؛ لَمْ يَسْتَقِمْ أَنْ تَرْفَعَ الضَّرْبَ وَتَنْصِبَ زَيدًا ؛ لأَنَّ الضَّرْبَ مَصْدَرٌ ، وليس بمفْعُول به كالدِّرْهَمِ ، وذلك لما ذكرناه من الفرق بين المفعول به وغيره بِالأَوجُهِ الثَّلَاثَةِ .

(المشبه بالفاعل في اللفظ وهو اسم (كان وخبر إن)

قال ابن الخباز : إنَّما كان هذان القسمان مشبهَيـنِ بالفاعل ، ولم يكونا فاعلين : لأنَ كَانَ وَأَخَواتِها لَيست بِأَفْعَالٍ حَقِيقِيَّةٍ . وإنَّ وَأَخَواتِهَا حرُوفٌ ، فلذلك كان المرفوع بهما مشبَّهًا بالفاعل : وقوله : (فِي اللَّفْظِ) متعلق بالمُشَبَّه . أي : أَنَّ لَفَظَهُ لفظ الفاعل ، وليس معناه معناه ، وحالُ اسْم كَانَ وخَبَرِ إنَّ كَحَالِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه فِي أَنَّ / لَفْظَهُ لَفْظُ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ فِي المَعْنَى غَيرُ فاعِل . ٣٢/أ =

(١) ابن أسد : هو أبو نصر حسن بن أسد الفارقي ، كان علامة زمانه في اللغة والأدب ، له الإفصاح والتصنيف البديع في شرح اللمع (إنباه الرواه ٢٩٤/١) وانظر الإفصاح (ص٤٥) .
(٢) سورة الجاثية من الآية (١٤) .
(٣) تقدم الكلام عليه في الشاهد (٤٠) .
(٤) هناك رواية ولو ولدت قفيرة . فكلام المؤلف هنا على هذه الرواية .
(٥) سورة آل عمران من الآية (١٠٦) .
(٦) سورة الزمر من الآية (٣) .
(٧) انظر الإيضاح لأبي علي الفارسى لوحة (١٨ ، ١٩) مصورة دار الكتب رقم (١٩٧٩) .

باب
(كان وأخواتها)

قال ابْنُ جِنِّي : وَهِيَ كَانَ وَصَارَ وَأَمْسَى وَأَصْبَحَ وَظَلَّ وَبَاتَ وَأَضْحَى ، وَمَا دَامَ ، وَمَا زَالَ ، ومَا انْفَكَّ ، وَمَا فَتِئَ ، وَمَا بِرحَ ، وَلَيسَ ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُنَّ ، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُنَّ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ المُجَرَّدِ مِنَ الْحَدَثِ ، فَهَذِهِ الأَفْعَالُ كُلُّهَا تَدْخُلُ عَلَى المُبْتَدأ والخَبَرِ فَتَرْفَعُ المُبْتَدأَ وَيَصِيرُ اسْمَهَا ، وَتَنْصِبُ الخَبَرَ وَيَصِيرُ خَبَرهَا ، وَاسْمُهَا مُشَبَّهٌ بِالْفَاعِلِ ، وَخَبرُهَا مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُوْلِ تَقُولُ : كَانَ زَيدٌ قَائِمًا ، وَصَارَ مُحَمَّدٌ كَاتبًا ، وَأَصْبَحَ الْأَمِيرُ مَسْرُورًا ، وَظَلَّ جَعْفَرٌ جالسًا ، وَبَاتَ أخوكَ لَاهِيًا ، وَمَا دام سَعِيدٌ كَرِيمًا ، وَمَا زال أَبُوكَ عَاقِلًا ، وَمَا أَنْفَكَّ قَاسِمٌ مُقيمًا ، وَمَا فَتِئَ عَمْرٌو جَاهِلًا ، وَلَيسَ الرَّجُلَ حَاضِرًا . وَكَذَلِكَ مَا تَصَرَّفَ مِنْهَا ، تَقُولُ : يَكوُنُ أَخُوكَ . مُنْطَلِقًا ، وَلَيُصْبِحَنَّ الْحَدِيثُ شَائِعًا .

(باب كان وأخواتها)

قال ابن الخبَّاز : إنَّما قدَّم بَابَ كَانَ ؛ لأنها أفعال ، وهي أقوى من إنَّ وأخواتها في العمل ؛ لأن تلك حروف . والدليل على أنهن أفعال حسن علامات الأفعال فيها تقول : قَدْ كَانَ وَسَيَكُونُ ، وَسَوفَ يَكُونُ وَلَمْ يَكُنْ ، وَتُصَرِّفُ مِنْهَا المضارع والأمر واسم الفاعل ، كقولك : أَصْبَحَ يُصْبِحُ ، وَأَصْبِحْ ، وَمُصْبِحٌ ، وعبر الزجاجي [(١)] عنها بالحروف [(٢)] ، وذلك يجوز ، لأن الحرف في الأصل قطعة من الشيء ، وهذه طائفة من الكلم .

وإنَّما بدأ بِكَانَ لأنها أعَمُّ الْأَفْعَال ؛ لأن كل شيء داخل تحت الكون ، وإنَّما عملت هذه الأفعال ؛ لأنها أشبهت الأفعال الحقيقية بالفعلية . وَتُسَمَّى هَذِهِ الأفعال ناقصة ؛ لانها لا تستغنى بالمرفوع . وفائدة دخولها على الجملة (أنَّها) [(٣)] تُضَمِّنُهَا =

---

(١) الزجاجي : هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، له مؤلفات كثيرة : منها : الجمل والكافي ، وفي النحو والأدب واللغة وغيرها منها « الأمالي » الصغرى والوسطى والكبرى مات سنة (٣٣٧هـ) ترجمته في إنباه الرواة (١٦٠/٢) وبغية الوعاة (٢٩٧) وشذرات الذهب (٣٥٧/٢) وطبقات الزبيدي (١٢٩) .

(٢) نص عليه في الجمل ص (٥٣) قال : باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر وهي كان وأمسى وأصبح وصار وأضحى وظل وبات وليس وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما تصرف منها .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

....

= معانيها التي تدل عليها ، فكان لِمُضِيِّ مضمون الجملة و صار لِلإنْتِقَال ، وَأَصْبَحَ لِاقْتِرانِ المَضْمُونِ بِالصَّبَاحِ [١] وأَمْسَى لِاقْتِرَانهِ بِالْمَسَاءِ ، وأَضْحَى لاقترانه بالضُّحَى ، وظَلَّ لاقترانه بالنَّهَارِ ، وبَاتَ لِاقْتِرَانِه باللَّيل . وما دَامَ لِلتَّأْبِيد ، وَمَا زَالَ وَمَا بَرِحَ وَمَا فَتِئَ وَمَا أَنْفَكَّ لِاسِتِمْرارِ وُجُودِ الْخَبَرِ بِالْمُبْتَدَأِ . وَلَيسَ : لِنَفْيِ مَضْمُون الجملة في اَلْحَال . تقول : كَانَ زَيدٌ قَائِمًا ، فَزَيدٌ مرفوع بكان موجبة كانت أو غير موجبة كقولك : مَا كَانَ زَيدٌ قَائِمًا .

ولا يجوز تقديمه عليها كما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل . فإن قلت : زَيدٌ كَانَ قَائِمًا ، فهو مبتدأ ، وفي كان ضمير ، ولا بد من الإتيان بالخبر ؛ وذلك لأن الاسمين في الأصل مبتدأ وخبر ، ولا بد لأحدهما من الآخر ، ولا يجوز أَنْ / يكون قَائِمًا مفعولًا به ؛ لأن ذلك يجوز حذفه ، وهذا لا يجوز حذفه ، ولأنه يلزم من تثنية المرفوع وجمعه تثنيته وجمعه ، وذلك لا يلزم في المفعول به . ولا يجوز أن يكون حالًا ؛ لأنه يقع معرفة كقولك : كَانَ زَيدٌ أَبَاكَ ، والحال لا يكون إلَّا نَكِرَةً .

٣٢/ب

وكان وأخواتها متصرفات إلا فعلين ، وهما : لَيسَ ، وَمَا دَامَ ، فامتناع ليس من التصرف ؛ لأنها تنفي ما في الحال فأشبهت « ما » النافية . وامتناع مَا دَامَ مِنَ التَّصَرُّفِ ؛ لأن الغرض من المضارع [٢] حاصل منها ، ألا ترى أنك إذَا قُلْتَ : « أَزُورك مَا دُمْتَ مُقِيمًا » فإنما تشترط اتصال الزيارة وَدَوَامَهَا ، وموضع « مَا دُمْتَ » نصب على أنه ظرف زمان والعامل فيه « أَزُورُكَ » فالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل فَوضَى في رفع الأول ونصب الثاني كقولك : يَكُونُ أَخُوكَ مُنْطَلِقًا ، وَأَصْبَحَ الأَمِيرُ سَائِرًا ، وَعَبْدُ اللّه كَائِنٌ مُقِيمًا .

ويسمى المرفوع اسم كَان ؛ لأنه اسم عملت فيه فأضيف إليها للملابسة ، ويسمى المنصوب خَبَرَ كان ؛ لهذه العلة . ومن ظَنَّ الأَمْرَ غَيرَ ذَلِكَ فقد أخطأ .

وقوله : (عَلَى الزَّمَانِ الْمجَرَّدِ مِنَ الحَدَثِ) يعني به أن كان وأخواتها لا مصارد لهَّ ؛ لأنهم أجروها مجرى الحروف ، وألزموا مرفوعها المنصوب ، ومثل هذا لا يكون في الفعل الحقيقي . والخبر عوض عن المصدر . =

---

(١) في الأصل المصباح .

(٢) أي : مضارع « ما دام » إذْ إنَّه نوع من التصرف .

قال ابْنُ جِنِّي : فَإِذَا اجْتَمع في الْكَلَامِ مَعْرِفَةٌ ونَكِرَةٌ جَعَلْتَ اسْم كَانَ المَعْرِفَةَ وَخَبَرَهَا النَّكِرَة تَقُولُ : كَانَ عَمْرٌو كَرِيمًا ، وَلَا يَجُوزُ كَانَ كَرِيمٌ عَمْرًا إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ ، قَالَ القُطَامِي :

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّق يَا ضُبَاعَا   وَلَا يَكُ مَوقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

فجعل موقفًا وهو نكرة اسمهَا والوَدَاعَ - وهو معرفة - خَبَرَهَا . فإن كَانَا جَميعًا مَعْرِفَتِينِ / كُنْتَ فِيهِمَا مُخَيَّرًا أَيُّهُمَا شِئْتَ جَعَلْتَه اسْمَ كَانَ ، وَجَعَلْتَ ١١/ب الآخَرَ الخبَرَ تَقُولُ : كَانَ زَيدٌ أَخَاكَ ، وإِنْ شِئْتَ كَانَ أَخُوكَ زَيدًا .

= وقوله : (وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُنَّ) قد جاءت ستة أفعال أجرتها العرب مجرى كان في رفع الاسم ونصب الخبر ، وهي بمعنى صَارَ ، وَهي : آضَ ، وَعَادَ ، وَغَدَا ، وَراحَ ، وَجَاءَتْ ، وَقَعَدَتْ ، قَالَ اللّه ﷻ : ﴿ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴾ [١] أي : تَصِيرَ . وقالت الخوارج لابن عباس : « ما جَاءَتْ حَاجَتُكَ » تقديره : أَيَّةُ حَاجَةٍ صَارَتْ حَاجَتُكَ .

/ وقال المرقش الأكبر : ٣٣/أ

٤٢ - فَآضَ بِهِ جَذْلَانَ يَنْفُضُ رَأْسَهُ   كَمَا آضَ بِالنَّهْبِ الْكَمِيُّ الْمُحَالِسُ [٢]

وقال رَبِيعَةُ بْنُ مَقْرُوم الضَّبِّي :

٤٣ - فَدَارَتْ رَحَانَا بِفُرْسَانِهِمْ   فَعَادُوا - كَأَنْ لَمْ يَكُونُوا - رَمِيمًا [٣]

فَرَمِيمًا خَبَرُ عَادُوا ، وَيَكونُوا تامة ، والمعنى عليه [٤] .

قال ابْنُ الخَبَّازِ : وحال الاسم والخبر في التقسيم إلى المعرفة والنكرة في هذا =

(١) سورة الإسراء من الآية (٢٢) .

(٢) آض : رجع ، جذلان : فرح نشيط ، النهب : الغنيمة ، الكمي : الشجاع الذي يكمي شجاعته أي : يسترها لوقت الحاجة ، المحالس بالحاء الشديدة : الذي لا يبرح مكانه في الحرب ، والبيت في المفضليات (٢٢٦) ورواية المفضليات

فآض به جذلان ينفض رأسه   كما آب بالنهب الكمي المحالس

وفي قواعد المطارحة (٥٥) والشاهد فيه : عمل آض عمل كان في رفع الاسم ونصب الخبر .

(٣) عادوا رميمًا : صاروا عظامًا بالية .

والبيت في ديوان المفضليات (١٨٤) واستشهد به : على إعمال عاد عمل كان في رفع الاسم ونصب الخبر .

(٤) من الملاحظ أن ابن الخباز أغفل التمثيل لراح وغدا كما أنه لم يلتزم الترتيب في التمثيل لهذه الأفعال .

....

= الباب كحَالِهما (١) في بَاب المبتدأ والخبر ، فالأعدل أن يكون الاسم معرفة والخبر نكرة كقولك : كَانَ عَمْرٌو كَرِيمًا ، وقد يجيء في الشعر للاضطرار الاسم نكرة والخبر معرفة ، والمقصود منه إقامة القافية كَقَوْلِ القُطَامِي ، وهو شاعر من تغلب يسمى عُمَير بن شُييم ، قال الجوهري : هو القُطَامِيُّ بالضم . فأما الصقر فيقال له : قُطَامِي وقَطَامِي (٢) . وقال :

٤٤ – قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَك مَوقِفٌ مِنْكَ اَلوَدَاعَا (٣)

أراد : ضُبَاعَة فرخم ، والألف للإطلاق ، « ومْوقِفٌ » اسم « كان » وهو نكرة . والوَدَاعُ خبرها وهو معرفة ، ولو أعطاه حقه في الكلام لنصب « موقفًا » ورفع « الوداع » ولكنه نكب عن ذلك ؛ لأنه عَيْبٌ في القافية شديد القبح ، وهو اجتماع الرفع والنصب في قصيدة وهذه القصيدة منصوبة وبعد (٤) هذا البيت :

٤٥ – قِفِى فَأَفْدِي أَسِيركِ إنَّ قَومي وَقَومَكَ لَا أَرَى لَهُمْ اجْتمَاعًا (٥)

وقيل : لا حجة لابن جني في هذا البيت من وجوه : أحدها : أَنَّ « موقفًا » نكرة موصوفة .

وَتَعْرِيفُ الوَدَاع جِنْسيٌّ وَذَلِكَ قَرِيبٌ مِنَ المَعْرِفَةِ ، وَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ النَّكِرَة .

٣٣/ب الثاني : أَنَّ كَانَ تَامة / وموقفًا فَاعِلٌ ، وَالوَادَعَ مَنصُوبٌ بِمَوقَفٍ، لأنهُ مَصْدَرٌ .

الثالَث : أَنَّ الوَدَاعَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونُ منْصُوبًا بِقِفِى ، أَى : قِفِى الوَدَاعَ .

والمعرفتان : كقولنا : كَانَ زَيدٌ أَخَاكَ ، ويجوز كان أَخُوك زيدًا ، وقد ذكرت الفرق بين الكلامين في باب خبر المبتدأ ، قال اللّه ﷻ : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن=

---

(١) في الأصل كحالها .

(٢) قال الجوهرى : والقُطامي بالضم لقب شاعر من تغلب اسمه عمير بن شييم ، والقطامي الصقر يضم ويفتح . الصحاح : (قطم) (٢٠١٤/٥) .

(٣) البيت في ديوان القطامي : (٣) والمغني لابن هشام ٤٥٣/٢ وسيبويه (٣٣١/١) ، والعيني (٢٩٥/٤) وابن يعيش (٩١/٧) والهمع (١١٩/١ ، ١٨٥) وارتشاف الضرب من لسان العرب ق (١٢٦) ب .

(٤) في الأصل وبعدها .

(٥) أتى المؤلف رحمه الله بهذا البيت ليدل به على أن القصيدة منصوبة .

قال ابْنُ جِنِّي : وَيجوز تَقْدِيمُ أَخْبَارِ كَانَ وَأَخواتِهَا عَلَى أَسْمَائِهَا وعليهَا أَنْفُسِها تَقُولُ : كَانَ قَائِمًا زَيدٌ ، وَقَائِمًا كَانَ زَيدٌ ، وَكَذَلِكَ لَيسَ قَائِمًا زَيدٌ ، وَقَائِمًا لَيسَ زَيدٌ . وَتَكُونُ كَانَ دَالَّةً علَى الحَدَثِ فتَسْتَغْنِي عَنِ الخَبَرِ المَنْصُوبِ . تَقُولُ : قَدْ كَانَ زَيدٌ أي : قَدْ حَدَثَ وخُلِق كَمَا تَقُولُ : أَنَا مُذْ كُنْتُ صَدِيقُكَ ، أي : أنا صَدِيقُكَ مُذْ كُنْتَ وَخُلِقْتَ . قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي ... فَإِنَّ الشَّيخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

أَي : إذا حَدَثَ الشِّتَاءُ وَوقَعَ ، وكَذلِكَ أَمْسَى زَيدٌ ، وَأَصْبَحَ عَمْرٌو كقولك : أَمْسَينَا وَأَصْبَحْنَا ، وَقَدْ يُضْمَرُ فِيهَا اسْمُها ، وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَالحَدِيثِ ، فَتَقَعُ الجُمَلُ بَعْدَهَا أَخْبَارًا عَنْها تَقُولُ : كَانَ زَيدٌ قَائِمٌ ، أَي : كَانَ الشَّأْنُ وَالحَدِيثُ زَيدٌ قَائِمٌ . قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ ... وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذي كُنْتُ أَصْنَعُ

أَي : كَانَ الشَّأْنُ ، وَالحَدِيثُ : النَّاسُ صِنْفَانِ .

= قَالُوٓا ﴾ (١) يقرأ برفع الجواب ونصبه .

والنكرتان إن كانتا خاليتين من التخصيص أو أحدها لم يجز ، فلا تقول : كَانَ إِنْسَانٌ حَلِيمًا . قال سيبويه : لأن المخاطب لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا (٢) . فإن وصفت النكرة كَقَولِكَ : كَان رَجُلٌ عَالِمٌ خَيرًا مِنْكَ ، وَمَا كَانَ رَجُلٌ (عَجُولٌ) (٣) مُصيبًا ، أو كَانَتِ النَّكِرَةُ عَامَّةً كمسألتي الكتاب (٤) : مَا كَانَ أَحَدٌ مِثْلَكَ ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ مُجتَرِئًا عَلَيكَ جَازَ ؛ لأن فيه فائدةً .

قال ابْنُ الخَبَّاز : ويجوز تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها لأنها أخبار ، والأخبار مشبهات بالمفعول ، فكما يجوز تقديم [المفعول] (٥) على الفاعل يجوز تقديم الخبر على الاسم قَالَ اللّه تَعَالَى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ ﴾ (٦) وَقَالَ : =

---

(١) سورة النمل من الآية (٥٦) والعنكبوت من الآية (٢٤ ، ٢٩) .
(٢) انظر الكتاب لسيبويه (٢٢/١) .
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) انظر الكتاب لسيبويه (٢٦/١) .
(٥) زيادة يقتضيها السياق .
(٦) سورة يونس من الآية (٢) .

....

= ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١) .

وقوله : (وعَلَيهَا أَنْفُسِهَا) غير مستقيم ؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر على العامل في هذا الباب مطلقًا ، وفيه تفصيل .

أما كَانَ وَصَار وَأَصْبَحَ وأَمْسَى وأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ ؛ فيجوز تقديم أخبارها عليها : قال الله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ ﴾ (٢) وقال : ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوٓاْ يَظْلِمُونَ ﴾ (٣) لأنها أفعال متصرفات واجبة ، وأما مَا زَالَ ، وَمَا بَرِحَ ، وَمَا فَتِئَ ، ومَا انْفَكَّ : فَمَذْهَبُ البصريين (٤) أنه لا يجوز تقديم أخبارها عليها فلا نقول : قَائِمًا مَا زَالَ زَيدٌ . لأن في أوائلها « ما » النافية ، وما في حيزها لا يتقدمها . ومذهب الكوفيين (٥) جواز التقديم ؛ لأن معاني هذه الأفعال النفى قبل دخول « ما » فلما دخلت « ما » قلبت المعنى إيجابًا / فصار مَا زَالَ زَيدٌ قَائِمًا بمنزلة كَانَ زَيدٌ قَائِمًا ، وثم يقدم الخبر فكذلك هنا . ٣٤/أ

وأما « مَا دَامَ » فلا يجوز تقديم خبرها عليها (٦) ؛ فلا تقول : أَزُورُكَ مُقِيمًا مَا دَامَ زَيدٌ لأن « ما » في أولها مصدرية ، وصلة المصدر لا تقدم عليه . وأمَّا لَيس فالمتقدمون من البصريين (٧) يجيزون تقديم خبرها عليها فيقولون : قَائِمًا لَيسَ زَيدٌ واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ (٨) والمتأخرون من البصريين (٩) والكوفيين (١٠) يمنعون تقديم الخبر عليها ، واحتجوا بأنها فعل غير متصرف جرى مجرى الحرف .

واعلم أن لكان موضعًا آخر تكون فيه دالة على الحدث وتستغني بالمرفوع ، تقول « كَانَ الأَمْرُ » أي : وُجِدَ ، وهذه ذات مصدر تقول : كَانَ الأَمْرُ كَونًا ، وفي التنزيل : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ (١١) وقراءة عثمان بن عفان بالنصب ، ومن =

---

(١) سورة الروم من الآية (٤٧) .
(٢) سورة النساء من الآية (٩٤) .
(٣) سورة الأعراف من الآية (١٧٧) .
(٤) انظر رأيهم مبسوطًا في الإنصاف مسألة (١٧) .
(٥) انظر الإنصاف مسألة (١٧) .
(٦) المرجع السابق .
(٧) انظر مذهبهم في الإنصاف مسألة (١٨) .
(٨) سورة هود من الآية (٨) .
(٩) يعني بذلك المبرد .
(١٠) انظر مسألة (١٨) من الإنصاف في مسائل الخلاف .
(١١) سورة البقرة من الآية (٢٨٠) .

....

= ذلك قولهم : « أَنَا مُذْ كُنْتُ صَدِيقُكَ » أَنَا مُبْتَدأٌ ، وصَدِيقُكَ خَبَرُه ، ومن نصبه فقد أخطأ لبقاء المبتدأ بِلا خَبر ، والبيت الذي أنشده للربيع بن ضبع الفزاري وهو :

٤٦ - إذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُوني فإنَّ الشَّيخَ يَهْدِمُه الشِّتَاءُ [١]

وبعده :

٤٧ - فأَمَا حِينَ يَذْهَبُ كُلُّ قُرٍّ فَسِرْبَالٌ خَفِيفٌ أَو رِدَاءُ

فإذَا قلت في التامة :كَانَ زَيدٌ قَائِمًا ؛ فانتصابه على الحال ، وكذلك أَمْسى و أَصْبَحَ تستعملان [٢] تامَّتينِ أيضًا ، فتستغنيان بالفاعل ، قال اللّه تعالى : ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [٣] أي : تدخلون في المساء والصباح ، وهما ذَوَاتَا مصدرين قال الشاعر : /

٣٤/ب

٤٨ - كَانَتْ قَنَاتِي لَا تَلِينُ لِغَامِزٍ فَأَلَانَهَا الإِصْبَاحُ وَالإِمْسَاءُ [٤]

واعلم أنهم يقدمون على الجملة ضميرًا يعود إلى غير مذكور يسميه البصريون ضمير شأن ويسميه الكوفيون مجهولًا ، فتعليل الأول أنه كناية عن الأمر والحديث . وهما والشأن بمعنى ، وتعليل الثاني أنه يعود إلى غير مذكور ، وذلك قولك : هُوَ زَيدٌ قَائِمٌ ، فهو مبتدأ أول ، وَزَيدٌ مبتدأ ثان ، وقَائِمٌ خَبَرُ زَيدٍ ، وَهُمَا خَبَرُ هُوَ ، وموضع الجملة الرفع ، فإذا دخل على هذا الكلام كان انتقل ضمير الشأن من البروز إلى الاستكنان ، ومن الانفصال إلى الاتصال وصار موضع الجملة التي بعده نصبًا ؛ لأنها خبر كان ، ولا تغيرها كان ، لأنها (لا) [٥] تؤثر في لفظ الجملة بل في موضعها ، كقولك : كَانَ زَيدٌ قَائِمٌ ، والبيت الذي أنشده للعجير السلولي من أبيات الكتاب .

٤٩ - إذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَأَخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ [٦] =

---

(١) ورد البيت في الشذور (٤٢٥) وروايته : فإن الشيخ يهرمه الشتاء ، والبيت موجود في إحدى النسخ المخطوطة لديوان الحطيئة وفي لسان العرب (كون) ونوادر القالي (٢١٥) والعيني (٤/٤٨١) والثمانيني ق (٨٣) وارتشاف الضرب ق (١٦٤) ب والجمل (٦٢) .

(٢) في الأصل : تستعمل .

(٣) سورة الروم من الآية (١٧) .

(٤) البيت في الكامل للمبرد (١/١٢٨) وهو منسوب لبعض شعراء الجاهلية « واستشهد به على مجيء المصدر من أصبح وأمسى وهو الإيضاح والإمساء .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) البيت في سيبويه (١/٣٦) واللسان « شمت » والخزانة ٣/٦٥٣ والنوادر لأبي زيد (١٥٦) =

....

= وتوهم الزمخشري [١] أنَّ كان المستكن فيها ضمير الشأن قسم من أقسامها [٢] ، وليس الامر كذلك ؛ لأن كان وأخواتها يدخلن على الجملة التي صدرها ضمير الشأن : قال هشام أخو ذي الرمة :

٥٠ - هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَو ظَفِرتُ بِهَا وَلَيسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ [٣]

ولا يجوز تَقْديمُ الخَبَر علَى كَانَ فِي هَذَا المَوضِعِ ؛ لأنَّها مُفسرة لِضَمِيرِ الشَّأنِ ، وكذلك قبل دخول كان لا تقدم على « هو » لهذه العلة . ويجوز تأنيث هذا الضمير إذا كان في الكلام مؤنث . قال اللّه تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [٤] ويسمى ضمير القصة . وأجاز أبو سعيد إضمارها مع المذكر ، فتقول : كَانَتْ عَمْرٌو ذَاهِبٌ .

٣٥/أ فالتأنيث / للقصة ، وأصل الكلام قبل دخول كان هِيَ عَمْرٌو ذَاهِبٌ ، أي : القصة هذا .

= واستشهد به على مجيء اسم كان ضمير الشأن ، والجملة بعدها في محل نصب خبر لها .

(١) الزمخشري : هو أبو القاسم محمود بن عمر جار اللّه ، من أشهر مؤلفاته في النحو الأنموذج والأمالي والمفرد والمؤلف ، والمفصل ، مات سنة ٥٣٨ هـ .

(٢) قال الزمخشري : « وكان على أربعة أوجه : ناقصة كما ذكر ، وتامة بمعنى وقع ووجد ... وزائدة في قولهم : إن من أفضلهم كَانَ زَيدًا » . والتي فيها ضمير الشأن المفصل ص (١٤٠ - ١٤١) .

(٣) البيت في كتاب سيبويه (٣٦/١) والأعلم (٣٦/١) والجمل للزجاجي (٦٤) وشرح شواهد المغني (٢٤٠) والألفاظ المترادفة (٣١) والغرة المخفية لابن الخباز مخطوطة الأزهر ق (٥٦) ب . والشاهد فيه : استكنان اسم ليس وهو ضمير الشأن ، والجملة الاسمية خبرها .

(٤) سورة الحج من الآية (٤٦) .

قال ابْنُ جِنِّي : وَقَدْ تُزَادُ كَانَ مؤكِّدةً لِلْكَلَامِ ، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبرٍ مَنْصُوب تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِم ، أَي مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ، وَكَانَ زَائِدَةٌ / لَا اسْمَ لَهَا وَلَا خَبَرَ تَقُولُ : زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ . قَالَ الشَّاعِرُ : ١٢/أ

سَرَاةُ بَنِى أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ

أَرَادَ علَى المُسَوَّمَةِ العِرابِ ، وَأَلْغَى كَانَ . وَأَخْبَارُ كَانَ وَأَخَوَاتِها كَأَخْبَارِ المُبْتَدأ مِنَ المُفرد وَالجُمْلَةِ وَالظَّرْفِ ، تَقُولُ فِي المُفْرَدِ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَفى الجُمْلَةِ : كَانَ زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ . وَفِي الظَّرْفِ : كَانَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ .

قال ابن الخبَّاز : ولكان موضع آخر تكون فيه زائدة ، ولزيادتها شرطان : أحدهما : أن تكون ماضية فلا تزاد مضارعة . والثاني : أن تكون متوسطة أو متأخرة ، فلا تزاد متقدمة تقول : زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ كَانَ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٍ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ كَانَ . وعند ابن السراج [١] أنه ليس في كلام العرب زائد ؛ لأنه تكلم لغير فائدة ، وما جاء من ذلك حمله على التوكيد وهو أمر مطلوب بدليل أنهم وضعوا له ألفاظًا تخصه وستذكر في بابها .

واختلف النحويون في معنى زيادة كان ، فذهب أبو علي [٢] الفارسي إلى أن زيادتها عبارة عن دخولها في الكلام مجردة من الفاعل ، وحجته أنا لو جعلنا لها [٣] فاعلًا لكانت معه جملة ، والجملة لا تزاد . وذهب أبو سعيد [٤] السيرافي إلى أن معنى زيادتها عدم اختلال الكلام بسقوطها ، ولا بد لها من الفاعل عنده ؛ لأنها فعل ، وكلا القولين حسن موافق لأصول كلام العرب ، وأنشد أبو الفتح في زيادتها :

٥١ - سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى على كَانَ المسَوَّمَةِ العِرَابِ [٥] =

---

(١) قال ابن سراج في كتاب الأصول : (٥١/١) وقد جعل لكان ثلاثة مواضع ، قال في الموضع الثالث : أن تكون توكيدًا زائدة نحو قولك : زيد كان منطلق .

(٢) نص على رأيه السيوطي في الهمع (١٢٠/١) .

(٣) في الأصل : جعلناها .

(٤) نص على مذهبه السيوطي في الهمع (١٢٠/١) .

(٥) البيت لم يعرف قائله : سَرَاةُ : جمع سَرِيٍّ وجمع فَعِيل عَلَى فَعَلَةٍ نَادِر ، المسوَّمَةُ : المُعَلَّمَةُ . العِرَابُ : هي خِلاف البَرَازين والبخاتي ، ويروى : على كان المطهمة الصِّلَابِ . والمطهمة : الكاملة في كل شيء ، الصلاب جمع صلب وهو القوي الشديد ، والبيت في الخزانة (٣٣/٤) وسر الصناعة (٢٩٨/١) =

....

= السَّرَاةُ جَمْعُ سَرِيٍّ وَهُمُ السَّادَة ، وقوله : « تَسَامَى » أَرَادَ تَتَسامَى . وهذا البيت يقوي قول أبي علي ؛ لأنها زيدت بين الجار والمجرور ، فلو كان لها فاعل لكثر الفصل بينهما ، والأصل عدمه ، وجميع ما وقع خبرًا عن المبتدأ يخبر به عن كان وأخواتها . وجملة الأمر أنَّ أحكام الخبر ها هنا أحكام الخبر ثَمَّ ، إلا في أَشْيَاء ، ونحن نفرع مسائله ليبين منها القوي والضعيف ، والجائز والممتنع تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا ، فتخبر بالمفرد المشْتَقِّ ، وكَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ ، فتخبر بالمفرد غير المشتق .

ويجوز في باب كان : كَانَ أَخَاكَ زَيْدٌ ؛ فقدم الخبر المعرفة . وإن كان لا يجوز تقديمه ثم [١] ، والفرق بينهما / أن إعراب الاسمين هناك متفق ، فلو قدم الخبر لالتبس بالمبتدأ ، وإعراب الاسمين ها هنا مختلف فَإِذَا قُدِّمَ الخبر لم يلتبس . ويقبح أن تقول : كَانَ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ؛ لأن كان تدل على مضي مضمون الجملة وكون الخبر فعلًا ماضيًا يغني عنها ، فَإِنْ جِئت بقَدْ حسن ؛ لأنها تقربه من الحال . ٣٥/ب

قال الأعشى :

٥٢ - فَأَصْبَحْتُ قَدْ وَدَّعْتُ مَا كَانَ قَدْ مَضَى وَقَبْلِي قَدْ [٢] مَاتَ ابْنُ سَاسَان وَمَورِقُ [٣]

وتقول : كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، وموضع الجملة النَّصْبُ ؛ لأنها حلت محل المفرد المنصوب ، ولا يجوز : كَانَ زَيْدٌ يَذْهَبُ عَمْرٌو لخلو الجملة مِنَ العائِد ، ويجوز : كَانَ البُرُّ الْكُرُّ بِسِتِّينَ ، لتقدير العائد ، ويجوز : كَانَ زَيْدٌ خَلْفَكَ ، ولا يجوز : كَانَ زَيد يَومَ الجُمْعَةِ [٤] فإن جعلت كان تامة جاز ، ويجوز : كَانَ قِيَامُكَ خَلْفَ زَيْدٌ ، وَكَانَ جُلوُسُكَ يَومَ الجُمْعَة ، وكَانَ زَيْدٌ مِنَ الْكِرَام ، ويجوز : كَانَ خَلْفَكَ زَيْدٌ وَكَانَ قَائِمًا زَيدٌ وقد ذكر ، وَإِذَا قَال : كَيفَ كُنْتَ ؟ فالجيد أن تقول : صَالِحًا بالنصب ، لأن خبرها في السؤال في موضع نصب ؟ ويجوز أن تقول : صَالِحٌ [٥] . وإذا قلت : =

= واللسان « كون » (١٧ /٢٥٣) وارتشاف الضرب من لسان العرب من (١٦٩) ب والأشموني (١/ ١١٨) وابن يعيش (٩٨/٧) ، وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي (٧٣) .

(١) أي : في باب المبتدأ والخبر . (٢) في الأصل : قامات .

(٣) لم نجد البيت في ديوان الأعشى نشر مكتبة الآداب بالجماميز ، واستشهد به على استحسان مجيء خبر كان فعلا ماضيًا إذا اقترن بقد لأنها تقربه من الحال .

(٤) لأنه كما لا يخبر بظرف الزمان عن المبتدأ الجثة ، كذلك لا يخبر به عن اسم كان إذا كان على هذه الصفة .

(٥) على أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر كان .

قال ابن جني : وَتُزَادُ الْبَاءُ في خَبَرِ لَيس مُؤَكِّدًا فَتقُولُ : لَيسَ زَيدٌ بِقَائِم ، أَي : لَيسَ زَيدٌ قَائِمًا ، وَلَيسَ مُحَمَّدٌ بِمُنْطَلِقٍ ، أي : لَيسَ مُحَمَّدٌ مُنْطَلِقًا ، وَتُشَبَّهُ « ما » بِلَيسَ في لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، فَيَقُولُونَ : مَا زَيدٌ قَائِمًا ، وَمَا عَمْرٌو جَالِسًا ، وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيُجْرُونَها مَجْرَى « هَلْ ، وَبَلْ » ولا يُعْمِلُونَهَا ، فَيَقُولُونَ : مَا زَيدٌ قَائِمٌ .

فَإِنْ قَدَّمْتَ الخَبَرَ ، أَو نَقَضْتَ النَّفْيَ بِإِلَّا ؛ لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ تَقُولُ : مَا قَائِمٌ زَيدٌ ، وَمَا زَيدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، فَتَرْفَعُ فِي اللُّغَتَينِ جَمِيعًا .

= كَانَ زَيدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ ؛ جاز أن ترفع وجهه مبتدأ وبدلًا ، فإن كان مبتدأ رفعت حسَنًا ، وإنْ كان بَدَلًا نصبته ، وعلى الوجهين قول عبدة بن الطبيب :

٥٣ - وَمَا كَانَ قَيسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ ... وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوم تَهَدَّمَا [(١)]

يروى « هُلْكُ وَاحِدٍ » بالرفع والنصب .

ويجوز زيادة الباء في خبر ليس ، كقولك : لَيسَ زَيدٌ بِقَائِمٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٥٤ - وَلَسْتُ بِهَيَّابٍ لِمَنْ لَا يَهَابُنِي ... وَلَسْتُ أَرَى لِلْمَرْءِ مَا لا يَرَى لِيَا [(٢)]

قال ابن الخباز : وموضع الباء وما بعدها النصب ؛ لأنها لو سقطت لكان منصوبًا ، ولو عطفت عليه اسمًا ، لجاز جره حملًا على اللفظ / ونصبه حملًا على الموضع ، تقول : لَيسَ زَيدٌ بِجَبَانٍ وَلَا بَخِيلٍ ، وَلَا بَخِيلًا ، وأنشد سيبويه لِعُقْبَةَ الأسَدِي : ٣٦/أ

٥٥ - مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ... فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا [(٣)]

وإنما زيدت البَاءُ دونَ غيرِها ؛ لأن معناها الإلصاق ، وإنما زِيدَت في الخَبَر ؛ لأنه مشبه بالمفعول ، وهي تزاد معه كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [(٤)] وأما « مَا » =

---

(١) البيت في الشعر والشعراء (٢٨٠) وروايته : فلم يك قيس ، وهو أيضًا من شواهد الضوء شرح المصباح للإسفرائيني ، وفي ديوان الحماسة بشرح التبريزي (٣٢٨) والعقد الفريد (١٦٦/١) والجمل (٥٦) والأغاني (٩٣/٩ ، ١٤٨/١٢) . واستشهد به : على جواز رفع « هلك » ونصبه ، رفعه على اعتبار « هلكه » مبتدأ وهو خبره ونصبه على اعتباره بدلًا من قيس وهو خبر كان .

(٢) البيت لم يعلم قائله . ولم نجده فيما بين أيدينا من المراجع . واستشهد به على زيادة الباء في خبر ليس .

(٣) البيت في سيبويه (٣٤/١ ، ٣٥٢ ، ٤٤٨) وفي مغني اللبيب لابن هشام (٤٧٧/٢) وشرح السيوطي (٢٩٤) وحاشية الأمير (٩٧/٢) والخزانة (٣٤٣/١ ، ١٤٣/٢) والإنصاف (٣٣٢) .

(٤) سورة البقرة من الآية (١٩٥) .

....

= النافية للحال فحكمها أن لا تعمل ؛ لأنها حرف يلي الأسماء والأفعال كقولك : مَا قَامَ زَيدٌ وَمَا زيد قَائِمٌ ، فجرى مَجْرَى حرفي الاستفهام ، ألا تراك تقول : هل قمت ، وهل أنت قائم ؟ وإهمالها لغة بني تميم ، قال سيبويه [1] : وَيَقْرأُون : (مَا هَذَا بَشَرٌ) [2] إلَا مَنْ دَرَى كَيفَ هِيَ فِي المِصْحَفِ ؟ وَمنْ لُغَة بَنِي تَمِيم قَولُ جُحَيشِ الْهَمَدَانِي :

٥٦ - أَرَى الطَّيرَ تُخْبِرُني أَنَّنِي جُحَيشٌ وأَنَّ أبي حَرشَفُ
وأَنّـي لِـهَـمْـدَانَ في عـزِّهَـا وَمَا أَنَا جَافٍ وَلَا أَهْيَفُ [3]

وَقولُ جَرِيرٍ : وهو تَمِيمِيٌّ ثَّم يَرْبُوعِيٌّ - أَنْشَدَهُ الزَّجَّاجُ [4] فِي المَعَانِي [5] :

٥٧ - أَتَيمًا تَجْعَلونَ إلَيَّ نِدًّا وَمَا تَيمٌ لِذِي حَسَبٍ نَدِيدُ [6]

وأما أهل الحجاز فتعمل عندهم عمل لَيسَ ؛ لأنها أشبهتها من وجهين : أحدهما : أَنَّها تنفي ما في الحال . والثاني : أنها تدخل على المبتدأ والخبر ، فيقولون : مَا عَبْدُ اللّه ذَاهِبًا ، كما يقولون : لَيسَ عَبْدُ اللّه ذَاهبًا ، وَفِي التَّنْزِيل : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [7] ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [8] وأنشد أبو عثمان سعيد بن هارون الإِشْنَانْدانِي [9] في كتاب المعاني [10] : =

---

(١) نص عليه سيبويه في الكتاب (٢٨/١) . (٢) سورة يوسف من الآية (٣١) .

(٣) لم نجده في المراجع التي بين أيدينا ، واستشهد به على إهمال « ما » وذلك في لغة بني تميم .
الحرشف : فلوس السمك وصغار الطير والنعام والضعفاء والشيوخ .

(٤) الزجّاج : هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، أخذ النحو عن ثعلب ثم مال عنه إلى المبرد ولزمه مات سنة (٣١١) ترجمته في بغية الوعاة (١٧٩) وفي إنباه الرواة (١٥٩/١) وطبقات الزبيدي (١٢١) .

(٥) معاني القرآن لأبي إسحاق الزجاج جـ ١ ص ٩٩ .

(٦) ديوان جرير ص (١٢٩) وروايته :
أتـيـمٌ تجـعـلـون إلـيَّ نـدًّا وهـل تَـيـمٌ لِـذِي حَـسَـبٍ نَـدِيـدُ

(٧) سورة يوسف - من الآية (٣١) . (٨) سورة المجادلة - من الآية (٢) .

(٩) ذكره ابن النديم في مقالة اللغويين والنحويين من كتاب الفهرست وعده من علماء البصرة ، وقال : روى عنه أبو بكر بن دريد ولقية بالبصرة ، وله من الكتب : معاني الشعر وكتاب الأبيات وأخذ عن أبي محمد التوزي ، ولم تشر كتب التراجم إلى تاريخ وفاته .

(١٠) المعاني : ويدعى معاني الشعر ، وهو كتاب يشرح فيه الشعر إذ يذكر البيت أو البيتين ويشرح ما فيها من لغويات ، وهو مطبوع بدمشق (١٩٢٢م) ويقع في مائة وخمسة وثلاثين صحيفة ، ومنه نسخة بجامعة القاهرة رقم (٥١/٣) .

....

= ٥٨ - وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِلُ الجُيُوش إليكم أَقْوَادَهَا
أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُم حَنِقُوا الصُّدُورِ وَمَا هُمُ أَولَادَهَا [١]

ويَجُوزُ : مَا زَيْدٌ بِجَبَان وَلَا بَخِيل بِجَرِّ بَخِيلٍ ونَصْبِه كما جاز في / لَيس ، والمعنى ٣٦/ب لا يختلف ، وتقول : مَا أَنْتَ كَزَيدٍ ولا شَبِيهٍ بِه ، فتجرُّ شَبِيهًا وتَنْصِبُه ، والمعنى مختلف .

وَيبْطُلُ عَمَلُ « مَا » بأمرين : أحدهما : دُخُولُ إلا في الخبر . وتقول : مَا زَيدٌ إلَّا قَائِمٌ ، وفي التنزيل : ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ ﴾ [٢] وذلك لأن إلا قلبت الكلام إيجابًا فَزَال النفي الذي أشبهت به « مَا » لَيس ، فأما قول الشاعر [٣] :

٥٩ - وَمَا الدَّهْرُ إلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا طَالِبُ الْحَاجَاتِ إلَّا مُعَذَّبًا [٤]

فإنه نصبهما مصدرين .

الثاني : تقديم الخبر ، كقولك : مَا قَائِمٌ زَيدٌ ؛ وذلَك لأن « ما » حرف ، وليس للحرف من التصرف ما للفعل ، فأما قول الفرزدق :

٦٠ - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللّه نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيشٌ وَإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ [٥]

ففيه أربعة أوجه : أحدها : أن مثلهم مبني كقوله تعالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [٦]

والثاني : أنه صفة نكرة تقدم عليها فنصب على الحال والخبر محذوف .

والثالث : أنه على لغة أهل الحجاز ، والفرزدق غَلِطَ بتقديم الخبر .

والرابع : أن مثلهم ظرف فكأنه قال : وإذْ مَا إزَاءَهُمْ بَشَرُ . وهذا قول الكوفيين [٧] .

---

(١) البيتان لم يعرف قائلهما : أبناؤها : أبناء الكتيبة ، متكنفون : محيطون برئيسهم ، وهما في السيرافي (٢١٥/١) وفي معاني الشعر للأشناندانى ص (٦٧) ورواية الشطر الثاني من الأول : يصل الأعم إليكم أقوادها .

(٢) سورة القمر من الآية (٥٠) .

(٣) البيت لأحد بني سعد ونسبه ابن جني لبعض العرب .

(٤) البيت في مغني اللبيب (٧٣/١) وهو في السيوطي (٧٩) والخزانة (١٢٩/٢) .
المنجنون : الدولاب الذي يسقى عليه ، وقال ابن سيده : أداه الساقية التي تدور .

(٥) البيت في سيبويه (٢٩/١) والمغني (٨٢/١) ، (٣٦٣/٢) ، (٥١٧) ، (٦٠٠) وفي الخزانة (١٣٠/٢) ، والديوان (١٨٥/١) والهمع (١٢٤/١) والدرر (٩٥/١) .

(٦) سورة الأنعام من الآية (٩٤) .

(٧) نص على رأيهم الشنقيطي في الدرر (٩٥/١) .

باب
(إن وأخواتها)

قال ابنُ جِنّي : وَهِيَ إنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلكِنَّ ، وَليتَ ، وَلَعَلَّ ، فَهَذِه الحُرُوفُ كُلُّهَا تدخل عَلَى المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ ، فَتَنْصِبُ المُبْتَدَأَ وَيَصِيرُ اسْمَهَا ، وَتَرْفَعُ الخَبَرَ وَيَصِيرُ خَبَرَهَا . وَاسْمُها / مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ ، وَخَبَرُهَا مُشَبَّهٌ بِالفَاعِلِ تَقُولُ : ١٢/ب إنَّ زَيدًا قَائِمٌ ، وَبَلَغَنِي أَنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ ، وَكَأَنَّ أَبَاكَ الأَسَدُ ، وَمَا قَامَ زَيدٌ لكِنَّ جَعْفَرًا قَائِمٌ ، وَلَيتَ أَبَاك قَادِمٌ ، وَلَعَلَّ أَخَاكَ وَاقِفٌ ، وَمَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفِ مُخْتَلِفَةٌ . فَمَعْنَى إنَّ وَأَنَّ جَمِيعًا التَّحْقِيقُ ، وَمَعْنَى كَأَنَّ التَّشْبِيهُ ، وَمَعْنَى لكِنَّ الاسْتِدْرَاكُ ، وَمَعْنَى لَيتَ التَّمَنِّي ، وَمَعْنَى لَعَلَّ التَّوَقُّعُ وَالرَّجَاءُ . وَأَخْبَارُ إنَّ وَأَخَوَاتِهَا كَأَخْبَارِ المُبْتَدَإِ مِنَ المُفْرد وَالجُمْلَة وَالظَّرْفِ .

(باب إن وأخواتها)

قال ابنُ الخَبَّاز : وَهِيَ : إنَّ ، وَأَنَّ [وَكَأَنَّ] [1] وَلكِن ، وَلَيتَ ، وَلَعَلَّ . اعلم أنّ الحروف العاملة أربعة أقسام [2] : جارٌّ كحروف الجرِّ ، وجازم كحروف الجزْم ، وناصب كحروف النِّداء ، وناصب رافع وهي ثمانية أحرف . هذه الستة ، « وما » المشبهة بليس و « لَا » المشبهة بإنَّ .

وإنما أعملت إنَّ وأخواتها ؛ لأنها أشبهت الأفعال من أربعة أوجه : الأول : أنها مختصة بالأسماء كالأفعال . الثاني : أنها تدخل على المبتدأ والخبر كَكَانَ وَظَنَنْتُ وأخواتهما . الثالث : أنها مبنيات على الفتح كالأفعال الماضية / الرابع : أن نون ٣٧/أ الوقاية تتصل بها كقولك : إنَّني كما تَقُولُ : ضَرَبَني ، وهذا الوجه ذكره جماعة وهو فاسد ؛ لأن اتصال نون الوقاية بها لم يكن إلا عند اتصالها بياء المتكلم ، وذلك لم يحصل لها إلا بعد الشَّبه بالفعل ؛ لأنها عاملة في الياء النصب ، وليست كذلك =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق وهي عن اللمع .

(٢) انظر الغرة المخفية ق (٧) - أ قال : والحروف العاملة أربعة أقسام : قسم يرفع وينصب وهو إنَّ وأخواتها ولا المشبهة بإن ، وما ولا المشبهات بليس . وقسم ينصب لا غير وذلك حروف النِّداء ونواصب الفعل المضارع ، وأضاف عبد القاهر إلى ذلك إلا في الاستثناء ، والواو التي بمعنى مع فيه نظر . وقسم يجر لا غير ، وهي حروف الجر . وقسم يجزم لا غير وهو حروف الجزم . الغرة المخفية ق (٧) .

....

= الأوجه التي ذكرناها فإنها تعقد مع إن غير داخلة على الأسماء . وإنما عملت في المبتدأ والخبر ؛ لأنها لا تدخل إلا عليهما فلا تعمل إلا فيهما . وإنما عملت الرفع والنصب ؛ لأنها أشبهت الفعل وهو يعمل الرفع والنصب ، وإذا ثبت أنها مشبهة بالفعل فاسمها مشبه بالمفعول ؛ لأنه نصبه عامل مشبه بالفعل . وخبرها مشبه بالفاعل ؛ لأنه رفعه عامل مشبه بالفعل . ويسمى المنصوب اسم إن والمرفوع خَبَرَ إنَّ ، لأنهما معمولاها فأضيفا إليها للملابسة .

فَإنْ قُلْت : فهلا نصبتهما ؟

قلت : إنَّ غير فعل ، ولو نصبتهما لخلا الكلام من المرفوع .

فَإنْ قُلْتَ : فَهَلَّا رَفَعْتَهُمَا ؟

قلت : لو رفعتهما لزادت على الفعل بشيء لا يكون فيه ، وذلك أن الفعل لا يكون له فاعلان ، فكيف يكون لإنَّ مشبَّهانِ بِالفاعل ؟

فَإنْ قُلْتَ : فلم قدم المنصوب على المرفوع ؟

قلت : لوجهين : أحدهما : أن الخبر قد يكون مضمرًا ، فلو قدم لاتصل بإن وتغيرت صيغتها تقول : إنَّ الكِرامَ أَنْتُمْ ، فَلَو قُدِّم المرْفُوعُ لَقُلْتَ : [إنَّ] (١) أَنْتُم الكِرَامَ .

والثاني : [أَنَّ] (٢) « إنَّ » حَرْفٌ ، وهي أضعف من الفعل ، فَأُعْطِيَتْ أَضْعَفَ أَحْوَالِهِ وهو لزوم تقديم المنصوب ، لأن الأصل في الفعل تقديم المرفوع .

واختلف النحويون في رفع خَبَرِ إنَّ ، فذهب البصريون (٣) إلى أنه مرتفع بها وحجتهم من وجهين : أحدهما : أَنَّ إنّ تَقْتَضي الاسمين فتَعْمَلُ فيهما ، والثاني : أَنَّ رافع الخبر عند البصريين قبل دخول إنَّ قَدْ زال بدخولها . وذهب الكوفيون (٤) / إلى أَنَّه [مرفوع] (٥) باسم إنَّ ، وبنوه على مسألة وذلك أنهم قالوا : في قولنا : زَيدٌ قَائِمٌ إنَّ قَائِمًا مرفوع بزَيدٍ ، وَزَيدًا مرفوعٌ بِقَائِمٍ . فَإذَا قُلْتَ : إنَّ زَيدًا قَائِمٌ ؛ فرافع قَائِم = ٣٧/ب

---

(١) زيادة يقتضها السياق . (٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر رأيهم مبسوطًا في الإنصاف مسألة (٢٢) .

(٤) انظر المرجع السابق مسألة (٢٢) . (٥) زيادة يقتضيها السياق .

....

= بَاقٍ . وإبْطَالُ هَذَا الاحتجاج بأَنّا نلزمهم رَفْع « زَيد » لوجود « قَائِم » ونمنع جواز دخول إنَّ ؛ لأن عاملًا لا يدخل على عامل ، واستغرق الستة بالتمثيل كما فعل في باب كان . وفي ذكر ذلك إطالة ، ومثال واحد يكفي أو مثالان .

وينبغي أن تعرف معاني هذه الأحرف لتعلم ما تؤثره في الجملة . أما إنَّ وَأَنَّ فمعناهما التوكيد ، وسيأتي ذكر الفرق بينهما : تقول : زَيدٌ قَائِمٌ فإذَا قلت : إنَّ زَيدًا قَائِمٌ صار كذِكْرِ الجُمْلَةِ مرتين كأنك قلت : زَيدٌ قَائِمٌ زَيدٌ قَائِمٌ . وأَمَّا « كَأَنَّ » فمعناها التشبيه تقول : كأَنَّ زَيدًا الأَسَدُ ، فَتُشَبِّهُ زَيدًا بِالأَسَدِ في الشَّجَاعَةِ ، وهي مركبة من كَافِ التَّشْبِيهِ وإنَّ المَكْسُورَةِ فالأصل : إنَّ زَيدًا كَالأَسَدِ ، فقدمت الكاف ليبنى الكلام على التشبيه ، وفتحت همزة إنَّ ؛ لأن الحرف قد صار مركبًا فَخُفِّفَ بالفتح . ومعنى لكِن الاسِتْدَراكُ ، وحقها أَن تتوسط بين جملتين : إحداهما : موجبة ، والأخرى : منفية بشرط توارد النفي والإيجاب على حكم واحد ، تقول : لَمْ يَقُمْ زَيدٌ لِكَنَّ عَمْرًا قَامَ ، وَقَامَ زَيدٌ لكَنَّ عمْرًا لَمْ يقُمْ ، ولا يجوز قام زيد لكن عمرًا لم يَأْكُلْ ؛ لأن القيام وعدم الأكل غير متنافيين . وذهب البصريون [١] إلَى أنها مفردة ؛ لأن الإفراد هو الأصل . وذهب الكوفيون [٢] إلَى أنها مركبة من « لَا » و « الكاف » و « إنَّ » فطرحت الهمزَةُ وكسرت الكَافُ ، وهذا تَحَكُّمٌ يعسر إقامة دليله .

وأما « لَيتَ » فمعناها التَّمنِّي ، وأما « لَعَلَّ » فمعناها التَّوقُّع ، وذلك إما لمرجو كقولك : لَعَلَّ زَيدًا يُكْرِمُنَا . وإما لمخوف كقوله : لَعَلّ الْأمِيرَ / يَشْتِمُكَ . ٣٨/أ

فإنْ قُلْتَ : فما الفرق بين التمني والرجاء ؟

قلت : الفرق بينهما : أن التمني يكون للممكن والممتنع ، تقول في الممكن : لَيتَ زَيدًا يَقْدُمُ ، وفي الممتنع : ﴿ يَٰوَيْلَتَىٰ [٣] لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴾ [٤] ولذلك يكون التمني في الماضى كقولك : لَيتَ زَيدًا قَامَ ، وَرِدُّ المَاضِي مُحَالٌ . [أما الرَّجَاءُ =

---

(١) انظر الهمع (١٣٣/١) .

(٢) قال السيوطي : والكوفيون على الثاني (التركيب) ثم اختلفوا فقال الفراء : هي مركبة من لكن ساكنة النون وأنَّ المفتوحة المشددة طرحت الهمزة ، فحذفت نون لكن لملاقاتها الساكن . وقال قوم من الكوفيين : هي مركبة من لا وإن حذفت الهمزة ، وزيدت الكاف ، وقال آخرون : هي مركبة من لا وكان .

(٣) زيادة ولعلها سقطت من الناسخ .

(٤) سورة الفرقان من الآية (٢٨) .

....

= فلا يكون إلا للممكن] (١) .

فإن قلت : فقد حكى الله تعالى عن فرعون قوله : ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ (٢) وهذا محال .

قلت : الجواب من وجهين : أحدهما : لا نسلم أنه محال وبيانه أن الرقى في السماء ممكن ولكن الناس مصدُفون عنه ، والثاني : سلمنا أنه محال ، وفرعون قال ذلك معتقدًا أنه ممكن . وجميع ما أخبر به عن المبتدأ (٣) يكون خبرًا عن إنَّ وأَخَوَاتِهَا تقول : إنَّ زَيدًا قَائِمٌ ، وإنَّ زَيدًا أَخُوكَ ، وإنَّ زَيدًا قَامَ أَبُوهُ ، وَلَا يَجُوزُ : إنَّ زَيدًا قَامَ عَمْرٌو ، وَيَجُوزُ إنَّ السَّمْنَ مَنَوانِ بِدِرْهَم ، وإنَّ زَيدًا خَلَفَكَ . ولا يجوز : إنَّ زَيدًا يَومَ الجُمْعَةِ ، وعلل ذلك كله بينة .

ويجوز حذف خبر إنَّ إذا دل الدليل عليه ، كما يجوز حذف خبر المبتدأ كذلك . يقول القائل : هَلْ لَكُمْ أَحَد إنَّ النَّاسَ عَلَيكُمْ ؟ فَتَقُولُ : إنَّ زَيدًا وَإنَّ عَمْرًا تُرِيدُ (٤) . إنَّ لَنَا . قَالَ الفرزدق :

٦١ - فَلَو كُنْتَ ضَبِّيًّا (٥) عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زِنْجِيًّا غَلِيظَ المَشَافِرِ (٦)

أراد لا يعرف قرابتي ، ويروى ولكنَّ زنجيٌّ على حذف الاسم أي : ولكنك زنجي .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) سورة غافر من الآية (٣٦ ، ٣٧) .

(٣) في الأصل المبتدأ والخبر بزيادة لفظ الخبر .

(٤) حدث فيه تصحيف بالأصل إذ صورته فيه : بزيد .

(٥) فى الأصل ظبيًا ، وهي لهجة أهل الموصل ؛ إذ ينطقون الضاد ظاءً - فالناسخ كتبها كما سمعها من المؤلف .

(٦) البيت في سيبويه : (٢٨٢/١) والمغني (٢٩١/١) والخزانة (٣٧٨/٤) وأسرار البلاغة (٢٧/١) والمنصف لابن جني (١٢٩/٣) وابن يعيش (٨٢/٨) ومجالس ثعلب قسم (١٠٥/١) والإنصاف (١١٨) وشرح شواهد المغني (٢٣٩) .

قال ابنُ جِنِّيّ : وَلَا يَجوزُ تَقْدِيمُ أَخْبارِهَا عَلَى أَسْمَائِهَا إلَّا أَنْ يكوُنَ الْخَبَرُ ظَرْفًا ، أَو حَرْفَ جَرٍّ ، تَقُولُ : إنَّ فِي الدَّارِ زَيدًا ، وَلَعَلَّ عِنْدَكَ عَمْرًا .

وَتَدْخُلُ اللَّامُ المَفْتُوحَةُ فِي خَبَرِ إنَّ المكسُورَة دُونَ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا زَائِدَةً مُؤَكِّدَة تَقُولُ : إنَّ زَيدًا لَقَائِمٌ ، وَلَو قُلْتَ : لَيتَ زَيدًا لَقَائِمٌ أَو نَحْوَ ذَلِكَ ؛ لَمْ يَجُزْ .

وَتُكسَرُ إنَّ فِي كُلِّ مَوضِعٍ لَو طَرَحْتَهَا مِنْهُ كَانَ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعًا بِالابْتِدَاءِ تَقُولُ : إنَّ أَخَاكَ قَائِمٌ فتكَسِر إنَّ ؛ لأنك لو طرحتها من هناك لقلت : أَخُوكَ قَائِمٌ . وتُفْتح إن فِي كُلِّ موضع لَو طَرَحْتَهَا مِنْه وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ لَصَلُحَ فِي مَوضِعِ الْجَمِيع ذَاكَ . وَمَعْنَى الكَلَامِ مَعْنَى المَصْدَرِ تَقُولُ : بَلَغَنِي أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ فَتَفْتَحُ أَنَّ لِأَنَّكَ لَو ١٣/أ طَرَحْتَهَا وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ لَقُلْتَ : بَلَغَني / ذَاكَ ومَعْنَى الْكَلَام بَلَغَني قِيَامُ زَيدٍ .

قال ابن الخبَّاز : ولا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها فلا تقول : إنَّ قَائِمٌ زَيدًا للوجهين الذين ذكرناهما . فإن كان الخبر ظرفًا أو حرف جر كقولك : إنَّ زَيدًا فِي الدَّارِ ، وَلَعَلَّ عَمْرًا [١] عِنْدَكَ ؛ جاز تقديمه على الاسم تقول : إنَّ فِي الدَّارِ زَيدًا ، وَلَعَلَّ عِنْدَكَ عَمْرًا ، وإنَّما جَازَ ذَلِكَ ؛ لأنهما ليسا بالخبرين في الحقيقة . / ألا ترى أن الخبر هو الاستقرار المقدر ؟ وها هنا لطيفة ، اعلم أن ٣٨/ب مستقرًا لا يقدر قبل الاسم لئلا يقدم الخبر الحقيقي عليه ، ولكنك تقدره بعده فتقول : تقديره : إنَّ فِي الدَّارِ زَيدًا مُسْتَقِرٌّ . وللعرب اتساع في الظروف وحروف الجر كفصلهم بين المضاف والمضاف إليه .

وَتَدْخل اللام المفتوحة ، اعلم أن هذه اللام لَامُ تَوكيدٍ ، وتسمى لَامَ الأبتِدَاءِ لِدُخولِهَا على المبتدأ والخبر كقوله تعالى : ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾ [٢] وكقول الأعشى :

٦٢ - وَلَأَنْتَ أَحْيَا مِنْ مُخَدَّرَةٍ عَذْرَاءَ تَسْكُنُ جَانِبَ الخِدْرِ [٣]

فإذا قلت : لَزيدٌ قَائِمٌ ، فهي للتوكيد مثل إنَّ ، فإذا دخلت إن على هذا الكلام لم يجز وقوعها قبل اللام ؛ لأنه لا يبقى لها سبيل على العمل ، ولا يجوز إيقاعها بعدها =

---

(١) في الأصل عمروا وهذا تحريف .
(٢) سورة الحشر من الآية (١٣) .
(٣) لم نجده في ديوان الأعشى ، مخدرة : ملزمة بالخدر . العذراء : البكر ، الخدر : ستر يمد للجارية في ناحية البيت . واستشهد به على دخول لام الابتداء على المبتدأ .

....

= لئلا يجمع بين حرفين متفقين في المعنى ، ففصل بينهما فجعلت إنَّ مع أَحَدِ الجُزْأين واللَّام مع الآخر .

وتدخل اللام مع إنَّ على ثلاثة أشياء : الأول : دخولها على الخبر ، وذلك جائز كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (١) والفعل المضارع بمنزلة الاسم الصريح كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ (٢) لأنه مضارع للاسم فهو بمنزلته ، وكذلك الجملة الاسمية كقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ (٣) فإن كان الفعل ماضيًا ؛ لم يجز دخولها فلا تقول : إنَّ زَيْدًا لقَامَ ، لأنه بعيد من الاسم ، وفعل الأمر أَولَى بامتناعها من الماضي .

الثاني : أَنْ تدخل على اسم إنَّ ، وذلك إذَا فصل بينهما بظرف أو حرف جر تقول : إنَّ عِنْدَك لَعَمْرًا ، وَفِي التنزيل : ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً ﴾ (٤) .

الثالث : أن تدخل على مَعْمُول خَبَرِ إنَّ إذَا تَقَدَّمَ عَلَيه (٥) كقولك : إنَّ زَيدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ . وفي التنزيل : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ / يَعْمَهُونَ ﴾ (٦) ولا يجوز إنَّ زَيدًا آكِلٌ لَطَعَامَكَ ؛ لأنها دخلت على شيء خارج عن الجملة ، وإنما لم تدخل مع غير إنَّ ؛ لأنهما مشتركان في التوكيد والتحقيق ، فلذلك تلقى بهما القسم كقولك : أَحْلِفُ إنَّ زَيدًا قَائِمٌ ، وأَقْسَمْتُ لَزَيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو . ٣٩/أ

وأما فرقه بين إنَّ وأَنَّ : فاعلم أنهما يتفقان عملًا وتركيبًا ومعنًى ، ويختلفان صيغة وموضعًا ، أما اتفاقهما في العمل : فإنهما ينصبان الاسم ويرفعان الخبر ، وأما اتفاقهما في التركيب : فلأَنَّ كل واحدة منها من همزة ونونين . وأما اتفاقهما في المعنى : فلأَنَّهُما يؤكدان الجملة . وأما اختلافهما في الصيغة : فلأَنَّ أول إحداهما مَكْسُور وأولُ الأُخْرى مفْتُوحٌ ، وذَلِكَ لِلْفَرْقِ .

وإنَّمَا خصوا بالفتح المصدرية : لأنها واسمها وخبرها في موضع اسم مفرد . وأما =

---

(١) سورة النحل من الآية (١٨) . (٢) سورة النحل من الآية (١٢٤) .

(٣) سورة هود من الآية (٨٧) .

(٤) سورة البقرة من الآية (٢٤٨) ، آل عمران من الآية (٤٩) وهود (١٠٣) وغير ذلك كثير من آي القرآن الكريم .

(٥) العبارة حدث فيها ارتباك بالأصل وهي بالأصل كالآتي « على خبر معمول وتقدم إن إذا تقدم » وهذا لا يؤدي المعنى المقصود للمؤلف . (٦) سورة الحجر من الآية (٧٢) .

....

= اختلافهما في الموضع : فلأنَّ إنَّ المكسورة وما بعدها في موضع الجملة ، وأنَّ المفتوحة وما بعدها في موضع المفرد .

وجملة الأمر أنَّ المواضع ثلاثة : الأول : موضع لا تقع فيه إلَّا المكسورةُ ، وذلك خمسة أقسام : الأول : الابْتِدَاء كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَـٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ [1] الثاني : وقوع اللام في الخبر كقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ ۝ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ ۝ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ [2] .

الثالث : ما بعد القول كقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي ﴾ [3] الرابع : جواب اليمين كقوله تعالى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [4] الخامس : أن تكون صلة للذي وأخواتها كقوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَـٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِي ٱلْقُوَّةِ ﴾ [5] ، وعلة ذلك كله أنَّك لو طرحت إن من هذه المواضع كلها لكان ما بعدها مرفوعًا بالابتداء وصح وقوع المبتدأ والخبر حيث وقعت ٣٩/ب / ألا ترى أنك إذا قلت « جاءني الَّذِي إنَّ أَبَاه خير مِنْك » صَحَّ أنْ تَطْرَحَهَا فَتقُول : « جَاءَنِي الَّذِى أَبُوهُ خيرٌ مِنْكَ » .

الثاني : موضع لا تقع فيه إلا المفتُوحة : وهو كل موضع لا يقع فيه إلا الاسم المفرد مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا تقول : بَلَغَنِي أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ ، فَأَنَّ وَمَا بَعْدَهَا في مَوضِعَ رَفْعٍ ؛ لأنها فَاعِلٌ ، وتسمى مصدرية ؛ لأنها ومعمولها في معنى المصدر كأنك قلت : بَلَغَنِي قِيَامُ زَيدٍ ، وتقول : عَرَفْتُ أَنَّ عَمْرًا جَالِسٌ فتفتحها ؛ لأنها في موضع المفعول أي : عَرَفْتُ جُلوُسَ عَمْرٍو [6] وتقول : عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ مُنطَلِقٌ فتفتحها ؛ لأنها في موضع المجرور ، أي : عَجِبْتُ مِنِ انْطِلَاقِكَ ، ومن كسرها بعد شيء من ذلك فَقَدْ لَحَنَ .

وقوله : (لَصَلُحَ في مَوضِعِ الجَمِيع ذَاكَ) يعني هذا الاسم ؛ لأنه يصح أنْ يقول : بَلَغَني ذَاكَ ، وَعَرَفْتُ ذَاكَ ، وعَجِبْتُ مِنْ ذَاكَ ، وإنما اختاره ؛ لأنه اسم إشارة إلى =

---

(١) سورة الأنبياء من الآية (١٠١) .
(٢) سورة العاديات من الآية (٩ ، ١٠ ، ١١) .
(٣) سورة مريم من الآية (٤) .
(٤) سورة الحجر من الآية (٧٢) .
(٥) سورة القصص من الآية (٧٦) .
(٦) في الأصل جلوس زيد وليس معنيًا في المثال السابق .

قال ابْنُ جِنِّي : وَتَكوُنُ إنَّ بِمَعْنَى « نَعَمْ » فَلَا تَقْتَضِي اسْمًا وَلَا خَبَرًا . قَالَ الشَّاعِرُ :

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبُوحِ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ

وَيَقُلْنَ شَيبٌ قَدْ عَلَاكَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقَلْتُ إنَّهْ

أَي : نَعَمْ هُوَ كَذَلِكَ ، وَالْهَاءُ لبيان الْحَرَكَةِ ، وَلَيسَتْ بِاسْمٍ ، فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى اسْمِ إنَّ وَلكِنَّ بَعْدَ خَبَرِهِمَا ؛ جَازَ لَكَ النَّصْبُ عَلَى اللَّفْظِ ، والرفع عَلَى مَوضِعِ الابْتِدَاءِ . تَقُولُ : إنَّ زَيدًا لَقَائِمٌ وَعَمْرًا ، وإنْ شِئْتَ وَعَمْرٌو ، وَكَذَلِكَ لَكِنَّ جَعْفَرًا مُنْطَلِقٌ وبشْرًا ، وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ : وبشْرٌ ، وَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ على مَعْنَى الابْتِدَاء مَعَ بَقِيةِ أَخَواتِهِما لِزَوالِ مَعْنَى الابْتِدَاءِ وَتُشَبَّهُ « لَا » بإنَّ .

= الواحد المذكر من ذوي العلم وغيرهم ، والمصادر تصح الإشارة به إليها .

الثالث : ما يحتمل المكسورة والمفتوحة كقولك : عِنْدِي أَنَّكَ شُجَاعٌ وأنكَ شَاعِرٌ ، فَيَجُوزُ في إنَّ الثانية الكسر والفتح ، وليس في الأولى إلا الفتح ؛ لأنها في موضع المبتدأ . أي عِنْدِي شَجَاعَتُكَ ، فإذا كسرت الثانية جعلت المعطوف جملة مستقلة . وإذا فتحتها عطفتها على الأولى فكانت في موضع المفرد ، وقرأتِ القُرَّاء : [1] ﴿ وإن ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [2] بِالْكسر والفتح ، فالكسر على الابتداء ، وهو عطف جملة على جملة . والفتح على حذف اللام والتعلق بفعل محذوف ، أي : وَلأَنَّ اللّه مَعَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَحَ عَلَيكُمْ .

قال ٱبنُ ٱلْخَبَّاز : وتكون « إنَّ » بمعنى « نَعَمْ » فتكون حرف تصديق مثلها ، فلا تقتضي اسمًا ولا خبرًا ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ الزُّبِيرِ ٱلأَسَدِي [3] أنه قال / لِعَبْدِ اللّه بْنِ الزُّبَيرِ [4] : = ٤٠/أ

(١) قال أبو حيان في تفسير البحر المحيط (٤٧٩/٤) : وقرأ الصاحبان وحفص : وَأَنَّ اللّه بفتح الهمزة ، وباقي السبعة بكسرها .

(٢) سورة الأنفال من الآية (١٩) .

(٣) ابْنُ الزُّبِير الأَسَدي : هو عبد اللّه بن الزُّبِيرِ بن الأشيم الأسدي من شعراء الدولة الأموية ومن المتعصبين لها كوفي المنشأ والمنزل مات في خلافة عبد الملك بن مروان نحو سنة (٧٥هـ) - الأعلام للزركلي (٢١٨/٤) .

(٤) عبد اللّه بن الزُّبَيرِ : هو عبد اللّه بن الزُّبَير بن العوام القرشي الأسدي أبو بكر ، فارس قريش في زمنه ، وأول مولود في المدينة بعد الهجرة ، وبويع له بالخلافة سنة (٦٤هـ) عقيب موت يزيد بن معاوية مات سنة (٧٣ هـ) ترجمته في الأعلام (٢١٨/٤) وفوات الوفيات (٢١٠/١) وابن الأثير (١٣٥/٤) وجمهرة الأنساب (١١٣ - ١١٤) .

....

= « لَعَنَ اللَّه نَاقَةً حَمَلَتْنِي إلَيكَ » فَقَالَ لَهُ ابْنُ الزُّبيرِ: « إنَّ وَرَاكِبَهَا »[١] .

وقال عَبْدُ اللَّه بْنُ قَيسَ الرُّقَيات :

٦٣ - بَكَرَ الْعَوَاذِلُ في الصَّبُوحِ　　يَلُمْنَنِى وأَلُومُهُنَّهْ

وَيَقُلْنَ شَيبٌ قَدْ عَلَاكَ　　وَقَدْ كَبِرتَ فَقُلْتُ إنَّهْ[٢]

ويروى :

بَكَرَتْ عَلَيَّ عَوَاذِلِي　　يَلْحَينَنِي وأَلُومُهُنَّهْ

الصَّبُوحِ : شِرْبُ الغَدَاة ، وَيَلْحَينَنى : يلمنني . والْهَاءُ في « إنَّهْ » تحتمل وجهين أحدهما : أنْ تكون للسكت ، وهي الهاء التي يجاء بها في الوقف على المبنى الذي حركته لازمة ولم تكن لمضارعة المتمكن كقولك : إنَّهْ وَهُوَهْ وَهَيهْ ، أَنْشَدَ أَبُو زَكَرِيَّا .

٦٤ - إيهِ جَارَاتِك تِلْكَ الْمُوصِية　　قَائِلَةً لَا تَسْقِنِي بِحَبْلِيَهْ

لو كُنْتُ حَبْلًا لَسَقَيتُهَا بِيَهْ　　أَو قَاصِرًا أَوصَلْتُهُ بِثَوبِيَه

ويجوز أن تكون الهاء ضمير الشيب والخبر محذوف ، تقديره : إنَّ الشَّيبَ عَلَانِي ومثله في حذف الخبر قول الأخطل :

٦٥ - خَلَا أَنَّ حَيًّا مِنْ قُرَيشٍ تَفَضَّلُوا　　عَلَى النَّاسِ أَو أَنَّ ٱلْمَكَارِمَ نَهْشَلا[٣]

أَرَادَ : أَو أَنَّ ٱلْمَكَارِمَ نَهْشَلًا تَفَضَّلُوا . فَإنُ عَطَفْتَ عَلَى [اسْمِ][٤] إن بَعْدَ خَبَرِهَا كَقَولِكَ : إنَّ زَيدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا ؛ جَازَ لك نصب المعطوف ورفعه ، والنصب بالعطف على اسْمِ « إنَّ » ، قال رؤبة : =

---

(١) العبارة في المغني (٣٨/١) وتثقيف اللسان (٣٣٠) .

(٢) هما في الديوان ط أوربا (١٩٠٢) ص (١٤١ - ١٤٢) برواية أخرى تقول :

بَكَرَت عَلَيَّ عَوَاذِلِي　　تَلْحَينَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ

وهما في الخزانة (٤٨٥/٤) وسيبويه (٤٧٥/١) والأغاني (٧٠/٤) وأمالي ابن الشجري (٣٢٢/١) .

(٣) لم أجده في ديوانه والبيت منسوب إلى الأخطل في المقتضب (١٣١/٤) وأمالي ابن الشجري (٣٢٢/١) وابن يعيش : (١٠٤/١) وقد نبه البغدادي في الخزانة (٣٨٥/٤ - ٣٨٦) على أنه لم يجده في ديوان الأخطل ، ونسبه إلى الأخطل : ابن الأنباري في شرح القصائد السبع ص (٥٦) وانظر الخصائص (٣٧٤/٢) وهو في السيرافي (٠٨/٢) أ منسوبًا إلى الأخطل .

(٤) زيادة يقتضيها السياق وهي عن اللمع .

= ٦٦ - إنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا [١]

والرفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، قال جرير :

٦٧ - إنَّ الْخِلَافَةَ وَالنُّبُوَّةَ فِيهِمُ وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ [٢]

والنصب مشترك بين إنَّ وبين سائر الحروف كقولك : / لَيتَ زَيدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا ٤٠/ب وَكَأَنَّ أَبَاكَ الْأَسَدُ وَعَبْدَ اللّه .

وأما الرفع بالابتداء : فهو مختص بإنَّ ، لأنها تؤكد الجملة ولا تغير معناها ، وأكثر النحويين يلحق بها لكن فتقول : لَمْ يَقُمْ زَيدٌ لِكَنَّ جَعْفَرًا قَامَ وَبِشْرٌ وبشرًا ، لِأَنَّ لكِنَّ لا تغير معنى الجملة ، ومنهم من أخرج « لَكِنَّ » من هذا الحكم ؛ لأنها تؤثر في الكلام معنى الاسْتِدْرَاك ، فصار بدخولها محتاجًا إلى غيره .

ولا خفاء في أَنَّ لَيتَ وَكَأَنَّ وَلَعَلَّ يُزِلْنَ من الجملة معنى الابتداء ؛ لمعانيهن التي ذكرناها ، ونوضح ذلك بمثال فنقول : لو قلت : لَيتَ زَيدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو فرفعت عَمْرًا بالابتداء لكان التقدير : وَعَمْرٌو قَائِمٌ ، وهذا كلام خبريٍ ، والكلام الذي قبله تمن ، فقد عطفت الخبر على غير الخبر ، ألا ترى أنهم لا يجيزون : قُمْ وَيَذْهَبُ عَمْرٌو إذَا جعلت الواو عاطفة ؟ .

وأما شبه « لَا » بإنَّ فمن أربعة أوجه أحدها : أن « لَا » للنفي المؤكَّد كَمَا أنَّ إنَّ للإثبات المْؤكَّدِ .

الثاني : أَنَّهَا مختصة بالاسماء مثلها .

الثالث : أنها تدخل على المبتدأ والخبر مثلها .

الرابع : لها صدر الكلام مثلها .

وإنما أضاف الشبه إلَى إنَّ المكسورة ؛ لأنها أصل الحروف الواقعة في هذا الباب من حيث إنها للتوكيد ، والجملة معها باقية على معناها .

---

(١) الربيع : مطر الربيع ، الجود : أغزر المطر ، الخريف : مطر الخريف ، الصيوف أمطار الصيف . والبيت في ديوان رؤبة ص (١٧٩) فيما ينسب له وللعجاج ، وسيبويه (٢٨٥/١) والمقتضب (١١١/٤) والعيني (٢٦١/٢) والأصول لابن السراج (١٨٩/١) .

(٢) لم نجده في ديوان جرير . الأطهار : جمع طاهر . والبيت في سيبويه (١٤٥/٢) وابن يعيش (٦٦/٨) والشاهد فيه : « والمكرمات » حيث رفعه بعد خبر « إن » على الابتداء وحذف الخبر .

باب
(لا في النفي)

قال ابْنُ جِنِّيّ : اعْلَمْ أَنَّ لَا تَنْصِبُ النَّكِرَةَ بِغَيرِ تنْوِينٍ مَا دَامَتْ تَلِيهَا ، وَتُبْنَى مَعَهَا عَلَى الْفَتْحِ كَخَمْسَةَ عَشَرَ تَقُولُ : لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ ، وَلَا غُلَامَ لَكَ ، وَلَا جَارِيَةَ لَكَ . فَإِنْ فَصَلْتَ بَينَهُمَا بَطَلَ عَملُهَا تَقُولُ : لَا لَكَ غُلَامٌ وَلَا عِنْدَكَ جَارِيَةٌ .

فَإِنْ عَطَفْتَ وَكَرَّرْتَ « لَا » جَازَ لَكَ فِيه عِدَّةُ أَوجُه . تَقُولُ : لَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ / قَالَ اللَّهُ ﷻ : ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾ ويجوز : لَا حَولَ وَلَا قَوَّةً إِلَّا بِاللَّهِ : قَالَ الشَّاعِرُ : ١٣/ب

لَا نَسَبَ الْيَومَ وَلَا خُلَّةً ... اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

ويجوز : « لَا حَولٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا باللّه » . قَالَ الشَّاعِرُ :

وَمَا هَجَرْتُك حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً ... لَا نَاقَةٌ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ

وَيَجُوزُ : لَا حَولَ وَلَا قُوَّةُ إِلَّا بِاللَّهِ . قَالَ الشَّاعِرُ :

هَذَا لعَمْرُكُم الصَّغَارُ بِعَينِهِ ... لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

(باب لا في النفي)

قال ٱبنُ ٱلْخَبَّازِ : إنَّما قالَ : (في النَّفْيِ) لأنَّ لِلَا في الكلام ثَلَاثَةَ مواضع : الزيادة : كقوله تعالى : ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ [1] وهذه غير عاملة . والنَّهي : كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ﴾ [2] وهذه تعمل الجزم وسنذكر / علته . والنفي : وهي فيه عَاملَةٌ وغَيرُ عاملة فالعاملةُ قِسْمانِ : عاملة عملَ لَيسَ : كقولهم : لَا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وعاملة عمل إنَّ : كقولهم : لَا رَجلَ أَفْضَلُ مِنْكَ وقد ذكرنا شبهها بإنَّ . ٤١/أ

وقوله : (اعْلَمْ أَنَّ « لَا » تَنْصِبُ النَّكِرَةَ بِغَير تَنْوِينٍ مَا دَامَتْ تَلِيها ، وَتُبْنَى مَعَهَا عَلَى الِفَتْحِ كَخَمْسَةَ عَشَرَ) : يعطي ظاهرة مناقضة ؛ لأنَّه سمى عمل « لَا » نَصْبًا وبِنَاءً والنَّصْبُ مِنْ أَلْقَابِ الإعْرَابِ .

=

(١) سورة الواقعة من الآية (٧٥) .
(٢) سورة يونس من الآية (١٠٦) .

....

= واختلف النحويون في النكرة المفتوحة المفردة بعد « لَا » كقولنا : لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ ، وَلَا غُلامَ لَكَ ، فذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو سعيد السيرافي [١] والكوفيونَ [٢] إِلَى أَنَّها معربة منصوبة بغير تنوين ، وزعم أبو سعيد [٣] أنه مذهب سيبويه [٤] والظاهر معه ؛ لأن سيبويه قال [٥] : « هذا باب النفي بلا : ... ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين » وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، وحجة هذا القول أن « لا » عاملة في النكرة ، فلو كانت حركتها بناء ؛ لكان العامل قد عمل في المعمول البناء ، وليس في العربية معمول بني مع عامل .

وأما ترك التنوين فلثلاثة [٦] أوجه : أحدها : أَنَّ « لَا » لا يُفْصَلُ بينَها وبين معْمُولِها فجريا مجرى الاسم المركب فترك التنوين تخفيفًا . الثاني : أَنَّ « لَا » ضَعِيفَةٌ جدًّا ؛ لأنها فرع فرع فلم ينون اسمها . الثالث : أن ترك التنوين إيذَانٌ بالتركيب مع « لا » لأنه لو أثبت لجاز أن يتوهم أن النصب بفعل محذوف كقولك : وَعَدْتَنِي بِدِرْهَمٍ ودِينَارٍ فلا دِرْهَمَ وَلَا دِينَارَ .

وذهب جمهور البصريين [٧] إلى أنَّ النكرة مبنية : وحجتهم في ذلك أَنها تضمنت معنى الحرف ، فبنيت كأَمْسِ ، وبيانه أَنَّك إذا قلت : « لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ » فأصله لَا مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ، فحذفت « مِنْ » وضمنت النكرة معناها ، فبنيت . وإنما قلنا ذلك ؛ لأن هذا نفي عام / وهو جواب لِمَنْ قَالَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ . ٤١/ب وإنما قلنا : إنه جواب له لأنه إخبار ، فكل إخبار يصح أن يكون جوابًا عن مسألة ، وإنما بنيت على الحركة ؛ لأَنَّ بناءها عارض ، وإنما كانت فتحة لأنها أخف الحركات ولطول الكلام بالتركيب .

وأما تشبيهه بخمسة عشر فلعلتين : إحداهما : أن بناء الاسم الثاني من خمسة عشر حدث بالتركيب كبناء النكرة المركبة مع « لَا » . والثاني : أَنَّ أَصْلَ خَمْسَةَ =

(١) نص على رأيه السيوطي في الهمع (١٤٦/١) .
(٢) نص على مذهبهم ابن الأنباري في الإنصاف مسألة (٥٣) .
(٣) نص على رأيه السيوطي في الهمع (١٤٦/١) .
(٤) انظر الكتاب (٣٤٥/١) .
(٥) المرجع السابق .
(٦) في الأصل فثلاثة بدون لام التعليل والصواب ما أثبتناه .
(٧) نص على مذهبهم ابن الأنباري في الإنصاف مسألة (٥٣) .

= عَشَرَ خَمْسَةٌ وَعَشَرَةٌ [فحذف] [١] حرف العطف مع الاسم الثاني ، وقد تضمن معناه ، كما أنَّ مِنْ مقدرة مع النكرة وقد تضمنت معناه .

فإن فصلت بين النَّكِرة و « لَا » بطل عملها ، كقولك : لَا لَكَ غُلَامٌ وَلَا عِنْدَكَ جَارِيَةٌ ويجب التكرير كقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [٢] .

أما بطلان العمل : فلما بينا من ضعفها ، فلم تبلغ أَنْ تَعْمَلَ مع الفَصْلِ ، وإنَّ تَعمل مع الفصل كقولك : إنَّ فيهَا زَيدًا ؛ لأنها تشبه الفعلِ الصريح . وأما وجوب التكرير : فإنه جَوَابٌ لِسُؤَالٍ مكرر كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ : أَلَهُ غُلَامٌ أَمْ جَارِيَةٌ ؟ فَقُلْتَ : لَا لَهُ غُلَامٌ وَلَا جَارِيَةٌ .

وإذَا دخلت على المعرفة لا تعمل ؛ لأنها لا يصح أن تنفيَ نفيًا عامًّا لخصوصيتها ويجب التكرير أيضًا ؛ لأنه جواب لسؤال مكرر في التقدير تقول : لَا زَيدٌ فِيهَا وَلَا عَمْرٌو ، قَالَ أَبُو ذُؤَيب :

٦٨ – هُنَالِكَ لَا إِتْلَافُ مَالِي ضَرَّنِي ... وَلاَ وَارِثي إنْ ثُمِّرِ الْمَالُ حَامِدِي [٣]

ويجوز للشاعر ترك التكرير ، وهو ضرورة كقوله :

٦٩ – فَلَا أَنَا مِنْهُ مَا أَفَادَ ذَوُو الْغِنَى ... أَفَدْتُ وَأَعْدَانِي فَأَتْلَفْتُ مَا عِنْدِي [٤]

٤٢/أ فإنْ عَطَفْتَ وكررت « لَا » جازت لك فيه خمسة أَوجُهٍ : الوجهُ / الأول : « لَا حَوَّلَ وَلا قُوَّةَ إلا باللَّهِ » تفتحهما [٥] غير منونين ، قال اللَّه ﷻ : ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ﴾ [٦] . وقال : (لَا بيعَ فِيهِ وَلَا خِلَال) [٧] . وقد ذكرنا الخلاف في الفتحة .

الوجه الثاني : لَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إلَّا بِاللَّهِ ، فتفتح الأول بغير تنوين ، وتفتح الثاني =

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) سورة الصافات من الآية (٤٧) .

(٣) انظر ديوان الهذليين : (١/١٢٣) وروايته :

أعاذل لا إهلاك مالي ضرني ... ولا وارثي إن ثمر المال حامدي

واستشهد به على إهمال « لا » ووجوب تكريرها لدخولها على المعرفة .

(٤) لم نهتد إلى معرفة قائله . ولم نجده فيما بين أيدينا من المراجع ، واستشهد به على جواز ترك تكرير لا مع دخولها على المعرفة لضرورة الشعر .

(٥) في الأصل : تفتحها بدون الميم . (٦) سورة البقرة من الآية (٢٥٤) .

وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب (البدور الزاهرة ٥١) .

(٧) سورة إبراهيم من الآية (٣١) وهي أيضا قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب (البدور الزاهرة ١٧٢) .

= بتنوين ، وعليه قول الشاعر [١] :

٧٠ - لَا نَسَبَ اليومَ وَلَا خُلَةً اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَاقِعِ [٢]

قالَ أَبُو سَعِيدٍ السيرافي [٣] : « ويروى : اتَّسَعَ الْفَتْقُ علَى الرَّاتِقِ » والأول من قصيدة عينيَّة ، والثاني من قصيدة قافية .

واختلف النحويون في تنوين خلة ، فمن قال : إنَّ اسم لَا معرب ، جعل التنوين للضرورة ، لأن « لا » تنصب عنده بغير تنوين ، ويحكى عن يونس . ومن قال : إنَّ اسْمَ « لَا » مبني على الفتح ؛ نصب الثاني حملًا على لفظ الأول كما تقول : يَا زَيدُ العَاقِلُ ، فترفعه حملًا على لفظ زَيدٍ .

الوجه الثالث : لا حَولٌ ولا قُوةٌ إلَّا بِاللّٰه برفعهما وهما مبتدآن ، ويجوز أن تكون « لا » فيهما بمعنى ليس ، والخبر في الحالين محذوف ، فإن جعلتهما مبتدأين وجب التكرير ، وإن جعلت « لا » بمعنى ليس لم يجب ، وقرئ : ﴿ فَلَا رَفَثٌ وَلَا فسوق ﴾ [٤] وقال الرَّاعِي النُّمَيرِي :

٧١ - وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لَا نَاقَةٌ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ [٥]

ويروى :

* وَمَا صَرَمْتُكِ حَتَّى قُلْتِ * =

(١) الشاعر هو أنس بن العباسي السلمي .

(٢) البيت في سيبويه (٣٤٩/١) والشنتمري (٣٤٩/١) والهمع (٢/ ١٤٤) والدرر اللوامع (١٩٨/٢) وابن يعيش (١٠١/١) والعيني (٣٥١/٢) والارتشاف ق (١٨٧) أ والأشموني (١٥١/١) والأصول لابن السراج (٧٠٤/٢) وأمالي القالي (٧٣/٣) والسيرافي (١٣٨/١) ومجمع الأمثال : (١٦٠/١) .

(٣) انظر شرح السيرافي (٨٤/٢) ب .

(٤) سورة البقرة من الآية (١٩٧) وهذه القراءة لأبي جعفر وابن كثير وأبي عمرو ، ورويت عن عاصم في بعض الطرق . (انظر البحر المحيط ٨٨/٢) .

(٥) البيت في سيبويه : (٣٥٤/١) وبرواية : ما صرمتك . . .
والخزانة (٣٠٣/١) ، شرح لاميه العجم (٩٨/١) وابن يعيش (١١١/٢ ، ١١٣) والعيني : (٣٣٦/٢) والأشموني (١١/٢) ، والتصريح (٢٤١/١) ونهاية الأرب (٥٩/٣) ومجالس ثعلب : (٢٨/١) والغرة المخفية ق (٨٦) أو برواية وما صرمتك ، ومجمع الأمثال (١٥٣/٢) وهو ضمن أبيات قالها في سلمى انظر : الراعي النميري ص (١٠٧) والشطر الثاني مثل قاله الحارث بن عباد ، وقد اعتزل حرب البسوس بين بكر وتغلب . واستشهد به عليّ إهمال لا وتكريرها لرفع ما بعدها على الابتداء .

قال ابْنُ جِنِّيّ : وَيَجُوزُ : لَا حَولٌ وَلَا قُوَّةَ إلَّا بِاللّهِ . قَالَ الشَّاعِرُ :

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيم فِيهَا وَمَا فاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيم

ويجوز : لَا غُلَامَ وَجَارِيَةً لَكَ بِالتَّنْوِينِ لَا غيرِ . قَالَ الشَّاعِرُ :

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مروَانَ وابْنِهِ إذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارتْدَى وَتَأَزَّرا

فإِنْ وَصَفْتَ اسْم « لَا » كانت لك فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوجْهٍ : النَّصْبُ بِالتَّنْوِينِ ، تَقُولُ : لَا رَجُلَ ظَرِيفًا عِنْدَكَ ، وَبِغَيرِ تَنْوِينٍ ، تَقُولُ : لَا رَجُلَ ظَرِيفَ عِنْدَكَ ، والرَّفْعُ بِالتَّنْوِينِ لَا غير ، تَقُولُ : لَا غُلَامَ ظَرِيفٌ عِنْدَكَ ، وَتُثَنِّي بِالنُّونِ ، فَتَقُولُ : لَا غلامينِ وَلَا جَارِيَتَينِ عِنْدَكَ .

وَتَقُولُ : لَا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ ، تَرْفَعُ أَفْضَلَ ؛ لأَنَّهُ خَبَرُ « لَا » كَمَا يَرْتَفِعُ خَبرُ إنَّ .

= وشطر البيت الأخير مثلٌ ذكره الميداني [1] .

الوجه الرابع : لَا حَولَ وَلَا قُوَّةٌ إلَّا بِاللّهِ بفتح لام الأول بلا تنوين ، وترفع الثاني ، قال الشاعر [2] :

٧٢ - وإذَا تَكُونُ شَدِيَدةٌ أُدْعَى لَهاَ وإذَا يُحَاسُ الحَيسُ تُدْعَى جُنْدُبُ

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَينِهِ لَا أُمٌّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ [3]

وأنشدت ما قبله ليعلم أن القوافي مرفوعة .

٤٢/ب قال ابْنُ الخَبَّازِ : ولك في رفع أب وجهان / أحدهما : أَنْ تجعله مبتدأ وقد رفعت ما بعد « لا » من غير تكرير . والثاني : أن تجعلها بمعنى ليس .

الوجه الخامس : لَا حَولٌ وَلَا قُوَّةَ إلَّا بِاللّه ، ترفع الأول وتفتح الثاني بلا تنوين ، =

---

(١) انظر مجمع الأمثال (١٥٣/٢) .

(٢) ذكر سيبويه أنهما لرجل من مذحج ، وقال الشيخ قطه العدوي : إنه لعمرو بن الغوث بن طيِّيء ، وقال أبو رياش : إنه لهمام بن مرة ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من عبد مناف ، وقال الحاتمي : هو لابن أحمر ، وقال الأصفهاني : هو لضمرة بن حمزة ، ونسبه البغدادي لضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم شاعر جاهلي .

(٣) وهما في سيبويه : (٣٥٢/١) وابن يعيش (١١٠/٢) وابن عقيل : (١٣/٢) وفتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل (١١٥) وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي (١١٥) وفي المقتضب (٣٧١/٤) والمؤتلف والمختلف (٢١٥) والخزانة (٢٤١/١ - ٢٤٤) والعيني (٣٣٩/٢ - ٣٤٣) والأصول لابن السراج (٣٠٧/١) .

= قَالَ أميةُ بنُ أبي الصَّلْت :

٧٣ - فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ (١)

الضمير من قوله : « فِيها » يعود إلى الجنَّة . وقوله : « وَمَا فَاهُوا » أَي : وَمَا نَطَقُوا أَي : مَا أُخْبِرُوا بِهِ من النعيم والخلود باق ، فرفع لغو على الوجهين في رافع أب وفتح تأثيم قد ذكر في أول الباب .

وإنْ لم تتكرر « لَا » جاز لك فيه وجهان : نصب المعطوف ورفعه ، تقول : لَا غُلَامَ وَجَارِيةً لَكَ ، وَلَا غُلَامَ وَجَارِيَةٌ لَكَ ؛ فالنصب حمل على اللفظ والرفع بالابتداء قال الفرزدق :

٧٤ - فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْل مَرْوَانَ وابنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارتْدى وَتَأَزَّرا (٢)

فإن وصفت اسم « لا » كانت لك فيه ثلاثة أَوجُه : أَحدها : النصب بالتنوين تقول : لَا رَجُلَ ظَرِيفًا عِنْدَكَ ، وإنَّما نونته لأن اسم « لا » إنْ كَان معربًا فمنع التنوين لتركيبه معَ « لَا » وإنَ كَانَ مبنيًّا فبناؤه لتضمن معنى « مِنْ » وكلا الأمرين ليسا في صفته .

الثاني : الفتح بِغَير تنوين تقول : لَا رَجُلَ ظَرِيفَ عِنْدَكَ ، واستضعفه أبو إسحاق الزجاجي وقال : فيه نظر . وذكر أبو سعيد (٣) له تأويلين : أحدهما : أنهم ركبوا =

---

(١) البيت في الخزانة (٢٨٣/٢) وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ، وفتح الجليل للعدوي ص (١١٧) وابن عقيل (١١٥/٢) وهو في ديوان أمية بن أبي الصلت ص (٥٤) وفي الديوان وجد كل من الشطرين في بيت فالأولى :

فلا لغو ولا تأثيم فيها ولا غول ولا فيها مليم

والثانية هكذا :

وفيها لحم سَاهِرَةٍ وَبحْرٍ وما فاهوا به لهم مقيم

وانظر الأشموني (٨/٢) .

(٢) لم نجد هذا البيت في ديوان الفرزدق طبعة بيروت ١٩٦٤م والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل معين ، ونسبه العيني في المقاصد لرجل من بني عبد مناة بن كنانة ، ونسب في شرح شواهد الكشاف للفرزدق . وهو في الكتاب لسيبويه (٣٤٩/١) والخزانة (١٠٢/٢) والمقتضب (٣٧٢/٤) وابن يعيش (١٠١/٢ ، ١١٠) ، والأشموني (١٥٣/١) .

واستشهد به على جواز العطف على اسم « لا » بالنصب من غير تكرار « لا » عطفًا على محل اسمها .

(٣) قال أبو سعيد في (٨٨/٢) : وأما الذين قالوا : لا غلام ظريف لك ؛ فإنهم جعلوا الموصوف والصفة بمنزلة ، والصفة بمنزلة اسم واحد .

....

= رَجلًا وظَرِيفًا وأدْخَلوُا بعد ذلك « لا » . والثاني : أن ظريفًا منع التنوين لمشاكلة رَجُلٍ؛ لأنه صفته ، وهو هو في المعنى .

الثالث : الرفع تقول : لَا رَجُلٍ ظَرِيفٌ عِنْدَكَ ، وهو صفة محمولة على محل (اسْمِ) (١) « لَا » مع النفي .

فَإن قِيلَ : لَمْ تُجيزُوا إنَّ زَيدًا الظَّرِيفُ عِنْدكَ برفع الظريف حملا على الموضع (وَ) (٢) أَجزتُمْ / لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ عِنْدَكَ حَمْلًا عَلَيَهْ . فما الفرق بينهما ؟ فقد قال أبو سعيد : إن المبتدأ والخبر قبل أن تعمل فيهما « لَا » منفيان بها ، وكذلك بعد عملها ، أَلَا تَرَىَ أَنكَّ إذَا قُلْتَ : لَا رَجُلَ في الدَّارِ ، أصله لَا في الدَّارِ رَجُلٌ ، وإنَّ وأخواتها يغيرن المبتدأ والخبر ، ولا يوجدن معهما إلا علامات . ٤٣/أ

(و) (٣) تثني بالنون فتقول : لَا غُلَامَيـنِ لَكَ ولَا جَاريتَيـنِ عِنْدَكَ ، وكذلك إذا جمعت أثبت النون فتقول : لَا بَنِينَ لَكَ ، ولا مُسْلِمِينَ عِنْدَكَ . وإنما أثبت النون في المثنى والمجموع ولا يثبت التنوين في الواحد ؛ لأن النون قوية بحركتها ، والتنوين ضعيف ، ألا ترى أنك تقول : الرَّجُلَانِ وَالرَّجُلُ فتثبتها (٤) وتحذفه ؟.

واختلف النحويون في المثنى والمجموع المنفيين « بلا » ، فذهب الخليل (٥) وسيبويه إلى أنهما مبنيان (٦) ؛ لأن تضمن معنى الحرف قائم بهما قيامه في المفرد و(ذهب) (٧) أبو اسحاق إلَى أنهما مبنيان قبل دخول « لَا » فلم يؤثر فيهما دخولها شيئًا ، وذهب المبرد (٨) إلى أنهما معربان ، وحجته أنه ليس في كلام العرب =

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) زيادة يقتضيها السياق ، وهي عن اللمع .

(٤) في الأصل فتثبتهما والصواب ما أثبتناه ؛ لأن الضمير يعود على النون والضمير في تحذفه يعود على التنوين .

(٥) الخليل : هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي أخذ العلم عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي وغيرهما ؛ نبغ في العربية نبوغًا لم يسبق إليه ، وبلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو ، وهو أول من دون معجما في اللغة بتأليفه (كتاب العين) وله بعدئذ مأثرة الشكل العربي المستعمل الآن . مات رحمه الله بالبصرة سنة (١٧٥هـ) على الأصح .

(٦) انظر سيبويه : (١/٣٤٨) .

(٧) زيادة يقتضيها السياق .

(٨) انظر المقتضب (٣٦٦/٤) وقد ذكر رأي المبرد ابن يعيش في (١٠٦/٢) ثم علق عليه قائلًا : وهذا إشارة إلى عدم النظير ، وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير .

باب
(معرفة الأسماء المنصوبة)

قال ابْنُ جِنِّي: وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيـنِ : مَفْعُولٌ ، وَمُشَبَّهٌ بِالْمَـفْعُول ، وَالْمَفْعُولُ خَمْسَةُ أَضْرُبٍ : مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، وَمَفْعُولٌ بِهِ ، وَمَفْعُولٌ فِيهِ ، وَمَفْعُولٌ لَهُ ، وَمَفْعُولٌ مَعَهُ .

= مركب شطره الثاني مثني أو مجموع .

(وتقول : لَا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكُ ، ترفع أَفْضَلَ لِأَنَّهُ خَبرُ « لَا » كَمَا يَرْتَفِعُ خَبَرُ إِنَّ) قال يونس : سمعت أهل الحجاز يقولون : لَا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ بِالرفع [١] .

واختلف النحويون في رافع خبر « لَا » : فذهب سيبويه [٢] إلى أنه يرتفع بأنه خبر مبتدأ لأَنَّ « لَا » وما بعدها في موضع اسم مرفوع هذا خبره . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يرتفع « بلا » [٣] ، لأنها اقتضت اسمًا وخبرًا ، فعملت في كل واحد منهما ، ويظهر أثر الخلاف في قول أمية بن أبي الصلت :

٧٥ - * فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا *

فمذهب سيبويه أنه خبر عنهما . ومذهب أبي الحسن أنه خبر عن أحدهما وخبر الآخر محذوف ، لئلا يعمل في الخبر الواحد رافعان كقولك : إِنَّ زَيدًا وَعَمْرٌو [٤] ذَاهِبَانِ [٥] . والبصريون [٦] لا يجيزونه ؛ لأنك / جعلت ذاهبين خبرًا عن زَيدٍ المنصوب بإِنَّ وعَمْرٍو المرفوع بالابتداء ، فقد رفعته من وجهين ، وذَلك لَا يَجُوزُ . ٤٣/ب

(معرفة الأسماء المنصوبة)

قال ابْنُ الخَبَّاز : إنما ذكر المنصوب بعد المرفوع لوجهين : أحدهما : أن المنصوب والمرفوع يعملان لعامل واحد كالفاعل والمفعول والاسم والخبر . والثاني : =

(١) ذكره سيبويه في (١/٣٤٥) . (٢) انظر سيبويه (١/٣٤٥ ، ٣٥٣) .

(٣) قال السيوطي في الهمع : (١/١٤٦) : والإجماع على أن لا هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب ، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرد والسيرافي .

(٤) في الأصل عمرًا بالنصب والصواب ما أثبتناه .

(٥) بمراجعة الإنصاف مسألة (٢٣) تبين أن هذا المثال موضع خلاف بين الكوفيين والبصريين ، فأجازه الكوفيون وقرر منعه البصريون ، فيحتمل أن يكون ابن الخباز قد مال في هذه القضية إلى رأي الكوفيين ، أو أنه مثل للممتنع لتتضح صورته في الذهن فيجتنب . وانظر المغني باب العطف .

(٦) الإنصاف مسألة (٢٣) .

باب
(المفعول المطلق وهو المصدر)

قال ابن جني : اعْلَمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ كَلُّ اسْمٍ دَلَّ على حَدَثٍ وَزَمَانٍ مَجْهُولٍ ، وَهُوَ وفِعْلُهُ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ ، وَالْفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ ، فَإِذَا ذَكَرْتَ الْمَصْدَرَ مَعَ فِعْلِهِ فَضْلَةً فَهُوَ مَنْصُوبٌ بِهِ ، تَقُولُ : قُمْتُ قِيَامًا ، وَقَعَدْتُ قُعُودًا ، وإنَّما يُذْكَرُ الْمَصْدَرُ مَعَ فِعْلِهِ لأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاء : وَهِيَ تَوكِيدُ الْفِعْلِ ، وَبَيَانُ النَّوعِ ، وَعَدد المَرَّاتِ ، تَقُولُ في تَوكيد الْفعْلِ : قُمْتُ قِيَامًا وَجَلَسْتُ جُلوُسًا . وَتَقُولُ في التَّبيينِ : قُمْتُ قِيَامًا حَسَنًا ، وَجَلَسْتُ جُلوُسًا طَوِيلًا ، وَتَقُولُ في عَدَدِ المَرَّات : قُمْتُ قَومَتَينِ ، وَجَلَسْتُ جَلْسَتَينِ ، وَضَرَبْتُ ثَلَاثَ ضَرَبَاتٍ .

= أن كل واحد من المرفوع والمنصوب يكون صاحبه في المعنى في باب المفاعلة كقولك : ضَاربٌ زَيدٌ عَمْرًا . والمفعول خمسة أضرب : مفعول مطلق ، ومفعول به ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه ، وأما المشبهة بالمفعول فسيأتي ذكرها [١] . وما سمعته للنحويين حدًّا للمفعول من حيث إنه مفعول ولكنهم حدوه مع التنوين ؟

وإنَّما بَدَأَ بالمفعول ؛ لأنه أقوى من المشبه به ، وزاد بعض النحويين مفعولًا منه ومثله بقوله تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [٢] أى : مِنْ قَومِهِ .

وأسقط أبو إسحاق الزجاج المفعول معه ، وذكر في المعانى [٣] أَنَّ المفعول له ينتصب انْتِصَابَ الْمَصَادِرِ ، فصارت المفاعيل عنده ثلاثة ، ومن أثبت المفعول منه صارت عنده ستة ، وهي في قول الجمهور خمسة ، فهذه ثلاثة أقوال .

(باب المفعول المطلق)

قال ابن الخباز : وهو المصدر . ذَكَرَ أَبُو بَكْرِ بْنِ السَّرَّاج المصدر في أَوَّل المَنْصُوبَاتِ [٤] ، وتلاه النحويُّون . وإنما بدأوا به لأنه هو المفعول الحقيقي ؛ لأنَ فَاعله =

---

(١) في الأصل ذكره .
(٢) سورة الأعراف من الآية (١٥٥) .
(٣) معاني القرآن للزجاج وقد ذكره صاحب الكشف : (١٧٣٠/٢) .
(٤) بالاطلاع على كتاب الأصول تبين أن ابن السراج ذكر المفعول المطلق في أول المنصوبات فيقول في الأصول (١٠٩/١) : والمفعول ينقسم على خمسة أقسام ، مفعول مطلق ، ومفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه . شرح الأول : وهو المفعول المطلق ويعني به المصدر .

....

= يخرجه من العدم إلى الوجود . وكان أبو العباس المبرد يرى البداء بالمفعول به ؛ لأن عامله أقوى من عامل غيره . وإنما سمي مطلقًا ؛ لأنه لم يقيد بحرف جر ، وحقيقة ذلك أنك / تسميه مفعولًا ، وغيره يقيد في التسمية فيقال : مفعول به وكذلك ٤٤/أ سائرها .

وإِنَّمَا سُمِّي مصدرًا ؛ لأن الفعل يصدر عنه من حيث إنه مشتق منه ، يقال : وَرَدَتِ الإبل الْمَاءَ ، وَصَدَرَتْ عَنْهُ إِذَا تَرَكَتْهُ ، فَقَدْ بَانَ (أَنَّ) [١] المصدر ضِدُّ الْمَوْرِد . قال تأبط شرًّا :

٧٦ – وَأُخْرَى أُصَادِي [٢] النَّفْسَ عَنْهَا وإِنَّهَا لَمَوردُ حَزْمٍ إِنْ عَزَمْتَ [٣] وَمَصدَرُ [٤]

وقوله (اعلم أَنَّ المَصْدَرَ كُلُّ اسْمٍ دَلَّ عَلَى حَدَثٍ وَزَمَانٍ مَجْهُول) الحَدَثُ : اسم لجَمِيعِ الأَعْرَاضِ القَائِمَة بِالجواهر إمَّا قيامًا ذِهْنِيًّا كَالإِضَافيَّاتِ ، وإِمَّا قِيَامًا خَارِجِيًّا كَالأَلْوانِ . وسميت بذلك لأنها حَادِثَةٌ متجددة .

وقوله : (وَزَمَانٍ مَجْهُول) لَا يُحْتَاجُ إِلَيه ؛ لأَنَّ دِلَالَةَ المصدر عَلَى الزَّمَان المَجْهُول دِلَالَةٌ الْتِزَامِيَّةٌ ، وَتِلْك لَا مَدخَلَ لَهَا فِي مَفْهُومِ اللَّفْظِ ، وَلَو أَجزنَا ذَلِك فِي تَحْدِيد المصدر لأجزنا في تحديد الجواهر أن يقال : الجوهر : كل مشار إليه بِالجِهَةِ دَال عَلَى مكان ، ولقلنا في حد الجسم : هو كل مؤلف دال على حيز [٥] . وقال بعضهم : إنما أتى بقوله : (وَزَمَانٍ مَجْهُولٍ) ليفصل المصادر من الأفعال ؛ لأن النوعين مشتركان في الدلالة على الحدث ، وينفصل الفعل بِأَنَّ زَمَانَ الْحَدَثِ مَعَهُ مُحَصَّلٌ ، وينفصل المصدر بأن زمان الحدث معه مجهول ، ولا خفاء في أَنَّ [٦] الفعل والمصدر من لفظ واحد ، ألا ترى أن ضربًا وضرب كليهما مركبان من الضاد والراء والباء ، وهذا لا يؤذن =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في الأصل لصادي وما أثبتناه عن الحماسة .

(٣) في الأصل : إن عزمت فعلت ومصدر ، ولعل الشارح كان يحفظ روايتين للبيت وأثبتهما في إملائه ليترك للقارئ الاختيار .

(٤) المصاداة : إدراة الرأي في تدبير الشيء وإمعان النظر فيه . والبيت في ديوان الحماسة : (١/ ١٨) وبرواية « إن فعلت » بدل عزمت ، وأتى به شاهدًا على أن المورد ضد المصدر .

(٥) في الأصل خبر وهذا تصحيف .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

= باشتقاق أحدهما من الآخر ، لأن اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب مشتركان في التركيب من الضاد والراء والباء ، وليس أحدهما بمشتق من الآخر .

واختلف النحويون في الفعل والمصدر من جهة الاشتقاق ، فذهب البصريون [١] إِلَى أن الفِعْلَ مشتقٌّ من المصدر ، واحتجوا على ذلك بثلاثة أوجه : / الأول : أنَّ زمان المصدر ٤٤/ب مطلق وزمان الفعل مقيد ، والمطلق قبل المقيد . الثاني : أن المصدر يدل على معنى واحد وهو الحدث ، والفعل يدل على معنيين : وهما : الحدث والزمان والواحد قبل الاثنين . الثالث : أن المصدر اسْمٌ ، وهو أولى بأن يكون أصلًا للفعل منه بأن يكون أصلًا له .

وذهب الكوفيون [٢] إلى أنَّ المصدر مشتق من الفعل ، واحتجوا على ذلك من ثلاثة أوجه ، الأول : أن الأفعال عامِلة في المصادر والعامل أصل المعمول ، والجواب : أنَّ حروف الجر تعمل في الأسماء وليست بأَصْلٍ لها . الثاني : أنَّ المصدر يؤكد به الفعل ، والمؤكد أصل المؤكد . والجواب : أنا نقول : قَامَ الْقَوْمُ كُلُّهُم وَلَيسَ أَحَدُهُمْ أَصْلًا للآخر . الثالث : أن المصدر يصح بصحة الفعل ويعتل باعتلاله كقولك : عَوِرَ عَوَرًا وَقَامَ قِيَامًا ؛ فدل على أنه مشتق منه . والجواب . أن المضارع يصح بصحة الماضي ويعتل باعتلاله كصد يصد وهاب يهاب ، وَلَيسَ أَحَدُهُمَا مُشْتَقًّا [٣] مِنَ الآخَر . وقوله : (فَإِذَا ذَكَرْتَ المَصْدَرَ مَعَ فِعْلِهِ فَضْلَةً) يحترز من ذكره معه غير فضلة ، وذلك في باب ما لم يسم فاعله كقولك : سيرَ سَيرٌ شَدِيدٌ . وإنَّما كان منصوبًا [بِهِ] [٤] لأنه هو المقتضي له ، وذلك كقولك : قُمْتُ قِيَامًا وَقَعَدْتُ قُعُودًا ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [٥] وفيه : ﴿ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾ [٦] .

وإنَّمَا يذكر المصدر مع فعله لِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : وذلك لأن المصدر مفعول وهو فضله ولابد للفضلة من فائدة ، الأول : تَوكيد الفعل ، وذلك حاصل بذكر المصدر وحده وفي التنزيل : ﴿ ثُمَّ يُعِيدُكُمۡ فِيهَا وَيُخۡرِجُكُمۡ إِخۡرَاجًا ﴾ [٧] فإِخْرَاجُ بِمَنْزِلَةِ تَكْرِيرِ =

---

(١) انظر الإنصاف مسألة (٢٨) .
(٢) المرجع السابق .
(٣) في الأصل مشتق .
(٤) زيادة يقتضيها السياق وهي عن اللمع .
(٥) سورة النساء من الآية (١٦٤) .
(٦) سورة الأحزاب الآية (٥٦) .
(٧) سورة نوح من الآية (١٨) .

....

= يُخْرِجكم كَأَنَّهُ قَالَ : وَيُخْرِجُكُمْ / يُخْرِجُكم ، وعلة ذلك أَنَّ الفعل يدل على ١٣/أ المصدر ، والمصدر يدل على الفعل ، فذكر الفعل كذكر مصدرين ، وذكر المصدر كذكر فعلين .

الثاني : بيان النوع ، وذلك حاصل بصفة المصدر كقولك : قُمْتُ قِيَامًا طَوِيلًا ، وفي التنزيل ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ (١) .

وفي المصدر الموصوف زيادة على مفهوم الفعل ؛ لأنه خرج بالصفة من الجنس العام إلى النَّوعِ الخاص ، ولا يفهم من الفعل إلا المصدر المطلق .

الثالث : عدد المرات ، وذلك حاصل بثلاثة أشياء : الأول : إدْخَال التاء على بناء المصدر طلبًا للتوحيد كقولك : قُمْتُ قَومَةً وَجَلَسْتُ جَلْسَةً فَقَومةٌ مِنْ قِيَام كَتَمَرَةٍ مِنْ تَمَر ، وفي التنزيل : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ (٢) وَفِيهِ : ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴾ (٣) الثاني : التثنية كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ . الثالث : مَجِيئُهُ مُمَيِّزًا للعدد كقوله تعالى : ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ (٤) وقال تعالى : ﴿ فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (٥) وفائدة هذا زائدة على ما يفهم من الفعل ؛ لأن هذا يفهم منه العدد ، وأضافوا إلى ذلك فائدتين أخريين : إحداهما : مجيء المصدر لبيان الحالة كالرِكْبَةِ والْقِعْدَةِ والجِلْسَةَ ، وهي الهيئات التي يفعل عليها الركوب والقعود والجلوس ، الثانية : مجيء المصدر حالًا كقولك : أَتَيتُهُ رَكْضًا أي : رَاكِضًا .

---

(١) سورة الحديد من الآية (١١) .

(٢) سورة الحاقة من الآية (١٣) .

(٣) سورة الحاقة من الآية (١٤) .

(٤) سورة النور من الآية (٤) .

(٥) سورة النور من الآية (٢) .

قال ابْنُ جِنّي : وَلَا يَجوزُ تَثْنِيةُ المَصْدَرِ وَلَا جَمْعُهُ ، لأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ ، ويَقَعُ بِلَفْظِهِ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ ، فَجرَى لِذَلِكَ مَجْرَى المَاءِ والزَّيتِ والتُّرَابِ ، وإنَّ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ جَازَتْ تَثْنِيَتُهُ وجَمْعُه / تَقُولُ : قُمْتُ قِيَامَين ، وَقَعَدْتُ قُعُودَين .

١٤/ب

واعْلَمْ أن الفعل يَعْمَلُ في جَمِيع ضُرُوبُ المَصَادِرِ مِنَ المُبْهَمِ وَالْمُخْتَصِّ ، تَقُولُ في المُبْهَم : قُمْتُ قِيَامًا ، وانْطَلَقْتُ انْطِلَاقًا ، وَتَقُولُ في الـمُخْتَصِّ : قُمْتُ الْقِيَامَ الَّذِي تَعْلَمُ ، وذَهَبْتُ الذَّهَابَ الَّذي تَعْرِفُ ، ويَعْمَلُ أَيضًا فِيمَا كَانَ ضَرْبًا مِن فِعْلِهِ الَّذِي أُخِذَ مِنْهُ تَقُولُ : قَعَدَ القُرْفُصَاءَ ، واشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ ، ورَجَعَ الْقَهْقَرَى ، وَسَارَ الجَمَزَى ، وَعَدَا البَشَكَى .

قال ابن الخبَّاز : ولا يجوز تثنية المصدر ولا جمعه ؛ لأنَّ الغرض منهما التكثير في الواحد ، وذلك حاصل بدونهما ، وهذا معنى قوله : (وَيَقَعُ بِلَفْظِهِ على القَليل وَالْكَثِير) .

ويوضحه أنك إذا قلت : قُمْتُ قِيَامًا ؛ صح أَن تريد بالقيام مرة منه وأكثر ، وجريه مجرى الْمَاءِ والزَّيتِ والتُّرَابِ من حيث أن هذه أجناس تقع على القليل والكثير مما وضعت له / تقول : رأَيتُ مَاءً وزَيتًا وتُرَابًا رَأَيتَ قَطْرَةً مِنْهُمَا [1] [أ] [2] وذَرَّةً أَو أَكْثَر . وفي التنزيل : ﴿ فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾ [3] .

٤٥/ب

ويجوز صفة أسماء الأجناس كما جازت صفة أسماء المصادر ؛ لأن الحاجة تدعو إلى تفصيل أَنْواعِهَا . وفي التنزيل : ﴿ فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ ﴾ [4] .

فإن اختلفت أنواعه [جازت] [5] تثنيته وجمعه ؛ لأن اسم المصدر المفرد لا يدل على اختلاف الأنواع ، ومثل التثنية بقيامين وقعودين ، ولم يذكر الجمع ، فإذَا قُلْتَ [6] : قُمْتُ قِيامَينِ فَكَأَنَّهُ أَرَادَ : قُمْتُ قِيَامًا حَسَنًا ، وَقِيَامًا قَبِيحًا أَو قِيامًا مَا في مَكَانِ كَذَاَ ، وقِيَامًا في مَكَانِ كَذَا .

وَأَسْمَاءَ [7] الأجناس تَجْرِي هذا المَجْرَى فتثنى وتجمع لاختلاف أنواعها : وقرئ : =

---

(١) إنما قال منهما مع أن المتقدم ثلاثة لأنه نظر إلى الماء والزيت .

(٢) زيادة تقتضيها السياق .

(٣) سورة القمر من الآية (١٢) .

(٤) سورة القمر من الآية (١١) .

(٥) زيادة يقتضيها السياق وهي عن اللمع .

(٦) لعل صوابه : فإذَا قال .

(٧) في الأصل : أو أسماء الأجناس بزيادة همزة قبل واو العطف .

....

= ﴿ فَٱلْتَقَى الماءان ﴾ (١) وَقَالَ الرَّاجِز :

٧٧ - * وَبْلَدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا (٢) *

وجمع المصادر قليل جدًا ، قالوا : عَقْلٌ وعُقُولٌ ، وعِلمٌ وعُلومٌ ، وحلمٌ وحُلُومٌ وأَحْلَامٌ ، قَالَ الهُذَلِي (٣) :

٧٨ - وَلَقَدْ نُقِيمُ إِذَا الخُصُومُ تَنَاقَدُوا أَحْلَامَهُمْ صَعَرَ الخَصِيمِ المُجْنِفِ (٤)

وقَالُوا : لُبٌّ وَأَلْبَابٌ . وفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُولُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ (٥)

وَقَالُوا : شُغْلٌ وأَشْغَالٌ . قَالَ الأعشى :

٧٩ - فَاذْهَبِى مَا إِلَيكِ أَدْرَكَني الحِلْمُ عَدَاني عَنْ هَيجكُمْ أَشْغَالِي (٦)

ولا فرق في المصدر بين أن يكون معرفة أو نكرة ، تقول : قُمْتُ قِيَامًا ، وقُمْتُ القِيَام الَّذي تَعْلَمُ ؛ لأن الفعل قد تعدى إلى مصدره الذي اشتق منه ، وهو موجود أنشده عبد القاهر (٧) : =

---

(١) سورة القمر من الآية (١٢) وانظر إملاء ما من به الرحمن (٢٤٩/٢) .

(٢) الرجز لم يعرف قائله .

هذا صدر بيت عجزه :

* ما صحة رأد الضحى أَفْياؤَها *

والقالصة : من قلص الماء في البئر إذا ارتفع .

وما صحة : من مصح الظل إذا ذهب ، رأد الضحى : ارتفاعه ، والبيت في سر صناعة الإعراب (١١٣) وابن يعيش (١٥/١٠) والمنصف لابن جني (١٥١/٢) واللسان مادة (موه) وروايته :

وبلدة قالصة أمواهها تستن في رأد الضحى أفياؤها

كأنما قد رفعت سماؤها

(٣) هو أبو كبير الهذلي عامر بن جليس .

(٤) تناقدوا : تحاجوا ، أحلام : جمع حلم ، المجنف : معناه مائل . والبيت في ديوان الهذليين . (١٠٧/٢) واللسان مادة جنف . والشاهد فيه جمع المصدر « أحلام » .

(٥) سورة البقرة من الآية ٢٦٩ .

(٦) الحلم : الأناة ، عداني : صرفني والبيت في الديوان ص (٥) وروايته بالديوان :

* عداني عن ذكركم أشغالي *

(٧) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، من مصنفاته البلاغية دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ، أخذ النحو عن ابن أخت أبي علي الفارسي ، ومن مصنفاته النحوية : المغني في شرح الإيضاح ، والمقتصد في شرحه . مات في سنة (٤٧٤هـ) .

....

= ٨٠ - لَعَمْرِي لَقَدْ أَحْبَبْتُكَ الحُبَّ كُلَّه وزِدْتُكِ حُبًّا لَمْ يَكُنْ قَطُّ يُعرَفُ [(١)]

وأما الأسماء الموضوعة لهيئات خاصة من الأفعال فتفسِير ألفاظها : أَنَّ القُرْفُصَاءَ : أن يقعد الإنسان مقيمًا رجليه وملصقًا فخذيه إلى جوفه . والصَّمَّاءُ : اشتماله القصارين . والقَهْقَرَى : الرجوع إلى وَرَاء . ومنه قيل للحجر المتدحرج : قَهْقَرٌ .

والبَشَكَى : ضرب من العدو سريع ، يقال : نَاقَةٌ بَشَكَى أَي : سَرِيعَةٌ . والجَمَزى : ضَرْبٌ مِنَ السَّير سَرِيعٌ . يُقَالُ : حِمَارٌ جَمَزى . قال أمية الهذلي [(٢)] :

٨١ - كَأَنِّي وَرَحْلِي إِذَا رُعْتُهَا عَلَى جَمَزَى جَازِئٍ بِالرِّمَالِ [(٣)]

فإِذَا قُلْتَ : قَعَدَ القُرْفُصَاءَ . فللنحويين في نصبه ونصب بقية الأمثلة ثلاثة أقوال : الأَول : أنه منصوب بِقَعَدَ ، قال أبو علي [(٤)] : « لأن قَعَدَ إذَا تَعَدَّى إِلَى القُعُود الَّذِى يِشْمَلُ القُرْفُصَاءَ [وَغيرَه فَقَدْ تَعَدَّى إِلَى القُرْفُصَاء] [(٥)] في الجُمْلَةِ ، إِذَا كَانَ [(٦)] ضَرْبًا مِنَ القُعُودِ ، وَكَذَلَكَ الرُّجُوع والاشْتِمَالِ . وذهب قوم إلى أنها صفات مصادر محذوفة ، كأنك قلت : قَعَدَ القَعْدَة القُرْفُصَاءَ كما تقول : سِرْتُ سَرِيعًا أي : سَيرًا سَرِيعًا [(٧)] ، وَذَلِكَ لأن قَعَدَ غَيرُ مشتق من لفظ القُرْفُصَاء فلا يقتضيه ولَا يدل عليه . وذهب قوم إلى أنه منصوب بفعلٍ من لفظه - وإن لم يستعمل - كأنك قلت : تَقَرْفَصَ القُرْفُصَاءَ ؛ وذلك لأن الأصل في المصدر أَنْ يَعمل فيه الفعل المشتق منه .

---

(١) استشهد به على تعدي الفعل إلى المصدر المعرفة « الحب » ولم نجد هذا البيت في كتب عبد القاهر التي بين أيدينا ومنها المقتصد كما أننا لم نهتد إلى قائله .

(٢) هو أمية بن أبي عائذ الهذلي .

(٣) رعتها : زجرتها أو ضربتها ، جمزى : حمار يجمز أي يسرع . البيت في ديوان الهذليين (١٧٥/٢) وابن يعيش (١٠٨/٥) والمقاييس (٤٧٨/١) والسيرافي (٢٠١/٣) .

(٤) انظر الإيضاح ص (١٦٨) تحقيق حسن شاذلي فرهود - الرياض .

(٥) زيادة عن الإيضاح لأبي علي ص (١٦٨) .

(٦) في الإيضاح إذا .

(٧) في الأصل سَيرًا أي سريعًا والصواب ما أثبتناه .

قال ابنُ جِنّيّ : وَمَا أُضِيفَ إلى المصدَرِ مِمَّا هُوَ وَصَفٌ لَهُ في المَعْنَى بِمَنْزِلَةِ المَصْدَرِ تَقُولُ : سِرْتُ أَشَدَّ السَّير ، وَصُمْتُ أَحْسَنَ الصَّوم ، فَتَنْصِب أَشَدَّ وأحْسَنَ نَصْبَ المَصَادِرِ ، وَتَقُولُ : إنَّهُ لَيُعْجِبُنِي حُبًّا شَدِيدًا ؛ لأَنَّ أعْجَبَنِي وَأَحْبَبْتُهُ فِي مَعْنىً وَاحِدٍ . قَالَ الشَّاعِرُ :

يُعْجِبُنِي السَّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالتَّمْرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

فَتَنْصِبُ حُبًّا عَلَى المَصْدَرِ بِمَا دَلَّ عَلَيهِ يُعْجِبُنِى ، وَكَذَلِكَ إنِّي لَأَبْغِضُهُ كَرَاهِيَةً ، وإنِّي لَأَشْنَؤهُ بُغْضًا .

قال ابن الخبّاز : وإذَا أضفت أفْعَلَ التفضيل إلى المصدر انْتصَبَ انتصاب المصادر كقولك : سِرْتُ أَشَدَّ السَّيرِ ؛ لأن أفعل التفضيل بعض مما يضاف إليه . وكذلك إذا قلت : سِرْتُ أَشَدَّ مِنْ سَيرِكَ ، لأنك تفاضل بين سَيرَينِ . وفي التنزيل : ﴿ وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا ﴾ [١] أي : وَعَمَروها أَكْثَرَ مِنْ عِمارَتِهِمْ .

وإذَا كان الفعلان موضوعين لمعنى واحد كَأَعْجَبَنِي وَأَحْبَبْتُهُ وَشَنَأْتُهُ [وَأَبْغَضْتُهُ جَازَ أن يتعدى أحدهما إلى مصدر الآخر كقولك : أَحْبَبْتُهُ إعْجَابًا] [٢] . / وَشَنَأْتُه ٤٦/ب بُغْضًا ، وأبْغَضْتُهُ كَرَاهِيَةً ؛ وذلك لأنهما دالان على معنًى وَاحِدٍ .

قال الراجز [٣] : أنشده الجوهري رحمه الله [٤] :

٨٢ - يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالتَّمْرُ حُبًّا مَالَه مزِيدُ [٥]

السَّخُونُ : مَا يُسَخَّنُ مِنَ الطَّعَامِ ، والْبَرُودُ مِنْهُ : الْبَارِدُ . ويروى : =

---

(١) سورة الروم من الآية (٩) . (٢) ما بين المعقوفتين مكرر بالأصل .

(٣) الراجز : هو رؤبة بن العجاج واسمه عبد الله ويكنى أبا الحجاف وهو من فحول رجاز الإسلام مات أيام أبي جعفر المنصور .

(٤) الجوهري : هو إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح قرأ العربية على السيرافي والفارسي ، وصنف كتابًا في العروض ومقدمة في النحو والصحاح في اللغة ، قال ياقوت : وقد بحثت عن مولده ووفاته بحثًا شافيًا ، فلم أقف عليها ، انظر بغية الوعاة : ١٩٥ .

(٥) هناك رواية أخرى : يعجبني ، كما في اللمع . ورواية تقول : يعجبه السَّخُونُ والصَّعِيد وهو في الصحاح (سخن) وقواعد المطارحة (١١٣) وهو في مجموعة أشعار العرب (١٧٢/٣) وابن يعيش (١١٢/١) والأشموني (٢١٠/١) والثمانيني ق (٩٨) والأمالي الشجرية (١٤١/٢) واستشهد به على جواز تعدي الفعل إلى المصدر الدال على معناه .

....

٨٢ - * حَتَّى مَالَهُ مَزِيدُ *

فَعَلى هَذَا [لَا] [١] دَلِيلَ فِيهِ .

واختلف الخليل وسيبويه في ناصب المصدر ها هنا ، فذهب الخليل إلى أن ناصبه الفعل المذكور ؛ لأنه في معنى فعله المشتق منه ، فإذا قُلت : أَبْغَضْتُه كَرَاهِيَةً ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : كَرِهْتُهُ كَرَاهِيَةً . وذهب سيبويه [٢] إلى أن ناصبه فعل من لفظه حذف للدلالة عليه ؛ لأنك لما قلت : أَبْغَضْتُهُ دَلَّ على أَنك تكرهه ؛ لأَنَّ الأصل في المصدر أَنْ ينصبه فعله ، ويقوي قول سيبويه رحمه الله قول المتنخل الهذلي :

٨٣ - السَّالِكُ الثُّغْرَة اليَقْظَانُ كَالِئُها مَشْيَ الْهَلُوكِ عَلَيها الْخَيعَلُ الْفُضُلُ [٣]

فَالْيَقْظَانُ [٤] صفة لِلسَّالِكِ ، فَلَو كَانَ مَشْيَ الهَلُوكَ مَنْصُوبًا (بِهِ) [٥] لكان الموصول موصوفًا قبل تمامه .

ولا يجوز : مَرَرْتُ بِالمضَّارِبِينَ الظَّرِفِينَ زَيدًا ، وإِنَّمَا يَجُوزُ : مَرَرْتُ بِالضَّارِبِينَ زَيدًا الظريفِين .

* * *

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) نص على ذلك ابن يعيش في شرح المفصل (١١٢/١) والرضي في شرح الكافية (١٠٤/١) .

(٣) الثغرة والثغر : موضع المخافة ، الهلوك : التي تهالك وهي الغنجة المتكسرة ، الخيعل : درع يخاط أحد شقيه ويترك الآخر . الفضل : التي ليس في درعها إزار بمنزلة لحاف ، وفي كتب اللغة أن الفضل المرأة في ثوب واحد . والبيت في ديوان الهذليين (٣٤/٢) وفي الأصل وضع كلمة اليقضان بدل اليقظان وهو أيضًا في قواعد المطارحة (١١٣) والخزانة (٢٨٨/٢) والخصائص (١٦٧/٢) وأتى به شاهدًا على قوة رأي سيبويه في أنه إذا اجتمع فعل ومصدر من معناه كان المصدر منصوبًا بفعل من لفظه .

(٤) في الأصل اليقضان .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

باب

(المفعول به)

قال ابن جني : الفِعْلُ في التَّعَدِّي إِلَى المَفْعُول بِهِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : فِعْلٌ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ ، وَفِعْلٌ مُتَعَدٍّ بِحَرْفِ جَرٍّ . فَالمُتَعَدِّي بِحَرْفِ الجر نحو قَولِكَ : مَرَرْتُ بِزَيدٍ ، وَنَظَرْتُ إِلَى عَمْرٍو / وَعَجِبْتُ مِنْ بَكْرٍ ، وَلَو قُلْتَ : مَرَرْتُ زَيدًا ، ١٥/أ وعَجِبْتُ بَكرًا فَحَذَفْتَ حَرْفَ الجَرِّ ؛ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ .

غَيرَ أَنَّ الجَارَّ والمَجْرُور جَمِيعًا فِي مَوضِعِ نَصْبٍ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُمَا . وَالمتَعَدِّي بِنَفْسِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ : متعدٍّ إلى مفعول واحد ، ومُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَينِ ، وَمُتَعَدٍّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ . فَالْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُول وَاحِد نَحْو : ضَرَبْتُ زَيدًا وكلمت عمْرًا .

(باب المفعول به)

قال ابن الخباز : المفعول به : هو الذي يقع عليه فعل الفاعل ، وإنما ذكر بعد المصدر ؛ لأن الفعل يؤثر فيه في مواضع كثيرة تأثيرًا ظاهريًّا كقولك : كَسَرْتُ الإِنَاءَ ، وَأَكَلْتُ الطَّعَامَ ، فهو أشبه بالمصدر من غيره .

وتقسيمه الفعل المتعدي إلى المفعول به إلى متعد بنفسه / وإلى متعد بحرف الجر ٤٧/أ غير مستقيم ؛ لأن ما تعدى إليه الفعل بِحَرْف الجر نحو قولك : مَرَرْتُ بِزَيدٍ ، لا يسمى مفعولًا به على حد تسمية زَيدٍ في قولك : ضَرَبْتُ زَيدًا . ويكثر في عبارات النحويين تسمية المجرور مفعولًا به ، وفيه نظر ؛ لأنهم إن أرادوا أنَّه على حد ما تعدى إليه الفعل بنفسه فهذا خطأ ، وإنْ أرادوا بالتسمية مراعاة معنى حرف الجر ؛ فذلك يختلف باختلاف حروفه ، فما تعدى إليه بِاللَّامِ يُسَمَّى مَفْعُولًا لَهُ ، وما تعدى [إليه] (١) بِإِلَى يسمى مفعولًا إليه ، وهم لا يقولون : مفعول إليه ، ولا مفعول منه .

واعلم أن فائدة حروف الجر تعدية معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء على حسب معانيها الدالة عليها ، نحو قولك : سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةَ ، وَخَرَجْتُ إِلَى بَغْدَاد .

ولا يجوز حذف حرف الجر ، فلا تقول : سِرْتُ البَصْرَة ، وذلك لوجهين : أحدهما : أَنَّ حرف الجر بِعِبْرَةِ كالجزء من الاسم ؛ لأنه متصل به ، ولا يجوز الفصل بينهما . وَبِعِبْرَةِ كالجزء من الفِعْلِ ؛ لأن به تعدى إلى الاسم ، فلو حذف لكان =

(١) زيادة يقتضيها السياق .

....

= إجحافًا بِالفعلِ والاسم . الثاني : أنه عدى الفعل إلى الاسم ، فلو حذف وَنُصِبَ ما بَعْدهُ لَمْ يُدْرَ أيَّ حرف جر تُرِيدُ ، ولو جر ما بعده لم يجز ؛ لأنه ليس من القوة ما يعمل معه محذوفًا . ويجوز للشاعر حذف حرف الجر ، وذلك ضرورة ، وأنشد الجوهري رحمه الله :

٨٤ - تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذًا حَرَامُ [1]

أراد : تَمُرُّونَ بِالدِّيَارِ ، وقال ابن زهير الهذلي [2] :

٨٥ - فَإِنَّ الَّتِيَ فِينَا زَعَمْتَ وِمثْلَهَا لفيكَ وَلكِنِي أَرَاكَ تَجُورُهَا [3]

٤٧/ب أَرادَ : تَجُورُ عَنْهَا ، أي : تَعْدِلُ . / وأما مَا أَنْشَدَهُ الجوهري :

٨٦ - وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قيسٍ أَلِفْتُه حَتَّى تَبَزَّخَ فَارْتَقَى الأَعْلَام [4]

فإنَّ الجوهري زعم أنه أرَادَ : فَارْتَقَى إِلَى الأَعْلَامِ ، فَحَذَفَ حرف الجر وأَبْقَى عَمَلَهُ . وَأَسْهَلُ منه عندي أن يقال : إنَّ الأَعلَامَ صِفَةٌ لِآلِ قَيسٍ .

والمتعدي بنفسه ثلاثةُ أضرب : الأول : المتعدي إلى مفعول واحد ، وذلك نحو قولك ضَرَبْتُ زَيدًا ، ولا يخلو من أن يكون عِلَاجًا : وَهُوَ مَا [5] أُعْمِلَتْ فِيهِ الجَوَارِحُ الظَّاهِرَةُ ، كنَقَلْتُ المتَاعَ ، وقطَعْتُ الحبْلَ ، أَو غَيرَ عِلَاجٍ : وهو مالم تعمل فيه الجوارح الظاهرة ، كقولك : عَرَفْتُ خبَرَكَ ، وفَهِمْتُ حَدِيثَكَ . واختلف =

---

(١) البيت لجرير وهو في الديوان ص (٤١٦) والمغني (٤٧٣/٢) والكامل (٣٤/١) وقد علق المبرد على هذه الرواية قائلًا : « إن أهل الكوفة هم الذين غيروا الرواية وصوابها عندي : مررتم بالديار ... » ولا شاهد فيه حينئذ . وهو كذلك في ابن عقيل تحقيق محيي الدين (١٥٠/٢) والخزانة (٦٧١/٣) واستشهد به على حذف الجار لضرورة الشعر .

(٢) هو خالد بن زهير الهذلي ، وقيل : هو لخالد ابن أخت أبي ذؤيب .

(٣) البيت في ديوان الهذليين (١٥٧/١) والغرة المخفية ق (٣٨) منسوبًا إلى خالد الهذلي وفي اللسان (سير) واستشهد به على حذف الجار ضرورة .

(٤) البيت لم يعرف قائله ، وهو في الصحاح مادة ألف وعلم (١٣٣٢/٤) والعيني (٣٤١/٣) والأشموني (٣٠٠/٢) والهمع (٣٦/٢) وابن عقيل (٤٠/٣) والعدوي والجرجاوي ص (٢٢٢) . أَلِفته : أحببته وبفتح اللام بمعنى أعطيته ألفًا من الأموال . تبزَّخ : تكبر وعلا ، الأعلام : الجبال . وأتى به شاهدًا على كون الأعلام صفة لآل قيس وليس مجرورًا بجار محذوف كما زعم الجوهري .

(٥) في الأصل مما .

....

= النحويون في ناصبه (١) ، والقول المنصور منها أن ناصبه الفعل (٢) ، وذلك لأن الفعل هو المقتضي للمفعول ، فكان هو العامل فيه .

ويجوز تقديم المفعول (٣) علي الفاعل ، وفي التنزيل : ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ ﴾ (٤) وفيه : ﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾ (٥) .

قال سيبويه (٦) : « كَأَنَّهُمْ [إِنَّمَا] (٧) يُقَدِّمُون الَّذِي بَيَانُه أَهَمُّ لهُمْ ، وَهُمْ بِشَأْنِهِ (٨) أَعْنَى ، وإِنْ كَانَا جَمِيعًا يُهِمَّانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ » .

ويجوز تقديمه على الفعل أيضًا ، كقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (٩) وفي مثل : « إِيَّاكَ أَعْنِى فَاسْمَعِى يَا جَارَةُ » (١٠) وحرف الجر كالاسم الصريح ، وفي التنزيل : ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ (١١) وفيه ﴿ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ (١٢) . =

---

(١) انظر هذا الاختلاف مفصلًا في الإنصاف مسألة (١١) .

(٢) ذلك هو رأي البصريين .

(٣) في الأصل : الفعل .

(٤) سورة الحج من الآية (٣٧) .

(٥) سورة الأنعام من الآية (١٥٨) .

(٦) قال سيبويه : « كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم » الكتاب (١٥/١) .

(٧) زيادة عن سيبويه .

(٨) في سيبويه وهو ببيانه أعنى .

(٩) سورة الفاتحة من الآية (٥) .

(١٠) ذكره الميداني في مجمع الأمثال (٤٣/١) وهو لسهل بن مالك الفزاري .

(١١) سورة المائدة من الآية (٢٣) .

(١٢) سورة يوسف من الآية (٦٧) .

قال ابْنُ جِنِّي : والمتعدي إلى مفعولين على ضربين أيضًا : متعد إلى مفعولين ولك الاقْتِصَارُ على أحدهما دُونَ الآخر .

ومتعد إلَى مَفْعُولَينِ ، وَلَيس لَكَ الاقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا . الأَوَّلُ : نحْو قَولِكَ : أَعْطَيتُ زَيدًا دِرْهَمًا ، وَكَسَوتُ بَكْرًا ثَوبًا ، لك أن تقول : أَعْطَيتُ زَيدًا ، وَكَسَوتُ بَكْرًا . الثاني مِنْهُمَا : أَفْعَالُ الشَّكِّ والْيَقِين مِمَا كَانَ دَاخِلًا عَلَى المُبْتَدأ وَخَبَرِه ، فَكَمَا لَابُدَّ لِلْمُبْتَدأ مِنْ خَبَرِه ، فَكَذَلِكَ لَابُدَّ لِلْمَفْعُول الْأَولِ مِنَ الثَّاني ، وَتِلْكَ الأَفْعَالُ : ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، وَزَعَمْتُ ، وَوَجَدْتُّ ، وَعَلِمْتُ ، ورَأَيتُ بِمَعْنَى عَلِمْتُ ، تَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيدًا قَائِمًا ، وَحَسِبْتُ مُحَمَّدًا جَالِسًا ، وَخِلْتُ أَبَاكَ كَرِيمًا ، وَزَعَمْتُ أَبَاكَ عَاقِلًا ، وَوَجدْتُ اللّه تَعَالَى غَالِبًا . / ١٥/أ وَعَلِمْتُ أَبَا الحَسَنِ عَفِيفًا ورأيت مَحَمَّدًا ذَا مَالٍ ، وَكَذَلِكَ مَا تَصَرفَ مِنْ هَذِهِ الأَفْعَالِ نَحْوُ : أَظُنُّ، وَيَحْسِبُ ، وَيَخَالُ ، وَيعْلَمُ .

قال ابن الخَبَّاز : الثاني : ما يتعدى إلى مفعولين ، وذلك قسمان : أحدهما : مَا ثاني مفعولية عبارة عن غير الأول نحو قولك : كَسوتَ بَكْرًا ثَوبًا ، وأعْطَيتُ عَمْرًا دِرْهمًا ، فَالثَّوبُ غَيرُ بَكْرٍ ، وَالدِّرْهَمُ / غَيرُ عَمْرٍو ، فهذا يجوز فيه الاقْتِصَارُ على أحد ٤٨/أ المفعولين تَقُولُ : كَسَوتُ زَيدًا ، وإنْ شِئْتَ : كَسَوتُ ثَوبًا ، قَالَ الشَّاعِرُ [(١)] :

٨٧ – فَكَسَوتُ عِارِي جَنْبُه فَتَرَكْتُه جَذْلَانَ جَادَ قَمِيصُهُ وَرِدَاؤُه [(٢)]

والإتيان بالمفعولين أتم بيانًا كقوله تعالى : ﴿ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ [(٣)] ويجوز ترك المفعولين ، وفي التنزيل : ﴿ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ ﴾ [(٤)] وَفِيهِ : ﴿ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَاۚ ﴾ [(٥)] .

(١) لم نهتد إلى قائله .

(٢) جذلان : فرح :
والبيت في شرح السيرافي على الكتاب (١٤٨/٣) يـ ، والهمع (٥٣/١) والدرر اللوامع (٢٩/١) وروايته

فكسوت عاري لحمه فتركته جذلًا يَسْحَب ذيله ورداءه

وعاري : مفعول كسى وهو منصوب بفتحة مقدرة على الياء وذلك ضرورة شعرية .
واستشهد به على جواز الاقتصار على أحد مفعولي الفعل المتعدي إلى مفعولين إذا كان أحدهما غير الآخر .

(٣) سورة الإنسان من الآية (٢١) .

(٤) سورة القصص من الآية (٢٣) .

(٥) سورة القصص من الآية (٢٥) .

....

= واختلف النحويين في ناصب المفعولين الثاني [١] فقال البصريون : إذَا قُلْتَ : أَعطَيتُ زَيدًا دِرْهَمًا ، فناصب دِرْهَمًا أَعْطَيتُ ؛ لأنه اقتضاه فعمل فيه - وقال الكوفيون : هو منصوب بفعل محذوف دل عليه أَعْطَيتُ كأنه قال : أَعْطَيتُ زَيدًا فَأَخَذَ دِرْهَمًا ؛ لأن الإعطاء يدل على الأخذ وهذا عندنا فاسد ؛ لأننا نقول : أَعْطِيتُ زَيدًا دِرهَمًا فَلَم يَأْخُذْهُ ، فَلَو كَانَ التقدير كَمَا زَعَمُوا ، لَصَارَ مَعْنَى الكَلَامِ أَعْطَيتُ زَيدًا فَأَخَذَ دِرْهمًا فَلَمْ يَأْخُذْهُ ، وتلك مناقضة ظاهرة .

ويجوز تقديم المفعولين على الفاعل ، كقولك : سَأَلَ اللّه المَغْفِرَةَ زَيدٌ . ويجوز تقديمهما على الفعل ، (كقولك) [٢] : زَيدًا بِئْرًا [٣] أَحْفَرْتُ .

وللتقديم فائدة في الشعر عظيمة وهي إقامة الأوزان والقوافي ، ومِنْ ذَلِكَ قَولُهُ :

٨٨ - إنِي حَمِدتُ بَنِى شَيبَانَ إذْ خَمِدَتْ نِيرَانُ قَومِي وَفِيهِمْ شَبَّتِ النَّارُ

أَلَا تَرَى أَنَّه لَو قال : وَشَبَّتِ النَّارُ [فِيهِمْ] [٤] لَفَسَد الوزن والقافية ؟! وقال مالك الخُنَاعِي [٥] :

٨٩ - يَامَيَّ لَنْ يُعْجِزَ الأَيَّامَ مبتَرك في حَومَةِ المَوتِ رَزَّامٌ وَفَرَّاسُ [٦]

أَلَا تَرَى أَنَّه لو قال : لَنْ يُعْجِز مُبتَرَكٌ الأَيَّامَ ، لأفسد الوزن ؟! وكذلك قول الساجِع - والسجع بمنزلة الشعر في مراعاة القوافي - : « إذَا طَلَعَ سَعْدُ السُّعُودِ ، أَورَقَ العُودُ ، وَكُرِهَ فِي الشَّمْس القُعُودُ » .

ألا ترى أنه لو قال : وَكُرِهَ القُعُودُ فِي الشَّمْس لَفَسَدَ السَّجْعُ ؟ . =

---

(١) انظر الإنصاف مسألة (١١٩) .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) في الأصل بيرا بياء بدل الهمزة .
(٤) زيادة يقتضيها السياق .
(٥) هو مالك بن خالد الخُنَاعِي ، وخناعة بضم المعجمة وتخفيف النون هو : ابن سعد بن هذيل .
(٦) مبترك : الأسد البارك . حومة الموت : مجتمعه . الرزام : الصراع ، يقال : رزم به إذا صرعه . الفراس : الذي يدق الأعناق ، ومنه فريسة الأسد ، لأنه يدق عنقها . والبيت بديوان الهذليين (٤/٣) وبرواية :

* يامي لا يعجز الأيام مجترئ *

وفي الكتاب لسيبويه (٢٥١/١) ولكن سيبويه وضع كلمة « ذو حيد » بدل كلمة مبترك في التوجيه ، ومجترئ في الديوان ، وقد أشار الأعلم إلى خطأ رواية سيبويه وصوب رواية ابن الخباز ، وهو في اللسان (١٣٦/٦) وروايته كرواية الديوان . وفي شرح الكتاب للسيرافي (٥٩٤/١) ب . واستشهد به على أن للتقديم فائدة في إقامة الأوزان والقوافي .

....

= القسم الثاني : من قسمي المتعدي إلى مفعولين ما ينصب المبتدأ والخبر ، وهو سبعة أفعال : ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، وَزَعَمْتُ ، وَوَجَدْتُّ ، وَرَأَيتُ ، وَعَلمْتُ [١] أَمَّا كَونُهَا أَفْعَالًا ، فظاهر ، وَهِيَ أَفْعَالٌ حقيقية لأنها ذوات مصادر ، وإنَّما قَالَ : (أَفْعَالُ الشَّك وَالْيَقِينِ) لأن منها ماهو للشك : وهي : ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخَلْتُ . ومنها ما هو لليقينَ وهو : رَأَيتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَوَجَدْتُّ . وَأَمَّا زَعَمْتُ : فقال أبو سعيد السيرافي [٢] : « هُوَ قَولٌ مَقْرُوْنٌ بِاعْتِقَادِ » ويكون ذلك في الحق والباطل ، كقولك : زَعَمْتُ الخَلْقَ لَا يُبْعَثُ ، وَزَعَمْتُ اللّه قَدِيرًا ، أي : قُلْتُ : ذَلِكَ مُعْتَقِدًا . وقال عبد القاهر : « زَعَمْتُ قَولٌ مَعَ عِلْم » وَروىَ لِي شَيخُنَا عن الأنباري [٣] أنه قال : « زَعَمْتُ تُستَعْمَل في القَولِ عَنْ غَيرِ صِحَّةٍ » وَيُؤَيِّدُ مَا قَالَهُ قَولُه تَعَالَى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [٤] وقوله ﷺ : « زَعَمُوْا مطِيَّةُ الْكَذِبِ » وتجيء ظَنَنْتُ بمعنى أيقَنْتُ [٥] قال دريد بن الصمة :

٩٠ - فَقُلْتُ لَهُمْ : ظُنُّوا بِأَلْفَي مُدَجَّجٍ سَرَاتُهُمْ فِي الفَارِسِيِّ المُسَرَّد [٦]

معناه : أيقنوا . وتجيء رَأَيتُ بمعنى الشك ، وفي التنزيل : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴾ [٧] وتجيء ظَنَنْتُ أيضًا بمعنى اتَّهَمْتُ ، وفي التنزيل : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بظنين ﴾ [٨] فمن قرأ بالظاء (جَعَل مَعْنَاهُ مُتَّهَمًا و) [٩] تقول : ظَنَنْتُ زَيدًا قَائِمًا فتنصبهما بِظَنَنْتُ لأنه =

---

(١) في الأصل عملت .

(٢) قال أبو سعيد : « وأما زعمت فإنه قول يقترن به اعتقاد » شرح السيرافي على الكتاب (٣٠٢/١) ، وقد نقل ابن الخباز هذا النص في الغرة المخفية ق (٤١) مخطوطة الأزهر قال : واختلف في زعمت : وأحسن ما قيل فيها : قول أبي سعيد : وهو أنها قول مقرون باعتقاد .

(٣) الأنباري : هو كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المتوفى سنة (٥٧٧ هـ) ، من مؤلفاته : الوجيز في علم التصريف ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث . وانظر أسرار العربية (٦٤) .

(٤) سورة الأنعام من الآية (٢٢) .

(٥) في الأصل أبقيت .

(٦) البيت في الأصمعيات ، الأصمعية (٢٨) والمحصول (٢٥٠) المدجج : الشاك في السلاح . المسرد من السرد وهو نسج الدرع . وهو أيضًا في المقاييس (٤٦٢/٣) وشرح المفصل (٨٤/٧) وأسرار العربية (٦٤) والثمانيني ق (١٠٣) واستشهد به على مجيء ظن بمعنى أيقن .

(٧) سورة المعارج من الآية (٦) .

(٨) سورة التكوير من الآية (٢٤) والقراءة لابن كثير ويعقوب والكسائي (البدور ٣٣٦) .

(٩) زيادة يقتضيها السياق وانظر (إملاء ما من به الرحمن ٢٨٢/٢) .

قال ابْنُ جِنِّيّ : وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا كَأَخْبَارِ الْمُبْتَدَأَ مِنَ الْمُفْرَدِ وَالجمْلَةِ وَالظَّرْفِ ، تَقُولُ فِي الْمُفْرَد : ظَنَنْتُ زَيدًا قَائِمًا ، وفي الجملة : ظَنَنْتُ زَيدًا يَقُومُ أَخُوهُ ، وَفِي الظَّرْفِ : ظَنَنْتُ زَيدًا فِي الدَّارَ ، وَكَمَا لَا تَقُولُ : زَيدٌ قَامَ عَمْرٌو ، فَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيدًا قَامَ عَمْرٌو حتَّى تَقُولُ : فِي دَارِه أَو عِنْدَه ، أَو نَحْو ذَلِكَ .

فَإِذَا تَقَدَّمَتْ هَذِهِ الأَفْعَالُ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِعْمَالِهَا ، تَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيدًا كَرِيمًا ، فَإِذَا توسطت بين المبتدأ والخبر كُنْتَ في إِعْمَالِهَا وإِلْغَائِها مُخَيَّرًا ، تَقُولُ فِي الإِعْمَالِ : زَيدًا أَظُنُّ قَائِمًا ، وفي الإِلْغَاءِ : زَيدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ . قَالَ الشَّاعِرُ :

أَبِا لأَرَاجِيزَ يا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُني ... وَفِي الأَرَاجِيزِ - خِلْتُ - اللُّؤْمُ والخَوَرُ

= اقتضاهما . وعن هشام بن معاوية [1] صاحب الكسائي [2] أَنَّ زَيدًا منصوب بِظَنَّ ، وَقَائِمًا منصوب بالتاء .

قال ابن الخبَّاز : ولا / بد لهذه الأفعال من المفعول الثاني ، فلا يجوز أن تقول : ظَنَنْتُ زَيدًا ، وَلَا ظَنَنْتُ قَائِمًا ، وذلك لوجهين : أحدهما : أن المفعولين في الأصل مبتدأ وخبر وكما لابد للمبتدأ من الخبر كذلك لابد للمفعول الأول من المفعول الثاني . والثاني : أنك لو قلت : ظَنَنْتُ زَيدًا ؛ لم تعلم القصة التي هي متعلق الظَّنِّ ، ولو قلت : ظَنَنْتُ قَائِمًا ، لم يعلم صاحب القصة المظنونة . ٤٩/أ

والذي يصرف من هذه الأفعال ويعمل عملها المضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ، تقول في المضارع : أَظُنُّ عَبْدَ اللّه جَالِسًا ، وفي الأمر : خَلْ أَبَاهُ كَرِيمًا ، وفي المصدر : مَتَى عِلْمُكَ مُحَمَّدًا ذَا مَالٍ . وَفِي اسْمِ الفَاعِلِ : زَيدٌ ظَانٌّ أَبَاكَ مُقِيمًا ، ولم أذكر اسم المفعول ؛ لأنه لا ينصب مفعولين . ويقال في مضارع =

---

(١) هو أبو عبد اللّه هشام بن معاوية الضرير . من نحاة الكوفة ، مات سنة (٢٠٩ هـ) ذكر في بغية الوعاة : (٤٠٩) ومعجم الأدباء : (٢٩٢/١٩) .

(٢) هو أبو الحسن علي بن حمزة . كان إماما في النحو واللغة والقراءة مات سنة (١٨٩ هـ) وقيل سنة (١٩٣ هـ) ترجمته في طبقات الزبيدي (١٣٨) ونزهة الألباء : (٨١) ومعجم الأدباء (١٦٧/١٣) وإنباه الرواة : (٢٥٦/٢) .

....

= حَسِبَ : يَحْسِبُ ويَحْسَبُ ، وقد قرئ بهما (١) والكَسْرُ لغة النبي ﷺ .

والمفعول الثاني كخبر المبتدأ من المفرد والجملة والظرف ، فالمفرد يستبين نصبه ها هنا كما يستبين رفعه ، والجملة والظرف لا يستبين إعرابهما في الموضعين ، بل الحكم على المحل ، تقول : ظَنَنْتُ زَيدًا أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، وَحَسِبْتُ أَخَاكَ فِي الدَّارِ ، فموضع الجملة ، والجار النصب ؛ لوقوعهما في موضع المفعول الثاني .

أنشد أبو علي لأبي ذؤيب .

٩١ - فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ ... فَإِنِّي شَرِيتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ (٢)

ولابد للجملة من العائد مثلها في خبر المبتدأ ، فكما لا يجوز : زَيدٌ قَامَ عَمْرٌو ، لَا يَجُوزُ ، ظَنَنْتُ زَيدًا قَامَ عَمْرٌو ، وكما يجوز : السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَم ، يجوز : ظَنَنْتُ السَّمْنَ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ ، ولا يجوز : ظَنَنْتُ زَيدًا / يَومَ الْجُمْعة ، ويجوز : ظَنَنْتُ قِيَامَكَ يَومَ الْجُمُعَةِ ، وعلل ذلك كله ظاهرة . ٤٩/ب

ولهذه الأفعال مع المفعولين ثلاث مراتب : الأولى : أن تتقدم عليهما (٣) فيجب إعمالها فيهما كقولك : ظَنَنْتُ زَيدًا كَرِيمًا ، وذلك لأن تقديمها يدل على العناية بها وإلغاؤها يدل على اطِّرَاحها ، فلو ألغيت مع التقديم لكانت معنيًا بها مطرحة في حال واحد . فأما قول كعب بن زهير :

٩٢ - أَرجُو وآملُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ... وَمَا إِخَالُ لَدَينَا مِنْكِ تَنْوِيلُ (٤) =

---

(١) قرأ بكسر السين نافع المدني وابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف ، وقرأ بفتح السين ابن عامر وعاصم وحمزة وأبو جعفر . (البدور الزاهرة ٣٤١) .

(٢) شريت الحلم : أي : بعت الجهل بالحلم ، البيت في ديوان الهذليين (١/٣٦) والكتاب لسيبويه (١/٦١) . وفتح الجليل للعدوي ص (١٢٧) وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ص (١٢٧) واستشهد به على وقوع الجملة موقع المفعول الثاني لزعم .

(٣) في الأصل عليها .

(٤) تنويل : إعطاء ، يقال : نوَّلته إذا أعطيته ، والبيت في ديوان كعب ص (٩) ورواية الديوان :

أرجو وآمل أن يعجلن في أبد ... وما لهن طوال الدهر تعجيل

وفى ابن عقيل (٢/٤٧) ، وفتح الجليل للعدوي (١٣٢) . وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي (١٣٢) واستشهد به على وقوع الجملة موقع المفعول الثاني فهي في محل نصب .

....

= فإِنَّهُ حَذَفَ ضَمِيرَ الشَّأْن ، [والتَّقْدِيرُ] [١] وَمَا إِخَالُهُ ، والجملة في موضع نصب ، لأنها مفعول ثان . الثانية : أَن تتوسط بين المفعولين ، كقولك : زَيدًا ظَنَنْتُ قَائِمًا ، فيجوز إعمالها كمثالنا ، وإلغاؤها كقولك : زَيدٌ ظَنَنْت قَائِمٌ ، ويرجع الكلام إلى المبتدأ والخبر .

أَمَّا إعمالها فلأنها أفعال . وأَما إِلْغَاؤُها : فلأنها ضعفت بالتوسط . قال الشاعر [٢] :

٩٣ - أَبِالأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللؤْمِ تُوعِدُني وَفِي الأَرَاجِيزِ - خِلْتُ - اللُّؤْمُ والخَور [٣]

فاللؤم مبتدأ ، وفي الأراجيز خَبَرُه ، وخلت متوسط غير عامل ، وكثيرون [٤] ينشدون هذا البيت : وَالخَوَرُ . وصوابه وَالْفَشَلُ ؛ لأن قبله :

٩٤ - إِنِّي أَنا ابْنُ جَلَا إِنْ كنت تعْرِفُني يَارُؤْبَ والصَّخْرَةُ الصَّمّاءُ وُالْجَبَلُ [٥]

وقوله : « أَبِالأَرَاجِيز » هي هَمزة الاسْتفهام وَلَيستْ بَاءَ الجَرِّ ، وقلت ذلك : لأَنِّي رأيت من يظنه أَبَا لأراجيز مُنادى / والأَراَجِيزُ : جمع أُرْجُوزة ، وهو نوع من الشِّعْر من الدائرة الثالثة كقول رؤبة : ٥٠/أ

٩٥ - كُنتُمْ كَمَنْ أَدْخَلَ فِي جُحْرِيَدَا فَأَخْطَأَ الأفْعَى وَلَاقَى الْأَسْوَدَا [٦]

واللُّؤْمُ مِنْ قولك : رَجُلٌ لَئِيمٌ ، إِذَا كَانَ خَسِيسَ النَّفْسِ مَهِينَ الآباءَ ، وَالْخَوَرُ الضَّعْفُ [٧] .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) هو اللعين المنقري واسمه منازل بن زمعة شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية .

(٣) كثير من النحاة ينشدون هذا البيت بالرواية التي ذكرها ابن الخباز في التوجيه والصواب :

* وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشل *

وقبله :

إني أنا ابن جلا إن كنت تعرفني يا رؤب والصخرة الصماء في الجبل

وقد ذكره البغدادي في الخزانة (١٢٤/١) وقال : الصواب ما ذكرناه ، فإن القصيدة لامية ، إلا أن يكون البيت من قصيدة رائية (وهو احتمال ضعيف) والبيت في سيبويه (٦١/١) والخزانة (١٢٤/١) . واللسان (٣٤٦/٥) مادة خور والإيضاح لوحة (٢٧) وابن يعيش (٨٤/٧) منسوبًا إلى اللعين والتصريح على التوضيح (٢٥٣/١) والأصول لابن السراج (١٣٠/١) .

(٤) في الأصل لثيرون بدون الكاف .

(٥) أتى به ليكون دليلا على أن البيت السابق من قصيدة لامية .

(٦) الرجز في ديوان رؤبة ص (١٧٣) فيما ينسب له وللعجاج .

(٧) في الأصل الضعيف .

قال ابْنِ جِنِّي : فَإنْ تَأَخَّرتْ أُخْتِيرَ إلْغَاؤُهَا ، وَجَازَ إعْمَالُهَا تَقُولُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ . وإنْ قُلْتَ : زَيدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ جَازَ .

وَالْمُتَعَدِّي إلَى ثَلاثَة مَفْعولِينَ نَحْوُ قَولِكَ : أَعْلَمَ اللّه زَيدًا عَمْرًا عَاقِلًا ، وَأَنْبَأَ اللّه بِشْرًا بَكْرًا كَرِيمًا ، وَرَأى اللّه أَبَاكَ أَخَاكَ ذَا مَالٍ / وَمعْنَى الْكَلامِ : أَعْلَمَ اللّه زَيدًا أَنَّ عَمْرًا عَاقِلٌ . ١٦/أ

قال ابْنِ الْخَبَّاز : الثالثة : أَنْ تَتأخَّر عن المفعولين ، فالجيد إلغاؤها ، كقولك : زَيدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ ، ولو أعملت فقيل : زَيدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ ، جَازَ ، أَمَا جودة إلغائها : فلشدة ضعفها في التأخر . وأما إعمالها : فإن لها تعلقًا بالجملة .

القسم الثالث : المتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وهو قسمان : قسم كان في الأصل متعديًا إلى مفعولين فنقل بالهمزة ، فتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وهو فعلان : عَلِمْتُ وَرَأيتُ ، تقول : عَلِمْتُ أَبَاكَ ذَاهبًا ، وَرَيتُ أَخَاكَ ذَا مَال ، فتعدية إلى مفعولَين وتنقله بالهمزة فتقول : أَعْلَمَ اللّه زَيدًا عَمْرًا خَيرَ النَّاسِ . وَأَرْأَيتُ أَباكَ أَخاكَ ذَا مَالِ ، بِمَعْنَى أَعْلَمْتُ . وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ [1] معناه بَصِّرْنَا .

القسم الثاني : أفعال هي في الأصل متعدية إلى مفعُول واحد بنفسها وإلى آخر بحرف جر شبهت بأَعْلَمْتُ [2] ، فعديت إلى ثلاثة مفعولين وهي : أَنْبَأْتُ ، ونَبَّأْتُ ، وأَخبَرْتُ ، وَخَبَّرْتُ ، وحَدَّثْتُ ، قال اللّه ﷻ : ﴿ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾ [3] وَقَالَ : ﴿ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [4] ووجه الشبه : أَنَّ النَّبأَ الْخَبَرُ ، والإِخْبَار إعلام ، فأجري مُجْرَى أَعْلَمْتُ في التعدي . قال عنترة العبسي :

٩٦ - نُبِّئْتُ عَمْرًا غيرَ شَاكِرِ نِعْمَتِي   وَالْكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعِمِ [5]

وَأَنْشَدَ سِيبَوَيه للفرزدق :

٩٧ - نُبِّئْتُ عَبْدَ اللّه بِالجَوِّ أَصْبَحَت   كِرَامًا مَوَالِيهَا لَئِيمًا صَمِيمُهَا [6] =

---

(١) سورة البقرة من الآية (١٢٨) .

(٢) في الأصل أعملت .

(٣) سورة التوبة من الآية (٩٤) .

(٤) سورة التحريم من الآية (٣) .

(٥) البيت في شرح المعلقات السبع (٣٥٥) وديوان عنترة بن شداد (٥٦) والخزانة (٣٣٦/١) والغرة ق (٤١) ب . واستشهد به على تعدية نبأ إلى ثلاثة مفعولين .

(٦) عبد اللّه : اسم قبيلة وهي عبد اللّه بن دارم . الصميم : الخالص من كل شيء ، وأراد به هنا من =

....

= / وَمِنْ أَبْيَاتِ الْحَمَاسِةِ [١] : ٥٠/أ

٩٨ - وَإِنَّ الَّتي حُدِّثْتَهَا في أُنُوفِنَا وَأَعْنَاقِنَا فِيهَا [٢] الإِبَاءُ كَمَا هِيَا [٣]

مسألة : يَجَوزُ في ظَنَنْتُ وَأَخَواتِها الاقْتِصَارُ عَلَى الْفَاعِل ؛ لأن فيه فائدة قال أَكْثَمُ بْنُ صَيفِي : [٤] « مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ » [٥] وقال اللّه تعالَى : ﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ [٦] .

ويجوز في هذه الأفعال السبعة الاقتصار على الفاعل وعلى المفعول الأول .

ولا يجوز الاقتصار على المفعول الثاني ، فيجوز : أَعْلَمَ اللّه ، وَأَعْلَمَ اللّه زَيدًا ، ولا يجوز : أَعْلَمَ (اللّه) [٧] زَيدًا عَمْرًا ؛ لأَنَّ الثَّانيَ والثالث في باب أَعْلَمْتُ هما الأول والثاني في باب ظَنَنْتُ .

مَسْأَلَةٌ : إِذَا بُنِيَتْ هَذِه الأَفْعَالُ السبعة لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه صارت متعدية إلى مفعولين ، لَا يَجُوزُ الاقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا كقولك : حُدِّثَ عَبْدُ اللّه زَيدًا كَرِيمًا ؛ لأنهما في الأصل مفعولا ظَنَنْتُ . ولا يجوز إِلْغَاؤُهَا بَعْدَ الْبِنَاء للمفعول به ؛ لأنها في الأصل متعدية إلى ثلاثة . وهَذَا ذَكَرَهُ الوَرَّاقُ [٨] في عِلَلِهِ .

* * *

= خلص نسبه منهم ، ولم نجد هذا البيت في ديوان الفرزدق وهو في سيبويه (١٨/١) والأشموني (١/ ١٨٦) . والسيرافي (١٨٥/١) ب . واستشهد به على تعدية نبأ إلى ثلاثة مفعولين .

(١) انظر الحماسة (٨٢/١) . (٢) في الأصل من الإباء وما أثبتناه عن الحماسة .

(٣) البيت لجزء بن كليب الفقعسي ، وقال محمد بن الأعرابي : هو جرير بن كليب لا جزء . الإباء : النخوة والكبر . والبيت في الحماسة (٨٢/١) واستشهد به على تعدي حدث إلى ثلاثة مفعولين .

(٤) هو أكثم بن صيفي بن رباح بن الحارث بن مخاش بن معاوية التميمي ، حكيم العرب في الجاهلية وأحد المعمرين مات سنة (٩هـ) . ترجمته في الأعلام (٣٤٤/١) الإصابة (١١٣/١) . جمهرة الأنساب (٢٠٠) .

(٥) مثل ذكره الميداني في مجمع الأمثال (٢٢٨/٢) .

(٦) سورة الفتح من الآية (١٢) . (٧) زيادة يقتضيها السياق .

(٨) الوراق : هو علي بن عيسى بن على بن عبد اللّه أبو الحسن الرماني وكان يعرف أيضًا بالإخشيدي وبالوراق ، من مصنفاته : شرح الأصول ، وشرح سيبويه ، وشرح المقتضب ، وشرح الحدود الأكبر والأصغر مات سنة (٣٨٤هـ) .

قال ابن جني : اعْلَمْ أَنَّ الظَّرْفَ : كُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ أَو الْمَكَانِ يُرَادُ فِيهِ معنى « فِي » وَلَيسَتْ فِي لَفْظِهِ كَقَوْلِكَ : قُمْتُ الْيَومَ ، وَجَلَسْتُ مَكَانَك ، وَمَعْنَاهُ : قُمْتُ فِي اليَوم ، وَجَلَسْتُ فِي مَكَانِكَ .

فَإِنْ ظَهَرَتْ « فِي » فِي اللَّفْظِ كَانَ ما بَعْدَهَا اسْمًا صَرِيحًا ، وَصَارَ التَّضْمِينُ لِفِي تَقُولُ : سِرْتُ فِي يَومِ الجُمْعَةِ ، وَجَلَسْتُ فِي الْكُوفَة ، والظَّرْفُ عَلَى ضَرْبَينِ : ظَرْفُ زَمانٍ ، وظَرْفُ مَكَانٍ .

(باب المفعول فيه وهو الظرف)

قال ابن الخباز : (اعْلَمْ أَنَّ الظَّرْفُ : كُلُّ اسِمْ مِنْ أَسْمَاءِ الزمان أَو المكَانِ يُرَادُ فِيهِ مَعْنَى فِي وَلَيسَتْ فِي لَفْظَهَ) وإنما لزم أن يكون اسمًا ؛ لأنه مفعول ، والمفعول لا يكون إلاَّ اسمًا . وإنما لزمه أن يكون زمانًا أو مكانًا ؛ لوجهتين : أحدهما : أنهما عامان للأشياء من الأعيان والأحداث . والثاني : أنَّ الفعل يدل على الزمان بصيغته ، وعلى المكان بالالتزام .

وإنما اعتبر بفي ؛ لأنها الحرف الموضوع للظرفية . وإنما لزم سقوطها من اللفظ ؛ لأنها لو ظهرت لجرت ما بعدها فصار [1] بمنزلة غيره مما تعدى إليه الفعل بحرف الجر .

٥١/أ والبصريون / يسمون أسماء الزمان والمكان ظروفًا ، قال الأصمعي [2] : أنا نبهت الخليل على تسمية هذه الأسماء ظُرُوفًا ؛ لأني قلت له : إذَا كَانَ الشيء وعاء لغيره فما يسمى ؟ فقال : ظَرْفًا . ويسميها الكوفيون [3] : المحال والأوعية . وهذا النزاع اصطلاحي ولَا مُنَافَاةَ بين التسميتين .

وقد جاءت ظروف مِنْ غَير أَسماء الزمان والمكان ، كقولهم : حَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ ، =

(١) في الأصل فصارت .

(٢) الأصمعي : هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع بن مظهر بن رباح بن عمرو عبد شمس أبو سعيد الأصمعي البصري اللغوي . وهو أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر ، وله مصنفات كثيرة منها : غريب القرآن ، المقصور والممدود ، الاشتقاق ، كتاب الأضداد ، كتاب أصول الكلام ، كتاب القلب والإبدال . مات سنة (٢١٥هـ) .

(٣) انظر ابن جني النحو (ص ٢٦٤) .

....

= وَجَهْدَ رَأْيِي أَنَّكَ ذَاهِبٌ [١] . أَي : فِي حَقٍّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ ، وفِي جَهْدِ رَأْيِى أَنَّكَ ذَاهِبٌ . قال الشاعر :

٩٩ - أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ وَأَنَّكِ لَا خَلٌّ هَوَاكِ وَلَا خَمْرُ [٢]

(فَإِنْ ظَهَرَتِ فِي « فِي » [٣] اللَّفْظ) بَطَلَتْ الظرفية كقولك : سِرْتُ فِي الْيَوْمِ ، وجلَسْتُ فِي مَكَانِكَ ؛ وذلك لأنها هي الدالة على معنى الظرفية بظهورها ، ولا يستقيم أن تقدرها وهي موجودة ؛ لأن التقدير إنَّمَا يكون للمحذوف كقول طرفة :

١٠٠ - أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِي أَحْضُرَ الْوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي ؟ [٤]

فأَحْضُرَ ، « أَنْ » معه مقدرة كأنه قال : فِي أَنْ أَحْضُرَ ، وهي مع أشهد غير مقدرة لأنها موجودة ، فإن قلت : فإذا زعمت أَنَّ في مقدرة في قولك : سِرْتُ الْيَوْمَ وجَلَسْتَ مَكَانَكَ ، فَهَلَّا بَنَيتَ الاسْمَيْنِ لأنهما تضَمَّنَتَا مَعْنَى الْحَرْفِ ؟

قلت : أَجابوا عن هذه بأَنَّ الحرف ها هنا يصح ظهوره مع الاسم كقولك : سِرْتُ فِي الْيَوم ، وجَلَسْتُ فِي مَكَانِكَ . وحق الاسم المتضمن معنى الحرف أن لا يظهر معه لقيامه [٥] مقامه ، وهذا الجواب عندي باطل ؛ لأنهم يقولون : بُنِيَ أَمْس ، لتضمنه لام التعريف ، ويجوز ظهورها معه كقوله تعالى : ﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ ﴾ [٦] وقال تعالى : ﴿ كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًۢا بِٱلْأَمْسِ ﴾ [٧] وَقَالَ تعَالَى : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ [٨] والجواب / الصحيح : أَنَّ الظرُوف كثيرَة فلو بُنِيتْ لتضمنها مَعْنَى فِي ؛ لكان البِناء غالبًا على الأسماء ، وهو خلاف الأصل . ٥١/ب

(١) انظر أوضح المسالك (٢/٢٣٢ - ٢٣٤) .

(٢) البيت من كلام فائد بن المنذر القشيري . وهو في أوضح المسالك (٢/٢٣٢) وقواعد المطارحة (١٢٧) والعيني (١١٢) واستشهد به على أن حقًّا ظرف بدليل ظهور في معه .

(٣) في الأصل إلى وما أثبتناه عن اللمع وهو الصواب .

(٤) الوغى : أصله صوت الأبطال في الحرب ثم جعل اسمًا للحرب ، والبيت في ديوان طرفة (٣٢) . والكتاب لسيبويه : (١/٤٥٢) غير أن سيبويه وضع كلمة : « الزاجري» بدل كلمة « اللائمي» وفي المغني (٢/٣٨٣) والخزانة (١/٥٧) وابن عقيل (٤/٢٤) وسر صناعة الإعراب (١/٢٨٦) . والأمالي الشجرية : (١/٨٣) ومجالس ثعلب (١/٣١٧) والأصول لابن السراج (٢/١٣٦ ، ١٤٨) .

(٥) في الأصل لقيام بدون ضمير .

(٦) سورة القصص من الآية (٨٢) .

(٧) سورة القصص من الآية (١٩) .

(٨) سورة يونس من الآية (٢٤) .

باب

(ظرف الزمان)

قال ابن جني : اعلَمْ أَنَّ الزَّمَانَ مُرورُ اللَّيلِ والنَّهَارِ ، نَحْوُ : اليَوم ، واللَّيلَة ، وَالسَّاعَة ، والشَّهر ، والسَّنَةِ ، قَالَ أَبُو ذُؤَيبٍ :

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيلَةٌ وَنَهَارُهَا ... وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غيارُهَا

وَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ مِنَ المُبْهَم وَالمُخْتَصِّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا ، تَقُولُ : صُمْتُ يومًا ، وسِرْتُ شَهْرًا ، وَأَقَمْتُ عِنْدَكَ حولًا ، وَصُمْتُ الشَّهْرَ الَّذِي تَعْرِفُ ، وَزرْتُكَ صفَرًا .

١٦/ب وَلَقِيتكَ / يومَ الجُمعَةِ ، تَنْصبُ هَذَا كُلَّهُ عَلَى الظَّرْفِ بِالْفِعْلِ الَّذِي تَبِعَهُ ، فَإِنْ قُلْتَ : يَومُ الجُمْعَةِ مُبَارَكٌ رفَعْتَه ؛ لأَنَّه لَيسَ فِيهِ مَعْنَى « في » فَقِسْ عَلَيهِ .

(باب ظروف الزمان)

قال ابن الخباز : وإنما قدمها على ظروف المكان لوجهين : أحدهما : أن كل أسماء الزمان تكون ظروفًا وليست كذلك أسماء المكان ؛ لأن مختصها لا يكون ظرفًا كالدَّارِ والمَسْجِد ، والثاني : أن الزمان يضارع المصدر ؛ لأنه مفهوم من صيغة الفعل كما أن المَصدر مفهوم من لفظه . وقوله : (اعْلَمْ أَنَّ الزَّمَانَ مُرُورُ اللَّيلِ والنَّهَارِ) فيه نظر ؛ لأنه قد عرف الزمان بشيء لا يعرف إلا بعد معرفته ؛ لأن الليل والنَّهار همَا الزمان ، فكأنه قال : اعلم أَنَّ الزَّمان مرُورُ الزَّمان ، وفيه نظر من وجه آخر ، وهو أن الليل والنهار ليسا - على قوله - زمانًا ، لأنه قال : (مُرُورُ اللَّيلِ والنَّهارِ) فجعل الزمان المرور لَا المَارَّ ، ولم يقل أحد إن الليل والنهار ليسا من الزمان . ثم إن بيت أبي ذؤيب الهذلي وهو :

١٠١ - هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيلَةٌ ونَهَارُها ... وإِلَّا طِلوع الشَّمْسِ ثُمَّ غِيارُهَا [1]

يُنَافى قول أبي الفتح في الظاهر ، لأنه قال : (الزَّمَانُ مُرُورُ اللَّيلِ والنَّهارِ) وقال أبو ذؤيب :

=

(١) غيارها : غيابها . والبيت في ديوان الهذليين (٢١/١) . والأشموني (٢٣١/١) وابن يعيش (٤١/٢) والمقاييس (٤٠١/٤) واللسان مادة « غور » وهناك رواية : تقول : ثم غيابها وهي خطأ، لأن القصيدة رائية . وهو في شرح اللمع للثمانيني ق (١٠٩) .

....

١٠١ - * هَلِ الدَّهْرُ إلَّا لَيلَةٌ ونَهارُها * =

وله أن يصححه بتقدير مضاف ، كأنه قال : هَلِ الدَّهْرُ إلَّا مُرُورُ لَيلَةٍ وَنَهارُها ، وَالغيَارُ : الغُرُوب ، والدَّهْر والزمان بمعنى واحد ، وهو عند الفقهاء يطلق على أقل شيء من الوقت ، والقرآن ينافي قولهم ؛ لأن اللّه تعالى قال : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾ [١] فجعل الحين بعض الدهر ، والحين ها هنا أربعون سنة ، وبعض الشيء أقل منه ، فدل على أن الدَّهْرَ يراد به الزمان المتطاول .

وأما اليوم / : فهو مقدار انبساط الشمسِ على الأرض مُذْ طلوعها إلى غُرُوبها . ٥٢/أ وقد يسمى العرب الوقائع [أيَّامًا] [٢] ومنه أيَّامُ العَرَب . وأما اللَّيلَةُ : فهي في التقدير من لَيلِ كَتَمْرَةٍ مِنْ تَمْر ، وهي مقدار مدة خفاء الشمس عن الأرض . وأما السَّاعَةُ : فهى معروفة وقُسِمَ النَّهارُ إلى أربعة وعشرين [٣] جزءًا ، سُمِّي كُلُّ جُزْءٍ سَاعَةً ، ويقال في جمعها : سَاعٌ ، وقال القُطَامِي [٤] :

١٠٢ - وَكُنَّا كَالحَرِيقِ أَصَابَ غَابًا فيخبُو سَاعَةً وَيَهِبُّ سَاعَا [٥]

وأما الشهر : فهو معروف ، وهو مقدار حلول القمر الثماني والعشرين منزلة التي ذكرها اللّه تعالى في كتابه [٦] ، وقد يسمى الهلال شهرًا ؛ لأنه يكون في أول الشهر قال الشاعر :

١٠٣ - فَأَصْبَحَ أَجْلَى الطَّرْفِ مَا تَسْتَزِيدُه يَرَى الشَّهْرَ قَبْلَ النَّاسِ وَهُوَ نَحِيلُ [٧]

وأما السنة : فمعروفة : وهي مقدار قطع البروج الاثنى عشر التي ذكرها اللّه تعالى في كتابه . فإن قلت : فما الفرق بين السنة والعام ؟ =

---

(١) سورة الإنسان من الآية (١) .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) في الأصل : وعشرون .
(٤) في الأصل : القلطامي .
(٥) الغاب : الشجر الملتف ، يخبو : يسكن . والبيت في الديوان ص (٣٤) وسيبويه (١٨٩/٢) غير أن رواية سيبويه ذكرت كلمة يهيج بدل كلمة يهب وهو أيضًا في الكامل (١/ ١٦٥) والمقتضب (٢٠٨/٢) والخزانة (٣٩١/١ - ٣٩٢) (٢/٤) وفي السيرافي (٣٣/٣) ب والمقتصد في شرح الإيضاح لوحة (١٤٧) . واستشهد به على جمع ساعة على ساع .
(٦) قال تعالى : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ سورة يس آية (٣٩) .
(٧) لم نقف على البيت وأتى به شاهدًا على تسمية الهلال شهرًا .

= قلت : العَام : مُذْ أول المحرم إلى آخر ذِي الحجة . والسنة : كَل يوم إلى مثله من القابل . ذكر ذلك أبو منصور [١] في تهذيب أدب الكاتب .

وإنما كانت جميع أسماء الزمان ظروفًا ؛ لأنها أشبهت المصادر بما ذكرته ، فتعدى الفعل إلى جميع ضروبها ، كما تعدى إلى جميع ضروب المصادر ، ولا فرق بين ذلك أَنْ يَكُونَ الزمان مَعْرِفَةً [ونكرة . ومؤقتًا] [٢] ومبهما ، فالمعرفة : كأسماء الشهور وأسماء أَيَّام [٣] الأُسبُوعِ كقولك : قَدْمتُ شَعْبَانَ ، وَصُمْتُ الْخَمِيسَ .

٥٢/ب والنكرة كقوله تعالى : ﴿ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾ [٤] وقول النابغة يصف حية [٥] /

١٠٥ – تَنَاذَرَهَا الرَّاقُونَ مِنْ سُوءِ سُمِّهَا ... تُطْلِقُهُ حِينًا وَحِينًا تُرَاجِعُ [٦]

والمؤقت : ما دل على مقدار محصور – وإنْ كَانَ نَكِرةً – كَيَومِ وَلَيلَةٍ وَأُسْبُوعٍ وَشَهْرٍ وَسَنَة ، لأن مقادير هذه الأشياء كُلِّها محدودة .

والمبهم : ما لم يوضع لمقدار محدود – وَإن كان معرفة – كالليلِ والنهار ، فجميع ذلك ينتصب على أنه ظرف ، قال اللّه ﷻ : ﴿ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ [٧] قال الشاعر :

١٠٦ – جَعَلْتُ وَمَا بِي مِنْ جَفَاءٍ وَلَا قِلًى ... أَزُورُكُمْ يَومًا وَأَهْجُرُكُمْ شَهْرًا [٨]

وكل ذلك « فِي » معه مقدرة ؛ لأنها الحرف الدال على الظرفية .

وقال الشاعر في المخصوص : =

---

(١) أبو منصور : هو أبو منصور الجواليقي : موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر النحوي اللغوي . من مصنفاته : شرح أدب الكاتب ، ما تلحن فيه العامة ، ما عرب من كلام العجم ، تتمة درة الغواص مات سنة (٤٦٥هـ) . ترجمته في معجم الأدباء (١٩ : ٢٠٧) وبغية الوعاة (٣٠٨/٢) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل وأسماء الأيام الأسبوع .

(٤) سورة إبراهيم من الآية (٢٥) .

(٥) في الأصل تصف وهو تصحيف .

(٦) البيت في الإيضاح للفارسي لوحة (١١٤) والديوان : (٥٠) ولكنه برواية أخرى :

* تطلقه طورًا وطورًا تراجع *

وهو في الكامل للمبرد (٨٩/٢) وبرواية الديوان . وأتى به شاهدًا على مجيء اسم الزمان نكرة .

(٧) سورة يونس من الآية (٢٤) .

(٨) لم نقف على قائل البيت . الجفاء : ترك الصلة ، القلى البغض . وأتى به شاهدًا على انتصاب اسم الزمان المؤقت .

= ١٠٧ - هَا إنَّ ذا ظَالِمُ الدَّيَّان مُتَّكِئًا   علَى أَسِرَّتِهِ يشْقَى الْكَوَانِينَا [١]

أراد : يَشْقَى في الكوانين ، وهو جمع كَانُون ، وهو الشهر المعروف ، وهما اثْنَانِ الأول : يُسَمَّى مَلْحَانَ . والثاني : يسمى شَيبَانَ ، وَيُسَمَّيَانِ أيضًا شَهْرَي قَمَاح .

وها هنا تقسيم لا بأس بذكره ، وهو يشتمل على تتمة الباب ، وهو أن أسمَاء الزمان أربعة أقسام : الأول : مَا كَانَ مُتَصَرِّفًا [٢] مُنْصَرِفًا ، فالمتصرف [٣] : مَا جَازَ نَقْلُه عنَ الظَّرْفِيَّةِ ، والمُنْصَرِفُ : مَا دَخَلَهُ التَّنْوِينُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : يوم ولَيلَةٍ . تَقُولُ : مَضَى يَومٌ ، وَيَومُ الجُمُعَة مُبَارَكٌ ، فَتَجْعلُهُ فَاعِلًا وَمُبْتَدَأً .

الثاني : مَا لَمْ يَكُنْ مُتَصَرِّفًا وَلَا مُنْصَرِفًا ، وذلك سَحَرٌ إذَا أَرَدْتَه مِنْ يَوم مُعَيَّنٍ كَقَولِكَ : جِئتُ الْيَومَ سَحَرَ ، فهذا لا يتصرف ؛ لأنَّك أَخرجْتَه عَنْ مَوضُوعِه ؛ لأنَّ أَصْلَهُ أَنْ تُرِيدَ بِهِ كُلَّ سَحَر ، وَلَا يَنْصَرِفُ للتَّعْرِيف والْعَدْلِ عن الألف واللام ، كَذَا قَالُوا ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

الثالث : ما تَصرفَ وَلَمْ يَنْصَرِفْ ، كَقَولِك : جِئْتُ الْيَومَ غُدْوَة [٤] ، وَقَدِمْتُ أَمْسِ بُكْرَة [٥] ، فَهَذَا يَتَصَّرفُ ، وَمِنْهُ مَسْأَلَةُ الْكِتَابِ [٦] (صِيدَ عَلَيهِ يَومَ / ٥٣/أ الْجُمْعَةِ غُدْوَةُ) ، وَلَا يَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ [٧] وَالتَّأْنِيث .

الرابع : مَا انْصَرَفَ وَلَمْ يَتَصَرَّفْ ، وذَلك كَقوله : خَرَجْتُ ضُحَى وَضحَيًا ، وأَنْتَ تَغْنِى ضُحَى يومكَ ، وَأَزُورك عَتَمِةً وَمسَاءً ، وَأَنْتَ تَغْني عَتَمَةَ لَيلَتِكَ وَمَسَاءَهَا ، فَهَذَا يَنْصَرفُ [٨] لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ ، وَلَا يَتَصَّرفُ ، لِأَنَّكَ أَخْرجْتَهُ عَنْ مَوضُوعِهِ =

---

(١) لم نهتد إلى قائله . والديان : القهار والقاضي والحاكم ، والبيت في كتاب الأزمنة والأمكنة للمرزوقي (١٤/٢) . وأتى به شاهدًا على انتصاب اسم الزمان المعرفة .

(٢) في الأصل منصوبًا ، وهو لا يتمشى مع سياق الكلام .

(٣) في الأصل فالمنصوب ، وهو لا يناسب سياق الكلام .

(٤) الغدوة : مدة ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس .

(٥) البكرة : مدة ما بين طلوع الشمس إلى الضحوة .

(٦) كتاب سيبويه (١١٤/١) .

(٧) أي بالعلمية ؛ لأنهما علمان لهذين الوقتين وابن عصفور في شرح الجمل يزيد عليهما ثالثًا وهو ضحوة فقال : إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف . الأشموني (٨٨/٢) .

(٨) في الأصل لا ينصرف .

باب
(ظروف المكان)

قال ابنُ جِنّي : المَكانُ : مَا اسْتُقِرَّ فِيهِ أَو تُصُرِّف عَلَيهِ . وإنَّمَا الظرف مِنْهُ مَا كَانَ مبْهَمًا غَيرَ مُخْتَصٍّ مِمَّا في الفِعْل دِلَالَةٌ عليه ، والمُبْهَم : مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَقْطَارٌ تَحْصُرهُ ، وَلَا نِهَايَاتٌ تُحِيطُ بِهِ نَحْوُ أَمَامَك ، وَوَرَاءَك ، وإزَاءَك ، وَتلقَاءَكَ . تَقُولُ : جَلَسْتُ عِنْدَكَ ، وَسِرْتُ أَمَامَكَ وَوَرَاءَكَ ، وَأَنَا قَرِيبًا مِنْك ، وَزَيدٌ دوُنَكَ ، وَمُحَمَّدٌ حِيَالَكَ .

وتَنْصِبُ هَذَا كُلَّهُ عَلَى أَنَّهُ ظَرفٌ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ مِنَ الأفعَالِ المُظْهَرَةِ أَو المُقَدَّرة ، وكذلك مَا أَشْبَهَهُ .

وَكَذَلِكَ : سِرْتُ فَرسَخًا ، وَشَيَّعْتُكَ مِيلًا ، ولو قلْتَ : سِرْتُ الْبَصْرَة ، وَجَلَسْتُ الكوفَةَ ؛ لَمْ يَجُز لأَنَّهُمَا مَخْصُوصَتَان ، وَلَيسَ في الْفعْل دَلِيلٌ عَلَيهِمَا ، فَإنْ قُلْتَ : سِرْتُ إلَى الْبصْرَة ، وجَلَسْتُ في الْكُوفَةَ ؛ صَحَّت المَسْأَلَةُ ، لأجل دُخُولِ « في » فِيهَا .

= الأولِ بِتَخْصِيصِه بِزَمَانٍ مُعَيَّنٍ .

وَلَا يَجُوزُ تعدية الفعل إلى زَمَانين إلَّا إذَا كان الثَّاني بَدلًا مِنَ الأول . كقولك : سِرْتُ اليَومَ نِصْفَ النَّهَارِ .

(باب ظرف المكان) (١)

قال ابنُ الخَبَّاز : [المَكَانُ] (٢) : (مَا اسْتُقِرَّ فيه وَتُصُرِّف عَلَيهِ) ، والمكان فَعَال مِنَ التَّمَكُّنِ ؛ لأن الجسم يتمكن بحلوله فيه .

وقوله : (ما اسْتُقِرَّ فِيهِ) أي : مَا وُجِد فيه الاسْتِقْرَارُ وهو السكون من قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ (٣) مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ (٤) ، أَي : سَاكِنًا .

وقوله : (وَتُصُرِّفَ عَلَيهِ) أَي : وُجِدَتْ فِيهِ حَرَكَةٌ واضْطِرَابٌ ، ولعلماء الطبيعة في المكان مباحث ، ومن الناس من أنكره ، وكل جسم هو مفتقر إلى المكان ، وليس =

---

(١) في اللمع ظروف بالجمع .
(٢) زيادة يقتضيها السياق وهي عن اللمع .
(٣) في الأصل رأوه .
(٤) سورة النمل من الآية (٤٠) .

= المكان في الظرفية كالزمان ؛ لأن أسماء الزمان كلها ظروف ، وليست أسماء المكان كلها ظروف .

وها هنا تقسيم يتبين به أمر المكان فنقول : إنَّ المكان ثلاثة أقسام : الأول : المجهول القدر والصورة ، كالجهات السِّت التي لابد لكل متحيز منها وهي : خَلْف ، وأَمَام ، وفَوق ، وتَحْت ، وَيَمِين ، وشَمَال ، فهذه ظروف ، وذلك لأنها أشبهت الزمان من وجهين : الأول : أنها تنتقل ، ألا ترى أن خلفك يكون أمامك ؛ لأنه كان خلفك حين استدبرته ، فصار أمامك حين استقبلته [كالزمان يكون مستقبلًا ، والمستقبلُ] [١] يصير حالًا ، والحال يصير ماضيًا ؟ .

والوجه الثاني : أنها عامة [٢] ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زَيدٌ ؛ تناول الزمان [٣] الماضي منذ خلق اللّه الدنيا إلى وقت حديثك ؟ .

القسم الثاني : ما كان مَعْلوم القدر مجْهُول الصورة نحو : الفَرْسَخِ والْمِيلِ / ٥٣/ب والبَرِيدِ فَهذا يكون ظرفًا ؛ لأنه أشبه الجهات الست في التنقل .

الثالث : ما كان معلوم القدر والصورة ؛ كالدَّارِ والمسْجِد ، وهذا لا يكون ظرفًا ؛ لأنه اسم لمكان مخصوص كزَيدِ وعَمرو ، فكما لا تقول : جَلَسْتُ زَيدًا ، لا تقول : جَلَسْتُ المسْجِد ، ونعود إلى الباب فنسوقه على ما ذكر .

قوله : (وَالمُبْهَمُ مَا لَمْ تَكُنْ لَهُ أَقْطَارٌ تحصِرُه) مؤذن بأنه لا يريد بالمبهم النكرة ، وإنما يريد به ما كان مجهول الصورة . والأَقْطَارُ جمع قُطْرٍ ، يُقَالُ : قُطْر وقُتْرٌ ، والْقُطْرُ جَانِبُ الشَّيء .

وقوله : (مِمَّا فِي الْفِعْلِ دِلَالَةٌ عَلَيهِ) غير مستقيم ؛ لأن الفعل لا يدل على المكان بالصيغة كما يدل على الزَّمانَ ، ولذلك لم يكن كل أسماء المكان [٤] ظروفًا .

وخَلْف : الأكثر فيها الإعراب ، وقد جاءت مبنية ، أنشدَني بعض الأدباء [٥] :

١٠٨ - مِنْ خَلْف تَطْمَحُ عَنْهُ عَينُ نَاظِرِه والنَّصْرُ يَقْدَمُه قُدَّامُ قُدَّام [٦] =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) أي : أنها تتحقق في جميع الأجسام .
(٣) في الأصل زيدت أن ها هنا ولا محل لها .
(٤) في الأصل الزمان والصواب ما أثبتناه .
(٥) لم نهتد إلى منشده فضلًا عن قائله .
(٦) لم نجد هذا البيت فيما بين أيدينا من المراجع . وأتى به شاهدًا على مجيء « خلف » مبنية .

....

= وَقُدَّامُ [(١)] : مؤنثة ، وهي فُعَّالُ من التقدم ، وهي اسم مفرد على هذا الوزن كَطُبَّاقٍ وجاءت مبنية ، أنشد [(٢)] المبرد رحمه الله :

١٠٩ - لَعَنَ الإلَهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسَافِرٍ   لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيه مِنْ قُدَّامُ [(٣)]

وَوَرَاء : مؤنثة ، وجاءت مبنيَّةً أيضًا ، وَجَاءتْ بمعنى أمَامَ ، وفي التنزيل : ﴿ مِّن وَرَآئِهِمْ جَهَنَّمُ ﴾ [(٤)] أي : فيما يستقبلونه . قال الشاعر [(٥)] :

١١٠ - إنِّي وَإنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَاغِرًا   لَقَاذِفٌ مِنْ خَلْفِهِ وَوَرَائِهِ [(٦)]

وعِنْدَكَ : جِهَةٌ مُبْهَمَة تقول : زَيدٌ عِندْكَ ، وفي أي جهة كان من جهاتك جاز فيها ثلاث لغات : ضم العين ، وفتحها ، وكسرها ، ولها حكمان تخالفهما العامة : الأول : أنَّها لا تجر بغير من ، وفي التنزيل : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [(٧)] ولا تقول : جئت إلَى عِنْدَك .

٥٤/أ الثاني : أنها لا تصغر ، ويجري ذلك في لسان أهل الشام / كثيرًا .

وسألت شيخنا رحمه الله لِمَ لَمْ تُصَغَّرْ ؟ فقال : لأن تصغير الظروف يفيد التعريف وعند مستغنية عنه .

وَدُونَكَ : تُستَعمل على وجهتين : اسم فعل في باب الإغراء ، كقولك : دُونَكَ زَيدًا ، وظرف : وهي إما للمكان الحقيقي فتقول : زَيدٌ دُونَكَ ، أَي : مكانه أسفل من مكانك ، أو للرتبة في الشيء كقولك : الناس دُونَ الخَلِيفَةْ ، أي : شرفهم دُونَ شَرَفِهِ ، وتجر بمن كقوله تعالى : ﴿ وَٱدْعُواْ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [(٨)] .

وتجيء دُونَ غير ظرف ، يقال : طَعَامٌ دُون ، أَي : رَديءٌ ، وأنشد الجوهري : =

---

(١) في الأصل أمام وما أثبتناه هو المناسب للمقام .

(٢) في الأصل : أنشدني ، وهذا غير معقول ؛ إذ المبرد متوفى سنة (٢٨٥هـ) وابن الخباز متوفى سنة (٦٣٧هـ) فكيف ينشده ؟

(٣) البيت لبعض بني تميم . كما في كتاب الكامل للمبرد : (٣٧/١) مع ثلاثة متقدمة عليه وفي أوضح المسالك (١٦٠/٣) والهمع (٢١٠/١) والدرر (١٧٧/١) اللعن : الطرد ، تعلة : اسم رجل ، يشن : يصب متفرقًا ، واستشهد به على بناء قُدَّام حيث حذف المضاف إليه ونوى معناه .

(٤) سورة الجاثية من الآية (١) .

(٥) اسمه : الهزيل بن شجعة البولاني .

(٦) واغرًا : حاقدًا ومعاديًا – التقاذف : الترامي . وهذا البيت في ديوان الحماسة ، وساقه شاهدًا على مجيء وراء بمعنى أمام . جـ (٢) ص (٢٤٩) .

(٧) سورة النساء من الآية (٧٨) .

(٨) سورة يونس من الآية (٣٨) .

= ١١١ - إِذَا مَا عَلَا المَرْءُ رَامَ الْعَلَاءَ وَبِالدُّونِ يَقْنَعُ مَنْ كَانَ دونَا (١)

وَحِيَالُ الشَّيءِ : بِمَعْنَى حِذَائه ، وياؤه مبدلة من الواو ؛ لأنه فعال من التحول ، وقَبْلَكَ وَبَعْدَك : هما على حسب ما يضافان إليه . إنْ أُضِيفَا إلى الزمان كانا زمانًا ، كقولك : قَدِمْتُ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وأُسافِرُ بَعْدَ العَصْرِ ، وإذا أضيفا إلى المصدر فَهُمَا زَمَانَانِ أيضًا ، كقولك : قُمْتُ قَبْلَ قِيَامِك . قال الهذلي في إضافتها إلى الزمان :

١١٢ - يَا قَوم مَنْ لِبَلَابِلِ الصَّدْرِ وَلِقَاتِلٍ فِي لَيلَةِ النَّحْرِ
ولِقَبْلِهَا مَا قَدْ رمى أصلًا فِي مَسْجِدِ الأَحْزَابِ فِي الْعَصْرِ (٢)

وإنْ أُضِيفا إلى المكان فهما مكانان كقولك : دَاري قَبْلَ دَارِكَ وبَعْدَ المَسْجِد .

وإزاء وتِلْقَاء : بِمَعْنَى حِذَاء ، يقال : آزيتُه ، أي : حَازَيْتُه ، وهما متآزيان متحازيان ، والعَامة تقول : مُتَوَازِيَان ، وفي التنزيل : ﴿ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾ (٣) وتجيء تِلْقَاء بمعنى لِقَاء ، وأنشدوا :

١١٣ - أملْتُ خَيرَكَ أَنْ تَدْنُوا مواعِدُه فَاليَوم قصَّر عَنْ تِلْقَائِكَ الأَمَلُ (٤)

/ أي : عَنْ لِقَائِكَ ، فأقول : إنَّ هذَا يَجُوز أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الجِهَةِ . ٥٤/ب

وتُجَاه الشَّيء بِمَعْنَى حِذَائِه أيضًا ، وفيه أربع لغات : تُجاه ، وتِجاه بضم التاء وكسرها ، ووُجاه ، ووِجاه بضم الواو وكسرها ، حكاهن الجوهري (٥) .

وَقُرْبُ : في الأصل مصدر . وَقَرِيبٌ : في الأصل صِفَةٌ ، وفي التنزيل : ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ =

---

(١) البيت في الصحاح (دون) وروايته :

* ويقنع بالدون من كان دونا *

واستشهد به على مجيء دون بمعنى رديء وهي غير ظرف .

(٢) لم نجد هذين البيتين في ديوان الهذليين . وبلابل الصدر : شدة الهم والوسواس في الصدر . والشاهد : مجيء قبل للزمان لإضافتها إليه .

(٣) سورة الأعراف من الآية (٤٧) .

(٤) البيت للراعي النميري كما ذكر سيبويه في الكتاب (٢/٢٤٥) . واستشهد به على مجيء تِلْقَاء بمعنى لِقَاء .

(٥) قال الجوهري : ويقال : قعدت وجاهك ووجاهك ؛ أي قبالتك ، واتجه له رأي أي سنح وهو افتعل صارت الواو ياء لكسر ما قبلها وأبدلت منها التاء وأدغمت ثم بني عليه قولك : قعدت تجاهك وتُجاهك أي : تلقاءك . الصحاح (وجه) (٦/٢٢٥٥) .

....

= أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴾ (١) فجعلا ظرفين ، ولم يُجْعَلا إلا ظَرْفِي مَكَانٍ ، ومن مسائل الكتاب (٢) : إنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيدًا ، فهذا كقولك : إنَّ عِنْدَكَ زَيدًا .

وَصَدَد وصَقَب بمعنى قُرْب ، يقال : صَاقَبَه أي : قَاربَه ، وفي الحديث : « الجَارُ أحقُّ بِصَقَبِهِ » (٣) أي : بِقُربْهِ .

ومن ظروف المكان : الفَرْسَخ ، والميل ، والبَريد ، فَالفَرْسَخ : اثْنَتَا عَشْرَة ألف خطوة ، والميلُ : ثُلُث الفرسخ ، وهو أرْبعَة آلاف خُطوة . والبَرِيد : أَربَعَة فَراسِخ ، وهو ثمانية وأربعون ألف خطوة ، وَمَسافة قَصْرَ الصَّلاَة في السفر أَرْبَعَةُ برد ، وهى ستّةَ عَشَر فرسخًا ، وهي مائةُ أَلفٍ واثْنَانِ وَتِسْعُونَ أَلف خُطوة ، فهذه الأسماء وما أشبهها تتعدى إليها الأفعَالَ المتعدية وغير المتعدية ، لأنها ظروف .

وها هنا تقسيم : اعْلَمْ أَنَّ نَاصِبَ الظرف لا يخلو من أن يكون ثابتًا ، أو محذوفًا ، فالثابت : هو الأصل كقولك : سِرْتُ أَمَامَك ، وغَدَوتُ فَرْسَخًا ، والمحذوف نوعان : أحدهما : ما جرى ذكره فحذف للدلالة عليه ، وذلك في السؤال ، يقول القائل : مَتَى سِرْتَ ؟ فتقول يَومَ الجُمْعة ، وأين تَجْلِسُ ؟ فتقول : خَلْفَك أي : سِرْتُ يَومَ الجمعة وَجَلَسْتُ خَلْفَكَ فتحذفه ، لجري ذكره في السُّؤَال ، ويجوز إظهاره توكيدًا ، وفي التنزيل : ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ ﴾ (٤) ، والثاني : ما لم يجر له ذكر ، وذلك في مواضع خبر المبتدأ كقولك : زَيدٌ عِنْدَكَ ، وأخبار كانَ وأخواتها / ، وإنَّ وأَخَواتِها ، وثَانِي مَفْعولَي ظَنَنْتُ وأَخَواتِها ، وثَالِثُ مَفْعُولَي أَعْلَمْتُ وأَخَوَاتِهَا في الأصْلِ خَبَرُ مُبْتَدَأ . والحال كقولك : رَأيتُ زَيدًا عِنْدَكَ ، إذَا كان مِنْ رُؤْيَة العَين ، والصفة كقولك : مَرَرْتُ بَرجُل أَمَامك . والصلة كقولنا : الَّذِي خَلْفَكَ زَيدٌ .

٥٥/أ

والمقدر في هذه المواضع كلها اسْتَقَرَّ ، وَحُذِفَ لِلْعِلْم بِهِ ، وظروف الزمان والمكان في ذلك فَوضَى ، وما كان من الأمكنة المخصوصة كالبَصْرَة والكُوفَةِ والدَّار

---

(١) سورة الإسراء من الآية (٥١) .

(٢) قال سيبويه : (١/٢٨٤) : وتقول : إنَّ قريبًا مِنْكَ زَيدًا ، إذا جعلت قريبًا منك موضعا . سيبويه (١/٢٨٤) .

(٣) انظر مسند أحمد بن حنبل (٦/٣٩٠) والنهاية لابن الأثير (صقب) (٢/٢٩٢) .

(٤) سورة البقرة من الآية (٢٥٩) .

باب
(المفعول له)

قال ابْنُ جِنِّيّ : / اعْلَمْ أَنَّ الـمَفْعُولَ لَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَصْدَرًا ، وَيَكُونُ العَامِلُ فِيهِ فِعْلًا مِنْ غَيرِ لَفْظِهِ وإِنَّمَا يُذْكَرُ الـمَفْعُولُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ عذْرٌ وعِلَّةٌ لِوقُوعِ الْفِعْلِ ، تَقُولُ : زُرْتُكَ طَمعًا فِي بِرِّكَ . وَقَصدْتُكَ ابْتِغَاءَ لِمَعْرُوفِكِ ، أَي : لِلطَّمعِ ولِلابْتِغَاءِ ، قَالَ اللّه تَعَالَى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ أي : لِحذِرِ المَوتِ . وَقَالَ حَاتِمُ الطَّائِي : ١٧/أ

وَأَغْفِرُ عَورَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ ... وأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمًا

أَي : لِادِّخَارِهِ ، فَلَمَّا حَذَفَ اللَّامَ نَصبَهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ .

= والمَسْجِد ؛ فإن الفعل الذي لا يتعدى يتعدى إليه بحَرْفِ الجرِّ ، تقول : جَلَسْتُ في البَصْرَة ، وَمَرَرْتُ على الكُوفَة ، ولا يجوز جَلَسْتُ البَصْرَة ؛ لأن هذه الأمكنة مخصوصة فينفصل بعضها من بعض ، فهي كالأناسِي .

ويجوز للشاعر حذف حرف الجر ، وذلك ضرورة ، قال ساعدة الهذلي (١) :

١١٤ - لَدْنٌ بِهَزِّ ٱلْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه ... فِيهِ كَما عَسَل الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ (٢)

أَي : فِي الطَّرِيقِ .

(باب المفعول له)

قال ٱبنُ ٱلخَبَّاز : حَدُّ المَفْعُول لَهُ : العِلَّة الَّتِي تَدْعُو إلى الإقْدَام عَلَى الفِعْل ، ألا ترى أنك إذا قلت : زُرْتُكَ إكْرَامًا لَكَ ، فَالإكْرَامُ هو الذي دَعَاكَ إِلَى الإقْدَام على الزِّيَارَة ؟ . وله أربع شرائط : الشرط الأولى : أن يكون مصدرًا كقولك : قَصَدْتُكَ ابْتِغَاء لمَعْرُوفِكَ ، فالابتغاء مصدر ، وإنما لزم ذلك ؛ لأن الجواهر المجردة لا يعقل لها =

---

(١) هو ساعدة بن جؤية الهذلي .

(٢) يعسل : يضطرب ، فيه : أي في الهز ، أو أن الضمير يعود على لدن في رواية ابن الخباز ، أو لذ كما في رواية الديوان . والبيت في ديوان الهذليين : (١٩٠/١) والخصائص (٣١٩/٣) والأمالي الشجرية (٤٢/١) والأشموني : (١٩٧/١) والألفاظ المترادفة (١٢٦) والسيرافي (١٨٠/١) والهمع (٢٠٠/١) والإيضاح لوحة (١١٦) .
واستشهد به على جواز حذف حرف الجر الذي تعدى به الفعل إلى المكان المخصوص لضرورة الشعر .

....

= معنى يعلل به الفعل ، ولذلك قال الفقهاء : إن الأحكام لا تتعلق بالذوات وإنما تتعلق بالصفات كقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ (١) والمراد النِّكَاحُ .

الشرط الثاني : أن يكون فعلا لفاعل الفعل المُعَلَّل كقولك : « قَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْنًا » فالجبن من فعل فاعل القعود المعلِل بالجبن ، وإنما لزم ذلك ؛ لأن الْعِلَّةَ إذا كانت فِعْلَهُ دعته إلى إيجاد الفعل الآخر .

٥٥/ب الشرط الثالث : أن يكون مقارنًا له في / الوجود كَقَولك : أَطَعْتُ اللّه رَجَاءَ المَثُوبَةِ ، فالطاعة وَطِئَتْ عَقِبَ الرَّجَاءِ ، وإنما لزم ذلك لأنه علة فلا يتأخر المعلل عنها .

الشرط الرابع : أن يكون العامل فيه من غير لفظه كأمثلتنا ؛ لأنه لو كان العامل فيه من لفظه لعَلَّلْتَ الشيء بنفسه .

ومن أحكامه : أنه جَوَابُ لم ؟ لأنه سؤال عن العلة ، يقول القائل : كَفَفْتُ عَنْ شَتْم زَيد ، فَتَقُولُ لَهُ (٢) لِمَ ؟ فيقول : خِيفَةَ شَرِّه ، ومما جاء في التنزيل مِن المفعول له قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ (٣) . قَالَ حَاتِمُ :

١١٥ - وَعَوراءَ قدْ أَعرضْتُ عنها فَلَمْ تَضر ... وذي أَوَد قَوَّمْتُهُ فَتَقَوَّمَا

وأغْفِرُ عوراءَ الكَرِيم ادِّخَارَه ... وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرما (٤)

وهذا البيت يدل على جواز المفعول له معرفة ونكرة ؛ لأن ادِّخَارَهُ مُعَرَّفة بالإضافة وتكرمًا نكرة . والأصل : يجعلون لِحَذَرِ المَوت ، وكذلك سائر الباب ؛ وذلك لأنه =

---

(١) سورة النساء من الآية (٢٣) .
(٢) في الأصل فيقول وهو تصحيف .
(٣) سورة البقرة من الآية (١٩) .
(٤) ورد هذان البيتان في ديوان حاتم ص (٨١) غير أنه وضعت كلمة « اصطناع » بدل كلمة ادِّخاره في صدر البيت الثاني ، وكلمة أصْفَحُ بدل كلمة أُعْرِضُ في عجز البيت الثاني ، وورد البيت الأول في الكامل للمبرد (٦٤/١) والثاني في الكامل (١٧١/١) وفي سيبويه (١٨٤/١ ، ٤٦٤) وفي ديوان مختارات العرب ونوادر أبي زيد (١٢٠) وروايته :

وأغفر عوراء الكريم اصطناعه ... وأصفح عن زَلْتِ اللئيم تكرما

وهو في تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي وشرح اللمع للثمانيني ق (١١٠) وفي اللسان والصحاح مادة (عور) والخزانة (٤٩٢/١) وشروح سقط الزند (٦١٩) وابن يعيش (٥٤/٢) .

باب
(المفعول معه)

قال ابن جني : وَهُوَ كُلُّ مَا فَعَلْتَ مَعَهُ فِعْلًا ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قُمْتُ وَزَيدًا ، أَي : مَعَ زَيدٍ ، وَجَاءَ الْبَرْدُ والطَّيَالِسَةَ ؛ أَي : مَعَ الطَّيَالِسَةِ . وَمَا زِلْتُ أَسِير وَالنّيلَ ؛ أَي : مَعَ النيل ، وَلَو تُرِكَت النَّاقَةُ وفَصِيلَهَا لَرَضَعَهَا ، أَي : مَعَ فَصِيلِها ، وَلَو خُلِّيت وَالْأَسَدَ لَأَكلك ؛ أَي : مَعَ الْأَسَدِ . وكيف تَكُونُ وَقَصْعَة مِنْ ثَرِيدٍ ؛ أَي : مَعَ قَصْعَةٍ ، قالَ الشَّاعِرُ / ١٧/ب

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَني أَبِيكُمْ ... مَكَانَ الْكُلْيَتَينِ مِنَ الطِّحَالِ

أَى : مَعَ بَني أَبِيكُمْ ، فَلَمَّا حَذَفَ مَعَ ؛ أَقَامَ الْوَاوَ مَقَامَهَا . وأَوصَل الْفِعْلَ الَّذِي قَبْلَهَا إِلَى الاسْمِ الَّذِي بَعْدَهَا فَنَصَبَهُ ؛ لأَنهَا قَوَّتْهُ فَأَوصَلَتْهُ إِلَيْهِ .

= يسأل عنه لِمَ ؟ فحق اللام أن تجيء في الجواب ، فحذفت اللام ؛ لأن المعنى معلوم كما قالوا : ذهَبْتُ الشَّامَ : أَي : ذَهَبْتُ إِلَى الشَّام ، فلما حذفت اللام ؛ لم يجز إعمالها لأنه ليس لحرف الجر من القوة ما يعمل مضمرًا ، والذي جاء من ذلك منزور ، فتعدى الفعل الذي كان عاملًا في موضع الجار والمجرور إلى الاسم فنصبه .

وذهب بعض النحويين إلى أَنَّ المفعول لَهُ ينتصب انتصاب المصادر التي تلاقي الفعل في اشتقاقه [١] كقولك : حُبِسْتُ مَنْعًا ؛ لأَنَّك [٢] إذا قُلْتَ : قَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ فقد فهم منه الجبن ، والمنصور هو الأول ؛ لأنه لو كان مصدرًا لم تظهر معه اللام ، ويسوغ لك أن تقول : قَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ لِلْجُبْنِ ، ولا يسوغ أن تقول : حُبِسْتُ لِلْمَنْع .

ويجوز / تقديم المفعول له على الفاعل والفعل [٣] كقولك : زَارَكَ رَجَاءَ الخَيْرِ زَيْدٌ ، وَخِيفَةَ المَوتِ فَرَّ عَمْرٌو ؛ لأن العامل فعل متصرف . ٥٦/أ

(باب المفعول معه)

قال ابن الخباز : قوله : (وَهُوَ كُلُّ مَا فَعَلْتَ مَعَهُ فِعْلًا) فيه نظر ؛ لَأَنَّ « مَا » لغير ذوي العلم ، والمفعول معه قد يكون من ذوي العلم كقولك : قُمْتُ وَعَبْدَ اللّٰه . =

---

(١) هذا رأي الكوفيين ونص عليه السيوطي في الهمع (١٩٤/١) .

(٢) في الأصل أنك بدون لام التعليل .

(٣) نص عليه السيوطي في الهمع (١٩٥/١) قال : ويجوز تقديم المفعول له على عامله ، ومنعه ثعلب .

....

= فإن قلت : إن « مَا » بمَعْنَى « مَنْ » لم يستقم أيضًا ؛ لأن المفعول معه لا ينحصر في غير ذوي العلم ولا في ذوي العلم ، بل يجوز أن يكون من كل واحد من النوعين والذى يقال : إنه جعل « ما » مَرادِفَةً لشيء ، فكأنه قال : وَهُوَ كُلُّ شَيءٍ .

واعلم أن المفعول معه ليس من ضرورات الفعل كما أن المفعول له ضرورة من ضروراته ، والفرق بينهما : أنَّ المفعول له علة للفعل فلابد منه ، والمفعول معه مصاحب ، وقد تفعل الفعل منفردًا .

ويجوز أن يكون المفعول معه مصاحبًا للفاعل كقولك كقولك : قُمْتُ وَزَيدًا ، ومصاحبا للمفعول كقولك : ضَرَبْتُ عَبْدَ اللّه وَأَبَاهُ .

والواو الواقعة في هذا الباب أصلها الواو العاطفة في قولك : قَامَ زَيدٌ وَعَمْرٌو فصُيِّرتْ [1] هَاهُنَا بمَعْنَى « مَعَ » والفرق بينهما : [أَنك] [2] إذا قلت : قَامَ زَيدٌ وَعَمْرًا وجب أن يكونا مُتَصَاحِبَينِ ، كما قلت : قَامَ زَيدٌ مَعَ عَمْرو .

وشرطوا في المفعول معه أن يكون بحيث تصح شركته للفاعل في فعله ، ألا ترى أن عمرًا يصح أن يشارك في القيام ، فعلى هذا لا يصح أن تقول : تَكَلَّمَ زَيدٌ وَالحَجَرَ ، كما لا يصح أن يرفع ؛ لأن الحجر لا يتكلم .

وذكر أبو الفتح أمثلة [3] ، منها : اسْتَوى المَاءُ والخَشَبةَ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّ المَاءَ عَلَا بزيادته حتى ساواها . ومنها : جَاءَ البَرْدُ والطَّيَالِسَةَ . والطَّيَالِسَةُ : جَمْعُ طَيلَسَان وهي ثياب تلبس في الشتاء . ومنها : ما زِلْتُ أَسِيرُ والنِّيلَ ، وفي النيل ما شرطنا من صحة المشاركة / ٥٦/ب لأ[نه] [4] يصح منه السَّيرُ بِالجَرْي . ومنها : لَو خُلِيتَ والأَسَد لأَكَلكَ . والرفع ها هنا قبيح من جهة العربية ؛ لأنك لا تعطف على المضمر المرفوع من غير توكيد ، وضعيف من جهة المعنى ؛ لأن المعنى لو خُلِّيتَ مع الأسد لأكلك ، ولو رفعت لكان المعنى : لو خليت أَنْتَ وَخُلِّيَ ٱلأَسَدُ ، ويجوز أن يخلى كلُّ وَاحِدٍ منهما وحده . [وَمِنْهَا وَلَو تُرِكَتِ النَّاقَةُ وفصيلها لرَضَعَهَا] [5] يقال : رَضَعَهَا ورَضِعَهَا لغتان ، ويقال في المصدر : =

---

(١) في الأصل فصيرن بالنون وهو تصحيف . (٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر اللمع في (١٧) أ والكتاب لسيبويه (١/١٥٠) .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) زيادة يقتضيها السياق وهي عن اللمع لابن جني والكتاب لسيبويه (١/١٥٠) .

....

= رَضَاعٌ وَرَضَاعَةٌ ورِضاعٌ ورِضَاعَةٌ ، والبيتُ الذي أنشده من أبيات الكتاب وهو قوله :

١١٦ - فَكُونُوا أَنْتُمْ وبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيـنِ مِنَ الطِّحَالِ (١)

يأمرهم بالتلاؤم والتناصر . ومما جاء من ذلك في التنزيل قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ (٢) وحملوه على المفعول معه ؛ لأنه لا يصح عطفه على أَمْرِكُمْ ، وقيل : إنه معطوف عليه ؛ لأن أجمعت قد استعمل في الأشخاص ، قال [أبو] (٣) ذؤيب :

١١٧ - فَكَأَنَّهَا بِالْجِزْعِ جِزْعُ يُنَابِعٍ وَأُولَاتُ ذِي الْعَرْجَاءِ نَهْبٌ يُجْمَعُ (٤)

والأكثر استعماله في المعاني .

واختلف النحويين في ناصب المفعول معه ، فمذهب سيبويه (٥) وأكثر البصريين أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو بينهما ، فالواو وكحرف الجر في تعدية الفعل إلى الاسم . وذهب أبو الحسن الأخفش (٦) إلى أن الأصل في قولك : قُمْتُ وزَيدًا (قُمْتُ مَعَ زَيدٍ فحذفت مَعَ) (٧) وأقيمت الواو مُقَامَ « مع » ، ونقل نصب « مع » إلى ما بعد الواو وهذا فاسد ؛ لأن مع ظرف وزيدًا ليس بظرف . وذهب أبو إسحاق (٨) إلى أنه منصوب بفعل محذوف تقديره : قُمْتُ وَلَا بَسْتُ زَيدًا ، فعلى =

---

(١) البيت لم يعرف قائله ، ومفهومه أن الشاعر يحض من يخاطبهم على التقارب ، والائتلاف وضرب لهم مثلًا لذلك هو قرب الكليتين من الطحال ، والبيت في ابن يعيش (٤٨/٢) وشرح الأشموني . تحقيق محمد محيي الدين (٢٢٥/١) وسر الصناعة (١٤٢/١) ومجالس ثعلب . القسم الأول (١٠٣) والأصول لابن السراج (١٥٥/١) والكتاب لسيبويه (١٥٠/١) .

والشاهد فيه : مجيء بني أبيكم مفعولًا معه وانتصابها بالفعل السابق بواسطة الواو .

(٢) سورة يونس من الآية (٧١) . (٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) الجزع بكسر الجيم : منعطف الوادي ، وقال أبو عبيدة : اللائق به أن يكون مفتوحًا . وينابع : واد في بلاد هذيل ، وذو العرجاء : أكمة أو هضبة ، وأولاتها : قطع حولها من الأرض ، والبيت في ديوان الهذليين (٦/١) وروايته :

فكأنها كالجزع « بين ينابع » وأولات ذي العرجاء نهب مجمع

وهو في المقاييس (٣٠٣/٤) وأتى به شاهدًا على استعمال أجمع في الأشخاص .

(٥) نص عليه سيبويه في الكتاب (١٥٠/١) حيث قال : « والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها » وانظر الإنصاف مسألة (٣٠) .

(٦) نص عليه السيوطي في الهمع (٢٢٠/١) والصبان في حاشيته على الأشموني (٩١/٢) وانظر الإنصاف مسألة (٣٠) .

(٧) زيادة عن الغرة المخفية لابن الخباز ق (٤٩) أ مخطوطة الأزهر (٣٢٨٦) عروس .

(٨) نص عليه السيوطي في الهمع (٢٢٠) وأبو حيان في الارتشاف ق (٢١٧) ب وانظر الإنصاف مسألة (٣٠) .

باب
(المشبه بالمفعول)

قال ابْنُ جِنِّي : وَهُوَ خَمْسَةُ أَضْرُبٍ : حَالٌ ، وَتَمْيِيزٌ ، واسْتِثْنَاءٌ ، وَأَسْمَاءُ إنَّ وأَخَوَاتِها ، وأَخْبَارُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُمَا .

= قول أبي إسحاق فُقِدَ (ناصب) [١] المفعول معه من الكلام ، وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه انتصب على الخلاف [٢] ، قالوا : إذا قلت : اسْتوَى / الماءُ والخَشَبة ، لم يَكُنِ العَطْفُ (جائزًا) [٣] ؛ لأن الخشَبَة لم تكن معْوجة فَتَسْتَوِي ، فلما خالفتِ الفاعل نُصِبَت . ويفسد ما قالوه أن الخلاف مشترك بين الماءِ والخشَبَة ، فإذا وجبَ نَصْب الخَشَبة لأنها مخَالِفَةٌ لِلمَاء ؛ وجبَ نَصْبُ المَاءِ لأ (نَّهُ) [٤] مخَالِف لِلْخَشَبةِ ، ولا قَائِلَ بِهِ [٥] .

٥٧/أ

وقول أبي إسحَاق لا ينَفكُّ من ضَعف لما فيه من حذف الفعل ، فَبَانَ أَنَّ المعتمد عليه مذهب سيبويه . والمفعول معه قليل في الكلام جدًّا ويصدقه الاستقراء ، ولذلك ذَهَب بَعضُ النَّحويين إلَى أنه مقْصُور علَى السَّمَاعِ [٦] .

(المشبه بالمفعول في اللفظ)

قال ابنُ الخَبَّاز : هذا هو القسم الثاني من المنصوبات ، وأُخِّرَ لأنه فرع على المفعول ، وهو قسمان أحدهما : ما كان المنصوب فيه بعض المرفوع ، وذلك إما تمييز كقولك : طَابَ زَيدٌ نَفْسًا ، فإن النَّفْسَ بَعْضُ زَيدٍ ، وإما استثناء كقولك : قَامَ الْقَومُ إلَّا زَيدًا . والثاني : ما كان المنصوب فيه نفس المرفوع ، وذلك خبر كان كقولك : =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) نص عليه السيوطي في الهمع (٢٢٠/١) والأنباري في الإنصاف مسألة (٣٠) .

(٣ - ٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) وقال السيوطي مبطلًا رأي الكوفيين : « ورد بأن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ » وبأنه لو كان الخلاف ناصبًا لقيل : ما قام زيد لكن عمرًا : ويقوم زيد لا عمرًا ، ولم يقله أحد من العرب « الهمع » (٢٢٠/١) .

(٦) قال السيوطي في الهمع (٢١٩/١) : والصحيح استعمال القياس فيه ، ثم اختلف فقوم يقيسونه في كل شيء حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المحض نحو : قَامَ زَيدُ وَعَمرًا ، وحيث لا يتصور معنى العطف أصلًا نحو : قَعَدْتُ أو ضَحِكْت أو انتظَرْتُك وَطُلُوعَ الشمس ، وعليه ابن مالك والجمهور ... وقال المبرد والسيرافي : يقاس فيما كان الثاني مؤثرًا للأول وكان الأول سببًا له نحو : جاء البرد والطيالسة .

باب
(الحال)

قال ابن جني : الحالُ : وَصْف هَيئَةِ الفَاعِلِ أو المَفْعُولِ بِهِ ، وَأَمَّا لَفْظُهَا : فإنَّها نَكِرَةٌ تَأْتِي بَعْدَ مَعْرِفَةٍ ، قَدْ تَمَّ عَلَيهَا الْكَلَامُ ، وَتِلْكَ النَّكِرَةُ هِيَ المَعْرِفَةُ في المَعْنَى ، والْعَامِلُ في الحَالِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مُتَصَرِّفٌ ، وغَيرُ مُتَصَرِف ، فإذا كَانَ الْعَامِلُ متصَرِّفًا ؛ جَاز تَقْدِيمُ الحَالِ عَلَيهِ وَتَأَخُّرُهَا عَنْهُ .

تَقُولُ في المتصَرِّفِ : جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا ، وجاء راكبًا زَيدٌ ، ورَاكِبًا جاءَ زَيد ، كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ ؛ لأن جاء متصَرِّف ، والتَصرُّفُ : هو التَّنقُّلُ في الأزمنة تقول : جَاءَ يَجيءُ مَجِيئًا فَهُوَ جَاءٍ ، وكذلك أَقْبَلَ محمَّدٌ مُسْرِعًا ، وأَقْبَلَ مسرعًا مُحَمَّدٌ ، ومسرعًا أقبل محمدٌ ؛ لأَنَّ أَقْبَلَ متصَرِّف .

= كَانَ زَيد قَائِمًا ، واسم إنَّ كقولك : إنَّ زَيدًا قَائِمٌ ، وحال كقولك : جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا ، فهذه المنصوبات هي المرفوعات في المعنى ، وتنقسم بعبارة أخرى إلى قسمين : إلى فَضْلَةٍ ، وإِلَى عُمْدَةٍ ، فالفضلة مَا يَجُوزُ تَرْكُه ، وهو الحَال ، والتَّمْييزُ ، والمسْتَثْنَى ، والعُمْدَةُ : مَا لَا يجوز تَرْكهُ وهو خبر كان واسْمُ إنَّ (وخَبَرُ كَانَ في الأصلِ خَبَرُ المبتدأ ، واسْمُ إنَّ)[1] في الأَصْلِ المُبْتَدأَ ، وكل واحد منهما أَحَدُ جُزْئي الجُمْلَةِ .

(باب الحال)

قال ابن الخباز : الحَالُ : عِبَارَة عَنْ وَصْفِ هَيئَةِ الفَاعِل عِنْد صُدوُر الفِعْلِ عَنْهُ ، أَو المفْعُول عِنْدَ وُقُوعِ الفِعْلِ بِه ، فالأول : كقولك : جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا ، والثاني : كقولك : كَلَّمْتُ هِنْدًا جَالِسَةً / ويجوز وقوعها منهما لجواز اشتراكهما في الحال الواحدة ، وهي إما مجموعة : كقولك : لَقِيتُكَ رَاكِبَينِ ومنه قول عنترة : ٥٧/ب

١١٨ - مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَينِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ إِلْيَتيكَ وَتُسْتَطَارَا[2]

وإما مفرَّقَةً : كقول العرب : لَقِيتُه مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا ، فَمصْعِد للهاء ، ومُنْحَدِر للتاء . =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) تَرْجُف : تضطرب ، الرَّوَانِفُ جمع رانفة وهي أسفل الألية إذا كنت قائمًا .
والبيت في ديوان عنترة بن شداد العبسي (٢٤) والمقاصد هامش الخزانة (١٧٥/٣) ، والخزانة (٣٥٩/٣) والأمالي الشجرية (١٩/١) والأشموني (٥٧٩/٣) وابن يعيش (٥٥/٢) .

....

= وإعراب الحال النصب (١) ؛ لأنها أشبهت المفعول بوقوعها فضلة في الكلام ، ولذلك لزم أن تكون فضلة ؛ لأنها لو كانت غير فضلة لم تستحق النصب .

وإنما وجب تنكيرها ؛ لأنها تشبه التمييز (٢) ، ألا ترى أنك إذا قلت : جَاءَ زَيدٌ ، احْتَمَلَ المجِيء أَنْ يكون على ضُرُوب وَصِفَاتٍ مُخْتَلِفَة ؟! فإِذَا قَالَ : رَاكبًا ، بَيَّنَ هَيئَةَ المجَيء ، كما أنه إذا قَالَ : لِي عِشْرونَ ، احتمل أَجْنَاسًا مِنَ المَعْدُودَاتِ ، فإِذَا قَالَ : دِرْهَمًا ، فقد بين ما وقع عليه العشرون .

وإنما لزم تعريف صاحبها ؛ لأنه لو كان نكرةً لكان الاتباع أولى كقولك : جَاءَني رَجُلٌ رَاكِبٌ ، وأما ما في الحديث من قوله ﷺ : « فَجَاءَ عَلَى فَرَسٍ سَائِقًا » فَسَائِقًا حَالٌ مِنْ فَاعِلِ جَاءَ .

ويجوز تَنْكير صَاحِبها إذَا قُدِّمَتْ عَلَيه (٣) ، أنشد سيبويه رحمه الله (٤) :

١١٩ - وَبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَو عَلِمْتِهِ ... شُحُوبٌ وإِنْ تَسْتَشْهِدِى الْعَينَ تَشْهَدِ (٥)

وإِذَا قُلْتُ : جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا ، فالراكب هو زيد في المعنى ، فهذا معنى قوله : (وتِلْكَ النِّكرة هِيَ المَعْرِفَة فِي المعْنَى) .

ولا يخلو العامل فيها من أَنْ يَكُونَ مُتَصَرفًا أو غيرَ (٦) متصرف ، فالمتصرف من صفات الفعل ؛ لأن الفعل بني من المصدر ليدل على الحدث والزمان مقترنين ، فلذلك نقل من صيغة إلى صيغة كقولك : / ضَرَبَ يَضْرِبُ اضْرِبْ ، فَإِنْ كَانَ العامل فعلًا متصرفًا ؛ جاز تقديمها عليه قياسًا على المَفْعُول (٧) ، تقول : رَاكِبًا جَاءَ = ٥٨/أ

---

(١) قال السيوطي في الهمع (٢٣٦/١) : واختلفوا من أي باب نصب الحال ، فقيل : نصب المفعول به ، وقيل : نصب الشبيه بالمفعول به وهو الأرجح ، وقيل : نصب الظروف لأن الحال يقع فيه الفعل إذ المجيء في وقت الضحك ؛ ورد بأن الظرف أجنبي من الاسم والحال هى الاسم الأول .

(٢) قال السيوطي « ويجب في الحال التنكير لأنها خبر في المعنى ولئلا يتوهم كونها نعتًا عند نصب صاحبها أو خفاء إعرابها » (الهمع ٢٣٩/١) .

(٣) نص على ذلك السيوطي في الهمع (٢٤٠/١) وسيبويه في الكتاب (٢٧٦/١) .

(٤) انظر الكتاب (٢٧٦/١) ولم ينسبه لقائل معين .

(٥) الشحوب : تغير اللون من هزال أو جوع أو سفر . والبيت في سيبويه (٢٧٦/١) وابن عقيل (٢١٣/١) والأشموني (١١٩/٢) والشاهد فيه مجيء صاحب الحال نكرة لتقدم الحال عليها .

(٦) في الأصل وغير بدون همزة أو .

(٧) انظر الهمع (٢٤٢/١) .

= زَيْدٌ ، وَمُسْرِعًا أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ ، كما تقول : عَمْرًا ضرب زَيْدٌ ؛ لأنها أفعال متصرفات ، قال سُوَيدُ بْنُ أَبي كَاهِلِ :

١٢٠ - مُزْبِدًا يَخْطِرُ مَا لَمْ يرَنيـنَ فَإِذَا أَسْمَعْتُهُ صَوتِي انْقَمَعَ [١]

ومن كلامهم : شَتَّى تَؤُوبُ الحَلْبَة [٢] .

ويجري مجرى الفعل أسماء الفاعلين والمفعولين كقولك : أَضَاحِكَيـنِ قَائِمٌ أَخَوَاكَ ؟ ومَا مُسْرِعَتَيـنِ مُذْهَبَةٌ أُخْتَاكَ ، وأَمبتَسِمِينَ [٣] حَسَنٌ وُجُوهُكُمَا ؛ لأنها أسماء تشارك الفعل في الاشتقاق ، وتجري عليه . وقال لنا الشيخ رَحِمَهُ اللهُ : إذا كان اسم الفاعل والمفعول صلة للام لم يجز تقديم الحال عليه [٤] تقول : زَيْدٌ المُنْطَلِقُ مُسْرِعًا ، ولا يجوز : زَيْدٌ مُسْرِعًا المُنْطَلِق ، لتقديمك بعض الصلة على الموصول .

(١) مزبدًا : كالجمل الهائج إذا ظهر الزبد على مشافره وهو لغامه الأبيض . ويخطر من الخَطْر بسكون الطاء ، وهو ضَرْب الفحل بذنبه إذا هاج . انقمع : دخل بعضه في بعض .
والبيت في ديوان المفضليات تحقيق هارون (١٩٨) المفضلية (٤٠) والمفضليات شرح الأنباري تحقيق لايل (٣٨١ - ٤٠٩) والشعر والشعراء (١٦٠) والخزانة (٥٤٦/٢ - ٥٤٧) والمقتضب (١٧٠/٤) وهو فيه مركب من بيتين وهو :

مـزبـدا يـخـطـر مـا لم يـرنـي وإِذَا يَـخْـلُـو لَـهُ لَحْمِـي رَتَـعَ

والشطر الثاني مكمل لبيت آخر هو :

ويـحـيِّـيني إذا لاقيـتـه وإِذَا يَـخْـلُـو لَـهُ لَحْمِـي رَتَـعَ

والبيت كذلك في الأصول (١٦٢/١) والأغاني (١٦٥/١١) وسمط اللآلي (٣١٣) .
(٢) انظر الأشموني مع حاشية الصبان (١٢٢/٢) .
(٣) في الأصل : وازقيين ولم أتبين لها معنى . (٤) نص عليه السيوطي في الهمع (٢٤٢/١) .

١٨/أ قال ابن جِنّي : فإنْ لَمْ يَكُنْ / الْعَامِلِ مُتَصرِّفًا ؛ لَمْ يَجُزْ تقْدِيمُ الحَالِ عَلَيهِ .

تَقُولُ في غيرِ المتصرِّفِ : هَذَا زَيدٌ قَائِمًا ، فَتَنْصِبُ قَائِمًا على الحَال بمَا في هَذَا مِنْ مَعْنَى الفِعْل ؛ لأَنَّ هَا لِلتَّنْبِيه ، وَ « ذَا » لِلإِشَارَةِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أنَبِّه عَلَيهِ قَائِمًا ، وَأشِيرُ إليهِ قَائِمًا . وَلَو قُلْتَ : قَائِمًا هَذَا زَيدٌ ؛ لَمْ يَجُزْ ؛ لأَنَّ هَذَا لَا يَتَصَرَّفُ ، قَالَ جَرِيرُ :

هَذَا ابْنُ عَمِّي فِي دِمَشْقَ خَلِيفَةً لَو شِئْتُ سَاقَكُمُ إِلَيَّ قَطِينَا

فَتَنْصِبُ خَلِيفَةً بِهَذَا أو بِالظَّرف ، وتقولَ : زَيدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا ، فَتَنْصِبُ قَائِمًا عَلَى الحَالِ بِالظَّرْفِ ، وَلَو قُلْتَ : زَيدٌ قَائِمًا فِي الدَّارِ لَمْ يَجز ؛ لأَنَّ الظَّرْفَ لَا يَتَصَرَّفُ .

وتقول : مَرَرْتُ بِزَيدٍ جَالِسًا ، وَلَو قُلْتَ : مَرَرْتُ جَالِسًا بزَيدٍ ، وَالحَالُ لزيدٍ لَمْ يَجُزْ ؛ لأَنَّ حَالَ المَجْرور لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيهِ ، وَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً ، وَلَا يَجُوزُ : مَرَرْتُ جَالِسةً بِهِنْدٍ ؛ لأَنَّ حَالَ المَجْرُورِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيهِ .

قال ابن الخبَّاز : وإن لم يكن العامل متصرفًا لم يجز تقديم الحال عليه [١] ؛ لأنه بَعُد من الفعل أيمَا بُعْد لفقد التصرف ، فمن ذلك قولنا : هَذَا زَيدٌ قَائِما يجوز رفْع قَائِم ونَصْبه ، فرفعه من خمسة أوجه : الأول : أن يكون « هَذَا » مبتدأ وزيدٌ مبتدأ ثانيًا ، وقَائِمٌ خَبَرُ زَيد ، والجملة خَبَرُ هَذَا .

(الثاني : أَنْ يَكُونُ « هَذَا » مبتدأ وقائم خُبَرُه ، وَزَيدٌ خبر مبتدأ محذُوف) [٢]

الثالث : أن يكون هذَا مُبْتَدَأ وزيدٌ خَبَرُهُ ، وقَائِمٌ خَبَرُ مُبتَدَأ مَحْذُوف .

الرابع : أَنْ يَكُونَ هَذَا مُبْتَدأ ، وزَيدٌ بَدَلًا مِنْهُ ، وقَائِمٌ خَبَرُ هَذَا [٣] . الخَامِسُ : أن يَكوُنَ هذَا مُبْتَدَأٌ وزيدٌ خَبَرُهُ ، وقَائِمٌ بَدَلًا مِنْه .

وأما النَّصبُ فَعَلَى الحَال ، وفي العامل ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون « ذَا » ، لأن فيه معنى أُشِيرُ . الثاني : أن يكون « هَا » لأن فيه معنى أنبِّه . الثالث : أن يَكُونَا كِلَاهِما =

---

(١) نص عليه السيوطي في الهمع (٢٤٢/١) .
(٢) سقط الوجه الثاني من الأصل ولعله يعني ما أثبتناه .
(٣) في الأصل خبر زيد .

....

= عاملين . وفيه نظر ، وما ذكرته إلَّا بَعْد أن سمعته ، ووجه / ضعفه عندي ترادُفُ العَامِلَين على مَعْمُولٍ وَاحِدٍ . ولا خلاف في جواز تقديم قَائِم عَلَى زَيدٌ تَقُولُ : هَذَا قَائِمًا زَيدٌ ، وكذلك كل حال يجوز تقديمها على صَاحِبِهَا [١] ، أَنْشَدَ أَبو سَعِيدٍ [٢] : ٥٨/ب

١٢١ - أَتَرْضَى بِأَنَّا لَمْ تَجِفَّ دِمَاؤُنَا وَهَذَا عَرُوسًا بِاليَمَامَةِ خَالِدُ [٣]

ولا يجوز تقديمها على « هذا » ؛ لأنه غير متصرف ، فإن أعملت « ها » فيها جاز أن تقول : هَا قَائِمًا ذَا زَيدٌ [٤] ، لأنك لم تقدمها على العامل . ومن ذلك زَيدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا ، يجوز رفع قائم ونصبه ، فالرفع على أن يكون خَبَرَ زَيدٌ ، وفي الدَّارِ متعلَق به . والنصب على الحال ، والعامل فيه الاستقرار الذى يتعلق به الجار ، ويجوز : في الدَّار زَيدٌ قَائمًا ، وفِي الدَّارِ قَائِمًا زَيدٌ ؛ لأنك لم تقدمها على العامل . ولا يجوز : قَائِمًا زَيدٌ فِي الدَّارِ ، وَلَا قَائِمًا فِي الدَّار زَيدٌ [٥] ؛ لأنك قد قدمتها على العامل .

واختلفوا في قَولِنَا : زَيد قَائِمًا فِي الدَّارِ ، فسيبويه لا يجيزه ؛ لأن العامل غير متصرف [٦] وأبو الحسن يجيزه [٧] ؛ لأن الحال وقعت بين جزءين ، أحدهما محتاج إلى الآخر ، فتقديمها كلًا تقديم ، وينصر قوله بيت الفرزدق :

١٢٢ - أَبَنُو كُلَيبٍ فِي الفَخَارِ كَدَارِمٍ أَمْ هَلْ أَبُوكَ مُدَعْدِعًا لِعَقَالِ [٨] =

---

(١) نص عليه السيوطي في همع الهوامع (٢٤١/١) .
(٢) انظر شرح السيرافي على الكتاب (٣/١) مخطوطة الدار .
(٣) البيت لم يعرف قائله ، وهو في تثقيف اللسان وتلقيح الجنان (١٠٣) وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف ورقة (٢٢٧) والمدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ورقة (٤١) مصورة الجامعة العربية رقم (٤٦) والأصول لابن السراج (١٠٤/١) وشرح السيرافي (٣/١) ، ولحن العامة للزبيدي (٢٥) وشرح الدرة الألفية لابن القواس (٨١) ب . واستشهد به على جواز تقديم الحال على صاحبها .
(٤) انظر همع الهوامع للسيوطي (٢٤٢/١) . (٥) انظر الهمع (٢٤٣/١) .
(٦) نص عليه السيوطي في الهمع (٢٤٣/١) وابن عقيل في شرح الألفية (٢١٤/١) .
(٧) ذكر السيوطي هذا الرأي في الهمع ولم ينسبه إلى أبي الحسن (٢٤٣/١) ونسبه إليه الأشموني في شرح على الألفية (١٢٣/٢) .
(٨) بنو كليب : رهط جرير ، دارم ، هو دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، مدعدعًا : من دعدع : الذي هو دعاء للعاثر بالانتعاش ، أو من الدعدعة التي هي دعاء أولاد المعز ، والبيت في النقائض (٢٦٣/١) وروايته :

أبنو كليب مِثْل آلِ مُجَاشِعٍ أَمْ هَلْ أَبُوكَ مدعدعًا لعَقَالِ =

....

= وتقول : مَرَرْتُ بِزَيدٍ جَالِسًا ، [فَجَالِسٌ] [١] حال مِنْ زَيدٍ .

واختلفوا في جواز تقديمها عليه كقولك : مَرَرْتُ جَالِسًا بِزيدٍ ، فمنهم من لم يجزه ؛ لأن العامل في زيد « الباء » ، وهي غير متصرفه . ومنهم من أجاز ؛ واحتج بقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [٢] وأجاب المانعون بأَنَّ كافة حال من الكاف ، وكذلك قولنا : مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً .

٥٩/أ وَقُلْتُ للشيخ / رَحِمَهُ اللهُ : أَيَجُوزُ مَرَرْتُ جَالِسًا بِزَيدٍ ، عَلَى أن يكون جَالِسٌ حَالًا مِنَ التَّاءِ؟

فَقَالَ : نَعَمْ . علَى أَنْ يَكُونَ جَالِسٌ بِمَعْنَى مُنْجِد ، وأنشدنا :

١٢٣ - قُلْ لِلْفَرَزْدَقِ والسَّفَاهَة كَاسْمِهَا إِنْ كُنْتَ كَارِهَ مَا أَمَرْتُكَ فَاجْلِسِ [٣]

= العَقَالُ : القلوص الفتية ، واستشهد به على تقديم الحال على عاملها المجرور والواقع خبرًا .

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) سورة سبأ من الآية (٢٨) .

(٣) البيت لمروان بن الحكم وكان عامل المدينة لمعاوية .

وهو في ديوان الفرزدق (١/٣٨٤) والمقاييس (١/٤٧٤) واللسان (جلس) ومعجم ما استعجم (١/١١) ونسب إلى عبد الله بن الزبير . أو مروان بن الحكم . السفاهة خفة الحلم ، وقيل : نقيض الحلم ، اجْلِسْ : ائت نَجْدًا ، والجَلْسُ : نَجْدٌ ، وَيُقَالُ : جَلَسَ السَّحَابُ إذَا أتى نَجْدًا .

واستشهد به على مجيء اجلس بمعنى أتِتِ نَجْدًا .

قال ابْنُ جِنّي : وَمَعْنَى التَّمْييز : تَخْلِيصُ الأَجْنَاسِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ، وَلَفْظُ المَميزِ اسْمٌ نَكِرَةٌ يَأْتِي بَعْدَ الكَلَامِ التَّامِ ، يُرَادُ بِهِ تَبْيِينُ الجِنْسِ . وأَكْثَرُ مَا يَأْتِي بَعْدَ الأَعْدَادِ / وَالمقَادِيرِ ، فَالأَعْدَادُ : مِنْ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ . نَحْوُ قَولِكَ : عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، واثْنَا عَشَر غُلَامًا ، وثَلَاثُونَ جَارِيَة ، وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا ، وأما المَقَادِيرُ : فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ : مَمْسُوح ، وَمكِيل ، وَموزُونٍ ، فَالمَمْسُوحُ نَحْوُ قَولِكَ : مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا ، وَلَا فِي الثَّوبِ مَقر دِرْهَم نَسِيجًا ، وَالمكِيلُ نَحْوُ قَولِكَ : عِنْدِى قفيزان بُرًّا ، وَجَرِيبَانِ شَعِيرًا ، وَمكُّوكَانِ دَقِيقًا . ١٨/ب

وَالموزُونُ نَحْوُ قَولِكَ : عِنْدِي مَنَوَان سَمْنًا ، وَاشْتَرَيتُ رِطْلَيـنِ زَيتًا .

(باب التمييز)

قال ابْنُ الخَبَّاز : وَيُسَمَّى التَّبْيِينَ والتَّفْسير [١] ، وهي في الأصل مصادر . وقوله في تفسيره : (تَخْليصُ الأَجْنَاسِ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ) الأمر كما ذكر ؛ لأنك إذا قلت : لَهُ عِشْرُونَ ، احتمل كلُّ جِنْس يصلح أن يدخل عليه العَدَدُ ، فَإذَا قلت : دِرْهَمًا ، فقد خلَّصْتَ هذا الجنس من سَائِر الأجناس ، هذَا معنى قَولِ أَبِي علي [٢] : « جملة التمييز أَنْ يحتمل الشيء وجوهًا فتبينه بأحدها » . ويجوز في (بَعْضِهَا) الجر والرفع والنصب ؛ فالجر : علي أنه بدل من لفظ الأجنَاسِ ، والرفع : على أنه بدل من موضعها إذا قدر تَخْلِيصُها بِأَنْ تُخَلَّصَ ، وهو فعل غير مسمى الفاعل [٣] .

وإنما كان التمييز اسمًا ؛ لأنه أشبه المفعول الذي لا يكون إلا اسمًا ، وها هنا علة أدق من هذه ، وهو أن التمييز إما أن يكون فاعلًا في المعنى ، كقولك : طَابَ زَيدٌ نَفْسًا ، أي : طَابَتْ نَفْسهُ ، أو مفعولًا في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [٤] أي : =

(١) انظر الهمع للسيوطي (١/٢٥٠) والغرة المخفية ق (٤٦) ب .

(٢) انظر الإيضاح لوحة (٣٥) مصورة دار الكتب رقم (١٩٧٩) .

(٣) اقتصر ابن الخباز على توجيه الجر والرفع ولم يوجه النصب في (بعضها) والنصب على أنه بدل من موضعها على أنه من إضافة المصدر إلى مفعوله .

(٤) سورة القمر من الآية (١٢) .

....

= فَجَّرْنَا (عُيُونَ الْأَرْضِ) [١] ، أو معرضا لدخول من عليه ، كقولك : « لَهُ عِشْرُونَ دِرْهَمًا » أي : مِنَ الدَّرَاهِمِ ، وهذا كله لا يصح إلا في الأسماء .

وإنما كان نكرة ؛ لأن الغرض بيان الجنس ، والنكرة أَخَفُّ مِنَ المَعْرِفة .

والمميز نوعان : أحدهما : ما يكون بعد تمام الكلام وهو الذي يجيء بعد الجملة والثاني : ما يكون بعد تمام الاسم .

٥٩/ب والبداءة بما يأتي بعد تمام الكلام أولى ، لقوة عامله ؛ لأن العامل فيه فعل / وأبو الفتح أخره ، وما أراه قدم الثاني إلا لِكَثْرَته وأَخَّر الأول لقلته ، فنسلك منهاجه .

اعلم أن المميز الذي ينتصب عن تمام الاسم خمسة أقسام : الأول : مميز العدد : وذلك من أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةٍ وتَسْعِينَ . وفي التنزيل : ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [٢] و﴿ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [٣] و ﴿ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [٤] و ﴿ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ [٥] و﴿ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [٦] والإفراد فيه لازم [٧] ؛ لأن العدد قد بين الكمية ، فهو جمع في المعنى وإن كان مفردًا في اللفظ .

الثاني : مميز المساحة ، قال أبو بكر بن محمد الحاسب الكَرجِي رحمه الله : المساحة : تقدير المبسوطات بسطح مربع مجعول مقدارًا معلومًا يقدر به . والمساحة للسطوح كالكيل للمكيلات ، والوزن للموزونات ، والذرع للأشياء الطويلة ، هذا كلامه . وقال أبو علي [٨] : قولنا : « مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا » فَقَدْرُ [٩] الراحَةِ مِقْدَار يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مِنَ السَّحَابِ وَمِنْ غَيره [١٠] ، فإِذَا قَالَ : سَحَابًا « بين به ذلك =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق وهي عن الأشموني (١٣٢/٢) .
(٢) سورة يوسف من الآية (٤) .
(٣) سورة المائدة من الآية (١٢) .
(٤) سورة الأعراف من الآية (١٤٢) .
(٥) سورة التوبة من الآية (٨٠) .
(٦) سورة ص من الآية (٢٣) .
(٧) نص عليه السيوطي في الهمع (٢٥٣/١) ثم قال : ولا يجوز جمعه عند الجمهور ، ويجوزه الفراء نحو : عندي أحد عشر رجالًا .
(٨) الإيضاح (٢١٢ - ٢١٣) قال : فقولهم : ما في السماء قدر راحة سحابًا « فقدر الراحة مقدار يجوز أن يكون من السحاب ومن غيره ، فإذا قال سحابًا ؛ بين به ذلك المبهم » وانظر الغرة المخفية (٤٦) ب .
(٩) في الأصل قدر ، وما أثبتناه عن لوحة (٤٦) .
(١٠) فيالأصل وغيره بدون من ، وما أثبتناه عن الإيضاح .

....

= المبهم » وكذلك قولك : لَهُ جَرِيبٌ نَخْلًا ، والجَرِيبُ : ثَلَاثَةُ آلَافٍ وسِتُّمِائَة ذِرَاع مُكَسَّرَةً مِنْ سِتِّين في سِتِين ، كُلُّ ذِرَاعٍ ذَرَاعٌ وثُلُثٌ بِذِرَاعِ الْيَدِ فيصير ذلك (سِتَّةَ آلَافٍ وأربعمائة ذراع) [١] .

الثالث : المكيل : كقولك : عِنْدِي قَفِيزَانِ بُرًّا . وَالْقَفِيزُ (ثَمَانِيَةُ) [٢] مَكَاكِيك . والمَكُّوكُ : خَمْسَةَ عَشَرَ رِطْلًا ، وكل واحد من هذه المقادير يحتمل أجناسًا ، فقد بين بِبُرٍّ القفيزَينِ كما بُيِّنَ بالسَّحَابِ قَدْرُ الرَّاحة .

الرابع : الموزون : كقولك : عِنْدِي مَنَوَانِ سَمْنًا ، وهو تثنية مَنًّا ، وهو مائة وثمانون مِثْقَالًا ، والرِّطْلِ نِصْفُه ، وهو تِسْعُونَ مِثْقَالًا ، كل مثقال دِرْهَمٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاع ، وجملته [٣] مائَةُ دِرْهَم وَثَمَانِيةٌ وعِشْرُونَ دِرْهَمًا ، وأربَعَةُ أَسْبَاع دِرهَم . فَالمَنَاةُ مِائتَا دِرْهَم وَسبْعَةٌ وخَمْسُونَ دِرْهَمًا وَسُبْعٌ .

الخامس : المقاييس : وهي / أشياء ليست بمقادير معلومة بين الناس يتعامل بها ، ٥٤/أ ولكنها أشياء موثلت بها أشياء أُخر فمن ذلك : هَذَا رَاقُودٌ خَلًّا ، والرَّاقُودُ : الدن ، فموثل بِهِ مِنَ الْخَلِّ مَا يَمْلَأُهُ وَيُحَاذي حَجْمَه ، ومن ذلك : عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا ، فالتَّمْرَةُ قَدْ مُوثِلَتْ مِنَ الزُّبْد بِمَا يُحِيطُ بِحَجمِهَا وَيُحَاذِيه . والرَّاقُودُ ومِثْلُهَا يحتملان أشياء ، فتبينا بالخَلِّ والزُّبْدِ .

ويجوز في هذه المسألة أوجه ثلاثة : أحدهما : رَفْعُ مثلها ونَصْبُ زَبْدٌ على التمييز والثاني : رفعهما على أن يكون زَبْدٌ بدلا أو عطف بيان . والثالث : رفع زَبْد بالابتداء ونَصْبُ مثلها على الحال ، ومن ذلك : لِلَّهِ دَرُّكَ شُجَاعًا ، الدَّرُّ في الأصل : دَرُّ اللَّبَن فسمي به الخير [٤] وهذا كلام مورده التعجب والاستِعْظَامُ ، فَإِذَا قُلْتَ : شُجَاعًا فَقَدْ بَيَّنْتَ مِنْ أَيِّ وَجْهٍ تَعَجَّبْتَ مِنَ المُخَاطب .

وأما قوله : (حَسْبُكَ بِهِ فَارِسًا) فَحَسْبُكَ مُبْتَدَأٌ ، « وبه » في موضع رفع به ، كأنك =

---

(١) هكذا بالأصل والصواب : فيصير ذلك أربعة آلاف وثمانمائة ذراع وهي حاصل ضرب ٣٦٠٠ × ١ $\frac{١}{٣}$ = ٤٨٠٠ ذراع .

(٢) زيادة يقتضيها السياق وهي عن القاموس المحيط . وحاشية الصبان على الأشموني (١٣٢/٢) .

(٣) الضمير يعود على الرطل .

(٤) قال في اللسان (در) وقيل : لِلّه دَرُّكَ مِنْ رَجُل معناه : لِلّه خَيرُكَ وفِعَالُك .

قال ابن جني : ومِنَ المَنْصُوبِ علَى التَّمييز قَولُكَ : طِبْتُ بِهِ نَفْسًا وَضِقْتُ بِهِ ذَرْعًا ، وَعلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا ، وَهَذَا راقُودٌ خَلًّا . وَحَسْبُكَ بِهِ فَارِسًا ، ولِلّه دَرُّكَ شُجَاعًا ، فَلَا بُدَّ فِي جَمِيعِ التَّمْيِيزِ مِنْ مَعْنَى مِنْ أَي : مِنْ شُجَاعٍ ، وَمِنْ فَارِسٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

= قلت : يَكْفِيكَ ، وَفَارِسًا إنْ شِئتَ جَعَلْتهُ حَالًا ، وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ تَمييزًا ، فَإِنْ كَانَ حَالًا فَالْمَعْنَى : يَكْفِيكَ فِي حَالِ فُرُوسِيته ، وإنْ كان تمييزًا فالتقدير : يَكْفيكَ مِنْ فَارسٍ .

قال ابن الخبَّاز : وأما قوله : (طِبْتُ بِهِ نَفْسًا وَضِقْتُ بِهِ ذَرْعًا) فَمِنْ مُمَيِّز الجُمْلَةِ ، وَهُوَ كَمَا ذكرنا فاعل (في) المَعْنَى ، والأصل [1] : طَابَتْ نَفْسى وَضَاقَ ذَرْعي ، فجعل الفعل للمتكلم ، فَصَارَ في الكَلَامَ إبْهَامٌ ، فَميَّز . ويدلك علَى أَنَّه فاعَلِ في الأَصْلِ : مَا أَنْشَدَهُ المبرد رَحِمَهُ اللهُ في الكامل [2] وهو :

١٢٤ - وَلكِنَّ نَفْسِى لَمْ تَطِبْ لِعَشِيرَتي وَطَابَتْ لَهُ نَفْسِي بِأَبْنَاءِ قَحْطَانَ [3]

وأجمع النحويون على أن مميز المفرد لا يتقدم عليه [4] فلا تقول : لَهُ دِرْهَمًا عِشْرُونَ لأن العامل ضعيف ، والأصل عدم التقديم .

٥٣/ب واختلفوا في تقديم مميز الجملة : فسيبويه لا يجيزه [5] ، فلا يقول : نَفْسًا طَابَ / زَيْدٌ ، وحجته : أنه فاعل في المعنى والفاعل لا يتقدم ، وأجاز المبرد تقديمه وزعم أنه رأي المازني [6] وأنشد :

١٢٥ - أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بالْفِرَاقِ تَطِيبُ [7] =

(١) لفظ والأصل تكرر بالأصل. (٢) انظر الكامل (١٩٨/١) .

(٣) البيت لرجل من بني أسد بن خزيمة قاله ضمن أبيات يمدح بها يحيى بن حيان أخا النخع بن عمرو بن علة بن جلد بن مذحج وهو مالك . وهو في الكامل للمبرد (١٩٨/١) والغرة المخفية لابن الخباز ق (٤٧) ب وأتى به شاهدًا على كون التمييز في قوله : (طبت به نفسًا) فاعل في المعنى .

(٤) ذكر ذلك السيوطي في الهمع (٢٥٢/١) وابن مالك في التسهيل (١١٥) .

(٥) نص عليه السيوطى في همع الهوامع (٢٥٢/١) .
كما نص عليه سيبويه في الكتاب (١٠٥/١) .

(٦) نص عليه السيوطي في الهمع ونسبه إلى المبرد والمازني والكسائي والجرمي (٢٥٢/١) ونص عليه المبرد في المقتضب (٣٦/٣) وقال : « أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا ، وهذا رأي أبي عثمان المازني » ونص عليه ابن مالك في التسهيل (١١٥) .

(٧) ينسب البيت للمخبل السعدي ، وقيل : هو لأعشى همدان وقيل : هو لقيس بن الملوح العامري . =

....

= قَالَ أَبُو إِسْحَاق [١] : الرِّوايَةُ : وَمَا كَانَ نَفْسِي ، فلا حجة إذن ، وإنْ صَحَّتِ الأولَى : فَنَفْسًا خبر كان .

وقوله : (وَلَابُدَّ فِي جَمِيع التَّمْيِيز مِنْ مَعْنَى مِنْ) خطأ ؛ لأنا لا نقول : طَابَ زَيدٌ مِنْ نَفْسٍ ، وَلَا هُوَ أَحْسَنُ النَّاسِ مِنْ وَجْهٍ [٢] ، وقد صرح ابن السراج بامتناع ذلك في ثلاثة مواضع من كتاب الأصول .

واستهوى قول ابن جني بعض الحمقى ؛ فزعم أَنَّ مُمَيزَ أَفْعَل التفضيل يصح دخول مِن عليه ، وقول ابن السراج متعين لاعتضاده بأن مميز الجملة وأفعل التفضيل لا يصح دخول « مِنْ » عليه ؛ لأنه فاعل في المعنى .

والحق ما قَالَهُ أَبُو عَلي [٣] وجميع ما يفسر من المقادير والأعداد فَمِنْ تَدْخُلُ عَلَيهِ نحو قولك : مَا فِي السَّماءِ قَدْرُ رَاحَةٍ مِنَ السَّحَابِ ، وَلِي عِشْرُونَ مِنَ الدَّراهِم ، وَلله دَرُّهُ مِن الرِّجَالِ ، هَذَا كَلَامُهُ .

وإنما جاز دخولُ « مِنْ » على ما ذكر ؛ لأنها أَجناس مبينة لمقادير مجملة ، والتبيين بعض معاني « مِنْ » .

= تطيب : تنبسط وتنشرح . والبيت في العيني (٢٣٥/٣) والخصائص (٣٨٤/٢) ، والإنصاف (٤٩٣- ٤٩٦) - واللسان (حبب) والأشباه والنظائر (٢٤٢/٢ - ٢٤٣) والكافية (٢٠٤/١) وابن يعيش (٧٤/٢) والأشموني (٢٦٦/١) . وانظره في المرتجل لابن الخشاب (١٩٢) وأسرار العربية (١٧٩) وشرح الحماسة للمرزوقي (١٣٣٠/٣) .

واستشهد به : على تقديم التمييز على عامله الفعل .

(١) نص عليه أبو علي في الإيضاح لوحه (٣٥) .

(٢) أشار إلى ذلك الأشموني في (١٣٤/٢ ، ١٣٥) وأضاف إلى مميز الجملة وأفعل التفضيل في امتناع دخول مِنْ عليه مميز العدد ، وذكر ذلك الشيخ خالد في التصريح في (٣٩٨/١ - ٣٩٩) .

(٣) نص عليه أبو على في الإيضاح (٢١٤) ط الرياض .

باب
(الاستثناء)

قال ابن جني: ومعنَى الاسْتِثْنَاءِ : أَنْ تخْرِجَ شَيئًا مِمَّا أَدْخَلْتَ فِيهِ غَيرَه ، أَو تُدْخِلَهُ فِيمَا أَخرَجْتَ مِنْهُ غَيرَه ، وَحَرْفُهُ المستَولِي عليه إلَّا ، وَتُشَبَّهُ بِهِ أَسْمَاءٌ وَأَفْعَالٌ وَحُرُوفٌ .

فَالْأَسْمَاءُ : غَيرُ ، وَسُوِىَ . والأفْعَالُ : لَيسَ ، وَلَا يَكُونُ ، وَعَدَا ، وحَاشَى ، وخَلَا / . والحُرُوفُ : حَاشَا ، وَخَلَا ، فَإِذَا اسْتَثْنَيت بِإلَا مِنْ مُوجَبٍ ؛ كان مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا عَلَى كُلِّ حَالٍ ، تَقُولُ : قَامَ القَوم إلَّا زَيدًا ، ورَأَيتُهُمْ إلَّا زَيدًا ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ إلَّا زَيدًا ، فإن كَانِ مَا قَبْلَهَا غيرَ مُوجَبٍ ؛ أَبْدَلِتَ مَا بَعْدَهَا مِنْهُ تَقُولُ : مَا قَامَ أَحدٌ إلَّا زَيدٌ ، وَمَا رَأَيتُ أَحَدًا إلَّا زَيدًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحدٍ إلَّا زَيد . ١٩/أ

(باب الاستثناء)

قال ابن الخبَّاز : وَهُوَ اسْتِفْعَالٌ من ثَنيتُ أَثْني إِذَا عَطَفْتَ ؛ وذلك لأنك إذا ذكرت المستثنى فقد عطفته عن الحكم الذي لغيره وتثنيته عنه .

وقوله : (وَمَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ أَنْ تُخْرِجَ شَيئًا مِمَّا أَدْخَلْتَ فِيهِ غَيرَه أَو تُدْخِلَهُ فِيمَا أَخْرَجْتَ مِنْهُ غَيرَه) [(١)] يوجب دخول الاستثناء المتصل والاستثناء المنقطع تحته ، ويكون في كليهما حقيقة . فالمتصل : كقولك : قَامَ الْقَومُ إلَّا زَيدًا ، ومعنى المتصل : أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه . والمنقطع : كقولك / مَا فِيهَا أَحَدٌ إلَّا حِمَارًا ، ومعنى المنقطع : أَنْ لَا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ، وكل واحد من المستثنيين في المسألتين يصدق عليه أنه غير ما استثنى منه ، فَبَانَ أن معنى الاستثناء عنده يشمل النوعين . ومن قال في حد الاستثناء : إنه إخراج بعض من كل بمعنى إلا أَو مَا أُقِيمَ مقامها ؛ كان الاستثناء المنقطع عنده مجازًا ؛ لأن المستثنى ليس بعض المستثنى منه ؛ فإِخْراجكَ الشيءَ مما دخل فيه غيره كقولك : قَامَ الْقَومُ إلَّا زَيدًا ، أَخْرَجْتَ زَيدًا مِنَ الْقِيَامِ الَّذي حَكَمْتَ بِهِ على القَوم لا مِنَ الْقَومِ ، وَمَنْ تَوَهَّم ذلكَ فقد أخطأ . ٦١/أ

ألا ترى أنك لو قلت : قَصَدْتُ الْعَرَبَ إلَا قُرَيشًا ، لم تَخْرُجْ قريشٌ باستثنائها من =

---

(١) قال ابن مالك في تعريف المستثنى : هو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بإلا ، أو ما بمعناها بشرط الفائدة التسهيل / (١٠١) .

....

= العرب عن أَنْ تَكُون منَها ، فَبَانَ أَنَّ الإخراج مِن الحكم لَا مِنَ المحكوم .

ومثال إدخال الشيء فيما خرج منه غيره : قولك : (مَا) [1] قَامَ ٱلْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا أَخْرَجْت زَيدًا من الحكم بنفي القيام المحكوم به على القوم [2] .

والاستثناء معنى فلابد له من لفظ يدَلُّ بِهِ عليه ، وله كلم من الأسماء والأفعال والحروف ، فأصل كَلِمِهِ « إلَّا » ، وذلك لوجهين : أَحدهما : أنها تقع حيث لا يقع غيرها فتكون في المتصل والمنقطع ، وقد مثلناهما . و (الثاني : أنها) [3] تجيء في تفريغ العامل كقولك : مَا قَامَ إِلَّا زَيدٌ ، ويظهر فيما بعدها عمل الفعل الذي قبلها وغَيرُ وسِوَى محمولتان عليها لما فيهما [4] من معنى النفي ، وكذلك « لَيس » لأنها تنفي ما في الحال . وكذلك : لَا يَكُونُ ؛ لأنها مشفوعة بِلَا ، ولو أسقطت « لَا » مِنْها لم يجز الاستثناء بها .

« وعدا وحاشا وخلا » وإن كن واجبات في الظاهر معناهن المجاوزه ، وذلك من أنواع النفي فلأجل ذلك دخلن في باب الاستثناء . / ٦١/ب

ولما كانت « إلَّا » هي الأصل وجب أن تقدم فنقول [5] : إذَا استثنيت بِإلَّا فَلَا (يخلو) [6] من أن يكون ما قبلها محتاجًا إلى ما بعدها أو غير محتاج ، فإن كان محتاجًا ؛ فسيأتى ذكره ، وهو المسمى بتفريغ العامل . وإنْ كَانَ غَيرَ محتاج ؛ فلا يخلو من أن يكون الكلام موجبًا أو غير موجب ، فالموجب : الخبر الثابت كقولك : قَامَ الْقَوْمُ ، وانطْلَقَ النَّاسُ ،. فإذا استثنيت مِنْ هذا اسمًا لم يكن إلَّا مَنْصوبًا ، متصلًا كان المستثنى أو منقطعًا ، كقولك قَامَ القَومُ إلَّا زَيدًا ، وذَهَبَ الحَيُّ إلَّا إبِلَهُمْ .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) ومفهومه يقتضي إدخاله في القيام الذي نفي عن غيره .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) في الأصل فيها .

(٥) في الأصل فتقول وهو تصحيف .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

قال ابنُ جِنّي : ويجوز النصب على أصل الباب فتقول : مَا قَامَ أَحد إلَّا زَيدًا ، فإنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا لَيسَ مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهَا ؛ فَالنَّصْبُ هُوَ البَابُ عَلَى كُلِّ حَالٍ . تَقُولُ : مَا بِالدَّارِ أَحَدٌ إلَّا وَتَدًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحدٍ إلَّا حِمَارًا . قَالَ النَّابِغَةُ :

وَقَفْتُ فِيهَا أُصيلالًا أُسَائِلُهَا ... أَعْيَتْ جَوابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إلَّا أَوَارِي لأيَّامَا أُبَيِّنُهَا ... والنُّؤْيُ كَالحَوضِ بِالمَظْلُومة الجَلَدِ

فَنَصَبَ أَوَارِيَّ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَقَدْ يَجُوزُ البَدَلُ .وإنْ لَمْ يَكنْ الثَّانِي مِنْ جِنْسِ الأَوَّل فَتَقُولُ : مَا بِالدَّارِ أَحَدٌ إلَّا وَتَدٌ ، وذَلِكَ في لُغَةِ بَنِي تَمِيم ، وَيُنْشِدُونَ قَولَ النَّابِغَةِ : « إلَّا أَوَارِيُّ » بِالرَّفْعِ .

قال ابنُ الخَبَّاز : واختلف في ناصبه ، فذهب سيبويه [1] ومن تابعه من البصريين إلى أنه منصوب بالفِعْل الذى قبله أو معنى الفعل بتوسط إلا ، وهي والواو التي في باب المفعول معه [2] نظيرتان ؛ لأن كل واحدة منهما تعدى الفعل الذى قبلها إلى الاسم الذى بعدها مع ظهور النصب فيه ، وحجة [3] سيبويه أنك لو أسقطت إلَّا لكان الفعل غير مقتض للاسم ولا واصلا إليه .

وذهب أبو العباس المبرد [4] إلى أنَّ « إلا » بمعنى استثنى ، ويفسد قوله أن معانى الحروف لا تعمل . وذهب الفراء [5] إلى أنَّ الأصل : قَامَ الْقَومُ إنَّ لَا زَيدًا ، فالنصب بإنَّ ، والنَّفْيُ « بِلَا » وهذا تحكم ، ويفسده أن الإفراد أصل التركيب . وذهب الكسائي [6] إلى أَنَّ الأصل : قَامَ القَوم إلَّا أَنَّ زَيدًا لَمْ يَقُمْ ، ويفسده ثلاثة أوجه : الإِضمار : وهو على خلاف الأصل . =

---

(١) نص عليه في الكتاب (٣٦٩/١) كما نص عليه السيوطي في الهمع (٢٢٤/١) وذكر أنه أيضًا للسيرافي والفارسي وابن الباذش .

(٢) في الأصل منه .

(٣) في الأصل وحجته وهو لا يتناسب مع ذكر سيبويه بعده .

(٤) نص على ذلك المبرد في المقتضب (٤/ ٣٩٠) كما نص عليه السيوطي في الهمع (٢٢٤/١) وابن مالك في التسهيل (١٠١) .

(٥) نص على ذلك السيوطي في الهمع (٢٢٤/١) وابن مالك في التسهيل (١٠١) .

(٦) انظر الهمع (٢٢٤/١) والتسهيل لابن مالك (١٠١) .

= وإعْمَالُ أَنَّ مضمرة وهي عامل ضعيف . وحذف الحرف وهو على خلاف الأصل .

وتحتمل هذه المذاهب أكثر من هذا القول ، ولكن لا يليق بهذا المختصر .

فأما ما أنشده أبو علي من قول الشاعر [1] : / ٦٢/أ

١٢٦ - وبَالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إلَّا النُّؤْىُ وَالْوَتِدُ [2]

فإنما رفعه ؛ لأنه حَمَلَهُ على المَعْنَى ؛ لأنه لما استَثْنَاه من ضمير المنزل في تغَيَّر دل على أنه لم يتغير فكأنه قال : لم يتغير النؤى والوتد .

فإن قلت : فَلِمَ لَا يجوز الإبدال في الموجب فتقول : قَامَ القَومُ إلَّا زَيدٌ ؟

قلت : لفساد المعنى ؛ لأن قولك : قَامَ القَوم إلَّا زَيدٌ نَقِيضُ قَولِكَ : مَا قَامَ الْقَومُ إلَّا زَيدٌ ، والنفي يدل على نفي القيام عن القوم مجتمعين ومفترقين ، فينبغي أن يكون نقيضه إثباتًا لقيامهم مجتمعين ومفترقين وهو محال ؛ لأنه جمع بين ضدين ، وفي النفي لا يلزم ذلك ، ألا ترى أنك تقول : هَذَا الثوب لَا أَسْوَد ولا أَبْيَض ، لجواز أن يكون أحمر ، ولا تقول : هَذا الثَّوبُ أَسْوَدُ وأَبْيَضُ ؛ لأنه جمع بين السَّوَاد والبيَاضِ ، وهو محال ؟ .

ولا فرق بين أن يكون المستثنى منه في الواجب مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا كقولك : قَامَ الْقَومُ إلَّا زَيدًا ، ورَأَيْتُهُمْ إلَّا زَيدًا ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ إلَّا زَيدًا ، ينصب المستثنى على كل حال ؛ لأن البدل ممتنع لما ذكرنا .

فإنْ كَانَ ما قبلها غير موجب وهو استفهام أو نهي أو نفي ؛ فلا يخلو المستثنى [مِنْ] [3] أن يكون من جنس المستثنى منه ، أو من غير جنسه ، فإنْ كَانَ مِنْ جِنْسِهِ : أبدلته من المستثنى منه ، فرفعته بعد المرفوع كقولك : مَا قَامَ أَحَدٌ إلَّا زَيد ، =

---

(١) القائل هو الأخطل .

(٢) الصريمة قطعة ضخمة من الرمل تنصرم على سائر الرمال . خَلَق : بال ، عاف : دارس ، النؤى : الحاجز حول الخيمة ، وفي الصحاح : النؤى حفرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر ، الوتد : مأرز في الحائط أو الأرض من الخشب . والبيت في الديوان (١١٤) . ورواية الديوان : « وبالصريمة منها » . وانظر المغني لابن هشام (٢٧٦/١) . وشرح الأشموني (٩٧/٢) .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

....

= ونصبته بعد المنصوب كقولك : مَا رَأَيتُ أَحَدًا إلَّا زَيدًا ، وجررته بعد المجرور ، كقولك : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلَّا زَيدٍ ، فهذا بدلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ [١] ، والدليل على أنه بَدَلُ صِحَّةُ وقُوْعِهِ مَوقِعَ الأوَّل ؛ لأنه يصح أن تقول : مَا قَامَ إلَّا زَيدٌ ومَا رَأَيتُ إلَّا زَيدًا ، وَمَا مَرَرْتُ إلَّا بِزَيد .

٥٥/ب ورد الفَراء والكسائي على سيبويه تسمية هذا / بَدَلا [٢] ، قالوا : إذَا قلنا : مَا قَامَ أَحَدٌ إلَّا زَيدٌ فالفعل منفي عن أَحَدٍ ، ومثبت لِزَيدٍ ، فَكَيفَ يَكُونُ بَدَلًا مِنْهُ ؟ وأجاب [٣] أصحابنا : بِأَنَّهُ يجوز أن يختلف التابع والمتبوع في الإثبات والنفي كقولنا : مَرَرْتُ بَرجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا شُجَاعٍ ، ويجوز النصب ، فتقول :مَا قَامَ أَحَدٌ إلَّا زَيدًا ، وما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلَّا زَيدًا ، فإذا قُلْتَ : مَا رَأَيتُ أَحَدًا إلَّا زَيدًا ؛ كان نصبه من وجهين : البدل ، والاستثناء ، ويظهر أثر الوجهين في مسألة ، وهي : ما أَعْطَيتُ النَّاسَ دِرْهَمًا إلَّا زَيدًا دَانِقًا ، تجوز في البدل وتمتنع في الاستثناء . قال أبو علي في تعليل النصب [٤] : « لأن الكلام قد تم ها هنا في النفي كما تم في الإيجاب » .

والإبدال أجود من النصب لوجهين : أحدهما : أن المعنى واحد في النصب والبدل ، وفي الإبدال مُشَاكَلَةٌ بين إعراب المستثنى وإعراب المستثنى منه . الثاني : أنَّ سِتَّةً من القُرَّاء قَرَأُوا : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ [٥] ﴾ بالرفع [٦] ولم يقرأ بالنَّصْبِ [٧] إلَّا عَبْدُ اللّه ابنْ عَامِرٍ [٨] .

وإن كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها فللعرب فيه لغتان : أمَّا أَهْلُ الحِجَاز فينصبون =

---

(١) انظر الهمع (٢٢٤/١) والأشموني (٩٧/٢) وانظر الارتشاف ق (٢٢١) أ .

(٢) ذكر الأشموني أن الذي اعترض على مذهب البصريين هو أبو العباس ثعلب (٩٨/٢) .

(٣) في الأصل وأجاز ، وما أثبتناه هو ما يتناسب مع السياق . وذكر الأشموني أن الذى أجاب على ذلك هو السيرافي (٩٨/٢) من الأشموني .

(٤) انظر الإيضاح لوحة (٣٦) مصورة الدار رقم (١٩٧٩) نحو .

(٥) سورة النساء من الآية (٦٦) .

(٦) قال أبو حيان في البحر المحيط (٢٨٥/٣) : وبالرفع قرأ الجمهور .

(٧) وقال أيضًا في (٢٨٥/٣) وقرأ أبي وابن أبي إسحاق وابن عامر وعيسى بن عمر ﴿ إلا قليلًا ﴾ بالنصب .

(٨) عبد اللّه بن عامر الشامي اليحصبى قاضي دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك وهو من التابعين توفي سنة (١١٨هـ) بدمشق .

= لا غير ، فيقولون : مَا بِالدَّارِ أَحَدٌ إلا وَتَدا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأحَدٍ إِلَّا حِمَارًا . قَالَ النَّابغة :

١٢٧ - وَقَفْتُ فيها أُصَيلَالًا أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَد

إِلَّا أوارِى لأيَـامَـا أبيِّـنُـهـا والنُّؤْى كالحَوضِ بِالمَظْلومة الجَلَدِ (١)

أُصَيلَالُ : جمع أَصِيل ، والأَصِيل بعد العَشى ، وعَيَّت أصله عييت . فأُدْغِمَتْ ، وجوابًا : منصوب على حذف الجر ، أي : عَيَّتْ بِجَوَابٍ ، ويجوز أن يكون تمييزًا . والرَّبْعُ : مَنْزِلُ القَوم في / الرَّبيع ، استعمل في كل مَنْزِل ، والأَوَارِيُّ : وَاحِدُهَا آرِيٌّ ، واللَّأْيُ : البُطْء يقال : التَأَى أَمْرُهُ : أي أبطأ ، ومَا : زَائِدة ، والنُّؤْىُ : حَفِيرَةُ تُحْفَرُ حول البَيْتِ تَمْنَعُ المَطَرَ مِنْهِ ، والمَظْلوُمَةُ : الأرضُ المَحْفُورَةَ ، والجَلَدَ : الصُّلْبَة . والمُرادُ : أَنَّه نَصَبَ الأَوَارِيَّ ، لأَنَّها ليسَتْ مِنْ جِنْسِ أَحَدٍ . ٦٣/أ

فإن قلت : فإذا كان المستثنى ليس من جنس الأول فما فائدة ذكره ؟

قلت : فائدته إثبات معنى ممكن الوجود ، تذهب نفس السامع إلى تجويزه ، أَلَا ترى أنه إذا قال : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ أجاز السامع أن يكون قد مر بِحِمَارٍ ، لأنه لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ مروره عن الأَحَدِينَ نَفْيُهِ عَنِ الحَمِيرِ .

وقال عبد القاهر (٢) : الاستثناء المنقطع مشبه بالعطف ؛ لأن لك عطف الشيء عَلَى مَا لَيسَ مِنْ جِنْسِهِ ، كقولك : جَاءَنِي رجَلٌ لَا حِمَارٌ ، فَشبِّهَتْ إلَّا بِلَا ؛ لأَنَّ الاستثناء والنفي متقاربان (٣) .

ويجوز البدل في لغة بني تميم فقيل : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا حِمَارٍ وينشدون بيت النَابِغة : « إِلَّا أَوَارِيُّ » بالرفع . قال الراجز (٤) : =

(١) ورواية الفراء :

* إلا أوارى ما إنْ لَا أبَيَنُهَا *

والبيت في ديوان النابغة (١٧) والكتاب (٣٦٤/١) والخزانة (١٢٥/٢ - ١٢٩) ، ومعاني القرآن (٤٨٠/١ - ٤٨٨) وشواهد الشافية (٤٨١) وابن يعيش (٨٠/٢) والعيني (٥٧٨/٤) وشرح المعلقات للزوزني (١٩٦) والتمام (١٦٠) وشرح القصائد السبع (٢٤٢) والمقتضب (٤١٤/٤) والأصول (٢٦٦/١) .

(٢) لعله عبد القاهر النحوي الحلبي الشاعر أبو الفرج المعروف بالوأواء من حذاق النحويين ، مات (٥٥١هـ) .

(٣) في الأصل مقاربان .

(٤) هو جران العود واسمه العامر بن الحرث .

....

= ١٢٩ - وَبَلْدَةٍ لَيس بِهَا أَنِيسٌ إلَّا ٱلْيَعَافِيرُ وإلَّا العِيسُ [١]

ومسوغ الإبدال أمران نوعان [٢] : أحدهما : قاله أبو عثمان المازني : وهو أنه إذا قال مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلا حِمَارٍ قصد نفي المرور عن النوعين ، فغلب الأحدين فعبر بلفظهم عنهم وعن غيرهم ، كما قال تعالى : ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ ﴾ [٣] فعبر بلفظ العقلاء عنهم وعن غيرهم . والثاني أن الحمار بالنسبة إلى غيره [من الأحدين مثلهم في الحكم] [٤] وهذا كقول العرب : « عِتَابُكَ السَّيفُ » [٥] ومِنْهُ قَولُ أَبِي ذُؤَيبٍ :

١٣٠ - فَإِنْ تُمْسِ في قَبْرٍ بِرَهْوَةَ ثَاوِيًا أَنِيسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيحُ [٦]

جَعَلَ ٱلْأَصْدَاءَ أَنِيسَةً ؛ لأنهن أنيس المَوتَى ، كما أنَّ الأحْيَاءَ أنِيسٌ لِلأَحْيَاءِ .

---

(١) اليعافير جمع يعفور وهو الظبي الذي لونه كلون العفر وهو التراب ، وقيل : اليعفور : ولد البقرة الوحشية . العيس : الإبل تضرب إلى الصفرة ، وقيل : الإبل البيض مع شقرة يسيرة . والبيت في الكتاب (١/١٣٣ ، ٣٦٥) والمقاصد النحوية (٣/١٠٧) والأشموني (١/٢٢٩) ، وابن يعيش (٢/٨٠) والخزانة (٤/١٩٧) - ومجالس ثعلب (٣١٦ ، ٤٥٢) ومعاني القرآن ، للفراء (١/٤٧٩) ط الدار . واستشهد به على رفع اليَعَافِيرِ والعِيسِ على الإبدال من أنيس .

(٢) ذكر الشيخ خالد في التصريح (١/٣٥٣) كلاما منسوبًا إلى سيبويه قريبًا جدًّا من هذين الوجهين .

(٣) سورة النور من الآية (٤٥) .

(٤) زيادة يقتضيها السياق ، وهي مستوحاة من كلام الشيخ خالد في التصريح (١/٣٥٣) .

(٥) قال الشيخ يس في حاشيته على التصريح تعليقًا على الوجه الثاني : إن المثال من أقسام إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، وهو نوع بديع يسمى عند القوم بالتنويع (١/٣٥٣ في حاشية يس) .

(٦) الرهوة هنا : عقبة بمكان معروف ، ثاويًا : مقيمًا إقامة دائمة ، الصدى : طائر ، والجمع أصداء . والبيت في ديوان الهذليين (١/١١٦) وروايته :

* فَإِنْ تمسي في رمس برهوة ثاويا *

وهو في اللسان (رها) وسيبويه (١/٣٦٤) وفي قواعد المطارحة (١٥٣) ومعجم البلدان (رهوة) والخزانة (٢/٣) والغرة المخفية لابن الخباز ق (٥) ب . واستشهد به على مجيء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، وذلك على طريق التخييل .

قال ابن جني : فَإنْ تَقَدَّمَ المُستَثْنَى ؛ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إلَّا النَّصْبُ ، تَقُولُ : مَا قَامَ إلَّا زَيدًا أَحَدٌ ، وَمَا مَرَرْتُ إلَّا زَيدًا بِأَحَدٍ ، قَالَ الْكُميت / : ١٩/ب

فَمَالِيَ إلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِي إلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

فَإنْ فَرَّغْتَ الْعَامِلَ قَبْلَ إلَا عَمِلَ فِيمَا بَعْدَهَا لَا غير ، تَقُولُ : مَا قَامَ إلَّا زَيدٌ ، وَمَا رَأَيتُ إلَّا زَيدًا ؛ فَتَرفَعُه بِفِعْلِهِ ، وتَنْصِبُه بِوُقُوعِ الْفِعْلِ عَلَيه .

قال ابن الخباز : ويجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه ، كما / جاز تقديم ٦٣/ب المفعول على الفاعل ؛ لأن التقديم توسع في الكلام ، وسبب لإقامة الأوزان والقوافي والأسجاع ، تقول : مَا قَامَ أَحَدٌ إلَّا زَيدٌ ، فيجوز فيه الإبدالُ والنَّصبُ كما ذكرنا ، فَإذَا قَدَّمْتَهُ فَقُلْتَ : مَا قامَ إلَّا زَيدًا أَحَدٌ ؛ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إلَّا النَّصْبُ ، مرفوعًا كان مع التأخير أو منصوبًا أو مجرورًا : قال أبو علي رحمه الله (١) في تعليل ذلك : « لأن البدل الذي كان يجوز في قولك : مَا قَامَ اَحدُ إلَّا زَيدٌ ؛ قد بطل بتقديم الَّذي كان يكون بدلا على المبدل منه ، فبقي النصب على أصل الاستثناء ، ولم يجز غيره ، » قال الكميت :

١٣١ - فَمَالِيَ إلَّا آل أَحْمَدَ شِيعَة وَمَالِيَ إلَّا مَذْهَبَ الْحَقّ مَذْهَبُ (٢)

والاصل : مَالِي شِيعَةٌ إلَّا آل أحْمَدَ ، ومالي مذْهَبٌ إلَّا مَذْهَبُ الحَقِّ ، فَلَمَّا قدمته نصَبتَه . وقال الشاعر (٣) :

١٣٢ - بِقَبْرِ امْرِئٍ تَقْرِي المِئِينَ عِظَامُه وَلَمْ يَكُ إلَّا غالبًا مَيِّتٌ يقْرِي (٤) =

---

(١) نص على ذلك أبو علي في الإيضاح لوحة (٣٦) مصورة دار الكتب رقم (١٩٧٩) نحو .

(٢) شيعة : أولياء ومناصرون ، ورواية الديوان :

* ومالي إلا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ *

المشعب : الطريق - مشعب الحق : طريقه الفارق بين الحق والباطل . والبيت في ديوان الهاشميات (٣٩) وفي الجرجاوي والعدوي (١٧٠) والكامل للمبرد (٣٩٣/١) والأشموني (٢٣٠/١) وابن يعيش (٧٩/٢) ومجالس ثعلب (٤٩) والخزانة (٢٠٧/٢) ب (٢٠٨) واللسان (شعب) .

(٣) هو رجل من بني منقر اسمه لهذم .

(٤) تقري : تجمع ، والبيت في الكامل (٢٩٢/١) قال : « ومنهم مكاتب لبني منقر ظلع بمكاتبته فأتى قبر غالب فاستجار به ، وأخذ منه حصيات فشدهن في عمامته ثم أتى الفرزدق فأخبره خبره ، وقال : إني قلت شعرًا ، فقال : هاته ، فأنشد هذا البيت مع آخرين ، فقال له الفرزدق : ما اسمك ؟ قال : لهذم ، قال : يا لهذم حكمك مسمطًا ، والبيت أيضًا في قواعد المطارحة (١٥٤) .

وروى : بقبر امرئ تقرى المئين عظامه ولم يك إلا غالبًا ميّتُ القَبرِ =

....

= مِسألة : تَقُولُ : مَا قامَ إلا زَيدًا أَحَدٌ إلَّا أَخُوكَ ، فتنصب زيدًا ؛ لأنه مستثنى مقدم ، وترفع أَخُوكَ ؛ لأنك تجعله بدلًا ، فإذا قدمته نصبته ، تقول : مَا قَامَ إلَّا زَيدًا إلَّا أَخَاكَ أَحَدٌ .

فإن عطفت على المستثنى المتقدم اسما قبل المستثنى منه وجب نصبه ، كقولك مَالِيَ إلَّا أَبَاكَ وَبِشْرًا صَدِيقٌ ، فإن كان المعطوف بعد [1] المستثنى منه جاز فيه الرفع والنصب تقول : مَالِي إلَّا أَبَاكَ صَدِيقٌ وبشْرٌ وبِشْرًا ؛ فالرفع : لأنه قد وقع في موضع لو كان فيه ما عطف عليه لكان مرفوعًا . والنصب : لأن الذى عطف عليه منصوب .

فإن فرغت العامل قبل إلا كان عاملًا فيما بعدها معها كما يعمل فيه لو سقطت ، وهذه [2] حقيقة التفريغ / وهو أَنْ [3] تجعل إلَّا سَبِيلا لِمَا قبلها على مَا بَعْدَهَا . ولَك أن توسطها بين شيئين أحدهما : مفتقر للآخر ، قال اللّه ﷻ : ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ ﴾ [4] فوسطها بين المبتدأ والخبر ، وقال تعالى : ﴿ هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [5] فوسطها بين الذي لم يسم فاعله وبين المفعول . وقال تعالى : ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ ﴾ [6] فوسطها بين خبر كان واسمها . وقال تعالى : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ [7] فوسطها بين الحال وصاحبها . وقال ذو الرمة :

١٣٣ - كَأَنَّهَا جَمَلٌ وَهم ومَا بَقِيَتْ ... إلَّا النَّحِيزَةُ والألْوَاحُ والْعَصَبُ [8]

وهذا كثير . وإذا قلت : مَا قَامَ إلَّا زَيدٌ ، وما رأَيتُ إلا زَيدًا ، فَزيَدٌ فِي الموضعين مرفوع =

٦٤/أ

= والشاهد فيه : وجوب نصب المستثنى لتقدمه على المستثنى منه .

(١) في الأصل / قبل .
(٢) في الأصل : وهذا .
(٣) في الأصل : أن لا .
(٤) سورة القمر من الآية (٥٠) .
(٥) سورة الأنعام من الآية (٤٧) .
(٦) سورة الجاثية من الآية (٢٥) .
(٧) سورة الأنعام من الآية (٤٨) .
(٨) كأنها جمل وهم : هو الذكر من الإبل أعظم خلقًا من الأنثى . الوهم : العظيم الخلق ، النحيزة : الطبيعة ، الألواح : العظام العريضة ، العصب : أطناب مفاصل الحيوان . يقول : قد كانت قبل ذلك أضخم فبراها السفر ، وهو في ديوان ذي الرمة تحقيق كارليل ط (١٩١٩) ص (٨) وفي طبعة بيروت (١٩٦٤) ص (١٤) والسمط (٢٠٢/١) .
واستشهد به على توسط أداة الاستثناء بين الفعل والفاعل .

قال ابن جني : وأَمَّا غيرُ فَإعْرَابُهَا في نَفْسِهَا إعْرَابُ الاسْمِ الوَاقِعِ بَعْدَ « إلَّا » وَمَا بَعْدَهَا مَجْرور بِإضَافَتِهَا إلَيه ، تَقُولُ : قَامَ الْقَومُ غَير زَيدٍ . كَمَا تَقُولُ : إلَّا زَيدًا ، ومَا قَامَ أَحَدٌ غيرُ زَيدٍ ، كَمَا تَقُولُ : إلَّا زَيدٌ ، ومَا بِالدَّارِ أَحَدٌ غيرَ زَيدٍ كَمَا تَقُولُ : إلَّا زَيدًا .

وأما سوَى : فَمَنْصوُبَةٌ علَى الظَّرفِ ، وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُور بِإضَافَتِهَا إلَيهِ تَقُولُ : قَامَ الْقَومُ سُوَى أَبِيكَ ، وَمَا رَأَيتَ أَحَدًا سِوَى أَخِيكَ .

وأما لَيسَ ، ولَا يَكوُن ، وعَدَا : فَمَا بَعْدَهَنَّ مَنْصُوبُ أَبَدًا تَقُولُ : قَامَ القَومُ لَيسَ زَيدًا . وانْطَلَقُوا لَا يَكونُ بَكْرًا ، وَذَهَبُوا عَدَا جَعْفَرًا .

= بالفعل الذي قبله ، ومنصوب به ، ولا يكون بدلًا ؛ لأنك لم تذكر اسمًا غير زَيدٍ فتبدله منه ، وإذا قلت : ما مَرَرْتُ إلَّا بزَيدٍ ، فالباء متعلقة بمررت . ولا يجوز مَا قَامَ إلَّا زَيدًا ، بالنصب ؛ لأن الفعل لم يستوف الفاعل ، وجاء منصوبًا في الشعر وهو رديء قال [1] :

١٣٤ - يُطَالِبُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً ... وَمَا لِيَ يَا عفرَاءُ إلَّا ثَمَانِيا [2]

وهذا على حذف المستثنى منه ، أي : وما لي يا عفراء إبلٌ أو نُوقٌ ؛ لأن سياق الكلام يدل عليه .

قال ابن الخباز : وأما غير : فقد ذكرنا وجه شبهها بإلَّا فإذَا استثنيت بها جررت ما بعدها بإضافتها إليه ، فلم يبق سبيل إلى ظهور الإعراب فيه كما ظهر في المستثنى بإلا ، فأقاموا غيرا مقامه ، فحيث يجب نصب المستثنى يجب نصب غير ، وحيث يجوز الإبْدَال والنصب فيه يجوزان فيها ، وحيث يفرغ العامل ويعمل فيما بعد إلا يعمل في غير ، تقول : قَامَ القَومُ / غَيرَ زَيدٍ ، فتنصب ؛ لأنَّك لو جِئت بِإلَّا لقلت : ٦٤/ب قَامَ القَوم إلَّا زَيدًا ، والفرق بين النصبين : أنَّ زَيدًا مُنْتَصِبٌ بتوسط إلا بَينَهُ وبين =

---

(١) القائل : هو عروة بن حزام العذري .

(٢) عفراء : اسم محبوبة الشاعر . والبيت في الخزانة (٢/٣١) وقواعد المطارحة (١٤٨) والنوادر للقالي (١٦٢) . وشرح الدرة الألفية لابن القواس ق (٩١) - أ .

وروي : يكلفني عمي ثمانين بكرة ... وما لي يا عفراء إلا ثمان

وروي : يكلفني عمي ثمانين ناقة ... وما لي والرحمن غير ثمان

والشاهد فيه : نصب المستثنى في الاستثناء المفرغ ضرورة وهو قبيح ، وخرج على حذف المستثنى منه .

....

= الفعل، وغير منصوبة بالفعل بلا متوسط .

وسألت شيخنا رَحِمَهُ اللهُ من أَيِّ المنصوبات هي ؟ فقال : مُشَبَّهَةٌ بِالظَّرْف ؛ لِإِبْهَامِهَا فلذلك عمل فيها الفعل غير المتعدي . ولا يجوز أن تقول : غَيرَ زَيدٍ قَامَ الْقَومُ كَمَا (لَا) [1] تَقُولُ : إِلَّا زَيدًا قَامَ القَومُ ، لتقديم المستثنى على العامل . وتَقُولُ : مَا قَامَ أَحَدٌ غَيرُ زَيدٍ وغيرَ زَيدٍ ، كَمَا تَقَولُ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيدًا وإِلَّا زَيدٌ ؛ لأنه موضع يجوز فيه الأمران .

وتقول : مَا بِالدَّارِ أَحَدٌ غَيرَ وَتَدٍ ، فتنصبها في لغة أهل الحجاز لَا غير ، ويجوز [2] البدل في لغة بني تميم ؛ لأن المستثنى منقطع . وتقول : مَا قَامَ غَيرُ زَيدٍ ، ومَا رَأَيتَ غير زَيدٍ ، كَما تَقُولُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيدٌ ، وَمَا رَأَيتُ إِلَّا زَيدًا .

وليس من ضرورة غير أن تكون للاستثناء في كل موضع ؛ لأنها تقع حيث لَا تقع « إلا » ولو كانت استثناء لم تقع إلا حيث تَقَعُ إلا ، ألا ترى أنك تقول : جَاءَنِي غَيرُ زَيدٍ ، ورأَيتُ غَيرَ زَيدٍ [3] وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيرِكَ [4] وهذا كله ليس من مواضع « إِلَّا » ؟ فإذَا قلت : جَاءَنِي غَيرُ زَيدٍ ، فَالْمُتَعارَفُ في مخاطبات الناس أَنَّ زَيدًا قدْ امْتَنَع مِنَ المَجِيءِ لذكر غير ، والذي تقتضيه اللغة عدم الامتناع ، لأن إثبات الحكم لشيء لا يوجب نفيه عمَّا عداه ، ألا ترى أنك إذا قلت : أهل مكة يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق ؛ لم يوجب ذلك الإثبات نفي الحكم بالأمرين عن أهل بغداد ؟ ثم أبلغ ما في غير أن تكون بمعنى ضِدٍّ . وأنت لو قلت : جاءني ضِدُّ زَيدٍ لم يوجب ذلك عَدَمَ مَجِيءِ زَيد .

وأما سِوى ففيها أَربَعُ لغات : سِوًى كَمِعًا ، وسُوًى كَهُدًى ، وسَواءَ كَبَقَاء ، وسِوَاء كَجِدَارٍ [5] وهي منصوبة / على الظرفية [6] . والعامل فيها ما قبلها ، واستدل = ٦٥/أ

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في الأصل ويجيز .

(٣) قال الشيخ خالد في التصريح (٣٦٢/١) - وتفارق غَيرُ إلا في خمس مسائل : .... الثالثة : أنه يجوز أن يقال : قام غيرُ زيد ، ولا يجوز : قام إلا زيد .

(٤) يجوز مجيء غير صفة ، قال الشيخ خالد (٣٦١/١) : يجوز أن يقال : عندي درهم غَيرُ جيد ، على الصِّفة ويمتنع عندي دِرْهَمٌ إِلَّا جَيِّدٌ . وأشار إلى ذلك الصبان في حاشيته على الأشموني ص ٢ / ١٠٤ - ١٠٥ .

(٥) انظر القاموس (سواء) .

(٦) انظر حاشية يس والتصريح (٣٦٢/١) .

....

= النحويون على ظرفيتها بأن الموصول يوصل بها [١] كقولك : الَّذِي سِوَى زَيدٍ عِنْدَكَ ، والنصب يستبين في الممدودتين ، لا المقصورتين . والبصريون لا يجيزون نقلها عن الظرفية إلَّا في الشعر ، كقول الأعشى :

١٣٥ - تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوائِكَا [٢]

وأجازه الكوفيون في غير الشعر [٣] . والفرق بين قولك : مررت بِرَجُل غَيرِكَ ، وبين قولك : مررت بِرَجُل سِوَاكَ : أَنَّ غَيرًا تُفِيدُ أَنَّ الممرور بِهِ لَيسَ المخَاطب ، وأَنَّ سَواء تفيد أن الممرور به يغني مَغْنَاه المخَاطَبُ وَيَسدُّ مَسدَّهُ ، ذكره أبو سعيد [٤] .

وأما لَيسَ ولَا يَكُونُ وعَدَا : فما بعدهن منصوب علَى كُلّ حال ، تقول : قَامَ الْقَومُ لَيس زيدًا ، وانطَلَقوا لَا يكونُ بَكْرًا ، وذَهَبُوا عَدَا جَعْفَرًا . والفَرْقُ بَينَ عَدَا وبينهما : أن المنصوب بعد عَدَا مفعول به ، والمنصوب بعدهما خَبَر من بَابَ كَانَ ، وفى عدا فَاعِلُ مُضْمَر ، وفي لَيس ولَا يَكُونُ اسْمُ مُضْمَر ، والمعنى : عَدَا بَعْضُهُمْ وليسَ بَعْضُهُمْ وَلا يَكُونُ بَعْضُهُمْ ، وهذا الضَّمِير لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، لأنه كناية عن بعض وهو مذكر مفرد .

مسألة : لا يجوز تقديم المستثنى على ليس ولا يكون ولا عدا ؛ لأنهن جرين مجرى إلا ولا يقدم المستثنى بها عليها .

ولا يجوز طرح « لا » مِنْ لَا يَكون لذهاب النفي ، وإذا قلت : انْطَلَقُوا لَا يكون =

---

(١) الأشموني (١٠٨/٢) وهو مذهب سيبويه والخليل وجمهور البصريين .

(٢) تجانف : تميل - جو اليمامة : اسم لناحية اليمامة ، واليمامة : القرية التي قصبتها حجر ، كان اسمها فيما خلا جوا فسميت باسم هذه الجارية لكثرة ما أضيف إليها .

والبيت في الديوان (٨٩) رقم (١١) والكتاب لسيبويه (١٣/١ ، ٢٠٣) والأشباه والنظائر (٦٦/٣) والخزانة (٥٩/٢) وأمالي الشجري (٢٣٥/١ ، ٤٥/٢) والمقصور والممدود لابن ولاد (٥٤) والإنصاف (١٨٥) والمخصص (١٥١/١٥) والكامل للمبرد (٢٥٥/٢) والمحتسب (١٥٠/٢) .

والشاهد فيه خروج سوى عن الظرفية لضرورة الشعر .

(٣) التصريح (٣٦٢/١) ونسبه إلى المطرزي .

(٤) انظر السيرافي (١٢١١/٢) ب ، (١٢٥/٢) وقد نقل عنه ذلك ابن الخباز في الغرة ق (٥) ب فقال : « تقول : مررت برجل غَيرِكَ ، أَي لَيس إيَّاكَ ، وكذا معنى سوى ، وفرق بينهما أبو سعيد فقال : إذَا قُلْتَ : مررت برجل سِوَاك ، فمعناه : مررت برجل سَدَّ مَسَدَّكَ ويقُوم مَقَامك » .

قال ابْنُ جِنّي : وَأَمَّا خَلَا وَحَاشَا : فَيكُونَانِ فِعْلَينِ فَيَنْصِبَانِ ، ويَكُونَانَ حَرْفَينِ فَيَجُرَّانِ تَقُولُ : قَامَ الْقَومَ خَلَا زَيد ، وَخَلَا زَيدًا ، وَحَاشَى عَمْرٍو ، وَحَاشَى عَمْرًا . قَالَ الشَّاعِرُ :

حَاشَى أَبِي ثَوبَانَ إنَّ بِه ضِنًّا علَى المَلْحَاةِ والشَّتِمِ

٢٠/أ فَإنْ قُلْتَ : مَا خَلَا زَيدًا / نَصِبْتَ مَعَ « مَا » لَا غير . قال الشاعر :

أَلَا كُلُّ شيءٍ مَا خَلَا اللّٰه بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

= بَكْرًا ، فموضع قولك : لَا يَكُونُ بَكْرًا نَصْبٌ علَى الْحَالِ ، والكلام معَ عَدَا وَلَيسَ وَلَا ٦٥/ب يَكُونُ جُمْلَتَانِ ، وَمَعَ إلَّا وغير وَسُوىَ جُمْلَة . قال الشَّاعر في الاستثناء بِلَيسِ [١] / .

١٣٦ - وَأَصْبَحَ مَا فِي الأَرْضِ مِنِّي بَقِيَّةٌ لِنَاظِرِهَا لَيسَ الْعِظَامُ الْبَوالِيَا

قال ابْنُ الْخَبَّاز : (وَأَمَّا حَاشَى وَخَلَا : فَيَكُونَانِ فِعْلَينِ فَيَنْصِبَانِ ، وَيَكُونَانِ حَرْفَينِ فَيَجُرَّانِ) . أما حَاشَى : فذهب الكوفيون إلى أنها فِعْل لَا غير [٢] ، واستدلوا على ذلك بِتَصَرُّفِهَا ، قالوا : حَاشَى يُحَاشِي مِثْل نَادِى يُنَادِي . قال النابغة :

١٣٧ - وَلَا أَرَىَ فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَمِ مِنْ أَحَد [٣]

وحكى الزجاج في كتاب المعاني : « اللَّهُمَّ اغْفِرَ لِي وَلِمَنْ سِمَعَ حَاشَى الشَّيطَانَ وَأَبَا الأَصْبَع » [٤] بالنصب . وذهب أبو العباس المبرد [٥] إلا أنها تكون حرف جر وفعلا ، فلك أن تجر مستثناها وتنصبه تقول : قَامَ القَومُ حَاشَى زَيدٍ ، فموضع الجار والمجرور نصب والكلام جملة .

وقَامَ الْقَومُ حَاشَى زَيدًا ، فالكلام جملتان ، وفيها فاعل مضمر ، أي : حَاشَى =

---

(١) لم نستدل على اسم هذا الشاعر . والبيت في شرح الدرة الألفية ق (٩٢) - أ .

(٢) نص عليه السيوطي في الهمع فقال في (٢٣٢/١) : « وأنكر الكوفيون ومنهم الفراء حرفية حاشا وقال : إنها فعل أبدًا لقولهم : حَاشَى يُحَاشِي » .

(٣) البيت في الديوان ص (٢٠) وفي مغني اللبيب (١٢١/١) وفي الخزانة (٤٤/٢) والجمل (٢٣٧) والأشموني (١١٣/٢) واستشهد به على تصرف حاشى حيث أتى منها المضارع .

(٤) ذكره الأشموني في (١١٢/٢) ، والسيوطي في الهمع (٢٣٢/١) والشيخ خالد في التصريح (٣٦٥/١) والرواية المشهورة : ولمن يسمع .

(٥) نص عليه في المقتضب (٣٩١/٤) كما نص عليه الأشموني في (١١٢/٢) .

....

= بَعْضُهُمْ زَيدًا ، وذهب سائر البصريين إلى أنها حرف جر لَا غير [١] واستدلوا على ذلك بِقَولِ الشَّاعِرِ أنشده الجوهرى رَحِمَهُ اللَّهُ :

١٣٨ - في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَاهَهُمْ   حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ [٢]

فلو كانت فعلًا لقال : حَاشَانِي ، لأنك تقول رَمَانِي ، وَلَا تَقُولُ : رَمَايَ ، والبيت الذى أنشده أبو الفتح رَحِمَهُ اللَّهُ أنشَدَه المفضَّل [٣] ، وقد حرفه فجعل صدر غيره له ، والصواب ما أذكره لك قال [٤] :

وبنوا رواحة يَنْظُرُونَ كَمَا   نَظَرَ النَّدِيُّ بآنُفٍ خُثْمِ
حَاشَى أَبِي ثَوبَانَ إِنَّ أَبَا   ثَوبَانَ لَيسَ بِزُمَّلٍ فَدْمِ
عَمْرُو بْنِ عَبْدِ اللَّه إِنَّ بِهِ   ضِنًّا عَلَى الْمَلْحَاةِ والشَّتْمِ [٥]

رواه الكسائي : حَاشَى أَبَا ثَوبَانَ . النَّدِيُّ : الجَمَاعَةُ . وآنُفٍ خُثْمٍ ، أَي : غِلَاظٌ ، والزُّمَّلُ الضَّعِيفُ . والفَدْمُ الثَّقِيلُ ، والضِنُّ : الْبُخْلُ . والملحاة : الملامة .

وَأَمَّا خَلَا : فَروى سيبويه [٦] أَنَّ مِنَ / الْعَربَ مِنْ يَجُرُّ بِهَا فيقول : مَا أَتَانِى الْقَومُ = ٦٦/أ

(١) نص عليه الأشموني في (١١٢/٢) كما نص عليه السيوطي في الهمع (٢٣٢/١) .

(٢) البيت للمغيرة بن عبد الله ، كما في أوضح المسالك (٨٥/١) . معذور : مختون ، عذر الغلام : ختنه ، قال أبو عبيدة : يقال : عذرت الغلام والجارية أعذرهما عذرًا ، أي : ختنتهما . والبيت في الصحاح مادة عذر (٧٣٩/٢) وعجزه في الهمع (٢٣٢/١) . واستشهد به البصريون على حرفية حاشا قائلين إنه لو كان فعلًا لقال حاشاني .

(٣) هو المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي اللغوي كان علامة راوية للأخبار والآداب وأيام العرب ، وكان أحد القراء الذين أخذوا عن عاصم ، وقد سكت المؤرخون له عن ميعاد ميلاده كما سكت أغلبهم عن الحديث عن وفاته ، وترجمته في الفهرست (١٠٢) ، تاريخ بغداد للخطيب (١٢١/١٣ - ١٢٢) والأنساب للسمعاني (٣٦١) وميزان الاعتدال للذهبي (١٩٥/٣) وبغية الوعاة للسيوطي (٣٩٦) .

(٤) الشعر للجميح منقذ بن الطماح بن قيس بن طريف .

(٥) والقصيدة في المفضليات ص (٣٦٦) رقم (١٠٩) وهكذا ذكره . والأبيات الثلاثة في الفتح القريب على مغني اللبيب ورقة (١٦٨) مخطوطة الدار ، ونسب صاحب تاج العروس هذه الأبيات لسبرة ابن عمرو الأسدي وهذا خطأ . والنحاة ينشدون صدر الثاني مع عجز الثالث وهذا تخليط ، وورد في السيرافى بيت مكون من صدر الثانى وعجز الثالث (١٢٧/٢) ب والثانى في الأشموني (١١٢/٢) الهمع (١/ ٢٣٢) والدرر (١٩٦/١) ، والمحتسب (٣٤١/١) . واستشهد به على مجيء حاشا حرف جر

(٦) انظر سيبويه (٣٧٧/١) .

باب

(معرفة الأسماء المجرورة)

قال ابن جني : وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مَجْرور بِحَرْفِ جَرٍّ ، وَمَجْرور بإِضَافَةِ اسْمٍ مِثْلِهِ إليهِ .

(باب حروف الجـر)

وَهِيَ مِنْ ، وإِلَى ، وَعَنْ ، وَعَلَى ، وَفِي ، ورُبَّ ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، وَالْكَافُ الزَّوَائِدِ ، وَالْواوُ ، وَالتَّاءُ - وَتُذْكَرَانِ فِي بَابِ الْقَسَمِ - وَحَاشَى ، وَخَلَا - وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُمَا - وَمُذْ ، ومُنْذُ - وَلَهُمَا بَابٌ - وَحَتَّى - وَلَهَا بَابٌ ، فَهَذِه الحُرُوفُ كُلُّهَا تَجُرُّ مَا بَعْدَهَا تَتَّصِلُ بِهِ ، وَتُضَافُ إِلَيهِ تقُولُ : عَجِبْتُ مِنْ زَيدٍ ، وَنَظَرْتُ إِلَى عمرٍو ، وَرَغِبْتُ فِي مُحَمَّدٍ ، وانْصَرَفْتُ عَنْ جَعْفَرٍ ، وَزَيدٌ عَلَى الْفَرَسِ ، وَرُبَّ رَجُلٍ رَأَيتُ ، وَمَرَرْتُ بِسَعِيدٍ والمَالُ لِقاسِمٍ ، وأَنْتَ كَعَمْرٍو ، وَمَعَانِيهَا مُخْتَلِفَةٌ .

فَمَعْنَى مِنْ : الابْتِداء تَقُولُ : سِرْتُ مِنَ الْبَصْرِةِ إِلَى بَغْدَاد ، أَي ابْتِدَاءُ السَّيرِ مِنَ الْبَصْرَة .

= خَلَا عَبْدِ اللّه . ومنهم من ينصب وهو الأكثر . فَإِذَا أَدْخَلْتَ مَا عَلَى خَلَا فقلت : قَامَ الْقَومُ مَا خَلَا زَيدًا [فَزَيدٌ مَنْصُوبٌ] [1] بِالْفِعْلِ لَا بِالاسْتِثْنَاءِ [2] .

(باب حروف الجـر)

قال ابن الخباز : قَالَ ابْنُ بَابشَاذ [3] : « الجرّ من عبارة البصريين ، والخفض من عبارة الكوفيين » [4] وإنما عملت هذه الحروف الجرّ ؛ لأنها توسطت بين الأسماء والأفعال في إضافة معاني الأفعال إلى الأسماء فعَمِلَتْ عَمَلًا متوسِّطًا ، وقال الوراق [5] : =

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) في الأصل الإسناد .

(٣) ابن بَابشَاذ : هو أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري ولد ونشأ بمصر ، تلقى العلم عن علماء العراق وله مصنفات نحوية ، منها : شرح الجمل للزجاجي ، وشرح الأصول لابن السراج ، والتعليق المشهور بتعليق الغرفة مات سنة (٤٦٩هـ) .

(٤) نص عليه ابن بابشاذ في شرح الجمل (١/١٣٧) تحقيق د/ مصطفى إمام (رسالة دكتوراه) كلية اللغة العربية .

(٥) في كشف الظنون لحاجي خليفة : ابن الوراق وهو : أبو الحسن محمد بن عبد الله النحوي المعروف =

قال ابن جني : وتكونُ تبعيضًا كقولِكَ : أَخَذْتُ مِنَ المَالِ أي : بَعْضَهُ ، وشَرِبْتُ مِنَ المَاءِ أي : بَعْضِهِ . وَتَكُونُ زَائِدَةً وَهيَ لِلتَّوكِيدِ ، قَالَ اللّه ﷻ : ﴿ مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ أَي : خَيرٍ ، دُخُولُهَا كخرُوُجِهَا نَحو قولِكَ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ أي : أَحَدٌ ، وَمَا رَأَيتُ مِنْ أَحَدٍ ، أَي : أَحَدًا . ٢٠/ب

وَمَعْنَى إِلَى : الانْتِهَاءُ . تَقُولُ : خَرجْتُ مِنَ الْكُوفَة إِلَى بَغْدَاد أَي انتهَيتُ السَّيرَ إِلَى بَغْدَادٍ .

= « لَو عَمِلَتْ حُرُوفُ الجَرِّ رَفْعًا أَو نَصْبًا لَمْ يَبْنِ لَهَا أَثَرٌ ؛ لأن الفعل يعمل ذلك دونها » وهذه الحروف ثلاثة أقسام :

الأول : ما يلزمه الحرفية ، وهو تسعة أحرف : ، مِنْ ، وإلَى ، وَفى ، وَرُبَّ ، وَالْبَاءُ ، واللَّامُ ، وَالْوَاوُ ، والتَّاءُ ، وحَتَّى .

وقسم يكون اسمًا وحرفًا ، وهو خمسة : علَى ، وعَنْ ، وكَافُ التَّشْبِيه ، وَمُذْ ، وَمُنْذُ .

وقسم يكون حرفًا وفعلًا ، وهو ثلاثة : حَاشَا ، وخَلَا ، وعَدَا : ولم يذكر عدا أبو الفتح ، وقد رَوَى الجَرَّ بها أبو الحسن (١) .

وأنا أسوق إليكَ هذه الحروف واحِدًا وَاحِدًا ، وأَذْكُرُ نُبَذًا من أحكامها ومعانيها تفيد الناظر فيها ، واللّه الموفق .

أما مِنْ : فالمعنى الذي يعمها هو (٢) ابْتِداءُ الغاية تَقُولُ : سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ ، أَي : كَانَ ابْتِداءُ مَسِيرى مِنْهَا ، إما مِنْ وَسَطها وإما مِنْ نَاحِيَةٍ مِنْ نَوَاحِيهَا . وإذَا قلت : أَخذْتُ مِنْ زَيدٍ ، فقد جَعَلْتَهُ مُبْتَدأ غَايَةِ الأَخْذِ .

قال ابن الخباز : وتكونُ للتبعيضِ ، نحو أخذتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ ، وتعرفها بأنك لو أسقطها . لَتَنَاوَلَ الفِعْلُ جَمِيعَ الشَّيءِ كقولك : أَخَذْتُ الدَّراهِمَ . وقال أبو العباس (٣) =

= بابن الوراق توفي سنة (٣٨١هـ) وألف « علل النحو » كشف الظنون (٢/١١٦٠) .

(١) نص على ذلك السيوطي في الهمع (١/٢٣٣) والسيرافى في شرح الكتاب (١/٥٣٥) قال : «وقد ذكر الأخفش أن عدا يُخْفَضُ بِهَا وينصب بها » .

(٢) في الأصل وهو .

(٣) نص عليه المبرد في المقتضب (١/٤٤) ، (٤/١٣٦) حيث قال : أما مِنْ فمعناها : ابتداء الغاية ، وتكون للتبعيض .

....

= « إنها لابتداء الغاية أيضًا » لأنه جعل الدراهم ابْتداء غاية الأَخْذِ .

٦٦/ب وتكون زائدة ، وهي على قسمين أحدهما : أن يكون / دخولها كخروجها ، وذلك نحو قولك : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ وقوله :

١٤٠ - * وَمَا بِالربْعِ مِنْ أَحَدِ *

فلو أسقطها لبقي العموم ؛ لأنَّ أَحَدًا لا يستعمل في الواجب .

الثاني : أَن تزاد في غير أحد ، كقولك : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجلٍ ، إذا نفيت قليل الجنس وكثيره ، فإنْ أسقطها كان نفيًا للواحد ، وتقول الفقهاء : [النكرة] [1] في سياق النفي تعم ، ويطلقون هذا القول ، والصواب ما ذكرته من التفصيل . ولو كان كما قالوا ؛ لامتنع أن تقول : مَا جَاءَنِي رَجُلٌ بل رَجُلَانِ ، لأن المعطوف والمعطوف عليه متناقضان . فلما صح ذلك دل علَى أَنَّ قولهم لا يُؤْخَذُ بِهِ على الظَّاهِرِ .

ولها موضع رابع لم يذكره أبو الفتح : وهو التبيين كقوله تعالى : ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [2] لأن الرِّجْسَ يَحْتَمِلُ الْأوثَانَ وَغيرَهَا ؛ فَبَيَّنَ أَيَّ شيءٍ يريد مِنَ الرِّجْسِ المجتنب ؛ لأَنه لَيسَ كُلُّ الأَرْجَاسِ تُجْتَنَبُ ، ألا ترى أَنَّ البَولَ والعذرة رجسان ، ومع ذلك يلابسان في وقت الحاجة ؟ وتعرفها بصحة وقوع الذي معها كقولك : فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ الَّذي مِنَ الْأَوثَانِ .

وأما إِلَى : فَمُعَارِضَة لِمِنْ ؛ لأن معناها انتهاء الغاية ، والذي تدخل عليه لا يخلو من أحد قسمين : إما أن يكون الشيء منتهيا به ، أو لا ، فالأول : كقولك : قَلَبْتُهُ مِنْ رَأْسِهِ إِلَى قَدَمِه . والثاني : إما أن يكون قبل آخر الشيء كقولك : أَكَلْتُ السَّمكَةَ إِلَى نِصْفِهَا . وَإِما أَنْ يَكُونُ الشيء منتهيا بدونه كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [3] وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ [4] فقيل : إنها بمعنى مَعَ ، وقيل : التقدير : مُضَافَةً إِلَى أَموالِكِم . وذكر ابن قتيبة [5] في قول النابغة : =

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) سورة الحج من الآية (٣٠) .

(٣) سورة البقرة من الآية (١٨٧) . (٤) سورة النساء من الآية (٢) .

(٥) ابن قتيبة : هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ولد بالكوفة وأقام ببغداد وسمع من الزيادي والسجستاني وابن راهويه ، من مصنفاته النحوية : جامع النحو الكبير ، وجامع النحو الصغير ، مات ببغداد سنة (٢٧٦هـ) .

قال ابْنُ جِنِّيّ : وَمعْنَى في : الوعَاءُ والظَّرْفِيَّة ، تَقُولُ : زَيدٌ في الدَّار ، وَالْمَالُ في الْكِيسِ ، أَي : هُوَ وعَاءٌ لَهُ .

ومَعْنَى عَنْ : المُجَاوَزَة : تَقُولُ : انْصَرفْتُ عَنْ زَيدٍ ، أَي : جَاوَزْتهُ إِلَى غيرهِ .

ومَعْنَى عَلَى : الاسْتِعْلَاءُ تقُولُ : زَيدٌ عَلَى الْفَرَس أَي : قَدْ رَكبهُ وَعَلَاهُ .

وَمَعْنَى ربَّ : التَّقْلِيلُ وَهِي مُخْتَصَّةٌ بِالنَّكِراتِ دُونَ المَعَارِف ، والـمُفْرَدُ بَعْدَهَا فِي مَعْنَى الجَمَاعَةِ تَقُولُ : رُبَّ رَجُلٍ لَقِيته .

أَي : ذَلِكَ قَلِيلٌ . وضِدُّهَا كَمْ تَقُولُ ، كَمْ عَبْدٍ مَلَكْتَ ، أَي : ذَلِكَ كَثِيرٌ .

ومَعْنَى الْبَاءِ : الإِلْصَاقُ تقولِ : أَمْسَكْتُ الحَبْلَ بيدى أَي : أَلْصَقْتُهَا بِهِ ، وَتَكُونُ الْبَاءُ زَائِدَةً كقولك : لَيسَ زَيدٌ بِقَائم ، أَي : لَيسَ زَيدٌ قَائِمًا .

=

١٤١ - فَلَا تَتْرُكَنِّي بِالوعيد كَأَنَّنِي   إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ [(١)]

أَنَّ إِلَى بِمَعْنَى فِي [(٢)] ، ومِنْ أَن حَكْمَ [(٣)] ألفها إذَا دخلت على المظهر / لا تغير كقولك سرت إلى زيدٍ ، وإذا دخلت على المضمر قلبت ياء كقوله تعالى : ﴿ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ ﴾ [(٤)] .

٦٧/أ

قال ٱبْنُ ٱلْخَبَّاز : وأما في : فحرف معناه الوعاء والظرفية . وتدخل على الزمان كقولك : القِيام فِي اليَوم ، وعلَى المكان كقولك : زَيدُ فِي الدَّارِ ، وَعَلى مَا يَجْرِي مَجْرَى الْأَمِكِنَةِ مِنَ الجثث المحِيطة بَالأَجْسَام الحَالَة فِيها كقولك : المَاءُ فِي القَدَحِ ، والمَالُ في الكِيسِ ، ودخولها على المعاني مجاز كقولك : أنَا فِي حَاجَتِك ، وقوله تعالى : ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ﴾ [(٥)] .

وإِذَا دَخَلَتْ علَى يَاءَ المُتَكَلِّم فُتِحَتْ ، كَقَولِكَ : في مَوَدَّةٌ ، وقد روي الكسر وأنشدوا :

=

---

(١) الوعيد : التهديد ، القار : القطران .

والبيت في ديوان النابغة الذبياني (١٣) . وفي مغني اللبيب (٧٥/١) وخزانة الأدب (١٣٧/٤) والأمالي الشجرية (٢٦٨/٢) والأشموني (٢٨٩/٢) والهمع (٢٠/٢) وأدب الكاتب لابن قتيبة (٥٠٣) .

(٢) انظر أدب الكاتب لابن قتيبة (٥٠٣)

(٣) في الأصل حكمها .

(٤) سورة النمل من الآية (٣٣) .

(٥) سورة الإنسان من الآية (٣١) .

= ١٤٢ - قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَافِيِّ قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالمَرْضِيِّ [(١)]

أنشده الزجاج في المعاني . وقيل : إِنَّهَا تَجِيءُ بمعنى عَلَى كقوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [(٢)] وقيل : إِنَّهَا عَلَى بَابِها ، قال الزمخشري [(٣)] : لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه .

وأما رُبَّ : فَحَرْفٌ معناه التَّقْلِيلُ . وقال عبد القاهر : إنها تَجِيء للتكثير [(٤)] ، وأَنشَدَ لأبي عطاء السندي :

١٤٣ - فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُور الفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ به بَعْدَ الوُفُود وُفُودُ [(٥)]

ومعنى التكثير في البيت ظاهر . ويقال : رُبَّ بضم الراء وتشديد الباء وفتحها . ورُبَ بضم الراء وتخفيف الباء وفتحها ، وقرئ بهما [(٦)] قوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [(٧)] وربَّت بالتاء ، وأنشد أبو زيد [(٨)] في نوادره [(٩)] :

١٤٤ - مَاوِيَّ يَا رُبَّتَ (مَا غَارَةٍ) [(١٠)] شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ [(١١)] =

---

(١) البيت لم يعرف قائله . تا : تأنيث ذا ، والبيت في الغرة لابن الدهان ق (١٦) - أ وروايته :

حتى إذا همَّ بالمضيِّ قال لها هل لكِ يا تافي

واستشهد به على كسر ياء المتكلم مع دخول في عليها .

(٢) سورة طه من الآية (٧١) .

(٣) نص عليه الزمخشري في المفصل (١٥٥) قال : « والحقيقة أَنها على أصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه » .

(٤) نص عليهما في الهمع (٢/٢٥) .

(٥) والبيت في قواعد المطارحة (١٦٧) وحماسة التبريزي (٢/١٥١) وفي الغرة المخفية لابن الخباز (٢٩) أ والشعر والشعراء لابن قتيبة (٢٩٧) ط التجارية ، والشعراء ط المعارف (٧٦٩) . واستشهد به على مجيء ربَّ للتكثير .

(٦) الذي قرأ بتخفيف الباء هو عاصم ونافع . وباقي السبعة قرأوا بتشديدها ، وأبو عمرو قرأ بالوجهين ، انظر البحر المحيط لابي حيان (٥/٤٤٤) .

(٧) سورة الحجر من الآية (٢) .

(٨) أبو زيد : هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري إمام من أئمة الأدب وعَلَمُ من أعلام اللغة ، كان ثقة في روايته عمَّر طويلًا ، وله مصنفات كثيرة منها : النوادر ، كتاب الجمع والتثنية ، وكتاب تخفيف الهمزة ، وكتاب فعلت وأفعلت ، كتاب غريب الأسماء ، مات سنة (٢١٥هـ) .

(٩) النوادر : مؤلف في اللغة لأبي زيد وهو بحق يعد أصلًا من أصول اللغة ، ولا غنى لأي باحث في اللغة عنه .

(١٠) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(١١) قائله : ضمرة بن ضمرة النهشلي .

مأوى : منادى مرخم ماوية ، وماوية اسم امرأة . يا في قوله : « يا ربت ما » للتنبيه لا للنداء ، الشعواء : =

....

= فهذه اللغات الثلاث هن المشهورات [١] . ولرب خمس خصائص : الأولى : أن مجرورها لا يكون إلا نكرة ، وذلك لأن معناها التقليل / والمعرفة لا تحتمله لتعيينها . ٦٧/ب الثانية : أن الفعل الذي تعديه إلى الاسم لا يجيء إلا بعدها ؛ لأن التقليل مقارب النفي والنفي لا يعمل فيه ما قبله . الثالثة : أن الفعل لا يكون إلا ماضيًا ؛ وذلك أنك إذا قلت : رُبَّ رَجُل كريم رأيت ، فهو جواب لمن قال : هل رَأَيت رَجُلًا كَرِيمًا ؟ الرابعة : أن الفعل يكون محذوفًا في الغالب ؛ لأنها تستعمل جوابًا فحذف لدلالة السؤال .

الخامسة : أن النكرة تكون موصوفة كمثالنا ؛ لأن الصفة جعلت عوضًا من الفعل .

وذهب الكوفيون إلى أَنَّ رُبَّ اسم [٢] ، واستدلوا على ذلك بخصائصها المذكورة ، وحاصل دليلهم : أنَّ ربَّ تفارق حروف الجر ، وفراقها حروف الجر ليس من علامات الاسمية ، ألا ترى أنَّ « مَا » تفارق حروف النفي بإعمال أهل الحجاز إيَّاها رفع الاسم ونصب الخبر ، ولا يوجب ذلك اسميتها ؟ .

وأما الباء فلها معان : منْهَا : الإِلْصَاقُ كقولك : بِزَيدٍ مَرَضٌ ، أَي : قَدْ لَصِقَ بِهِ وَمَازَجَهُ ، ومنها : أن تكون بمعنى « فِي » ، كقوله تعالى : ﴿ مُّصْبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِٱلَّيْلِ ﴾ [٣] أي : فِي اللَّيلِ ومنها الاستعانة كقولك : كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ . ومنها المقابلة ، كقولك : بِعْتُ هَذَا بِدِرْهَمِ ، واشتَرَيتُ الْعَبْدَ بِدِينَارَينْ . ومنها : السببية ، كقولك : بتوفِيقِ اللّه حَجَجْتُ : ومنها الزيادة كقوله تعالى : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾ [٤] ومنها المصاحبة ، كقولك : دَخَل عَلَينَا بِثِيَابِ السَّفَر ومنه : ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾ [٥] ومن قرأ : ﴿ تُنۢبتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾ [٦] ؛ فإنه يحتمل الزيادة أي : تُنْبِتُ الدُّهْنَ ، ويحتمل المُصَاحَبَة ، أي : تُنْبِتُ الزَّيتُونَ وَفِيهَا الدُّهْنُ . =

= الغارة المنتشرة . والبيت في النوادر (٥٥) وروايته :

* ماوي بل ربتما غارة *

وهو في العيني (٣/٣٣٠) وابن عقيل (٣/٣٤) والعدوي والجرجاوي (٢١٧) واستشهد به على إلحاق رب التاء .

(١) انظر اللغات الأخرى في الهمع (٢/٢٥) .

(٢) نص عليه السيوطي في الهمع (٢/٢٥) .

(٣) سورة الصافات من الآية (١٣٧ ، ١٣٨) .

(٤) سورة النساء من الآية (٤٥) .

(٥) سورة المؤمنون من الآية (٢٠) .

(٦) قال أبو حيان في البحر المحيط (٦/٤٠١) : وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وسلام وسهل ورويس والجحدري بضم التاء وكسر الباء ، فقيل : ﴿ بالدهن ﴾ مفعول ، والباء زائدة ، والتقدير : تنبت الدهن .

قال ابن جني : ومَعْنَى اللاَّم : المِلْكُ والْاستِحْقَاقُ . تَقُولُ : المَالُ لِزَيدٍ ، أَي : هُوَ مَالِكه وَمُسْتَحِقُّهُ .

= ومن مواضع زيادتها ورودها في خَبَر لَيس ، كقولك : لَيسَ زَيدٌ بِقَائِم وموضعها نصب فلو عطفت اسمًا جاز جره حملا على لفظ مجرورها ، ونصبه حملًا على موضعها تقول : لَيسَ زَيدٌ بِجَبَانٍ وَلَا بخِيل ، وإنْ شئت ولَا بخِيلًا ، وأنشد سيبويه رحمه الله / لعقبة الأسدي : ٦٨/أ

١٤٥ - مُعَاوِيَ إِنَّنَا بشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَال ولا الحَدِيدَا [١]

وأما اللام : فمعناها الاختصاصُ ، كقولك : المَالُ لِزَيدِ ، أَي : هُوَ الْـمُخْتَصُّ بِهِ . وقال أبو علي [٢] : معناها التخصيص والملك ، فالملك كقولنا : العَبْد لِزَيد ، والاختصاص كقولنا : السَّرْجُ لِلْفَرَسَ . وقال الزمخشري [٣] : « معنَى اللام الاخْتِصاص » وقَدْ فسرناه .

وقال ابن الخبَّاز : (وَمَعْنَى اللَّامِ المِلْكُ والاسْتِحْقَاقُ) والفرق بينهما : خصوص الملك وعموم الاستحقاق ، فكل مالك مستحق ، وليس كل مستحق مالكًا . ألا ترى أنك إذا قلت : المَالُ لِزَيد ، فزيد مالك المال ومستحقه ، وإذا قلت : السَّرْجُ لِلْفَرَس ، فالفرس يستحق السرج ولا يملكه [٤] ؟ والجيد أن تفسر اللام بالاختصاص ؛ لأنه معنى عام في جميع مواضعها قال الله تعالى : ﴿ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾ [٥] فهذه للاختصاص .

ويجوز أن تكون للتعليل ، وأظهر منه في الاختصاص قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ﴾ [٦] . وتكون اللام زائدة كقوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [٧] =

---

(١) أسجح : سهل وأرفق : والبيت في الكتاب (٣٤/١ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨) وفي مغني اللبيب (٤٧٧/٢) وسر الصناعة (١٤٧/١ ، ٢٩٤) والبيت نسبه أبو بكر بن الأنباري ، والزمخشري إلى عبد الله بن الزبير الأسدي ، وهو كذلك في الخزانة (٣٤٣/١) ، والجمل (٦٨) . واستشهد به على عطف المنصوب على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة .

(٢) نص عليه أبو علي في الإيضاح لوحة (٤٥) مصورة دار الكتب وانظر الإيضاح ط الرياض (٢٥١) .

(٣) نص عليه الزمخشري في المفصل (١٥٥) .

(٤) في الأصل تملكه وهو تصحيف .

(٥) سورة النمل من الآية (٦٠) .

(٦) سورة الحجر من الآية (٢٠) .

(٧) سورة يوسف من الآية (٤٣) .

....

= وأحكام اللام كثيرة ، وقد صنَّف النحاس [١] فيها كِتَابًا [٢] .

وأما الواو والتاء : فيأتي ذكرهما في القسم ، وأما « حتى » : فلها باب مفرد فهذه الكلم اللَّوَاتِي لَا تَكُنْ إلا حُرُوفًا .

وأما « علَى » : فتكون حرفًا واسمًا ، فمثال كونها حرفًا كقولك : عَلَى زَيدٍ ثَوبٌ ، ألا ترى أنها أضافت معنى الاستقرار إلى زيد كما تفعل الباء ذلك في قولك : مَرَرْتُ بِزَيدٍ ؟ وقد استعملت اسمًا في قول الصمة بن عبد الله القشيري [٣] . قال :

١٤٦ - غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ تنفض الطَّلَّ بَعْدَمَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ ارْتَقَى وَتَرَفَّعَا [٤]

فدخول مِنْ عليها يدلك على أنها اسم ، وأنشدوا / : ٦٨/ب

١٤٧ - بَاتَتْ تَنُوشُ الْحَوضَ نَوشًا مِنْ عَلَا نَوشًا به تقطَّع أَجْوَازُ الْفَلَا [٥]

ومَعْنَاهَا الاسْتِعْلَاء كَقَولِكَ : زَيدٌ علَى الْفرسَ ، وَأَنْتَ عَلَى الدَّارِ ، فَهَذَا حقيقة .

وتستعمل مجازًا فيما كان الشيء داخلًا تحت حكمه ومتصرفًا بتصريفه كقولك : عَلَيكَ دَينٌ ؛ لأن الغريم يصرفك . وعلَى وَجْهِهِ كَآبَةٌ ؛ لأنه خاضع لها ، وفي التنزيل : =

---

(١) هو أبو جعفر أحمد بن محمد المصري رحل إلى العراق فتلقى عن الأخفش الصغير والزجاج ونفطويه وابن الأنباري ، من مؤلفاته النحوية : كتاب المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين ، والتفاحة والكافي واللامات ، مات سنة (٣٣٧هـ) .

(٢) وقد نشر كتاب اللامات للنحاس في العدد الأول من مجلة المورد التي أصدرتها وزارة الإعلام العراقية (١٩٧١م) وهناك كتاب للزجاجي باسم اللامات .

(٣) انظر ترجمته في الأغاني (١٢٤/٥ - ١٢٧) والمؤتلف (١٤٤ - ١٤٥) .

(٤) الطل : المطر الصغار القطر الدائم ، وقيل : هو الندى ، وقيل : فوق الندى ودون المطر . والبيت ضمن عينية الصمة القشيري في كتاب الطرائف الأدبية تحقيق عبد العزيز الميمني (١٩٣٧) واستشهد به على مجيء على اسمًا .

(٥) البيت لغيلان بن حريث كما في اللسان (نوش) تنوش : تتناول ماؤه ، من علی : من فوق ، أجواز : جمع جوز وهو الوسط يريد أنها عالية الأجسام طويلة الأعناق . تشرب ماء كثيرًا به تقطع الفلوات فلا تحتاج إلى ماء آخر . والبيت في الصحاح (نوش وعلا) وفي مادة علا منه ذكر البيت منسوبًا إلى أبي النجم ، وفي المنصف لابن جني (١٢٤/١) ، وأدب الكاتب (٤٩٨) واللسان (نوش) والأصول (١١٤/٢) ومعاني القرآن (٣٦٥/٢) والسيرافي (٥٣/١) والاقتضاب للبطليوس (٤٢٧) ، وأسرار العربية (١٠٣) والخزانة (١٢٦/٤) والكامل (٢٩٢/٢) والثمانيني لوحة (١٣) والشاهد فيه : على حيث كانت فيه اسمًا .

= ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [١] لما وصفهم بالتقى ، والإيمان بالغيب ، وإقامة الصلاة ، والإنفاق مما رزقهم الله ، والإيمان بما أنزل على النبي ﷺ ، وما أنزل من قبله واختصاص إيقانهم بالآخرة ؛ دل ذلك على أنهم مستعلون على الهدى يصرفونه كيف شاءوا لإكمالهم خصاله .

وتجيء علَى بِمَعْنَى مَعَ قال [٢] :

١٤٨ - المَوتُ أَحْلَى عِنْدَنَا مِنَ العَسَل　　لَا جَزَعَ ٱلْيومَ على قُرْبِ الأَجَلِ [٣]

وإنَّما يُريدُ لاجزع اليوم معَ قُرْبِ الأجل .

وقد استعملت عَلَا فِعْلًا وليست من هذا الباب ؛ لأنها ترفع ما بعدها وتنصبه . قال دريد بن الصمة الجشمي :

١٤٩ - صَبَا مَا صَبَا حَتَّى عَلَا الشَّيبُ رَأْسَهُ　　فَلمَّا عَلَاهُ قَالَ لِلْبَاطِلِ : ابْعدِ [٤]

وأما عَنْ : فتستعمل حرْفًا واسْمًا ، فَاسْتِعْمَالُهَا حَرفًا : كقولك : رَمَيتُ عَنِ الْقَوسْ ؛ لأنها قد أضافت الرَّمْيَ إِلَى القَوسِ كما أضافت الباء المرورَ إِلَى زَيدٍ في قولك : مَرَرْتُ بِزَيدٍ - واستعمالها اسمًا : كقول قطري بن الفجاءة المازني :

١٥٠ - فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحَ رَدِيئَةٍ　　مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرةً وأَمَامِي [٥]

فدخول مِنْ عليها يدلك [عَلَى] [٦] أنها اسْم ، ومعناها المجاوزة ، تقول : انْصَرَفْتُ عَنْ جَعْفَرٍ أي : تركته . وصرف الله عَنْكَ الأذى ، أي : جعله مُجَاوِزًا لك . ومنه : أطعمته عَنِ الجُوع ، وصرفته عَنِ [٧] الْعَيمَةِ [٨] / لأن الإطعام والسَّقْيَ = ٦٩/أ

---

(١) سورة البقرة من الآية (٥) .　　(٢) لم نهتد إلى اسم قائله .

(٣) ورد الشطر الأول في اللسان مادة (جمل) عجز البيت هو :

نحن بنو ضبة أصحابُ الجمل　　الموت أحلى عندنا من العسل

واستشهد به على مجيء على بمعنى مع .

(٤) صبا : مال إلى الهوى ، والبيت في الأصمعيات . الأصمعية (٢٨) والشعر والشعراء لابن قتيبة ط المعارف : (٧٥١) . واستشهد به على مجيء علا فعلا .

(٥) الرديئة : هي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن . وهو في المقاصد النحوية (٣٠٥/٣) وروايته :

ولقد أراني للرماح رديئة　　من عن يميني تارة وشمالي

وهو في الخزانة (٢٥٨/٤) وابن عقيل (٢٤٣/١) والألفاظ المترادفة ص (١٠٨) والمغني لابن هشام (١٤٩/١) ، (٥٣٢/٢) والجرجاوي والعدوي (٢١٤) ، واستشهد به على استعمال عن اسمًا بدليل دخول الجار عليها .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .　　(٧) عن مكرر بالأصل .　　(٨) العيمة الشهوة إلى اللبن .

قال ابْنُ جِنِّيّ : وَمَعْنَى الْكَافِ : التَّشْبِيهُ / تَقُولُ : زَيْدٌ كَعَمْرٍو ، أَي : هُوَ يُشْبِهُهُ . وَقَدْ تَكُونُ الْكَافُ زَائِدَةً ، قَالَ اللّه تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ أَي : لَيسَ مِثْلَهُ شَيءٌ . قَالَ رُؤْبَةُ :

* لَوَاحِقُ ٱلْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقِ *

المَقَقُ : الطُّولُ ، أَي : فِيهَا طُولٌ .

= يجعلان الجوع والعيمة مجاوزين له ، وكذلك إذا قلت : نَقَلت الحَدِيث عَنْهُ ، فالحديث والعلم قد جاوزاه إليك ، وأما قوله سبحانه : ﴿ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ﴾ (١) فيجوز أن تكون مِنْ لابتداء الغاية ، ويجوز أن تكون للتعليل . وعَنْ ها هنا أظهر معنى ؛ لأن الإطعام يُزِيحُ الجوع ، والأمانَ يزِيحُ الخَوفَ .

قال ٱبن ٱلخَبَّاز : وأما كاف التشبيه فتستعمل حرفًا واسمًا ، فاستعمالها حرفًا : كقولهم : جَاءَنِي الَّذِي كَزَيدٍ ، ولو كانت اسمًا بمنزلة مثل لكان الجيد أن تقول : جَاءَنِي الَّذِي هُوَ كَزَيدٍ ، كما أن الجيد : جَاءَنِي الَّذِي هُوَ مِثْلُ زَيدٍ . وقولهم : جَاءَنِي الَّذَي مِثْلُ زَيدٍ قليل . فلما اطرد قولهم : جَاءَنِي الَّذِي [كَزَيدٍ] (٢) دل على أنّه بِمَنْزِلَةِ قولهم : جَاءَنِي الَّذِي فِي الدَّارِ . واستعمالها اسمًا كقول امرئ القيس .

١٥١ – فَرُحْنَا بِكَابْنِ المَاءَ يَنْفُضُ رَأْسَهُ تُصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَورًا وَتَرْتَقِي (٣)

وأنشدوا أيضًا : ١٥٢ – * يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المُنْهَمِّ * (٤)

المُنْهَمّ : الذائب ، يقال : هَمَمتُ الشَّحم (٥) أَهِمُّه ، إذا أَذَبْتَهُ . =

(١) سورة قريش من الآية (٤) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) بكابن الماء : فرس يشبه ابن الماء في السرعة والخفة ، ابن الماء : طائر سريع ، تصوب فيه العين : تنظر إلى أعلاه وأسفله من إعجابها به . والبيت في ديوان امرئ القيس (١٧٦) وروايته .

* ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا *

وهو في أدب الكاتب لابن قتيبة (٥٠١) وروايته كرواية الديوان ، ويروى البيت لعمرو بن عمار الطائي . واستشهد به على مجيء الكاف اسمًا .

(٤) الرجز للعجاج ، ويسبقه بيت آخر هو :

بِيضٍ ثَلاثٍ كَنِعَاجٍ جُمِّ يَضْحَكن عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ .

والبيت في إصلاح المنطق (٢٥٥) والخزانة (٢٦٢/٤) والمقاصد (٢٩٤/٣) ومغني اللبيب حرف الكاف المعنى الخامس ولم أجده في ديوان العجاج رواية الأصمعي وهو في الهمع (٣١/٢) .

(٥) في الأصل الشجم بإعجام الجيم وهو تصحيف .

....

= وأما قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ (١) ففيه قولان : أحدهما : أن الكاف زائدة (٢) أي : لَيسَ مِثْله (٣) شَيء ، لأنها لو كانت غير زائدة لكان التقدير ليسَ مِثْل مِثْلِه شَيء ، وفي هذا نوعان من الكفر نعوذ باللّه منهما ، أحدهما : إثبات مثل للّه ؛ لأنه إذا كان التقدير ليس شيء مثل مثله دل على أن له مثيلًا . والثاني : أنه نفي عن اللّه أن يكون مثلًا لمثله ، وهو محال ، لأن الشيء إذَا كَانَ له مثل ، فهو مثل مثله كما أن مثله مثله .

والقول الثاني : أَنَّ الكاف غير زائدة ، إنما مِثْلُ هوُ الزَّائِد ، كأنه قال : لَيس كَهُو شَيء. وهذا كما تقول : مِثْلُكَ مَا يَفْعَلُ هَذَا ، أي : أَنْتَ لَا تَفْعَلُ هَذَا ، ٦٩/ب وأنشدوا لرؤبة : /

١٥٣ - يَا عَاذِلِي دَعْني مِنْ عَذْلِكَا مِثْلِي لَا يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَا (٤)

أي : إنِّي لا أقبل مِنْكَ . وأَما قوله (٥) :

١٥٤ - *لَوَاحِقُ الأَقْرَاب فِيهَا كَالْمَقَق (٦)*

فإنه يصف فيها حَمِيرًا ، واللَّوَاحِقُ : الضَّوَامِرُ ، والأَقْرابُ : جَمْع قُرْبُ : وَهِيَ الْخَاصِرَةُ . والمَقَقُ : الطُّولُ ، وإِنَّمَا يُرِيدُ فِيهَا مَقَقٌ . وَفِي هَذَا النَّظْمِ قَولُ لبيد :

١٥٥ - قَدْ تَعَالَلْتُ وتَحْتِي جَسْرَةٌ حَرِجٌ فِي مِرفَقَيهَا كَالْفَتَل (٧) =

---

(١) سورة الشورى من الآية (١١) .

(٢) نص على ذلك القول أحمد بن فارس في كتابه الصاحبي (٨٣/١) ط السلفية (١٩١٠م) .

(٣) في الأصل ليس مثل مثله .

(٤) لم نجده في ديوان رؤبة طبعة برلين (١٩٠٣م) . والعاذل هو اللائم .
واستشهد به على إطلاق الحكم على مثل الشيء وإرداة الشيء نفسه .

(٥) القائل هو رؤبة بن العجاج .

(٦) البيت في مجموعة أشعار العرب (١٠٦/٣) برلين - وديوان رؤبة شرح أبي سعيد الضرير (١٢٨٩هـ) . وديوان رؤبة (١٠٦) وفي سمط اللآلئ (٣٢٢/١) والمقاصد (٢٩٠/٣) والجرجاوي والعدوي (٢١١) وبعده .

* تكاد أيديها تهاوي بالزهق *

واستشهد به على زيادة الكاف .

(٧) الجسرة : الناقة الضخمة الطويلة ، الحرج : التي لا تركب ولا يضربها الفحل ليكون أسمن لها ، =

= أَرَادَ : فِي مِرْفَقَيهَا فَتَل .

ومما جاءت فيه الكاف زائدة : قول الشاعر [١] : أنشده أبو علي في كتاب الشعر :

١٥٦ - بَينَا كَذَاكَ رَأَيْتُني مُتَلَفِّعًا بِالْبُرْدِ فَوقَ جُلَالَةٍ سِرْدَاحِ [٢]

وإنما يُرِيدُ : بَينَا ذَاكَ فِعْلُهُنَّ .

مسألة : من أحكام الكاف أن لا تدخل على المضمر استغناء عنها بمث ، وقال شيخنا رحمه الله : لو أدخلوها على المضمر لجمعوا بين كافين إذا دخلت على المضمر المخاطب كقولهم : زَيدٌ كَكَ ، وقد دخلت في ضرورة الشعر على المَضْمر ، أنشد سيبويه رحمه الله :

١٥٧ - فَلَا تَرَى بعلًا وَلَا حَلَائلَا كَهُ وَلَا كَهُنَّ إلَّا حَاظِلَا [٣]

وبنى أبو محمد اليزيدي [٤] شِعْرًا أدخل فيه الكاف على المضمر وهو إمام كبير في العربية ، وما فَعَل ذَلِكَ إلا قِيَاسًا علَى الشَّاذ :

١٥٨ - شَكَوتُمْ إلينَا مَجَانِيَنكُمْ وَنَشْكُوا إلَيكُمْ مَجَانِينَنَا

فَلَولَا المُعَافَاةُ كُنَّا كَهُمْ وَلَولَا البَلَاءُ لَكَانُوا كَنَا [٥]

وأما حَاشَى وَعَدا وخَلَا : فيكن أفعالا وحروفًا ، فإذا كن أفعالا نصبن =

= الفتل : اندماج في مرفقي الناقة وتباعد عن الجنب . ديوان لبيد بن ربيعة (١٧٥) وروايته . قد تجاوزت . واستشهد به على زيادة الكاف .

(١) هو ابن ميادة الرماح بن أبرد .

(٢) متلفعًا : ملتحفًا بالثوب ، وهو أن يشتمل به حتى يجلل جسده ، قال الأزهري : هو اشتمال الصماء عند العرب . السرداح : الناقة الطويلة ، وقيل : الكثيرة اللحم . الجُلَالَة : الناقة العظيمة . وهو في الهمع (٢١٢/١) والدرر (١٧٩/١) والارتشاف ق (٢٠٤) ب وابن يعيش (١٠٠/٤) . واستشهد به على زيادة الكاف .

(٣) البيت للعجاج ولم نجده في ديوانه ، وقيل : لرؤبة بن العجاج . البعل : الزوج ، الحلائل : جمع حليلة وهي الزوجة . حاظلًا : من الحظل وهو غيرة الرجل على المرأة ومنعه إياها من التصرف .
والبيت في الكتاب لسيبويه (٣٩٢/١) منسوبًا إلى العجاج ، وفي أوضح المسالك نسبه الشيخ محيي الدين إلى رؤبة بن العجاج : وفي الهمع (٣٠/٢) والأشموني (١٤٠/٢) والغرة لابن الدهان ق (٢٠) .

(٤) أبو محمد اليزيدي : هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي ، أخذ العلم عن أبي عمر بن العلاء وابن أبي إسحاق والخليل ويونس ، وله مصنفات في مختلف العلوم منها مختصر في النحو . مات سنة (٢٠٢هـ) .

(٥) البيتان في أوضح المسالك (١٢٥/٢) والارتشاف (٧٢١) رسالة . والعقد الفريد (١٨٣/١) والغرة لابن الدهان ق (٢٠) . وسياق كلام ابن الخباز يشعر أنه يلوم على اليزيدي قياسه على الشاذ ، وربما كان اليزيدي يجيز ذلك .

باب

(مذ ومنذ)

قال ابن جني : اعلم أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنهُمَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ اسْمًا رَافِعًا ، وَأَنْ تَكُونُ حَرفًا جَارًّا ، والأغلبُ على مُذْ أَنْ تَكُونَ اسْمًا رَافِعًا ، والأَغْلَبُ على مُنْذُ أَنْ تَكُونَ حَرفًا جَارًّا .

فَإِذَا كَانَ مَعْنَى الْكَلَام بيني وبَينَهُ كَذَا وَكَذَا فَارْفَعْ بِهِمَا تقول : مَا رَأَيتُهُ مُذْ يَومَانِ وَمَا زَارَنَا مُذْ لَيلَتَانِ ، فترفع ، لأَن معنى الكلام بَينِي وَبَينَ الرُّؤْيَة يومَانِ ، وبَينِي وبَينَ الزِّيارَةِ لَيلتَانِ . وإذَا كَانتَا بمَعْنَى فِي جرّتَا تَقُولُ : أَنْتَ عِندَنَا مُنذ الْيَومِ ، وَمَا فَارَقْتَنَا مُنْذُ اللَّيلَةِ فَتجُرّ ، لأَنَّ مَعْنَاهُ فِي الْيَومِ ، وَفِي اللَّيلَةِ . وَمُنْذُ مَبْنِيَّةٌ علَى الضَّمِّ وَمُذْ مَبْنِيَّةٌ على الْوَقْفِ ، فَإِنْ لَقِيهَا سَاكِنٌ بَعْدَهَا ،

ضُمَّتِ الذَّالُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَينِ ، تَقُولُ : مُذُ الْيَوم ومُذُ اللَّيلَة ، وَأَصْلُ مُذْ مُنْذُ فَحُذِفَتِ النُّونُ تَخْفِيفًا / . ٢١/ب

= المستثنى ، وإذا كن حروفًا جررنه ، ولم يَرْوِ الجرَّ بعْد [عَدَا] [١] إلَا الأَخْفَشُ . وروى سيبويه [٢] بِخَلا الجرَّ والنَّصْبَ ، وقد ذُكِرْنَ فِي الاستثناء .

وأما « حتَّى » : فلها باب مفرد ، وأما مُذْ / ومُنْذُ فلهُمَا بَابَ يطأ عقب هذا البَاب . ٧٠/أ

(باب مذ ومنذ)

قال ابن الخباز : أما مُذْ فِفيها ثلاث لُغات ، يقال : مُذْ بضم الميم وسكون الذال ، ومِذْ بكسر الميم وسكون الذال أيضًا ، ومُذُ بضمهما ، واللغة الأول هي الشائعة . وأما مُنْذُ ففيها لغتان : مُنذُ بضم الميم والذال ، ومِنْذُ بكسر الميم وضم الذال ، والأولى هي الكثيرة . وهما من الكلم المشتركة بين الأسماء والحروف . وتستبين حرفيتها من اسميتها بجر ما بعدهما ورفعه ، فمن جر ما بعدهما جعلهما =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق وهي عن شرح ابن عقيل (٢٣٤/٢) تحقيق محيي الدين عبد الحميد قال : فاجرر بهما إن شئت ، فتقول : قام القوم خلا زيد وعدا زيد ، فخلا وعدا حرفا جر ، ولم يحفظ سيبويه الجر بهما وإنما حَكاه الأخفش ، ونص على ذلك السيوطي في الهمع (٣٣٣/١) .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه : (٣٧٧/١) قال : « وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله ، فجعلوا خلا بمنزلة حاشا . فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا النصب ؛ لأن « ما » اسم ولا تكون صلتها إلا الْفِعْلَ هنا » .

= حرفين ، ومن رفعه جعلهما اسمين . وقيل : إنهما اسمان على كل حال جر ما بعدهما أو رفع . والأغلب على مُذْ أن تكون اسمًا ، وذلك لأنه قد دخلها الحذف ، لأن أصلها مُنْذُ ، فحذفت النون تخفيفًا ، والحذف تصرف ، وذلك لا يكون في الحرف .

(والْأَغلَبُ) [١] على مُنْذُ أن تكون حرفًا ، لسلامتها من الحذف ، فالرفع بعد مُذْ أكثر من الرفع بعد مُنْذُ ، والجر بعدها أقل من الجر بعدها [٢] ، والجر بعد مُنْذُ أكثر من الجر بعد مُذْ ، والرفع بعدها أقل من الرفع بعدها [٣] .

فإذا رفعت ما بعدهما فلهما معنيان ذكرهما أبو علي في الإيضاح [٤] وحكاهما عن أبي بكر . المعنى الأول : الأَمَدُ كقولك : مَا رَأَيتُه مُذْ يَومَانِ ، ومَا زَارَنَا مُنْذُ لَيلَتَانِ ؛ كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَمَدُ انْقِطَاعِ الرُّؤْيَةِ يومَانِ ، وَأَمَدُ انْقِطَاعِ الزِّيارَةِ لَيلَتَانِ . ولا يقع في هذا الموضع إلا النكرة ؛ لأن الغرض السؤال عن عدة المدة التي انقطعت الرؤية فيها ، هذا قول أبي علَي [٥] ثم قال : فإن خصص لم يمتنع . يعني أنك إذا قلت : مَا رَأَيتُهُ مُذْ اليَومَان ، جاز ؛ لأن التخصيص فيه ليس يخرجه بأن يكون عدة . وإذَا قُلْتَ : مَا رَأَيتُهُ مُذْ يَومَانِ [فَمُذ يَومَانِ] [٦] جملة من مبتدأ وخبر / . ٧٠/ب

ومذهب أبي علي [٧] أَنَّ مُذْ مبتدأ ، وَيَومَان خبره ، ومذهب أبي الفتح [٨] العكس ؛ لأنه قدره بما يَومَان فيه مبتدأ وما قبله خبر حيث قال : بيني وبَينَ الرُّؤْيَةِ يَومَانِ .

المعنى الثاني : ابتداء المدة كقولك : مَا رَأَيتُهُ مُذْ يَوم الخَمِيسِ ، أَي : أَوَّلُ المدة التي انقطعت الرؤية فيها يَومُ الخَمِيسَ ، والفصل بين هذا والذي قبله : أن ذلك بيان العدة ، وهذا بيان أول المدة ، وأن هذا لا يقع فيه النكرة فلا يجوز : ما رأَيتُه مُذْ يَومٌ =

---

(١) موضعها خرم . وما أثبتناه عن اللمع .

(٢) الضمير في بعدها الأولى يعود على مذ ؛ وفي الثانية يعود على منذ .

(٣) الضمير في بعدها الأولى يعود على منذ ، وفي الثانية يعود على مذ .

(٤) نص عليه في الإيضاح لوحة (٤٧) مخطوطة الدار رقم (١٩٧٩) وانظر الإيضاح العضدي ط الرياض (٢٦١ - ٢٦٢) .

(٥) الإيضاح لوحة (٤٧) .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) قال أبو علي : فأما الأمد فقولك : « لم أرك مذ يومان ، أي : أمد ذلك يومان ، فمذ ابتداء موضعها رفع وهو اسم من أسماء الزمان ، ويومان خبر لها » .

(٨) انظر اللمع ق (٢١) أ .

=ولَا مُذْ أُسْبُوعٌ ، ولَا مُذْ سَنَةٌ ؛ لأن علم السامع محيط بأن هذه الأوقات كلها لابتداء مدة الانقطاع . ويجوز إذا قصدت العِدَّة : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أُسْبُوعٌ ؛ لأنه يفيد العدد ، وهذا قول عبد القاهر .

ومثال كونهما حرفي جر : قولك : أَنْتَ عِنْدَنَا مُذ الْيَوم ، ومَا فَارَقْتَنَا مُذْ اللَّيلَةِ .

وجر [مُذْ لِلْحَاضِر] (١) الذي أنت فيه أكثر [مِنَ] (٢) جَرِّهَا لِمَا مَضَى ؛ لأَنَّ حرفيتها [ضَعِيفَةٌ] (٣) ومُنْذُ يكثر جرها للزمانين كقولك : أَنْتَ عِنْدَنَا مُنْذ (٤) البَارِحَةِ وأَنْتَ عِنْدَنَا مُنْذُ اللَّيلَةِ ، فقولك : أَنْتَ عِنْدَنَا مُنْذُ (٥) الْبَارِحَةُ بالرفع أحسن .

واستدل أبو علي (٦) بأنهما يكونان حرفين بقولنا : مُنْذُ كَمْ سِرْتَ ؟ لأنهما قد أوصلا الفعل إلَى كَمْ [كَمَا] (٧) أَنَّ الْبَاءَ فِي قولك : [بِمن] (٨) تَمُرُّ كذلك .

وإذا كانا حرفين وجررت بهما ما مضى : فهما لابتداء غاية الزمان كمن في ابتداء غاية المكان . وإذا جررت بهما الحاضر : فهما بمعنى « فِي » وإذا كانا اسمين بمعنى الأمد : فبناؤهما لأنهما استغرقا الوقت فأشبها لام التعريف . وإذا كانا لأول المدة : فبناؤهما لأنهما أشبها من في ابتداء الغاية . وإذا كانا حرفين : فبناؤهما ظاهر لأن الأصل في الحروف البناء .

وحركت مُنْذُ لالتقاء الساكنين واختير لها الضم إتباعًا للميم ، لأن الحاجز ساكن خفي ، وهو غير حصين ، كما قالوا : مُنْتُن / فضموا التاء اتباعًا للميم وسكنت مُذْ : لأنه لم يلتق فيها ساكنان ، والأصل في البناء السكون ، ومنهم من يقول : مُذُ فيضم الذال ، لأن أصلها مُنْذُ ، فأبقاها بعد الحذف على حالها قبل الحذف ، لأنه طارئ ، فإنْ لَقِيهَا ساكن ضمت الذَّالُ كقولك : مُذُ الْيَومِ ، ردًّا إلى الأصل كقولهم : ذَهَبْتُمُ الْآنَ ، ومنهم من ينظر إلى الظاهر فيكسرها لالتقاء الساكنين فيقول : مُذِ الْيَوم ، كما أن بعضهم يقول : أَعْطَيتُكِم الْيَومَ ، فَيكسر الميم حكاه سيبويه . =

(٧١/أ)

(١) مخروم بالأصل وما أثبتناه هو مفهوم عبارة السيوطي في الهمع (١/٢١٧) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) مخروم بالأصل وما أثبتناه هو الراجح .

(٤) في الأصل مذ والصواب ما أثبتناه .

(٥) في الأصل مذ والصواب ما أثبتناه .

(٦) قال أبو علي في الإيضاح لوحة (٤٧) : وأما الموضع الذي يكونان فيه حرف جر فقولك : منذ كم سرت ؟ فمنذ حرف لإيصالها الفعل إلى كم ، كما كانت الباء في قولك : « بِمَنْ تَمُرَّ » كذلك . الإيضاح لوحة (٤٧) .

(٧) زيادة يقتضيها السياق .

(٨) زيادة عن الإيضاح .

....

= وقال النحويون : إنَّ أصل مُذْ مُنْذُ [١] فحذفت النون تخفيفًا ، ثم فرعوا على ذلك مسألة فقالوا : لو سميت رجلًا بمُذْ لقلت في تحقيره : مُنَيْذٌ ، وفي جمعه : أَمْنَاذٌ فتعيد النون .

وسألت بعض من يدعي علم الإعراب وهو عنه بمعزل فقلت له : لِمَ حكم النحويون بأن أصل مُذْ مُنْذُ ؟ فكان قصارى جوابه أنه قال : هذا قول سيبويه [٢] ومن رد عليه فقد جعله مفتريًا للغة ، وهذا جواب لا يرضى به إلا المقلد الذي لا نظر له في فنه ؛ فإن سيبويه لم يذهب إلى هذا إلا لدليل ، وإن لم يكن كذلك جعل متحكمًا . والجواب المفيد أن يقال : لما رأينا مُذْ وُمنْذُ بمعنى واحد ، وإن الثنائية توافق الثلاثية في حرفين ، ورأينا بعض العرب قد قال : مُذُ بالضم ؛ حكمنا بأن أصل مُذْ مُنْذُ . ومن تأمل ما ذكرته علم بأنه موافق لمذاهب النحويين وسائل من ينابيع أقوالهم .

هذا وقد خولف سيبويه ، والذي خالفه يعتد بقوله عند أهل هذه الصناعة وإن كان متأخرًا ؛ فإن الذي ذهب إليه أسنده إلى دليل قوي .

قال سعيد بن المبارك المعروف بابن الدهان [٣] في كتابه الموسوم [٤] بالغرة في شرح اللمع [٥] : « إنه لا يمتنع أن يكون المحذوف من مُذْ / حَرْفَ عِلَّةٍ يكون اللام فتكون من باب غَدٍ ويَدٍ ودَمٍ ؛ لأن ما جاء على حرفين من الأسماء المتمكنة لَمْ يَجِئْ إلا محذوف اللَّامِ مَا خَلَا اسْمَينِ ، قالوا : غَدٌ ويَدٌ ودَمٌ وأبٌ وأَخٌ وحَمٌ وهَنٌ وَذُو واسْمٌ وابْنٌ واسْتٌ ، واثْنَان واثْنَتَانِ وحَرٍ وايْمُ اللّه فيمن حذف النون ، وَدَدٌ وَشَاةٌ واللَّاتُ مِنْ قوله تعالى : ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ ﴾ [٦] فقد رأيتم كثرة ذلك أعني المحذوف اللام وقلة ما حذفت عينه . والحمل على الأكثر متعين لِاطِّرادِهِ » ولولا اغترار كثير من العامة بزخارف = ٧١/ب

(١) نص عليه السيوطي في الهمع (٢١٦/١) . (٢) انظر الكتاب لسيبويه (١٢٢/٢) .

(٣) ابن الدهان : أبو محمد سعيد بن المبارك البغدادي ، له مصنفات نحوية منها : الغرة في شرح اللمع ، شرح الإيضاح والتكملة للفارس ، والفصول الكبرى والفصول الصغرى ، والدروس وغيرها ، مات بالموصل سنة (٥٦٩هـ) . (٤) في الأصل : الرسوم .

(٥) قال صاحب وفيات الأعيان (٢٦١/١) وشرح كتاب اللمع شرحًا كبيرًا يدخل في مجلدين وسماه الغرة « ولم أر مثله مع كثرة شروح هذا الكتاب » ومنه جزء مصور بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية تحت رقم (٩٣) في (٤٣٥) لوحًا ، والجزء الثاني منه موجود بالمكتبة التيمورية تحت رقم (١٧١) نحو تيمور .

(٦) سورة النجم من الآية (١٩) وتمامها : « أفرأيتم اللات والعزى » .

باب
(حتى)

قال ٱبْنُ جِنِّي : اعْلَمْ أَنَّ حَتَّى في ٱلْكَلَام عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُب : تَكُونُ غَايَةً فَتَجُرُّ ٱلأَسْمَاءَ علَى مَعْنَى إلَى ، وَتَكُونُ عَاطِفَةً كَالوَاوَ وَيُبْتَدأ بَعْدَهَا ٱلْكَلَامُ . ويُضْمَرُ بَعْدَهَا أَنْ فَتَنْصِبُ الفِعْلَ المُسْتَقْبَلَ علَى أَحَدِ مَعْنَيَيِن : معنى « كَى » ، وَمعْنَى إلَى أَنْ ، تَقُولُ إذَا كَانَتْ غَايَةً : قَامَ ٱلْقَومُ حَتَّى زَيدٍ ، وَرَأَيتُ ٱلْقَومَ حَتَّى بَكْرٍ . وَمَرَرْتُ بِالْقَومِ حَتَّى جَعْفَرٍ . وإِذَا كَانَتْ عَاطِفَةً قُلْتَ : قَامَ ٱلْقَومُ حَتَّى زَيدٌ ، ورَأَيتُ ٱلْقَومَ حَتَّى زَيدًا ، ومَرَرْتُ بِالقَوم حتَّى زَيدٍ .

= الحمقى لاقتضى اخْتِصَارُ هَذَا ٱلْكِتَابِ الإِضْرَابَ عَنِ الإِطَالَةِ – واللّه أَعْلَمُ .

(باب حتى)

قال ٱبنُ ٱلخَبَّاز : كل العرب يَقُولُ : حَتَّى بِالحَاء إلا هذيلًا فإنهم يقولون : [عَتَّى] [١] و [كان] [٢] ابن مسعود يقرأ : ﴿ عَتَّى حِينٍ ﴾ [٣] فنهاه عمر رضي الله عنه[٤] .

وذكر أبو الفتح أنها تستعمل في الكلام على أربعة أضرب : حرف جر ، وعاطفة ، وحرف ابتداء ، وناصبة للفعل المضارع ، وهذا التقسيم بناء على الظاهر ، لأنَّ ناصبة الفعل المضارع جارة على مذهبه ، ومذهب سائر البصريين . والقول أنها على ثلاثة أضرب : جارة ، وعاطفة ، وحرف ابتداء ، وكذلك قسمها أبو علي في الإِيضاح[٥] . ومعناها انتهاء الغاية . وهي من الكلم اللوازم للحرفية .

واعلم أنها غير أصلية في الجر ؛ لأنها تدخل على المفردات ، وعلى الجمل ، وشأن حرف الجر أن يلزم المفردات . وإنما جرت الأسماء تشبيها بإلى ؛ لأنها مثلها في المعنى .

ولا يخلو المجرور بها من قسمين : أحدهما : أن يكون آخر جزء مما قبلها =

---

(١) في الأصل حتى ، والصواب ما أثبتناه .　　(٢) في الأصل وكابن .

(٣) سورة يوسف من الآية (٣٥) والمؤمنون (٢٥ ، ٤٥) والصافات (١٧٤ ، ١٧٨) والذاريات (٤٣) . ونص على هذه القراءة ابن مالك في التسهيل (١٤٦) والسيوطي في الهمع (٢/٢٣) .

(٤) صحابي جليل وثاني الخلفاء الراشدين ، لما سمع قراءة ابن مسعود كتب إليه : إن اللّه أنزل هذا القرآن عربيًا ، وأنزله بلغة قريش فلا تقرئهم بلغة هذيل .

(٥) نص عليه أبو علي في الإيضاح ص (٢٥٧) (مطبوع) .

....

= كقولك : « أَكَلتُ السَّمَكَة حتَّى رَأْسِهَا » فالرَّأْسُ آخِرُ السَّمَكَة .

والثاني : أن يكون مجاورًا لآخر جزء مما قبلها / كقولك : « صُمْتُ رمَضَانَ حَتَّى يَوم الْعِيدِ » وإنما كان الأمر كذلك ؛ لأنَّ الغرض منها تعدية الفعل المتعلقة هي به إلى الـمَجْرور بِهَا شَيْئًا فَشَيْئًا حتَّى يَأْتِيَ عَلَى آخِرِهِ . ١٩/ب

وذكر الزمخشري [(١)] أن المجاورة لآخر جزء مما قبلها داخل في الفعل ، وهذا يبطله تمثيل ابن السراج في الجَارَّة [(٢)] بقوله : صُمْتُ الأَيَّامَ حَتَّى يَومِ الْعِيدِ ؛ لأَنَّ يَومَ العِيدِ غَيرُ دَاخل في الصوم .

ومن أحكام الجارة : أنها لا تدخل على المضمر [(٣)] فلا تقول : قَامَ القَومُ حَتَّاكَ اسْتِغْنَاءَ عَنْهَا بإِلَى ، وفي التنزيل : ﴿ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ ﴾ [(٤)] وأجازه المبرد [(٥)] .

وإذا كانت عاطفة شَرِكَ مَا بَعْدَهَا مَا قَبْلَهَا فِي الإِعْرابَ كقولك : قَامَ الْقَومُ حَتَّى زَيدٌ بالرفع ، ورأَيتُ القَومَ حتَّى زَيدًا ، بالنصب ، وَمَرَرْتُ بِالقَوم حَتَّى زَيدٍ بالجر .

وقال ابن السراج [(٦)] : إذا كانت عاطفة في الجرِّ فالجيد إعادة الجَارِّ ، فَعَلى هذا تقول : مَرَرْتُ بِالْقَومِ حَتَّى بِزَيدٍ ؛ لئلا تلتبس بالجارة ، وإذَا [قُلْتَ] [(٧)] : مَرَرْتُ بِهِمْ حَتَّى بِزَيدٍ ؛ وجب إعادة الجَارِّ لأن المعطوف عليه مضمر مجرور ، وقد حصل من ذلك الفرق بين العاطفة والجارة .

وإذَا كانت حرف ابتداء وقعت بعدها الجملتان الاسمية والفعلية ، فالاسمية : كقولك : قَامَ القَومُ حَتَّى زَيدٌ قَائِمٌ ، هَذِه بمَنْزِلَةِ أمَّا . وذكر أبو إسْحَاق الزجاج أَنَّهَا حَرفُ جَرٍّ ، ورده عليه أبو علي بِأَن حروف الجر لا تعلق عن العمل ، وأما قول جرير [(٨)] :

---

(١) نص عليه في المفصل (١٥٤) قال : ومن حقها أن تدخل وما بعدها فيما قبلها .

(٢) نص عليه في الأصول (١/٣٤٠) .

(٣) ذكره الزمخشري في المفصل (٥٤) والسيوطي في الهمع (٢/٢٣) .

(٤) سورة النمل من الآية (٣٣) .

(٥) نص عليه السيوطي في الهمع (٢/٢٣) .

(٦) قال ابن السراج في الأصول (١/٣٤٠) « فإذا قلت : مَرَرْتُ بِالْقَوم حَتَّى زَيدٍ ، فَإِن أردْتَ العطف فينْبَغِي أَن تُعِيدَ الْبَاء » .

(٧) في الأصل : قدمت .

(٨) هو جرير بن عطية الخطفي شاعر من شعراء الأمويين ، هجا ثمانين شاعرًا فغلبهم ما عدا الفرزدق .

....

= ١٥٩ - فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ (١)

فَقَدْ دَخَلَ فِيهِ حتى عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِية . ولا يجوز في « مَاءُ دِجْلَةَ » إلا الرَّفْعُ ، [لأَنَّ] (٢) أَشكلَ خَبَرهُ ، تَمُجُّ : تَقْذِفُ ، ودِجْلةُ : عَلم لِهَذا النَّهْرِ . الأَشْكَلُ : الذي في لونه اخْتِلَافُ كَحُمْرَة وَبياض وَسَواد وَبَيَاضٍ ، وأما قول الشاعر (٣) :

١٦٠ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا (٤)

٢٢/أ / فَمَبْنِيٌّ على مسألة : وهي أَكلْتُ السمَكة حتَّى رَأْسَهَا أَكَلْتهُ ، ويجوز في رأسها الرفع والنصب والجر ، فالرفع بالابتداء ، وأكلت خبره ، وكذلك نعله ألقاها . والنصب على وجهين : أحدهما : أن تكون حتى عاطفة ، وأكلته توكيدًا ؛ لأنه قد دخل الرأس في الأكل بالعطف . والثاني : أن تكون حتى حرف ابتداء فينتصب رأسها بفعل مضمر دل عليه أَكَلْتُه ، وكذلك نَعْلَهُ أَلْقَاهَا .

والجَرُّ بِحَتَّى ، وأكلته تَوكيدًا أيضًا ؛ لأنه قد دخل الرأس في الأكل لما ذكرنا في المجرور بحتى ، وكذلك حتَّى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا .

---

(١) انظر ديوان جرير (٦٢/٢ ، ٣٦٧) طبعة بيروت ، والمرتجل (٣٩٢) والبيت في المغني لابن هشام (١٢٨/١) ، (٣٨٦/٢) والخزانة (١٤٢/٤) واللسان (شكل) والأشموني (٥٦٢/٣) والهمع (٢٤/٢) واستشهد به على دخول حتى على الجملة الاسمية .

(٢) في الأصل : لأنه .

(٣) هو ابن مروان النحوي كما في الكتاب (٥٠/١) ونسب أيضًا للمتلمس .

(٤) البيت في الكتاب (٥٠/١) ومغني اللبيب (١٢٤/١ ، ١٢٧ ، ١٣٠) والخزانة (٤٤٥/١) ، (١٤٠/٤) والعيني (١٣٤/٤) وابن يعيش (١٩/٨) والهمع (٢٤/٢ ، ١٣٦) وشرح شواهد المغني (١٢٧) ومعجم الأدباء (١٤٦/١٩) وبغية الوعاة (٢٩) والجمل (٨١) . واستشهد به على جواز كون حتى عاطفة أو جارة أو ابتدائية .

قال ابن جني: وإذَا ابْتُدِئَ بَعْدَهَا الْكَلَامُ ، قُلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ حتَّى زَيدٌ قَائِمٌ ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ حَتَّى جَعْفَرٌ مَمْرُور بِهِ ، وَيُرْوَى هَذَا البَيتُ علَى ثَلَاثَةِ أَوجُهٍ :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ　　　والزَّادَ حَتَّى نَعلُه أَلْقَاهَا

بِرفْعِ النَّعْلِ ، ونَصْبِهَا ، وجَرِّهَا ، فَمَنْ رَفَعَها فَبالْابْتِداء ، وَجَعْلِ أَلْقَاهَا خَبَرًا عَنْهَا ، وَمَنْ نَصَبَهَا عَطَفَهَا علَى الزَّادِ ، وَجَعَلَ أَلْقَاهَا تَوكِيدًا ، وإِنْ شَاءَ نَصَبَهَا بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يَكُونُ أَلْقَاهَا تَفْسِيرًا لَهُ ، وَمَنْ جَرَّهَا فَبِحَتَّى ، وَجَعَلَ / أَلْقَاهَا ٢٢/أ تَوكِيدًا أيضًا قالَ جَرِيرٌ :

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا　　　بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجلَةَ أَشْكَلُ

فَصَرَفَ مَا بَعْدَهَا إِلَى الابْتِدَاءِ .

قال ابن الخباز : وإذَا دَخلَتْ حَتَّى [التَّي] [١] هِيَ حَرفُ ابْتِدَاءٍ على الفعل ، فلا يخلو من أن يكون مَاضِيًا أو مُضَارِعًا ، فَإن كان ماضِيًا ؛ كان مجاورًا لآخر جزء من الفعل الذي قبلها كقولك : وَقَفْتُ حَتَّى وَصَلْتُ إِلَى الأَمِيرِ .

وقضية قول أبي إسحاق : أن يكون الفعل في موضع جر ، وهذا فاسد ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الفعل ، وإذا دخلت على المضارع فإنه يرتفع كقول الشاعر :

١٦١ - أُحِبُّ لِحُبِّهَا السُّودَانَ حتَّى　　　أُحِبُّ لِحُبِّها سُودَ الْكِلَابِ [٢]

وإِذَا ارتَفَع [مَا] [٣] بعدها كان على معنيين : أحدهما : أن يكون السبب والمسبب جميعًا قد مضيا كقولك : سِرْتُ حَتَّى أَدْخُل المدِينَة . المعنى : سِرْتُ حَتَّى دَخَلْتُهَا فَإِن قُلْتَ : كيف يكون ماضِيًا ، ولفظه لفظ المضارع ، قُلْتُ : هذَا عَلَى حكَايَةِ الحَالِ ، كأنه يمثلها موجودة كقوله تعالى : ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ ﴾ [٤] وإِنْ كَانَا حِينَ إِنْزَالِ الآية مَعْدُومين ، وأنشد الواحدي [٥] رحمه الله : =

---

(١) في الأصل الذي .

(٢) البيت في ابن يعيش (٤٧/٩) والجمل للزجاجي (١٩٥) واستشهد به على دخول حتى على المضارع وارتفاعه بعدها .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) سورة القصص من الآية (١٥) .

(٥) الواحدي : علي بن أحمد بن محمد بن على الواحدي النيسابوري الشافعي مفسر نحوي لغوي فقيه =

....

= ١٦٢ - جَارِيَةٌ فِي رَمَضانَ الْمَاضِي تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بالإِيمَاضِ [١]

٧٣/أ والمعنى الثاني : أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ قَدْ مَضَى وقد تراخي وجود / الْمُسَبَّبِ إِلَى وَقْتِ حديثك ، ثم أخذ في الوجود ، وذلك كقولك : لَقَدْ رأى مِنِّي عَامًا أَوَّلَ شَيئًا حَتَّى لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أُكلِّمه الآن بِشَيء أى حَتَّى هَذِهِ حَالِي ، وعلَى كلِّ حَالٍ لا تعمل حتى فيهما ، أما في الأول : فلأنه ماض ، والماضي غير معمول . وأما الثاني : فلأنه فعل حال ، وفعل الحال لا تعمل فيه عوامل الأفعال .

وينتصب الفعل بعد حتَّى ، كقولك : سِرْتُ حتَّى أَدْخُلَها ، وليس النصب بها ، وإنما النصب بأنْ المضمرة بعدها كأنك قلت : سِرْتُ حَتَّى أَنْ أَدْخُلَها ، هذا مذهب البصريين [٢] وحجتهم : أنَّ حتَّى حرف جر كقوله تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [٣] وإذَا ثَبتَ أَنَّها الجارة للاسم لم تعمل في الفعل ؛ لأن عوامل الاسم لا تعملِ في الفعل ، وإذا لم تعمل في الفعل - والنصب يقتضي عاملًا له - ثبت أنه بأَنْ المضمرة ؛ لأن المعنى : سِرْتُ إِلَى دُخُولِهَا ، فكون حتَّى حرف جر يوجب للفعل إِضْمَار ناصب ، وكون الفعل منصوبًا مقدرًا بمصدر يوجب تعيين أن في الإِضمار ؛ لأنها ناصبة مصدرية .

وإذا انتصب الفعل بعد حتَّى (فَهِيَ) [٤] علَى ضربيين : أحدهما : أَنْ تَكُونَ بمعْنَى الْغَايَةِ [٥] كقولك : سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وسِرْتُ حَتَّى يُؤَذِّنَ المؤذن ، وفي=

= شاعر من تصانيفه : البسيط في نحو (١٦) مجلدًا في التفسير ، شرح ديوان المتنبي ، الإغراب في الإعراب . مات سنة (٤٦٨هـ) .

(١) البيت لرؤبة بن العجاج .

- رمضان : من أسماء الشهور ، الإيماض : بريق العينين والإيماء بهما ومسارقة النظر ، قال في اللسان : إذا ابتسمت قطع الناس حديثهم ونظروا إلى ثغرها ، قال أبو عمرو مطرز : الإيماض لا يكون في الفم إنما يكون في العينين . والبيت في اللسان (رمض) والإنصاف (٦٨) ومغني اللبيب (٦٩١/٢) والخزانة (٤٨١/٣) وديوان رؤبة (١٧٦)

* وجارية في درعها الفضفاض *

وفي اللسان (بيض) والأشباه والنظائر (١٧٩/١) والأزمنة والأمكنة (٢٧٨/١) والجمل للزجاجي وروايته :

جَارِيَة فِي دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِيَاضِ .

واستشهد به على جواز التعبير عن الماضي بالمضارع لحكاية الحال .

(٢) نص عليه السيوطي في الهمع (٨/٢) . (٣) سورة القدر من الآية (٥) .

(٤) زيادة يقتضيها السياق . (٥) نص عليه السيوطي في الهمع (٩/٢) .

قال ابْنُ جِنِّي : وتقول : إذَا كَانَتْ بِمَعْنَى « كَي » أَطِع اللّه حَتَّى يُدْخِلَكَ الجنة ، معناه : كَي يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ . وإذَا كَانَتْ بِمَعْنَى إِلَى أَنْ ، قُلْتَ : لانْتَظِرنَّه حَتَّى يَقْدُمَ ، معناه : إلَى أَنْ يَقْدُمَ . وَتَقْدِيرُهَمَا فِي الإعراب : حتى أن يدخلك الجَنَة ، وحتى أنْ يَقْدُمَ ، إلَّا أَنهُ ، لَا يَجُوزُ إظْهَارُ أَنْ هَا هُنَا ؛ لأَنَّهُ أَصْلٌ مَرْفُوضٌ .

= التَّنْزِيل : ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ﴾ [1] فقد جعل وُلُوجَ الجَمَل في السَّمِّ غاية لنفي دخولهم الجنة ، وتلك غاية لا توجد ، فلا يزال دخولهم الجَنَّةَ منفيًا ، وغالى بعض الشعراء في صفة جسمه بالنحول فجاء بما يناقض الآية ، فقال :

١٦٣ - وَلَوأَنَّ مَا بِي مِنْ جوى وَصَبابَةٍ عَلَى جَمَلٍ لَمْ يَبْقَ فِي النَّارِ خَالِدُ [2]

غَفر اللّه لَهُ ؛ لأَنَّ مُعَارَضَات مبالَغَاتِ القرآن لا تجوز ، ولذلك اتُّهِمَ الحَرِيرِيُّ [3] حَيثُ قال : [4] « وَأَوهَنُ مِنْ بَيت العَنْكَبُوتِ » فأتى / بمعنى أبلغ من معنى أكده اللّه ٧٣/ب من ستة أوجه ، قال اللّه تعالى : ﴿ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ﴾ [5] فَأَدْخل إنَّ ، وبَنَى أفعل التفضيل ، وبَنَاهُ مِنْ الْوَهَنِ ، وأضافه إلى الجمع ، وعرف الجمع باللام ، وأتى في خبر إنَّ باللام ، وقد قال تعالى : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا ﴾ [6] فَكَانَ اللَّائِقُ بِالحَرِيرِي أَنْ لَا يتَجَاوَزَ هَذِهِ المُبَالَغَة .

قال ٱبنُ ٱلْخَبَّاز : المعنى الثاني : أن ينتصب الفعل على معنى « كَي » [7] ، وذلك كقولك : كَلَّمْتهُ حَتَّى تَأْمُر لِي بِشَيءٍ ، وأَسْلَمْت حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ ، ولا =

---

(١) سورة الأعراف من الآية (٤٠) .

(٢) البيت لم يعرف قائله . الجوى : الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن ، الصَّبابة : الشوق ، وقيل : رقته وحرارته . وقيل : رقة الهوى .

(٣) الحريري : هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري ، كان أحد أئمة عصره ، له مصنفات حسان منها : المقامات ، ودرة الغواص في أوهام الخواص ، وملحة الإعراب المنظومة في النحو مات سنة (٥١٠هـ) وقيل : (٥١٦هـ) بالبصرة .

(٤) انظر المقامة الخامسة عشرة (١٤٣) وقبلها :
فأدخلني بيتًا أحرج من التابوت وأوهن من بيت العنكبوت .

(٥) سورة العنكبوت من الآية (٤١) وتمامها : لو كانوا يعلمون .

(٦) سورة الأنعام من الآية (١٥٢) .

(٧) ذكره السيوطي في الهمع (٩/٢) .

....

= يجوز أن تكون ها هنا بمعنى الغاية ، لأنه لا يجعل دخول الجنة غاية الإسلام . وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا ﴾ (١) فحتى فيه للغاية ، ولا يجوز جعلها للتعليل ؛ لأنهم لا يمتنعون من دخولها لأجل خروج أولئك منها ، وإذَا لَمْ يدخلوها فأُولَئِكَ لا يخرجون مِنْهُا ، وإذا قلت : شَتَمْتُه حَتَّى يَغْضَبَ ، فحتى يجوز أن تكون غاية ، أَي أَشتِمهُ إلى الغضب . ويجوز أَنْ تكون تعليلًا ، أي : أَشْتِمُهُ لِيَغْضَبَ ، فَبَانَ أَنَّ لِحَتَّى ثلاثَةَ مواضع للنصب : موضع تكون فيه غاية لا غير ، وموضع (٢) تكون فيه تَعْلِيلًا لا غير ، وموضع يحتمل المعنيين .

فَإنْ قِيلَ : لِمَ لَا يُجِيزُونَ سِرْتُ حَتَّى أَنْ أَدْخُلَهَا بِالإِظْهَار ؟

فالجواب : أَنَّ حَتَّى في حالة نَصْبِ الفعل مثلها في حالة رفعه ، فقد صار بمنزلة الابتداء به في تأديتها معنى الغاية وتلك لا تظهر بعدها أن فكذلك هذه ، والفرق بينهما التقدير مع الجارة وعدم التقدير مع تلك .

وذهب الكوفيون (٣) إِلَى أَنَّ النصب بِحتَّى نفسها . وذهب الفراء (٤) إلى أَنَّها تكون جارة وناصبة ، فإذا قلت : سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَها ؛ فالنصب بها . وإذا قلت : سِرْتُ حتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ ؛ فالجر بها . وذهب الكسائي (٥) : إِلَى أَنَّ حتَّى لَا تكون حرف جر ، فإِذَا قلت : ضربت القوم حتَّى زَيدٍ فالتقدير عنده / حتَّى انْتَهى ضَرْبِي إِلَى زَيدٍ ، ومذهب البصريين (٦) أنها لا تكون ناصبة ، وقد جاء بيت يدل على مذهبهم دلالة صريحة أنشده عبد القاهر الجرجاني في شرح الإِيضاح وهو : ٧٤/أ

١٦٤ - دَاوَيتُ عَينَ أَبي الدُّهَيقِ بِمَطْلِهِ ... حتَّى الْمَصِيفِ وَتَغْلُو القِعْدَان (٧)

موضع الاستدلال : أنه جرَّ المَصِيفَ ونَصَبَ تَغلو ، فإن كانت حتَّى هي الجارة =

---

(١) سورة المائدة من الآية (٢٢) .
(٢) في الأصل وفى موضع .
(٣) نص عليه السيوطي في الهمع (٨/٢) .
(٤) نص عليه السيوطي في الهمع (٨/٢) .
(٥) نص عليه في الهمع (٨/٢) .
(٦) ذكره صاحب الهمع في (٨/٢) .
(٧) البيت لم يعرف قائله :
أبو الدهيق : كنية رجل ، مطله : مصدر مطَلَهُ يَمْطُلُه إذَا سَوَّفَ فِي قَضَاءِ حَاجَتِهِ ولم يف - المَصِيف : زمان الصيف ، يغلو : إذا ارتفع في سيره . القعدان : جمع قعود ، وهو من الإِبل الذي يقتعده الراعي في كل حاجة ، والبيت في الإِنصاف (٥٩٩/٢) والمقتصد شرح الإيضاح جـ ٢ ص ١٠٨٠ وهو من شواهد الضوء شرح المصباح للإسفرائيني .

باب
(الإضافة)

قال ابن جني : وَهِيَ فِي الكَلَامِ عَلَى ضَرْبَينِ أحدهما : ضَمُّ اسْمٍ إلى اسم هُوَ غَيرُه بِمَعْنَى اللَّامِ .

والآخر : ضَمُّ اسْمٍ إِلَى اسْم هُوَ بَعْضُهُ بِمَعْنَى مِن . الأول مِنْهُمَا ، نَحو قَولِكَ : هَذَا غُلَامُ زَيدٍ : أَي ، غُلَامٌ لَهُ ، وَهَذِهِ دَارُ عَبْد اللّه ، أى : دَارٌ لَهُ . والثاني نحو قولك : هَذَا ثَوبُ خَزٍّ ، والثَّوبُ بَعْضُ الخَزِّ ، أي : ثَوبٌ مِنْ خَزٍّ ، وَهَذِهِ جُبَّةُ صوُفٍ ، أى : جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ .

واعلَمْ أَنَّ المُضَافَ قَدْ يَكْتَسِي مِنَ المُضَافِ إلَيه كَثِيرًا مِنْ أَحْكَامِهِ نحْوُ التَّعْرِيفِ والاسْتِفْهَامِ والإِشَاعَةِ / والجزَاءِ وَمعَنَى العُمُومِ ، ويَأتِي هَذَا فِي أَماكِنهِ إنْ شَاءَ اللّه تَعَالَى . ٢٢/ب

= عند الفراء فقد بقي تَغْلو بلا ناصب ، وَإنْ كان الجر عند الكسائي بإضمار إلى ؛ فهو يقدر الفعل الماضي بعد حتَّى فقد بقى تغلو بلا ناصب فَبَانَ أَنَّ الصواب ما قاله البصريون : وهو أن التقدير وأن تَغْلُوَ ، والفعل في موضع المصدر ، وهو اسم معطوف على المصيف ، كأنه قال : حتى المصيف وغلاء القعدان .

(باب الإضافة)

قال ابن الخباز : للإضافة معنيان : لغوي ، وصناعي ، فاللغوي : الإِسْنَادُ (١) تقول : أَضَفْتُ ظَهْرِي إلَى الحَائِطِ ، أَي : أَسْنَدْتُه إِلَيهِ . قال امرؤ القيس :

١٦٥ - فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضفنا ظُهُورَنَا ... إِلَى كل حَارِيٍّ قَشيبٍ مُشَطَّبِ (٢)

وأما الصناعي : فهو ضم اسم أول إلى اسْمٍ ثَانٍ لَيس بِخَبَر ولا تابع ولا حال من =

---

(١) في القاموس (ضيف) وضَافَ مَالَ ، وأضفته أملته ، وفي الهمع (٤٥/٢) الإضافة في اللغة الإحالة .

(٢) حاري : أي رجل حاري أي منسوب إلى الحيرة ، وقيل : إنه أراد بذلك الاحتباء بحمائل السيوف . المشطب : الذي توجد به خطوط وطرائق تشبه مدارج النمل . والبيت في اللسان (خير ، وضيف) وديوان امرئ القيس (٥٣) ورواية الديوان : إلى كل حاري جديد بدل قشيب . والشذور (٣٩٤) والمقاييس (٣٨١/٣) والسيرافى (١١٣/١) والغرة المخفية لابن الخباز (٦٤) أ ، واستشهد به على مجيء الإضافة بمعنى الإسناد .

= غير فاصل بينهما ، فإذَا وُجِدَ الضم على هذه الصفة ، فإن الثاني مجرور ، كما يرتفع الفاعل وينتصب المفعول ، والأول يسمى مضافًا ، والثاني مضافًا إليه .

ولا يجوز تنوين المضاف ، واختلف النحويون في علة ذلك ، فذهب الكوفيون إلى امتناعه ؛ لأن التنوين والإضَافَةَ خصيصتان فلم يجتمعا ، وهَذَا بَاطِلٌ بقولنا : «قُرَيشيٌّ ، فإِنَّا قَدْ جَمَعْنَا بَينَ التَّصْغِيرِ وَيَاءِ النَّسَبِ وَهُمَا خَصِيصتَان . وذهب البصريون إِلَى أنَّهُمَا [١] لم يجتمعا ؛ لأن التنوين يوجب الانْفِصَالَ ، والإِضَافَة تُوجِبُ الاتِّصَالَ فتناقضًا / وقيل : إنَّ المضاف إليه يُعَرِّفُ المضافَ ، فَجَرَى مَجْرَى اللَّامِ فَلَمْ يُفْصَلْ بينهما . ٧٤/ب

واختلف النحويين في جَرِّ المُضَافِ إلَيه ، فقال عبد القاهر : إِنَّهُ بِالمُضَافِ [٢] ؛ لأَنَّه فُهِمَ مِنْهُ معنى الحَرْفِ الَّذِي جِيءَ بِالإِضَافَةِ مبنية على معناه ، فلما قام مقام حرف الجر جر الاسم . وذهب قوم [٣] إلى أنه مجرور بحرف مقدر بين الاسمين ، إما اللَّامُ ، وإما مِنْ . وأبطل عبد القاهر هذا القول بأنه لو كان كذلك لجاز أن يقال : غُلَامٌ زَيدٍ ، وَثَوْبٌ خَزٍّ بالتنوين ؛ لأن التقدير : غُلَامٌ لِزَيدٍ ، وثَوبٌ مِنْ خَزٍّ ، ولو ظهر الحرفان ، لم يكن في إظهار التنوين مُنَازَعَة ، وعلى كلا القولين لابد من النظر إلى حرف الجر لأنه هو الأصل في الجر .

ولا بأس بفصل الألف واللام ، كقولك : غُلَامُ الأمير ، وخيل إلى بعض الحمقى من أهل عصرنا أن الإعراب فاصل بين المضاف والمضاف إلَيه [ولو فكر فيما قال] [٤] [لَتَبَرقَعَ] [٥] لأنا إذَا أنزلنا الإعراب لكونه فاصلًا ؛ فينبغي أن يكون تأليف الأسماء غير محدث للإعراب ، وهو إنما يحدث لها مع التأليف ، وما هذا إلا كما قال أبو الأسود الدؤلي [٦] . =

(١) في الأصل أنهم.
(٢) وهو أيضًا رأي سيبويه كما في الهمع (٤٦/٢) .
(٣) هذا رأي الزجاج وابن الحاجب (الهمع ٤٦/٢) .
(٤) عبارة مكررة بالأصل .
(٥) في الأصل لتهرقع ، ولعل الصواب ما أثبتناه . ومعناه : وضع البرقع على وجهه استحياء مما قاله .
(٦) أبو الأسود الدؤلي : هو ظالم بن عمرو من الدئل ، كان أعلم عصره بكلام العرب وله أجوبة مسكتة في أمالي المرتضى المجلس العشرين ، وهو واضع علم النحو على الصحيح بتعليم علي كرم الله وجهه ، وهو أول من ضبط المصحف بالشكل ، أخذ عنه نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وغيرهما . توفي بالبصرة سنة (٦٩هـ) .

....

= ١٦٦ - يَقُولُونَ أَقْوَالًا وَلَا يَعْلَمُونَهَا وَلَو قِيلَ هَاتُوا حَقِّقُوا لَمْ يُحَقِّقُوا [١]

والإضافة قسمان : معنوية ، ولفظية ، فالمعنوية تسمى المحضة ، واللفظية تسمى غير المحضة وأبو الفتح رَحِمَهُ اللَّهُ لم يذكر الثانية [٢] . وأنا أذكر القسمين لتكمل الفائدة .

أما المحضة : فهي التي لا ينوي بها انفصال المضاف من المضاف إليه ، وهي بمعنيين : معْنَى اللَّامِ ، ومعنى مِنْ فالأول : كقولك : غُلَامُ رَجُلٍ وَدَارُ زَيدٍ أي : غُلَامٌ لِرَجُل وَدَارٌ لِزَيدٍ . والثاني : كقولك : بَابُ سَاجٍ / وثَوبُ كَتَّانٍ . أي : بَابٌ مِنْ سَاجٍ وَثَوبٌ مِنْ كَتَّانٍ ، ويفصل بين النوعين : أَنَّ المضاف بمعنى اللَّامِ لا يسمَّى باسم المضاف إليه ، فالدَّارُ لا تسمى زَيدًا ، والمضاف بمعنى « مِنْ » يسمى باسم المضاف إليه ، فالباب من السَّاج سَاج ، أورده أبو علي في الإيضاح [٣] . ٧٥/أ

وذكر عبد القاهر أنَّ مِنَ الإضافة المحْضة ما يكون بمعنى « فِي » قولهم : فُلَانٌ ثَبْتُ الغُدَرِ [٤] ولا يمتنع حمله على اللام بأن تكون صفته بالثبوت مختصة بهذا المكان .

وخيل إلى بعض الحمقى من أهل زماننا أنَّ للإضافة قسمًا ثالثًا يكون بمعنى اللام وبمعنى مِنْ ، وقال : هي المتَرَدِّدَةُ ، فقيل له : ما مثالها ؟. فقال : يَدُ زَيدٍ ، وحال هذا كحال الأول في عمل التخييل فيه ، والذي غره أَنَّ الْيَدَ جزء مِنْ زَيدٍ ، فلذلك حمله على مِنْ [٥] ، ولو فكر في الفصل بين قولنا : يَدُ زَيدٍ وثَوبُ خَزٍ لَمَا عَدَّهُ قِسْمًا ثَالِثًا ؛ لأن قولنا : يَدُ زَيدٍ ، تَبْيِينٌ للكل الذي منه هَذَا الجُزْء (و) [٦] جُزْءُ الشَّيء غير كله ، قولنا : ثَوبُ خَزٍّ ؛ تبيين للجنس الذي منه هذا الشخص .

فقولنا : يَدُ زَيدٍ كقولنا : دَارُ زَيدٍ ؛ لأن الْيَدَ لَا تسمى زَيدًا كما أَنَّ الدَّارَ لا تسمى زَيدًا . =

---

(١) البيت في دلائل الإعجاز (٢٩/١) . وهو في ذيل ديوان أبي الأسود (٢٤٣) وفي اللسان (سرق) منسوبًا لأنس بن زنيم يخاطب به الحارث بن بدر الغداني حين ولاه عبد الله بن زياد .

(٢) انظر اللمع ق (٢١) ب .

(٣) قال أبو علي في الإيضاح (٢٦٨) « وينفصل هذا من الباب الأول أن المضاف قد يقع عليه اسم المضاف إليه ها هنا ، ولا يقع هناك اسم المضاف إليهم على المضاف ، ألا ترى أن الباب من السَّاج ساج والحلقة من الفضة فضة ، وليس غلام زيد بزيد ؟ » .

(٤) فوق الغدر في الأصل في معناه : يثبت في القتال . والجدل ، وفي جميع ما يأخذ فيه . القاموس (٢/ ١٠٠) .

(٥) وبالأصل على اللام والصواب ما أثبتناه . (٦) زيادة يقتضيها السياق .

....

= واعلم أَنَّ الإِضافة المحضة لما لم تكن في نية الانفصال اكتسى المضاف فيها كثيرًا من أحكام المضاف إليه ، وجملة ذلك سبعة ذكر أبو الفتح منها أربعة ولم يمثل ، وأنا أسوقها ممثلة ، الأول : التنكير فإذَا أَضَفْت معرفة إلى نكرة تنكرت كقولك : زَيد رَجُلٍ فهو قبل الإضافة معرفة ، ولما أضفته ميَّزْتَه عَنْ زَيدِ امْرَأَةٍ .

الثاني : التَّخْصيص ، وهو في إضافة النكرة كقولك : غُلَامُ رَجُلٍ لأن غُلَامَ رَجُلٍ أخص من غُلَام .

الثالث : التأنيث ، كقولهم : ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ، لأَن بعضا مذكر ، فلما أضافوه إلى الأصابع أنث لأنه أصبع . قال الأعشى :

١٦٧ - وَتَشْرَقُ بِالْقَولِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَه كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ [(١)]

٧٥/ب / والصدر مذكر فلما أضافوه إلَى [الْقَنَاةِ] [(٢)] أَنَّثَه ؛ لأنه يسمى قَنَاةَ ، فهذه الثلاثة الفَائِتة .

وأما الأربعة الباقية : فالأول: التَّعْريف ، وذلك كقولك : غُلَامُ زَيدٍ ، وكل نكرة أضيفت إلى معرفة تعرفت إلا أسماء أوغلت في الإِبهام نذكرها في باب الوصل إن شاء اللّه .

الثاني : الاستفهام ، وذلك كقولك : رِزْقُ كَمْ رَجُلًا أَطْلَقْتَ ؟ وَغُلَامُ مَنْ أَنْتَ ؟

يدلك على أنه اكتسى معنى الاستفهام أنك لو جئت بالألف أدخلتها على الاسم فكنت تقول : أَرِزْقَ عَشْرِينَ رَجُلَا أَطْلَقْتَ ؟ وأَغَلَامُ زَيدٍ أَنْتَ .

الثالث : المجازاة ، وذلك كقولك ، غُلَامُ مَنْ تَضَرِبْ أَضْرِبْ ، يدلك على أنه اكتسى معنى الجزاء أَنك لو جئت بحرف الشرط لوليه فعله ، فكنت تقول : إنْ تَضْرِبْ غَلَامَ زَيدٍ أَضْرِبْ .

الرابع : العموم ، وذلك كقولك :عِنْدِي غُلَامُ كُلِّ رَجُلٍ ، لأن كلا معناها العموم . =

---

(١) تشرق : من شرق إذا اشتدت حمرته بدم أو بحسن لون أحمر والشرق بالماء كالغصص بالطعام والجرض بالريق . أذعته : نشرته وبثثته ، صدر القناة : أعلاها والبيت في ديوان الأعشى (١٢٣) والأصول (٧٣٢/٢) والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٣١٦) وشرح السيرافي (٣٢١/١) والجمهرة (٣٣٩/٢) والهمع (٤٩/٢) والدرر (٥٩/٢) .

والشاهد فيه : اكتساب المضاف مِنَ المُضَاف إليه التأنيث .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

....

= وأما الإضافة غير المحضة فأربعة أضرب : الأول : إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، كقولك : هَذَا ضَارِب زَيدٍ الآنَ ، وَهَذَا شَاتِمُ عَمْرٍو غَدًا والتقدير فيه الانْفَصِالُ ، ولذلك سميت غير محضه كأنك قلت : ضَارِبٌ زَيدًا ، وشَاتِمٌ عمرا ، ويدلك على أن التقدير فيها الانفصال أنها تكون صفة للنكرة ، وموصوفة بالنكرة فالأول : كقوله ﷺ : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُواْ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ (١) فوصف عارضًا في الموضعين بالمضاف فدل على أن الإضافة في تقدير الانفصال ، وكونه موصوفًا بالنكرة ما أنشده ، سيبويه رحمه الله لذي الرمة :

١٦٨ – سرت تخبط الظلماء من جانبي قسا وحب بها من خابط / الليل زائر (٢) ٧٦/أ

الثاني : إضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل كقولك : حسن الوجه وشديد الساعد وهذه أيضًا في تقدير الانفصال ، لأنك تصف بها النكرة كقولك : مررت برجل حسن الوجه .

الثالث : إضافة أفعل التفضيل إلى ما هو بعض له ، نحو قولك : زيد أفضل القوم ، واختلف النحويون في هذه الإضافة ، فذهب الأكثرون (٣) إلى أنها في تقدير الانفصال وهو قول عبد القاهر ؛ لأنك تصف بها النكرة كقولك : مررت برجل أفضل القوم .

وقال قوم (٤) : إنها ليست في تقدير الانفصال ؛ لأنها قد أثرت معنى البعضية وبيان ذلك أنك إذا قلت : زيد أفضل من القوم لم يجب أن يكون من القوم . فإذا أضفت وجب أن يكون منهم ، ويدلك على صحة ذلك أنك تقول : الملائكة أفضل من البشر ، ولا تقول : الملائكة أفضل البشر ، لأنهم ليسوا بشرًا ، وتقول : الحرير ألين من الكتان ، ولا تقول : الحرير ألين الكتان ، ولا يجوز أن تضيف أفعل التفضيل =

---

(١) سورة الأحقاف من الآية (٢٤) .

(٢) سرت : طرقت ليلًا ، قسا : موضع ببلاد بني تميم ، ولنا أن نصرفه وأن نمنعه من الصرف على ما نريد من المكان أو البقعة . والبيت في ديوان ذي الرمة (٢٩١) والكتاب لسيبويه (٢١٢/١) والسيرافي (٥٣٩/١) واستشهد به على بقاء خابط المضاف إلى الليل على تنكيره بدليل وصفه بالنكرة (زائر) .

(٣) نسبه السيوطي في الهمع إلى الكوفيين والفارسي والجزولي وابن عصفور وابن أبي الربيع (الهمع ٤٨/٢) .

(٤) نسب في الهمع (٤٨/٢) وفي الأشموني (٦١/٢) إلى سيبويه .

قال ابْنُ جِنِّيّ : وَهُوَ خَمْسَةُ أَضْرُبٍ : وَصْفٌ ، وَتوكِيدٌ ، وَبَدَلٌ ، وَعَطْفُ بَيَانٍ ، وَعَطْفٌ بِحَرْفٍ . فَأَرْبَعَةٌ مِنْ هَذِهِ تَتْبَعُ الأَول بِلَا تَوسُّطِ حَرْفٍ ، وَوَاحِدٌ مِنْهَا يَتْبَعُ الأول بِتَوَسُّطِ حَرفٍ وَهُوَ العْطْفُ الْمُسَمَّى نَسقًا .

= إلى اسم مضاف إلى ما أفعل [١] التفضيل له فلا يجوز زيد أفضل إخوته ، لأن إضافته إليه تجعله منهم وإضافتهم إليه تخرجه عنهم فيفضي إلى تفضيله على نفسه وتفضيله على من هو غير جنسه .

الرابع : إضافة الاسم إلى الصفة ، وذلك نحو قولك : صَلَاةُ ٱلْأولَى ، ومَسْجِدُ الجَامِعِ ، وفي هذا خلاف بين النحويين ، فمذهب الكوفيين : أن الأصل الصَّلَاةُ الأوُلَى وَالمَسْجِدُ الجامع ، فأضيف الموصوف إلى الصفة [٢] وهذا عند البصريين لا يجوز لوجهين : أحدهما : أن الصفة في المعنى هي الموصوف ، وإضافة الشيء إلى نفسه غير جائزة . الثاني : أنَّ أحكام المضاف والمضاف إليه وأحكام الصفة والموصوف متناقضة ، ومذهب البصريين [٣] أنك إذا قلت : صَلَاةُ ٱلْأولَى فالأولى عندهم غير الصلاة ؛ لأن المعنى صلاة الساعة الأولى / من زوال الشمس ، وإذا قلت : مَسْجِدُ ٱلْجَامِعِ فمعناه : مَسْجِدُ اليَوم الْجَامِعِ ، فالجامع غَيرُ المسْجِدِ ، وكذلك : بَقْلَةُ الحَمْقَاء ، تقديره : بقلة الحَبَّةِ الحَمْقَاء ، فالحمقَاء صفة للحبة ووصفت بالحَمَق ، لأنها تنبت في مجاري السيول فتقلعها . ٧٦/ب

وأحكام الإِضافة كثيرة ، وقد ذكرت ما يشتمل عليه الباب وزدت عليه ما لابد من إثباته .

(معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه)

قال ٱبنُ ٱلخَبَّاز : قد ذكرنا أَنَّ الإِعراب أربعةُ أضرب : رَفْع ونصْب وجرٌّ وجزْم ولكل واحد منها [٤] عامل وكل عامل استوفى مقتضاه لم يكن له سبيل على سواه . =

---

(١) في الأصل وافعل بزيادة واو العطف . (٢) ذكره الأشموني في (١٦١/٢) .

(٣) نص عليه ابن عقيل في شرحه على الألفية (٧/٢) .

(٤) في الأصل منهما .

....

= فالفعل لا يرفع فاعلين ، وما تعدى إلى مفعول لا ينصب مفعولين ولا يجُر حرفُ الجر اسْمَين ، ولا يجْزِمُ حرفُ الجَزْمِ [١] فِعْلَين إلَا إنْ وما ضُمِّن معناها .

ولهذه المعمولات توابع ، جرَت مجْرَاها في الإعراب ، لأنها مثلها في المعنى أو لرابط بين الأول والثاني ، فلذلك عمل عامل المتبوع في التَّابع ، وهذه التوابع خمسة : تَوكِيد ، وصَفِةٌ ، وبَدَلٌ ، وعَطْف بَيَانٍ ، وعَطْفٌ بِحَرْفٍ ، وإنما كانت خمسة ؛ لأن الثاني لا يخلو من أَنْ يَتْبَع الأول بواسطة أو بغير واسطة ، فإنْ تَبِعه بواسطة فهو العطف بالحرف ، وإنْ لم يتبعه بواسطة فلا يخلو من أن يكون هو المعتمد بالحديث أو لا ، فإن كان هو المعتمد بالحديث فهو البدل ، وإنْ لَمْ يكن المعتمد بالحديث لم يخل من أنْ يكون مشروط الاشتقاق ، أو غير مشروط الاشتقاق ، فإن كان مشروط الاشتقاق فهو الوصف . وإنْ لَمْ [يَكُنْ] [٢] مشروط الاشتقاق لم يخل من أن يكونَ بمنزلة الوصف في إزالة الاشتراك من الأول أَولَا ، فإنْ كَانَ بمنزلة الوصف في إزالة الاشتراك فهو عطف البيان ، وإنْ لَمْ يَكُنْ كذلك فهو التَّوكِيد ، وابن السَّرَّاج [٣] / وأبو عَليّ [٤] بدأ بالتَّوكْيدِ ثم بالصِّفة ، وأبو الفتح [٥] بدأ بالوصف وجعل عطف البيان إلى جانب العطف بِالحرف لتسميته [٦] عطفًا ، وأبو على [٧] جعل البدل إلي جانب النَّسَق ، لأن من أقسام البدل ما يكون غير الأول كقولك : ضَربْت زَيدًا رَأْسَه فهو بمنزلة العطف بِالحرف ، وأبو القاسم [٨] =

٧٧/أ

(١) في الأصل الجر والصواب ما أثبتناه . (٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) قال ابن السراج في الأصول (٢/ ١١) : هذه توابع الأسماء في إعرابها . والتوابع خمسة : التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف وهذه الخمسة أربعة تتبع بغير متوسط والخامس وهو العطف لا يتبع إلا بتوسط حرف ، فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفض شرح الأول : وهو التوكيد ، التوكيد يجيء على ضربين : إما توكيد بتكرير الاسم . وإما أن يؤكد بما يحيط به .

(٤) قال أبو علي في الإيضاح (٢٧٣) : باب توابع الأسماء في إعرابها وهي خمسة أشياء تأكيد وصفة وعطف بيان وبدل وعطف بحرف ... ثم قال : فأما التأكيد إلخ .

(٥) انظر اللمع (٢٢) ب . (٦) في الأصل : تسميته بدون لام التعليل .

(٧) ذكر أبو علي باب البدل في الإيضاح في (٢٨٣ - ٢٨٤) . وذكر عطف النسق عقبه مباشرة في (٢٨٥ - ٢٩٣) وقد عنون له بقوله : « باب حروف العطف » .

(٨) أبو القاسم الزجاجي : هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق أخذ عن الزجاج ومحمد بن رستم =

باب
(الوصف)

قال ابْنُ جِنِّي : اعلَمْ أَنَّ الوصْفَ لفظٌ يَتْبَع المَوصُوفَ تَحْلِيةً وتَخْصِيصًا مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ بِذِكْرِ مَعْنًى في المَوصُوف أَو في شَيءٍ مِنْ سَبَبِهِ ، وَلَا يَكُونُ الْوَصفُ إلا مِنْ فِعْلٍ أَو رَاجِعًا إِلَى مَعْنَى الْفِعْلِ . والمَعْرِفَة تُوصَفُ بِالمَعْرِفَة ، والنَّكِرَةُ تُوصَفُ بِالنَّكِرَةِ ، وَلَا تُوصَفُ مَعْرِفَة بِنَكِرَةٍ وَلَا نَكِرَةٌ بِمَعْرِفَةٍ ، والأسماء المُضْمَرَةُ لَا تُوصَفُ لأنَّها إذَا أُضْمِرَتْ فَقَدْ عُرِّفَتْ .

فَلَمْ تَحْتَجْ إِلَى الْوَصْفِ لِذَلِكَ تَقُولُ فِي النَّكِرَةِ : جَاءَنِي رَجُلٌ عَاقِلٌ ، ورَأَيت رَجُلًا عاقِلًا ومرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ .

= الزجاجي أخل بالترتيب [١] فبدأ بالنعت ثم بالعطف ثم بالتوكيد ثم بالبدل ، وأغفل عطف البيان .

فإن قيل : فمن التوابع ما يكون مشتركًا بين الأسماء والأفعال وذلك التوكيد اللفظي والبدل ، فالتوكيد اللفظي كقولك : زَيدٌ يَجْلِسُ يَجْلِسُ والبدل كقولك : إنْ تَأْتِني تَمْشِي أَمْشِ مَعَكَ ، فَلَمَاذَا قَالَ : معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه ؟ فخص الاسم بالذكر .

قلت : التوابع الخمسة تحقق بأسرها في الأسماء دون الأفعال ، فلأجل ذلك خصها بالذكر ، وقد قال أبو علي [٢] : باب توابع الأسماء في إعرابها .

وجملة الأمر : أن الأسماء تصح فيها التوابع الخمسة ، والفعل يصح فيه : التَّوكِيدُ اللفظي ، والبدل ، والعطف ، والحرف [٣] يصح فيه : التوكيد اللفظي ، كقولك : إنَّ إنَّ زَيدًا مُنْطِلقٌ .

(باب الوصف)

قال ابنُ الخَبَّاز : يُقَالُ : وَصْفٌ وصِفَةٌ ونَعْتٌ ، فالوصف : المَصْدر ، والصفة : =

= الطبري وابن كيسان وابن شقير وابن الخياط وابن السراج ، والأخفش وغيرهم ، مات سنة (٣٣٧هـ) ترجمته في : إنباه الرواة (١٦٠/٢) البغية (٢٩٧) وشذرات الذهب (٣٥٧/٢) وطبقات الزبيدي (١٢٩) مرآة الجنان (٣٣٢/٢) وفيات الأعيان (٣٨٩/١) .

(١) قال الزجاجي في الجمل (٢٦) : « باب ما يتبع الاسم في إعرابه » وهو أربعة أشياء النعت والعطف والتوكيد والبدل ثم قال : باب النعت » الجمل (٢٦) .

(٢) الإيضاح (٢٧٣) .

(٣) في الأصل بالحروف .

....

= اللفظ الجَارِي على المَوصوف . وسألت شيخنا رَحِمَهُ اللهُ عن الفرق بين الوَصْف والنَّعْت فقال : النعت يستعمل فيما يَتَغَيّر والوصف يستعمل فيما يتغير وفيما لا يَتَغَيَّر ، ولذلك يقال : صِفَاتُ اللّه ولا يقال : نُعُوتُ اللّه ، ولم تستعمل العرب النعت إلا في غَيرِ اللَّه . قال الراجز [1] / أنشده أبو سعيد : ٧٧/ب

١٦٩ - أَنْعَتُ أَعْيَارًا رَعَينَ الخَنْزَرَا أَنْعَتُهُنَّ أَيْرًا وَكَمَرًا [2]

وأما حَدُّ الصفة ، فقال ابن جني : (إِنَّه لفْظٌ يتْبع المَوْصوفَ تَحْلِيَةً وتَخْصِيصًا ممن لَهُ مِثْلُ اسْمِه بِذِكْرِ مَعْنًى في المَوْصُوف أَو في شيء من سَبَبِهِ) فهذا الحد مؤذن بأمور .

الأول : أنه قال : (لَفْظٌ) فهذا دليل على أن الوصف يكون اسْمًا وغير اسم فالاسم كقولك : جَاءَنِي رَجُل عَاقِل ، وغير الاسم كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ ، ورَأَيتُ رَجُلًا أَبُوه رَاكِبٌ .

الثاني : أن هذا اللفظ يتبع الموصوف ، ومعنى كونه تابعًا له مساواته إياه في عشرة أمور : التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير ، والإفراد والتثنية والجمع ، والرفع والنصب والجر ، فلا يجوز وصف واحد من هذه بما ليس مثله فيها [3] (فلا) [4] توصف مَعْرِفَةٌ بِنَكِرة بَلْ بِمَعْرِفَةٍ ، ولاتوصف نكرة بمعرفة بل بنكرة ، ولايوصف مفرد بتثنية ولا بجمع بل بمفرد ، وكذلك البواقي ، ولسْتُ أعني بقولي : « إِنَّه يُسَاوِيه في عَشَرَةِ أُمُورٍ » أن الأمور العشرة متى ثَبَتَ شَيء منها للموصوف وَجَبَ ثُبُوتُه لِلصِّفَةِ .

الثالث : قوله (تَحْلِيَةً) والتَّحْلِية تَفْعِلَةٌ مِنَ الحِلْيَةِ ، وهو الأمر الظاهر على الموصوف كالطّول والقِصَر والسَّواد والبَياض والعَمَى والحَوَلِ والعَوَرِ .

الرابع : قوله : (تَخْصِيصًا مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ اسِمْهِ) وهذَا يؤذن بأن الصفة إنما تجيء مزيلة للاشتراك ، والاشتراك على قسمين : وضعي واتفاقي ، فالوضعي كاشتراك =

---

(١) لم نستدل على اسمه .

(٢) الأعيار : جمع عير وهو الحمار أو الحمار الوحشي . الخنزر : هضبة في ديار بني كلاب ، ذكرها ياقوت . الكمر جمع كمرة : وهي رأس الذكر .

البيت في الكتاب لسيبويه (١٨٥/٢) والمقتضب (١٣٢/١) واللسان (خنزروآير) ولم ينسب البيت إلى قائل . واستشهد به على استعمال النعت في غير اللّه .

(٣) في الأصل منها .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

....

=النكرة نحو رَجُلٍ وفَرَس فإنهما لا يخصان واحدًا من أمتهما فإذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ عَالِمٍ وشَرِيتُ فَرسًا أَشْقَرَ فَصَلْتَ نوعًا مِنْ نَوعٍ ، لأن كل / رَجُلٍ عَالِمٍ رَجُلٌ ٧٨/أ
وكلُّ فَرَس أَشْقَرَ فَرسٌ ولا ينعكس .

الخامس : قوله : (بِذِكْرِ معنًى فِي الموصُوفِ أو في شَيء مِن سَبَبِه) هذا اللفظ يؤذن بأن الصفة قسمان : أحدهما : أن تكون للأول كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُل عَالِمٍ فالعالم هو الرجُل الممرور [بِهِ] [١] والثاني : أن تكون لشيء مضاف إلى ضميره وهو السببي كقولك : مَرَرْتُ بَرجُل ذَاهِبَةٍ جَارِيَتُه « فالذهاب للجارية ، وإنما جازت صفته بصفة غيره ؛ لأنه مضاف إلى ضميره فصار له تعلق به ، ألا ترى أنك لو قلت : لَعَنَ اللّه ذَاهِبَةً جَارِيَتُه » كان اللعن على صاحب الجارية لا عليها ، وهذا بيِّنٌ ، فَهذَا تَحْرِيرُ الحد .

فإن كانت الصفة للأول وافقته في الأمور المذكورة ، وإن كانت لسببية وافقته في خمسة دون خمسة ، وهي الرَّفْع ، والنَّصْب ، والجَرّ ، والتَّعْريف ، والتَّنْكير ، كقولك : جَاءَني رَجُل عَاقِلٌ أَبُوهُ ، ومررت بزَيدِ الكَرِيمِ غُلَامُهُ ، ولا توافقه في الإِفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ لأنها في الحَقيقة للسببي لَا لِلأول . تقولَ : مَرَرْتُ برَجُل ذَاهِبَةٍ جَارِيَتُه فتؤنث والموصوف مذكر ، ومررت بامرأة ذَاهِبٍ أَبُوهَا فتذكر والموصوف مؤنث ومررَت بِرَجُلَيِن كثير مَالُهُمَا فتفرد والموصوف مثنى وفروع المسائل كثيرة ، وقال أبو علي [٢] في تعِليل كون الصفة تابعة للموصوف في ما ذكرنا من الأمور العشرة : لأَنَّ الصِّفَةَ يَنْبَغِي أَنْ تَكوُن (علَى) [٣] وفَق المَوصُوف فِي المَعْنَى فَمِنْ حِيثُ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ الْجَمِيعُ وَاحدًا والْوَاحِدُ جَمِيعًا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُوصَفَ كُل وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا بما يُلَائِمُهُ وما هُوَ وَفْقَه هذا كلامه .

والدليل على أن الصفة هي الموصوف في المعنى أَنَّك إذَا قلت : جاءَني رَجُلٌ ، طُلِبَ فِي الرِّجَال ، فإن قلت : جاءَني رَجُلٌ فَقِيهٌ طُلِب في الرِّجَال الفُقهَاء ، وكلما =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) قال أبو علي في الإِيضاح (٢٧٥) : ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة ولا النكرة بالمعرفة لأن الصفة ينبغي أن تكون على وفق الموصوف في المعنى ، والنكرة تدل على العموم والشياع ، والمعرفة مخصوص ، فمن حيث لم يجز أن يكون الجميع واحدًا والواحد جميعًا لم يجز أن يوصف كل واحد منهما إلا بما يلائمه وما هو وفقه .

(٣) زيادة عن الإِيضاح (٢٧٥) .

....

= زِدْتِ صفة قَلّ العُمُومُ ، وقد تبلغ / بالاسم كثرة الصفات إلى أن يكون لا شريك له ٧٨/ب كقولك : رَأيتُ رَجلا فَقِيهًا شَاعِرًا أَعْوَرَ بَزَّازًا كَاتِبًا ، فإنَّ هذه الصفات لا يكاد يوجد اثْنَانِ مُشْتَرِكَانِ في جملتها .

وقوله : (وَلَا يَكُونُ الْوَصْفُ إلا مِنْ فِعْلٍ أَو رَاجِعًا إِلَى مَعْنَى الْفِعْلِ) يعني به أن الصفة إما مشتقة أو في تأويل المشتق ، لابد من ذلك . فالأول كَراكِبٍ وَقَائِمٍ .

والثاني : كمِثْلِك وغَيرِكَ يتأولَان : مُمَاثِل ومُغَاير .

وإنما لزم الاشتقاق أو تأويله ؛ لأن المقصود من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم ، وذلك لا يحصل إلا بذكر المعاني العارضة القائمة بالذوات التي تدل عليها الأسماء المشتقة . وبقية باب الوصف أتى على ما فيه من الأحكام بذكر ثلاثة فصول .

الفصل الأول في صفات النكرات : اعلم أن النكرة توصف بخمسة أنواع ، الأول : ما كان حِلْيَةً وقد فسَّرْتُها ، تقول فيما كان للموصوف : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسْوَدَ ، وفيما كان لِسَبَبِيِّهِ : مررت برجل عَالِيَةٍ دَارُهُ .

الثاني : ما كان فِعْلًا عِلَاجِيًّا ، فما كان للأول فنحو قولك : مرَرْتُ برَجُلٍ ذَاهِبٍ وما كان للسببي فنحو قولك : مرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ جَارِيتهُ .

الثالث : ما كان غريزة ، فما كان للأول قولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَرِيفٍ ، وما كان للسببي قولك : مرَرْتُ بِرَجُل كَرِيم أَبُوه .

الرابع : النسب فما كان للأول قولك : مرَرْتُ بِرَجُلٍ هَاشِمِيٍّ وما كان للسببي : مرَرْتُ بِرَجُلٍ مِصْرِيٍّ حِمَارُه .

الخامس : ذو التي بمعنى صاحب ، تقول : مرَرْتُ برَجُل ذِي مَال ، وتذكر تثنيتها وجمعها وتأنيثها ؛ لأنه قل أن يعرف تقول : مررت بِرجُلَين ذَوَي مَالٍ ، وبِرَجالٍ ذَوِي مَالٍ وبامرأة ذَاتِ مَال ، وبامرأتين ذَوَاتَي مَال وبنساء ذَوَاتِ مَال ، وفي التنزيل : ﴿ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ ﴾ [١] و ﴿ ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴾ [٢] و ﴿ ذَوَىْ عَدْلٍ / مِّنكُمْ ﴾ [٣] . ٧٩/أ

ولا يجوز أن تصف بذِى سببيًا ، فلا تقول : مررت برَجُل ذي مَالٍ أَبُوهُ ، وذلك =

(١) سورة سبأ من الآية (١٦) .
(٢) سورة الرحمن من الآية (٤٨) .
(٣) سورة الطلاق من الآية (٢) .

٢٣/أ قال ابن جني : وَتقُولُ في المَعْرِفَةِ : هَذَا زَيدٌ الْعَاقِلُ ، وَرَأَيتُ زَيدًا العَاقِلَ / ومرَرْتُ بزَيدٍ العَاقِلِ وَتقوُلُ فِيمَا تَصِفُه بِشَيء مِنْ سَبَبِهِ : هَذَا رَجُلٌ عَاقِلٌ أَخُوهُ ، ومرَرْت بزَيدٍ الكَرِيمِ أبوُهُ ، وَلَو قُلْتَ : مَررْت بزَيدٍ ظَرِيفٍ علَى الوصْفِ لَمْ يَجُزْ ، لأن المَعْرِفَة لَا توصَف بالنكَّرِة : وتَقُولُ : هَذَا رَجُلٌ مِثْلُكَ ونَظَرْتُ إلَى رَجُلٍ شِبْهِكِ وشَرْعَكِ مِنْ رَجُلٍ ، وَهَذَا رَجُلٌ ضَارِبُ زَيدٍ وَشَاتِمُ بَكْرٍ فَتجْرِي هَذِه الألفاظَ أوَصَافًا علَى النَّكِرَاتِ .

وإنْ كُنَّ مُضَافَاتٍ إلَى المَعَارِفِ لِتَقْدِيرِكَ فِيهِنَّ الانْفِصَالَ ، وأَنَّهُنَّ لَا يَخْصُصْنَ شَيْئًا بِعَينِهِ .

= لثلاثة أوجه : أحدها : أنها غير مُشْتَقَّة . والثاني : أنها تلزم الإضافة . والثالث : أنها على حرفين فبعدت بذلك كله عن مذهب الفعل ، ومن قال : مَرَرْتُ بِسَرج خَزٍّ صِفَتهُ ومرَرْتُ برَجُلٍ فِضَّةٍ حِلْيَةُ سَيفِهِ [١] لم يبعد أن يقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَال أبُوهُ ، لأنها متأولة بمَالِكٍ وصَاحِبٍ .

ويجوز وصف النكرة بالجملة التي يدخلها الصدق والكذب اسمية كانت أو فعلية ، تقول : جاءَنِي رجُلٌ أَبُوهُ قَائِمٌ ومررت برَجُلٍ يَذْهَبُ غُلَامُه ، وشَرِيَتْ جَارِيَةً مَاتَ أَبُوهَا . والجملة لا يستبين إعرابها ، بل يحكم به على موضعها ، فإن كانت صفة لمرفوع فَمْوضِعُها رَفْع ، وإن كَانَتْ صِفَةً لمنْصُوب فموضِعُها نَصْب ، وإنْ كَانَتْ صِفَة لمجرور فموضعها جر ، وقد مثلت ذلك . وإذَا جَمَعْتَ بَينَ الجُمْلَةِ والـمُفْرد فالجيد تقديم المفرد كقوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ [٢] ، لأن المفرد هو الأصل ، وقال الشنفرى :

١٧٠ - وَوَرَاءَ الثَّأْرِ مِنِّي ابْنُ أُخْتٍ مِصَعٌ عُقْدَتُهُ مَا تُحَلُّ [٣]

قال ابن الخباز : الفصل الثاني : في صفة المعرفة ، والمعارف خمسة أنواع :

الأول : المضْمَر ، ولا يقع موصُوفًا ولا صِفَة ، أما كونه لا يوصف فلأنه إنْ كان =

---

(١) انظر سيبويه (٢٢٨/١) . (٢) سورة الأنبياء من الآية (٥٠) .

(٣) الثأر : الطلب بالدم ، مصع : مقاتل بالسيف . والبيت في اللسان (مصع) .

ولم نجده في مجموعة شعره في كتاب الطرائف الأدبية جمع وتحقيق عبد العزيز الميمني واستشهد به على تقديم المفرد على الجملة في الوصف . وفي ديوان الحماسة منسوبًا إلى تأبط شرًا ص (٣٤٢) .

....

= متكلمًا أو مخاطبًا فقد استغنى عن الصفة بحضوره ، وإنْ كان غائبًا فلا يذكر إلا بعد ظاهر ، وأما كونه لا يقع صفة فلأنه بعيد من لفظ الفعل ألا ترى أنهم لم يجيزوا : مروري بزيدٍ حَسَنٌ وَهُوَ بِعَمْرٍ وقَبِيحٌ ، وإن كان هو ضَمِير مروري ، فلا تُعَلَّقُ بِه الباء ، لأنه لا يدل على لفظ الفِعْلِ .

النوع الثاني : العَلَم ، يوصف بِسَائِر المعارف ، بالمبهم كقولك : مَرَرْتُ بزَيدٍ هَذَا فإن ثنَّيته أو / جمعته لم تصفه بالمبهم فلا تقول : مرَرْتُ بِالزَّيدَينِ هَذَينِ ، ولا بالزَّيدِينَ هَؤُلَاء ، لأن التثنية والجمع يخرجانه عن العلمية . [و] [1] بالألف واللام كقولك : مَرَرْتُ بِزَيدِ الطَّوِيلِ ، وبالمضاف إلى المعرفة كقولك : مرَرْتُ بِزَيدٍ صَاحِبِكَ ، ولا يقع العلم صفة ، لأنه لما سمي به أخرج عن معنى الفعل . ٧٩/ب

الثالث : المبهم ، ويوصف بالألف واللامِ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [2] وخُيِّل إلى بعض الحمقى مِنْ أَهْلَ عصرنا أن هذَا زائدة ، والقرآن اسْمُ إنَّ .

الرابع : الألف واللام ، ويوصف بالألف واللام ، وبالمضاف إلى مَا هُمَا فِيهِ كقولك : مرَرْتُ بِالرَّجل الْجَمِيلِ وبالغلَامِ صَاحِبِ القَوْم .

الخامس : المضَاف إلى المعرفة ، ويوصف بما [3] أضيف كإضَافَتِه كقولك : مرَرْتُ بِأَخِيكَ : صَاحِب عَمْرو ، وبالمبهم كقولك : مرَرْتُ بِأَخِيكَ هَذَا وبالألف واللام كقولك : [مرَرْت] [4] بِأَخِيكَ الظَّرِيفِ ، فهذا تفصيل المعرفة .

وكل ما كان صفة للنكرة كان بعد المعرفة حالًا تقول : مرَرْتُ بِرَجُل قَائِم ، فإن جئْتَ به بعْد زَيدٍ قلت : مَرَرْتُ بزَيدٍ قَائِمًا ، ولا يشرك بين النكرة والمعرفة في الوصف الواحد ، فلا تقول : مرَرْتُ بِرَجل وزَيدٍ ضَاحِكَينِ ولا الضاحكين لأنك إن عرفته فأحدهما نكرة ، وإنْ نكَّرتَه فأَحَدُهُمَا معرفة .

الفصل الثالث : أسماء أضيفت إلى المعارف ولم تتعرف بذلك : اعلم أن حكم كل ما أضيف إلى معرفة أن يتعرف كقولك : غُلَامِي وَصَاحِبُكَ وَجَارِيَتهُ ، وَدَارُ زَيدٍ ، وَكِتَابُ هَذَا ، وعَبْدُ الرَّجُلِ ، وَطَرْفُ رِدَاءِ عَمْرٍو ، إلا [5] أَسْمَاء أضيفت ولم تؤثر فيها =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) سورة الإسراء من الآية (٩) .
(٣) في الأصل مما . (٤) زيادة يقتضيها السياق . (٥) في الأصل وإلا بزيادة واو .

....

= الإضافة تعريفًا ، وهي قسمان أحدهما : إضافة عامل إلى معمول لو لم تضفه إليه لعمل فيه غيرَ الجرِّ ، وذلك : أسماء الفاعلين ، والمفعولين / ، والصفاتِ المشبَّهة بأسماء الفاعلين ، فالأول : كقولك : هَذَا رَجُلٌ ضَارِبُ زَيدٍ وَشَاتِمُ عَمْرٍو ، والتقدير : ضَارِبٌ زَيدًا ، وشاتمٌ عَمْرًا فقد أضفت الناصب إلى المنْصُوب . والثاني : كقولك : هذَا رَجُلٌ مُعْطَى الدِّرْهَم وَمَكْسُوُّ الْجُبَّةِ ، والتقدير مَعْطي الدِّرْهَم ، ومَكْسُوٌّ الجُبَّةَ ، فهذا مثل الأول . الثالث : كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ كَرِيمِ الْأَبِ والتقدير : حَسَنٌ وَجْهُهُ وَكَرِيمٌ أَبُوهُ فقد أضفت الرافع إلى المرفوع ، وهذا كله تصف به النكرة ، لأن إضافته في تقدير الانفصال ، فهو باق على تنكيره ، ومن أدل دليل على تنكيره [و] [١] أنه نكرة قول جرير :

٨٠/أ

١٧١ - يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَو كَانَ يَطْلُبُكَمْ لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا [٢]

فدخلت رُبَّ عليه ، ولا تدخل إلا على النكرة .

الثاني : ما أضيف ولم يتعرف ، وهي أسماء اقتضت معانيها العموم ، منها ، مِثْل : تقول مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ ، وإنما لم يتعرف لأن مماثلة المخاطب لا تختص بالمُرُورِيَّة [٣] لأنه مَامِنْ شيء إلَّا وهو يماثله في شيء ، ويدلك على أنه نكرة قول أبي محجن [٤] :

١٧٢ - يَا رُبَّ مِثْلِكِ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ بَيضَاء قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ [٥]

الثاني : غَير ، تقول : مرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيرِكَ ، فلا يتعرف لأن مغايرة المخاطب لَا =

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) الغابط : هو الذي يتمنى مثل حال الغير من غير أن يتمنى زواله والمقصود : رب إنسان يغبطني بمحبتي لك ويظن أنك تجازيني بها ، ولو كان مكاني للاقى ما لاقيته من المباعدة والحرمان . والبيت في ديوان جرير (٤٩٢) والمغني (٥١١/٢) والأشموني (١٦٠/٢) ، والكتاب لسيبويه (٢١٢/١) والجمل (١٩٤) وأوضح المسالك (١٧٠/٢) . واستشهد به على بقاء اسم الفاعل المضاف إلى المعرفة على تنكيره بدليل دخول رب عليه .

(٣) في الأصل المروية بدون الراء الثانية .

(٤) هو أبو محجن الثقفي ، وهو القائل يوم القادسية حين حبسه سعد بن أبي وقاص في الخمر :

كفى حزنا أن تطرد الخيل بالقنا وأنـي مـشـدود عـلـي وثـاقـيـا

(٥) غريرة : أي مغترة بلين العيش غافلة عن صروف الدهر . متعتها بطلاق : أعطيتها شيئًا تستمتع به عند طلاقها . والبيت في سيبويه (٢١٢/١) وابن يعيش (١٢٦/٢) وقواعد المطارحة (٢٧٥) والمقتضب (٢٨٩/٤) . واستشهد به على بقاء مثل على تنكيره مع إضافته بدليل دخول رب عليه .

= تَخْتَصُّ بالرجل المذكور ، لأنَّ كُلَّ شَيءٍ لَيسَ إيَّاهُ هُوَ [(١)] غيره ، وفي التنزيل : ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ [(٢)] و ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [(٣)] فأُجْرِيَ صِفَةً عَلَى النكرة .

الثالث : شِبْه ، تقول : مررت برجل شِبْهِكَ وحُكْمهُ حُكْمُ مِثْل . فَأَما شَبِيهٌ فيتعرف بِالْإِضَافِة وتصف به المعرفة تقول : مَرَرْتُ بِزَيدٍ شَبِيهكَ ، وذلك لأن معنى شبه مَا يُشَابِهُكَ فِي مَعْنًى مَا ، ومعنى شَبِيهٍ / مَا يَغْلِبُ عليه شَبَهُكَ ، فإذا قلت : مرَرْتُ بزَيدٍ شَبِيهِكَ فَكَأنك قُلْتَ : مرَرْتُ بِزَيدٍ المَعْرُوف بمُشَابَهتِكَ ، وَيُقَالُ : مَثِيلٌ فِي مَعْنَى مِثْلٍ ، وحكمه حُكْم شَبِيه تقول : مرَرْتُ بِزَيدٍ مَثِيلِكَ . وشَرْعُكَ بِمَعْنَى شِبْهِكَ وقَدْ ذُكِرَ . ويقال : الناس في هذا الأَمْرِ شَرْعٌ وَشَرَعٌ بفتح الراء وإسْكَانِهَا أي : سَواء ، فقد أتى هذَا التفسير على ما ذكره أبو الفتح رَحِمَهُ اللهُ . وَمَسائِل الصِّفة كَثِيرة . ونحن نذكر منها خمس مسائل أجنبية من الباب نجعل كل مسألة علما على نوعها . ٨٠/ب

المسألة الأولى : إذَا اختلف إعراب الأسماء الموصوفة أو العامل فيها لم يجز الجمع بين صفاتها بل يفرد كل واحد بصفته ، فمثال اختلاف إعْرَابها أن يكون أحد الاسمين مرفوعًا والآخر منصوبًا أو مجرورًا كقولك : قَامَ زَيدٌ ورَأَيتُ عَمْرًا ، فَلَا يَجُوزُ : قَامَ زَيدٌ ورَأَيتُ عَمْرًا الكَرِيمَينِ وَلَا الكَرِيمَانِ ؛ لَأنَّ الكَرِيمَينِ اسم حَلَّهُ إعْرَابٌ [(٤)] واَحِد فلو جعلته صفة لهما لم يستقم حتى ترفعه وتنصبه ليكون صفة لهما ؛ لأنه لم يتبعهما في الإعرَابِ ، وأَجَازُوا قَامَ زَيدٌ ورَأيت عَمْرًا [(٥)] الكَرِيمَين وَالْكَرِيمَانِ عَلَى غَيرِ وَجْهِ الصِفَّةِ ، وهو أن تنصبه بإضمار أَعْنِي ، وترفعه بإضمار المبتدأ ، ومثال اختلاف العامل فيها قولك : هَذَا زَيدٌ وقَامَ عَمْرُو الكَرِيمَانِ . وكَان زَيدٌ أَخَاكَ ورأَيتُ أَبَاكَ العَاقِلَينِ ، لا تجوز المسألتان على الصفة ؛ لَأنَّ الأولى ارتفع فيها زَيدٌ بِأَنَّهُ خَبَرُ المبتدأ وعَمْرو بِأَنّه فَاعِلٌ . والثَّانِيَةُ انْتَصَبَ [(٦)] فِيهَا أَخُوكَ بِأَنّه خَبَرُ كَانَ ، وَأَبُوكَ بأنه مفْعُولٌ ، فلو جعلت الكَرِيمَينِ والعاقلين صفة لرفعت الكريمين برافعين ونصبت العاقلين بناصبين / واختلاف الجرين كاختلاف الرفعين والنصبين كقولك : مرَرْتُ بِزَيد وسرتُ إِلَى عَمْرو الكَرِيمينِ وهذه = ٨١/أ

(١) في الأصل وهو .

(٢) سورة الأعراف من الآية (٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥) .

(٣) سورة فاطر من الآية (٣) .

(٤) في الأصل الإعراب .

(٥) في الأصل عمروا .

(٦) في الأصل النصب .

= المسائل جائزة بِأَنْ تُنْصَب بإضْمَارِ أَعْني وأَنْ تُرْفع على إضْمَارِ المُبْتَدَأِ .

المسألة الثانية : يجوز تفريق الموصوف وجمع الصفة ، وجمع الموصوف وتفريق الصفة فالأول : كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُل وَامْرأَةٍ وَحَمَار قِيَام ، وهذا لا يصح إلا إذا اشْتَرَكَتْ فَلَا يجوز مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وحِمَارٍ مُصَلِّيِنَ ، لأَنَّ الحِمَارَ لَا يُصَلِّي .

والثاني كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلين مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ ، وَمَرَرْتُ بِرِجَال قَائِم وقَاعِدٍ وَمُضْطَجِعٍ وَلَكَ القطع والرفع في مثل هذا ، كَأَنك قُلْتَ : أَحَدُهمَا مُسْلِم وَالْآخَرُ كافِرٌ .

والمسألة الثالثة : لا يجوز عطف الصفة على الموصوف ، فلا تقول : مَرَرْتُ بِزَيدٍ والظَّرِيفِ لأنَّه زَيدٌ في المَعْنى . ويجوز عطف بعض الصفات على بعْض كقولك : مَرَرْتُ بِزَيدِ الظَّرِيفِ وَالْكَاتِب لتغايرهما في المعنى .

فإنَ قلت : فما الفرق بين قولك : مَرَرْتُ بِزَيدِ الظَّرِيفِ الْكَاتِبِ وبَين قولك : مَرَرْتُ بِزيدِ الظَّرِيفِ وَالْكَاتِبِ ؟

قلت : الفرق أن إثبات الواو يدل على إثبات شهرة زيد بكل واحدة من الصفتين وحذفها يدل على شهرته بمجموعها .

المسألة الرابعة : لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف ، لأن إعرابها فرع على إعرابه وهي أيضًا فرع عليه في الوجود ، وأما قول النابغة :

١٧٣ – وَالمُؤْمِنُ العَائِذَات الطَّير يَمْسَحُهَا ... رُكْبَانُ مَكَّةَ بَينَ الغِيلِ وَالسَّنَدِ [١]

فليس العَائِذَاتُ صِفَةً مقَدَّمة ، وإنما الطَّيرُ بدَل أو عطف بيان .

المسألة الخامسة : اختلف سيبويه وأبو الحسن في عامل الصفة ، فذهب سيبويه [٢] إلى أن العامل فيها العامل / في موصوفها ، لأنها هي هو في المعنى ، وقد بين ذلك ، (٨١/ب) فكان العامل فيه عاملا فيها ، ولو جئت بصفات كثيرة كان حكمها حكم الصفة =

---

(١) العائذات : الحديثة النتاج من الحيوانات والعائذات أيضًا المعتصمات يمسحها أي : تمسح الركبان عليها ولا تهيجها بأخذ ، الغيل : الأجمة أو الماء الجاري على الأرض . السند : ما ارتفع من الأرض من قبل الجبل أو الوادي . والبيت في الديوان (٢٣) والديوان تحقيق كرم البستاني (٤٦) ورواية الديوان : بين الغيل والسعد ، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي (٢٥٧) وابن يعيش (١١/٣) والمقاييس (١٣٥/١) . واستشهد به على أن الطير بدل من العائذات وليس العائذات صفة متقدمة عليه .

(٢) انظر سيبويه (٢٠٩/١) .

باب
(التوكيد)

قال ابْنُ جِنِّيِّ: اعلَمْ أَنَّ التَّوكِيدَ لَفْظٌ يَتْبَعُ الاسْمَ المؤَكَّدَ لِرَفْعِ اللَّبْسِ وَإِزَالَةِ الاتِّسَاعِ ، وإنَّما تُؤَكَّدُ المعَارِفُ دُونَ النَّكِرَاتِ مُظْهَرِهَا وَمُضْمَرِهَا ، والأَسْمَاءُ المُؤَكَّدُ بِهَا تِسْعَةٌ وَهِيَ : نَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ ، وَكُلُّهُ ، وَأَجْمَعُ ، وأَجْمَعُونَ ، وَجَمْعَاءُ ، وجمع ، وَكِلَا ، وَكلْتا .

تَقُولُ : قَامَ زَيدٌ نَفْسُهُ وَرَأَيتُ زَيدًا نَفْسَهُ ، وَمَرَرْتُ بِزَيدٍ نَفْسِهِ ، وَكذَلِكَ : قَامَ أَخُوكَ عَينُهُ ، ورَأَيتُه عَينَه ومَرَرْتُ بِهِ عَينِهِ .

وتقول : جَاءَ الجَيشُ كُلُّه أَجْمَعُ ورأَيتُه كُلَّه أَجْمَعَ / ومرَرْتُ بِهِ كُلِّهِ أَجْمَعَ وَجَاءَ ٢٣/ب الْقَومُ كُلُّهُمْ أجْمَعُون ، ورَأَيتُهُمْ كُلُّهُمْ أَجْمَعِينَ ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ كُلِّهِمْ أَجْمَعِينَ .

وَجَاءَتِ القَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ ، وَرَأَيتُهَا كُلَّهَا جَمْعَاءَ ، ومررتُ بِهَا كُلِّهَا جَمْعَاءَ ، وجَاءَ النِّسَاءُ كلُّهُنَّ جُمَع ، ورَأَيتُهُنَّ كُلَّهُن جُمَع ، ومرَرْتُ بِهِنَّ كُلِّهِنَّ جُمَع .

= الواحدة [١] وينبغي أن تعلم أن عمل عامل الصفة فيها أضعف من عمله [٢] في موصوفها . وبيانه أنَّ الموصوف لا يجوز أن يخالف به عن عامله ، والصفة يجوز أن تقطع فتنصب أو ترفع وذهب أبو الحسن [٣] إلى أنَّ عامل الرفع في الصفة كونها صفة لمرفوع ، وكذلك عامل النصب والجر فيها ، وفي الذي قاله نظر ، لأن حق العامل أن يكون متحققًا بدون المعمول ، وهذا لا يتحقق إلَّا بِهِ ومعه .

ولم أذكر هذه المسائل إلا تكملة لفائدة الْبَابِ ، وحَاجَتُه إليها ضَرُورِيَّةٌ

(باب التوكيد)

قال ابن الخبَّاز : يقال : تَوكِيدٌ وتأْكِيدٌ ، والْأَولَى لُغَةُ الْقُرآن ، وفِيهِ : ﴿ تَوْكِيدِهَا ﴾ [٤] ولَهُ مَعْنَيَانِ : لغوي وصناعي ، فمعناه في اللغة : إحْكَامُ الشَّيءِ ، وفِي الاصطلاح : أَوكَدْتُ الحَبْلَ والسَّرْجَ وأَكَّدْتهُ ، أي : أَحْكَمْتُهُ . =

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/٢٠٩) . (٢) في الأصل عملها .

(٣) نص عليه السيوطي في الهمع (٢/١١٥) .

(٤) سورة النحل من الآية (٩١) وأولها : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ .

= ومعناه الصناعي : تمكين المعنى في النفس بذكر لفظه ثانيًا أو مثله دِلَالَةً عليه وهو ينقسم قسمين : أحدهما : أن تكرر اللفظ بعينه ، ويسمى التَّوكِيد الصريح ، والتوكيد اللفظي ، وهذا لا يختص بشيء ، يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة والمعرفة والنكرة ، فمثال الاسم قولك : قَامَ زَيْدٌ زَيْدٌ ، وأَكَلْتُ خُبْزًا خُبْزًا ، فَهَذَانِ مِثَالُ المَعْرِفَةِ والنكرة ، قال الراجز :

١٧٤ - كَمْ نِعْمَةٍ أَسْدَيْتُهَا كَمْ كَمْ كَمْ [(١)]

ومثال الفعل : قَامَ قَامَ زَيْدٌ ، وأنشد ابن الشجري [(٢)] في الأمالي [(٣)] :

١٧٥ - فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاة بِبَغْلَتي أَتَاكِ أَتاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ [(٤)]

٨٢/أ / ومثاله في الحرف : إِنَّ إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِق ، ولا يجوز تكرير الحرف الواحد لما فيه من توالي الأمثال ، فلا تقول : الدَّارُ لِلِزَيد . ومثاله في الجملة قولك : ذَهَبَ عَمْرُو ذَهَبَ عَمْرو ، وأما قوله سبحانه : ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [(٥)] فليس بتوكيد لأن كل مرة =

---

(١) البيت في الصاحبي لابن فارس (١٧٧) وروايته كم نعمة كانت له = كم كم كم وفي المباحث الكاملية للقاسم الأندلسي ق (١٣٨) ب مخطوطة الدار رقم (٢٦٦) نحو وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (١٨٣) والغرة لابن الدهان ورقة (٢٧٩) مصورة الجامعة العربية . والصناعتين (١٤٤) واستشهد به على تكرير الاسم « كم » للتوكيد اللفظي .

(٢) ابن الشجري : هو العلامة الأديب الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني المعروف بابن الشجري البغدادي المولود سنة (٤٥٠) هـ أخذ عن ابن طباطبا والتبريزي ومن تصانيفه : الأمالي ، والانتصار وقد ألفه للرد على ابن الخشاب ، ومن مؤلفاته النحوية : شرح اللمع لابن جني ، وما اتفق لفظه واختلف معناه ، مات ابن الشجري بالكرخ من بغداد سنة (٥٤٢) هـ .

(٣) الأمالي : هو سفر ممتع يشتمل على فنون من الآداب ، أملاه في أربعة وثمانين مجلسًا وقد طعمه بالمسائل النحوية ذات القيمة الكبيرة والفائدة العظيمة ، وهو من تصانيف ابن الشجري التي تشهد بغزارة علمه ورسوخ قدمه في ميدان اللغة العربية .

(٤) والبيت لم يعرف قائله .

النجاة : الخلاص وفي بعض الأصول النجاء بالمد وهو الاسراع ، وهو الأظهر والأوفق ، البغلة : حيوان معروف . اللاحقون : المدركون ، احبس احبس : أي احبس نفسك عن السير ، والبيت في الغرة المخفية لابن الخباز (٦٧) أ والهمع (١٢٥/٢) والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١٢٥) والأمالي الشجرية (٢٤٣/١) والخصائص (١٠٣/٣) والأشباه والنظائر (١١٠/٤) والأشموني (٢٠١/١) .

(٥) سورة المرسلات من الآية (١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩) .

....

= ذكرت فيها الجملة تتناول قضية مخصوصة ، فالأولى تتناول المكذبين بيوم الفصل ، والثانية تتناول المكذبين بالإهلاك ، وهَلُمَّ جرًّا إلى آخر السورة ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ (١) لاختلاف المواضع التي تطأُ الآيةُ عِقبَها .

الثاني : التكرير المعنوي ، ويسمي التكرير غير الصحيح ، ويكون بتسعة أسماء : نَفْس ، وعَين ، وكُلّ ، وأجْمَع ، وأجمَعُون ، وجَمْعَاء ، وجُمَع ، وكِلَا ، وكِلْتَا ، وكلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَه يحتاج إلى كشف .

أما النَّفْسُ : فَهِيَ عِبَارَة فِي الأَصْلِ عَنْ حَقِيقَة الشَّيءِ ، المُرَادُ مِنْهَا فِي التَّوكِيدِ إثْبَاتُ الحَقِيقَةِ تقول : قَامَ زَيدٌ نَفْسُهُ ، ورأَيتُ زَيدًا نَفْسَهُ ومَرَرْتُ بِزَيدٍ نَفْسِهِ ، يريد أن الحكم [تعلق] (٢) . بزيد لا بغيره وتؤكد بها التثنية والجمع فتقول : قام الزيدان أنفسهما ، ورأيت الزيدين أنفسهم ، وَكَذَلِكَ : قَامَتْ هِنْدٌ نَفْسُها ، والهِنْدَانِ أَنْفسهُمَا والهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ ، والأصل أنْ تَقُولُ : نَفْسَاهُمَا فَجَمَعْتَ المُثَنَّى كقوله تعالى : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (٣) .

وأما العين : فهي عبارة عن العضو المعروف في الأصل فأجريت مجرى النفس في التوكيد ، كأنهم جعلوا المذكور كلَّه عَينًا ؛ لأنها ذَرِيعَةٌ إلى مُعْظَم المصالح كما سموا الرجل الحافظ لأصحابه على الأماكن المشرفة عينًا ؛ لأنه لولا العين لبطلت الخصلة المرادة منه ، فكأنه قد صار كله ذلك العضو ، ويقارب هذا قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾ (٤) نسَب العمل إلى اليَدَينِ ؛ لأنَّ أكثر / ما يتولاه ، الإنسان يعمله ٨٢/ب بِيَدَيه . وتقول قَامَ الزَّيدَانَ أَعْينُهُمَا فَتَجْمَعُ .

وللنَّفس والعَين شأن ليس لغيرهما ، وهو إذا أكدت بهما ضميرًا مرفوعًا متصلًا أكدته قبلهما بضمير منفصل كقولك زَيدٌ ذَهَب هُوَ نَفْسُه ، وإِخْوَتُك سادُوا هُمْ أَعْينُهمْ ، وإنما فعلوا ذلك ؛ لأن النفس والعين اسمان يليان العوامل فلو لم تؤكد الضمير المتصل بالضمير المنفصل لتوهم أنهما مرفوعان بالفعل الذي قبلهما .

وأما كل : فمعناه الشمول والإحاطة وتؤكد بها (٥) كل ما يجوز وقوع الحكم ببعض =

(١) سورة الرحمن من الآية (١٣) وتكررت إحدى وثلاثين مرة .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) سورة التحريم من الآية (٤) .

(٤) سورة الحج من الآية (١٠) .

(٥) في الأصل وتؤكدها .

....

= أجزائه تقول [١] : جاءَ الجَيشُ كلُّه ، وأَكَلْتَ الرَّغِيفَ كُلَّه ، وبِعْتُ العَبْدَ كُلَّه ، ولا يجوز : جَاءَ زَيدٌ كُلُّه ؛ لأنه لا يجيء بعضه ، ولا تقول أيضًا : خَاطبْتُ زَيدًا كُلَّهُ ؛ لأنك لا تخاطب بعضه ، وتقول : رَأيتُ الثَّوبَ كُلَّه لِجَوَاز رؤية بعضه ، وتُضِيفُ كُلًّا إِلَى ضَمير المؤَكَّدِ أَي شَيء كان ، وفي التنزيل : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ ﴾ [٢] وفيه : ﴿ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ [٣] يقرأ بالرفع توكيدًا للنون وبالنصب [٤] توكيدًا للمفعول .

وأما أَجْمَعُ : فمعناها معنى كُل ومذهبها كمذهبها تقول : جاء الجَيْشُ أَجْمَعُ ولَا تَقُولُ : جَاءَ زَيد أَجْمَعُ . وقَالَ الكَلْحَبَةُ [٥] العُرَنِي [٦] أَنْشَدَهُ المُفَضل :

١٧٦ - وَنَادَى مُنَادِي ٱلْحَيِّ أَنْ قَدْ أُتِيتُم وَقَدْ شَرِبت مَاءَ [٧] المَزَادَةِ أَجْمعًا [٨]

وأجمع معرفة ، لأنه يجري على المعرفة .

فإِنْ قلت : من أي أقسام المعارف هو ؟

قلت : هو علم موضوع لمعنى ، وهو العموم ، والدليل على أنه علم أنه ليس بمضمر ولا اسم إشارة ، ولا معرَّفًا بِاللام ، وَلَا مُضَافًا فلم يبق إلا أَنْ يكون علمًا ؛ لأن المعارف مُنْحَصِرَةٌ ، فإذا انْتَفَتْ أَرْبَعَةٌ منها لم يبق إلا الخَامِسُ . وكذلك القول في تعريف أَجْمَعِينَ وَجَمْعَاءَ وجُمعَ .

٨٣/ب وأما أَجْمَعُونَ : فَيؤَكَّدُ بِها الذكور من ذَوي العلم / كقولك : جَاءَ القَوم أَجْمَعُونَ ، وفي التنزيل : ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [٩] وقال بعض المتأخرين : هو حال ، وهذا مستطرف . ولا يجوز اشتَرَيتُ الثِّيَابَ أجْمَعِينَ .

وأما جمعاء : فمثل أجمع في توكيد المفرد المحتمل للتجزئة تقول : جَاءَتِ القَبِيلَةُ =

---

(١) في الأصل يقول وهو تصحيف. (٢) سورة ص من الآية (٧٣) .

(٣) سورة الأحزاب من الآية (٥١) .

(٤) قرأ الجمهور بالرفع وأبو إياس حوية بن عائذ بالنصب (البحر المحيط ٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤) .

(٥) الكلحبة في الأصل : صوت النار ولهيبها وهذا لقب له وفي اللسان (١٢٣/١٠) أن الكلحبة أمه ، واسمه هبيرة بن عبد مناف بن عرين بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة وبن مالك بن زيد مناه بن تميم أحد فرسان بني تميم وساداتها .

(٦) في الأصل العربي وهو تصحيف .

(٧) في الأصل كالمزادة ، والمزادة : إناء كبير من جلد يتزود فيه الماء .

(٨) البيت في المفضليات المفضلية رقم (٢) ص (٣١) والخزانة (١٨٧/١) واللسان (١٢٣/١٠) واستشهد به على التوكيد بأجمع .

(٩) سورة الحجر من الآية (٤٣) .

قال ابْنُ جِنِّي : وَيَتْبَعُ أَجْمَعَ أَكْتَعُ أَبْصعُ ، وَيتْبَع أَجْمَعِينَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ ، وَيَتْبَعُ جمعاءَ كتعاءُ بصعاءُ ، ويَتْبَعُ جُمَعَ كُتَعُ بُصَعُ ، وَمَعْنَى هَذِه التوابع كلها شِدَّةُ التوكيد .

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ بَعْضِهَا على بَعْض ، لو قُلْتَ : جَاءَ الْقَومُ أَجْمَعُونَ كُلُّهُمْ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تُقَدِّمَ أجمَعُونَ علَى كُل لِضَعْفِهَا وقُوَّةِ كُلٍّ عَلَيهَا ، وتَقُولُ في التَّثْنِيَةِ : قَامَ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا ، ورأَيتُهُمَا كِلَيهِمَا ، ومَرَرْتُ بِهمَا كِلَيهِمَا ، وقامَتِ المَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا ، وَرَأَيتُهُمَا كِلْتَيهِمَا ، ومرَرْتُ بِهِمَا كِلْتَيهِمَا .

= جَمْعَاء ، وبِعْتُ الدَّارَ جَمْعَاء ولا يجوز جاءتَ هِنْدٌ جَمْعَاءَ ؛ لأنه لا يَجِيء بعضها وَجُمَعُ جَمْعُ جَمْعَاء في المعنى كما أنَّ أَجمَعِينَ جَمْعُ أجمع في المعنى ، وإنما قلنا : إنَّ أجْمَعِينَ جَمْعُ أَجْمَع في المعنى لا في اللفظ ، لأنه لو كانَ جمعه على حد زَيد وزَيدِينَ لتنكر ، فدل على أنه صيغة مرتجلة ، وكذلك جُمَعُ لو كان جَمْعَ جَمْعَاء لتنكر ، ولا تصرف جُمَع ؛ لأنه معرفة معدول عَنْ جَمَاعَي الذي هو في الأصل جَمْعَ جَمْعَاء كَصَحْراءَ وَصَحَارَى ، ولا تؤكد بشيء من هذه الأسماء النكرات ، لأنها معارف فلا تتبعها وهذا معنى قوله : (وإنما تُؤَكَّدُ المَعَارِفُ دوُنَ النَّكِراتِ مُظْهَرُهَا ومُضْمَرُها) ويؤكد المضمر بهذه الأسماء كما يؤكد المظهر ، وفي التنزيل : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (١) وقد ذكرت حكم نَفْسٍ وَعَين في تأكيد المرفوع المتصل .

قال ابْنُ الخَبَّاز : وأما أَكْتَعُ وأَبْصَعُ : فَتَابِعٌ لأَجْمَعَ ، وأَكْتَعُونَ وأَبصَعُونَ تَابِعٌ لأَجْمَعُونَ ، وَكَتْعَاءُ وَبَصْعَاءُ تَابِعٌ لِجَمْعَاءَ ، وَكُتَع وبُصعَ تَابع لجُمَع ، وحكم كل تابع حكم متبوعه في التعريف العلمي والجمع والمثنى على غير واحده ، والتأنيث والتعريف والعدل المانعين من الصرف .

ولم يذهب أبو الفتح إلى اشتقاق ، بل قال : (ومَعْنَى هَذِهِ (٢) التَّوابِعِ كُلِّها شدَّةُ التَّوكِيدِ) وذهب غيره إلى أَنَّها مُشْتَقَّة ، وأُخِذَ أَكْتَعُ مِنْ قوْلِهِم : [حَولُ كَتِيعٌ أَي تَامّ وأَبْصَعُ مِنْ قَولِهِمْ] (٣) تَبَصَّع العَرَقُ أي : سَالَ .

قال أبو ذؤيب :

=

(١) سورة ص من الآية (٨٢) .
(٢) في الأصل هذا وما أثبتناه عن اللمع .
(٣) زيادة عن الغرة شرح ألفية ابن معطي لابن الخباز ق (٦٨) والقاموس (بصع كتع) .

....

= ١٧٧ - تَأْبى بِدَرَّتِهَا إذَا مَا اسْتُغْضِبَتْ ... إلَّا الحَمِيم فإنَّهُ يَتَبَصَّعُ [١]

ونقل شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ عن الزجاجي أنه قال : قَامَ القومُ كلُّهُمْ ، فمعناه عُمُوْمُ القِيَامِ لَهُمْ مُجْتَمِعِينَ كانوا أو مفترقين ، وإذا قال : قام القَوم كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ فمعناه اجتماعهم في القيام في زمان واحد [٢] ولا شك أن هذا مستمد من قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [٣] ؛ لأن اللّه تعالى لمّا أمرهم بالسجود سَجَدوُا [٤] في زَمَانٍ وَاحِدٍ مرة واحدة .

وأما كلَا وكِلتْا : فاسمان يراد بهما عمُوْم الاثْنينِ والاثْنَتَينِ كما أن كُلًّا لعموم الجمع ، وكِلَا اسْمٌ علَى زنة معا وكلتا اسم على زنة ذِكْرَى فألفه للتأنيث ، وتاؤه كتاء بِنْتٍ وأُخْتٍ في أنها بدل من الواو التي هي لام الفعل [٥] ووزنه فِعْلا . وقال الجَرْمِي [٦] :

وَزْنُهُ فِعْتَلٌ ، وَهَذَا لَمْ يَجِئْ ثَبْتًا .

واختلف النحويين في كِلا وكِلْتَا ، فقال البصريون [٧] : هو مفرد اللفظ مثنى المعنى / واحتجوا على ذلك بوجهين : أحدهما : أنه لا يخبر عنهما (إلّا) [٨] بالمفرد ٨٣/ب قال اللّه ﷻ : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [٩] وقال الشاعر [١٠] :

١٧٨ - كِلَا أَخَوينَا إنْ يُرَعْ يَدْعُ قَوْمَهُ ... ذَوِي جَامِلٍ دَثْرٍ وَجَمْع عَرَمْرَمِ

كِلَا أَخَوينَا ذُو رِجَال كَأَنَّهُمْ ... أُسُودُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أَغْلَبَ ضَيغَمِ [١١] =

---

(١) تأبى بدرتها : أي تأبى بدرة العدو ، استغضبت : طلب ما عندها كرها يتبصع : يتفتح وينفجر ، الحميم : الماء الحار والمراد به هنا : العرق ، ويطلق أيضًا على الماء البارد .
يريد أن الفرس الجواد إذا حركته للعدو استجاب ، فإذا حملته على أكثر من ذلك كرها امتنع . والبيت في اللسان (حمم) وديوان الهذليين (١/١٧) وأتى به شاهدًا على مجيء بصع بمعنى سال وتفجر .

(٢) نص عليه أبو حيان في الارتشاف ق (٣٠١) ب ونسبه إلى الفراء والمبرد .

(٣) سورة ص من الآية (٧٣)

(٤) في الأصل وسجدوا بزيادة واو العطف .

(٥) ربما قصد المؤلف من الفعل هنا وزن بنت وهو فعل .

(٦) الجرمي : هو أبو عمر صالح بن إسحاق ، نحوي فقيه أخذ عن الأخفش ويونس مات سنة (٢٢٥هـ) ترجمته في أخبار النحويين البصريين (٧٢) وطبقات الزبيدي (٧٦) وإنباه الرواة (٢/٨٠) .

(٧) نص عليه السيوطي في الهمع (١/٤١) .

(٨) زيادة يقتضيها السياق .

(٩) سورة الكهف من الآية (٣٣) .

(١٠) لم نهتد إلى اسمه .

(١١) جامل : جماعة من الإبل تقع على الذكور والإناث . دثر : كثير ، عرمرم : كثير ، الشرى : موضع =

قال ابنُ جِنِّي : فَكِلَا وكِلْتَا مَتى أُضِيفَتَا إلَى المُضْمَرِ كَانَتَا في الرَّفْعِ بِالأَلِفِ وفي النَّصْبِ وَالجرِّ بِالياءِ علَى ، مَا مَضَى ، وإنْ أُضِيفَتَا إلَى المَظْهَر كَانَتَا بِالأَلِفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ تَقُولُ : جَاءَنِي كِلَا أَخَوَيْكَ ، ورَأَيتَ كِلَا أخويكَ ، وجَاءَتْنِي كِلْتَا أُخْتَيكَ ؛ لأَنَّ كِلَا وكِلْتَا اسْمَانِ / مُفْرَدَانِ غَيرَ مُثَنَّيَيْنِ ، وإنْ أَفَادَا مَعْنَى التَّثْنِيَة . ٢٤/أ

= ولو كان مثنى لثنى الخبر . الوجه الثاني : أنهما يضافان إلى ضمير التثنية كقولك : كِلَاهُمَا وكِلْتَاهُمَا ، ولو كانا مثنيين ما أضيفا ، ألا ترى أنك لا تقول : اثْنَاهُمَا ولا اثْنَتَاهُمَا وذهب الكوفيون إلى أنه مثنى اللفظ (١) واحتجوا على ذلك من وجهين : أحدهما : أن الشاعر قد استعمل مُفرَدَهَا ، قال الراجز :

١٧٩ - في كِلْتَ رِجْلَيهَا سُلَامَى وَاحِدَة كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَةٍ (٢)

فإنْ كَانَ للمؤنث مفرد فالمذكر كذلك ، لأنه فرعه .

قال ابنُ الخبّاز : الوجه الثاني : أَنَّهما يكونان في الرفع بالألف وفي الجر والنصب بالياء يقول :

/ جَاءَنِي كِلَاهُمَا وكِلْتَاهُمَا ورَأَيتُ كِلَيهِمَا وكِلْتَيهِمَا وَمَرَرْتُ بِكِلَيهِمَا ٨٤/أ وكِلْتَيهِمَا ، وهذه طريقة التثنية ، والجواب أن قوله :

١٨٠ -*في كِلْتَ رِجْلَيهَا* (١٧٩)

أراد في كِلْتَا رِجْلَيهَا ، فحذف الألف - وهو يريدها - ضرورة ، قال رؤبة :

١٨١ - وَصَّانِي العَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي (٣) =

= تنسب إليه الأسد ، وقيل : هو طريق في سلمى تنسب إليه الأسد الضيغم : الذي بعض وهو الأسد . ولم نجد هذين البيتين فيما أمكننا الرجوع إليه من المراجع النحوية واللغوية والأدبية .

واستشهد به على مجيء خبر كلا مفرد مما يدل على أنها مفردة في اللفظ وإن كانت مثنى في المعنى .

(١) نص عليه السيوطي في الهمع (٤١/١) والدرر (١٦/١) .

(٢) السلامى : عظام الأصابع في اليد والقدم قال ابن الأعرابي : عظام صغار على طول الإصبع أو قريب منها . والبيت في اللسان (كلا) والخزانة (٢٩/١) تحقيق هارون والأشموني (٣٢/١) والإنصاف في مسائل الخلاف (١٨٣) مط ليدن ، والدرر (١٦/١) والهمع (٤١/١) والمحصول (١٣٠) وأسرار العربية (١١٣) .

واستشهد به الكوفيون على استعمال مفرد كلتا .

(٣) البيت في الخزانة (١٣١/١) تحقيق هارون ، وديون رؤبة (١٨٧) والخصائص (٢٩٣/٢ ، ٣١٧) =

....

= أراد فِيمَا وصَّاني . والجواب عن الثاني أَنهما لو كانا مثنيين لرفعا بالألف والجرا ونصبا بالياء في كل حال ، وذلك لا يكون إلا إذا أضيفا إلى المضمر . فإن أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف في كل حال تقول : جاءَني كِلَا أَخوَيكَ وكِلتَا أُخْتَيكَ ، ورأيت كِلَا أَخوَيكَ وكِلْتَا أُختَيكَ ، ومررت بِكَلَا أَخويكَ وكِلْتَا أُخْتَيك ، وإنما كان ذلك في الإضافة إلى المضمر ؛ لأنهما أشبهتا إلَى وعَلَى وَلَدَى بِلُزُوم الإضَافَةِ ، وأولئك تقلب ألفاتها ياءات إذا وَلِيَنَ المُضْمَر كقولك : إلَيكُما وعَلَيكُمَا ولدَيكُمَا ، وتبقى أَلفاتها إذَا وَلِينَ الظَّاهِرَ كقولك : إلَى زَيدٍ وَلَدَى بَكْرٍ وعلَى عَمْرٍو ، واختص القلب بالجر والنصب ؛ لأنهما مثنيان في المعنى ، فكان القلب في موضع تقلب فيه ألف التثنية ياء .

ويجوز تَثْنِيَةُ خَبَرِهَا حَمْلًا عَلَى المعْنَى ، قالَ الفَرَزْدَقُ :

١٨٢ - كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الجرْيُ بَينَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيهِما رَابِي [(١)]

فَقَالَ : أَقْلَعَا ، حَمْلًا علَى المَعْنَى ، وَقَالَ : « رَابِي » حَمْلًا علَى اللَّفْظِ ، وتقول : كِلْتَا أُخْتَيكَ ذَاهِبَةٌ ، وكِلْتَا أُخْتَيكَ ذَاهِبَتَانِ ، والحملَ على اللفظ أولى ؛ لأنه الظاهر ولم يأت في التنزيل إلا هُوَ في قَولِهِ تَعَالَى : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [(٢)] .

= والانصاف (١٨٥) والمحصول (١٣١) والأشباه (١٢١/١ ، ١٧١) والغرة لابن الدهان ق (٥٦) مصورة الجامعة العربية . واستشهد به على حذف الألف من وصاني لضرورة الشعر .

(١) قاله الفرزدق في أم غيلان بنت جرير وكان قد زوجها من الأبلق الأسدي . والبيت في المرتجل (٨٢) . وفي ديوان الفرزدق (٣٤) مطبعة الصاوي ، والخصائص (٤٢١/٢) (٣٥١/٣) والنوادر (١٦٢) منسوبًا إلى الفرزدق . وفي الأشموني (٣٣/١) والهمع (٤٢/١) والدرر (١٦/١) .
واستشهد به على تثنية خبر كِلَا حملا على معناها وإفراده حملا على لفظها .

(٢) سورة الكهف من الآية (٣٣) .

باب
(البدل)

قال ابن جني: اعلَمْ أَنَّ البَدَلَ يَجْرِي مجرى التَّوكيدِ في التَّحْقِيقِ والتَّشْدِيدِ وَمجْرَى الوَصْفِ في الإيضاح والتَّخْصِيصِ ، وَهُوَ في الْكَلَامِ على أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ : بَدَلُ الكُلِّ وبَدَلُ الْبَعْضِ وَبَدَلُ الاشْتِمَالِ ، وبَدَلُ الْغَلَط والنِّسيانِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تُبْدِلَ المَعْرِفَةَ مِنَ المَعْرِفَةِ والنَّكِرَةَ مِنَ النَّكِرَةِ ، والمعْرِفَةَ من النَّكِرَةَ ، والنكرة من المَعْرِفَةِ والمُظْهَرَ مِنَ المُضْمَرِ ، والمضمرَ مِنَ المُظْهَرِ ، والمُضْمَرَ مِنَ المَضْمِرِ .

فَبَدَلُ المَعرِفَةِ من المعرفة : قَامَ أَخُوكَ زَيدٌ ، وَبَدَلُ النَّكِرَةِ مِنَ النَّكِرَة : مَرَرْتُ بِرَجُل غُلَامِ رَجُلٍ . والمعْرِفَةِ مِنَ النَّكِرةِ : مَرَرتُ بِرَجُلٍ زَيدٍ ، والنَّكِرَةِ من المَعْرِفَةِ : ضَرَبْتُ زَيدًا رَجُلًا صَالِحًا والمُظْهَرِ مِنَ المُضْمَرِ نَحْوُ قَولِكَ : مَرَرتُ بِهِ أَبِي مُحَمَّدٍ . قَالَ الشَّاعِرُ :

عَلَى حَالَةٍ لَو أَنَّ فِي الْقَومِ حَاتِمًا   عَلى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ

جَرَّ حَاتمًا لأنه بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ فِي جُودِهِ ، والمضمر من المُظْهَر نَحْوُ قَولِكَ : رَأَيتُ زَيدًا / إِيَّاهُ والمضْمَر مِنَ المُضْمَر نَحْوُ قولِكَ : رَأَيتُهُ إِيَّاهُ . ٢٤/ب

وعِبْرَةُ الْبَدَلِ أَنْ يَصْلُحَ الْكَلَامُ بِحَذْفِ الْأَوَّلِ وإِقَامَةِ الثَّانِي مُقَامَهُ تَقُولُ فِي بَدَلِ الْكُلِّ : قَامَ زَيدٌ أَخُوكَ ، ورَأَيتُ أَخَاكَ جَعْفَرًا ، وَتَقُولُ فِي بَدَلِ البَعْضِ : ضَرَبْتُ زَيدًا رَأْسَهُ .

ومَرَرْتُ بِقَومِكَ نَاس مِنْهم ، وتقُول فِي بَدَلِ الاشْتِمالِ : يُعْجِبُنِي زَيدٌ عَقْلُه ، وعَجِبْتُ مِنْ جَعْفَرٍ جَهْلِه وغَبَاوتِهِ ، وتقُولُ فِي بَدَلِ الغَلَطِ : عجِبْتُ مِنْ زَيدٍ عَمْرٍو وأَكلْتُ خُبْزًا تَمْرًا ، غَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ الثَّانِيَ مِنَ الْأَوَّلِ ، ولا يَقَعُ مِثْلُه فِي قُرْآنٍ وَلَا شِعْرٍ ، قَالَ اللَّه ﷻ : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ فهذا بَدَلُ البَعْضِ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ فَهَذَا بَدَلُ الاشْتِمَالِ .

(باب البدل)

قال ابن الخباز : يِقَال : بِدْلٌ وَبَدَل وبَدِيلٌ كعِدْلٍ وجَمَل وقَتِيل ، والبَدَلُ في اللغة / : كلُّ شيء قَامَ مقام غيره ، ومنه قولهم : إِنَّ بَدَلَكَ زَيدٌ ، أي : إِنَّ الْقَائِمَ =٨٤/ب

....

= مَقَامَك زَيدٌ ، وقال ذو الرمة :

١٨٣ - فَيَا كَرَمَ السَّكْنِ الَّذِينَ تَحَمَّلُوا   مِنَ الدَّارِ والمُسْتَخْلِفِ المُتَبَدِّلِ [١]

وهو عند النحويين عبارة عن كُلِّ اسْمٍ يَعْتَمِدُه الحَدِيثُ [٢] .

وأما جريه مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد فلأنك إذَا قلت : قَامَ أَخُوكَ زَيدٌ ، فالبدَلُ والمبدل مِنْهُ عبارتان عن معْنًى وَاحِدٍ ، فكأنك قلت : قَامَ أَخُوكَ أَخُوك . أَو قَامَ زَيدٌ زَيدٌ ، وكذلك إذا قلت : ضَرَبْتُ زَيدًا رَأْسَهُ ، فقد ذكرت الرأس مرتين، الأولى بذكرك ما هو جزء منه أعني زَيدًا ، والثانية : بذكرك اسمه [٣] وكذلك إذا قلت : أعجَبَنِي زَيدٌ عَقْلُه ، فقد ذكرت العقل مرتين : إحداهما : بذكر محله المشعر به . والثانية بذكر اسمه ، ولا يتجه في بدل الغلط ، لأنك إذا قلت : رَكِبْتُ فَرَسًا حِمَارًا لم تذكر الحمار مرتين ، ولا الفرس مرتين ؛ لأن أحدهما غير الآخر من كل وجه ، فذكر أحدهما لا يدل على ذكر الآخر .

وأما جريه مجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص ، فلأنك إذا قلت : قَامَ أَخُوكَ زَيدٌ لم يخل بعض من يسمع ذلك من أن يكون غير عارف بالمذكور من كلتا جهتيه اسمه وقرابته فإذا قلت : قَامَ أَخُوكَ وهو لا يعرف أن اسمه زَيد ، وقام زَيدٌ وهو لا يعرف أنه أَخُوكَ ثم جمعت بين الاسمين ؛ أفدت بمجموعها بيانًا لا يحصل بأحدهما .

والبدل أربعة أقسام : أحدهما : أن تبدل الاسم من الاسم ، وهما دالان على معنى واحد ، وهذا يسمى بدل كل من كل ، لأن الثاني دال على جميع ما يدل عليه الأول . الثاني : أن تبدل الاسم من الاسم والثاني دال على بعض ما يدل عليه الأول ، وهذا يسمى بدل بَعْض . الثالث : أن تبدل الاسم من الاسم والثاني دال =

---

(١) يا كرم السَّكْن : نداء تعجبي أي يا صَاح انظر كرم السكن وهم أهل الدار جمع ساكن ، تحملوا : ارتحلوا : والمستخلف معطوف على الدار . أي : أن الدار تبدلت بالسكن الوحوش والظباء والبقر . والبيت في الديوان نشر المكتب الإسلامي ببيروت (٥٩١/١) والديوان تحقيق كارليل (٥٠٦) والكشاف (٢٦٥/١) والشواهد الكبرى (٤٤٥/٤) والخزانة (٦٢٧/٣) ، واللسان (سكن) . واستشهد به على أن البدل في اللغة هو القائم مقام غيره .

(٢) حق التعريف أن يكون جامعًا مانعًا . وهذا التعريف غير مانع من دخول عطف النسق وعطف البيان .

(٣) في الأصل ذكرك باسمه .

....

= على معنى يوصف به الأول ، وهذا يسمى بدل المصدر / وبدل الاشتمال أيضًا . ٨٥/ب لأن الأول اشتمل على الثاني .

الرابع : بدل الغلط : وهو أن يكون الثاني خارجًا في الدلالة عن الأقسام الثلاثة وإنما انحصر في ذلك ، لأنَّ كُلَّ شيء ضَامَّ شيئًا لم يخل من أن يكون دالًا على ما يدل عليه أو لا ، فالأول : البدل الأول ، والثاني : لا يخلو من أن يدل على جزئه أولا فالأول : البَدَلُ الثَّاني والثاني إما أن (يدل) [١] على معْنًى [٢] فيه أو خارج عنه ، فالأول البدل الثالث ، والثاني : مهدر مطرَحٌ ، لأنه لا فائدة فيه فثبت أن الأبدال المستعملة ثلاثة أقسام .

واعلم أن أكثر الناس يمنعون أن يُقَالَ : الكل والبعض ، لأنهما في نية الإضافة فلا يدخلهما اللام ، ومنهم من أجاز ذلك ، ومنعه ظاهر كلام سيبويه .

وجملة مسائل البدل عشرون ، أنا أسوقها إليك واحدة واحدة إن شاء اللّه .

أما بدل الشيء من الشيء وهما لمعنى واحد فمسائله ثمان : الأولى : بدل المعرفة من المعرفة كقولك : قَامَ أَخُوكَ زَيْدٌ ، وفي التنزيل : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [٣] ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [٤] والآية تدل على جواز إبدال الضعيفة من القوية ، لأن الثانية مضافة ، والأولى معرفة باللام قال الراجز .

١٨٤ - عُشٌّ كَعُشِّ الطَّائِرِ ٱلْكُرْكِيِّ [٥]

فَالْكُرْكِي بَدَلٌ مِنَ الطَّائِرِ . الثانية : بدل النكرة من النكرة كقولك : مَرَرْتُ بِرجُل غُلَام رَجُل ، ويجوز أن يكون وصفا . الثالثة [٦] : بدل المعرفة من النكرة كقولك : مرَرْت بِرَجُل زَيدٍ ، وهذا حَسَنٌ ، لأن الثاني واضح ، وفي التنزيل : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [٧] ﴿ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ [٨] الرابع : بدل النكرة من المعرفة كقولك : ضَربْتُ زَيدًا رَجُلًا صَالِحًا وهذا يجوز أن يكون حالًا ، ولو مثل بغير النصب لكان =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) لفظ (معنى) مكرر بالأصل .

(٣) سورة الفاتحة من الآية (٦) .

(٤) سورة الفاتحة من الآية (٧) .

(٥) الكركي : طائر وجمعه : كراكي . والكرك : جبل ولم نجده في اللسان واستشهد به على إبدال المعرفة من المعرفة .

(٦) في الأصل الثانية .

(٧) سورة الشورى في الآية (٥٢) .

(٨) سورة الشورى من الآية (٥٣) .

....

= أحسن كقولك : مررْتُ بِزَيدٍ رَجُلٍ صَالِح ، وفي التنزيل : ﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ (١) ، ﴿ نَاصِيَةٍ / كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ (٢) وقالوا إن كانت (٣) لفظ المعرفة ينبغي أن توصف كالآية ، وإن لم تكن من لفظها لم تلزم الصفة وتجوز ، قال الشاعر فلم يصف (٤) :

٨٥/ب

١٨٥ – فَلَا وَأَبِيكَ خَيرٍ منك إنِّي ... لَيُؤْذِينِي التَّحَمْحُمُ وَالصَّهِيلُ (٥)

الخامسة : بدل المظهر من المضمر ، وقد انْطَوَى علَيهِ التمثيل .

السادسة : بدل المضمر من المضمر كقولك : جِئْتَ أَنْتَ ، ويجوز أن يكون توكيدا ورأَيتُكَ إيَّاكَ ، ومَرَرْتُ بِكَ بِكَ . السابعة : بدل المضْمَرِ من المُظْهَر كقولك : جَاءَ زَيدٌ أَنَا ورَأَيتُ زَيدًا إيَّايَ ، وَمَرَرْتُ بزَيدٍ بِي . الثامنة : بدل المظهر من المضمر ، ولا يجوز إلا كان المضْمَر غَائِبًا كقولِ الشَّاعِر : وهو الفرزدق :

١٨٦ – عَلَى حَالَةٍ لَو أنَّ في القَوم حَاتِمًا ... علَى جُودهِ لضَنَّ بالمَالِ حَاتِمِ (٦)

ورأيت في معاني (٧) الإِشناندانِي (٨) : =

---

(١) سورة العلق من الآية (١٥) . (٢) سورة العلق من الآية (١٦) .

(٣) في الأصل كان .

(٤) هو شمير بن الحارث كما في الحجة ص (١١١) وفي شرح الدرة ق (١٤١) ب .

(٥) التحمحم : صوت البرذون عند الشعير . الصهيل صوت الفرس. والبيت في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : (٦١) .

واستشهد به على إبدال النكرة من المعرفة مع ترك وصف النكرة .

(٦) حاتم : هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي يضرب به المثل في الجود ، ضن : أمسك وبخل . والبيت في ديوان الفرزدق ط بيروت (٢٩٧/٢) وط القاهرة (٨٤٢/٢) ورواية الديوان :

على ساعة لو أن في القوم حاتما ... على جوُدِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

وعلى ذلك فلا شاهد فيه ، وهو في ابن يعيش (٦٩/٣) واللسان (حتم) وروايته :

* على جوُدِهِ مَا جَادَ بِالْمَالِ حَاتِمُ *

واستشهد به على إبدال الظاهر من ضمير الغيبة .

(٧) معاني الإشناندانِي : هو كتاب يشرح فيه الأبيات الشعرية إذ يذكر البيت أو البيتين ويعقب عليهما بشرح الألفاظ اللغوية وهو مطبوع بدمشق عام (١٩٢٢م = ١٣٤٠هـ) ويقع في (١٣٥) صحيفة ومنه نسخة بجامعة القاهرة رقم (٥١٠٣) .

(٨) الإشناندانِي : هو أبو عثمان سعيد بن هارون الإشناندانِي ذكره ابن النديم في مقالة اللغويين والنحويين من كتاب الفهرست ، وعده من علماء البصرة وقال : روى عنه أبو بكر بن دريد ولقيه بالبصرة وله من =

....

= ١٨٧ - *على جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ [١]*

وأجلى من هذا البيت للاتفاق على روايته قول حاتم :

١٨٨ - فَنَتَجتْ مَيتة جَنِينًا مُعْجَلًا عِنْدِي قَوَابِلُهُ الرِّجَال مُسَتَّرِ [٢]

مُسَتَّر بدل من الهاء في قوابله ، وقالوا : لا يجوز إبدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب ، لأنهما في غاية البيان فلا يبينهما الظاهر الذي هو أنقص منهما فلا تقول : أَكْرمْتَنِي زَيدًا ، ولا مَرَرْتُ بِكُمْ بَنِي تَمِيم . وأجاز الأخفش [٣] المسألة الثانية واحتج بقوله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ﴾ [٤] . وقال : الَّذِينَ بدل [٥] من الكاف والميم ، ورد عليه بأن الَّذِينَ مبتدأٌ ، و ﴿ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٦] خبره .

وأما بدل بعض الشيء من جميعه فمسائله ست : الأولى : بدل المعرفة من المعرفة / كقولك : ضَرَبْتُ زَيدًا رَأْسَهُ ، وفي التنزيل : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ ﴾ [٧] وقيل : إنَّ مَنْ فَاعِل حِج . ٨٦/أ

الثانية : بدل النكرة من النكرة كقولك : ضَرَبْتُ رَجُلًا يدًا له ، وَفي التَّنْزِيلِ : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴾ ، ﴿ حَدَآئِقَ وَأَعْنَـٰبًا ﴾ ، ﴿ وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ﴾ ، ﴿ وَكَأْسًا دِهَاقًا ﴾ [٨] .

الثالث : بدل المعرفة من النكرة كقولك : ضَرَبْتُ رَجُلًا يَدَهُ .

الرابعة : بدل النكرة من المعرفة كقولك : ضَرَبْتُ زَيدًا يَدًا لَهُ ، ورِجْلًا ، ومنه : =

= الكتب : معاني الشعر ، وكتاب الأبيات ، ولم تشر كتب التراجم إلى تاريخ وفاته ، ولكن يبدو من أخذه عن التوزي وأخذه عن ابن دريد أنه من رجال القرن الثالث الهجري .

(١) عجز بيت صدره :

على حاله لو أن في القوم حاتمًا على جوده ضنت به نفس حاتم

وهذه الرواية هي رواية اللسان (حتم) ورواية الأشناندانى في معاني الشعر (٣١) وعلى ذلك فلا شاهد فيه .

(٢) النتاج : اسم يجمع وضع جميع البهائم ، وقيل : هو في الناقة والفرس ، وقيل النتاج في جميع الدواب والولادة في الغنم ، المعجل : هو الذي وضع قبل إناه ، ولم نجد البيت في ديوان حاتم ولا في لسان العرب . واستشهد به على إبدال الظاهر من الضمير الغائب .

(٣) نص عليه في الهمع (١٢٧/٢) .

(٤) سورة الأنعام من الآية (١٢) .

(٥) في الأصل بدلا بالنصب .

(٦) سورة الأنعام من الآية (١٢) .

(٧) سورة آل عمران من الآية (٩٧) .

(٨) سورة النبأ من الآية (٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤) .

....

= مَررْت بِقَومِك نَاسٍ مِنْهُمْ .

الخامسة : بدل المظهر من المظهر ، وقد انْطَوى عليه التَّمِثْيلُ .

السادسة : بدل المظهر من المضمر كقولك : أعجبَتَني وَجْهُك ، وسقط منه مسألتان : بدل المضمر من المضمر ، وبدل المضمر من المظهر ، فلا يجيزون : رأَيتُ زيدًا إيَّاهُ ولا رأَيتُهُ إيَّاه لأن الإضمار لا يدلِ على الجزئية ، ومن النحويين من تكلف إجازته بتمثيل عسير ، فقال : أقول : نِصْفُ الرَّغِيفِ أكَلتُهُ إيَّاهُ فَالْهَاءُ للرغيف ، وإيَّاهِ للنصف فهذا بدل مُضْمَرٍ مِنْ مُضْمَر ، وقال : أقول : نِصْفَ الرَّغِيفِ أَكلْتُ الرَّغِيفَ إيَّاه ، فإيَّاهُ لِلنَّصْفِ فهذا بدل مضمر من مظهر ، وهذا الذي ذكرته لك لا تكاد تجده في كتاب .

وأما بدل الاشتمال فمسائله ست : الأولى : بدل المعرفة من المعرفة كقولك : أعجبَنِي زَيد عَقْله . الثانية : بدل النكرة من النِكرة كقولك : أعجبَتْني جَارِيَةٌ حُسْنٌ لَهَا . الثالثة : بدل النكرة من المعرفة كقولك : طَابَ عَبْدُ اللّه خَبَرٌ بلَغَني عنه ، وفي التنزيل : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ ﴾ [(١)] وقال أبو عبيدة [(٢)] : قِتَالٍ مَجْرور علَى الجِوَار .

الرابعة : بدل المعرفة من النكرة كقولك : اشْتَهَيتُ طَعَامًا طيّبه .

الخامسة : بدل المظهر من المظهر وقد انطوى عليه التمثيل . السادسة : بدل المظهر من المضمر كقولك : أعجَبَتني حِلْمُكَ وأنشد / سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ : ٨٦/ب

١٨٩ - ذرِينِى إنَّ أمْرِكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيتِني حِلْمِي مُضَاعَا [(٣)]

وسقطت منه مسألتان : بدل المضمر من المضمر ، وبدل المضمر من المظهر ، ومن تكلف إجازة هاتين المسألتين في بدل بعض الشيء من جميعه تكلف إجازتهما ها هنا . فإبدال المضمر من المضمر كقولك : « حُسْنُ الجَارِيَةِ الجَارِيَةُ أعجَبَتْني هُوَ »=

---

(١) سورة البقرة من الآية (٢١٧) .

(٢) أبو عبيدة : هو أبو عبيدة معمر بن المثنى مات سنة (٢٠٩) هـ .

(٣) البيت لرجل من خثعم أو بجيلة . والشاعر يخاطب عاذلته آمرًا إياها أن تتركه وشأنه في إتلاف ماله لاكتساب الحمد والثناء . والبيت في سيبويه (٧٨/١) والهمع (١٢٧/٢) .

واستشهد به على إبدال الظاهر من المضمر بدل اشتمال .

....

= وإبدال المضمر من المظهر كقولك : الجَارِيَةُ حُسْنُها أعجبَتْني الجَارِيَةُ هُوَ ، فهذه أربع وعشرون مسألة ، ولابد من ختم الباب بثلاث مسائل .

المسألة الأولى : أن يقال : إذا كان معنى قولك : ضَرَبْتُ زَيدًا رأْسَهُ ضَرَبْتُ رأْسَ زَيدٍ ، فهلا قيل : ضَرَبْتُ رأْسَ زَيدٍ ؟ قلت بينهما فرق من وجهين : أحدهما : أن قولك ضربت زَيدًا رأْسَه يفيد التوكيد. والثاني : أنه يفيد ضرْبَ الرَّأْسِ متصلا بزَيدٍ ، لأنك ذكرت زَيدًا ، ولو قلت : ضربْتُ رأْسَ زَيدٍ لجاز أن يكون متصلا به ومنفصلا عنه .

المسألة الثانية : اختلف النحويون في العامل في البدل ، فذهب قوم إلى أن العامل فيه العامل في المبدل منه ، والمبدل منه كالشرط لنفوذه إليه ، وهذا قول مهجور . والقول الثاني – وهو الصحيح – : أن العامل فيه محذوف دَل عليه الأول ، ويدلك على ذلك مجيئه صريحًا في قوله سبحانه : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [١] فمْنِ بدل من الَّذِينَ بتكرير اللام . وقال تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ ﴾ [٢] فالطَّلْع بدَلٌ من النَّخْل بتكرير مِنْ ، قال عبد القاهر رَحِمَهُ ٱللَّهُ : حقُ عَامِلِ البَدَلِ أنْ لَا يَظْهَرُ ، لأنه مدلول عليه ، وفي الإبدال اختصار فإن ظهر فإنما يكون حرفًا ، يُريد أن الفعل لا يظهر ، فأَمَّا قوله : / سُبْحَانَهُ : ٨٧/أ ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾ [٣] ، ﴿ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴾ [٤] فالجملة الثانية شارحة للأولى كقولك : ضَرَبْتُ رأسَ زَيدٍ قَذَفْتُهُ بِالحَجَرِ .

المسألة الثالثة : اختلفوا في المبدل منه ، أهو مطَّرَحٌ أمْ مُرَادٌ ؟ فمنهم من قال : إنه مُطَّرَح ، لأن الثاني سمي بدلا لقيامه مقامه ، ومنهم من قال : إنه مُرَادٌ واحتج بقول الشاعر [٥] :

١٩٠ – إنَّ السُّيوفَ غُدُوَّهَا وَرَواحَهَا تَرَكَتْ فَزَارَةَ مِثْلَ قَرْنِ ٱلْأَعْضَبِ [٦] =

---

(١) سورة الأعراف من الآية (٧٥) .
(٢) سورة الأنعام من الآية (٩٩) .
(٣) سورة الشعراء من الآية (١٣٢) .
(٤) سورة الشعراء من الآية (١٣٣) .
(٥) القائل هو الأخطل .
(٦) فزارة : قبيلة ، وقيل : فزارة أبو حي من غطفان وهو فزارة بن ذبيان بن يغيض بن ريث بن غطفان . والأعضب : مكسور القرن والبيت في اللسان (عضب) وروايته :

* تركَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ *

المقتضب ب (١٠٣/١) . واحتج به على عدم إغفال المبدل منه .

قال ابن جني : ومَعْنَى عَطْفِ الْبَيَانِ : أَنْ تُقِيمَ الأَسْمَاءَ الصَّرِيحَةَ غَيرَ المَأْخُوذَةِ مِنَ الفِعْلِ مُقَامَ الْأَوصْافِ المَأْخُوذَةِ مِنَ الْفِعْلِ تَقُولُ : قَامَ أَخُوكَ مُحَمَّد كَقَولِكَ : قَامَ أَخُوكَ الظَّرِيفُ ، وَكَذَلِكَ : رَأَيتُ أَخَاكَ مُحُمَّدًا ، وَمَرَرْتُ بِأَخِيكَ / مَحَمَّدٍ . ٢٥/أ

= فقال : تَرَكَتْ لأَنَّه عَنَى السَّيُوفَ .

وأما بدل الغلط فلا معنى للتفريع عليه ، لأنه خطأ في اللفظ ، ولكن فيه نكتة ينبغي أن تذكر . اعلم أنك إذا قلت : رأيتُ رَجُلًا [١] حِمَارًا فهو على وجهين : الغَلَطُ والبَدَاء [٢] ، أما الغلط فإن تِقْصِدَ ذِكْرَ الحِمَار فيسبقك لسانك إلى رَجُل وأنت غيرُ مُرِيدٍ ذكره كما قال الأعرابي « يُبْصِرُنِي لَا أَحْسَبُه » وإنما يُرِيدُ يَحْسَبُنِي لَا أبصره .

وأما البَدَاءُ : فهو أن تذكر الرَّجُلَ أولا ثم يبدو لك بَدَاء في تَرْكه وذكْر الحِمَارِ ، قال أبو علي [٣] : « وحق هذا أن يُسْتَعْمَل فيه بَلْ ، فيقال : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلْ حِمَارٍ » لأن معنى بَلْ الإِضْرَابُ عَنِ الأول والإِثبات للثاني .

(باب عطف البيان)

قال ابن الخباز : إنَّما سمِّي هَذَا عَطْفًا ، لأن الاسم الثاني في معنى الأول فكأنه عُطِفَ عَلَيهِ تقول : عَطَفْتُ العُودَ إِذَا جَمَعْتَ بَينَ طَرَفَيهِ ، وسمي عطف بيان ؛ لأن الاسم الثاني مبين للأول .

وقال أبو الفتح في حده : هو (أَنْ تُقِيمَ الْأَسْمَاءَ الصَّرِيحَةَ غَيرَ المَأْخُوذَةِ مِنَ الْفِعْلِ مُقَامَ الأَوصَافِ المَأْخُوذَةِ مِنَ الْفِعْلِ) وإنما يقصد بذلك الفرق بين الصفة وبينه ، لأن الصفة لا تكون إلا مشتقة أو في معنى المشتق ، وعطف البيان إنما يكون بالجَامِدِ وهو مع ذلك قد مثل بقوله : (قَامَ [٤] أَخُوكَ / مُحَمَّدٌ) ومُحَمَّدُ مع ذلك مُشْتَق ، والمَعْذِرة عنه أنَّ العلمية أَخْرَجَتْ مَحَمَّدًا عن مذهب الفعل . ٨٧/ب

ولعطف البيان موردان : أحدهما : أن يجيء بعد اسم غير كَاشِفٍ للمَعْنى ، ويكون عطف البيان أَشْهَرَ مِنَ المَتْبُوع فيتنزل منه (منزلة) [٥] الكلمة الجَلِيَّةِ من =

(١) في الأصل جملا .
(٢) في الأصل البدل والصواب ما أثبتناه .
(٣) نص عليه أبو علي في الإيضاح (٢٨٤) .
(٤) في الأصل قال ، وما أثبتناه عن اللمع .
(٥) زيادة يقتضيها السياق .

....

= الكلمة الخَفِيَّةِ إذا ترجمتها بِها ، وذلِكَ نَحْوُ العقَار والخَمْر ، والسِّرْحَان والذئْب ، وذلك مثل قول الأعرابي [١] :

أَقْسَمَ بِاللّه أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ   مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَر [٢]

وإنما يعني عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ ، وكان اسمه أَشْهَرَ مِنْ كُنْيته .

والمورد الثاني : أن يكون في الاسم الأول اشْتِرَاكٌ ، والاسم الثاني مخْتَصًّا ، وذلك كقولك : ضَرَبْتُ صَاحِبَكَ بَكْرًا ، إذَا كَانَ لَهُ أَصْحَابٌ .

وقَالَ لَنَا الشَّيخُ رَحِمَهُ اللهُ : يجوز مجيء عطف البيان في النكرة كقولك : مَرَرْتُ بِثَلَاثَة رِجَالٍ إذَا نَوَّنْتَ ثَلَاثَةً لأَنَّ فِي الثَّلَاثَةِ [٣] اشْتِراكًا ، فيكون رِجَالٌ عَطْفَ بَيَانٍ .

والفرق بينه وبين البدل : أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه والعامل في عطف البيان هو العامل في الأول . والفرق بينهما في النِّدَاءِ : تقول : يَا أَخانَا زَيدًا فتنصبه إنْ كَانَ عطفَ بَيَانٍ وَيَا أَخَانَا زَيدٌ فتضُمُّهُ إنْ كَانَ بَدَلًا ، لأن التقدير : يَا أَخَانَا [يَا] [٤] زَيدٌ .

---

(١) هو عبد اللّه بن كيسة ، وكان قد وفد على أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال له : إني على ناقة دبراء عجفاء نقباء ، وطلب إليه أن يعطيه من بيت مال المسلمين ناقة سليمة يرتحلها إلى مقصده فأبى عليه ذلك ، وقال له : ما أرى بناقتك من نقب ولا دبر .

(٢) أبو حفص : كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب والحفص : الأسد وكني بذلك لجرأته وشجاعته . النقب : رقة أخفاف البعير ، الدبر : الجرح في ظهر البعير . وهو في الأشموني (٥٩/١) وابن يعيش (٧١/٣) وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (٢٧٠) واللسان (٢٦٢/٢) ، (٣٥٤/٦) والصاحبي (١٥٥) .

(٣) في الأصل الثالثة .

(٤) زيادة يقتضيها السياق ، لأن البدل على نية تكرار العامل .

باب
(العطف وهو النسق)

قال ابْنُ جِنِّيّ: وَحُرُوفُهُ عَشَرَةٌ : وَهِيَ : الْوَاوُ ، وَالفَاءُ ، وثُمَّ ، وَأَو ، وَلَا ، وبل ، وَلكِنْ الخَفِيفَةُ ، وَأَمْ ، وإما مَكْسُورَةً مكَرَّرَةً ، وَحَتَّى وَقَدْ مضى ذِكْرُهَا ، فَهَذِهِ الحُرُوفُ كُلُّهَا تَجْتَمِعُ فِي إِدْخَالِ الثَّانِي فِي إِعْرَابِ الأَوَّلِ : وَمَعَانِيها مُخْتَلفَةٌ ، فَمَعْنَى الوَاو الاجْتِمَاعُ ، وَلَا دِلَالَة فِيهَا على المَبْدُوء تقول : قَامَ زَيدٌ وَعَمروٌ أي : اجْتَمَع لَهُمَا القِيَامُ ، لَا يُدْرَى كيفَ تَرْتِيبُ حَالِهِمَا فِيهِ وَمَعْنَى الْفَاءِ التَّفَرُّقُ مَعَ مُوَاصَلَةٍ ، أَي : الثَّانِي يَتْبَعُ الأَوَّلَ بِلَا مُهْلَةٍ تَقُولُ : قَامَ زَيدٌ فَعمْر أَي : يَلِيَهُ لَمْ يتأَخَّرْ عَنْهُ .

(باب عطف النسق)

قال ٱبنُ ٱلخَبَّاز : النَّسَقُ بِمَعْنَى المَنْسُوقِ وَهُوَ المَنْظُومُ ، تقول : نَسَقْتُ العِقْدَ أي : نَظَمْتُهُ . ولما كان التابع في هذا الباب غير المتبوع احتاجا إلى رَابط ، وكان الحرف أولى ؛ لأن الحروف نوائب عن الأفعال . وفي حروف العطف اختصار بديع وهو أنها تكفي مؤونة تكرير العامل ، والعطف في المختلفين نظير التثنية في المتفقين .

وحروف العطف عَشَرَةٌ ، وحكي عن ابن دَرَسْتَوِيَهْ [١] أنها ثلاثة الوَاوُ والفَاءُ وثُمَّ ، وأسقط الفارسي [٢] والزَّجَّاجِيُّ [٣] إما المكْسُورة ، وسنذكر الحجَّة عند / ٨٨/أ ذِكْرها . وقال بعض المتأَخرين عَدُّ إما في حروف العطف سَهوٌ ظَاهِرٌ .

وحروف العطف أربعة أقسام : قسم يُشْرِك بين الأول والثاني في الإعراب والحكم وهو الوَاوُ ، والْفَاءُ ، وثُمَّ ، وحتَّى ، وقسم يجعل الحكم للأول دون الثاني =

---

(١) ابن درستويه : هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي ، نشأ بفسا وأقام ببغداد ، وتلقى عن ابن قتيبة والمبرد وثعلب وغيرهم له مصنفات نحوية منها : الإرشاد وأسرار النحو والرد على ثعلب في اختلاف النحويين وأخبار النحويين مات في بغداد سنة (٣٤٧هـ) .

(٢) قال أبو علي في الإيضاح (٢٨٩) وليست إما بحرف عطف ، لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردًا على مفرد ، أو جملة على جملة ، وأنت تقول : ضربت إما زيدًا وإما عمرًا فتجدها عارية من هذين القسمين ، وتقول : وإما عمرا فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى .

(٣) بالرجوع إلى كتاب الجمل للزجاجي وجدت العبارة لا تفيد إسقاط إما من حرف العطف بل تفيد العكس وإليك عبارته : قال « حروف العطف الواو والفاء وثم وأم وأو وإما مكسورة مكررة وبل ولكن ولا وحتى في بعض المواضع » الجمل (٣٠) وكذلك أوضح السيوطي في الهمع (١٣٥/٢) من منعوا العطف بإما ولم يذكر معهم الزجاجي فقال : « وأنكر يونس وأبو علي الفارسي وابن كيسان وابن مالك كونها عاطفة » .

....

= وهو « لَا » . وقسم يجعل الحكم للثاني دون الأول وهو بَلْ ولكِنْ ، وقسم ، يجعل الحكم لأحدهما لا بعينه وهو « أَو » وَ « إمَّا » وَ « أَمْ » .

وقبل تفسير الحروف نذكر العامل في المعطوف ، وفيه ثلاثة أقوال : أحدها : أن العامل الأول بتوسط الحرف ، وحجة هذا القائل أنك تقول : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمَرٌو ولا يجوز تكرير العامل . الثاني : أن العامل حرف العطف ، وحجته أنه لو سقط لاختل الكلام والعامل لا يقتضيه . الثالث : أن العامل محذوف دل عليه العامل المذكور وحجته تكرير العامل كقولك : مَرَرْتُ بِزَيدٍ وَبِعَمْرٍو ، وفي التنزيل : ﴿ إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [١] وهُوَ كَثِيرٌ فِي القُرآن .

أما الواو فإنما بدأنا بها ؛ لأنَّ معناها الجمع المطلق ، فنسبتها إلى غيرها نسبة العام إلى الخاص ، وقال أبو سعيد رحمه الله في شَرْحِ الْكِتَابِ [٢] : « أَجْمَعَ النَّحْويونَ واللغويون من البصريين والكوفيين علَى أَنَّ الوَاوَ لَيسَتْ لِلتَّرتِيبِ » ويدل عليه أربعة أوجه : الأول : أن تقول : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، فلو كانت للترتيب لانفرد الأول وهو محال . الثاني : قوله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ﴾ [٣] فلو كانت للترتيب لكان نُوحٌ موجُودًا بعد إبراهيم وقبل إبراهيم وهذا محال . الثالث : أن الصحابة رضي الله عنهم قالوا للنبي ﷺ في أمر الصفا والمروة : بِمَ نَبْدَأُ ؟ قال : ابْدَأُوا بما بَدَأَ [٤] اللّه بِهِ « فَلَو فَهِمَ أَهْلُ اللِّسَانِ مِنْهَا التَّرتِيبَ لَمَا / سَألُوا » . ٨٨/ب

الرابع : أن ابن عبَاس [٥] كان يأمر بالبِداءَةِ بالعمرة قِبْلَ الحَجِّ ، وهي مؤخرة في اللفظ فلو أفادت الترتيب كان ابن عباس عاصِيًا ، وحكوا عن الشَّافِعِي [٦] أنه ذهب

---

(١) سورة الأحزاب من الآية (١٠) .

(٢) قال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب (٥٤٧/١) أ ، ب « أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو لا توجب تقدم ما تقدم لفظه » .

(٣) سورة الأنعام من الآية (٨٤) .

(٤) انظر صحيح الترمذي (٩٢/١١) طبع (١٩٣٤) .

(٥) ابن عباس : هو عبد اللّه بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي عالم فقيه صحابي ولد بمكة ونشأ بها ولازم الرسول وروى عنه الأحاديث ، ينسب إليه تفسير القرآن ومسند في الحديث وفتاوى جمعها أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن أمير المؤمنين المأمون في عشرين مجلدًا . مات سنة (٦٨هـ) .

(٦) الشافعي : هو الإمام الجليل محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي الشافعي رضي الله عنه =

قال ابْنُ جِنِّي : ومَعْنَى ثُمَّ المُهْلَةُ والتَّراخِي تَقُولُ : قام زَيدٌ ثُمَّ عَمْرٌو أي : بَينَهُما مُهْلَة ومعْنَى أَو الشَّكُّ تقول : قَامَ زَيد أَو عَمْرو ، ويَكُونُ تَخْيِيرًا تَقُولُ : اضْرِبْ زَيدًا أَو عَمْرًا أَي : أَحَدَهُمَا . وتَكُونُ إبَاحَةً تَقُولُ : جَالِسْ الحَسَنَ أَو ابْنَ سِيرِين ، أَي : قَدْ أَبَحْتُكَ مُجَالَسَةَ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ ، وَأَينَ وَقَعَتْ أَو فَهِيَ لأَحَدِ الشَّيئَينِ . وَمَعْنَى لَا التَّحْقِيقُ للأَوَّلِ والنَّفْيُ عَنِ الثَّانِي تقول : قَامَ زَيدٌ لَا عَمْرٌو .

٢٥/ب وَمَعْنَى بَلْ : الإِضْرَابُ عَنِ الأَوَّلِ / والإِثْبَاتُ لِلثَّانِي تَقُولُ : قَامَ زَيدٌ بَلْ عَمْرو .

= إلى أنَّها تفيد الترتيب ، ولذلك ذهب إلى ترتيب الأعضاء في الوُضُوءِ .

وذكر [١] أنه يَحكِيهِ عَنِ الفرَّاء ، ولا شبهة في أن الشافعي ليس أعلم بالنحو من أبي سعيد ، وقد قال : ما سمعته . ثُمَّ إنَّ الحجج [٢] التي أوردناها ظاهرة الدّلَالَة وما الأمر بعد ذلك كله إلا كما قال أبو الفتح بن جني : « وَمَا يُحكَى عَنْ بَعْضِ ٱلأَئِمَّةِ فإنِّي أُعِيذُه مِنْه » .

وأما ٱلفَاءُ فقال : (مَعْنَاهَا التَّفَرُّقُ علَى [٣] مُوَاصَلَة) وهذا تفسير حسَنٌ ، فمعنى التفرق أن كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه منفرد . ومعنى المواصلة : أن الثاني بعد الأول بلا مهلة ، فإذا قلت : مَرَرْتُ بزَيدٍ فَعَمْرٍو ، فهذا يسميه سيبويه مُرُورَينِ [٤] ، وإذا قلت : مَررْتَ بِزَيدٍ وَعَمْرٍو فهذا يسميه مُرُورًا .

فإن قلت : فما تصنع بقولهم : « دخَلْتُ البَصْرة فَالْكُوفَة » وبين المدينتين مسافة طويلة ؟

قلت : معناه : أَنَّ المتكلم بعد دخوله البصرة لَم يشْتِغِلْ بشيء غير الدخول إلى الكوفة .

قال ٱبنُ ٱلخَبَّاز : وأَمَّا [ثُمَّ] [٥] فمعناها المُهْلة والتراخي ، فإذا قلت : مَررْت بِزَيدٍ ثُمَّ عَمْرٍو فهذان مُرُورَانِ بينهما فاصل ، وسألت شيخنا رَحِمَهُ اللهُ عن قوله تعالى في =

= المولود بغزة سنة (١٥٠) هـ والمتوفى سنة (٢٠٤) هـ بمصر انظر وفيات الأعيان (١/ ٥٦٥) وطبقات الشافعية ومفتاح السعادة ومصابيح السيادة ق (١١٥) رقم (٨٣) معالم تيمور . وقد نقله المرادي منسوبًا إلى ابن الخباز في كتاب « الجنى الداني » تحقيق فخر الدين قباوة ص (١٥٩) .

(١) في الأصل وذكره .

(٢) في الأصل الحج .

(٣) في اللمع مع مواصلة .

(٤) قال سيبويه : (١/ ٢١٨) ومن ذلك قولك : مررت بزيد فعمرو ، ومررت برجل فامرأة ، فالفاء أشركت بينهما في المرور وجعلت الأول مبدؤا به، ومن ذلك مررت برجل ثم امرأة ، فالمرور هنا مروران .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

....

= آخر سورة البلد : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [١] أين المهملة ؟ وقد علم أنه إذا أَطْعَمَ اليَتِيمَ وفَكَّ الرَّقَبَةَ كانَ مِنَ الَّذِينَ آمنوا ، فقال : ثُمَّ إذَا دخلت على الجمل لا تفيد الترتيب ، وأما قول الهذلي [٢] :

١٩٢ - فَرَأَيتُ مَا فِيهِ فَثُمَّ رزِئْتُهُ فَلبِثْتُ بَعْدَكِ غَيرَ رَاضٍ مَعْمَرِي [٣]

فإن رويته بضم الثاء [٤] زدت أحد الحرفين ، لئلا تجمع [٥] بين حرفي عطف . وإن رويته بفتح الثاء فالفاء هي العاطفة .

وَأَمَّا أَو / فلها ثلاثة معان : الشَّكُّ والتَّخْيِيرُ والإِبَاحَةُ ، أَمَّا الشّكُّ : فَعَلَى وجهين ٨٩/أ أحدهما : أن تقول : قَامَ زَيدٌ أَو عَمْرٌو وأَنْتَ جَاهِل بالقائم فيصير السامع مثلك .

والثاني : أن تقول : قَامَ زَيد أَو عَمْرو ، وأَنْتَ عَالِمٌ بِالْقَائِم لكنك تقصد الإِبْهَامَ ، وفي التنزيل : ﴿ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ [٦] .

وأما التخيير : فكقولك : كُنْ عَدُوّي أو صَدِيقِي ، وتَزَوَّجْ زَينَبَ أَو أُخْتَهَا .

وأما الإِباحة : فكقولك : كُلِ الْخُبْزَ أَو اللَّحْمَ ، وجَالِس الْحَسَنَ أَو ابْنَ سِيرِين ، والفرق بين التخيير والإِباحة : أنك في التخيير لا تجمع بين الشيئين ، وفي الإِباحة يجوز لك الجمع ، والفرق بين أو في الإِباحة وبين الواو أنه إذا قال : كُلْ خُبزًا أَو تَمْرًا فأكل واحدًا من هذه الأشياء كان ممتثلًا الأمر ، ولو كانت كالواو لم يمتثل حتى يجمع بينهما كلهما [٧] .

وقوله : (وأَينَ وَقَعَتْ « أَو » فَهِيَ لأَحَدِ الشَّيئَينِ) يشير به إلى الخلاف ، لأن الكوفيين يذهبون إلى أنها تكون بمعنى الوَاوِ أَو بمَعْنَى بَلْ [٨] ، أما الأول فكقول [٩] الشاعر :

١٩٣ - فَلَو كَانَ الْبُكَاءُ يرُدُّ شَيئًا بَكَيتُ علَى بُجَيرٍ أَو عِفَاقِ [١٠] =

(١) سورة البلد من الآية (١٧) .
(٢) هو أبو كبير ، انظر ديوان الهذليين (١٠٢/٢) .
(٣) رأيت ما فيه : أي من خصال الخير . والمعمر : المنزل حيث يسكن ويعمر . البيت في اللسان ورواية اللسان : فبقيت بعدك غير راضي المعمر (عمر) وديوان الهذليين (١٠٢/٢) .
(٤) في الأصل التاء وهو تصحيف .
(٥) في الأصل تجتمع .
(٦) سورة يونس من الآية (٢٤) .
(٧) في الأصل كلها بدون الميم .
(٨) انظر الإنصاف (٤٥٤/٢) .
(٩) القائل هو متمم بن نويرة .
(١٠) بجير : تصغير أبجر والأبجر هو الناتئ السرة وهو اسم رجل وهو أخو عفاق وهو رجل أكلته باهلة =

....

= أَرَادَ عَلَى بُجَيرٍ وَعِفَاق . وأما الثاني فكقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [(١)] معناه : بَلْ يزيدُونَ ، والجواب : أما البيت فمحمول على أنه كان يبكي على بجير في وَقْتَ وعلى عِفَاقٍ في وَقْتٍ آخَر ، فتكون لأحد الشيئين . وأما الآية فجاءت على الحَزْرَ [(٢)] أي : أَنَّ الرائي إذا رأهم قال : هم مائة ألف أو أكثر .

وأما « لَا » فمعناها : إِخْرَاجُ الثاني مما دخل فيه الأول تقول : قَامَ زَيدٌ لَا عَمْرٌو ولا يجوز تكرير العامل بعدها فلا تقول : قَامَ زَيدٌ لَا قَامَ عَمْرٌو / لأنه يلتبس بالدعاء ٨٩/ب قال ابن السراج رَحِمَهُ اللَّهُ : فإِنْ لَمْ يَلْتَبِسْ جَازَ . ولا يجوز العطف بها بعد النفي فلا تقول : مَا قَامَ زَيدٌ لَا عَمْرٌو فأما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ﴾ [(٣)] فَلَا غَيرُ عَاطِفَةٍ ؛ لأَنَّها جَاءَتْ بَعْدَ النَّفْيِ ، ولأَنَّ الواو دَخَلَتْ عَلَيهَا .

وأما بَلْ فمعْنَاها الإِضرَابُ عن الأول والإِثبات للثاني ، ويجوز العطف بِها بعد النفي والإِيجاب تقول : قَامَ زَيدٌ بَلْ عَمْرٌو ، وما جاءني عَبْدُ اللّه بَلْ مُحَمَّدٌ ونصَّ أَبوُ سَعِيد على أن المضرب عَنْهُ لا يستدعي تركه بطوله بدليل قوله تعالى : ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [(٤)] ، ﴿ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾ [(٥)] .

= في قحط أصابهم والبيت في اللسان (عفق) .
والبيت أيضًا في الأمالي الشجرية (٣١٨/٢) والسيرافي (٣١٩/٢) أ . وقواعد المطارحة (٣٦٣) والأضداد (٢٨٠) والشاهد فيه مجيء أو بمعنى الواو .

(١) سورة الصافات من الآية (١٤٧) .
(٢) الحَزْرُ : التقدير والخَرْصُ .
(٣) سورة فصلت من الآية (٣٤) .
(٤) سورة الشعراء من الآية (١٦٥) .
(٥) سورة الشعراء من الآية (١٦٦) .

قال ابْنُ جِنِّيٍّ : وَمَعْنَى لِكَنْ الاسْتِدْرَاكُ تقول : مَا قَامَ زَيدٌ لكِنْ عَمْرٌو ، وَمَا رَأَيتُ أَحَدًا لكِنْ جعْفَرًا . إلَّا أَنَّها لَا تُسْتَعْمَل فِي العَطْف إلا بَعْد النَّفْي ، ولَو قُلْتَ : قَامَ زَيد لكْنِ عَمْرُو ؛ لَمْ يَجُز ، فإنْ جَاءَتْ بَعْدَ الوَاجِب لَزِمَ أَنْ تَكُونَ بَعْدَهَا الجُمْلَة ، تَقُولُ : قام زَيدٌ لكِنْ عَمْروٌ لَمْ يَقُمْ ، وَمَرَرْتُ بِمُحَمَّدٍ لكِنْ جعْفَرًا لَمْ أَمْرُرْ بِهِ . ومعنى أَمْ الاسْتِفْهَامُ وَلَهَا فِيهِ مَوضِعَان : أَحَدُهُمَا : أَنْ تَقَعَ مُعَادِلَةً متَّصِلَةً لِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ على مَعْنَى أي . والآخر : أَنْ تَقَعَ مُنْقَطِعَة مِمَّا قَبْلَهَا عَلَى مَعْنَى بَلْ . الأولُ نَحوُ قَولِكَ : أزيدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو .

مَعْنَاهُ : أَيُّهُمَا عِنْدَكَ ؟ وأَزَيدًا رَأَيت أَمْ عَمْرًا ، مَعْنَاهُ : أَيَّهُمَا رَأَيتَ .

الثَّاني نَحوُ قَولِكَ : هَلْ زَيدٌ عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ عَمْرو ، مَعْنَاهُ : بَلْ أَعِنْدَكَ عَمْرٌو تَرَكْتَ السُّؤَالَ الأَوَّلَ ، وأَخَذْتَ فِي الثَّانِي ، وَقَدْ تَقَعُ فِي هَذَا الْوَجْهِ بَعْدَ الْخَبَرِ .

تَقُولُ : قَامَ زَيدٌ أَمْ قَعَدَ عَمْرٌو ، ومَعْنَاه : بَلْ أَقَعَدَ عَمْرو ، ومِثْله مِنْ كَلَامِهِمْ : إنَّهَا لأَبِلٌ أَمْ شَاءٌ ، مَضَى صَدر الكَلَامِ عَلَى اليَقِينِ ثُمَّ أَدْرَكَهُ الشَّكُّ فَاسْتَثْبَتَ فِيمَا بَعْد / فَقَالَ : أَمْ شَاءٌ ، إلا أَنَّ مَا بَعْد بل مُتَحَقَّق ، وَمَا بَعْدَ أَمْ مَشْكُوكٌ فِيهِ مَسْئُولٌ عَنْه . قَالَ عَلْقَمَةُ بْنُ عَبَدَةَ : ٢٦/أ

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُودِعْتَ مَكْتُومُ ... أَمْ حَبْلُهَا إذْ نَأَتْكَ اليَومَ مصرومُ
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بكى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ ... إثْرَ الأَحِبَّة يومَ الْبَيِنِ مَشْكُوُم

قال ابْنُ الخَبَّازِ : وأما لِكَنْ : فهي للاستدراك بعد النفي تقول : (مَا) [١] قَامَ زَيدٌ لكِنْ عَمْرٌو والنَّهْيُ بمنزلته تقول : لَا تَأْخُذْ دِرْهَمًا لكن دِينَارًا ، ولا يجوز أَنْ تقول : [٢] قَامَ زَيدٌ لكِنْ عَمْرٌو وأجازه الكوفيون [٣] ، واحتج أصحابنا بأَنَّ بَلْ أَغْنَتْ عَنْهَا . واحتج الكوفيون بقياسها على بَلْ ، وأجاب أصحابنا بأَنَّ لكِنْ تزول عن العطف إذَا دخلت الواو عليها كقوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ [٤] فإذا أردت =

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) هذا مذهب البصريين (الإنصاف مسألة ٦٨) .
(٣) انظر الإنصاف ص (٢٥٧) مسألة (٦٨) .
(٤) سورة البقرة من الآية (١٣) .

....

= العطف بها في الإيجاب جئت بجملتين إحداهما منافية للأخرى كقولك : قَامَ زَيدٌ لكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَقُمْ ، ولَمْ يَقمْ زَيد لكِنْ عَمْرو قَامَ ، وحق الجملتين تَوارُدُ النَّفْي والإِيجَابِ عَلَى حُكْم وَاحِد ، فلا يجوز : قَامَ زَيدٌ لكِنْ عَبْدُ اللّهِ لَمْ يَأْكُلْ ، لأن الحكمين كِلَيهِمَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعَا لِزَيدِ ولِعَبْدِ اللّه .

وأما « أَمْ » فليست من حروف الاستفهام ، كالهَمْزة وهَلْ ولِكنك تعطف بها في الاستفهام وهي على وجهين : أحدهما : أن تكون مُعَادِلَةً لهمزة الاستفهام على معنى أي ، وحقيقة هذا اللفظ أنك إذا / أسقطها والهمزة والمعطوف والمعطوف عليه جَازَ أَنْ تُقِيمَ أَيًّا مُقَامَ الجَمِيع تقول في مَعْنَى قولك : أَزيدًا ضَرَبْتَ أَمْ عَمْرًا ؟ أَيَّهُمَا ضَرَبْتُ . وفي معنى قولك : أَبِزَيدِ مَرَرْتَ أَمْ عَمْرِو ؟ بِأَيِّهمَا مَرَرْتَ ، فهذا معنى المُعَادَلَة . ٩٠/أ

وهي على وجهين : أَحدهما : أن يتعَدَّدَ الحكم [١] ويتَّحِدَ [٢] المَحْكُومُ عليه كقولك : أَقَامَ زَيدٌ أَمْ قَعَدَ وأَتَضْرِبُ زَيدًا أَمْ تَحْبِسُهُ كأنك قلت : أَيُّهُمَا تَفْعَلُ بِزَيدِ .

والثاني : أن يتعدد المحكوم عليه ويتحد الحكم كقولنا : أَزيدًا ضَرَبْتَ أَمْ عَمْرًا ؛ فإن قلت : فما جواب هذا ؟ قلت : جوابه بتعيين أحد الشَّيئَين [٣] .

وها هنا مسألة يحتاج إلى ذكرها : إذا قلت : أَضَرَبْتَ زَيدًا أو عَمْرًا [٤] . فجوابه نَعَمْ أَو لَا ، (لأَنَّ) [٥] المَعْنَى أَضَرَبْتَ أَحَدَهُمَا ، فإِذَا قُلْتَ لَهُ : نَعَمْ عُلِم بِهِ كَونُ أَحَدِهِمَا مَضْرُوبًا لَا بِعَينِه فيسْأَلُ بِأَمْ ، فَتَقُولُ : أَزَيدًا ضَرَبْتَ أَمْ عَمْرًا فيكون الجواب بذكر أحدهما زَيدًا إن كانَ المَضْرُوبُ زيدًا ، وعَمْرًا [٦] إنْ كان المضْرُوبُ عَمْرًا [٧] ، فأما قول ذي الرمة :

١٩٤ – أَذُو زَوجةٍ فِي المِصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ   أَرَاكَ بِهَا بِالبَصْرَةِ الْعَامَ ثَاوِيًا
فَقُلْتُ لَهَا : لَا إِنَّ أَهْلِيَ جِيرَةٌ   لِأَكْثِبَةِ الدَّهْنَا جَمِيعًا [٨] وَمَالِيَا =

---

(١) لفظ الحكم تكرر بالأصل بدون أل .
(٢) في الأصل ويتحدد .
(٣) في الأصل السببين .
(٤) في الأصل عمروا بزيادة واو وهو تحريف .
(٥) زيادة يقتضيها السياق .
(٦) في الأصل وعمروا بزيادة واو وهو تحريف .
(٧) التعليق السابق .
(٨) ثاويا : مقيما إقامة دائمة ، أكثبة جمع كثيب : وهو القطعة من الرمل تنقاد محدودبة ، الدهناء : الفلاة وقيل : موضع كله رمل ، وقيل : موضع من بلاد بني تميم مسيرة ثلاثة أيام لا ماء فيه ، والبيتان في =

....

= فإنَّما أجابها بِلَا ، لأنه جعلها مُنْقَطِعَةً كأنها قالت : أَذُو زَوجَةٍ بِالمِصْر بِلْ أَنْتَ ذُو خُصُومَةٍ .

وأما المنقطعة : فتستعمل بعد الخبر والاستفهام جميعًا ، تقول في الاستفهام هَلْ عِنْدَكَ زَيدٌ أمْ (عِنْدَكَ عَمْرو ، بَدَأت السُّؤال) [١] بِالاستفهام عنِ استقرار زيد عنده ثم (تَرَكْتَ السؤال الأول وأخذْتَ في الثاني) [٢] بالاستفهام عن عمرو . وجوابه نَعَمْ أَو لا . (ومعناه : بَلْ أَعِنْدَكَ عَمْروٌ) [٣] لأن في أَمْ إضْرَابًا واستفهامًا فجيء بِبَلْ والْهَمْزَة في التفسير . وتقول في الخبر وهو من كلامهم : « إِنَّهَا لَأَبِلٌ أمْ شَاءٌ » هذا القائل رأى أشخاصًا من بعد فسبق إلى نفسه برؤيتها أنها إبل ، فأخبرنا على اعتقاده ، فلما قرب منها تجلت له فنقض اعتقاده أنها إبِلٌ وتردد في أنها شَاءٌ ، فلذلك استثبت فكأنه في التمثيل : بَلْ أهِيَ شَاءٌ وَجَوابُهُ نَعَمْ أَو لَا .

/ قال عَلْقَمة بْنُ عَبَدَة وهو شاعر من تميم ، عَبَدَة بفتح الباء ، وعَبْدَة بن الطبيب بسكونها ، وهذان البيتان أنشَدَهُمَا المفضَّل [٤] : ٩٠/ب

١٩٥ – هَلْ مَا عِلِمْتَ وَمَا اسْتُودِعْتَ مَكْتُومُ ... أَمْ حَبْلُهَا إذْ نَأَتْكَ الْيَومَ مَصْرُومُ

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بكَى لَمْ يِقْضِ عَبْرَتَهُ ... إثْرَ الأحِبَّةِ يَومَ البَيْنِ مَشْكُومُ [٥]

وقوله : أم هل كبير يوجب تقدير أَمْ بِبَلْ وَحْدَهَا ؛ لأنك لو قدرتها بِبَل والهَمْزة =

= اللسان (دهن) والديوان تحقيق كارليل (٦٥٣) والمغني لابن هشام (٤٢/١) والشاهد فيه : كون أم منقطعة بمعنى بل ولذا أجاب بلا ولم يجب بالتعيين .

(١) بياض بالأصل وما أثبتناه عن اللمع ق (٢٥) ب والغرة لابن الخباز ق (٧١) .

(٢) بياض بالأصل وما أثبتناه عن اللمع ق (٢٥) ب .

(٣) بياض بالأصل وما أثبتناه عن اللمع ق (٢٥) ب .

(٤) في المفضلية (١٢٠) ص (٣٩٧) .

(٥) حبلها : وصلها . ومصروم : مقطوع . لم يقض عبرته : لم يشتف من البكاء ؛ لأن في ذلك راحة له مشكوم : مثاب مكافأ . انظر : سيبويه (٤٨٧/١) ، والمفضليات (٣٩٧) والأشباه والنظائر (٦/٤) والمقاييس (٢٠٦/٣) والغرة لابن الدهان (٢٨١) ، والخزانة (٥١٦/٤) والهمع (١٣٣/٢) والمفضليات بشرح الأنباري (٧٨٦ ، ٨٢٢) وأمالي ابن الشجري (٣٣٤/٢) وابن يعيش (١٥٣/٨) والأصول (٤٧/٢) والارتشاف ق (٢٣٩) والمحتسب (٢٩١/٢) والدرر (١٧٨/١) والكامل (١٥٦/٢) وابن يعيش (١٨١/٤) . واستشهد به على مجيء أم منقطعة بمعنى بل .

قال ابْنُ جِنِّي : وَمَعْنَى إمَّا كَمَعْنَى أَو في الشَّكِّ والإبَاحَةِ والتَّخْيير تَقُولُ : اضْرِبْ إمَّا زَيدًا وإما عَمْرًا ، وَكُلْ إمَّا سَمَكًا وإمَّا تَمْرًا ، إلا أنها أقعد في لَفْظِ الشَّكِّ مِنْ أَو .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تبْتَدِئُ بِهَا شَاكًّا فتقول : قَامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عَمْروٌ ، وتَقُولُ : قَامَ زَيدٌ أَو عَمْروٌ ، تُمْضِي صَدْرَ كَلَامك على الْيَقِينِ ثُمَّ تأْتِي بِأَو فِيمَا بَعْد فَيَعُودُ الشَّك سَارِيًا مِنْ آخر كلامِكِ إلى أولِهِ .

واعلم أنك تَعْطِف الاسم علَى الاسِم إذا اتفقا في الحال ، والفعل على الفعل إذا اتفقا في الزمان تقول : قَامَ زَيدٌ وعَمْروٌ ؛ لأن القِيَامَ يصح مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَلَا تَقُولُ : مَاتْ زَيدٌ والشَّمْس ؛ لأن الشمس لَا يَصحُ مَوتُهَا ، وَتَقُولُ : قَامَ زَيدٌ وَقَعَدَ ، لِاتّفَاق زَمَانَيهمَا . وَلَا تَقُولُ : يَقُومُ زَيدٌ وقَعَدَ لِاخْتِلَاف زَمَانَيهمَا .

= لأدخلت الهمزة على هَلْ ، وَفِي سورة الطور اثنتا عشرة آية مصدرة بِأمْ كل واحدة فيها إضرابِ عمَّا قبلها من القصة (١) .

قال ابْنُ الخَبَّاز : وأَمَّا إمَّا فبمنزلة أَو في الشَّكِّ والتَّخْيير والإبَاحة ، تقول في الشَّكِّ : قَامَ إمَّا زَيدٌ وإمَا عَمْروٌ ، وتقول في التخيير : خُذْ إمَّا دِرْهمًا وإمَّا دِينَارًا ، وتقول في الإبَاحة : جَالِسْ إما الفُقَهَاءَ وإما المُحَدِّثِينَ ، وهي أبلَغ في الشَّك مِنْ أَو لأنك تقول : قَامَ إما زَيد وإما عمرو فتبني كلامك معها على الشكِّ ، وإذا قلت : قام زَيد أَو عَمْرو احتمل وجهين : أحدها : أن تقول : قَامَ زَيدٌ ، شَاكًّا وَلَكِنَّ الشك لا يتبين للسامع إلا بِأَو ومع إمَّا يتبين مِنْ أول الأمر .

والثاني : أن تقول : قَامَ زَيدٌ متيقنا ثم يُدْرِكُكَ الشَّكُّ ، فتقول : أَو عَمْرو . =

---

(١) سورة الطور : قال تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ﴿٣٠﴾ قُلْ تَرَبَّصُوا۟ فَإِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُتَرَبِّصِينَ ﴿٣١﴾ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ ۚ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٣٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ﴿٣٤﴾ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴿٣٧﴾ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ۖ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُم بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٣٨﴾ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿٣٩﴾ أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ ﴿٤٠﴾ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴿٤١﴾ أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هُمُ ٱلْمَكِيدُونَ ﴿٤٢﴾ أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ .

= واحتج أبو علي [١] علَى أنَّ إما ليست بحرف عطف من وجهين : أحدهما : أنك تقول ضَرَبْتُ إما زَيدًا وَإمَّا عَمْرًا ، / فتقدمها على المعطوف عليه ، وهذا لا يكون في حروف العطف والثاني : أنك تقول : وإمَّا عَمْرًا فتدخل عليها الواو ، ولا يجتمع حرفان بمعنى . ٩١/أ

وأما حتَّى فقد ذكرت في بابها . فهذه الحروف تعطف بها الأسماء على الأسماء ، والأفعال على الأفعال ، والمفرد على المفرد ، والجملة على الجملة تقول : قَامَ زَيد وعَمْرو ، وزَيدٌ يَقُومُ ويَقْعُدُ ، وزَيدٌ قَائِمٌ وعَمْرٌو جَالِسٌ ، ولَكَ أَنْ تغاير بين الأسماء المعطوفة فتعطف المعرفة على المعرفة وعلى النكرة ، والنكرة على النكرة وعلى المعرفة . والمذكر على المذكر وعلى المؤنث ، والمؤنث على المؤنث ، وعلى المذكر ، وكذلك المفرد والمثنى والمجموع ، وفي التنزيل : ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾ [٢] وفيه : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ ﴾ [٣] .

وإذا عطفت المرفوع على المرفوع ، والمنصوب على المنصوب والمجرور على المجرور ، والمجزوم على المجزوم وجب أن يشتركا في عَامِلٍ وَاحِدٍ ، فَإِذَا [قُلْتَ] [٤] قَامَ زَيدٌ والْعَبْدُ تَبع ، كان العبد مبتدأ .

ولا يعطف على زيد مع جعله مبتدأ ؛ لأنه لا يرتفع من وجهين . وكذلك إذا قلت إنَّ زَيدًا أكرمْتهُ وَعمْرًا شَتَمْتُه إنْ نَصَبْتَ عَمْرًا بفعل محذوف لمْ يكون لك أن تعطفه علَى زيدٍ ولا على الهاء في أَكرمْتُه .

وإذا لم يمكن اتفاق الاسمين في الحكم ؛ لم يجز العطف فلا تقول : مَاتَ زَيدٌ والشَّمْسُ ، ولا كَلَّمْتُ زَيدًا وَالحَجَرَ ، لأن الشَّمْسَ لا تموت والحجر لا يتكلم . وكذلك سائر حروف العطف .

وإذا لم يتفق الفعلان في الزمان لم يجز العطف فلا تقول : قَامَ زَيدٌ ويَقْعُدُ وَلَا يَقُومُ زَيدٌ وَقَعَدَ ، لأن الذي يدل عليه الفعل الزمان المحصل والحدث ، فإذا نافيت بين الزمانين زالت الشركة .

وليس في عطف الظاهر على الظاهر إشكال .

(١) انظر الإيضاح (٢٨٩) .
(٢) سورة الأحزاب من الآية (٣٥) .
(٣) سورة الأحزاب من الآية (٣٦) .
(٤) زيادة يقتضيها السياق .

٢٦/ب قال ابْنُ جِنِّي: وَتَعْطِفُ المُظْهَرَ / عَلَى المُظْهَرِ، والمُضْمَر على المُضْمَرِ، والمُظْهَرَ على المضمر، والمُضْمَرَ على المُظْهَرِ.

تَقُولُ فِي عَطْفِ المُظْهَر على المُظْهَر: قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو، وفي عطف المضمر على المضمر رأيتُكَ وإيَّاه، وفي عطف المظهر على المضمر: رأيتُكَ وَزَيدًا، وفي عطف المضمر على المظهر: قَامَ زَيدٌ وَأَنْتَ، فإنْ كَانَ المُضْمَر مَرفُوعًا متَّصِلًا لَمْ تَعْطِفْ عَلَيهِ حتَّى تُؤَكِّدَهُ فَتَقُولَ:

قُمْتَ أَنْتَ وَزَيدٌ، وَلَو قُلْتَ: قُمْتَ وَزَيدٌ مِنْ غَيرِ تَوكِيدٍ لَمْ يَحسنْ، قَال اللّه ﷻ: ﴿ اَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ ورُبَّمَا جاء فِي الشِّعر غَيرَ مؤكّد، قالَ عُمَر ابْنُ أَبِي رَبِيعَة:

قُلْت إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

فإنْ كَانَ المُضْمَر منْصُوبًا حَسُنَ العَطْفُ عَلَيه تَقُولُ: رَأَيتُكَ وزَيدًا.

قال ابْنُ الخَبَّاز: وها هنا تقسيم في المظهر والمضمر، فتقول: إذا كان المعطوف ٩١/ب / عليه مظهرًا، والمعطوف مضمرًا، فإن كان مرفوعًا وجب أن يكون منفصلا كقولك: قَامَ زَيدٌ وَأَنْتَ، وكذلك إنْ كانا منصوبين كقولك: دَعَوتُ عَمْرًا وإيَّاكَ، وفي التنزيل: ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ [١] وإن كانا مجرورين فلابد من ذكر العامل كقولك: مَرَرْتُ بِزَيدٍ وَبِكَ وعلة ذلك كله أن حرف العطف ليس بعامل فلا يتصل به المرفوع والمنصوب والمجرور.

وإن كان المعطوف عليه مضمرًا والمعطوف مظهر فإن كان الأول مرفوعًا أو منصوبًا منفصلا فهو كالظاهر كقولك: (أَنْتَ) [٢] قَائِمٌ وزيدٌ، وإيَّاكَ دَعَوتُ وَعَمْرًا، وإن كان المعطوف عليه متصلا فإن كان مرفوعًا لم يعطف عليه حتى يؤكد بمرفوع منفصل كقوله تعالى: ﴿ اَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [٣]، ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾ [٤] وعلته أن المتصل المرفوع اشتد اتصاله بالفعل فلو عطف عليه من غير =

---

(١) سورة الممتحنة من الآية (١).
(٢) زيادة يقتضيها السياق.
(٣) سورة الأعراف من الآية (١٩) والبقرة من الآية (٣٥).
(٤) سورة المائدة من الآية (٢٤).

قال ابن جنّي : فَإنْ كَانَ المُضْمَرُ مَجْرُورًا لَمْ تَعْطِفْ عَلَيه إلّا بإعَادَةِ الجَارِّ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيدٍ ، وَنَزَلْتُ عَلَيكَ وعَلَى عَمْرٍو ، وَلَو قُلْتَ : مَرَرْتُ بِكَ وزَيدٍ كَانَ لَحَنًا علَى أَنَّهُمْ قَدْ أَنْشَدُوا :

فَالْيومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

= توكيد لكان في الظاهر كعطف الاسم على الفعل .

وذهب الكوفيون إلَى جواز ترك التوكيد [١] ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ [٢] وبقول عمر بن أبي ربيعة :

١٩٦ - قُلْتُ إذ أَقْبَلَتْ وَزُهْر تَهَادَى كنِعَاجِ الفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلًا [٣]

والجواب عن الآية أن الفصل بلا قام مقام التوكيد ، وعن البيت أنه ضرورة .

قال ابن الخبّاز : وإن كان المعطوف عليه مجرورًا وجبت إعَادَةُ الجَار كقولك : مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيدٍ . وسِرْتُ إلَيكَ وإِلَى عَمْرٍو ، وكذلك المعطوف على المجرور بالإضافة كقولك : بَينَكَ وبَينَ زَيدٍ دِرْهَمٌ . قال أبو علي : لأن المضمر المجرور أشبه التنوين حيث كان على حرف واحد ، ولم يجز الفصل بينه وبين ما هو معه ، فلذلك أعيد الجار .

وذهب الكوفيون إلَى جَوَازِ تَرْكِ الإعَادَة [٤] ، واحتجوا بقوله : ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [٥] وبِقَولِهِ تَعَالَى : ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾ [٦] .

/ وبقول الشَّاعِرِ [٧] : ٩٢/أ

١٩٧ - فَالْيَومَ قربْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأيَّامِ مِنْ عَجَبِ [٨] =

---

(١) انظر الإنصاف (٢٥٢/٢) مسألة (٦٦) . (٢) سورة الأنعام من الآية (١٤٨) .

(٣) الزهر : جمع زهراء وهي البيضاء المشرقة . التهادي : المشي رويدًا . النعاج بقر الوحش ، تعسف : سار على غير هداية . والبيت في الديوان (٤٦٢) والكتاب (٣٩٠/١) والخصائص (٣٨٦/٢) والأشموني (٤٢٩/٢) وابن يعيش (٧٦/٣) والسيرافي (١٥٢/٢) ب والكامل (٣٩/٢) والانصاف (٢٥٢/٢) مسألة (٦٦) .

(٤) انظر الإنصاف (٢٤٦/٢) . (٥) سورة البقرة من الآية (٢١٧) .

(٦) سورة النساء من الآية (١) والقراءة بخفض الأرحام ، وهي قراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة الزيات وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش . الإنصاف مسألة (٦٥) .

(٧) لم يعرف قائله وهو من الخمسين المجهولة القائل في الكتاب .

(٨) قربت : جعلت وأخذت ، فما بك والأيام من عجب : أي أن هجاؤك لنا من عجائب الدهر وهي =

....

= والجواب عن الآية الأولى : أن جَرَّ المَسْجِدِ بالعطف على سَبِيل [(١)] اللّه أَو علَى الشَّهْرِ وعن الآية الثانية : أَنَّ الوَاوَ لِلْقَسَمِ ، وعن البيت : أَنَّه ضَرُورة .

ولَا إشكال في العطف على المنصوب كقولك : دَعَوتُكَ وزَيدًا ، لأن المنصوب منفصل في الحكم ، وإن كان متصلا في اللفظ فلذلك لا تعيد عامله . والجواب غير ممنوع [(٢)] .

وأما الألفاظ التي في الأبيات المنشدة ، فَنَأَتْكَ : أَبْعَدَتْكَ . أو يكون التقدير نَأَتْ عَنْكَ ، والمَصْرُومُ : المَقْطُوعُ ، والحَبْلُ : العَهْدُ ، والعَبْرَة : الدمْعَة . ويقال إِثْرٌ وأَثَرٌ ، والبَيـنُ : الوَصْل والفِراقُ ، ومنه : ﴿ لَقَد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [(٣)] أَي : وَصْلُكُمْ وَالمَشْكُومُ : المجْزِيُّ . وأما بيت عمر فالزُّهْرُ جَمْعُ زَهْرَاء ، وهي البَيْضَاءُ ، وتَهَادَى تَمْشِي مَشْيا رُوَيدًا ، والنِّعَاج : جَمْع نَعْجَة : وهي البَقَرَةُ الوَحْشِيَّةُ . الفَلَاةَ : الصَّحْرَاء وتَعَسَّفْنَ : سَلَكْنَهُ علَى غَيرِ قَصْدٍ .

= كثيرة فلا يتعجب منها . والبيت في الكتاب (٣٩٢/١) والكامل (١٦٨/٢) ، وابن يعيش (٨٧/٣) والعيني (١٦٣/٤) والإنصاف مسألة (٦٥) والهمع (١٢٠/١) والدرر (٩٠/١) والسيرافي (١٥٣/٢) ب واستشهد به الكوفيون على العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار .

(١) قوله جر المسجد بالعطف على سبيل اللّه فيه نظر ؛ لأن المسجد على رأيه يصبح من متعلقات المصدر وكفر معطوف على المصدر ولا يعطف على المصدر قبل استكمال معمولاته .

(٢) لعل هذه العبارة التي بين الرمزين × ـــــ × حشو لا فائدة فيه .

(٣) سورة الأنعام من الآية (٩٤) .

باب
(النكرة والمعرفة)

قال ابنُ جِنّي : / فَالنَّكِرَةُ مَالَمْ تَخُصَّ الْوَاحِدَ مِنْ جِنْسِهِ نَحْوُ رَجُلٍ وَغُلَامٍ . ٢٧/أ

وتُعْتَبَرُ النَّكِرَةُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ وربَّ نَحو الرَّجُلْ والغُلَامَ ورُبَّ رَجُلٍ ورُبَّ غُلَامٍ واعلَمْ أَنَّ النَّكِرَاتِ أَعَمُّ وأَشْيَعُ مِنْ بَعْضٍ . فَأَعَم الأسْمَاءِ وأَبْهمُهُمَا شَيء ، وَهُوَ يَقَعُ علَى المَوجُودِ والمَعْدُوم جَميعًا قال اللّه تَعالَى : ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴾ فَسَمَّاهَا شَيئًا - وإنْ كَانَتْ مَعْدُومَةً .

فَمَوجُود إذًا أَخَصُّ مِنْ شَيء ، لأَنَّكَ تَقُولُ : كُلُّ مَوجُودٍ ، شَيء ولَيسَ كُلُّ شَيء مَوجُودًا وَمُحْدَثٌ أَخَصُّ مِنْ مَوجُودٍ ، لأَنَّكَ تَقُولُ : كُلُّ مُحْدَثٍ مَوجُود ولَيسَ كُلُّ مَوجُودٍ مُحْدَثًا ، وجِسْمٌ أَخَصَّ مِنْ مُحْدَثٍ ، لأَنَّكَ تَقُولُ : كُلُّ جِسْمٍ مُحْدَث ، ولَيس لمُحْدَثٍ جِسْمًا ، فَعَلَى هذَا مَرَاتِبُ النَّكِرَة فِي إيغَالِها فِي الإِبْهَام ، وَمقَارَنَتِها فِي الاخْتِصَاصِ .

(باب النكرة والمعرفة)

قال ابنُ الخَبَّاز : المَعرِفَة والنَّكِرَة في الأصل مَصْدَرَانِ ، يقال : عَرَفْتُ الشَّيء أَعْرِفُهُ مَعْرِفَةً وعِرْفَانًا ، وأَنْكَرْتُ الشِّيء إنْكَارًا ونَكِرْتُهُ أنْكَرُه نَكِرَةً قال الأعشى :

١٩٨ - وأَنْكَرَتْنِي وَمَا كَانَ الَّذِى نَكِرَتْ ... مِنَ الحَوَادِثِ إِلَّا الشَّيبَ والصَّلَعَا[1]

ويقال : إنَّ أَبَا عَمْرو[2] وضع هذا البيت ، وعلى كل حال يستشهد به ، لأن أبا عمرو لا يتقاعد عن الحُسَينِ بْنِ مَطِير الأَسَدِيِّ[3] الذي كان زَمَان المَهْدِيِّ[4] فنقل =

---

(١) أنكر عليه الأمر : عابه عليه ، الصلع : انحسار شعر الرأس . والبيت في الديوان (١٠١) رقم (١٣) واللسان (نكر) .

(٢) أبو عمرو : هو أبو عمرو بن العلاء واسمه زيان بن العلاء بن عمار المازني التميمي ، أخذ النحو عن نصر ابن عاصم وغيره واشتهر بالقراءات والعربية مات سنة (١٥٤هـ) .

(٣) الحسين بن مطير الأسدي : هو الحسين بن مطير بن مكمل الأسدي ، شاعر متقدم في القصيد والرجز من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، له أماديح في رجالهما ، وكان زيه وكلامه كزي أهل البادية وكلامهم . مات (١٦٩هـ) .

(٤) هو أمير المؤمنين المهدي بن أبي جعفر المنصور ، تولى الخلافة بعد موت أبيه في السادس من ذي الحجة =

....

= النحويون المعْرِفَةَ والنكرة وسموا بهما [١] نوعي الأسماء .

والأصل النَّكِرَة ولذلك بدَأَ بِهَا ، فكانت الأصل لوجهين : أحدهما : أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكِرَة وتجد كَثِيرًا من النكِراتِ لا مَعْرِفَة لها [٢] والمستقل [٣] أولى أن يكون أصلا من المحتاج . الثاني : / أَنَّ الشيء المتدَاوَلَ [٤] وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم تعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة ، ألا ترى أن الآدمي إذا وُلِدَ سمِّي ذكرًا أو أنثى وإنسانًا وَمولوُدًا ورضيعًا وشَيْئًا ومَوجوُدًا ، وهذه الأسماء مشتركة المعاني ثم يعرض بعد ذلك اللَّقَبُ والْكُنْية [٥] والاسم كعَبْدِ اللّه وأَبِي عَمْرٍو وَبطَّة . ٩٢/ب

وقد اختلفت عبارات النحويين في حدِّ النَّكرة ، وهي راجعة إلى معنى واحد قال : أبو الفتح : (النَّكِرةُ مالَمْ تَخُصَّ الْوَاحِدَ مِنْ جِنْسِهِ) . وقال غيره : النكرة مَا شَاعَ فِي أُمَّتِه . وقال غيره : النَّكَرِةُ ما دَلَّ على شَيء لَا بِعَينِه .

واعلم أنه لا يشترط في النكرة كثرة المعاني الموجودة تحتها بل العبرة أن يكون وضعها على الاشتراك ، ألا ترى أن شَمْسًا وقَمَرًا نَكِرتَانِ ، وإنْ لم يكن إلا شَمْس واحدة وقمر واحد ، ويدلك على أنهما نكرتان دخول اللام عليهما . فَإِن قلت : فقد جمعت الشمس والقمر ، قال الأشتر النخعي :

١٩٩ - حَمِيَ الْحَدِيدُ عَلَيهِمْ فَكَأَنَّهُ وَمَضَانُ بَرْقٍ أَو شُعَاعُ شُمُوسِ [٦]

وقال الراجز [٧] :

٢٠٠ - * وجوههم كَأَنَّهَا أَقْمَارُ [٨] *

ففي ذلك جوابان : أحدهما : أن الشَّمْس والقمر يتجددان ، فالشمس في كل يوم والقمر في كل شهر ، فجمعها نظرًا إلى هذا ، ألا ترى أنك تقول : شَمْسُ الْيَوم =

= سنة (١٥٨هـ) .

(١) في الأصل به .

(٢) في الأصل له .

(٣) في الأصل المستقبل .

(٤) في الأصل متداول بدون أل .

(٥) في الأصل : الكنه .

(٦) ومضان البرق : لمعانه ، شموس : جمع شمس كأنهم جعلوا كل ناحية فيها شمسا كما قالوا للمفرق : مفارق . والبيت في اللسان (شمس) . واستشهد به على جمع الشمس على شموس .

(٧) لم نهتد إلى اسمه .

(٨) لم نجده في اللسان ولا غيره من المراجع التي بين أيدينا . والشاهد فيه جمع القمر على أقمار .

....

=أَحَرُّ مِنْ شَمْسِ أَمْسِ . والثاني : أن الجمع على تسمية الضوأين باسم النيرين ، وأَضْوَاءُهُمَا كثيرة .

وللنكرة علامات تعتبر بها ، منها دخول رُبَّ ، كقولك : رُبَّ رَجُلٍ ، فأما قول العرب [١] رُبَّهُ رَجُلًا ، فقد دخلت فيه على الضمير ، وذلك لأنه ضمير غائب يرمى به من غير قصد إلى مظهر ، فجرى مَجْرى النكرة [٢] .

/ ومنها : اللام نحو الرَّجُل والْغُلَام ، لأنه لو لم يكن نكرة لم يصح دخول الألف ٩٣/ب واللام عليه . والفرق بين العلامتين : أَنَّ رُبَّ يُسْتَدل بها على وجود التنكير قبلها وسنذكر شرح الألف واللام .

واعلم أن مراتب النكرات متفاضلات في العموم والخصوص ، والأصل في ذلك أن المشتركات في المعنى متى كثرت اشتد عموم النكرة ، ومتى قلَّت قلَّ العموم ، والقلة والكثرة صفتان إضافيتان ، فقد يكون الشيء قليلا بالنسبة إلى ما فوقه كثيرًا بالنسبة إلى ما تحته وكلما علت مرتبة المنسوب إليه ظهرت قلته ، وإذا نسبته إلى ما دونه ظهرت كثَرته فإن العَشَرَةَ نِصْفُ العِشْرِين ، وَعُشْرُ المِائَةِ ، وَخُمْسُ الخَمْسِينَ ، وهي مِثْلُ الثَّمَانِيَةِ مَرَّةً وَرُبْعًا ، ومثل السِّتَّةِ مرةً وثُلُثَيـنِ [٣] ومَثل الأَرْبَعَةِ مَرَّتَين وَنِصْفًا ، وإذا تأملت ما ذكرته من هذا المثال قويت به على ما أسوقه من النكرات المرتبة في العموم والخصوص ، ولها مراتب ، قال أبو الفتح : (فَأَعَم الأَسْمَاءِ وأَبْهَمُهَا شَيء) اختلف الناس في شيء :

فقال أرباب اللغة : لا اسم أعم منه ، والدليل على ذلك أن الموجودات لا تخلو من أَنْ تكون موجودات ذهنية أو موجودات خارجية ، وعلى كل حال يطلق عليها لفظ شيء قال اللّه ﷻ في إطلاقه على الموجود : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ [٤] ألا ترى أنَّ الحكم بالهَلَاك إنما يصح علَى المَوْجُود ، وقال تعالى في إطلاقه علَى =

---

(١) انظر الهمع (٢/٢٧) .

(٢) قال السيوطي : « والأصح أنه أي : هذا الضمير معرفة جرت مجرى النكرة في دخول رب عليه ، لما أشبهها في أنه غير معين ولا مقصود » الهمع (٢/٢٧) .

(٣) في الأصل : ثلاثين .

(٤) سورة القصص من الآية (٨٨) .

....

= المَعْدُوم : ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ [١] وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [٢] ولا خفاء في أَنَّ الزلزلة معدومة ، والموعود بفعله غير موجود حين الوعد .

وأما علماء الكلام فاتفقوا على أن الموجود يسمى شَيْئًا ، واختلفوا في المعدوم فمنهم من قال : إنه لَا يُطْلق / عليه اسم الشيء ؛ لأن المعدوم لا حقيقة له ممتازة عن غيرها ومنهم من قال : إنه يطلق عليه اسم الشيء ، لأن المعدومات [٣] ذَوَاتٌ قَائِمَةٌ بأنفسها قيامًا هُيُولَانِيا ، وتأثير الصانع في إيجاد الأمور العرضية كالصورة والطول والعرض والعمق ، ولولا أَنَّ هذا إملاء عربية لبينت حقيقة هذا الاحْتِجَاج ومن قال : إن الشيء لا يطلق إلا على الموجود وجب أنْ لَا يُجِيزَ : الشيء موجود ؛ لأنه لم يستفد من المبتدأ .

٩٣/ب

فإن قلت : فَمَنْ قَالَ : إنه مُرادِفٌ للموجود فهل اسْمٌ أَعَمُّ مِنْهُمَا ؟

قلت : نَعَمْ مَعْلوُم وَمفْهُوم وَمذْكُور وَمتَصَوَّر ، ولم يختلفوا في أَنَّ هذه تتناول الموجود والمعدوم . وأما المَوجُودُ فَهو أخصُّ مِنْ شَيء ، إنْ قلنا : إنه يطلق على المعدوم فهو داخل تحته لأنك تقول كلُّ موجُودِ شيء ، وليس كلُّ شَيء موجودًا ؛ لأن المعدوم ، شَيءٌ ، وليس بِمَوجُودِ ؛ ومحَدثٌ أَخصُّ من موجُود ، لأنك تقول : كلُّ مُحْدَثٍ موجود، وليس كلُّ مَوجُودِ مُحْدَثًا ؛ لأن البَارِي سبحانه وتعالى موجود وليس بمحدث .

والموجُود قِسْمَانِ : محْدَث وقَديم ، فالـمُحْدَث : هو الكائن بعد أَنْ لم يكن ، فالمحدث يَقْتِضَي المَسبْوقيةَ بالعَدَم . والقديم هو الَّذِي لا أول لِوُجُوده ، فالقديم يقتضي عدَمَ المَسْبُوقِية . وجَوهَرٌ أَخصُّ مِنْ مُحْدثٍ ، لأنك تقول : كُلُّ جَوهَرٍ مُحْدَثٌ وليس كلُّ مُحْدَثٍ جَوهَرًا ؛ لأن العرض مُحْدَثٌ . والجَوهَرُ عِبَارَة عَنِ المَتحيِّز ، وحَقِيقَتُه أنه الذي يمكن أنْ يشَار إليه إشارة حِسِّيَّة بأنه هُنَا أو هُنَاك . والعَرَضُ عِبارة عمَّا لا يبْقى زَمَانَين ، وقيل : هو القائم بِالمَتَحَيّز . =

(١) سورة الحج من الآية (١) .
(٢) سورة الكهف من الآية (٢٣ ، ٢٤) .
(٣) سقطت تاء التأنيث بالأصل من المعدومات .

....

= وجِسْمٌ أَخَصُّ مِنْ جَوهَرٍ ؛ لأنك تقول : كلُّ جِسْمٍ جوهر وليس كلُّ جَوهَرٍ جِسْمًا . لأن الجوهَرَ الفَرْدَ لَيسِ بِجِسْمٍ .

واختلفوا في حدِّ الجِسْم : فقالت الحكماء والمعتزلة : / هو مَا كانَ ذَا ثَلَاثَةِ أَبْعَادٍ ٩٤/أ طُولٍ وعَرْضٍ وسُمْكٍ . وقالت الأشاعرة [١] : ما كان مؤلفًا من جَوهَرَينِ [٢] فصاعدًا ، ونَامٍ أَخَصُّ مِنْ جِسْمٍ ، لأنك تقول : كُلّ نَامٍ جِسْمٌ ، ولَيس كلُّ جِسْم نَامِيًا ؛ لأن الحَجَر جِسْم ولَيس بِنَام ، والنَّبَاتُ والحَيَوان جِسْمٌ وهما نَامِيان ، وحيوان أَخصُّ مِنْ نَام ، لأنك تقول : كل حَيَوان نَام ، وليس كلُّ نَام حَيَوانا ؛ لأن النَّبَات نَام وليس بِحَيَوان . وإنسان أخصُّ مِنْ حَيَوانٍ ، لأنك تقول : كَلُّ إِنْسَانٍ حَيَوان ، وليس كَلُّ حَيَوان إنسانًا ، ورجُلٌ أَخَصُّ مِنْ إنسان ، لأنك تقول : كل رَجُل إنسان ، وليس كل إنسان رجلًا ، وهذا دليل على (أَنَّ) [٣] الإنسان يطلق على الذكر والأنثى ، فهذَا سياقها على المراتب الطبيعية .

واعلم أنَّ هَذَا يُفِيدُ فِي التَّقَاسِيمِ وَمعْرَفِةِ التَّخْصِيصِ والتَّعْمِيمِ فِي [٤] النَّحْوِ وغَيرِه .

وأنا أذكر لك مثالًا من النحو لتعلم دخول هذا فيه : اعلم أن الصَّوتَ أَعَمُّ مِنَ اللَّفْظِ ، واللَّفْظُ أَعَمُّ مِنَ الكَلِمَة ، والكَلِمَةُ أعمُّ مِنَ الاسْم ، والاسْم أعمُّ مِنَ المُعْرَب ، والمُعْرَبُ أعمُّ مِنَ المُعْتل ، والمُعْتَل أَعمُّ مِنَ المَنْقُوصِ ، وتقول : الكَلِمَةُ أعمُّ مِنَ الفِعْل ، والفِعْل أَعمُّ مِنَ المُضَارِع ، وتقول : الاسْمُ أعمُّ مِنَ المَعْرِفَةِ ، المَعْرِفَةُ أعمُّ مِنَ المُضمر .

والمُضْمر أعمُّ مِنَ المُتَّصِل والمتصل أعمَّ مِنَ المُسْتكن ، فَعَرَفْتَ أَنَّ لِذِكْرِ هَذَا الفَصْلِ فَائِدَةً .

---

(١) في الأصل الأشاعر بدون تاء التأنيث .
(٢) في الأصل : جوهين .
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) في الأصل والنحو وغيره .

قال ابن جني : وأَمَّا المَعْرِفَةُ فَمَا خَصَّ الوَاحِدَ مِنْ جِنْسِهِ ، وهِيَ خَمْسَةُ أَضْرُبٍ : الأَسْمَاء المُضْمَرة ، والأَسْمَاء الأَعْلَام ، وأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ ، ومَا تَعَرف بِاللَّامِ ، ومَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ المَعَارِفِ .

فَالأَسْمَاءُ المُضْمَرةُ علَى ضَرْبَين : مُنْفَصِل وَمُتَّصِل ، فالمُنْفَصِلُ على ضَرْبَين : مَرْفُوعٌ / وَمَنْصُوبٌ ، فالمَرْفُوع لِلْمُتكَلِّم ذَكَرًا كَانَ أَو أُنْثَى أَنَا . ولِلتَّثْنِيَة والجَمْعِ جَمِيعًا نَحْنُ ولِلْمُخَاطَبِ أَنْتَ ، والتَّثْنِيَةِ أَنْتُمَا ، والجَمْعِ أَنْتُم ولِلمُخَاطَبَةِ أَنْتِ ، والتَّثْنِيَةِ أَنْتُمَا ، والجَمْعِ أَنْتُنَّ ، ولِلْغَائِبِ هُوَ وَهُمَا وَهُمْ ، ولِلْغَائِبَةِ هِيَ وَهُمَا وَهُنَّ . وأما الضَّمِيرُ المَنْصُوب المُنْفَصِلُ فَإِيَّايَ لِلْمُتَكَلِّم ، والتَّثْنِية والجَمْع جَمِيعًا إِيَّانَا ، ولِلْمُخَاطَبِ إِيَّاكَ . والتَّثْنِيَةِ إِيَاكُمَا ، والجَمْع إِيَّاكُمْ ، ولِلمُخَاطَبَةِ إِيَّاكِ ، والتَّثْنِيَةِ إِيَّاكُمَا ، والجَمْع إِيَّاكُنَّ . وإِيَّاهُ وإِيَّاهُمَا ، وإِيَّاهُمْ لِلْغَائِبِ ، وإِيَّاهَا ، وإِيَّاهُمَا ، وإِيَّاهُنَّ لِلْغَائِبَةِ .

(٢٧/ب)

قال ابن الخباز : وأما المعْرِفَة فَقِيل : (مَا خَصَّ الوَاحِدَ مِنْ جِنْسِهِ) وقيل : ما دَلَّ علَى شَيءٍ بِعَينِه وهي خمسة أقسام : المُضْمر والعَلَم والمُبْهم والمُعَرف بِاللام ، والمُضَاف إِلى أَحَدِ هَؤُلَاءِ إِضَافَةً حقيقية ، وليس قسم إلا وقد عرض التنكير في شيءٍ منه ، أما الضَّمِيرُ : فقالوا فيه : رُبَّهُ رُجلًا فلم تدخل رُبَّ إلا والهاء نَكِرَة [1] وأما المُبْهم : فقد روى الكسائي منه : هُوَ أَحْسَنُ النَّاسِ هَاتَينِ . وأما العَلَم : فَيعرِض فيه التنكير / بالشركة . وأما الألف واللام : فقد قالوا : إِنِّي لأمر بِالرَّجُلِ مِثْلِكَ فَأُسَلِّمُ عَلَيهِ ، فوصفوه بالنكرة . وأما المضاف إلى أحد هؤلاء : فهو أنك تقول : مَرَرْتُ بِغُلَامِ زَيدٍ ، ولَهَ غلِمَانٌ ، فَلَا يَدُلُّ علَى شَيءَ بِعَينِهِ .

(٩٤/ب)

الأول : المُضْمَر : وحَدُّه : مَا كُنِيَ بِهِ عَنْ الاسْمِ الظَّاهر ، فإِذَا قلت : فَعَلْتُ . واسْمُك زَيد ، فالتاء كناية عن زَيد ، وسُمِّي مضمرًا لوجهين : أحدهما : أنه مفتقر إلى التفسير . والثاني : أن الظاهر يَخْفَى مَعَه ، والإِضْمَارُ : الإِخْفَاءُ والسَّتْرُ ، قَالَ الشَّاعر :

٢٠١ - سَأَلْتُكُمَا أَنْ تُضْمِرَانِي سَاعَةً لَعَلِّي أَرَى النَّارَ الَّتِي تَرَيَانِ

وإِنَّمَا جِيءِ بالمضمر للاخْتِصَار ، ورَفْع اللَّبس . أما الاخْتِصَار فمن أدل دليل عليه =

---

(١) انظر الهمع (٢٧/٢) .

....

= قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾ (١) فذكر عشرين جمعًا ثم قال : ﴿ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (٢) فكنى عن عشرين اسْمًا بِحَرْفَيِن وهما الهاء والميم .

وأما رفع اللبس فلو قلت مكان فَعَلْتُ : فَعَل زَيْدٌ ، لتوهم أنك تخبر عن غائب .

وهو ضربان : منفصل ومتصل ، فالمنفصل : ما جرى مجْرَى المُظْهَر في استبداده بنفسه نَحْو أَنَا وأَنْتَ ، أَلَا ترى أنه إذا قيل لك : مَنْ فَعَل ؟ قَلْتَ : أَنَا فجِئْت بِهِ غَير متَّصِل بعامل كما تقول : زَيدٌ فِي الجَوَابِ . ولما كان الاسم الظاهر لا يخلو من أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا جاء الاسم المضمر على طريقته ، فصيغ للمنفصل مرفوع ومنصوب ولم يصغ له مجرور ، لأن المجرور لابد له من الاتصال بالجار والمرفوع والمنصوب يجوز أن ينفصلا عن عامليهما كقولك : قَامَ اليَومَ زَيدٌ ، وإنَّ عِنْدَكَ زَيدًا ، ولا تقول : مررْتُ بِاليَومِ زَيدٍ .

وإنما بدأ بالمُنْفَصِل ؛ لأنه أَشْبَهُ بِالظاهِر الذي هو الأصل .

وإنما بدأ بالمُضْمر ؛ لأنه أقْوَى تعريفًا من غيره / . ٩٥/أ

وإنما بدأ بالمرفوع من المنفصل ؛ لأن المرفوع هو الأصل ، حيث يستغني بنفسه .

والمرفوع اثْنَا عَشَر ضَمِيرًا ، الأول : أنا ، وهو كناية عن المتكلم مذكرًا كان أو مؤنثًا .

تقول في الوصل : أَنَا فَعَلْتُ ، فإذا وقفت قلت : أَنَا بالألف ، وإنْ شِئْتَ أَنَهْ بالهاء قال الشاعر (٣) :

٢٠٢ - إنْ كُنْتُ أَدْرِي فَعَلَيَّ بَدَنَهْ   مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيطِ أَنِّي مَنْ أَنَهْ (٤)

الثاني : نَحْنُ ، وهو للمتكَلِّمِين والمُتَكَلِّمَاتِ ويكون للواحد العظيم كقوله تعالى : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ ﴾ (٥) .

الثالث : أَنْتَ ، وهو أَنَا ، ضمت إليه التاء للمخاطب ، وفتحت علامة للمذكر .

الرابع : أَنْتِ ، وهو مثل أَنْتَ إلا أن التاء مكسورة ؛ ليكون الكسر علامة للتأنيث . =

---

(١) سورة الأحزاب من الآية (٣٥)   (٢) سورة الأحزاب من الآية (٣٥) .

(٣) هو رؤبة بن العجاج .

(٤) التخليط في الأمر الإفساد فيه ، والبيت في الغرة لابن الدهان ق (٤) مصورة وفي ابن يعيش (٩٤/٣) منسوبًا إلى رؤبة بن العجاج . واستشهد به على الوقوف على أنا بالهاء .

(٥) سورة يوسف من الآية (٣) .

....

= الخامس : أَنْتُمَا : وهو كناية عن المخَاطَبِين والمخَاطَبَتَين ، والألف علامة التثنية ، ولا يجوز إسقاطها فيلتبس بالجمع . السادس : أَنْتُمْ ، وهو للمذكَّرِينَ ، وأصله أَنْ يقال : أَنْتُمو بواو بعد الميم ، فأسقطت تخفيفًا . السابع : أَنْتُنَّ ، وزادوا بعد التاء نونين ، وهو لجماعة الإِناثِ . الثامن : هُوَ ، وهو للغائب المذكر ويجوز تَشْدِيدُ وَاوه ، ويجوز إسكانها والمشهور فَتْحُها وتَخْفِيفُها . التاسع : هِيَ ، للغائبة المؤنثة كَمَا أَنَّ هُوَ للغائب المذكر وفي يائها من اللغات مَا في وَاو هُوَ . العاشر : هُمَا ، هو كناية عن الاثنين والاثنتين تقول : هُمَا قَائِمان ، وهُمَا قَائِمَتَان ، ولا يجوز إسقاط الألف فيلتبس بالجمع . الحادي عشر : هُمْ ، وَهُوَ للغائبِينَ ، وأصله : هَمُوُ بِواو بعد الميم فأسقطت تخفيفًا . الثاني عشر : هُنَّ ، وهُوَ لجماعة الإِناث كما أَنّ هُمْ لجماعة الذكور .

فهذه الضمائر لها في الكلام مواضع : الأول : أَنْ تكون مبتدَأَةً كقولك : هُوَ قَائِمٌ . الثاني : أن تكون خَبَرا كقولك : القَائِمُ أَنْتَ . الثالث : أن تكون بعد حرف / الاسْتِثْنَاء كقولك : مَا تَكَلّم إِلّا نَحْنُ : الرابع : أن تكون بعد حرف العطف كقولك : جَاءَ زَيدٌ وَأَنَا . الخامس : أن تقع فصلا بين المبتدأ وخبره كقوله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرًا ﴾ [1] ، ويدلك على أنه فصل لا موضع له من الإعراب أنه نَصَبَ خَيرًا ، ولو كان له موضع لكان مبتدأ وخيرًا خبره .

٩٥/ب

وأما المنصوب المنفصل فهو اثْنَا عَشَرَ ضَمِيرًا ، والأصل في هذه الاثْنَى عَشَر « إِيَّا » وفيها للنحويين خلاف كثير ، والذي قاله ابن جني هو مذْهَبُ أبي الحسن [2] ، وبه قال أبو علي [3] ، وهو أَنَّ إِيَّا ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ ، وهذه اللواحق التي تلحقه من الياء والكاف والهاء ، وتثنيتها وجمعها أدلة على أحوال المرجوع إليه .

قال ابن جني : قلت لأبي علي : ما الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ إِيَّا مُضْمَر ؟ فَقَالَ : لأَنَّه لَزِمَ النَّصْبَ ، وليس باسم متمكن فدل على أنه مضمر ، كأَنَا وأَنْت وللنحويين فيه كلام كثير [4] وفيما يوزن به من الفعل الاحْتِمَالَات يطول ذكرها [5] . الأول : إِيَّايَ ، هذَا لِلْمتَكَلِّمِ وعلامته اليَاء (و) لا فرق بين المذكر والمؤنث ، ولا يجوز إسْكَانُ اليَاء لئلا =

---

(١) سورة المزمل من الآية (٢٠) . (٢) نص عليه السيوطي في الهمع (١/٦١) .
(٣) نص عليه صاحب الهمع في (١/٦١) وقال : هذا مذهب سيبويه والفارسي .
(٤) انظر الإنصاف مسألة (٩٨) . (٥) انظر الهمع (١/٦١) .

....

= يجتمع ساكنان . الثاني : إيَّانا ، هذا بمنزلة نَحْن ، لأنه يراد به الاثْنَانِ والاثْنَتَانِ والجمع والجماعة . الثالث : إيَّاكَ ، هذا للمخاطب ، والكَافُ مفتوحة للدلالة على المذكر . الرابع : إيَّاكِ ، هذا للمخاطبة ، والكَافُ مكْسُورة للتأنيث . الخامس : إيَّاكُمَا ، هذا لتثنية المذكر والمؤنث ، وضُمَّتْ الْكَافُ كما ضمت التاء من أَنْتُمَا ؛ لأنها حركة لم توجد في الواحد . السادس : إيَّاكُمْ ، وأصله إيَّاكُمُو ، لأن الواو بإزاء الألف ، إلا أنهم يجيزون حذف الواو ، ومنهم من يثبتها في الوصل ، ولا يجيزون [1] حذف الألف . السابع : إيَّاكُنَّ ، وهذا لجماعة الإنَاثِ . الثامن : إيَّاهُ ، وهذا للغائب ، ويجوز إيَّاهُ وإياهُو . التاسع : إيَّاهَا ، ولا يجوز حذف الألف لئلا يلتبس المؤنث بالمذكر .

العاشر : إيَّاهُمَا ، / وهذا لتثنية المذكر والمؤنث . الحادي عشر : إيَّاهُمْ . وهذا لجمع المذكر من ذوي العلم . الثاني عَشَر : إيَّاهُنَّ ، وهذا لجمع المؤنث من ذوات العلم وغيرهن . ٩٦/أ

واعلم أنَّ هَذِهِ اللواحقَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإعْرَابِ ، لأنها لو كان لها محل لوقع الاسم الظاهر في موقعها [2] ولا يقع الظاهر في موقعها وأَنْشَدَ بَعْضُ الْعُلَمَاء :

٢٠٣ - دَعْنِي وإيَّا خَالَدِ فَلأَقْطَعَنَّ عُرَانِيَاطِهِ [3]

وذلك غير معروف .

واعلم أن لإيَّا في الكلام مواضع : الأول : أن يكون مفعولًا مقدمًا . كقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [4] الثاني : أَنْ يَكُونَ بعد حرف العطف كقوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ [5] . الثالث : أن يكون بعد حرف الاستثناء كقوله تعالى : ﴿ أَمَرَ أَلَّا [6] تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [7] والرابع : أن يكون مفعولًا (معه) [8] كقول أبي ذؤيب : =

---

(١) في الأصل يجيز بدون الواو والنون . (٢) في الأصل موقعة .

(٣) البيت لم يعرف قائله ، عرانياطه : العروق المتصلة بقلبه ، وهو كناية عن قتله نياطه : أي : نياط قلبه وهو العرق الذي يتعلق به القلب . والبيت في الغرة لابن الدهان ق (٩) مصورة .
والشاهد فيه : إضافة إيا إلى الظاهر وذلك شاذ لا يعتد به .

(٤) سورة الفاتحة من الآية (٥) . (٥) سورة الممتحنة من الآية (١) .

(٦) في الأصل أن لا . (٧) سورة يوسف من الآية (٤٠) .

(٨) زيادة يقتضيها السياق .

قال ابْنُ جِنِّي : وأَمَّا الضَّمِيرُ المُتَّصِلُ فَثَلَاثَة أَضْرُبٍ : مَرْفُوعٌ ، ومَنْصُوبٌ ، ومَجْرُوْر .

فَالمَرْفُوعُ لِلْمُتَكَلِّم التَّاءُ نَحو قُمْتُ ، والتَّثْنِيَة والجَمْع قُمْنَا ، وللمخاطب قُمْتَ وقُمْتُمَا وقُمْتُمْ . وللمخاطبة : قُمْتِ وقُمْتُمَا وقُمْتُنَّ ، والضَّمِيرُ لِلْغَائِب فِي : قَامَ وقَامَا وقَامُوا ، ولِلْغَائِبَةِ فِي قَامَتْ وقَامَتَا وقُمْنَ ، وكَذَلِكَ الضَّمِيرُ فِي اسْمِ الْفَاعِل والمَفْعُول نَحو ضَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ وَفِي الظَّرْفِ نَحْوُ قَولِكَ : زَيدٌ عِنْدَكَ ، وَمَا جَرَى هَذَا المجْرَى .

٢٨/أ وَأَمَّا الضَّمِيرُ المَنْصُوبُ المتَّصِلُ فَالياءُ فِي كَلَّمَني ، والتَّثْنِيَةِ والجَمْع / جَمِيعًا : كَلَّمَنَا ، والكَافُ لِلْمُخَاطَبِ نَحْوُ قَولِكَ : رَأيتُكَ وَرَأَيتُكُمَا ، والجَمْع رَأيتُكُمْ .

وَلِلْمُخَاطَبَةِ : رَأيتُكِ ، ورَأَيتُكُمَا ، ورَأَيتُكُنَّ . ولِلْغائِبِ : رَأَيتُهُ ، ورَأَيتُهُمَا ، ورَأَيتُهُمْ ، ولِلْغَائِبَةِ : رَأيتُهَا ورَأَيتُهُمَا ورَأَيتُهُنَّ .

= ٢٠٤ - فَآلَيتُ لَا أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً ... تَكُونُ وإيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي (١)

الخامس : أن يكون خبر كان ، كقولك : كُنْتُ إيَّاكَ . السادس : أَن يكون مفعولًا ثانيًا لظننت كقولك : ظَنَنْتُ زَيدًا إيَّاكَ . السابع : أن يكون مفعولًا ثالثًا لأعلمت كقولك : أعلَمْتُ زَيدًا عَمْرًا إيَّاكَ . الثامن : أن يكون بدلا كقولك : رأَيتُكَ إيَّاكَ ، فلا يقع في الكلام إلا على أحد هذه الأوجه الثمانية .

قال ابن الخبَّاز : القسم الثاني من المضمر : المتصل ، وحدُّه : مالا ينفك عن اتِّصاله بكلمة . ولا يخلو من أن يَليَ العامل ، كضَرَبْتُ ، أَو يَلِيَ ما يليه كَالْكَافِ في ضَرَبْتُكَ . وينقسم إلى بارز ومستكن ، فالبارز : مَا لُفِظَ بِهِ كَالكَافِ في ضَرَبَكَ ، والمستكن : ما نوى في النفس كالمستكن في الفعل من قولنا : زَيدٌ ضَرَبَ ، وهو مرفوع ومنصوب ومجرور ، فالمرفوع اثنا عشر ضميرًا : الأول : التاء للمتكلم في =

---

(١) البيت في الإيضاح لوحة (٣٣) والديوان (١٥٩/١) . وروايته :

فأقسمت لا أنفك أحذو قصيدة ... أدعك وإياها بها مثلًا بعدي

وهو في الهمع (٢٢٠/١) والجمل (٣٠٧) والدرر (١٨٩) . أحذو : أقول . وأحدو أغني . واستشهد به على وقوع الضمير المنفصل مفعولًا معه .

....

= فَعَلْتُ / يستوي فيها المذكر والمؤنث وضمت لأن المتكلم أقوى من غيره ، فأعطي ٩٦/ب أقوى الحركات . الثاني : النُّونُ والْألِفُ في فَعَلْنَا ، وتكون للمذكرين وللمؤنثتين ، والذكور والإِناث من المتكلم . الثالث : التاء في فَعَلْتَ ، وهي مفتوحة للمخاطب ، وفتحت لأن المخاطب كالمفعول من حيث أنه مخاطب . الرابع : التَّاءُ فِي فَعَلْتِ ، وهي مكسورة للمخاطبة ، لأن الكسرة والتاء يؤنث بهما [١] . الخامس : فَعَلْتُمَا ، والألف للتثنية ، والتاء للمخاطب والميم لمجاوزة الواحد . السادس : فَعَلْتُمْ ، وأصله فَعَلْتمُو ، ويجوز حذف الواو ولا يجوز حذف الألف في فَعَلْتُمَا ، وقد ذكر مثل هذا . السابع : فَعَلْتُنَّ ، وهو لجماعة الإِناث ، وهو نقيض فَعَلْتُمْ . الثامن : المستكن فِي : زَيدٌ فَعَل . التاسع : الألف في فَعَلَا . العاشر : الوَاوُ فِي فَعَلُوا .

واختلف في الألف والواو : فقال سيبويه [٢] إذا جَاءَا بَعْدَ ظَاهِرٍ كقولك : الزيدان قَامَا والزَّيدُون قَامُوا فَهُمَا اسْمَانِ . وإِذَا تَقَدَّمَا كقولك : قَامَا أَخوَاكَ ، وأكلوُنِي البَرَاغِيثُ فَهُمَا حَرْفَان . وقال أبو الحسن [٣] : هُمَا [٤] حَرْفَان يدلان على تثنية المستكن وجمعه . الحادي عشر : المستكن في فَعَلَتْ ، وأما فَعَلَتَا [٥] فهو بمنزلة فَعَلَا والتاء للتأنيث . الثاني عشر : النون في فَعَلْنَ .

واعلم أن الضمائر المرفوعة المتصلة كلها تتصل بالأفعال إلا المستكن في فَعَل وفَعَلَتْ ، فإنهما يستكنان في أسماء الفاعلين كقولك : زَيد ضَارِبٌ وهِنْدٌ قَائِمَةٌ وبأسماء المفْعُولين [٦] كقولك : زَيدٌ مَضْرُوبٌ ، وهِنْدٌ مُكَرَّمَةٌ ، وبالظرف وحرف الجر كقولك : زَيدٌ خَلفَكَ ، والمَالُ فِي الْكِيسِ وبالصفة المشبهة باسم الفاعل كقولك : وَجْهُكَ حَسَنٌ وزَيدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ .

وأما المنصوب فاثْنَا عَشَرَ ضَمِيرًا : الأول : الياء للمتكلم كَقَولِكَ : أَكْرَمَنِي ، فَإِذَا اتصلت بالفعل زدت قبلها نُونًا تُسَمَّى نون الوقاية لتقي آخر الفعل من / الكسر وتحمل ٩٧/أ على الفعل إنَّ وأخواتها في ذلك ، فَيُقَالُ : إنَّنِي ، ويجوز حذفها من إنَّ لاجتماع =

---

(١) في الأصل بها .

(٢) أشار إليه سيبويه في (١/٥ ، ٦) .

(٣) نص عليه في الهمع (١/٥٧) .

(٤) في الأصل هم .

(٥) في الأصل فَعَلا .

(٦) بعد لفظ المفعولين زيد لفظ الفاعلين بالأصل وهذا تكرار .

....

= النونات ، فيقال : إنِّي ولا يجوز لَيتِي إلا في الشعر ؛ لأنه لم يجتمع [١] نُونَات . وجاء في القرآن : ﴿ لَّعَلِّيٓ ﴾ [٢] وإنْ لَمْ تجتمع النونات ، لأن اللام والنون من مخرج واحد . وفي هذه النون مسائل كثيرة استقصيتها في الكتاب « الإلماع في شرح اللمع » . الثاني : النون والألف كقولك : أَكْرَمَنَا ، وهما بمنزلتهما في فَعَلْنَا من جهة المعنى . والفرق بين كونها فاعلة وكونها مفعولة سكون ما قبلها وحركته كقولك : أَكْرمْنَا أَبَاكَ وأَكْرَمَنَا أَبُوك . الثالث : الكاف في أَكْرَمَكَ ، وهي مفتوحة للمخاطب . الرابع : الكاف في أَكْرمَكِ ، وهِي مكسورة للمخاطبة . الخامس : أَكْرَمَكُمَا وهي تثنية للمذكر والمؤنث . السادس : أكْرمَكُمْ وأصله : أَكْرَمَكُمُو وهو لجماعة الذكور . السابع : أَكْرَمَكُنَّ ، وهي لجماعة الإناث . الثامن : الْهَاءُ في أَكْرَمَهُ ، وهِي للمذكر فإن كان ما قبلها متحركًا مضمومًا أو مفتوحًا قويت بإلحاق الواو كقولك : أَكْرَمَهُو ويُكْرِمُهُو [٣] . وإن كان قبلها كَسْرَة كقولك : أَعْطِهِ ألحقت ياء [٤] وأجازوا حذف الواو في ضرورة الشعر . وإن كان ما قبلها ساكنًا فإن كان حرفًا صحيحًا أو ألفا ، أو واوًا كنت في إلحاق الواو وحذفها مخيرًا كقولك : أَكْرِمْهُ ويَغْزُوهُ ودَعَاهُ وقرئ : (خُذُوهُو) [٥] وَ (خُذُوه) وإن كان ياء كسرت ، وأنت في إلحاق الياء وحذفها مخير كقولك : يُعْطِيهِي وَيُعْطِيه ، وبكل قُرِئَ ، وتحت هذه الأحكام كلها مباحث كثيرة يطول ذكرها ، والإملاء مبني على الاختصار . التاسع : الهاء والألف في أَكْرَمَهَا . العاشر : هُمَا في أَكْرمَهُمَا ، وهو لتثنية النوعين . الحادي عشر : الهاء والميم في أَكْرَمَهُمْ ، وأصله : أَكْرَمَهُمُو . الثاني عشر : هُنَّ في / أَكْرَمَهُنَّ . ٩٧/ب

وكل هذه الضمائر تتصل بإنَّ وأخواتها ، لأنها مشبهات بالفعل ، وفي التنزيل : ﴿ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾ [٦] ، ﴿ إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾ [٧] و ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَـٰسِقِينَ ﴾ [٨] و ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [٩] . =

(١) في الأصل لم يحتج .
(٢) سورة غافر من الآية (٣٦) وتمامها : ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴾ .
(٣) في الأصل : يكرمهموا بزيادة الميم بعد الهاء .
(٤) في الأصل ياءا وهو تحريف .
(٥) سورة الحاقة من الآية (٣٠)
(٦) سورة النمل من الآية (٦٧) .
(٧) سورة الأنبياء من الآية (٦٤) .
(٨) سورة الذاريات من الآية (٤٦) .
(٩) سورة البقرة من الآية (١٥٦) .

قال ابْنُ جِنّي : والضَّمِيرُ المجْرُورُ لَا يَكُون إِلَّا مُتَّصِلًا ، وَهُوَ الْيَاءُ لِلْمُتَكَلِّم نحو مَرْرتَ بِي ، والتَّثْنِية والجَمْع جَمِيعًا : مَرَرْتَ بِنَا ، ولِلْمُخَاطَبِ : مَرَرْتُ بِكَ وبِكُمَا وَبِكُمْ ، ولِلْمُخَاطَبَةِ : مَرَرْتُ بِكِ وبِكُمَا وبِكُنَّ ولِلْغَائِبِ : مَرَرْتُ بِهِ وَبِهِمَا ، وبِهِمْ ، وَلِلْغَائِبَةِ : مَرَرْتُ بِهَا وَبِهِمَا وَبِهِنَّ ، وإِذَا قَدَرْتَ علَى الضَّمِير المتَّصلْ لَمْ تَأْتِ بِالمنفَصلِ تَقُولُ : قُمتُ ، ولَا تَقُولُ : قامَ أَنَا ، لأنكَ تَقْدِرُ على التَّاءِ ، وتقول : رَأَيتُكَ وَلَا تَقُولُ : رَأَيتُ إِيَّاكَ ، لأَنَّكَ تَقْدِرُ على الْكَافِ ، وَرُبَّما جَاءَ ذَلِكَ لِضَرُورَةِ الشِعْرِ ، قَالَ الرَّاجِزُ :

* إِليكَ حتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَا *

يُرِيدُ : حَتَّى بَلَغْتُكَ ، وَقَالَ أُمَيَّة :

بِالْوَارِثِ البَاعِثِ الأمْواتِ قَدْ ضَمِنَتْ   إِيَّاهُمْ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

أى : قد ضمنتهم .

= فإن قلت : فما بال الفعل يسكن لضمير الفاعل دون ضمير المفعول ؟ قلت : لأن ضمير الفاعل متصل لفظًا وحكمًا ، وضمير المفعول متصل لفظًا ومنفصل حكمًا . سمعت هذه العبارة من الشيخ رَحِمَهُ اللَّه .

قال ابْنُ الخَبَّاز : وأما المجرور فهو اثْنَا عَشَرَ ضَمِيرًا ، وجملة ذلك أنه كل ضمير مجرور متصل كقولك : ﴿ لِّي عَمَلِي ﴾ [1] ، وَلَنَا عَمَلُنَا وَلَكَ [2] عَمَلُكَ ، وَلَكِ عَمَلُكِ ، ولكُمَا عَمَلُكما ، ﴿ وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ ﴾ [3] ، وَلكُنَّ عَمَلُكُنَّ . ولهُ عَمَلُهُ ولهَا عمَلُها ، وَلَهُمَا عَمَلهُمَا ، وَلَهُمْ عَمَلُهُمْ ولَهُنَّ عَمَلُهُنَّ ، فانظر هذا التمثيل فإنه جامع للضمائر المجرورة ومبين جهتي جر المضمر من حرف جر ومضاف .

واعلم أن المتصل أخصر لفظًا من المنفصل ، والمضمر إنما جِيء بِهِ لِلِاخْتِصَار فإذا قدرت على المتصل لم تأت بالمُنْفَصِل ، وجملة الأمر أن المواضع ثلاثة : موضع لا يصلح فيه إلا المنْفَصِل [4] كقولك : إِنَّ الْكَرِيمَ أَنْتَ ، فلا تقول : إِنَّ الْكَرِيمَ تَ لأنه =

---

(١) سورة يونس من الآية (٤١) : قال تعالى : ﴿ وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ ﴾ .
(٢) في الأصل ولكم عملكم .   (٣) سورة يونس من الآية (٤١) .
(٤) في الأصل المتصل .

....

= لم يتصل بِرافعه . وموضع لا يصلح فيه إلا المتصل كقولك : مَرَرْتُ بِكَ ، وَرَأَيتُكَ لا تقول : رَأَيتُ إِيَّاكَ ، لأن الكاف أخصر ، وهي إلى جانب العامل ، وموضع يصلح فيه المتصل والمنفصل ، كقولك : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِيكَ ، وَمِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ ، والمنفصل أولى عند سيبويه ؛ لأن علامات الإِضمار لم تستحكم في الأسماء استحكامَهَا في الأفعال ، وقد يضطر الشاعر فيضع المتصل موضع المنفصل والمنفصل موضع المتصل . فمن الأول مَا أَنْشَدَهُ ثَعْلَب رحمه الله :

٢٠٥ - وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كِ دَيَّارُ [١]

/ وإِنَّمَا أَرَادَ إِلَّا إِيَّاكِ كقوله تعالى : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [٢] . ٩٨/أ

ومن الثاني : قول حُمَيد الأَرقَطِ :

* إِلَيكَ حتَّى بَلَغْتُ إِيَّاكَا * [٣]

أَي : بَلَغْتُكَ . وقال أبو إسحاق (أَرادَ) [٤] بَلغْتُك إِيَّاكَ . وقوله في البيت الثاني لأمية تخليط ، وقد رأيت البيت في شعر الفرزدق قال :

٢٠٧ - إِنِّي حَلَفْتُ فَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ ... فنَاءَ بَيتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُور

بِالَوارِثِ البَاعِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ ... إِيَّاهُمُ الأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهَارِير [٥]

يَجُوز الأمواتِ بِالجَرِّ والنَّصب . والدَّهَارِيرُ : جمع دَهْرِ على غير بنائه ، وواحده في التقدير : دُهْرُور أو دَهْرِير أو دَهْرَارٌ ، وكل ذلك غَيرُ مَنْطوقٌ به .

---

(١) البيت لم يعرف قائله . وهو في السيرافي (١٤٢/٢) - أ والهمع (٥٧/١) والدرر (٣٢/١) وأوضح المسالك (٨٢/١) والمغني (٤٤١/٢) والغرة لابن الدهان ق (١٩) والخصائص (١٩٥/٢) ، وابن عقيل (٥٩/١) والخزانة (٤٠٥/٢) والأشموني (٤٨/١) وابن يعيش (١٠١/٣) ، والشاهد فيه : وضع الضمير المتصل مكان المنفصل للضرورة الشعرية .

(٢) سورة يوسف من الآية (٤٠) والإسراء من الآية (٢٣) .

(٣) الشعر في سيبويه (٣٨٣/١) والسيرافي (١٤١/٢) ب والأصول (١٠٠/٢) وأمالي الشجري (٤٠/١) والخصائص (٣٠٧/١) ، (١٩٤/٢) والإنصاف (٣٦٩/٢) وابن يعيش (١٠٢/٣) والعقد الفريد (١٨٦/٤) والخزانة (٤٠٦/٢) والمرتجل (٣٣٧) والغرة لابن الدهان ق (١٩) والشاهد فيه : وضع الضمير المنفصل موضع المتصل .

(٤) نص عليه السيرافي في (١٤١/٢) ب وما بين القوسين عن السيرافي .

(٥) الفند : الكذب ، الفناء : ساحة البيت وهو بيت الله الحرام ، الساعين الطائعين ، الدهارير : جمع لا =

قال ابْنُ جِنِّي : وَأَمَّا الأَعْلَامُ : فَمَا خُصَّ بِهِ الوَاحِدُ مِنْ جِنْسِهِ فَجُعِلَ / عَلَمًا لَهِ ٢٨/ب نَحْو عَبْدِ اللّه وزَيدٍ وعَمْرو ، وكَذلِكَ الكُنى نَحْو أَبِي مُحَمَّدٍ وأَبِي عَلِيٍّ ، وكذَلِكَ الأَلْقَابُ نَحْو أَنْفِ النَّاقَةِ وعَائِدِ الْكَلبِ .

قال ابْن الخَبَّاز : **القسم الثاني** : **العلم** ، وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه ، وإنما سمي علمًا بشهرته ، مأخوذ من العَلَم ، وهو ما يُهْتَدى به على الطريق من المَنَارة .

والعَلَمُ الجبَل . قال [١] :

٢٠٨ - * إذَا قَطَعْنَا عَلَمًا يَدَا عَلَمْ * [٢]

وأنشد الغانمي :

٢٠٩ - دَارٌ لَمِهْدَد دَارِسٌ أَعْلَامُهَا طَمس المَعَالم مُورُهَا ورِهَامُها [٣]

وهذا بيت بلا نقطة . وفائدة وضع الأعلام الاختصار ؛ لأن الشيء لا يمتاز عن شركائه في الحقيقة إلا بذكر صفاته التي لا يوجد مجموعها إلا فيه كقولك : جاءَني الرَّجُلُ الطَّوِيل الفَقِيهُ الشَّاعِرُ الْكَاتِبُ ، فمجموع الرجولية والطول والكتابة والشعر يجب أن يكون مخصوصًا به المذكور ليعلم المخاطب من تريد ، فإن كان له شريك =

= واحد له من لفظه والمراد به الشدائد .

والشعر في ديوان الفرزدق (٢١٣ ، ٢١٤) والخصائص (٣٠٧/١) منسوبًا إلى أمية والصحيح أنه للفرزدق والخصائص أيضًا (١٩٥/٢) والأشموني (٥١/١) والهمع (٦٢/١) والدرر (٣٨/١) والإنصاف (٣٦٩/٢) وأوضح المسالك (٩٢/١) والمرتحل (٣٣٧) والغرة لابن الدهان ق (١٩) منسوبًا إلى الفرزدق . والشاهد فيه وضع المنفصل مكان المتصل لضرورة الشعر .

(١) القائل هو جرير .

(٢) العلم : الجبل الطويل ، وهو صدر بيت عجزه :

* حتى تناهين بنا إلى الحكم *

وهو في اللسان (علم) والكامل للمبرد (٤٤/٢ ، ١٢٢) ومجمع الأمثال للميداني فيما أوله همزة . والصحاح (علم) وعجزه فيه :

* فهن بحثًا كمضلات الحذم *

واستشهد به على مجيء العلم بمعنى الجبل .

(٣) لم نهتد إلى قائله : دارس : عاف ، المور بالضم : الغبار بالريح . الرهام جمع رهمه : وهي المطر الضعيف الدائم الصغير القطر .

....

= في المجموع لم يعلم فإذا سميته باسم يخصه كُفِيتَ مَؤُونَةَ ذكر هذه الصفات . ولعلك تحتاج إلى ذكر أكثر منها ، وللعلم انقسامات كثيرة ، وله أحكام كثيرة .

٩٨/ب وذكر أبو الفتح من انقساماته انقسامًا واحدًا / وأنا أذكره ، وأضيف إليه انقسامًا آخر تدعوا الحاجة إلى معرفته .

قسم أبو الفتح العَلَم إلى اسْم ولَقَبٍ وكُنْيَةٍ ، فالاسم : ما وضع على المسمى من أول أحواله كزَيد وعَمْرو وعَبْدِ اللّه . واللَّقَبُ : ما وضع على المسمى لمعنى فيه كَأَنْفِ النَّاقَة [1] وعَائِدِ الكَلْب [2] . وأخبرنا الشيخ رحمه الله : أن رجلًا نحر جزورًا وفرقها ، فجاء رجل فلم ير شيئًا يعطيه إلا أنفها فأخذه ، وولد لذلك الرجل قبيلة من ولده فكان يقال لهم : بَنُو أَنْفِ النَّاقَة ، وكانت العرب تعيرهم بذلك فجاء الحطيئة فمدحهم فقلب هذا الذم مدحًا ، قال :

٢١٠ - قَومٌ هُمُ الأَنْفُ والأَذْنَابُ غيرهُمُ وَمَنْ يُسَوِّي بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنَبَا [3]

وأما عَائِدُ ٱلكَلْبِ فلقب به لقوله :

٢١١ - مَالِي مَرِضْتُ فَلَمْ يَعُدْنِي عَائِدٌ مِنْكُمْ ويَمْرَضُ كَلْبُكم فأَعُودُ

وأَشَدُّ مِنْ مَرَضِي عليَّ صُدُودُكُمْ فَصُدُودُ كَلْبِكُمُ علَي شَدِيدُ [4]

الانقسام الثاني : أن العلم ينقسم إلَى منقول ومُرْتَجَل ، أما المنقول : فهو ما وضع في أول أحواله نكرة ثم سمي به ، ولا يشترط مراعاة المعنى الأصلي ، بل العلمية تزيله وما نسوقه من انقسام المنقول يدلك على ما ذكرناه ، وأقسام المنقول ستة .

الأول : المنقول عن اسم العين كَثَورٍ وأَسَدٍ ويَرْبُوع وحَنْظَلَة وَهُود وحَمْزة وثَعْلَبَة =

---

(١) لقب جعفر بن قريع بن عوف بن كعب بن سعيد بن زيد مناه بن تميم وسمي بذلك لجره رأس جزور من أنفها ، وكان هذا اللقب ذمًّا ، ولكن بعد مدح الحطيئة له صار مدحًا .

(٢) عائد الكلب : هو عبد اللّه بن مصعب الزبيري وسمي عائد الكلب بقوله الأبيات الآتية بعد .

(٣) قوم هم الأنف : هم آل شماسي وكانوا يعيرون في الجاهلية بأنف الناقة ، فلما قال الحطيئة هذا البيت صار هذا اللقب مدحًا لهم . والأذناب : الزبرقان وأهل بيته . والبيت في ديوان الحطيئة (١٢٨) والمقاييس (١٤٧/١) .

(٤) البيتان في الكامل للمبرد (٣٢٢/١) ومن الملاحظ أن ابن الخباز قد مثل للاسم واللقب وأغفل التمثيل للكنية .

....

= وطَلْحَة وهو كثير . الثاني : المنقول عن اسم معنى كَفَضْلٍ وفَهْم وسَعْد وإيَاس .

الثالث : المنقول عن الصفة ، وهي فاعل مذكر كصالح وَمَالِكٍ وحَارِثٍ ، وعلى فاعلة [١] كنائِلَة وفَاطِمَة وآمِنَة وعَائِشَة ، ومفعول كمُحَمَّد ومَنْصُور ومُفَضَّل . ويجوز أن يسمى بالمؤنث من المفعول ، وهو قليل . قال الجوهري : « أنشدَتْنِي مَحْمودَةُ الكِلَابِيَّة » .

الرابع : المنقول عن الفعل وهو إما ماض كشمرَ اسم فرس / ومن أبيات الحماسة : ٩٩/أ

٢١٢ - أَبُوكَ حُبَابُ سَارِقُ (الضَّيف) بُرْدَهُ [٢] وَجَدِّيَ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرا [٣]

وإمَّا مُضَارعٌ كَتَغْلِبَ ويَشْكُرَ في اسمي رجلين . ويجوز أن يكون أَحْمَدُ من هذا . وإما أمر كاصْمِتَ ، يقال : لَقِيتُه ببلدة إصْمتَ ، وبوَحْشِ إصْمِتَ ، أي : بالبلدة القفر . الخامس : المنقول عن صَوتٍ كبَبَّه ، قال الجوهري [٤] : هو نَبْز عبد اللّه بْنِ الحَارِث بن نوفل بن عبد المطلب ، وأنشد للفرزدق :

٢١٣ - وبَايَعْتُ أَقْوامًا وَفَيتُ بِعَهْدِهِمْ وَبَبَّةَ قَدْ بَايَعْتُه غيرَ نَادِمِ [٥]

السادس : المنقول عن المركب ، وذلك أربعة أقسام : الأول : المضاف والمضاف إليه كعَبْدِ عَمْرو ، وتدخل في ذلك الكنى : وهي كل اسمين مضاف ومضاف إليه أولهما [٦] أَبٌ أو أمٌّ كأَبِي بَكْرٍ وأَبِي بَرْزَةَ ، وأمّ سَعْدٍ وأُمّ طَلْحَةَ . الثاني : المركب المبني الشطر الأول نحو : مَعْدِي كَرِبَ . الثالث : المركب المبني الشطرين نحو سِيبَوَيه .

الرابع : الجملة ، أنشدني بعض الأدباء : =

---

(١) في الأصل وفاعلة بزيادة واو العطف . (٢) سقط من الأصل .

(٣) البيت لجميل بن عبد اللّه بن معمر العذري .

معنى الحباب : الحية أو الشيطان ، سارق الضيف برده : سارق برد الضيف شمر : اسم فرس لجده ويريد أن جده شجاع . البيت في اللسان (شمر) والحماسة لأبي تمام (١١٤/١) . والأشموني (١/ ٦٠) والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١٢٦) والأغاني (٤٢/١١ - ٤٣) والأصمعيات (١١٨) . واستشهد به على نقل العلم (شمر) من الفعل .

(٤) انظر الصحاح مادة (بيه) .

(٥) قال الجوهري : يقال للأحمق الثقيل : ببة وهو أيضًا لقب عبد اللّه بن الحارث والي البصرة وهو في الصحاح (ببه) منسوبًا إلى الفرزدق . واستشهد به على نقل العلم من الصوت .

(٦) في الأصل أولها .

....

= ٢١٤ - عَارِي الأَشَاجِعِ مِنْ ثَقِيفٍ أَصْلُهُ عبْدٌ ويَزْعُم أَنَّه مِنْ يَقْدُم [(١)]

فَيَقْدُم أبو قبيلة ، ولم يؤثر فيه حرف الجر ؛ لأنه من فعل وفاعل سمي بهما وجميع ما ذكرته لك من أقسام المنقول كَانَ في الأصل غَيرَ علَم ، ثم جُعِل عَلَمًا ، وحدثت عن بعض الحمقى أنه زعم أن مُحَمَّدًا غَيرُ منقول ، وهذا زعم باطل بوجهين : أحدهما : أن مُحَمَّدًا اسم مشتق من المصدر ، ولا خلاف بينهم أن هذه الأسماء تكون في الأصل نكرة - الثاني : ما أنشد في كتاب الترقيص [(٢)] من قول بعض الرجاز [(٣)] :

٢١٥ - بِذَكَرٍ مِنْ خِيرَةِ الذُّكُورِ مُحَمَّدٍ فِي فِعْلِهِ مَشْكُورِ [(٤)]

٩٩/ب / فإجراؤه صفة على النّكرة يدل على أنه نَكِرة .

الثاني : المرتجل : وهو كل اسم وُضِعَ علَمًا مِنْ أَوّل أمْره ، وينقسم إلَى معْدُولٍ وغَيرِ مَعْدُولٍ ، فالمعْدُولُ : مُذَكَّرٌ كعُمَر ، ومؤنث كَحَذَام ، وغير المعدول : قياسي ، وشاذ ، فالقياسي : ما وافق نظيره في النكرات كغَطَفَانَ وعِمْران الَّذين هُمَا كَنَزَوان وسِرْحَان والشاذ : ما خالف نظيره في النكرات ، وذلك إما بفك إدغام كَمَحْبَبْ وإما بفتح ما حقه الكسر كمَوهَب ، وإما بتصحيح ما حقه الإِعْلَال كَمِكْورَةٍ .

---

(١) عاري : مكشوف . الأشاجع : أصول الأصابع التي تتصل بعصب ظاهر الكف . ثقيف : حي من قيس ، وقيل : أبو حي من هوازن وقد يكون ثقيف اسم للقبيلة (اللسان - ثقيف) يقدم : اسم رجل ، وهو يقدم بن عنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار (اللسان - قدم) . والبيت في قواعد المطارحة لابن إياز (٢٥) تحقيق علي الفضلي وفي شرح الدرة لابن القواس (٥٧) ب . واستشهد به على نقل العلم من الجملة .

(٢) كتاب الترقيص : لمحمد بن المعلى ، ذكره صاحب الكشف في (١/ ٤٠١) .

(٣) لم نهتد إلى اسمه .

(٤) لم نجده فيما بين أيدينا من المراجع اللغوية والنحوية واستشهد به على تنكير محمد في الأصل قبل العلمية .

قال ابن جني : وأَمَّا أَسْمَاءُ الإِشَارَة : فَهذَا لِلْحَاضِرِ ، والتَّثْنِيَة فِي الرَّفْعِ هَذَانِ ، وفِي النَصْبِ وَالجرِّ هَذَينِ .

وذَلِكَ لِلْغَائِبِ ، والتَّثْنِيَة ذَانِكَ وذَينِكَ ، وَهَذِهِ ، وَهَاتَانِ وَهَاتَينِ ، وَتِلْكَ وتَيِكَ وَتَانِكَ وتينِكَ ، والجَمْع : هَؤُلَاءِ وَهؤُلَا مَمْدُودٌ ومَقْصُورٌ .

/ وَأُولَئِكَ وَأُولَاكَ مَمْدُودٌ وَمقْصُورٌ ، وَهَا فِي جَمِيعِ هَذَا حرْفٌ مَعْنَاهُ التَّنْبِيه ٢٩٠/أ وإِنَّما الاسْمُ مَا بَعْدَهُ ، وَالْكَافُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لِلْخِطَابِ ، وَهِيَ حرْفٌ لَا اسْمٌ .

وأَمَّا مَا تعَرَّفَ بِاللَّامِ : فَنَحْو الرَّجل والغُلَامِ والطَّوِيلِ والْقَصِيرِ .

وأَمَّا مَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِه المَعَارِفِ : فَنَحْوُ غُلَامِي وَصَاحِبُ زَيدٍ وَجَارِيَةُ هَذَا وَدَارُ الرَّجُلِ وَطَرْفُ رِدَاءِ عَمْروٍ .

قال ابن الخباز : **القسم الثالث** : **أسماء الإشارة** : وهي خمسة : ذَا ، وتَا ، وذَانِ ، وتَانِ ، وَأُولاءِ ، ولبنائها علتان : أحدهما : أَنَّها لا تلزم مسمياتها . والثاني : أنها تضمنت معنى حرف الإشارة ، وما ذكرها أبو الفتح بعد العلم إلا وهو يرى أن العلم أعرف منها ، وهذه مسْأَلة خلافية ، قال : ابن السراج والكوفيون (يقولون إن) [(١)] أسماءُ الإِشارة أَعْرفُ مِنَ الأَعلَام [(٢)] وذلك لخمسة أوجه : الأول : أَنَ اسم الإِشارة يعرَّف بالعين والقلب ، والعلم يعرف بالقلب فتَعْرِيفُها من وجهين ، وتَعْرِيفُه من وجه . الثاني : أن العلم تدخله الألف واللام كالحارث والعباس ، وتلك لا تدخلها . الثالث : أَنَّ العلم يضاف ، قال : [(٣)]

٢١٦ – عَلَا زَيدُنَا يومَ النَّقَا رَأْسَ زَيدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَينِ يَمَانِي [(٤)] =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) نسب السيوطي هذا الرأي في الهمع (٥٦/١) إلى الكوفيين قال : وذهب الكوفيون إلى أن مرتبة الإشارة قبل العلم ونسب لابن السراج . وانظر الإنصاف مسألة (١٠١) .

(٣) القائل رجل من طيِّئ .

(٤) النقا : كثيب الرمل ، والمعنى يوم الحرب عند النقا . والبيت في الخزانة (٣٢٧/١) ، (١٦١/٢) ، (٢٥٢/٣) والمغني (٥٢/١) والعيني (٣٧١/٣) ، وابن يعيش (٤٤/١) وشرح شواهد المغني (٦٠) وشرح الأشموني (٨٧/١) والأزمنه والأمكنة (٢٣٣/١) وروايته :

.... بأبيض من ضامي الحديد يمان =

....

= وتلك لا تضاف . الرابع : أن العلم يعرض له التنكير بالشركة وتلك لا تتنكر . الخامس : أن الأصل في الإشارة أن تستعمل للحاضر ، والأصل في ٱلْعَلَمِ أَنْ يُسْتَعْمَلَ للغائب فبينهما بَوْنٌ .

وذهب سائر البصريين إلى أنَّ العلم أقوى تعريفًا لوجهين : أحدهما : أن العلم يوصف باسم الإشارة كقولك : مَرَرْتُ بِزَيدٍ هَذَا . والصفة أضعف تعريفًا من الموصوف . الثاني : أن العلم يَلْزَمُ مُسَمَّاهُ ، والإشارة لا تلزم مسمَّاهَا / . ١٠٠/أ

ونعود إلى تفصيل الأسماء الخمسة ، أما « ذَا » : فيشار به إِلَى الواحد المذكر من ذَوي العِلْم وغَيرِهم ، كقولك : لَبِسَ هَذَا الرَّجُلُ هَذَا الثَّوبَ . وأما « تَا » : فكذلك كقولك : رَأَيتُ هَاتَا الجَارِيَةَ في هَاتَا الدَّارِ . وأما « ذَانِ » : فكذلك كقولك : هَذَانِ الرَّجُلَانِ ، وهَذانِ الثَّوبَانِ . وأما « تَانِ » : فكذلك تقول : هَاتَانِ الجَارِيَتَانِ ، وهَاتَانِ الدَّارَانِ . وفي « تا » لغات ، يقال : تَا وَتِي وتِهْ وتهِي ، وذِهِ ، وذِهِي بِالوقف وكسرة بعدها يَاء . وذَانِ وَتَانِ معربان قال اللّه تعالى : ﴿ فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ ﴾ [1] وقال تعالى : ﴿ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ ﴾ [2] ومنهم من يجعلها بالألف على كل حال وهي لغة بلحرث بن كعب وكنانة ، وأما أولَاءِ : فتمد وتقصر ، قال الكميت :

٢١٧ - وَكُنْتُ لَهُمْ مِنْ هَؤُلَاكَ وهَؤُلَا ... مِجَنًّا عَلى أَنّي أُذَمُّ وأُقْصَبُ [3]

وقال الشاعر في المد :

٢١٨ - أُولئِكَ لو جَزِعْتُ لَهُمْ لكَانُوا ... أَعزَّ عَلَيَّ مِنْ أَهْلِي وَمَالي [4]

ويشار بها إلى ذوي العِلم وغيرهم ، قال ذو الرمة : =

= والكامل للمبرد (٢/١٠٣) وروايته :

علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم ... بأبيض مصقول العرار يمان

واستشهد به على إضافة العلم .

(١) سورة القصص من الآية (٣٢) . (٢) سورة القصص من الآية (٢٧) .

(٣) لهم : لبني هاشم ، من هؤلاء وهؤلا : إشارة إلى من ناصب عليًّا العداء من الخوارج وهم الحروية ، والمرجئة ومجنا : أي : أدافع عنهم بلساني مثل المجن وهو الترس . أقصب : أشتم . والبيت في ديوان الهاشميات (٣٧) واللسان (قصب) واستشهد به على قصر اسم الإشارة أولاء .

(٤) البيت استشهد به ابن جني في المنصف شرح تصريف المازني (٣/٢٦) . واستشهد به على مد اسم الإشارة أولئك .

....

= ٢١٩ - أُولَاكَ كَأَنَّهُنَّ أُولَاكَ إِلَّا شَوى لِصَوَاحِبَ ٱلْأَرْطَى ضِئَالًا[(١)]

ولأسماء الإِشارَة فِي الاسْتِعْمَالِ أَربَعَةُ أَنْحَاء[(٢)] :

الأول : تقْرن بِها حرف التنبيه تقول : هَذَا وَهَذَانِ . الثاني : أن تقرن بها حرف الخطاب تَقُولُ : ذَاكَ وذَلِكَ . الثالث : أَنْ تجمع بينهما كبَيتِ الكُمَيتِ[(٣)] :

الرابع : أنْ (لا)[(٤)] يؤتى بواحد منها كقولك : ذا . والإشارة على ثلاثة أقسام : إشارة إلى القريب كَذَا ، وإلى البعيد كذَلِكَ ، وإلى المتوسط كذَاكَ .

القسم الرابع : المعرَّفُ باللام .

ولا يخلو الألف واللام من أن يكون اسْمًا أَو حَرْفًا ، فالاسم : هي الموصولة باسم الفاعل ، واسم المفعول كقولك : الضَّارِبُ أَبَاهُ زَيد ، والمَذْهُوب[(٥)] إلَيها هِنْدُ ، فَعَودُ / الضمِير يدلك على الاسمية . ١٠٠/ب

وإن كانت حرفًا : لم يخل من أن تكون زائدة أو غير زائدة ، فالزائدة : في الَّذِي والَّتِي (و) تثنيتهما وجمعهما ، ويدُلك على زيادتهما أن الموصول مستغن عنهما ، لأن صلته توضحه . وإنْ كانت غير زائدة[(٦)] : فهي إما لتعريف العهد كقوله تعالى : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾[(٧)] .

وإمَّا لِتَعْرِيف الجِنْس كقولك : أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ والدِّرْهَمُ ، وإما للعموم كقوله تعالى : ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ ﴾[(٨)] ، وإما لِتَعْرِيفِ الحُضور كقولك : مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُل ، وَ ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴾[(٩)] . =

---

(١) أولاك الأولى إشارة إلى النسوة وأولاك الثانية إشارة إلى البقر ، الشوى اليدان والرجلان . ضئال : دقاق . الأرطى : شجر ينبت بالرمل . ديوان ذي الرمة (٤٣٢) ت كارليل ، الديوان (٥١٩) نشر المكتب الإسلامي ببيروت .

واستشهد به على الإشارة بأولئك إلى العاقل وغير العاقل .

(٢) في الأصل الحاء .

(٣) انظر الشاهد رقم (٢١٧) .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) في الأصل الذهوب بدون الميم .

(٦) انظر الغرة لابن الدهان ق (٢٤) مصورة الجامعة العربية .

(٧) سورة المزمل من الآية (١٥ ، ١٦) .

(٨) سورة النساء من الآية (٣٤) .

(٩) سورة الفجر من الآية (٢٧) .

....

= واختلف الخليل وسيبويه في الألف واللام : فذهب سيبويه [١] إلى أنَّ التعريف باللام ، والهمزة قبلها زائدة للوصل ، والدليل على ذلك من وجهين : أحدهما : أن الهمزة مستمرة الحذف . والثاني : أن حرف [٢] التعريف ممتزج بما يعرفه ، فإذا كان ساكنًا كان أشَدَّ امتزَاجًا . واحتج الخليل [٣] : بأنهم قالوا : أَلْ ، ففتحوا الهمزة كما في قَافِ قَدْ ، وحق همزة الوصل الكسر . الثاني : أنهم قالوا : أَلِي كما قالوا : قَدِي ، فألحقوها ياء التذكير .

القسم الخامس : المعرف بالإضافة إلى بعض المعارف الأربعة ، فإن كانت إضافة غير محضة لم يتعرف ، وإن كانت إضافته محضة تعرف ، واعتبر [٤] حاله بما يضاف إليه ، فالمضاف إلى ضمير المتكلم أقوى تعريفًا من المضاف إلى ضمير المخاطب والمضاف إلى ضمير المخاطب أقوى تعريفًا من المضاف إلى ضمير الغائب . والمضاف إلى ضمير الغائب أقوى تعريفًا من المضاف إلى المبهم ، والأمر مبني على الخلاف [٥] والمضاف إلى المبهم أقوى من المضاف إلى المعرف باللام ، والمضاف إلى المعرَّف باللام أقوى من المضاف إلى المضاف . وأمثله ذلك : غُلَامِي ، جَارَيتُكَ ، دَارُهَا ، عَبْدُ عَمْرٍو ، وكِتَابُ هَذَا دَارُ الرَّجُلِ ، طَرْفُ رِدَاءِ عَمْرٍو .

١٠١/أ واختلفوا / في المعرف باللام والمضاف ، فقال قوم : المعرَّفُ باللام أقْوَى تعريفًا ؛ لأن تعريفه بالحرف الذي هو شَدِيدُ الامْتِزَاجِ به . وقال قوم : المضاف أقوى تعريفًا ؛ لأن المضاف يوصف باللام كقولك : مَرَرْتُ بغُلَام زَيدِ الظَّرِيفِ .

* * *

---

(١) انظر سيبويه (٢٩٤/٢) قال : وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كقد وإن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى ، كانفصال ألف الاستفهام في قوله : آأريد ولكن الألف كألف ايم في ايم الله وهي موصولة كما أن ألف ايم موصولة . وانظر الهمع (٧٨/١) .

(٢) في الأصل حوف وهو تحريف .

(٣) انظر الكتاب لسيبويه (٦٣/٢ ، ٦٤) والهمع (٧٨/١) .

(٤) في الأصل واعترنن .

(٥) انظر الهمع (٥٦/١) .

باب
(النـداء)

قال ابن جني : الأَسْمَاءُ المُنَادَاةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُب : مُفْرَدٌ ، ومُضَافٌ ، ومُشَابِهٌ لِلْمُضَافِ / لأَجْلِ طُولِهِ : والمُفْرَدُ على ضَربَينِ : مَعْرِفَةٌ ، ونَكِرَةٌ ، والمَعْرِفَةُ أيضًا ٢٩/ب على ضَرْبَينِ : أَحَدُهُمَا : مَا كَانَ مَعْرِفَةً قَبْلَ النِّدَاءِ ثُمَّ نُودِيَ فَبَقِيَ على تَعْرِيفِه نَحْو يَا زَيْدٌ وَيَا عَمْرٌو . وَالثَّانِي : مَا كَانَ نَكِرَةً ثُمَّ نُودِيَ فَحَدَثَ فِيهِ التَّعْرِيفُ بِحَرْفِ الإِشَارَةِ وَالْقَصْدِ نَحْو : يَا رَجُلُ كِلَاهُمَا مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ كما تَرَى ، وأَمَّا النَّكِرَةُ : فَمَنْصُوبَةٌ بِيَا ؛ لأَنَّها نَابَتْ عَنِ الْفِعْلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَاهَا أَدْعُو زَيْدًا وَأُنَادِي زَيْدًا ، كذلكَ المُضَافُ أَيضًا مَنْصُوبٌ نَحو : يَا عَبْدَ اللّه ، ويَا أَبَا الحَسَن وَكَذَلِكَ المُشَابِهُ لِلْمُضَافِ مِنْ أَجْلِ طُولِه ، وَهُو كُلُّ مَا كَانَ عَامِلًا فِيمَا بَعْدَه نَصْبًا أَو رَفْعًا ، فَالنَّصْبُ نَحْو : يَا ضَارِبًا زَيْدًا ، ويَا خَيرًا مِنْ عَمْرو ، وَيَا عِشْرِينَ رَجُلًا . والرَّفع نَحو قَولِكَ : يَا حَسَنًا وَجْهُهُ ، وَيَا قَائِمًا أَخُوه ، وَكَذَلِكَ العَطْفُ نَحْوُ رَجُلٍ سَمَّيتَهُ : زَيدًا وَعَمْرًا تَقُولُ إذَا نَادَيْتَهُ : يَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَقْبل .

(باب النداء)

قال ابن الخباز : يقَالُ : نِدَاء ونُداء ، فمن كسر قَال : هُوَ مَصْدَرُ فَاعلَ ، ومن ضم قال : هُوَ صَوتٌ ولا يكون المنادى إلا اسْمًا ؛ لأنه مفعول ، فإنْ وجدت بعد حرف النداء فِعْلًا أو حَرْفًا فهو على حذف المنادى كقوله تعالى : ﴿ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبَۢا ﴾ [1] وكقوله في قراءة الكسائي : ﴿ أَلَا يا اسجدوا ﴾ [2] .

والأَسْمَاءُ المُنَادَاة ثَلَاثَةُ أَقْسَام : الأول : المُفْرَدُ ، وهو ضربان : مَعْرِفَة ونَكِرة ، والمعرفة ضربان : أَحَدُهما : العَلَم نحو زَيد وعَمْرو ، فهذا إذا ناديته بنيته على الضَّمِّ كقوله تعالى : ﴿ يَٰصَٰلِحُ ﴾ [3] و ﴿ يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [4] وإنَّما بُنِي ؛ لأنه وقع موقع أسماء الخطاب التي تغلب عليها معاني الحروف ، إذ الأصل أنْ نَقُولَ : أَدْعُوك وأُنَادِيكَ ، =

(١) سورة النبأ من الآية (٤٠) .

(٢) سورة النمل من الآية (٢٥) وانظر القراءة في البحر المحيط (٦٨/٧) والبدور الزاهرة (٢٣٢) .

(٣) سورة الأعراف (٧٧) وهود (٦٢) .

(٤) سورة هود من الآية (٧٦) ومريم (٤٦) والأنبياء (٦٢) والصافات (١٠٤) .

....

= وإنما بني على الحركة ؛ لأنه كان متمكنًا قَبْلِ النَدِاء ، وإنما بني على الضم لأن الفتحة حركته لَو أُعْرِب ، والكسرة تجعل في الكلام لَبْسًا بالمضاف إلى ياء المتكلم .

واختلفوا في زوال تعريف العلم (١) فمنهم من قال : لَا يَزُول لأننا نادي مَنْ لا شَرِيَك لَهُ في اسمه كقولنا : يَا فَرَزْدَقُ ، ومنهم من قال : يَزُول لِئَلا يَجْتَمِعَ تعريفان .

الثاني : من قسمي المعرفة (٢) : النَّكِرَة المَقْصُودَةُ ، كقولك : يَا رَجُلُ ويَا غُلَامُ وقِصَّتهُا كقِصَّة العَلَم في البِنَا علَى الضَّمِّ .

فإنْ قِيلَ : فَبأَيِّ شَيءٍ عُرِّفتْ ؟ قلت : عُرِّفَتْ بِالقَصْدِ بِشَرْطِ حَرْفِ النِّداء .

وقوله : (إنَّ التَّعْرِيفَ حَدَثَ فِيهَا بِحَرْفِ النِّدَاء) غير مستقيم ؛ لأننا نادي النكرة الصريحة بقولك : يَا رَجُلًا ، فلو كان حرف النداء هو المعرف لتعرفت .

١٠١/ب الثاني / من قسمي المفرد : النَّكِرَة ، وهي منصوبة كقولك : يَا رَجُلًا ويَا غُلَامًا ؛ لأنه لم يعرض فيها ما يدعوا إلى بِنَائِهَا ؛ لأنها باقية على شِيَاعِهَا .

وأما المضاف فنحو قولك : يَا عَبْدَ اللّه ويَا أَبا الحَسَنِ ، وهو منصوب ، وإنَّمَا لم يبن ؛ لأن تعريفَه بالمضاف إليه دون الوقوع موقع حَرْفِ الخِطَابِ .

وأما المُشَابِهُ للمضاف : فهو كل اسم عمل فيما بعده رفعًا أو نصبًا ، فالرفع كقولك : يَا حَسَنًا وَجْهُهُ ، ويا مَضْرُوبًا غُلَامُه ، ويَا قَائِمَة جَارِيَتُهُ ، والنصب إما لفظي كقولك : يَا ضَارِبًا زَيدًا ، وَيَا عِشْرِينَ رَجُلًا ، وإمَّا مَحلِّي كقولك : يَا خَيرًا مِنْ زَيدٍ ، وَيَا سَائِرًا إلى الشَّام وَيَا لَطِيفًا بِالْعِبَاد ، وإنما سمي هذا مشابهًا للمضاف ؛ لأنه عامل فيما بعده كما أن المضاف عامل في المضاف إليه ولم يبن ؛ لأنه عامل فيما بعده فجرى مجرى المضاف .

وإذا قلت : يَا ضَارِبًا زَيدًا فلك فيه ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون علمًا والثاني : أن يكون نَكِرَةً شَائِعَةً . والثالث : أَنْ يَكُونَ نَكِرَة مقْصُودَةً .

وفي ناصب النكرة والمضاف والمُشَابِهِ له قولان (٣) : أحدهما : أنه فعل مقدر لأن العمل في الأصل للأفعال ، كأنك قلت : أُنَادِي أَو أَدْعُوا . الثاني : أنه مَنْصُوبٌ بيَا ، =

---

(١) انظر الهمع (١/٥٥) .

(٢) في الأصل والنكرة بزيادة واو العطف .

(٣) ذكرهما صاحب الهمع في (١٧١) وأضاف إليهما ثالثًا وهو أن الناصب له معنوي وهو القصد ورده بأنه لم يعهد في عوامل النصب .

قال ابنُ جِنّيّ : والحُرُوفُ الَّتِي يُنَبَّهُ بِهَا المَدْعُوّ خَمْسَةٌ وَهِيَ : يَا وَأَيَا وَهَيا ، وَأي وَالألِف ، تَقُولُ : يَا زَيد وأَيَا زَيد ، وهَيَا زَيد وأي زَيد ، وأزَيد قَال ذو الرُّمةّ :

هَيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَينِ جُلاَجِل وَبَينِ النَّقَا أأنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ

وَقَالَ الآخَر :

أَزَيدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا فَقَدْ حَضَرَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمْ

يُرِيدُ : يَا زَيدُ .

ويَجُوزُ أَن تَحْذِفَ حَرفَ النِّدَاءِ مَعَ كُلِّ اسْم لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونُ وَصْفًا لأي ، تَقُولُ : زَيدٌ أَقْبِلْ ؛ لأَنَّه لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : يَا أَيُّهَا زيدٌ ، وَلَا تَقُولُ : رَجُلُ أَقْبِل ؛ لأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ أَقْبِلْ ، وَلَا تَقُول أَيضًا : هَذَا أَقْبِلْ ؛ لأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولُ : يَا أَيُّهَذَا أَقْبِلْ ، قَالَ اللّه ﷻ : ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾ أَي يَا يُوسفُ .

= لأَنَّ لها [١] نَفسَ الْعَمَل ، وإذَا عَمِل أُنادِي الَّذي هو عبارة عنها فهي أَولَى .

ومن المشابه للمضاف الاسمان المعطوف والمعطوف عليه إذَا جُعِلا عَلمًا ، كتسميتك رَجُلًا بِزَيدٍ وَعَمْرو ، وإذَا نَادَيتَهُ (قلت) [٢] يَا زَيدًا وَعَمْرًا أَقْبِلْ بِالنَّصْبِ ؛ لأنه طال بالعطف ، ولا يجوز بقاء واحد من الاسمين ؛ لأن كل واحد منهما بعْضُ الْعَلَم ، ألا ترى أنك لو سميت امرأة بِضَارِبَةٍ زَيدًا لكنت تصرفها فتقول : جَاءَتْ ضَارِبَةٌ وَحْدَهَ .

قال ابن الخَبَّاز : وَحُرُوفُ النِّدَاء خمْسة : الأول : يَا ، ومجالها أوسع من غيرها ؛ لأن القرآن كثر النداء فيه ، ولم يأت إلا بِهَا . الثاني : / أَيَا ، ولا يقال إنَّ ١٠٢/أ الهمزة زائدة ؛ لأنَّ الحروف لَا يُزَادُ فِيهَا ، أنشد سيبويه :

٢٢٠ - أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ اليوم مِثْله جَرِيرًا وَلَكِنْ فِي كُلَيبٍ تَوَاضُعُ [٣]

الثالث : هَيَا ، وقيلَ : إنَّ الهَاء بَدلٌ من الهمزة ، قال ذو الرمة : =

(١) في الأصل لأنها .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) البيت للصلتان العبدي . كليب : رهط جرير ، والبيت في سيبويه (٣٢٨/١) والكامل (٢١٦/٢) والشعر والشعراء (٥٠١) والرواية فيهما فيا شاعرًا . والخزانة (٣٠٤/١) وأمالي القالي (١٤١/٢ - ١٤٢) ومعاهد التنصيص (٧٥/١) والغرة لابن الدهان ق (٢٦) .

....

= ٢٢١ - هَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيـنَ جُلَاجِلٍ وَبَيـنَ (النَّقَا)[1] أأَنْتِ أَمْ أُمُّ[2] سَالِم

الْوَعْسَاءُ : الرَّمْلَةُ اللَّيِّنَة ، وجُلَاجِل بضم الجيم وفتحها مَوضِعٌ ، ويقال : حُلَاحِلٍ بالحاء المهملة ، وهذه الثلاثة ينادي بها البعيد والنائم والساهي لما فيهن مِن مد الصَّوت بِٱلألِفِ والطُّولِ ، وَيُنَادَى بِهَا ٱلقَرِيبُ تَوكِيدًا .

الرابع : أَي : أَنْشَدَ أَبُو ٱلقَاسِم رَحِمَهُ الله :

٢٢٢ - أَلَمْ تَسْمَعِي أَي عَبْدَ فِي رَونَقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيلُ[3]

الخامس : الهَمْزَةُ ، وأَنْشَد[4] :

٢٢٣ - أَزَيدُ أَخَا وَرقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ[5]

ثَائِرًا : طَالِبًا لِلثَّأْرِ ، والأَحْنَاءُ جَمْع حِنْو ، وهي عِيدَان الرَّحْل ، ولعله يعني هنا الأحقاد ، والهَمزة وأَي ينادَى بهما القريب .

واعلم أَنَّ حَقَّ حَرْفِ[6] النِّداء أن لا يحذف ؛ لأن الغرض منه إفَادَةُ معناه وقد يحذفونه ، قال شيخنا رَحِمَهُ الله : شبهوه بالفعل ؛ لأنهم يحذفونه ويبقون[7] عمله . والأسماء في حذفه على قسمين : قسم يحذف معها وهو العلم كقوله تعالى : =

---

(١) النقا : هذا اللفظ سقط من الأصل .

(٢) النقا : الكثيب من الرمل . وأراد شدة التقارب والتشابه بين المرأة والظبية فاستفهم استفهامَ شاكٍّ مبالغةً في التشبيه .

والبيت في ديوان ذي الرمة (٦٢٢) تحقيق كارليل وسيبويه (١٦٨/٢) والخصائص (٤٥٨/٢) وأمالي القالي (٦١/٢) وأمالي ابن الشجري (٣٢١/١) وشرح شواهد الشافية (٣٤٧) والغرة ق (٢١٩) وابن يعيش (٩٤/١) وأدب الكاتب لابن قتيبة (٢٣٦) والسيرافي (١١/٣) ب والكامل (٤٩/٢) .

(٣) الرونق : ماء السيف وصفاؤه وحسنه ورونق الضحى : أوله - الهديل : صوت الحمام ، والبيت لم يعرف قائله ، وهو في اللسان رنق والدرر (١٤٧/١) . والهمع (١٧٢/١) والغرة لابن الدهان ق (٢٩) واستشهد به على استعمال أي من حروف النداء .

(٤) أي ابن جني في الهمع .

(٥) البيت لم يعرف قائله . وهو في الكتاب لسيبويه (٣٠٣/١) واللسان (٢٢٣/١٨) وشرح المفصل (٤/٢) والمقتضب هامش (٢٠٩/٤) والهمع (١٤٢/٢) والغرة لابن الدهان ق (٢٩) . واستشهد به على كون الهمزة حرفًا من حروف النداء .

(٦) في الأصل أن حرف النداء حق .

(٧) في الأصل ويتقون وهو تصحيف .

....

=﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ﴾ [(١)] والمضاف كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ [(٢)] .

وسوغ الحذف أن المعنى معلوم بدليل الحال . وقسم لا يجوز معه حذف ، وهو النكرة المقصودة ، فلا تقول : رَجُلُ أَقْبِلْ ، وذلك أنَّ الأصل في النكرة المقصودة أن تنادى بِأَي ، فيقال : يَا أَيُّها الرَّجُلُ ، فلو قيل : رَجُلٌ أَقْبِلْ لحذفت منه أربعة أشياء : يَا وأَي وَهَا واللاَّمُ ، وقد يحذفونه في ضرورة الشعر ، قال الأعشى / : ١٠٢/ب

٢٢٤ - وحَتَّى يَبِيتَ القَومِ فِي الصَّيفِ لَيلَةً ... يَقُولُون نَوِّر صُبْحُ واللَّيلُ عَاتِمُ [(٣)]

وكذلك المُبْهم ، فَلَا [(٤)] تقول : هَذَا أَقْبِلْ ، لأن يَا تنقله من تعريف الإشارة إلى تعريف الخطاب فلم يجز حذفها ، ويجوز حَذْفُ يَا مَعْ أَي ، قال عَدِيُّ بْن زَيد :

٢٢٥ - أَيُّهَا الْقَلْبُ تَعَلَّلْ بِدَدَنْ ... إِنَّمَا هَمِّى سَمَاعٌ وأَذَن [(٥)]

وأما قوله : (إِنَّ حَرْفَ النِّدَاءِ يُحْذَفُ مَعَ ما لا يَكُوْنُ صِفَةً لِأَيٍّ ، وَلَا يُحْذَفُ مَعَ مَا يَكُونُ صِفَةِ لَايٍّ) . فهو إشارة إلى ما ذكرناه من العلة .

---

(١) سورة يوسف من الآية (٢٩) . (٢) سورة آل عمران من الآية (٨) .

(٣) عاتم : محتبس . والبيت في ديوان الأعشى (٧٧) وفي الأمالي الشجرية (٢٧٥/١) وروايته :

حتى يبيت القوم في الصف ليلهم ... يقولون : أصبح ليل والليل عاتم

الشاهد فيه : حذف حرف النداء مع النكرة المقصودة وذلك لضرورة الشعر .

(٤) في الأصل ولا تقول .

(٥) الددن : اللهو . والأَذَن : الاستماع . والبيت في اللسان (ددن منسوبًا إلى عدي) وروايته :

.... إن همي في سماع وأذن

واللسان (أذن) وفي قواعد المطارحه (١١٩) . واستشهد به على جواز حذف حرف النداء مع أي .

قال ابنُ جِنِّي : فَإِنْ نَعَتَّ الاسْمَ المُفْرَدَ المضموم بمفرد جاز لك في وصفه وجهان : الرفع ، والنصب جَميعًا تَقُولُ : يَا زَيدُ الطَّويلُ ، وإِنْ شِئْتَ : الطَّويلِ ، فَمَنْ رَفعَ فَعَلَى اللَّفْظِ ، ومَنْ نَصَبَ فَعَلَى المَوضع ، قال العَجَّاجَ :

* يا احَكَمُ الْوارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ *

وقال جرير :

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى ... بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادَا

فَإِنْ نَعَتَّهُ بِالمضَافِ نَصَبْتَهُ لَا غير تَقُولُ : يَا زَيدُ أَخَا عَمْرٍو ، وَيَا زَيدُ ذَا الجُمَّة ، وكَذَلِكَ التوكِيدُ جَارٍ مَجْرَى الوصَفِ تَقُولُ : يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ ، وإِنْ شِئْتَ أَجْمعَينَ / وتَقُولُ : يَا تَمِيمُ كُلَّكُمْ وكُلَّهُمْ بِالنَّصْب لَا غَير . ٣٠/أ

قال ابنُ الخَبَّاز : ويجوز وصف المنادى المفرد المضموم ، لأنه يجوز إذا قلت : يازَيدُ أَنْ يحضرك مسمون بهذا الاسم فإن وصفته بمفرد مثله (جَازَ لَكَ فِيهِ الرَّفْعُ) [1] كقولك : يَا زَيدُ الطَّويلُ ، والنصب كقولك : يَا زَيدُ الطَّويلَ . أما الرفع : فبِالحَمْل على لفظ المنادى ؛ لأنه مضموم وجاز حمل ضمة الإعراب على ضمة البناء الكائنة في النداء ، لأنها مطردة لأن كل اسم ناديته لك أن تضُمه فهي كضمة الإعراب في الاطراد .

وأما النصب : فَبِالحَمْل على المحَلّ ، لأنه منصوب الموضع ، لأنه مفعول به والعامل ما ذكرناه على الخلاف فلما عَرَضَ فِيهِ ما يوجب بِنَاءَه بقي على حكمه في المحَلّ قَالَ العجّاج :

٢٢٦ - * يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِك [2] *

فرفع ، وقال جَرير : =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) لم نجد هذا البيت في ديوان العجاج برواية الأصمعي ولا في ما وجد منه برواية أبي إسحاق الزجاج مخطوطة الدار رقم (١٨٣٩) / أدب لكن البيت ورد في مجموعة أشعار العرب (١١٨/٣) ط برلين (١٩٠٣) ونسب إلى رؤبة بن العجاج والبيت أيضًا في الغرة المخفية ق (٩٩) أو نسب أيضًا إلى رؤبة . واستشهد به على جواز رفع ونصب « الوارث » صفة للمنادى « حكم » .

....

= ٢٢٧ - فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَد مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادَا [١]

والقوافي منصوبة ، وكَعْبُ بْنُ مَامَة مِنَ الأَجْوَاد المَشْهُورِين ، وكان سبب وفاته إيثاره بالماء رفيقه على نفسه ، وابن سُعْدَى : هو أوسُ بْنُ حَارِثَةَ بن لأم ، مدحه بشر [٢] فقال :

٢٢٨ - إِلَى أَوسِ بْن حَارِثَةَ بْنِ لَأمٍ لِيَقْضِيَ حَاجَتِي فِيمَنْ قَضَاهَا

فَما وَطِئَ الحَصَا مِثْلُ ابْنِ سُعْدَى وَلَا لَبِسَ النِّعَالَ وَلَا احْتَذَاهَا [٣]

/ وإن وصفته بِمُضَاف لم يكن إلا منصوبًا فتقول : يَا زَيْدُ أَخَا عَمْرٍو ، ويَا زَيْدُ ذَا الجُمَّةِ [٤] قال الخليل رَحِمَهُ اللهُ [٥] : جعلوا وصف المنادى بمنزلته إذَا كان مضافًا : ١٠٣/أ

٢٢٩ - * أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا * (٢٢٣) [٦]

والتوكيد كالوصف ، فإن كان غير مضاف رفعته ونصبته تقول : يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ كما تقول : يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ ، وتقول : يَا تَمِيمُ كُلَّكُمْ وكُلَّهُم بالنصب لا غير ، لأنه توكيد مضاف كما تقول : يَا زَيْدُ (ذَا) [٧] الجُمَّة . =

(١) كعب بن مامة : هو كعب بن مامة الأيادي أحد أجواد العرب المشهورين ، وقيل : إنه كان أجود من حاتم الطائي ، وقيل في سبب وفاته أنه آثر بالماء رفيقًا له على نفسه حتى مات عطشًا .
ابن سعدى : هو أوس بن حارثة بن لأم الطائي ، والبيت في ديوان جرير (١٠٧) والكامل للمبرد (١٣٦/١ ، ٢٢٤) والكتاب (٣٠٣/١) والخزانة (١١٠/٤ - ١١١) والعيني (٢٥٤/٤) والأمالي الشجرية (٣٠٧/١) ، (٢٩٩/٢) والأشموني (٤٤٧/٢) والأصول لابن السراج (٢٩٢/١) واستشهد به على جواز نصب لفظ الجواد على المحل ورفعه على اللفظ والخليل يرى أنه منصوب بتقدير أعني . انظر الكتاب (٣٠٣/١) والغرة لابن الدهان ق (٣٢) .

(٢) هو بشر بن أبي خازم جاهلي قديم من بني أسد .

(٣) البيتان في ديوان بشرط دمشق (٢٢٢) ويروى :

.... ليقضي حاجتي ولقد قضاها

وهما في الكامل للمبرد (١٣٧/١) .

(٤) الجمة : مجتمع شعر الرأس .

(٥) الكتاب لسيبويه (٣٠٤/١) قال : لأن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه .

(٦) تقدم الكلام عليه في الشاهد (٢٢٣) واستشهد به هنا على وصف المنادى المفرد بالمضاف ولا يجوز في الوصف في هذه الحالة إلا النصب .

(٧) زيادة يقتضيها السياق وهي عن سيبويه (٣٠٤/١) .

قال ابن جني : فإنْ عَطَفْتَ على المَضْمُوم اسْمًا فِيهِ أَلِفٌ وَلَامٌ كُنْتَ مُخَيَّرًا ، إنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ ، وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ تَقُولُ : يَا زَيدُ وَالْحَارِثُ ، وإنْ شِئْتَ والْحارِثَ ، قَالَ اللّه ﷻ : ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَالطَّيْرَ ﴾ والطّير يقرأن بِالرَّفْعِ والنَّصْبِ قالَ الشَّاعر :

أَلَا يَا زَيدُ والضَّحَاكُ سِيرَا   فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خُمَرَ الطَّرِيقِ

يُرْوَى : الضَّحَّاكُ والضَّحَّاكَ ، بِالرَّفْع والنَّصب ، فإنْ لَمْ يَكُن فِيهِ لام التعريف كَانَ لَهُ حُكْمُه لَو ابْتُدِئَ به تَقُولُ : يَا زَيدُ وَعَمْرُو ، ويَا زَيدُ وعَبْدُ اللّه . فإنْ كَانَ المُنَادَى مَنْصُوبًا لَمْ يَجُزْ فِي وَصْفِهِ وَتوكِيدِه إلَّا النَّصْبُ تَقُولُ : يَا عَبْدَ اللّه الظَّرِيفَ . وَيَا غِلْمَانَ زَيدٍ أَجْمَعِينَ ، وتَقُولُ : يَا أَخَانَا زَيدًا أَقْبِلْ . إذَا جَعَلْتَهُ بَدَلًا ضَمَمْتَهُ ، وإنْ جَعَلْتَهُ عَطْفَ بَيَانٍ نَصَبْتَهُ ، وَتَقُولُ : يَا أَيُّهَا الرجُلُ فتُبْنَى أَيُّ على الضَّمِّ ، لأَنَّها فِي اللَّفْظِ مُنَادَاةٌ ، وَهَا لِلتَّنْبِيه ، والرَّجُلُ مرفوعٌ ، لأنه وَصْفُ أي ، ولا يجوز فيه غَيرِ الرَّفْع .

= وقوله : يَا تَمِيمُ كُلُّكُمْ بِالكاف حَمْلا على المعنى لأنه مُخَاطَبٌ كما أنشد أبو سعيد رحمه الله :

٢٣٠ - يَا أَيُّهَا الذَّكَرُ الَّذِي قَدْ سَوَّدْتَنِي   وَفَضَحْتَنِي وَطَرَدْتَ أُمَّ عِيَالِيَا [1]

وَيَاتَمِيمُ كُلُّهُمْ حَمْلًا عَلَى اللفظ ؛ لأن تميمًا موضوع للغيبة .

قال ابن الخباز : فإن عطفت على المنادى اسمًا فيه الألف واللام ، كقولك : يَا زَيدُ وَالْحَارِثُ ، فالخليل وسيبويه والجرمي يختارون الرفع [2] ، لأنه معرفة منادى تعذر بناؤه للألف واللام فأُجْرِيَ مَجْرَى الأول فِي اختيار الضم . وأبو عمرو وعيسى بن عمر [3] =

(١) البيت لأبي النجم . وهو في شرح السيرافي على الكتاب (١٣٥/٢) أ مخطوطة الدار رقم (١٣٦) ، والأشباه والنظائر (١٣٧/٤) والمقتضب (١٣٢/٤) وأمالي ابن الشجري (٢٩٢/١) و (١٥٢/٢) .
والشاهد فيه تحويل مجرى الكلام من الغيبة إلى الخطاب .

(٢) نص عليه سيبويه في الكتاب (٣٠٥/١) .

(٣) عيسى بن عمر : هو أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي البصري أخذ عن ابن أبي إسحاق وغيره وكان مولعًا بالغريب والتشادق مات سنة (١١٩هـ) .

....

= يختاران النصب لأنه تعذر بناؤه فعدل به (إِلَى) [١] الأصل [٢] . وأبو العباس المبرد يفرق بين العلم والجنس [٣] فيختار في العلم الرفع كقولك : يَا زَيدُ وَالْحَارثُ تشبيها له بالأول ، ويختار في الجنس النصب كقولك : يَا زَيدُ والرَّجُلَ ، لأنه لم يَجْرِ مَجْرَى الأَوَّلِ . وَأَمَّا قوله تعالى : ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَالطَّيْرَ ﴾ [٤] فيقرأ برفع [٥] الطَّيرِ ونَصْبِه ، فالرفع من وجهين : أحدهما : العطف على جِبَال . الثاني : العطف علَى الْيَاء فِي أَوِّبِي [٦] . والنصب من ثلاثة أوجه : أحدُهَا العطف على موضع المُنَادَى ، والثاني : أَن يَكون مفْعُولًا مَعَهُ . والثالث : أن يكون مَحْمُولًا على فِعْلٍ : أَي سَخَّرْنَا الطَّيرَ . وقال الشاعر [٧] :

٢٣١ - أَلَا يَا زَيدُ وَالضَّحَّاكُ سِيرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خُمَرَ الطَّرِيقِ [٨]

/ يروى الضَّحَّاكُ بالرفع والنصب ، والخُمَر : ما وَارَاكَ مِنْ بُنْيَان أَو جَبَل أَو شَجَرٍ ١٠٣/ب وأما قولك : يَا أَيُّهَا الرَّجُل ، فإنما بَنَيتَ أَيًّا - وإن كانت غير مَقْصُودٍ قَصْدُهَا - لأنها مُنَادَاةٌ في اللَّفْظِ ، ولِلَّفْظِ حِصَّة في المرَاعَاة ، أَلَا ترى أَنا نَقُولُ : أَلَسْتُ بِقَائِم ، فندخل البَاء - وَإِنْ زال النفي لوجود لَفْظِ لَيسِ . « وأما » « هَا » فَفِيهَا وجهان [٩] :

أحدهما : أَنَّها عوض مِنْ دخول يَا علَى مَا فِيهِ الألف واللام . والثاني : أنها مُعَاضِدَةٌ لحرف النداء . وأما الرَّجُل فلا يجوز فيه إلا الرفع وهو صفة لِأَيِّ ، قال أبو علي [١٠] : « لأن الرَّجُلَ هَا هُنَا هو المَقْصُودُ بِالنِّدَاء » وليس بمنزلة يَا زَيدُ الظَّرِيفُ ، ولك أن تصف الرَّجُلَ ، فإن وصفته بالمضاف لَم يكن إِلَّا مرْفُوعًا تَقُولُ : =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) أشار إليه سيبويه في (٣٠٥/١) .
(٣) انظر المقتضب للمبرد (٢١٢/٤) . (٤) سورة سبأ من الآية (١٠) .
(٥) القراءة برفع الطير من الشواذ وفي النشر (٣٤٩/٢) : « وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من » « والطير » وهي رواية زيد عن يعقوب ووردت عن عاصم وأبى عمرو » ويرى سيبويه في (٣٠٥/١) أن قراءة الرفع للأعرج .
(٦) لأن الياء فاعل الفعل أوبي . (٧) لم نهتد إلى اسمه .
(٨) البيت في الغرة المخفية ق (١٠٠) أ واللسان (٣٤١/٥) مادة خمر والأغاني (٥٥/٢٠) وشرح المفصل (١٢٩/١) والدرر اللوامع (١٩٦/٢) ورواية ابن يعيش « ألا ياقيس » .
والشاهد فيه : والضحاك حيث يجوز فيه الرفع عطفًا على لفظ المنادى والنصب عطفًا على محله .
(٩) قال السيوطي في الهمع (١٧٥/١) : وإذا نودى « أي » وجب بناؤها على الضم وإيلاؤها هاء التنبيه إما عوضًا عن مضافها المحذوف أو تأكيدًا لمعنى النداء .
(١٠) نص عليه في الإيضاح ص (٢٣٢٠) .

قال ابْنُ جِنّي : واعلَمْ أَنَّكَ لَا تُنَادِي اسْمًا فِيهِ ٱلْأَلِفُ واللَّامُ لَا تَقُولُ يا الرجُلُ ، وَلَا يَا ٱلْغُلَامُ لأَنَّ ٱلْأَلِفَ واللَّامَ / لِلتَّعْرِيفِ ، ويَا تُحْدِثُ في الاسْمِ ضَرْبًا مِنَ التَّخْصِيصِ فَلَمْ يَجْتَمِعَا لِذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُم قَدْ قَالُوا : يَا أَللّه اغْفِر لِى ، بِقَطْعِ الهَمْزَةِ وَوَصْلِهَا فَجاءَ هَذَا في اسْمِ اللّه تَعَالَى خَاصَّةً لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ ، ولِأَنَّ ٱلْأَلِفَ واللَّامَ فِيهِ صَارَتَا بَدَلًا مِنْ هَمْزَة إِلَه فِي ٱلْأَصْل فإِنْ نَادَيتَ المُضَافَ إِلَيكَ كَانَتْ لَكَ فِيهِ أَرْبَعَةُ أوجُه : تَقُولُ : يَا غُلَامِ بِحَذْفِ اليَاءِ ويَا غُلَامِي بِإِسْكَانِهَا ، ويَا غُلَامِيَ بِفَتْحِهَا ، وَيَا غُلَامَا تَقْلِبُهَا لِلتَّخْفِيفِ أَلِفًا . قال الرَّاجِزُ : (٣٠/ب)

* فَهِيَ تَرثَّا بِأَبَا وابْنَامَا *

وَتَقُولُ فِي النِّدَاءِ : اللَّهُمَّ اغْفِر لي ، وَأَصْلُهُ : يَا أَللّه ، فَحُذِفَتْ يَا مِنْ أَوَّلِهِ ، وَجُعِلَتْ المِيمُ فِي آخره عِوضًا مِنْ يَا فِي أَوَلِهِ ، وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَينَهُمَا إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ إِلَيهِ شَاعِر قَالَ :

إنِّي إذَا مَا حَدَثٌ أَلَـمَّـا أَقُولُ : يَا لَلَّهُمَّ يَا لَلَّهُمَّا

= يَا أَيُّهَا (الرَّجُلُ)[1] ذُو الْمَال ؛ لأنه مرفوع رفعًا صحيحًا .

قال ٱبنُ ٱلخَبَّاز : واختلف النحويون في نِدَاءَ ما فيه الألف واللام ، فذهب الكوفيون إِلَى إجَازَتِهِ[2] واحتجوا بقول الشاعر[3] :

٢٣٢ - فَيَا ٱلْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا[4] إِيَّكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرَّا[5]

وبقول العرب : يَا أَللّه ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز[6] ، واحتجوا بأنك لو نَادَيتَ ما فيه الألف واللام لجمعت على الاسم بين تعريفين ، وما أنشده الكوفيون =

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) انظر الإنصاف مسألة (٤٦) .
(٣) لم نهتد إلى اسمه .
(٤) في الأصل فيها .
(٥) البيت في الجرجاوي والعدوي (٣٠٨) وابن عقيل (٢٦٤/٣) والعيني (٢١٥/٤) وابن يعيش (٩/٢) وأمالي ابن الشجري (١٨٢/٢) والإنصاف مسألة (٤٦) والهمع (١٧٤/١) والدرر (١٥١/١) والأشموني (٤٤٩/٢) والخزانة تحقيق هارون (٢٩٤/٢) والخزانة (٢٥٨/١) والمقتضب (٢٤٣/٤) وأسرار العربية (٢٣٠) . والأصول (٢٩٦/١) والتصريح (١٧٣/٢) والسيرافي (١٢٩/١) والغرة المخفية (٩٨) والغرة لابن الدهان ق (٢٥) .
(٦) انظر الكتاب لسيبويه (٣٠٩/١) والإنصاف مسألة (٤٦) .

....

= محمول على الضَّرُورة ، وأما نِدَاءُ اسْم اللَّه تعالى فلا حجة فيه لثلاثة أوجه : أحدها : أن نِدَاءه ، ضرورة لأنه منْتَهى كُلِّ رَغْبَةٍ ، فالعباد محتاجون إلى نِدَائِه . الثاني : أن منَ العرب من يقول : يَا أَللَّه بِقَطْع الهمزة وهذا في التقدير كالواقف على يَا وَالْمُبْتَدِئ بِاسْم اللَّه فكأنه لم يدخلها عليه . الثالث : أن الألف واللام فيه بَدلٌ مِنْ همزة إِلَاه [1] الْتي هِي فَاءُ [2] الفِعْل ، وكما لا يمتنع أنْ تقول : يَا إِلَاهُ لا يمتنع أن تقول : يا أَللّه وأما هَمْزَة إِلَاه ، فالجيد أن تَكُون أَصْلا لَا بَدَلًا ، يقال : أَلِهَ إِلَا هَةً / ١٠٤/أ أي : عَبَدَ عِبَادَةً ، وقرأ ابن عباس [3] ﴿ وَيَذَرَكَ وإلاهتك ﴾ [4] أي : عِبَادَتَكَ .

فإن أضفت المنادى الصحيح الآخر إلى ياء المتكلم ففيه خمس لغات : الأولى : وهي الكسرة يَا غُلَامِ حذفت الياء لأن كسرة الميم تدل عليها . الثانية : يَا غُلَامِي بإثبات الياء ، وإسكانها ، فالإثبات الأصل ، والإسكان للخفة وقرئ [5] : ﴿ يا عباد فَاتَّقُونِ ﴾ [6] الثالثة : يَا غُلَامِيَ بالفتح ، لأنه الأصل . الرابعة : يَا غُلَامَا بفتح الميم وقلب الياء ألفا ، وقول الراجز [7] :

٢٣٣ - * فَهِيَ تَرَثَّى بِأَبَا وابْنَامَا [8] *

حكى فيه قول النادبة ، وما زائدة ، والشعر :

٢٣٤ - * فَهِيَ تَرَثَّا بِأَبَا وَابنيما (٢٣٣) *

وأول القصيدة :

٢٣٥ - * بَاتَ الْهَوى يَسْتَصْحِبُ الهُمُومَا *

=

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه (٣٠٩/١) والغرة لابن الدهان ق (٣٩) .

(٢) في الأصل لام الفعل .

(٣) نص عليها أبو حيان في البحر (٣٦٧/٤) .

(٤) سورة الأعراف من الآية (١٢٧) .

(٥) القراءة لأبي عمرو كما في سيبويه (٣١٦/١) وفي الإتحاف (٢٣١) منسوبة إلى يعقوب .

(٦) سورة الزمر من الآية (١٦) .

(٧) هو رؤبة بن العجاج كما في سيبويه (٣٢٢/١) واللسان (رثا) .

(٨) يقال : رثا : إذا مدحه بعد موته وهو في اللسان (رثا) ولكنه غير موجود بديوانه المخطوط بالدار رقم (٥١٩) أدب . وهو في الغرة ق (٥٦) والكتاب (٣٢٢/١) والسيرافي (٥٢/٢) ب ، ويبدو أن الشاعر سمع امرأة تندب على أبيها وابنها فحكى قولها . وروي (بأبي وابنيما) ويقول الأعلم الشنتمري (٣٢٢/١) وابنيما هو الصواب لأن القافية مردفة بالياء والألف لا تجوز معها في الردف وقبله : =

....

= وأبو الفتح سلك طريق سيبويه في الإنشاد [١] واحتجوا بأنه يجوز أن يكون قد سمعه من عربي ينشده هكذا . الخامسة : يَا غُلَامُ بالضم ، وهذا يفعلونه في كل اسم تغلب عليه الإضافة كقولهم : يَا رَبُّ ويَا قَوم .

وتقول : « اللَّهُمْ اغْفِر » واختلف في الميم اللاحقة بآخره ، فزعم الفراء أَنَّ أصله يَا أللّه أمّنَا بخير [٢] ، أَي : اقْصِدْنَا فخفف بالحذف . قال : ولا يجوز أَنْ يُقَال : إنَّها عَوِض مِنْ يَا ، لأن الشاعر قد جمع بينهما ، قال [٣] :

٢٣٦ - إنِّي إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ يَا للَّهُمَّ يَاللَّهُمَّا [٤]

وقال البصريون : إنها ميم زيدت مثقلة ، وهي عوض مِنْ يَا [٥] لأنها على حرفين مثلها ولم يأت في اختيار الكلام الجمع بينهما ، وما جاء في الشعر ضرورة ، واحتج أبو علي الفارسي [٦] بقوله تعالى / : ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [٧] ووجه الاحتجاج [٨] أن قوله : ﴿ فَأَمْطِرْ ﴾ جَوَابُ الشَّرْطِ فلو كان كما زعم الفراء لم يأت للشرط بِجَوَاب [٩] ، =

١٠٤/ب

= بكاء ثكلى فقدت حميمًا فهي ترثا بأبا وابنيما

استشهد به على قلب الياء من « أبي » ألفا لفتح ما قبلها .

(١) انظر سيبويه (٣٢٢/١) .

(٢) نص عليه الأنباري في الانصاف مسألة (٤٧) ص (١٩٠) والسيوطي في الهمع (١٧٨/١) .

(٣) القائل هو أبو خراش كما في المقاصد ، وقيل : القائل هو أمية بن أبي الصلت .

(٤) البيت في الجرجاوي والعدوي (٣٠٩) وابن عقيل (٢٦٥/٣) والعيني (٢١٦/٤) ، والنوادر (١٦٥) والانصاف مسألة (٤٧) وابن يعيش (١٦/٢) والهمع (١٧٨/١) وشواهد المغني (٢١٣) واللسان « أله » والمخصص لابن سيدة (١٣٧١/١) وفي اللسان (لمم) منسوبًا إلى أمية بن أبي الصلت ، وفي الأمالي الشجرية (١٠٣/٢) والأشموني (٤٤٩/٢) والسيرافي (١٥١/١) والغرة المخفية (١٠٤) أ والغرة لابن الدهان ق (٤١) . والشاهد فيه : اللهم حيث جمع بين الميم المشددة وحرف النداء وهذا شاذ لأنه جمع بين عوض ومعوض .

(٥) انظر سيبويه (٣١٠/١) والإنصاف مسألة (٤٧) والهمع (١٧٨/١) .

(٦) في الأصل أبو علي الفراء .

(٧) سورة الأنفال الآية (٣٢) .

(٨) نص على هذا الأنباري في الإنصاف مسألة (٤٧) .

(٩) وقال الأنباري في الإنصاف مسألة (٤٧) : ولو كان الأمر كما زعموا لكان التقدير أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم . ولا شك أن هذا التقدير ظاهر الفساد والتناقض ، لأنه لا يكون أمهم بالخير أن يمطر عليهم حجارة من السماء أو يؤتوا بعذاب أليم .

قال ابن جني: اعلَم أَنَّ التَّرْخِيمَ : حَذْفٌ يَلْحَقُ أَوَاخِرَ الأَسْمَاءِ المَضْمُومَةِ في النِّدَاءِ تَخْفِيفًا . وَهُوَ فِي الكلام على ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا – وَهُوَ الأَكْثَرُ – أَنْ تَحْذِفَ آخِرَ الاسْمِ وَتَدَعَ مَا قَبْلَهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيهِ مِنَ الحَرَكَة وَالسُّكُون . والآخرُ : أَنْ تَحْذِفَ مَا تَحْذِفُ وتَجْعَلَ / مَا بَقِيَ بَعْدَ الحَذْفِ اسْمًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ كَأَنْ لَمْ تَحْذِفْ مِنْهُ شَيئًا ، الأَولُ مِنْهُما نَحو قولك في حَارث : يَا حَارِ ، وفي مَالِكِ : يَا مَالِ وفِي جَعْفَرٍ : يَا جَعْفَ ، وَفِي بُرْثُنٍ يَا بُرْثُ ، وفِي قِمَطْرٍ : يَا قمطْ ، قَالَ زُهَير : ٣١/أ

يَا حَارِ لَا أُرْمَيَنْ مِنْكُم بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ

الثَّاني نَحْوُ قَولِك فِي حَارِث : يَا حَارُ ، وَفِي جَعْفَرٍ : يا جَعْفُ .

= ومما يحتج به عليه أَنَّ هذا الكلام يستعمل في موضع لو كان فيه كما زعم الفراء لكان فيه من المنافرة مالا يخفى كقوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ (١) فلو كان الأصل أَمَّنَا بِخيرٍ لكَان التقدير : قُلْ : اللّه أَمَّنا بِخير أَنْتَ تَحْكَمُ بَيَنَ عِبادِكَ ، وهَذا (٢) كلام لَا يَأخذ بعضه بِحُجَزِ بَعْضٍ . واللّه أعلم .

(باب الترخيم)

قال ابن الخباز : وله معنيان : لُغَوِيٌّ وصِنَاعِي ، فَاللغَوِيُّ (٣) : التَّلْيِينُ ، وَمِنْهُ قَولُهُمْ : كَلَام رَخِيمٌ أَي : لَيِّنٌ ، قَالَ جحيش الهمداني :

٢٣٧ – يَا حَبَّذَا قَرِينَتِي رَعُومُ وَحَبَّذَا مَنْطِقُهَا الرَّخِيمُ (٤)

ومنه قولهم : رَخمَهُ أَي : رَحمَهُ ، قال أبو النجم :

٢٣٨ – * مُدَلَّلٌ يَشْتِمُنَا ونَرْخُمُه * (٥) =

(١) سورة الزمر من الآية (٤٦) . (٢) في الأصل وكذا .

(٣) قال ابن الدهان في الغرة ق (٤٢) الترخيم في اللغة الرقة والاشتقاق وقيل : هو التسهيل والتليين .

(٤) رعوم : اسم امرأة وفي الأصل زعوم ولم نجده بين الأسماء . الرخيم : اللين . ولم نجده فيما بين أيدينا من المراجع اللغوية والنحوية . واستشهد به على أن الرخيم معناه : اللين .

(٥) نرخمه : نرحمه ، وهو في اللسان مادة (رخم) والصحاح (رخم) وبعده : =

....

= وهو عند النحويين عبارة عن حذف أواخر الأسماء المفردة المضمومة في النِّدَاء [١] ففي هذا قيود ، الأول : الأواخر ، وإنَّما اختص بالآخر لوجهين : أحدهما : أن الأواخر مَحَالُّ التَّغْيِيرِ . والثاني : أن معظم الاسم إذَا مضى على السَّلامة كان أدل على باقيه . الثاني : المفردة ، وإنما لم ترخم المضاف والمشابه له ، لأنهما في النداء مثلهما في غير النداء حيث كانا معربين ، فلا أثر للنداء فيهما . الثالث : المضمومة ، فلا يجوز ترخيم ، النكرة المحضة ، لأن النداء لم يغيرها . الرابع : قولنا : في النِّدَاءِ ، وإنما اختص ذلك بالنداء ، لأن النِّداء كثير في كلامهم فخففوا فيه الأسماء [٢]

١٠٥/أ وأجازوا للشاعر التَّرْخِيمَ في غير النِّدَاءِ [٣] / أنشد سيبويه رحمه الله :

٢٣٩ - فإنَّ ابْنَ حَارِثَ إنْ اشْتَقْ لِرُؤْيَتِه ... أَو اَمْتَدِحْهُ فَإنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا [٤]

أَرَادَ ابْن حَارِثَةَ ، فَأَمَّا مَا أَنْشَدَه ابن الأعرابي من قوله :

٢٤٠ - وَضَمْرَةُ سَدَّى لِلْخَطِيم بِطَعْنَةٍ ... أَرَتْهُ صَغِيرَاتِ الْكَواكِي نَهَارَا [٥]

فليس ذلك بترخيم ، وإنما أبدل الياء من الباء ، لأن الياء في هذا الموضع لا تحرك والباء تحرك ، فكره أن يسكن في الوصل ما يحتمل الحركة .

وللعرب في الترخيم مذهبان : أحدهما : أن يحذفوا آخر الاسم ويدعوا الباقي قبل المحذوف على ما كان عليه من ضمة أو فتحة أو كسرة أو سكون ، تقول في حَارِثَ : يَا حَارِ ، وفي جَعْفَرِ : يَا جَعْفَ ، وَفِي بُرْثُنٍ إذَا شِئْتَ : يَا بُرْثُ ، وفي هِرَقْلٍ : يَا هِرَقْ [٦] فتبقي الرَاءَ على كسْرِها ، والفاء على فَتْحِها ، والثاء على ضَمِّها ، والقاف على =

= أطيب شيء نسمه وملثمه

(١) انظر اللمع لابن جني ق (٣٠) ب والكتاب لسيبويه (٣٢٩/١) .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه (٣٣٠/١) . (٣) المرجع السابق .

(٤) البيت لأوس بن حسناء التميمي ، وحارثة : هو حارثة بن بدر الغداني سيد غدانة بن يربوع بن حنظلة وهو في الكتاب (٣٤٣/١) والأمالي الشجرية (١٢٦/١) (٩٢/٢) والعقد الفريد (١٨٨/١) والأشموني (٤٧٧/٢) ورسالة الغفران (٤٨٩/٢) والأصول (٧١٤/٢) والسيرافي (٦٥/٣) والانصاف (١٩١) والعيني (٢٨٣/٤) والتصريح (١٩٠/٢) والارتشاف (٣٨٦) والسيرافي (٦٣/٢) ب والهمع (١٨١/١) والدرر (١٥٧/١) والغرة ق (٤٩) واستشهد به على جواز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر .

(٥) لم نهتد إلى اسم القائل ، ولم نجد البيت فيما تيسر لنا الاطلاع عليه من المراجع .

(٦) انظر سيبويه (٣٣٠/١) .

....

= سكونها . وهذا هو الأكثر في كلامهم ، لأ (نّهُ) [١] أَدَلُّ علَى المَحْذُوفِ .

وأنشد أبو الفتح رحمه الله لزهير :

٢٤١ - يَا حَارِ لَا أُرمينْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ [٢]

وقال النابغة :

٢٤٢ - فَصَالِحُونَا جَمِيعًا إنْ بَدَا لَكُمْ وَلَا تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامِ [٣]

أراد : يَا عَامِرُ ، وقد رخمت العرب حَارِثًا وَمَالِكًا وعَامِرًا كَثِيرًا ؛ لأنهم كثيرًا ما يسمون بها [٤] وخالف الفراء البصريين [٥] في ترخيم هرقل على القول الأول ، فقال :

أقول : يَاهِرَ بحذف القاف واللام ؛ لأني لو أبقيت القاف ساكنة لصار آخره كآخر الحروف ، ويقال للمحتج عنه : أخبرنا عن وزن المرخم في قولك : يَا حَارِ ما هو ؟ فإنْ قال : هو فَعَل فقد أخطأ ، لأنه فَاعِلٌ من الحَرْثِ . وإن قال : وَزْنُه فَاعِ فيقال له : أهذا وزن موجود في الكلام أم غير موجود ؟ فإن قال : موجود فقد أخطأ ، وإن قال : غير موجود ، فيقال له : لماذا فررت من قولك / يَا هِرقْ لئلا يشبه الحروف ولم تفر من قولك يَا حَارِ ؛ لأنه على وَزنٍ مَعْدُومٍ ، والإِلْزَامَاتُ فِي هَذَا كَثِيرة . ١٠٥/ب

والمذهب الثاني : تنزيل الاسم المرخم منزلة ما لم يحذف منه شيء ، لأنهم كرهوا أن يكون النداء لبعض الاسم ، فيضمون المكسور والمفتوح والساكن ، فيقولون : يَا حَارُ وَيَا جَعْفُ وَيَا هِرَقُ ، وأما المضموم نحو بُرْثُنٍ ، فإنك تقول فيه على القولين : يَا بُرْثُ فضمة الثاء في القول الأول هي الضمة التي كانت في حشو الكلمة نحو بُرْثُنٍ . وهي في القول الثاني ضمة مستأنفة بمنزلة الضمة في قولك : يَا حَارُ . =

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) يا حار : هو الحارثة بن ورقاء الصيداوى وكان قد استاق إبل زهير وراعيه يسارًا الداهية : الأمر الشديد . السوقة : عامة الناس ومن هم دون الملك والبيت في ديوان زهير (٤٧) بشرح الأعلم ، والأمالي الشجرية (٨٠/٢) والمقاييس (٥٠١/٢) والهمع (١٨٤/١) والدرر (١٦٠/١) والجمل (١٨٢) وابن يعيش (٢٢/٢) . والشاهد فيه : ترخيم حارث على لغة من ينتظر .

(٣) عام : ترخيم عامر وهو عامر بن صعصعة ، وكانوا قد عرضوا على النابغة وقومه مقاطعة بني أسد ومحالفتهم دونهم فقال لهم : صالحونا وإياهم ولا تعرضوا علينا مصالحتكم دونهم . البيت في الديوان ص (٧٠) والكتاب (٣٣٥/١) والغره ق (٤٤) والسيرافي (٦٨/٢) ب منسوبًا إلى النابغة الجعدي .

(٤) سيبويه (٣٣٥/١) .

(٥) نص عليه السيوطي في الهمع (١٨٣/١) .

قال ابْنُ جِنِّيّ : فإنْ كانَ في الاسْمِ زَائِدَتَانِ زِيدَتَا مَعًا ، حُذِفَتَا لِلتَّرْخِيمِ مَعًا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ في حَمْرَاءَ يَا حَمْرَ أَقْبِلْ ، وَفِي عُثْمَانَ : يَا عُثْمَ أَقبِلْ ، وَفي مَرْوَانَ : يَا مَرْوَ أَقْبِلْ . قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

يَا مَرْوُ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الحِبَاءَ ورَبُّها لَمْ يَيأَسِ

وَفِي زَيدُون اسْم رَجُلٍ : يَا زَيدُ أَقْبِلْ ، وفي بَصْرِي عَلَمًا : يَا بَصْرِ أَقْبِل ، وفِي زَيدِيٍّ علمًا : يَا زَيدِ هَلُمَّ ، وفي هِنْدَات عَلَمًا : يَا هِنْدَ .

فإنْ كَانَ آخِرُ الاسْم أَصْلًا إلَّا أَنَّ قَبْلَه حَرفَ مَدٍّ زَائِدٍ حَذَفْتَهُمَا جَمِيعًا ، لِأَنَّهُمَا أَشْبَهَا الزَّائِدينِ اللَّذَينِ زِيدا مَعًا فَحُذِفَا مَعًا ، وَذَلِكَ إذَا كَانَ يَبْقَى بَعْدَ حَذْفِهِمَا ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ فَصَاعِدًا تَقُولُ في تَرْخِيم مَنْصُور : يَا مَنْصُ ، وَفي عَمَّارٍ : يَا عَمَّ ، وَفِي زِحْلِيلٍ يَا زِحْلِ ، فَتَحْذِفُ الطَّرَفَ / وَمَا قَبْلَه لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، وَتَقُولُ فِي تَرْخِيمِ عِمَادٍ وَعَجُوزٍ وَسَعِيدٍ : يَا عِمَا وَيَا عَجُو وَيَا سَعِي . ٣١/ب

= ولا تستنكر مثل هذا فإنه كثيرًا ما تتفق الألفاظ وتختلف التقديرات ، ولا ينكر ذلك إلا الجاهل بمذاهب كلام العرب . وقال عبد القاهر : العجب ممن يرد على الأئمة وهو لا يعرف مقاصدهم .

والحذف من المرخم قسمان : أحدهما : حذف حرف كما مثلنا . والثاني : حذف حرفين وذلك على قسمين : أحدهما : أن يكونا زائدين ، والآخر : أن يكونا زائدًا وأصلًا . فالأول سبعة أقسام : الأول : أن تكون الزائدتان للتأنيث ، وذلك نحو أسْمَاء وحَمْرَاء تقول فيهما علمين : يَا أَسْمَ ويَا حَمْرَ ، ويا أسْمُ ويا حَمْرُ على المذهبين قال لبيد :

٢٤٣ - يَا أَسْمُ صَبْرًا على مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إنَّ الحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ [1]

قال ابن الخبّاز : الثاني : الألف والنون المزيدتان في فَعْلَانَ وما جرى مجراه من =

(1) البيت في سيبويه (٣٣٧/١) والأمالي الشجرية (٨٧/٢) والسيرافي (٧٠/٢) ب منسوبًا إلى لبيد والغرة المخفية ق (١٠٢) ب منسوبًا أيضًا إلى لبيد والجمل للزجاجي (١٨٤) ولم نجده في ديوان لبيد ، وقيل إنه لأبي زبيد الطائي وهو أيضًا في الغرة لابن الدهان ق (٤٥) والشاهد فيه : ترخيم أسماء بحذف الهمزة والألف منها كما حذفت الألف والنون من مروان .

....

= الأوزان ، تقول في ترخيم مَرْوَانَ : يَا مَرْوَ وفِي نُعْمَانَ : يَا نُعْمَ ، قال الفرزدق :

٢٤٤ - يَا مَرو[1] إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ [2]

الحباء : العَطِيَّة ، وأنشد سيبويه :

٢٤٥ - * يَا نُعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تدِينها * [3]

الثالث : الياءان المزيدتان للنسب كَبصْرِيٍّ وَمكِّي ، فإذا / رخمتهما [4] علمين ١٠٦/أ قلت : يَا بَصْرِ وَيَامَكْ . الرابع : الزائدتان للإلحاق ، وذلك نحو علباء وحرباء تقول في ترخيمهما [5] علمين : يَا عِلْبَ ويَا حِرْبَ .

الخامس : الألف والتاء في جمع التأنيث ، تقول في ترخيم هندات ومسلمات علمين : يَا هِنْدَ ، ويَا مُسْلِمَ . السادس : الزائدان في التثنية نحو : زَيدَان وعَمْرانَ تقول في ترخيمهما علمين : يَا زَيدَ ويَا عَمرَ . السابع : الزائدتان في جمع التذكير نحو زَيدِينَ وعَمْرِينَ تقول في ترخيمهما علمين : يَا زَيدِ ويَا عَمرِو ، ولك أن تَضُم ذلك كله . وعلة حذف الزائدتين معًا أنهما زيدا معًا ، فلما لم يكن الزائد الأول منفصلًا عن الثاني جَرَيا مَجْرَى الزَّائِدِ الوَحِدِ [6] .

وأما ما آخره حرف أَصلي وقبله زائد فهو على قسمين : أحدهما : أن يكون على أكثر من أربعة أحرف ، والآخر : أن يكون على أربعة أحرف ، الأول : نحو مَنْصُور وعَمَّار ومِسْكِين ، وفي تمثيله بِزِحْلِيلٍ نَظَر ؛ لأن اللام الأخيرة مكررة مزيدة ، ولعله =

---

(١) في الأصل مروان بدون ترخيم .

(٢) مرو : ترخيم مروان وهو مروان بن الحكم ، وكان واليًا على المدينة ، فوفد عليه الفرزدق مادحًا فأبطأت عليه جائزته .

والبيت في سيبويه (٣٣٧/١) وديوان الفرزدق (٣٨٤/١) وفيه : « مروان إن مطيتي معكوسة » . وهو في الأمالي الشجرية (٨٧/٢) والديوان ط القاهرة (٤٨٢/٢) وابن يعيش (٢٢/٢) والسيرافي (٧٠/٢) ب والجمل (١٨٥) والغرة لابن الدهان ق (٤٥) ، مصورة المعهد . واستشهد به على ترخيم مروان بحذف الزيادتين من آخره .

(٣) تدينها : تجازيها ، والرجز في سيبويه (٣٣٧/١) ولم ينسب لقائل معين ، وفي الغرة لابن الدهان ق (٤٥) . والشاهد فيه : ترخيم نعمان بحذف الألف والنون لزيادتهما وكون الاسم ثلاثيًا بعد حذفهما .

(٤) في الأصل رخمتها .

(٥) في الأصل ترخيمها .

(٦) قال سيبويه (٣٣٧/١) « هذا باب ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد » .

قال ابْنُ جِنِّيّ : وَلَا تَحْذِفُ حَرْفَ اللِّينِ لِئَلَّا يَبْقى الاسْمُ علَى حَرْفَين . فإنْ كانَ الاسْمُ علَى ثلَاثَةِ أحْرُفٍ لَمْ يَجُز أَنْ ترخِّمهُ ؛ لأنَّه أَقَلّ الأصُولِ ، فَلَم يَحْتَمِل الحَذْفَ لِئَلَّا يلْحَقُه الإِجْحَافُ بِه .

فَإنْ كَانَ الثَّالِثُ هَاءَ التَّأْنِيثِ جَازَ تَرْخِيمُه ، تَقُولُ فِي تَرْخِيم ثُبَة : ياثُبَ أَقْبِل ، وَمَنْ قَالَ : يَا حَارُ ، قَالَ : يَاثُبُ أَقْبِل .

= يرى أن المزيد في المكرر الأول ، فَإِذَا رخَّمْتَهَا حذفت الآخر وأتبعته الزائد تقول : يَا مَنْصُ ويَا عَمَّ ويا مِسْك ؛ لأنهم إذا حذفوا الأصلي فالزائد أولى ؛ لأن الأصلي الذي قبله الزائد كالزائد حيث حذف فجرى الزائد الذي قبله مجرى الزائد قبل الزائد ( ) وإنما اشترط في المزيد أن يكون مدة ؛ لأنه لو كانت الياء والواو غير مدتين لم تحذفا وإن كانتا مدتين (حذفتا) [٢] تقول في ترخيم قَنَّور وهَبَيَّخ : يَا قَنَو وَيَا هَبي لتحصنها بالحركة [٣] ولو كان قبل الآخر ألف منقلبة عن ياء أو واو هما عينان لم تحذف الألف لأنها بدل من أصل ، تقول في ترخيم مُنْقَاد ومُخْتَار : يَا مُنْقَا ويَا مُخْتَا بالألف ، ولو كانت الياء والواو ساكنتين وقبلهما فتحة لم تحذفًا ، فلو سميته بِفردَوسٍ وغُرْنَيقٍ قلت في قول من قال يا حارِ بالكسر : يَا فِرْدَو ويَا غُرْنَي . ومن قال : يَا حَارُ بِالضَّمِّ ، قال : يَا فِرْدَا وَيَا غُرْنَا فيقلب الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما .

١٠٦/ب قال ابْنُ الخَبَّاز : والثاني نحو / : عِمَادٍ وسَعِيدٍ وثَمُودٍ ، تقول في ترخيمه : يَا عِمَا ويَا سَعِي وَيَا ثَمُو فتبقي حرف اللين ؛ لأنك لو حذفته لبقي الاسم على حرفين ، فنقص على أقل الأصول أنشد سيبويه لأوس بن حجر :

٢٤٦ - تَنَكَرتِ مِنَّا بَعْد مَعْرِفَةٍ لَمِي وبَعْد التَّصَافي والشَّبَابِ المكَرم [٤]

يريد بها لَميس ، وتقول في ترخيم يَزِيد : يَا يَزي ، فلا تحذف الياء لعلتين : أحدهما : النقص على أقل الأصول . والثاني : أن الياء عين الفعل ، ومن قال : يَا حَارُ فضم قال : يَا ثمِي ، فقلب الواو ياء بعد أن أبدل من ضمة الميم كسرة ، لأنه=

(١) انظر سيبويه (٣٣٨/١) .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) انظر سيبويه (٣٣٨/١) .
(٤) لمي : مرخم لميس ، ولميس اسم امرأة . والبيت في ديوان أوس بن حجر ص (١١٧) وسيبويه (٣٣٦/١) وأمالي ابن الشجري (٨١/٢) والغرة لابن الدهان ق (٤٤) .
واستشهد به على ترخيم لميس بحذف السين وابقاء الياء لعدم وجود ثلاثة أحرف معها .

....

= ليس في الأسماء اسم في آخره ، واو قبلها ضمة . وتقول في ترخيم يَغُوثَ ويَعُوقَ : يَا يغُو (ويَا يَعُو) [١] فتثبت الواو للعلتين المذكورتين في إثبات ياء يَزِيد . ومن قال : يَا حَارُ ، قال : يَا يَغِي ويَا يَعِي . ولا خلاف بين النحويين في ترخيم ما زاد على ثلاثة أحرف ، إنْ انضَمَّتْ إليه الشَّرائِط .

فإن كان على ثلاثة أحرف فهو قسمان : الأول : الخالي من تاء التأنيث ، وهو قسمان : متحرك العين كعُمَرَ وساكن العين كعَمْرو ، فالبصريون يمنعون ترخيمه على كل حال [٢] لأنَّ أقل عدد تكون عليه الأسماء المتمكنة ثلاثة أحرف [٣] مبتدأ به (و) موقوف عليه ووصل بينهما ، وما جاء على حرفين قليل جدًّا ، فلو رخم لعدل به عن الأكثر الغالب إِلَى الأقل النّادر . وذهب الفراء إلى جواز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف متحرك الأوسَط [٤] فتقول في عُمَر : يُا عُمَ وفي عُنُق وكَبِد علمين : يا عُنُ ويَا كَبِ ، واحتج بأنه إذا رخم كان له نظيره من الأسماء ؛ لأنه قد جاء فيها ما هو على حرفين متحرك الثاني / كيَدٍ ودَمٍ . ١٠٧/أ

وبنى المتنبي على ذلك بيتًا من شعره فقال :

٢٣٧ - لعَمْرك مَا تَنْفَكَّ عَانٍ تَفُكّه عُمَ [٥] بن سُلَيمَان ومَالًا يُقَسِّمُ [٦]

أَرَادَ عُمَر بْنَ سُلَيمَان ، وهذه القصيدة يمدح بها عُمَر بنَ سُلَيمَان . وحدثت عن بعض الحمقى أنه ترخيم عُمَران ، وقد جمع هذا بين جهلين : جهلًا بالعربية وجهلًا باسم الممدوح .

وأما ما فيه هاء التأنيث نحو ثُبَةٍ وهِبَةٍ فإنه يمتاز على غيره في الترخيم بحكمين : أحدهما : أنه يجوز ترخيمه وإنْ كان غَير علَم ، فمن ترخيم العلم قول سحبان : =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) انظر الإنصاف مسألة (٤٩) .

(٣) انظر سيبويه (٣٣٧/١) .

(٤) نص عليه في الإنصاف مسألة (٤٩) ونسبه إلى الكوفيين والفراء واحد منهم .

(٥) في الأصل عمر بدون ترخيم .

(٦) البيت في ديوان المتنبي من قصيدة يمدح بها عمر بن سليمان الشرابي - وهو يومئذ يتولى الفداء بين العرب والروم . (٨٩/٤) ورواية الديوان :

أجدك ما تنفك عان تفكه عم بن سليمان ومالًا تقسم

وابن الخباز ذكر هذا البيت للتمثيل فقط لرأي الفراء القائل بجواز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها متحرك .

....

= ٢٤٨ - يَا طَلْحَ أَكْرَمُ مَنْ مَشَى حَسَبًا وأَعْطَاهُمْ لِتَالِدِ [١]

ومن ترخيم غير العلم قول أبي ذويب :

٢٤٩ - أَعَاذِلَ إنَّ الرُّزْءَ مِثْلُ ابْنِ مَالِكٍ زُهَير وأمْثَال ابْن نَضْرَةَ وَاقِدِ [٢]

أراد عَاذِلَة ، وإنما جاز ذلك لأنهم ينادون ما فيه تاء التأنيث كثيرًا وهي مع ما قبلها بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسْم .

الحكم الثاني : أنه يرخم كثيرًا - وإن كان على ثلاثة أحرف قالوا : يَا شَا ادْجُنِي [٣] ، أَرَادَ : يَا شَاةُ ادْجُنِي [٤] أي : أَقِيمِي ، يقال : جَنَ [٥] أَي : أَقَامَ قال الأعشى :

٢٥٠ - وأَدْجُنُ [٦] بِالرِّيفِ حتَّى يُقَال أَلَا طَالَ بِالرِّيِّفِ مَا قَدْ دَجَن [٧]

وإنما جاز ذلك لأنَّ تاء التأنيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم .

ولا يجوز ترخيم النَّكِرة ؛ لأنها لا تخلو من أن تكون شَائِعَةً أو مقْصُودة ، فإنْ كانت شائعة : فهي معربة فلم يؤثر فيها النداء ، وإنْ كانت مقصودة : فلا يعتد بتعريفها لأنها إذَا فارقت النَّداء تنكرت .

---

(١) الحسب ما يعد من المآثر ، التالد : القديم ولم نجده فيما بين أيدينا من المراجع النحوية واللغوية ولعل البيت لعجلان بن سحبان ، فقد نسب ابن قتيبة لعجلان هذا أنه قال في طلحة الطلحات :

منك العطاء فاعطني وعلي مدحك في المشاهد

انظر المعارف لابن قتيبة (٦١١) . واستشهد به على ترخيم ما فيه تاء التأنيث .

(٢) الرزء : المصيبة . يقول : الرزء فقد مثل هؤلاء وليس الرزء في المال ، لأنه يكتَسَبُ وهؤلاء لا مثيل لهم . البيت في ديوان الهذليين (١٢٠/١) ورواية الديوان « وأمثال ابن نضلة واقد » وروي « إن الرزء في مثل مالك » والشاهد فيه : ترخيم ما ليس بعلم مما في آخره تاء التأنيث .

(٣) في الأصل : ارجني وهذا تحريف وما أثبتناه عن سيبويه (٣٣٠/١) إذ فيه : ياشا ادجني وفي المصباح (٢٢٦/١) دجن بالمكان دجنًا من باب قتل ودجونا أقام به ، وأدجن بالألف مثله ومنه قيل لما يألف البيوت من الشاة والحمام : دواجن .

(٤) استعمل في الأصل مادة « رجن » وهذا تحريف كما سبق .

(٥) المرجع السابق . (٦) المرجع السابق .

(٧) وأشرب بالريف حتى يقا ل قد طال بالريف ما قد دجن

وهو أيضًا في قواعد المطارحة لابن إياس (١٢٦) واستشهد به على أن دجن بمعنى أقام .

قال ابن جني : واعْلَمْ أَنَّكَ لَا تُرَخِّمُ مُضَافًا وَلَا مُشَابِهًا لِلْمُضَافِ مِنْ أَجْلِ طُولِهِ ، وَلَا جَمِيعَ مَا كَانَ مُعْرَبًا فِي النِّدَاء ، لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَبْنِيًّا على الضَّم فَيَتَسَلَّطُ عَلَيه الحَذْفُ ، وَتَقُولُ فِي تَرْخِيم كَرَوَان : يَا كَرَوَ أَقْبِلْ ، وَمَنْ قَالَ : يَا حَارُ قَالَ : يَا كَرَا أَقْبِلْ بِقَلْبِ الْوَاوِ أَلِفًا لِتَحَرِكِهَا وانْفِتَاح مَا قَبْلَهَا ، وكذلك الياء في نحو صَمَيَان . وتقول في ترخيم تَرْقُوَةَ وعرقوة : يا تَرْقُوَ وَيَا عَرْقُوَ ، وَمَنْ قَالَ : يَا حَارُ قَالَ : يَا تَرْقِي ويا عَرقي بقلبِ الْوَاوِ يَاءً والضَّمَّةِ قَبْلَهَا كَسْرَةً ؛ لأَنَّهُ لَيسَ فِي الْكَلَامِ اسْمٌ فِي آخِرِه وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ : دَلْوٌ وَأَدْلٍ وحَقْوٌ وأَحْقٍ ، والأصل : أَدْلُوٌ وأَحْقُوٌ . فَفُعِلَ بِهِمَا مِنَ الْقَلْبِ والتَّغْيِيرِ مَا ذَكَرْتُ لَكَ / . ٣٢/أ

قال ابن الخباز : ولا يجوز ترخيم المضاف ولا المضاف إليه [١] ، أمَّا امتناع ترخيم المضاف فلأنه معرب والمضاف إليه حال محل التنوين ، وأما امتناع ترخيم المضاف إليه فلأنه معرب ولأنه غيرُ منادَى ، وقد جاء ترخيم المضاف إليه في ضرورة الشعر ، قال الشاعر [٢] :

٢٥١ - خُذُوا حظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ واذْكُرُوا ... أَوَاصِرَنَا والرَّحْمُ بِالْغَيبِ تُذْكَر [٣]

/ أرادَ يا آل عِكْرِمَة ، ولا ترخم مستغاثا به ؛ لأنه معرب ، ولا ترخم مندوبًا [٤] ١٠٧/ب لأن المقصود من الندبة شهرة المصيبة ، فإذَا وفرت حروف الاسم كان أدل على المعنى . ولا يجوز ترخيم المشابه للمضاف ، لأنه معرب منون ، وجملة الأمر أن مالم يُؤَثِّرْ فيه البِنَاءَ النِّدَاءُ لَمْ يُرَخَّم ، لأنه إذا كان معربًا فَهُو مِثْلُه فِي غَير النِدّاء . =

---

(١) انظر سيبويه (١/ ٣٣٠) .
(٢) القائل : هو زهير بن أبي سلمى .
(٣) عكرمة : هو عكرمة بن حفصة بن قيس عيلان بن مضر الأواصر : الأرحام والقرابات والرحم التي بين زهير وبينهم أن زهيرًا من مزينة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر ، وآل عكرمة من ولد قيس عيلان بن مضر .
والبيت في ديوان زهير بشرح الأعلم (٨٤) والكتاب (١/ ٣٤٣) وابن يعيش (٢/ ٢٠) والعيني (٤/ ٢٩٠) وابن الشجري (١/ ١٢٦) و (٢/ ٨٨) والإنصاف مسألة (٤٨) والأشموني (٢/ ٤٧٠) وروايته « خذوا حذركم » ورسالة الغفران (٢/ ٤٨٩) ، وبرواية : « خذوا حقكم » والأصول (٢/ ٧١٣) والسيرافي (١/ ١٤١) ب (٢٥/ ٦٣) ب والخزانة (١/ ٣٧٣) واللسان (عكرم) والارتشاف (٣٥٣) والهمع (١/ ١٨١) والدرر (١/ ١٥٨) والغرة لابن الدهان ق (٤٩) . واستشهد به على ترخيم المضاف إليه في ضرورة الشعر .
(٤) انظر سيبويه (١/ ٣٣٠) .

....

= واعلم أن أبا الفتح ذكر في آخر الباب أربع مسائل يفرق بها بين مذهبي الترخيم ولكل مسألة أصل من أصول التصريف هي مبنية عليه ، وأنا أذكر أصل كل مسألة وأفرعها عليه .

الأصل الأول : اعلم أن الوَاوَ واليَاءَ إذَا تحرّكتاَ وانْفَتَح ما قَبْلَهُما قلبتا أَلِفًا عينين كانتا أو لامين ، والعين نحو قَالَ وَبَاعَ ، واللام نحو غَزَى ورَمَى ، فَإذا كانتا لامين ولاقتا ألفًا هي ضمير أو ألف تثنية أو كانت في بناء المفرد صحتا ، فالضمير نحو غَزَوَا ورَمَيَا ، وألف التثنية نحو عَصَوان ورَحَيَان ، والتي في حشو البناء كَكَرَوَان وصَمَيَان ، وإنما لم تُقْلَبَا ألفًا لأنهما لو قلبتا لاجتمع ألفان ، وحذف إحداهما واجب فيختل البناء . والكَرَوانُ : طَائِرٌ ، والصَّمَيَان : الماضي في الأمور . فإذا سميت بهما قلت في قول من قال : يَا حَارِ بكسر الراء : يَا كَرَوَ ويَا صَمَيَ فتصحح الواو والياء ، وإنْ تحركتا (وَفُتِحَ) [١] ما قبلهما ، لأنهما حشوان في التقدير ، وان كانتا طرفين في اللفظ ، فالألف منوية بعْدَهُمَا ، ولو ثبتت الألف لم تقلبا ، فكذلك إذا نويت .

ومن قال : يَا حَارُ فضم الراء قلت على قوله : يَا كَرَا ويَا صَمَا ، لأنك جعلت الواو والياء نهايتين للاسم فقلبتهما ألفًا ، ومن أمثالهم : « أَطْرِقْ كَرَا إنَّ النَّعَامَ فِي القُرَى » [٢] .

والأصل الثاني : أنه ليس في كلامهم اسم معرب في آخره واو أو ياء قبلها ضمة . فقولنا : اسم احترازًا من الفعل فقد جاء فيه يَغْزُو وَيَدْعُو ، وقولنا : « قبلها ضمة » احترازًا مما قبلها ساكن نَحْو غَزْو ورَمْي / وقولنا : « معرب » احتراز من المبني من المُضْمَراتِ هُوَ ، ومن المَوصُولات ذُو [٣] فِي اللغة الطائية . ١٠٨/أ

فإذَا أدى فيها قياس تصريفي إلى أن تقع واو أو ياء في آخر الاسم وقبلها ضمة أبدلت من الضمة كسرة ، فإنْ كان بعدها ياء سلمت كيَاء القَاضِي ، وإن كان بَعْدَها وَاوٌ قلبت ياء كياء الدَّاعِي ، والذي يؤدي إلى ذلك ثلاثة أشياء : الأول : أن يكون [٤] الجمع بينه وبين واحده تاء التأنيث ، وذلك نحو قَلَنْسُوَةٍ وَعَرْقُوَة ، فإذَا جَمَعْتَهُ أسقطت التاء ، فاللفظ حينئذ قَلَنْسُو وَعَرْقُو فقد وقعت الواو طرفًا وقبلها =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) انظر مجمع الأمثال للميداني (٣٩٥/١) واللسان (طرق) والغرة لابن الدهان ق (٥٠) .

(٣) في الأصل ذوو .

(٤) لفظ أن يكون تكرر بالأصل بعد لفظ الجمع .

....

= ضمة . الثاني : أن تُسَمِّى بِنَحْوِ قَلَنْسُوَةٍ وَعَرْقُوَةٍ وترخم على قول من قال : يَا حَارُ بالضم فتقول : يَا قَلَنْسُو وَيَا عَرْقُو . الثالث : أنْ يكون الاسم على فَعْل وَلَامُه وَاوٌ نَحْو حَقْوٍ وَدَلْوٍ ، فإذا جمعته علَى أَفْعُل كَكَلْبٍ وأَكْلُبٍ قلت : أَحْقُوٌ وأَدْلُوٌ ، فأنت في هذه الأحوال كلها تبدل من الضمة كسرة ، ومن الواو ياء ، فتقول في الأول : رَأيتُ قَلَنْسِيًا وفي الثاني : يَا قَلَنْسِي وفي الثالث : رأيتُ أَحْقِيًا ، فيصير بمنزلة المنقوص وقد تقدم حكمه . قال الراجز :

٢٥٢ - لَا صَبْرَ حتَّى تَلْحَقِي بَعَنْسِ أَهْلِ الرِّيَاطِ البِيض والْقَلَنْسِي [١]

وقال :

٢٥٣ - حَتَّى تَقُضي عَرْقِيَ الدُّلِي [٢]

وأنشدني الشيخ رَحِمَهُ اللهُ لذي الرمة :

٢٥٤ - تَلْوِي الثَّنَايَا بِأَحْقِيهَا حَوَاشِيَه لَيَّ الْمُلَاءِ بِأَبْوَابِ التَّفَارِيجِ [٣]

---

(١) عنس : قبيلة وقيل : قبيلة من اليمن ، الرياط : جمع ريطة وهي الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ، ولم تكن لفقين ، والقلنسي : جمع قلنسوة وهي من ملابس الرؤوس . البيت في اللسان (عنس ، ريط ، قلس) وسيبويه (٢/٦٠) ولم ينسب لقائل معين ، وفي ابن يعيش (١٠/١٠٧) والمقتضب (١/١٨٨) والاقتضاب شرح أدب الكتاب ، وتصريف المازني (٢/١٢٠) والمنصف (٣/٧٠) والخصائص (١/١٣٥) وفي السيرافي (٢/٣٩٣) وبرواية : لا مهل ، وفي المنصف أنشده عيسى ابن عمر والبيت لم يعرف قائله . واستشهد به على قلب الضمة في قلنسي كسرة وقلب الواو ياء .

(٢) تقضي : تكسرين ، عرقي : جمع عرقوة وهي الخشبة التي على فم الدلو ، أي لا تزالي ساقية للإبل حتى تكسري عراقي الدلاء ، وهو في سيبويه (٢/٦) والمنصف (٢/١٢٠) والخصائص (١/١٣٥) والمخصص (٩/١٦٥) وتصريف المازني (٢/١٢٠) ، والسيرافي (٢/٧٠) أ ، (٣٩٣) ب . ولم نعثر عليه منسوبًا في أي هذه المراجع ، والشاهد فيه كسابقه .

(٣) الثنايا : الطرق في الجبال ، أحقيها : جوانبها ، الحواشي : جمع حاشية وهي الناحية ، الملاء : الملاحف ، التفاريج : مصاريع من ساج . والبيت في ديوان ذي الرمة تحقيق كارليل ص (٧٤) وفي طبعة بيروت (١٩٦٤) ص ١٠٣ وهو في الخزانة (٢/١٢٠) . والشاهد فيه قلب ضمة « أحقو » كسرة وقلب الواو ياء .

قال ابن جني : وَتقُولُ في ترخيم شَقَاوَة وَعَبَايَةٍ : يَا شَقَاوَ وَيَا عَبَايَ ، وَمَنْ قَالَ : يَا حَارُ قَالَ : يَا شَقَاءُ وَيا عَبَاءُ أَبْدَلَ الوَاوَ واليَاءَ هَمْزَةً لِوقُوعِهِمَا طَرْفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ . فَإِنْ سَمَّيتَ رَجُلًا بِحُبْليَان تَثْنِيَة حُبْلَى قُلْتَ علَى يَا حَارِ : يَا حُبْلَيَ أَقْبِلْ .

تَحْذِفُ ٱلْأَلِفَ والنُّونَ وتَدَعُ ٱلْيَاءَ مَفْتُوحَةً بِحَالِهَا . ومَنْ قَالَ يَا حَارُ لَمْ يَجُزْ علَي قَولِهِ تَرْخِيمُ حُبْليَانِ ، لِئَلَّا تَنْقَلِبَ اليَاءُ أَلِفًا ، فتقول : يَا حُبْلَي ، وَهَذَا فَاسِدٌ ؛ لأَنَّ أَلِفَ فُعْلَى لَا تَكُونُ أَبَدًا مُنْقَلِبَةً ، إِنَّمَا هِي أَبدًا زَائِدَةٌ ، فَعَلَى هَذَا فَقِسْ ، فَإِنَّ فِي المَسَائِلِ طُولًا .

قال ابن الخباز : الأصل الثالث : إذا وقعت الواو والياء طرفين بعد ألف زائدة قلبتهما [(١)] همزة ، فمن الواو : كِسَاءٌ وشَقَاءٌ ، وأصلهما [(٢)] كِسَاوٌ وشَقَاوٌ ، لأنهما [(٣)] من الكُسْوَةِ والشَّقوَة . ومن الياء : سِقَاءٌ وقَضَاء ؛ لأنك تقول في الفعل : سقَيتُ وقَضَيتُ ، وللتصريفيين في ذلك قولان : أحدهما : أَنَّ الْوَاوَ واليَاءَ قلبتا همزتين من أول الأمر .

١٠٨/ب والثاني : أن الواو / والياء قلبتا ألفين ؛ لأن الألف التي قبلها زائدة ساكنة ، فصارت الواو والياء في التقدير إلى جانب فتحة العين فقلبا ألفًا فاجتمع ألفان ، فأبدلت الثانية همزة ، فإذا كان بعد الواو والياء تاء التأنيث فمنهم من يجعل وجودها كعدمها ، فيقلب معها كما يقلب مع طرحها فيقول : عَبَاءَةٌ [(٤)] كما يقول عَبَاءٌ . قال كعب بن زهير :

٢٢٥ - أَلِمَّا عَلَى رَسْمٍ بِذَاتِ المَزَاهِرِ ... سَحِيقٍ كَأَخْلَاقِ العَبَاءَةِ دَاثِرِ [(٥)]

ومنهم من يبني الكلمة على التاء فلا يُعِلُّ ، فيقول : عَبَايَة وعَضَايَة وغَبَاوَة وشَقَاوَة [(٦)] قال امرؤ القيس :

---

(١) في الأصل قلبتها بدون الميم . (٢) في الأصل وأصلها بدون الميم .

(٣) في الأصل لأنه . (٤) في الأصل عباه بدون الهمزة .

(٥) ألما : أجمعوا ، الرسم الأثر أو بقية الأثر . ذات المزاهر : موضع ، سحيق : عافي الآثار ، الأخلاق : البلى ، داثر : دارس . والبيت في معجم ما استعجم (٤/١٢٢١) وفي ديوان كعب بن زهير مع شرح السكري وروايته :

ألما على ربع بذات المزاهر ... مقيم كأخلاق العباءة داثر

واستشهد به على قلب الياء همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة مع وجود تاء التأنيث بعدها .

(٦) في الأصل سقاوة بدون إعجام الشين .

....

= ٢٥٦ - كَأَنَّ سَرَاتَه لَدَى البَيتِ قَائِمًا مَدَاكُ عَروسٍ أَو صَلَايَةُ حَنْظَلِ [١]

فإذا سمَّيته بِعَبَايَةٍ وَشَقَاوَةٍ ، فَإِنْ رخمت على قول من قال : يَا حَارِ بالكسر قلت : يَا عَبَايَ ويَا شَقَاوَ ، فلا تقلب الياء والواو ؛ لأنك تنوي التاء ، وإِنْ رَخَّمْتَه على قول من قال : يَا حَارُ بالضم قلت : يا عَبَاءُ ويَا شَقَاءُ ، قلبتهما همزتين ؛ لأنهما صارا طرفين .

الأصل الرابع : أنَّ الاسم (الذي) [٢] على أربعة أحرف إذا كان آخره أَلفًا وثَنيته رددتَ أَلفه إلَى اليَاءِ ، تستوي في ذلك المبدلة والزائدة ، فالمبدلة : كقولك في أَعْمَى : أَعْمَيَان ، وفي أَعْشَى : أَعْشَيَانِ ، فالأولى من اليَاء ، والثانية من الوَاو لقولهم: عَمْيَاءُ وعَشْواءَ . والزائدة : إما لِلْإِلحَاق كقولك في أَرْطَى [٣] : أَرْطَيَانِ ، وإما للتأنيث : كقولك في حُبْلَى : حُبْلَيَانِ . فإن سمَّيته بِأَعْمَيَانِ جاز ترخيمه على المذهبين فمن قال : يَا حَارُ بضم الراء قال : يا أَعْمَي ، فَقَلَبَ اليَاءَ أَلِفًا ، وهذا صحيح ، لأن أَلِفَ أَفْعَل لا تكون إلا منقَلِبةً ، وإن سمَّيته بِحُبْلَيانِ جاز ترخيمه على قول من قال : يَا حَار بالكسر ، لأنك تقول : يَا حُبْلَيَ فتصح الياء ، ومن قال : يَا حَارُ بالضم فقد منع المبرد [٤] ترخيم حُبْلَيَانِ على هذا القول وبه قال أبو الفتح [٥] ، لأنك / تقول : يَا حُبْلَي فتقلب الياء أَلفًا ، فتصير ألف فُعْلَى منقلبة ، وهي إنما تكون ١٠٩/أ زائدةً ومن النحويين من يُجِيزُه ، لأن هذا تَغْيِير عَارِضٌ .

وها هنا لطيفة فتأملها ، اعلم أنا إذَا قلبنا يَاءَ حُبْلَي فقلنا : يَا حُبْلَى ، فينبغي لِحُبْلَى هذه أن تنون ، لأن الألف لا يجوز أن يحكم عليها [٦] بأنها للتأنيث ، لأنها [٧] قد=

---

(١) سراته : أعلاه ، مداك العروس : حجر يسحق عليه الطيب ، الصلاية : هي التي يداك عليها الطيب وهو في الديوان ص (٢١) وروايته :

كأن على الكتفين منه إذا انتحى مداك على عروس أو صراية حنظل

والصراية : حنظلة صفراء براقة ، ورواية ابن الخباز هي رواية السكري وابن الأنباري والنحاس والتبريزي وهي أيضًا رواية الطوسي ، غير أنه زاد واوًا في صدر البيت .

واستشهد به على رأي من لا يقلب الياء الواقعة بعد الألف الزائدة همزة إذا كان بعدها تاء التأنيث .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الأَرْطَى : شجر نوره كنور الخلاف وثمره كالعناب والقول بأن ألف أرطى للإلحاق ليس متفقًا عليه ، بل منهم من يرى أن ألفه أصلية ووزنه أفعل .

(٤) انظر المقتضب (٤/٤ - ٥)

(٥) انظر اللمع ق (٣٢) أ .

(٦) في الأصل عليهما .

(٧) في الأصل لأن .

....

صارت منقلبة ، وألف التأنيث لا تكون إلا زائدة . ومما يجرى مجرى التثنية حُبْلَوِيٌّ ، تقول في ترخيمه على قول من قال : يَا حَارِ بالكسر يَا حُبْلَوِ بكسر الواو ومن أجاز ترخيمه على المذهب الثاني قال : يَا حُبْلَي ، فتكون ألف فُعْلى ها هنا منقلبة عن واو ، والواو منقلبة عن ألف التأنيث ، ولا خفاء في أن هذه ليست ألف تأنيث وهذه المسَائِلُ الأَرْبَعُ تفَرِّقُ بَينَ مذهبي الترخيم . وأَنَا أُضِيفُ إليها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : (إِذَا سَمَّيته) [١] بِتَمْرَتَانِ قلت في قول من قال : يَا حَارِ بالكسر يَا تَمْرَتَ أَقْبِلْ بفتح التاء ، فإذا وقفت قلت : يَا تَمْرَتْ [٢] فلا تبدلها هاء ، لأنها في حشو الكلمة . ومن قال يَا حَارُ بالضم قال : يَا تَمْرَتُ ، فَإِذَا وقف قال : يَا تَمْرَهْ .

المسأله الثانية : إِذَا سمَّيته بِقَاضُون [٣] قلت في قول من قال : يا حار بالكسر : يَا قَاضُ أَقْبِل بضم الضاد . ومن قال : يَا حَارُ بالضَّمِّ قال : يَا قَاضِي فردَّ اليَاءَ المحذوفة ، لأنها قد صارت طرفًا .

المسألة الثالثة : لو سمَّيتهُ بِأَيبُلِيٍّ [٤] قلت في ترخيمه على قول من قال : يَا حَارِ بِالكسر : يَا أَيبلِ . والمبرد لا يجيز ترخيمه على القول الثاني ، لأنه ليس في الأسماء فَيعُل بضم العين . ومن أجاز ترخيم حُبْلَيَانِ في القول الثاني أجاز ترخيم أَيبُلِيّ .

* * *

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في الأصل يا تمرة بتاء مربوطة .

(٣) في الأصل قاضين .

(٤) الأيبلي : الراهب ، قيل : هو صاحب الناقوس الذي ينقس النصارى بناقوسه . وقال ابن جني في المنصف (١٦٣/١) : قال أبو علي : واشتقاقه من أبل بالمكان إذا أقام به ، وأبلت الإبل بالرطب عن الماء أي : أقامت عليه ، واجتزأت به عن الماء .

باب
(الندبة)

قال ابن جني : اعلَمْ أَنَّ النُّدْبَة إنَّما وَقَعَتْ فِي الكَلَامِ تَفَجُّعًا عَلَى المَنْدُوبِ وإعْلَامًا مِنَ النَّادِبِ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ في أَمْرٍ عَظِيمٍ وَخَطْبٍ جسيم ، وأَكْثَرُ مَنْ يَتَكَلَّمُ بِهَا النِّسَاءُ ، وَعَلَامَتُهَا يَاوَوَا لَابُدَّ مِنْ أَحَدِهما ، وتَزِيدُ أَلِفًا في آخرِ الاسْمِ لِمَدِّ الصَّوتِ ، فَإِذَا وَقَفتَ أَلْحَقْتَهَا هَاءً ، وإذَا وَصَلْتَ حَذَفْتَ الْهَاءَ ، وإنْ شِئْتَ لَمْ تُلْحِقْ الألِفَ ، وذلك قولك : وَا زَيدَاه وَا عَمْراهَ ، وإنْ شِئْتَ / قُلْتَ : وَا زَيدُ وَوَا عَمْرُو . وتَقُول : وَا زَيدًا وَاعَمْرَاه تُلْحِقُ الْهَاءَ فِي الَّذِي تَقِفُ عَلَيهِ . ٣٢/ب

واعلَمْ أَنَّكَ لَا تَنْدُبُ إلا بِأَشْهَرِ أَسْمَاء المَنْدُوب لِيَكُونَ ذَلِك عذْرًا لَكَ في تَفَجُّعِكَ عَلَيهِ ، وَلَا تَنْدُبُ نَكِرَةً ولَا مُبْهَمًا فَلَا تَقُولُ : وَا هَذَاه ولَا وَا تِلْكَاه ، وَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ :

وَا مَنْ لَا يَعْنِينِي أَمْرُ هُوَهُ ، لِمَا قَدَّمْنَا . ولكن تقول : وَا مَنْ حَفَر بِئْرَ زَمْزَمَاه ؛ لأَنَّه معْروف . وإذَا نَدَبْتَ مُضَاقًا أَوقَعْتَ المَدَّ على آخِرِ المُضَافِ إليه تَقُولُ : وَا عَبْدَ الْمَلِكَاه وَيَا أَبَا الحَسَنَاه .

(باب الندبة)

قال ابن الخباز : النُّدْبَة مصدر قولك : نَدَبْتُ المَيتَ أَنْدُبه نَدْبًا ونُدْبَةً إذَا بَكَيت عليه وعددت محاسنه وذلك لأن الإنْسَان إذا / فقد من يعزّ عليه أحب أن يسعد على ما نزل به من المُصيبة ، فإذا ندب الفقيد عرف بفقده من لم يعرف ، فكان ذلك ذريعة إلى إسعاده . والخَطْبُ الأمْرُ العَظِيمُ ، والجَسِيمُ بمَعْنَى العَظِيم ، وأصله من قولهم للعظيم الجسم : جسيم . قال أبو الحسن الأخفش [١] : وأكثر مَنْ يَتَكَلَّمُ بِهَا النِّسَاءُ ، لأنهن ضعيفات عن احتمال المصائب ، وكذلك قال أبو تمام رحمه الله : ١٠٩/ب

٢٥٧ - خُلِقْنَا رِجَالًا لِلتَّجَلُّدِ والأَسَى وَتِلْكَ الغَوَانِي لِلْبُكَا وَالْمَآتِمِ [٢] =

---

(١) انظر حاشية الصبان على الأشموني (١٣٩/٣) والغرة المخفية لابن الخباز مخطوطة الأزهر ق (١٠٠) ب.

(٢) انظر ديوان أبي تمام بشرح التبريزي (٢٥٩/٣) قاله ضمن قصيدة يمدح بها مالك بن طوق ويعزيه عن أخيه القاسم بن طوق .

....

= ولِلنُّدْبَةِ حرفان : حرف مشترك بينها وبين غيرها وهو « يَا » وحرف مختص بها وهو « وَا » [١] ولابد من أحدهما ، ولا يجوز حذف الحرف ؛ لأن الندبة يمد فيها الصوت لاشتهار المصيبة ، فالأليق بها إثْبَاتُ حرف النداء ؛ لأنه يناسب ما وضعت له ، ولك [٢] أن تلحق في آخر المندوب أَلِفًا لِمَدِّ الصَّوتِ ، (وَ) [٣] إذَا وَقَفْتَ أَلْحَقْتَهَا هَاءً تبيينًا لَها ؛ لأنها خَفِيَّةٌ ، فَإذا وصلت أسْقَطْت الهاءَ ؛ لأنَ ما بعد الألف يقوم مقام الهاء في بيانها ، تقول في الوصل : وَا زَيدَا يَا قَومِ ، فإذا وقفت قُلْتَ : وَا زَيدَاه - وإنَّمَا خصُّوا ٱلْألِفَ بِٱلإلحَاقِ ؛ لأنَّهَا أبلغ فِي المَدِّ مِنْ أُخْتَيهَا .

ولا يكون المندوب إلَا أَحَدَ شَيئَينِ : إما الاسم العلم كقولك : وَاعَمْرَاهُ . وإما الصفة الغالبة التي يعرف بها كقولك : وَامُطْعم الضِّيفَاه ، وذلك (لأَنَّكَ) [٤] إذَا نَدَبْتَهُ بأحد هذين عُرِفَ فَعُذِرْتَ فِي تَفَجُّعِكَ عَلَيه .

ولا يجوز نَدْبُ النَّكِرَةِ الشَّائِعَةِ ولا المَقْصودة [٥] فلا تقول : وَارَجُلَاه ، لأنه ليس باسم خاص به المَيِّت . ولا يجوز نَدْبُ المبْهم ، لأنه صالح بأن تشير به إلى جميع من يحضرك ، فليس في أصل وضعه مختصًّا بواحد ، وكذلك الموصول [٦] لأنه غير موضوع لمعين [٧] وانما الصلة تخصصه ، فلا تقول : وَاهَذَاه وَلَا وَامَنْ هَزَمَ الجَيْشَاه . وذهب الكوفيون إلى جواز نُدْبَةِ / الموصول . واحتجوا على ذلك بقول العرب : (وَا) [٨] مَنْ حَفَر بِئْرَ زَمْزَمَاه ، ولا حجة في هذا ؛ لأنه معروف عندهم [٩] لأنه عَبْدُ المطَّلِبِ جَدُّ النبي ﷺ فكَأَنَّ النَّادِبَ قَالَ : وَا عَبْدَ المُطَّلِبَاه . ١١٠/أ

وأما قوله [١٠] : (وَا مَنْ لَا يَعْنِينِى أمْرُ هُوهُ) [١١] ففيه نكتة : وهي أنك لو ندبت النكرة لم تعْذَرْ في التفجع ؛ لأن المندوب غير معروف ، فهو كما تقول : « وَا مَنْ لَا يَعْنِينِى أمْرُ هُوه » فإنك لا تعذر في تفجعك عليه ، ولِمَا فِيهِ مِنَ المُنَاقَضَةِ ؛ لأَنَّ نُدْبَتَكَ إيَّاهُ تُؤْذِنُ بِعِنَايَتِكَ بِهِ ، فَإذَا قُلْتَ : « لَا يَعْنِينِي أَمْر هُوهُ » فَقَدْ نَاقَضْتَ . =

(١) سيبويه (٣٢١/١) .
(٢) في الأصل وذلك .
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) زيادة يقتضيها السياق .
(٥) انظر سيبويه (٣٢٤/١) .
(٦) انظر سيبويه (٣٢٤/١) .
(٧) انظر الهمع (١٧٩/١) .
(٨) زيادة يقتضيها السياق .
(٩) انظر سيبويه (٣٢٤/١) .
(١٠) أي : ابن جني في اللمع ق (٣٢) ب .
(١١) وانظر سيبويه (٣٢٤/١) .

....

= وإذَا نَدَبْتَ مضافًا أوقعت المدة في آخر المضاف إلَيهِ ؛ لأنه نهاية الاسم ولأنه والمضاف جريا مجرى الكلمة الواحدة [١] حيث لم يجز الفصل بينهما ، فتقول : وَاعَبْدَ الْمِلْكَاه وَوَاأَبَا الحَسَنَاه ، وأجاز قوم [٢] وَاعَبْدَ المَلِكِيهِ فقلبوا الألف ياء للكسرة قبلها .

وإنْ كَانْ المُضَافُ إلَيهِ [٣] منوَّنًا كَغُلَام زَيدٍ فلك في الندبة أوجه : أحدها : أن تقول : وَاغُلَامَ زَيداه فتحذف التنوين ، لأنه لاَقى أَلِفَ النُّدْبَة ، وكلاهما ساكن . الثاني : أن تقول : وَاغُلَامَ زَيدِنَاه [٤] ، فتحرك التنوين بالفتح ليسلم لفظ الألف . الثالث : أن تقول : وَاغُلَامَ زَيدِنيهِ [٥] ، فتكسر النون لالتقاء الساكنين .

وتقلب الألف ياء للكسرة قبلها . الرابع : أن تقول : وَاغُلَامَ زَيدِيهِ فتحذف التنوين [٦] لالتقاء الساكنين ، وتقلب الألف ياء ، والجيد سلامة ألف الندبة لمد الصوت أنشد أبو الفتح في المعرب [٧] :

٢٥٨ - وَاعَمْرُو وَاعَمْرَاهُ وَعَمْرو ابْنُ الزُّبَيرَاهُ [٨]

فإذَا ندبت موصوفًا ألحقت الموصوف علامة الندبة [٩] ، لأن الموصوف يجوز الفصل بينه وبين صفته كقولك : هَذَا رَجُلٌ زَيدًا ضَارِبٌ فتقول : وَا زَيدَا ذَا الْفَضْلِ . وأجاز يونس [١٠] والكوفيون إلْحَاقَ الصِّفَةِ علامة الندبة فتقول : وَازَيدُ الظَّرِيفَاهُ واحتج بقول العرب : وَاجُمجُمَتَيَّ « الشَّامِيَّتَينَاه » . =

---

(١) سيبويه (١/٣٢٣) .
(٢) هم الكوفيون وانظر الهمع (١/١٧٩) .
(٣) في الأصل إليها .
(٤) في الأصل واغلام زيداه بحذف التنوين .
(٥) انظر الهمع (١/١٧٩)
(٦) في الأصل فتحذف الألف .
(٧) هو كتاب المعرب في تفسير قوافي أبي الحسن ، وقد ذكره ابن جني في مواطن عدة كالخصائص (١/٨٤) ، (٢/٩٩ ، ٢٦١) والمنصف (١/٢٢٤) والتمام (١٤١ ، ١٢٢) ، وذكره ياقوت باسم (المغرب) وانظر ياقوت (١٢/١١٠) .
(٨) عمرو المندوب : هو عمرو بن الزبير بن العوام ، وكان أخوه عبد الله قد سجنه أيام ولايته على الحجاز ، وأذاقه صنوفًا من العذاب والبيت في شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي والعدوي (٣١٤) وابن عقيل (٣/٢٨٥) وهو في المقرب لابن عصفور (١/١٨٤) . ولم نجد له قائلًا معينًا . والشاهد فيه : عمراه حيث سلمت ألف الندبة لمد الصوت وزيدت الهاء في حالة الوصل ضرورة ، ويروى « ألا يا عمرو عمراه » .
(٩) انظر سيبويه (١/٣٢٣) .
(١٠) نص عليه سيبويه في (١/٣٢٤) قال : « وأما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول : وا زيد الظريفاه .

قال ابْنُ جِنِّيّ : واعْلَمْ أَنَّ أَلفَ النُّدْبَةِ يُفْتَحُ أَبَدًا مَا قَبْلَهَا كَمَا تَقَدَّمَ إِلَّا أَنْ تَخَافَ اللَّبْسَ فَإِنَّكَ تُتْبِعُهَا إِيَّاهُ ، تَقُولُ إِذَا نَدَبْتَ غلَامَ امْرَأَة :

وَاغُلَامَكِيهِ ، تَقْلِبُ ٱلْأَلِفَ يَاءً لِلْكَسْرَةِ قَبْلِهَا ، وَلَمْ تَقُلْ : واغُلَامَكَاه لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالْمُذَكِّر وتَقُول إِذَا نَدَبْت غُلَامَهُ : وَاغُلَامَهُوهُ ، تَقلِبُ الأَلِفَ وَاوًا ، لِانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا ، وَلَمْ تَقُلْ : وَاغُلَامَهَاهُ ، لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالْمُؤَنَّثِ .

وَتَقُولُ إِذَا نَدَبْتَ غُلَامَهُمْ : وَا غُلَامَهُمُوه ، فَتُبْدِلُ أَيضًا ٱلأَلِفَ وَاوًا . وَلَمْ تَقُلْ : واغُلَامَهُمَاهُ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالتَّثْنِيَةِ . وَتَقُولُ إِذَا نَدَبْتَ / غُلَامَكَ فِي قَول مَنْ قَالَ : يَا غُلَامِ : وَا غُلَامَاهُ تَفْتَحُ المِيمَ لِلْأَلِفِ ، وَمَنْ قَالَ : يَا غُلَامِي بِإِسْكَانِهَا فَلَهُ وَجْهَانِ : إِنْ شَاءَ حَذَفَهَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَينِ فَقَالَ : وَا غُلَامَاهُ ، وإِنْ شَاءَ حرَكَهَا لِلْأَلِفِ فَقَال : واغُلَامِيَاهُ . وَمَنْ قَالَ : يَا غُلَامِيَ بِتَحْرِيكِهَا لَمْ يَقُلْ إِلَّا وَاغُلَامِيَاهُ بِإِثْبَاتِهَا . ٣٣/أ

فَإِنْ قَالَ : وَاغُلَامَ غُلَامِيَاهُ أَثْبَتَ الْيَاءَ لَا غَير .

قال ٱبن ٱلخَبَّاز : وحَقُّ أَلِفِ النُّدْبَةِ أَنْ نُتْبِعَهَا مَا قبلها [(١)] ليَسْلم لفظها لِمَد الصوت ، ولا يستثنى من ذلك إلا ثلاثة مواضع : الأول : إذا اندبت المضاف إلى ضمير المخاطبة أبقيت الكسْرَةَ ، وقلبت الأَلفَ يَاءً [(٢)] فَقلْت : وَا غُلَامكِيهِ لأنك لو أتبعت الكاف الألف فقلت : وَا غُلَامَكَاهُ لَالْتَبَس بالمضاف إلى الضمير المذكر .

فإنْ قُلْتَ : كيف جازت نُدْبَةُ المضاف إلى المخاطب ، ولم يَجُزْ نِدَاؤُه ؟

قلت : لأن المَنْدُوبَ لَا يُنَادى ليجيب (ولكن) [(٣)] لِيُشْهِرَ النادِبُ مُصِيبته .

الثاني : إذا ندبت المضاف إلى ضَمِير المذكر الغائب أثبت الضمة وقلَبت الألف واوا فقلت : وَا غُلَامَهُوهُ ، لأنك لو أتبعت الهاء الألف فقلت : وَا غُلَامَهَاه لَالْتَبَس بِالمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ المُؤَنثَةِ .

الثالث : إذا ندبت المضاف إلى ضمير المخاطبين أو الغائبين بَقِيَتْ ضَمَّةُ الميم فَقُلبَتْ ٱلألفُ وَاوًا فقلت : وَا غُلَامَكُمُوهُ وَوَا غَلَامَهُمُوه ، لأنك لو أتبعت الميم =

---

(١) انظر سيبويه (٣٢٣/١) قال : « هذا باب تكون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها » وقد علل سيبويه ذلك قائلًا « وإنما جعلوها تابعة ليفرقوا بين المؤنث والمذكر وبين الاثنين والجمع » .

(٢) انظر سيبويه (٣٢٣/١) . (٣) زيادة يقتضيها السياق .

....

= الألف فقلت : وا غُلَامكُمَاه ووا غُلَامَهُمَاه لالتبس بالمضاف إلى ضَمِير الاثْنَيـنِ ، وتقول إذَا نَدَبْتَ غُلَامَ الاثْنَيـنِ : وَا غُلَامَهُمَاه وَوَا غُلَامكُمَاهُ . وإذَا ندبت غلام المؤنث (قلت) [١] وَا غُلَامَهَاهُ فَتَحْذِفُ الألف الأولى لأجلِ النُّدْبَة . وتقول إذَا نَدَبْتَ غَلَامَ جماعة الإِنَاثِ : وَا غُلَامَهُنَّاه وَوَاغُلَامكُنَّاه .

لو سميت رجلًا بجملة أوقعت علامة الندبة على آخرها فتقول في ندبة تَأَبَّطَ شَرًّا : وَا تَأَبَّطَ شَرَّاهُ .

وإذَا ندبت المضاف إلى ضميرك ، فَمَنْ قَال : يَا غُلَام بكسر الميم قال : وَا غُلَامَاهُ بفتحها لأجل الألف . ومَنْ قال : يَا غُلَامِي بإسكان الياء فله وجهان : أحدهما : حذفها لالتقاء الساكنين فتقول : وَاغُلَامَاه ، وهذا ضَعيف ، لأنها / ليست عريقة في السكون ، ألا ترى أنها تفتح إذا وقعت بعد ساكن ألبته كقولك : عَصَايَ وبُشْرَايَ والثاني : أن تحركها لالتقاء الساكنين فتقول [٢] : وَاغُلَامِيَاه . ومن قال : يَا غُلَامِيَ بفتح الياء وجبَ عليهِ إثباتُها فيقولُ : وا غلامِياهُ ، ومن قالَ : يا غلاما بقلبِها ألفًا قال وَا غُلَامَاهُ ، فحذف الأولى لالتقاء الساكنين . وإنْ لم تلحق علامة الندبة قلت : وَاغُلَامِيَهْ في الوقف ، ولك أن تُسَكِّن اْليَاءَ ، قال ابن قيس الرقيات :

١١١/أ

٢٥٩ - تَبْكِيهِم دَهْمَاءُ مُعْوِلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى يَا رزِيَّتِيه [٣]

وإنْ أَضَفْتَ إلَى اْلِيَاءِ مقصورًا أو منقوصًا أثبتها على كل حال تقول وَا قَاضِيَّ [٤] وَوَا موسايَ فإنْ ندبت قلت : وَا قَاضِياه وَوَا مُوسَايَاه ، وإنْ لم تلحق علامة الندبة فوقفت جاز أَنْ تَقُولَ : وَا مُواسَاي وواموسايه ، وهو أجود للبيان . قال الراجز :

٢٦٠ - أَنَا سُحَيمٌ ومَعَي مِدْرايَهْ [٥] =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في الأصل فيقول .

(٣) الدهماء : السوداء ، والمعولة : الباكية . والبيت في سيبويه (٣٢١/١) والتصريح على التوضيح (١٨١/٢) والعيني (٢٧٤/٤) والديوان (١٠٠/٩٧) وهناك روايات في هذا البيت منها « تبكيهم أسماء » « وتقول سعدى » ، « وتقول ليلى » ورواية سيبويه : « وارزيتيه » . والشاهد فيه : تسكين ياء المتكلم المفتوحة في الأصل قبل هاء السكت .

(٤) أداة الندبة « وا » تكررت بالأصل .

(٥) لم نهتد إلى قائله .

قال في اللسان : « سحيم من أسماء الكلاب » ومدرايه : شيء يعمل من حديد أو خشب على شكل سن =

قال ابن جني : وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيـنِ : مَبْنِيٌّ ، وَمَعْرَبٌ ، والمَبْنِيُّ عَلَى ضَرْبَيـنِ : مَبْنِيٌّ على الفَتْحَةِ وَهُوَ جَمِيعُ أَمْثلَةِ الْمَاضِي قَلَّتْ حُرُوفُه أو كَثُرَتْ نَحْوُ : قَامَ وجَلَس وذَهَبَ وظَرُفَ واستَخْرَجَ . وَمَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ ، وَهُوَ جَمِيعُ أَمْثِلَةِ الْأَمْرِ لِلْمُوَاجهِ مِمَّا لَا حَرْفَ مُضَارَعَةٍ فِيهِ ، وَذَلِكَ نَحو قَولِكَ : قُمْ وَخُذْ واضْرِبْ وانْطَلِقْ واسْتَخْرِجْ .

وأَمَّا المُعْرَبُ : فَهُوَ الَّذِي في أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوائِدِ الأَرْبَع وَهِي الهَمْزَةُ والنُّونُ والتَّاءُ والْيَاءُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُه ، وَهَذَا الفِعْلُ المُضَارِعُ إِنَّما أعْربَ لِمُضَارَعَتِهِ الأسْمَاءَ ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا بِوُقُوعِهِ / مَوقِعَ الاسْمِ حتَّى يَدْخُلَ عَلَيهِ مَا يَنْصِبُه أو يَجْزِمُه ، وَيَكُونُ فِي الرَّفْع مَضْمُومًا ، وَفِي النَّصْبِ مَفْتُوحًا ، وفِي الجَزْمِ سَاكِنًا تَقُولُ : هُوَ يَضْربُ ، ولَنْ يَضْربَ ، ولم يضربْ ، هَذَا الصَّحِيحُ . ٣٣/ب

(باب إعراب الأفعال وبنائها) (١)

قال ابن الخبّاز : الأصل في الأَفْعَال أَنْ تكون مَبْنِيَّة ؛ لأَنَّها تَدُلُّ بِصِيَغ مُخْتَلِفَةٍ عَلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ فَلَا حَاجَة إِلَى إعْرابِهَا ، والمَبْنِيُّ منها نوعان : أحدهما : الفِعْلُ الماضي وقد ذكرنا عِلَّة تحريكه وفتحه في باب الإعراب والبناء ، ونَزِيدُهَا هُنَا ثَلَاثَ مَسَائِلَ : الأولى أَنَّهُ يُسَكَّنُ إذا اتصل بضمير الفاعل كقولك : ضَرَبْتُ ، وإنما أُسْكِنَ لأن الفعل والفاعل بمنزلة الكلمة الواحدة فكرهوا أن يوالوا بين أربع متحركات (٢) وخصوا الآخر بالإسكان لأن الأول لا يُسَكَّن ، لأنه مبتدأ بِه ، والثاني عين الفعل فبناؤه معروف منه والضمير على حرف واحد فكرهوا الإجحاف به فلم يبق إلا الآخر / الثانية : أنه يُضَمُّ إذَا اتَّصَلَ بواو الضَّمِير ، كقولك ضَرَبُوا ، وذلك ليدلوا على شِدَّةِ امْتِزَاجِ الفعل بالفاعل (٣) . الثالثة : أنهُمْ يُسَكِّنُونَهُ في ضَرورَةِ الشِّعْر ، قال كعب ابن زهير : ١١١/ب

=

= المشط « ولم نجده فيما بين أيدينا من المراجع وخاصة اللسان » . واستشهد به على جواز الوقوف على مداريه بالهاء وبغير الهاء لأنه لم تلحقه علامة الندبة .

(١) في الأصل وبيانها . (٢) انظر الأشموني (٤٨/١) . (٣) المرجع السابق .

....

= ٢٦١ - أَقُولُ مَقَالَاتٍ كَمَا قَالَ عَالِمٌ بِهِنَّ وَمَنْ أَشْبَهْ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ [١]

وقال شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ : هَذِهِ ضَرُورَةٌ حَسَنَةٌ ، لأن الأصل في الفعل أن يكون ساكنًا

الثاني : فِعْلُ الْأَمْرِ إذَا لَمْ يَكُنْ فِي أَولِه حرف الْمُضَارعَةِ ، كقولك : قُمْ وانْطَلِقْ واذْهَبْ وقد ذكرنا بِنَاءَه ، ونَزِيدُهَا هُنَا مَسْأَلتينِ : إحْدَاهُمَا : أَنَّ ثَانِيَ الْمُضَارِعِ لَا يَخْلُوُ من أن يكون متحركًا أو ساكنا ، فإن كان متحركًا لم يحتج إلى إلحاق شيء في الأمر كقولك : دَحْرِجْ ، وإن كان ساكنا أَلْحَقْتَ همزة تكون وصْلة إلى النُّطْقِ بِالسَّاكِن تُكْسَرُ إذَا مَا كَانَ (ما قَبْلَ) [٢] آخِرِ الْمُضَارِعِ مفتوحًا أو مكسورًا كقولك : اِذْهَبْ واضْرب ، وتضم إذا كان مضمومًا كقولك : أُقْتُلْ . الثانية : إذا كان قبل آخر الفعل واوٌ أو يَاءٌ أَو أَلفٌ كقولك : يَقُومُ ويَبِيعُ وَيَخَافُ فَأَمَرْتَ حذَفْتَهُنَّ لالتقاء الساكنين ، فَقُلْتَ : قُمْ وبِعْ وخَفْ ، وكان حذف حروف اللين أولى لأن الحركات التي قبلها تدل عليها ، وقد تقدم ذكر المضارع وتفسير حروف المضارعة .

وإنما أعرب المضارع لأنه شابه الأسماء من ثلاثة أوجه : أحدها : أنه تدخل عليه لام الابتداء ، تقول : إنَّ عَبْدَ اللّه لَيَفْعَلُ كما تَقُولُ : إنَّ عَبْدَ اللّه لَفَاعِلٌ [٣] .

والثاني : أنه يكون شائعًا بين زماني الحال والاستقبال فأشْبَهَ النكرة [٤] .

الثالث : أنه يختص بأحدهما فأشبه المعرف باللام ، وإِعَرابُهُ : رفع ونصب وجزم ولا يعرب [٥] بالجر لثلاثة أوجه : أحدها : أن عامل الجر لا يصح دخوله / عليه ١١٢/أ والثاني : أنه فرع على الاسم في الإِعَراب فينبغي أن يعرب بحركتين . والثالث : أن أَنَّ الجَزْم عِوَضٌ عَنِ [٦] الجَرِّ فلو أعرب به لجمعت بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ .

وينقسم إلى قَسمين : إلَى صَحِيح وإلَى مُعْتَلٍّ ، فأما الصحيح : فهو ما لم يكن آخره ألفًا ولا واوًا ولا ياء ، كَيَضْرِبُ ويَنْطَلِقُ ويَسْتَخْرِجُ ، وحقه أن يكون في الرفع مضمومًا وفي النصب مفتوحًا ، وفي الجزم ساكنًا ، تقول : زَيد يَضْرِب وعَبْدُ اللّه لَنْ =

---

(١) فما ظلم : أي فما وضع الشيء في غير موضعه . والبيت في الديوان بشرح السكري ص (٦٥) ورواية الديوان :

أقول شبيهات بما قال عالم بهن ومن يشبه أباه فما ظلم

واستشهد به على إسكان الفعل الماضي للضرورة .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر الأشموني (٤٩/١) .

(٤) انظر حاشية الصبان على الأشموني (٤٩/١) .

(٥) في الأصل يعرف .

(٦) في الأصل : عوض من الجر .

....

= يَخْرُجَ وَعَمْرٌو لَمْ يَقْدمْ ، لأن آخره حرف صحيح فصار كزَيدٍ في الأسماء ، وَقَدْ يُسْكنُ المرفُوعُ ضَرُورَةً كقول امرئ القيس :

٢٦٢ - فاليَومَ أَشرَبْ غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْمًا مِنَ اللّه وَلَا وَاغِلِ [1]

ولا يجوز إسْكَانُ المنصوب ، لأن الفتحة حركة خفيفة .

واختلف النحويون في رافعه : فذهب سيبويه [2] إِلَى أَنَّ رفعه بعامل معنوي [3] وحقيقته : وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم كقولك : مرَرْتُ بِرَجُلٍ يَكْتُبُ ، لأنه قد وقع صِفَةً ، وَهِيَ مِنْ مَظَانِّ [4] صحة وقوع الاسم ، وذهب الكِسَائِيُّ [5] إِلَى أنه يرتفع بالزائد الذي في أوله فإذا قلت : يَقُومُ فرفعه بِالْيَاء ، وكذلك البواقي ، وهذا باطل لوجهين : أحدهما : أن الزائد بعض الكلمة فلا يعمل فيها . والثاني : أن العوامل تدخل عليه فتغيره كقولك : لَنْ يَقُومَ وَلَمْ يَقُمْ ، فلو كان الزَّائِدُ عَامِلًا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيهِ عَامِلٌ .

وذهب الفراء [6] إِلَى أَنَّ رفعه لخلوه عن الناصب والجازم ، وضعفوا هذا القول بأنه يستدعى تقدم الجزم والنصب على الرفع ، لأن قوله : « لِخُلُوِّهِ عَنِ النَّاصِبِ والجَازِمِ » يستدعي تقدمهما .

(١) المستحقب : المتكسب ، وأصل الاستحقاب حمل الشيء في الحقيبة ، الواغل الذي يدخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يدعوه إليه أو ينفق معهم مثل ما أنفقوا .
والبيت في سيبويه (٢٩٧/٢) والشذور (٢٦٨) والديوان (١٢٢) وروايته : فاليوم أسقي وفي رسالة الغفران (٤٩١/٢) والأصول لابن السراج (٣٠٨/٢) والتكملة (٢) والسيرافي (١٤٩/١) والغرة المخفية (٢٥) ب وابن يعيش (٤٨/١) والمحتسب لابن جني (١١٠/١) والإيضاح لوحة (٦٤) .
واستشهد به على تسكين المضارع المرفوع للضرورة .

(٢) انظر سيبويه (٤١٠/١) .

(٣) انظر الهمع (١٦٤/١) .

(٤) في الأصل مضار .

(٥) نص عليه السيوطي في الهمع (١٦٤/١) .

(٦) نص عليه السيوطي في الهمع (١٦٤/١) .

قال ابن جني : وأَمَّا المُعْتَلُّ : فَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ وَقَعَتْ فِي آخِرِه أَلِفٌ أَو يَاءٌ أَو وَاوٌ نَحو يَخْشَى وَيَسْعَى وَيَقْضِي وَيَرْمِي وَيَغْزُو وَيَدْعُو ، وَهَذِهِ الأَحْرُفِ الثَّلاثَةِ تَكُونُ فِي الرَّفْعِ سَاكِنَةً .

فَأَمَّا فِي النَّصْبِ فَتُفْتَحُ اليَاءُ وَالْوَاوُ ، وَتَبْقَى الْأَلِفُ علَى سُكُونِهَا ، لأَنَّه لَا سَبِيلَ إِلَى حَرَكَتِهَا ، تَقُولُ : لَنْ يَقضِيَ ولَنْ يَرْمِيَ وَلَنْ يَدْعُوَ وَلَنْ يَخْلُوَ ، فَإذَا صِرْتَ إِلَى الجَزْم حَذَفْتَ الْأَحْرُف الثَّلَاثَةَ كُلَّهَا تَقُولُ : لَمْ يَخْشَ وَلَمْ يَسْعَ ، وَلَمْ يَرْم ، وَلَمْ يَغْزُ ، وَلَمْ يَخْلُ . فإنْ ثَنَّيتَ الضَّمِيرَ فِي الْفِعْلِ وَجَمَعْتَه لِلْمُذَكَّرِ أَو خَاطَبْتَ المُؤَنَّثَ كَانَ رَفْعُهُ بِثَبَاتِ النُّونِ وَجَزْمُهُ ونَصْبُهُ بحَذْفِهَا ، تَقُولُ : أَنْتُمَا تَقُومَانِ وَهُمَا يقُومَانِ وَأَنْتُمْ تَنْطَلِقُونَ ، وَهُمْ يَنْطَلِقُونَ ، وأَنْتِ تَذْهَبِينَ وتَنْطَلِقِينَ ، وَلَمْ يَقُومَا ، وَلَنْ يَنْطَلِقَا ، وَلَمْ يَذْهَبُوا ، وَلَنْ يَنْطَلِقُوا ، وَلَمْ تَفْعَلِي ، وَأُحِبُّ أَنْ تَتَفَضَّلِي ، وَكَذَلِكَ المُعْتَلُّ أَيضًا تَقُولُ :

أَنْتُمَا تَرْمِيَان وَلَا تَرْمِيا ، وأَنْتُمْ تَخْشَونَ / وَلَنْ تَخْشَوا ، وَأَنْتِ تَغْزِينَ ، وأُحِبُّ أَنْ تَغْزِيَ وَلِمَ لمْ تَرْضَى . ٣٤/أ

قال ابن الخباز : والمعتل : ما كان آخِرُهُ أَلِفًا أَو يَاءً أَو وَاوًا ، كيَخْشَى ويَسْعَى ويَرمي وَيَقْضِي وَيَغْزُو وَيَدْعُو وَيَعْلُو [(١)] ، وَهُوَ كَثِيرٌ . وإنما وقعت الوَاو المَضْمُومُ مَا قبلها / آخرًا في الفعل ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَعْتَقِبُ علَى آخِره الأَشْيَاءُ الَّتي تَعْتَقِبُ علَى آخِر الاسْم . وهذه الحروف تُسَكَّنُ كلها في الرفع كقولك : زَيدٌ يَخْشَى ويَقْضِي ويَغْزُو . ١١٢/ب أما سكون الألف : فلامتناع حركتها ، وأما سكون الواو والياء : فلاستثقال الحركة فيهما ، فالأصل يَقْضِيُ ويَدْعُوُ فأُسْكِنَتِ الْيَاءُ والواو استثقالًا للضمة عليهما [(٢)] كما أُسْكِنَتْ يَاءُ المَنْقُوص ولو اُضْطُرَّ شاعر إلى تحريكه لجَازَ . وأما النَّصْبُ فتبقى الألف (فِيهِ) [(٣)] على سُكونهَا لأنه لا سبيل إِلَى حَرَكَتِها ، كما سكنت في الرفع ، لأنها في نفسها ممتنعة من الحركة فَجَرى يَخْشَى مَجْرَى أَلِفِ الْعَصَا والرَّحَا تقول : لَنْ يَخْشى كما تقول : رأَيتُ الْعَصَا وأما الياء والواو فتفتحان كما تفتح ياء المنقوص=

---

(١) يدعو ويعلو مكررات بالأصل.

(٢) في الأصل عليها بدون ميم التثنية .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

....

= تقول : لَنْ يَغْزُوَ وَلَنْ يَرْمِيَ كما تقول : رَأَيتُ الْقَاضِيَ ، ويجوز إسكانهما في ضرورة الشعر كما تُسَكَّنُ يَاءُ المَنْقُوصِ ، قال عامر بن الطفيل :

٢٦٣ - وَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللّه أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبِ (١)

وقال الأعشى :

٢٦٤ - فَآلَيتُ لَا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفًا حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّدًا (٢)

وأما الجَزْم فإنهُنَّ يُحْذَفْنَ فيه ، تقول : لَمْ يَخْشَ ولَمْ يَغْزُ ولَمْ يَرْمِ ، وفي ذلك وجهان : أحدهما : أن علامة الرفع لا تَدْخُلُهُنَّ فجرين مجرى الحركات ، لأن الحركات لا تدخلهن . والثاني : أن الجَازم (٣) لَابُدَّ لَهُ مِنَ الحَذْفِ فلما لم يصادف حركة حذف من نفس الفعل ، ولذلك شبَّهَهُ ابْنُ السَّرَّاج بِالدَّوَاءِ (٤) لأنه إنْ صَادَفَ خَلْطًا فَاضِلًا أَسْهَلَهُ ، وإنْ لَمْ يُصَادِفْ خَلْطًا فَاضِلًا أَسْهَلَ خَلْطًا طَبِيعِيًّا ، فأما قوله تعالى : ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴾ (٥) فيجوز أَنْ تكون لَا نَافِيةً ، ويجوز أَنْ تكون نَاهِيةً ، وقد أُثْبِتَ ٱلْأَلِفُ لِمُوَافَقَةِ رُؤُوسِ الآي .

١١٣/أ وإذَا لَحِقَ ٱلفِعْلَ / ضَمِيرُ الاثْنَينِ المُخَاطَبينِ كقولك : تَفْعَلَانِ ، أو ضَمِيرُ الاثْنَينِ الغَائِبَينِ كَقَولِكَ : يَفْعَلَانِ ، أَو ضَمِيرُ الجَمَاعَةِ المُخَاطَبِينَ كَقَولِكَ : تَفْعَلُونَ ، أَو ضَمِيرُ الجَمَاعَةِ الغَائِبِينَ كقولك : يَفْعَلُونَ ، أو ضَمِيرُ الوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةِ كَقَولِكَ : تَفْعَلِينَ ؛ لم يجُزْ الفصل بينه وبين هذه الضمائر ، ولم يكن لَه حَرْفُ إعراب ؛ لأن حرف إعرابِه=

(١) أسمو : أرتفع في الشرف . والبيت في الخزانة (٥٢٧/٣) والمغني (٦٧٧/٢) ، وارتشاف الضرب من لسان العرب ق (٣٨٥) أ ، والمقتصد لوحة (١٥) والديوان (١٣) وروايته « وما سودتني عامر عن قرابة » والخصائص (٣٤٢/٢) والكامل للمبرد (١٧٦/٢) والأشموني (٤٥/١) وابن يعيش (١٠١/١٠) . واستشهد به على جواز إسكان واو المضارع المعتل بها في حالة النصب للضرورة الشعرية .

(٢) أرثي لها : أرحمها وأعطف عليها . كلالة : إعياء . الحفا : رقة القدم والخف . والبيت في ديوان الأعشى (١٣٥) وروايته : حتى تزور محمدًا . وفي الأشباه والنظائر (١٧٢/٣) والحجة للفارسي (٦٨) . والشاهد فيه إسكان ياء تلاقي في حالة النصب للضرورة .

(٣) في الأصل : الجاز بسقوط الميم .

(٤) قال الأنباري في أسرار العربية (٣٢٢ - ٣٢٤) : وقد حكى عن أبي بكر بن السراج أنه شبه الجازم بالدواء ، وكما أن الدواء إذا صادف فضلة حذفها وإن لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم ، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل إن وجد حركة أخذها وإلا أخذ من نفس الفعل وانظر الأصول (١٣٧/٢) .

(٥) سورة الأعلى من الآية (٦) .

= صار حشوًا ، ولا يكون الضمير حرفَ إعْرَابِهِ ، لأنه أجنبي منه في الأصل ، ولا يكون النون حرف إعرابه ، لأنه يسقط ، ولما اتصل الضمير به اتصالا شديدًا جعلوا إعرابه بعده ، فأ ثبتوا النُّونَ في موضع الرفع تقول : أنتُما تَذْهَبَانِ كما تقول : أنْتَ تَذْهَبُ فَتُثْبِتُهَا كَمَا تُثْبِتُهَا ، وقد جاء حذفها في ضرورة الشعر كما جاء حذفها [1] (قال الشاعر) [2] :

٢٦٥ - أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلِكِي وَجْهَكِ بِالعَنْبَر والمِسْكِ الزَّكِيّ [3]

وتحذفها في حالة الجزم والنصب ، تقول : لَمْ تَذْهَبُوا وَلَنْ تَذْهَبُوا ، قال عنترة :

٢٦٦ - لَا تَذْكُرِى مُهْرِي ومَا أَبْلَيتُه فَيَكُونُ جِلْدُكِ مِثْلَ جِلْدِ الْأَجْرَبِ [4]

وقال عمر بن أبي ربيعة :

٢٦٧ - إنِّى لَأَذْكُرُ عَهْدَكُمْ ويَسُرنِّي لَو تَعْلَمِينَ بِصَالِحٍ أَنْ تُذْكَرِي [5]

وحذفها مستحسن للجزم ، لأن الجزم بابه الحذف ، والنصب محمول عليه . وهذه النون مكسورة بعد الألف كما تكسر نون الاثنين ، وحكى الزجاج أنه قرئ [6] : =

---

(١) أي : الضمة في مثل قول الشاعر :

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من اللّه ولا واغل

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) البيت لم يعرف قائله (١) . العنبر من الطيب معروف ، المسك : ضرب من الطيب . أسرى : أسير ليلًا والبيت في المحصول شرح الفصول (١٧٧) وفي الألفاظ المترادفة (٢٠) والخصائص (٣٨٨/١) والخزانة (٥٢٥/٣) والأشباه والنظائر (٣٤/١) والهمع (٥١/١) والدرر (٢٧/١) قال ابن جني في الخصائص (٣٨٨/١) : وسألت أبا علي رَحِمَهُ اللَّهُ عن قوله وذكر البيت ، فخضنا فيه واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من تبيتين كما حذف الحركة للضرورة في قوله : « فاليوم أشرب » وأيضًا في قواعد المطارحة (٣٤) والأشموني (٨٦/١) . والشاهد فيه : حذف النون من تبيتين وتدلكين للضرورة .

(٤) لم نجده في ديوان عنترة .

واستشهد به على حذف النون من المضارع المسند إلى ضمير المخاطبة للجزم .

(٥) البيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة ط السعادة ص (٢١٩) وروايته :

إني لأحفظ سركم ويسرني لو تعلمين بصالح أن تذكري

واستشهد به على حذف النون من المضارع المسند إلى ضمير المخاطبة للنصب .

(٦) نص على هذه القراءة أبو البقاء العكبري في « إملاء ما من به الرحمن » (٢٣٤/٢) قال : وقرئ بفتحها وهي لغة شاذة في فتح نون الاثنين وحسنت هنا شيئًا لكثرة الكسرات .

....

= أَتَعِدَانَنِي [١] بفتح النون ، واشتَهْجَنَهُ . وأما قوله تعالى : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [٢] وقوله : ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾ [٣] فأصله : تُبَشِّرونَنِي وتَأْمُرُونَنِي فحذفت النون الأولى لاجتماع النونين ، وليس هذا الحذف بِلَازم ، لأَنَّه لَمْ يَدْخُلْ جَازِمٌ .

١١٣/ب والمعتل كالصحيح في إلحاق الضمائر الثلاثة ، فما كان / آخره ألفًا كيَخْشَى قُلِبَتْ مَعَ أَلِفِ الاثْنَينِ يَاءً فقلت : يَخْشَيَانِ ، لأنه لا سبيل إلى حركتها .

وحذفت مع واو الجمع وياء المؤنث فقلت : يَخْشَونَ ويَخْشَينَ ، لأنك لو قلبتها ياء لحركتها مع الواو بالضم ومع الياء بالكسر ، وذلك مستثقل . وما كان آخره واوا سلم لفظها مع الألف ، لأنها تحرك بالفتح فتقول : يَدْعُوَانِ ، وحذفت مع الواو والياء فقلت : يَدْعُونَ وتَدْعِينَ ، لأنها لو ثبتت لحركت مع الواو بالضم ، ومع الياء بالكسر وذلك مستثقل . وما كان آخره ياء سلمت مع الألف ؛ لأنها تحرك بالفتح ، فقلت : يَرمِيَانِ ، وحذفت مع الواو والياء فقلت : يَرْمُونَ وتَرْمِينَ ، لأنها لو ثبتت لحركت مع الواو بالضم ومع الياء بالكسر وذلك مستثقل .

وحال المعتل في الرفع والنصب والجزم كحال الصحيح ، تقول : أَنْتُمَا تَرْمِيانِ وَلَمْ تَرْمِيا وَلَنْ تَرْمِيَا ، وكذلك البواقي ، وفي التنزيل : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ [٤] وَ ﴿ أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ ﴾ [٥] وَ ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ [٦] .

وإِذَا جَمَعت ضمير الإِناث جِئْتَ بِنُونِ الجمع كالواو التي للمذكرين فقلت : يَذْهَبْنَ ويَخْرُجْنَ ، وهذه النون تثبت في الرفع والنصب والجزم ، وفي التنزيل : ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾ [٧] وفيه : ﴿ وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾ [٨] وَقَالَ : ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ [٩] .

---

(١) سورة الأحقاف من الآية (١٧) .
(٢) سورة الحجر (٥٤) .
(٣) سورة الزمر (٦٤) .
(٤) سورة الإسراء من الآية (١١٠) .
(٥) سورة النمل من الآية (٣١) .
(٦) سورة التغابن من الآية (٦) .
(٧) سورة مريم من الآية (٩٠) .
(٨) سورة الحج من الآية (٢٧) .
(٩) سورة البقرة من الآية (٢٣٧) .

قال ابن جني : فَإِنْ جَمَعْتَ الضَّمِيرَ المُؤَنَّثَ كَانَتْ عَلَامَتُهُ نُونًا مَفْتُوحَةً سَاكِنًا مَا قَبْلَهَا ثَابِتَةً فِي الأَحوالِ الثَّلَاثَة ، وَذَلِكَ قَولُكَ : هُنَّ يضَرِبْنَ وأنتُنَّ تَضْرِبْنَ ، ولن تضربن ، ولم يَقُمْنَ ، ولَمْ يَقْعُدْنَ ، قَالَ اللّه تَعَالَى : ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ فأثبتَ النُّونَ فِي مَوضِعِ النصب لِمَا ذَكَرْتُ .

واعْلَمَ أَنَّ لَفْظَ الْوَقْفِ كَلَفْظِ الجزْمِ سَواء . تقول : اضْرِبْ كما تَقُولُ : لَا تَضْرِبْ وَتَقُولُ : قُومَا كَمَا تَقُولُ : لَا تَقُومَا ، وَتَقُولُ : قُومُوا كَمَا تَقُولُ : لَا تَقُومُوا : وتقول : قُومي كَمَا تَقُولُ : لَا تَقُومِي ، وَتَقُولُ : أُغْزُ وادْعُ وارْمِ واخْشَ كَمَا تَقُولُ : لَا تَغْزُ وَلَا تَدْعُ ولَا تَرمِ ولَا تَخْشَ .

قال ابن الخباز : والضمير لجماعة النساء ، وموضع هذه النُّونِ من الإعراب الرفع لأنها فاعل ، وإنما لم تحذف لأنها اسم مرفوع بالفعل ، فلو جازَ حذْفُها في النصب والجزم لجاز حذف الألف والواو والياء فيهما من تَفْعَلَانِ وتَفْعَلُونَ وتَفْعَلِينَ .

واعلم أَنَّ الفِعْلَ مع هذه النون مَبْنِيٌّ ، قال سيبويه : « بَنَو فَعَلْنَ » يعني أَنَّ هذه النُّونَ إذا لحقت الماضي سُكِّنَ آخره للعلة التي ذكرناها ، فَيُحْمَلُ المُضَارِعُ على المَاضِي فَيُبْنَى علَى السُّكون مِثل / بنائه ؛ لأنهم إذَا أَعْرَبُوا الفعل المضارع الذي أصله البِنَاءُ لمُشَابَهَتِهِ الأَسْمَاءَ فأَنْ يَبْنُوه ، لأنه فِعْلٌ [1] مثلُه – مَع أَنَّ أصلَه البِنَاءُ – أَولَى . ١١٤/أ

وقد تقرر أَنَّ الجَازِم يَحْذِفُ الحَرَكَةَ وحرْفَ العِلَّةِ والنُّونَ كقولك : لَا تَضْرِبْ ولَا تغزُ ولَا تَذْهَبُوا . فَإِذا أمرت من هذه الأمثلة أسقطت في الأمر ما تسقطه في الجزم فقلت : اضْرِبْ واغزُ واذْهَبُوا ، أما إسقاط الضَّمَة : فلأَنَّ آخر الأمر ساكن . وأما إسْقَاطُ الوَاو والنُّونِ : فَلأنَّ الجَازِمَ لَمَّا حَذَفَهُمَا [2] جَرَتَا مَجْرَى الحَرَكَةِ . وتقول : اِشْتَرِ لَحْمًا فَتَحْذِفُ اليَاء وتُبْقِي الكَسْرَةَ لِتَدُل عَلَيهَا ، وأما قَولُ الراجز :

٢٦٨ – واشْتَرْ شُحَيمًا نَتَّخِذْ خُرْدِيقَا [3] =

---

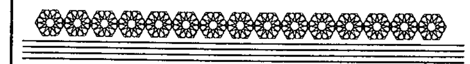
(١) في الأصل : فعلا بالنصب . (٢) في الأصل حذفها .

(٣) هو لرجل من كندة يقال له العذافر :

الخرديق : المرق وهو في الحجة لأبي علي (٥٠) واللسان (خردق) وقبله :

قالت سليمى : اشتر لنا دقيقًا . قال: واشتر شحيما نتخذ خرديقًا .

والشطر الأول في المقتصد شرح الإيضاح لوحة (٦) والأصل بقاء كسرة الراء لتدل على الياء المحذوفة =



قال ابْنِ جِنّيّ : وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : أَنْ ، وَلَنْ ، وَكَي ، وإِذَنْ ، تَقُولُ : أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ . وَلَنْ تَنْطَلِقَ ، وَقُمْتُ كَي تَقُومَ . فَأَمَّا إِذَنْ : فإِذَا اعْتمدَ الفِعْلُ عَلَيهَا فَإِنَّها تَنْصِبُه ، تَقُولُ إِذَا قَالَ لَكَ قَائِلٌ : أَنَا أَزُورُكَ ، فَتَقُولُ : إِذَنْ أُكْرِمَكَ ، وإِذَنْ أُحْسِنَ إِلَيكَ ، فتَنْصب الفعل لِاعْتِمَاده عَلى إِذَنْ . فَإِنْ اعْتَرَضَتْ حَشْوًا / واعْتَمَدَ الفِعْلُ عَلَى مَا قَبْلَهَا سَقط عَمَلُهَا تَقُولُ : أَنَا إِذَنْ أَزُورُكَ فَتَرفَعُ لِاعْتِمَادِ الفِعْل عَلَى أَنَا . ٣٤/ب

= فَإِنَّمَا أَسْكَنَ ، لأَنَّهُ نوى الْوقْفَ ، أَو لأنه شَبَّه المنْفَصِلَ بِالـمُتَّصِل ، فَتَرِش كفَخِذْ [1] فلذلك أسكن .

(باب الحروف التي تنصب الفعل)

قال ٱبنَ ٱلخَبَّاز : وهي أربعة : أَنْ وَلَنْ وكَي وإِذَنْ ، لما كان الفعل فرعًا على الاسم في الإِعراب قلت : عوامله فكان إعرابه غير حقيقي ، فرفعه لا يدل على فَاعِلِيَّة ونصبه لا يدل علَى مَفْعُولِيَّة ونواصبه الأصلية أربعة : أَنْ ولَنْ وكَي وإِذَنْ .

أَمَّا أَنْ فهي أصل النواصب ؛ لأنها تعمل ظاهرة كقولك : آمرك أَنْ تَذْهَبَ ومضمرة كقولك : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيدٍ وَيَغْضَب ، وإنما عملت في الفعل النصب ، لأنها أشبهت أَنَّ الثقيلة من ثلاثة أوجه : الأول : أَنَّ لَفظها كَلفْظِها إلا في التَّشْدِيد . الثاني : أنها مختصة بالأفعال كما أَنَّ تلك مختصة بالأسماء . الثالث : أَنَّها والفعل بعدها مصدر كما أَنَّ تِلْك ومعمولها مصدر ، وكل واحدة منهما معمولة لغيرها ، والفرق بينهما أَنَّ الخفيفة لا يَعْمَلُ فيها إلا الفعل الذي وقوعه غير متحقق نحو : كَرِهْتُ ، وأَحْبَبْتُ واشْتَهَيتُ وأَرَدْتُ ؛ لأنها لِمَحْضِ الاستقبال / وفي التنزيل : ١١٤/ب ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى ﴾ [2] و ﴿ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنۡ أُخۡرَجَ ﴾ [3] والثقيلة لا يعمل فيها إلا فِعْلُ الْعِلْم كقوله تعالى : ﴿ وَيَعۡلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ ٱلۡمُبِينُ ﴾ [4] وأما قوله تعالى : =

= للبناء غير أنه سَكن الفعل لنية الوقف .

(١) ترش : التاء والراء من اشتر والشين من شحيما .

(٢) سورة الشعراء من الآية (٨٢) .

(٣) سورة الأحقاف من الآية (١٧) .

(٤) سورة النور من الآية (٢٥) .

....

= ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ ﴾ (١) فتقديره: «وَلَا تَخَافُونَ عَاقِبَةَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِالله».

وأَمَّا لَنْ: فَلِتَوكِيدِ النَّفْيِ تَقُولُ: لَا أُكْرِمُكَ، فَإِذَا أردْتَ التَّوكِيدَ قلت: لَنْ أُكرِمَكَ، وفي التنزيل: ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾ (٢) ﴿ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ﴾ (٣) وعَنِ الخَلِيلِ (٤) في إحْدَى الروايتين أَنَّ أَصْلَهَا لَا أَنْ فَحُذِفَتْ هَمْزَةُ أَنْ وأَلِفُ لَا فَالنَّصْبُ مستفاد من «أَنْ» (٥)، ورد سيبويه (٦) هذا بأَنَّا نقول: زَيدًا لَنْ أَضْرِبَ، فتقدم منصوب منصوبها عليها، فلو كانت مركبة لم يجز ذلك لأَنَّ ما في صلة أَنْ لا يتقدم عليها، وإِنَّما نصَبَت الفعل لأنها جرَتْ مَجْرَى أَنْ في إِخْلَاصِهِ للْاسْتِقْبَالِ.

وأما كَي: فمعناه التعليل، وهي في الكلام على ضربين: حرف جر وحرف نصب وإِذَا دَخَلَتْ على الفعل فهي على ثلاثة أوجه: أحدها: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ لا غير كقَول جميل:

٢٦٩ - فَقَلْتُ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا (٧)

فلو كانَتْ نَاصِبَة لجمعت بين ناصبتين.

والثاني: أَنْ تكون حرف نصب كقول عامر بن الطفيل:

٢٧٠ - أَرَدْتُ لِكَيلَا يَعْلَمَ اللّهُ أَنَّني صَبَرْتُ وأَخْشَى مِثْلَ يَومِ المُشَقَّرِ (٨)

فلو كان حرف جر لجمعت بين جارين.

الثالث: أَنْ يَجُوزَ فِيهَا الأمران (٩) كقولك: زُرْتُ زَيدًا كَي يُكْرِمَنِي، يجوز النصب =

(١) سورة الأنعام من الآية (٨١).
(٢) سورة الأعراف من الآية (١٤٣).
(٣) سورة الحج من الآية (٤٧).
(٤) انظر سيبويه (١/٤٠٧).
(٥) في الأصل من لا.
(٦) انظر الكتاب (١/٤٠٧).
(٧) انظر الديوان ص (٧٤) وينسب لحسان وليس في ديوانه ورواية الديوان: «لسانك هذا كي تغر» وهي الرواية الصحيحة، ولا شاهد فيه حينئذ وهو في المغني (١/١٨٣) والأشموني (٣/٥٤٩) والغرة المخفية ق (٢٣) ب وبرواية «فقالت» والغرة لابن الدهان ق (٦٧).
واستشهد به على استعمال «كي» حرف جر.
(٨) المشقر: هي مدينة هجر، يوم المشقر: هو اليوم الذي فتك فيه كسرى بأهل المشقر أي هجر، لقطعهم الطريق على قافلة تحمل له المسك من اليمن.
والبيت في ديوان المفضليات (٣٦٢) وديوان عامر بن الطفيل (٦٢). واستشهد به على استعمال «كي» حرف نصب لا غير.
(٩) في الأصل الأمر.

....

= بها وبأَنْ المُضْمَرَة وإنَّما عملت النصب لأنها بمنزلة أنْ في إخلاص الفعل للاستقبال .

وأما إذَنْ : فمعناها الجواب والجزاء ، يقول القائل : أَنَا أَزُورُكَ فتقول له : إذَنْ أُكْرِمَكَ ، تأويله : إنْ كَانَ مَا ذَكَرْتَ مِنَ الزِّيَارَةِ حَقًّا فإنّي أُكْرِمُكَ ، ولها ثلاثة أحوال : الحالة الأولى : أَنْ تَقَع متقدِّمَة / ويكون بَعْدَهَا فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ ، وتكون جوابًا لكلام [١] فيَجِبُ أَنْ [٢] تنصب ؛ لأنها قد وقعت في أقوى مراتبها ، فتارة تكون جوابًا صريحًا كمثالنا ، وتارة تكون في تقدير الجواب كبيت الحماسة : ١١٥/أ

٢٧١ - أُزْجُرْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعْ بِرَوضَتِنَا إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ العيرِ مَكْرُوبُ [٣]

كأن قائلًا قال له : وماذَا يكونُ إذَا رَتَعَ حِمَارُه ؟ فقال : إذَنْ يُرَدَّ .

الحالة الثانية : أَنْ تقع متوسطة بين شيئين : ثانيهما محتاج إلى أولهما [٤] وذلك إما مبتدأ وخبر كقولك : زَيدٌ إذَنْ يَخْرُجُ ، وإمَّا قسم وجواب كقولك : واللّه إذَنْ لَا أَفْعَلُ ، وشرط وجواب كقولك : إنْ تُكْرِمْنِي إذَنْ أُكْرِمْك ، وإنما بطلت ؛ لأنها لا تقتضي ما بعدها ، وإنما الاقتضاء لما قبلها .

مسألة : تقول : زَيدٌ (يَقُومُ) [٥] وإذَنْ يَخْرُجُ ، فيجوز في يَخْرُجُ الرفع والنصب بتأويلين مختلفين : إنْ عطفت يَخْرُجُ على يقومُ رفَعْت ، وإن عطفته على : زَيدٌ يَقُومُ نَصَبْت ، وهذا الذي يقال فيه : الجملة الصغرى ، والجملة الكبرى .

الحالة الثالثة : أَنْ تقع متأخرة فلا تعمل ؛ لأنها لم تدخل على شيء ، وفي التنزيل : ﴿ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [٦] و ﴿ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [٧] فقد =

---

(١) انظر سيبويه (١/١٠) .

(٢) في الأصل : أن لا تنصب بزيادة لا بعد أن .

(٣) البيت لعبد اللّه بن عثمة الضبي ، وهو في ديوان الحماسة (١/٢٢٩) وسيبويه (١/٤١١) وروايته :

أردد حمارك لا تنزع سويته ....

والسوية : شيء يجعل تحت البرذعة للحمار كالحلس للبعير وفي اللسان (كرب) وروايته كرواية سيبويه ، والمفضليات (٣٨٢ - ٣٨٣) والأصمعيات (٢٦٧) والخزانة (٣/٥٧٦) والكافية للرضي (٢/٢٢٢) وابن يعيش (٧/١٦) والأصول (٢/١٢٣) ، والغرة ق (٦٩) والسيرافي (٢/١٩٥) . الرتع : هو أن ترعى الماشية كيف شاءت . الروضة : المكان المزدان بالزهور ، قيد العير مكروب : قيده مضيق عليه . واستشهد به على وقوع إذن في الجواب تقديرًا .

(٤) انظر سيبويه (١/٤١١) .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) سورة الأنعام من الآية (٥٦) .

(٧) سورة الشعراء من الآية (٢٠) .

قال ابْنُ جِنِّي : وَتُضْمَر أَنْ بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ ، وَهِيَ : الْفَاءُ ، وَالوَاوُ ، وَأَو ، وَلَامُ الجَرِّ ، وَحَتَّى .

فأمَّا الْفَاءُ : فَإِذَا كَانَتْ جَوَابا لأحد سَبْعَةِ أَشْيَاءَ . وَهِيَ ٱلأَمْرُ ، والنَّهْيُ ، والاسْتِفْهَامُ ، والنَّفْيِ ، والتَّمَنِّي ، والدُّعَاء ، والعَرْض - فَإِنّ الفِعْلَ يَنْتصِب بَعْدَهَا بِأَنْ مُضْمَرةً ، تَقُولُ فِي ٱلأَمْرِ : زُرْنِي فَأَزُورَكَ ، والتقدير : زُرْنِي فَأَنْ أَزُورَكَ ولا يجوز إظهار أَنْ هنا لأنه أصل مرفوض وكذلك بقية أخواتها قال الشاعر :

يَا نَاق سِيري عَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

وتقول في النهي : لَا تشْتِمه فَيَشْتِمَك قال اللّه ﷻ : ﴿ لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍۖ ﴾ وتقول في الاستفهام : أَينَ بَيتُكَ فَأَزُورَكَ ، وتقول في النفي مَا أَنْتَ بِصَاحِبي فَأُكرِمَكَ ، وتقول في التمني : لَيتَ لِي مالًا فَأَنْفِقَهُ وتقول في الدعاء : اللّهُمّ ارْزُقْنِي بَعِيرًا فَأَحُجَّ عَلَيه ، وتقول في العَرْضِ : أَلَا تَزُورُنَا فَنُكْرِمَكَ .

= جَرتَ إذنْ في عوامل الأفعال مَجْرَى ظَنَنْتُ في عوامل الأسماء ؛ لأنها تقدمت وتوسطت وتأخرت كما أنَّ ظننت كذلك ، وإنما عملت ؛ لأنها أخلصت الفعل للاستقبال ، وليس في هذه النواصب الأربعة ما يدخل علَى الفعل الماضي إلا « أَنْ » « وإذَنْ » تقول : سَرَّنِي أَنْ قَامَ ، ويقول القائل : زُرْتُكَ أمس فتقول له : إِذَنْ اتَّخَذْتَ عِنْدِي يَدًا . ومنهم من يرفع الفعل بعد أنْ تَشْبِيهًا بِمَا المصدرية . قال :

٢٧٢ - أَنْ تَقْرآنِ علَى أسْمَاءَ وَيحَكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا [1]

قال آبنُ ٱلخَبَّاز : وقد ذكرنا أَنَّ أَصْلَ نواصب الفعل « أَنْ » وأنهم نَصبوا بها =

---

(١) لم نهتد إلى اسم قائله .

وهو في الخزانة (٥٥٩/٣) والمغني (٣٠/١) والتصريح على التوضيح (٢٣٢/٢) ، وشرح الأشموني (٥٥٣/٣) وابن يعيش (١٥/٧) ، (١٤٣/٨) والخصائص (٣٩٠/١) مسبوقًا بالآتي :

أن تحملا حاجة لي خف محملها تستوجبا نعمة عندي بها ويدا

وفي السيرافي (٢٩/١) ، والمنصف لابن جني (٢٧٨/١) والإنصاف (٢٣٣) والعيني (٣٨٠/٤) ومجالس ثعلب القسم الأول (٣٢٢) .

والشاهد فيه : رفع الفعل بعد « أن » تشبيهًا لها بما المصدرية .

....

= مُضْمَرة ، وإضمارها على ضربين : إضْمَار لا يسُوغ معه الإِظْهَار [١] ، وإضْمَار يسوغ معه الإظهار . فمن الأول إضْمارها بَعْد الفاء ، وذلك مع / ثَمَانِيَةِ أشياء : ١١٥/ب
الأمْرُ كقولك : زُرْنِي فَأَزُورَكَ ، ومنه قول أبِي النَّجْم :

٢٧٣ - يَا نَاقَ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا   إلَى سُلَيمَانَ فَنَسْتَرِيحَا [٢]

العَنَق : ضَرْبٌ مِنَ السّير ، وانتصابه على المصدر ، ويعني : سُلِيمَانَ بن عبد الملك :
والنهي : كقولك : لَا تَشْتِمْه فَيَشْتِمَك ، ومنه : ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ﴾ [٣] ، ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ [٤] والنفي : كقولك : مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا وفي التنزيل : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [٥] والاستفهام : كقولك : أينَ بَيتُكَ فَأَزُورَكَ ، وفي التنزيل : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ [٦] .

والتمني : كقولك : لَيتَ لِي مَالًا فَأُنْفِقَه ، وفي التنزيل : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [٧] والعرض : كقولك : أَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيرًا ، والتَّحْضِيضُ : [٨] كقوله سبحانه : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [٩] والدعاء : كقولك : اللَّهُمَّ ارزُقْني بَعَيرًا فأحُجَّ عليهِ ، ويجمع ذلك كله أنه غير واجب [١٠] والواجب الخبر الثابت ، وهذا يسميه النحويون الجواب بالفاء ، وإنما سموه جَوابًا ؛ لأنَّ الأول سبب الثاني ، ألا ترى أنك إذا قلت : زُرْنِي فَأَزُورَكَ كان المعْنَى : إنْ تزُرْنِي أَزُرْكَ ، وإنما قلنا : إنه منصوب بإضمار « أَنْ » لأن الفاء حرف عطف وهو غير عامل ، ومعْنَى الكَلَام المْصدر كأَنَّه قَالَ : لِتَكُنْ مِنْك =

---

(١) في الأصل : إلا لإظهار بتكرار أداة التعريف وهمزة الإظهار .

(٢) العنق : ضرب من السير ، الفسيح : الواسع المكين ، وسليمان : هو سليمان بن عبد الملك . وهو في الغرة لابن الدهان ق (٦٩) وسيبويه (٤٢١/١) والسيرافي (٢٠٨/٢) والجرجاوي والعدوي (٣٢٥) وسر صناعة الإعراب (٢٧٢/١ ، ٢٧٦) ، وابن يعيش (٢٦/٧) والأشموني (٣٠٢/٣) والهمع (١٨٢/١) والعيني (٣٨٧/٤) . والتصريح (٢٣٩/٢) والدرر (١٥٨/١) . واللسان (عنق) وابن عقيل (١٢/٤) واستشهد به على نصب الفعل بأن مضمرة بعد الفاء .

(٣) سورة طه من الآية (٦١) .

(٤) سورة طه من الآية (٨١) .

(٥) سورة فاطر من الآية (٣٦) .

(٦) سورة الأعراف من الآية (٥٣) .

(٧) سورة النساء من الآية (٧٣) .

(٨) في الأصل التخصيص وهو تصحيف .

(٩) سورة المنافقون من الآية (١٠) .

(١٠) انظر سيبويه (٤٢٣/١) .

....

= زِيَارَةٌ فزيادةٌ مِنِّي ، وإنَّما لَمْ يجز إظهار « أَنْ » لأنك لم تصرح في المعطوف عليه بمصدر ، وإنما هو جملة ، فجاءوا بالكلام الثاني على نمط الأول في الظاهر .

فإنْ قلت : فإذَا كان منصوبًا بأَنْ المضمرة وهي والفعل في تقدير المصدر ، فما محلهما من الإعراب ؟ .

قلت : ذكر عبد القاهر : أَنَّ هذا يجيءُ على ثلاثة أقسام : أحدها : أَنْ يكون موضع أنْ والفعل الرفع كقولك : لَا تنْقَطِع عَنّا فَتَجْفُوَكَ ، فالتقدير : لَا يَكُنْ مِنْك انْقاعٌ فَجَفَاءٌ مِنَّا . والثاني : أن يكون موضعها النصب كقولك / لَيتَ لِي مَالًا فَأُنْفِقَهُ ١١٦/أ لأنك ذكرت لَيتَ وهي ناصبة ، كأنك قلت : لَيتَ أَنْ يَسْتَقِرَّ لِي مَالٌ فَأَنْ أُنْفِقَهُ .

الثالث : أَنْ يَجوزَ في الموضع الرفع والنصب كقولك : اذْهَب فَتُدْرِكَ زَيدًا ، إنْ شِئْتَ كان التقدير : لِيَكنْ مِنْكَ ذِهَابٌ فَإدْراكٌ زَيدًا ، وإن شِئْتَ كان التقدير : افْعَل أَنْ تَذْهَبَ فَتُدْرِكَ زَيدًا .

مسألة : يجوز رفْع الفِعْل بعد الفاء على أحد وجهين : إمَّا علَى القَطْع [1] ، وإمَّا بالعَطْف [2] على فِعْلٍ مُتَقَدِّم [3] ، فَمِنَ القَطْعِ قول كثير [4] أنشده سيبويه :

٢٧٤ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْع القواء فَيَنْطِقُ وهَلْ تُخبرنْكَ الْيَومَ بَيدَاءُ سَمْلَقُ [5]

ومن العطف قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [6] وإذَا قُلْتَ : مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنا جاز في الفعل النصب والرفع ، أما النصب فله [7] معنيان : أحدهما : نَفْيُ الإتْيَانِ والحديث مَعًا ، أَي : مَا تَأْتِينَا فَكَيفَ تُحَدِّثُنَا أي لَا إتْيَان مِنك ولَا حَدِيث [8] . والثاني : إثْبَات الإتْيَان ، ونَفْيُ الحَدِيث كأنك قلت : =

---

(١) انظر سيبويه (٤٢٢/١) . (٢) في الأصل : بالرفع . (٣) انظر سيبويه (٤١٩/١) .

(٤) نسبه الأعلم في شرحه على شواهد سيبويه إلى جميل بثينة ، انظر سيبويه (٤٢٢/١) .

(٥) الربع : المنزل والدار بعينها ، والقواء : لا أنيس به . السملق : القاع المستوى الأملس والأجرد لا شجر فيه . والبيت في ديوان جميل (١٤٤) والخزانة (٦٠١/٣) والغرة لابن الدهان ق (٧١) وسيبويه (٤٢٢/١) والمغني (١٦٨/١) وفي السيرافي (٢/ ٢٠٩ أ) لكنه منسوب إلى النابغة ، وفي الهمع للسيوطي (١١/٢) والغرة المخفية (٢٤) ب والجمل للزجاجي (٢٠٤) وابن يعيش (٣٦/٧) واللسان (سملق) . واستشهد به على رفع ما بعد الفاء على القطع .

(٦) سورة المرسلات من الآية (٣٥ ، ٣٦) .

(٧) في الأصل : فلها . (٨) انظر الكتاب (٤١٩/١) .

٣٥/أ قال ابن جني : وأَمَّا الْوَاوُ : فَإذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الجَمْع / والجَوابِ ، فَإنَّ الفعل يَنْتَصِبُ بَعْدَهَا بِأَنْ مُضْمَرةً أيضًا تَقُولُ : لَا تأْكُل السَّمكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ : أَي لَا تَجْمَعْ بَينَهُمَا فَتَنْصِبُ قال الشاعر :

لَاتَنْهَ عَنْ خُلَقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَار عَلَيكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

أَي : لَا تَجْمَعْ بَيـنَ أَنْ تَنْهَى عَنْ خُلقٍ وَأَنْ تأتي مِثْلَهُ ، فَإنْ أَردْتَ أَنْ تَنْهَاهُ عَنِ ٱلأكْلِ والشُّرْبِ علَى كل حَال جزَمْت فقلت : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتشْرَبِ اللَّبـَن ، وكذلك قولُكَ : لَا يَسعُنِي شَيءٌ ويَعْجزَ عنك أَي : لَا يَجْتَمِعُ فِي شَيء أَنْ يَسَعَنِي وَأَنْ يَعْجزَ عَنْكَ .

= منْكَ إتْيَانٌ كَثِيرٌ ولَا حَدِيث مِنْكَ ، ويحمل على المعنى الأول قولهم : مَا بِاللّه حَاجَةٌ فَيَظْلِمَكَ ، أى إنَّما يَظْلِمُ مَنْ يحتاج واللّه غير محتاج فلا يظلم . وأما الرفع فله معنيان : أحدهما : نَفْي الإتْيَان والحديث كأنك قلت : مَا تَأتِينا فَمَا تُحَدِّثُنَا . والثاني : نفي الإتْيَانِ وإثْبَاتُ الحَديث [1] كأنك قلت : مَا تَأْتِينا ولكِنْ أَنْتَ مِمَّنْ يُحَدِّثُنَا كما تقول : مَا تَأتينا فَأَنْتَ تَجْهَلُ أَمْرَنَا ، ولا يجوزُ ما بِاللّه حَاجَة فَيَظْلِمُك بالرفع لأنك إن رفعته على القطع أثبت الظلم – تعالى اللّه – وَإنْ رَفَعْتَه بِالعطف فهو قبيح جدًّا ، لأ (نَّه) [2] لم يتقدم فعل تعطف عليه ، ومسائل الفاء كثيرة ، وهذا القدر كاف .

١١٦/ب قال ابن الخباز : وأما الواو فتنصِبُ في كل موضع / نصَبَت فِيهِ الفَاءُ ، فالأمر : كقولك : زُرْنِي وَأَزُورك [3] قال الشاعر [4] :

٢٧٥ – فَقُلْتُ ادْعِي وأَدْعُوَ إنَّ أَنْدى لِصَوتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَان [5] =

(١) سيبويه (٤١٩/١) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر سيبويه (٤٢٦/١) .

(٤) القائل هو دثار بن شيبان ونسبه سيبويه (٤٢٦/١) إلى الأعشى ، وقال الأعلم في شرحه : « ويروى للحطيئة » ونسبه قوم إلى ربيعة بن جشم ، ونسبه القالي إلى الفرزدق . وهو موجود في زيادات ديوان الأعشى ص (٢٦٠) بيتًا مفردًا .

(٥) ادعى : أمر من الدعاء ، والمراد ارفعي صوتك بالنداء . أندى : أفعل تفضيل من الندى ، وهو بعد ذهاب الصوت : البيت في أوضح المسالك (١٨٢/٤) ، وابن عقيل (١٢٦/٢) . وسيبويه =

....

= والنهي : كقولك : لَا تأْكُلْ السَّمك وتَشْرَب اللَّبن ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ ﴾ (١) وقال أبو الأسود :

٢٧٦ - لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ (٢)

والاستِفْهَام : كقولك : أَتَجْلِسُ وَتُحَدِّثَنَا ، قال الحطيئة :

٢٧٧ - أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَتَكُونَ بَينِي وَبَينَكُم المودَّةُ والإِخَاءُ (٣)

والنفي : كقولك : لَا يَسعُنِي شَيءٌ ويَعْجزَ عَنْك (٤) وفي التنزيل : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ (٥) قال دريد بن الصمة :

٢٧٨ - قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللّه خَيرَ لِدَاتِهِ ذُؤَابًا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعَا (٦) =

= في (٤٢٦/١) والمغني (٣٩٧/٢) والجرجاوي والعدوي (٣٢٩) والمقاييس (٤١٢/٥) واللسان (ندى) والسيرافي (٢١٥/٢) ، (١٩٢/٢) والهمع (١٣/٢) .
والشاهد : فيه نصب الفعل المضارع بعد واو المعية وجوبًا في جواب الأمر .

(١) سورة البقرة من الآية (٤٢) .

(٢) وينسب البيت أيضًا إلى المتوكل الليثي ، والطرماح وحسان والأخطل وسابق البربري وهو في حماسة البحتري (١٧٤) والخزانة (٦١٧/٣) وابن عقيل (١٥/٤) ، والمغني (٣٦١/٢) وسيبويه (٤٢٤/١) وقد نسبه ياقوت في معجم البلدان (٣٨٤/٧) وابن الدهان في الغرة ق (٧٣) وأبو الفرج في الأغاني (٣٩/١١) للمتوكل الكناني ، وهو في ذيل ديوان أبي الأسود (٢٣١ - ٢٣٣) وارتشاف الضرب ق (٢٥٣) ب والأشباه والنظائر (٢٦٢/٣) والأشموني (٥٦٦/٣) والأصول (١٢٨/٢) ومعاني القرآن للفراء (٣٤/١) والتصريح (٢٣٩/٢) والهمع (١٣/٢) والدرر (٩/٢) والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٩٣) والسيرافي (٢١٤/٢) منسوبًا إلى الأخطل ، والجمل (١٩٨) وابن يعيش (٢٤/٧) والشاهد فيه : نصب الفعل بأن مضمرة بعد الواو المسبوقة بالنهي .

(٣) البيت في الديوان (٢٦) وبشرح ابن السكيت (٩٨) ويروى « ألم أك مسلمًا » و« ألم أك محرمًا » وفي المغني (٦٦٩/٢) وابن عقيل (١٦/٤) وسيبويه (٤٢٥/١) والجرجاوي والعدوي (٣٣٢) والمقتضب (٢٧/٢) والعيني (٤١٧/٤) والأشموني (٥٦٧/٣) والأصول (١٢٩/٢) والصاحبي (٩٠) والهمع (١٣/٢) والدرر (١٠/٢) والسيرافي (٢١٤/٢ ، ٢١٦) والغرة المخفية (٢٤) ب والغرة لابن الدهان ق (٧٤) والشاهد فيه نصب الفعل بأن مضمرة بعد الواو المسبوقة بالاستفهام .

(٤) انظر اللمع ق (٣٥) وسيبويه (٤٢٥/١) .

(٥) سورة آل عمران من الآية (١٤٢) .

(٦) اللدة : الترب ، ذؤابًا : اسم شخص ، وهو في سيبويه (٤٢٥/١) وأمالي ابن الشجري (٣٧٣/١) ومعجم ما استعجم (٨٤٠/٣) والغرة ق (٧٤) . وعبد اللّه هو عبد اللّه بن الصمة . والشاهد فيه : نصب الفعل بعد الواو المسبوقة بالنفي بأن المضمرة .

....

= والتمني كقولك : لَيته يَزُورُنَا وَيُحَدِّثَنا ، وقرأ بعض القراء : ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١] بنصب الفعلين الثاني والثالث . والعَرْض : كقولك : أَلَا تَجْلِسُ وَتُحَدِّثَنَا . والدعاء : كقولك : اللَّهُم اغْفِرْ لِي وَتُدْخِلَنِي الجَنَّة . والتحضيض [٢] كقولك : هَلَّا تَزُورُ زَيدًا وتُعْطِيهُ ، وهذه الواو تُسَمَّى واو الجَمْع ، لأن الغرض منها في المواضع الثمانية الجَمْعُ ، فإذَا قال : لَا تَأْكُل السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ فكأنه قال : لَا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلُ السَّمَكِ وشُرْبُ اللَّبَنِ مُجْتَمِعَينِ [٣] ، ولو أردت أن تنهاه عنهما على كل حال مفترقين ومجتمعين جزَمْتَ الفِعْلينِ ، فَقُلْتَ : لَا تَأْكُل السَّمَك وتَشْرَب اللَّبَنَ [٤] أنشد سيبويه رحمه الله :

٢٧٩ - فَلَا تَشْتِمِ المَوْلَى وتَبْلُغْ أَذَاتَه فإنَّكَ [٥] إنْ تَفْعَلْ تُسَفَّه وتَجهلِ [٦]

١١٧/أ وأنشد سيبويه لكعب بن سعيد الغنوي بيتًا / مُشْكِلًا وأنا أذكر زبدة ما فيه وهو :

٢٨٠ - وَمَا أَنا لِلشَّيءِ الَّذي لَيسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنه صَاحِبِي بِقَؤُولِ [٧]

فأجاز في يغضب الرفع والنصب : فالرفع على أنه معطوف على الصلة كأنه قال : وما أنا للشَّيءِ الَّذِي لَيسَ نَافِعِي ، والذي يَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَؤُولِ ، والنصب على أنه معطوف على الشيء فكأنه قال : وما أنا للشَّيءِ الَّذي لَيس نَافِعِي ولِأَنْ يَغْضَبَ مِنْه صَاحِبِي بِقَؤُول [٨] وكان شيخنا رحمه الله يطيل ذيل الكلام في هذا البيت ، ولا يليق إثْبَاتُ ما قال بهذا المختصر . =

---

(١) سورة الأنعام من الآية (٢٧) .

(٢) في الأصل التخصيص وهو تصحيف .

(٣) انظر سيبويه (٤٢٥/١) .

(٤) سيبويه (٤٢٥/١) .

(٥) في الأصل فكأنك .

(٦) البيت : لجرير كما في سيبويه والأعلم ولم نجده في ديوانه .

والمولى هنا : ابن العم ، وانظره في سيبويه (٤٢٥/١) والأعلم (٤٢٥) والارتشاف ق (٣٨٧) وابن يعيش (٣٤/٧) والسيرافي (٢١٤/٢) . والشاهد فيه : جزم تبلغ لدخوله في النهي .

(٧) البيت في سيبويه (٤٢٦/١) والمنصف لابن جني (٥٢/٣) وهو من قصيدة في الأصمعيات (٧١ - ٧٤) والغرة لابن الدهان ق (٧٤) منسوبًا إلى طفيل والخزانة (٦١٩/٣ - ٦٢١) والأمالي (١٥٣/٢ - ٢٠٤) وحماسة البحتري (٢٧٠/٢٦٥) وابن يعيش (٣٦/٧) . واستشهد به على نصب يغضب حملا على معنى ، ولأن يغضب ، ويجوز الرفع عطفًا على صلة الذي ، وهو أبين وأوضح .

(٨) انظر سيبويه (٤٢٧/١) .

قال ابن جني : وأمَّا أَو : « فإذا كَانَتْ بمَعْنَى إلَّا أَنْ فإنَّ الْفِعْل يَنْتَصِبُ بَعْدَهَا بِأَنْ مُضْمَرَةً أَيضًا تَقُولُ : لأَضْرِبَنَّهُ أَو يتقِيني بِحَقي » مَعْنَاهُ : إلَّا أَنْ يَتَّقِيني ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَينُكَ إنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا أَو نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

معناه : إلَّا أَنْ نَمُوتَ ، وَتَقْدِيرُهُ في الإِعْرَابِ : أَو أَنْ نَمُوتَ .

وأما « اللَّامُ » : فَنَحْوُ قَولِكَ : زُرْتُكَ لِتُكْرِمَني ، معناه : لِكَي تُكْرِمَنِي ، وتقديره ، لأَنْ تُكْرِمَنِي ، وَيَجوز إظْهَارُ أَنْ هُنَا ، قال اللّه ﷻ : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ أَي : لأَنْ يغفر لَكَ اللّه . فإنْ اعْتَرضَ الكَلَامَ نَفْيٌ لَمْ يَجُزْ إظْهَارُ أَنْ مَعَ اللَّام ، وذلك نحو قول اللّه تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ وتقديره : لأَنْ يُعَذِّبَهُمْ . ولا يجوز إظْهَارُ أَنْ مَعَ النَّفي . وأما حَتَّى فقد مضى ذكرها في بابها . وجميعُ هذِه الحُرُوفِ لَا يجُوزُ إظهارُ أَنْ مَعَها إلا اللَّام في الواجب وقد ذكرناها .

= وانتصاب ما بعد الواو بأَن المضمرة وهي والفعل مصدر معطوف على مصدر مقدر من الكلام المقدم . فإذَا قال : لَا تَحْضُر وتُؤْذِيَنَا فكأنه قال : لا يكن منك حضور وإيذاء . وموضع أنْ وما بعدها مع الواو كموضع « أَنْ » وما بعدها مع الفاء ، وقد ذكرته .

قال ابن الخباز : وأما « أَو » فيجوز النَّصْبُ بعدها مع كل كلامٍ من واجب وغيره ، وهي في العطف لأحد الشيئين أو الأشياء ، فإذَا قلت : يقُوم زَيدٌ أَو يأتي عَمْرٌو فمعناه : وجود أحد هذين الأمرين : قال اللّه ﷻ : ﴿ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ [1] . أي : يكون القتال أو الإسلام ، فإذَا نَصَبْتَ فقلت : يَقُومُ زيدٌ [2] أَو يَأْتِيَ عمرو ؛ استحال معناها وصار المعنى استغراق القيام لكل زمان يأتي إلى أَنْ يَحْصُلَ زمان إِتْيَانِ عمرو ؛ فإنه ينقطع عنده ، ومنه قوله : (لأَضرِبَنَّهُ أَو يتَّقِيَني بِحَقِّي) المعنى : إنَّ ضَرْبِي إيَّاهُ لَا يَزَالُ مستمرًّا حتى يُوجد منه الاتِّقاءُ بِالحَقِّ ، وزعموا أَن في بعض المصاحف : (تقاتلونهم أو يسلموا) [3] فمعنى هذه الآية على هذه القراءة [4] كمعنى =

(١) سورة الفتح من الآية (١٦) .
(٢) في الأصل ويأتي عمرو بسقوط همزة أو .
(٣) سورة الفتح من الآية (١٦) .
(٤) نص عليها العكبري في إملاء ما مَنَّ به الرحمن (٢/٢٣٨) .

....

=قوله صلوات الله عليه : « أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه » [١]

قال امرؤ القيس / : ١١٧/ب

٢٨١ - فَقلْتُ لَهُ إِنْ تَبْكِ عَينُكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا أَو نَمُوتَ فَنُعْذَرَا [٢]

كأنه قال : إنما نحاول ملكًا إِلَّا أَنْ نَمُوتَ ، وهم يفسرونها بالاستثنائية . وانتصاب الفعل أيضًا بِإِضْمَارِ « أَنْ » [٣] وهي والفعل مصدر معطوف على مصدر مقدر من الكلام المقدم ، وتفصيل موضعه مِنَ الإعراب قد ذكر مع الفاء .

فإِنْ قُلْتَ : هلا نصبت الفعل بهذه الأشياء ؟

قلت : هذه حروف عطف ، وحرف العطف لا يعمل ؛ لأنه يلي الأسماء والأفعال ، ويروى عن الجرمي [٤] أنه جعل نصب الفعل بعد الواو والفاء بهما . وذهب الكوفيون [٥] إلى أَنَّ الفعل ينتصب بعد الفاء والواو بالخلاف ؛ لأن الثاني مخالف الأول في المعنى .

وأما الحرفان الجاران فاللَّام وحتَّى ، أما اللَّام : فمذهب البصريين [٦] أَنَّه إِذَا قلت : زُرْتُكَ لِتُكْرِمَنِي ، نصبت بأَنْ مضمرة ؛ لأن هذه اللام حرف جر ؛ لأنك تقول : زُرْتُك لِلْإِكْرَامِ ، وإن كانت جارة لم تعمل في الفعل ؛ لأن عامل الأسماء لا يعمل في الفعل . وذهب الكوفيون [٧] إلى أنها ناصبة بنفسها قالوا : لو كانت حرف جر لما دخلت على الفعل ، ولو كانت قد دخلت على الفعل ، وهي حرف جر جاز دخول مِن والباء كقولك : عَجِبْتُ مِنْ تُكْرِمَ زَيدًا ، وأحسن البناء بِنَجْلِسَ ، وتقديره عندكم : =

---

(١) ورد في صحيح الترمذي (٦٨/١) ومسند أحمد (١١/١) وصحيح البخاري (١٢١/١) كتاب الإيمان رقم (٢٤) بشرح الكرماني .

(٢) فنعذرا : أي نبلغ العذر .

والبيت في سيبويه (٤٢٧/١) وروايته « لاتبك عينك » وفي الأمالي لابن الشجري (٣١٩/٢) والأشموني (٥٥٨/٣) والديوان (٦٦) وفي طبعة القاهرة (١٠٦) والسيرافي (٢١٧/٢) ب والغرة ق (٧٥) والغرة المخفية (٢٤) ب وبرواية : « لا تبك » والجمل للزجاجي (١٩٧) وابن يعيش (٢٢/٧ ، ٣٣) .قاله ضمن قصيدة يخاطب بها عمرو بن قميئة اليشكري حين استصحبه في مسيره إلى قيصر يستنصره على قتلة أبيه . واستشهد به على نصب الفعل بأن مضمرة بعد أو .

(٣) هذا مذهب البصريين ، انظره في الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٧٥ ، ٧٦) .

(٤) انظر رأيه في الإنصاف مسألة (٧٥ ، ٧٦) .

(٥) انظر الإنصاف مسألة (٧٥ ، ٧٦) .

(٦ - ٧) انظر الإنصاف مسألة (٧٩) .

....

= مِنْ أَنْ تُكْرِمَ وَبِأَنْ نَجْلِسَ ، ولَا يقولونه . والجواب : أما قولهم : لو كانت حرف جر لم تدخل على الفعل فنقول : لم تدخل على الفعل وإنما دخلت على « أَنْ » .

وأما قولهم : لو كانت حرف جر (و) [١] دخلت على الفعل ؛ لجاز دخول مِنْ والباء . فالجواب : أَنَّ اللام حرف معناه التعليل ، وهو لا يكون إلَّا بالأحداث ؛ لأنها أغراض الفاعلين ، فلذلك اختصت اللام بالدخول .

واللام تستعمل على ثلاثة أوجه : أحدها : أن يجوز معها إظْهَارُ أَنْ وذلك في الواجب [٢] ، قال الله تعالى في الإضمار : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾ [٣] / وقال تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [٤] في الإظهار . أما ١١٨/أ جواز الإظهار : فلأنه قد علم أن اللام ليست من عوامل الأفعال ، وأما الإظهار : فلأنه الأصل . الثاني : أن يجب معها إظْهَارُ « أَنْ » وذلك إذا توسطت « لا » بينهما وبين الفعل كقوله تعالى : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ [٥] وذلك أنه لا يجسر أن يؤتي بفاصل بين الجار والمجرور في الظاهر ، ولئلا يدخل الجار على لا مع الفعل . وقال شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ : الإتيان بزائد لا يحتاج الكلام إليه وطرح ما يحتاج الكلام إليه غير مناسب فلذلك وجب إظهار « أَنْ » . الثالث : أن يجب إضمار أَنْ وذلك في سياق النفي كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [٦] وسألت شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ : لم وجب الإضمار ؟ فقال : لأن قولك : مَا كَانَ لِيَفْعَلَ ، نَقِيضُ قولك : لَقَدْ كَانَ يَفْعَلُ [٧] . وليس في ذلك « أَنْ » ؛ فيجيء [٨] بهذا على طريق ما يناقضه .

وأما حتَّى فقد ذكرتها في بابها . ولا يجوز إِظْهَارُ «أَنْ » بعد الواو والفاء ؛ لأنه [٩] لما لم يكن في الكلام الأول مصدر معطوف عليه صريح لم تأت بأَنْ ، لأنها تصرح بالمصدر . وجاز إظهار أنْ مع اللام ؛ لأَنَّ اللام متمكنة في الدخول على الأسماء ، =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) انظر كتاب سيبويه (٤٠٨/١) .
(٣) سورة الفتح الآية (١ ، ٢) .
(٤) سورة الزمر من الآية (١٢) .
(٥) سورة الحديد من الآية (٢٩) .
(٦) سورة الأنفال من الآية (٣٣) .
(٧) انظر سيبويه (٤٠٨/١) .
(٨) في الأصل : يجيء بدون فاء الفصيحة .
(٩) في الأصل : ولا لأنه .

قال ابْنُ جِنِّيّ : وهي خَمْسة : لَمْ ، وَلَمَّا ، ولاَمُ الأمْرِ ، وَلَا فِي النَّهْي ، وَحَرْفُ الشَّرْطِ .

تَقُولُ : لَمْ يَقُمْ ، ولَمَّا يَقُمْ . وَفِي الأَمْرِ : لِيَقُمْ زَيْدٌ ، وفِي النَّهْي : لَا يَقُمْ جَعْفَرٌ .

= فجاز إظهار « أَنْ » معها ، لأنها والفعل في تأويل الاسم ، ولذلك أخبر عنهما ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (١) أي : تَصَدُّقُكُمْ خير لكُمْ .

(باب حروف الجزم)

قال ابْنُ الخَبَّاز : الجزْمُ : إعْرَابٌ مختص بالأفعال ، وحروفه لا تدخل على غيرها . وإذَا كانت حروف الجر ضعيفة من بين عوامل الأسماء ، فحروف الجزم ينبغي أن تكون أضعف من نواصب الأفعال ، وهي خمسة أحرف : الأول : لَمْ ، ومعناه النَّفْي ، قال سيبويه (٢) : لَمْ يَفْعَلْ / نَفْيُ فَعَلَ ، والفعل بعدها مضارع في معنى الماضي (٣) والدليل على ذلك أنك تقول : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أَمْسِ ، ولو كان المعنى على طريقة اللفظ لم يجز ذلك ، كما لا يجوز : يَقُومُ زَيْدٌ أَمْسِ . ١١٨/ب

الثاني : لَمَّا ، وهي مركبة من لَمْ وَمَا ، قال سيبويه (٤) : « إذَا قلت : قَدْ فَعَلَ فنفيه لَمَّا يَفْعَل » والفرق بينها (٥) وبين لَمْ : أَنَّ لَمَّا تُفِيد انتفاء الفعل إلَى وَقْتِ حَدِيثِك . ولَمْ : يجوز أن يكون الفعل معها قد ثبت قبل حديثك ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ (٦) والمعنى : أنهم إلى وقت الإخبار عنهم كانوا غَيْرَ مؤمنين ، وتقول : نَدِمَ ولَمْ يَنْفَعْه النَّدَمُ ، أي : عقيب نَدَمِهِ ، فإذا قلت : نَدِمَ ولَمَّا يَنْفَعْهُ الندم ؛ كان معناه : امِتَدادُ نَفْي وُقُوع (نفع) (٧) الندم إلى وقت الحديث .

الثالث : لَا ، ومعناها النَّهي كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ ﴾ (٨) ويجوز أن ينهى =

(١) سورة البقرة من الآية (٢٨٠) .
(٢) سيبويه (٤٦٠/١) قال : « إذا قال فعل فإن نفيه لم يفعل » .
(٣) في الأصل : في معنى المضارع .
(٤) سيبويه (٤٦٠/١) قال : « إذا قال قد فعل فإن نفيه لما يفعل » .
(٥) في الأصل بينهما .
(٦) سورة الحجرات من الآية (١٤) .
(٧) زيادة يقتضيها السياق .
(٨) سورة القصص من الآية (٨٨) .

....

= بها الغائب والحاضر ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ ﴾ [(١)] وتقول : لَا يَقُمْ زَيدٌ .

الرابع : لَامُ الأمِر ، وحقها الدخول على فِعْل الغائب كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾ [(٢)] وقد أمر بها المتكلم نفسه كقوله : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ [(٣)] فإن دخلت على فِعْل المخاطب كان غير مسمى الفاعل ، كقولك : لِتُعْنَ بِحَاجَتي ، وإذا وقعت قبلها الفاء والواو ؛ جاز إسكانها وتحريكها ، وفي التنزيل : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي ﴾ [(٤)] ولو قرئ بالكسر لكان هو الأصل .

الخامس : إنْ ، ومعناهَا : الشرط ، تقول : إنْ [(٥)] تذهَبْ أذهَبْ ، فإنْ قيل : لم عملت هذه الحروف الجزم ؟ فقد قال أبو سعيد : إنَّه علله بشيء لم يسبق إليه ، وذلك أن الأصل في الجوازم إنْ ، وإنما عملت الجزم ؛ لأنها اقتضت فعلين ، فلما طال مقتضاها خفف بالجزم وحملت عليها « لَمْ » فجزمت ؛ لأنها تشابه « إنْ » في القلب ، فإنْ تقلب الفعل للاستقبال ولم تقلبه مِنَ الاسْتِقبَال إلى المضي ، ألا ترى /١١٩أ أنك تقول : إنْ قَامَ زَيد غَدًا ذَهَبَ عَمْرٌو ، كما قلت : لَمْ يَقُمْ زَيد أَمْسِ ، فتقرن بكل واحد من الفعلين ما يناقضه في الظاهر . وجزمت لمَّا ؛ لأنها مثل لَمْ في النفي والقلب . وجزمت لَامُ الأمر لأن الأمر الصريح موقوف الآخر كقولك : اذْهَبْ فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني ؛ لأنه مثله في المعنى . وجزمت « لَا » في النَّهْي ؛ لأن النَّهْيَ ضِدُّ الأمر وهم يحملون الشيء على نقيضه ، كما يحملونه على نَظِيره ؛ لأن النقيضين مشتركان في المناقضة . وحكم هذه الحروف الخمسة الدخول على المضارع ؛ لأنه موضع عملها .

وأَمَّا (إنْ) [(٦)] من بينها فإنها تدخل على الماضي وعلى المضارع ؛ لأنها أَصْلُ الجَوَازِمِ فاتُّسِعَ فِيهَا .

---

(١) سورة الكهف من الآية (٢٣) .

(٢) سورة الحج من الآية (٢٩) .

(٣) سورة العنكبوت من الآية (١٢) .

(٤) سورة البقرة من الآية (١٨٦) .

(٥) في الأصل أين .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

قال ابن جني: وحرفه المستولى عليه إن ، وتشبه به أسماء وظروف ، فالأسماء: من ، وما ، وأي ، ومهما . والظروف : أين ، ومتى ، وأي حين ، وأنى ، وحيثما ، وإذما ، والشرط وجوابه مجزومان تقول : إن تقم أقم ، تجزم تقم بإن وتجزم أقم / بإن تقم جميعًا ، وكذلك بقية أخواتها . ٣٦/أ

وتقول : من يقم أقم معه ، وما تصنع أصنعه ، وأيهم يمش أَمْشِ معه ، ومهما تأت آته . وأينَ تجلِسْ أَجلسْ مَعَكَ ، وَمَتَى تَذْهَبْ أَذْهَبْ معَكَ . وأي حِينِ تغزُ أَغزُ مَعَكَ ، وأَنَّى تَنْطَلِقْ أَنْطَلِقْ مَعَكَ ، وَحَيثُمَا تَكُنْ أَكُنْ هُنَاكَ ، وإذْ مَا تَزرُنْي أَزُرْكَ ، قال الله ﷻ : ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ ﴾ وقال تعالى : ﴿ وَمَا تُنفِقُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يُوَفَّ إِلَيۡكُمۡ ﴾ وَقَالَ زُهَير :

* وَمَنْ لَا يُكَرِمْ نَفْسهُ لَا يُكَرَّمِ *

وقال تعالى : ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾ .

(باب الشرط وجوابه)

قال ابن الخباز : لا فرق عند النحويين (بين)[١] الشرط والسبب ؛ لأنهم يقولون : إذا وجد الشرط وجد الجواب ، وأما الفقهاء فيفرقون بين الشرط ، والسبب : فالشرط عندهم : ما لا يلزم من وجوده ، وجود الحكم ، ولكن يلزم من عدمه عدمه ، والسبب : ما يلزم من وجوده وجود الحكم ومن عدمه عدمه (وحرفه المستولى عليه إن)[٢] والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه : أحدها : أنه يجوز الفصل بينه وبين المجزوم بالاسم جوازًا مطردًا كقوله تعالى : ﴿ وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ ﴾[٣] و ﴿ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾[٤] ﴿ وَإِنۡ =

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) انظر اللمع ق (٣٥) ب وسيبويه (٤٣٥/١) حيث يقول : وزعم الخليل أن إن هي أم حروف الجزاء ، فسألته لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهامًا ومنها ما يفارقه « ما » فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حال واحدة أبدًا لا تفارق المجازاة .

(٣) سورة النساء من الآية (١٢٨) . (٤) سورة النساء من الآية (١٧٦) .

....

= أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ (١) .

والثاني : أنه يشترط به على كل شيء من عين ومعنى وزمان ومكان .

والثالث : أنه يجوز حذف الفعل بعده ، يقول لك القائل : أتزور زيدًا وهو يشتمك ، فتقول : أزوره وإن ، تريد : أزوره وإن شتمني ، وقد ضمنت معناه أسماء فجوزي بها ، وتلك الأسماء غير ظروف وظروف ، فالأول : من ، وما ، وأي ، ومهما .

والثاني : متى ، وأين ، وأنى ، وحيثما / وإذما (٢) . وفائدة وضع هذه الأسماء ١١٩/ب الاختصار لما فيهن من العموم لما وضعت له ، فمن تعم ذوي العلم وما تعم غير ذوي العلم ، وأي : تعم الأجزاء من ذوي العلم وغيرهم ، ومهما بمنزلة ما ، وأين تعم الأمكنة ، وكذلك أنَّى ، وحيثما ، ومتى تعم الأزمنة ، وكذلك إذما . ولولا هذه الكلم لكان في الشرط إطالة مفرطة ألا ترى أنك لو لم تأت بمن ، وأردت الاشتراط على الأناسي لم تقدر أن تفي بالمعنى الذي تفي به من ، لأنك إذا قلت : من يقم أقم معه ، استغرقت ذوي العلم ولو جئت بإن فقلت : إن يقم زيد أقم معه ، وذكرت كثيرين من الجنس لم تستغرقه كقولك : إنْ يَقُمْ زيد أو عمرو أو بكر أو خالد أو محمد أَقُمْ مَعَه ، فلا خفاء في فائدة المجيء بهذه الأسماء ، وأمثلة ذلك تقول : إنْ تَقُمْ (٣) أَقُمْ مَعَكَ ، قال اللّه تعالى : ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ (٤) وتقول : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ ، قال زهير :

٢٨٢ - وَمَنْ يَغْتَرِبْ يَحْسَبْ عَدُوًّا صَدِيقَه ... وَمَنْ لَا يَكَرِّمْ نَفْسَه لَا يُكَرَّمِ (٥)

وتقول : مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ ، قال اللّه تعالى : ﴿ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ ﴾ (٦) وقال طرفة بن العبد :

٢٨٣ - أَرَى الْعُمْرَ كَنْزًا نَاقِصًا كُلَّ لَيلَةٍ ... وَمَا تُنْقِصُ ٱلْأَيَّامُ والدَّهْرُ يَنْفَدِ (٧) =

---

(١) سورة التوبة من الآية (٦) .

(٢) انظر الكتاب (٤٣١/١) .

(٣) في الأصل يقم وهو تصحيف .

(٤) سورة النحل من الآية (١٨) .

(٥) انظر ديوان زهير بشرح الأعلم (١٥) وشرح المعلقات السبع للزوزني (١٠٥) واللسان (كرم) والغرة ق (٨٤) . واستشهد به على أن من تعم ذوي العلم وتفيد الاختصار .

(٦) سورة البقرة من الآية (٢٧٢) .

(٧) انظر ديوان طرفة بن العبد ص (٣٤) وروايته : =

....

= وتقول : أَيَّهم تُكْرِمْ أُكْرِمْ ، وأنشد سيبويه رحمه الله :

٢٨٤ - لمَا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمُ فِي أيِّ نَحْوٍ يمِيلُوا دِينَهُ يَمِلِ [1]

وتقول : مَهْمَا تَزُرْنِي أَزُرْكَ ، قال امرؤ القيس :

٢٨٥ - أغرَّكِ مِنِّي أَنَّ حُبَّكِ قَاتِلِي وأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ [2]

وتقول : متَى تَزُرْنِي أَزُرْكَ ، قال طرفة :

٢٨٦ - مَتَى تَأْتِنِي أُصْبِحْكَ كَأْسًا رَوِيَّةً وإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيًا فَاغْنَ وازْدَدِ [3]

١٢٠/أ / وتقول : أَينَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ ، أنشد سيبويه :

٢٨٧ - صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَينَمَا الرِّيحُ تُمِيلْهَا تَمِلْ [4] =

= * أرى العيش كنزا ناقصًا كل ليلة *

وهو في الأشموني (٩٧٩) .

واستشهد به على استعمال « ما » حرف شرط وأنها تعم غير ذوي العلم وفائدتها الاختصار .

(١) البيت لعبد الله بن همام السلولي كما في سيبويه (٤٤٢/١) والغرة ق (٨٤) وفي الأشموني (١٠/٤) واللسان : مكن . واستشهد به على أن « أي » تعم الأمكنة .

(٢) البيت في ديوان امرئ القيس (١٣) . وسيبويه (٣٠٣/٢) واستشهد به على استعمال « مهما » حرف شرط ، وأنها تعم مالا يعقل مثل « ما » .

(٣) أصبحك : أسقك الصبوح وهو شرب الغداة ، والكأس : الخمر في إنائها .

الروية : المروية . الغاني : المستغني . والبيت في الديوان (٣٠) وروايته :

* وإن كنت عنها ذا غنى فاغن وازدد *

وهي في سيبويه (٣٠٣/٢) ، (٤٣٢/١) والبيت من معلقة طرفة بن العبد وهو في شرح التبريزي وليس في شرح الزوزني ، وفي جمهرة أشعار العرب (١٣٨) وشرح القصائد السبع لابن الأنباري (١٨٧) والمقتضب للمبرد (٤٩/٢) وابن يعيش (٤٦/٧) والسيرافي (١٦٣/٣) . والشاهد فيه كون متى الشرطية تعم الأزمنة .

(٤) الصعدة : القناة المستوية لا تحتاج إلى تثقيف . الحائر : المكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف ، وإنما قيل له حائر ؛ لأن المياه تتحير فيه . والبيت في سيبويه (٤٥٨/١) والمقتضب (٧٥/٢) والخزانة (٤٥٧/١) ، (٤٦٠/٣) وأمالي ابن الشجري (٣٣٢/١) والإنصاف (٣٦٠) والأشموني (٥٨٠/٣) وابن يعيش (١٠/٩) والأصول (١٩٥/٢) والعيني (٤٣٤/٤) والسيرافي (٢٦٣/٢) واللسان (صعد) والبيت لكعب بن جعيل كما في اللسان (صعد) وابن يعيش (١٠/٩) ، ونسب في سيبويه لحسام بن ضرار الكلبي . واستشهد به على أن أين تعم الأمكنة .

....

= وفي التنزيل : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ (١) وتقول : أَنَّى تَذْهَبْ أَذْهَبْ مَعَكَ قال لبيد :

٢٨٨ - فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا كِلَا مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ (٢)

وتقول : حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ هُنَاكَ ، أنشد عبد القاهر :

٢٨٩ - .... وحَيْثُمَا يَكُ أَمْر صَالِح تَكُن (٣)

وتقول : إذْ مَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ ، وأنشد سيبويه :

٢٩٠ - فَإِذْ مَا تَرِينِي اليوم أُزْجِي ظَعِينَتِي أُصَعِّدُ طَورًا فِي البِلَادِ وَأُفْرِعُ
فإنَّي مِنْ قَومٍ سَواكُمْ وإنَّما رِجَالِيَ فَهْمٌ بِالحِجَازِ وأَشْجعُ (٤)

وها هنا مسألتان لابد من ذكرهما : الأولى : أن الشرط والجواب لابد مِنْ أَنْ يختلفا ، فتارة يختلفان والفاعل واحد كقولك : إنْ يَزُرْنَا زَيدٌ يُحَدِّثْنَا ، وتارة يتحدان ويختلف الفاعل كقولك : إنْ يَقُمْ زَيدٌ يَقُمْ عَمْرٌو ، وتارة يختلفان ويختلف الفاعل كقولك : إنْ يَقُمْ زَيدٌ يَجْلِسْ عَمْرٌو ، فهذه ثلاثة أقسام جائزة ، والقسم الرابع محال وهو أن يتحدا ويتحد الفاعل كقولك : إنْ يقُمْ زَيدٌ يَقُمْ زَيدٌ ، وهذا لا يجوز ؛ لأنَّ الشيء لَا يَكُونُ سببًا لِإيجاد نفسه ؛ لأنه لو كان سببًا لِإيجاد نفسه لكان موجودًا قبل وجوده ؛ فيلزم أن يكون متقدمًا متأخرًا ، وهو محال . =

---

(١) سورة النساء من الآية (٧٨) .

(٢) تلتبس ، أي يلتبس عليك الأمر . شاجر : دافعًا لك . الشاجر : المفرق بين رجليه ، أي : أي جانبي هذه الناقة أتيته وجدت مركبه تحت رجلك شاجرًا ، والبيت في اللسان والصحاح (شجر) وديوان لبيد (٢٢٠) وسيبويه (٤٣٢/١) ، والسيرافي (٢٢٣/٢) والجمل (٢٢٣) وابن يعيش (٤٥/٧) والمرتجل (٣٢٩) والخزانة (١٩٠/٣) . واستشهد به على أن أنى الشرطية تعم الأمكنة .

(٣) لم نهتد إلى اسم قائله ، وهو في الأمالي الشجرية (٢٤٥/٢) .
واستشهد به على أن حيثما تعم الأمكنة .

(٤) أزجي : أسوق ، الظعينة : الهودج تكون فيه المرأة أو المرأة في الهودج ، أصعد : أصعد في الأماكن العالية . وأفرع ها هنا : أنحدر ، فهم : قبيلة أو حي : وهو فهم بن عمرو بن قيس عيلان ، أشجع : قبيلة من غطفان . والأبيات لعبد الله بن همام السلولي وهو في اللسان (صعد) والصحاح كذلك وسيبويه (٤٣٢/١) وأمالي ابن الشجري (٢٤٥/٣) وابن يعيش (٤٧/٧) ، (٦/٩) والخزانة (٦٣٨/٣) .
واستشهد به على أن إذ ما تعم الأزمنة .

....

= المسألة الثانية : إذَا قلت : إنْ يَقُمْ أَقُمْ ، فلا خلاف بينهم في أنَّ يقوم [١] مجزوم بإنْ ؛ لأنه إلى جانب العامل ، فهو بمنزلة زيد من قولك : مَرَرْتُ بِزَيدٍ الْعَاقِلِ ، ولا خلاف في أنه مجرور بالباء ، وإن كان قد اختلف / في جر العاقل ، واختلفوا في جزم أَقُوم ، فقال جماعة من النحويين [٢] : إنّه مجزُوم بِإنْ ؛ لأنها لما اقتضت الفعلين معًا عملت فيهما معًا . وقال قوم [٣] : جُزِمَ بالفعل الذي هو شرط ؛ لأنه صار مقتضيًا له فعمل فيه . وقال قوم [٤] : جُزِم بإنْ وفعل الشرط ؛ لأنه [٥] لا يُفْضَى إلى الثاني إلا بعد إفضائها إلى الأول . وقال الكوفيون [٦] : جزم الثاني ؛ لأنه مجاور مجزوم ، كما يجر ؛ لأنه مجاور مجرور ، نحو قول الشاعر : ١٢٠/ب

٢٩١ - كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ [٧]

وقال أبو عثمان : أُسْكِنَت الأفعال بعد حروف الشرط ؛ لأنها قد وقعت حيث لا تقع الأسماء . واستقبح هذا القول أبو سعيد ، وجَزْمُ الثاني بحرف الشرط والفعل قول أبي الفتح رحمه الله [٨] :

وقول أبي عثمان رَدِيء جدًّا ، والقول بأن فعل الشرط هو الجازم رَدِيء أيضًا ؛ لأنه يعمل الفعل في الفعل .

---

(١) في الأصل تقوم وهو تصحيف .

(٢) هو رأي الأكثرين من البصريين ، انظر الإنصاف مسألة (٨٤) .

(٣) انظر الإنصاف مسألة (٨٤) .

(٤) انظر المرجع السابق .

(٥) في الأصل لأن .

(٦) انظر الإنصاف مسألة (٨٤) .

(٧) الشعر للعجاج . كما في سيبويه (٢١٧/١) وروايته « كأن غزل » وهو في الخصائص (٢٢١/٣) واللسان مادة (عنكب ، ورمل) . النسج : ضم الشيء إلى الشيء ، والعنكبوت : دويبة تنسج في الهواء وعلى رأس البئر نسجًا رقيقًا المرمل : من أرمل إذا نسج الحصير .

والشاهد فيه : إجراء الرمل على العنكبوت وصفا لها في اللفظ لقرب جوارها منه .

(٨) انظر اللمع ق (٣٦) قال : إن تقم أقم تجزم تقم بإن وتجزم أقم بإن ، تقم جميعًا .

قال ابْنُ جِنّي : وَجَوابُ الشَّرْطِ على ضَرْبَينِ : الفِعْلُ ، وَالْفاءُ ، فإذَا كَانَ الجَوابُ فِعْلًا : كَانَ مَجْزُومًا على مَا تَقَدَّمَ ، نَحْو قولك : إنْ تَذْهَبْ أَذْهَبْ مَعَكَ .

وأمَّا الفَاءُ فيُرفَعُ بَعْدَها الفِعْل ، وذَلك نَحْو قول اللّه ﷻ : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ وقالَ تعالى : ﴿ فَمَن يُؤْمِنُۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ وإنّما جِيء بِالفَاء في جَوابِ الشَّرْطِ توصُّلًا إلى المُجَازَاة بِالجُمْلةِ المركَّبةِ مِنَ المُبْتَدأ والخَبَر .

وَقَدْ حُذِفَ / الشَّرْطُ ، وَأُقِيمَتْ أَشْيَاء مُقَامَه دَالَّةً عَلَيهِ ، وَتِلْكَ الأَشْيَاءُ : الأمْرُ ، والنَّهْيُ ، والاسْتِفْهَامُ ، والتَّمَنِّي ، والدُّعَاء ، والعَرْضُ . تَقُولُ في الأَمْرِ : زُرْنِي أَزُرْكَ . وفي التمني : لَيتَ لِي مَالًا أُنْفِقْه . وَفِي الدُّعَاءِ : اللَّهُمّ ارْزُقْنِي بَعِيرًا أَحُج عَليه . وفي العَرْض : أَلَا تَنْزِل تُصِبْ خَيرًا ، تجزم هذا كله ، لأَنَّ فِيهِ معْنَى الشَّرط ، أَلا تَرى أَنَّ المَعْنى : زرني فإنك إن تزرني أزرك قال اللّه ﷻ : ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ يُقرأُ جَزْمًا ورَفْعًا يَرِثْنِي وَيَرِثُنِي ، فَمَنْ جَزَمَ ؛ فلأنَّه جَوابُ الدَّعَاءِ ، وَمَنْ رَفَعَ ؛ جَعَلَهُ وَصْفًا لِوَلِيٍّ كأنه قال : وَلِيًّا وَارِثًا .

٣٦/ب

قال ابْنُ الخَبَّاز : وجواب الشرط على ثلاثة أضرب : الأول : الفِعْل ، وللشرط والجزاء من ذلك أربع صور : الأولى [1] : أن يكونا مُضارِعَين فلابد من الجزم كقولك : إنْ تَذْهَبْ أَذْهَبْ مَعَكَ . وإنما وجب الجزم ؛ لأن العامل دخل على ما يقبل عمله ولا مانع منه ، فجزم كحرف الجَر إذَا دخل على الاسم الصحيح المنصرف .

الثانية [2] : أن يكونا ماضيين كقولك : إنْ قَامَ زَيد جَلَسَ عمرو ، ولا يستبين فيهما الإعراب ؛ لأن الماضي مبني وهما في الموضع مجزومان بمنزلة الاسم المبني إذَا دخل حرف الجر عليه كقوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [3] .

الثالثة : أن يكون الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا ، فالجيد الجزم كقول الفرزدق :

٢٩٢ - دَسَّتْ رسَولًا بِأَنَّ القَومَ إنْ قَدرُوا [4] عَلَيكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتِ تَوغِير [5] =

(١) في الأصل الأول .
(٢) في الأصل الثاني .
(٣) سورة الروم من الآية (٤) .
(٤) في الأصل قد قدروا .
(٥) التوغير : الإغراء بالحقد .

=

....

١٢١/أ = / لأن الثاني قابل لظهور الإعراب في لفظه ، ويجوز الرفع كقول زهير :

٢٩٣ - وإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَومَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ [(١)]

وسألت شيخنا رحمه الله لم جاز الرفع ؟ قال : لأن الشرط أقوى من الجواب ، وذلك لم يظهر فيه الجزم فجيء بهذا مثله .

الصورة الرابعة : وهي رديئة : أن يكون الشرط مضارعًا والجزاء ماضيًا كقول الشاعر :

٢٩٤ - فإنْ تَقْطَعُوا مِنّا مناطَ قِلادَةٍ قَطَعْنَا بِهِ مِنْكم مَنَاطَ قَلَائِد [(٢)]

وإنما قبح لأن الشرط المضارع يجب جزمه ، فإذا كان الجواب ماضيًا لم يكن على جزمه سبيل فإذا جزمت إنْ فعلًا واحدًا صارت كأنها منعت بعض مقتضاها ، ومقتضاها فعلان .

الثاني : الفاء ، وحقها أن تدخل على المبتدأ والخبر ، وإنما جيء بها توصُّلا إلى المجازاة بها كقوله تعالى : ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ ﴾ [(٣)] لأن هذا في الأصل مبتدأ وخبر ، فإنْ دخلت على فِعْل كان خَبَرَ مُبْتَدأٍ مَحْذَوفٍ ، لأن الفعل يكون جزاء بدون الفاء كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ [(٤)] وقوله : ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ [(٥)] والتقدير : فَهُوَ يَنْتَقِم اللّه مُنْهُ وفَهُوَ لَا يَخَافُ بخْسًا ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ =

= وهو في الغرة ق (٨٦) وسيبويه (٤٣٧/١) وديوان الفرزدق (٢١٣/١) والسيراني (٢٢٥/٢) والهمع (٦٠/٢) واللسان (وغر) . والشاهد فيه مجيء الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا مجزومًا .

(١) الخليل هنا : المعدم الفقير المحتاج ، حرم : ممنوع والبيت في سيبويه (٤٣٦/١) وابن عقيل (٣٥/٤) والمغني (٤٢٢/٢) والشذور (٤٢٠) وشرح الفصيح ق (١٢٣) ، وديوان زهير (١٥٣) وبشرح الأعلم (٥٤) والكامل للمبرد (٧٨/١) والأشموني (٥٨٥/٣) والمقاييس (١٥٦/٢) واللسان (خلل - حرم) والأصول (١٦٢/٢) والجمهرة (٧٩/٢) والمحتسب (٦٥/٢) والأمالي (١٩٦/١) . والإنصاف (٣٢٩) وشروح سقط الزند (٣٢٨/١) والتصريح (٢٥/٢) وتهذيب إصلاح المنطق (٢٩/٢) والهمع (٦٠/٢) والدرر (٧٦/٢) والسيرافي (٢٢٤/٢) وابن يعيش (١٥٧/٨) والغرة لابن الدهان ق (٨٨) . واستشهد به على جواز رفع المضارع الواقع جوابًا للشرط حيث كان الشرط ماضيًا .

(٢) لم نهتد إلى قائله .

وهو في شرح الدرة الألفية لابن القواس (٣٦) أ وفي المحصول شرح الفصول (٤٩٩) ت / محمد صفوت وقواعد المطارحة (١٨٦) والنياط : عرق يعلق به القلب من الوتين . واستشهد به على مجيء فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا .

(٣) سورة النساء من الآية (١٢٨) .

(٤) سورة المائدة من الآية (٩٥) .

(٥) سورة الجن من الآية (١٣) .

....

=﴿ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ (١) ، فمن قرأه : فَلَا يَخَافُ (٢) فتقديره : فَهُوَ لَا يَخَافُ ، ومن قرأه : فَلَا يَخَفْ (٣) لم يَحْتَجْ إلى تقدير مبتدأ ، لأنَّ النّهْي في منزلة المبتدأ والخبر في أنه لا يكون جواب الشرط ، فاحْتَاجَ إلى الفاء ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ﴾ (٤) تقديره : فَهُمْ لَنْ يَهْتَدُوا ، وهاهنا أصل تبنى عليه / مسائل الفاء . ١٢١/ب

وهو أنَّ كل كلام لا يصح أَنْ يكون بعد إنْ الشرطية ووقع جوابًا لم يكن له بد من الفاء تقول : إنْ تَزُرْني أُعْطِكَ ، فلَا يحتاج إلى الفاء ، لأن الجواب يصح وقوعه بعد إنْ وتقول : إنْ سَافَرْتَ فَمَنْ يُكْرِمُني ؟ فتحتاج إلى الفاء ، لأن المبتدأ والخبر لا يصح وقوعهما (٥) بعد إنْ .

الثالث : « إذَا » قال اللّه ﷻ : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (٦) فَهُمْ مبتدأ ، ويقْنَطون خبره ، فإذَا في موضع نصب بيَقْنَطُون ومعناه : المُفَاجَأة ، وموضع الفاء مع ما بعدها جزم ، وكذلك موضع إذَا وما بعدها والدليل على ذلك قراءة الكسائي (٧) : ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (٨) فجزم يذَرْهُم (لأنَّه) (٩) حَمَلَهُ (١٠) على موضع قوله تعالى : ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ﴾ (١١) كما أنشد سيبويه :

٢٩٥ - يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَورًا غَائِرًا (١٢) =

---

(١) سورة طه من الآية (١١٢) .

(٢) هي قراءة الجمهور ، أبو حيان في البحر المحيط (٦/٢٨١) .

(٣) هي قراءة ابن كثير وابن محيصن وحميد (البحر المحيط ٦/٢٨١) .

(٤) سورة الكهف من الآية (٥٧) . (٥) في الأصل وقوعه .

(٦) سورة الروم من الآية (٣٦) .

(٧) هي قراءة حمزة والكسائي وخلف وانظر البدور الزاهرة (١٢٤) .

(٨) سورة الأعراف من الآية (١٨٦) (٩) زيادة يقتضيها السياق .

(١٠) في الأصل جمله باعجام الجيم . (١١) سورة الأعراف من الآية (١٨٦) .

(١٢) هو للعجاج كما سيبويه (١/٤٩) . النجد : ما ارتفع من بلاد العرب والغور : ما انخفض منها .
وهو أيضًا في السيرافي (١/٢٦٢) - والغرة المخفية (٣٨) أ منسوبًا إلى رؤبة بن العجاج وروايته :

يذهبن في غور ونجدًا ناجدًا

واستشهد به على جواز مراعاة محل المعطوف عليه إذ عطف هنا المنصوب على محل المجرور .

= فَنَصَبَ غَورًا ، لأنه حمله على موضع الجار والمجرور ، وإنما اختاروا الفاء دون غيرها للجواب ؛ لأن معناها الترتيب والتعقيب فهي تناسب الشرط . وإنما اختارا « إذَا » للجواب ؛ لأن معناها المفاجأة ، فهي تناسب الشرط أيضًا .

واعلم أن المواضع الثمانية التي تنصب الفعل بعد الفاء معها إذا أَسْقَطْتَ الفاء جاز جزم الفعل ورفعه ، ولا يستثنى من ذلك إلا النفي والنهي في بعض المواضع تقول في الأمر : زُرْنِي أَزُرْكَ ، وفِي النَّهي : لَا تَفْعَلْ الشَّرَّتنجُ . وفي الاستفهام :

أَينَ بَيتُكَ أَزُرْك . وفي التمني : لَيتَ لِي مَالًا أُنْفِقه . وفي العرض : أَلَا تَنْزِلُ تُصِبْ خَيرًا ، وفي التحضيض [١] : لَولَا تُسَافِرُ تَغْنَمْ ، وفي الدعاء : اللَّهُمّ ارْزُقْنِي مَالًا أتصدَّقْ بِهِ . قال اللّه تعالى : ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى ﴾ [٢] يقرأ بالرفع والجزم [٣] وقال تعالى : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم / مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [٤] وقال عمرو بن كلثوم التغلبي : ١٢٢/أ

٢٩٦ - قِفِي قَبْلَ التَّفرقِ يَا ظَعِينَا نُخَبِّرْكِ اليَقِينَ وتُخْبِرينَا

قِفِي نَسْأَلْكِ هَلْ أحْدَثْتِ صَرْمًا لِوَشْكِ البَينِ أَمْ خُنْتِ الأَمِينَا [٥]

فهذه الأشياء كلها جزمت ؛ لأنها جواب شرط محذوف دل عليه الكلام المتقدم . ووجه دلالته على الشرط أن الفعل الثاني ضمان سببه الأول ، ألا ترى أنه إذَا قال : أَينَ بَيتُك أَزُرْكَ (كان التقدير : إنْ أَعْرِفْهُ أَزُرْك) [٦] وحق المضمر أنْ يكون من جنس المظهر ، وحقيقة ذلك أنك إذَا قلت : اجْلِسْ أُحدِّثْكَ ، كان التقدير : إنْ تَجْلِسْ أُحَدِّثْكَ ، فالأمر يقصد به إيجاب الفعل ، والمقدر شرط موجب . =

---

(١) في الأصل : التخصيص وهو تصحيف . (٢) سورة مريم من الآية (٥ ، ٦) .

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط (١٧٤/٦) وقرأ الجمهور يرثني ويرث برفع الفعلين ، وقرأ النحويان والزهري ، والأعمش وطلحة واليزيدي وابن عيسى الأصبهاني وابن محيصن وقتادة بجزمهما على جواب الأمر . وانظر البدور الزاهرة (١٩٥) . (٤) سورة الصف من الآية (١٠ ، ١١ ، ٢٢) .

(٥) ظعينا : معناه يا ظعينة ، فرخم فحذف الهاء ووصل فتحة النون بالألف ، وهناك رواية تضع كلمة « وصلًا » بدل صرمًا في البيت الثاني ، والصرم : القطع . وشك البين : سرعته ، البين : الفراق . والبيتان في المعلقات السبع (٣٧٥) . والشاهد فيه : جزم الفعل في جواب الأمر وذلك على تقدير شرط محذوف .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

....

= ولهذه العلة لم يجز جزم جواب النفي ، فلا تقول : مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثْنَا ؛ لأن المضمر يكون منفيًّا فيصير التقدير : مَا تَأْتِينَا إنْ لَمْ تَأْتِينَا تُحَدِّثْنَا . وهو محال ؛ لأنه لا حديث إلا بعد إتيان .

وأما النهي فمنه ما يَصِحُّ جَزمُ جَوَابه كقولك : لَا تَسُبَّ زَيدًا يُحْبِبْكَ ، وهذا صحيح ؛ لأن التقدير : لَا تَسُبَّ زَيدًا إلَّا تَسُبَّهُ يُحببْكَ . ومنها مالا يصح جزم جوابه كقولك : لَا تَدْنُ مِنَ ٱلْأَسَدِ يَأْكُلْكَ ، وهذا فَاسِد ، لأن التقدير : لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ إلَّا تَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلْكَ ، فقد جعلت بعده من الأسد سبب أكله [١] ، فإنْ أَردت الجزم صرحت بالمضمر الموجب فقلت : لَا تَدْنُ مِنَ ٱلْأَسَدِ ، إنْ تَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلْكَ . قال الله تعالى : ﴿ وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ۝٢٦ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّواْ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴾ [٢] فصرح بالواجب ؛ لأنه (لو) [٣] قال : لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ الكَافِرِينَ دَيَارًا [٤] / يُضِلوا عِبَادَكَ ، لكان التقدير : إلَّا تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ ، وهوَ محَال ؛ لأنه إذَا لم يذَرْهم كَانُوا مَعْدومِينَ ، والمعْدُوم لَا يُضلُّ ولَا يَهْدِي . ١٢٢/ب

ويجوز رَفْعُ الفعل ؛ لأنك لم تصرح بالشرط ، فالرفع على أحد ثلاثة أوجه : أحدها : أَنْ ترفع على القَطْع كقولك : لَا تَذْهَبْ بِهِ تُغْلَبُ عليهِ ، وفيهِ مَعْنَى التَّعْلِيلِ .

والثاني : أَنْ تَرْفَعَ علَى الصِّفَة كقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِى ﴾ [٥] أي : فَهَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَارِثًا .

والثالث : أن ترفع على الحال [٦] ، أَنْشَد سيبويه للأخطل :

٢٩٧ - كُروا إِلَى حَرَّتَيكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا   كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوطَانِهَا البَقَرُ [٧]

وأما قوله ﷺ : ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ أكون مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [٨] =

---

(١) انظر سيبويه (٤٥١/١) .
(٢) سورة نوح من الآية (٢٦ ، ٢٧) .
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) في الأصل درياًرا .
(٥) سورة مريم من الآية (٥ ، ٦) .
(٦) انظر سيبويه (٤٥١/١) .
(٧) الحرة : أرض ذات حجارة سود نخرات كأنها أحرقت بالنار ، والبيت في سيبويه (٤٥١/١) ومعجم ما استعجم (٤٨١/٢) والديوان (١٧٦) وروايته :

كروا إلى حرتيهم يعمرونهما   كما تكر إلى أوطانها البقر

وعلى رواية الديوان لا شاهد فيه ، لأن كروا فعل ماضي .
والشاهد فيه : رفع الفعل بعد الأمر على الحال أي : كروا عامرين .
(٨) سورة المنافقون من الآية (١٠) .

باب
(التعجب)

قال ابن جني : ولَفْظُهُ يَأْتِي في الكلَام علَى ضَرْبَيـنِ : أَحَدُهُمَا : مَا أَفْعَلَهُ ، والآخر : أَفْعِلْ بِهِ ، الأَوَّلُ نَحْوُ قَولِكَ : مَا أَحْسَنَ زَيدًا ومَا أَجْمَلَ بَكْرًا ، وَمَا أَظْرَفَ أَبَا عَبْد اللّه وتقديره : شَيءٌ أَحْسَنَ زَيدًا أَي : جَعَلَهُ حَسَنًا ، فَمَا مَرْفُوعَةٌ بِالابْتِدَاء ، وأَحْسَنَ خَبَرُهَا ، وفيه ضَمِيرُ « مَا » وذَلِك الضَّمِيرُ مَرْفُوعٌ بِأَحْسَنَ ؛ لأنه / فِعْلٌ مَاضِي ، وزَيدٌ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعَجُّبِ وَحَقِيقَةُ نَصْبِهِ بِوقُوع الفِعْلِ عَلَيه ، وتَزِيدُ كَانَ فَتَقُولُ : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيدًا فَالإعْرَابُ بَاقٍ بِحَالِهِ ، وَكَانَ زَائِدَةٌ ، لَا اسْمَ لَهَا وَلَا خَبَر ، فَإِنْ قُلْتَ : مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيدٌ رفَعْتَهُ بِكَانَ ، وهِيَ تَامَّة ، وتَنْصِبُ « مَا » الثَّانِيَةَ علَى التَّعَجُّبِ أَي : مَا أَحْسَنَ كَونَ زَيدٍ . الثَّانِي مِنْهُمَا : نَحْوُ قَولِكَ : أَحْسِنْ بِزَيدٍ ، أي : مَا أَحْسَنَ زَيدًا وأَجْمِلْ بِجَعْفَر أَي : مَا أَجْمَلَ جَعْفَرًا فَالْبَاءُ ومَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي مَوضِعِ رَفْعٍ وَمَعْنَاهُ : أَحْسَنَ زَيدٌ أَي : صَارَ ذَا حُسْنٍ . وَأَجْمَلَ أَي : صَارَ ذَا جَمَال كقولك : أَجْرَبَ الرَّجُلُ إذَا صَارَ ذَا إِبِلٍ جَرْبَى ، وأَنْحَزَ أَي : صَارَ ذَا مَالٍ فِيهِ النُّحَازُ فَلَفْظُهُ لَفْظُ الأَمْرِ وَمَعْنَاهُ الخَبَرُ ، وَلِهذَا قُلْتَ في التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ : يَا زَيدَانِ أَحْسِنْ بِعَمْرٍو ، وَيَا زَيدُونَ أَحْسِنْ بِعَمْرٍو ، وَلَمْ تَقُلْ : أَحْسنَا وَلَا أَحْسِنُوا ؛ لأَنَّكَ لَسْتَ تَأْمُرُ أَحَدًا بِإيقَاعِ فِعْلٍ ، فلَا ضَمِيرَ إذًا في قَولِكَ : أَحْسِنْ ونَحْوه .

٣٧/أ

= (فَهُوَ بِنَصْبِ أَكُون عَطْفًا عَلَى أَصَّدَّقَ) [١] ومَنْ جَزَمَهُ عَطَفَهُ على مَوضِعِ الْفَاءِ ومَا بَعْدَهَا [٢] لأَنَّهُمَا قَد حَلَّا محلّ فِعْلٍ مَجْزُومٍ ، مِنْ حَيثُ إِنَّهُمَا جَوَابُ التَّحْضِيضِ [٣] ، وقيل : إنَّه جَزَمَهُ على تَوَهُّمِ إِسْقَاطِ الْفَاءِ ؛ لأنه لو أَسْقَطَهَا لجَازَ جَزْمُ الفِعْلِ [٤] .

(باب التعجب)

قال ابن الخباز : التَّعَجُّبُ معنى مِنَ المعاني التي تَعْرِضُ في النفوس ، وهو زائد =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وهي عن كتاب « إملاء ما من به الرحمن للعكبري » (٢/٢٦٢) .

(٢) انظر المغني مع حاشية الأمير (٢/٩٧) .

(٣) في الأصل التخصيص وهو تصحيف .

(٤) انظر سيبويه (١/٤٥٢) .

....

= على الخبر ، لأنَّه خَبَرٌ صادِرٌ عَنْ حَيرة ، وقالوا : لا يكون التعجب إلا مِنْ شَيءٍ خَفي سَبَبُه وظهر على نظرائِه . فأما قوله تعالى : ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [(١)] واللّه ﷻ لا يخفى عليه خافية . فالمعنى : أنهم قَدْ بَلَغُوا مِنَ الصبر على النار حالة يتعجب منها ، وأنواع مجاز القرآن [(٢)] كثيرة ، ومَنْ لَمْ يَرِمْهَا بِعَيـنِ البصيرة ارتَبكَ في الشك وحَامَ حول الظاهر فأفضى به حِيَامُه إلَى الضَّلال البعِيد نعوذ باللّه منه . وللتعجب ألفاظ كثيرة ، وأشهرها في الاستعمال صيغتان : مَا أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ .

أما مَا أَفْعَلَه : فنحو قولك : مَا أَحْسَنَ زَيدًا وَمَا أَجْمَلَ جَعْفَرًا ، والنظر / ها هنا في ١٢٣/أ ثلاثة أشياء : الأول : « مَا » وهي اسْمٌ ، والدليل على اسميتها أنها مبتدأة ، وهي مَبْنِيَّة ، لأنها تضمنت معنى حرف التعجب ، واختلف في « مَا » : فقال سيبويه [(٣)] : هي نَكِرَة غَيرُ موصُولَةٍ ولا موصُوفَةٍ ، لأن ذلك يناسب التعجب . وقال أبو الحسن [(٤)] : هي مَوصُولَةٌ ، والفعل الذي بعدها صلتها ، وخبرها محذوف تقديره : مَا أَحْسَنَ زَيدًا شَيءٌ [(٥)] ، فعلى هذا بنيت لافتقارها إلَى الصِّلَة . وقال الفراء [(٦)] : هِيَ اسْتِفْهَامِيَّة ، فبناؤها ؛ لأنها تضمنت معنى حرف الاستفهام .

الثَّاني : أَحْسَنَ : وهو فعل ماضي ، والدليل على أنه فِعْل اتصال نون الوقاية به [(٧)] كقولك : إذَا تعجَّبْتَ من نفسك : ما أَحْسَنَنِي . وقال الكوفيون [(٨)] : هو اسم واستدلوا على ذلك بأن التصغير دخله ، قال الشاعر :

٢٩٨ - يَامَا أُمَيلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ [(٩)] =

---

(١) سورة البقرة من الآية (١٧٥) . (٢) في الأصل القرار .

(٣) انظر المفصل للزمخشري (١٤٧) والأشموني (١٦/٣) .

(٤) نص عليه الأشموني (١٦/٣) والسيرافي (٢٣٥/١) ب .

(٥) انظر المفصل (١٤٧) والأشموني (١٦/٣) .

(٦) نص عليه الزمخشري في المفصل (١٤٧) والأشموني في (١٦/٣) .

(٧) هو رأي البصريين وانظره في الإنصاف مسألة (١٥) وبه قال الكسائي .

(٨) انظر الأشموني (١٦/٣) والإنصاف مسألة (١٥) .

(٩) اختلف في نسبة هذا البيت لقائله ، فقيل : إنه للعرجي وقيل : إنه لبدوي اسمه كامل الثقفي ، وقيل : إنه للحسين بن عبد الرحمن العريني ، وقيل : إنه لعلي بن محمد العريني وهو متأخر ، وله مدح في علي ابن عيسى وزير المقتدر ، ونسبه قوم إلى مجنون بني عامر ، أميلح : تصغير أملح ، وهو فعل تعجب من الملاحة ، وهي البهجة وحسن المنظر ، وقد ذهب سيبويه وتبعه كثير من النحويين إلى أن التصغير هنا راجع =

....

= والجواب : أَنَّ تصغيره لأنه أشبه الأسماء حيث لم يتصرف ، وفاعله ضمير « ما » لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، وموضعه رفع بأنه خبر « مَا » ولا يكون منه مضارع ولا أمر ؛ لأن التعجب إنَّما يكون من شيءٍ ثابت فكانت صيغة الماضي أولى .

الثالثَ : زَيدٌ ، وهو مفعول بِهِ صريح ، ناصبه أَحْسَنَ ، فمعنى قولك : مَا أَحْسَنَ زَيدًا . شَيءٌ جَعَلَ زَيدًا ذَا حُسْنٍ كقولك : (أَمْرٌ) [١] أَقْعَدَكَ عَنِ الخُرُوجِ ، وَمُهِمٌّ أَشْخَصَكَ إِلَينَا . وها هنا مسألة لطيفة : إنْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ : أي مفعول به لاَ يجوز أن يرفع في باب مالم يسم فاعله ؟ فقل : المَنْصُوبُ علَى التَّعَجّب ؛ لأنك لو بنيت أحسن للمفعول به لحذفت « مَا » فاختلت صيغة التعجب .

وإذَا قلت : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيدًا ، ففي كانَ ثلاثة أقوال : أحدها : أنها ناقصة وهو قول الزجاجي [٢] ، فَعَلَى هذَا يكون أحسن في موضع نصب ، لأنه خبر كان وهذا قول رديء ، لأَن « مَا » التي للتعجب لم تدخل على [٣] أحسن وإنما دخلت على كان .

١٢٣/ب القول الثاني / أنها تامة ، فَعَلَى هذا يكون أحسن في موضع نصب على الحال ، وهذا القول أردأ من الأول ، لأنه قد صار فعل التعجب فضلة .

القول الثالث : أَنَّها زَائِدةٌ ، دخولها كخروجها ، وهذا هو الجيد ، وقد ذكرنا =

= إلى المفعول المتعجب منه أي : هذه الغزلان مليحات شدن الغزال - بالفتح - يشدن - بالضم - شدونًا : قوى وطلع قرناه ، واستغنى عن أمه . الضال : جمع ضالة : وهي السدر البري (شجر النبق) وما نبت منه على شطوط الأنهار فهو العُبر - بضم العين وهو شط النهر وجانبه .

والسمر - بفتح السين وضم الميم - جمع سمرة : وهي شجرة الطلح : والبيت في الأمالي لابن الشجري (٢/١٣٠) . والأشموني (٢/٣٦٣) والتعريف بفن التصريف (٩) والسيرافي (٢/٣٣١) ب والهمع (١/٧٦) والدرر (٤٩) والهمع (٢/٩٠) ، وابن يعيش (١/٦١) ، (٣/١٣٤) ، (٥/١٣٥) والإنصاف مسألة (١٥) والمقتصد في شرح الإيضاح لوحة (١٨٤) (ميكروفلم) والألفاظ المترادفة للرماني (٤٠) .

والشاهد فيه : تصغير فعل التعجب واستدل به الكوفيون على اسميته .

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وهي عن المفصل (١٤٧) .

(٢) انظر الجمل ص (١١٦ ، ١١٧) قال الزجاجي : واعلم أن كان تدخل في باب التعجب وحدها من بين سائر أخواتها لاتساعهم فيها ، ولأنها أصل في كل فعل وحدث ، وذلك قولك : « ما كان أحسن زيدًا » ما رفع بالابتداء ، وكان خبر الابتداء ، واسمها مضمر فيها ، وما بعدها خبرها .

(٣) في الأصل عليها .

....

= حكم زيادتها . وإذَا قلت : مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيدٌ فَمَا الأولى لِلتَّعَجُّبِ ، وَمَا الثَّانية مَصْدَرِّيةٌ وقولك : كَانَ زَيدٌ صِلَتُهَا ، أَي : مَا أَحْسَنَ كَونَ زَيدٍ ، ولا يجوز نَصْبُ زَيدٍ ؛ لأَنَّ زَيدًا مِنْ ذوي العلم و « مَا » مِنْ غَيرِ ذوي العلم ، فلو جعلت في كَانَ ضميرًا لأعدته إلَى « مَا » وجعلته زيدًا في المعنى ، فَتَنَاقَضا ، فإنْ جئت مكان زيد بشيء من غير ذوي العلم جاز النصب كقولك : مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ ثَوبُك وثَوبَك . ويجوز أن تقول : مَا كَانَ أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيدٌ ولكل واحدة [1] مِنْهُمَا حُكْمُهَا .

الصِّيغَةُ الثَّانِيَة : أَفْعِلْ بِهِ كقولك : أَحْسِنْ بِزَيدٍ ، وفي التنزيل : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [2] ﴿ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ﴾ [3] ولَا شُبْهَة فِي أَنَّ الصِّيغَةَ صِيغَةُ الْأَمْرِ ، لأَنَّهُ فِعْلٌ مَوقُوفُ الْآخِرِ . واختلف النحويون فيه ، فذهب جماعة منهم كأبي علي [4] وأبي الفتح [5] إلى أَنَّ اللفظ لفظ الأمر والمعنى معْنَى الخبر والبَاءُ وما عملت فيه في موضع رفع ، لأنها فاعل الفعل كقولك : ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾ [6] فإذَا قلت : أَجْمِلْ بِجَعْفَرٍ فَمعْنَاهُ : أَجْمَلَ جَعْفَرٌ ، أَي : صَارَ ذَا جَمَالٍ كقولك : أَجْرَبَ الرَّجُلُ : أَي صَارَ ذَا إبِلٍ جَرْبَى ، يجوز أَنْ يَكُونَ وَاحِد الجَرْبى أَجْرَب وجَرْبَاءَ ، ويقالُ فِي جَمْع الأَجْرَب : جُرْب ، أنشد أبو علي رحمه الله لدريد :

٢٩٩ - مَا إنْ رَأَيتُ ولَا سَمِعْتُ بِهِ كَالْيَومِ طَالِي أَينُقٍ جُرْبِ [7]

ويقال في جَمْع جُرْب : جِرَابٌ ، قال الشاعر : =

---

(١) في الأصل واحد .

(٢) سورة مريم من الآية (٣٨) .

(٣) سورة الكهف من الآية (٢٦) .

(٤) قال أبو علي في الإيضاح ص (٩١) : والضرب الآخر من لفظي التعجب نحو أكرم بزيد وأعلم به وأطيب به فاللفظ في هذا لفظ الأمر ، والمعنى معنى الخبر .

(٥) انظر اللمع ق (٣٧) أ وشرح الأشموني (١٧/٣) .

(٦) سورة الرعد من الآية (٤٣) والإسراء من الآية (٩٦) والعنكبوت من الآية (٥٢) .

(٧) طالي : من طلى الشيء إذا لطخه ، أينق : جمع قلة لناقة وهي الأنثى من الإبل ، جرب : جمع أجرب . والبيت في التكملة (٢٥٤) وجمهرة اللغة (٣٢٤/١) ومغني اللبيب (٦٧٩/١) وروايته وضعت فيها كلمة « هاني » بدل « طالي » وهي اسم فاعل من هنأ البعير إذا طلاه بالهناء - بكسر أوله - وهو القطران ولهذا الشاهد قصة تجدها في الأغاني (٢٢/١٠) .
واستشهد به على جمع أجرب على جرب .

....

= ٣٠٠ - وَفِيْنَا وإنْ نَحْنُ اصْطَلَحْنَا تَضَاغُن كَمَا طَرَّ أَوبَارُ الجِرَابِ علَى النَّشْرِ [١]

وأَنْحزَ الرَّجُل ، أَي : صَارِ ذَا مَالٍ فِيهِ النُّحَازُ ، المَالُ هَا هُنَا الإِبِلُ / . ١٢٤/أ

والنُّحَازُ : دَاءٌ يأخذ الإِبلَ في رِئَاتِها - عن الجوهري [٢] ولا ينكر أن يكون اللفظ على طريقة والمعنى على خلافها ، ألا ترى أنا نقول : غَفَر اللّه لَهُ ، فلفظه خبرٌ ومعناه دعاء . ومما يدل على أن الفعل به ليس بأمر توحيده في الجمع والتثنية كقولك : يَا زَيدَانِ [٣] أَحْسِنْ بِعَمْرٍو ، ويَا زَيدُونَ أَحْسِنْ بِعَمْرٍو ، وتذكيره مع المؤنث كقولك : يَا هِنْدُ أَحْسِنْ بِعَمْرو ولو كان أمرًا صريحًا لقلت : أحسنا وأَحْسِنُوا وأَحْسِنِي . وذَهبَ أبو إسحاق الزجاج [٤] وبه قال الزمخشري [٥] من المتأخرين إِلَى أنه أمر صريح ، فالباء وما عملت فيه في موضع نَصْب بأنها مفعول . وإنَّما لم يثن الضمير ولم يجمع ولم يؤنث ، لأنَّ الغرض الأمرُ بِجِنْسِ المُخَاطَبِ .

مسألة : لا يجوز أن تقول : بِزَيدٍ أَحْسِنْ ولَا زَيدًا مَا أَحْسَنَ ولَا مَا زَيدًا أَحسَنَ [٦] لأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ غير متصرف ؛ لأنه جرى عندهم مجرى المثل حيث دل على المبالغة والأمثال لا تغير .

---

(١) البيت لسويد بن الصلت ، وقيل : لعمير بن خباب . تضاغن : من الضغن وهو الحقد ، طرًّا : من طر الإبل إذا ساقها سوقًا شديدًا ، أوبار : جمع وبر ، وهو صوف الإبل والأرانب . والبيت في اللسان (جرب) وروايته :

وفينا وإن قيل اصطلحنا ....

وهو في القاموس (جرب) منسوبًا لعمرو بن الحباب ، وجراب في البيت جمع (جَرِب) ككتف ومعنى البيت : ظاهرنا عند الصلح حسنٌ . وقلوبنا مضاغنة كما تنبت أوبار الإبل الجربى على النشر وهو نبت يخضر بعد يبسه دبر الصيف مؤذ لراعيته . قاموس (جرب) . واستشهد به على جمع جرب على جراب .

(٢) قال الجوهري (نحز) : النحاز داء يأخذ الإبل في رئاتها فتسعل سعالًا شديدًا .

(٣) في الأصل زيدًا بدون نون التثنية .

(٤) نص عليه الأشموني (١٧/٣) والزمخشري في المفصل (١٤٧) .

(٥) المرجع السابق .

(٦) انظر سيبويه (٣٧/١) والأشموني (٢٢/٣) .

قال ابْنُ جِنِّيّ : واعلَمْ أَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّب إنَّمَا مبْنَاهُ مِنَ الثُّلَاثِي تَقُولُ : قَامَ زَيدٌ ثُمَّ تَقُولُ : مَا أَقْوَمَهُ وَمَا أَقْعَدَهُ فَإِنْ تَجَاوَزَ المَاضِيَ ثلاثَة أَحْرُفٍ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَبْنِيَ مِنْهُ فِعْلَ التَّعَجُّبِ وذَلِكَ نحو : دَحْرَجَ واسْتَخْرَجَ ، فَإِنْ أَرَدْتَ ذَلِكَ قلْتَ : مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ ، ومَا أَسْرَعَ اسْتِخْرَاجَهُ ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ ، وكَذَلِكَ الألْوانُ والعُيُوبُ الظَّاهِرَةُ لَا تَقُولُ مِنَ الحُمْرَةِ : مَا أَحْمَرَهُ ولا مِنَ الصُّفْرَةِ : مَا أَصْفَرَهُ ، ولا مِنَ الحَوَلِ : مَا أَحْوَلَهُ . ولا من العَرَجِ : مَا أَعْرَجَهُ ، فإِنْ أَرَدْتَ ذَلِكَ قلت : مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ ، وَمَا أَقْبَحَ حَوَلَه وَعَرَجَهُ ، وكلّ مَا جَازَ فِيه مَا أَفْعَلَهُ جَازَ فِيهِ أَفْعِلْ بِهِ ، وَهُوَ أَفْعَلُ مِنْكَ ، ومَا لَمْ يَجُزْ فِيهِ مَا أَفْعَلَهُ لَم يَجُزْ فِيهِ أَفْعِلْ بِه ولا هُوَ أَفْعَلُ مِنْكَ ، تَقُولُ : مَا أَحْسَنَ أَخَاكَ وكذلك تقول : أَحْسِنْ بِهِ وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْكَ ، وَلَا تَقُولُ : مَا أَحْمَرَهُ ، وكذلك لَا تَقُولُ : أَحْمِرْ بِهِ ، وَلَا هُوَ أَحْمَرُ مِنْكَ ، ولكِنْ تَقُول : مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ ، وكذلك تقول : أَشْدِدْ بِحُمْرَتِهِ ، وَهُوَ أَشَدُّ مِنْكَ حُمْرَةً وأَقْبِحْ بِحَوَلِهِ ، وَهُوَ أَقْبَحُ حَوَلًا مِنْكَ .

قال ٱبْنُ ٱلْخَبَّاز : واعلم أن فعل التَّعَجُّبِ في الأصل ثُلَاثِيٌّ مجرد نقل بالهمزة فتعدى إلى المفعول به ، وهو في الأصل : فَعَلَ ، كَجَلَسَ وفَعِلَ كفَرِحَ وفَعُلَ كظَرُف تقول : مَا أَجْلَسَه ومَا أَفْرَحَهَ وما أَظْرَفَهُ . وها هنا نكتة : وهو أنهم لا ينقلونه بالهمزة حتى ينقلوه إلى فَعُل بالضم إن كان مفتوح العين أو مكسورها كأنهم قالوا : جَلُس وفَرُحَ لأن التعجب من أبواب المبالغة فنقل الفِعْل الذي يُبْنَى مِنْهُ إلى بنائها [١] وليس كل فِعْل يبنى منه فِعْلُ التعجب ، فالذي يجوز بناؤه منه ما ذكرناه ، وما كان في معناه . والذي يمتنع بناؤه منه أربعة أنواع : الأول : أَنْ يكون الفعل ثُلَاثِيًّا مَزِيدًا ، وذلك نحو : اسْتَغْفَرَ وانْطَلَقَ وتَكَسَّر لا يجوز بناء فعل التعجب منه ، لأن هذه الزوائد لمعان ، فإن حذفتها زَالَتْ ، وإنْ أثبتها لم يمكن الإِتْيَانُ بالهمزة . الثاني : الرباعي ، يَسْتَوِي في ذلك المجرد منه كدَحْرَجَ ، والمزيد منه كاقْشَعَرَّ ؛ لأنه لا يمكن إدخال همزة النقل عليه . الثالث : أَفْعَالُ الألْوانِ ، يستوي / في ذلك مجرَّدُها كَسَوِدَ ١٢٤/ب وزَرِقَ ومزيدها كاسْوَدَّ وابْيَضَّ [٢] . الرابع : أفعال العيوب الظاهرة ، وكعَمِيَ وَعَوِرَ =

---

(١) في الأصل بنائهما .

(٢) انظر سيبويه (٢/٢٥١) .

....

= وعَرِجَ وحَوِلَ وزَمِنَ ، وعلة هذين النوعين من وجهين : أحدهما : أن الأصل في أفعالهما على أن تستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف : والثاني : أنها خِلَقٌ ثابتة لا تزول فجرى مجرى الأعضاء كاليَدِ والرِّجْل ، فكما لا تقول من اليَد ما أيدَاه ، ومن الرِّجْل : مَا أَرْجَلَهُ ، كذا لا تقول : مَا أَسْوَدَهُ ولَا مَا أَعْوَرَهُ [1] وأجاز الكوفيون [2] : التَّعَجُّبَ من فِعْلَي السَّوَادِ والبَيَاضِ ، واحتجوا بأنَّهُما أَصْلُ الألْوان .

واعلم أن مَا أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ ، وَهُوَ أَفْعَلُ مِنْكَ أَخَوَاتٌ ، لأن المراد بهن كلهن التفضيل ، فكل ما امتنع فيه ما أفْعَلَه امتنع فيه أَفْعِلْ بِهِ ، وهو أَفْعَلُ مِنْكَ فكما لا تقول مَا أَسْوَدَهُ ومَا أَعْوَرَه لا تقول : أَسْوِدْ بِه وَلَا أَعْوِرْ بِهِ ، وَلَا هُوَ أَسْوَدُ مِنْك وَأَعْوَرُ مِنْكَ .

وان أردت التعجب من شيء من هذا النحو واستعماله مع أفعل التفضيل بَنَيتَ فِعْلَ التَّعَجُّبِ وأَفْعَلَ التَّفْضِيل مما يجوز بناؤهما منه ، أعْنِي الفِعْل الثُّلَاثِيَّ ، وجئت بالمصدر الذي للفعل الذي لا يجوز بناء فِعْل التعجب منه فنصبته على التعجب بعد ما أَفْعَلَهُ ، وجررته بعد أَفْعِلْ بِهِ ، ونصبته على التمييز بعد أَفْعَل التَّفْضِيل ، فقلت : ما أَسْرَعَ دَحْرَجَتَهُ ، وَمَا أَحْسَنَ انْطِلَاقَه وأَكْثِرْ بِاسْتِغْفَارِه ، وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنْكَ .

وكل ما جاز فيه بناء ما أفْعَلَه وأَفْعِلْ بِهِ جاز أن يبنى منه [3] هُوَ أَفْعَل مِنْكَ تقول : مَا أَحْسَنَه وأَحْسِنْ بِهِ وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْكَ ؛ لأن المراد بهن كلهن التفضيل كما ذكرنا وأسماء الأعيان لا شيء منها (يبنى منه) [4] ما أفْعَلَه ولا أفْعِلْ بِهِ ولا أفْعَل التفضيل ولكن يجاء بها منصوبة على التعجب أو على التمييز تقول : ما أَكْثَرَ مَالَه ، ومَا أَعَزَّ نَفَرَه ، وأَكْثِرْ بِمَالِهِ وأَعْزِزْ بِنَفَرِهِ ، و ﴿ أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَـرًا ﴾ [5] .

* * *

(١) انظر سيبويه (٢٥١/٢) .

(٢) انظر الإنصاف مسألة (١٦) .

(٣) في الأصل وهو أفعل بزيادة واو العطف .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) سورة الكهف من الآية (٣٤) .

باب
(نعم وبئس)

قال ابْنِ جِنّيّ : اعلَمْ أَنَّ نِعْمَ وبِئْسَ فِعْلَانِ مَاضِيَانِ غيرُ متصرِّفَين ، وَمَعْنَاهُمَا : المُبَالَغَةُ / في المَدْحِ أَو الذَّمِّ ، وَلَا يَكُونُ فاعلاهما إلَّا اسْمَينِ مَعرفَينِ بِاللَّامِ ٣٧/ب تَعْرِيفَ الجِنْسِ أَو مُضْمَّرينِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ ، ثُمَّ يُذْكَرُ بَعْدَ ذَلِكَ المَقْصُودُ بِالْمَدْحِ والذَّمِّ تَقُولُ : نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وبِئْسَ الغُلَامُ جَعْفَرُ ، فالرَّجُل مرفوع بِفعلِه ، وزَيدٌ مرفوع ، لأنه خبر مبتدأ محذوف كأن قائلًا قال : مَنْ هَذَا المَمْدُوح ؟ فقلْتَ : زَيدٌ أي هُوَ زَيدٌ ، وإنْ شِئْتَ كَانَ زَيدٌ مرفُوعًا بِالابْتِداء ، ومَا قَبْلَهُ خَبَرٌ عَنْهُ مُقَدَّمٌ عليهِ والمضَافُ إلى اللَّامِ كاللَّامِ تقول : نِعْمَ غُلَامُ الرَّجُلِ زَيدٌ وبِئْسَ وَافِدُ العَشِيرَةِ جَعْفَرٌ .

فإنْ وَقَعَتْ بَعْدَهَا النَّكِرةُ نَصَبْتَهَا علَى التَّمْيِيزِ تَقُولُ : نِعْمَ رَجُلًا أَخُوكَ ، وَبِئْسَ صَاحِبًا صَاحِبُك ، والتقدير : نِعْمَ الرَّجُلُ أَخُوكَ ، فلما أَضْمَرْتَ الرَّجُلَ فَسَّرْته بِقَولِكَ : رجُلًا ، فإن كانَ الفَاعِل مؤنَّثًا كنت في إلحاقِ العَلَامَة وتَرْكِهَا مُخَيَّرًا ، تَقُولُ : نِعْمَ المَرْأَةُ هِنْدٌ ، ونِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ ، فَمَنْ أَلْحَقَ العَلَامَةَ قَالَ : هَذَا فِعْلٌ كَسَائِرِ الأَفْعَالِ ، ومَنْ لَمْ يُلْحِقْهَا أَرَادَ معْنَى الجِنْسِ فَغَلَبَ عِنْدَهُ التَّذْكِير .

(باب نعم وبئس)

قال ابن الخبّاز : / نِعْمَ وبِئْسَ فِعْلَانَ عند البصريين [(١)] ، واحتجوا على ذلك من ١٢٥/أ وجهين : أحدهما اتصال تاء التأنيث بهما ، وفي الحديث : « مَنْ تَوضَّأَ يومَ الجُمْعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ » [(٢)] والثاني : أنهم قد قالوا : نِعْمَا ونِعْمُوا وهذه علامات الأفعال . وذهب الكوفيون [(٣)] إلى أنهما اسمان واحتجوا من وجهين : أحدهما : النداء كقولهم : يَا نِعْمَ المَوْلَى والثاني : دخول حرف الجر كقول حسان : =

(١) انظر المفصل (١٤٥) والإنصاف مسألة (١٤) .

(٢) ورد في صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي جـ (٢) ص (٢٨٢) وتمامه : « ومن اغتسل فالغسل أفضل » والنهاية لابن الأثير (١٦٧/٤) مادة (نعم) .

(٣) انظر الإنصاف مسألة (١٤) .

....

= ٣٠١ - أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أَخَا ثَلَّةٍ أَو مُعْدِمَ المَالِ مُصْرِمَا [١]

والجواب أن دخول حرف الجر وحرف النداء على تقدير الحكاية ، أي : (يَا) [٢] مَنْ يُقَالُ (لَهُ) [٣] نِعْمَ المَوْلَى . ويَا مَنْ يُقَالُ لَهُ : نِعْمَ النَّصِيرُ ، وأَلَسْتُ بِجَارٍ يُقَالُ (لَهُ) [٤] نِعْمَ الجَارُ ، وهما ماضيان لأنهما مبنيان على الفتح ، وإنما كانا غير متصرفين ، لأَنَّ نِعْمَ للمبالغة في المدح وبئس للمبالغة في الذَّمِّ ، والمبالغة معنى فأشبها الحروف حيث دلا على معنى في غيرهما ، وإِنَّمَا اخْتِيرَتْ لهما صيغة الماضي لأن المبالغة في المدح والذم إِنَّمَا تَكُون بالشيء الثابت ، وفيهما أربع لغات [٥] نَعِمَ وبَئِسَ كسَمِعَ ، ونِعِم وبِئِسَ بكسر الفاء والعين ، ونِعْمَ وبِئْسَ بكسر الفاء وسكون العين ، ونَعْم وبَئْسَ بفتح الفاء وسكون العين ، قال طرفة :

٣٠٢ - مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا نَعِمَ السَّاعُونَ فِي ٱلأَمْرِ المُبِرّ [٦]

وكل اسم أو فعل على فَعِل بكسر العين عينه أحد الحروف الحلقية الستة التي هي : الهمْزَةُ والهَاءُ والعَين والحَاءُ والغَين والخَاءُ ، يجوز فيه هذه اللغات الأربع [٧] أنشد سيبويه لِلأخطل : =

---

(١) الثلة : الكثير من الدراهم . والبيت في الديوان (٣٦٩) وروايته :

ألست بنعم الجار يؤلف بيته لذي العرف ذا مال كثير ومعدما

وفي الإنصاف مسألة (١٤) والغرة لابن الدهان ق (١٠٠) مصورة .

واستشهد به على مذهب الكوفيين القائلين باسمية « نعم » لدخول حرف الجر عليها .

(٢ - ٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) انظر المفصل (١١٤) والإنصاف مسألة (١٤) واللسان « نعم » والمرتجل (١٦٤) .

(٦) أقلت من الإقلال : وهو الرفع ، المبر : اسم فاعل من أبر فلان على أصحابه أي غلبهم ، أي : هم نعم الساعون في الأمر الغالب الذي عجز الناس عن دفعه .

البيت في الخصائص (٢/٢٢٨) والخزانة (٤/١٠١) وروايته : « ما أقلت قدمي أنهم » . وفي المقتضب (٢/١٤٠) وسيبويه (٢/٢٠٨) وأمالي ابن الشجري (٢/٥٥) وشرح الحماسة (٢/١٧٣) والأمالي الشجرية (٢/١٥٧) منسوبًا لطرفة ، وبرواية : « ما أقلت قدمي أنهم » والسيرافي (٢/٢٨) والهمع (٢/٧٤) واللسان (نعم) والإنصاف مسألة (١٤) ، والمرتجل (١٦٣) والمحكم (نعم) .

واستشهد به على مجيء نعم على نعم بفتح الأول وكسر الثاني وقد قرئ بهذا الأصل في الشواذ ، قرأ يحيى ابن وثاب : (فنعم عقبى الدار) (ونعم العبد) انظر شواذ ابن خالويه (٦٦/٦٧) والبحر المحيط (٥/٣٨٧) .

(٧) انظر المفصل (١٤٥) .

....

= ٣٠٣ - إذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا فُرَاتُنَا وإنْ شِهْدَ أَجْدَى فَضْلُهُ وَجداوِلُه [١]

ولابد لهما من فاعل ؛ لأنهما فِعْلَان ، وفاعلهما قسمان : ظاهر ومضمر ، فالظاهر قسمان : أحدهما : مُعَرَّفٌ [٢] باللام تعريفًا جنسيًّا كقولهم : نعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ وبِئْسَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ . والثاني : مضاف / إلى المعرف الجنسي كقولك : نِعْمَ غُلَامُ الرَّجُلِ زَيدٌ ، وبِئْسَ صَاحِبُ القَومِ عَمْرٌو [٣] ومنَ مسائل الأصول : نِعْمَ العُمَرُ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ وبئسَ الحَجَّاجُ حَجَّاجُ بْنُ يُوسُف ، وإنما كان فاعلهما كذلك لوجهين : أحدهما : أن معناهما المبالغة في المدح والذم وإذا كان المعرف جنسيًّا صار المخصوص بالمدح أو الذم كالمذكور مرتين معمومًا ومخصوصًا . والثاني : أنك إذا ذكرت المعرف الجنسي وأردفته [٤] بالمخصوص آذَنْتَ في المدح بأن كل فضيلة افترقت في الجنس اجتمعت فيه ، وآذنت في الذم بأن كل نقيصة افترقت في الجنس اجتمعت فيه . ١٢٥/ب

والمضمر لا يكون إلا على شريطة التفسير ، وذلك قولك : نِعْمَ رَجلًا زَيدٌ ، وبِئْسَتِ امْرأَةً هِنْدٌ ، وفي التنزيل : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ [٥] .

والفاعل مُضْمر ، والنكرة مفسرة منصوبة على التمييز ، وبهَا عُرف الجنس المضمر ما هو؟

فإذَا قلت : نِعْمَ رَجُلًا زَيدٌ فكأنك قلت : نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيدٌ .

فإن قلت : من أي وجه يَرْتَفِعُ المخصوص بالمدح أو الذم ؟ قلت : يرتفع من وجهين : أحدِهما أَنْ يكون مبتدأ فإذَا قلت : نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللّه فالأَصْلُ عَبْدُ اللّه نِعْمَ الرَّجُلُ ، لأَنَّ مَرْتَبَةَ المبتدأ التقديم ، فهو مؤخر في اللفظ مقدم في المعنى وقد قدمه ذوُ الرُّمَّةِ قالَ : =

---

(١) الفرات : نهر بالعراق ، أجدى : أغنى ووسع ، والجدا : العطية ، الجداول : مجاري الماء ، واحدها : جدول يمثل عطاءه بالفرات ويقرنه به ، فإن غاب عم القحط والجفاف وإن حضر يفيض عطاؤه على الناس ويعم خيره .

والبيت في سيبويه (٢٥٩/٢) والسيرافي (١١٢/٣) والمرتجل (١٦٤) والهمع (٨٤/٢) والديوان (٢٢٤) وروايته : أجدى فيضه . ورواية السيوطي في الهمع :

إذا غاب عنا غاب ربيعنا وإن شهد أجدى خيره ونوافله

واستشهد به على تسكين الهاء من شهد بعد تحريك الشين بالكسر إتباعًا لحركة الهاء قبل التسكين .

(٢) في الأصل معرفًا بالنصب .

(٣) انظر المفصل (١٤٥) .

(٤) لفظ وأردفته تكرر بالأصل .

(٥) سورة الكهف من الآية (٥٠) .

....

= ٣٠٤ - أَبُو مُوسى فَجَدُّكَ نِعْمَ جَدًّا وشَيخ الحَي خَالُكَ نِعْمَ خَالا [١]

فإن قلت : الخبر جملة ، فأين العائد منها ؟

قلت : إذا قلت : عَبْدُ اللّه نِعْمَ الرَّجُلُ فالرَّجُل جنس يشمل عبدَ اللّه وغَيرَه ، فقام عمومه مقام العائد كما تقول : أما العَبْدُ فَلَا عَبْدَ لَكَ ، وَأَمَّا المَالُ فَلَا مَالَ لِزَيْدٍ والثاني أن يكون خَبَرَ مبتدأ محذوف [٢] كأنك لما قلت : نِعْمَ الرَّجُل ، قيل لك : مَنْ هَذَا الَّذِي أَثْنَيتَ عَليه ؟ قُلْتَ : عَبْدُ اللّه أَي هُوَ عَبْدُ اللّه فالكلام على هذا جملتان : ١٢٦/أ الأولى فعلية / والثانية اسمية .

وإذا كان فاعل نِعْمَ مؤنثًا جاز إلحاق التاء وحَذْفُها [٣] تقول : نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ ونِعْمَ المَرْأَةُ هندٌ ، والإلحَاقُ أَجْوَدُ ، لأن الفاعل مؤنث ، وإنَّمَا جاز الحذف لأن المرأة جِنْسٌ لا واحد منه ، والجنس مذكر ، فإنْ أضمرت جِنْسًا مؤنثًا كقولك : نِعْمَتْ جَارِيَةً زَينَبُ ، فَلَا [٤] بُدَّ مِنْ إلحاق التاء ؛ لأن اتصال الفاعل المضمر أَشَدُّ مِن اتصال الفاعل المظهر ، أَلَا ترى أنه يجوز أن تقول : طَلَعَتِ الشَّمْسُ وطَلَعَ الشَّمْسُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُول : الشَّمْسُ طَلَعَ ، وإنَّمَا تَقُولُ : الشَّمْسُ طَلَعَتْ .

(١) البيت في الديوان تحقيق كارليل ص (٤٤٣) وفي الديوان نشر المكتب الإسلامي (٥٢٩) ورواية الديوان :

أبو موسى فحسبك نعم جدًّا وشيخ الركب خالك نعم خالا

وهو في الخزانة (١٠٧/٤) وفي المحصول (٢٩١) منسوبًا إلى الأخطل . وروى : وزاد الركب خالك . مدح الشاعر الممدوح بشرف النسبين نسب الأب ونسب الأم .

واستشهد به على تقديم المخصوص بالمدح على نعم .

(٢) انظر المفصل (١٤٥) .

(٣) انظر المفصل (١٤٥) .

(٤) في الأصل لم بد .

باب
(حبذا)

قال ابْنُ جِنِّيّ: اعلَمْ أَنَّ حَبَّذَا مَعْنَاهَا المَدْحُ وتَقْرِيبُ المَذْكُور بَعْدَهَا مِنَ القَلْبِ، وَهِيَ تَرْفَعُ المَعْرِفَةَ وتَنْصِبُ النَّكِرَةَ الَّتِي يَحْسُنُ فِيهَا مِنْ على التَّمْيِيزِ تَقُولُ: حَبَّذَا زَيْدٌ، وحَبَّذَا أَخُوكَ، فَحَبَّذَا فِي مَوضِعِ اسْمٍ مَرْفُوعٍ بالابْتَداءِ، وزَيْدٌ فِي مَوضِعِ خَبَرِهِ، وحقيقة القول: أَنَّ الأصل فيها حَبُب كَكَرُم وظَرُف فأسكنت الباء وأدغمت في الثانية، وذَا مرفُوع بفعله وزَيدٌ يَرْتَفِعُ كَما يرتفع بَعْدَ نِعْمَ وبِئْسَ.

وتقول: حَبَّذَا رَجُلًا زَيدٌ أَي: من رَجُلٍ فَتَنْصِبُه على التَّمْيِيزِ، وحَبَّذَا مَعَ الْوَاحِدِ وَالوَاحِدَةِ، والاثْنَينِ والاثْنَتَينِ، والجَمَاعة بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، لأَنَّهُ جَرَى مجْرَى المَثَل تقول: حَبَّذَا زَيدٌ، وحبَّذَا هِنْدٌ، ولَا تَقُولُ: حَبَّذِه، وكذلك حَبَّذَا الزَّيدَان وحبَّذَا الزَّيدُونَ وَحَبَّذَا الهِنْدَاتُ، كلُّه بِصُورَةٍ وَاحِدَةٍ، قَالَ الشَّاعِرُ:

يَا حَبَّذَا القَمْرَاءُ واللَّيلُ السَّاجْ ... وَطُرُقٌ مِثْلُ مِلَاءِ النَّسَّاجْ

(باب حبذا)

قال ابن الخباز: (ومَعْنَاهَا المَدْحُ وتَقْرِيبُ المَذْكُورِ بَعْدَهَا مِنَ القَلْبِ) لأَنَّهُ موضِعُ المحَبَّةِ. وهي مركبة من حبَّ واسْم الإشارة، وفيها ثلاثة أقوال: أَحدها: أنها فِعْلٌ تغليبًا لأول الجزأين، والثاني: أَنَّهَا اَسْمٌ تغليبًا لثاني الجزأين. والثالث: أن كل واحد من الشطرين باق على حاله [١] وحال ذَا في الافتقار إلى المفسر كحال الضمير في نِعْم، وبينهما فرق: وهو أنه لابد من تفسير ضَمِير نِعْم و « ذَا » يَسْتَغْنِي عن المفسر، لأنه اسم ظاهر تقول: نِعْمَ رَجُلًا زَيد، وَحَبَّذَا زَيد، وإِنَّما اخْتَارُوا « ذَا » بخفته بإفراده وتذكيره وأصل حَبَّ: حَبُبَ ككرم [٢] لوجهين أحدهما: أنهم قالوا في اسم الفاعل: حَبِيبٌ قال عروة العذري [٣]:

٣٠٥ - لَئِنْ كَانَ بُرْدُ المَاءِ حرَّانَ صَادِيًا ... إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ [٤] =

---

(١) انظر الهمع (٢/٨٨). (٢) انظر المرجع السابق.

(٣) هو عروة بن حزام العذري.

(٤) الصدي: شدة العطش، وقيل: هو العطش ما كان، والبيت في المقاصد النحوية (٣/١٥٦) منسوبًا إلى كثير عزة وروايته: لئن كان برد الماء هيمان صاديًا « ولم نجده في ديوان كثير » وقد أورد=

....

= والثاني : أنهم قالوا : حُبَّ بضم الحاء [١] فنقلوا الضمة إِلَيهَا مِنَ الْبَاءِ ، قال سَاعِدَةُ الهُذَلِيُّ :

٣٠٦ - هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلِيكَ تَشْعَبُ [٢]

١٢٦/ب / وإِذَا قلت : حَبَّذَا رَجُلًا زَيدٌ ، فانتصاب رَجُل على التمييز ، والعامل فيه حَبَّ وهو مفَسِّر لِذَا ، والدليل على أنه تمييز دُخولُ مِنْ عَلَيهِ ، قال جرير :

٣٠٧ - يَاحبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وحبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا [٣]

وقيل فيه إِذَا كان مشتقًّا : إنه حال كقولك : حبَّذَا رَاكِبًا زَيدٌ .

وفي ارتفاع المخصوص أوجه مبنية على الخلاف في حَبَّذَا ، فمن قال : إِنَّها بجملتها فِعْل كان المخصوص فَاعِلًا ، ومن قال : إِنَّها اسْمٌ كان المخصوص مبتدأ وهيَ خَبَرُه ، أو خَبَرًا وَهَيَ مُبْتَدَأَة ، ومن قال : إِنَّهَا فِعْل واسمٌ فله أَنْ يَجْعَلَ المخصوص بدَلًا مِنْ ذَا [٤] ، ولَهُ أَنْ يجْعَلَهُ مُبْتَدأً ، خَبَرُه الجُمْلَة المتقدمة ، وذَا يُغْنِي عَنِ العَائِدِ ، وله أَنْ يَجْعَلَه خَبَرَ مُبْتَدأٍ مَحْذُوفٍ ، وهذان الوجهان وجها رفع المخصوص بَعْدَ نِعْمَ .

ولا يختلف « ذَا » باختلاف المشار إليه ، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، فلا تقول حَبَّذَانِ ولا حبَّ أُولَائِي وَلَا حَبَّذِهِ ، وَلَا حَبَّ تَانِ ، لأنه جَرَى مَجْرَى المَثَل [٥] =

= جامع الديوان البيت وقصيدته تحت عنوان : « أبيات منسوبة لكثير » (٥٢٢ - ٥٢٣) وهو من شواهد شرح الكافية وهو الشاهد (١٩٦) وانظر الخزانة (٥٣٣/١) وقال البغدادي : إن البيت لعروة بن جزام. وهو في الأشموني (٢٤٩/١) والمقاييس (٢٤٢/١) وروايته :

* إلي عجيبًا إنها لعجيب *

وهو من قصيدة في أمالي القالي (١٣٥/٣) وفي جمهرة أشعار العرب (١٤٣) والأغاني (١٤٢/١١) واللسان (٤٩/٤) والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٣٢٦) والمحصول (٢٩٣) .

واستشهد به على مجيء اسم الفاعل من حب على حبيب وهو مما يؤيد كون حب أصله حبب .

(١) انظر المفصل (١٤٦) .

(٢) غضوب : اسم امرأة ، وعدت عواد : صرفت صوارف ، الولي : المداناة ، تشعب : تفرق . والبيت في اللسان (شعب) ورواية اللسان كرواية التوجيه وهو في الديوان (١٦٧/١) وروايته « وحب من يتحبب » . واستشهد به على مجيء حب بضم الحاء .

(٣) انظر ديوان جرير (٤٩٣) والغرة لابن الدهان ق (١٠٦) والهمع (٨٨/٢) ومعجم ما استعجم (٦٩٠/٢) واستشهد به على دخول من على المفسر وهو دليل كونه تمييزًا .

(٤ - ٥) انظر الهمع (٨٨/٢) .

باب (عسى)

قال ابن جني : اعْلَمْ أَنَّ عَسَى فِعْلٌ مَاضٍ غَيرُ مُتَصَرِّفٍ ، وَمَعْنَاهُ الـمُقَارَبَةُ ، وَهُوَ يَرْفَعُ الاسْمَ ويَنْصِبُ الخَبَرَ كَكَانَ ، إلَّا أَنَّ خَبَرَه لَا يَكُونُ إلَّا فِعْلًا مُسْتَقْبَلًا ، وَيَلْزَمُهُ أَنْ ، وذَلِكَ قَولِكَ : عَسَى زَيدٌ أَنْ يَقُومَ ، وعَسَى جَعْفَرٌ أَنْ يَنْطَلِقَ ، قَالَ اللّه تَعَالَى : ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾ .

وَيَجُوزُ أَنْ تَحْذَفَ « أَنْ » فَتَقُولُ : عَسَى زَيدٌ يَقُومُ ، قَالَ هُدْبَةُ بْنُ خَشْرَم :

عَسَى الهَمُّ الَّذِي أَمْسَيتُ فِيهِ   يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وتقول : زَيدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ ، فاسْمُ عَسَى مُضْمَر فِيهَا ، فَإِنْ ثَنَّيت عَلَى هَذَا أَو جَمَعْتَ أَو أَنَّثت قُلْتَ : الزَّيدَان عَسَيَا أَنْ يَقُومَا ، والزَّيدُونَ عَسَوا أَنْ يَقُومُوا ، وهِنْد عَسَتْ أَنْ تَقُومَ ، والهِنْدَانِ عَسَتَا أَنْ تَقُومَا ، والهِنْدَاتُ عَسَينَ أَنْ يَقُمْنَ ، فَأَنْ الآنَ وَمَا بَعْدَهَا فِي موضع نَصْبٍ .

= ومعنى ذلك أنه وضع للمبالغة في المَدْحِ ، وهذا شَأْنُ الأَمْثَالِ ، وأنشد الزجاج :

٣٠٨ - يَا حَبَّذَا القَمْرَاءُ واللَّيلُ السَّاجْ   وَطُرُقٌ مِثْلُ مِلَاءِ النَّسَّاجْ [١]

السَّاجِي : السَّاكِنُ ، والمِلَاء : الـمَلَاحِفُ ، والشاهد : أنه قال : « ذَا » فذَكَّره ، والإِشارَة إِلَى القَمْرَاء .

(باب عسى)

قال ابن الخباز : (اعْلَم أَنَّ عَسَى فِعْلٌ مَاضِي غَيرُ متَصَرِّفٍ) والدليل على أنَّها فعل : اتصال تاء الضمير بها كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ [٢] والدليل على أنَّها ماض : تجردها من زيادات المضارعة وأنها ليست بأمر . وإنما لم تتصرف ؛ لأنها =

---

(١) البيت للحارثي كما في اللسان (سجا) .

القمراء : ضوء القمر والبيت في اللسان (قمر ، سجا) والأمالي للقالي (١٧٤/١) والكامل للمبرد (١٦٦/١) وابن يعيش (١٣٩/٧ ، ١٤١) والخصائص (١١٥/٢) ، ورسالة الغفران (٥٠١/٢) والمقاييس (١٣٧/٣) والأزمنة والأمكنة للمرزوق (٥٢/٢) .

واستشهد به على تذكير « ذا » مع أن الإشارة إلى القمراء وهي مؤنثة .

(٢) سورة محمد من الآية (٢٢) .

....

١٢٧/أ =أشبهت لعَلَّ حَيثُ كان مَعْنَاهَا الطَّمَعُ / والرَّجَاءَ ، وهي من عوامل المبتدأ والخبر ، مِنْ بَابِ كَانَ ترفع الاسم وتنصب الخبر .

ويَلْزَمُ خَبَرَهَا ثَلاثَةُ أُمُورٍ : أَنْ يَكُونَ فِعْلًا ؛ وذلك لأنَّ مَعْنَاهَا الطَّمَعُ ، والطَّمَعُ إنما يكون في الأفعالِ ، وأَنْ يَكوُن مستقبلًا ؛ لأن الطَّمع إنما يكون في المستقبل ، وأَنْ يكون مَشْفُوعًا بِأَنْ ، لأنها تحقق الاستقبال ، تقول عَسَى زَيدٌ أَنْ يَقُوم ، وفي التنزيل : ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾ [١] وقال تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [٢] فموضع أَنْ وما بعدها نَصْبٌ [٣] والدليل على ذلك قولِهِم في المثل : « عَسَى الغُوَير أَبْؤُسا » [٤] وقال بعضهم : تقديره : عَسَى الغُوَيرُ أَنْ يَكُونَ أَبْؤُسا ، ورده عبد القاهر بِأَنَّ حَذْفَ بعض الموصول لَا يَجُوزُ .

وقد يجيء في الشعر خَبَرُ عَسَى اسْمًا صَرِيحًا ، أنشد المرزُوقِي رحمه الله :

٣٠٩ – أَكْثَرْتَ فِي اللَّومِ مُلِحًّا دَائِمًا لَا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسِيتُ صَائِمًا [٥]

ويجيء أيضًا خَبَرُهَا فِعْلًا بغير أَنْ ، قال هُدْبَةُ بْنُ الخَشْرَم :

٣١٠ – عَسَى الهَمُّ الَّذِي أَمْسَيتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَه فَرَجٌ قَرِيبُ [٦]

وقال أيضًا : =

---

(١) سورة المائدة من الآية (٥٢) . (٢) سورة محمد من الآية (٢٢) .

(٣) انظر المفصل (١٤٣) والارتشاف ق (١٧٤) ب .

(٤) في الأمثال للميداني (٤٢٤/١) . وابن يعيش (١١٩/٧ ، ١٢٣) والارتشاف ق (١٧٥ ، ٤٧١) من المحقق . والغوير : قيل : موضع على الفرات ، وقيل : ماء لبني كلب قال الأصمعي : إنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم أو أتاهم فيه عدو فقتلوهم فصار مثلًا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شرًّا . وقال ابن الكلبي : هذا المثل تكلمت به الزباء وفيه شذوذ وهو مجيء خبر عسى اسمًا والمستعمل أن يكون فعلًا مقرونًا بأن .

(٥) أكثرت : زدت ، اللوم : العذل والتعنيف ، ملحًا : من الإلحاح وهو الإقبال على الشيء مع المواظبة . والبيت ينسب لرؤبة بن العجاج . وهو في ابن عقيل (١٢٣/١) وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي والعدوي (٨٨) والخزانة (٧٧/٤) والمغني (١٥٢/١) وديوان رؤبة (١٨٥) فيما ينسب له وللعجاج واستشهد به على مجيء خبر عسى اسمًا مفردًا وهو قليل والكثير كونه فعلًا مضارعًا ؛ لأنه يدل على الحال والاستقبال .

(٦) والبيت في سيبويه (٤٧٨/١) وابن عقيل (٣٢٨/١) والعدوي والجرجاوي (٩٠) ، والخزانة (٤-/٨١) والمغني (١٥٢/١) والإيضاح للفارسي لوحة (١٩) . والهمع (١٣٠/١) والدرر اللوامع (١٠٦/١) وروايتهما « عسى الكرب » والسيرافي : (٢٩٦/٢) والجمل للزجاجي (٢٠٩) وابن يعيش (١١٧/٧) . ويروى أمسيت بضم التاء وفتحها والفتح أوجه ، لأنه يخاطب ابن عمه=

قال ابْنُ جِنِّي : فإنْ لَمْ تَجْعَل في عَسَى ضَمِيرًا كَانَتْ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ تَقُولُ : زَيدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ والزَّيدَانِ عَسَى أَنْ يقوما ، والزيدون عسى أن يَقُومَوا ، وهِنْدٌ عَسَى أَنْ تَقُومَ ، والهِنْدَان عَسَى أَنْ يَقُومَا ، والهِنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ / ، فَأَنْ الآنَ ومَا بَعْدَهَا في موْضِع رفع بِعَسَى واسْتُغْنِيَ بِمَا ضُمِّنَهُ اسْمُهَا مِنَ الحدَثِ عَنْ ذِكْرِ الحَدَثِ في خَبَرِهَا . ٣٩/ب

= ٣١١ - عَسَى اللّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جونِ الرَّبَابِ سَكُوبِ [١]

وسألت شيخنا رَحِمَهُ اللهُ : ما الفرق بين قولنا : عَسَى زَيدٌ ، أَنْ يَفعَلَ وعسىَ زَيدٌ ، يَفْعَلُ ، فقال : الفرق بينهما أَنَّ طَرْحَ أن يؤذن بِقوة الطمع ؛ لأنه قد زال دليل الاستقبال ولعسى مذهب آخر : وهو أن يكون فاعلها أَنْ وَصِلَتُها كقولك : عَسَى أَنْ يَذْهَبَ عمْرٌو كأنك قلت : قَرُبَ ذَهَابُ عَمْرٍو [٢] . وفي التنزيل : ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾ [٣] فلا يجوز أن يرتفع رَبُّكَ بِعَسَى ؛ لأَنَّ مَقَامًا منصوب بِيَبْعَثَك ، فلو كان ربُّكَ مرفوعًا بِعَسى لفصلت بين الصلة والموصول / بأجنبي منهما . وفي التنزيل : ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ ﴾ [٤] وأما قوله تعالى : ﴿ لَا تَقۡتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ ﴾ [٥] فيجوز أن يكون في عَسَى ضَمِيرُ موسَى ، فيكون ﴿ أَن يَنفَعَنَآ ﴾ في موضِع نَصْبٍ [٦] . ١٢٧/ب

وها هنا مسألة تفصل بين حالي عسى تقول : زَيدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ ، فهذا بمنزلة الآية ، فإنْ جعلت في عسى ضميرًا ثنيت وجمعت وأنثت فقلت : الزَّيدان عَسَيَا أن يقوما والزيدون عَسَيوا أَنْ يقُومُوا وهِنْد عسَتْ أن تقوم والهِنْدَانِ عَسَتَا أَنْ تَقُومَا والهِنْدَاتُ عَسَينَ أَنْ يَقُمْنَ .

قال ابْنُ الخَبَّاز : وإنْ لَمْ تجعل في عسَى (ضَميرًا) [٧] وحدتها في التثنية=

= وكان معه في السجن . والشاهد فيه : مجيء خبر عسى جملة فعلية غير مقترنة بأن .

(١) المنهمر : السائل ، الجون : الأسود ، الرباب : ما تدلى من السحاب دون سحاب فوقه ، السكوب : المنصب . والبيت في سيبويه (٤٧٨/١) ، (٢٦٩/٢) ، والصحاح مادة (عسى) (٢٤٢٦/٦) منسوبًا إلى سماعة بن أشول النعامي كما هو كذلك في اللسان (عسا) (٢٨٤/١٩) وانظر الكامل للمبرد (١١٤/١) والارتشاف ق (٣٨٦) ب والأشموني (٧٧١/٣) والتكملة لأبي علي (٣٠٤) والسيرافي (٢٩٦/٢) ب وابن يعيش (١١٧/٧) . والشاهد فيه : مجيء خبر عسى جملة فعلية غير مقترنة بأن .

(٢) انظر المفصل (١٤٣) .

(٣) سورة الإسراء من الآية (٧٩) .

(٤) سورة البقرة من الآية (٢١٦) .

(٥) سورة القصص من الآية (٩) .

(٦) في الأصل في موضع رفع والصواب ما أثبتناه .

(٧) زيادة يقتضيها السياق .

باب
(كم)

قال ابن جنّي: اعْلَمْ أَنَّ كَمْ تَكُونُ فِي الْكَلَام عَلَى ضَرْبَيـنِ : أَحَدُهُمَا : الاسْتِفْهَامُ ، والآخرُ : الخَبَرُ ، وَهِيَ اسْمٌ لِلْعَدَدِ مُبْهَمٌ ، فَإِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا : نَصَبَتْ النَّكِرَةَ الَّتِي يَحْسُنُ فِيهَا مِنْ عَلَى التَّمْيِيز ، وإِذَا كَانَتْ خَبَرًا ، جَرَّتْ تِلْكَ النَّكِرَةُ ، تَقُولُ فِي الاسْتِفْهَامِ : كَمْ غُلَامًا لَكَ ؟ وكَمَ دِرْهَمًا فِي كِيسِكَ ؟

وَتَقُولُ فِي الخَبَر : كَمْ غُلَام قَدْ مَلَكْتَ ، وَكَمْ دَارٍ قَدْ دَخَلْتَ ، فَإِنْ فَصَلْتَ بِينَها وَبِينَ النَّكِرَةِ التي تَنْجَرُّ فِي الخَبَرِ نَصَبْتَهَا ، تَقُولُ : كَمْ قَدْ حَصَلَ لِي غُلَامًا ، وكَمْ قَدْ زَارَنِي رَجُلًا أَرَدْتَ كَمْ غُلَامٍ قَدْ حَصَلَ لِي ، وكَمْ رَجُلٍ قَدْ زَارني ، فلمَا فَصَلْتَ بينهُمَا نَصبْتَ النَّكِرَةَ ، قَالَ القُطَامِي :

كَمْ نَالَنِي منْهُم فَضْلًا على عَدَمٍ إذْ لَا أَكادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

= والجمع وذكرتها في التأنيث ، فقلت : الزَّيدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا والزَّيدُونَ عسَى أَنْ يقُومُوا وهِنْد عَسَى أَنْ تَقُوم والهِنْدَانِ عَسَى أَنْ تَقُومَا ، والهِنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ . وها هنا تقدير فتفطن له ، إذَا قَلت : زَيدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ فجعلت في عَسَى ضَمِيرًا كان الأصل عسَى زَيدٌ أَنْ يَقُومَ . وإذَا قُلْتَ : زَيدٌ عسَى أَنْ يَقُومَ ، فَلَمْ تجعل فيها ضميرًا كان الأصل عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيدٌ .

فإن قلت : فإن كانت عسَى من عوامل المبتدأ والخبر فأين الاسم والخبر في قولك عَسَى أَنْ يَقُومُ زَيد ؟ .

قلت : لما كانت صلة أَنْ فِعْلًا وفَاعِلًا أغنيا عن المجيء بالجُزْأين ، وأقرب نظير له قوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (١) لأنَّ حَسِبُوا يَقْتَضِيَ مفعوليْن والفعل والفاعل الواقعان في صلة أَنْ سَدًّا مَسدَّهُمَا ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾ (٢) عند الزمخشري .

(باب كم)

قال ابن الخبّاز : لَا خَفَاء فِي اسْمِيَّةِ كَمْ ؛ لأَنَّها تَقَعُ مبْتَدأً ، ويدخلها حرف الجر =

---

(١) سورة المائدة من الآية (٧١) .
(٢) سورة العنكبوت من الآية (٢) .

....

=تقول : كَمْ مَالُكَ ؟ وبِكَمْ رَجُلٍ مَرَرْتَ ؟

واختلف النحويون فيها ، فذهب الكسائي إلى أنَّها مركبة [١] أصلها كَمَا فحذفت الألف وأسْكِنَتْ الميمُ [٢] قال الشاعر :

٣١٢ - يَا أَبَا الأَسْوَدِ / كَمْ أَسْلَمْتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وذِكَر [٣] ١٢٨/أ

وذهب البصريون إلَى أنَّها مفردة [٤] وهو الصحيح ؛ لأنَّ الإفْرادَ هو الأصل ، فمن ادَّعاه فقد تمسك بالأصل ، ولأنَّ قول الكوفيين يفضي إلى بقاء الاسم على حرف واحد وهي اسْمٌ لِعَدَدٍ مُبْهَمٍ ، وفائدة وضعها الاخْتِصَار ، لأنك إذَا قلت في الاستفهام كَمْ دِرْهَمًا فِي كِيسِكَ ؟ أغناك هذا عن ذكر الأعداد قاطِبَة .

وهي في الكلام على ضربين : استفهامية وخبرية ، وهي مَبْنية في كِلَا وَجْهيها ، وقد ذكرت ذلك فيما مضى ، فإذا كانت استفهامية نُصِبَتْ النَّكِرَة بَعْدَها على التمييز تقول : كَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ ؟وَكَمْ ذِرَاعًا ثَوبُكَ ؟ لأنها في تقدير عدد منون [٥] أو فيه النون ، كأنك قلت : أَتِسْعَةَ عَشَرَ ذِراعًا ثَوبُكَ أَمْ عِشْرُونَ ؟

وإذا كانت خبرية جُرَّتْ النكرة كقولك : كَمْ رَجُلٍ عِنْدِي ، وكَمْ غُلَامٍ لِي ، ومعناها التكثير . وهي نقيضة رُبَّ ، لأنَّ ربَّ معناها التقليل ، وإذَا كانت خبرية جاز أَنْ يكون مميزها مفردًا ومجموعًا ، وقد مثلناهما ، لأنها بمنزلة عدد مضاف ، والعدد يضاف إلى الجمع كقولك : ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ ، وإلَى المُفْرَدِ كقولك : مِائَةُ ثَوب .

والقياس في الخبرية أن تبين بالواحد ؛ لأنها عدد كثير فهي كالمِائَةِ والْأَلْفِ ولا يبينان إلا بالواحد كقولك : مِائَةُ رَجُلٍ وَألفُ دِينَارٍ . =

---

(١) انظر الإنصاف مسألة (٤٠) .

(٢) وذلك لكثرتها في كلامهم ، وجريانها على ألسنتهم .

(٣) البيت لم نهتد إلى قائله : ووصفت الهموم بطارقات ، لأنها كثيرًا ما تأوي ليلًا ، والبيت في الخزانة (١٩٧/٣) والمغني (٢٩٩/١) وروايته « لم خلفتني » وفي ابن يعيش (٨٨/٩) والأمالي الشجرية (٢٣٣/٢) والسيرافي (١٣٣/٣) والإنصاف مسألة (٤٠) . واستشهد به على كونه نظيركم في حذف الألف وإسكان الميم لكثرة الاستعمال .

(٤) انظر الإنصاف مسألة (٤٠) .

(٥) انظر سيبويه (٢٩١/١) قال : وكذلك كم هو منون عندهم كما أن خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه ... ولكن التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف .

....

= وإذَا كانت استفهامية لم يكن مميزها [١] إلَّا مفردًا ولا يكون جمعًا فلا تقول : كَمْ غِلْمَانًا لَكَ [٢] ؟ كما لا تقول [٣] : أعِشْرُونَ غِلْمَانًا لَكَ ؟ [٤] قال ابن السراج [٥] : وحكى الأخفش أَنَّ الكوفيين يجيزونه .

وإذا فصلت بين الخبرية ومميزها نصبته لقبح [٦] الإضَافَة مع الفصل [٧] ، تقول كَمْ رَجُلٍ زَارَنِي ، وكَمْ غُلَامٍ حَصَلَ لِي ، فإذَا فصَلْتَ فقلت : كَمْ زَارَنِي رَجُلًا وَكَمْ حَصَلَ لِي غُلَامًا نَصَبْتَ / قال القطامي : ١٢٨/ب

٣١٣ - كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلًا على عَدَمٍ ... إذْ لَا أَكَادُ مِنَ الإقْتَارِ أَحْتَمِلُ [٨]

أراد : كَمْ فَضْلٍ نَالَنِي ، فَلَمَّا فَصَلَ نَصَبَ .

---

(١) في الأصل مميزًا بدون هاء الضمير .

(٢) في الأصل « كم غلمانك » وما أثبتناه عن سيبويه (٢٩٢/١) .

(٣) في الأصل يقول وهو تصحيف . (٤) انظر الكتاب (٢٩٢/١) .

(٥) انظر الأصول (٢٤٧/١) قال : ولا يجوز كم غلمانًا لك كما لا يجوز أعشرون غلمانًا لك ؟ قال وحكى الأخفش أن الكوفيين يجيزونه . (٦) في الأصل لفتح وهو تصحيف .

(٧) انظر سيبويه (٢٩٥/١) والإنصاف مسألة (٤١) .

(٨) العدم : الفقر : الإقتار : الافتقار .

والبيت في ديوان القطامي (٣٠) وروايته برفع فضل وفي سيبويه (٢٩٥/١) والأعلم (٢٩٥/١) والخزانة (٣٩١/١ ، ٣٩٤) ، (١٨٨/٣ - ١٩٠) وجمهرة أشعار العرب (٨١٨/٢) وشرح المفصل (١٢٩/٤ - ١٣١) والعيني (٢٩٨/٣) ، (٤٩٤/٤) والمقتضب (٦٠/٣) والإنصاف مسألة (٤١) والهمع (٢٥٥/١) والدرر اللوامع (٢١٢/١) والأشموني (٦٣٦/٣) والسيرافي (١٨/٢) أ والغرة لابن الدهان ق (١١١) مصورة . والشاهد فيه : انتصاب تمييزكم الخبرية للفصل بينها وبينه .

قال ابْنُ جِنِّيّ : وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَنْصِبُ بِهَا بِغَيرِ فَصْلٍ قَالَ الفَرَزْدَقُ / : ٤٠/أ

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدْعَاء قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

يُرْوَى بِرَفْعِ العَمَّةِ ونَصْبِهَا وجَرِّهَا ، فَمَنْ جَرَّهَا أَو نَصَبَهَا جَعَل كَمْ خَبَرًا في الوَجْهَينِ ، وقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْ نَصَبَهَا أَرَادَ الاسْتِفْهَامَ بِهَا ، ومَنْ رَفَع العَمَّةَ فإِنَّمَا سَأَلَ أَو أَخْبَرَ عَنِ الْحَلْبَاتِ أَرَادَ : كَمْ حَلْبَةً ، ورَفْعُ العَمَّةِ بِالابْتَدَاءِ ، وجَعل قوله : « قَدْ حَلَبَتْ » خَبَرًا عَنْهَا .

واعلم أن كم اسم فتكون مرفوعة ، ومنصوبة ، ومجرورة ، تقول في الرفع : كم مالك ؟ فكم مرفوعة بالابتداء ، ومالك خبر عنها ، وتقول في النصب : كم إنسانًا ضربت ؟ وفي الجر : بكم إنسان قد مررت ؟ وتقول : بكم ثوبك مصبوغ ؟ وإن شئت نصبت فقلت : مصبوغًا فَإِذَا رَفَعْتَ جَعَلْتَهُ خَبَرَ ثَوبِكَ . وإِذَا نَصَبْتَ جَعَلْتَ الظَّرْفَ خَبَرًا عَنِ الثَّوبِ ، ونَصَبْتَ مَصْبُوغًا على الْحَالِ ، والظَّرْفُ مع النَّصْبِ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ ، لأنَّه الخَبَرُ ، وَهُوَ مَعَ الرَّفْعِ مُتَعَلِّقٌ بِنَفْسِ مَصْبُوغ ، وإذا رفعت مصبوغًا فَالسُّؤَالُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ ثَمَنِ المَصْبُوغِ ، وإِذَا / نَصَبْتَه فَالسُّؤَالُ إنما هُوَ عَنْ ثَمَنِ الثَّوبِ . ٤٠/ب

قال ابْنُ الخَبَّاز : وها هنا شيء ينبغي أن تتفطن له اعلم أن قولنا : كَمْ زَارَني رَجُلًا لَيسَ بِمُغْنٍ عَنْ قولنا كَمْ رَجُلٍ زَارَني بِجَرِّ رَجُلٍ . لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز إلا في الشعر بالظرف وحرف الجَرّ كقول عمرو بن قميئة :

٣١٤ - لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ الْيَومَ مَنْ لَامَهَا (١) =

---

(١) ساتيدما : جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند ويقال : إن هذا الجبل لم يمر عليه يوم من الدهر إلا ويسفك فيه دم ، استعبرت : بكت وهو من أبيات ثلاثة لعمرو بن قميئة : قالها في خروجه مع امرئ القيس إلى ملك الروم وهو الذي عناه بقوله :

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

والبيت في ديوان عمرو بن قميئة تحقيق الصيرفي ص (١٨٢) وسيبويه والأعلم (٩١/١) واللسان (دمي) ومعجم ما استعجم (٧١١/٣) والخزانة (٢٤٧/٢ - ٢٥٠) ، وابن يعيش (٢٠/٣) ومعجم البلدان (١٦٨/٣ - ١٦٩) ومجالس ثعلب قسم (١٢٥ ، ١٥٢) والأصول (٢٨٩/٢) والسيرافي (٦٢/١ ، ٤٥٣) .

واستشهد به على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف للضرورة الشعرية .

....

= أَي : لِلّه دَرُّ مَنْ لَامَهَا اْليَومَ ، والفَصْلُ بِحَرْفِ الجَرِّ كقول ذي الرمة :

٣١٥ - كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ المِيسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ [١]

أراد : كأن أصوات أواخر الميس ، فإذا ثبت ذلك وجب أن يكون قولنا : كم زارني رجلًا ، أصله : كم رجلًا زارني بالنصب ، لأن الفصل بين الناصب والمنصوب يقع كثيرًا والذي سوغ هذا التقدير أن من العرب من يقول : كم رجلًا زارني ، فينصب بها النكرة من غير فصل . قال الفرزدق :

٣١٦ - كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري [٢]

الفدع : استرخاء الرسغ ، والعشار : جمع عشراء ، وهي الناقة التي أتى عليها من حملها عشرة أشهر . والبيت يروى برفع العمة ونصبها وجرها ، فالرفع بالابتداء وساغ الابتداء بالنكرة ، لأنها وصفت بقوله : « لك » « وقد حلبت » هو الخبر ، فإذا رفعت جاز أن تكون كم استفهامية وخبرية ، فإن كانت استفهامية فهو يسأل عن الحلبات تهكمًا واستهزاء ، وإن كانت خبرية فهو يخبر عن العمة بالحلب ، وإذا نصبت جاز أن تكون استفهامية وخبرية ، فإن كانت استفهامية فالسؤال عن العمات=

---

(١) الإيغال : شدة السير ، الأواخر جمع آخرة يوزن فاعله وهي آخرة الرحل وهو العود الذي في آخر الرحل والذي يستند إليه الراكب ، الميس : شجر يتخذ منه الرحال والأقتاب . الفراريج : جمع فروجة وهي صغار الدجاج .
والبيت في ديوان ذي الرمة ت كارليل ص (٧٦) وروايته :
« أنقاض الفراريج » والأنقاض : أصواتها . وفي سيبويه (٩٢/١ ، ٢٩٥ ، ٣٤٧) وفي سر الصناعة (١١/١) واللسان (نقض ، وميس) والخزانة (١١٩/٢ ، ٢٥٠) والخصائص (٤٠٤/٢) والمقتضب (٣٧٦/٤) وشرح الحماسة (١٠٠/٣) وشروط سقط الزند (١٥٣٣) وابن يعيش (٧٧/٣) ، (١٠٣/١) ، (١٠٨/٢) والموشح (١٨٥) ، والإنصاف (٤٣٣) وشرح السيرافي (١٥٩/١) ب ، (١٨/٢) ب والأصول (٣٢٠/١) .
واستشهد به على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور للضرورة الشعرية .

(٢) ورد البيت في ديوان الفرزدق (٣٦١/١) والخزانة (١٢٦/٣) وابن عقيل (٢٢٦/١) والمغني (١٨٥/١) وسيبويه (٢٩٣/١ ، ٢٩٥) والمقاصد النحوية (٤٨٩/٤) وفي الديوان ط القاهرة (٤٥١/٢) وهو من قصيدة في النقائض (٣١/٢ - ٤٠) والعيني (٥٥٠/١) وشرح الكافية للرضي (٩٣/٢ - ٩٤) والمقتضب (٥٨/٣) والأشموني (٩٨/١) ، (٦٣٣/٣) وابن يعيش (١٣٣/٤) والمقاييس (٣٢٥/٤) واللسان (عشر) والأصول (٢٤٨/١) والموجز لابن السراج (٤٤) والسيرافي (١٤/٢) والجمل (١٤٨) والهمع (٢٥٤/١) والدرر (٢١١/١) .
واستشهد به على جواز النصب بكم الخبرية بدون فصل .

....

=والخالات وإن كانت خبرية فالتكثير / للعمات والخالات وهو في الاستفهام متهكم، ١٢٩/أ وإذا جررت لم تكن إلا خبرية ، لأن الاستفهامية لا تجر مميزها .

واختلف النحويون في جر النكرة بعد « كم » ، فقال الأكثرون : إنه بها ؛ لأنها مضافة إليها ، وقال الخليل [١] : إنه بمن مضمرة ، لأنه قد كثر استعمالها بعدها وفي التنزيل : ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ ﴾ [٢] ، ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ ﴾ [٣] وقال الشاعر :

٣١٧ - وكم من لئيم ودني [٤] وشمته وإن كان شتمي فيه صاب وعلقم [٥]

فأضمرت لأنَّ موضِعَهَا معْلوُمٌ .

واعلم أنَّ كَمْ اسم تكون في كلا موضعيها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة [٦] فالاستفهامية المرفوعة : كقولك : كَمْ غُلَامًا لَكَ ؟ والمنصُوبَةُ : كقولك : كَمْ رَجُلًا ضَرَبْتَ ؟ والمجرورة [٧] : كقولك : بِكَمْ إنْسَانًا مَرَرْتَ ؟ ويجوز جَرُّ إنسانٍ وإنْ كانت استفهامية ، لأنّ البَاءَ سَدَّت مسَدَّ مِنْ المُضمرة ، والنصب أجود . والخَبَرِيَّة المرفوعة كقولك : كَمْ غُلَامٍ لِي ، والمنصوبة كقولك : كَمْ عَبْدٍ [٨] ملكْتَ . والمجرورة كقولكَ : إلى كَمْ بَلَدٍ سَافَرْتَ .

وإذَا أَرَدْتَ أَنْ تعلم ما موضعها من الإِعْرَاب وضعت مكانها العدد ، لأنه معرب فيتبين إعْرَابُها المحكوم بِهِ عَلَيهَا ، تقول : أَعِشْرُونَ غُلَامًا لَكَ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟ وَأَأَرْبَعِينَ رَجُلًا ضَرَبْتَ أَمْ خَمْسِينَ ؟ وأَبِستِينَ إنْسَانًا مَرَرْتَ أَمْ بِسَبْعِينَ ؟ وكذلك الخبر ، إذا وضعت العدد في موضع كمْ مَعَهُ ، والله أعلم .

---

(١) انظر سيبويه (٢٩٣/١ - ٢٩٤) . (٢) سورة الأعراف من الآية (٤) .

(٣) سورة النجم من الآية (٢٦) . (٤) في الأصل ليلم وداني .

(٥) البيت لم نهتد إلى قائله ، ولم نجده فيما بين أيدينا من المراجع .

الصاب : عصارة شجر مر ، والعلقم : شجر الحنظل .

واستشهد به على جر النكرة بعد « كم » بمن ظاهرة ، وهذا يؤيد رأي الخليل .

(٦) انظر سيبويه (٢٩١/١) . (٧) في الأصل والمجرور بدون تاء التأنيث .

(٨) في الأصل عبدًا بالنصب .

قال ابْنُ جِنّي : اعلَمْ أَنَّ حُكْمَ جَمِيعِ الأَسْمَاءِ فِي ٱلأَصْلِ أَنْ تَكُونَ مُنْصَرِفَةً ، وَمَعْنَى الصَّرْفِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ إِلَّا أَنَّ ضَرْبًا مِنْهَا شَابَهَ الفِعْلَ مِنْ وَجْهَيـنِ ، فَمُنِعَ مَالَا يَدْخُلُ الْفِعْلَ مِنَ التَّنْوِينِ والجَرِّ والأَسْبَابُ الَّتِي إِذَا اجْتَمَعَ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ منها سَبَبَانِ مَنعاهُ الصَّرْفَ تِسْعَةٌ : وَهِيَ وَزْنُ الفِعْلِ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَيه أَو يُخُصُّه ، والتَّعْرِيف ، والتأْنِيثُ بِغَيرِ فَرقٍ ، والأَلِفُ والنُّونُ المُضَارعَتَانِ لِأَلِفَي التَّأْنِيثِ ، والْوَصْفُ ، والعَدْلُ ، والجَمْعُ ، والعُجْمَة ، وأَنْ يُجْعَلَ اسْمَانِ اِسْمًا لِشَيءٍ وَاحِدٍ .

(معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف)

قال ٱبنُ ٱلخَبَّاز : (اعْلَمْ أَنَّ حُكمَ جَمِيعِ الأَسْماءِ فِي ٱلأَصْلِ أَنْ تَكُونُ مُنصرِفَةً) وذلك لعلتين : إِحْدَاهُمَا : أَنَّ الأصل فيها أَنْ تَكُون مُعْرَبَة ، فينبغي أَنْ تستوفي أَنْوَاع الإِعْرَاب والثانية : أَنَّ امِتنَاعَ الصرف لا يحصل إلا بِسَبَبٍ / زائِدٍ ، والصَّرْفُ يَحْصُلُ بِغَيرِ سَبَبٍ زَائِدٍ ، وما حصل بغير زائد أصل لما حصل بزائد . ١٢٩/ب

واختلف النحويون في اشتقاق المنصرف ، فقال قوم : هو مأخوذ من الصَّرْفِ ، والتَّصْرِيفِ ، وهو تقليب الشيء في جهات مختلفة ، وفي التنزيل : ﴿ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ﴾ [1] لأنها تَهُبُّ شِمَالًا ودَبُورًا وَجَنُوبًا وصَبًا ، وذلك على حَسِبِ اخْتِلَافِ جهَاتِها . وقال قوم : هو مشتق من الصَّرِيفِ : وهو صَوتُ النَّابِ والبَكْرة والقَلم والبَاب قال النابغة :

٣١٨ - مَقْذُوفَةٍ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بِالْمَسَدِ [2] =

(١) سورة البقرة من الآية (١٦٤) .

(٢) الدخيس : المكتنز من اللحم ، النحض : اللحم . البازل : الناب ، الصريف : صوت الأنياب والأبواب . القعو : البكرة ، المسد : الحبل من الليف أو الخوص أو الشعر ، والبيت في ديوان النابغة (٣١) وسيبويه (١٧٨/١) والكامل (١٠١/٢) ومجالس ثعلب (٣٢٠/١) والأشموني (٥٠٧/٢) والمقاييس (١٠٧/٥) واللسان (قذف ، دخس ، صرف ، بزل ، قعا) والسيرافي (٤٩٠/١) والهمع (١٩٣/١) والدرر (١٦٦/١) . واستشهد به على أن الصريف هنا معناه صوت الناب والبكرة .

....

= وأنشد الجوهري :

٣١٩ - وبَابٌ إِذَا مَا هُزَّ لِلْغَلْقِ يَصْرِفُ [١]

فوجه الاشتقاق في القول الأول أن الاسم المُنْصَرِفَ متقلب بأَنْوَاعِ الإِعْرَابِ والتنوين . ووجهه في القول الثاني : أن في آخره التنوين ، وهو غنة خيشومية تجري مجرى الصَّريف .

واختلفوا في حدِّ المُنْصَرِف ، فقال قوم : هو ما دخله التنوين ، واحتجوا على ذلك من وجهين : أحدهما : أَنَّ الشَّاعِرَ إِذَا اضْطر إِلَى تنوين مالا ينصرف في موضع الجر نَوَّنَ وجَرَّ ، ولو كان الجَرّ من الصَّرفِ لَمْ يجز ، لأنه لا يزاد على مقدار الضرورة . الثاني : أنه يسمى في حالة الرفع والنصب مُنْصَرِفًا [٢] مع أنه لا جر فيه . وقال قوم : المنصرف عبارة عما دخله التنوين والجر ، وحجتهم أَنَّ الجر من خصائص الأسماء فكان من الصرف قياسًا على التنوين ، وهذا باطل بالألف واللام والإضافة ، فإنَّهما من خصائص الأسماء وليسا من الصَّرف ، ولما كان الأصل في الأسماء الصرف لم يجز تركه إلا بِمَانع ، لأنه لا يجوز مخالفة الأصل من غير حاجة داعية إليها .

وفي العربية عِلَلٌ تِسْعٌ هن فروع على أصول [٣] إِذَا اجتمع في الاسم منها علتان منعتاه الصرف ، وذلك لأنه يصير بحصولهما فيه مشبهًا للفعل في الفرعية ، وذلك / ١٣٠/أ لأن الفعل فرع على الاسم من وجهين : أحدهما : أنه مشتق من المصدر ، والمصدر اسم والمشتق فرع على المشتق منه . الثاني : أَنَّ الفعل لا يفيد مع الفعل ، ولابد له من الفائدة من الاسم ، فلا تقول : كَتَبَ يَنْطَلِقُ ، ولكن تقول : كَتَبَ عَبْدُ اللّه ، فلما كان الفعل فرعًا على الاسم ، وحصل في الاسم علتان فرعيتان صار فرعًا على أصول الأسماء العارية من هذه العلل وقد ادعينا أن هذه التسعة فروع على أصول ، ونحن نسوقها واحدة فواحدة [٤] ونذكر وجه فرعيتها ، وبعد ذلك نفصل مسائلها ، وقبل =

---

(١) يصرف : يحدث صوتًا . وهو في الصحاح مادة (غلق) ولم ينسبه لقائل معين .
والشاهد فيه : تسمية صوت الباب صريفًا . (٢) لفظ منصرفًا تكرر بالأصل .
(٣) قال ابن الخباز في الغرة المخفية ق (٣٢) ب : وقد جمعتهن في ثنتين تسهيلا على المتعلم وهما :

موانع مالم ينصرف هي تسعة ففعلان منها ذو الزيادة محسوب
ووزن وتأنيث ووصف وعجمة وجمع وتعريف وعدل وتركيب

(٤) في الأصل : واحدًا واحد .

....

= الخوض في هذين الأمرين ، لِمَ لَمْ تكن العلة الواحدة مانِعَةً من الصرفِ ؟ فنقول : الجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه : الأول : أن الأصل في الأسماء أَنْ تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القُوَّة ما تَجْذِبه [١] عَن الأصل ، وشَبَّهُوه بِبَرَاءَةِ الذِّمَّةِ ، فإنَّها لما كانت هي الأصل لم تصر مشتغلة إلَّا بِشَهَادَةِ عَدْلَيـنِ ؛ وذلك لأنَّ الأصولَ تُرَاعَى ويحافظ عليها . العلة الثانية : أن الأسماء التي تُشْبِهُ الأفعال من وجه وَاحِدٍ كثيرة ، فلو راعينا الوجه الواحد ، وجعلنا له أثرًا لكان أكثر الأسماء غير مُنْصَرف ، فكثرت مخالفة الأصل . العلة الثالثة : أن الفعل فرع على الأسماء في الإعراب فَلا ينبغي أَنْ يُجْذَبَ الأصل إلَى حَيِّزِ الفَرْعِ إلَّا بِسَبَب قوي ، وقد ذكرنا أن مالا ينصرف يفتح في موضع الجر ، ويجر مع اللام والإضافة في باب إعْرَابِ الاسْمِ الوَاحِدِ .

ذكر الأسباب التسعة ووجوه فرعيتها

الأول : **وَزْنُ الْفِعْل** ، وحقيقة ذلك أَنْ يكون الاسم على بِنَاءٍ مِنْ أبنية الفعل مماثل له في الحركات والسكنات والزوائد والأصول ، والذي يمنع منه قسمان : أحدهما : المُخْتَصّ ، وهُو أَنْ تنقل الفِعْل الذي وزنه لا يشاركه فيه الأسماء فتسمى به نحو : يشْكُر وتَغْلِب فوزن / يَشْكُر : يَفْعُل ، ووزن تَغْلِب : تَفْعِل ، وهذَانِ المثالان لا يكونان في الأسماء ، فإذا نقلتهما وسميت بهما فقد صار الاسم على وزن مختص بالفعل لأن أصله أن يكون في الفعل ، وكونه في الأسماء عارض بالتسمية . ١٣٠/ب

الثاني : الغَالِبُ ، ومعنى ذلك أَنْ يَكُونَ الاَسْمُ علَى وزنٍ يَغْلِبُ وجوده في الأفعال وتشركه فِيهِ الأسماء [٢] وذلك نحو يَرْمع [٣] مثاله يَفْعَل ، ووجوده في الفعل أكثر منه في الاسم ، وإنما كان وزن الفعل فرعًا ، لأن الفعل الموزون فرع ، والوزن صفة الموزون فإذا كان الموصوف فرعًا فالأولى بالوصف أن يكون فرعًا .

الثاني : **التعريف** : وقد بينا أن المعارف خمسة أقسام ، والمانع هنا التعريف العلمي دُون غيره ؛ لأن المضمر والمبهم مبنيان ، والمضاف والمعرف باللَّامِ يدخلهما الجَرُّ في موضع فلم يبق إلا العلم ، وإنما كان التعريف فرعًا ، لأن نسبته إلى التنكير نسبة الخصوص إلى العموم ، وقد بينا فرعيته في بابه بأبلغ من هذا . =

---

(١) في الأصل تجدبه . (٢) في الأصل في الأسماء . (٣) يرمع : يتحرك .

= **الثالث : التأنيث** : وإنما كان فرعًا ، لأنه لا يحصل إلا بزيادة ، والتذكير يحصل بغير زيادة فكان فرعًا عليه . ومعنى قوله : (لغَيرِ فَرْقٍ) أَنْ يكون التأنيث لازمًا لا يجوز إِسْقَاطُ علامته .

وسألت شيخنا رحمه الله عن تحقيق ذلك فقال لي : تأنيث الصفات غير لازم لأنه للفرق بين المذكر والمؤنث نحو ضَاربٍ وَضَاربةٍ ، وتأنيث العلم لازم نحو طَلْحَة لأنك سميته بهذا الاسم (وَ) فِيهِ التاء .

الرابع : الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث ، وهما المزيدتان أخيرًا ، وذلك نحو الألف والنون في سَكْرَانَ ، وذلك لأنهما ضارعتا الألفين اللتين في حَمْرَاء وسنذكر ذلك عند [١] ذكرهما ، وإنما كانتا فرعًا ، لأنهما مزيدتان ، والمزيد فرع على الأصل .

الخامس : الوَصْفُ ، وإِنَّمَا كان فرعًا لوجهين : أحدهما : أنه بمنزلة الفعل في الاشْتِقَاقِ مِنَ المَصْدَرِ ، ألا ترى أَنَّ أَحْمَرَ مشتق من الحُمْرَةِ [٢] (/) كما أن احْمَارَّ مشتق منها . الثاني : أنه لا يذكر إلا بعد الموصوف ، فهو محتاج إليه كاحتياج الفعل إلى الفاعل . ١٣١/ب

السادس : العدل ، وإنما كان فرعًا ، لأن الأصل في كل صيغة تُكُلِّمَ بها أن يراد بها صيغة أخرى ، قال أبو علي [٣] : « وموضع الثقل فيه أن المسموع لفظ ، والمراد به غيره » .

السابع : الجمع ، ولا خفاء في فرعيته ، لأنه فرع على الواحد ، والمراد ها هنا جمع التكسير لأَنَّ الجمع بالواو والنون معرب بالحروف ، والجمع بالألف والتاء مثله في أَنَّه مصحح ، ولأن جمع التصحيح لم يتغير فيه الواحد ، (بَلْ هُوَ) [٤] بَاقٍ ، وهو لا يمنع الصرف لأصالته .

الثامن : العُجْمَةُ ، وحقيقتها أَنْ يَكُونَ الاسم لَيسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرب ، وقال شيخنا رحمه الله في تعليل فرعية العجمة : إِنَّما كانت فرعًا ، لأنه ليس الدعي في القوم كَالنَّسِيبِ فيهم ، وتحقيق هذا الكلام أَنَّ مَنْ رُبِّيَ فِي قَومٍ يَنْبَغِي أَنْ يَتَكلم بلغتهم فلغتهم بالنسبة =

(١) في الأصل : وسنذكر عند ذلك بتقديم الظرف على اسم الإشارة .
(٢) في الأصل من الحمر بدون تاء التأنيث . (٣) انظر الإيضاح (٣٠١) ط الرياض .
(٤) زيادة يقتضيها السياق .

....

= إِلَيه أصلية ولُغَةُ غَيرِهِمْ بالنسبة إِلَيهِ دخيلة .

التاسع : التركيب : ولا خفاء في فرعيته ، لأ (نَّهُ) [١] يشتمل على اسمين والاثنان بعد الواحد في الرتبة ، فهذا وجه فرعية الأسباب . وقد بينا أن المعتبر في المنع اجتماع سببين ، وليس كل سببين اجتمعا يمنعان ، ألا ترى أنك لو سميت امْرَأَةً بِإِبْرَاهِيم ثم نكرتها ففي [٢] الاسم التأنيث والعجمة وهو منصرف ، وقد يجتمع في الاسم أكثر من سببين ، والعِبْرَة بالسببين ، وذلك نحو أَذْرَبِيجان ، وقد جاء في أشعار العرب قال الشاعر :

٣٢٠ - تَذَكَّرتُهَا وَهْنًا وَبَيْنِي وَبَينَهَا قُرَى أَذْرَبِيجَانَ المَسَالِحَ والجَالِي [٣]

وفيها خمسة أسباب : التركيب ، والتعريف العلمي ، والعجمة والتأنيث والألف والنون الزائدان ، وهو مع ذلك كله إذا نكر انصرف ، وإنْ كان فيه أربعة أسباب ولم أر أحدًا علل ذلك ، والذي عندي فيه أَنَّ / للتعريف فضلًا على الأسباب كلها وبيانه أن كل واحد من الأناسي والبلاد وكثيرًا من الحيوان المتخذ المألوف من الخيل والإبل والغنم والكلاب والحمير لا يخلو من علَم ، وليس من ضرورة العَلم أَنْ يكون فيه غير العلمية نحو التأنيث والتركيب والزيادة فتدبر هذا فإنه لطيف ، فلما كان له فضل على غيره أخل فقده بمنع الصرف . ونَعُود إِلَى ذكر الأسباب فنقول :

١٣١/ب

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) في الأصل في الاسم .

(٣) البيت في تهذيب اللغة (٩/١٥) منسوبًا إلى الشماخ ومعجم ما استعجم (١٣٠/١) وروايته :

تذكرتها وهنا وقد حال دونها قرى أذربيجان المسالح والجال

وأنشده ياقوت في المعجم وصاحب التاج في هذا الموضع . أذربيجان : إقليم واسع مشتمل على مدن وقلاع وخيرات بنواحي العراق . والشاهد فيه : اجتماع أكثر من سببين في الاسم الواحد .

قال ابْنُ جِنِّي : **الأول : وَزْنُ الفِعْلِ الَّذِي يَغْلبُ عَلَيهِ أَو يَخُصُّهُ** : وَهُوَ كُلُّ مَا كَانَ عَلَى مِثَال أَفْعَل ويَفْعَل وتَفْعَل وفَعَّل وفُعِل وانْفَعَلَ ، وكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا اخْتَصَّ مِنَ الأَمْثِلَةِ بِالْفِعْلِ .

أَو كَانَ فِيهِ أَكثَرُ مِنْهُ فِي الاسْمِ مِنْ ذَلِكَ : أَحْمَد لَا تَصْرِفُه مَعْرِفة لِلتَّعْرِيفِ ، ومِثَالِ أَفْعَل وتَصْرِفُه نَكِرَةً ؛ لأَنَّ السَّبَبَ الوَاحِدَ لَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ فَتَقُولُ / : رَأَيتُ أَحْمَدَ وأَحْمَدًا آخر وكذلك : يَزِيد وتَغْلِب وأَعْصُر لَا تَصْرِفُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ مَعْرِفَةً وتَصْرِفُهُ نَكِرَةً . ٤١/أ

وكَذَلِكَ كلُّ مَا هَذِهِ حَالُه ، فَإِنْ سَمَّيته حَمَلًا أَو قَلَمًا ، أَو نَحْوَ ذَلِكَ صَرَفْتَهُ مَعْرِفَةً ونَكِرَةً ، وإِنْ كَانَ عَلَى مِثَال ضَرَبَ وقَتَلَ - لأَنَّ مِثَالَ فَعَلَ يَكْثُرُ فِي القَبِيلَينِ جَمِيعًا ، فَلَا يَكُون الفِعْلُ أَخَصَّ بِهِ مِنَ الاسْمِ .

قال ابن الخباز : **الأول : وزن الفعل** ، وقد ذكر أبو الفتح ستة أمثلة [١] ، الأول : أَفْعَل [٢] وقد جاء على وزنه أسماء وصفات ، فالاسم نحو أَفْكَل [٣] وأَيدع [٤] والصفة نحو أحْمَر وأَصْفَر وأمَّا أَحْمَد فيحتمل ثلاثة أوجه [٥] : أحدها : أن يكون مضارع حَمِدْتُ ، وقد سمي به مع نزع الضمير منه . والثاني : أن يكون فعلًا ماضيًا من أَحْمَدْتُ الشَّيء إذَا وجدته محمُودًا ، والثالث : أن يكون أفعل التفضيل كقولك : زَيدٌ أَحْمَدُ مِنْكَ .

الثاني : يَفْعَل ، وقد جاءت منه أسماء وصفات ، فالاسم : يَرْمَع : وهي حجارة بيض رقاق . والصفة : يَلْمَع ، يقال : رجل يَلْمَع أي : كذَّاب ، قال الشاعر :

٣٢١ - ولمَّا شَكَوتُ الحُبَّ كَيما تُثِيبَنِي بِوُدِّي قَالَتْ إِنَّما أَنْتَ يَلْمَع [٦]

الثالث : تَفْعَلُ : وقد جاء منه اسم ، قالوا : تألُب [٧] : وهو شجَر ، التاء فيه =

---

(١) انظر اللمع ق (٤٠) ب .
(٢) انظر سيبويه (٢/٢) .
(٣) الأفكل : الرعدة .
(٤) الأيدع : الزعفران .
(٥) انظر الغرة المخفية ق (٣٣) - أ .
(٦) البيت لم يعرف قائله .
وورد ذكره في ابن يعيش (١٤٨/٩) وبرواية : إذا ما شكوت . وفي المقاييس (٢١١/٥) وفي الجمل للزجاجي واللسان مادة (لمع) يلمع : كذاب . واستشهد به على مجيء الوصف على وزن يفعل .
(٧) التألب من أشجار الجبال ، تتخذ منه القسي قال ساعدة بن جؤية : =

....

= زائدة . والتَّأْلَبُ [١] : حِمَارُ الوحش ، قال امرؤ القيس :

٣٢٢ - كَأَكْدَرَ مُلْتَئِمٌ خَلْقُهُ تَـرَاه إِذَا مَـا عَـدَا تَـأْلَبَـا [٢]

الرابع : فَعَّل : وهو كثير في الأفعال ، وقد جاء في الأسماء منه : شَلَّم : وهو اسم بيت المقدس ، وخَضَّم [٣] : وهو لقب العَنْبر بن عمرو بن تميم ، وعَثَّر : وهو اسم مأسدة ، وبَذَّر وهو اسم موضع . وبَقَّم [٤] ويقال إنه أعجمي .

الخامس : فُعِل : وهو من الأوزان الخاصة كضُرِبَ ، وقد جاء في الأسماء الدُّئِل وهو : اسم دُوَيبة ، وبه سُمِّي الدُّئِل حَيٌّ مِنْ كِنَانَة / قال الشاعر : ١٣٢/أ

٣٢٣ - جَاءُوا بِجَمْعٍ لَو قِيسَ مُعْرَسُه مَا كَانَ إلا كمُعْرَس الدُّئِل [٥]

السادس : انْفَعَل : نَحْو انْسَكَر ، وهو من الأوزان الخاصة ، وأما يَزِيد فهو يَفْعِل كيَضْرِبِ ، نقل وسمى (بِه) [٦] وأما تَغْلِبِ فَتَفْعِل كتَضْرب نقلَ وسمى بِه وأما أَعْصُر فهو جمع عَصْر ، نقل وسمى به كما سموا بأَكْلُبٍ جَمْعُ كَلْب وهو على زنة أَقْتُل .

ومتى سميت بشيء من جميع ما ذكرناه مذكرًا أو مؤنثًا لَم ينصرف في المعرفة ؛ لِاجتماع التعريف ووزن الفعل ، فإن نكرته صرفته لزوال أحد السببين تقول : هَذَا أَحْمَدُ ورأيت أحْمَدَ فلا تصرف ، ومررت بأَحْمَدَ وأَحْمَدٍ آخر ، فتصرف لزوال =

= ما زال ناصحها بأبيض مفرط من ماء ألهاب عليه التألب

(١) في الأصل : الثالث : وما أثبتناه نقلًا عن سيبويه (٣/٢) .

(٢) أكدر : حمار الوحش ، ملتئم خلقه : مكتنز اللحم ، التألب : الجحش الغليظ المجتمع الخلق .
انظر ديوان امرئ القيس ص (٤١٤) ت محمد أبو الفضل .
وساقه شاهدًا على أن التألب هو حمار الوحش .

(٣) في الأصل : خصم بالصاد المهملة وما أثبتناه عن سيبويه (٧/٢) .

(٤) انظر سيبويه (٨/٢) .

(٥) قيس : قدر ، معرسه : مكان نزوله آخر الليل للاستراحة ، الدئل : دويبة كالثعلب والبيت لـ : كعب ابن مالك الأنصاري ضمن أبيات قالها في جيش أبي سفيان الذي ورد المدينة في غزوة السويق . انظر هامش ديوان أبي الأسود (٢) والمقاصد (٥٦٢/٤) والأشموني (٧٨٢/٣) وابن يعيش (٣٠/١) والمنصف (٢٠/١) واللسان (دئل) وأدب الكاتب لابن قتيبة (٥٩٩) والسيرافي (٣٤٠/٢) . واستشهد به على مجيء وزن فُعِل في الأسماء .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

....

= التعريف . ولو حقرت أَحْمَدَ تحقير الترخيم لصرفته كقولك : حُمَيدُ ، لأنه قد صار على زنة عُبَيد .

مسألة : لو سميته بضُرِبَ وهو فعل لم يسم فاعله لم تصرفه ؛ لاجتماع التعريف والوزن الخاص ، فإن أسكنت راءه بعد التسمية فسيبويه لا يصرفه [١] لأن الإِسكان عَارض والمبرد [٢] يصرفه لزوال وزن الفعل .

مسألة : لو صغَّرتَ أَحْمَدَ على لفظه كقولك : أُحَيمِد [٣] لم تصرفه ؛ لأن التحقير لم يزل بناء الفعل ، ألا ترى أنك تقول : بَيقَرْتُ أُبَيقِرُ .

مسألة : لو سميته بِانْطَلَقَ ونَحْوه مما في أوله همزة الوصل [٤] قُطِعَت الهَمْزَةُ بَعْد التَّسْمِية ؛ فكنت تَقُولَ : هَذَا انْطَلَقَ ، وإنَّما قُطِعَتْ الهَمْزَة ، لأَنَّ هَمْزَة الوَصْلِ في الأصل مِنْ أَحْكَام الفِعْل .

مسألة : لَو صغرْت يَزِيد علَى لَفْظِه لَمْ يَنْصرف ، كقولك : يُزَيد .

فَإنْ قُلْتَ : فَمَا وَزْنُه فِي التَّصْغِير ؟ قُلْتُ يُفَيعِل [٥] . ومَنْ قَالَ : إنَّهُ يُفَعِّل فقد أخطأ ، لأن الياء الأولى زائدة للتصغير ، والثانية عين الفعل .

مسألة / : لو سميته بضَرَبَ وقَتَل وهو مسمى الفاعل فسيبويه والخليل[٦] يصرفانه ؛ ١٣٢/ب لأن مثال فَعَل يكثر في القبيلين جميعًا ، فلا يكون الاسم أولى به من الفعل ولا الفعل أولى به من الاسم ، وعيسى بن عمر لا يصرفه [٧] لأنه يراعي فِعْلِيَّتَه في الأصل . =

---

(١) يلاحظ أن ابن الخباز قد جانبه الصواب في نسبة هذا الرأي إلى سيبويه فبعد الاطلاع على كتاب سيبويه تبين أن رأيه عكس ما قال ابن الخباز ، وإليك نص كلام سيبويه : قال : « وإن سميت رجلًا ضرب ثم خففته فأسكنت الراء صرفته ، لأنك قد أخرجته إلى مثال ما ينصرف .. وكان تخفيفك لضرب كتحقيرك إياه ، لأنك تخرجه إلى مثال الأسماء » سيبويه (١٥/٢) وقال الأشموني : « اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية ضرب بسكون العين مخففًا من – ضرب المجهول ، فمذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم ، فينصرف ، وهو اختيار المصنف وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما إلى أنه ممتنع الصرف » الأشموني (٢١٤/٣) . فلعل الناسخ قد وضع سيبويه مكان المبرد والمبرد مكان سيبويه .

(٢) انظر رأيه في الأشموني (٢١٤/٣) .

(٣) في الأصل : اجتهد .

(٤) انظر سيبويه (٤/٢) وحاشية الصبان على الأشموني (٢١١/٣) .

(٥) في الأصل تفتعل .

(٦) انظر الكتاب لسيبويه (٧/٢) .

(٧) انظر سيبويه (٧/٢) والأشموني (٢١٣/٣) .

....

= واحتج بقول سحيم بن وثيل الرياحي :

٣٢٤ - أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا متى أَضَعِ العِمَامَةَ يَعْرِفُونِي [1]

وأجاب سيبويه [2] بأنَّ جَلَا صفة لموصوف محذوف تقديره : أَنا ابْنُ رَجُل جَلَا .

مسألة : يحتاج إليها في هذا الموضع : الأسماء من جهة الصرف ومنعه في التصغير والتكبير أربعة أقسام : قسم ينصرف مصغرًا ومكبرًا كَزيدٍ في اسْمِ مذكر . وقسم لا ينصرف مصغرًا ولا مكبرًا كأَحْمَد إذَا لم يحقر تحقير الترخيم ، وقسم ينصرف مكبرًا ولا ينصرف مصغرًا كتَضَارُب مصدر تَضَارَبَ ، فَإنك تقول في تحقيره : تُضَيرِب . وقسم ينصرف مصغرًا ولا ينصرف مكبرًا كعُمَرَ المعدول ، تقول في تحقيره : عُمَيرٌ فتصرفه .

---

(١) جلا : اسم رجل ، وابن جلا : الليثي ، سمي بذلك لوضوح أمره ، وطلاع الثنايا بالرفع على أنه من صفته لا من صفة الأب . الثنايا : جمع ثنية ، وهي ثنية الجبل . العمامة : لباس يلبس في الحرب ويوضع في السلم . وهذا البيت ورد ذكره في اللسان والصحاح (جلا) والخزانة (١/١٢٣) ، والأصمعيات (٧٣ - ٧٤) وسيبويه والأعلم (٢/٧) وأمالي القالي (١/٢٤٦) والأشموني (٢/٥٣١) ومجالس ثعلب (١٧٦) ورسالة الغفران (٢/٤٩٨) والمقاييس (١/٣٠٣ ، ٤٦٨) والسيرافي (٢/٣٣٩) وابن يعيش (١/٦٦) ، (٣/٦٢) .
واستشهد به على قول عيسى بن عمر من منع جلا من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

(٢) سيبويه (٢/٧) قال : ولا نراه على قول عيسى ولكنه على الحكاية ... كأنه قال : أنا ابن الذي جلا .

قال ابْنُ جِنِّي : التَّعْرِيفُ : وَمَتى انْضَمَّ إِلَى التَّعْرِيفِ سَبَبٌ مِنَ الأَسْبَابِ البَاقِيَةِ مَنَعَا الصَّرْفَ التَّأْنِيثُ .

اَلأَسْمَاءُ المؤَنثَة عَلَى ضَرْبَيـنَ : مُؤَنثٌ بِعَلَامة ، ومُؤَنَّثٌ بغير عَلَامَة ، والعَلَامَةَ عَلَى ضَرْبَيـنِ : هَاءُ وأَلِفُ ، فَكلُّ اَسْمٍ فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ فإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً وينْصَرفُ نَكِرَةً ، وذَلِكَ مِثْلُ طَلْحَةَ وعزة تقول : رأَيتُ طَلْحَةَ وطلْحَةً آخَر ، ومَرَرْتُ بعَزَّةَ وعزةٍ أُخْرَى ، وإِنَّمَا لَمْ يَنْصرِفْ مَعْرِفَةً ؛ لاجْتماعِ التَّعْرِيف والتَّأْنِيثِ فِيهِ .

وأما أَلِفُ التَّأْنِيثِ فعَلَى ضَرْبَيـنِ : أَلِفٌ مُفْردَة نحو حُبْلَى وسَكْرَى وحُبَارَى وجُمَادَى / وأَلِف وقَعَتْ بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ فَحُرِّكَتْ فانْقَلَبَتْ هَمْزَةً ، وذَلِكَ نَحْو ٤١/ب صَحْرَاء وحَمْرَاء وأَصْدِقَاء وأَنْبِيَاء . وضُعَفَاء وشُرَكَاء ، فَكُلُّ اسْمٍ وَقَعَتْ فِيهِ وَاحِدَةٌ مِنْ أَلَفِي التَّأْنِيثِ فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرفُ مَعْرِفَةً وَلَا نَكِرَةً ، وإِنَّمَا لَمْ يَنْصِرفْ نَكِرَةً ؛ لأنه مُؤَنَّث ، وتَأْنِيثُهُ لَازِمٌ ، فَكَأَنَّ فِيهِ تَأْنِيثَيـنِ .

قال ابْنُ الخَبَّاز : الثاني : **التَّعْرِيف** ، وقد بينا أنه لا يعتبر إلا العلمية ، ويمنع التعريف مع وزن الفعل كأَحْمَد ، ومع المؤنث بالتاء كطَلْحَة ، ومعَ المؤنث بالمعنى كسُعَادَ وسَقَرَ ، ومع العدل في نحو : عُمَر ومع الألف والنون كعُثْمَانَ ، ومع العجمة كإِبْرَاهِيمَ ، ومع التركيب كَبعْلَبَكَّ . ولا يمنع مع الوصف ، لأنهما لا يجتمعان ، لأنك متى سميت بالوصف زالت الوصفية . ونبين هذا بمشيئة اللّه تعالى ، ولا يمنع مع ألفي التأنيث المقصورة والممدودة لأَنَّ نَحْو : حُبْلَى وَحمْرَاء غير منصرفين في النكرة ولا يمنع في نحو : سَكْرَانَ لأن فَعْلَانَ الَّذِي مُؤَنثُه فَعلَى غَيرُ مَنْصَرِف في النكرة ، وما أحد سببيه العلمية إذَا نكرته انْصَرفَ لزوال / أَحَدِ السَّبَبَيـنِ ، والتمثيل ظاهر . ١٣٣/أ

الثالث : **التأنيث** ، الأسماء المؤنثة على ضربين : مُؤَنَّثٌ بِعَلَامة ، ومؤنث بغير علامة ، فالمؤنث بالعلامة على ضربين : مؤنث بالتاء ومؤنث بالألف والمؤنث بالتاء نحو طَلْحَةَ وحَمْدَة فهذا لا ينصرف مذكرًا سميت به أو مؤنثًا تقول : هَذَا طَلْحَةُ وجَاءَتْ حَمْدَةُ ، لأنه علم مؤنث بالتاء ، فإِنْ نكرته صرفته تقول : مَرَرْت بِطَلْحَةَ وطَلْحَةٍ آخر ، وهذه حَمْدَةُ وحَمْدَةٌ أخرَى .

=

....

= وقال أبو الفتح رَحِمَهُ اللهُ[١] : (هَاءٌ وَأَلِفٌ) لأنها تكتب بِالْهَاء ، ولأن الوقف عليها بالهاء ، ومذهب البصريين أنَّ التَّاء الأصل والْهَاءُ بدَلٌ منها ، واحتجوا على ذلك بأنَّ (التَّاءَ)[٢] تثبت في الوصل وفي الوقف في بعض اللغات . والهاء لاتثبت إلا في الوقف ، ولو صغرت طَلْحَةَ أو حَمدَة لم ينصرف كقولك : طُلَيحَةُ وحُمَيدَةُ ، لأنَّ التحقير لا يغير السببين .

والمؤنث بالألف قسمان : مؤنث بالألف المقصورة كحُبْلَى ، وبالألف الممدودة كصَحْرَاء ، واختلف سيبويه والأخفش في الهمزة من صَحْرَاء ، فذهب سيبويه[٣] إلى أنها بدل من الألف فالأصل : صَحْرَى كسَكْرَىَ ، فزيدت قبلها ألف المد فلم يمكن اجتماعهما فقلبت الثانية ؛ لأنها طرف ، وقلبت همزة ، لأنها من مخرجها ، والدليل على أَنَّ الهمزة بدل أنك تقول في الجَمْع : صَحَاري ، فأعدت الألف وقلبتها يَاءً في الجمع ، ولو كانت الهمزة مزيدة من أول الأمر للتأنيث لقلت في جمعه : صَحَارِئ كمصاريع[٤] .

وكل واحد من القسمين لا ينصرف في النكرة وكل واحدة من القسمين تقع في المفرد والجمع ، فالألف التي في المفرد نحو سَكْرى / والتي في الجمع نحو قَتْلَى والهمزة التي في المفرد نحو صَحرَاء ، والتي في الجمع نحو أَصْدِقَاء وأَنْبِيَاء . وإنَّمَا لم ينصرف في النكرة ، لأن الألف والهمزة جرتا مجرى الحرف الأصلي من الكلمة ، فالتأنيث بهما متصل ، والتأنيث بالتاء منفصل ، ولا خفاء في فضل المتصل على المنفصل في القوة . والدليل على أن الألف والهمزة جاريتان مجرى الأصل من وجهتين : إحداهما : أن الكلمة تبنى عليهما وليس لها بناء مستعمل قبلهما ، ألا ترى أنهم لم يقولوا : حُبْل ولا صَحْر ثم قالوا : حُبْلَي وصحراء وليست كذلك التاء فإنها تَرِدُ على بِنَاء سابق أَلا ترى أنك تقول : طَلْحٌ وحَمْدٌ وله معنى ثم تقول : طَلْحَةُ وحَمدَةُ . الوجه الثاني : أَنَّ تاء التأنيث تثبت في المصغر قلت حروفه أو كثرت تقول في طَلْحَةَ : طُلَيحَةُ وفي قَاعِدَةٍ : قُوَيعِدَةٌ ، وفي مَقْتُولَةٍ : مُقَيتِيلَةٌ . (١٣٣/ب)

والألف إذا وقعت خامسة فصاعدًا حذفت تقول في جَحْجَبَي : جُحَيجِب[٥] ، =

---

(١) انظر اللمع ق (٤١) أ .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) انظر الكتاب (٢/٩ ، ١٠) .
(٤) في الأصل : كصحاريع.
(٥) في الأصل : جحيجيب وما أثبتناه عن سيبويه (٢/٢٢) .

قال ابْنُ جِنِّي : وأما المُؤَنَّثُ بِغَيرِ عَلَامَةٍ : فَعَلَى ضَرْبَينِ أَيضًا : ثُلاثِيٌّ ، ومَا فَوقَ ذَلِكَ ، فَإذَا سَمَّيتَ المؤنَّث بِاسْمِ مُؤَنَّثٍ ثُلاثِيٍّ سَاكِنِ الأوسَطِ فأنْتَ في صَرْفِهِ مَعْرِفَةً وتَرْكِ صَرْفِهِ مُخَيَّرٌ . تَقُولُ : رَأَيتُ هِنْدَ ، وإنْ شِئْتَ هِنْدًا ، وكَلَّمْتُ جُمْلَ وإن شِئْتَ جُمْلًا ، فَمِنْ لَمْ يَصْرِفْ احْتَجَّ بِاجْتِمَاعِ التَّعْرِيفِ والتَّأْنِيثِ ، وَمَنْ صَرَفَ اعْتَبَرَ قِلَّةَ الحُرُوفِ وسُكُونَ الأَوسطِ ، فخَفَّ الِاسْمُ عِنْدَه بِذَلِكَ فَصَرَفَهُ . فَأَمَّا في النَّكِرَةِ : فَهُوَ مَصْرُوفٌ اَلْبَتَّة .

فإنْ تَحَرَّكَ الأوسَط لَمْ يَنْصَرِفْ مَعْرِفَةً الْبَتَّة لِثِقَلِهِ بِتَحَرُّكِ أَوسَطِهِ ، وانْصرَفَ نَكِرَةً نَحو امرَأَة سمَّيتَها بِقَدَمٍ وفَخِذ وكَبِد تقول : رأيتُ قَدَمَ وقدَمًا أخرى ، ومررت بِفَخِذَ وفَخِذٍ أُخْرَى ، فإنْ سمَّيتَ مذكرًا بِمُؤَنَّث ثُلاثِيٍّ صَرَفْتَه سَاكِنَ الْأوسَط كَانَ أَو مُتَحَرِّكًا / وذَلِكَ نَحْوُ رَجُلٍ سَمَّيتَهُ هِنْدًا أَو قَدَمًا أَو عَجُزًا فيمن ٤٢/أ أَنث تَصْرِفُهُ الْبَتَّة ؛ لِخِفَّة التَّذْكِير .

= وفي شُقَّارَى : شُقَيقِيرٌ ، فهذا يدلك على (أَنَّ) [١] التاء بمنزلة ثاني شطري المركب ، وهو يثبت في التصغير ، وعلى أنَّ الألف بمنزلة الأصل الخامس ، وهو لا يثبت في التصغير ، لأنك تقول في سَفَرْجَل : سُفَيرجٌ ، فَإنْ سمَّيتَ رجلًا أو امرأة بِحُبْلَى أو صَحْرَاء لَمْ يَنْصَرِفْ لأنَّه إذَا لَمْ يَنْصَرِفْ فِي النكرة كَانَ انْصرافُه فِي المعرفة أبْعَدَ ، ولأنَّ التعريف إذَا لَمْ يزده ثقلًا فلا أقل من أن يبقيه على حاله ، فإنْ نكرته بعد التسمية لم تصرفه أيضًا ، لأن قصارى أمره مرجعه إلى التنكير وقد كان فيه قبل التسمية غير منصرف ، فإنْ حقَّرْتَ حُبْلَى وصَحْرَاء نكرتين أو معرفتين لم ينصرفًا / . ١٣٤/أ لأنَّ التحقير لا يزيل علامة التأنيث ، وقول أبي الفتح [٢] : (لأنَّه مُؤَنَّثٌ وتَأْنِيثُه لَازِم) إشَارة إلى ما شرحناه مِن اتِّصَالِ اْلألِفِ وانْفِصَال التَّاءِ .

قال ابنُ الخَبَّاز : وأما المؤنث بغير علامة فلا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف : أو على أكثر منها فإنْ كان على ثلاثة أحرف : لم يخل من أَنْ يكون ساكن الأوسط أو متحركًا ، فإنْ كان ساكن الأوسط نحو هِنْد ودَعْد [٣] وجُمْلٍ =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) انظر اللمع ق (٤١) ب .
(٣) في الأصل رعد وهو تحريف .

....

= فللعرب فيه مذهبان [١] : الصرف ومنعه ، فمن صرف اعتبر قلة الحروف وسكون الأَوسْطَ ، لأَنَّ الاسم بهما على أقل عدد الأسماء المتمكنة وأخف الأبنية ومَنْ لَمْ يصرف اعتبر اجتماع علتين ، قال اللّه تعالى : ﴿ ٱهْبِطُواْ مِصْرًا ﴾ [٢] وقال تعالى : ﴿ ٱدْخُلُواْ مِصْرَ ﴾ [٣] قال الشاعر :

٣٢٥ - لَمْ تَتَلَفَّع [٤] بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دعد وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ [٥]

فجمع بين اللغتين . وقال لي بعض الحمقى : يجوز أن يكون الصرف في البيت ، لأن الشاعر أراد سلامة الجزء من الزحاف ، فقلت له : لا شك في أنك جاهل بالعروض أتدري البيت من أي بحر هو ؟ فقال : لا ، فقلت : هو من المنسرح الأول ، وتأليفه من ستة أجزاء منها خمسة مزاحفة مطوية ، فَلِمَاذَا مَالَ الشَّاعِرُ إِلَى سَلَامَةِ الجزء الرابع دُونَ غَيرِه ؟ مع أَنَّ طَيَّ المُنْسَرِحِ يعذب في الذَّوقِ ، فأرتج عليه [٦] .

وإن كان متحرك الأوسط نَحْو سَقَر لم ينصرف [٧] وفي التنزيل : ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا [٨] لَظَىٰ [٩] ﴾ و ﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴾ [١٠] وإِنَّمَا لم ينصرف ، لأن حركة أوسطه نُزِّلَتْ منزلة الحرف الزائد على الثلاثة . ألا ترى أنهم يقولون في النسب إلى حُبْلَى : حُبْلَوِيٌّ وحُبْلِي ، فإِذَا تحرك الثاني نحو دَقَرَي لم يقولوا في النسب : إلا دَقَرِيٌّ ولم يقولوا : دَقَرَوِيٌّ [١١] كما لم يقولوا فِي حُبَارَى : حُبَارَوِيٌّ ، وكذلك (كُلٌّ) [١٢] اسم مؤنث =

---

(١) انظر سيبويه (٢٢/٢) .
(٢) سورة البقرة من الآية (٦١) .
(٣) سورة يوسف من الآية (٩٩) .
(٤) في الأصل لم تتقلع .
(٥) البيت لجرير .
التلفع : التقنع والتردي ، العلب : جمع علبة وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب . والبيت في الديوان : (٦٧) وسيبويه (٢٢/٢) والقطر (١٤٣) والشذور (٥٤٢) والخصائص (٦١/٣) واللسان (لفع) والكامل (١٨٣/١) والبحر المحيط (٢٣٥/١) والأشموني (٥٢٧/٢) والمنصف (٧٧/٢) وأدب الكاتب (٢٨١) والخصائص (٣١٦/٣) والغرة المخفية ق (٣٥) أوالجمل (٢٢٧) وابن يعيش (٧٠/١) والمقتضب (٢٥٠/٣) والمرتجل (١٠٩) والموشح (١٤٤) والاقتضاب (٣٦٧) .
والشاهد فيه : دعد : حيث ذكرها منصرفة وغير منصرفة .
(٦) ارتج عليه : أغلق عليه .
(٧) انظر سيبويه (٢٢/٢) .
(٨) زيادة عن القرآن الكريم وهي محل الشاهد .
(٩) سورة المعارج من الآية (١٥) .
(١٠) سورة المدثر من الآية (٢٦) .
(١١) في الأصل قروي بسقوط الدال .
(١٢) زيادة يقتضيها السياق .

قال ابْنُ جِنِّيّ : فَإنْ تَجاوَزَ المؤَنَّثُ ثَلاثَةَ أَحْرُفٍ لَمْ يَنْصَرِفْ مَعْرِفَةً ، وانْصَرَفَ نَكِرَةً مُذَكَّرًا سميت بِهِ أَو مُؤَنَّثًا لأَنَّ الحَرْفَ الزَّائِدَ فِيهِ عَلَى الثَّلاَثَةِ ضَارَعَ تَاءَ التَّأْنِيثِ وَذلِكَ نَحو رَجُل أَو امْرَأَةٍ سمَّيتَهَا سُعَادَ أَو زَيْنَبَ أَو جَيأَلَ ، لَا تَصْرِفُ شَيئًا مِنْ ذَلِكَ معْرِفَةً ، وتَصْرِفُهُ نِكَرة ألْبتة .

الأَلِفُ والنُّونُ المُضارعَتَان لِأَلِفَي التَّأْنِيثِ : كُلُّ وَصْفٍ كَانَ على فَعْلَانَ وَمؤَنَّثُهُ فَعْلَى فَإنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً وَلَا نِكَرةً ، وَذِلِكَ نحو سَكْرَانَ وغضْبَانَ وعَطشَانَ لقولك في مُؤَنثِهِ : سَكْرى وغَضْبَى وعَطْشَى ، وذَلِكَ لأَنَّ هَاتينِ الألفَ والنُّونَ ضَارعتا أَلِفَي التَّأْنِيث فِي نَحْوَ حَمْرَاءَ وصَفْرَاء ؛ لأَنَّهُمَا زَائِدَتَانِ مِثْلهُمَا ، ولأَنَّ مُؤَنَّثَهُمَا مُخَالِفٌ لِبِنَائِهِمَا كَمُخَالِفَةِ مُذَكَّرِ حَمْرَاء وصَفْرَاء لَهَا .

= / سميت به مؤنثًا نحو قَدَم وكَبِدٍ وعَضُدٍ ، فإن نكرت الساكن الأوسط والمتحرك ١٣٤/ب الأوسط صرفْتَهُمَا لزوال أحد السببين . ولو حقرت هِنْد قلت : هُنَيدَةُ ، فلم تنصرف علَى كل قول ؛ لأن التحقير أَدْخَل فِيهَا علامة التأنيث ، فصارت بمنزلة طَلْحَة . ولو سميت رجلًا بِهِنْد أو قَدَمٍ صرفته لأنه على ثلاثة أحرف ، وقد زَالَ تأنيثه بالتسمية فصار كالمسَمَّى بِعَدْل وجَمَل ، فَإِنْ صغرته قلت : هُنَيْدٌ وقُدَيم فلم تؤنث لزوال التأنيث عنه بالنقل إلى التذكير ، قال يونس [١] : أقول : هُنَيدَةُ وقُدَيمَةُ ؛ لأنه في الأصل مؤنث واحتج بقول العرب : نُوَيرَة ونُهَيرَة وأُذَينَة فِي أَسْمَاءِ رِجَالٍ ، ولا حُجَّة له في ذلك ؛ لأَنَّ العَرَب سمت بهذه الأسماء مُصَغَّرَات .

قال ابْنُ الخَبَّاز : وإن كان المؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف ، نحو سُعَادَ وزَينَبَ وجَيأَلَ ، لم ينصرف في المعرفة ، لأنه معرفة ، والحرف الزائد على الثلاثة ضارع تاء التأنيث ويدلك على ذلك أنهم صغروا المؤنث الثلاثي بالتاء كقولهم : عُيَينَة وأُذَينَة ، وصغروا الرباعي بغيرتاء كعُنَيِّق [٢] وأُبَيِّن [٣] . وَسُعَادُ : اسم مرْتَجَل ، وهو مشتق من السَّعْد . وزَينَبُ فَيعَلُ وهو مرتجل ، وَجَيأَلٌ : مِنْ أَسْماء الضَّبُعِ ، وهو مرتجل أيضًا . قال المرقش الأكبر : =

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه (١/١٣٧) : قال : وإذا سميت رجلًا بعين أو أذن فتحقيره بغير هاء . ويونس يدخل الهاء ويحتج فأذنيه ، وإنما سمي بمحقر . (٢) عنيق تصغير عناق . (٣) أبين : تصغير أبان .

قال ابن جني : فإنْ كانَ فَعْلانُ لَيسَ لَهُ فَعْلَى لَمْ يَنْصَرِفْ مَعْرِفَةً حَمْلًا على بَابِ غَضْبَانَ وعَطْشَانَ ، وانْصَرَفَ نَكِرَةً لِمُخَالَفتِهِ إيَّاهُ / في أَنَّه لَا فَعْلَى لَهُ وذَلِكَ نَحْوِ حَمْدَانَ وَبَكْرَانَ وكذَلِكَ كُلُّ مِثَال في آخره أَلِفٌ ونُونٌ زَائِدَتَان لَا فَعْلَى لَهُ ، فَعْلَانَ كَانَ أَو غَيرَهُ نحو عِمْرانَ وعُثْمَان وغَطَفَانَ وحِدْرِجَانَ وعفَرَّزَانَ وعُقْرُبَانَ ، لَا يَنْصَرِفُ شَيءٌ مِنْ ذَلِكَ مَعْرِفَةً ، ويَنْصَرِفُ نَكِرَةً . ٤٢/ب

= ٣٢٦ - ذَهَبَ السِّبَاعُ بِأَنْفِهِ فَتَرَكْنَهُ أَعْثَى عَلَيهِ بِالجِبَالِ وجَيأَلَا [١]

ولو سميت رجلًا بهذه الأسماء لم ينصرف في المعرفة [٢] لأن رابعها بمنزلة التاء كما لم ينصرف طَلْحَةُ . وكل ذلك منصرف في النكرة لزوال أحد السببين .

الرابع : الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث : وما هما فيه نوعان : أحدهما : أَنْ يَكُونَ فَعْلَان مؤنثة فَعْلَى / وذلك مختص بالصفات نحو : سَكْرَانَ وغَضْبَانَ وعَطْشَانَ ومؤنثها : سَكْرَى وغَضْبَى وعَطْشَى ، فهذا لا ينصرف في النكرة ، لأنَّه أشْبَه بَابَ حَمْرَاء [٣] من أربعة أوجه : الأول : أن الزائد الأول لم ينفرد بنفسه ثم أتى بعده الثاني . الثاني : أن الزائدين جيء بهما بعد سلامة الصدر واستيفاء الأصول . الثالث : أن الألف والنون زائدان معًا والاشتقاق شاهد عَدْل ؛ لأنهن مشتقات من السُّكْرِ والغَضَبِ والعَطَشِ . الرابع : أَنَّ بِنَاءَ مُؤَنَّثِ فَعْلَانَ مُخَالِفٌ لبناء مذكره كما أَنَّ بِنَاء مذكر حَمْرَاءَ مخالف لبناء مؤنثة . فَسَكْرَىَ مخالف سَكْرَانَ وأَحْمَرُ مخالف حَمْراءَ ، فإنْ سميت به رجلًا لَم يَنْصرف ؛ لأن التعريف زاده ثقلًا ، فإنْ نكرته بعد التسمية لَم ينصرف أيضًا لأنه كان قبل أن يسمى به نكرة غير منصرف . ١٣٥/ب

قال ابن الخباز : النوع الثاني : ما كان في آخره ألف ونون زائدتان وليس مؤنثة فَعْلَى [٤] فَعْلَانَ كَانَ أَو غَيرَه ، ومتَى كان علمًا لم ينصرف للتعريف والألف والنون ، لأنه أشبهه بهما سَكْرَانَ ، وانصرف نكرة ، لأنه ليس بمنزلته في أَنَّ لَهُ فَعْلَى فمن ذلك حَمْدَانُ وبَكْرَانُ في اسْمَي رجلين ، هما من الحَمْد والبُكُور ، وحِدْرِجَانُ =

---

(١) الأعثى : الكثير الشعر ، وعني به الضبعان بكسر الضاد وسكون الباء وهو ذكر الضباع ، والجيئل : أنثى الضباع . والبيت في المفضليات ص (٢٢٢) .
واستشهد به على أن جيأل اسم مؤنث زائد على ثلاثة أحرف .

(٢) انظر سيبويه (١٩/٢) . (٣) انظر سيبويه (١٠/٢) .

(٤) انظر سيبويه (١١/٢) .

....

= من المحَدْرَج وَهُوَ الأَمْلَسُ ، قال سحيم :

٣٢٧ - أَخَذْتُ بِرِجْلَيهَا وَصَوَّبْتُ رَأْسَهَا وَسَبْسَبْتُ فِيهَا كَالبَرِّي [١] المُحَدْرَجِ [٢]

والحِدْرِجَانُ : القَصِيرُ [٣] ، وقيل : إنَّ عفرَّزانَ [٤] اسْمُ مُخَنَّث .

واختلف النحويون في « رُمَّان » فذهب الخليل وسيبويه [٥] إِلَى أَنَّ نونه زائدة ، فلو سميت به لم ينصرف ، واشتقاقه عندهما من الرَّم وهو الجمع ، وقال أبو الحسن : نونه أصل ووزنه فُعَّالٌ ، لأنه نبات . وقد جاء كثير / منه على فُعَّالٍ كعُلَّامٍ [٦] وقُلَّامٍ ١٣٥/ب وسمَّاقٍ [٧] وطُبَّاق [٨] وكُرَّاث وتُفَّاح وسُمَّان [٩] (وتُبَّان) [١٠] مُنْصَرِفَانِ مَعَ العَلَمِية ، لأنهما مأخوذان من السَّمْنِ والتِّبْنِ وحُسَّان بضم الحاء منصرف في التعريف ، لأنه من الحُسْنِ وحَسَّان اسم الشاعر غَيرُ مِنصَرف ، لأنه مأخوذ من الحسِس وَهُوَ القَتْلُ ، وقال حسان :

٣٢٨ - ما هَاجَ حسَّانَ رُسُومُ المَقَامِ وَمظْعَنَ الحَيِّ ومَبْنَى الخِيَامِ [١١]

فلم يصرف اسمه . =

---

(١) في الأصل المدحرج .

(٢) أشار د / عبد العزيز الميمني محقق ديوان سحيم في ذيل ص (٥٩) إلى أن هذا البيت ورد في بعض نسخ الديوان مع آخر روايته : « وسبسبت فيها البزاني المحمرج » ثم قال : « والبيتان منصوبان في بعض النسخ وروايتهما هكذا :

فإن تضحكي مني فيارب ليلة تركتك فيها كالقباء مفرجا

رفعت برجليها وطامنت رأسها وسبسبت فيها البزاني المحدرجا

صوب رأسها : خفضها ، سبسب : أرسل . المحدرج : المفتول .

(٣) انظر اللسان (حدرج) .

(٤) قال في القاموس (عفرز) عفرزان : مخنث كان بالبصرة .

(٥) انظر سيبويه (٢/١١) .

(٦) عُلَّام : جمع عالم أو عليم .

(٧) السُّمَّاق : ثمر معروف .

(٨) الطباق : شجر منابته جبال مكة ، نافع للسموم .

(٩) السمان : بائع السمن . الجوهري : السمان إن جعلته بائع السمن انصرف وإن جعلته من السم لم ينصرف في المعرفة .

(١٠) زيادة عن سيبويه (٢/١١) وهو بالضم والتشديد سروال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة فقد يكون للملاحين . وفي اللسان رجل تبان : يبيع التبن وإن جعلته فعلان من التب لم تصرفه .

(١١) الرسوم : جمع رسم وهو ما كان لاصقًا بالأرض من آثار الديار . المظعن : الرحيل . الحي : بطن من =

قال ابنُ جِنِّي : **الوَصْفُ** : مِنْ ذَلِكَ : أَحْمَرُ وأَصْفَرُ ، وَكُلُّ أَفْعَلَ مُؤَنَّثُهُ فَعْلَاءُ فإنَّه لَا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً للتَّعْرِيفِ ، ومِثَالَ الفِعْلِ تَقُولُ : اشْتَريتُ فَرَسًا أَشْهَبَ ، وملَكْتُ عَبْدًا أَسْوَدَ ، وقَطَعْتُ ثَوبًا أَحْمَرَ ، وقَمِيصًا أَخْضَرَ ، وعلى ذَلِكَ لَمْ يَنْصَرِفْ أَصْرَم وأَكْثَمَ اسما رَجُلَينِ لِلتَّعْرِيفِ ومِثَالِ الْفِعْل .

ومِنَ الوَصْفِ قَولِكَ : مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ ظَرِيفَةٍ وكَرِيمَةٍ وقائمةٍ وقَاعِدَةٍ ، فَإنْ قِيلَ : لِمَ صَرَفْتَهُ وَهُنَاكَ الْوَصْفُ والتَّأْنيثُ ؟ فلأنَّ التَّأْنِيثَ هُنَا إنَّمَا هُوَ لِلْفَرقِ بَينَ ظَرِيفٍ وظَرِيفَةٍ ، وقَائِمٍ وقَائِمَةٍ ؛ فَلَمْ يُعْتَد لِمَا ذَكَرْنَا .

قال ابن الخبَّاز : **الخامس** : **الوصف** ومنه ما جاء على وزن أَفْعَلَ ، وأَفْعَلُ إِذَا كان وصفًا ثلاثة أقسام : القسم الأول : أَنْ يَكُون أَفْعَلُ مُؤَنَّثُه فَعْلَاء ، وذلك نحو أَحْمَر وأَصْفَر وهو كثير فهذا لا ينصرف في النكرة للوصف ومثال الفعل ، فإنْ حقرته لم ينصرف ، لأنه التحقير لم يزل بناء الفعل كقولك : أُحَيمِرُ وأُصَيفِرُ ، فإن سميت به لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل فإنْ نكرته بعد التسمية فقد اختلف فيه سيبويه وأبو الحسن ، فمذهب سيبويه [1] منع الصرف لأنه لما نكر بعد التسمية صار بمنزلته قبل التسمية في التنكير ، وقد كان حينئذ غير منصرف للوصف ووزن الفعل . (وأبو الحسن يصرفه ؛ لأن منعه من الصرف كان للوصفية ووزن الفعل) [2] فلما سمى به زالت الوصفية ، وصار فيه التعريف ووزن الفعل فلما نُكِّرَ زال التعريف وبقي وزن الفعل ، والسبب الواحد لا يمنع الصرف ، وقد انتصر لكل واحد من القولين بكلام يطول شرحه .

الثاني : أَفْعَل التفضيل ، وذلك نحو أَكْرَمُ مِنْك وأَفْضَل منك ، فهذا لا ينصرف في النكرة للوصف ومثال الفعل ، ولم ينصرف منه إلَّا خَيرٌ مِنْكَ وشَرٌّ منك لزوال وزن الفعل عنهما ، فإن سميت بأَفْعَلَ التفضيل مع مِنْكَ كأَفْضَلَ مِنْ زَيدٍ إِذَا / ١٣٦/أ سميت به لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل ، فإنْ نكرته لم ينصرف بِالإِجْمَاع من سيبويه [3] وأبي الحسن ، لأَنَّ وجُودَ مِنْكَ مَعَه يؤكد الوصفية [4] ، وإنْ سميتَ =

= بطون القبيلة ، الخيام : بناؤها أو مكان بنائها . والبيت في ديوان حسان (٣٨٠) . واستشهد به على أن حسان غير منصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

(١) انظر سيبويه (٤/٢) .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) انظر سيبويه (٥/٢) .
(٤) انظر الارتشاف ق (١١٠) أ .

....

=بأفْضَلَ وحده لم ينصرف في المعرفة لِلسببين ، فإن نكرته صرفته بالإجماع من سيبويه [١] وأبي الحسن لأن زوال منك أزاَلَ الوصفية فلا وجه لملاحظتها .

الثالث : ما خَلا عن هذين القسمين ، وذلك نحو أَرْمَل وهو الرَّجُلُ الذي لَا زَوجَة له ، فهذا ينصرف في النكرة ؛ لأَنَّ تَاءَ التأنيث تلحق بناءه [٢] قال متمم :

٣٢٩ - وأَرْمَلَةٍ تَمْشِي بأَشْعَثَ مُحْثَلٍ كَفَرْخِ الحُبَارَى رِيشُهُ قَدْ تَضَوَّعَا [٣]

فإن سميت به لم ينصرف ، فإنْ نكرته انصرف . وأما أصْرَم وأَكْثَم فغرضه من التشبيه بهما أنك إذَا سميت بأحْمَر لم ينصرف كما لم ينْصَرِفَا ، ولا يعني أنهما كانا صفتين ثم سمى بهما . ومن الوصف : ظَرِيفَة وكَرِيمَة وهو منصرف .

فإنْ قلت : فلِمَاذَا صُرِفَ ، وفيه الَوصف والتأنيث ؟ قلت : لَأَنَّ التَّاَء غَيرُ لَازِمَةٍ ألا ترى أَنَّها دخلت للفرق بين ظَرِيفٍ وظَرِيفَةٍ ، فإنْ سميت رجلًا وامْرأَةً بِظَرِيفَةٍ لم يَنْصَرِفْ ، لأَنَّ التَّاءَ صارت لازمة بالعلمية ، وعلى ذلك لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ فَاطِمَة وآمِنة وعَائِشَة لأنهُنَّ صفاتٌ منقولاتٌ إِلَى العَلَمِيَّةِ .

---

(١) انظر سيبويه (٥/٢) . (٢) انظر الهمع (٣١/١) .

(٣) الأرملة : التي مات زوجها ، الأشعث : المتلبد الشعر . المحثل : الذي أسيء غداؤه ، الحبارى : ضرب من الطير . تضوع : تفرق .

والبيت في ديوان المفضليات ص (٢٦٦) وفيه وضعت كلمة « رأسه » بدل « ريشه » في الشطر الثاني ، وفي المقاييس (١٣٧/٢) واللسان (حثل) ، واستشهد به على أن تاء التأنيث تلحق لفظ أرمل .

قال ابن جني : **العَدْلُ** : مَعْنَى العَدْل : أَنْ تَلْفِظَ بِبِنَاءٍ وأَنْتَ تُرِيدُ بِنَاءً آخرَ نَحْو عُمَر وأَنْتَ تُرِيدُ عَامِرًا ، وَزُفَر وأَنْتَ تُرِيدُ / زَافِرًا . مِنْ ذَلِكَ فُعَلُ : وَهِيَ فِي الكَلَامِ على ضَرْبَينِ : فَإِنْ كَانَتْ الألِفُ واللَّامُ تَدْخُلَانِ عَلَيهِ فَلِيسَ مَعْدُولًا ، وذَلِكَ نحو : جُرَذٍ وصُرَد ونُغَرٍ وثُقَبٍ وغُرَف ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مَصْرُوفٌ لِقَولِكَ : الصُّرَدُ والجُرَذُ والنُّغَرُ والثُّقَبُ والغُرَفُ . ٤٣/أ

وإنْ لَمْ تَكُنِ اللَّامُ تَدْخُلُه فَإِنَّهُ مَعْدُولٌ نَحو ثُعَل وجُشَم وُعمَر لَا تَصْرِفُ ذَلِكَ مَعْرِفَةً لِلتَّعْرِيف ، والعَدْل ، وتَصْرِفُهُ نَكِرَةً ، يَدَل على أَنَّه مَعْدُولُ أَنَّكَ لَا تَقُولُ : الْجُشَم والثَّعِل وَلَا الْعُمَر كَمَا تَقُول : الصُّرَدُ والنُّغَرُ ، ومِنْ ذَلِكَ مَثْنَى وَثُلَاثُ ورَبَاعُ . لا تَصْرِف ذَلِكَ لِلْوَصْفِ وَأَنَّهُ مُعْدُولُ عَنِ اثْنَينِ وثَلَاثَةٍ وأَرْبَعَةٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ ذِئَابٌ تَبَغَّي النَّاسَ مثْنَى ومَوحَدُ

فَأَجْرَاهُ وَصْفًا كَمَا تَرَى .

وتقول : مَرَرْتُ بِزَيدٍ وَرَجُلٍ آخَر ، فَلَا تَصْرِفُهُ لِلْوَصْفِ ومِثَال أَفْعَل ، وَكَذَلِكَ أُخَرُ لَا تَنْصَرِفُ لِلْوَصْفِ والعَدْلِ عَنْ آخرِ مِنْ كَذَا .

قال ابن الخباز : **السادس** : **العَدْلُ** : وهو أَنْ تَلْفِظَ بِبِنَاءٍ وأَنْتَ تُرِيد بِنَاءً آخر ، وهُوَ فِي الْكَلَام على ضربين : أحدهما : أَنْ يكون في المعارف ، وذلك نحو عُمَرَ وزُفَرَ وَجُشَمَ وثُعَلَ فَهَذَا لَا يَنْصَرِفُ [١] لأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ ومَعْدُولٌ عَنْ عَامِرٍ وزَافِرٍ وجَاشِمٍ .

فإنْ قُلْتَ : فما فائدة العدل ؟

قلت : له فائدتان : إِحْدَاهُمَا : تَخْفِيفُ اللَّفْظ ، والثانية : إِزَالَةُ تَوَهُّم الفِعْلِ لأَنَّ عامِرًا يَكُونُ / صِفَةً فَلو بَقِيَ على لَفْظِهِ لَتُوهِمَتِ الْعِمَارَةُ ، فَإِنْ حقَّرْتَهُ صَرَفْتَه لِزَوال العَدْلِ بِالتَّحْقِير [٢] . ١٣٦/ب

وأَما تَقْسِيمُ فُعَلٍ [٣] : فَهِيَ في الكلام عَلَى أَقْسَام : أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ اسْمًا عَلَمًا كَعُمَر . والثاني : أَنْ يَكون اسم جنس بينه وبين واحده التاء كَرُطَب . والثالث : أن =

---

(١) انظر سيبويه (١٤/٢) وانظر الغرة المخفية ق (٣٣) ب .

(٢) سيبويه (١٤/٢) .

(٣) في الأصل فعلى .

....

=(لا) [١] يكون كذلك كَرُبَع ، لأن هذا يراد به الواحد . والرابع : أن يكون جمعًا كَحُجَر . والخامس : أن يكون وصفًا كنُخَع . والسادس : أن يكون وصفًا مَعْدُولًا في النِّداء كقولهم : يَا غُدَرُ . وكل هذه إذَا سمِّيتَ بِهَا ما خلا الأول (منعت الصرف مؤنثة) [٢] وانصرفت مذكرة ؛ لأنها كانت نكرات على هذه الصيغة .

فإنْ قلت : فَمَا تَقُولُ فِي قَولِ الشاعر :

٣٣٠ - أَخُورغَائِبَ يُعْطِيهَا وَيُسْأَلُهَا ... يَأْبَي الظُّلَامَةَ مِنْه النَّوفَلُ الزُّفَرُ [٣]

فَإنه أدْخَل عليه الألف واللام ، وقد زَعَمْتَ أنه لا ينصرف .

قلت : هذا مما اتفق لفظه واختلف حكمه ، فَزُفَرُ العَلَمُ معْدُول عَنْ زَافِرٍ ، والزُّفَرُ في البيت بمعنى السَّيد ، ولم يوضع مَعْدُولًا عَنْ زَافِرٍ .

والثاني : أَنْ يكون العَدْلُ فِي النكرة ، وذلك في نوعين : أحدهما : الأَعْدَادُ ، وجَاء منه سِتَّةُ أَسْمَاءَ [٤] أُحَاد وَموحَد ، وثُنَاءُ ومَثْنَى وثُلَاث ورُبَاعُ فهذا لا ينصرف للوصف والعدل ، وهو معدول عن أعداد مكررة ، فإذَا قلت : جَاءُوا ثُلَاثَ ، فالأصل : جَاءُوا ثَلَاثَة ثَلَاثَة ، أي : فِرَقًا ، فَعُدِلَ ، ولا خَفَاء في خفة اللفظ بالعدل هنا ؛ لأنه كفى مؤونة التكرير والدليل على وقوعه صفة قوله تعالى : ﴿ أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ﴾ [٥] وقال ساعدة بن جؤبة الهذلي :

٣٣١ - فَلَو أَنَّه إذْ كَانَ مَا حُمَّ وَاقِعًا ... بِجَانِب مَنْ يَحْفَى وَمَنْ يَتَوَدَّدُ

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُه ... ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَموحَدُ [٦] =

(١ - ٢) زيادة يقتضيها السياق . (٣) البيت لأعشى باهلة .

الرغائب جمع رغيبة : وهي من العطاء الكثير . الظلامة : ما تطلبه عند الظالم . النوفل : البحر . والكثير العطاء ، الزفر : السيد .

والبيت ورد ذكره في الكامل (٣٦/١) ، والخزانة (١٨٥/١) والمقاييس (١٥/٣) وجمهرة أشعار العرب (١٣٥) وأمالي المرتضى (١٠٥/٣) واللسان « زفر ، نعل » والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٣١٥) . والصحاح للجوهري (٦٧١/٢) . واستشهد به على أن الزفر بمعنى السيد وليس معدولًا عن زافر .

(٤) انظر سيبويه (١٥/٢) . (٥) سورة فاطر من الآية (١) .

(٦) ما حم : أي ما قضى وقدر ، يحفى : يبالغ في الإكرام . يريد : لو أصابني ما أصابني وكنت بجنب من يكرمني ويودني كان ذلك سلوة لي وإعانة على تقبله ولكنني وجدت إلى جنب من لا يودني وألقيت عند =

....

١٣٧/أ = وأَنْشَدَ البيت الذي قبله ليعلم أَنَّ القَوافي مرْفُوعةٌ / .

وأما قولنا : مَرَرْتُ بِزَيدٍ وَرَجُلٍ آخَرَ ، فآخَرُ أَفْعَل التفضيل ، فلم ينصرف للوصف ووزن الفعل وهو أَفْعَل مِنَ التَّأَخُّرِ ، ولا يوصف به إلا بَعْدِ تقدم شيء مِنْ جِنْسِ مَوصُوفِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ [1] لأَنَّ اللّه إلَهٌ ، ولا يجوز : رأيتُ فَرَسًا وَحِمَارًا آخر ، لأَنَّ الحِمَارَ ليس بِفَرَس ، وأما قول الشاعر :

٣٣٢ - صلَّى على عَزَّةَ الرَّحْمَنُ وابْنَتِهَا لَيلَى وصَلَّى على جَارَاتِهَا الأُخَر [2]

فإنما جاز ذلك ، لأَنَّه جَعَل البِنْتَ جَارَةً .

وأما أُخَرُ [3] فَهُو جَمْع أُخْرَى كالكُبْرَى والكُبَر ، فلا ينصرف ، وفي التنزيل : ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ [4] ومنْ صَرَفَه فَقَدْ لَحَنَ . وإنَّما لم ينصرف ، لأَنَّ فيه الوَصْفَ والعَدْلَ وما رأيت أحدًا يدري معنى قول النحويين : « إنَّ أُخَرَ مَعْدولٌ » ولقد كشفه أبو سعيد [5] ، وأَنا أذكر كلامه ، قال : أُخَرُ جَمْع أُخْرى مؤنث أخر ، وحقها أَنْ تستعمل بالألف واللام أو الإضافة ، فيقال : أُخَرُهُنَّ والْأُخَرُ كما يقال : كُبَرُهُنَّ والْكُبَرُ ، فَتُرِكَ ذَلِكَ .

فَمَعْنَى العَدْلِ أَنَّها عُدِلَ بِهَا عن طريقَةِ اسْتِعْمَالِ أَمْثَالِهَا وإِلَى هَذَا اشار أبو الفتح [6] =

= من لا يبالي بي وروي : « سباع » بدل ذئاب . انظر ابن يعيش (٥٦/٨) وديوان الهذليين (١٣٦/١) ، (١٣٧) واللمع ق (٤٣) أ وسيبويه (١٥/٢) والأعلم وابن يعيش (٦٢/١) والمقتضب (٣٨١/٣) والاقتضاب (٤٦٧) وشرح أدب الكاتب للجواليقي وانظر المخصص (١٢١/١٧) والعيني (٣٥٠/٤) وأدب الكاتب لابن قتيبة (٥٧٩) والسيرافي (٣٥٢/٢) .

واستشهد به على وقوع الأعداد المعدولة صفة ، فهي ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل .

(١) سورة القصص من الآية (٨٨) . (٢) البيت للراعي النميري .

صلى : رحم ، وورد ذكر البيت في المقتضب للمبرد (٢٤٤/٣) وخزانة الأدب (٦٦٧/٣ - ٦٦٨) واللسان (صلى) منسوبًا إلى الراعي النميري والبحر المحيط (٣٤/٢) . ويوجد في الخزانة قطعتان : إحداهما للراعي النميري والأخرى للقتال الكلابي وفيهما بيتان مشتركان هما :

صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلى وصلى على جاراتها الأخر
هن الحرائر لا ربات أخمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور

وفي بيت القتال وضعت « عمرة » مكان عزة وانظر ديوانه (٥٣) .

(٣) انظر سيبويه (١٤/٢) . (٤) سورة آل عمران من الآية (٧) .

(٥) انظر السيرافي (٣٥٠/٢) ب . (٦) انظر اللمع ق (٤٣) أ .

قال ابْنُ جِنِّيّ: الجَمْعُ : كُلُّ جَمْع فَهُوَ جَارٍ مَجْرَى الْوَاحِدِ علَى / بِنَائِه يَمْنَعُه ٤٣/ب مِنَ الصَّرْفِ مَا يَمْنَعُهُ وَيُوجِبُهُ لَهُ مَا يُوجِبُه لَهُ فَرِجَالٌ إذًا كَكِتَابٍ ، وَصِبْيَان إِذًا كَسِرحَانٍ ، وقُفْزَان إذًا كقرْطَانٍ وقَتْلَى إذًا كعَطْشَى ، وَكَذلِكَ جَمِيعُه إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الجَمْع علَى مِثَال مَفَاعِلَ ومَفاعِيلَ ؛ فإنَّه لَا يَنْصَرِفُ . مَعْرِفَةً ولَا نَكِرَةً ؛ لأَنَّهُ جَمْعٌ ولَا نَظِيرَ في الآحَادِ لَهُ ، فكَأنَّه جُمِعَ مَرَّتينِ تَقُولُ : قَبَضْتُ دَرَاهِمَ ودَنَانِيرَ ، واشْتَريتُ دَوَابَّ ومخَادَّ ، لأن الأصل : دَوَابب ومَخَادِدَ ، فَإِنْ كَانَتْ فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ عَادَ إِلَى حُكْم الْوَاحِدِ فَلَمْ يَنْصَرِفْ مَعْرِفَةً وانْصَرَفَ نَكِرَةً . وذَلِكَ نَحْو صَيَاقِلَة ومَلَائِكَةٍ وكَيَالِجَة ومَوَازِجَةٍ ، فإنْ كَانَتْ لَامُهُ معْتلَّةً انْصَرَفَ في الرَّفْعِ والجَرِّ لِنُقْصَانِه ، ولَمْ يَنْصَرِفْ فِي النَّصْبِ لِتَمَامِهِ تَقُولُ :

هَؤُلَاءِ جَوَارٍ وَغَوَاشٍ ، وَمَرَرْتُ بِجَوَارٍ وَغَوَاشٍ ، وَرَأَيتُ جَوَارِيَ وغَوَاشِيَ .

=بقوله : (للعدل عن آخَرَ مِنْ كَذَا) ، وإنْ كَانَ فِيهِ تَخْلِيطٌ وَوَجْهُ التَّخْلِيط ، أَنَّه يُعَلِّلُ (مَنْعَ) [١] صَرْفِ أُخَرَ لَا آخَر ، والمَعْدُول عَنْ آخَرَ مِنْ كَذَا آخَرُ لَا أُخَر .

قال ابْنُ الخَبَّاز : **السابع : الجمع** ، وهو على قسمين : أحدهما : مَالَهُ نَظِيرٌ في الآحَادِ . والآخر : مَا (لَا) [٢] نَظِيرَ لَهُ في الآحاد [٣] . أما الأول : فَهُوَ جَارٍ مَجْرَى نَظِيره في المَعْرِفَة والنكرة ، فَرِجَالٌ منصرف وإن سميت به كما ينصرف [٤] كِتَابٌ .

فإنْ قُلْتَ : رِجَال مؤنث لقولنا : قَامَتِ الرِّجَالُ فهلا منعته الصرف في تسمية المذكر ؟

قلت : تأنيثه مبني على التأويل ؛ وذلك لأنه جماعة فلقائل أَنْ يَقُولُ : هُوَ مُذَكَّر لأَنَّه جَمْع . وقُفْزَانُ [٥] / بمنزلة قُرْطَان ينصرف في النكرة ، فإن سميت به لم ١٣٧/ب ينصرف للتعريف والألف والنون الزائدتين ، والقُرْطَانُ البردعة ، وقَتْلَى بمنزلة سَكْرَى لا ينصرف في النكرة والمعرفة لألف التأنيث . =

(١ - ٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل ماله نظير في الآحاد - بتقديم له على نظير .

(٤) في الأصل كما لا ينصرف ، بزيادة لا .

(٥) قفزان : جمع قفيز وهو مكيال ثمانية مكاكيك ومن الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعًا وهو في الأصل فقران وهو تصحيف .

....

= وأما مالا نظير له في الوُحْدَانِ [١] فهو مثالات مَفَاعِلَ كمَسَاجِدَ ومَفَاعِيلَ كمَحَارِيبَ فأما قولهم : حَضَاجِرُ في اسم الضَّبُع [٢] فقيل : إنها سميت بجمع حِضَجْر كما يسمى الرجل بِفَضَائِل . وأما سَرَاوِيلُ : فهو أعجمي ، ولا حجة فيه ، وقد قيل : إنَّهُ جَمْع واحدته سِرْوَالَة وإنَّما لم ينصرف هذا الجمع ، لأنه جمع ، وليس في الأول له مثال ، وقيل : إنَّما لم ينصرف لأنه يمتنع من التكسير ، فأشبه الفعل ، فإن سميت رجلًا بَمسَاجِدَ لم ينصرف لأنه شابه الأعْجمي المَعْرِفَة نحو : إبْرَاهِيم وإسْمَاعِيلَ حيث لم يكن له في الوحدان نظير . فإنْ صغرته صرفته [٣] لأنك تقول في تصغيره : مُسَيجِدٌ كمُنَيبر في تحقير مِنْبَر فَكَذَلِكَ لَو سميت رجلًا بِمَحَارِيبَ وصغرته صرفته ؛ لأنك تقول : مُحَيرِيبٌ كمُحَيمِيد وإنْ لَحَقَتْهُ تَاءُ التأنيث انصرف ، ولا تخلو التاء من أن تكون لتأكيد التأنيث كصَيَاقِلَة أو عوضًا من ياء النسب كمَسَامِعَة في جمع مَسْمَعِيٌّ ، أو للتَّعْرِيف كَمَوَازجَة وكَيَالِجَة والمَوَازِجَةُ : جَمْع مَوزج وهو الخفّ ، وأصله بالفارسية : مَوزَة ومنه قولَهم : سَرْموزَه يعنون : رَأْسَ (الخُفّ) [٤] . والكَيَالِجُ : جَمْعُ كَيلَجَة والكَيلَجَةُ : أَرْبَعَةُ أَرْبَاع [٥] ،والرُّبْعُ : نِصْفُ سُدُسِ المَكُّوك ، لأن المَكُّوكَ خَمْسَةَ عَشَرَ رِطْلًا وهو رطل وربع ، أو للنسب والعُجْمَة كسَبَابِجَةِ [٦] : وهم قوم يبذرقون [٧] المراكب [٨] في البحر أو للتعويض من ياء مفاعيل كزَنَادِقَةٍ ، وَهَذَا كله ينصرف في النكرة لأنه بدخول التاء عليه أشبهه

١٣٨/أ الآحاد نحو الكَرَاهِيَة والحَزَابِيَة وَهُوَ الحِمَارُ الغَلِيظُ / وأنشد الجوهري :

٣٣٣ - أَو أَصْحَم حَامٍ جَرَامِيزَه حَزَابِيَةٍ حَيَدًا بِالدَّحَال [٩] =

---

(١) في الأصل الوجدان ، وهو تصحيف .

(٢) في الأصل الصبع بدون إعجام الضاد وهو تصحيف . وإنما جعل هذا اسمًا للضبع لسعة بطنها ، وانظر سيبويه (١٦/٢) .

(٣) سيبويه (١٦/٢) .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) إذن الكيلجة خمسة أرطال .

(٦) السبابجة : قوم ذو جلد من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يبذرقونها ، واحدهم سبيجي ودخلت في جمعه الهاء للعجمة والنسب اللسان (سبج) .

(٧) في الأصل : بندرقون وهو تصحيف ، والبذرقة : الخفارة .

(٨) لفظ المراكب تكرر بالأصل مع زيادة حرف الجر « في » .

(٩) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي .

الأصحم : من الصحمة وهي سواد إلى صفرة ، ويريد به أيضًا حمار الوحش . جراميزه : جسده ونفسه =

....

= فإنْ سمَّيتَ بِهِ لَمْ يَنْصَرِف كَطَلْحَة (فإنْ) [١] نكرته بعد التسمية انصرف كما ينصرف طَلْحَةُ فإنْ كان آخر شيء من ذلك يَاءً نحو جَوَارٍ وغَوَاشٍ ، فالنحويون متفقون على تنوينه في الرفع والجر [٢] وفي التنزيل : ﴿ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ [٣] واختلف النحويون في التنوين فمذهب سيبويه [٤] أَنَّ الياء حذفت ، لأنها ياء قبلها كسرة في جمع طويل البناء في موضع رفع أو جر ، فهو ثقل من وجوه ، فلما حذفت الياء صار كجنَاحٍ ودَجَاجٍ فألحق التنوين علامة للصرف . وقال أبو إسحاق [٥] : ألحق التنوين عوضًا من الحركة ، فعلى هذا حذفت الياء عند التقاء الساكنين ، فَإذَا نَصَبْتَ قُلْتَ : رَأيتُ جَوَارِيَ ، فلم تلحق لتمام البناء ، وإنَّما تم لخفة النصب وقد يضطر الشاعر فيفتحه في موضع الجر قال الكميت :

٣٣٤ - خَرِيعُ دَوَادِيَ في مَهْمَهٍ تَأَنَّ طَورًا وتُلَقِي الإِزَارَا [٦]

= يحميها من الصائد . الحزابية : الغليظ القصير - حيدي أي يحيد : عن ظله لنشاطه . الدحال : جمع الدحل : وهو عبارة عن الهوة واسعة الأسفل ضيقة الأعلى ، والبيت في ديوان الهذليين (١٧٢/٢ - ١٧٦) والصحاح (حزب) ، (حيد) واللسان (جمز) والخصائص (٥٣/٢) و الصاحبي (٢٢٦) والسيرافي (٢٠١/٣) والمنصف (٥٩/٣) واللسان (حزب) (٣٠٩/١) .

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) انظر المفصل ص (١١) .
(٣) سورة الأعراف من الآية (٤١) .
(٤) انظر سيبويه (٥٦/٢ ، ٥٧) .
(٥) نص على رأيه أبو حيان في الارتشاف ق ٧٨ ب قال : وهو عوض من الياء المحذوفة بحركتها ، هذا مذهب سيبويه خلافًا للمبرد والزجاج زعمًا أنه عوض من الحركة فقط .
(٦) الخريع : اللينة المعاطف مع فجور ، الدوادي : موضع تسلق الصبيان ولعبهم وهو في الغرة ق (١٣٩) مصورة وسيبويه والأعلم (٦٠/٢) والمقتضب (١٤٤/١) ، والخصائص (٣٣٤/١) والمنصف (٦٨/٢) والسيرافي (٣٩٦/٢) ب ويروى : تأزر طورًا وتلقي الإزارا : والشاهد فيه : فتح ياء « دَوَادِي » في موضع الجر اضطرارا .

قال ابْنُ جِنِّي : **العُجْمَةُ** : الأسماءُ الأعجَمِيةُ على ضَرْبَين : أَحَدُهُمَا : مَا يَدْخُله لَامُ التَّعْرِيف . والآخَرُ : مَالا تَدْخُله اللاَّمُ . الأَوَّلُ نَحْوُ : دِيبَاج وفرِنْدٍ ونيروز وإبْرِيسَم وإهْلِيلَج وإطْرِيفَل / فَهَذَا الضَّرْبُ كُلُّه جَارٍ مَجْرَى العَرَبي ، يَمْنَعْه مِنَ الصَّرْفِ مَا يَمْنَعُهُ ، ويوُجِبُه لَهُ مَا يوُجِبُهُ فَهَذَا كُلُّه يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً ونكرة تَقُولُ في رجل اسْمُهُ نَيرُوزٌ أَو دِيبَاجٌ : هَذَا نَيرُوزٌ ، لأَنَّه كَقَيصُومٍ ، وَمَرَرْت بِدِيبَاجٍ ، لأَنَّه كدِيمَاس . ٤٤/أ

الثَّانِي من الأعْجَمِية : مَا لَا تَدْخُلُه اللاَّمُ وذَلِك نَحْوُ إبْراهِيم وإسْمَاعِيلَ وإسْحَاقَ وأَيُّوبَ وخُطْلُخَ وتكِينَ وهَزَارَ مَرْد فَهَذَا كُلُّهُ لَا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً لِلْعُجْمَةِ والتَّعْرِيفِ ، ويَنْصَرِفُ نَكِرَةً . وإنَّما اعْتُدَّ فِيهِ بالعُجْمَةِ لأَنَّكَ لَا تَقُول الإبْرَاهِيم ولا الخُطْلُخ ونَحو ذَلك .

التركيب : كَلُّ اسْمَينِ ضُمَّ أَحَدُهَمَا إلَى الآخرِ على غَيرِ جِهَةِ الإِضَافة فُتِحَ الأوَّلُ مِنْهُمَا لِشَبَهِ الثاني بِالْهاءَ ، وَلَمْ يَنْصَرِفْ الثَّاني مَعْرِفَةً لِلتَّعْرِيفِ والتَّرْكيب وانْصَرفَ نَكِرَةً نحو حَضْرَ مَوت ، وَبَعْلَ بَك ورَامَ هُرْمُز ودَرا بِجَرْدَ ، وَكَذَلِكَ مَعْدِ يكَرِب ، وَمِنْهم مَنْ يُضِيفُ مَعْدِي إلَى كرب ، فَيَصْرِفُ كربَ تَارَةً ولَا يَصْرِفُه أُخْرىَ ، كأَنَّه إذَا لَمْ يَصْرِفْه مُؤَنَّثٌ عِنْدَهُ . وكذَلِكَ حَضْرَمَوت إن شِئْتَ رَكَّبْتَ / وإنْ شِئْتَ أَضَفْتَ فَقُلْتَ : هذَا حَضْرمَوتٍ : ونَحْو ذَلِك على طَرَائِقهِ إلَّا أَنَّ يَاءَ مَعْدِ يكَرِبَ سَاكِنَةٌ على كُلِّ حالٍ رَكَّبتَ أَوَ أَضَفْتَ . ٤٤/ب

قال ابْنُ الخَبَّاز : **الثامن** : **العُجْمَة** : الأسماء الأعجمية على ضربين : أحدهما[1] : ما كان نَكِرةً فتكلمت به العرب وغيرته بوجه من الوجوه ، فَمِنْ ذلك : دِيبَاجٌ : عربوه على وزن دِيمَاسٍ وهو السَّرَبُ[2] ، والدِّيبَاجُ : الإبْرِيَسم اللين ، قال الراجز :

٣٣٥ - وَاللّه لَلنَّومُ علَى الدِّيبَاجِ ... علَى الحَشَايَا وَالسَّرِير العَاجِ
مَعَ الفَتَاةِ الطِفْلَة المِغْنَاجِ ... أَهْوَنُ يَا عَمْرُو مِنَ الإِدْلَاجِ =

(١) في الأصل أحدها .
(٢) السرب : جحر الوحش والحفير تحت الأرض .

....

= * وزَفَراتِ البَازِلِ العَجَّاجِ [١] *

ومن ذلك فِرِنْد ، وفيه ثلاث لغات : فِرِنْد بكسر الراء وفتحها ، وَبِرِنْدِ بكِسِر الراء لا غير . وجَاءَ فِي شِعْر البُحْتِرِى افْرِنْد ولا / يعرف ، والفِرِنْدُ : ماءُ السَّيفِ وأما نَيروُزُ ١٣٨/ب فأصله : نَورُوزُ ، وهو يوم معروف ، وصار بالتعريب على وَزْن قَيصُومِ ، وهو نَبْتٌ ، وأما آجُرّ ، فأصله بالفارسية آغرُ ويخفف ، قال الشاعر :

٣٣٦ - تَضْحَى إذَا دَقَّ المَطِي كأَنَّها فَدَنُ ابْنِ حَيَّةَ شَادَهُ بِالآجُر [٢]

وأَمَّا إبريسم . فأصله بالفَارسية أُورِيشَمْ ، وأما إهْلِيلَج [٣] فيقال : إهْلِيلَج (وإهْلِيلِج بفتح اللام الثانية وكسرها) [٤] والإِطْرِيفل : دواء معروف ، فهذه كلها منصرفات في النكرة ، لأنهم لما غيروها لم يعتد بعجمتها ، فإن سميت بها مذكرًا انصرف وإنْ سميت بها مؤنثًا لم ينصرف كالعربي . ومن قال : آجْرْ فخفف لم يصرفه في تسمية المذكر لأنه على وزن الفعل نحو آخُذ .

فإن قلت : فبم تعرف أَنَّ الاسم أعجمي ؟

قلت : بثلاثة أمور : أحدها : بتلقيه من أهله كدَشْتِ وأَنْكُورِ ، وهو العنب .

والثاني : أن يكون على بناء لا يكون عليه العربي كجَالِينُوسَ وإبْراهِيمَ ، لأنه ليس في العربية مثل جَاعيفُور وسِفْرَاجِيل .

والثالث : أن يكون مركبًا من حروف لا يركب من مثلها العربي نحو قلِيج وكُرَّج ، لأن العرب لا تجمع بين الكاف والجيم في كلمة ، ووضعت لبعض الحمقى من أهل بلدنا كلمة ، فقيل له : ما الكَبينج ؟ فقال : أبصرها في المجمل ، ولو كان =

---

(١) الرجز لم نهتد إلى قائله :
وهو في المحصول شرح الفصول (٨٣) ، وأراجيز العرب (١١٣) ومبادئ اللغة للإسكافي (٤٨) .
الديباج : ضرب من الثياب ، العاج : أنياب الفيلة . المغناج : من امرأة غنجة إذا كانت حسنة الدل .
الإدلاج : سير الليل كله ، ومنهم من يجعله السيرفي السحر الباذل انشق نابه ، العجاج : الذي يصيح بأعلى صوته .

(٢) لم نهتد إلى قائله .
الفدن : القصر ، شاده : جصصه ، والشيد : كل شيء طليت به الحائط من جص أو ملاط ، الآجر : الذي يبنى به . ولم نجد البيت فيما بين أيدينا من المراجع .

(٣) الإهليلج : ثمر منه أسود ومنه أصفر وهو البالغ النضيج .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

....

= عند[1] المغفل علم بأن العرب لا تجمع بين الكاف والجيم لم يقل هذا .

الثاني من الأعجمية : ما كان باقيًا على عجمته ، وهو معرفة ، فإن كان على ثلاثة أحرف انصرف مذكرًا ساكن الأوسط كان أو متحركًا ؛ كنُوح ولُوط وهُود وجَقَر ، لأنه على أقل الأسماء عددًا . وإنْ كان اسم مؤنث لم ينصرف ، وذلك نحو مَاه وجور[2] في اسمي بلدتين . ومن صرف هِنْدًا لم يصرفهما / لأنهما معرفتان مؤنثتان أعجميتان[3] فإذا قاوم سكُون الأوسط أَحَد الأسباب الثلاثة بقي سببان سالمان عن المقاوم فمنعا . ١٣٩/أ

وإنْ كان على أكثر من ثلاثة أحرف لم ينصرف للتعريف والعجمة ، وذلك نحو إبْرَاهِيم ، ويقال : إبْرَاهَام وإبْرَهَمْ وإبْرَهِمْ وإسْمَاعِيل وإسْحَاق .

فإن قلت : فإسْحاق مصدر إسْحَاقَ الثّوب إذَا بَلِيَ .

قلت : هذا اتفاق وقع بين اللغتين ، وأَيّوُبُ ولا يقال : فَيعُول من الأوبة لأنه لو كان كذلك لانصرف . وخُطْلُخ : ولا يضره كونه على وزن بُرْثُن . وهَزَارَمَرْد وهو أعجمي مركب ومعناه : أَلْفُ رَجُل . وتكِينِ : والتاء مكسورة ، وكسرها مما يدل على أنه ليس بعربي ، فإنْ نكرت ذلك كله صرفته ، وإنْ صغرت شيئًا من ذلك لم ينصرف لأن التصغير لا يزيل العجمة ، وذلك نحو : بُرَيهِيم[4] وسُمَيعِيلُ .

التاسع : التركيب[5] ، وحقيقته[6] : ضَمُّ اسم إِلَى اسم على غير جهة الإضافة وهو على ضربين : أحدهما : ما يَقْتَضِي تركيبه بِنَاء الشطر الأول ، والثاني : ما يقتضي تركيبه بناء الشطرين ، فمن الأول : بَعْلَبَكّ . وإنّما بُنِيَ الشطر الأول ؛ لأنه تنزل منزلة الصدر من العجز ، وهو اسم مدينة ، وبَعْلُ صنم ، وَبَكّ اسم الموضع قال امرؤ القيس :

٣٣٧ - لَقَدْ أَنْكَرَتْنِي بَعْلَبَكُّ وأَهْلُهَا ... ولَابْنُ جُرَيْجٍ فِي قُرَى حِمْصٍ أَنْكَرَا[7] =

---

(١) في الأصل عنده .

(٢) انظر سيبويه (٢٣/٢) .

(٣) في الأصل أعجميان .

(٤) في الأصل برهيم بدون ياء التصغير .

(٥) انظر سيبويه (٤٩/٢) والغرة المخفية ق (٣٤) ب .

(٦) في الأصل وحقيقة .

(٧) أنكرتني بعلبك : أي لم توافقه فكأنها منكرة له وبعلبك : بلد بالشام بين دمشق وحمص ، وابن جريج : رجل وفي رواية : =

....

= ومن ذلك : حَضْرَمَوتُ وهُوَ اسْمُ مدَينَة ، قال جرير :

٣٣٨ - وَطوَى الطِّرَادُ مَعَ القِيَادِ بُطُونَهَا طَيَّ التِّجَارِ بِحَضْرَمَوتَ بُرُودَا [١]

قال أبو زكريا [٢] : ومنهم من يقول : حَضْرَمُوت ، فيضم الميم [٣] . ومن ذلك : رَامَهُرْمُزْ وهو اسم بلد [٤] . ومن ذلك درا بِجَرْدُ وهو اسم بلد [٥] . ومن ذلك مَعْدِي كَرِبُ وهو اسم رجل ، ولك في هذا التركِيبُ والإِضَافةُ ، فَإِذَا ركبت فتحت الشطر الأول / إلَّا مَعْدِي كَرِب فإنَّك تسكن ياءه استثقالًا للحركة ، وجعلت آخِرَ الثاني ١٣٩/ب معتَقِبَ الإِعْرَاب فَلا يُصْرَفُ للتعريف والتركيب ، فإنْ نكرته صرفته ، وإنْ شئت أضفت الأول إلَى الثاني فإن كان الثاني ، يستوجب الصرف صرفته كقولك : هذِه حَضْرَمَوتٍ وإنْ كان لا يستوجب الصرف لم يصرف كقولك : هَذَا رَامُهُرْمُزَ ، لأن الثاني أعجمي . وإِذَا أضفت مَعْدِي كَرِب أسكنت ياءه في موضع النصب كما أسكنتها مع التركيب استثقالًا للحركة عليها . وإِذَا أضفت فمنهم من يصرف كَرِبًا ؛ لأنه مذكر ، ومنهم من لا يصرفه كأنه يراه مؤنثًا [٦] وأجاز أبو سعيد [٧] أَنْ يكون مَبْنِيًّا .

= .... ولابن جريج كان في حمص أنكرا

والبيت في ديوان امرئ القيس ص (٦٨) والمقتضب للمبرد (٢٣/٤) وقال ابن الأنباري في كتاب المذكر والمؤنث (٢٤٢ - ٢٤٣) قال الفراء : أنشدني المفضل الضبي : وذكر البيت وفي والسيرافي (٧٨/١) وروايته :

.... ولابن جريج في قرى الشام أنكرا

وفي معجم ما استعجم (٢٦٠/١) وأنشده المفضل ، والغرة ق (١٤٣) .

والشاهد فيه : بعلبك فإنه مركب تركيب مزجي وشطره الأول مبني .

(١) الطراد : من مطاردة الأقران ، وذلك إذا حمل بعضهم على بعض ويقال : هم فرسان الطراد . والبرود : جمع برد وهو من الثياب . والبيت في ديوان جرير (١٣٤) والمحصول (٨٧) والسيرافي ق (١٠٦) نسخة - جامعة القاهرة . والشاهد فيه : حضر موت فإنه مركب وبنى شطره الأول .

(٢) هو أبو زكريا الفراء وتقدمت ترجمته (٥٠) .

(٣) هذه اللغة لغة هذيل ، انظر معجم ما استعجم (٤٥٥/٢) .

(٤) رام هرمز : اسم بلد بخوزستان ، وفي الأصل اسم رجل وما أثبتناه عن القاموس .

(٥) قال البكري في معجم ما استعجم : داربجرد : اسمان جعلا اسمًا واحدًا وهي من بلاد فارس .

(٦) انظر سيبويه (٥/٢) .

(٧) انظر السيرافي (٨٩/١) قال : « ومن قال : مُعدِيَ كَرِبَ على كل حال » فإنه على وجهين :
أحدهما : أن يجعلهما اسمًا واحدًا فيكون مثل خمسة عشر وحضر موت .
كأنهما كانا مبنيين على الفتح قبل التسمية ثم حكى في التسمية .

قال ابنُ جِنِّيّ : فإنْ كَانَ الاسْمُ الثَّاني أَعْجَمِيًّا بُنِيَ على الكَسْرِ ٱلْبَتَّة ، وَلَمْ يَنْصَرِفْ مَعْرِفَةً ، وانْصَرَفَ نَكِرَةً ، وذَلِكَ قولكَ : هَذَا سِيبَوِيهِ وعَمْرَوَيهِ وحَمْدَوَيهِ ، تقول : هَذَا سِيبَوِيهِ وَمَعَهُ سِيبَوِيهٍ آخر . ورأَيتُ عمْرَوَيه ، وَمَعَهُ عَمْرَوَيهٍ آخر ، قالَ الشَّاعِرِ :

يَا عَمْرَوَيهِ انْطَلَقَ الرِّفَاقُ ... وأَنْتَ لَا تَبْكِي وَلَا تَشْتَاقُ

وَقَدْ شَبَّه أَشْيَاءَ مِنْ نَحو هَذَا بِخَمْسَةَ عَشَرَ وبابِه لَفْظًا ، وذَلِك قولُهم : هوَ جَارِي بَيتَ بَيتَ ، ولقِيتُه كفَّةَ كَفَّةَ ، وهُوَ يَأْتِينا صَبَاحَ مَسَاءَ ، والقَوْمُ فيهَا شَغَرَ بَغَر أي : مُتَفَرِقِينَ ، وتَسَاقطُوا بَينَ بينَ ، قَال عَبِيد :

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وبَعْـ ... ـضُ القَومِ يَسْقُطُ بَينَ بَينَا

ومثلُهُ تَسَاقَطُوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ أَي : مُتَبَدِّدِينَ ، فَهَذَا كُلُّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ ولا يَكُونُ إلا / فضلةً ظرفًا أو حَالًا . ٤٥/أ

قال ابنُ الخَبَّاز : الثاني : ما اقتضى تركِيبُه بِنَاءَ شَطْرَيهِ ، وذلك نوعان : أَحَدُهُما : مَا ثَانِيهِ[1] صوتٌ كسيبَويهَ وعَمْرويهَ ، والأصل أن يقال : عَمْرُوه ، لأنهم إذَا نادوا ألحقوا آخر الاسم وَاوًا وهَاءً ، فَعَرَّبَتِ العَرَبُ عَمْرُوه ومَا أَعْرَبُوه ، فقالت : عَمْرَوَيهِ ، لأنَّ الثَّانِي صَوتٌ والأصوات تستوجب البناء ، قال البارقي[2] : إنَّ مَعْنَى سِيبَوَيهِ رائحة التفاح ، لقب بذلك لذكائه ، قال الراجز :

٣٣٩ - يَا عَمْرَوَيهِ انْطَلَقَ الرِّفَاقُ ... وَأَنْتَ لَا تَبْكِي وَلَا تَشْتَاقُ[3]

وَعَمْرَوَيه يجْري مجرى أسماء الأفعال نحو مَهْ وصَهْ ، إذَا كان معرفة لَمْ يُنَوَّنْ ، =

---

(١) في الأصل تأنيثه .

(٢) هو من شراح اللمع كما في قواعد المطارحة (٢٨٤) .

(٣) الرفاق : الجماعة في مسير واحد أو في مجلس واحد .
والبيت في اللمع لابن جني ق (٤٤) ب مخطوطة الأزهر . وفي ابن يعيش (٣٠/٩) ونوادر أبي زيد (١١٤) وروايته :

.... مالك لا تبكي ولا تشتاق

وفي المقتضب للمبرد (١٨١/٣) وروايته كرواية النوادر . والشاهد فيه : عمرويه حيث إنه مركب تركيب مزجي ومبني الشطرين وهو غير منون .

....

= وإنْ كَانَ نكرة نُوِّن تَقُولُ : هَذَا عَمْرَوَيهٍ آخرَ كما تقول : مَهْ ومَهٍ ، ومنهُمْ مَنْ يُثَني عَمْرَوَيه ويجمعه ومنهم من لا يثنيه ولا يجمعه ، فمن أجاز ذلك احتج بأنه مركب فهو بمنزلة مَعْدِي كَرِبٍ ، ومن منع ذلك احتج بِأَنَّ ثانية صَوت ، فإن قلتَ : كيف أثنيه وأجمعُه على هذا القول ؟

/ قلتُ : سألْتُ شَيخَنَا رَحِمَهُ اللَّهُ عنه فَقَالَ : أقولُ : جاءني ذَوَا عَمْرَويه (وذَوو [١] عَمْرَوَيه) أي : صَاحِبَا [٢] هذا الاسم وأصْحَابُ هذا الاسم . ١٤٠/أ

وأما ما ليس ثانيه صوتًا فإنما بُني ثاني شَطْرَيه لأنه تضمَّن معنى الحرف ، وهُوَ ضربان : عدد ، وغير عدد ، فالعَدَدُ من أحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ وسيذكر في باب يطأ [٣] عقب هذا الباب .

والثاني : ألفاظ جاءت فضلة إما ظروفًا وإما أحوالًا فمن ذلك قولهم : هو جاري بيتَ بيتَ [٤] ومعناه : هو جاري ملاصقًا ، وأصله : بيتٌ إلى بيت أو بيتٌ لبَيتٍ والعامل في الحال جاري . ومنع أبو سعيد [٥] أن يقال : هو بيتَ بيتَ جارِي ، لأَنَّ جاري ليس باسم جارٍ على الفعل ، فإن قلتَ : هو مجاوري بيتَ بيتَ جاز التقديمُ فتقولُ : هو بيتَ بيتَ مُجاوري ، لأن مجاورَ كيجاورُ - ومن ذلك لقيته كفَّةَ كفَّةَ [٦] ومعناه متكافين ، وهو حال . والمراد أن كل واحد منا يكف صاحبه وقت اللقاء عن تجاوزه ومن ذلك هو يأتينا صباحَ مساءَ [٧] وأصله : صباحًا ومساءً ، أي كل صباح وكل مساء وهو ظرف ، قال الشاعر :

٣٤٠ - وَمَنْ لَمْ يَصْرِفِ الوَاشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءَ يُضْنُوه خَبَالا [٨] =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق بدليل التفسير بعده .
(٢) في الأصل صاحب بدون ألف التثنية .
(٣) في الأصل يطي .
(٤) انظر سيبويه (٥٣/٢) .
(٥) انظر السيرافي (٨٢/١) قال : ولو قلت : هو بيت بيت جاري لم يجز إذ كان العامل ليس بفعل ولا اسم فاعل .
(٦) انظر سيبويه (٥٤/٢) .
(٧) انظر سيبويه (٥٣/٢) .
(٨) البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى . يصرف الواشين : لا يسمع لوشايتهم ، الواشين : جمع واش : وهو الكاذب الذي يفسد بين المتحابين بما يلفظه ويفتريه ، يضنوه : يقصدوه ويطلبوا له الخبال : الجنون أو الإفساد . والبيت في الديوان (٢٠١) وشذور الذهب (١٠٤) . والسيرافي (٣٩١/٢) ب ، والهمع (١٩٦/١) والدرر (١٦٧/١) ورواية الديوان : =

....

= ومن ذلك : القوم فيها شَغَرَ بَغَرَ [١] وهو حال ومعناه منتشرين هائجين ، يقال : اشتَغَرَتْ عليه ضيعَتُه إذا فَشَتْ وانْتشَرتْ ، وبَغَر النَّجْمُ إذَا هَاجَ بالمَطَرِ ، ومن ذلك : سَقَطَ بَينَ بَينَ أي : بَينَ هَذَا وبَينَ هَذَا ، ومنه قَولُ النَّحْويين [٢] : الهَمْزَةُ التي تكونُ بَينَ بَينَ قال عَبِيدُ بنُ الأبرص الأَسَدِي :

٣٤١ - هَلَّا سَأَلْتَ جُمُوع كِنْـــ ـــــدَةَ يَومَ وَلَّوا أينَ أينَا
نَحْمِي حَقِيقَتَنا وبَعْضُ القَو م يَسْقُطُ بَينَ بَينَا [٣]

١٤٠/ب / ومن ذلك تساقطوا أَخْوَلَ أخولَ أي : متبددين ، قَالَ أبو سَعِيد [٤] : ويُقَالُ « إنَّ أخولَ أَخْوَلَ شرر [٥] الحديد المُحْمَى » وأَنْشَدَ لِضَابِئ البُرْجُمِي :

٣٤٢ - يُسَاقِطُ عنْهُ روقُهُ ضَارِيَاتِهَا سِقَاطَ حَدِيدِ القَينِ أَخْوَلَ أَخْوَلَ [٦]

* * *

= ومن لم يفثأ الواشين عنه صباح مساء يبغوه الخبالا
يفثأ الواشين : يكسر حدتهم ، الشاهد فيه : صباح مساء : حيث إنه ركب كخمسة عشر فبنى على الفتح .

(١) انظر سيبويه (٥٤/٢) . (٢) انظر الهمع (٢١٢) .

(٣) كندة : عشيرة امرئ القيس ، الحقيقة : ما يجب على الإنسان أن يحميه ويدافع عنه من النفس والمال والعرض والبيتان في ديوان عبيد بن الأبرص ص (١٤١ - ١٤٢) وفي الديوان تقدم الثاني على الأول ، وفي شذور الذهب (١٠٦) ومنتهى الطلب من أشعار العرب (١٢٥) مخطوطة الدار رقم (٥٣) والثاني في سر الصناعة (٥٥/١) والأول في الصحاح للجوهري (٢٠٨٤/٥) وفي السيرافي (٣٩١/٢) أ وفي تأويل مشكل القرآن (١٤٣) والأغاني (٨٥/١٩) والصناعتين (١٤٤) وإعجاز القرآن للباقلاني (٩٤) والهمع (٢١٢/١) والدرر (١٨٠/١) وابن يعيش (١١٧/٤) . واستشهد به على أن بين تركب فتبنى كخمسة عشر .

(٤) قال أبو سعيد : « ويقال : أن أخول أخول ما يتساقط من شرر الحديد المحمي » هامش سيبويه (٥٦/٢) .

(٥) في الأصل : شرب .

(٦) الروق : القرن ، الضاريات : جمع ضارية وأراد بها الكلاب ، القين : الحديد أخول أخول : شيئًا فشيئًا وهو يفيد معنى متفرقين والبيت في المحتسب (٨٦/١) وفي المقتضب للمبرد (٢٩/٤) تعليق الشيخ عضيمه . وفي السيرافي (٣٩٣/٢) - أ والخصائص (٢٩٠/٣) واللسان مادة (سقط ، وخول) ونوادر أبي زيد (١٤٥) ، والشذور لابن هشام (١٠٨) واستشهد به على أن أخول تركب فتبنى كخمسة عشر .

قال ابْنُ جِنِّي : المُذَكَّر مِنَ الثَّلاثَةِ إِلَى العَشَرَة بِالهَاءِ ، والمُؤَنْثُ مِنَ الثَّلاث إِلَى العَشْر بِغَيرِ هَاءٍ تَقُولُ : عِنْدِي خَمْسَةُ أَبْغُلٍ ، وخَمْسُ بَغْلَاتٍ ، وَأَرْبَعَةُ أَحْمِرَةٍ ، وأربع أُتُنٍ ، قالَ اللّه ﷻ : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ .

فَإِنْ تَجَاوَزْتَ العَشَرَةَ قُلْتَ فِي المُذَكَّرِ : عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا وفي المؤنث عندي إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً تَبْنِي الاسْمَينِ على الفَتْح في كُلّ حَال ، وَتَقُولُ : عِنْدِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، ورأيت اثْنَي عَشَرَ رَجُلًا ، ومَرَرْتُ بِاثْنَي عَشَر رَجُلًا ، تَجْعَلُه في الرَّفْع بالألِفِ وفي الجرِّ والنَّصْبِ بالْيَاءِ وكذلك المُؤَنَّثُ تَقُولُ : عِنْدِي اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَة ، ورأيتُ اثْنَتَى عَشَرَة امْرَأَة ، ومررت باثْنَتَى عشْرَة امْرَأَةً .

(باب العدد)

قال ابْنُ الخَبَّاز : العد مصدر قولك : عَدَدْتُ الشَّيء أعدُّه عَدًّا ، والعددُ بمعْنَى المعدود كما أن القبضَ بمعنى المقبوضِ ، وقال بعض العلماء : العددُ جملةٌ منقسِمةٌ إلى آحاد ، فعلى هذا الواحدُ ليس بعَدَدٍ وإنَّما هو جزء العدد ، وجزء الشيء لا يكون الشيء .

والأسماء المَوْضُوعةُ للعدد اثنا عشر [١] : الواحد والاثنان والثلاثة والأربعة والخمسة والستةُ والسبعةُ والثمانية والتسعة والعشرة ، والمائةُ والألْفُ [٢] وما عَدَاها فَمُتشعِّب منها ، إما مركب كأَحَد عَشَر وإما معطوف كأحد وعشرين ، وإما مثنى كمائتين وإما مضاف كثلاثمائة ، وإما مشتق لمضاعف كثلاثين [٣] الذي هو عبارة عن ثلاثة عشَرَ مَرَّاتٍ .

وَاعلَمْ أَنَّ الواحدَ والاثنَينِ على الحقيقة غَيرَ محتاج إليهما [٤] ؛ لأنك تأتي بالاسم مفردًا ومثنى كقولك : زيد وزيدان ورجل ورجلان ، فتحْصُلُ لك الدلالةُ على =

---

(١) نص عليه في الغرة المخفية ق (١٠٦) - أ .

(٢) قال في الغرة المخفية ق (١٠٦) أ : واختلَفَ الحسابُ في الألوف فلم يثْبِتْهَا الكرْخِي وأثبتَها غَيره .

(٣) في الأصل تلتين .

(٤) نص عليه في الغرة المخفية ق (١٠٦) ب قال : اعلم أن الواحد والاثنين في الحقيقة غير محتاج إليهما لأن بناء كل جنس يدل مفردًا أو مثنى على الكمية والحقيقة كقولك رجل وامرأة ورجلان وامرأتان .

....

= الجنسِ والمقدار ، وإنما يُحْتَاجُ إلى العدد من الثلاثة وما فوقها ، لأ (ن) [١] صِيغَ الجَمْعِ كرجالٍ وكتبٍ ، وزيدين وهندات إنما تفيد الزيادة على اثنين ، فأما الدلالةُ عَلَى المِقْدَارِ فغيرُ حَاصِلَةٍ ، فجيء بأسماء الأعداد مقرونة بالمعدودات كقولك : ثلاثة رجال ، فَحَصَل من الثلاثة الدلالة على المقدارِ ، ومن الرجال الدلالةُ على الجنسِ فثلاثةُ رجالٍ بمنزلة قولك : رَجُلانِ .

ذكر أسماء الأعداد

١٤١/أ / أما الوَاحِدُ فإنهم يستعملونه على وجهين : اسْمًا وصِفَةً ، فالاسم : كقولك في العدد وَاحِدٌ ، اثْنَانِ ، ثَلَاثَةٌ ، والصفة : كقوله ﷺ : ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [٢] ولا يُثَنونَه اسِتغْنَاء باثْنَينِ ، وقد جمعوه ، قال الكميت :

٣٤٣ - فَرَدَّ قَوَاصِيَ الأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وقَدْ رَجَعُوا كَحيٍّ وَاحِدِينَا [٣]

وتقول في مؤنثه : وَاحِدَة ، وفي التنزيل : ﴿ مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ [٤] وأما اثْنَان واثْنَتَانِ وثِنْتَانِ فصيغ موضوعات للتثنية لَا وَاحِدَ لها من لفظها ، وتعرب إعراب الزَيدَينِ وفي التنزيل : ﴿ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ [٥] وقد اضُّطُر الشاعر فحذف النون من ثِنْتَينِ أنشد ابن بشار :

٣٤٤ - لَنَا أَعْنُزٌ لبُنٌ ثَلَاث فبعْضُها لأولادنا ثِنْتَا وفي بَيتِنَا عَنْزُ [٦]

ويحتمل هذان الاسمان أكثر من هذا ، ولا يليق بهذا المختصر .

وأما الثَّلَاثة وما بعدها إلى العشرة ، فإذَا أضفن إلى مذكر ألحقن التاء [٧] وإذا أضفن إلى مؤنث حذفت منهن [٨] كقولك : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وثَلَاثُ نِسْوَةٍ ، ويقال : =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) سورة النساء من الآية (١٧١) .
(٣) القواص : جمع قاصية ، وهي البعيدة والبيت في الإيضاح لوحة (٨٩) . واستشهد به على جمع واحد .
(٤) سورة لقمان من الآية (٢٨) . (٥) سورة النحل من الآية (٥١) .
(٦) البيت لم يعرف قائله . ولبن : بالضم جمع لبون وهي ذات اللبن ، والبيت في شرح المعلقات السبع (٣٠٥) والخصائص (٤٣٠/٢) ورواية ابن جني :
لنا أعنز لبن ثلاث فبعضها لأولادها ثنتا وما بيننا عنز
وفي التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٣٥) . واستشهد به على حذف النون من ثنتان اضطرارًا .
(٧) انظر سيبويه (١٧١/٢) . (٨) المرجع السابق .

....

= هذَا الثوب سبْعٌ فِي ثَمَانِيَة ، أي : طول سبْع أَذرُع في ثمانِيَة أشْبَارٍ ، لأن الذراع مؤنثة والشبر مذكر وفي التنزيل : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ [1] وإنَّما كان الأمر كذلك لثلاثة أوجه : أحدها : أن المذكر هو الأصل فزيدت معه التاء لأنه يحتمل الزيادة والمؤنث فرع فلم تزد معه التاء ، ألا ترى أنهم لما فرقوا بين المنصرف وغير المنصرف زادوا التنوين على المنصرف لخفته .

الوجه الثاني : أَنَّ جُموعَ التكْسِير لا فرق فيها بين المذكر والمؤنث إلا في القليل فأرادوا الفرق بينهما ، وكانَ المذكر أحمَلَ للزيادة .

الوجه الثالث : أنَّ زيادة التاء مع المذكر ليست / تذكيرًا ، وطرحها مع المؤنث ١٤١/ب لَيس تأنيثًا ، كما توهم جمع ممن رأيناه جاهلًا بالعربية ، وإنَّما زيادة (التاء) [2] مع المذكر للتأنيث ، فهو مؤنث بعلامة ، وطرح التاء من المؤنث كطرحها من عَينٍ وأَتَانٍ ، وهما مؤنثان ، وإنْ لَمْ تكن فيهما التاء ، وقد وضع الحريري [3] هذه المسألة في المقامة الرابعة والعشرين [4] وألغزها فقال : « وفي أي موطن تَلْبِسُ الذُّكْرَانُ بَرَاقِعَ النِّسْوَانِ ، وتَبْرُزُ رَبَّاتُ الحِجالِ [5] بِعَمَائِم الرِّجَالِ » وأوهَم كَلَامُه جماعة من الضَّعَفَة في العلم أَنَّ زيادة التاء للتذكير وحذفها للتأنيث ، والأمر على ما عرفتك .

مسألة : تقول : ثَمَانِيَةُ رِجَالٍ وثَمَانِي نِسَاءٍ فيكون إعراب ثَمانِي كإعراب قَاضِي لأنك طرحت التاء فصارت الياء طَرفًا .

مسألة : تقول : عَشَرَةُ أَعْبُدٍ ، فتحرك الشين ، وعَشْرُ آم فتسكنها ، لأن التأنيث فرع ، فاختاروا للفظه الإسْكَانَ معادلة . وفي التنزيل : ﴿ وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ [6] .

فإذا تجاوزت العشرة ركبت الآحاد من وَاحِدٍ إلَى تسعة معها فقلت : أَحدَ عَشَرَ للمذكر ، وإحْدَى [7] عشْرَة للمؤنث وإنَّمَا ركبوا للاختصار ، لأنه لو لم يركبوا عطفوا =

---

(١) سورة الحاقة من الآية (٧) . (٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الحريري : هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري كان أحد أئمة عصره له تآليف حسان ، منها : المقامات ودرة الغواص في أوهام الخواص ، وملحمة الإعراب المنظومة في النحو . توفي بالبصرة سنة (٥١٠هـ) وقيل سنة (٥١٦هـ) .

(٤) انظر مقامات الحريري ص (٢٤٠ - ٢٤١) .

(٥) الحجال : الخلاخيل . (٦) سورة الفجر من الآية (١/٢) . (٧) في الأصل أحد .

....

= فقالوا أَحَدٌ وَعَشَرةٌ . والاثْنَانِ مَبْنِيَّان على الفَتح ، وأما بناء الأول فلأن منزلته مما بعده منزلة صَدْرِ الكلمة من عجُزِها وأما بناء الثاني فلأنه تضمن معْنَى وَاوِ العَطْف ، وأما بناؤهما على الحركة ، فلأن بناءهما عارض ، فبنيا على الحركة مَراعَاة لَتمكنهما في الأصل وأما بناؤهما على الفتح فلأن الاسم طالَ بالتَّركيب ، فاختير له الفتح لِخِفَّته ، ولا خلاف بينهم في أنَّ الشين من قولك : أحد عشَر مفتوحة ، ومن العرب من يسكن العين فيقول : أَحَدَ عْشَر ، وهي لغة العامة . وذلك لكثرة المتحركات ، وأما شين إحْدَى [1] عَشْرة فأهل الحجاز يسكنونها ، وبنو تميم يكسرونها [2] ، والهمزة في أَحَد [3] وإحْدَى / مبدلة من واو الواحد ، والألف في إحْدَى للتأنيث فلو صغرت الاسم قلت :أحَيدَى عَشْرَة . ١٤٢/أ

أما اثْنَا عَشَر فإن شطره الأول معرب ، لأنهم لو بنوه للتركيب لم يكن له في كلامهم نظير ، لأنه ليس في كلامهم مركب أول شطريه مثنى وعَشَر مبني لتضمنه معنى الوَاوِ واثْنَتَا عَشْرة مثل اثْنَا [4] عشَر يكون الأول في الرفع بالألف وفي الجر والنصب بالياء وفي التنزيل : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [5] وقال تعالى : ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [6] وقال تعالى : ﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [7] وقال تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [8] . ولا يجوز إسكان العين من اثْنَى عَشَرَ ؛ لأن الياء قبلها ساكنة ، ويقال : اثْنَتَا عَشْرة وعَشِرَة كما ذكرنا وقد قرئَ بهما ، وأحدٌ واثْنَانِ جريًا في التركيب مجراهما في الإفْرادِ فذكرا مع المذكر وأُنِّثَا مع المؤنث ، وفي التنزيل : ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [9] وقد استشهدنا على اثْنَيـنِ واثْنَتَيـنِ .

(١) في الأصل : أحد .
(٢) انظر سيبويه (١٧١/٢) والغرة المخفية ق (١٠٧) .
(٣) في الأصل واحد .
(٤) في الأصل اثنى .
(٥) سورة التوبة من الآية (٣٦) .
(٦) سورة المائدة من الآية (١٢) .
(٧) سورة البقرة من الآية (٦٠) .
(٨) سورة الأعراف من الآية (١٦٠) .
(٩) سورة يوسف من الآية (٤) .

قال ابن جني : وَفي المذَكر ثَلَاثَةَ عَشر رَجُلًا ، وَفي المؤَنَّثِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرأَةً ، وتُثْبِتُ في المذَكَّرِ الهَاءَ في الاسْمِ الأولِ وتَحْذِفُهَا مِنَ الثَّاني ، والمُؤَنَّثُ بِضِدِّ ذَلِكَ علَى مَا تَرى ، ثُمَّ كَذلِكَ إلَى تِسْعَةَ عَشَرَ وتِسْعَ عَشْرَةَ .

فإذَا / صِرْتَ إلَى العِشْرينَ اسْتوَى فِيهِ المذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ ، وكَانَ في الرَّفْعِ بالْوَاوِ والنُّونِ ، وفي الجرِّ والنَّصْبِ بالْيَاءِ والنُّونِ تَقُولُ : عِنْدي عِشْرُونَ غُلَامًا ، وعِشْرُونَ جَارِيَةً ، ومَرَرْتُ بِعِشرينَ غُلَامًا ، وعِشْرينَ جَارِيَةً ، وكذَلِكَ إلَى التِّسْعِينَ . ٤٥/ب

فَإذَا زِدْتَ علَى العِشْرِين نيفًا عَامَلْته مُعَامَلَتَكَ إيَّاهُ ، ولَيس بنَيِّفٍ ، تقُول : عِنْدِي خَمْسَةٌ وعِشْرُونَ رَجُلًا ، وخَمْسٌ وعِشْرُونَ امْرَأَةً ، وكَذَلِكَ إلَى تِسْعَة وتِسْعِينَ ، وتِسْع وتِسْعِين ، فإذَا صِرْتَ إلى المِائَة استوَى فِيهَا القَبيلَانِ أيضًا ، إلا أنَّكَ تُضِيفُها إلَى المُفْرَد فَتَجُرَّه تقول : عِنْدِي مِائَةُ غُلَامٍ ، ومِائَةُ جَارِيَةٍ ، واشْتَرَيتُ مِائَةَ عبدٍ ومائة أمةٍ ، وكَذَلِكَ إلَى تِسْعِ مِائَةٍ .

قال ابن الخباز : وأما ثَلَاثَةَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ فَتُجْرَى مُجْرَاهُ في الإفراد ، فَتُلْحَقُ التَّاءُ معَ التَّذْكِير ، وتطرح مع التأنيث ، فتقول : ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا وثلاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةً ، وفي التنزيل : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ (١) : وقَالَ جَرِيرُ :

٣٤٥ – فِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيلَةً ... لَا أَسْتَطِيعُ علَى الفِرَاشِ رُقَادِي (٢)

وقد ذكرت علة ذلك ، وعَشَر يجري على القياس ، فتذكر مع المذكر ، وتؤنث مع المؤنث لأنها نهاية الاسم ، ويجوز إِسْكَانُ العَينِ من ثَلَاثة عَشَر إلى تسعة عشر كما ذكرنا في أحدَ عَشَر ، وإذَا قُلْتَ ثلاث عشرَةَ وتسع عشْرَة ففي الشين اللغتان .

ويُمَيَّزُ هذا العدد بمفرد نكرة منصوب ؛ لأن المفرد أخف من الجمع / والنكرة أخف من المعرفة والنصب ؛ لأنَّ الإضافة تفضي إلى التباس التمييز بالملك في مواضع = ١٤٢/ب

---

(١) سورة المدثر من الآية (٣٠) .

(٢) البيت في ديوان جرير (٩٧) وروايته :

لي خمس عشرة من جمادى ليلة ... ما أستطيع على الفراش رقادي

وهو كذلك في المقتضب (٥٦/٣) والسيرافي (١٩/٢) ب والغرة لابن الدهان ق (١١١) والشاهد فيه : خمس عشرة : حيث ذكر خمس لتأنيث المعدود .

....

= ألَا تَرَى أنك لو قلت : خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلٍ ، بالجر لَم يُدْرَ أتريد أن الخَمْسَةَ عَشَرَ رجال أو الخَمْسَةَ عَشَرَ غيرُ رِجَال ، وهي ملك لِرَجُل ، بهذا عللوه . وهذا غير مستقيم ، لأننا إذا قلنا : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ ومائة رَجُلٍ التبس التمييز بالملك ، والذي أقوله : أن المنع من إضافة المركب ، لأن شطريه جريا مجرى الاسم المفرد ، والمضاف والمضاف إليه يتنزلان منزلة الاسم الواحد ، فلو أضيف المركب لكانت ثلاثة أشياء كالشيء الواحد [١] .

وهذا ليس في كلامهم . وتقول : ثَمَانِيَةَ عَشَرَ وثَمَانِي عَشْرَةَ بإسكان الياء طلبًا للتخفيف وبفتحها ، لأنه أول شطري المركب . ويقال : ثَمَانَ عَشْرَة بفتح النون من غير ياء قال الأعشى :

٣٤٦ - فلَأَشْرَبَنَّ ثَمَانِيًا وثمانيًا وثَمَانَ عَشْرَةَ واثنَتَيـنِ وأَرْبَعَا [٢]

ويجوز إضافة هذه الأعداد إلى المالك كقولك : هَذِه خَمَسَةَ عَشْري ، ولا يجوز إضافة اثْنَى عَشَر ، لأن عشر فيه بمنزلة النون في اثْنَيِنِ لمعاقبتها لها ، ولا ويجوز الإِضافة مع ثبوت نون التثنية .

فإِذَا ضُوعف أدنى العقود وهو العَشَرةُ اشتق له اسم من لفظ العشَرَةِ وأعرب إعْرَابَ الزيدين ، وذلك عِشْرُونَ ، وكذلك فَعَلوا بِالثَّلَاثَة إلى التِّسْعَةِ حيث قالوا ثَلَاثُونَ وأربْعَوُن وخَمْسُون وسِتُّون وسَبْعُون وثَمَانُونَ وتِسْعُون .

واعلم أن الاثْنَيـنِ هجر جانبه في موضعين : أحدهما : أَنَّ كسور الأعداد من الثلاثة إلى العشرة اشتقت من ألفاظها ، فقيل : ثُلْثٌ ورُبْعٌ إلى العُشْرِ ، ولم يقولوا في الاثْنَيـنِ : ثُنْيٌ ، وإِنَّما قالوا : نِصْفٌ . الثاني : أَنَّ العقود من الثلاثة إلى العشرة بنوا منها صيغ الجمع مِنْ ثَلَاثِيْنَ إِلَى تِسْعِيْنَ ، ولم يقولوا من الاثْنَيـنِ / ثِنْيِينُ [٣] . =

---

(١) نص عليه ابن الخباز في الغرة المخفية ق (١٠٧) .

(٢) ورد هذا البيت في الأشموني (٦٢٧/٣) وبرواية : « ولقد شربت » وفي الصحاح للجوهري (٢٠٨٩/٥) والمقرب (٣٠٩/١) . ولقد نسبه صاحب الصحاح إلى مضرس بن ربعي الأسدي وروايته كرواية الأشموني وهو كذلك في أدب الكاتب لابن قتيبة (٢٤٢) وبرواية الجوهري ، وفي القاموس (ثمن) . واستشهد به على فتح نون ثمان بدون الياء .

(٣) في الأصل ثنتين .

....

= وسألت شيخنا رَحِمَهُ اللهُ عن علة هذين الحكمين فقال : أما قولهم : نِصْفٌ فلأن معنى جعل الشيء نصفين أن يقسم قسمين متساويين [١] فقيل لكل قسم : نِصْف مأخوذ من النَّصَفِ بمعنى الإنصافِ . وأما قولهم : عِشْرُونَ ولم يقولوا : ثِنْيُونَ ، فلأنهم وضعوا لِعَشَر عَشَرَاتٍ مِائَةً كما وضعوا لِعَشَرِ تِسْعَاتٍ تِسْعِينَ ، فلو قالوا ثِنْيُونَ مكان عِشْرِين لم يكونوا قد بنوا من لفظ العَشَرَة صيغة جمع ، فأرادوا أن لا يخلوا بها .

فإن قيل : هذه الصيغ تقع على مَنْ يَعْقِلُ وعلَى مالا يعقل كقولك : ثَلَاثُونَ رَجُلًا وثَلَاثُونَ ثَوبًا فكيف جمعت بالواو النون ؟

قلت : ذلك تغليب كقوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ [٢] .

ومميز العدد من العِشْرِين إلى التِّسْعِين مفرد كقولك : عِشْرُونَ رَجُلًا ، وفي التنزيل : ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [٣] و ﴿ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ [٤] .

ويجوز حذف المميز إذا دل الدليل عليه ، وفي التنزيل : ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ ﴾ [٥] أراد : عِشْرُونَ رَجُلًا ، فأما قولها [٦] :

٣٤٧ - إنَّ حِرِي أَضيَقُ منْ تِسْعِين مثل خَرُوف أَبْلَقَ سَمِينِ [٧] (١٨)

فليس على حذف المميز ، وإنَّما أرادَتْ عَقْدَ تِسْعِين : وهو أَنْ يَعْطِفَ رَأسَ السَّبَّابَةِ ويجعَلَهُ بيـنَ أَصْلِها وبَين أَصْلَ الإبْهَامِ ، ثم يعطف جانب الإبهام على جانب السبابة ولا خفاء في ضيقه .

فإنْ زدت على العشرين [٨] وما بعدها جرى [٩] مجراه ، وهو غير نيف ، تقول : أَحَدٌ وَعِشْرُونَ رَجُلًا ، وإحْدَى وثَلَاثُونَ جَارِيَةً ، واثْنَانِ وأَرْبَعُونَ عَبْدًا ، واثْنَتَانِ=

(١) في الأصل متساوين .
(٢) سورة النور من الآية (٤٥) .
(٣) سورة النور من الآية (٤) .
(٤) سورة التوبة من الآية (٨٠) .
(٥) سورة الأنفال من الآية (٦٥) .
(٦) في الأصل قولهما بميم التثنية .
(٧) لم نهتد إلى قائله ، ولم نجده في اللسان ، وهو في المحصول (١٥٠) . الحر : الفرج وأصله حرح ، الأبلق : المرتفع التحجيل إلى الفخذين ، السمين : خلاف المهزول .
(٨) أي : من الثلاثين والأربعين إلى التسعين .
(٩) فاعل جرى ضمير يعود على الزائد ، وهو مفهوم من الكلام .

....

= وخَمْسُونَ جَارِيَةً . وثَلَاثَةٌ وسِتُّونَ بُسْتَانًا ، وأَرْبَعٌ وسَبْعُونَ دَارًا ، وفي التنزيل : ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ (١) .

١٤٣/ب / وقال لبيد :

٣٤٨ - قامَت تَشَكي إليَّ النفس مجْهِشَةً وقَدْ حَمَلْتُكَ سبْعًا بَعْد سَبْعِينَا (٢)

وقال عَنْتَرَةُ :

٣٤٩ - فِيهَا اثْنَتَانِ وأرْبعُون حَلُوبَةً سُودًا كخَافِيَةِ الغُرَابِ الْأَسْحَمِ (٣)

فإذَا تجاوزت التِّسْعَة والتِّسْعِين استأنفت عقدًا وهو المائة وهو عبارة عن عَشرِ عَشَرَات كما أنَّ العَشَرةَ عَشَرةُ آحَادٍ . وأصلها ميئَة كمِيعَةٍ ، فحذفت اللام ، ووزنها فِعَة ومنه قولهم : أَمِيَتِ الدَراهم إذَا صَارَتْ مائة ، وحكمها الإضافة إلى النكرة (٤) كقولك : مِائَةُ غُلَام ، ومِائَةُ جَارِيَة ، وثنيتها فتقول : مِائَتَانِ وَمِائَتَيـنِ ، فيكون المقدار معلومًا وإنما ميزت بالمفرد لأنها مجاورة التسعين ، وإنما أضيفت إلَيه ، لأنها أشبهت العَشَرة من حيث إنَّهَا عَشَرُ عَشَرات ، وقد حذفت نون مِائَتَينِ في ضرورة الشعر ، قالت العرب على لسان الحَجَلَةِ (٥) :

٣٥٠ - قَطَاقطَا إنَّ قَفَاكَ امَّعَطَا يَيضُك ثنْتَانِ ويَيضِي مِائتَا (٦) =

---

(١) سورة ص من الآية (٢٣) .

(٢) مجهشة : باكية نفسها . والبيت في ديوان لبيد (٣٥٢) وروايته :

* قامت تشكي إلى الموت مجهشة *

وفي المقاييس (٤٨٩/١) - واللسان (جهش) والعقد الفريد (١٩٩/١) .

واستشهد به على جريان النيف مجراه وهو غير نيف .

(٣) حلوبة : أي : محلوبة ، والحلوبة : تستعمل بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع ويروى في مكانه « خلية » وذلك أن الحوار قد يعطف عليه ثلاث نياق فيتخلى الراعي بواحدة منهن ، فتلك هي المسماة بخلية . الخافية : تكون للطائر ، وله أربع خواف . الأسحم : الأسود . والبيت في ديوان عنترة بن شداد العبسي ص (٥٤) . وفي شرح المعلقات السبع ت هارون (٣٠٥) والخزانة (٣١٠/٣) والأشموني (٦٢٥/٣) وابن يعيش (٥٥/٣) ، (٢٤/٦) والأصول لابن السراج (٢٥٤/١) . والشاهد فيه : استعمال النيف كحاله غير نيف .

(٤) في الأصل إلى المعرفة .

(٥) الحجلة واحدة الحجل وهو الذكور من القبج .

(٦) قطاقطا : هو قول القطاة إذا صوتت وحدها . امعطا : امتد : وهو في اللسان (حجل) وروايته :

قطاقطا بيضك ثنتا وبيض مائتا

وفي الألفاظ المترادفة للرماني (١٨٣) وروايته : =

قال ابْنُ جِنِّيّ : فإذَا صِرْتَ إلَى الألْفِ كان الأمر كذلك أيضًا تقول : عِنْدِي أَلْفُ قَمِيصٍ وَأَلْفُ جُبَّةٍ ، واشتَريتَ أَلْفَ بُستَان وأَلْفَ دَار ، ثم تقول : ثَلاثَة آلَاف ، وأربَعَة آلاف إلَى العَشَرَة .

فإذَا أردْتَ تعريف شيء من العدد ، وكان غَيرَ مضَاف جئتَ باللام في أوَّلِه فقلت : / قَبَضْتُ الأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا ، وحصَلَتْ عِنْدِي الثَّلاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةً . ٤٦/أ

واسْتَوفَيتُ العِشْرِينَ دِرْهَمًا ، والخَمْسَةَ والسِّتِّينَ أَلْفًا ، وَلَا يَجُوزُ العِشْرُونَ الدِّرْهَمَ ، ولا الخَمْسَةَ عَشَر الدِّينَارَ ، ولا نَحْو مِنْ ذَلِك ؛ لأَنَّ المُمَيِّزَ لَا يكُونُ إلَّا نَكِرَةً إلَّا أَنَّ الكتَّابَ الآنَ علَى طَرِيق البَغْدَادِيِّينَ فِيهِ ، وفِيهِ مِنَ القُبْحِ مَا ذَكَرْتُهُ .

= أي : مائتان . فإذَا تجاوزت المائتين جئت بالثلاثة إلَى التسعة مضافة إلى مفردها كقولك : ثَلَاثُمِائَةِ عَبْدٍ ، وأربَعُ مِائَةِ جَارِيَةٍ ، فثلَاثَة تفسرها المِائَة ، فهي مِئُونَ لَا آحَاد ، ومَائَةٌ يفسرها العبد والجَارِيَةُ ، وهي في الحقيقة تفسير للثلاثة ، وقد يَجِيء في الشعر ثَلَاث مِئَاتٍ وثَلَاثُ مِئِينٍ ، وهو مهجور . أنشد الميداني :

٣٥١ - ثَلَاث مِئِين قدْ مَضَيـنَ كَوَامِلًا وَهَا أَنَا هَذَا أَرْتَجِي مَرَّ أَرْبَعِ [1]

وتأنيث المائة غير حقيقي ، لأنك تقول : مِائَةُ رَجُلٍ .

قال ابْنُ الخَبَّاز : فإذا تجاوزت تِسْعَ مِائَةٍ وتِسْعَة وتِسْعِينَ استأنفت عقدًا وهو الأَلْفُ / وحكمه الإضافة إلى المفرد ، كقولك : أَلْفُ بُسْتَانٍ وأَلْفُ دَارٍ ، وإنَّما ميز بالمفرد ، لأنه بعد تِسْع مِائَةٍ وتِسْعَة وتِسْعِين ، وإنَّما أضفته إليه ، لأنَّ الألف عَشْرُ = ١٤٤/أ

= قطاقطا بيضي ثنتا وبيضك مائتا

واستشهد به على حذف نون مائتا للضرورة .

(١) البيت لابن حممة الدوسي ، واسمه كعب أو عمرو عاش أربعمائة سنة غير عشر سنين فقال :

كبرت وطال العمر حتى كأنني سليم أفاع ليله غير مودع

فما الموت أفناني ولكن تتابعت علي سنون من مصيف ومربع

ثلاث مئين قد مضين كواملًا وها أنا هذا أرتجي مَرَّ أربع

والبيت في أسرار البلاغة لعبد القاهر (١/١٨٩) وابن يعيش (٦/٢٣) والمقتضب (٢/١٧٠) والمعمرون لأبي حاتم السجستاني ص (٢٢) ومجمع الأمثال (١/٢٦) منسوبًا إلى عامر بن الظرب العدواني ، وكان من حكماء العرب ويقال : إنه عاش ثلاثمائة سنة .

....

= مئات ، كما أَنَّ المائة عَشْرُ عشَرَات والألف مذكر ، قالوا : أعطاه أَلْفا أَقْرَعَ ، فأما قولهم : إنَّ في دراهمك أَلفًا بيضًا فهو حمل على المعنى ، وتثنى فتقول : أَلفَانِ وأَلْفَينِ ، وتضاف إلى المميز كقولك : أَلفا قَمِيصٍ وأَلْفا جُبَّةٍ . فَإذَا تجاوزت الاثنين جمعت الألف على آلاف وأضفت عقود الآحاد إليها وفي التنزيل : ﴿ بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ ﴾ [(١)] و ﴿ بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ ﴾ [(٢)] وتقول : عَشَرَةُ آلَافٍ ، ولا يخترع عقدًا ، لأَنَّ المعدودات غير متناهية ، فاكتفوا بالاثنى عشر اسمًا وتصاريفها ، ولو وضعوا لكل معدود اسمًا ، لاستغرق كثيرًا من اللغة ، وتقول : أَحَدَ عَشَرَ أَلْفَ جَارِيَةٍ فتذكر العدد ، لأنه مميز بالألف وهو مذكر ، وتقول : عِشْرُونَ أَلْفًا وخمسَةٌ وعِشْرُون أَلفًا فتؤنث الخمسة لتذكير الألف ، قال لقيط [(٣)] :

٣٥٢ - أَتَاكُمْ مِنْهُم سِتُّون أَلْفًا   يرجُّون الكَتَائِبَ كالجَرَادِ [(٤)]

وقال الشاعر :

٣٥٣ - ثَمانُون أَلْفًا ولم أُحْصِهِم   وقَدْ بَلَغَت رَجْمَها أَو تَزِيدُ [(٥)]

ثم تقول : مِائَةُ أَلْفٍ ، ومِائَتَا أَلْفٍ ، وَثَلَاثُمِائَةِ أَلْف وتِسْعُمِائَةِ أَلْفٍ ، ثم تقول : أَلْفُ أَلْفٍ ، فتضيف لفظ الألف إلى مثله . فتكرر لفظ الأَلْفِ على حسَب الحاجة ، وفي الكتب الحسابية مسائل من الضرب تفضي بك إلى تكرير الأَلف مرارًا ، وهذا شيء يضعونه للتعليم ، وقلما أفضت الحاجة إليه ، وفي التنزيل : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [(٦)] .

١٤٤/ب وإذَا أردت تعريف شيء من العدد / فلا يخلو من أن يكون مركبًا أو معطوفًا أو مضافًا ، فالمركب : من أحدَ عشرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ ، فإذا عرفته أَلحقت الألف واللام الاسم الأول كقولك : الأَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، والاثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً والخَمْسَةَ عَشَرَ =

---

(١) سورة آل عمران من الآية (١٢٤) .   (٢) سورة آل عمران من الآية (١٢٥) .

(٣) لقيط : هو لقيط بن يعمر الإيادي .

(٤) الرج : التحريك ، والبيت في كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة (١٩٩) واستشهد به على أن الألف مذكر ومميز به العقد السابق له .

(٥) البيت لم يعرف قائله . ولم نجده فيما بين أيدينا من المراجع ، والرجم الظن والشاهد فيه كسابقه .

(٦) سورة الصافات من الآية (١٤٧) .

قال ابن جني : فَإِنْ كان العدد مضافًا عرَّفْتَ الاسَم الآخَرَ ، فيتعرف به المضاف إليه ، وذلك قولك قَبضْتُ خَمْسَ المِائَةِ التَّي تَعْرِفُ ، وما فَعَلْتَ في سبْعَةِ الآلَافِ الَّتِي كَانَتْ علَى فُلَان ، وكذلك إنْ تراخَى الآخر .

نحو قولك : قبضْتُ خَمْسَ مِائَةِ أَلِفْ الدِّرْهَم ، ومَا فَعَلَتْ أَرْبَعُ مِائَةِ أَلف الدِّينَارِ الَّتِي كَانَتْ علَى فُلَان ، تُعَرِّفُ الآخر ، فيتَعَرفُ بِه الأَوَّلُ الْبتَّة .

= دينَارًا والتِّسْعَ عَشْرَةَ عِمامَةً ، وإنما ألحقت الألف واللام الاسم الأول لأنَّه أول المركب ، وإنما لم تلحقها الثاني ؛ لأنه بمنزلة بعض الاسم ، فلذلك لا تقول : الخَمْسَةَ العَشَر ، وإنما لم تلحقها المميز ؛ لأنَّه لا يكون إلا نَكِرَةً ، وقد روي أن قومًا من العرب يقولون : الخَمْسَةَ العَشَرَ ، وليس له في القياس وجه ، لأن المركب إنَّما يعرف أول شطريه ، قال ابْنُ أحْمَرَ البَاهِلِي [١] :

٣٥٤ - تَفَقَّأُ فَوقَه القَلَعُ السَّوَارِي   وجُنَّ الخَازِبَازِ بِه جُنُونَا [٢]

فعرف الاسم الأول من الاسمين .

قال ابن الخباز : وإنْ كَانَ معطوفًا كالأحدِ والعِشْرِينَ عرفت الاسمين كِلَيهما ؛ لأن حرف العطف فصل بينهما كقولك : الأَحَدُ والعِشْرُونَ رَجُلًا ، والإِحْدَى والعِشْرُون امرأة والتِّسْعَةُ والتِّسْعُونَ رجُلًا ، والتِّسْعُ والتِّسْعُونَ امرأة . وقوم يجيزون العِشْرُونَ الدِّرْهَمَ ، وهو رديء لما فيه من تعريف المميز ، وقوم من العرب يقولون : الخَمْسَةَ عَشَرَ الدِّرْهَمَ وقد جاء المميز في الشعر معرفة ، قال الشاعر :

٣٥٥ - رَأَيتُكَ لَمَّا (أَنْ) [٣] عرفْتَ جِلَادَنَا   رَضِيتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يَا بُكْرُ عَنْ عَمْرِو [٤] =

(١) هو عمرو بن أحمر الباهلي .

(٢) تفقأ : تشقق ، القلع : قطع من السحاب كأنها الجبال . السواري : جمع سارية وهي من السحاب التي تجيء ليلًا . الخازباز : صوت الذباب ، وقيل : الذباب نفسه . جن : كثر ، والبيت في : اللسان (فقأ ، وقلع) والمقتصد لوحة (٧٢) . وفي إصلاح المنطق لابن السكيت (٤٤) وفي الإيضاح للفارسي لوحه (٩٠) وسيبويه (٢/٥٢) والخزانة (٣/١٠٩) والارتشاف (٧٩) ب والمخصص (١٤/٩٦) والتكملة (٨٠) وابن يعيش (٤/١٣١) والإنصاف (٣١٣) وفي طبعة أخرى (١٤٠) والحيوان (٣/١٠٩) ، (٦/٨٥) وتثقيف اللسان (١١٩) والصحاح (فقأ) ومجمع الأمثال (١/٢٠٤) ومقاييس اللغة (٥/٢٢) . واستشهد به على تعريف أول المركب (الخازباز) .

(٣) زيادة ساقطة من الأصل .

(٤) البيت لرشيد بن شهاب اليشكري . رأيتك : الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري =

....

= وإن كان مضافًا عرَّفْتَ الآخر ، وهو المضاف إليه ؛ لأَنَّ المضاف إلى المعرفة معرفة فتقول : ثَلَاثَةُ الأَثْوابِ ، وعَشْرُ العَمائم ، ومائَةُ الدِّرْهَمِ ، وأَلْفُ الثَّوبِ .

١٤٥/أ وإذَا كان غلام الرجل متعرفًا بالثاني فهذا أولى لأنَّ الأول هاهنا هو الثاني / قالَ الفرزدق :

٣٥٦ – مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداه إِزَارَه وَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ [١]

وقالَ ذُو الرُّمة :

٣٥٧ – وهل يرجع التَّسْليم أو يكْشِف العمى ثَلَاثُ ٱلأَثَافي والدِّيَارُ البَلَاقِعُ [٢]

وروى الكسائي : الخَمْسَةُ ٱلأَثْواب ، وروى أَبُو عَمْرو عن أبي زيد « أَنْ قومًا من العرب يقولونه غير فصحاء » [٣] واستعمال الأكثرين كالبيتين المنشدين . =

= والجلاد من الجلد ، وهو الشدة والصلابة والجلاد من الإبل الغزيرات اللبن . عمرو كان صديقًا لقيس والبيت في الهمع (٢٥٢) والدرر (٢٠٩) وروايتهما :

.... صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وهو في الألفاظ المترادفة للرماني (٥٨) وروايته :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

والبيت في أوضح المسالك (١/١٨١ ، ٣٦١) واستشهد به على مجيء المميز معرفة في الشعر ، وذلك للضرورة وهذا مذهب البصريين . والكوفيون لا يوجبون تنكيره .

(١) الإزار : الملحفة . أدرك خمسة الأشبار هو مثل ، ويقال للرجل الذي بلغ الغاية في الفضائل ، وقيل أراد طول السيف لأنه منتهى الغاية في طوله وقيل : معناه ارتفع وتجاوز حد الصبا . والبيت في ديوان الفرزدق (٣٠٥) ط بيروت (٦٤) ومغني اللبيب (١/ ٣٣٦) والمقاصد النحوية (٣/٣٢١) والأشباه والنظائر (٣/٤٩) وابن يعيش (٢/١٢١) (٦/٣٣) والمقتضب (٢/١٧٦) وإصلاح المنطق (٣٠٣) والأشموني (١/٨٧) ، (٢/٢٩٧) ، والتكملة للفارسي (٨٢) والإيضاح لوحة (٩٠) وجواهر الأدب للأربلي (١٦٢) واللسان (خمس) ومنهج المسالك (١/٢٣٠) ، (٣/٣٠٦) والسيرافي (١/٣٩٠) والهمع (١/٢١٦) والدرر (١٨٥) والجمل (١٤٢) .
واستشهد به على أنه إذا كان العدد مضافًا عرف المضاف إليه .

(٢) انظر ديوان ذي الرمة (١٣٢) ت كارليل وروايته : والرسوم البلاقع وانظر الأشباه والنظائر (٣/٤٨) والمخصص (١٧/١٠٠ – ١٢٥) وإصلاح المنطق (٣٠٣) والمقتضب (٢/١٧٦) وابن يعيش (٢/١٢٢) ، (٦/٣٣) والأشموني (١/٨٧) والتكملة (٨٢) واللسان (٧/٣٦٨) والإيضاح لوحة (٩٠) وجواهر الأدب (١٦٢) والدرر (١/١٨٥) والسيرافي (١/٣٩٠) – أ والجمل (١٤١) . والغرة لابن الدهان ق (١٦٥) مصورة والشاهد فيه كسابقه .

(٣) انظر الإيضاح لوحة (٩٠) .

قال ابْنُ جِنِّي : إذَا كَانَ الاسْمُ علَى فَعْل مفْتُوحَ الفَاء سَاكِنَ العَينِ ، ولَمْ تَكُنْ عينُه وَاوًا ولا يَاءً فَجَمْعُه فِي القِلَّةِ علَى أَفْعُل ، وفِي الكثرة / على فِعَال أَو فُعُول ، ٤٦/ب وذلك نَحْوُ قولك : كَلْبٌ وَأَكْلُبٌ ، وكَعْبٌ وأَكْعُبٌ ، وفي الكثرة : كِلَابٌ وكُعُوبٌ وجَمْع القِلَّة بين الثلاثة إِلَى العَشَرَة وجمع الكثرة ما فوق ذلك .

= وإنْ تَرَاخى المضاف إليه عُرِّفَ ، فيسرى التعريف إِلَى الأول ، وله صور [1] أحدها : أَنْ يكون المعرف إلى جانب الأولِ كقولك : خَمْسَةُ الأثوَابِ . الثانية : أَنْ يكون بينهما اسم كقولك خَمْسُ مَائَةِ الألْفِ . الثالثة : أَنْ يَكُونُ بينهما اسمان كقولك : خَمْسُ مائَةَ أَلْفِ الرَّجُلِ الرابعة : أن يكون بينهما ثلاثة أسماء [2] كقولك : خَمْسُ مِائَة أَلْفِ دِينَارِ الرَّجُلِ .

الخامسة : أن يكون بينهما أربعة أسماء كقولك [3] : خَمْسُ مِائَةِ أَلْفِ دِينَارِ غُلَام الأَمِير فَغُلَامُ معرفة بالإضافة إلى الأمير ودينار معرفة بالإضافة إلى الغُلَام ، وأَلْف معرفة بالإضافة إلى الدِّينار ، ومائةُ معرِفَةٌ بالإِضَافَة إِلَى الأَلْفِ ، وخَمْسُ مَعرِفَةٌ بالإضافة إلى المائِة ، وكلما قَرُب المضاف مِنَ الألف واللام كان تعريفه أَشَدَّ ، لأنه يتنزل منزلته لقربه منه .

مسألة : تقول : عشْرُونَ أَلفَ رَجُل ، وخَمْسَةَ عَشَرَ أَلْفَ غُلَام ، فلا تعرف المضاف إلَيه ، لأَنَّ المضَافَ مُمَيِّزٌ منْصُوبٌ ، فلو عَرَّفْتَ المضاف إلَيهِ صَارَ مَعْرِفَةً .

مسألة : تقول : خَمْسَةُ آلاف دِينَارِ : ومِائَةُ ألف ثَوبِ ، فيجوز تعريف المضاف إليه الأخير ، لأَنَّ مُمَيِّزَ الخَمْسَةِ والمِائَةِ يكون مَعْرِفَةً .

وإِذَا قُلْتَ : مِائَةُ أَلْفِ ثَوبِ لم يجز تعريف (الألف) [4] وحدها ؛ لأنها مضافة ، والمعارف لا تضاف ، فلذلك عرفت المضاف إليه دون المضاف . واللّه أعلم .

(باب الجمع)

قال ابْنُ الخَبَّاز : / هذا الباب مشتمل على ذكر الأبنية التي تكسر عليها = ١٤٥/ب

---

(١) في الأصل ولو صور .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) لفظ كقولك : تكرر بالأصل .
(٤) زيادة يقتضيها السياق .

....

= الأسماء ، وأكثره يجري مجرى اللغة ، ولا يتَّسِعُ فيه القياس اتِّساعه في غيره ، وأنا أقدم قبل الخوض في تفسيره ثلاث مقدمات تسهله على الناظر فيه .

المقدمة الأولى [1] : اعلم أن الجموع ثلاثة أقسام : عام ومتوسط وخاص ، فالعام جمع التكسير لأنه يكون في ذَوي العلم وفي غيرهم ، وفي أسمائهم وفي صفاتهم تقول في زَيدٍ : زُيُود ، وفي كَرِيم : كِرَام وفي فَرَسٍ : أَفْرَاسٌ ، وفي صَاهِلٍ : صَوَاهِل ، والمتوسط : جمع التأنيث بالألِفِ والتَّاءِ ، لأنه يكون في المؤنث من ذَوَاتِ العِلْم وغيرهِنَّ مِنَ الأسْمَاءِ والصفات تقول في هِنْد : هِنْدَات ، وفي خَدْلَةٍ : خَدْلَاتٌ ، وفي شَجَرة : شَجَرَاتٍ ، وفي صَعْبَة : صَعْبَات ، ولا يكون في المذكر ، فأما قوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍۚ ﴾ [2] فهو جمع مَعْدُودَةٍ على جعل الأيام طوائف وكذلك قوله تعالى : ﴿ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ ﴾ [3] والخَاصّ : الجمع الذي يكون في الرفع بالوَاو والنُّونِ ، وفي الجرّ والنصب باليَاءِ والنون كالزَّيدِينَ والصَّالحِينَ وقد ذكر .

المقدمة الثانية : اعلم أَنَّ الجمع ينقسم إلى قليل وكثير ، فالقليل أرْبَعَةُ أبنية : أَفْعُلٌ كأَكْلُبٍ ، وأَفْعَالٍ كأَحْمَالٍ ، وأَفْعِلَةٍ كأَحْمِرَةٍ ، وفِعْلَةٌ كَثِبْرَةٍ . ومنه ما جمع بالواو والنون والألف والتاء كالزَّيدِين والهِنْدَاتِ . وقد جمعوا هذه الأمثلة في بيت تسهيلًا على المتعلم قال :

٣٥٨ - بِأَنْفُسٍ حُرَّةٍ وأَفْئِدَةٍ وغِلْمَةٍ في اللِّقَاءِ أَكْيَاسُ

١٤٦/أ ومعنى القليل : ما أُرِيدَ بِهِ من الثلاثة إلى العَشَرَة ، ومعنى الكثير / ما أريد به ما فوق ذلك ، وأبنية الكثير كثيرة ، وسيمر بك معظمها في تضاعيف الباب .

المقدمة الثالثة : في ذكر أبنية الأسماء ، وذكرها يناسب هذا الباب : اعلم أن الأسماء قسمان : ما حروفه كلها أصول ، وما بعض حروفه مزيد ، وأبنية المزيد كثيرة تمر بك نُبَذ منها في الباب ، والذي نذكره أبنية الأصول لأنك إذَا عرفتها علمت أَنَّ المزيد ما عداها ، فنقول : إنَّ الأصول ثلاثة أقسام : ثلاثية ورباعية وخماسية ، فالثلاثية : عشرة أبنية تكون أسمَاءَ وصِفَاتٍ : فَعْل بفتح الفاء وسكون العين فالاسم =

(١) في الأصل الأوله .
(٢) سورة البقرة من الآية (٢٠٣) .
(٣) سورة الحج من الآية (٢٨) .

....

= كَعْبٌ والصفة صَعْبٌ . وفَعَل بفتحهما ، فالاسم جَمَلٌ والصفة بَطَلٌ . وفَعِل بفتح الفاء وكسر العين فالاسم كَبِد والصفة حَذِر ، وفَعُل بفتح الفاء وضم العين فالاسم عَضُد والصفة يَقُظ [١] وفِعْل بَكسر الفاء وسكون العين فالاسم حِمْل [٢] ، والصفة خِلْف ، وفِعَل بكسر الفاء وفتح العين ، فالاسم ضِلَعٌ والصفة زِيَمٌ [٣] وفِعِل بكسرهما فالاسم إبِل والصفة بِلِز [٤] . وفُعْل بضم الفاء وسكون العين ، فالاسم قُفْل والصفة حُلْو وفُعَل بضم الفاء وفتح العين ، فالاسم رُبَع [٥] والصفة خُتَع [٦] ، وفُعُل بضمهما ، فالاسم عُنُق والصفة طُلُق [٧] .

وللرباعي خمسة أبنية ، تكون أسمَاءَ وصِفَاتٍ : فَعْلَل بفتح الفاء وفتح اللام فالاسم ثَعْلَب ، والصفة سَلْهَب [٨] . وفِعْلِل بكسرهما فالاسم ضِفْدِع ، والصفة خِضْرِم [٩] وفُعْلُل بِضمهما ، فالاسم بُرْثُن [١٠] والصفة جُرْشُع [١١] وفِعْلَل بكسر الفاء وفتح اللام ، فالاسم قِلْفَع [١٢] والصفة هِجْرَع [١٣] وفِعَل بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام . فالاسم فِطَحْل [١٤] والصفة جِنَجْر .

وللخماسي أربعة أبنية تكون أسماء وصفات [١٥] / : فَعَلَّل بفتح الفاء والعين ١٤٦/ب وسكون اللام الأولى ، فالاسم سَفَرْجَل والصفة شَمَرْدَل [١٦] . وفُعَلِّل بضم الفاء وفتح العين وكسر اللام الأولى ، فالاسم قُزعْمِل [١٧] ، والصفة خُبَعْثِن [١٨] وفِعْلِلّ =

---

(١) لم نجده في اللسان .

(٢) في الأصل : جمل بإعجام الجيم .

(٣) زيم : متفرق .

(٤) بلز : أي : ضخمة مكتنزة .

(٥) ربع : هو الفصيل ينتج في الربيع .

(٦) ختع : حازق بالدلالة ماهر بها .

(٧) يقال فرس طلق إحدى القوائم : إذا لم يكن بها تحجيل .

(٨) السلهب : الطويل .

(٩) يقال : بئر خضرم : أي كثيرة الماء .

(١٠) البرثن : مخلب الأسد .

(١١) الجرشع : العظيم من الإبل والخيل .

(١٢) القلفع : الطين الذي إذا نضب عنه الماء يبس وتشقق .

(١٣) الهجرع : الأحمق .

(١٤) الفطحل : دهر لم يخلق الناس فيه بعد ، وزمن الفطحل زمن نوح .

(١٥) انظر سيبويه (٣٤١/٢) .

(١٦) الشمردل : القوي السريع الفتى الحسن الخلق .

(١٧) القزعمل : القصير الضخم من الإبل .

(١٨) في الأصل : خبعتين ، ويقال تيس خبعثن : أي غليظ شديد .

....

= بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى ، فالاسم إِصْطَبْل [١] ، والصفة جِرْدَحْلٍ [٢] . وفَعْلَلَل بفتح الفاء وسكون العين وبفتح اللام الأولى وكسر الثانية ، فالاسم قَهْبَلِس [٣] والصفة جَحْمَرِش [٤] وزاد أبو الحسن في الثلاثي فُعِلًا كَدُئِل [٥] وفي الرباعي : فُعْلَلًّا كجُخْدَبٍّ [٦] وزاد ابن السراج [٧] فُعْلَلِلًا كَهُنْدَلِع [٨] فهذا ما عهدنا لذكره من المقدمات .

ثم نرجع إِلَى المَقْصُودِ ، فنقول :

(١) الإصطبل : قال في اللسان : قال ابن بري : لم يذكر الجوهري الإصطبل لأنه أعجمي .

(٢) الجردحل : يقال ناقة جردحل أي : ضخمة غليظة .

(٣) القهبلس : الضخمة من النساء ، والكمرة والذكر والقملة الصغيرة .

(٤) الجحمرش : العجوز الكبيرة .

(٥) قال ابن عصفور : فأما دئل ورئم فلا حجة فيهما لاحتمال أن يكونا منقولين من دئل ورئم اللذين هما فعلان مبنيان للمفعول إلى الأسماء . الممتع (٦١/١) ، والدئل : دويبة شبيهة بابن عرس .

(٦) قال ابن عصفور : « أما جخدب – فلا حجة فيها ، لأنه يقال : جخدب ... بالضم فيمكن أن يكون الفتح تخفيفًا » (الممتع) (٦٧/١) الجخدب : الضخم الغليظ من الرجال .

(٧) انظر الأصول لابن السراج (٤٩٩/٢) ، (٥٠١/٢) والمنصف (٣١/١) .

(٨) الهندلع : بقلة .

قال ابن جني : فإنْ كانَ الاسِمُ الثُّلَاثِيُّ علَى غَير مِثَال فَعْلٍ كسَّرته فِي القِلَّة علي أَفْعَالٍ وذلك نَحْوُ قَلَمٍ وأَقلَام ، وَجبَلٍ وأَجْبَالٍ ، وكَبِدٍ وأَكْبَادَ ، وعَجُزٍ وأَعْجَاز ، وضِرْس وأضْرَاس ، وضِلَع وأَضْلَاع ، وإبِل وآبَال ، وبُرْد وأبْراد ، وطُنُبٌ وأَطْنَاب ، ورُبَع وأَرْبَاع ، فإنْ كانت عَينُ فَعْلٍ مُعْتَلَّةً واوًا أو ياء (كُسِّر فِي القِلَّةِ علَى أَفْعَالٍ) وذَلك نحو سَوط وأسْوَاطٍ ، وبَيت وأَبْيَات .

فإذَا صرْت إلى الكثرة كسرت ذلك كله على فِعَال أَو فُعُول وذلك نحو جَبَل وجِبَال وطَلَل وطُلُول وكَبِد وكُبُود وضرس وضرُوس وضلع وضلُوع وبُرد وبُرُود وبِرَاد وجَمَل وجِمَال ورُبَع وربَاع . وقد اتسع في فُعَل فجمع على فِعْلان وذلك في نحو : نغُرَ ونغْرَان وجُرَذ وجرْذَان وجُمَل وجمْلان وُصرَد وصِرْدَان ، وثَوب وثِيَاب وبيت وبُيُوت ، يَخْتَصُّ ما عينه وَاوٌ بِفعال ، وما عَينُه يَاء بِفُعُول / ٤٧/أ وقَدْ تَتَداخَل أيضًا جُمُوع الثلاثي من حيث كَانَ هذَا العَدَدُ مُنْتَظِمًا لِجَمِيعِهَا نَحْو : فَرْخٍ وأَفْرَاخ ، وزَنْدٍ وأزنَادٍ وحَبْل وأَحْبُل وزَمَن وأَزْمُنٍ قالَ ذُو الرُّمّة :

أَمَنْزِلَتِي مَيٍّ سَلَامٌ عَلَيكُمَا هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَينَ رَوَاجِعُ

قال ابن الخباز : إذا كان الاسم على فَعْل بفتح الفاء وسكون العين ، فلا يخلو من أن يكون اسمًا أو صفة ، فإن كان اسمًا : فلا يخلو من أن يكون صحيح العين : أو معتلها ، فإنْ كان صحيح العين جمع في القلة على أَفْعُلٍ وهو كثير نحو كَلْبٍ وأَكْلُبٍ وكعْبٍ وأَكْعُبٍ وبَغْلٍ وأَبْغُلٍ وعَصْرٍ وأعصرٍ ونَسْرٍ وأَنْسُرٍ وفَرْخٍ وأَفْرُخٍ ، وإنَّما اخْتِيَر له أَفْعُلٌ ، لأنها بناء خفيف ، وهو أخف الأبنية . فَإذَا جُمِع جَمْع الكَثرة فهو ثلاثة أقسام [١] : منه ما يلزم فِعَالًا ككِلَاب وكِبَاش وبِغَالٍ . ومنه ما يلزم فُعُولًا كفُلُوسٍ وعُصُور ، ومنه ما يجيء على فِعَالٍ وفُعُول كنُسُورٍ وفرُوُخ ونِسَارٍ وفِرَاخ ، وقد جمع منه على أفْعَال [٢] قالوا : زَيدٌ وأَزيَاد وفَرْخ وأَفْرَاخ وفَرْد وأَفْرَاد ، وأَنْف وآنَاف ، ورأد [٣] وآراد [٤] شبهوه بَفَعَل المفتوح العين لأنه ليس بينهما إلا فتح العين ، =

(١) انظر سيبويه (١٧٥/٢) .
(٢) انظر سيبويه (١٧٦/٢) .
(٣) الرأد أصل اللحيين .
(٤) في الأصل ردوء وأراد .

....

= وهذا معنى التداخل في كلام أبي الفتح [(١)] قال الأعشى :

٣٥٩ - وُجِدْتَ إذَا اصْطَلَحُوا خيرَهُمْ وزَنْـدُكَ أَثْـقَـبُ أَزْنَـادِهَـا [(٢)]

١٤٧/أ / وإنْ كانْ معتلَّ العَينِ كسِّر في القلة على أَفْعَالٍ ، نحو سَوطٍ وأَسْوَاطٍ ، ولَوحٍ وأَلْواحٍ ، ونَوع وأنْوَاع ، وحَوضٍ وأحْوَاض ، وجَونٍ [(٣)] وأجْوَانٍ ، وزَوجٍ وأَزْواجٍ ، وبَيتٍ وأَبْيَاتٍ وقَيدٍ وأَقْيادٍ وزَيدٍ وأَزْيَادٍ [(٤)] وسَيفٍ وأَسْيَافٍ ، ولا يجوز تكسيره على أَفْعُل لأنهم لو قالوا فيه أَفْعُلا لحركوا الواو والياء بالضم ، وقد شذ ثَوبٌ وأَثْوبٌ ، أنشد الجوهري :

٣٦٠ - لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُبا حتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا

* أَمْلَحَ لَا لَذًّا ولَا مُحَبَّبَا [(٥)] *

فإذَا كسرت المعتل العين جاءت بنات الواو على فِعَال ، كِثَياب وسِيَاط وحِيَاض (في الأصل) [(٦)] ثِوابِ وسِوَاط وحِواض ، فقلبت الواو ياء لضعفها بالسكون في الواحد وجاءت بنات الياء على فُعُول كبُيُوت وعيون وخُيُوط ؛ لأنهم لو كسروه على فِعَال لم يدر من بنات الواو هو أم من بنات الياء ؟ ولم يجئ في ثَوب فُعُولٌ ، لتوالي الواو والضمتين لو قالوا : ثُوُوب .

وإنْ كان صفة فإن كان للآدميين جمع بالواو والنون كقولك : جَعْدُون وصَعْبُون ، =

(١) انظر اللمع ق (٤٧) أ .

(٢) وجدت : غضبت ، الزند : العود الأعلى الذي يقتدح به النار ، ثقب الزند : سقطت ناره . والبيت في ديوان الأعشى (٧٣) رقم (٨) وفي سيبويه والأعلم (١٧٦/٢) والأشموني (٦٧٤/٣) والمقاصد (٥٢٦/٤) والمقتضب (١٩٦/٢) وابن يعيش (١٦/٥) والشطر الأخير في الأصول لابن السراج (٣٦٨/٢) والغرة لابن الدهان ق (١٦٠) واستشهد به على جمع فعل على أفعال .

(٣) الجون : قد يطلق على حمار الوحش أو على الفرس .

(٤) في الأصل ريد وأرياد بالراء المهملة .

(٥) هذا رجز لمعروف بن عبد الرحمن . والقناع : ما تتقنع به المرأة من ثوب تغطي به رأسها ومحاسنها . قناعًا أشيبًا : أي علاه الشيب ، الأملح : الأبلق بسواد وبياض ، ومن الشعر ، الأبيض النقي البياض . البيت في الصحاح واللسان (ثوب) واللسان (ملح) وأنشده ثعلب ، وفي التصريف الملوكي (٢٤) والمقتضب (٢٩/١) ز (١٣٢) ، (١٩٩/٢) وسيبويه (١٨٥/٢) وفيه : لكل عيش . والمنصف (٢٨٤/١) ، (٤٧/٣) والأشموني (٦٧٢/٣) ومجالس ثعلب (٤٣٩) والغرة لابن الدهان ق (١٦٢) .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

....

= وقد يجمع على فِعَال نحو صِعَاب وجعَاد ، وعلى فعُول نحو فَسْل [١] وفُسُول .

المثال الثاني : فَعَل بفتح الفاء والعين ، فإنْ كان اسمًا ، فقد اطرد جمعه على أَفْعَال (نحو) [٢] حَجَر وأَحْجَار ، وأَسَد وآسَادَ ، وطَلَلٍ وأَطْلَال ، وجَبَلٍ وأجْبَال ، وقد جاء في القلة على أَفْعُل وهو قليل ، قالوا : جَبَل وأَجْبُل ، وزَمَن وأَزْمُن [٣] قال ذو الرمة :

٣٦١ - أَمَنْزِلَتَي مَيٍّ سَلَامٌ عليكُمَا هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائي مَضَينَ رَوَاجِعُ [٤]

شبهوا فَعَلًا بِفَعْل كما شبهوا فَعْلًا بِفَعَل ، فإذَا جمع جمع / الكثرة ، فأكثر ما ١٤٧/ب يجيء على فُعُول وفِعَال نحو طَلَل وَطُلُول ، وذَكَرٍ وذُكُور ، وأَسَد وأُسُود ، وجبلٍ وجِبَال ، وحَجَرٍ وحِجَارٍ ، وجَمَلٍ وجِمَالٍ [٥] . وجاء شيء مِنْهُ في القِلَّةِ على فِعْلَة قالوا : جَار وجِيرَة وأَخٌ وإِخْوَةٌ وقَالوا : أَقْلَامٌ فَلَم يتجاوزوه كما لم يتجاوزوا أَلْوَاحًا وأَنْوَاعًا وأَجْوَازًا .

وإنْ كان صفة جمع بالواو والنون إنْ كان لذوي العلم ؛ وذلك نحو حَسَنِينَ وقد كُسِّر علَى فِعَال نحو حِسَانٍ ، وعلى أفْعَال نحو أَبْطَالٍ وأَعْزَابٍ ، قال لبيد :

٣٦٢ - تَهْدِي أَمَامَ الخَيلِ كُلَّ طِمِرَّة جَرْدَاءَ مِثْلِ هِرَاوَةِ الْأَعْزَابِ [٦]

---

(١) الفسل : قضبان الكرم للغرس . (٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر سيبويه (١٧٧/٢) .

(٤) البيت في ديوان ذي الرمة (٣٣٢) . وسيبويه والأعلم (١٧٨/٢) والمخصص (١٠٠/١٧ - ١٢٥) وإصلاح المنطق (٣٠٣) والمقتضب (١٧٦/٢) وابن يعيش (١٧/٥) .

والشاهد فيه : جمع زمن على أزمن ، والكثير فيه أن يجمع في القليل على أفعال إلا أنه شبهه بفعل في جمعه على أفعل .

(٥) انظر سيبويه (١٧٧/٢) .

(٦) الطمرة : المشرفة من الخيل ، وقيل : السريعة . جرداء : ملساء . الهراوة : فرس كانت لعبد القيس ، الأعزاب : جمع عزب . والبيت في ديوان لبيد (٢١) ، والسيرافي (٤٥/٣) أ . واللسان (عزب) وروايته هو والديوان :

يـهـدي أوائـلـهـن كـل طـمـرة جـرداء مـثـل هـراوة الأعـزاب

واستشهد به على تكسير فَعَل على أفعال عزب وأعزاب .

قال ابنُ جِنّي : ونحو ضِلَع وأَضْلُع ، وكَبِد وأَكْبُدٍ ، وذِئْب وأَذْؤُب ، وضِرْس وأَضْرُس ، وقُفْل وأَقْفُل ، وكَبِد وأَكْبُدٍ ، وَرُبَّما اقْتَصر في بعض ذلك على جَمْع القِلَّة ، وفي بَعْضِه على جَمْع الكَثْرة وذلك نَحْو رَجُل وأَرْجُل ، ولَمْ يَتَجاوَزُوا ذَلكَ ، وأُذُن وآذَان ، وقَلَم وأَقْلَام . وقالوا : سِبَاع ورِجَال فاقتصروا عليهما .

قال ابن الخبّاز : **المثال الثالث** : فَعِل بفتح الفاء وكسر العين ، فإنْ كان اسمًا فقد اطرد تكسيره على أَفْعَالٍ ، نحو نَمِر وأَنْمَار ، وَوَعِلٍ وأَوعَالٍ ، وفَخِذٍ وأفخاذٍ ، وكتفٍ وأَكْتافٍ ، وكبد أكْبادٍ ، وقالوا : أكْبُد ، شَبَّهُوه بِفَعْل ، وهو قليل وقالوا في الكثْرة : نمُور ووُعُول وقالوا : نُمُر فجاء على فُعُل ، أَنْشَد الجَوهري :

٣٦٣ - فِيهَا تَماثِيلُ أُسُودٌ ونُمُر [1]

وإن كان صفة جمع بالواو والنون إن كان لذوي العلم ، نحو يَقِظُون وحَذِرُون وفي التنزيل : ﴿ قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ ﴾ [2] ، ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَذِرُونَ ﴾ [3] وقالوا : فَرِحٌ [4] وفِرَاح وأنشد أبو سعيد رحمه الله :

٣٦٤ - وُجُوه الناسِ مِما عُمِّرت بِيضٌ طَليقَاتٌ وأَنْفُسُهُمْ فِرَاحُ [5]

ولم يتجاوزوا في القلة أَفْخَاذًا وأَكْتافًا في الأسماء .

المثال الرابع : فَعُل بفتح الفاء وضم العين ، ولم يتجاوز اسمه في القلة أَفْعَالًا [6] ، قالوا : عَضُد وأَعْضَاد وعَجُز وأَعْجَاز ، وهو أقل مِنْ فَعِل / كما أَنَّ فَعِلًا أَقَلُّ مِنْ فَعَل وقالوا : رِجَالٌ وسِبَاعٌ فلم يتجاوزوا فِيهِما فِعَالًا وَهُما لقليله وكثيره . ١٤٨/أ

وان كان صفة جمع للآدميين بالواو والنون ، نحو يَقُظُونَ وتَجُدُونَ ، وجاء على =

(١) هو لحكيم بن معية الربعي .
وهو في سيبويه والأعلم (١٧٩/٢) وروايته : فيها عيايِيل أسود ونمور
والعيايل : جمع عيال ، وهو الذي يتمايل في مشيته لعبًا أو تبخترا . والنمور : جمع نمر وهو سبع وهو أيضًا في العيني (٥٨٦/٤) والصحاح (نمر) وابن يعيش (١٨/٥) والمقتضب (٢٠٣/٢) وشرح شواهد الشافية (١٣٢/٣) والسيرافي جـ (٤٥/٣) واستشهد به على جمع نمر على نمر .
(٢) سورة الحجر من الآية (٥٢) . (٣) سورة الشعراء من الآية (٥٦) .
(٤) في الأصل فرخ وأفراخ وهو غير مناسب .
(٥) البيت لم يعرف قائله . وطليقات : ذات بشر وحسن . وهو في ابن يعيش (٢٦/٥) والسيرافي (٤٦/٣) أ . واستشهد به على جمع فَعِل على فِعَال .
(٦) انظر سيبويه (١٧٩/٢) .

....

=أَفْعَال وفي التنزيل : ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا ﴾ [١] .

المثال الخامس : فِعْل بِكسرِ الفاء وسكونِ العين ، وقد اطَّرَد في جمع اسمه أفعالٌ [٢] ، نحو حِمْل وأَحْمَالٍ وعِدْل [٣] وأَعْدَال وعِذق وأعْذَاقٍ ، وبئْرٍ وآبَارٍ ، ونِحْى [٤] وأَنْحَاءٍ ، وزِقٌّ وأَزْقَاقَ وضِرْس وأَضْرَاس ، وقالوا : ذِئْبٌ وأَذْؤُبٌ ، فلم يتجاوزوا أَفْعُلًا في قليله [٥] ، وقالوا : رِجْل وأَرْجُل ، فلم يتجاوزوه ، فهو للقليل والكثير ، وفي التنزيل : ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [٦] وقالوا : قِرْد وقُرُود وقِرَدَة [٧] فلم يتجاوزُهما ، فهما للقليل والكثير وأكثر ما يجيء في الكثرة على فِعَالٍ وفُعُول كِبئَارٍ وذِئَاب وذِقَاق ولصُوُصٍ وقُدُور وضُرُوس وشذ ضَرِيس كما شذ كَلِيب وبَقِير .

وإن كانت صفة جمع في الآدميين بالواو والنون ، نحو جِلْفُون ونضِوُون ، وقالوا : أَجْلَافُ وأَنْضَاءٌ ، وعن أبي زيد : خِلْو وأَخْلَاءٌ .

المثال السادس : فِعَل بكسر الفاء وفتح العين ، وقد اطرد جمع اسمه على أَفْعَال ، قالوا : ضِلَع وأَضْلَاع ، وإرَم وآرَام ، وعِنَب وأَعْنَاب ، وقالوا : الأَضْلُع ، شَبَّهوا ضِلَعًا بزِمَنٍ ، لأنه ليس بينهما إلا كسر الأول ، وقالوا في كثيره : ضُلُوع وأروم [٨] .

وإنْ كَانَ صفة فإنَّهِ (لا يتغير ، إذْ) [٩] لم يجز فيه التكسير لقلته ، قَالُوا : قَومٌ عِدى ومَكَانٌ سِوَى ولَمْ يُجْمَعَا [١٠] .

المثال السابع : فِعِل ، بكسرهما ، وقد قل في الأسماء والصفات ، قالوا في الاسم إبِل وَآبَال [١١] وإطِل وآطَال ولم يتجاوزوهما ، وقالوا في الصفة : امَرَأة بِلِزِ أي : مُسِنَّةٌ وإنْ جَمَعْتَ قلت : بِلِزَات .

=

---

(١) سورة الكهف من الآية (١٨) .
(٢) انظر سيبويه (٢/١٧٩) .
(٣) العدل : نصف الحمل أو اسم حمل معدول بحبل .
(٤) النحي : الذق ، وقيل : هو ما كان للسمن خاصة .
(٥) في الأصل وقال .
(٦) سورة المائدة من الآية (٦) .
(٧) انظر سيبويه (٢/١٧٩) .
(٨) انظر سيبويه (٢/١٧٩) .
(٩) زيادة يقتضيها السياق .
(١٠) انظر الممتع لابن عصفور (١/٦٣) .
(١١) سيبويه (٢/١٧٩) قال : وقد جاء من الأسماء اسم واحد على فعل لم نجد مثله وهو إبل ، وقالوا : آبال كما قالوا : أكتاف .

....

١٤٨/ب= المثال الثامن : فُعْل ، بضم الفاء وسكون العين ، وقد اطرد اسمه في الجمع / على أَفْعَال [١] ، وذلك نحو بُرْد وأَبْرَاد ، وقُفْلٍ وأَقْفَالٍ ، وبُرْجٍ وأَبْرَاج ، وجُنْدٍ وأَجْنَاد ، وعُود وأَعْوَاد ، وأكثر ما يجيء في الكثرة على فِعَال وفُعُول نحو عُشّ وعِشَاش وقُرْب وقِرَاب ، وخُف وخِفَافٍ ، وبُرُود وجُنُود وبُرُوج ، وفي التنزيل : ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ﴾ [٢] وقال تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْجُنُودِ ﴾ [٣] وقالوا : جُزْء وأَجْزَاء ، ورُكْن وأرْكَان ، وشُفْر وأَشْفَار ، فلَم يُجَاوزوه في القليل والكثير ، هذا قول أبي علي [٤] وقد جاء في الشعر :

٣٦٥ - وزَحْمُ رُكْنَيكَ شِدَادُ الأَرْكُنِ [٥]

وإن كان صفة يجمع للآدميين بالواو والنون ، نحو حُلْوُونَ ومُرُّونَ وقَالُوا : أمْرَارٌ .

المثال التاسع : فُعَل ، بضم الفاء وفتح العين ، وقد جاء في القليل على أفْعَال وذلك نَحْو رُبَع وأرْبَاع ورُطَب وأَرْطاب ، واتسع في كثيره فِعْلَانٌ [٦] قالوا : جُرَذ [٧] وجِرْذَان [٨] ونُغَر ونِغْرَان ، والنُّغَر : العُصْفُورُ الصَّغِيرُ ، أنشد ابن فارس [٩] .

٣٦٦ - يَحْمِلْنَ أَوعِيَةَ المُدَامِ كأ نَّمَا ... يَحْمِلْنَهَا بأَكَارِعِ النِّغْرَانِ [١٠] =

---

(١) انظر سيبويه (١٨٠/٢) . (٢) سورة البروج آية (١) .

(٣) سورة البروج من الآية (١٧) .

(٤) انظر التكملة لأبي علي ص (٢٠٢) قال : وربما استغنى بأفعال فلم يجاوزوه وذلك نحو جزء وأجزاء وشفر وأشفار وركن وأركان . (٥) الرجز لرؤبة بن العجاج .

الزحم : المزدحمون ، وهو في الديوان (١٦٤) وسيبويه والأعلم (١٨١/٢) . والشاهد فيه : جمع ركن على أركن كما جمع زمن على أزمن تشبيهًا لهما بفعل لاشتراكهما في عدد الحروف فيخرج بعضها إلى بعض على طريق الشذوذ أو في الضرورة الشعرية .

(٦) انظر سيبويه (١٧٩/٢) . (٧) الجرذ : الذكر من الفأر وقيل الذكر الكبير .

(٨) في الأصل جرد بدون الألف والنون .

(٩) ابن فارس : هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني أحد أئمة اللغة العربية في القرن الرابع الهجري وله مصنفات جليلة منها المجمل والصاحبي ومقاييس اللغة والانتصار لثعلب ، ومقدمة في النحو .

(١٠) لم نهتد إلى قائله .

الأوعية : جمع وعاء ، وهو ظرف الشيء ، المدام : الخمر . الأكارع : جمع أكرع وأكرع جمع كراع والأكارع من كل شيء طرفه . والبيت في مقاييس اللغة (٤٥٣/٥) وقاله يصف عناقيد العنب .=

....

= وَصُرَد وصِرْدَان ، وهو طائر صغير ، أنشد أبو علي لحُمَيد بْنِ (ثور) [١] الهِلَالي :

٣٦٧ - كَأَنَّ وحَي الصِّرْدَانِ في جَوفِ ضَالَة تَلَهْجُمُ لَحْيَيهِ إذَا مَا تَلَهْجَمَا [٢]

وجُعَلُ وجِعْلَان وهو حشرة معروفة ، قال الفرزدق :

٣٦٨ - ويَطْلُبُ مجْدَ بَنِي دَارِم عَـطِيَّة كـالجُعَل الأَسْـوَد [٣]

وقد جاء منه اسمان على فِعَال ، قالوا : رُبَع ورِبَاع ، ورُطَب ورِطَاب ، فالرُّبَع الفصيل ينتج في الربيع ، وإن كان صفة نحو خُتَع ، وسُكَعَ ، فإنه يجمع بين الآدميين بالواو والنون نحو خُتَعِينَ وسُكَعين .

المثال العاشر : فُعُل . بضمهما ، وقد اطرد في اسمه أَفْعَال [٤] / نحو أُذُنٌ وآذَانٌ ١٤٩/أ وعُنُق وأَعْنَاق ، وطُنُب [٥] وأَطْنَاب ، والعامة تقول : طَنَب بالفتح وإنما الطُّنَب الاعوجَاجُ . وجاء عنهم في جمعه طَنَبَة ، وهو قليل ، وأما صفته فقالوا : رجل شُلُلٌ للخفيف في الحاجة [٦] ورِجَال شُلُلُون ، وقالوا : جُنُب للواحد والجمع ، ومنهم من يجمع فيقول : أَجْنَابٌ .

= واستشهد به على جمع فعل على فعلان .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) الوحي : الصوت ، الصردان : جمع صرد وهو طائر فوق العصفور ، الضالة المتيهة التي لا جبال فيها ولا أعلام . التلهجم : التحرك ، اللحيان : هما العظمان اللذان فيهما منابت الأسنان . والبيت في ديوان حميد ابن ثور الهلالي ص (١٤) والتكملة للفارسي (١٩٩) واللسان (صرد) والمقتصد لوحة (١٣٩) والشاهد فيه كسابقه .

(٣) دارم : حي من بني تميم فيهم بيتها وشرفها . وانظر ديوان الفرزدق (١/١٧٤) (وساقه شاهدًا على معنى الجعل وهو الحشرة السوداء المعروفة) .

(٤) انظر سيبويه (٢/١٧٩) .

(٥) الطنب : سير يوصل بوتر القوس العربية ثم يدار على كظرها .

(٦) انظر سيبويه (٢/٢٠٥) .

قال ابن جني : فإنْ كانَ الاسْمُ علَى فِعَال ، أو فَعَال ، أو فُعَال ، أو فَعِيل ، أو فَعُولٍ كسِّر في القِلَّةِ علَى أَفْعِلَةٍ ، وفي الكثْرَةِ علَى فِعْلَان أَو فُعْلَان أو فُعُل ، وذَلِكَ نَحْو ، حِمَار وأَحْمِرَة وَرِدَاءٍ وأَرْدِيَةٍ ، وجَوَابٍ وأَجْوِبَةٍ ، وفدَّان وأَفْدِنَةٍ ، وحُوَارٍ وأَحْوِرَةٍ ، وغُرَابٍ وأَغْرِبَة ، وجَرِيبٍ وأَجْرِبَة ، وقَفِيز وأَقْفِزَة ، وعَمُود وأَعْمِدة ، وخَرُوف وأَخرِفة ، وأما الكثرة : فنحو حِمَار وحُمُر / ، وقَذَالَ وقُذُل ، وغَزَال وغِزْلَان ، وغُرَاب وغِرْبَان ، وقَضِيب وقُضْبَان ، وكَثِيبِ وكُثْبَان ، وعتود وعتدان .

٤٧/ب

فَإِنْ كَانَ الاسْمُ فَاعِلًا كُسِّرَ علَى فَوَاعِل نحو غَارِب وَغَوَارِب ، وكَاهِل وكَوَاهِل ، وخَالِد وخَوَالِد ، وحَاتِم وحَوَاتِم ، وقد جاء على فُعْلَان نحو رَاكِبٍ ورُكْبَان وصَاحِب وصُحْبَان .

قال ابن الخباز : **وأما الأبنية الخمسة التي ثالثها حرف مد لغير الإلحاق فأولها فِعَال بكسر الفاء** وقد اطَّرَدَ في جمع اسمه أَفْعِلَة ، قالوا : حِمَارٌ وأَحْمِرة وفِرَاشٌ وأفرشة ولم يأت في الكثير إلا علَى فُعُل نحو حُمُر وفُرُش [١] وفي التنزيل : ﴿ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ ﴾ [٢] .

وقُرِئَ [٣] : ﴿ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭ ﴾ [٤] ولغة أهل الحجاز التثقيل [٥] ، ولغة تميم التخفيف [٦] ، أنشدنا الشيخ رحمه الله :

٣٦٩ - قَومٌ إذَا نَبَتَ الرَّبِيعُ لَهُمْ ... يَتَنَاهَقُونَ تَنَاهُقَ الحُمْرِ [٧]

وأما رِدَاءٌ ونحوه مما لامه حرف علة فلا يتجاوزون به أَفْعِلَة نحو أَرْدِيَةٍ وقال : واضطرب القوم اضِطِراب الأرشِيَة فهذا جمع رِشَاء ، وهو الحَبْل ، وإنَّما لَم يجمعوه =

(١) انظر سيبويه (٢/١٩٢) . (٢) سورة البقرة من الآية (٢٨٥) .
(٣) هي قراءة الجمهور : انظر البحر المحيط (٨/٢٤٩) .
(٤) سورة الحشر من الآية (١٤)
(٥) يعني بالتثقيل هنا الحركة ، وبالتخفيف التسكين .
(٦) انظر سيبويه (٢/١٩٢) .
(٧) البيت لم نهتد إلى قائله وهو في اللسان (نعل) وروايته :

قوم إذا اخضرت نعالهم ... يتناهقون تناهق الحمر

النهيق : صوت الحمار . واستشهد به على تخفيف حمر إلى حمر وهي لغة بني تميم .

....

=على فُعُل لئلا يلزم وقوع الضمة قبل حرف العلة لَو قالوا : رُدُوء [١] ، وقد كسروا صفته على فُعُل قالوا : نَاقَةٌ كِنَاز ، ونُوقٌ كُنُز ، أي : مكتنزة اللحم ، وعلى فِعَال ، قَالُوا : ناقة هِجَان ونُوقٌ هِجَان أي : بِيض ، والألف في هِجَان من قولك : نُوقٌ هِجَان مِثْلُ أَلِف كِرَام ، والألف في هِجَان من قولك : ناقة هجَان مثل ألف كِنَاز .

وثانيهما : فَعَال بِفتح الفاء ، وقد اطرد في جمع اسمه أَفْعِلة ، نحو زَمَان وأَزْمِنَة وفَدَان [٢] وأَفْدِنَة وقَذَال [٣] وأَقْذِلَة ، وجَوَاب وأَجْوبة ، وحكى الجوهري [٤] : غَزَال وأَغْزِلَة وهو غَرِيب وقد جاء في الكثرة على فُعُل وفِعْلَان نحو فُدُن وقُذُل [٥] ، وغِزْلَانٍ / ويجوز ١٤٩/ب فُدْن [٦] وقُذْل ولا يتجاوزون بالمعتل أَفْعِلَةً [٧] نحو قَضَاء وأَقْضِيَة وعَطَاء وأَعْطِيَة للعلة المذكورة وجمعوا صفته على فُعل ، قالوا : نوَار [٨] ونُوُرٌ وعَوَانٌ [٩] وَعُونٌ .

وثَالِثها : فُعَال بالضم ، وقد جمع اسمه على أَفْعِلَةٍ في القليل [١٠] . قالوا : بُغَاثٌ وأَبْغِثَة [١١] وغُرَابٌ وأَغْرِبَة ، وخُرَاجٌ [١٢] وأَخْرِجَه ، وحُوَار وأَحْوِرَة والحوار ولد الناقة ، وجاء في كثيره فُعُل ، حكى الصميدي : غُرَاب وَغُربٌ [١٣] وهو غريب [١٤] وفِعْلَان وهو كثير ، قالوا بِغْثَان وغِلْمَان وحِيرَان [١٥] وقالوا : غِلْمَة ولم يقولوا : أغلمة وجمعوا صفته على فُعْلَة قالَوا : شُجَاع وشُجْعَه ، وعلى فِعَال وفُعَلَاء ، قالوا في كُرَام : كِرَام وكُرَمَاء . =

---

(١) في الأصل رديو .

(٢) الفدان : بالتخفيف الذي يجمع أداة الثورين في القرآن للحرث (اللسان) .

(٣) القذال : جماع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس .

(٤) لم نجده في الصحاح . (٥) انظر سيبويه (١٩٢/٢ ، ١٩٣) .

(٦) في الأصل : قدن وهو تصحيف . (٧) انظر سيبويه (١٩٣/٢) .

(٨) في الأصل أنوار وهو تحريف ، ويقال : نسوة نوار أي : تفر من الريبة .

(٩) العوان : النصف في سنها من البقر وغيرها .

(١٠) انظر سيبويه (١٩٣/٢) . (١١) البغاث : كل طائر ليس من جوارح الطير .

(١٢) الخراج : ورم يخرج من البدن من ذاته . (١٣) في الأصل غروب وهو تحريف .

(١٤) قال سيبويه (١٩٣/٢) وقالوا : قراد وقرد فجعلوه موافقًا لفعال ولأنه ليس بينهما إلا ما ذكرت لك ومثله قول بعضهم ذباب وذوب ، وانظر اللسان (غرب) .

(١٥) في الأصل جيران والصواب ما أثبتناه . كما في الصحاح حيث قال الجوهري وكثيره : حيران وحوران .

....

= ورابعها : **فَعِيل** ، وقد جمعوا اسمه في القلة على أَفْعِلَة [١] ، نحو جَرِيبٍ [٢] وأَجْرِبَةٍ وهو في اصطلاح الحساب ما يرتفع من ضرب [٣] ستين في ستين ، وقفِيز [٤] وأَقْفِزةٍ ورَغِيفٍ وأَرْغِفَة ، وجاء في الكثير على فُعُل (نحو) [٥] رُغُف وكُثُب وقُضُب ، وعلى فِعْلَان كظِلْمَان ، وفُعْلان كرُغْفَان ، وجاء في قُضْبَان وكُثبَان الضم والكسر . وجمعوا صفته على فِعَال ، نحو : طَوِيل وطِوَال ، وعلى فُعَلَاء نحو : فَقيه وفُقَهَاء وعلى أَفْعِلَةٍ وأَفْعِلَاء ، وقد اطرد في المضاعف نحو أَطِبَّة وأَطِبَّاء ، وأَحِبَّة وأَحِبَّاء ، وأنشدوا :

٣٧٠ - إِذَا أَتَى المَوتُ لِمِيعَادِه ... فَعَدٌّ عَنْ ذِكْرِ الأَطِبَّاءِ

وإِنْ مَضَى مَنْ كُنْتُ ضِنًّا بِهِ ... فالصَّبْرُ مِنْ شَأْنِ الأَلِبَّاءِ

مَا مَرَّ شَيءٌ بِبَنِي آدَمَ ... أَمَرُّ مِنْ فَقْدِ الأَحِبَّاءِ [٦]

وخامسها : **فَعُول** ، وقد جاء في قليل اسمه أَفْعِلَة [٧] ، نحو عَمُودٍ وأَعْمِدَة ، وخَرُوفٍ وأَخْرِفةٍ ، وجاء في كثيره فُعُل ، كَعُمُد ، وفي التنزيل : ﴿ فِي عُمُدٍ مُّمَدَّدَةٍ ﴾ [٨] .

١٥٠/أ (وفِعْلَان كخَرُوف) [٩] وخِرْفَان ، (وعَتُودٍ) وعِتْدَانٍ [١٠] ببيان التاء وإِدْغَامِها / والعَتُودُ ولَدُ المَاعِز [١١] ، قال الأخطل :

٣٧١ - وأَذْكُرُ عِدَّانَه عِتْدَانًا مُزَنَّمَةً ... مِنَ الحَبَلَّقِ تُبْنَى حَولَهَا الصِّيَرُ [١٢] =

---

(١) انظر سيبويه (١٩٣/٢) .

(٢) الجريب : من الطعام والأرض مقدار معلوم . وانظر اللسان والصحاح (جرب) .

(٣) في الأصل : ضر بدون الباء .

(٤) القفيز : ثمانية مكاكيك عند أهل العراق ومن الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعًا .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) لم نهتد إلى قائل هذه الأبيات واستشهد بها على جمع فعيل المضاعف على أفعلاء .

(٧) انظر سيبويه (١٩٥/٢) .

(٨) الهمزة من الآية (٩) والقراءة لشعبة وخلف (البدور ٣٤٥) .

(٩) زيادة يقتضيها السياق . (١٠) انظر سيبويه (١٩٥/٢) .

(١١) في الأصل الماعزة بتاء التأنيث وهو تحريف إذ الماعز للذكر والأنثى .

(١٢) العدان : جماعة المعزى ، المزنمة : التي قطعت آذانها وترك لها زنمة ، الحبلق : أولاد المعزى الصغار . الصير : الحظائر ، وفي رواية : واذكر غدانة . وغدانة : من بني يربوع . والبيت في : الصحاح (صير) والديوان (١٧٨) والمنصف (٥٧/٣) واللسان (حبلق ، عتد ، صير) والمقاييس (٢١٧/٤) =

....

= وقالوا في صفته : عَدُوٌّ وأَعْدَاء ، وقد كثر جمع صفته علَى فُعُل نَحْو صَبُورٍ وَصُبُر وعَجُوزٍ وعُجُز ، وقالوا : عَجَائِز .

وفُعَال المضموم وفَعِيل إذَا كانا صفتين لآدمي لم يمتنعا من الواو والنون ، وذلك نحو كُرَامِين وظَرِيفِين ، وفي التنزيل : ﴿ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ (١) ولا تجمع صفة فَعُول بالواو ، فلا يقال : صَبُورُون ، ولا فِي مؤنثه : صَبُورَات ، لأنه لا تدخله التاء .

وأما فَاعِلُ ، فلا يخلو من أَنْ يكون اسمًا أو صفة ، فإن كان اسمًا كُسِّر علَى فَوَاعِل (٢) علَمًا كان أو جِنْسًا ، تقول في العلم : حَاتِم وحَوَاتِم وخَالِد وخَوَالِد ، ولَا يمنع من الواو والنون كحَاتِمين وخَالِدِين ، والجنس نحو غَارِب وغَوَارب ، وهو أعلى السنام وكَاهل وكَوَاهل وهو ملتقى الكتفين ، وخَاتِم وخَوَاتِم ، ويقال : خَاتَم بالفتح وخَاتَام أنشد أبو سعيد :

٣٧٢ - فَقُلْ لِذَات الجَورَب المُنْشَقِّ أَخَذْتِ خَاتَامي بِغَير حَقٍّ (٣)

وإنْ كان صفة فقد كسِّر على أمثلة فُعَّلٍ وفُعَّال (٤) ، وقَدْ كَثُرَا فِيهِ ، نَحْو رُكَّع وَسُجَّدٍ وصُوَّم ، وزُوَّار وقُوَّام ونُوَّام ، وفَعَلة ، وفي التنزيل : ﴿ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ ﴾ (٥) وفيه : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَفَرَةُ ٱلْفَجَرَةُ ﴾ (٦) وفُعَلَه بضم الفاء ، وهو مختص بالمعتل اللام نحو وُلَاة وقُضَاة وعُصَاة ودُعَاة ، وهو كثير . وفُعُل (٧) ، قالوا : بَازِلٌ وبُزُل وشَارِفٌ وشُرُف وفِعَال ، قالوا : نَاوٍ ونِواءٌ ، وصَاحِبُ وصِحَاب ورَاع ورِعَاء وفي التنزيل : ﴿ حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴾ (٨) وفُعْلَان نحو صُحْبَان ورُكْبَان ، وفي =

= والسيرافي (٤١٠/٣) . واستشهد به على جمع عتود على عتدان ببيان التاء وإدغامها .

(١) سورة البقرة من الآية (٦١) ، آل عمران من الآية (٢١) .

(٢) انظر سيبويه (١٩٨/٢) .

(٣) البيت لم نهتد إلى قائله : الجورب : الدرع تلبسه المرأة . والبيت في السيرافي (٤٥٦/٢) أ والشطر الثاني في مقاييس اللغة (٢٤٥/٢) . واستشهد به على أن خاتم يقال فيه : خاتام . والبيت في الكامل (٢٠٢/٥) واللسان مادة (ختم) وشرح شواهد الشافية للبغدادي باب جمع التكسير .

(٤) انظر سيبويه (٢٠٦/٢) .

(٥) سورة عبس من الآية (١٥ ، ١٦) .

(٦) سورة عبس من الآية (٤٢) .

(٧) انظر سيبويه (٢٠٦/٢) وفي الأصل فعل بإسكان العين وما أثبتناه عن سيبويه .

(٨) سورة القصص من الآية (٢٣) .

قال ابن جني : فإن كان الاسم رباعيًا كسر على مثال مفاعل ، أي مثال كان نحو عقرب وعقارب ، جخدب وجخادب ، وبرثن وبراثن ، وزبرج وزبارج ، وسبطر وسباطر ، ودرهم ودَرَاهِم ، وكذلك ما كان مُلْحَقًا بالأربعة نحو جَوهَرَ وجواهر ، وصَيرَفٍ وصَيَارِف ، وحِنُفَس وحَنَافِسِ ، وجَدْوَل وجَدَاوِل ، وعِثْير وعَثَاير ، وأَرْطَى وأَرَاطٍ ، وحِذْرِيَة وحَذَارٍ ، وَعُنْصُوَة وعناص .

= التنزيل : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ (١) وفَوَاعِل ، وقد اطرد في صفات غير الآدميين . قالوا : جَمَل عَاضِه وجِمَال عَوَاضِه (٢) / وأنشدوا : ١٥٠/ب

٣٧٣ - أَقُول للعبَّاسِ والمُهَاجِر إنَّا وَرَبِّ القُلُصِ الضَّوَامِر (٣)

وفُعَلَاء ، وفي التنزيل : ﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ (٤) يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾ (٥) وإنما قلبت أَلِفُ فَاعِل في فَوَاعِل واوًا تشبيهًا للتكسير بالتصغير ، لأنهم يقولون فيه : فُوَيعِلٌ فيقلبون الألف واوًا ، لانضمام ما قبلها .

قال ابن الخبّاز : فإنْ كان الاسم رباعيًا كسر (٦) على فَعَالِل (٧) ، لا فرق بين اسمه وصفته على اختلاف أبنيته تقول : عَقْرَب وعَقَارِب ، والعَقْرَب الذكر ، والأنثى عَقْرَبة وقيل : العَقْرَب الأنثى والذكر عُقْرُبَان ، وسَلْهَبٌ (٨) وسَلَاهِب ، وزِبرِجُ وزَبَارِج ، والزِّبْرِجُ : الذّهب ، ويقال : الزِّينة ، وخِضْرِم وخَضَارِم ، والخِضْرِم : الكثير . وبُرْثُنٌ وبراثِنَ ، والبُرْثُن : ظفر الأسد وَجُعْشُم (٩) وجَعَاشِم ، ودِمَقْس ودَمَاقِس ، وهو الكتان ، وسِبَطْر وسَبَاطِر ، وَهُوَ الطويل . ودِرْهَم ودَرَاهِم ويقال : دِرْهَام كِسْردَاح ، =

(١) سورة البقرة من الآية (٢٣٩) .

(٢) في سيبويه (٢٠٦/٢) جمال عواضه ويبدو أنه هو الصواب وقلب الضاد ظاء شائع في عامية أهل الموصل وفي الأصل جملة عاظه (وجمال عواظه) وفي اللسان : عاضه ، والعاضه : الذي يأكل العضاة وليس هناك عاظة .

(٣) لم نهتد إلى قائله . القلص : جمع قلوص ، وهو الفتية من الإبل . ولم نجد هذا البيت فيما تيسر لنا الاطلاع عليه من المراجع . واستشهد به على جمع فاعل على فواعل في صفة غير الآدميين .

(٤) هذه اللفظة ساقطة من الأصل مع أنها محل الشاهد .

(٥) سورة الشعراء من الآية (٢٢٤) . (٦) انظر سيبويه (١٩٧/٢) .

(٧) في الأصل فعاللي .

(٨) السلهب : الطويل من الرجال ، وقيل الطويل من الخيل .

(٩) الجعشم : الصغير البدن ، القليل لحم الجسد .

....

= وهِجْرَع [١] وهَجَارع وجُخْدُب وجَخَادِب ، وهو الجمل الغليظ ، قال الراجز :

٣٧٤ - شَدَّاخَة ضَخْم الضُّلُوع جُخْدُبَا [٢]

وإنَّما لم يتجاوزوا في الرباعي فَعَالِلَ قليلًا أرادُوا أو كثيرًا ، لأنهم لا يمكنهم حذف شيء منه ، والملحق به يكسر تكسيره ، فمن الملحق بعقرب صَيرَف ، وهو فَيعَل من الصَّرف ، قال أمية الهذلي :

٣٧٥ - قَدْ كُنْتُ خَرَّاجًا وَلُوجًا صَيرفًا لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيصَ بَيصَ لَحَاصِ [٣]

فَتَقُول في جمعه : صَيَارِفٌ ، ولا تحذف الياء ؛ لأنَّها بإِذَاء عين جَعْفَر ، وجَوهَر فَوعَل من الجَهَارة ، وهي [٤] الحسن ، تقول : جَوَاهِر ، ولا تحذف الواو ، وحِيَفْس فِيَعْل وهو القصير ملحق بِدِمَقْسٍ ، تقول : حَيَافِس ، وحكى لي شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ أن بعض المتأخرين البغداديين / حفظ سيبويه وصحف بعد ذلك حِيَفْسًا بِخِنَفْسٍ ، ١٥١/أ وجَدْوَلٌ فَعْوَل ملحق بِجَعْفَر ، وهو النهر الصغير . قال عمرو بن معد يكرب [٥] :

٣٧٦ - لمَّا رَأَيتُ الخَيلَ زُورًا كأَنَّها جَدَاوِلُ زَرْعٍ أُرْسِلَتْ فاسْبَطَرَّتِ [٦]

وعِثْيَر فِعْيَل ، وهو الغبار ملحق بدِرْهَم ، تقول : عَثَايِرٌ بتصحيح الياء ، والهمزة خطأ لتحرك الياء في الواحد . =

---

(١) الهجرع : الطويل الممشوق .

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج . الشداخة : الذي يشدخ الأرض . وهو في المقاييس (٥١٣/١) واللسان (جخدب) منسوبًا إلى رؤبة بن العجاج .

(٣) خراجًا ولوجًا : كثير الدخول والخروج ، الصيرف : المتصرف في الأمور . تلتحصني : تثبطني ، حيص بيص : ضيق وشدة . قال الجوهري : لحاص فعال من التحص مبنية على الكسر وهو اسم الشدة والداهية ، لأنها صفة غالبة كحلاق . والبيت في ديوان الهذليين (١٩٢/٢) وسيبويه (٥١/٢) وارتشاف الضرب ق (٧٩) ب والمخصص (٢١٠/١١) والمقاييس (١٢٤/٢) ، (٣٢٦/١) ، (٢٣٧/٥) واللسان (لحص) والصحاح (صرف) والسيرافي (٨١/١) .

واستشهد به على أن صيرفًا ملحق بعقرب ويجمع على صيارف .

(٤) في الأصل وهو .

(٥) انظر ترجمته في الخزانة (٤٢٢/١ - ٤٢٦) .

(٦) الزور في صدر الفرس : دخول إحدى الفهدتين وخروج الأخرى (الصحاح) اسبطر : اضطجع وامتد . والشاهد فيه جمع جدول على جداول وهو ملحق بجعفر .

قال ابْنُ جِنِّي : فإن كَانَ الاسْمُ خُمَاسيًّا وكَسَّرْتَه حذَفْتَ آخِرَ حُرُوفِه لِتَنَاهِي مِثَال التَّكْسِير دُونَه تقول في جَحْمَرِش : جَحَامِرُ ، وفي سَفَرْجَلٍ : سَفَارِجُ ، وفي قِرْطَعْبٍ : قَرَاطِعُ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ زَائِدٌ حَذَفْته أينَ كان إلا أَنْ يَكُونَ رابعًا ألفًا أو يَاءً أو واوًا تقول في تكسير مُدَحْرَج دَحَارِجُ ، وتُحْذَفُ / المِيم ، لأنها زَائِدة ، وكذلك سَمَيْدَع وفَدَوكَس . ٤٨/أ

تقُولُ : سَمَادِع وفَدَاكِس ، فتَحذِفُ اليَاءَ والوَاوَ ، وكَذلِكَ أَلِفُ عُذَافِر إذَا قُلْتَ : عَذَافِر ، وتقول فيما رَابِعُه أَلِف أَو يَاء أَو وَاوٌ نحو سِرْدَاح وسَرَادِيح ومفتاح ومِفَاتِيحُ ، وشِنْظِير وشَنَاظِير ، ومِعْطِير ومَعَاطِير ، وجُرْمُوق وجَرَامِيق ، ويَعْقُوبِ ويَعَاقِيب ، تقْلب الألف والواو ياء لسكونهما وانكسار ما قبلهما .

= واختلف في وزن أَرْطَى [١] فقال سيبويه [٢] : هو فَعْلَى الهمزة فيه أصل ، والألف للإلحاق بِجَعْفَر ، واستدل على ذلك بقول العرب : أَدِيمٌ مَأْرُوطٌ ، إِذَا دُبِغَ بِالأرْطَى وهو شجر ، وقال أبو الحسن [٣] : هو أَفْعَلُ ، واستدل على ذلك بقولهم : أَدِيمٌ مَرْطِيٌّ ، ففي قول سيبويه وزن أَرَاطٍ أَفْعَالٍ [٤] ، وفي مذهب أبي الحسن وزنه أَفَاعٍ [٥] ، ومتى سميت بأَرْطَى مذكرًا لم ينصرف في القولين ، أما في قول سيبويه فلأَنّ ألف الإِلحاق تحصنت من زيادة تاء التأنيث فجرت مجرى ألف التأنيث ، وأما عند أبي الحسن فلأن فيه التعريف ووزن الفعل ، وعُنْصُوة فُعْلُوة ، وهي ملحقة ببُرثن، وهي الخصلة من الشعر ، ويقال : عُشُّوَة . وجِذْرية [٦] فِعْلِية ، وهي ملحقة بِزِبْرِج ، وهي الأرض الغليظة ، تقول : عَنَاصٍ وحذَارٍ .

قال ٱبنُ ٱلخَبَّاز : فإنْ كان الاسم خماسيًّا فإنَّهم لا يكسرونه إلَّا على استكراه ، قال سيبويه [٧] : لأنك لا تزال في سهولة حتى تبلغ الخامس فتَرْتَدِع ، وقال أبو =

(١) الأرطى : شجر من شجر الرمل ، اللسان (رطا) .

(٢) انظر سيبويه (٢/٩) وتصريف المازني (١/٣٥ - ٣٦) والمنصف (٣/٧) والخصائص (٣/٣٤٥) واللسان (رطا) .

(٣) انظر تصريف المازني (١/٣٥ ، ٣٦) المنصف (٣/٧) والخصائص (٣/٣٤٥) واللسان (رطا) .

(٤) في الأصل فعال .

(٥) في الأصل فاعل .

(٦) في الأصل جذرية بالجيم المعجمة وجذار .

(٧) انظر سيبويه (٢/١١٩) قال : « ومن ثم لم يكسروا بنات الخمسة إلا أن تستكرههم فيخلطوا لأنه =

....

= سعيد : معنى قوله « عَلَى اسْتِكْرَاه » أنهم لا يكسرونه إلا إذَا سئلوا ، فيقال لهم : كيف تجمعونه ؟ ولابد من حذف الحرف الخامس لتناهي مثال التكسير دونه ، تقول في سفَرْجَلٍ سَفَارِجٌ فهذَا كجَعَافِر ، ولا يجوز إثبات اللام ، لأنك لو أثبتها لقلت : سَفَارِجلٌ أو سَفارِجُلٌ وكلاهما لا يجوز ، لأن ما بعد الألف من الأصول أكثر مما قبلها فكأن ألف التكسير وقعت في أول الاسم ، والصفة والاسم في ذلك واحد تقول في شَمَرْدَل [١] شَمَارِد / وفي قُزَعْمِل [٢] : قَزَاعِم ، وفي خُبَعْثِن [٣] : خَبَاعِث ، ١٥١/ب وفي قِرْطَعْب [٤] : قَرَاطِعُ . وفي جِرْدَحْل [٥] : جَرَادِح ، وفي جَحْمَرِشَ [٦] جَحَامِر ، وفي قَهْبَلِس [٧] : قَهَابِل .

وما كان من الرباعي والخماسي علمًا لآدمي أو صفة له لم يمتنع من الواو والنون والألف والتاء ، وكذلك المؤنث بالتاء ، تقول : بُهْصُلَات [٨] وحَنْظَلَات ، وجَعْفَرُون وخضْرِمُون ، وسَفَرْجَلَات ، وصَهْصَلِقُون [٩] وشَمَرْدَلُون .

فإن كان في الرباعي زائد فهو على قسمين : أحدهما : أن يكون رابعًا مدة الثاني : أن لا يكون كذلك ، فما كان غير رابع مدة حذف أين كان ، وإنْ كان لمعنى ؛ لأنَّ إثباته يلزمك حذف بعض الأصول ، والزائد ينبغي أن يحذف لأنه ليس بلازم في بنية الكلمة ، تقول في مُدَحْرَج ومُدَحْرِج : دَحَارِجٌ ، لأنك لو لم تحذف الميم لقلت : مَدَاحِر . وتقول في سَمَيدَع - وهو السيد سَمَادِع ؛ لأن تقرير الياء يخرج الاسم عن بناء التكسير ، قال متمم : =

= ليس من كلامهم » .

(١) الشَمَرْدل : القوي السريع الفتي الحسن الخلق .

(٢) القُزَعمل : القصير الضخم من الإبل .

(٣) الخُبَعْثِن : يقال : تيس خبعثن : أي : غليظ شديد وهو من الرجال القوي الشدِيد .

(٤) القِرْطَعب : يقال ما عليه قرطعبة أي : قطعة خرقة .

(٥) الجِرْدَحل : من الإبل الضخم .

(٦) الجَحْمَرش : من النساء الثقيلة السمجة ، وأيضًا العجوز الكبيرة .

(٧) القَهْبلس : الضخمة من النساء ، والكمرة والقملة الصغيرة .

(٨) البهصلات : من النساء الشديدات البياض ، وقيل القصيرات .

(٩) الصَّهْصَلق : الشديد الصوت .

....

= ٣٧٧ - وإنَّ ضَرْسَ الغَزْوُ الرِّجَالَ حَسِبْتَه أخَا الحَرْبِ صِدْقًا في اللِّقَاءِ سَمَيدَعًا [١]

وتَقُول في فَدَوكَسٍ : فَدَاكِسٌ ، فتحذف الواو لما ذَكرناه في الياء .

وسُئِل الشريف ابن الشجري [٢] رَحِمَهُ اللَّهُ ، وهو من مشايخنا عن تفسير فَدَوكَسٍ فنظم ذلك في بيت فقال :

٣٧٨ - فَدَوكَس عَنْ ثَعْلَب ذُو شِدَّةٍ وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو غَلِيظٌ [٣] جَافِي [٤]

وألف عذَافِر تحذف لما ذكرنا ، تقول : عَذَافِر كفَدَاكِس وسمَادِعُ والعُذَافِرُ الغَلِيظُ من الإبل .

وما كانَ رَابعًا مدة أُثْبِتَ ، فإن كان ياء لم يغير ، لأن الألف والواو تَصِيرَانِ ياء لسكونهما وإنكسار ما قبلهما في الجمع ، فتبقية الياء واجبة ، تقول في سِرْدَاحٍ سَرَادِيحُ ، وهي الأرض الواسعة ، والناقة الصلبة ، أنشد أبو علي / : ١٥٢/أ

٣٧٩ - بَينَا كَذَاكَ رَأيتُنِي مُتَلَفِّعًا بِالبُرْدِ فَوقَ جُلَالَةٍ سِرْدَاحِ [٥] (١٥٦)

وتقول في مِفْتَاح : مَفَاتِيحُ وهو موازن (لِسِرْدَاح) [٦] ، وفي جُرْمُوقٍ [٧] : جرَامِيق وهو معروف ، وفي يَعْقُوب : يَعَاقِيب ، وهو ذكر القَبَج [٨] ، وليس ملحقًا بِجُرْمُوقٍ ولكنه مثله في وقوع الواو رابعة ، وفي شِنْظِير : شَنَاظِير ، وهو الأحْمَق .

ويقال : شِنْظِيرَة قالت امرأة : =

---

(١) ضرس الغزو الرجال : جربهم وأحكمهم ، الصدق : الصلب . السميدع : الجميل والبيت في المفضليات (٢٦٦) ت هارون .

ورواية المفضليات .

وان ضرس الغزو الرجال رأيته ....

(٢) هبة الله علي بن الشجري صاحب الأمالي والحماسة .

(٣) في الأصل عن أبي عمرو وغليظ بتأخير واو العطف إلى غليظ .

(٤) البيت في الأمالي الشجرية (٩٨/٢) وانظر تفسير فدوكس في اللسان (فدوكس) .

(٥) تقدم الكلام على هذا البيت في الشاهد (٥٦) من التحقيق .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) الجرموق : خف صغير ، وقيل : خف يلبس فوق الخف .

(٨) القبج : طائر جبلي معروف في منطقة شمال العراق ، وقد عرفه المؤلف لأنه من هذه المنطقة ، والعراقيون يأكلون لحمه . وفي اللسان : القبج الكروان .

قال ابنُ جِنّي : فإنْ كَانَ فِيهِ زَائِدَتَانِ مُتَسَاوِيَتَانِ كُنْتَ في حَذْفِ أيتهما شِئْتَ مُخَيَّرًا تَقُول في حَبَنْطَى فِيمَنْ حذَفَ النُّونَ : حَبَاطٍ ، وفِيمَنْ حذَفَ الأَلِفِ : حَبَانِطٌ ، وكذَلِكَ في سَرَنْدَي : سَرَادٍ وَسَرَاند ، فَإِنْ كانَ أَحَدُ الزَّائِدَينِ لِمَعْنًى والآخر لِغَيرِ مَعْنًى ؛ حَذَفْتَ الَّذِي لِغَيرِ مَعْنَى ، وأَقْرَرْتَ الذِي لِمَعْنَى ، تَقُولُ في تَكسير مُغْتَسِلٍ : مَغَاسِلٌ تَحْذِفُ التَّاءَ ؛ لأنَّها لِغَيرِ مَعْنًى ، وتُقِرُّ المِيمَ لأنَّها لِمَعْنًى ، وكَذَلِك مُنْقَطِعٌ تَقُولُ : مَقَاطِعٌ تحذف النون لا غير .

فَإِنْ كَانَتْ فِيهِ زَائِدَتَانِ مُتَسَاوِيَتَانِ مَتَى حَذَفْتَ إحْدَاهُمَا لَزِمَكَ حَذْفُ الأُخْرَى معَهَا ومَتَى حَذَفْتَ صَاحِبَتَها لَمْ تضطر / إِلَى حَذْفِ الأُخرَى ، حَذَفْتَ ٤٨/ب التَّي تَأْمَنُ مع حَذْفِهَا حَذْفَ صَاحِبَتِهَا وذَلِكَ نَحْوُ عَيضَمُوز وعَيسَجُور فالياء والوَاوُ فِيهِ زَائِدَتَانِ ، فإنْ حَذَفْتَ الوَاوَ لزِمَكَ حَذْفُ اليَاء ، وإنْ حَذَفْتَ اليَاءَ لَمْ يَلْزَمْكَ حَذْفُ الوَاوِ ، فتقولَ : عَضَامِيزُ وعَسَاجِرٌ لَا غَير .

= ٣٨٠ - شِنْظِيرَة زَوَّجَنِيهِ أَهْلِي (١)

وفي مِعْطِير : مَعَاطِير ، وهو موازن لِشِنْظِير ، والمِعْطِير : العَطَّار ، قَالَ :

٣٨١ - يَتْبَعْنَ جَأْبًا كمُدُقِّ المِعْطِير (٢)

قال ابن الخبّاز : فإن كان فيه زائدتان مُتَسَاويتان لَا فَضْل لأحدهما على الآخر حذفت أَيَّتَهُمَا تَشَاءُ ، نحو حَبَنْطَى (٣) وهو المُتَغَضِّبُ أو سَرَنْدَي ، وهو النَّمِرُ ، ووزنهما : فَعَنْلَى ، فالنون والألف زَائدَتَانِ للإلْحَاق بسَفَرْجَل ، فإنْ شِئْتَ حذفت الألف ، لأَنَّهَا طَرَف فيبقى في التقدير حَبَنْط وَسَرَنْد ، وظاهر كلام أبي الفتح في =

---

(١) الرجز لم يعرف قائله . الشنظيرة : البذيء الفاحش ، والبيت في اللسان (شنظر) وأنشده ابن الأعرابي لامرأة من العرب وبعده .

من حمقة يحسب رأسي رجلي كأنه لم ير أنثى قبلي

(٢) البيت للعجاج . الجأب : الحمار الغليظ من حمر الوحش ، المدق : ما يدق به . قاله يصف الحمار والأتن . وهو - في اللسان (دقق) ومسائية أبي زيد وهذا صدر بيت وعجزه :

* ينتشف البول انتشاف المعذور *

واستشهد به على أن المعطير معناه : العطار . (٣) الحبنطى : الممتلئ غضبًا أو بطنه .

....

= الخصائص [1] أنه يُنْقَل إلَى حَبَنْطٍ وسَرَنْدٍ ليكون كَجعْفَرٍ ، فتقول : حَبَانِطٍ وسَرَانِد ، وإن شئت حذفت النون ، لأنها ثالثة ساكنة خفية إلى جانب اللام ، فإذا حذفتها بقي في التقدير : حَبَطَى وسَرَدَى وظاهر كلامه أنه ينقل إلى حَبْطَى وسَرْدَى كأَرْطَى فتقول : حَبَاطٍ وسَرَادٍ فتقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها ، فإن كان أحد الزائدين لمعنى ، والآخر لغير معنى حذفت الذي لغير معنى وأقررت الذي لمعنى ، وذلك نحو منْقَطِع ومُغْتسِل تقول : مَقَاطِع ومَغَاسِلُ ، فتحذف النون ، لأَنَّها في الفِعْل والمَصْدَر ، ولا تحذف الميم لأنها لمعْنَى الفَاعِلية وفي كلام أبي الفتح ها هنا نظر ، اعلم أن مُنْقَطِعًا ومُغْتَسلًا إنْ كانا صفتين لم يكسرا وإنَّما يقال : مُنْقَطِعُون ومُغْتَسِلُون ، ومُنْقَطِعَاتٌ ومُغْتَسِلَاتٌ / وإنْ كانا علمين صح كلامه ، وإنْ كانت الرواية مُنْقَطَعًا ١٥٢/ب ومُغْتَسَلًا بفتح الطَاء والسين صَح كلامه لأنهما يكونان اسمين لمكاني الانْقطاع والاغْتِسَال .

وإن كان فيه زائدتان متى حذفت إحداهما لزمك حذف صاحبتها ، ومتى حذفت صَاحبتها لِم تحتج إلَى حذفها حذفت التي يؤمنك حذفها حذْفَ صَاحِبَتِها ؛ لَأنَّ الحذف على خِلَاف الأصل ، فلو حذَفْت التي يضطرك حذْفُها إلى حذف الأخرى كَثُر الحذف ، وذلك نحو عَيضَمُوزٍ [2] ، وهي الناقة المسنة ، عن أبي سعيد [3] : وعَيسَجُور وهي الغلِيظة ، قال :

٣٨٢ - على دِفِقَّي المَشْيِ عَيسَجُور [4]

فإن حذفت الواو بقي عَيضَمُز وعَيسَجُر ولابد من حذف الياء ، لَأنَّ تقْرِيرَها يخرج الاسم عن بناء التكسير ، وإنْ حذفت الياء بقي عَضَمُوزٌ [5] كقَرَبُوسٍ [6] ، ولا يحتاج إلى حذف الواو لأنها وقعت رابعة كواو جُرْمُوقٍ ، فلذلك قلت : عَضَامِيزٌ وَعَسَاجِيرٌ .

---

(١) انظر الخصائص (١١٣/٣) .
(٢) في الأصل عيضمون .
(٣) انظر السيرافي (٣٨٧/٢) أ مخطوطة الدار (١٣٦) .
(٤) الرجز لم نهتد إلى قائله . الدفقي : المشي المتباعد الخطى ، عيسجور : الناقة الصلبة ، وقيل الكريمة النسب . وهو في اللسان (دفق) .
(٥) في الأصل عيضمون .
(٦) القربوس : حنو السرج .

قال ابْنُ جِنِّيّ : فإنْ كَانَ فِي الاسْمِ هَاءُ التَّأْنِيث وَكَانَ على فَعْلَةٍ فجَمَعْتَه بِالألِفِ والتَّاءِ حَرَّكْتَ العَينَ بِالفَتْح وذلك نحْوُ جَفْنَةٍ وجفَنَاتٍ ، وقَصْعَةٍ وقَصَعَات ، فإنْ كَانَتْ فَعْلَةٌ وَصْفًا ؛ لَمْ تُحَرِّكْ عَينَها نحو صَعْبَة وصَعْبَات ، وخَدْلَة وخَدْلَاتٍ ، فإنْ كَانتِ العَينُ معْتَلّة أو مُدْغَمَة ؛ أقرَرْتَها علَى سُكُونِها ، وذَلِكَ نَحْوُ جوزَةٍ وجوزَات ، وَبيضَةٍ وبَيضَاتٍ ، وسَلَّةٍ وسَلَّاتٍ ، ومَلَّةٍ ومَلَّاتٍ ، فإذَا كسَّرتَها جَاءَتْ علَى فِعَالٍ نَحْو جِفَانٍ وقِصَاع وصِعَابٍ وخِدَال وسِلَال ورِياضٍ .

فَإنْ كَانَ الاسْمُ علَى فُعْلَة ؛ جَازَتْ فِيهِ فُعُلَات بِالضم ، وفُعَلَات بالفتح ، وفُعْلَات بالسكون نحو غُرْفَة وغُرُفات وغُرَفات وغُرْفَات ، وحُجْرة وحُجُرَات وحُجَرات وحُجْرَات ، قال الشاعر :

فَلَمَّا رَأَونَا بَادِيًا رُكَبَاتُنَا ... علَى مَوطِنٍ لَا نَخْلِطُ الجِدَّ بِالهَزْلِ

قال ابن الخبّاز : فإنْ كان في الاسم الثلاثي هاء التأنيث ، كان على فَعْلَة - وإنما بدأ به لأنه مؤنث فَعْل - جمعته بالألف والتاء في القلّة - وقد ذكرت علة حذف التاء - وحركت العَينَ [1] تقول : قَصَعَاتٍ وجَفَنَات ، وإنَّما حركوا العين فرقًا بين الاسم والصفة ، وكان الاسم بالتحريك أولى لخِفَّته ، حيث لم يُشْبِه الفِعْلَ ، وقد أسكن في ضرورة الشعر قال ذو الرمة أنشده أبو علي :

٣٨٣ - أَبَتْ ذِكَر عوَّدْن أحْشَاءَ قَلْبِه ... خُفُوقًا ورَفْضَات الهَوى فِي المَفَاصِلِ [2]

وهذه ضَرُورَةٌ حَسَنَة ؛ لأنَّ الأصل الإِسْكَان .

فإنْ كانت عينه ياء أو واوًا أو مدغمة لم يحرك تقول : جوزَاتٌ [3] وبَيضَاتٌ / = ١٥٣/أ

---

(١) انظر سيبويه (١٨١/٢) .

(٢) خفوقًا : اضطرابًا ، رفضات الهوى : ما تفرق من هواها في قلبه . والبيت في المقتصد (١٤٣) والديوان (٤٩٤) ت كارليل و (٥٧٨) نشر المكتب الإسلامي والخزانة (٤٢٤/٣) والأشباه والنظائر (٥٥/١) والمقتضب (١٩٢/٢) وشرح شواهد الشافية للبغدادي (١٢٨ - ١٣٢) وابن يعيش (٢٨/٥) والتكملة (٢٠٣) والمحتسب (٥٦/١) (١٧١/٢) والمخصص (٥ /٦٥) ، والغرة المخفية ق (١٩) - أ . واستشهد به على إسكان عين رفضات للضرورة .

(٣) الجوزة : ضرب من العنب ليس بكبير ولكنه يصغر جدًّا إذا أينع .

....

=وسَلَّاتٌ ومَلَّاتٌ ، والمَلَّةُ : الرَّمَادُ الحَارّ تقول : أُطْعِمْنَا خُبْزَ [١] ملَّة ، وهُذَيل تحرك بنات الواو والياء فيقولون : جَوَزَاتٌ وَبَيَضَات ولا يبالون بالحركة ، لأ (نها) [٢] عَارِضَة ، وقرئ [٣] : ﴿ ثَلَثُ عَوَرَاتٍ لَّكُمْۚ ﴾ [٤] قال شاعرهم :

٣٨٤ – أَبُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَينِ سَبُوح [٥]

وغَيرُهُمْ (يُسَكِّنُ) [٦] لاستِثْقَال الحركة على حرف العلة .

وإنْ كانت صفة سُكِّنَتْ نحو : خَدْلَاتٍ [٧] وهي الممتلئة الأعضاء ، وصَعْبَاتٍ وإنَّمَا أسكنت الصفة لثقلها بتحمل الضمير ، ويجيء في التكسير على فِعَالٍ [٨] نحو جِفَانٍ وقِصَاع وصِعَاب وخِدَال وسِلَالٍ ورِيَاض وضِيَاع . قال :

٣٨٥ – جفأً علَى الرُّغْفَان في الجِفَانِ [٩]

وقال :

٣٨٦ – لَو أَبْصَرَتْنِي أُختُ جِيرَانِنَا إذْ أَنَا فِي الحَيِّ كَأَنِّي حِمَار =

---

(١) في الأصل : خير .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) قال أبو حيان : في تفسير البحر المحيط (٤٤٩/٦) : وروي عن أبي عباس تحريك واو عورات بالفتح ونقل ابن خالويه في كتاب شواذ القراءات أن ابن أبي إسحاق والأعمش قرأ عورات بالفتح .
(٤) سورة النور من الآية (٥٨) .
(٥) الرائح : السائر ليلًا ، المتأوب : السائر نهارًا . رفيق بمسح المنكبين : عالم بتحريكهما في السير ، السبوح : الحسن الجري أو اللين اليدين في الجري .
والبيت في المقتصد (١٤٥) واللسان (بيض) والمنصف لابن جني (٣٤٣/١) وشرح شواهد الشافية (١٣٢) وابن يعيش (٣٠/٥) والأشموني (٦٦٨/٣) والخزانة (٤٢٩/٣) والعيني (٥١٧/٤) والخصائص (١٨٤/٣) وفي كل هذه المراجع وضعت كلمة « أخو » بدل « أبو » وهو في الغرة المخفية (١٩) ب منسوبًا إلى الهذلي . ولم أعثر عليه في ديوان الهذليين ، وفي المحتسب (٥٨/١) . واستشهد به على فتح الياء من « بيضات » وهي لغة هذيل .
(٦) زيادة يقتضيها السياق .
(٧) في الأصل : جدلات بالجيم .
(٨) انظر سيبويه (١٨١/٢) .
(٩) الرجز لم نهتد إلى قائله .
يقال : جفأ البرمة في القصعة : إذا أكفأها أو أمالها فصب ما فيها وفي الحديث : « فاجفؤوا القُدورَ بما فيها » وهو في اللسان : « جفأ » وقبله :

جفؤك ذا قدرك للضيفان جفأ على الرغفان في الجفان

واستشهد به على جمع جفنة على جفان في التكسير .

....

= إذ أحمل القد على آله ... تحلب لي فيها اللِّجَابُ الغِرار [١]

فهذا جمع لَجْبَة : وهي الشاة القليلة اللبن :

وإنْ كان على فُعْلَةٍ بالضم جمعته في القلة بالألف ، والتاء [٢] وجازت لك فيه ثلاثة أوجه [٣] : أحدها : ضَمُّ العين للإتباع ، والإسكان ، لأنه الأصل ، والفتح طلبًا للتخفيف ، تقول في غُرْفَة : غُرُفَات وغُرَفَات وغُرْفَات ، وقد يريدون بالألف والتاء الكثير وفي التنزيل : ﴿ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾ [٤] وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ ﴾ [٥] فهو على بابه في القلة ، لأن المراد حُجَرُ نسائه صلوات اللّه عليه وسلامه . وقال بعض النحويين : إذَا فتحت الثاني فقلت : غُرَفَات فهو جمع غُرَفٍ ، وغُرَفٌ جمْع غُرْفَة ، وهذَا بَعِيد ، لأَنَّ غُرَفًا جَمْعُ كثرة ، والجمع / ١٥٣/ب بالألف والتاء جمع قلة ، قال الشاعر :

٣٨٧ - فَلَمَّا رأَونَا بَادِيًا رُكَبَاتُـنَا ... علَى مَوطِن لَا نَخْلِطُ الجدَّ بِالهَزْلِ [٦]

الرواية بفتح الكاف ، فإنْ كَسَّرتَها جاءت عَلَى فُعَل نحو ظُلَم ورُكَبٍ وغُرَف وفي التنزيل : ﴿ لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ﴾ [٧] ، وقَدْ جَاء في المُضَاعَفِ فِعَال [٨] نحو قُبَّةٍ وقِبَاب وجُبَّة وجِبَاب .

=

---

(١) البيتان لم نهتد إلى قائلهما . القد : إناء من الجلد ، اللجاب : جمع لجبة وهي النعجة التي قل لبنها ويجوز أن تكون اللجبة من الأضداد فتكون هنا الغزيرة . واستشهد به على جمع فَعْلَة في التكسير على فعال .

(٢) انظر سيبويه (١٨١/٢) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) سورة سبأ من الآية (٣٧) .

(٥) سورة الحجرات من الآية (٤) .

(٦) البيت لم نهتد إلى قائله . ركبات : جمع ركبة وهي المفصل المعروف . والبيت في الغرة ق (١٧٩) وفي اللمع لابن جني ق (٤٨) ب وسيبويه والأعلم (١٨٢/٢) وابن يعيش (٢٩/٥) والمقتضب (١٨٩/٢) والمحتسب (٥٦/١) والجمل (٣٥٢) والمقتصد في شرح الإيضاح ق (١٤٥) . والشاهد فيه : جمع ركبة على ركبات وهو جمع قلة .

(٧) سورة الزمر من الآية (١٦) .

(٨) انظر سيبويه (١٨٢/٢) .

٤٩/أ قال ابْنُ جِنِّي : / وكذَلِكَ فِعْلَة يَجُوزُ فِيهَا فِعِلَاتٌ وفِعَلَاتٌ وفِعْلَاتُ وذلك نحو سِدْرة وسِدِرَات وسِدَرَات وسِدْرَاتِ ، وكِسْرَة وكِسِرَات وكِسَرَات وكِسْرَات ، فإنْ كسرتهما جاءت فُعْلَةٌ عَلَى فُعَلٍ ، وفِعْلَة على فِعَل ، وذلك نحو ظُلْمَة وظُلَم ، وَكِسْرَةِ وكِسَرٍ .

فأما الصِّفَةُ : فإنَّ تَكْسِيرهَا ليسَ بِقَويٍّ في القِيَاسِ ، علَى أَنَّها قَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِيهَا نَحْوًا مِنْ مَجيئِه فِي الأسْمَاءِ ، لأَنَّهَا أَسْمَاءٌ ، فَإذَا مَرَّ ذَلِكَ بِكَ فَقدْ قَدَّمْتُ ذِكْرَهُ .

وقد شَذَّتْ أَلْفَاظٌ مِنَ الجَمْعِ عَنِ القِيَاسِ قَالُوا : لَيلَة ولَيَالٍ ، وشَبَه ومَشَابِه . وحَاجَة وحَوَائِجُ ، وذَكَرٌ ومَذَاكِيرُ ، وسَدٌّ وأَسِدَّةٌ .

قال ابنُ الخَبَّاز : فإنْ كَانَ علَى فِعْلَة بالكسر جمعته في القلة بالألف والتاء ، وجازت لك فيه ثلاثة أوجه [١] : فِعِلَات بالكسر للاتباع وفِعَلات بالفتح طلبًا للخفة ، وفِعْلَات بالسكون ، لأنه الأصل ، تقول في كِسْرة : كِسِرَات وكِسَرَات وكِسْرَات ، فإنْ كَسَّرتها جاءت على فِعَل نحوِ كِسَر ، وفي التنزيل : ﴿ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا ﴾ [٢] وقالت زوجة سالم (بن قَحْفَان) [٣] .

٣٨٨ - فَأَعطِ وَلَا تَبْخَلْ إذَا جَاءَ سَائِلٌ فَعِنْدِي لَهَا عُقَلٌ وَقَدْ زَاحَتِ العِلَلُ [٤]

وأما أَشُدَّ وهو ما بينِ الثلاثين إلَى الأربعين ففيه ثلاثة أقوال :

قيل : إنَّه جمع شَدٍّ مثل : كَفٌّ وأَكُفّ ، وقيل : إنَّه جَمْعُ شِدَّةٍ [٥] مثل نِعْمَةٍ وأَنْعُم ، وهو قول أبي علي [٦] وقيل : إنَّه اسم مفرد علَى أَفْعُل كآجُر وآنُك ، وهو الرصَاص ، وفي الحديث : « مَنَ اسْتَمَع إلَى قَينَةٍ صُبَّ فِي أُذُنَيهِ الآنُكُ » [٧] . =

---

(١) انظر سيبويه (٢/١٨٢) . (٢) سورة الجن من الآية (١١) .

(٣) زيادة من هذا الشرح ، وردت في باب القسم ، وقد أورد للشاعرة نفسها بيتين من نفس القصيدة .

(٤) البيت لليلى امرأة سالم بن قحفان . وهو في شرح المفصل لابن يعيش (٧/١٠٩) .
واستشهد به على جمع فعلة على فعل في التكسير .

(٥) انظر سيبويه (٢/١٨٣) .

(٦) انظر التكملة للفارسي (٢٠٧) : « قال : وقالوا : نعمة وأنعم وشدة وأشد » .

(٧) انظر مسند أحمد بن حنبل (١/٢٤٦) ، (٢/٥٠٤) .
والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير (آنك) (١/٥٩) .

= وأما الصفة فإنَّ تكسيرها ليس بقوي في القياس ، لأنها أشبهت الفعل في الاشتقاق من المصدر ولحاق الزوائد أوائلها ، وجريها عليه في الحركات والسكنات وتحمل الضمير فقد استحكم شبهها بالفعل ، وهو لا يكسر ، وإنما شأنها التصحيح مثله ، وقد ذكرت في سياق كلام أبي الفتح نُبَذًا مِنَ الصِّفَاتِ ، وعرفتك تَكْسِيرَه فاعْمَلْ علَى حَسَبِهِ فإنَّهُ كاف .

وقد جاءت أسماء مجموعة مبنية على غير واحدها المستعمل في الكلام ، ذكر أبو الفتح منها خمسة : الأول : لَيلَة ، وقياس جمعه لِيَال / كَضْيَعةٍ وضِيَاعٍ ووجه ١٥٤/أ شذوذه أنهم قالوا : لَيَالٍ [١] ، قال ذو الرمة أنشده سيبويه :

٣٨٩ - هِيَ الدَّارُ إذْ مَيٌّ لأَهْلِكَ جِيرةٌ لَيَالِيَ لا أَمْثَالَهُنَّ لَيَالِيَا [٢]

الثاني : شَبَهٌ ، وقياس جمعه أَشْبَاه كقلَم وأَقْلَام ، وقالوا في جمعه : مَشَابِهُ بنوه على مَفْعَل كأنه مَشْبَه كما بنوا اللَّيَالي علَى لَيلَاه [٣] كأَرْطَاة .

الثالث : حَاجَة ، قياس جمعها حِيَجٌ ، كما قالوا : تَارَة وتِيَر ، أَو حِيَاجٌ ، كما قالوا : نَاقَةٌ (ونِيَاق) [٤] فقالوا حَوَائِجُ ، كأنهم بنوه على حَائِجَةٍ ، ولعبد القاهر فيها قول حسن ، وهو أن حَوَائِجَ جمع حَوجَاء على القلب ، لأن حَوجَاء في معنى حَاجَةٍ وقياس جمعها : حَوَاجٍ كصَحَارٍ ، فقدموا الياء قبل الجيم ، فهمزوا ، فقالوا : حَوَائِجُ كما قال الشاعر ، أنشده أبو الفتح في إعراب الحماسة :

٣٩٠ - لَقَدْ زَوَّدَتْني يومَ قَوٍّ حَزَازَةً مَكَانَ الشَّجي تَجُول بَينَ التَّرائِقِ [٥] =

---

(١) قال ابن الدهان في الغرة ق (١٨١) وقياسه أن يكون جمع فعلاه .

(٢) انظر سيبويه والأعلم (٣٥٢/١) وديوان ذي الرمة (٦٥٠) والديوان نشر المكتب الإسلامي (٧٢٩) وابن يعيش (١٠٣/٢) والمقتضب (٣٦٤/٤) والأصول (٣٠٩/١) والسيرافي (٩١/٣) وشرح الكافية (٢٤٥/١) . والشاهد فيه : جمع ليلة على ليال شذوذًا .

(٣) في الأصل ليلات بالتاء المفتوحة .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) البيت لم نهتد إلى قائله : قو : موضع . والحزازة : وجع في القلب من الخوف . الشجي : ما اعترض في حلق الإنسان والدابة من عظم أو عود أو غيرهما .
الترائق : جمع ترقوة وهي عظم وصل بين نقرة النحر والعاتق من الجانبين ، وأراد التراقي فقلب .
والبيت في المنصف (٥٧/٢) والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٩٧) .
واستشهد به على القلب المكاني في الترائق ، فإن أصلها التراقي فقدمت الياء على القاف وقلبت همزة .

....

= فَهَذَا جمع تَرْقُوَةٍ وقِيَاسُه تَرَاقٍ كقوله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾ (١) .

الرابع : ذَكَر ، قالوا في جمعه : مَذَاكِيرٌ ، كأنهم بنوه (٢) على مِذْكَارٍ ، والقِيَاسُ ذُكُور وذُكْرَان ، كما جاء في التنزيل : ﴿ وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا ﴾ (٣) وذِكَارَة .

الخامس : سَدٌّ ، قالوا في جمعه : أَسِدَّةٌ كأنهم بنوه على سِدَادٍ ، كما يقال : عِنَانٌ وأَعِنَّة ، والأَسِدَّةُ : العُيُوبُ كَالعَمَى والصَّمَمِ ، يقال : لا تَجعَلَنَّ بِجَنْبِكَ ٱلأَسِدَّةَ .

ونختم الباب بثلاث مسائل يحتاج إليها ، المسألة الأولى : إذَا كان الاسم صفة تجمع جمع الصفات لا الأسماء ، فإن سميت به جمعته جمع الأسماء التي على بنائه فلو سميت بِسَعِيد لقلت في قليله : أَسْعِدَة ، وفي كثيره : سُعُد كما يقول : أَرْغِفَةٌ وَرُغُف ، ولا تقول : / سُعَدَاء (٤) لأَنَّ ذلك جمعه حِينَ كَانَ صِفَةً . ١٥٤/ب

المسألة الثانية : إذا سميته بجمع ليس على مَفَاعِل وَمَفَاعِيل جاز جمعه ، لأنه قد صار مفردًا في المعنى ، وتنظر إذَا أردت جمعه إلى مثله من المفردات فتجمعه جمعه فلو سميته بِظُلَم قلت في جمعه : ظِلْمَان (٥) ، كما تقول : صُرَدٌ وصِرْدَان ولو سميته بِكِسَر قلت في جمعه : أَكْسَارٌ ، كما تقول : عِنَبٌ وأَعْنَابٌ . فإن سميته بنحو مَسَاجِد ومَصَابِيح جمعته مذكرًا بالواو والنون ومؤنثًا بالألف والتاء فقلت : مَسَاجِدُونَ ومَصَابِيحُون ومَسَاجِدَات ومَصَابِيحَات ، لأن هذا المثال لا يقبل التكسير مرة أخرى (٦) .

المسألة الثالثة : إذا سميت مذكرًا باسم فيه تاء التأنيث لم تجمعه إلا بالألف والتاء قالوا : طَلْحَةُ الطَّلَحَاتِ ، وأجاز الكوفيون (٧) : طَلَحُون بفتح اللام قياسًا على طَلَحَات ، وهذا أشنع من قول الكوفيين : لإفراط (٨) التغيير في جمع التصحيح ومن شأنه أن لا نغير واحده . =

---

(١) سورة القيامة من الآية (٢٦) .
(٢) في الأصل بنوا بدون الضمير .
(٣) سورة الشورى من الآية (٤٩ ، ٥٠) .
(٤) في الأصل سعدًا بدون الهمزة .
(٥) في الأصل ظلمات .
(٦) انظر سيبويه (١٠٢/٢) .
(٧) انظر الإنصاف مسألة (٤) .
(٨) هكذا بالأصل ولعله لإدخال أو لإحداث التغيير .

باب
(القسم)

قال ابنُ جِنِّي : / اعلَمْ أَنَّ القَسَم ضَرْبٌ مِنَ الخَبَر ، يُذْكَرُ لِيُؤَكَّدَ بِهِ خَبَرٌ آخَر ، ٤٩/أ والحُرُوفُ الَّتي يَصِلُ بِهَا القَسَم إلَى المُقْسَم بِهِ ثَلاثَةٌ وَهِيَ : البَاءُ ، والوَاوُ ، و التَّاءُ .

فَالبَاء هِيَ الأَصْلُ ، والوَاوُ بَدَلٌ مِنْهَا ، والتَّاءُ بَدَلٌ مِنَ الوَاوِ ، والبَاءُ تَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مُقْسَم بِهِ مُظْهَرًا كَانَ أَو مُضْمَرًا ، فالمُظْهَرُ نَحْوُ قَولِكَ : بِاللّه لأَقُومَنَّ ، والمُضْمَرُ / نَحْوَ قَولِكَ : بِهِ لأَنْطَلِقَنَّ ، أَنْشَدَ أبُو زَيدٍ : ٤٩/ب

أَلَا نَادَتْ أَمَامَةُ بِاحْتِمَال لِتَحْزُنَنِي فَلَا بِكِ مَا أُبَالِي

والوَاوُ تَدْخُلُ على المُظْهَرِ دُونَ المُضْمَرِ تَقولُ : « واللّه لأَذْهبَنَّ وأَبِيكَ لأَنْطَلِقَنَّ » .

(باب القسم)

قال ابنُ الخبَّاز : القَسَم : اسْمٌ لِلمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الإِقْسَام ، ولَيسَ بمَصْدَرٍ ، لَأَنَّ المصدَر أَقْسَم إقْسامًا ، وقَدْ اسْتُعْمِلَ في مَوضِعِه ، قال أبو خراش الهُذلي :

٣٩١ - قَدْ كُنْتُ أَقْسَمْتُ فَثَنَّيْتُ القَسَمْ [1]

والقَسَم ضَرْب من الخبرِ ، لأنه جملة من فِعْل وفاعل كقولك : حَلَفْتُ بِاللّه أَو مِنْ مبتدأ وخبر كقولك : عَلَيَّ عَهْدُ اللّه ، وإنما يؤكد [2] (بِهِ) [3] لَتوكِيدِ جملَة المحلوف عليه ، لأَنَّ المخبر إذَا أخبر بجملة موجبة أو منفية وخاف أَنْ يظن به الكذب أقسم بمن يعظم في اعتقاده ، على أَنَّ الأمر كما ادعى من إيجاب أَو نفي ، وصناعة الإِعراب تسوغ الحلف بكل اسم يجوز دخول حروف القسم عليه ، كقولك ، وَاللّه وأَبِيكَ ، وروي عن النبي ﷺ أنه قال : « لَا تَحْلِفُوا بآبَائِكم وأُمَّهَاتِكم / ولَا تَحْلِفُوا ١٥٥/أ بِاللّه إلَّا وأَنْتُم صَادِقونُ » [4] وقيل : مما عوقبت به السحرة بإبْطال سِحْرها قولهم :=

(١) هذا صدر بيت عجزه :

لئن نأيت أو رميت من أمم

وثنيت بمعنى : وكدت اليمين ، من أمم : من قصد وهو موضع لا قريب ولا بعيد هو بين ذلك . والبيت في ديوان الهذليين (٩٧/٣) ضمن قصيدة قيل إنها لرجل من هذيل .

(٢) هكذا بالأصل ، ولعل صوابه : وإنما يؤتى به .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ورد في صحيح النسائي (باب الإيمان رقم ٦) .

....

=﴿ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ [1] والله أعلم .

إنَّ فعل القسم فِعْل غير متعد بنفسه ، وذلك نحو : أَقْسَمْتُ وحَلَفْتُ وآليتُ فلابد مِنْ حَرْفِ جَرٍّ يوصله إلى الاسم المقسم به .

والحرُوف التي تُعدِّيه في أكثر الأمر ثلاثة : البَاءُ والوَاوُ والتَّاءُ ، فَالبَاءُ هِيَ الأَصْلُ لثلاثة أوجه : الأول : أَنَّ فِعْلَ القسم يظهر معها ، قالت غنية الأعرابية [2] :

٣٩٢ - أَحْلِفُ بِالمَرْوَة يَومًا والصَّفَا   أَنَّكِ خَيرٌ مِنْ تَفَاريق العَصَا [3]

الثاني : أنها تدخل على الظاهر والمضمر تقول : بالله لأفعَلَنَّ ، وبك لَأَعْبُدَنَّكَ أنشد أبو زيد ، وهو مِنْ أَبْيَاتِ الحَمَاسة :

٣٩٣ - أَلَا نَادَت أُمَامة بِاحْتِمَال   لِتَحْزُنَني فَلَا بِكِ لَا أُبَالي [4]

وأنشد أبو زيد أيضًا ، وهو من أبيات الإيضاح :

٣٩٤ - رَأَى بَرْقًا فأَوضَعَ فَوقَ بَكْرٍ   فَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامَا [5]

وإنما دخلت على المضمر ، لأنها تكون حرف جر في غير القسم كقوله تعالى :

﴿ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾ [6] . =

---

(١) سورة الشعراء آية (٤٤) .   (٢) في الأصل الأغرابية بالغين المعجمة .

(٣) الصفا والمروة : جبلان بين بطحاء مكة والمسجد . والبيت في اللسان (فرق) وروايته :

وضعت فيها كلمة أشهد بدل كلمة أحلف

والشاهد فيه : ظهور فعل القسم مع الباء الجارة للمقسم به .

(٤) البيت لغويه بن سلمى بن ربيعة .

أمامة : اسم امرأة ، الاحتمال : الارتحال والبيت في ديوان الحماسة (٤١٥/١) وروايته : « ما أبالي » ويروى « فأبك ما أبالي » أي أبعدك الله وفي الخصائص (١٩/٢) منسوبًا إلى غوية ، وفي سر الصناعة (١١٨/١) والغرة ق (١٨٣) وابن يعيش (٣٤/٨) ، (١٠١/٩) وشرح الإيضاح للعكبري « باب العوامل الداخلة على المبتدأ » واستشهد به على دخول باء القسم على الضمير .

(٥) البيت لعمرو بن يربوع بن حنظلة . أسال : أمطر ، أغام : أي : أصبح ذا غيم والبيت في سر الصناعة (١١٧/١ ، ١٥٩) . وشرح الإيضاح باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر . والإيضاح لوحة (٤٦) ونوادر أبي زيد (١٤٦) ، وابن يعيش (٣٤/٨) ، (١٠١/٩) والخصائص (١٩/٢) والجمهرة (١٥٢/٣) والغرة لابن الدهان ق (١٨٣) والحجة للفارسي (٧٨) والحيوان (١٦٨/١) .

والشاهد فيه : دخول الباء على المقسم به المضمر .

(٦) سورة القصص (٨١) .

قال ابْنُ جِنّي : والتَّاء تَدْخُلُ على اسْمِ اللّه ﷻ وَحْدَهُ ، تَقُولُ : تاللّه لأَرْكَبَنَّ ، قَال اللّه ﷻ : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُمْ ﴾ ، والأَصْلُ في هَذَا كُلِّهِ أَحْلِفُ بِاللّه ، وأُقْسِمُ بِاللّه ، فَحُذِفَ الفِعْل تَخْفِيفًا في أَكْثَرِ الأَمْرِ .

فإنْ حَذَفْتَ حَرْفَ القَسَمِ ؛ نَصَبْتَ الاسْمَ بَعْدَه بِالْفِعْلِ المُقَدَّرِ . تَقُولُ : اللّه لأَذْهَبَنَّ أَبَاكَ لأَقُومَنَّ ، قَالَ امْرؤُ القَيسِ :

فَقَالَتْ يَمِينَ اللّه مَالكَ حِيلَةٌ ... ومَا إنْ أرَى عَنْكَ الغِوَايَةَ تَنْجَلِي

ومِنَ العَرَبِ مَنْ يَجُر اسْمَ اللّه تَعَالَى وَحْدَه مع حَذْفِ الجَرِّ ، فيقول : اللّهِ لأَقُومَنَّ وذَلِكَ لِكَثْرةِ اسْتِعْمَالِهم هَذَا الاسْمَ ، وتقول : إيِ هَاللّه فَتَجُرُّ الاسْمَ بِهَا . لأنَّهَا صَارَتْ بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ ، وكَذَلِكَ قَولُهُم في الاسْتِفْهَامِ :

آللَّه لأَذْهَبَنَّ ، صَارَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ عِوَضًا مِنَ الْوَاوِ ، فَجرَّتْ الاسْمَ /٥٠أ وَتَقُولُ في التَّعَجُّب .

للّه لأَقُومَنَّ ، وتقول : مِنْ رَبِّي وَمُنْ رَبِّي لأَذْهَبَنَّ .

= الثالث : أنها تستعمل في الاستعطاف كقولك بِاللّه متَى تَزُورنَا ، أَنشد أَبُو علي [(١)] :

٣٩٥ - خَلِيلَيَّ هَلْ مِنْ حِيلَةٍ تَعْلَمَانِهَا ... يُدَنِّيكُمَا مِنْ وَصْلِ مَيٍّ احْتِيَالُهَا

فَنَحْتَالُها أَولا وإلَّا فَلَمْ نَكُنْ ... بِأَول رَاجٍ حَاجَةٍ لَا يَنَالُهَا [(٢)]

والوَاوُ بَدَلٌ مِنَ البَاءِ ، وإنَّمَا أقاموها مقامها ، لأنها شابهتها في المخرج ، لأنهما شفويتان ، ولَا تدخل إلا على المظهر ، تقول : وَاللّه ، وقد كثر القسم بالواو في القرآن ولا يجوز أَنْ تقول : وَكَ كما تقول : بِكَ ، لأَنَّ الواو لا تكون جارة إلَّا في القسم .

قال ابْنُ الخَبَّاز : والتاء بدل من الواو ، ولا تدخل إلَّا (علَى) [(٣)] اسْم اللّه تعالى كقوله تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ / لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُمْ ﴾ [(٤)] وفيها معنى التَّعَجُّبِ ، وقد =١٥٥/ب

(١) في الأصل أنشده .

(٢) البيتان لذي الرمة وهما في ديوانه (٦٢٥) ط (١٩٦٤) نشر المكتب الإسلامي ورواية الديوان .

فتحتا لها أم لا فإن لا فلم نكن ... بأول راج حاجة لا ينالها

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) سورة الأنبياء من الآية (٥٧) .

....

= حَكى الأخفش : « تَرَبِّ الكَعْبَة » (١) وهو قليل .

ولا شبهة في أنَّ الأصل ظهور فعل القسم ، فيقال : أَحْلِفُ بِاللّه ، وفي التنزيل : ﴿ قَالُوا۟ تَقَاسَمُوا۟ بِٱللَّهِ ﴾ (٢) وإنَّما جاز حذفه لأنَّ الحال تدل عليه .

وقد يزيدون الاتساع بِأَنْ يحذفوا حرف الجرِّ ، فإذَا حذفوه وصل فعل القسم إلى الاسم المحلوف به فنصبه كقولك : اللّهَ لأفْعَلَنَّ ، وأَبَاكَ لأذْهَبَنَّ والأصل : أَحْلِفُ بِأَبِيكَ ، فحذف أَحْلِفُ والبَاءُ ، وذلك لكثرة القسم في كلامهم .

قَالَ امرؤ القيس :

٣٩٦ - فَقَالَتْ يَمِينَ اللّه مَالَكَ حِيلَةٌ ومَا إنْ أَرَى عَنْكَ الغِوَايَةَ تَنْجَلِي (٣)

وقال ذو الرمة :

٣٩٧ - أَلَا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللّه نَاصِحُ ومَنْ قَلْبه لِي في الظِّبَاءِ السَّوَانح (٤)

وبعض العرب يجر اسم اللّه تعالى وحده بعد حذف (٥) الحرف ، فيقول : اللّه لأفْعَلَنَّ لأنَّ حلفهم بهذا الاسم كثير ولا يجيز (٦) البصريون جر غيره ، فلا يقولون : أَبِيكَ لأقُومَنَّ لأنَّ الحلف لم يكن به ككثرته باللّه ﷻ ، وأجازه الكوفيون ، وحجتهم أنَّ موضع الحرف قد عُلِمَ ، فجاز حذفه وإعْمَاله ، والجواب : أَنَّ حرف الجر ضعيف جدًّا ، فلا يجوز إعْمَالُه بعد الحذف ، وقيل : إنه قرئ : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ (٧) وقال بعض الجهال بالعربية : إنَّه بَدَلٌ مِن اسم اللّه تعالى في قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ (٨) أسخن اللّه عينه ما هذا الإبدال ، وقد فصلت بينهما =

---

(١) انظر الهمع (٣٩/٢) والإنصاف (٢١٨/١) .

(٢) سورة النمل من الآية (٤٩) .

(٣) الغواية : الضلال ، تنجلي : تنكشف . والبيت في ديوان امرئ القيس (١٤) وروايته وضعت فيها كلمة « العماية » بدل كلمة الغواية .وفي اللمع ق (٤٩) وفي جمهرة أشعار العرب ص (٤٢) .
والشاهد فيه : نصب الاسم بعد حذف حرف القسم بالفعل المقدر .

(٤) ناصح : خالص ، السوانح : جمع سانح وهو ما أتاك عن يمينك من ظبي أو طائر أو غير ذلك .
والبيت في سيبويه (٢٧١/١) ، (١٤٤/٢) والأعلم (١٤٤/٢) والغرة المخفية (٣٠) ب والغرة لابن الدهان ق (١٨٤) . والشاهد فيه كسابقه .

(٥) في الأصل حرف .

(٦) في الأصل يجيزون .

(٧) سورة البقرة من الآية (٢٥٥) .

(٨) سورة البقرة من الآية (٢٥٢) .

....

=آيتان تشتمل على جمل كثيرة أنسين المبدل منه ، والصواب أنْ يُقَال : إنَّهُ مقسم به مجرور بالباء المحذوفة والجواب : ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ ﴾ [١] وأما قول المتلمس :

٣٩٨ - آليتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالحَبُّ يأْكُلُهِ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ [٢]

قال سيبويه [٣] : تقديره : آليتَ علَى حَبِّ العِرَاق ، فحذف الجار / ووصل الفعل ١٥٦/أ وقيل : إنَّ حَبَّ العِرَاق منصوب بِفِعْل دلَّ عليه أَطْعَمُهُ ، تقديره : آليت لَا أَطْعَمُ حَبَّ العِرَاق .

واعلم أنهم يعوضون من حرف الجر المحذوف في القسم ثلاثة أشياء ، فَيَجُرُّونَ بِهَا المُقْسَمَ بِهِ ، الأول : « هَا » التَّي لِلتَّنْبيه [٤] ، قالوا : إي هَا اللّه ذَا ، وَلَاها اللّه ذَا ، وفيها لغتان : الأولى : أَنْ يقالَ : إي هَاللّه ذَا [٥] بحَذْفِ أَلِفِ « هَا » لِالْتِقَاءِ [٦] السَّاكِنَين . والثانية : إِثْبَاتُهَا فيقولون : إي هَا اللّه ذَا [٧] كقولك :

﴿ وَلَا [٨] ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [٩] وقالَ الخَلِيل [١٠] : إنَّ قولهم : إي هَا اللّه ذَا مشتمل على القسم وجوابه ، كأَنَّه قَالَ : إي هَا اللّه لَلْأَمرُ ذَا .

فإنْ قُلْتَ : فكيف تقدير هذا الكلام وما أصله ؟

قلتَ : كأَنَّك سأَلْتَ إنْسَانًا عن أمر فقلت له : أَقَامَ زَيدٌ ؟ فقال : إي هَا اللّه ذَا وتقديره : إي وَاللّه لَلأَمْر هَذَا ، فَحُذِفَتْ الواو ، وقُدِّمت « هَا » مَكان الواو ، وَحُذِفَ لَلْأَمْر ، فالمقْسَمُ به فاصل بين حرف التَّنْبِيه واسْم الإشَارة . وقال أبو الحسن : [١١] :=

---

(١) سورة البقرة من الآية (٢٥٥) .

(٢) آليت : أقسمت ، وضمير الخطاب في آليت يعود إلى عمرو بن هند الذي أقسم أن لا يذوق المتلمس قمح العراق ، والبيت في مجلة معهد المخطوطات ، ديوان المتلمس (٩٥) وفي سيبويه (١٧/١) والمغني (٩٩/١) . والأشموني (١٩٧/١) .

(٣) انظر سيبويه (١٧/١) . قال : يريد على حب العراق .

(٤) سيبويه (١٤٥/٢) .

(٥) في الأصل ها اللّه بإثبات ألف ها .

(٦) في الأصل للالتقاء بلامين .

(٧) في الأصل ذلك .

(٨) زيادة يقتضيها السياق .

(٩) سورة الفاتحة من الآية (٧) .

(١٠) انظر سيبويه (١٤٥/٢) .

(١١) قال السيرافي : وقال الأخفش : قولهم : « ذا » ليس هو المحلوف عليه ، إنما هو المحلوف به ، وهو من جملة القسم والدليل على ذلك أنهم قد يأتون بعده بجواب قسم فيقولون : « ها اللّه ذا لقد كان كذا وكذا » هامش سيبويه (١٤٥/٢) .

....

= جَوابُ القَسَم مَحْذُوف « وذَا » تَوكيدٌ لجملة القسم ، كَأنه قال : إي هَا اللّه ذَا الأَمْر كذا قد أشار بِه [١] إلى القسم .

الثاني : أَلِفُ الاسْتفهَام [٢] كقوله : أَللّه لَتفْعَلَنَّ جرُّوا الاسْمَ بِها ، لأنها صارت عِوَضًا مِنَ الباء .

الثَالث : قَطْعُ أَلِفِ الوَصْل ، وذِلِك لا يكون إلا مَعَ فاء العطف [٣] : ، تقول : أَنَا أَبِيعُ دَارِي ، فَيَقُولُ لَكَ السَّائِلُ : أَفَأَللّه لَتَبِيعَنَّ ، فلابد من قطع ألف الوصل « لأنها صارت عوضًا من الباء المحذوفة .

وقد استعملوا في القسم حرفين آخرين ، وهما اللّامُ ومِنْ ، أما اللّامُ [٤] فكقولك لِلّه لأفْعَلَنَّ ، ومعناها : الاختصاص ، كأنك قلت : أَحْلِفُ للّه ، أي : أَخْتَصُّ بِيَمِيني اللّه ، ولَا أَحْلِفُ بِغَيره ، وقد أنشد سيبويه بيتًا لبعض الهذليين :

٣٩٩ - للّه يَبْقَى علَى الأيَّامِ ذُو حِيَدٍ   بمُشْمَخِرٍّ بِهِ [٥] الظَّيَّانُ والآسي [٦]

١٥٦/ب وذكر الزَّمَخْشَرِيُّ [٧] : أَنَّ البَيتَ لِعَبْدِ مَنَاة الهُذَلي / ولم يوجد إلَّا في شعر أَبِي ذُؤَيب [٨] ومَالك بن [٩] خويلة الخَنَاعي ، وأنشد سيبويه : =

(١) في الأصل : قد أشارة .
(٢) انظر سيبويه (٢/١٤٥) .
(٣) انظر المرجع السابق .
(٤) انظر سيبويه (٢/١٤٤) .
(٥) لفظ به تكرر بالأصل .
(٦) نسب البيت في سيبويه إلى أمية بن أبي عائذ الهذلي (٢/١٢٤) ونسب في الديوان إلى مالك بن خالد الخناعي (٣/٢) وروايته :

والخنس لن يعجز الأيام ذو حيد   بمشمخر به الظيان والآسي

وصدر البيت مع عجز آخر موجود في شعر ساعدة بن جؤبة . انظر الديوان (١/١٩٣) .
والبيت في الخزانة (٢/٣٦١) ، (٤/٢٣١) والمغني (١/٢١٤) والأشباه والنظائر (٣/١٤٢) وهو من قصيدة نسبها السكري إلى أبي ذؤيب وفي ابن يعيش (٩/٩٨) منسوبًا لعبد مناة الهذلي ، وقال ابن السيد هو لأبي زبيد الطائي . والمخصص (١٣/١١١) واللسان (حيد وظيان) والصحاح (ظي) والآمالي الشجرية (١/٣٦٩) والأشموني (٢/٢٩٠) . والأصول (١/٣٤٤) والجمهرة (١/١٧) والصاحبي (٨٦) والهمع (٢/٣٩) والدرر (٢/٤٤) والجمل (٨٤) . الظيان : ياسمين البر ، والآسي : ضرب من الرياحين . وهو أيضًا بقية العسل في الخلية . واستشهد به على استعمال اللام في القسم .
(٧) انظر المفصل للزمخشري ص (١٩٢) .
(٨) لم نجده في شعر أبي ذؤيب بل هو في شعر مالك بن خالد (٣/٢) من الهذليين .
(٩) في الأصل من .

قال ابن جني : والحرُوفُ الَّتي يُجابُ بِهَا القَسَم أَربعَة : وَهِيَ إنَّ واللاَّمُ وكِلاَهُمَا لِلإيجَابِ ، وَمَا وَلَا وَكِلاَهُمَا لِلنَّفِي ، تَقُولُ :

وَاللّه إِنَّكَ قَائِمٌ ، وَوَاللّه إِنَّكَ لَقَائِمٌ ، وَوَاللّه لَيَقُومَنَّ . وَوَاللّه لَقَدْ قَامَ ، وَوَاللّه لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وتقول : واللّه مَا قَامَ وَوَاللّه مَا يَقُومُ وَوَاللّه لَا يَقُومُ . وَرُبَّمَا حُذِفَتْ « لَا » وَهِي مُرَادَةٌ ، قَالَ امْرُؤُ القَيسِ :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللّه أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَو قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيكِ وأَوصَالِي

أَي : لَا أَبْرَحُ قَاعِدًا .

=

٤٠٠ - * لِلّه يَبْقَى * [١] (٣٩٩)

والذي وجد في شعريهما :

٤٠١ - * يَامَيَّ لَنْ يُعْجز الأَيَّامَ ذُو حِيدٍ * [٢] (٣٩٩)

الثاني : مِنْ ، ولا تدخل إلَا على ربي [٣] ، قالوا : مِنْ رَبي إنَّكَ لَأشِرٌ ، يقال مِنْ ومُنْ ولا تضم مِيم مِنْ إلا في القسم ، واستهوى بعض النحويين ضم ميمها إلَى أنْ قال : أصلُهَا : أَيْمُنٌ ، وسنذكر لغاتها في موضعها إن شاء اللّه .

فإنْ قلت : مَا مَعْنَى مِنْ (في) [٤] قولك : « مِنْ ربِّي إِنَّكَ لَأَشِرٌ » ؟ .

قلَت : إنْ جعلناها حرف جر فهي إمَّا لابتداء الغاية ، وإما للتعليل .

واعلم أنَّ جملتي القسم والشرط أختَان ، فكما لابد للشرط من الجزاء كذلك لابد للقسم من الجواب . وسألت شيخنا رحمه الله لم افتقر القسم إلَى الجوَاب ؟

فقال : لأَنَّ القَسَمَ مُؤَكِّد ومُؤَكَّد ، والمُؤَكِّد من غير مُؤَكَّدٍ لَا يَكونُ .

قال ابن الخباز : ولما كانت جملة القسم وجملة الجواب متباينتين [٥] جيء بحرف يربط إحْدَاهُمَا بالأخرى والحروف أربعة : إنَّ واللاَّمُ ومَا ولَا ، لأَنَّ المحلوف عليه لا يخلو مِنْ أَنْ يكون موجبًا أو منفيًّا ، فإنْ كان موجبًا تُلُقِّيَ بِاللاَّم ، وإنْ كان منفيًّا تلقي بِمَا ، ولهذِه الحروف مواضع لا تتجاوزها ، وأنا أفصلها واحدًا واحدًا ، أما=

(١) انظر الشاهد (٣٩٩) .
(٢) السابق .
(٣) انظر الكتاب (١٤٥/٢) والمفصل (١٩٢) .
(٤) زيادة يقتضيها السياق .
(٥) في الأصل متباينين .

....

= إنَّ : فقد عرفْتَ أنَّها مِنْ عوامل الأسماء فلا تدخل إلا على المبتدأ والخبر ، تقول : واللّه إنَّ زَيدًا قَائِمٌ ، وقد أجيب القسم بإنَّ في القرآن كثيرًا ، وفي التنزيل : ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴾ [1] ثم قَال : ﴿ إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ ﴾ [2] ويجوز واللّه إنَّ زيدًا قَائِمٌ ، (وَ) وَاللّه إنَّ زَيدًا لَقَائِمٌ والإتيانُ باللام أكثر توكيدًا ، ويجوز وَاللّه إنَّ زَيدًا لَمْ يَقُمْ ، لأنَّ العِبْرَةَ بِالمَصْدَرِ .

وأما اللَّام فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية [3] ، تَقُولُ فِي الاسمية : وَاللّه لَزَيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وأنشد حمزة الأصفهاني / : ١٥٧/أ

٤٠٢ - حَلَفْتُ بِرَبِّ مكَّةَ والمُصَلَّى ... لَهَا والرَّاقِصَاتِ بِذَاتِ جَمْعِ
لأَنْتِ علَى التَّنَائِي فَاعْلَمِيهِ ... أَحَبُّ إلَيَّ مِنْ بَصَري وسَمْعِي [4]

وإنْ دخلت على الفعلية فلا يخلو الفعل منْ أَنْ يكون ماضيًا أو مضارعًا فإن كان ماضيًا فالجيد أن يؤتى معه بقد كقولك : واللّه لَقَدْ فَعَل ، ويجوز طَرْحُ اللَّام وإقامة قَدْ مقامها وفي التنزيل : ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ﴾ [5] ثم قال : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ [6] وتقول : « واللّه لَلَذبَ » [7] فَتَطْرَحُ قَدْ إنْ شِئْتَ . وإنْ كَانَ الْفِعْلُ مضارعًا فلك فيه ثلاثة أوجه : الجيد الشائع أَنْ تجْمَع بين اللَام وإحْدَى نُونَي التَّوكِيدِ ، وفي التنزيل : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [8] الثاني : أَنْ تَأْتِيَ بِالنون وحدها ، قال عامر بن الطفيل :

٤٠٣ - وقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فإنَّهُ ... فِرْغٌ وإنَّ أَخَاكُمُ لَمْ يَثْأَرِ [9]

الثالث : أَنْ تأتي باللام وحدها ، تقول : واللّه لأَفْعَلُ . =

---

(١) سورة الصافات من الآية (١) .
(٢) سورة الصافات من الآية (٤) .
(٣) انظر الغرة المخفية ق (٣١) ب .
(٤) لم نهتد إلى قائلهما .
واستشهد بهما على تلقي القسم باللام الداخلة على الجملة الاسمية .
(٥) سورة الشمس من الآية (١) .
(٦) سورة الشمس من الآية (٩) .
(٧) ومعنى لذب أقام .
(٨) سورة يوسف من الآية (٣٢) .
(٩) فرغ : باطل ، يقال : ذهب دم فلان فرغًا أي : باطلًا لم يطلب .
ولم نجده في ديوان عامر بن الطفيل ، وهو في الأمالي الشجرية (١/٣٦٩) ، (٢/٢٢١) والهمع (٢/٤٢) والغرة ق (٣١) ب . وروايته :
« وإن أخاكم لم يقصد » والغرة لابن الدهان ق (١٨٦) .

....

= مسألة : تقول : والله لَئِنْ قُمْتَ لَأُكْرِمَنَّكَ ، وَوالله إنْ قُمْتَ لَأُكْرِمَنَّك ، فاللام الثانية جواب القسم ، والقسم وجوابه جواب الشرط ، واللام الأولى هي الموطئة لجواب القسم لأنَّ الشرط صدر الجملة ، وأكثر ما جاء في القرآن بإدخال اللام كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا۟ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ [١] وقال تعالى : ﴿ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ ﴾ [٢] وقال تعالى : ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [٣] فجاء بغير اللام .

وأما « لَا » : فَإِنْ دخلت على الجملة الاسمية كررت كقولك : « والله لَا زَيدٌ فِيهَا وَلَا عَمرٌو ، وقد ذكرناها في باب « لَا » وإنْ دخلت على الفعلية ، فَإِنْ كان الفعل ماضيًا صار في معنى المستقبل كذلك قال ابن السراج [٤] / قال المؤمل : ١٥٧/ب

٤٠٤ - حَسْبُ المحبِّينَ في الدُّنْيا عَذَابُهم   والله لَا عذَّبَتْهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ [٥]

وإن كان الفعل مضارعًا صار مخلصًا للاستقبال كقولك : والله لَا أفْعَلُ ، ويجوز حذفها تقول : والله أَفْعَلُ ، والمعْنَى النفي ، قال أبو علي [٦] « لأنه لو كَانَ إيجابًا لَمْ يَخْل (الكلام) [٧] مِنَ اللام أَو مِنَ النُّونِ أَو مِنْهُمَا جَمِيعًا » قال اللّه تَعَالَى : ﴿ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [٨] أي : لَا تَفْتَأُ ، وقَالَ امرؤ القَيس :

٤٠٥ - فَقُلْتُ : يَمِينُ الله أَبْرَحُ قَاعِدًا   وَلَو قَطَّعُوا رَأْسي لَدَيكِ وأَوصَالِي [٩] =

---

(١) سورة الحشر من الآية (١٢) .
(٢) سورة المائدة من الآية (٢٨) .
(٣) سورة المائدة من الآية (٧٣) .
(٤) انظر الأصول لابن السراج (١/٣٤٨) .
(٥) ورد البيت في ارتشاف الضرب من لسان العرب ق (٢٦٩) والمغني لابن هشام (١/٤٤٣) والغرة المخفية لابن الخباز ق (٣١) ب .
واستشهد به على أن القسم إذا تلقى بلا ووقع بعدها الماضي صار إلى معنى المستقبل .
(٦) انظر الإيضاح ص (٢٦٤) والغرة المخفية (٣١) ب .
(٧) زيادة عن الإيضاح ص (٢٦٤) .
(٨) سورة يوسف من الآية (٨٥) .
(٩) البيت في ديوان امرئ القيس ص (٣٢) واللسان (يمن) والخزانة (٤/٢٠٩) والخصائص (٢/ ٢٨٤) واللمع ق (٥٠) أ وأوضح المسالك (١/٢٣٢) والغرة لابن الدهان ق (١٨٨) .
واستشهد به على جواز حذف « لا » من جواب القسم المنفي بها .

....

= أي : لَا أَبْرَحُ ، والأوصَال جَمْع وِصْل بكسر الواو ، وهو ما وصل بين العضوين .

وقالت زوجة سالم بن قحفان :

٤٠٦ - حلَفْتُ يَمِينًا يا بْنَ قَحْفَانَ بِالَّذِي تَكَفَّلَ بِالْأَرزَاق فِي السَّهْلِ والجَبَل
تَزَالُ حِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أُعِدُّهَا لَهَا مَا مَشَى يَومًا عَلَى خُفِّهِ جَمَل [1]

أي : لَا تَزَالُ .

وأما « مَا » فتلى الجملة الإسمية عمالة في لغة أهل الحجاز ، ومهملة في لغة بني تميم ، تقول : واللّه مَا زَيدٌ قَائِمًا ، أو قَائِمٌ ، قال الراجز :

٤٠٧ - واللّه مَا لَيلى بنَامَ صَاحِبُه وَلَا مُخَالِطِ اللَّيَان جَانِبُه [2]

وتدخل على الفعل الماضي فتقربه من الحال ، وعلى المضارع فتخلصه للحال ، تقول واللّه مَا قَامَ زَيدٌ ، وَوَاللّه مَا يَقُومُ زَيدٌ .

ويُجَابُ القَسم بإنْ النافية ، وقد جاء في القرآن ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ ﴾ [3] .

واعلم أنَّ الأصل في القسم أَنْ يكون بالفعل ؛ لأن العبارة عنه بالفعل كقوله تعالى : ﴿ وَيَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمۡ لَمِنكُمۡ ﴾ [4] ، ﴿ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾ [5] و ﴿ تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ ﴾ [6] وقول الشاعر :

٤٠٨ - آليت أثقف منهم ذَا لِحْيَةٍ أبدًا فتنظر عَينُه فِي مَالها [7] =

---

(١) مبرمات من أبرم الحبل : أي : أجاد فتله . والبيتان في شرح المفصل لابن يعيش (١٠٩/٧) . واستشهد به على جواز حذف « لا » الواقعة في جواب القسم مع إرادتها .

(٢) الرجز لسحيم بن وثيل الرياحي كما في ابن يعيش . الليان : مصدر من اللين . والبيت في الخزانة (١٠٦/٤) والمقاصد (٣/٤) والخصائص (٣٦٦/٢) وابن يعيش (٦٢/٣) . والكامل مع رغبة الآمل (٨٠/٤) والأمالي الشجرية (١٤٨/٣) . والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٤١٦) والهمع (٦/١) والدرر (٤/١) والإنصاف (٥٣) . واستشهد به على تلقي القسم بما النافية الداخلة على الجملة الاسمية .

(٣) سورة فاطر من الآية (٤١) .

(٤) سورة التوبة من الآية (٥٦) .

(٥) سورة الأعراف من الآية (٢١) .

(٦) سورة النمل من الآية (٤٩) .

(٧) البيت لم نهتد إلى قائله : قال في اللسان : قال ابن دريد : ثقفت الشيء حذفته وثقفته : إذا ظفرت به . ولم نجد هذا البيت فيما تيسر لنا الاطلاع عليه من المراجع . واستشهد به على أن الأصل في القسم أن يكون بالفعل .

قال ابن جني : وقد عقدتِ العَربُ جُمْلَةَ القَسَمِ مِنَ المُبْتَدأ والخَبَرِ . كما عقدَتْها مِنَ الفِعْلِ والفَاعِلِ ، فقَالَتْ : لَعَمْرُكَ لأقومَنَّ ، ولأيمُنُ اللّه لأذْهَبَنَّ ، فَعَمْرُكَ مَرْفُوعٌ بِالْابْتِدَاء .

وخَبَره محذُوفٌ ، والتَّقْدِير : لَعَمْرُكَ مَا أَحْلِفُ بِهِ ، وقَولُكَ : لأقومَنَّ جَوَابُ الْقَسَمِ ، ولَيسَ بِخَبَرِ المُبْتَدَأ ، ولكِنْ صَارَ طُولُ الكَلَامِ بِجَوابَ القَسَمِ عِوَضًا مِنْ خَبَرِ المُبْتَدأ ، وكَذلِكَ القَولُ فِي لأيمُن اللّه ، قالَ الشَّاعِرُ :

فقَالَ فَرِيقُ الْقَوم لما نَشَدْتُهُمْ ... نَعَمْ وفَرِيقٌ لأيمُنُ اللّه مَا تَدْري

/ فَإنْ حَذفْتَ اللَّامَ نَصبْتَ على مَا تَقدَّمَ فَقُلْتَ : عَمْرَكَ لَا قُمْتَ ، وَأَيمُنَكَ لَا انْطَلَقْتَ . ٥٠/ب

= وقال تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ / لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ [1] . ١٥٨/أ

قال ابن الخباز : وقد عقدت العرب جملة القَسَم من المبتدأ والخبَر ، نزَّلوهُمَا مَنْزِلَةَ الفعْلِ وَالفَاعِلِ ؛ لأنَّ كلِ واحدة من الجملتين مشتملة على مسند ومسند إليه ، قالوا : لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ أيْمُن اللّه لأذهبَنَّ . أمَّا عَمْرو : فمَعْنَاه : الحيَاةُ ، وفيه ثلاث لغات : عَمْرو كَفَلْسٍ وعُمْرٌو كَقُفْلٍ ، وعُمُرو كعُنُق ، واختاروا للقسم الفَتْحَ لكثرته في كلامهم ، وخفة الفتحة فإذَا قلت : لعَمْرُك لأفعَلَنَّ ، (فَعَمْرُكَ) [2] مرتفع بِالابْتِدَاء ، وخَبَرُه محْذَوفٌ ، كأَنك قلت : لعمْرُكَ ما أُقْسِم بِهِ أي : الَّذِي أُقْسِمُ بِهِ حَيَاتُكَ ، فحُذِفَ ، لأنَّ طول الكلام بجواب القسم صَارَ عِوَضًا مِنَ الخَبَر . وليس قولك [3] : « لأَفْعَلَنَّ » خَبَرَ المُبْتَدَأ . لوجهين : أحدهما : أنَّه لو كان خبرا له بقي القسم بِلَا جَوابَ . والثاني : أنه جملة والجملة إذَا أخبر بها عن المبتدأ وجب أن يكون فيها ذكر ظاهر كقولك : زَيدٌ ضَرَبْتُه أو مقدر كقولك : « البُرُّ الكرُّ بِستِّين » وليس في قولك : « لأفعَلَنَّ » ذكر ظاهر ولا مقدر . وتقول : لَعَمْرِي لأفعَلَنَّ ، فتقسم بحَيَاة نَفْسِكَ ، قال الشاعر :

٤٠٩ - لَعَمْرِي ومَا عَمْرِي عَلَيّ بِهَيِّنٍ ... لَقَدْ سَاءَنِي طَورَين فِي الشِّعْرِ حَاتِمُ [4] =

---

(١) سورة آل عمران من الآية (٨١) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق وانظر الغرة لابن الدهان ق (١٨٥) .

(٣) في الأصل كقولك .

(٤) البيت لم نهتد إلى قائله . لعمري لحياتي ، الطور : التارة ، حاتم : هو حاتم بن عبد اللّه بن سعد بن الحشرج الطائي .

=

....

= وروى أبو الفتح أنهم يقولون رعَمْلِي [١] ، فيقلبون ذكره ، في سر الصناعة .

وأَما قولهم : « ايمُنُ [٢] اللّه لأذْهَبَنَّ » فأيـمُنُ مبتدأ ، والقول في خبره كالقول في خَبَرِ لعَمْرُكَ .

واختلف النحويون فيه ، فذهب الكوفيون [٣] إلى أَنَّه جمع يَمِين ، يقال : يَمِينٌ وأَيْمُنٌ ، قال أبو النجم :

٤١٠ - يَبْرِي لَهَا مِنْ أَ يـمُنٍ وأَشْمُلِ [٤]

وذهب البصريون [٥] إلى أنه مفرد على أَفْعُلٍ كآجُرٍ [٦] ، فيمن خفف الراء ، واشتقاقه مِنَ اليُمْنِ ، وحجتهم أنا لم نجد جمعًا موصول الهمزة ، وفيه عشر لغات [٧] ، يقال أَيمُنُ اللّه بفتح الهمزة ، وإِيمُنُ اللّه بكسرها ، وأَيـمُ اللّه بحذف النون ، والهمزة ١٥٨/ب مفتوحة / ومكسورة ، وأَمِ اللّه بحذف الياء والنون ، والهمزة مفتوحة ومكسورة . وُمِنُ اللّه ، بحذف الهمزة والياء ، والميم مكسورة ومضمومة ، ومُ اللّه ، بحذف الهمزة والياء والنون ، والميم مضمومة ومكسورة ، فوزن أَيْمِنِ اللّه عَلى أَفْعُلِ اللّه . ووزن إِيمُنِ اللّه علَى إِفْعُلِ اللّه ، ووزن أَيمُ اللّه على أَفْعُ اللّه ، ووزن إِيمُ اللّه على إِفْعُ اللّه وَوَزَن أَمُ اللّه : أَعُ اللّه ، ووزن إِمُ اللّه : إِعُ اللّه . ووزن مُنُ اللّه : عُلُ اللّه ، ووزن =

وصدر البيت ذكر مع عجز آخر منسوبًا إلى عامر بن الطفيل في معجم ما استعجم (١٠٣٨/٣) وروايته .

لعمري وما عمري علي بهين لقد شان حر الوجه طعنة مسهر .

واستشهد بالبيت على جواز القسم بحياة أنفسنا .

(١) في الأصل وعملي والصواب ما أثبتناه لأن رعملي لغة في لعمري وانظر تصريف الأفعال لعبد الحميد عنتر ص (٤٧) ط (١٩٥٢) .

(٢) في الأصل ليمن اللّه .

(٣) انظر الإنصاف مسألة (٥٩) .

(٤) يبري : يعرض ، والضمير في يبري للظليم وفي « لها » للنعامة ، ويروى : يأتي لها ، والبيت في شرح الإيضاح للعكبري باب لحاق الهمزة ، وفي سيبويه (١١٣/١) والأعلم (١١٣/١) وسيبويه (٤٧/٢ ، ١٩٥) والكامل للمبرد (٥٠/١) وخزانة الأدب : (١٠٤/١) والمنصف (٦١/١) واللسان والمقاييس (شمل) والأمالي الشجرية (٣٠٦/١) وابن يعيش (٤٠/٥) والخصائص (١٣٠/٢) ، (٦٨/٣) والإنصاف مسألة (٥٩) .

واستشهد به على مذهب الكوفيين من أن أيمن جمع يمين .

(٥) انظر الإنصاف مسألة (٥٩) .

(٦) في الأصل آخر وهو تصحيف .

(٧) انظر الإنصاف مسألة (٥٩) .

....

= مِنُ اللّه : عِلُ اللّه ، ووزن مُ اللّه : عُ اللّه . ووزن مِ اللّه : عِ اللّه . قال الشاعر :

٤١١ - وَلَا أَسْأَلُ الرُّكْبَان إلَّا تَعِلَّةً بِوَاضِحَةِ ٱلْأَنْيَابِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ

فَقَالَ فَرِيقُ القَوم لِمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ ، وفَرِيقٌ لَيمُنُ اللّه مَا نَدْرِي [1]

نَشَدْتُهُمْ : أَقسمت عليهم ، وقوله : « لَيمُنُ اللّه » اللام لام الابتداء والهمزة محذوفة ، لأنها همزة وصل .

فإنْ حَذَفْتَ اللام من قولك : لَعَمْرُكَ ، ولَأَيمُنُ اللّه ، نصبتهما مصدرين فقلت : عَمركَ لأفعَلَنَّ ، وأَيمُنَكَ لأَنْطَلِقَنَّ ، قيل : إنهما مصدَران ، والجيد عندي أَنْ يكونا منصوبين على حذف حرف القسم ، وتعدية الفعل إلَيهما ، وتقول : عَمْرك اللّهَ وعَمْرك اللّهُ [2] ، فإذَا نصبتهما كَأَنَّكَ قلت : أَقْسَمْتُ علَيكَ بِتَعْمِيرِكَ اللّه أي : بِوَصْفِكَ إيَّاهُ بِالعُمْر ، وإذَا رفعت فكأنك قلت : أقسم عليك بِأَنْ يعمِّرَكَ اللّهُ أي : يُبْقِيكَ .

ويستعمل بعد عَمْرك اللّه الاستثناء ، كقولك : عَمْرَكَ اللّه إلا فَعَلْتَ والأمر كقولك : عَمْرَكَ اللّه قُمْ إلَينَا ، والنَّهي كقولك : عَمْرَكَ اللّه لَا تَفْعَلْ ، والاستفهام كقولك : عَمْرَكَ اللّه هَلْ فَعَلْتَ .

* * *

(١) البيتان لنصيب بن رباح الشاعر الأموي . التعلة : ما يتعلل به .
انظر سيبويه والأعلم (١٤٧/٢) ، وسيبويه (٢٧٣/٢) والمغني (١٠١/١) واللمع ق (٥٠) وسر الصناعة (١٢٠/١ ، ١٣٠) وابن يعيش (٢٣٥/٨) ، (٩٢/٩) ، واللسان (يمن) والمنصف (٥٨/١) والمقتضب (٢٢٨/١) والأصول : (٣٤٧/١) والسيرافي (١٢٤/٣) والهمع (٤٠/٢) والدرر (٤٤/٢) والجمل (٨٦) والإنصاف مسألة (٥٩) واستشهد به على أن أيمن مفرد وليس بجمع لأن همزته همزة وصل والجمع الذي على أفعل همزته همزة قطع .

(٢) قال ابن الدهان في الغرة ق (١٨٥) ومنهم من يرفع اسم اللّه تعالى على أنه فاعل المصدر تقديره : أسألك : بتعميرك اللّه أي : بأن يعمرك اللّه وإن نصبت كان على قولك : أسألك بتعميرك اللّه ، أي باعتقادك البقاء للّه .

قال ابن جني : الكَلِمَة المَوصُولَةُ على ضَرْبَيـنِ : اسْمٌ ، وحَرْفٌ ، فالأسْمَاءُ المَوصُولَةُ : الَّذي والتي ، وتَثْنِيَتُهُمَا ، في الرَّفْع : اللَّذَانِ واللَّتَانِ ، وفي الجرِّ والنَّصْبِ : اللَّذَينِ واللَّتَينِ ، وجَمْعُ الَّذي : الَّذينَ في كُلِّ حَالٍ .

وجَمْعُ الَّتِي : اللاَّتي ، واللاَّئي ، واللاء ، وجمع اللاَّتِي : اللَّوَاتِي ، وَاللاَّئي : اللَّوَائِي ، ومَنْ ومَا وأَيٌّ ، والألِفُ واللاَّمُ ، في مَعْنَى الَّذي وَالَّتِي وتَثْنِيَتهُمَا وجَمْعهُمَا ، والأُولَى في مَعْنَى اللَّذِينَ .

واعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الأسْمَاءَ لَا تَتِمُّ مَعَانِيها إلَّا بِصِلَاتٍ تُوَضِّحُهَا وتخَصِّصُهَا ، وَلَا تَكُونُ صِلَاتُهَا إلَّا الجُمَل والظُّرُوف ، وَلَابُدَّ في الصِّلَة مِنْ ضَميرٍ يَعُودُ إلَى المَوصُول .

(باب الموصول والصلة)

قال ابن الخبّاز : حدُّ الموصُول : ما لابد له في تمامه اسْمًا مِنْ جُمْلَة يشفع بها ، والجملة تسمى صلة لأنها وصلته أو لأنها وصلت به ، ويسمى ما لحقته موصولًا ، لأنه وصل بها والموصول على ضربين : أسْمَاء / وحُرُوف ، وكون الاسم موصولًا بعيدٌ في القِيَاس ، لأنَّ حقه أنْ يقوم بنفسه ولا يحتاج إلي غيره ، وكون الحرف موصولًا مناسب لحاله ، لأنَّهُ دَالٌّ على معنى في غيره . ١٥٩/أ

ونَبْدأ بِذِكْرِ الأسْمَاء ، لأَنَّ لهَا التَّقَدُّمَ علَى الأفْعَالِ والحُرُوفِ ، فمنها : **الَّذي** ، والألِفُ واللاَّمُ فِيهَا زائدتان غير معرفتين ؛ لأنَّ مَنْ ومَا الموصولتين معرفتان ، وليس فيهما ألفٌ ولامٌ وفيه أربعُ لُغَاتٍ [١] : الَّذِي بتخفيف الياء ، والَّذِيُّ بتشديدها قال الشاعر : أنشده أبو سعيد :

٤١٢ – وَلَيس المَالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ ‏ ‏ ‏ ‏ وإن أَغْنَـاكَ إلَّا لِلَّـذِيِّ [٢] =

(١) ذكر صاحب البدور الزاهرة لغة خامسة وهي كون الذي بلام مفتوحة من غير لام التعريف وقد قرئ بها شذوذا (البدور الزاهرة ص ٧) .

(٢) البيت لم نهتد إلى قائله . وورد ذكره في السيرافي (٣٥٨/١) ب وروايته :

ولـيـس المال فـاعـلـمـه بمـال ‏ ‏ ‏ ‏ وإن أنـفـقـت إلا لـلـذي

وفي الهمع (٨٢/١) والدرر (٥٥/١) والإنصاف (٢٨١) وروايته : =

....

= والَّذِ بحذف الياء وكسر الذال ، أنشد أبو سعيد أيضًا :

٤١٣ - والَّذِ لَو شَاءَ لكَانَتْ بَرًّا وجَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًّا [1]

والَّذْ بِسُكُونِ الذْالِ ، أنشد الواحدي رَحِمَهُ اللَّهُ :

٤١٤ - ولَمْ أَرَ بَيْتًا كان أَعْجَبَ سَاكِنًا مِنَ الَّذْ بِهِ [2] مِنْ آلِ عَزَّةَ عَامِرِ [3]

فإنْ ثنيته قلت : اللَّذانِ في الرفع ، واللَّذَينِ في الجر والنصب ، وهو معرب في التثنية لأن التثنية لابد لها من الحرف ، وهو يفيد الإِعْرَاب ، وقد قرئ بتشديد نونه [4] ، وفي التنزيل : ﴿ اللذانِّ يَأْتِيَـٰنِهَا ﴾ [5] وفيه : ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا الذَينِّ أَضَلَّانَا ﴾ [6] جعلوا التشديد عوضًا من ياء الذي المحذوفة وتحذف نونه في ضرورة الشعر ، قال :

٤١٥ - أَبَنِي كُلَيبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلَا المُلُوكَ وفَكَكَا الأَغْلَالَا [7] =

= .... مـن الأقـوام إلا لـلـذي .

وفي الألفاظ المترادفة للرماني (٤٤) والغرة لابن الدهان ق (١٩١) .

واستشهد به على كسر ياء الذي مشددة .

(١) البيت لم نهتد إلى قائله :

والبر : خلاف البحر ، الأصم : من الصمم أراد به المصمت الذي لا جوف له وروي :

* أو جبـلًا أشـم مـشـمـخـرًّا *

والمشمخر : العالي . والبيت في السيرافي (٣٥٨/١) والهمع (٨٢/١) والدرر (٥٦/١) والإنصاف (٢٨١) . واستشهد به على حذف ياء الذي وكسر ما قبلها .

(٢) في الأصل : من الذله .

(٣) البيت لم نهتد إلى قائله - وهو في الإنصاف (٢٧٩) والهمع للسيوطي (٨٢/١) والدرر اللوامع (٥٦/١) والألفاظ المترادفة للمرماني (٤٤) ويروى :

فلم أر بيتًا كان أحسن بهجة من اللذ به من آل عزة عامر

واستشهد به على حذف ياء الذي وإسكان ما قبلها .

(٤) القارئ بالتشديد هو ابن كثير قال أبو حيان : وقرأ الجمهور واللذان بتخفيف النون ، وقرأ ابن كثير بالتشديد .

(٥) سورة النساء من الآية (١٦) . (٦) سورة فصلت من الآية (٢٩) .

(٧) البيت للأخطل (غياب بن غوث التغلبي) .

عمي : عمرو بن كلثوم ، ابن أبي حنش ، الملوك : عمرو بن هند الملك وقد قتله عمرو بن كلثوم ، وشرحبيل بن عمرو بن حجر ، وقد قتله عصم بن أبي حنش يوم الكلاب . والبيت في سيبويه والأعلم (٩٥/١) والمنصف (٦٧/١) والأمالي الشجرية (٣٠٦/٢) والسيرافي (١٦٤/١) ب والهمع (٤٩/١) والدرر (٢٣/١) وديوان الأخطل (٣٨٧) وشرح المفضليات للأنباري (٤٣٨) والخزانة (٤٩٩/٢) وابن يعيش (١٥٤/٣) والإنصاف (٩٩) والألفاظ المترادفة للرماني (٤٥) والمحتسب =

....

= فإن جمعته قلت : الَّذِينَ [١] في كل حال ، وهو مبني ، جعلوا الجمع بمنزلة المفرد في البناء ؛ لأن الجمع يخترع له صيغ كالواحد ، ومنهم من يحذف منه الألف واللام في الجمع . وقرئ : ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ ﴾ [٢] ومنهم من يعربه إعراب الزَّيدِينَ ، فيقول : اللَّذُونَ في الرفع ، والَّذِينَ في الجر والنصب ، لأن جمع الاسم يؤذن بتمكينه في الاسمية فلذلك أعربه .

ومنْهَا الَّتِي ، وفيها مِنَ اللُّغَاتِ مَا في الَّذِي ، وتثنيتها كتثنيتها ، تَقُولُ : اللَّتَانِ واللَّتَينِ ، وَيَجُوزُ تَشْدِيدُ نُونِهَا ، وتقولُ في جمعها / اللَّاتِي كالقَاضِي ، واللَّات كَالْقَاضِ واللَّاء كالَّاغِ ، واللَّائِي كالَّاغِي [٣] ، وقال أبو علي في الحجة : إنَّ وَزْنَ اللَّاتِي واللَّائِي فَاعِل ، وتقول في جمعها : اللَّوَاتي واللَّوَائي ، قال الشاعر : ١٥٩/ب

٤١٦ - مِنَ اللَّوَاتِي والَّتِي واللَّاتِي زَعَمْنَ أَنِّي كَبِرَتْ لِدَاتِي [٤]

وَقالَ أَيضًا :

٤١٧ - أَمَنْزِلَتَي مَيٍّ سَلَامٌ عليكُمَا هَلِ الأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَينَ رَوَاجِعُ [٥]

وأنشد ابن السِراج رحمه الله :

٤١٨ - فَإِنْ أَدَعِ اللَّوَاتِي مِنْ أُنَاسٍ أَضَاعُوهُنَّ لَا أَدَع اللَّذِينَا [٦] =

= (١/١٨٥) والغرة لابن الدهان ق (١٩١) مصورة .
واستشهد به على حذف نون اللذان في ضرورة الشعر .

(١) وبالأصل اللذين بتضعيف اللام .

(٢) سورة الفاتحة من الآية (٧) ونص على القراءة في البدور والزاهرة ص (٧) .

(٣) انظر الغرة المخفية ق (٦٠) - أ .

(٤) البيت لم نهتد إلى قائله . وهو في الأمالي الشجرية (١/٢٤) واللسان (لتا) وأنشده أبو عمرو ، وروايته :
.... زعمن أن قد كبرت لداتي
وهو أيضًا في شرح الدرة الألفية لابن القواس ق (١١٢) ب .
واستشهد به على جمع اللاتي على اللواتي .

(٥) البيت لذي الرمة . وتقدم الكلام عليه في الشاهد (٣٦١) .
واستشهد به هنا على أن التي تجمع على اللائي .

(٦) البيت لم نهتد إلى قائله . وهو في الغرة ق (١٩٨) مصورة ، والأصول لابن السراج (٢/٣٠٠) وارتشاف الضرب (١٣٥) واللسان (لذا) .
واستشهد به على أن اللاتي تجمع على اللواتي .

= وأَمَّا الأُولَى [١] فيطلق على جمع المذكر وجمع المؤنث ، وقد جمعها أبو ذؤيب الهذلي في بيت قال :

٤١٩ - وَتبلِي الأولَى يَسْتَلْئِمُونَ علَى الأُولَى تَرَاهُنَّ يومَ الرَّوعِ كالحِدَإِ القُبْلِ [٢]

وأما اللَّاؤُنَ واللَّائِينَ فَهُوَ بِمَعْنَى الذِين [٣] ، أَنْشَدَ أبو علي للكميت :

٤٢٠ - أَلَمَّا تَعْجَبِي وتَرى بَطِيطًا مِنَ اللَّائِينَ فِي الحِقَبِ الخَوَالِي [٤]

البَطِيطُ : العَجَبُ .

والذِي والَّتِي وتثنيتهما يكونان لِمَنْ يعقِلُ ولمَا لَا يعقل ، والَّذِينَ لا يكون إلا لِمَنْ يَعْقل ، وكذلك اللَّاؤُن واللَّائِين ، وجمع التي يكون لِذَوَاتِ العِلْمِ وغَيرِهن وقد تقدم في الأبيات ما يدلك على ما قدمناه .

ومنها : مَنْ : وَهِيَ مختصة بِذَوي العِلْم ، مفردة اللفظ في الإِفْرَاد والتثنية ، والجمع ، وإذَا جئت لها بِصِلَة ، فإنْ عَنيت بها المفرد لم يجز إلا توحيد العائد كقولك ، جَاءَنِي مَنْ أَبُوه خيرٌ مِنْكَ ، وإن عنيت بها التثنية والجمع المذكر والمؤنث جاز توحيد الضمير حملًا على لفظها وتثنيته وجمعه حملًا على معناها ، قال الله ﷻ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ [٥] وقال : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ﴾ [٦] .

وقال تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن لَّا يُؤْمِنُ بِهِۦ ﴾ [٧] فوحد حملًا على اللفظ / وهو كثير ، وقال تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ ﴾ [٨] فجمع حملًا على المعنى .= ١٦٠/أ

(١) في الأصل : الالا .

(٢) وتبلى : من الإبلاء ، وفاعله مستتر فيه ، وهو المنون ، يستلئمون : : يلبسون اللأمة ، الحدأ : جمع حدأة وهي طائر معروف ، والقبل : التي في عينيها قبل بالفتح وهو الحول . والبيت في ديوان الهذليين (٣٧/١) والهمع (٨٣/١) والدرر (٥٧/١) والغرة المخفية (٦٠) - أ والألفاظ المترادفة (٤٦) والأشموني (١/ ٦٨) وابن عقيل (١٤٢/١) والجرجاوي والعدوي (٢٧) .
واستشهد به على استعمال الأولى في جمع المذكر وجمع المؤنث .

(٣) بالأصل اللذين بتضعيف اللام .

(٤) البيت ورد ذكره في المقاييس (١٨٤/١) واللسان (بطط) والغرة لابن الدهان ق (١٩١) مصورة .
واستشهد به على أن اللائين بمعنى الذين في كونه دالًّا على جمع العاقل .

(٥) سورة الأنعام من الآية (٢٥) .

(٦) سورة يونس من الآية (٤٣) .

(٧) سورة يونس من الآية (٤٠) .

(٨) سورة يونس من الآية (٤٢) .

....

= ويجوز الجمع بين الجملتين ، وتقديم الحمل على اللفظ هو الأولى ، كما جاء في الكتاب العزيز ، لأنه هو الظاهر ، قال اللّه تعالى : ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ (سُوٓءُ عَمَلِهِۦ) [١] ، وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهْوَآءَهُم ﴾ [٢] وقال تعالى : ﴿ كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ وَسُقُواْ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ ﴾ [٣] وقال : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ [٤] إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ ﴾ [٥] وقال الفرزدق :

٤٢١ – تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تخُونُنِي   نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ [٦]

وأَمَّا « مَا » فهي مختصة بغير ذوي العِلَم ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴾ [٧] فقد قيل : إِنَّهَا مصدرية ، وقيل : إِنَّهَا بِمَعْنَى مَنْ [٨] ، وكلاهما عن أبي بكر .

وأما أَي : فيكون لذوي العلم وغَيرِهِم بمنزلة الَّذِي والَّتِي ، وأَكْثَرُ استعمالها مضافة ؛ لأن معناها يقتضي الإِضَافَةَ لأنها جُزْءٌ مِنْ كُلٍّ ، ولا يجوز حذف ما تضاف إليه إلا إذا دل الدليل عليه كقوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [٩] أي : أَيَّ الاسْمَيـنِ دَعَوتُمْ أَو أَيَّ الأَسْمَاء .

وأما الألف واللام فلا تخلو مِنْ أَنْ تدخل على اسم أو على صفة ، فإِنْ دخلت على الاسم فَهِيَ [١٠] لِتَعْرِيف الجنس أو لتعريف العَهْد ، وقد ذكرنا ذلك . =

---

(١) سقط ما بين القوسين من الأصل .
(٢) سورة محمد من الآية (١٤) .
(٣) سورة محمد من الآية (١٥) .
(٤) في الأصل : يستمعون ، ولعله قد أشكل عليه بالآية (٤٢) من سورة يونس : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ .
(٥) سورة محمد من الآية (١٦) .
(٦) البيت في ديوان الفرزدق (٣٢٩/٢) وروايته :
تـعـش فـإن واثـقـتـني لا تـخـونـني   ....
وفي سيبويه والأعلم (٤٠٤/١) ومغني اللبيب (٤٠٤/٢) والسيرافي (١٨١/٢) أ وبرواية : « يا ذئب يلتقيان » . واستشهد به على تثنية يصطحبان حملًا على معنى من .
(٧) سورة الشمس من الآية (٥ ، ٦ ، ٧) .
(٨) نص عليه الزمخشري في الكشاف (٢١٥/٤) ولم ينسبه كما نص عليه ابن يعيش في شرح المفصل (١٤٥/٣) ولم يعزه إلى أحد .
(٩) سورة الإسراء من الآية (١١٠) .
(١٠) في الأصل فهو .

....

= وإنْ دَخلَتْ علَى صفة من اسم فَاعِل أو اسْم مَفْعُول أو الصِّفة المشَبَّهَةِ [١] باسْم الْفَاعِلِ كالضارب والمضروب والحسن (فَهِيَ اسْمٌ بِمَعْنَى الَّذِي) [٢] وأَبو عُثْمَانَ المَازني يذهب إِلَى أَنَّها حَرْفٌ [٣] وحجَّتُه أنها لَو كانت اسمًا بمعنى الَّذِي لم يقَدّم ما في حيِّزها عليها وقد قدم في قوله تعالى : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [٤] وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [٥] وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ / ١٦٠/ب لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [٦] وابن السراج [٧] يذهب إلى أنَّها اسْمٌ بِمَعنى الَّذِي والَّتِي ولَا تلحقها تثنية ولا جمع ولا تأنيث ، وإنَّما يلحق هَذا الصفة كقوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ [٨] وكقوله تعالى : ﴿ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [٩] والدليل على أنَّها اسم : عود الضمير إليها كقولك : الضَّارِبُ أَبَاهُ زَيْدٌ ، وجميع الآيات قُدِّم فيها الجَار للتَّبْيِينِ ، وهو متعلق بمحذوف ، تقديره : وكانوا زَاهِدِينَ فيه ، وكذلك البواقي ، فَهَذِهِ الأَسْمَاءُ الموصولة ، وقد بينا معنى الموصول .

ولا يجوز إفْرَادُ المَوصُول عَنِ الصِّلَة ، فلا تقول : جَاءَنِي الَّذِي ، وَلَا مَرَرْتُ بِمَنْ ، حتى تَأْتِي بِالصِّلَةِ ، فأما قول الرَّاجز :

٤٢٢ - أَصَمُّ أَمْ يَسْمَع غِطْريفَ اليَمَن يا فَاصِلَ الخِطَّة أَعْيَتْ مَنْ ومَنْ [١٠]

تقديره : مَنْ مَضَى ومَنْ بَقِي ، وإنما حذف الصلة (لتوهم أَنَّ المعنى الذي قَصَدَهُ) قَدْ بَلَغَ مِنَ العظَمِ مالاَ تُؤَدِّي العِبَارَةُ حَقِيقَتَهُ [١١] .

والذي يوصل به الموصول ستة أشياء : الفِعْل والفاعل كقولك : جَاءَنِي الَّذِي قَامَ أَبوُه والمبتدأ والخبر كقولك : مررْتُ بِمَنْ أَبوُهُ أَمِيرٌ ، والشرط وجوابه كقولك : الَّذي إنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ عَبْدُ الله ، والظَّرف كقولك : الَّذِي خَلْفَكَ زَيْدٌ والجار والمجرور =

(١) في الأصل المشبه .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) نص عليه أبو حيان في الارتشاف (١٣٧) ب .
(٤) سورة يوسف من الآية (٢٠) .
(٥) سورة المائدة من الآية (٥) .
(٦) سورة البقرة من الآية (١٣٠) .
(٧) انظر الأصول لابن السراج (١٨٦/٢) .
(٨) سورة النور من الآية (٢) .
(٩) سورة البقرة من الآية (٢٥٤) .
(١٠) الرجز لعبد المسيح . وهو في العقد الفريد (١٧٨/١) واللسان (غطرف) والغطريف : السيد وقيل : الفتى الجميل وقيل : السخي .
(١١) بعد لفظ « حقيقته » تكررت العبارة الواقعة بين القوسين .

....

= كقولك الذي لكَ دِرْهَمٌ ، والقسم وجوابه كقولك : الَّذِي حَلَفْتُ لَا أَزُورُه زَيدٌ ، فإنْ قيل : لم لم تكن الصلة مفردًا ؟ قلت : لأنَّ المفرد لابد له من إعراب ، فلو وصل به لم يخل من أَنْ يكون مرفوعًا أو منصوبًا أَو مجرورًا ، ومتى كان معربًا بأحد هذه الأنواع لم يخل الموصل مِنْ أن يكون مثله فيها أو مخالفًا له ، فإنْ كان مثله فهو تَابِعٌ ، فمن حيث إنه تابع لا يلزم المجيء به ، ومن حيث إنه صلة يلزم المجيء به وهذه مناقضة ، وإنْ كَانَ مُخَالفًا فهو محتاج إِلَى ضَمِير مضمر يسوغ له ذلك الإِعْرابَ / وعلى كل تقدير يلجئك ما تضمر إلى المصير إِلَى الجملة ، فَبانَ أَنَّ الصلة لابد أَنْ تكون جملة ، فَأوكِ يَدَيكَ على هذا التعليل فإنه دقيق . ١٦١/أ

وإنَّما وصل [1] الموصول بالظرف طلبًا للاختصار ، لأنهم يحذفون ما يتعلق به ، وهو مفهوم من الكلام كما يحذفون ذلك في خبر المبتدأ . فإنْ قلت : الَّذِي خَلْفَكَ زَيدٌ ، فمعناه : الَّذِي اسْتَقَرَّ خَلْفَكَ زَيدٌ .

ولم يختلف النحويون في أنَّ الظرف في الصلة قائم مقام الجملة ، واختلفوا في الظرف الواقع خبرًا فقيل : هو قائم مقام المفردات ، وقيل : قائم مقام الجملة ، ومنشأ الوفاق : أنَّ الصلة لا تكون إلا جملة .

ومنشأ الخلاف أَنَّ الخبر يكون مفردًا وجملة ، ولابُدَّ في الصلة من ضمير يعود إلى الموصول . والمراد بالعائد ضمير يطابق الموصول في حاله من التكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتأنيث والإِفراد والتثنية والجمع ، وذلك لأنَّ الصلة جملة والجملة شأنها الاستقلال فلابد لها من رابط .

وحكى لي شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ بعضهم قرع الباب على نحوي فقال له : مَنْ أَنْت ؟ فقال له : أنا الذي اشتري أخوك التبن فقال له : مِنْ عِنْدِه ؟ فقال : لَا . فقال : في دَاره ؟ فقال : لَا ، فقال : مِنْ أجله ؟ فقال : لَا ، فقال : اذهب فليس مَعَكَ عَائِد ، لأن مضمون الجملة لما لم يتعلق بالذي لم يكن بينه وبين أخي المخاطب علاقة : فلَا تقول : مَرَرْتُ بِالَّذِي قَامَتْ هِنْد .

---

(١) في الأصل فصل .

قال ابن جني: وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الصِّلَةِ ولَا شيءٍ مِنْهَا على المَوصُولِ ، وَلَا يَجُوزُ الفَصْلُ بيـنَ الصِّلَةِ والمَوصُولِ بِالْأَجْنَبِيِّ .

وَلَا تَكون الصِّلَة إِلَّا جُمْلَة خبريَّة ، تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ والكَذِبَ وَلَا تَعْمَلُ الصِّلَةُ في المَوصُول ، وَلَا فِي شيءٍ قَبْلَهُ ، تقول : الَّذِي قَامَ أَخُوهُ زَيْدٌ ، والذِي / أَخُوهُ زَيد أَخُوكَ ، وَمَرَرْتُ بِالَّذِي فِي الدَّارِ ، والتقدير : مَرَرْتُ بِالَّذِي اسْتَقَر فِي الدَّار ، فَحُذِفَ الفِعْلُ وأُقِيمَ الظَّرْفُ مُقَامَه ، فَانتقَل إِلَيه ضَمِيرُهُ ، وَتَقُولُ : جَاءَنِي مَنْ غُلَامُهُ زَيدٌ ، ورَأَيتُ مَا رَأَيتَهُ ، ونظَرت إِلَى القَائِمِ أَخُوهُ . ٥١/أ

أَي : الَّذِي قَامَ أَخُوه ، وعَجِبْتُ مِنَ الجَالِسَةِ أُخْتُهُ ، أَي مِنِ الذي جَلَسَتْ أختهُ قَالَ اللّه ﷻ : ﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ أَي : مِنَ الَّتِي ظَلَمَ أَهْلُهَا ، وتَقُولُ : لَأَضْرِبَنَّ أَيهُمْ قَامَ صَاحِبُه . أَي : الَّذِي قَامَ صَاحِبُه .

قال ابن الخباز : ولا يجوز تقديم الصلة على الموصول وذلك لعلتين : إحْدَاهما : أَنَّ الصلة مبينة للموصول ، وذكر المبين قبل المبين لا فائدة فيه . والثانية : أَنَّ مَعْنى الموصول لا يفهم إلا بالصلة ، ومحلها من الموصول محل الرَّاءِ مِنْ جَعْفَر ، لأن حصول معنى الكلمة بآخرها ، وكما لا يقدم آخر الكلمة على أولها لا يجوز تقديم الصلة على الموصول ، والامتناع شامل لتقديم / الصلة على الموصول . ١٦١/ب

ولتقديم بعضها ، لأَنَّ بعضها مِنْهَا ، والبيان إنما يحصل بجميع الصلة .

(ولَا يجُوز الفَصْل بين الصلة) [١] والموصول بشيء أجنبي منهما ، لأَنَّ الصلة والموصول بمنزلة اسم مفرد ، وكما لا يجوز [٢] الفصل بين آخر الاسم المفرد (وأوله) [٣] لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول ، وإنما قلت : بشيء أجنبي منهما ، احترازًا مِنْ تقديم بعض الصلة على بعض فإنَّ ذلك لا يُعَدُّ فَصْلًا ، لأَنَّ ذلك مِنَ الصِّلَةِ .

ولا يجوز أَنْ تعمل الصلة في الموصول ، لأنها تمامه ، ومنزلتها منه منزلة بعض الكلمة مِنْ بعض ، والشيءُ لَا يعمل في بعضِه ولا في نفسه ، ويجوز أَنْ يقال : =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في الأصل : لا كما بتقديم لا على كما .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

....

= إنَّما (لَمْ) [١] تعمل في الموصول ، لأنها يجب أنْ تَكُون بعده ، فإذَا كَانَ معمولا لَهَا فالجيد أَنْ يكون بعدها فيكون مستحقًّا للتقدم والتأخر في حال واحدة وهذا محال .

ولا تَعْمَل الصِّلة في شيء قبل الموصول ، لأنَّ مرتبة العامل أَنْ يكون قبل المعمول ، فلو عملت الصِّلة في شيء قبل الموصولِ لكان حقها أَنْ تتقدم على ما تقدم على الموصول . وإذَا لم يجُز أنْ تتقدم عليه وهي إلى جانبه فألا تتقدم عليه وبينها وبينه فاصل أولَى .

ولا تَكُون الصلة إلا جملة خبرية ، وقد فسر الخبرية بقوله [٢] : (مُحْتَمِلَةً لِلصِّدْقِ والكَذِب) وإنَّما وجَبَ أَنْ تكون خبرية لأنَّ التخصيص والإيضاح لا يحصل بغير الخبر ، ولهذا كله أَمثلة أنا أسوقها واحدًا فواحدًا ، وأذكر عند كل مثال منها ما يليق به ، تقول : الَّذِي قَامَ أَخُوهُ زَيدٌ . فالَّذِي مبتدأ وقام فِعْل وأخوه فَاعِله ، والهاء عَائِدَةٌ إِلَى الَّذِي ، وقد تَّم الذي بصلته وتمامه عِنْد الهاء ، فصار بمنزلة قَولك : « هَذَا » وَزَيدٌ خبَره ، وتقول : الَّذي أَخُوه زَيدٌ أَخوكَ ، فالذي مبتدأ أيضًا وأخوه مبتدأ ، وزَيدٌ خبره ، والعائد إلَى [٣] الَّذِي الهاء ، وأَخُوكَ خبَر الذي . ولا يجوز تقديم زيد في المسألة / الأولى ، ولا تقديم أَخُوكَ في المسألة الثانية على الَّذِي ، لأنَّ المبتدأ والخبر معرفتان ، وإذَا كانا معرفتين لم يتقدم الخبر على المبتدأ ، لأنه يلتبس بالمبتدأ ، ولو قلت الَّذِي قَامَ أَخُوه عَاقِل ، والَّذِي أَخُوهُ زَيدٌ كَرِيمٌ ، جَازَ التقديم ؛ لأن المبتدأ معرفة والخبر نكرة . تقول : مَرَرْتُ بالَّذي فِي الدَّار ، فالَّذي مَفْعُول تعدى إليه الفِعْل بِالْبَاء وقد وصل بِحَرْفِ الجرّ ، وَالاَستقرار محذوف تقديره : مررت بالَّذِي اسَتَقَرَّ فِي الدَّارِ ، إنْ أَرَدْتَ المَاضِيَ ، وإنْ أَرَدْتَ المستقبل قدرت يَسْتَقِرُّ ، وفي الفعل المقدر ضَمِيرٌ يعُود إلَى المَوصُول مستكنًّا فيه ، فلما حذف نُقِل الضمِير الذي كان في الفعل إلَى حَرْف الجرِّ فارتفع به ، كما كان يرتفع بالفعل ، ولو جئت بظاهر فقلت : مَرَرْتُ بِالذِي فِي الدَّار أَبُوه كان لك في أبوه وجهان : أَنْ ترفعه بالظَّرف ، لأنه فِي موضع الضمير . والثاني : أَنْ ترفعه بِالابتداء وتجعل الظَّرْفَ خَبَرًا مُقَدَّمًا ، ويجوز أَنْ تَقُولَ : مَرَرْتُ بِالَّذِي أَبُوُه فِي الدَّارِ ، ومِرَرْتُ بِالَّذِي هُوَ فِي الدار ، فيكون أَبُوه وهُوَ مبتدَأينِ ،=

١٦٢/أ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) انظر اللمع ق (٥٠) ب .

(٣) في الأصل إلى زيد .

....

= والظرف خَبَرُه . وفي التنزيل : ﴿ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي خَوۡضٖ يَلۡعَبُونَ ﴾ (١) وإنَّمَا حكمنا بنقل الضمير إلى الظرف لئلا تخلو الصِّلة من العائد ، ولئلا يكثر الحذف وتقول : جَاءَني مَنْ غُلَامُهُ زَيدٌ فَمَنْ فَاعِلٌ ، وغُلَامُه زَيدٌ صلته ، ولا يجوز تقديم زَيدٍ على غُلَامِه لما ذَكرنا ، ويجوز أَنْ تكون مَنْ نكرة موصوفة ، كأنك قلت : جَاءَني إِنْسَانٌ غُلَامهُ زَيدٌ ، والفرق بينهما أَنَّك إذَا جعلتَ مَنْ موصولة لم يكن للجملة موضع مِنَ الإِعراب ، لأَنَّ الصلة لا موضع لها من الإِعْرَاب ، لأَنَّ المفرد لَا يَقوم مقامها ، وإِذَا جعِلت مَنْ نكرة موصوفة كَانَ موضع الجملة رَفْعًا لأنها صفة مرفوع ، وتقول : رَأَيتُ مَا رَأَيتَهُ ، فقصة « ما » كقصة مَنْ إنْ جعلتها مَوصولة لم يكن للجملة موضع من الإِعراب ، وإنْ / جعلتها موصوفة كانت الجملة فِي موضع نصب ، لأَنَّ « مَا » مَنْصُوبَةٌ . ١٦٢/ب

وتقول : نظرت إِلَى القَائِم أَخوه فالألف واللام بمعنى الَّذِي ، وقَائم صلته وهو في تقدير الفعل الصريح ، ولما كَانَتِ الصِّلَةُ ها هنا اسْمًا صَرِيحًا أُعْرِبَتْ ، ويدلك علَى أَنَّ اسم الفاعل في معنى الفعل الصريح إجْمَاعُهُم على إعْمَاله ، وَهو بمعنى المَاضِي كقولك : جَاءَنِي الضَّارِبُ زَيدًا أَمْسِ ، فَلَولَا أَنه في تقدير الفِعْلَ - كأنك (قلَت) (٢) جَاءَنِي الذي ضَربَ زَيدًا أمْسِ لم يجز أَنْ يعمل ، وهو للماضي . وقالوا : إِنَّه لا يجوز أَنْ يعملَ في المستقبل ، فلا تقول : الضَّارِبُ زَيدًا غَدًا عَبْدُ اللّه لأَنَّ اسم الفَاعل يعمل في المستقبل من غير ألف ولام كقوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ متمٌّ نورَه ﴾ (٣) .

فأما قول جرير :

٤٢٣ - فَبِتُّ والهَمُّ يَغْشَانِي طَوَارِقُهُ ... مِنْ خَوفِ رِحْلَةِ بَينِ الظَّاعِنِينَ غَدًا (٤)

فإن غَدًا مُتَعلق ببين لَا بِالظَّاعِنِينَ كذَا قَالَ أَبُو عَلِي . =

---

(١) سورة الطور من الآية (١٢) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) سورة الصف من الآية (٨) .

(٤) الهم : الحزن ، الطوارق : جمع طارقة : وهي ما يأتي ليلًا .
والبيت في ديوان جرير (١٢٥) وروايته :

باتت همومي تغشاها طوارقها ... من خوف روعة بين الظاعنين غدًا

....

= وتَقُول : عَجِبْتُ مِنَ الجَالِسَةِ أخْتُه « فالألف واللام (بـ) معنى الَّذِي ، لأنَّ العائد عليه مُذَكَّر ، وإنما أَنَّثْتَ جَالِسَةً لأنَّ الفاعلة « أخْتُه » فتذكير اسم الفَاعل وتأنيثه مبنيان على ما يرتفع به ، وتذكير الألف واللام وتأنيثه مبنيان على عائده ، وفي التنزيل : ﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ [1] فالألف واللام بِمَعْنَى الَّتِي ، لأنَّ العائد مؤنث ، وظَالِمٌ مذكر ؛ لأنَّ فاعله أهلها .

وتقول « لَأَضْرِبَنَّ أَيَّهُم قَامَ صَاحِبُهُ » هَذِه المسألة ذكرها أَبو الفتح [2] وابن السراج قد منع أَنْ توصَلَ « أَيّ » بِالفِعْل المَاضي فَلَا يُجِيزُ ضَرَبْتُ أَيَّهُمْ ضَرَبَك ، ولكِنْ تَقُولُ : لأَضْرِبَنَّ أيهُمْ يضربُكَ ، وحكى أَنَّ الكِسائي سُئِلَ عَن الفرق بين المسألتين في حلقة يونس فقال : أَي خُلِقَتْ كَذَا [3] ، وذَكَرَ ابْنُ السَّرَاج [4] في الفرق أنَّ أيًّا وضعت على الإِبْهَام فلا يجوز أَن توصل بالفعل الماضي / لأنه ثابت ١٦٣/أ متحقق ، فهو ينافي ما وضعت عليه ووصلها بالفعل المستقبل يناسب معناها ؛ لأنه لم يوجد بعد فلم تتعين أَيٌّ ، ومن حكمها أنَّها إذَا وصلت بالمبتدأ والخبر وحذف شَطْر صِلَتِها بُنِيَتْ على الضَّمِّ عِنْدَ سيبويه [5] كقولك : لأضربَنَّ أَيُّهم أَفْضَلُ ، لأن حذف شطر صلتها يمحض نقصها ، وقد خولف في ذلك فقال الخَلِيلُ [6] : هو عَلَى الحِكَايَة كأنك قلت : لَأَضْرِبَنَّ الَّذِي يُقَالُ لَهُ : أَيُّهُمْ أَفْضَلُ واستصوبه ابن السراج [7] وقال : إنَّ القَولَ يُحْذَفُ كَثِيرًا فِي كَلَامِهِمْ .

---

(١) سورة النساء من الآية (٧٥) .

(٢) انظر اللمع ق (٥١) - أ وانظر ابن يعيش (١٤٥/٣) .

(٣) نص عليه الرماني في الألفاظ المترادفة (٥٣) .

(٤) المرجع السابق . (٥) انظر سيبويه (٣٩٨/١) .

(٦) الكتاب لسيبويه (٣٩٧/١) قال : وزعم الخليل أن أيهم وقع في اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية كأنه قال : اضرب الذي يقال له : أيهم أفضل .

(٧) نص عليه في الأصول (٢٧٣/٢) .

قال ابن جني : فَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ في الصِّلَة مَنْصُوبًا متَّصِلًا بِالْفِعْلِ ؛ جاز حَذْفُهُ جَوَازًا حَسَنًا لِطُولِ الْكَلَامِ تَقُولُ : كَلَّمْتُ الَّذِي كَلَّمْتَ ، فَحُذِفَتِ الْهَاء لِطُولِ الاسْمِ .

فَإِنْ انْفَصَلَتْ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهَا تَقُولُ : الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ ، وَلَا تَقُولُ : الَّذِي مَرَرْتُ زَيْدٌ لِانفصَالِ الضَّمِيرِ مِنَ الفِعْلِ ، واتِّصَالِهِ بِالبَاءِ ، ولَو قُلْتَ : ضَرَبْتُ الَّذِي قَامَتْ هِنْدٌ لَمْ يَجُزْ ، لأَنَّهُ لَيسَ فِي الجُملَةِ ضمير يَعُودُ علَى المَوصُول مِنْ جِهَة صِلَتِه ، فَإِنْ قُلْتَ :

عِنْدَه أَوَ مَعَه أو نحو ذَلِكَ ؛ صَحَّتِ المسْأَلَة لِعَود الضَّمِير مِنَ الصِّلَة / وَلَو ٥١/ب قُلْتَ : ضَربت التي سوطًا أخوها جعفر لم يجز ؛ لأنك فصلت بالسوط وهو أجنبي بين الصلة والموصول وصِحَّةُ المَسْأَلة أَنْ تَقُولَ : ضَرَبْتُ الَّتِي أَخُوهَا جَعْفَر سَوطًا ، أو ضَرَبْتُ سَوطًا ، الَّتِي أَخُوهَا جَعْفَر ، أَو سَوطًا ضَرَبْتُ الَّتِي أَخُوهَا جَعْفَرٌ ، كلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ .

قال ابن الخبّاز : وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ العَائِدِ مِنَ الصِّلِةِ ، لأَنَّه هو الذي رَبَطَهَا بِالمَوصُولِ ، فَحَذْفُهُ يَقْطَعُ مَا بينَهَا وبَينَهُ ، فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا متَّصِلًا بفعل جاز حذفه ، (وقولنا : مَنْصُوبًا احترازًا من المَرْفُوع فإنَّ حَذْفَهُ)[1] يَجُوزُ جوازًا قبيحًا كقراءة بعضهم[2] : ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنُ ﴾[3] أي : الَّذِي هُوَ أَحْسَن ، وإنَّما قبح حذفه ، لأنه شطر الجملة وقولنا : متصلا ، احترازًا من المنفصل كقولك : الذِي إيَّاهُ أكرمْتُ زَيدٌ .

لَا يَجُوز حذفه ، لأنَّ الضمير المنفصل يجري مجرى الظَاهر ، وقولنا : بِفِعْلٍ احترازًا من المتصل بالحرف كقولك : الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ زَيدٌ ، لَا يَجُوزُ حذفه ، لأنه في الأصل مبتدأ ، وقد كثر حذف العائد في القرآن ، قال اللّه تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾[4] وقال تعالى : ﴿ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾[5] وقال تعالى : =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) هي قراءة يحيى بن معمر وابن أبي إسحاق (البحر المحيط ٤/٢٥٥) .

(٣) سورة الأنعام من الآية (١٥٤) . (٤) سورة الزمر من الآية (٢٣) .

(٥) سورة البقرة من الآية (٢٥٣) .

....

= ﴿ أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ (٢) وقد جاء الإثبات على الأصل قال تعالى : ﴿ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ (٣) وقال تعالى : ﴿ أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ (٤) وإنَّمَا حَسُنَ حَذْفُهُ ؛ لأنَّ الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة اسْم واحد . فَحُذفَ العائد تخفيفًا ، فإن انْفَصَلَ الضمير عن الفعل واتصل بحرف جر / لم يجز حذفه تقول : الَّذي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ ، وفي التنزيل : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ ﴾ (٥) وإنَّمَا لم يجز الحذف لأنَّ حذفه يفضي إلى حذف حرف الجر ، لأنه لا يجوز بقاء الجار بغير مجرور ، وأجاز ابن السراج (٦) مررت بالذي مررت ، وسرت إلى الذي سرت ، يريد مررت بالذي مررت به وسرت إلى الذي سرت إليه ، فحذفت حرف الجر من الصلة ، لأنها من جنس الفعل الذي تعدى إلى الموصول ، وقد ذكرت مع الفعل الأول الحرف الذي حذفته من الصلة ، فإن اختلف الفعلان لم يجز الحذف كقولك : مررت بالذي سرت ، لأنك لم تذكر إلى .

١٦٣/ب

واعلم أن قولك : ضربت الذي قام زيد . يفسد من وجه ويصح من وجه ، فوجه الفساد : أن ترفع زيدًا بقام ، لأنه ليس في الصلة ضمير يعود إلى الموصول . ووجه الصحة : أن تجعل في قام ضميرًا يعود على الذي وترفع زيدًا بأنه بدل من الضمير ، ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع ، ويجوز أن تنصب زيدًا فتجعله بدلًا من الذي وإذا رفعت زيدًا بقام وجئت بعائد صحت المسألة كقولك ضربت الذي قام زيد عنده أو ضربت الذي قام زيد معه .

ويجوز أن يكون العائد في الصلة بعض الجملة وفضله ويجوز أن يكون قريبًا من الموصول ، وأن يكون (٧) بعيدًا ، منه ، لأن اعتلاق الصلة بالموصول حاصل منه على كلا التقديرين .

ولا يجوز أن تقول : ضربت التي سوطًا أخوها جعفر ، لأن التي موصول وأخوها=

---

(١) سورة الأنعام من الآية (٩٠) .
(٢) سورة الفرقان من الآية (٤١) .
(٣) سورة البقرة من الآية (٢٧٥) .
(٤) سورة الأنعام من الآية (٨٩) .
(٥) سورة الأنبياء من الآية (١٠١) .
(٦) نص عليه أبو حيان في الارتشاف ولم يعزه إلى أحد ق (١٢٨) ب - (١٢٩) أ قال : وإن كان الضمير مجرورًا بحرف جر فيجوز حذفه إن جر الموصول حرف مثله معنى ومتعلقًا .
(٧) في الأصل تعيدًا وهذا تصحيف .

قال ابن جني: ولكِنْ لو قُلْتَ : سَوطًا مررْتُ بِالَّذِي ضرَبْتُه ، لَمْ يَجُزْ ؛ لأنك قدَّمْتَ السَّوط - وهو منْصُوب بِمَا في الصِّلة عَلَى المَوصُول . ولَوْ قُلْتَ : جَاءَنِي الَّذِي هَلْ قَامَ غُلَامُه ، لَمْ يَجُزْ لأَنَّ الاسْتِفْهَام لَا يَدْخُلُه صِدْقٌ ولَا كَذِبٌ ، فلِذَلِكَ لَا يَكُونُ صِلَةً ، وكَذلِكَ الأمْرُ والنَّهْيُ ، وكذَلِكَ لَو قُلْتَ : الَّذِي يَومَ الجُمُعَة زَيدٌ ؛ لَمْ يَجُزْ ؛ لأنَّ ظُرُوف الزَّمان لا تكونُ صِلَاتٍ لِلْجُثَثِ كمَا لَا تكوُنُ أَخْبارًا عَنِ الجُثَثِ . ولكِنْ تَقُول : عَجِبْتُ مِنَ القِيَام الَّذِي يَومَ الجُمعَة لأَنَّ ظرُوفَ الزَّمان تَكونُ صِلَاتٍ للأَحْدَاثِ كما تكونُ أخبَارًا عَنْها ، وتقول : ضرَبْتُ الذِي قَام غلَامه زَيدٌ ، وإنْ شئت زَيدًا ، وإن شِئْتَ زَيدٍ ، أمَّا الرَّفعُ فَعَلَى أَنْ يَكُونَ زَيدٌ بَدَلًا مِنَ الغُلَام ، والنَّصْبُ / علَى أَنْ يَكوُنَ بَدَلًا مِنَ الَّذِي ، وإذَا جَرَرْتَ جَعَلْتَه بدَلًا مِنَ الهَاءِ في غُلَامِه ، قال الفَرَزْدَقُ : ٥٢/أ

عَلَى حَالَةٍ لَو أنَّ فِي القَوم حَاتِمًا ... عَلَى جُودِه لضَنّ بِالمَاءِ حَاتِمِ

جَرَّ حَاتِمًا ؛ لأنه بدَل من الهَاء فِي جُوده .

=جعفر صلة وسوطًا مصدر لضربت أجنبي من الصلة والموصول ، لأنه مصدر فعل عامل في الموصول ، فلو كان في الصلة لم يعمل فيه ما عمل في الموصول . ولصحة المسألة ثلاث صور : إحداها : أن توقع سوطًا بعد الصلة [1] فتقول : ضربت التي أخوها جعفر / سوطًا ، فيكون قولك : التي أخوها جعفر بمنزلة هند كأنك قلت : ١٦٤/أ ضربت هندًا سوطًا . الثانية : أن توقع سوطًا بين ضربت والتي فتقول : ضربت سوطًا التي أخوها جعفر ، فكأنك قلت : ضربت سوطًا هندًا [2] .

الثالثة : أَنْ تقدم سَوطًا على ضَرَبْتُ فتقول : سَوطًا ضَربْت التي أُخوها جَعْفَر ، هذا ما ذكره [3] ، ويجوز سَوطًا التي أَخُوهَا جَعْفَر ضَرَبْت ، والتي أُخُوها جعْفَر سوطًا ضرَبْت ، فهاتان صورتان أخريان .

قال ابن الخباز : ولا يجوز أن تقول : سَوطًا مرَرْت بالذي ضَرَبْته لأَنَّ سَوطًا =

---

(١) لفظ (بعد الصلة) تكرر بالأصل بعد المثال اللاحق به .

(٢) في الأصل : ضربت هندًا سوطًا والصواب ما أثبتناه .

(٣) انظر اللمع ق (٥١) ب .

....

= مصدرٌ عملت فيه الصلة ، ولا يقع المعمول حيث لا يقع العامل ، وصحة المسألة أنْ تقول : مرَرْتُ بِالَّذِي سوطًا ضرَبْتُه ، لأنَّ سَوطًا مِنَ الصلة فيجوز أنْ يكون إلَى جَانِب الَّذِي ، وتقول : مَرَرْتُ بِالَّذِي ضَرَبْتُهُ سَوطًا فتوقعه بعدَ الفِعل . ومِن المُمتنع أَنْ تقول : مرَرْتُ بِسَوط الَّذِي ضَرَبْتُه ، لأنك فصلت بينَ الجار والمجرور وقدمت الصِّلة على الموصول ، ولا يجوز مَرَرْتُ سَوطًا بالذِي ضَرَبْتُه ، لأنك قدمت (الصِّلَة على الموصول) [١] فإنْ قلت : ضَرَبْتُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ سَوطًا ، فنصبت سوطًا (بضَرَبت) [٢] الأول جَاز أنْ تقول : ضربْتُ سَوطًا الَّذي ضَرَبْته ، وسَوطًا ضربت الذِي ضَرَبْتُه ولا يجوز ضَرَبْتُ الَّذِي سَوطًا ضَرَبْتُه لأنك فصلت بين الصلة والموصول بِشَيءٍ أجنبي منهما ، فإنْ نَصَبته بِضَرَبت الثاني فقد ذكرنا حكمه ، ولو قلت : جَاءَنِي الذِي هَلْ قامَ غُلَامُه ، لَمْ يَجُز ؛ لأنَّ الاستفهام ليس بِخَبَر ، فلا يكون به إيضَاح ، والأمرُ والنَّهي والنِّداء والتَّمنِّي والتَرَجِّي والتَّعَجُّب عند ابن السراج ، والتحضِيض والعَرْض والدعاء ، لا يكونِ واحد منها صِلَةً لِلمَوصُول [٣] فإنْ جئت بالقول قبلها كلها جاز وقوعها صلة ؛ لأنَّ القولَ خَبَرٌ وهو الصِّلة ، وهذه الأشياء مَحْكِيَّةٌ بِهِ ، وأنشدو اللفرزدق / : ١٦٤/ب

٤٢٤ - وَإنِّي لَرَام نظرةً قِبَل التِي ... لَعَلِّي وإنْ شَطَّتْ نواهَا أَزُورُهَا [٤]

أَرَادَ قِبَلَ الَّتِي [٥] أَقُولُ ، وكَذلِكَ تَقُولُ : جَاءَنِي الَّذِي قُلْتُ لَكَ : أَكْرِمْهُ ، ورَأَيتُ الَّذِي قَالَ لَكَ الأَمِيرُ : لَا تَذْهَبْ إِلَيهِ ، ولا تقول : الَّذِي يَومَ الجُمُعَةِ زَيدٌ ؛ لأَنَّكَ لما أخبرَت عَن الَّذِي بِزَيد صَار جُثة .

وظُرُوف الزمان لا تكون صِلَاتٍ لِلْجُثَثِ كما لَا تكون [٦] أخبارًا عنها . وقد=

(١ - ٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) قال أبو حيان : ومذهب الجمهور أنها لا تكون طلبية وأجاز الكسائي أن تكون جملة نهي فيجيز : الذي أضربه أولًا تضربه زيد ، وأجاز المازني أن تكون دعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي يرحمه اللّه زيد . (الارتشاف ١٣٥ - أ) .

(٤) شطت : بعدت . النوى : الدار ، أو التحول من دار إلى دار .
والبيت في الخزانة (٤٨١/٢ ، ٥٥٩) ومغني اللبيب (٣٨٨/٢) والأشموني (٧٥/١) وروايته : وإني لراج . والهمع (٨٥/١) والدرر (٦٢/١) والغرة ق (١٩٧) مصورة واستشهد به على وقوع جملة الترجي صلة لأنها محكية بالقول المقدر .

(٥) في الأصل الذي .

(٦) في الأصل يكون وهو تصحيف .

....

= ذَكَرْنَا عِلَّةَ ذلك في خَبَر المبتدأ ، وكذلك لا تقول : مَنْ يَومَ الخَمِيس عَبْدُ اللّه فإنْ قلت : عجِبْت مِنَ القِيَام (الَّذِي) [(١)] يَومَ الجُمعة جَازَتِ المَسْأَلة ؛ لأنَّ الذي مصدر ، لأنَّك جعلته صفة للمصدر ، فَجَازَ أنْ تصله بظرف الزمان ، كما يجوز الإِخْبَار عَنْه ، وقد ذكرنا علة ذلك ، ولا تقول : التي يَومَ الجُمُعَةِ هِنْد ، وتقول : عجِبْتُ منْ فِعْلَتِكَ الَّتِي يَومَ الجُمُعَة . وتقول : ضَرَبْتُ الَّذِي قَامَ غُلَامُهُ زَيدٌ ، فَيَجُوز في زَيدٍ الرفع والنصب والجر ، فالرفع على أن يكون بدلًا مِنْ غُلَامِهِ ، وهذا مما يستدل به على أنَّ المبدل منه ليس في حكم الطرح ، لأنك لو حذفت غلامه تقديرًا لبقي الموصول بلا عائد ، وإذَا أبدَلْتَ زيدًا من غُلَامه لم يكن هو الذِي (و) لابد من غلامه ، وهو مضاف إلى ضَمِير الَّذِي ، فلو كان هو الذي لكنت قد أضفت الشيء إلَى ضَمِيره ، والنَّصْبُ على أَنْ يكونَ بَدلًا مِنَ الَّذِي ، لأنَّه في موضع نَصْب والجرّ بَأنْ يكونُ بَدلًا مِنَ الهَاء في غُلَامِه ، وهو في النصب والجر الَّذِي في المَعْنَى ، أما النَّصْب فلأنَّ زَيدًا فِيهِ بدَلٌ مِنَ الَّذِي ، وأَمَّا الجَرُّ فلأنَّ زَيدًا (فِيهِ) [(٢)] بَدَلٌ مِنَ الهَاءِ التي هِيَ الَّذِي في المَعْنَى قَالَ الفَرزْدَقُ :

٤٢٥ - ولمَّا تَصافَنَّا الإدَاوةَ أَجْهَشَتْ ... إلَيَّ غضون العَنْبَرِيِّ الجُرَاضِمِ
وجَاءَ بِجُلْمُودٍ له مثل رأسه ... لِيشقي عليه المَاء بينَ الصَّرَائِمِ
علَى حَالَة لَو أَنَّ في القَومِ حَاتِمًا ... علَى جُودِه لضَنَّ بِالمَاءِ حَاتِمِ [(٣)]

ويروى * علَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ * فلا شاهد فيه حينئذ / . ١٦٥/أ

(١ - ٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) تصافنا : تقاسمنا الماء بالمصافنة ، وذلك بأن توضع حصاة في أسفل الإناء ، ويصب فيه قدر ما يغمرها من الماء فيشرب الواحد ثم يصب أيضًا كذلك فيشرب الآخر وهلم جرًا ، فيأخذ كل واحد مثل نصيب صاحبه . أجهشت : تهيأت للبكاء ، الغضون جمع غضن ، وهو جلدة العين الظاهرة ، الجراضم : الأكول الواسع البطن . والصرائم : جمع صريمة ، وهي القطعة من النخل والإبل . والأبيات بديوان الفرزدق (٢٩٧/٢) والأول في المقاييس (٢٩١/٣) واللسان (صفن ، جرضم) والثالث في الشذور (٣٠٣) والكامل للمبرد (١٣٧/١ ، ١٣٨) وابن يعيش (٦٩/٣) روي :

على ساعة لو كان في القوم حاتم ... على جوده ضنت به نفس حاتم

وعلى ذلك فلا شاهد فيه . والأخير في الصحاح (حتم) . واستشهد به على إبدال « حاتم » من الضمير في جوده .

قال ابْنُ جِنِّيّ : واعلم أنَّ الصِّفَة والتَّوكِيدَ والبدَلَ والعَطْف إذَا جَرَى وَاحِدٌ مِنْهُنَّ علَى الاسْمِ الموصُول آذَنَ بِتَمَامِهِ وانْقِضَائِهِ ، تقوُل : مرَرْت بِالضَّارِبِينِ زَيدًا الظَّرِيفِينَ ، ولَو قُلْتَ : مَرَرْتُ بالضَّارِبِينَ الظرِيفِينَ زَيدًا لَمْ يَجُز ؛ لأنَّكَ لَا تَصِفُ الاسْمَ وقَدْ بَقِيَتْ مِنه بَقِيَّةٌ ، فإنْ قلت : بالضَّارِبِينَ أَجْمَعُونَ زَيدًا ؛ جاز أَنْ تَجْعَل أجْمَعُون تَوكِيدًا للضمِير فِي الضَّارِبِين ، وكَذَلِكَ لو قُلْتَ : مرَرْت بِالضَّارِبِينَ إخْوتِك زَيدًا ، فجَعَلْتَ الإِخْوةَ بِدَلًا مِنَ الضَّارِبِينَ لَمْ يَجُزْ ؛ لأنَّكَ لا تُبْدِل مِنْ الاسْمِ ، وقَدْ بَقِيَتْ مِنْه بَقِيَّةٌ ، وصِحَّتُها أَنْ تَقولَ : مَرَرْتُ بِالضَّارِبِينَ زَيدًا إخْوَتُكَ ، ولو قُلْتَ : مررت بِالضَّارِبِينَ وزَيدٍ هِنْدًا ؛ لَمْ يَجُزْ ؛ لأَنَّكَ لَا تَعْطِفُ علَى الاسْمِ وقَدْ بَقِيَتْ مِنْهُ بَقِيَّةٌ ، وَلَكِنْ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِالضَّارِبِينَ / هِنْدًا وَزَيدٍ ، وتقول في الصفة : عجِبْتُ مِنَ الضَّارِبِ زَيدًا الظَّرِيفِ ، وتقول :

٥٢/ب

القَائِمَانِ الزَّيدَان فتثني اسمَ الفَاعِل ، كَمَا تَأْتِي فِي الفِعْل بعَلَامة التَّثْنِية في قولك : اللَّذَانِ قَامَا الزَّيدَانِ ، وتقول : القَائِمُ أَخَوَاهُمَا الزَّيدَان ، فَتوَحِّدُ اسْمَ الفَاعِلِ كَمَا تُفْرِدُ الفِعْلَ إذَا قُلْتَ : اللَّذَان قام أَخَوَاهُمَا الزَّيدَانِ ، وكَذَلِكَ الجَمْعُ والتأْنِيثُ فَاعْرِفْه أَلَا تَرَاكَ تَقُولُ : القَائِمَة أُخْتُه زَيدٌ ، فَتُؤَنِّثُ كما تُؤَنِّثُ لَفْظَ الفِعْلِ فِي قَولِكَ : الَّذِي قَامَتْ أُخْتُه زَيدٌ ، وتقول : الذَّاهِبُ أَخُوهَا هِنْد فتذَكِّر كمَا تَقُولُ : الَّتِي ذَهَبَ أَخُوهَا هِنْدٌ .

قال آبن آلخَبَّاز : واعلم أنَّ الموصول والصلة بمنزلة الاسم المفرد ، والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه : أحدها : أنَّ الصلة لا موضع لها من الإعراب كما لا موضع لبعض الاسم من الإعراب والثاني : أنَّه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول ولا تقديمها عليه . والثالث : أنه لا يجوز حذف الموصول وتبقية الصلة ، ولا حذف الصلة وتبقية الموصول ، فإنْ جاءَ مِنْ ذَلِكَ شَيء فَهُوَ قَلِيلٌ لا يعتد به ، فإذا عرفت ذلك وأردت أَنْ تُجْرِي على الموصول تابعًا مِنْ صفة أو توكيد أو بدل أو عطف لم يجز ذلك حتى يستوفي صِلَته بَالِغَةً ما بلَغَتْ ، ولو بَقِيَتْ مِنْهَا كلمة واحدة لم يَجُزْ ، لأنك لم تُتَمِّمَهُ ، فلا تقول : مَرَرْتُ بِالضَّارِبِينَ الظَّرِيفِينَ زَيدًا ، لأَنَّ زيدًا منصوب بالضَّارِبِينَ فقد وصَفْتَ المَوصُول قَبْلَ تَمَامِه وصحة المسألةِ أن تقول : مرَرْت =

....

= بالضَّارِبِينَ زَيدًا الظَّرِيفِينَ ، ولو قلت : مَرَرْتُ بِالضَّارِبِينَ الظَّرِيفُونَ زَيدًا ، فجعلت الظَّرِيفِين بدَلًا مِن الضَّمِير الذِي فِي الضَّارِبِينَ جَازَتِ المَسْأَلة ، لأنه مِنَ الصِّلَة ، ولك أَنْ تقدم زَيدًا علَيهِ ؛ لأن كل واحد مِنْهُمَا مِنَ الصِّلَة ، وَلَا يَجُوزُ مَرَرْتُ بِالضَارِبِينَ أَجْمَعِينَ زَيدًا ، لأنك أكدت الموصول قبل تمامه وصحة المسألة أن تقول : مررت بالضّارِبِينَ زَيدًا أَجْمَعِينَ ، ولو قلت : مرَرْتُ بِالضَّارِبِينَ أَجْمَعُون زَيدًا فجعَلْتَ أجمعِينَ توكيدًا للضمير الذي في الضَّارِبِينَ ؛ جَازت المسألة ؛ لأنَّ أجمعُونَ قَدْ صَارَ مِنَ الصِّلَةَ ، ولا تقول : مرَرْت بالضَّارِبِينَ إخوَتك زَيدًا ، لأنك أبدلت من الموصول قبل تمامه ، وصحة المسألة أن تقول : مَرَرْتُ بِالضَّارِبِينَ زيدًا إِخْوَتِكَ ولو قلت : مررت بالضارِبِينِ أَخْوَتُك زيدًا ، فجعلت إخوتَك بدلًا من الضمِير فِي الضَّارِبين جَازَتِ المَسْأَلة ، لأنَّ إخوَتَك قَدْ صار مِنَ الصِّلَةِ ، ولا تقول : مَرَرْت بِالضَّارِبِينَ وزَيدٍ [١] هِنْدًا ، لأنك عطفت على الموصول قبل تمامه ، وصحة المسألة أن تقول : مررت بالضَّارِبِينَ هِنْدًا وزَيدٍ [٢] ، ولو قلت : مررت بالضَّارِبِينَ وَزَيدٌ هِندًا [٣] فرفعت زَيدًا / ١٦٥/ب عَطْفًا عَلَى المستكن في الضَّارِبِينَ جَازَت المسألة ، لأنه قد صار من الصِّلة ، والجيد أَنْ تُؤَكِّدَ فتقول : مَرَرْتُ بِالضَّارِبِينَ هُمْ وزَيدٌ هِنْدًا .

والحال والاستثناء بمنزلة التوابع تقول : « جَاءَنِي الَّذِي قَصَدَهُ أَخُوكَ رَاكِبًا يَومَ الجُمُعَةِ مَاشِيًا » فَالَّذِي مَوصُولٌ ، وقَصَدَهُ أَخُوكَ فِعْلٌ وفَاعِلٌ ، وَهُوَ صِلَتُه ، والهَاءُ عَائِدَةٌ علَيهِ ورَاكِبًا حَالٌ مِنَ الهَاءِ ، ويوم الجُمُعَةِ متعلق بِرَاكِبًا ، ومَاشِيًا حَالٌ مِنَ الذِي ، ولا يجوز الفصل بِمَاشٍ بين الَّذِي وغيره ، مِنْ هَذه الكَلِم ولا بين كل كلمتين منها إلى يَومِ الجُمُعَة ، ويجوز تقديم مَاش علَى الَّذِي ، لأَنَّ الَّذِي وَصلَته كَزَيدٍ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : جَاءَني مَاشِيًا زَيدٌ .

وإذَا ثَبَت أَنَّ اسم الفاعل بمنزلة الفعل فاعلم أنه يعامل معاملته فيُوَحَّدُ مُسْنَدًا إلى الاثنين والجمع ، تقول : القَائِمُ أَخواهُمَا الزَّيدَانِ ، كما تقول : اللَّذانِ قامَ أَخَواهُمَا الزَّيدَانِ ، ومَنْ قَالَ : قَامَا غُلَامَاكَ قالَ : القَائِمَانِ أَخواهُمَا الزَّيدَانِ ، وتقولُ : الذَّاهِبُ غِلَمَانُهُ عَمْرو فتُوحِّد كما تقول : الَّذي ذَهَبَ غِلْمَانهُ عَمْرٌو ، وَمنْ قَالَ : أَكلوُنِي =

(١) في الأصل زيد بدون واو العطف.
(٢) في الأصل وزيدًا بالنصب وهو خطأ.
(٣) في الأصل وهند بالرفع مع العطف وهو خطأ.

....

= البَرَاغِيثُ قَالَ : الذَّاهِبُونَ غِلْمَانُه عَمْرٌو ، وتقول : القَائِمَة أُخْتُه زَيدٌ ، فتؤنث اسم الفاعل ؛ لأَنَّ الفاعل مؤنث حقيقي كما تقول : الَّذِي قَامَتْ أُخْتُه زَيدٌ ، وتقول : الذَّاهِبُ أَخُوها هِنْدٌ فتذكر اسم الفاعل ، لأَنَّ الفاعل مذكر .

واعلم أَنَّ أبا الفتح [١] قد أشار بهذه المسائل الثلاث الَّتِي هِيَ القَائِمُ أَخَوَاهُمَا الزَّيدَان ، والقَائِمَةُ أُخْتُه زَيدُ ، والذَّاهِبُ أَخُوهَا هِنْد إِلَى بَاب مِن النحو بدِيعِ المِعَانِي رَصِينِ [٢] المَبَانِي ، يسميه النحويون : « بَابَ الإِخْبَارِ بِالَّذِي وَالأَلِفِ واللَّام » ويدلك على ذَلك أَنَّ هذه المسائل الثلاث محلولة من ثَلَاثِ جُمَل . فالأصل : قَامَ أَخَو الزَّيدَينِ وقَامَتْ أُخْتُ زَيدٍ ، وذَهَبَ أَخُو هِنْدٍ ، فَلَمَّا أَخْبَرْتَ عَنَ المُضَافِ إِلَيهِ بِالأَلف واللام قُلْتَ : القَائِمُ أَخَوَاهُمَا الزَّيدَانِ ، والقَائِمَةُ أُخْتُهُ زَيدٌ والذَّاهِبُ أَخُوهَا / هِنْدٌ ، ١٦٦/ب وقد رأيت أَنْ لا أخلِي هذا الإملاء من هذا الفن ، فأحببت أَنْ أذكر منه نبذًا يسيرة تكون للناظر فيها إِمَامًا بِهِ يقتدِي ، ونجمًا به يَهْتَدِي ، يستعين بِهَا على تفريع مسائله وإِنْ كانت شفافة لا تبل اللَّهَاة بالنسبة إِلَى ما ذكره العلماء فِي فَنِّ الإِخْبَارِ بِالذي والألف واللام ، وقد جعلت ما ذكرته عِشْرِينَ مسألة .

المسألة الأولى :

في معنى قولهم : الإِخبار بالَّذِي وبالألف واللام .

اعلم أَنَّ معنى قول النحويين : « أخبر بالذي وبالألف واللام عَنْ كذَا » إِنَّمَا يعنون به اجعل الذي أو الألف واللام صدرًا للجملة ، وَنحِّ [٣] الاسم المخبر عنه عن موضعه وضع مكانه ضميرًا يعود على الَّذِي أَو الألف واللام ، واجعل الاسم المخبر عنه خبرًا عن الذي أَو الأَلِفِ واللَّامِ . مثال ذلك إِنْ قلت فِي الإِخْبَار عَنْ زَيدٍ فِي قولك : قَامَتْ أُخْتُ زَيدٍ : القَائِمَةُ أُخْتُه زَيدٌ فقد جعلت الألف واللام صدرًا ، وأزلت زيدًا عن مكانه ، وصيرته خبرًا عَنِ اللَّامِ ، ووضعت مكانه ضَمِيرًا يَعُود إِلَيهَا .

المسألة الثانية :

اعلم أَنَّ الإخبار بالذي أوسع مجالًا من الإخبار بالألف واللام ، لأنك تخبر=

---

(١) انظر اللمع ق (٥٢) ب .

(٢) في الأصل رضين بالضاد المعجمة .

(٣) في الأصل ونج .

....

= بالذي عما كان أوله فعلًا أو مبتدأ تقول : قَامَ عمْرٌو ، فَإنْ أخبرت بِالَّذِي قلت : الَّذِي قَامَ عَمْرٌو وتقول : زَيدٌ قَائِمٌ ، فإنْ أخبرت بالذي عَنْ زَيدٍ قلت : الَّذي هُوَ قَائِمٌ زَيدٌ وإنْ أخبرت عن قَائِم قلت : الَّذِي هُوَ زَيدٌ هُوَ قَائِمٌ ، ولا تخبر بالألف واللام إلا عِمَّا كانَ أوله فعلًا تقول : قَامَ عَمْرٌو ، فإنْ أخبرت عنه بالألف واللام قلت : القَائِمُ عَمْرٌو وإنما لم يجز الإخبار بالألف واللام في الجملة الاسمية ؛ لأنك لو أخبرت عن زَيدٍ مِنَ قولك : زَيدٌ قَائِمٌ بِالألف واللام لقلت : أَلْ هُوَ قائِمٌ زَيدٌ ، فأدخلت الألف واللام على الضمير ، وإذَا أخبرت بالألف واللام / عن اسم في ١٦٦/ب جملة فعلية حولت الفعل إلى اسم الفاعل إنْ كانَ مسمى الفاعل ، وإلى اسم المفعول إنْ (كانَ) [1] غير مسمى الفاعل ، تقول : قَامَ غُلَامُ خَالِدٍ ، وبيعَتْ جَارِيَةُ عَمْرٍو ، وإنْ أَخْبَرْتَ عَنْ خَالِدٍ وَعَمْرٍو بالألف واللام قلت : القَائِمُ غُلَامُه خَالِدٌ والمَبِيعَةُ جَارِيَتُه عَمْرٌو .

المسألة الثالثة :

في شرائط الاسم المخبر عنه ، وهي خمس : أَنْ يجُوزَ تعريفه ، وأَنْ يجُوز إضْمَاره وأَنْ يَجُوز رفعه ، وأَنْ يكون له معنى في نفسه ، وأَنْ لا يكون له حكم يزيله الإخبار وسيأتيك تفصيل هذه الشرائط فيما نذكره من المسائل .

المسألة الرابعة :

تَقُولُ : زَيد قَائِمٌ ، فإنْ أَخبَرْتَ عَن زَيدٍ قُلْتَ : الَّذِي هُوَ قَائِمٌ زَيدٌ وإنْ أخبرت عن قَائِمٍ قُلْتَ : الَّذِي (هُوَ) [2] زَيدٌ هُوَ قَائِمٌ ، ولا يجوز تقديمه على زَيدٍ ، لأنه قد صار معرفة بالإضْمَار ، ولا يجوز الإخبار عن الضمير الذي في قَائِم فلا تقول : الَّذِي زَيدٌ قَائِمٌ هُوَ ، لأَنَّ الضمير الذي فِي قَائِم إنْ عَادَ إلَى زَيد بَقِي الَّذِي بِلا عَائِد ، وإنْ عَادَ إلى الَّذِي بَقِي زَيدٌ بِلَا عَائِدٍ .

المسألة الخامسة :

تقول : « زَيدٌ يَضربُ أَبَاهُ » فَإنْ أَخبرت عن زيد قلت : الَّذِي هُوَ يَضْربُ أَبَاه زَيدٌ =

(١ - ٢) زيادة يقتضيها السياق .

....

= وإنْ أخبرت عن الضمير الذي في يضرب لم يجز ، وإنْ أخبرت عن أبيه قلت : الّذِي زَيدٌ يَضْربه أَبُوهُ ، فإنْ قلت : (الّذِي) [1] زَيدٌ يَضْرِبُ أَبُوهُ ، لَمْ يجز الإِخْبَارُ عَنْ أَبُوه ، لأنه مضاف إلى الهَاءِ العائدة على زَيد .

المسألة السادسة :

تقول : طَلَعَتِ الشَّمْسُ وطَلَعَ الشمس ، فإنْ أخبرت عَنِ الشَّمْس بِالَّذِي أو بالألف واللام قلت : الَّتِي طلَعَتِ الشَّمْسُ ، والطَّالِعَةُ الشَّمْسُ ، ولابُدَّ من تأنيث الفعل واسم الفاعل ، لأَنَّ الفاعل قد صار ضَمِيرًا .

المسألة السابعة :

تقول : ضُرِبَ زَيدٌ ، فإنْ أخبرت عنه بالذي قلت : الَّذِي ضُرِبَ زَيدٌ وبالألف واللام المضْرُوبُ زَيدٌ ، فَإنْ قلت : زَيدٌ ضُرِبَ ، فهو مبتدأ ، فإنْ أَخبرتَ / عنه بالذي قلت : الَّذِي هُوَ ضُرِبَ زَيدٌ ، ولا يجوز إِكْنَانُ الضمير في الفِعْل ، لأنه قبل الإِخْبَارِ مبتدأ .

١٦٧/أ

المسألة الثامنة :

تقول : لَيسَ عَبْدُ اللّه ذَاهِبًا فإنْ أخبرت عنه لم يجز الإخبار إلا بالذي ، تقول : الَّذِي لَيسَ ذَاهِبًا عبْدُ اللّه ، وذلك لأَنَّ ليس فعل غير متصرف ، فلو جئت بالألف واللام احتجت إلى أَنْ تنقله إلى اسم الفاعل وليس له اسم فاعل .

المسألة التاسعة :

تقول : إنَّ زَيدًا قَائِمٌ ، فيجوز الإِخْبَارُ عَنْ زَيدٍ ، ولا تخبر إلا بِالَّذِي تقول : الَّذِي إنَّه قَائِمٌ زيدٌ ، وكذلك إنْ أخبرت عن قَائِم قلت : الَّذِي إنَّ زَيدًا هُوَ قَائِمٌ ، وتقول : كَأَنَّ أَبَاكَ الأَسَدُ ، فتخبر عن المنصوب والمرفوع ، فإنْ قلت : لَيتَ أَبَاكَ قَادِمٌ ، أو لَعَلَّ أَخَاكَ وَاقِفٌ ؛ لم يجز الإخبار ؛ لأَنَّ التمني والترجي لا يدخلهما صدق ولا كذب . وإنْ قلت : لَكِنَّ أباك قَائِمٌ ؛ لم يجز الإِخْبَارُ أيضًا ، لأَنَّ لَكِنَّ غير مستقلة لما فيها مِن مَعْنَى الاسْتِدْرَاك . =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

....

المسألة العاشرة :

تقول : لَا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ ، فلا يجوز الإِخْبَارُ عَنِ المَنْفِيِّ ؛ لأنه لا يكون إِلَّا نَكِرَةً ولا عَنْ أفضَل مِنْكَ ؛ لأَنَّه كَذَلِكَ فِي التَّنْكِيرِ .

المسألة الحادية عشرة :

تقول : « ضربْتُ ضَرْبًا » فلا تخبر عن المصدر إلا على بعد ؛ لأنهم استقبحوه استقباحًا شديدًا ، لأَنَّ المصدر مؤكد للفعل ، فقد جرى مجراه ، والفعل لا يخبر عنه ، فإنْ قلت : ضَرَبْتُه ضَربَةً أو ضربتَينِ أو ضَرْبًا شَدِيدًا أو جلَدْتُه ثَمَانِينَ جَلْدَةً أو ضربْتُه أَشَدَّ الضَّرْبِ ، جَازَالإِخْبَارُ عن ذلك كله ، لأنه يزيد على الفعل بما تضمنه من التحديد والتعديد وتبيين النوع ، وما كان من المصادر غير متصرف كسُبْحَانَ اللّه ومَعَاذَ اللّه ولبَيْكَ وسَعْدَيكَ لَمْ يَجُز الإِخْبَار / عنه ، لأنه لا يرتفع . ١٦٧/ب

المسألة الثانية عشرة :

تقول : ضَرَبْتُ زَيدًا فإنْ أخبرت عن اسمك قلت : « الَّذِي ضَرَبَ زَيدًا أَنَا » « والضَّارِبُ زَيدًا أَنَا » فصار الضمير المتصل منفصلًا لكونه خبر مبتدأ ، وصار المتكلم غائبًا لعوده على الذي ، فإنْ أخبرت عن زَيدٍ بِالَّذِي [1] قلت : الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيدٌ ، ويجوز أن تحذف الهاء فتقول : الَّذِي ضَربْتُ زَيدٌ ، لما ذكرنا في حذف العائد ، فإنْ أخبرت عن زيد بالألف واللام قلت : الضَّارِبه أَنَا زَيدٌ ، فَالهَاءُ فِي الضَّارِبه ترجع إلى الألف واللام ولا يجوز حذفها ، لأنه لم يطل الكلام مع الألف واللام كطوله مع الَّذِي ، و « أَنَا » يرتفع بِضَارِبٍ ، وهو ضَمِير بَارز ، لأَنَّ ضَارِبًا لِلمتَكلم ، وقَدْ جرَى علَى الأَلِف واللَّام ، وإِذَا جرَى اسم الفَاعل علَى غَير منْ هُوَ لَهُ أُبْرِزَ ضَمِيرُهُ كَقَولِكَ « الحَجَرُ الحَيَّةُ أَشَدُّ عَلَيهَا مِنَ العَصَا هُوَ » .

المسألة الثالثة عشرة :

فيما يتعدى إِلَى مفعولين تقول : أعطَيتُ زَيدًا دِرْهَمًا ، فإنْ أخبرت عن التاء قلت : الذي أعطَى زَيدًا دِرْهَمًا أَنَا وإنْ أخبرت عن زَيدٍ قلت : =

---

(١) في الأصل بالألف واللام .

....

= « الذِي أعطَيتُه دِرْهَمًا زَيدٌ » والمُعْطيه أنا دِرْهَمًا زَيدٌ ، وإنْ أخبرت عن الدِّرْهَم قلت : « الذِي أَعطَيت زيدًا إيَّاه دِرْهَمٌ » [(١)] ، والمُعْطِي أَنَا زيدًا إيَّاهُ دِرْهَمٌ ، وتقول : ظَنَنْت زَيدًا قَائِمًا فإنْ أخبرت عن التاء قلت : « الَّذِي ظَنَّ زيدًا قائِمًا أَنَا » .

« والظَّانُّ زَيدًا قَائِمًا أَنَا » وإنْ أخبرت عَنْ زَيدٍ قلت : الَّذِي ظَنَنْتُه قَائِمًا زَيدٌ ، والظَّانُّ أنَا قَائِمًا زَيدٌ ، وحَذْفُ الهَاءِ قبيحٌ معَ الَّذِي ، وإنْ أخبَرْتَ عنْ قَائِم قُلْتَ : الَّذِي ظنَنْتُ زَيدًا إيَّاهُ قَائِمٌ ، والظَّانُّ أنا زَيدًا إيَّاه قَائِمٌ ، ولك أن تثنِّيَ وتَجْمَعَ وتُذَكِّر وتؤنِّثَ في جميع ما ذكرنا .

المسألة الرابعة عشرة :

١٦٨/أ في المتعدي إلى الثلاثة تقول : أَعْلَمْتُ زيدًا عَمْرًا [(٢)] خَيرَ النَّاسِ / فإنْ أخبرت عَنْ التَّاء قلت : الذِي أَعلَمَ زَيدًا عَمْرًا [(٣)] خَيرَ النَّاسِ أَنَا ، والمُعْلِمُ زَيدًا عَمْرًا خيرَ النَّاسِ أَنَا ، وإنْ أخبرت عن زَيدٍ قلْت : الَّذِي أعلمْتُه عَمرًا خيرَ النَّاسِ زَيدٌ ، والمُعْلِمُ أَنَا عمْرًا خيرَ الناس زَيدٌ ، وإنْ أخبرت عَنْ عَمْرو قُلْتَ : الَّذِي أعلمْتُ زيدًا إيَّاهُ خَيرَ النَّاسِ عَمْرٌو والمُعْلِمُ أَنَا زَيدًا إيَّاهُ خَيرَ النَّاسِ عَمْرٌو ، ولا يجُوز أَنْ تَصِلَ ضَمِيرَ عَمْرٍو بِالتَّاءِ لئلا يلتَبِسَ بالمفعول الأول ، وإنْ أَخْبَرْتَ عَنْ خَيرِ النَّاسِ قلت : الَّذِي أَعلَمْتُ زَيدًا عمْرًا إيَّاهُ خَيرُ النَّاسِ ، والمُعْلِمُ أَنَا زَيدًا عَمْرًا إيَّاهُ خَيرُ النَّاسِ ، ولك التثنية والجمع والتأنيث .

المسألة الخامسة عشرة :

في الظَّرْفَين ، تقول : جلَسْتُ اليَومَ خَلْفَكَ ، وإنْ أَخْبَرْتَ عن التاء قلت : الَّذِي جلَسَ اليَومَ خلْفَكَ أَنَا ، والجَالِسُ اليوم خَلْفَك أَنَا ، وإنْ أخبرت عَن اليَوم وهو ظرف قلت : الَّذِي جَلَسْتُ فِيهِ [(٤)] خَلْفَكَ اليَومُ ، والجَالِسُ أَنَا فِيهِ خَلْفَكَ اليَومَ . وإنْ أخبرت عَنْه وقد اتسعت فيه قلت : الَّذِي جَلَسْتُه خَلْفَكَ اليَومَ ، والجَالِسُ هُوَ أَنَا خلفك اليَومَ ، وحَقِيقَةُ الاتِّسَاع أَنْ تَنْصِبَهُ نَصْبَ المَفْعُول بِهِ ولا تُضَمِّنَهُ مَعْنَى فِي ،=

---

(١) ينبغي أن يكون المثال الذي أعطيته زيدًا درهم ؛ لأن القاعدة إذا أمكن الاتصال لا يعدل إلى الانفصال ولا لبس في هذا المثال ؛ لأن الدرهم مفعول ثان تقدم أم تأخر .

(٢) في الأصل عمرو بزيادة الواو . (٣) في الأصل عمروا .

(٤) في الأصل : « جلست فيه اليوم خلفك » اليوم ، بزيادة لفظ « اليوم » بعد فيه .

....

= وَخَلْفُكَ بِهَذِه الصفة تقول : الَّذِي جَلَسْتُ اليَومَ فِيهِ خَلْفُكَ . والجَالِسُ أَنَا الْيَومَ فِيهِ خَلْفُكَ ، والَّذِي جَلَسْتُهُ الْيَومَ خَلْفَكَ ، والجَالِسُ هُوَ أَنَا اليَومَ خَلْفَكَ .

فَإِنْ قلت : جَلَسْتُ ذَاتَ لَيلَةٍ عِنْدَكَ ، لَمْ يَجزِ الإِخبَارُ عَنِ الزَّمَانِ ولَا عَنِ المكَانِ ؛ لأنهما غير متصرفين ، وَلَا يَجُوزُ الإخْبَارُ عن المفعول له ، لأنه من شرائطه أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا . والضَّمِيرُ لَيسَ بِمَصْدَر ، ويجوز الإخبار عن المفعُول معَه ، تقول : مَازلْتُ أَسِيرُ والنِّيلَ فإنْ أخبرت عَن النِّيل قُلْتَ : الَّذِي مَا زِلْتُ أَسِيرُ وإِيَّاهُ النِّيلُ .

فإنْ قلت : جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا وطَابَ زَيدٌ نَفْسًا ، لَمْ يَجُز الإخْبَارُ عَن الحال ولا عن التمييز ، لأَنَّهُمَا لا يكونان [١] إِلَّا نَكِرَتَيـنِ . ويَجُوزُ الإِخْبَارُ / عن المستثنى تقول : ١٦٨/ب قَامَ القَومُ إِلَّا زَيدًا ، فَإِنْ أخبرت عن زَيد قلت : الَّذِي قَامَ القَومُ إِلَّا إِيَّاهُ زَيدٌ ، وتقول : كَانَ زَيد قَائِمًا ، فإن أَخْبَرتَ عَنْ قَائِم قُلْتَ : الَّذِي كَأَنه زيد قَائِمٌ ، وَحذْفُ الهَاءِ ضَعِيفٌ ، قال شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ : لأنه فِي الوَصْلِ أَحَدُ جُزْأَي الجُمْلَةِ .

المسألة السادسة عشرة :

لَا يَجُوزُ الإِخْبَارُ عَنْ مَجْرُور رُبَّ ، لأنه لَا يكون إِلَّا نَكِرَةً والضَّمِيرُ مَعْرِفَةٌ ، ولا يجوز الإخبار عن المجرور بِمُذْ ومُنْذُ وحتَّى وَوَاوِ القَسَم وتَائِه ؛ لأنه لَا يكون مضمرًا ، ولا يجوز الإخبار عن المجرور بِمِنِ الزائدة ، لأنها لا تزاد إلا في الأسماء الشَّائِعة .

وإِذَا قُلْتَ : لَهُ عِشْرُونَ أَلْفَ دِرْهَم لم يَجُزِ الإِخْبَارُ عَنْ دِرْهَم ، لأَنَّ الأَلْفَ يَصِيرُ معرفة - وهو مميز - ، ولا يجوز الإِخْبَار عن المجرور بِالْكَاف ، لأنها لا تدخل على المضمر . وتقول : غُلَامِي ذَاهِبٌ ، فَإِنْ أخبرت عَنِ اليَاء قلت : الَّذِي غُلَامُهُ ذَاهِبٌ أَنَا ، واستقبحه المازني ، لأَنَّ المتكلم أعَرفُ المعَارِف والإِخْبَار ينقله إلى الغَائِبِ فَقَدْ نَقَلْتَ الأَقْوى إِلَى الأَضْعَفِ .

المسألة السَّابِعَة عَشْرَة :

في الإِخْبَارِ عن التوابع ، تقول : جَاءَ زَيدٌ نَفْسُهُ ، فَلَا يجوز الإخبار عن نَفْسِهِ ، لأَنَّك لو أخبرت لَقُلْتَ : الَّذِي جَاءَ زَيدٌ هُوَ نَفْسُهُ ، والظاهر لا يؤكد بالمضمر ، =

---

(١) في الأصل يكونا بدون علامة الرفع وهي النون .

= ويجوز الإِخْبَار عَنْ زَيدٍ ، تقول : الذِي جَاءَ هُوَ نَفْسُه زَيدٌ ، ففي جاء ضمير يعود علَى الَّذِي وهَو توكيد له ، ونفْسُه توكيد الضمير المستكن ، ولا يجوز الإخبار عَنْ أجْمَع وأجْمَعُونَ وجَمْعَاء وجُمَع ، لأنَّهن لا يكن غَيرَ توكيد ، وتقول : قَامَ زَيدٌ العَاقِلُ فلا يجوز الإخْبَارُ عَنْ زَيدٍ وَحْدَه ، لأن المضْمَر لا يُوصفُ ، ولا عَن العَاقِل وحْدَه ، لأنَّ المضمر لا يكون صِفَة ، بل يخبر عنهما ، تقول : الَّذِي قَامَ / زَيدٌ [١] العَاقِلُ . ١٦٩/أ

وإذَا قلت : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ [٢] ، فقد أجاز أبو سعيد الإخْبَارَ عَنْ رَجُلٍ وحْدَهُ ، فقال : الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ حسَنًا وَجْهُهُ رَجُلٌ ، فنصب حسَنًا علَى الحالِ وتقول : رأَيتُ أبا عَبْدِ اللّه زَيدًا ، فتجعلِ زيدًا عطْفَ بَيَانٍ ، ولا يجوز الإخْبَارُ عنه قِيَاسًا على الصفة . وتقول : مرَرْت بأَخِيكَ زَيدٍ ، فتجعل زَيدًا بَدَلًا ، فإِنْ أخبرت عَنْ أَخِيكَ قلت : الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ أخُوكَ زَيدٌ ، ومنهم من يقول : الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيدٌ أَخُوكَ ومنهم من يجيز الإخبار عَنْ زَيدٍ ، ومنهم من لا يجيز ، وتقول : زَيدٌ وعَمْرٌو قَائِمَانِ فَإِنْ أخبرت عنهما قلْتَ : اللَّذَان هُمَا قَائِمَانِ زَيدٌ وعَمْرٌو ، وإِنْ أخبرت عَنْ زَيدٍ قلت : الَّذِي هُوَ وعَمْرٌو قَائِمَانِ زَيدٌ ، وإِنْ أخبرت عن عمرو قلت : الَّذِي هُوَ وَزَيدٌ [٣] قَائِمَان عَمْرٌو .وإِنْ أخبرت عَنْ قَائِمَينِ قلت : اللَّذَانِ زَيدٌ وَعَمْرٌو هُمَا قَائِمَان ، وَمَسَائِل العَطْفِ كَثِيرَةٌ .

المسألة الثامنة عشرة :

في الإِخْبَار في بَابِ الفِعْلَينِ المَعْطُوفِ أَحَدُهُمَا علَى الآخَر ، تَقُولُ : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيدٌ ، وابن السراج [٤] قد استَضعَفَ الإِخْبَارَ في هذا النحو ، فإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ ففيه أربعة مذاهب ، فإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ التَّاءِ قلت في قول أبي الحسن [٥] : الضَّارِبُ والضَّارِبُهُ زيد أَنَا ، غيَّرت النَّاء كمَا غيرت التَّاءِ ؛ لأَنَّهَا في مَعْنَاهَا . وقُلْتَ في قَولِ أصحاب الحذف - وهم قوم من البغداديين : الضَّارِبُ والضَّارِبُ زَيدٌ أَنَا ، فَحُذِفَت الهَاءُ بِطُول الكَلَامِ بِالْعَطْفِ . وقلت في قول أبي عثمان المازني [٦] : =

(١) في الأصل : أزيد بزيادة همزة الاستفهام .
(٢) في الأصل حسن الوجهه بزيادة أل المعرفة .
(٣) في الأصل زيد بدون واو العطف .
(٤) انظر الأصول (٢/٢٦٦) .
(٥) نص عليه ابن السراج في الأصول باب الإخبار بالذي والألف واللام .
(٦) نص عليه ابن السراج في الأصول (٢/٢٦٦) .

....

= الضَّارِبُ أنَا والضَّارِبِي زَيْدٌ ، فتجعل كلٍ واحد من الجملتين مستقلة . وقلت في قول ابن السراج [١] : الضَّارِبُ وضَرَبَهُ زَيْدٌ أنَا ، فتَعْطِفُ الفِعْلَ علَى الاسْم ، لأنَّ الاسْمَ فِي مَعْنَى الفِعْلِ كمَا جاءَ فِي التنزيل : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [٢] .

كأنه قَالَ : إنَّ الَّذِينَ / تَصَدَّقُوا واللَّاوَاتِي تَصَدَّقْنَ وأقْرَضُوا ، وَمَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ كَثِيْرة أيضًا . ١٦٩/ب

المسألة التاسعة عشرة :

فِي الإخبار عن المَوصُول ، تَقُولُ : جاءَنِي الَّذِي أكْرَمَكَ ، فإنْ أَخْبَرْتَ عَنَ الَّذِي قلت : الَّذِي جاءَنِي (الَّذِي) [٣] أَكْرَمَكَ ، وتقول : « الَّذِي التي أخْتُهَا هَنْدٌ جَارِيَتُهُ زَيْدٌ » فالَّذِي مُبْتَدأ ، والَّتِي مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وأخْتُهَا مبتدأٌ ثَالِثٌ ، وهِنْدٌ خَبَرُ أُخْتِهَا وأخْتُهَا هِنْدٌ صِلَةُ الَّتِي ، فَقد تَمَّتْ ، والَّتِي أُخْتُهَا هِنْدٌ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ مُفْرَدٍ فَالَّذِي لَمْ يَتِمَّ ، وجَارِيَتُهُ خَبَرُ التِي .

فَقَدْ تَمَّ الَّذِي ، وزَيدٌ خَبَرُ الَّذِي ، فإنْ أَخْبَرتَ عَنْ الَّذِي قُلْتَ : الَّذِي هُوَ زَيدٌ الَّذِي الَّتِي أُخْتُهَا هِنْدٌ جَارِيَتُهُ فَتَجِيءُ بِهَذَا كُلِّهِ ؛ لأنه فِي مقام أَبُوكَ ، وبقيت زَيدًا لِيكون خَبَرَ الضَّمِيرِ الغَائِبِ . ألَا ترى إذَا قُلْتَ : أَبُوكَ زَيدٌ ، فَأَخْبَرتَ عَنْ أَبِيكَ قُلْتَ : الَّذِي هُوَ زَيدٌ أَبُوكَ .

« فَالَّذِي الَّتِي أُخْتُهَا هِنْدٌ جَارِيَتُهُ زَيدٌ الَّتِي أُخْتُهَا هِنْدٌ » فَالَّتِي مَوصُولٌ لَاحِقُ الْكَلَامِ الَّذِي فِي مَوضِعِه ونحَّيتَ التي أُخْتُهَا هِنْدٌ وجَعَلْتَهَا خَبَرَ الَّتِي الْأُولى والضَّمِير الَّذِي فِي مَوضِعِهَا عائِدٌ إلَى الَّتِي ، وَجَارِيَتُه خَبَرُ هِنْدٍ [٤] ، وزَيدٌ خَبَرُ الَّذِي والَّتِي أُخْتُهَا هِنْدٌ خَبَرُ الَّتِي الأوَلَى .

المسألة العشرون :

فِي الإِخْبَارِ عَنْ الاسْتِفْهَام ، تَقُولُ : أَيُّكُمْ زَيدٌ ؟ ، فإنْ أخبرت عن زَيدٍ فالأصل أَنْ يُقَالَ : الَّذِي أَيُّكُمْ هُوَ زَيدٌ ، فَالَّذِي أولُ الكَلَام ، وَهُوَ مَكَانُ زَيدٍ ، ولكن هذا=

(١) انظر الأصول (٢/٢٦٦) .

(٢) سورة الحديد من الآية (١٨) .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) في الأصل : خبر هي وليس في المسألة هي .

....

= لا يقال ؛ لَأنَّ الاستفهام لا يكُونُ صِلَةً ، فَيَنْبَغِي أَنْ يتقدم أَيُّكُم ، ويُكْنَى عَنْه فتقول : « أَيُّكُمْ الَّذِي هُوَ هُوَ زَيدٌ » فَهُوَ الأول كِنَاية عَنْ أَيُّكُمْ لتقدمه ، وهو الثاني كناية عَنْ زَيدٍ لأنه مخبر عنه ، وإنْ أخبرت عن أيكم فالأصل أَنْ تقول : « الَّذِي هُوَ زَيدٌ » أَيُّكُمْ وَلكِنَّ هذَا لَا يُقَال ؛ لَأنَّ الاستفهام لَا يَتَأَخَّرُ ، فحقك أَنْ تقدمه / فتقول : أَيُّكُمُ الَّذِي هُوَ زَيدٌ ، وكذلِكَ تَفْعَلُ ، تقول : مَنْ أَبُوكَ ؟ ومَا طَعَامُكَ ؟ وهذَا بَابٌ غَرِيبٌ ، ذكره أبو بكر في الأصول [١] ، ومَنْ نَقَدَ هَذِهِ العِشْرِينَ مَسْأَلَةً بِعَينِ فِكْرِهِ فَتَحَتْ عَلَيهِ أَبْوابًا وَاسِعَةً مِنَ الإِخْبَار ، لأَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ مِنْ فَنٍّ . ١٧٠/أ

واعلم أَنَّ الإِخْبَارَ بالذي والألف واللام لا يحيط بِهِ عِلْمًا إلَّا مَنْ أحكم أبواب العربية وكان شيخنا رَحِمَهُ اللهُ يقول : مِسائِل الإِخْبَارِ بالذي (و) بالألف واللام في النَّحْوِ كَمَسَائِلِ الأَبْنِيَةِ فِي التَّصْرِيفِ ؛ لأَنَّ كل واحد مِنَ النوعين لا يُحِيطُ بِهِ إلا مَنَ أَحْكَمَ مَبَانِي النوعين ، وقِيل لبعض الحمقى من أهل عصرنا : إذَا قلنا : قَامَ زَيدٌ ، فكيف تخبر عن زيد ؟ فقال : أقول : الذِي فَعَلَهُ زَيدٌ القِيَامُ ، وهذَا كَلَامُ مَنْ لا يَعْرِفُ قَولَ النَّحْوِيِّينَ : كَيفَ تُخْبِرُ عَنْ كَذَا ؟ ولَولَا اغْتِرَارُ كَثِيرينَ بِظَواهِرِ هَؤُلَاءِ المُشْتَبِهِينَ بِالْعُلَمَاءِ لَكَانَ اللَّائِقُ بِنَا الإِضْرَابُ عَنْ ذِكْرِ هَذِه العَورَاتِ ؛ لأَنَّ أَقلَّ مَا فِيهَا اعْتِيَادُ اللِّسَانِ ذِكْرَ الخَسَائِسِ ، وذلك مَحْظُورٌ فِي حُكْم العَقْلِ .

---

(١) ذكر ابن السراج باب الإخبار بالذي والألف واللام في الأصول من (٢/٢٣١ - ٢٦٧) . تحقيق عبد الحسين محمد الفتلي وهو في مكتبة كلية الآداب - جامعة القاهرة تحت رقم (٨٦١) - رسالة .

قال ابْنُ جِنِّيّ: الحرُوفُ المَوْصُولَةُ ثَلَاثَةٌ وَهِي : « مَا » وَ « أَنْ » الخَفِيفَةُ ، وأَنَّ الثَّقِيلَةُ ، وَمَعَانِي جَمِيعِهَا بِصِلَاتِهَا المَصَادِرُ ، تَقُولُ : سَرَّنِي مَا قُمْتَ ، أَي : قِيَامُكَ ، وعَجِبْتُ مِمَّا قَعَدْتَ أَي : مِنْ قُعُودِكَ قال اللّه ﷻ : ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ أَي : بِتَكْذِيبِهِمْ . وأَمَّا أَنَّ الثَّقِيلَةُ فقَدْ مَضَى ذِكْرُهَا فِي بَابِهَا أَنَّها تَنْصِبُ الاسْمَ وتَرْفَعُ الخَبَرَ ، وَمَعْنَاهَا مَعْنَى المَصْدَرِ .

وأَمَّا « أَنْ » الخَفِيفَةُ فَهِي النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ ، والفِعْلُ / بَعْدَهَا أَيضًا صِلَةٌ لَهَا ٥٣/أ تَقُولُ : أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ ، ويسُرُّنِي أَنْ تَذْهَبَ .

وتَقُولُ : أُرِيدُ أَنْ تَذْهَبَ فَتَضْرِبَ زَيدًا ، فَتَعْطِفُ تَضْرِبَ على تَذْهَبَ ، تَقُولُ : أُرِيدُ أَنْ أزورك فَيَمْنَعُنِي البَوَّابُ ، فَتَرفَعُ يُنمعني ؛ لأَنهُ لَيسَ مَعْطُوفًا على أَزُورَكَ بَلْ هُوَ مُسْتَأْنَفٌ مَرفُوع ، كَمَا قَالَ الحُطَيئَةُ :

والشِّعْرُ لَا يَسْطِيعُه مَنْ يَظْلِمُه إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهْ
زَلَّتْ بِهِ إِلى الحَضِيضِ قَدَمُهْ يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ

فرفع يُعْجِمُه ؛ لأَنَّه اسْتَأْنَفَهُ ، أَي : فَإِذَا هُوَ يُعْجِمُه ، ولَو نَصَبْتَ لَفَسَدَ المَعْنَى .

قال ابْنُ الخَبَّاز : وأما الحروف الموصولة فهي ثلاثة : « مَا » وَ « أَنَّ » الثَّقِيلَةُ ، و « أَنْ » الخَفِيفَةُ أَمَّا « أَنَّ » الثقيلة : فَقدْ مضَى ذِكْرُهَا فِي بَابِها ، وَهِي واسْمُهَا وخَبَرُهَا فِي مَوضِع مَصْدَر يُحْكَمُ عَلَيه برَفْعٍ أَو نَصْبٍ أَو جَرٍّ ، تقول : سرَّنِي أَنَّكَ قَائِمٌ ، أَي : سَرَّنِي قِيَامُكَ وَعرفْتُ أَنَّكَ ذَاهِبٌ أَي : عَرفْتُ ذهَابَكَ ، وعَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ جَالِسٌ ، أَي : مِنْ جلوُسِكَ ومن أحكامها أَنَّها إِذَا كانت مرفوعة بالابتداء لم يجُزْ تقدِيمُها تقُولُ : حَقٌّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ ولا تقول : « أَنَّك ذَاهِبٌ حَقٌّ » لأَنَّها إِذَا تقدمت صارت معرضة لِدُخُولِ « إِنَّ » فنقول : إِنَّ أَنَّكَ ذَاهبٌ حَقٌّ ، وهذَا لَا يَجُوزُ ؛ لأنك قد جمعت بين حرفي توكيد وإِذَا كانت مفعولة لم يجز تقديمها ، تقول : عَلِمْت أَنَّكَ ذَاهِبٌ ، ولا يجوز أَنَّكَ ذَاهِبٌ / عَلِمْتُ ؛ لأَنَّها إِذَا لم تُقَدَّمْ ١٧٠/ب وَهِي مبتدأَةٌ حقُّهَا التَقْدِيمُ فَأَلَّا تقدم وهي مفعولة حقها التأخير أَولَى .

وأما « مَا » فَهِيَ حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ يُوصَلُ بِالْفِعْلِ المَاضِي والمُضَارِع ، تقول : عَجِبْتُ =

....

= مِمَّا قَعَدْتَ ، وسرَّني مَا تقُومَ ، قَال اللّه تَعَالَى : ﴿ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَاۚ ﴾ (١) أي : أَجْرَ سَقْيِكَ ، وقال تعالى : ﴿ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴾ (٢) أي بِتَكْذِيبِهِمْ ، واخْتُلِفَ فِيهَا فمذهب سيبويه (٣) أنَّها حَرْفٌ ، واحْتَجَّ بِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا يَعُودُ إِلَيهَا مِنْ صِلَتِهَا وذَهَبَ أبو الحَسَن (٤) إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ ، جاءَتْ بِمعْنَى الحَدَثِ كمَا يَجِيء الَّذِي بِمَعْنَاهُ كقولك : عَجِبْتُ مِنَ القِيَامِ الَّذِي يومَ الجُمُعَةِ ، والعَائِد عِنْدَه مَحْذُوفٌ ، فَإِذَا قلت عَجِبْتُ مِمَّا قعدْتَ ، فتقديره عِنْدَهُ : مِمَّا قَعَدْتَهُ ، أي من القُعُودِ الَّذِي قَعَدْتَهُ .

وأما « أَنْ » الخفيفة : فهي حرف مصدري بالاتِّفاق ، وتوصل بالفعل الماضي والمضارع ، تقول : عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْتَ ، وسرَّني أَنْ تَجْلِسَ ، فَإِذَا دخلت على المضارع أخلصته للاستقبال ، والكثير الشائع فيها نَصْبُه ، وقد ذكرنا ذلك في النواصب .

ومن العرب من يرفع الفعل بعدها (٥) ، قال :

٤٢٦ – وَنَحْنُ منَعْنَا البَحْرَ أَنْ يَشْرَبُونَه وقَدْ كَانَ مِنْهُم مَاؤُهُ بِمَكَانِ (٦)

وإذَا دخلت على الماضي لم تغيره عن مضيه ، وليسَتْ بمنزلة « إنْ » الشرطية ؛ لأَنَّ تلك تقلب الماضي إلى المستقبل ، وهذه لا تغيره ، لأنَّ الغرض منها ومن صلتها المصدر ، وذلك حاصل من الماضي .

وإذا عطفت فعلًا بعد الفعل المنصوب ، فَإِنْ صح إشْرَاكُهُ معه في النصب جاز عَطْفُه عليه ، وإنْ لم يصح فَاقْطَعْه وارفَعْه ، فمما يصح عطفه قولك : أُحِبُّ أَنْ تَذْهَبَ فَتَضْرِبَ زَيدًا ، فتنصب تضرب ، (و) لا يصح دخوله في الإخبار كأنك قلت : أُحِبُّ ذَهَابَكَ / ١٧١/أ فضَرْبَكَ زَيدًا ، والوَاوُ وثُمَّ وأَو بمنزلة الفَاءِ وليس النصب بضَرْبَةِ لَازِم (٧) ، بَلْ يجوز أَنْ =

(١) سورة القصص من الآية (٢٥) . (٢) سورة البقرة من الآية (١٠) .
(٣) انظر سيبويه (٣٦٧/١ ، ٤١٠) .
(٤) نص على مذهبه المبرد في المقتضب (٢٠٠/٣) .
(٥) في الأصل بعد بدون الضمير « ها » .
(٦) البيت لابن مقبل العجلاني . وهو في قواعد المطارحة (٣٦) والأشموني (٤٦/١) وفي المقاصد هامش الخزانة (١٧٣/٣) والأشباه والنظائر (٢٤/٤) وروايته :
ونحن منعنا البحر أن تشربوا به وقد كان منكم ماؤه بمكان
واستشهد به هنا على رفع المضارع بعد أن .
(٧) أي : ثابت ، والمشهور قوله : ضربة لازب بالباء ، قال ابن ناقيا البغدادي في شرح الفصيح : « تقول : =

= تَقُولَ : أُحِبُّ أَنْ تَذْهَبَ فَتَضْرِبُ زَيدًا فَتَرفَعُ تَضْرِبُ عطفًا على أُحِبُّ ، والفرق بين العطفين أَنَّ الأول عطفُ مُفْرِدٍ علَى مفُرَدٍ . والثاني : عَطْفُ جُمْلَةٍ علَى جُمْلَةٍ .

ومِما لَا يَصحُّ عطْفه قولك : أُرِيدُ أَنْ أَزُورَكَ فَيَمْنَعُنِي البَوَّابُ ، فَتَرَفَعُ يَمْنَعُنِي تَعْطِفُهُ علَى أُرِيدُ ، ولو نصبت لفسد المعنى ، لأَنَّ التقدير مع النَّصْب . أُرِيدُ زِيَارَتَكَ فَمَنْعَ البَوَّابِ ، فَقَدْ أَرِدْتَ الزِّيَارَة ومَا يَمْنَعُ مِنَ الزِّيَارَةِ وَهُوَ مَنْعُ البَوابِ ، وهَذَا سَفَهٌ ، فَبَانَ أَنَّ الرفْعَ هُوَ الصَّوَابُ ، كَأَنَّكَ قلت : كُلَّمَا أَرَدْتُ زِيارَتَكَ منَعَني البَوَّابُ ، قال الحطيئة واسمُهُ جَرْوَلٌ ، ولُقِّبَ الحُطَيْئَةَ لِقِصَرِهِ :

٤٢٧ - والشِّعْرُ لَا يَسْطِيعُه[1] مَنْ يَظْلِمُهْ إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهْ
زَلَّتْ بِهِ إِلَى الحَضِيضِ قَدَمُهُ يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُه[2]

فَرَفَعَ يُعْجِمُه ، لأَنَّهُ غَيرُ دَاخِلٍ فِي الإِرَادَةِ ، ولَو نَصَبَ لَفَسَد المَعْنَى ، قوله : يَسْطِيعُه[3] أراد : يَسْتَطِيعُه ، فحذف التاء ، لأَنَّها جَامَعَت الطَّاء[4] ، وكِلَاهُمَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ ويقال : اسْتَاعَ بالتاء واسْطَاعَ واسْتَطَاعَ ، ثَلَاثُ لُغَاتٍ ، والحَضِيضُ : المَكَانُ المُسْتَفِل والقَدَمُ : مُؤْنَته ، ولِذَلك قال : زَلَّتْ ، وفي التنزيل : ﴿ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا ﴾[5] .

= اضربه لازب ، وبالميم إن شئت » (١٤٨) ق أ .

(١) في الأصل يستطيعه .

(٢) انظر سيبويه (٤٣٠/١) وقال : إنه لرؤبة ثم قال ويروى للحطيئة ، وانظر مغني اللبيب (١٦٨/١) وديوان الحطيئة (٣٥٦) وروايته :

الشعر صعب وطويل سلمه إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه

ولم نجد هذين البيتين في ديوان رؤبة المخطوط بدار الكتب رقم (٥١٩) ووجدناهما ضمن مجموعة منسوبة لرؤبة في مجموعة أشعار العرب (١٨٦/٣) وفي ديوان مختارات شعراء العرب (١٥٣) وذكرت الأبيات ضمن وصية الحطيئة ، والأبيات في اللسان (عجم) منسوبة لرؤبة ، وفي الأغاني (١٩٦/٢) والمقتضب (٣٣/١) والسيوطي (١٦٢ - ١٦٣) والصحاح (عجم) .

واستشهد به على رفع الفعل على الاستئناف لعدم جواز عطفه على الفعل المنصوب بأن .

(٣) في الأصل يستطيعه .

(٤) في الأصل بالظاء المعجمة .

(٥) سورة النحل من الآية (٩٤) .

قال ابنُ جِنّي : واعلَمْ أنَّ المَصْدَرَ إذَا كَانَ في مَعْنَى أَنْ والفِعْل وَلَمْ يَكُنْ مُضَافًا ؛ عَملَ عَمَلَ الفِعْلِ في رَفْعِهِ ونَصبهِ إلَّا أنَّه لَا يَتَقَّدمُ عليه شيءٌ مِمَّا بَعْدَهُ ، وَلَا يُفْصَلُ بِالْأَجْنَبِيِّ بَينَهُ وَبينَهُ .

تقول : عجبت من ضرب زيد عمرًا ، ومن ركوب أخوك الفرس ، أي : من أن ركب أخوك الفرس ، قال اللّه ﷻ : ﴿ أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ وقال الشاعر / : ٥٣/ب

بضرب بالسيوف رؤوس قوم أزلنا هامهن عن المقيل

أَي : بِأَنْ نَضْرِبَ رُؤُوسَ قَومٍ .

فَإِنْ كَانَتْ فِيهِ اللَّام : فَكَذَلِكَ أَيضًا ، تَقُولُ : عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيدٌ عَمْرًا أَي : مِنْ أَنْ ضَرَبَ زَيدٌ عَمْرًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

لقد علمت أولى المغيرة أنني كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعًا

أي : عن أن ضربت مسمعًا . فإن أضفت المصدر إلى الفاعل انجر ، وانتصب المفعول به ، تقول : عجبت من أكل زيد الخبز ،

ومِنْ أَكْلِ الخُبْزِ زَيدٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَفنَى تِلَادِي ومَا جمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

يُرْوَى : أَفْوَاهُ الأَبارِيقِ ، وأفواهَ الأَبَارِيقِ ، رفْعًا ونَصْبًا علَى مَا مَضَى .

وتقُول : سرَّنِي قِيَامُكَ يومَ الجُمُعَة ، فَتنْصِبُ يومَ الجُمُعَة ظَرفًا لسَرَّنِي ، ولَو قُلْتَ : سرَّنِي يَومَ الجُمُعَةَ قِيَامُكَ ، فجَعَلْتَ يومَ الجُمُعَةِ ظَرْفًا لِلْقِيَامِ لَمْ يَجُزْ لِتَقْدِيمِك بَعْضَ الصِّلَةِ علَى الموَصُولِ .

قال ابنُ الخَبَّازِ : واعلم أَنَّ المَصْدَرَ قِسْمَانِ : ما لا يَكُونُ في مَعْنَى أَنْ وفِعْلِهِ ، ومَا يَكُونُ في مَعْنَاهُمَا .

فالأول : هو الذي ينْصِبُه فعْلهُ ، ويُذْكَرُ مَعَه لأَحَد الأشياء الثلاثة التي ذُكرتْ في =

....

= بَابِ المفعول المُطْلَق ، وذَلِكَ نَحْوُ قَولِكَ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، وسِرْتُ سَيرًا شَدِيدًا ، وقُمْتُ قومتين ، فهذا ونحوه لا يعمل ، لأن حكم كونه عاملًا أن يقدر بأن والفعل ، وهذا لا يصح تقديره بهما . فلا يجوز أن تقول : ضربت أن أضرب ، لأن الغرض من ذلك معرفة زمان المصدر المخصوص ، وإذا ذكرت / فعله استغنيت عن معرفة زمانه ، لأن فعله مشتق منه فهو يفيد زمانه . ١٧١/ب

والثاني : ما كان في معنى أن والفعل ، وذلك ما كان معمولًا لغير فعله ، فهو يصح تقديره بأن والفعل ، ويعمل عمل الفعل في رفع الفاعل ونصب المفعول ، ويجري مجرى الفعل المشتق منه ، متعديًا كان أو غير متعد ، فينصب المفعول والمفعولين والثلاثة ، والمصدر والظرفين ، والمفعول له والمفعول معه والحال والمستثنى .

وإنما عمل المصدر لأنه أشبه الفعل ؛ حيث شاركه في الحروف ، ودل على الزمان وصح أن يقدر به ، فهذه ثلاثة أوجه .

وللمصدر ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى :

أن يكون منونًا ، وهو أقواها عملًا ، تقول : عجبت من ضرب زيد عمرًا . ومن ركوب أخوك الفرس ، ويجوز تقديم المفعول على الفاعل ، تقول : عجبت من ضرب عمرًا زيد ، ولا يجوز تقديم الفاعل عليه ، لأنه إذا لم يقدم على الفعل فامتناع تقديمه على المصدر أولى . ولا يجوز تقديم مفعوله عليه ، ولا شيء من منصوباته ؛ لأنه مقدر بأن الخفيفة والفعل في العمل ، وأن الخفيفة مشبهة بأن الثقيلة ، وتلك لا يتقدم ما في حيزها عليها ، فكذلك أن الخفيفة ، ولا يجوز الفصل بينه وبين صلته بالأجنبي ؛ لأنه وصلته بمنزلة اسم مفرد ، والفصل [1] بين أجزاء الاسم غير جائز . وسيأتي من كلام أبي الفتح في آخر الباب مثال نتكلم عليه ونوضحه إن شاء الله تعالى . وأما قوله ﷻ : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ﴾ [2] فيُقْرأُ أَطْعَمَ علَى لَفْظِ الفِعْلِ ، فيكون يَتِيمًا منصوبًا به ، ويقرأ : أو إطْعَامٌ [3] ، فَيَتِيمٌ منتَصِبٌ =

---

(١) في الأصل والفعل والصواب ما أثبتناه . (٢) سورة البلد من الآية (١٤ ، ١٥) .

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط (٤٧٦/٨) . وقرأ ابن كثير والنحويان : « فكَّ : فعلًا ماضيًا ، رقبةً : =

= منه ، والتقدير أو أَنْ أَطْعَمَ .

وإنما كان المصدر المنَوَّن أقوى الثَّلَاثة في الإِعمال ، لأَنَّ المنوَّن نَكِرَة فهو بمنزلة الفعل ، والفعل عندهم نكرة لأحد أمرين : إمَّا لأنه يدل على المصدر وهو في الأصل ١٧٢/أ / نكرة ، وإمَّا لأنَّه والفاعل يقعان صفة للنكرة كقولك : مرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَهَبَ أَبُوه قال الشاعر :

٤٢٨ - بِضَرْبٍ بِالسَّيوفِ رُؤُوسَ قَوم أَزَلْنَا هامَهُنَّ عَنِ المَقِيل [1]

الهَامُ جَمْعُ هَامَةٍ ، وهِيَ أعلَى الرأسِ ، ومقِيلُه : مكَانُه ، ومن ذلكَ ما أَنشده سيبويه :

٤٢٩ - أَخذْتُ بِسَجْلِهِم فَنفَحْتُ فِيهِ مَحَافَظَة لهُنَّ إخَا الذِّمَام [2]

أي : لأَنْ أُحَافِظَ لهن إخَا الذِّمَام .

الثاني : ما فيه الألف واللام ، وهو بمنزلة المنَون في استبانة رَفْع الفاعل ونَصْبِ المفعول بعده ، تقول : عجبت من الضَّرْبِ زَيدٌ عَمرًا ، لأَنَّ ما فيه الألف واللام ممتنع من الإِضَافة والذِي فيه الألف واللام ضَعِيف في الإِعمال ، لأنه لمَّا تعَرفَ بعُد من شَبَه الفِعْل ، وقَال أبو علي الفارسي [3] : « لم يجئ شيء من المصادر بالألف واللام معمل في التنزيل ، وتأولوا آية حملوها على هذا ، وهي قوله تعالى : ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [4] والتقدير : لَا يُحِبُّ اللّه أَنْ يَجْهَرَ بِالسُّوء =

= نصب أو أَطعَمَ : فعلًا ماضيًا ، وباقي السبعة فكُّ : مرفوعًا ، رقبةٍ : مجرورًا ، وإطعامٌ : مصدر منون معطوف على فك ، وقرأ علي وأبو رجاء كقراءة ابن كثير إلا أنهما قرآ ذا مسغبة : بالألف » .

(١) البيت للمرار (زياد بن منقذ التميمي) ، الهام : جمع هامة ، وهي الرأس كلها ، المقيل هنا : موضع الرأس . والبيت في سيبويه (٦٠/١ ، ٩٧) والخزانة (٣٩٤/٢) والعيني (٤٤٩/٣) والجرجاوي والعدوي (٢٤٤) والمحتسب (٢١٩/١) وابن يعيش (٦١/٦) وابن عقيل (٩٤/٣) والأشموني (٣٣٣/٢) والسيرافي (٢٩٨/١) .
واستشهد به على إعمال المصدر المنون عمل فعله لأنه في معنى أن والفعل .

(٢) البيت لم نهتد إلى قائله . السجل : الدلو ملآى ماء ، نفحت : أعطيت . والبيت في سيبويه (٩٧/١) والأعلم (٩٧/١) والغرة المخفية (٩٣) ب .
واستشهد به على إعمال المصدر المنون لأنه في معنى أن والفعل .

(٣) قال أبو علي : « ولم أعلم شيئًا من المصادر بالألف واللام معملًا في التنزيل » الإيضاح (١٦٠) .

(٤) سورة النساء من الآية (١٤٨) .

....

= إلَّا المَظْلُومُ ومن لم يحملها على إعمال المصدر جعل من استثناء منقطعًا ، وأما قول الشاعر :

٤٣٠ - لقد علمت أولى المغيرة أنني كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعًا [١]

فينشد لحقت وكررت ، فمن أنشد لحقت نصب به مسمعًا ، لأن الفعل أولى بالإعمال من المصدر المعرف باللام ، ومن أنشد كررت نصب مسمعًا بالضرب ، لأن كررت لا يتعدى ، ولم يجز أبو علي [٢] أن يكون التقدير : كررت على مسمع ، فلما حذفت حرف الجر تعدى الفعل إلى الاسم ، وحجته أنا قد وجدنا ذلك مندوحة بأن ننصبه بالضرب لأنه مصدر فعل متعد ، والمغيرة إما أن / يكون صفة لخيل أو لجماعة وهو ١٧٢/ب اسم فاعل من الغارة والغارة جماعة الخيل ، والغارة الجماعة الغزاة ، والغارة اسم من أغار يغير إذا فرق خيله أو جماعته للغزو ، ونكل عن الشيء إذا تركه ، ومسمع : اسم رجل .

الحالة الثالثة :

أن تضيف المصدر ، وتجوز إضافته إلى الفاعل وإلى المفعول ، وإلى أيهما أضفته جررته ، وتركت الثاني على إعرابه ، تقول : عجبت من أكل زيد الخبز ، فزيد مجرور لإضافته إليه ، والخبز منصوب ، لأن الإضافة لا تكون إلى اسمين .

وتقول : عجبت من أكل الخبز زيد ، فالخبز مجرور ، وزيد مرفوع لما ذكرنا ، قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [٣] وتجوز إضافته إلى كل واحد منهما من غير ذكر الآخر كقوله تعالى : ﴿ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ [٤] فهذا مضاف إلى المفعول ، ولا فاعل ، ومن قرأ : ﴿ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيُغْلَبُونَ ﴾ [٥] .

فقد أضافه إلى الفَاعل ولَا مَفْعُول ، وإذَا أضفته إلَى الفاعل كَانَ مجرور اللفظ =

(١) البيت للمرار الأسدي ، والنكول : الرجوع عن القرن جبنًا . والبيت في سيبويه والأعلم (١/٩٩) والإيضاح (١٦١) والأشموني (٢٠٢/١) ، (٣٣٣/٢) ، وابن يعيش (٦٤/٦) منسوبًا إلى مالك بن زغبة الباهلي . والخزانة (٤٣٩/٣) منسوبًا لمالك بن زغبة ، وفي الدرر اللوامع (١٢٥/٢) ، والمرتجل (٢٩٩) . والشاهد فيه : إعمال المصدر المعرف بالألف واللام .

(٢) انظر الإيضاح ص (١٦١) .

(٣) سورة آل عمران من الآية (٩٧) .

(٤) سورة الروم من الآية (٣) .

(٥) سورة الروم من الآية (٣) .

....

= مرفوع الموضع . وإذَا أضفته إلى المفعول كان مجرور اللفظ منصوب الموضع ؛ لأنك لو نونته مع كل واحد منهما لظهر فيه الإِعْرَابُ الذِي يستحقه . فَإذَا قلت : أعجبَني ضَرْبُ زَيدٍ وعَمْرو [١] فجعلت زَيدًا فاعلًا جاز في عمرو الجرُّ [٢] حملًا على اللفظ ، والرفع حملًا على الموضع ، كأنك قلت : أعجَبني أنْ ضَرَبَ زَيدٌ وعَمْرٌو . وإذَا جعلت زَيدًا مفعولًا جاز في عَمْرٍو الجَرُّ حملًا على اللفظِ ، والنَّصْبُ حملًا على الموضع كأنك قلت : أعجبَني أَنْ ضَرَبْتَ زَيدًا وعَمْرًا ، وَقَالَ الرَّاجِزُ :

٤٣١ - يُحْسِنُ بَيعَ الأَصْلِ والقِيَانَا[٣]

١٧٣/أ فنصب القِيَانَ حملًا على موضع الأُصْل ، كأَنَّه قال : يُحْسِنُ أَنْ يَبِيعَ الأُصْلَ / والقِيَانَ . وإنَّما جَازَ إضافة المصدر إلى الفاعل والمفعول ، لأَنَّ كل واحد منهما به ملابسة فالفاعل يلابسه بأحْدَاثِهِ إيَّاهُ ، والمفعول يُلَابِسُه بأنه مَحَلُّه وأنشَدَ أبو الفتح رحمه الله :

٤٣٢ - أَفْنَى تِلَادِي ومَا جمعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرْعُ القَوَاقِيزِ أفوَاهُ الأَبارِيقِ [٤]

التِّلَادُ : المَالُ القَدِيمُ ، والنَّشَبُ ها هنا : المُسْتَحْدَثُ ، ألا ترى أنه قال : « وما جمَّعْتُ » فكأنه قال : أفنَى تِلَادِي وطَار في ، والقَرْعُ : الدَّقُّ ، والقَوَاقِيزُ : جَمْع قَاقُوزَة يقال : قَاقُوزَة وقَازوزَة [٥] ، وهِيَ إنَاءٌ يشْرَبُ فِيهِ ، والأَبَارِيقُ : جَمْع إبريقٍ . =

---

(١) في الأصل زيد عمرو بدون عطف . (٢) في الأصل والجر بحرف العطف .

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج وقيل : هو لزياد العنبري . القيان : جمع قينة مغنية كانت أو غير مغنية . والبيت في سيبويه والأعلم (٩٨/١) والديوان (١٨٧) وابن يعيش (٦٥/٦) وقبله :

قد كنت داينت بها حسانًا ... مخافة الإفلاس والليانا

والشاهد فيه : نصب القيان حملًا على معنى الأصل .

(٤) البيت للأقيشر الأسدي ، وهو في مغني اللبيب (٥٣٦/١) واللمع ق (٥٣) ب والشذور (٤٥٨) والأغاني (٦٦/٤) وترجمة الأقيشر في الأغاني (٢٥١/١١) وفي الخزانة (٢٨٢/٢) والعيني (٥٠٨/٣) والدرر اللوامع (١٢٦/٢) وإصلاح المنطق (٣٣٨) والمقتضب (٢١/١) ومبادئ اللغة للإسكافي (٥٨) والأشموني (٣٣٧/٣) ، والهمع (٩٤/٢) والجمل (١٣٤) وأوضح المسالك (٢١٢/٣) .

والشاهد فيه : إضافة المصدر إلى المفعول .

(٥) في الأصل : قاقروزه وهي فارسية ، أصلها : كاكزة والعامة تقول : قاقزة كما قال أبو الهندي .

أيا يمنى أبي الهندي لا تبرحك قاقزة ... تظل اليوم والليلة في كفك مرتزة

(شرح الفصيح لابن ناقيا البغدادي ق (١٥٩) مصورة عن المتحف العراقي) .

= والإِبْرِيقُ أيضًا : السَّيفُ المَصْقُول ، والمَرْأَة البَرَّاقَة إبْرِيقٌ [١] ، علَى (رأْيِ) [٢] .
ابنَ فَارِس . ومعنى البيت أنَّ ماله القديم والحديث أفناه شُرْبُ الخَمْر ، وهذا في المعنى كقول طرفة بنِ العبد [٣] :

٤٣٣ - ومَا زَالَ تَشْرَابِي الخُمُورَ ولَذَّتِي ... وبَيعِي وإِنْفَاقِي طَرِيفِي ومُتْلَدِي [٤] [٥]

ولكَ رَفْعُ أفواهٍ ونَصْبُه ، فإنْ رفعته كانَ القَواقِيزُ مفعُولًا في المَعْنَى . وَإنْ نصَبْتَه كَانَ القَوَاقِيزُ فَاعِلًا في المَعْنَى ، وإنَّمَا جَازَ ذَلِك ؛ لأَنَّ الشيْء إذَا قَرَعَ شَيئًا فقد قَرَعَهُ المَقْرُوعُ فالقَوَاقِيزُ فَاعِلَهُ مَفْعُولَة ، وكذلك الأفْوَاهُ ، ولو قلت : عجِبْتُ مِنْ ضَرْب زَيدٍ عَمْرًا فنصبت عَمْرًا على أنه مفعول لم يكن لك رفعه ، لأنه لا يلزم من كونه مَضْروبًا أَنْ يكون ضَارِبًا فرفعه يُلْبِسُ . وعَجِبْتُ مِنْ أَكْلِ زَيدٍ الخُبْز بالرفع مِنْ أَكْلِ الخُبْز زَيدًا بِالنَّصْبِ ، لأن الخُبْزَ لا يكون (إلا) [٦] مَأكُولًا ، فجَعْلُكَ إيَّاه فَاعِلًا غَيرُ مُلْبِسٍ .

مسألة :

يَجُوز إِضَافَة المَصْدَرِ إِلَى الظَّرْفِ ، لَأنَّه فِيهِ ، فَإِذَا أضفته إلَيه بقي فاعله ومفعوله علي إعرابهما ، تقول : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ اليَومِ زَيدٌ عَمْرًا ، وإِذَا أَضَفْت المصدر إلَى الظَّرف خرجَ عنَ الظَّرفية ، لأنه إذَا كان ظَرْفًا قدرَتْ فِيهِ في ، وإِذَا أضيف إليه امتنع تقديرها كوُجُودِهَا ، ولو وجِدت لحالت بين المضَافِ والمضَافِ إلَيه / قَالَ اللَّه تعالى : ﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [٧] وتقول : سرَّني إِعْطَاءُ زَيدٍ عَمْرًا الدِّرْهَمَ ولك أَنْ تُضِيفَه إِلَى عَمْرٍو وإِلَى الدِّرْهَم ، وإِذَا قلت : سرَّنِي إِعْلَامُ أَبِيكَ محمدًا عمرًا جَالِسًا لكانت لكَ إِضَافَتُهُ إِلَى مُحَمَّدٍ دونَ المَفْعُولَين الآخَرِين ، وتقول : =

١٧٣/ب

---

(١) قال ابن فارس : ويقال للسيف ولكل ماله بريق : إبريق حتى إنهم يقولون للمرأة الحسناء البراقة : إبريق (المقاييس ١/٢٢٢) .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) في الأصل المعبد .
(٤) في الأصل تالدي ، وما أثبتناه هو الثابت في رواية المعلقات عند الأنباري ، والنحاس والتبريزي والزوزني .
(٥) الطريف : المال الحديث ، المتلد : المال القديم المورث . والبيت في ديوان طرفة بن العبد ص (٣١) وفي شرح المعلقات السبع للزوزني ص (٧٠) .
(٦) زيادة يقتضيها السياق .
(٧) سورة سبأ من الآية (٣٣) .

....

= سرَّني قِيَامُكَ يَومَ الجُمُعَة فلك في يوم الجمعة ثلاثة أوجه : أَحَدُهَا أَنْ تَجْعَلَهُ حَالًا مِنْ قِيَامِك أي : سرَّني قَيامُكَ موجُودًا يَومَ الجُمُعَة . ولك أَنْ تقول : سرَّني يَومَ الجُمُعَة قِيَامُك ، كما تقول: جَاءَ رَاكِبًا زَيدٌ ، ويَومَ الجُمُعَة سرَّني قِيَامُكَ ، كما تقول : رَاكِبًا جَاءَ زَيدٌ . والثاني : أَنْ تجعله متعلقًا بِقيَامِكَ ، كأنك قلت : سرَّني أَنْ قُمْتَ يَومَ الجُمُعَة ، ولا يجوز تقديمه على قِيَامِك لأَنَّ صِلَةَ المَصْدَرِ لا تتقدم عليه ، وقد ذكرت علة ذلك ، ولا يجوز تقديمه على سَرَّني ، لأنه إذَا لم يجز تقديمه على قِيَامك مع أَنَّه إلَى جَانِبِه فأَلَّا يجُوز تقديمه عليه مع الفَصْلِ بينهما أَولَى .

والثالث : أَنْ تجْعَلَه متعلقًا بِسَرَّني ، فيجوز أَنْ تَقُول : سرَّني قِيَامُكَ يَومَ الجُمُعَة وسرَّنِي يَومَ الجُمُعَةِ قِيَامُكَ ، ويَومَ الجُمُعة سرَّنِي قِيَامُكَ .

ولا يجوز أَنْ تجعله حَالًا مِن الكَافِ في قِيامِكَ ، ولا مِنَ اليَاءِ في سرَّنِي ؛ لأن ظُروفَ الزمان لا تكون أحْوَالًا لِلجُثَث كما لا تكون أَخْبَارًا عَنْهَا .

باب (النونين)

قال ابن جني : وهُمَا خَفِيفَة ، وثَقِيلَة ، فالثَّقِيلَة : أَشَدُّ توكِيدًا مِنَ الخَفِيفَة / ٥٤/أ والفِعْل قبْلَهما مبنيٌّ علَى الفَتْحِ مَعَهُمَا ، وَأَكْثَرُ مَا تَدْخُلَان فِيهِ القَسَمُ ، تَقُولُ : وَاللّٰه لأقُومَنَّ ، وتَاللّٰه لأذْهَبَنَّ ، قال اللّٰه ﷻ : ﴿ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ .

وقَدْ تَدْخُلَانِ فِي ٱلْأَمْرِ والنَّهْيِ والاسْتِفْهَامِ . تَقُولُ : اضْرِبَنَّ زَيدًا ولَا تَشْتمًا بَكْرًا وقال الأعشى :

* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيطَانَ واللّٰه فَاعْبُدَا *

وقَالَ الآخَر :

فَلَا تضِيقَنَّ إنَّ السِّلْمَ آمِنَةٌ ۝ مَلْسَاءُ لَيس بِهَا وَعْثٌ ولَا ضِيقُ

وكَذَلِكَ المُعْتَل أيضًا تَقُولُ : ارْمِيَنَّ زَيدًا ، ولَا تَغْزُوَنَّ جَعْفَرًا ، وَلَا تَخْشَيَنَّ سُوءًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

اسْتَقْدِرِ اللّٰه خَيرًا وارْضَيَنَّ بِهِ ۝ فَبَينَمَا العُسْرُ إذ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

(باب النونين)

قال ابن الخباز : وَهُمَا ثَقِيلَة ، وخَفِيفَة ، فالثَقِيلَةُ مُشَدَّدَةٌ بمنزلة نُونَينِ ، والخَفِيفَة نُونٌ وَاحِدَةٌ ساكنة لأنه لَا حَاجة إلَى حَرَكَتها ، فالثَّقِيلَة مبنية علَى الحَرَكة لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَين ، ومفتُوحَةٌ لأنَّها والفِعْلَ كَلِمَةٌ وَاحِدة ؛ فَاخْتِيرَ لَهَا الفَتْحُ لِلطُّول ، وَهِي أَشَدُّ تَوكِيدًا مِنَ الخَفِيفَة لأنَّ لفظها أكثر مِنْ لفظها .

فَإنْ قلت : فَأَيُّهُمَا الأَصْلُ ؟

قلَت : الخفيفة ؛ لأنَّ الثقيلة أزيد منها لفظًا ومعنى ، والزيادة طارئة عارضة / ١٧٤/أ فالعاري من الزيادة هو الأصل . فإذَا قلت : اضْرِبَنْ بالخفيفة فقد ذكرت الفعل في التقدير مرتين ، فكأنك (قلت) (١) : اضْرِبْ اضرِبْ ، فإذَا قلت : اضْرِبَنَّ بالشديدة فقد كررت الفعل في التقدير ثلاث مرات فكأنك قلت : اضْرِبْ اضْرِبْ اضْرِبْ ، =

(١) زيادة يقتضيها السياق .

....

=فإذَا قلت : واللّه لتذْهَبَنْ ، بالخفيفة ؛ فقد كررت الفعل في التقدير أربع مرات ، فكأنك قلت : تَذْهَبُ تَذْهَبُ تَذْهَبُ تَذْهَبُ ، وإذَا قلت : واللّه لتَذْهَبَنَّ بِالشديدة فقد كررت الفعل في التقدير خَمْسَ مَرَّات ، كأنك قلت : تَذْهَبُ تَذْهَبُ تَذْهَبُ تَذْهَبُ تَذْهَبُ ، وهَذا أصل نَافِع في هذا البَابِ ، فابن عليه مسائله من جهة المبالغة في التَّوكِيدِ .

ولا يخلو الفعل الذي يدخلان عليه مِنْ أَنْ يكون مضارعًا أو أمرًا ، ولَا يدخلان على الماضِي ، لأنه ثَابتٌ متحقق ، والمقصود مِنْهُمَا توكيد ما يقع ؛ لِيَكُون ذَلِك حَامِلًا على الإِيقَاع ، فإنْ كان مُضَارِعًا فلَا يَجُوز أَنْ يكون حَالًا ، لأنه مُشَاهَد ثَابِتٌ ، فلَا فَائِدَةَ في توكيده ، وإن كان مستقبلًا دخلتا عليه وأثَّر دخُولُهُمَا البناء علَى الفَتْح ، أما البِنَاءُ ؛ فلأنَّ حركة الإِعْرَاب لَمْ يبق لها مَوردٌ في الفعل ، لأنَّ فَتْحَتَهُ (١) قَدْ صَارَتْ عَلَامَةً (٢) . لِلْوَاحِدِ ، كقولك : (مَتَى) (٣) تَذْهَبَنَّ ؟ وضمته علَامَةٌ لِلْجَمْع كقولك : مَتَى تَذْهَبُنَّ ؟ وكسرته علامة للمؤنث كقولك : مَتَى تَذْهَبِنَّ ؟ وأما حركته فليست لالتقاء الساكنين بل هي لأنَّ بِنَاء المضارع عَارِض ، والدليل عليه أنك تقول : قُولَنَّ وسِيرَنَّ فتثبت الواو والياء ، ولو كانت الحركة لالْتقاء الساكِنين لم تُثْبِتْهُمَا (٤) كقولك : قُل الحَقَّ وبع العَبْدَ ، وخفِ اللّه ، وأما الفتحة ، فَإِنَّ الفعل متى كان للواحد حُرِّك بها ، واختاروا الفتحة ، لأنها أخفُّ الحركات ، ولأنَّ الضَّمَّة / ١٧٤/ب تُلْبِسُ بِفِعْلِ الجَمَاعِةِ ، والكسرة تُلْبِسُ بفعل المؤنث ، وإنْ كَان أَمْرًا فإِنَّهُ يبنى على الحركة بعد أَنْ كَانَ سَاكِنًا ، وليسَ كالمضَارع فِي عُرُوضِ البِنَاء .

ولهما مواضع يدخلان على الفعل معها ، فالشائع (٥) الكثير دخولهما في القسم ؛ لأنَّ أصل المجيء به التوكيد ، وهو مفتقر إلَيهِ ، وفي التنزيل : ﴿ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ (٦) وقال تعالى : ﴿ لَأَرۡجُمَنَّكَۖ وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا ﴾ (٧) وقال تعالى : ﴿ لَنَسۡفَعٗا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ (٨) وقال الأعشى : =

---

(١) في الأصل فتحه .

(٢) في الأصل عامة .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) في الأصل تثبتها بدون الميم .

(٥) في الأصل السابع .

(٦) سورة يوسف من الآية (٣٢) .

(٧) سورة مريم من الآية (٤٦) .

(٨) سورة العلق من الآية (١٥) .

....

= ٤٣٤ - فَلَأَشْرِبَنَّ ثَمَانِيًا وثَمَانِيًا وثَمَانَ عَشْرَةَ واثْنَتَين وأَرْبَعَا[١] (٣٤٦)

ومِنْ ذلك الأمر والنهي ، تقول : اضْرِبَنَّ زَيدًا ولا تَشْتِمَنَّ عَمْرًا ؛ لأنهما غير واجبين ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ ﴾ [٢] وقال الأعشى :

٤٣٥ - ولا تَسْخَرَنَّ مِنْ بَائِسٍ ذي ضَرُورَة وَلَا تَحْسَبَنَّ المَالَ لِلمَرءِ مُخْلِدًا

وَلَا تَقْرَبَنَّ جَارَةً إنَّ سِرَّهَا عَليكَ حَرَامٌ فَانْكِحَنْ أو تَأَبَّدَا [٣]

وقال أيضًا :

٤٣٦ - وسَبِّحْ على العَشِيَّات والضُّحى وَلَا تَحْمَدِ المُثْرِينَ واللّه فَاحْمَدَا [٤]

هكذا قرأته في ديوانه ، وقد حرفه أبو الفتح ، والبيت (الذي) في آخره وَاعْبُدَا قوله :

٤٣٧ - وذَا النُّصب المَنْصُوب لَا تَنْسُكَنَّهُ لعاقبة واللّه رَبَّكَ فاعبدًا [٥]

وقال أفنون التغلبي : =

---

(١) تقدم الكلام عليه في الشاهد (٣٤٦) . واستشهد به هنا على توكيد الفعل بالنون الثقيلة لوقوعه في جواب القسم .

(٢) سورة الكهف من الآية (٢٣) .

(٣) السر هنا : فرج المرأة ، التأبد : التعزب والابتعاد عن النساء .

والبيتان في ديوان الأعشى (١٣٧) ورواية الديوان :

ولا تسخرن من بائس ذي ضرارة ولا تحسبن المرء يومًا مخلدًا

والضرارة : ذهاب البصر والنقص في الأموال والأنفس . والشاهد فيه : توكيد الفعل المنهي عنه .

(٤) البيت في ديوان الأعشى (١٣٧) وروايته :

وصل على حين العشيات والضحى ولا تحمد الشيطان واللّه ربك فاحمدًا

واستشهد به على إلحاق نون التوكيد فعل الأمر .

(٥) البيت للأعشى : النصب : ما عبد من دون اللّه تعالى ، النسك : العبادة . والبيت في سيبويه والأعلم (١٤٩/٢) والمغني (٣٧٢/٢) وفي اللسان (نصب) والغرة لابن الدهان ق (٢١٦) والأشموني (٥٠٥/٢) وروايته :

فإياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان واللّه فاعبدا

وفي ديوان الأعشى ص (١٣٧) وروايته :

* ولا تعبد الأوثان واللّه فاعبدا *

وفي ابن يعيش (٣٩/٩) والعيني (٣٤٠/٤) والتصريف الملوكي (٢٠) ومعجم المقاييس (٥٠٧/٤) والروض الأنف (٢٣٧/١) . والأمالي الشجرية (٣٨٤/١) ، (٢٦٨/٢) والشاهد فيه كسابقه .

....

= ٤٣٨ - أَلَا لَسْتُ فِي شَيءٍ فَروحًا مُعَاوِيًا وَلَا المُشْفِقَاتُ إِذْ تَبِعْنَ الحَوَازِيَا [(١)]

وإِذَا كان الفعل مُعْتَلًّا [(٢)] أَعَدْتَ لَامَهُ معَ النُّونَيـنِ ؛ لأَنَّك إِنَّما تحذفُها للجزم وقد أزاله إلْحَاقُ النُّونَيـن ، تقول : ارْمِيَنَّ واغْزُوَنَّ واخْشَيَنَّ ولا تَعْدُوَنَّ ولا تَرْضَيَنَّ ولا تَقْضِيَنَّ ، قال الشاعر / : ١٧٥/أ

٤٣٩ - تَأْتِي أُمُورٌ فَمَا نَدْرِي أَعاجِلُهَا خَيرٌ لِنَفْسِكَ أَمْ مَا فِيهِ تَأْخِيرُ

فَاسْتَقْدِرِ اللّه خَيرًا وارْضَيَنَّ بِهِ فَبَينَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِير [(٣)]

استَقْدِرِ اللّه : أَي : اسْأَلْهُ أَنْ يُقَدِّرَ لَكَ . وقوله : « وارْضَيَنَّ بِهِ » أَي : ارْضَيَنَّ بِالخَير ، وارضَيَنَّ بِاللّه أَو ارضَيَنَّ باسْتِقْدَار اللّه تَعَالَى . والعُسْرُ مبتدأ وخبره محذوف ، والمَيَاسِيرُ : جَمْعُ يُسْرٍ أَو جُمُعْ مَيسَرَةٍ ، وأصله : مَيَاسِرُ فمَطَل الكَسْرَة ولِهَذَا الشِّعْرِ حَدِيث تَرَكْتهُ خَوفَ الإِطَالة .

وإِذَا كَانَت عَينُ الفعل معتلة أثبتها لتحرك الآخر في الوقف والوصل ، قال الشاعر :

٤٤٠ - فَلَا تَضِيقَنَّ إِنَّ السِّلْمَ آمِنَةٌ مَلْسَاءُ لَيسَ لَهَا وَعْثٌ وَلَا ضِيقُ [(٤)]

يقال : سِلْم وسَلْم وهي مؤنثة ، ويجوز تذكيرها ، ويقال : ضَيقٌ وضِيقٌ ، والوَعْثُ : الأَذىَ ، وهو من الوَعْثِ فِي الأَرض : وَهْوَ رخَاوَتُهَا ، يقال : بَعِيرٌ مُوعِثٌ إِذَا وقَعَ فِي الوَعْثِ ، وذلك يشق عليه .

---

(١) فروح : كثير الفرح ، المشفقات : النساء ذوات الشفقة . الحوازي : الكواهن وهو في المفضليات : المفضلية (٦٥) والشعر والشعراء (٤١٩) والعقد الفريد جـ (٢) ص (١١) .

(٢) في الأصل معتل بالرفع .

(٣) البيتان لعثير بن لبيد العذري ، وقيل إنهما لحريث ابن جبلة العذري .
والبيت الثاني في سيبويه (١٥٨/٢) ومغني اللبيب (٨٣/١) والشذور (١٦٨) واللسان (٣٨٠/٥) والهمع (٢٠٥/١) والدرر (١٧٣/١) وسر الصناعة (٢٥٦/١) والأمالي الشجرية (٢٠٧/٢) . والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٣١١) والسيرافي (٥١٣/٢) ، (١٧٦/٣) والبيتان في مجالس ثعلب قسم (١) ص (٢٢٠) .
واستشهد به على رد لام الفعل المعتل عند اتصاله بنون التوكيد .

(٤) نسب البيت في اللمع نسخة البلدية بالإسكندرية رقم (١٩٩٢) إلى جرير وهو في شرح الدرة لابن القواس (٤٢) ب . واستشهد به على إثبات عين الفعل المعتلة لتحرك آخر الفعل لاتصاله بنون التوكيد .

قال ابن جني : وتَدْخُلُ فِي الاسْتِفْهَام والنَّفْي ، قَالَ الشَّاعِر :

هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَينَ لَنَا والعَيشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا

وتَقُولُ فِي التثْنِيَة : لَتَضْرِبَانِّ زَيدًا ، وفِي الجَمْعِ : لَا تَذْهَبُنَّ مَعَهُ ، وَمَعَ التَّأْنِيثِ : لَا تَضْرِبِنَّ زَيدًا ، حُذِفَتِ النُّونُ لِزَوَالِ الرَّفْعِ ، وحُذِفَتِ الوَاوُ وَالياءُ / ٥٤/ب لِسُكُونِهِمَا وَسُكُون النُّونِ الأولَى بَعْدَهُمَا ، وبَقِيَتِ الْكَسْرَةُ والضَّمَّةُ تَدُلَّانِ عَلَيهِمَا . وَلَمْ تُحْذَفِ الألِفُ من لتَضْرِبَانِّ ، لِئلَّا تُشْبِه الوَاحِدَ ، قَالَ اللّه ﷻ : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ ، وقال تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ وقَال تَأَبَّطَ شَرًّا :

لَتقْرَعنَّ عليَّ السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ إِذَا تَذَكَّرتِ يومًا بَعْضَ أَخْلَاقِي

قال ابن الخباز : وتدخُلانِ في الاستفهام ، وأنشد :

٤٤١ – هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَينَ لَنَا والعَيشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا [(١)]

أَفْنَانُ : جَمْعَ فَن [(٢)] وانتصابه على الحال من الضمير في منقلب ، وقال المرقش الأكبر :

٤٤٢ – هَلْ يَرْجِعَنْ لِي لِمَّتِي إِنْ خَضَبْتُهَا إِلَى عَهْدِهَا قَبْلَ المَشِيبِ خِضَابُهَا [(٣)]

وقال : إنها تدخل في النفي ولم يذكر له مثالًا ولا شاهدًا ، وإنما جاز دخولها في النفي لأَنَّهُ يُقْصَدُ بِهِ تَرْكُ الفِعْلِ فأَشْبَهَ النَّهْيَ ، وَهَا هُنَا تَنْبِيهٌ : اعلم أنَّ المَنْفِيَّ بِلَمْ ولَمَّا يضعف دخول النُّونِ عليهما ، لأَنَّهُما تَقْلِبَانِ معناه إِلَى المُضِيِّ ، والمَنْفِيّ بِمَا لا يجوز دخولها عليه ؛ لأنها مخلصة للحال .

=

(١) البيت منسوب إلى عبد اللّه بن المعتز ، ولا يستشهد بشعره لتأخر زمانه حيث قتل سنة (٢٩٦هـ) فلعل ابن الخباز ساقه للتمثيل فقط ، وهو في مغني اللبيب (٨٤/١) والنوادر (١٨٤) وسر صناعة الإعراب (٨٧/١) والأمالي الشجرية (١٩٨/٢) والأغاني (٢٨٩/١٠) وروايته .

.... والـدار جـامـعـة أزمـان أزمـان .

وفي المحتسب (١٢٩/١) والخصائص (٣٦٤/٢) والمحصول (١٧٩) والغرة لابن الدهان ق (٢١٦) .

واستشهد به على دخول نون التوكيد في الاستفهام .

(٢) الفن : الحال .

(٣) البيت في المفضليات ، المفضلية (٥٣) . واستشهد به على دخول نون التوكيد في الاستفهام .

= ويجوز دخولها على المنفي بِلَا ولَنْ ؛ لأنهما تخلصانه للمستقبل .

١٧٥/ب وتَقُول في توكيد فِعْلِ الاثْنَيْنِ : لَا تَضْرِبَانِّ زَيْدًا حذفت نون الرفع / لأَنَّ الفعل صار مبْنِيًّا ، وقال ابن الدهان : هَو مُعْرَب [(١)] ، وهذا بعيد ، وكسرت نون التوكيد ، لأَنَّها أشْبَهَتْ نُونَ التَّثْنِيَة بوقوعها [(٢)] بَعْدَ الْأَلِفِ .

وتَقُولُ في تَوكِيدِ الجَمْع : لَا تَذْهَبُنَّ معَهُ ، حُذِفَتْ نُونُ الرفع لما ذكرنا ، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، والضمة قبلها تدل عليها ، ولم يجز حذف الألف ، لأنك لو حذفتها لَالْتَبَس فِعْلُ الاثنين بِفْعِل الواحد ، وتقول في فِعْل المؤَنَّثِ : لَاتَذْهَبِنَّ معه ، حذفت نون الرفع والياء لما ذكرناه ، وكَسْرَةُ البَاء دَلِيلٌ عَلَى اَلْيَاءِ ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [(٣)] فيقرأ بالتشديد والتخفيف فمن قرأ بالتشديد [(٤)] جَعَل النُّونَ للتوكيد ، وكانَتْ « لَا » لِلنَّهي ، ومن قرأ بالتخفيف [(٥)] جعَلِ الفِعْلِ حَالًا وكانت لَا لِلنَّفْي (والنُّونُ للرفع) [(٦)] وقيل : إنَّهَا للتوكيد ، وقد حُرِّكَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَينِ ، وهو رَكِيكٌ ، وأما قوله تَعَالَى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ [(٧)] فَمَنْ قَرَأَهُ بِفَتْحِ البَاءِ [(٨)] جَعَل المُخَاطَبَةَ لِلْإِنسَانِ ومن قرأ بالضم [(٩)] جعله خِطَابًا للناس ، وقوله : ﴿ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ [(١٠)] أي : حَالًا بَعْدَ حَال مِنْ صبي وشَبَابِ واكْتِهَالِ وشَيب ، وأنشد ابن قتيبة : =

(١) نص عليه ابن الدهان في الغرة ق (٢١٨) مصورة الجامعة العربية رقم (٩٣) نحو وقال أبو حيان في الارتشاف ق (٧٧) ب : الثالث التفصيل بين ما اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فهو باق على إعرابه ، وبين مالم يتصل به شيء من ذلك ، فهو مبني .

(٢) في الأصل بوثوقها .

(٣) سورة يونس من الآية (٨٩) .

(٤) قال أبو حيان : وقرأ الجمهور : تتبعان بتشديد التاء والنون ، والبحر المحيط (١٨٧/٥) .

(٥) قال أبو حيان : وابن عباس وابن ذكوان بتخفيف التاء وشد النون ، وابن ذكوان أيضًا بتشديد التاء وتخفيف النون ، وفرقة بتخفيف التاء وسكون النون (البحر المحيط ١٨٧/٥) وقال ابن الدهان في الغرة ق (٢١٩) : وقرئ ولا تتبعان بنون واحدة مكسورة فذهب بعضهم إلى أن لا بتقدير ليس فالفعل على هذا مرفوع ، وذهب بعضهم إلى أنها نون توكيد ثقيلة حذفت الأولى منها استخفافًا وبقي حكمها .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) سورة الانشقاق من الآية (١٩) .

(٨) قال أبو حيان : وقرأ عمر بن عبد الله وابن عباس ومجاهد والأسود وابن جبير ومسروق والشعبي وأبو العالية وابن وثاب وطلحة وعيسى والأخوان وابن كثير بتاء الخطاب وفتح الباء (البحر المحيط ٤٤٧/٨) .

(٩) هي قراءة عمر وابن عباس وأبو جعفر والحسن وابن جبير وقتادة والأعمش وباقي السبعة . (البحر المحيط ٤٤٧/٨) .

(١٠) الانشقاق من الآية (١٩) .

....

= ٤٤٣ - كذَاكَ المَرْءُ إنْ يُنْسَأ لَهُ أَجَلٌ يُرْكَبْ بِهِ طَبَقٌ مِنْ بَعْدِهِ طَبَقُ [1]

وأما قول تأبط شرًا :

٤٤٤ - لَتَقْرَعُنَ عليَّ السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ إذَا تَذَكَّرْتِ يَوماً بَعْضَ أَخْلَاقِي [2]

فيروى بفتح العين وضمها وكسرها ، فمن رواه بالفتح جعله خطابًا للعاذل ؛ لأنَّ قبله يقول :

٤٤٥ - يَقُولُ أَتْلَفْتُ مَالًا لو رَضِيتُ بِهِ مِنْ ثَوب صِدْقٍ وَمِنْ بَزٍّوأَعْلَاق [3]

ومن رواه بالضم جعله خطابًا للعُذَّال ، لأَنَّ الوَاحَد منهم كالجَمْع / ومن رواه بالكسر جعله خطابًا للعَاذِلَة ، لأن قبله : ١٧٦/أ

٤٤٦ - عَاذِلَتِي إنَّ بَعْضَ اللَّومِ مَعْنَفَةٌ وهَلْ مَتَاعٌ وإنْ أَبْقَيتُهُ بَاقِ [4]

(١) البيت لم نهتد إلى قائله . وينسأ له أجل : يؤخر ، طبق من بعده طبق : أي حال من بعده حال . ولم نجده فيما تيسر لنا الاطلاع عليه من المراجع .

(٢) البيت في ديوان المفضليات ، المفضلية رقم (١) وفي كتاب المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة (١٧) والأمالي الشجرية (١٩٨/٢) .

والشاهد فيه « لتقرعن » فمن ضم العين أو كسرها جعله من توكيد فعل الجمع وفعل المؤنث ، وحذفت نون الرفع والواو والياء .

(٣) البيت لتأبط شرًا . ثوب صدق : مقابل ثوب سوء ، عنى به الجيد ، البز : الثياب أو السلاح ، الأعلاق : كرائم الأموال . والبيت في المفضلية (١) وروايته :

* يقول أهلكت مالا لوقنعت به *

(٤) البيت لتأبط شرًا ، معنفة : عنف . والبيت في المفضلية رقم (١) .

قال ابْنُ جِنِّي: فإذَا انْفتحَ مَا قَبْلَ الوَاوِ والياءِ حرِّكتِ الوَاوُ بِالضَّمِّ ، والياءُ بِالْكَسْرِ ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيـنِ تَقُولُ : اخْشَوُنَّ زيدًا ، وَلَا تَرْضَيِنَّ عَنْ عَمْرٍو قَالَ اللَّه ﷻ : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ وَقَالَ عَزَّ اسْمُه : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ وتَقُولُ فِي جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ : اضْرِبنانِّ زَيدًا يَا نِسْوةُ ، ولَا تخْشَينَانِّ عَمْرًا ، تَفْصِلُ بَيـنَ النُّونَاتِ بِالألِفِ تَخْفِيفًا ، ومَنْ كَلَام أَبِي مَهْدِيَّة فِي صَلَاتِه : اخْسَأْنَانِّ عَنِّي ، اخسأنانِّ عَنِّي ، فَإذَا وَقَفْتَ على النُّونِ الخَفِيفَةِ أَبْدَلْتَ مِنْهَا لِلْفَتْحة قَبْلَهَا أَلِفًا ، تقول : يَا زَيدُ اضْرِبَا ، ويَا مُحَمَّدُ قُومَا .

فَإنْ لَقِيهَا سَاكِنٌ بَعْدَهَا حُذِفَتْ لِالْتِقَائِهِما . وقال الشاعر :

ولا تُهِينَ الْكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ   تَرْكَعَ يومًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهِ

أراد ولَاتُهِينَنْ ، فَحَذَفَ ، وقَدْ تدْخُل النُّونَاتُ فِي غَيرِ هَذِه المَوَاضِعِ ، ولَيسَ ذَلِكَ بِقِياسٍ فتركناهُ .

قال ابْنُ الخَبَّاز : فَإنْ انفتح ما قبل واو الجمع وياء [1] المؤنث لم يجز حذفهما[2] ؛ لأنه ليس قبلهما ما يدل عليهما تقول : لَا تَخْشَوُنَّ سُوءًا ، ولا ترضين عن عمرو ، وضممت الواو ؛ لأنَّ الضمة من جنسها ، وكسَرْتَ الياء ؛ لأنَّ الكسرة من جنسها ، وفي التنزيل : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ [3] ووزنه : تُفْعَوُنَّ ؛ لأنَّ الواو ضمير ، وفيه : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ [4] ووزنه : تَفَيِنَّ ؛ لأنَّ الياء ضمير ، وقال الزمخشري [5] : قرئ : ﴿ تَرَئِنَّ ﴾ بالهمزة وهي رَدِيئَةٌ .

وإذَا أكدت فِعْلَ جماعة الإنَاثِ قلت : اخْشَينَانِّ ولَا تَذْهَبْنَانِّ [6] وإنَّما دخلت الألف لتفصل بين النونات ، وإذَا أدخلوها في قوله تعالى : ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا ﴾ [7] ليفصلوا بيـنَ الهَمْزَتين ، وهما مثلان فإدْخالها لِلفصل بين ثلاثة أمثال أولى وتُكْسَر النون لوقوعها بعد الألف كما كُسِرَتْ نون الزَّيْدَانِ ، ومن كلام أبي مهدية [8] في =

---

(١) في الأصل وباء المؤنث هو تصحيف .
(٢) في الأصل حذفها .
(٣) سورة آل عمران من الآية (١٨٦) .
(٤) سورة مريم من الآية (٢٦) .
(٥) انظر الكشاف (٣/١٠) .
(٦) في الأصل تذهبان .
(٧) سورة النازعات آية (٢٧) .
(٨) انظر اللمع (٥٤) ب واللسان (خسأ) .

....

= صلاته : « اخْسَأْنَانٍّ عَنِّي » (١) يقال : خَسَأْتُ الكَلْب فَخَسَأَ هو أَي : أَبْعَدْتُه فَبَعُدَ ، وأبو مهدية أعرابي بالبصرة كان تؤخذ عنه اللغة .

قال الأصمعي : أَصَابَتْه المِرَّةُ الصَّفْراء فدخلنا عليه فقال : هَاتِ خَلَّتَكَ يا أَحْمَرُ ، فَنَاولْتُه قَارُورَة خَلٍّ فَشَرِبَهَا ثم تَفَلَهَا ، فقال : اطَّلعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيتُ لِلشُّعَرَاءِ كظَيظا (٢) وأرجو أن يغفر اللّه لجرير بِدَفْعِه عن نُسَيَّاتِ قَيس . اخْسَأْنَانّ عَنِّي ، كذا من أمك يَا شَيطَان ، والمخاطب بقوله : اخْسَأْنَانٍّ عَنِّي : خَيَالَاتٌ عَرَضَتْ لَهُ ، وكل موضع تدخل فيه الثقيلة فالخفيفة تدخله إلَّا فعل الاثنين وفعل جماعة النساء ، لأنه يلزم من دخولها التقاء الساكنين وتحريك النون غير جائز .

وإذَا وقفت على النونين فإنْ كان الموقوف عليه الشديدة كان لك وجهان / ١٧٦/ب : إسْكَانها كقولك : يَا زَيدُ اضْرِبَنْ ، وتَحْرِيكُهَا وإلْحَاقُ هَاءِ السَّكْتِ قال الراجز :

٤٤٧ - يَا عُمَرَ الخَيرِ جُزِيتَ الجَنَّةْ اكْسُ بُنَيَّاتِي وَأُمَّهُنَّهْ
أقْسِمُ بِاللّه لَتَفْعَلَنَّهْ (٣)

فقال عمر ﷺ ، وإنْ لَمْ أَفْعَلْ ، فقال له :

٤٤٨ - إنَّكَ عَنْ حَالِي لَتُسْأَلَنَّهْ يَومَ تَكُونُ الْأَعطِيَاتُ ثَمَّهْ
وَالوَاقِفُ المَسْئُولُ بَينَهُنَّهْ إمَّا إلَى نَارٍ وإمَّا جَنَّهْ (٤)

فقال عمر ﷺ : يَا يرْفأُ أَعْطِه ما طلب لَأَجل ذلك اليوم لا لِشِعْرِه .

وإن كان الموقوف (٥) عليه الخفيفة ، فإنْ كانت في مضارع لمْ يخل مِنْ أَنْ يكون مرفوعًا أَو منصوبًا أو مجزومًا ، فإنْ كان مرفوعًا وما قبلها ضمة أو كسرة كقولك : هل تَضْرِبُنْ يَا قَومُ ؟ ،وهَلْ تَذْهَبِنْ يَا هِنْدُ ؟ قلت في الوقف : هَلْ تَضرِبُونَ ؟ وهَلْ =

---

(١) قال في اللسان : قال الأصمعي : أظنه يعني الشياطين .

(٢) كظيظًا : زحامًا .

(٣) الرجز لم نهتد إلى قائله وهو في اللسان (١٨/٦) وابن يعيش (٤٤/١) والخصائص (٧٣/٢) وورد هذا الرجز أيضًا في قصة أعرابي مع عمر بن الخطاب في طبقات الشافعية (١٣٩/١) . واستشهد به على : الوقف على نون التوكيد الثقيلة بالحركة وإلحاقها هاء السكت .

(٤) هذا الرجز : مقول للراجز السابق والشاهد فيه كسابقه .

(٥) في الأصل الوقوف .

....

=تَذْهَبِينَ ؟ رددت نون الرفع لزوال نون التوكيد ، ورددت الواو والياء لزوال التقاء الساكنين . وحذفت نون التوكيد ، لأنها سكنت وقبلها ضمة أو كسرة فصارت كالتنوين في هَذَا زَيدٌ ومَرَرْتُ بِزَيدٍ .

وإنْ كان قبلها فتحة : أبدلت منها الألف قياسًا على التنوين في رأَيتُ زَيدًا ، لأنها مثله في سكونها وفتح ما قبلها تقول : هل تَذْهَبَنْ يَا زَيدٌ ؟ فإذَا وقفت قلت : هَلْ تَذْهَبَا ؟

وإن كانت في الأمر ، وقبلها ضمة أو كسرة حذفتها ، وأعدت الضمير ، تقول اذْهَبُنْ يَا قَومُ ، واضْرِبِنْ يَا هِنْد ، فإذَا وقفت قلت : اذهَبُوا واضْرِبِي ، وإنْ كَان قبلها فتحة أبدلت منها الألف تقول : يَا زَيدُ اضْرِبَا ، ويَا مُحَمَّدُ قُومَا ، قال النابغة الجَعْدِي في المضارع :

٤٤٩ – فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَومِهِ   فَإِنِّي ورَبِّ الرَّاقِصَاتِ لَأَثْأَرَا [١](٤٠٣)

١٧٧/أ أراد : لَأَثْأَرَنْ [٢] ، وقال قطري بن الفجاءة المازني في الأمر / :

٤٥٠ – أَلَا أَيُّهَا البَاغِي البرَازَ تَقَرَّبا   أُسَاقِكَ بِالمَوتِ الزُّعَافَ المُقَشَّبَا

فَمَا فِي تَسَاقِي المَوتِ فِي الحَرْبِ سُبَّةٌ   علَى شَارِبِيه فَاسْقِنِي مِنْهُ وَاشْرَبَا [٣]

وإذَا لقي النون ساكن حذفت لالتقاء الساكنين ، تقول : اضْرِبَنْ وقُومَنْ ، فَإذَا وصلتها قلت : اضْرِب ابْنَك ، وقُوم الْيَومَ ، ولا تحركها لالتقاء الساكنين كما حركت التنوين في : ﴿ وَعُيُونٍ ۝٤٥ ٱدْخُلُوهَا ﴾ [٤] ، ﴿ وَعَذَابٍ ۝٤١ ٱرْكُضْ ﴾ [٥] و﴿ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ﴾ [٦] لأنَّ التنوين من خصائص الأسماء ، وهذه من خصائص الأفعال ، فجعلوا لخصيصة الاسم فضيلة على خصيصة الفعل ، وقال الشاعر : =

---

(١) الراقصات : الإبل . والبيت في سيبويه والأعلم (٢/١٥١) وابن يعيش (٩/٣٩) والسيرافي (٢/٥٠٣) ب . والشاهد فيه : لأثأرا ، حيث أبدل الألف من نون التوكيد الخفيفة عند الوقف .

(٢) في الأصل : لأثأوت .

(٣) الزعاف : سم ساعة ، المقشب : الذي خلط به ما يقويه . سبة : عار . والبيتان في ديوان الحماسة لأبي تمام (١/٢٨١) . والشاهد فيه : واشربا حيث أبدل من نون التوكيد الخفيفة ألف عند الوقف .

(٤) سورة الحجر من الآيتين (٤٥ ، ٤٦) .

(٥) سورة ص من الآيتين (٤١ ، ٤٢) .

(٦) سورة الإخلاص من الآيتين (١ ، ٢) .

....

= ٤٥١ - وَلَا تُهِينَ الْكَرِيمَ علَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَومًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ [١]

أَرَادَ : وَلَا تُهِينَنْ ، وأنشد أبو علي رَحِمَهُ اللهُ :

٤٥٢ - يَا حُبُّ أمْسَينَا ولَمْ تَنَامَ ألْعَينَا [٢]

أراد : ولم تَنَامَنْ ، فحذف ، وقد دخلت النون في غير ما ذكرنا ، وليس بقياس فمن ذلك دخولها في جواب الشرط ، قال الشاعر :

٤٥٣ - فمَهْمَا تَشَأْ (مِنْهُ) فَزَارَةُ تعْطِكُمْ ومَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا [٣]

ومن ذلك دخولها مع ربما ، قال جَذِيمَةُ الأَبْرَش :

٤٥٤ - رُبَّمَا أَوفَيتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالَاتُ [٤]

وقَالُوا : قَلَّ مَا تَقُولَنَّ ، وكَثُرَ مَا تَقُولَنَّ « وبِجَهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّ » [٥] ، « وَبِأَلَمٍ مَّا تُخْتَنَنَّهْ » [٦] =

---

(١) هو للأضبط بن قريع بن عوف بن كعب . تركع : تذل ، وهو في الخزانة (٥٨٨/٤) والمغني (١٥٥/١) وابن عقيل (٣١٨/٣) والجرجاوي والعدوي (٣١٩) والعيني (٣٣٤/٤) وابن يعيش (٤٤/٩) والهمع (١٣٤/١) ، (٧٩/٢) والدرر (١١١/١) ، (١٠٢/٢) والكامل (٣٢١/١) والأمالي الشجرية (٣٨٥/١) والأشموني (٥٠٤/٢) وأوضح المسالك (١١١/٤) والإنصاف (٩٦) والغرة لابن الدهان ق (٢٢٣) .

واستشهد به على حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين .

(٢) لم نهتد إلى قائله ، وهو في الخزانة (٣٣٩/٣) والشاهد فيه : كسابقه .

(٣) البيت لابن الخرع ، والبغدادي يقول : أنه ليس في ديوانه ، وإنما هو من قصيدة للكميت بن ثعلبة . والبيت في خزانة الأدب (٥٥٩/٤) والأشموني (٥٠٠/٢) والهمع (٧٩/٢) وفي سيبويه والأعلم (١٥٢/٢) والغرة ق (٢١٥) والشاهد فيه : دخول نون التوكيد في جواب الشرط على غير قياس وقلبت ألفًا عند الوقف .

(٤) أوفيت : أشرفت ، العلم : الجبل ، الشمالات رياح الشمال والبيت في سيبويه (١٥٣/٢) والخزانة (٥٦٧/٤) والعيني (٣٤٤/٣) والمغني (١٣٥/١) والأمالي الشجرية (٢٤٣/٢) والأشموني (٤٩٨/٢ ، ٢٩٩) وابن يعيش (٤٠/٩) والأصول (٧١٠/٢) والنوادر (٢١٠) والأغاني (٢٥٧/١٥) والسيرافي (٢١٤/١) و (٣٥/٣) والتمام في تفسير أشعار هزيل (٢١٠) والهمع (٣٨/٢ ، ٧٨) والدرر (٩٩/٢) ، والمقتضب (١٥/٣) والإيضاح لوحة (٤٦) والمرتجل (٢٨٤) والصحاح (شمل) واللسان (شمل) والشاهد فيه : إدخال نون التوكيد للضرورة .

(٥) انظر سيبويه في (١٥٣/٢) وبالأصل تجهد .

(٦) هو مثل ، وقد ورد في الكتاب (١٥٣/٢) والغرة لابن الدهان ق (٢١٥) وفي مجمع الأمثال (١٠٧/١) وروي بألم ما تختتن ، أي لا يكون الختان إلا بألم ومعناه أنه لا يدرك الخير ولا يفعل =

قال ابْنُ جِنّي : النَّسَبُ إلَى كل اسْمٍ بِزِيَادَةِ يَاءٍ مُشَدَّدَةٍ مكسور مَا قَبْلَهَا ، تَقُولُ فِي النَّسَبِ إلَى زَيدٍ : زَيدِيٌّ ، وإلَى عَمْرٍو ، عَمْرِي ، وإلَى مُحَمَّدٍ : مُحَمَّدِيٌّ .

فإنْ كَانَ الاسْمُ ثُلَاثِيًّا مكسور الأَوسَطِ : أَبْدَلْتَ مِنْ كَسْرَتِهِ فَتْحَةً هَرَبًا مِنْ تَوَالِي الْكَسْرَتَينِ واليَاءَينِ ، تَقُولُ فِي الإِضَافَةِ إلَى النَّمِرِ : نَمَرِيٌّ ، وإلى شَقِرةَ : شَقَرِيٌّ .

قَالَ الشَّاعِرُ :

لَصَحُوتَ والنَّمَرِيُّ تَحْسَبُهُ عَمَّ السِّمَاكِ وخَالَةَ النَّجْمِ

فإنْ تَجَاوَزَ الاسْمُ ثَلَاثَةَ أَحْرُف ، لم تُغَيِّرْ كَسْرَتَهُ تَقُولُ فِي الإِضَافَةِ إلَى تَغْلِبٍ : تَغْلِبِيٌّ ، وإلى المَغْرِبِ : مَغْرِبِيٌّ ، هَذَا هُوَ القِيَاسُ ، وذَلِكَ أَنَّ الكَسْرَةَ سَقَطَ حُكْمُهَا لِغَلَبَةِ كَثْرَةِ الحُرُوفِ لَهَا .

= ٤٥٥ - * وَفِي عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا * [١]

فهذه المواضع التي أشار إليها أبو الفتح رحمه الله ، وكلها غير مقيس . والله أعلم .

(باب النسب)

قال ابْنُ الخَبَّاز : / النَّسَبُ والنِّسْبَةُ بِمَعْنى وَاحِد ، وسيبويه [٢] يسميه بَابَ ١٧٧/ب الإِضَافَةِ . ومعناه عند النحويين : إضافة الشيء إلى غيره من جهة المعنى بإلحَاقِ يَاءٍ مُشَدَّدَةٍ مكْسُورٍ مَا قَبْلَهَا آخِرِ المُضَافِ إلَيه [٣] ، ويستوي في ذلك الآباء والأمَّهات =

= المعروف إلا باحتمال مشقة . وهو بالأصل هكذا تحتدنه .

(١) هذا عجز بيت وصدره :

* إذا مات منهم سيد سرق ابنه *

وانظر مغني اللبيب (٣٤٠/٢) وسيبويه (١٥٣/٢) واللسان (شكر) والخزانة (٥٦٦/٤) والتصريح على التوضيح (٢٠٥/٢) والأشموني (٤٩٧/٢) ومجمع الأمثال (١٨/٢) والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٤٦٢) والغرة لابن الدهان ق (٢١٥) والعضة : الشجرة ، والشكير : ما ينبت حول الشجرة من أصلها والمعنى : أن الولد يسرق صفات أبيه فيشبهه كما يشبه الشكير الشجرة الأم . والشاهد فيه : دخول نون التوكيد في الفعل على غير قياس .

(٢) انظر سيبويه (٦٩/٢) بولاق .

(٣) انظر المفصل للزمخشري (١٠٤) وسيبويه (٦٩/٢) والتعريف بفن التصريف للدكتول الشناوي (٦٦) .

....

=والبلدان والأحياء والصناعات تقول : زَيدِي وفَاطِمِيٌّ ودِمَشْقِيٌّ وتَمِيمِيٌّ ونَحْوِيٌّ . وإنما افتقر إلى علامة ، لأنه [١] معنى حادث في الاسم فلابد له من علامة كالتثنية والجمع والتأنيث ، وكانت العَلَامة من حرُوفِ اللين ، لأنها الجَدِيَرة بالزيادة ، وكانَتِ اليَاءُ [٢] أولى ، لأنهم لو زَادُوا الألف لَألْتبس بالمقصود ، ولو زادوا الواو لثَقُلَتْ عليهم ، وإنَّما شدَّدُوا اليَاء ؛ لأَنَّهُم لَو خففوها لحذفت لالتقاء الساكِنين فزالت علامة النَّسَب ، وإنَّمَا كسروا ما قبلها ليدلوا على شِدَّةِ [٣] امتزاج الاسم بِالعَلَامة . كما قالوا : ضَرَبُوا فَضَمُّوا البَاءَ لِشِدَّةِ اتصال الفعل بِالفَاعِل .

فإنْ نَسَبْتَ إلى اسم ثلاثي مكسور العين أبدَلت من كَسْرتَهِ فَتْحَةً [٤] ، فقلت في نَمِرِ : نَمَرِي ، وهو النَّمِر بْنُ قَاسِط وفي شَقِرة : شَقَرِيٌّ [٥] ، والشَّقِرَةُ في الأصل وَاحِد الشَّقَر ، وهو شَقَائِقُ النَعْمَانِ [٦] .

قَالَ طَرَفَةُ بْنُ العَبْدِ :

٤٥٦ - فتَسَاقَا القَومُ كَأْسًا مُرَّةً ... وعلَى الخَيَلَ دِمَاءٌ كَالشَّقَرْ [٧]

والشقرة : حي . وقال الشاعر :

٤٥٧ - يَا كَعْبُ إنَّكَ لَو قَصَرْتَ علَى ... حُسْنِ النِّدَامِ وقِلَّةِ الجُرْمِ
وسَمَاع مُدْجِنَةٍ تُعَلِّلُنَا ... حتَّى تؤُوبَ تآوُبَ العُجْمِ
لصَحَوتَ والنَّمَرِيُّ يَحْسَبُهَا ... عَمَّ السِمَاكِ وخَالةَ النَّجْمِ [٨] =

---

(١) في الأصل لأن .
(٢) في الأصل الياء الأولى أولى .
(٣) في الأصل سدة بدون إعجام الشين .
(٤) انظر سيبويه (٧٣/٢) .
(٥) في الأصل فتقري .
(٦) انظر اللسان (شقر) .
(٧) الكأس المرة : كأس الحتوف ، الشقر : شقائق النعمان والبيت في الصحاح مادة (سقى) ويروى :
* فتساقا القوم سمًّا ناقعًا *
والشطر الثاني في الصحاح (على) وهو في ديوان طرفة (٥٥) ، والديوان (٧٨) تحقيق علي الجندي .
والشطر الثاني في أدب الكاتب (٦٩) والمقاييس (٢٠٣/٣) واللسان (شقر) ويروى :
* وعلا الخيل دماء كالشقر *
(٨) الأبيات لعبد المسيح بن حكيم بن عفير بن طارق بن قيس بن مرة بن همام بن مرة بن ذهل بن شيبان ابن ثعلبة . الندام : جمع نديم وهو الشريب الذي ينادمه .
المدجنة : القينة تغني في يوم الدجن وهو تكاثف الغيم ، والسماع واللذة يوم الدجن أطيب منه في غيره ، =

....

= عني بالنَّمَرِيِّ : كَعْبًا ، والضمير في يَحْسِبُهَا يعود إلى المُدْجِنَةِ ، وجعلها عم السماك وخَالة النجم وهو الثريا لحسنها ، وتقول في / النسبة إلى الدُّئل : دُؤَلِيٌّ ١٧٨/أ ومنه : أبو الأسود الدُّؤَلِي ، وإلى إِبِل : إِبَلِيٌّ .

فإنْ تَجَاوَزَ الاسم ثلاثة أحرف ، وقبل آخره كَسْرَةٌ فهو قسمان : ساكن الثاني ومتحركة ، فالأولى نحو تَغْلِب والـمَغْرِب ، فهذا فيه مذهبان : أحدهما : تبقية الكسرة تقول : تَغْلِبِيٌّ ومَغْرِبِيٌّ ، لأن الساكن حجز بين المتحركات فخَفَّ اللفظ ، ومنهم من يفتح [1] فيقول : تَغْلَبِيٌّ ومَغْرَبِيٌّ ، وهي لغة العامة فرارًا من توالي الكسرتين والياءين واللامين [2] ، أنشد يعقوب رَحِمَهُ اللَّهُ :

٤٥٨ - أَلْيَنُ مَسًّا فِي حَوَايَا البَطْنِ مِنْ يَثْرَبِيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ [3]

والمتحرك الثاني ، نحو عُلَبِطُ وهُدَبِد ، تقول في النسب إليه : عُلَبِطيٌّ وهُدَبِديٌّ فَتُبْقِي الكسرة ، لأنه قد تقدم قبلها من الصدر ما يُقَاوم العَجُزَ فصار بمنزلة كلمتين [4] .

= تعللنا : تلهينا بصوتها . تآوب العجم : صياح الديكة . والأبيات في المفضليات المفضلية (٧٢) وانظر اللسان (١٦/ ٤٤) ويروى : حتى تؤوب تناوب العجم . والشاهد فيه : فتح وسط الثلاثي المكسور عند النسب .

(١) انظر سيبويه (٧١/٢) .

(٢) هكذا بالأصل ولعل هذه اللفظة حشو من الناسخ .

(٣) البيت لم نهتد إلى قائله :

الحوايا : جمع حوية ، وهي ما تحوي من الأمعاء ، وهي بنات اللبن ، والخشونة ضد اللين ، والبيت في اللسان (خشن) وقبله :

تعلمن يا زيد بن زيد لأكلة من أقط وسمن
وشربتان من عكى الضأن ألين مسًّا في حوايا البطن
من يشربيات قذاذ خشن يرمي بها أرمى من ابن تقن

والشاهد فيه : فتح ما قبل آخر الرباعي الساكن الثاني عند النسب إليه وهو قليل .

(٤) انظر هامش سيبويه (٧٢/٢) .

قال ابْنُ جِنِّي : فَإِنْ كَانَ الثُّلَاثِيُّ مَقْصُورًا أَبْدَلْتَ مِنْ / أَلِفِهِ وَاوًا ؛ لِوُقُوعِ يَاءِ ٥٥/ب الإِضَافَةِ بَعْدَهَا تَقُولُ فِي الإِضَافَةِ إِلَى قِنَا : قِنَوِيٌّ ، وإِلَى رَحَى : رَحَوِيٌّ ، وإِلَى فَتًى : فَتَوِيٌّ .

فَإِنْ كَانَ الـمَقْصُورُ رُبَاعِيًّا ، وَأَلِفُهُ بَدَلٌ غير زَائِدَةٍ ؛ كَانَ الوجهَ قَلْبَهَا وَاوًا تَقُولُ فِي مَغْزَى : مَغْزَوِيٌّ . وفِي مرْمَى : مَرْمَوِيٌّ ، ويَجُوزُ الحَذْفُ فِيهِمَا ، فَتَقُولُ : مَغْزِيٌّ ومَرْمِيٌّ ، فَإِنْ كَانَتْ أَلِفُهُ زَائِدَةً ؛ فالْوَجْهُ الحَذْفُ ، تَقُولُ فِي سَكرى : سَكْرِيٌّ ، وَفِي حُبْلَى : حُبْلِيٌّ وَيَجُوزُ البَدَل تُقُولُ : سَكْرَوِيٌّ وحُبْلَوِيٌّ ، فَإِنْ تَجَاوَزَ العَدَدُ الأَرْبَعَةَ ؛ فَالحَذْفُ لِلطُّول لَا غَيرِ . تَقُولُ فِي مرامي : مُرَامِيٌّ ، وفِي مُرْتَجَى : مُرْتَجِيٌّ ، وكذَلِكَ مَا فَوقَهُ عَدَدًا .

فَإِنْ كَانَ المَنْقُوصُ ثُلَاثِيًّا ؛ أَبْدَلْتَ مِنْ كَسْرَتِهِ فَتْحَةً ، فصَارَتْ يَاؤُهُ لِلْفَتْحَةِ قَبْلَهَا أَلِفًا ثُمَّ أَبْدَلْتَ أَلِفَهُ وَاوًا عَلَى مَا مَضَى ، تَقُولُ فِي الإِضَافَةِ إِلَى عَمٍ : عَمَوِيٌّ ، وإِلَى شَجٍ : شَجَوِيٌّ ، فَإِنْ كَانَ المَنْقُوصُ رُبَاعِيًّا اخْتِيرَ حَذْفُ يَائِهِ تَقُولُ فِي مُعْطٍ : مُعْطِيٌّ ، وفِي قَاضٍ : قَاضِيٌّ ، ويَجُوزُ الإِقْرَارُ والبَدَلُ تَقُولُ : مُعْطَوِيٌّ وقَاضَوِيٌّ ، فإِنْ تَجَاوَزَ الاسْمُ / الأَرْبَعَة حُذِفَتْ يَاؤُهُ الْبَتَّة تَقُولُ فِي مُشْتَرٍ : ٥٦/أ مُشْتَرِيٌّ وَفِي مُسْتَقْضٍ : مُسْتقْضِيٌّ .

قال ابْنُ الخَبَّازِ : فَإِنْ نسبت إِلَى المقصور فلا يخلو مِنْ أَنْ تكون ألفه ثالثة أو رابعة أو فوق ذلك فَإِنْ كانت ثالثة : أثبتت ، وقلبت واوًا (سَوَاء أ) [١] كَانَتْ مِنْ بنات الياء أو من بنات الواو تقول في فَتَى : فَتَوِيٌّ وفِي قَنَاةٍ : قَنَوِيٌّ [٢] ، أما إِثْبَاتها : فلأنها بدل من أَصْل فحذفها إِجْحَافٌ بالاسم لنقصه عن أقل الأصول ، وقلبها واوًا لأن بعدها يائي النسب فلو قلبتها ياء مع أَنَّ قبلَها حركة لتوالت حركتان ، وثَلَاث يَاءَاتٍ ، ولأنها [٣] تصير في بعض المواضع إِلَى أَربَع يَاءَاتٍ لو قلبتها ياء نحو النسب إلى الحَيَا بمعنى المطر .

وإِنْ كانت رابعة لم تخل مِنْ أن تكون بدلًا من أصل ، أو زائدة ، فإِنْ كانت بدلًا مِن أصل [٤] نحو مَغْزَي ومَلهَي : فالجيد إِقرارها وإِبْدَالها واوًا تقول : مَغْزَوِيٌّ =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) في الأصل قتا قتوي .
(٣) في الأصل ولأنك .
(٤) انظر سيبويه (٧٧/٢) .

....

=ومَلْهَوِيٌّ ، أَمَّا إقرَارها فلأنها بدل من أصل ، وقلبها واوا لما ذكرنا ، ويجوز الحذف تقول مَغْزِيٌّ ومَلْهِيٌّ .

لأنَّ الاسْمَ لَا يَنْقُصُ بِحَذْفِهَا عَنْ أَقَلِّ الأُصُول .

وإنْ كَانَتْ زَائِدَةً [١] نَحْوَ حُبْلَى وسَكْرَى فَالجَيِّد حذفها تقول في حُبْلَى : حُبْلِيٌّ وفي / سَكْرَى : سَكْرِيٌّ كَما تَقُول في جُمْعَه : جُمْعيٌّ وفي طَلْحَةَ : طَلْحِيٌّ ، لأنَّ الألف كالتاء في دلالة التأنيث . ومنهم من يشبهها بألف مَغزى ومَلْهَى فيثبتها ويقلبها واوًا ، لأنها ألف رابعة تقول حُبْلَوِيٌّ وسَكْرَوِيٌّ . ١٧٨/ب

فإنْ كَانَتْ أَلِفَهُ خَامِسَةً [٢] أَو سادسة ؛ استوى الزائد والأصل في الحذف ؛ لأنَّ إثباتها يفرط في طول البناء ، تقول في حُبَارى [٣] : حُبَارِيٌّ ، وفي مُرْتَجَى : مُرْتَجِيٌّ وفي شُقَّارَى [٤] شُقَّارِيٌّ ، وفي مُسْتَرْشَى : مَسْتَرشِيٌّ .

وإذَا نسبت إلَى المنقوص ، فلا تخلو ياؤه مِنْ أَنْ تكون ثالثة أو رابعة أو فوق ذلك ، فإنْ كانت ثالثة : [٥] نحو عم وشَج عاملته معاملة نَمِر بإبدالك من كسرته فتحة فينقلب آخره ألفًا ، فيصير بمنزلة عَصًا ورَحًا ، ثم تبدل من الألف واوا في النسب تقول : عَمٍ وشَجٍ ثم عمِيٌّ وشجِيٌّ ثم عَمًى وشَجىً ثم عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ .

فَإنْ كانت ياء المنقوص رابعة [٦] نحو مُعْطٍ وقَاضٍ ؛ عاملته معاملة تَغْلِبِ . فمن قال تَغْلِبي فكسر قال : مُعْطِيٌّ وقَاضِيٌّ ، فحذف لام الفعل ؛ لأنَّ إثْبَاتَهَا يوجب [٧] تحريكها بالكسرة ، وقبلها حرف مكسور وبعدها ياءان ، وذلك شديد الاستثقال ومن قال : تَغْلَبِيٌّ ففتح فتح العين [٨] ، فانقلبت اللام ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار الاسم مقصورًا ، فقلبت ألفه في النسب واوا تقول : مُعْطَوِي وقَاضَوِي .

قال علقمة بن عبدة في الحذف : =

---

(١) انظر سيبويه (٧٧/٢) .

(٢) المرجع السابق (٧٨/٢) .

(٣) الحبارى : طائر يقع على الذكر والأنثى .

(٤) الشقارى : نبتة ذات زهيرة .

(٥) انظر سيبويه (٧٧/٢) .

(٦) انظر سيبويه (٧١/٢ - ٧٢) .

(٧) في الأصل توجب ، وذلك تصحيف .

(٨) في الأصل الغين بالإعجام ، وهو تصحيف ، والمراد بالعين الطاء والضاد من معطي وقاضي .

....

=

٤٥٩ - كَأْسُ عَزِيزٍ مِنَ الْأَعْنَابِ عَتَّقَهَا لِبَعْضِ أَرْبَابِهَا حَانِيَّةٌ حُومُ [١]

وأنشد سيبويه :

٤٦٠ - فَكَيفَ لَنَا بالشُّربِ إنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ ولا نَقْدُ [٢]

فَهَذَا نَسَبٌ إلَى حَانِيَةٍ ، وإنْ كانت الياء خامسة أو سادسة / حُذِفَتْ ، تقول في ١٧٩/أ مُشْتَرِي : مُشْتَرِيٌّ ، وفِي مُسْتقْصِي : مُسْتَقْصِيٌّ ؛ لأَنَّ إقْرَارَهَا [٣] يُفْرِطُ فِي طُولِ البِنَاءِ وامْتِدَادِه .

(١) العزيز : الملك ، عتقها : حبسها زمانًا في ظرفها . الحانية : قوم خمارون ، الحوم : الكثير . والبيت في سيبويه (٧٢/٢) وديوان المفضليات ص (٤٠٢) والسيرافي (٤١٠/٢) واللسان (حنا وحوم) والمقتصد في شرح الإيضاح لوحة (٦١) والغرة لابن الدهان ق (٢٢٨) والشاهد فيه حذف ياء المنقوص لكونها رابعة مكسورًا ما قبلها .

(٢) البيت للفرزدق وقيل : لذي الرمة . وهو في سيبويه (٧١/٢) والعيني (٥٣٨/٤) منسوبًا إلى الفرزدق والأشموني (٧٢٨/٣) وابن يعيش (١٥١/٥) والمقاييس (٢٠٤/٤) واللسان (حفا) والمخصص (٨٩/١١) والسيرافي (٤١٠/٢) والمقتصد لوحة (٦١) والغرة لابن الدهان ق (٢٢٩) ولم نجده في ديوان الفرزدق ولا في ديوان ذي الرمة وروى : دوانيق بدل دراهم . والشاهد فيه : حانوي ، حيث فتح ما قبل الياء وقلبها ألفًا ثم قلب الألف عند النسب واوًا والقياس حاني يحذف الياء .

(٣) في الأصل إفراطها .

قال ابْنُ جِنِّي : فَإِنْ كَانَتْ فِي آخِرِ الاسْمِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ نحو : صَبِيٌّ وعَدِيٌّ ؛ حُذِفَتِ الأولَى الزَّائِدَةُ وأُبْدِلَتْ مِنْ الكسْرَةِ فَتْحَة فانقلَبَتِ اليَاءُ الثَّانية ألفًا لِتَحرُّكِهَا وانفتَاحِ مَا قَبْلَهَا ثم أَبْدِلَتِ الألِفُ وَاوًا لِوقُوع يَاءِ النَّسَبِ بَعْدَهَا ، فَقُلْتَ فِي صَبِيٍّ : صَبَوِيٌّ ، وفِي عَلِي : عَلَوِيٌّ وفِي عَدِي : عَدَوِيٌّ .

فإنْ كَانَتِ اليَاءُ المُشَدَّدَةُ قَبْلَ الطَّرفِ حُذِفَتِ المُتَحركَةُ ، تَقُولُ فِي أُسَيِّد ، أُسَيْدِيٌّ وفي حُمَيِّرٌ : حُمَيرِيٌّ ،

فَإِنْ كَانَتْ قَبْلَ الطَّرَفِ يَاءٌ سَاكِنَةٌ زَائِدَةٌ وفي الكَلِمَةِ تَاءُ التَّأْنِيث حُذِفَتِ التَّاءِ ، ثُمَّ حُذِفَتْ لِحَذْفِهَا اليَاءُ الزَّائِدَةُ ، ثم أُبْدِلَتْ مِنْ الكَسْرَة قَبْلَهَا - إنْ كَانَتْ هُنَاكَ كَسْرَةٌ - فَتْحَة تقول في حَنِيفَة : حَنَفِي ، وفي رَبِيعَة : رَبَعِيٌّ ، وفِي بَجِيلَة : بَجَلِيٌّ ، وَفِي جُهَينَة : جُهَنِيٌّ ، وفي قُرَيظَة : قُرَظِيٌّ ، وربَّمَا شَذَّ مِنْ ذَلِكَ الشَّيءُ القَلِيلُ ، فلَمْ تُحذَفْ يَاؤُه ، قالُوا فِي السَّلِيقَةِ : سَلِيقيٌّ ، وفِي الخُرَيبَة : خُرَيبِيٌّ .

قال ابْنُ الخَبَّاز : فإنْ كانت في آخر الاسم يَاءٌ مشددة [1] نحو صَبِيٌّ وعَدِيٌّ وَعَلِيٌّ حُذِفَتِ الياء الساكنة التي قبل الطرف ، لأنَّها ضعيفة بالزيادة والسكون ، فوزن الاسم بعد حذفها صَبِي وعَدي وَعَلي كَعَمِ وشَجِ ، فَإذَا نسبت إليه أبدلت من كَسْرتِهِ فِتْحَة ، ومن الياء ألفًا ومن الألف واوا ، تقول : صَبَوِيٌّ وعَدَوِي وَعَلَوِيٌّ ؛ لأنك لو أثبتها لجمعت بين أربع ياءات فقلت : عدِّيي ، ومنهم من يقوله [2] ؛ لأنَّ الأولى مدغمة في الثانية والثالثة مدغمة في الرابعة ، فخف اللفظ للسكون المتخلل ، وياء التصغير بمنزلة ياء صبِيٌّ في الحذف فتقول [3] في قُصَيٌّ وأُمَيَّة : قُصَوِيٌّ وأمويٌّ ، ويجوز قُصَيِّيٌّ وأُمَيِّيٌّ .

فإن كانت الياء المشددة المكسورة قبل الطرف حُذِفَتِ المكسورة وأُبْقِيَتِ الساكنة التي قبلها ؛ تقول في النسب إلى أُسَيِّدٍ وحُمَيِّر : أُسَيدِيٌّ ، وحُمَيرِيٌّ ؛ لأنك لو أثبتها لجمعت بين يَاءٍ شَدِيدَةٍ مَكْسُورَة وحَرْف مكسور وياءين ، ولا شبهة في خفة =

---

(١) انظر سيبويه (٧٢/٢) .

(٢) انظر سيبويه (٧٢/٢) قال : وأما عدبي فيقال ، وهذا أثقل ، لأنه صارت مع الياءات كسرة .

(٣) في الأصل وتقول .

....

= الساكن (١) ، ولو صغرت تَمِيمِيًّا (٢) قلت في تحقيره : تُمَيِمِيٌّ كحُسَينِيٌّ ، وأصله تُمَيِّمِيٌّ فحذفت الياء المكسورة لما ذكرنا .

فإنْ كَانَتْ قبل الطرف ياء ساكنة زائدة ، والاسم مؤنث بالتاء نحو حَنِيفَة ورَبِيعَة وبَجِيلَة وقُرَيظَة ، وهُنَّ أسماء قبائل حُذِفَتْ تاء التأنيث (٣) ، لأنَّ إقْرَارَها في النسب غير جائز ، وذلك لثلاثة أوجه : أحدها : أَنَّهَا والياء تشتركان في فصل الواحد من الجمع نحو رُومِيٌّ وتَمَرَة . والثاني : أَنَّ كون علامة التأنيث حشوًا لا يجوز . والثالث : أنك لو أثبتها للزمَكَ الجَمْعُ بَينَ تَاءَينِ (٤) إذَا أنثت المنسوب نحو مَكِّيَةٍ (٥) فتجمع في الاسم بَينِ تَاءَينِ (٦) ، وذلك لا يجوز ، ومن قبيح لحن العامة : النوبتية ، وإنَّمَا الصواب النَّوبِيَة / ، ومن قبيح لحنهم أيضًا قولهم : دوَاتِيٌّ (٧) ، وإنَّمَا الصَّوَابُ ١٧٩/ب دَوَوِيٌّ . فإذَا وَجب حَذْف تَاء (٨) التَأنِيث حُذِفَتِ اليَاء (٩) السَّاكِنَة الثالثة . فإنْ كَانَ الاسْم عَلَى فَعِيلَةٍ فُتِحَتْ عينُه كما فُتِحَتْ عَين نَمِر ، وإنْ كانَ على فُعَيلَةٍ بَقِيَتْ فَتْحَةُ عَينِهِ فتقول : حَنَفِيٌّ ورَبَعِيٌّ وبَجَلِيٌّ وجُهَنِيٌّ ، وإنَّمَا حُذِفَتِ اليَاءُ ؛ لأنَّ حذف التَّاء طَرَّق عَلَى الكلمة الحَذْفَ والتَّغْيِيرُ يُونَسْ بالتَّغْيِيرِ ، ولم يختَلفِ سِيبَويه والمُبَرد (١٠) في حذف الياء في فَعِيلَة وفُعَيلَةِ ، واختلفا في حذف الواو من فَعُولَةٍ ، فكان سيبويه يحذفها قياسًا على الياء ، فلو نسبت إلى حَلُوبَةٍ قلت عِنْدَه : حَلَبِيٌّ ، واحتج بقول العرب في النسب إلى شَنُوءة : شَنَئِيٌّ (١١) مثل شَنَعِيٌّ (١٢) . وكان المبرد لا يحذف الواو (١٣) وفرق بينها وبين الياء بأشياء يطول ذكرها ، وقد شذ من ذلك شيء فأثبتوا فيه الياء قالوا : رَجُلٌ سَلِيقِيٌّ وهو الذي يتكلم بالسَّلِيقَيةِ ، وهي الطبيعية ، أنشد عبد =

---

(١) هذه العبارة تعليل لإبقاء الساكن وحذف المتحرك .

(٢) في الأصل تميمًا .

(٣) انظر سيبويه (٧٠/٢ - ٧١) .

(٤) في الأصل تاءان .

(٥) في الأصل مكية .

(٦) في الأصل تاءان .

(٧) الدواتي : صانع الأحبار .

(٨) في الأصل باء وهو تصحيف .

(٩) في الأصل التاء ، وهو تصحيف .

(١٠) انظر المقتضب (١٣٤/٣) وسيبويه (٧٠/٢ ، ٧١) .

(١١) في الأصل شناي .

(١٢) انظر سيبويه (٧٠/٢) والتعريف بفن التصريف ص (٨٨) وانظر شرح الشافية للرضي (١٠٧) ط تركيا .

(١٣) انظر شرح الشافية (١٠٧) والتعريف بفن التصريف (٨٨) .

٥٦/ب قال ابن جني : فإنْ كَانَتْ قَبْل اليَاءِ وَاوٌ / لَمْ تُحْذَفْ اليَاءُ ، قالُوا : في بَني حُوَيزَة : حُوَيزيٌّ ومثله في طَوِيلَة : طَوِيليٌّ ، وكَذلِكَ إنْ كَانَتِ الْكَلِمَة مضعَّفَةً لَمْ تُحْذَفْ يَاؤُهَا ، تقول في شَديدَةٍ : شَدِيدِيٌّ ، وفي جَلِيلَةٍ : جَلِيلِيٌّ ، فإنْ لَمْ تَكُنْ في الكَلِمَةِ تَاءُ التَّأْنيثِ لَمْ تَحْذِفْ مِنْهَا شَيئًا مِنْ ذَلِكَ ، تَقُول في سَعِيدٍ : سَعِيدِيٌّ ، وفي عُقَيلٍ ونُمَيرٍ : عُقَيلِيٌّ ونُمَيرِيٌّ ، ورُبَّمَا حُذِفَ مِنْ ذَلِكَ الشَّيءُ القَلِيلُ فَقَالُوا في ثَقِيفٍ : ثَقَفيٌّ ، وفي قُرَيشٍ : قُرَشِي .

قَالَ الشَّاعِرُ :

بِحَيٍّ قُرَيش عَليهِ مَهَابَةٌ   سَرِيع إلَى دَاعي النَّدَى والتَّكَرُّم

=القاهر عن شيخه [١] :

٤٦١ - إنَّ السَّلِيقَةَ لِلنَّحْوِيِّ إنْ جُمِعَا   كَالمَاءِ فِيهِ لِحَرِّ النَّارِ إطْفَاءُ [٢]

وقالوا : في النسب إلى خُرَيبَةَ : خريبيّ [٣] ، وهي قبيلة .

قال ابن الخباز : فَإنْ كَانَت عين فَعِيلَة واوًا [٤] نحو بني حُوَيزَة لم تحذف ياء فَعِيلَة ، تقول في النسب إليها : حُوَيزِيٌّ لأنك لو حذفتها لتحركت الواو وانفتح ما قبلها ، وتحرك ما بعدها ، فلم يبق مانع من إعلالها ، فكنت تقول : حَازِيٌّ ، وهذه حالة شديدة وتغيير كثير ، وأَقُولُ : لَو كَانَتْ فُعَيلَة من بنات الواو على لفظ التصغير نحو سُوَيقَة قلت في النسب إليها : سُوَقِيٌّ لأَنَّ الواو المفتوحة إذَا انضم ما قبلها لم تَعْتَل ، ألا تراهم قالوا : رجل لُومَة ونُوَمَة وقالوا : في جمع سُورة : سُوَرٌ .

وإنْ كَانَتْ فَعِيلَة مضَاعَفَة نحو شَدِيدَة وجَلِيلَة . لم تُحْذَفْ اليَاءُ ، وقلت في ١٨٠/أ النسب : شَدِيدِيٌّ / وجَلِيلِيٌّ ؛ لأنك لو حذفتها . لواليت بين مثلين ، فكنت تقول : شَدَدِيّ وجَلَلِيٌّ . =

---

(١) شيخه : هو أبو الحسين محمد بن الحسن بن عبد الوارث الفارسي بن أخت أبي علي الفارسي (انظر شرح العلائي على الجمل الجرجانية ورقة ٢) وشرح الإيضاح : للعكبري باب الإضافة .

(٢) البيت في الغرة المخفية ق (١٣٣) والمقتصد في شرح الإيضاح لوحة (٦٢) وشرح الإيضاح للعكبري باب الإضافة ، وشرح الدرة الألفية لابن القواس (٢٦٦) ب .

(٣) فيه شذوذان : إثبات الياء ، وإثبات تاء التأنيث .

(٤) في الأصل واو بالضم .

....

= ولو كانت فُعَيلَةٌ مضاعفة مصغرة نحو قُدَيدَةٍ وجُنَينَةٍ لم تحذف [١] الياء أيضًا ؛ لئلا توالي بين مثلين .

فإنْ كان الاسم على فعِيلٍ أو فُعَيلٍ ، لم تحذف منه شيئًا ؛ لأنَّ النسب لم يطرق عليه حذفا تقول في سَعِيدٍ : سَعِيدِيٌّ ، وفي عُقَيلٍ : عُقَيلِيٌّ ، وقد حذفوا من ذلك الشيء اليَسِير ، قالوا في ثقِيف : ثَقَفِي ، وفي قُرَيشٍ : قُرَشِيٌّ ، وفي هُذَيلٍ : هُذَلِيٌّ [٢] ، وقالوا : هُذَيلِيٌّ وقُرَيشِيٌّ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٤٦٢ - ولَسْتُ بِشَاوِيٍّ عَلَيهِ دَمَامَةٌ إِذَا مَا غَدَاَ يَغْدُوا بِقَوسٍ وَأَسْهُمِ
ولَكِنَّنِي أَغْدُوا عليَّ مُفَاضَةٌ دَلَاصٌ كَأَعْيَانِ الجَرَادِ المنَظَّمِ
بحيٍّ قُرَيشِيٍّ عَلَيهِ مَهَابَةٌ سَرِيعٍ إِلَى دَاعِي النَّدَى والتَّكَرُّمِ [٣]

وقال آخر :

٤٦٣ - هُذَيلِيَّةٌ تَدْعُوا إِذَا هِيَ فَاخَرَتْ أَبًا هُذَلِيًا مِنْ غَطَارِفَة نُجْدِ [٤]

---

(١) سقطت فاء « تحذف » من الأصل .

(٢) في الأصل هديل ، وهدلي بدون إعجام الذال .

(٣) الأبيات ليزيد بن عبد المدان بن الديان ، ويكنى أبا النضر من أشراف بني الحارث من أهل اليمن . مفاضة : واسعة . دلاص : لينة براقة . والبيت الأول في سيبويه (٨٤/٢) والسيرافي (٤٢٢/٢) ب . والثالث في سيبويه (٧٠/٢) وابن يعيش (١١/٦) واللسان (٢٢٦/٨) ، (٢٢٦/٢) ، (١٧٥/١٧) منسوبًا إلى يزيد والسيرافي (٣٩٦/٢) والجمل (٢٥٤) ، والمقتصد (٤٧) والإنصاف (١٥٤) والبيت الثاني في المنصف (٢١/٣ ، ٥١) منسوبًا ليزيد والمقتضب (١٣٢/١) ، (١٩٩/٢) . وروي :

بكل قرشي عليه مهابة ....

والشاهد فيه : قريشي حيث أثبت ياء فعيل في النسب وهو الأصل .

(٤) البيت لم نهتد إلى قائله .

وهو في ابن يعيش (١٠/٦) والمقتصد في شرح الإيضاح لوحة (٤٧) والإنصاف (١٥٤) والغرة لابن الدهان (٢٣٣) . والشاهد فيه كسابقه .

قال ابن جني : فإنْ نَسَبْتَ إلَى المْدودِ لَمْ تَحْذفْ مِنْهُ شَيئًا ، فإنْ كَانَ مُنْصَرِفًا ؛ أقْرَرْتَ هَمْزَتَهُ بِحَالِهَا . فقلت في كِسَاءٍ : كِسَائِيٌّ ، وفي سَمَاءٍ : سَمَائِيٌّ ، وفي قَضَاءٍ : قَضَائِيٌّ . فَإنْ كَانَ غَيرَ مُنْصَرِفٍ ؛ أَبْدَلْتَ مِنْ هَمْزَتِهِ وَاوًا تَقُولُ في حَمْراءَ : حَمْرَاوِيٌّ ، وفي صَحْرَاءَ : صَحْرَاوِيٌّ ، وفي خنْفُسَاءَ : خنْفُسَاوِيٌّ ، وقدْ قَلَبُوا في المُنْصَرِف أيضًا فَقَالُوا في عِلْباء : عِلْبَاوِيٌّ ، وفي كِسَاءٍ : كِسَاوِي ، وفي قراء : قُرّاوِيٌّ ، والقولُ الأوَّلُ أَجْوَدُ .

١٥٧/أ فَإنْ كَانَتْ في الاسْم تَاءُ التَّأْنِيثِ / حذَفْتَهَا لِيَاءِ النَّسَبِ ؛ لأَنَّ عَلامَةَ التَّأْنِيثِ لاَ تَكُونُ حَشْوًا تَقُولُ في طَلْحَةَ : طَلْحِيٌّ ، وفي حَمْزَة : حَمْزِيٌّ .

قال ابن الخباز : فإنْ كان آخر الاسم همزة فإنْ لم يكن قبلها ألف أقررتها في النسب ، تقول في النسب (إلَى) [(١)] أجَأ [(٢)] : أَجئِي ، ومنه : قَيسُ بن جرْوَة الأجئيُّ مثل الأجَعِيُّ ؛ لأنَّ الهمزة حرف صحيح فلا يُغَيَّر ، وهي ها هنا لام الفعل .

وإنْ كانْ قبلها ألف ، فإنْ كانت بدلاً مِنْ عَينِ الفعل ، فالكثير إقرارها ، تقول في شَاءٍ : شَائِيٌّ ، وقالوا : شَاوِيٌّ ، وقد أَنشدْتُ شاهده .

وإنْ كانت الألف زائدة فإنْ كانت الهمزة للتأنيث نحو صَحْرَاء وخُنْفُسَاء قلبتها واوًا لبعدها مِنَ الياء [(٣)] فإنْ كانت الهمزة ليست للتأنيث وهي أصل نحو قُرَّاء فالجيد إقرارها فتقول : قُرَّائِيٌّ لأنها لام الفعل ، والقرَّاءُ : العَفِيفُ ، قال الشاعر :

٤٦٤ - بَيضَاءَ تَصْطَادُ الحَلِيمَ وتَسْتَبِي [(٤)] ... بِالحُسْنِ قَلْبَ المُسْلِمِ القَرَّاءِ [(٥)]

١٨٠/ب ومنهم من يقول : قرَّاوِيٌّ [(٦)] ، وهو بعيد ، يشبهها بهمزة صَحْرَاء ، لوقوعها / طرفًا بعد ألف زائدة .

=

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) أجأ : أحد جبلي طيئ والآخر سلمى كما في الصحاح أجأ .
(٣) انظر سيبويه (٧٨/٢) .
(٤) في الأصل : وتستبي وتصطفي ولعله ذكر ذلك للدلالة على أنها رواية أخرى في البيت .
(٥) البيت لزيد بن تركي الزبيدي . تستبي : تأسر وتملك ، القراء : الرجل المتنسك والبيت في اللسان والصحاح (قرأ) وقال في الصحاح : قال الفراء : أنشدني أبو صدقة الدبيري .
(٦) انظر التعريف بفن التصريف ص (٧٧) والتسهيل ص (٢٦١) .

قال ابْنُ جِنِّيّ : فَإِنْ نَسَبْتَ إِلَى جَمَاعَةٍ أوقَعْتَ النَّسَبَ على الوَاحِدِ ، نَقُولُ في رِجَالٍ : رَجُلِيٌّ ، وغِلْمَانٍ : غُلَامِيٌّ ، وقَالُوا : في الفَرَائِضِ : فَرَضِيٌّ ، فإِنْ سَمَّيتَ بِالجَمْعِ وَاحِدًا أَقْرَرْتَهُ في النَّسب ، تقول في المَدَائِنِ : مَدَائِنِيٌّ ، وفي أَنْمَار : أَنْمَارِيٌّ .

وقد شَذَّتْ أَلْفَاظٌ مِنَ النَّسب لَا يُقَاسُ عَلَيهَا ، قَالُوا في الحيرَةِ : حَارِيٌّ ، وفي طَيِّءٍ : طَائِيٌّ ، وفي زَبِينَة : زَبَانِيٌّ ، وفي أَمْسِ : إِمْسِيٌّ ، وفي الحَرَمِ : حَرْمِيٌّ ، وفي بَنِي الحُبْلَى - حَيٌّ مِنَ الأَنْصَارِ - : حُبَلِيٌّ ، وفي بَنِي عَبِيدَة : عُبَدِي ، وفي جَذِيمَة : جُذَمِيٌّ .

= وإن كانت الهمزة بدلًا نحو كِسَاءٍ الذي أصله كِسَاو من الكُسْوَة وقَضَاءٍ الذي أصله قَضَايٍ مِن قَضَيتُ ، ورِدَاءٍ الذي أصله رِدَاي من الرِدْيَة فالجيد إِقرارُها تقول : كِسَائِيٌّ وقَضَائي ورِدَائي ، ومنهم من يبدلها واوا ، تشبيها بهمزة صَحْرَاء ، وإبدالها أولى مِن إبدَالَ هَمزة قُرَّاء ، لأنها لَيست بِأَصْل .

وإنْ كانت للإلحَاق نحو همزة عِلْبَاء ، فالكثير عِلْبَائِيٌّ بالهمزة [١] - فهو كقُرَّاءِ ، ومنهم من يقول : عِلْبَاوِيٌّ كصَحْرَاوِيٌّ ، وهو أولى مِنْ كِسَاوِيٌّ [٢] لأنَّ همزته زائدة فهي أشبه بهمزة صَحْرَاء .

فإِنْ كانت في الاسم تَاءُ التأنِيثِ حذفتها ثالثة كانت أو أزيد من ذلك ، تقول في عِدَةٍ : عِدِيٌّ ، وفي طَلْحَةَ : طَلْحِيٌّ ، وقد ذكرت علة حذفها ، وإذَا نسبت إلَى سِقَايَةٍ قلت : سِقَائِيٌّ بالهمزة ؛ لأنك تحذف تاء التأنيث فتتوالى ثلاث ياءات فتبدل من الأولى همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة [٣] .

وإذَا نسبتَ إلَى شَقَاوَةٍ قلت : شَقَاوِيٌّ [٤] ، فأقررت الواو ؛ لأنَّ اجتماع واو وياءين أخف من اجتماع ثلاث ياءات . وإنْ نسبتَ إلَى ناجية قلت نَاجِيٌّ ونَاجَوِيٌّ ؛ لأنك تحذف التاء فيصير منقوصًا . وإذَا نسبت إلى قَنَاةَ وحَصَاة قلت قَنَوِيٌّ وحَصَوِيٌّ ، لأنك تحذف التاء فيصير مقصورًا .

قال ابْنُ الخَبَّاز : وإذَا نسبت إلى بناء يدل على الجمع فلا يخلو من أن يكون له واحد من لفظه أو لا يكون ، فإنْ لم يكن له واحد من لفظه أقررته [٥] ، تقول في نَفَرٍ=

---

(١) جاء بعد هذه الكلمة قوله : الأن الاسم منصوب .

(٢) انظر التعريف بفن التصريف ص (٧٧) . (٣) انظر سيبويه (٧٥/٢) .

(٤) المرجع السابق . (٥) انظر سيبويه (٨٩/٢) .

....

=ورَهْطٍ : نَفَرِيٌّ ورَهْطِيٌّ ، لأنه ليس له واحد ترد له ، وإنْ كان له واحد فإنْ كان باقيًا على جمعه رددته إِلَى وَاحِدِه [١] ، تقول في رِجَالٍ وغِلْمَان : رَجُلِيٌّ وَغُلَامِي ، لأنَّ المقصود من النسب الملابسة ، والواحد أخف من الجمع ، وإذَا رددت [٢] الجمع إِلَى ١٨١/أ الواحد فِي النسب عاملت الواحد معاملة / مثله ، فتقول في الفَرَائِض : فَرَضِيٌّ ، لأنك ترده إِلَى فَرِيضَةٍ ، وهي كحَنِيفَة ، وتقول في حَبَالَى : حُبْلِيٌّ وحُبْلَوِيٌّ . وتقول في صَحَائِح : صَحِيحِيٌّ كشَدِيدِيٍّ ، وفي الفروع كثرة .

وإنْ كان الجمع مُسَمًّى أقررته على لفظه [٣] ؛ لأنه ليس الغرض ملَابسة الجِنس بل ملَابسة العَلَم ، ولأنَّ تحويله إِلَى الواحد يلبس إلبَاسًا شَدِيدًا ، قالوا في كِلَابٍ : كِلَابِيٌّ ، وفي أَنـمَارٍ : أَنـمَارِيٌّ وفي ضِبَابٍ : ضِبَابِيٌّ وفي مَعَافِر : مَعَافِرِيٌّ ، وهي أسماء رجال ، وقالوا في المَدَائِن : مَدَائِنِي ، لأنَه اسم بلد .

وقد شَذَّتْ أَلَفَاظٌ مِنَ النسب عما ذكرنا من المقاييس ، وسبيلها أَنْ تحفظ . قالوا في الحيرَة : حَارِيٌّ ، والقياس : حِيرِيٌّ ، لأنَّ ياء النسب لا توجب فيه غير حذف التاء وأنشد ابن فارس وهو على القياس :

٤٦٥ - كأَنَّ حِيرِيَّةً غيرَى مُلَاحِيَةً ... بَاتَتْ تَؤُرُّ به مِنْ تَحْتِهِ لَهَبَا [٤]

وقال في طَيئ : طَائِيٌّ كَطَاعِي ، والقياس : طَيئِي كطَيعِي ، لأنه كحُمَيِّر ، فالنسبة إليه بحذف الياء المكسورة التي قبل الطرف ، واشتقاق طَيِّئٍ مِنَ الطَّاءَةِ ، وهِي [٥] الذهَابُ فِي الأَرْضِ ، ومنه قول الحجاج [٦] : « ابغني فرسًا بَعِيدَ الطَّاءَةِ » وقالوا في زَبِينَة : زَبَانِيّ والقياس : زَبَنِيٌّ كحَنَفِيٍّ ، فأبدلوا من الياء الألف كأنهم =

---

(١) انظر سيبويه (٨٨/٢) .
(٢) في الأصل أردت .
(٣) انظر سيبويه (٨٩/٢) .
(٤) البيت لم يعرف قائله . ملاحية : شديدة الملاحة ، الأر : إيقاد النار . والبيت في المقاييس (١٣/١) قال ابن فارس : أنشدنا أبو الحسن علي بن إبراهيم القطان قال أملى علينا ثعلب :

قد هاج سار لساري ليلة طربًا ... وقد تصرم أو قد كان أو ذهبًا
كأن حيرية غيري ملاحية ... باتت تَؤُرُّ به من تحته لهبًا

وهو أيضًا في الغرة المخفية لابن الخباز ق (١٣٣) - أ . والشاهد فيه « حيرية » حيث نسب إليها على القياس .
(٥) في الأصل وهو .
(٦) هو الحجاج بن يوسف الثقفي طاغية بني أمية وأحد ولاتهم .

....

= قصدوا الفرق بين زَبِينَتَيْنِ في النسب ، وقالوا في أَمْسِ : إِمْسِي بكسر الهمزة ، والقياس أَمْسِي كعَمْرِي وقالوا في الحَرَم : حَرْمِي كنَحْوي والقياس : حَرَمِي [1] قالَ الشَّاعِرُ :

أَنْشَدَهُ ابْنُ فَارِس :

٤٦٦ – مِنْ صَوتِ حَرْمِيَّةٍ قَالَتْ وَقَدْ ظَعَنُوا هَلْ فِي مُخِفِّيكُمْ مَنْ يَشْتَرِي أَدَمَا [2]

وقالوا في بَنِي الحُبْلَى : وهم حي من الأنصار : حُبَلِي كجُهَنِي ، والقياس حُبْلِيٌّ وحُبْلَوِيٌّ ، ففرقوا بينِ النّسْبَةِ إلَيه عَلمًا ، وبين النسبة إليه نَكِرَةً ، وكان العلم أولى بِالتَّغْيِيرِ ، لأَنَّ الأعلام مَوضُوعَةُ / علَى التَّغْيِيرِ . ١٨١/ب

وقالوا في بَنِي عَبِيدَة : عُبَدِيٌّ ، وفي جَذِيمَة : جُذَمِيٌّ كجُهَنِي ، والقياس : عَبَدِي وجَذَمِي كَحَنَفِي كأنهم قصدوا الفرق بين عَبِيدَتَينِ وجَذِيمَتَينِ في النَّسَبِ .

---

(١) قال في الصحاح : الحرمي : الرجل المنسوب إلى الحرم .

(٢) البيت للنابغة الذبياني .

ظعنوا : سافروا ، المخف : الخفيف المتاع ، الأدم : الجلد ، وهو في المقاييس (٤٦/٢) والمجمل واللسان (حرم) والكامل للمبرد (٢١٨/٢) .

باب
(التصغير)

قال ابنُ جنّي : وأَمْثِلَةُ التَّصْغِيرِ ثَلاثَةٌ : فُعَيلٌ ، وفعيعِل ، وفُعَيعِيلٌ . فَمِثَالُ فُعَيل : مَا كَانَ علَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ نَحو كَعْبٍ وَكُعَيب ، وفَرْخٍ وفُرَيخ . ومِثَالُ فُعَيعِلٍ .

لِمَا كَانَ علَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ نَحو جعفر وجُعَيفِر وجَدْوَل وَجُدَيول . وَمِثالُ فُعَيعِيلٍ لِمَا كَانَ علَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ رَابِعُهَا / أَلِفٌ أَو يَاءٌ أو وَاوٌ زوائد نحو مِفْتَاحٍ ومُفَيتِيحٍ ، وقِنْدِيل وقُنَيدِيلٌ ، وعُصْفُورٍ وعُصَيفِيرٍ . ٥٧/ب

فإِنْ كَانَ فِي الاسْمِ تَاءُ التَّأْنِيثِ حقَّرْتَ مَا قَبْلَهَا ، ثُمَّ جِئْتَ بِهَا بَعْدَ فَتْحَةِ مَا قَبْلَهَا ، تَقُولُ فِي طَلْحَةَ : طُلَيحَة ، وفي حَمْزَةَ : حُمَيزَةٌ . وكذَلِكَ إِنْ كَانَتْ فِيهِ أَلِفُ التَّأْنِيثِ المَمْدُودَةِ تَأْتِي بِهَا بَعْدَ تَحْقِيرِ مَا قَبْلَهَا ، تَقُولُ فِي حَمْرَاءَ : حُمَيرَاء ، وفِي صَفْرَاءَ : صُفَيرَاءُ ، وَفِي أَرْبِعَاء : أُرَيبِعَاء ، وكَذَلِكَ أَلِفُ التَّأْنِيثِ المُفْرَدَةِ إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً نَحو حُبْلَى وحُبَيلَى ، وسُعْدَى وَسُعَيدَى ، وكَذَلِكَ مَا فِيهِ الأَلِفُ والنُّونُ الزَّائِدَتَانِ ، إِذَا لَمْ تُكَسَّرِ الكَلِمَةُ عَلَيهِمَا تَقُولُ فِي سَكْرَانَ : سُكَيرانُ ، لَا تَقُولُ : سُكَيرِينُ كمَا لَا تَقُولُ : سَكَارِين ، وفي سِرْحَانٍ : سُرَيحِينُ لِقَولِكَ : سَرَاحِينُ .

(باب التصغير)

قال ابنُ الخبَّاز : التَّصْغِير والتَّحْقِيرُ بمعنًى وَاحِد ، وهو من خصائص الأسماء ، لأنَّ تصغير [1] الاسم بمنزلة وصفه بالصغر ، فقولنا : ثُوَيبٌ بمنزلة قولنا : « ثَوبٌ صَغِيرٌ » وله ثلاثة مَعَانٍ [2] : تَحْقِيرُ عَظِيم كثُوَيبٍ ، وتقليل كثير كَدُرَيهماتٍ ، وهو مختص بالجموع ، وتَقْرِيب بَعِيد [3] ، وَهُوَ مختص بالظروف ، كقولك : جِئْتُكَ قُبَيلَ الشَّهْرِ ، وقَالَ الشَّنْفَرى :

٤٦٧ - إذَا وَرَدَتْ أَصْدَرْتُها ثُمَّ إنَّهَا تَثُوبُ فَتَأْتِي مِنْ تُحَيتُ ومنْ عَلُ [4] =

---

(١) في الأصل التصغير .
(٢) انظر التعريف بفن التصريف ص (٨ ، ٩) .
(٣) انظر سيبويه (١٣٥/٢) .
(٤) أصدرتها : رجعتها ، تثوب : ترجع . ولم نجده في ديوانه ضمن كتاب الطرائف الأدبية الذي جمعه عبد العزيز الميمني . واستشهد به على تصغير الظرف لتقريب البعيد .

= واعلم بِأَنَّ التّصْغِير يحدث في الاسم تغييرات ، فكل اسم متمكن صغر لزمته ثلاثة أشياء : ضَمُّ أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ثالثة [١] ، فلضم أوله علتان : إِحْدَاهُمَا : أَنَّ التصغير إِضْعَافٌ له فقوي بالضمة ، لأنها أقوى الحركات . والثانية : أَنَّ المصَغَّرَ دَال على صفة وموصوف ، فأعطى الضمة كالفعل الذي لم يسم فاعله ، لأنه دال على فاعل ومفعول . وفتح ثانيه ، لأنه لو ضم لانقلبت ياء التصغير واوًا ، ولو كسر لالتبس بجمع المعتل في مواضع فلم يبق إلَّا الفتح . وزيدت الياء ثالثة ؛ لأنها من حروف اللين ، وهي أولى بالزيادة ، وكانت اليَاء أولَى ؛ لأنهم لو زادوا الواو أو الألف لالتبس بالجمع ، وزادوها ثالثة ؛ لأن زيادتها ثانية تفضي إلى قلبها واوًا للضمة قبلها ، وزيادتها آخرًا تجعلها حرف الإعراب ، وفي زيادتها ثالثة أيضًا أنها تتوسط الكلمة ، وذلك نحو جُعَيْفِر ، لأنها وقعت بين شطري الاسم .

وله في أغلب أحْواله ثَلَاثَة أَبْنِية : فُعَيل وفُعَيعِلٌ وفُعَيعِيلٌ ، والغَرضُ من هذا التَّمْثِيل مُوازَنَة الحركات والسكنَات / لا مقابلة الأصل بالأصل والزائد بالزائد [٢] والدَّليل على ١٨٢/أ ذَلك أنا نقول في تصغير نَاسٍ : نُوَيسٌ ونَقُولُ : مثاله : فُعَيل ووزنه في التصريف : عُوَيلٌ . وتَقول في تصغير ضَارِب : ضُوَيرِبٌ وتقول : مثاله : فُعَيعِلٌ ووزنه في التصريف : فُوَيعِلٌ . وتقول في مِفْتَاحٍ : مُفَيتِيحٌ ومثاله : فُعَيعِيلٌ ، ومثاله في التصريف : مُفَيعِيلٌ .

فمثال فُعَيلٍ لما كان على ثلاثة أحرف [٣] ، نحو كَلْبٍ وكُلَيبٍ وعَبْدٍ وعُبَيدٍ وكذَلِكَ ما نحقر تحقير الترخيم من بنات الثلاثة المزيدة ، تقول في حَارِثٍ وجَابِر وقَاسِم : حُرَيثٌ وجُبَيرٌ وقُسَيمٌ .

ومِثال فُعَيعِلٍ لما كان على أربعة أحرف [٤] ، ليس رابعه تاء التأنيث ولا ألفه ولا ألف أَفْعَال وفَعْلَانَ وفَعْلَاء [٥] وذلك نحو حَارِثٍ وجَعْفَر ، تقول فيهما : حُوَيرِثٌ وجُعَيفِرٌ وتشارك بنات الأربعة بنات الخمسة الأَصلية ، تقول في سَفَرْجَل : سُفَيرِجٌ .

ومثال فُعَيعِيلٍ [٦] لما كان على خمسة أحرف رابعهُ ألف أو ياء أو واو ، فالألف لا تكون إلا مدة ، تقول في مِفْتَاحٍ وسِرْدَاحٍ : مُفَيتِيحٌ وسُرَيدِيحٌ ، والواو والياء تَثْبُتَانِ =

(١) انظر المفصل ص (٩٩) .
(٢) انظر التعريف بفن التصريف ص (٦) .
(٣) انظر سيبويه (١٠٦/٢) بولاق .
(٤) المرجع السابق .
(٥) في الأصل فعلًا بدون الهمزة .
(٦) في الأصل فعيعل .

....

=على كل حال ، فالساكنتان المدتان نحو مَضْرُوبٍ وعُصْفُور ، تقول : مُضَيرِيبٌ وعُصَيفِيرٌ ، ونحو مِعْطِير وشِنظِير ، تقول : مُعَيطِيرٌ ، وشُنَيظِيرٌ ، والساكنتان غير المدتين نحو : فِرْدَوس وعَجُّولَ تقول : فُرَيدِيسٌ وعُجَيجِيلٌ ، ونحو : غُرْنَيقٍ [١] وقُبيَّطٍ [٢] تقول : غُرَينِيقٌ وقُبَيبِيطٌ ، والواو المتحركة نحو كَنَهْوَر [٣] تقول : كُنَيهِيرٌ كذَا قال أبو علي [٤] . وإنَّمَا قلت : في غالب أحواله ، لأنه قد جاء على أمثلة [٥] غَيرِ هَذِهِ ، فَمِنْ ذَلِك أَفْعَالٌ نَحْو : أَجْمَال تقول في تصغيرها : أُجَيمَالٌ ، وقال عيسى بن عمر الثقفي : « إنْ كَانَتْ إلَّا أُثَيَّابًا [٦] فِي أُسَيفَاطٍ [٧] أَخَذَهَا عَشَّارُوكَ » [٨] .

١٨٢/ب وإنما أُبْقيت الألف محافظة على الجَمْع ، ومن ذلك أَلِف فَعْلَاء ، تقول في / صَحْرَاءَ : صُحَيرَاءُ ووزنها فُعَيلَاء . وإنَّما أُبْقِيت أَلِف المد محافظة على الهمزة ؛ لأنك لو قَلَبْتَهَا يِاءً (قلبت الهمزة يَاءًا) [٩] ومن ذَلك فَعْلَانُ : نحو : سَكْرَانَ تقول فيه سُكَيرَانُ ، وسأذكر علته إذا بلغت كلام أبي الفتح ، ومن ذلك ما رابعه ألف التأنيث نحو حُبْلَى تقول فيه : حُبَيلَى فلا تكسر لَام الْفُعْلَى [١٠] ، لِئَلَّا تنقلب أَلِفُ التأنيث يَاءً .

فإنْ كانت في المحقر تاء التأنيث أَقْرَرْتهَا وفتَحْتَ مَا قَبْلَهَا ، أما إقرارها : فلأنها كالمُنْفَصِلِ من بَنَاتِ الاسْم لما ذكرته فيما لا ينصرف ، وأما فتح ما قبلها : فلأنها أشبهت أَلِفَ التأنيث في دلَالتها عليه . تقول في طَلْحَةَ : طُلَيحَةُ وفي ضَارِبَةٍ ضُوَيرِبَةٌ ، وفي مَحْمُودَة : مُحَيمِيدَةٌ ، فإنْ كان ما قبلها في المكبر أَلِفًا قَلَبْته في التحقير يَاءً وفتحتها ولما كان ألِفًا كان في حكم الفتحة ، تقول في حَصَاة : حُصَيَّةٌ ، وفي قَنَاةٍ : قُنَيَّةٌ وفي مِرْآة : مُرَيئِيَةٌ ، بوزن مُرَيعِيَةٍ والعامة تقول [١١] : مُرَيَّةٌ ، وهو خطأ . =

---

(١) الغرنيق : الناعم الأملس الجميل . (٢) القبيط : الناطف .

(٣) الكنهور : السحاب المتراكم . (٤) انظر التكملة للفارسي ص (٢٧٦) .

(٥) في الأصل على غير أمثلة . (٦) أثياب : جمع ثوب مع تصغير الجمع .

(٧) الأسيفاط : جمع سفط ، وهو الذي يعبأ فيه الطيب . وما أشبهه من أدوات النساء .

(٨) العشارون : جمع عشار ، وهو آخذ العشر وجابيه ، والنص في عيون الأخبار (١٦١/٢) وأدب الكاتب (١٦/١) . وخزانة الأدب (٥٦/١) وقد قاله عندما اتهمه عمر بن هبيرة بوديعة ، فضربه نحو ألف سوط ، فجعل يقول : واللّه إن كانت ... إلخ .

(٩) زيادة عن شرح الرضي على الشافية ص (٦٨) ط استانبول .

(١٠) في الأصل : الفعل . (١١) لفظ تقول تكرر بالأصل .

....

= وإنْ كانت فيه ألف التأنيث الممدودة أقررتها ؛ وذلك أنَّها أشبهت التاء في تحركها ، وكان حقها أنْ تحذفِ لِبناء الكلمة عليها لولا ما عرض لها من إشْبَاه التاء [١] تقول في حَمْرَاء : حُمَيرَاء وفي أَرْبَعَاء : أُرَيبِعَاء ، وَفِي مَعْلُوجَاء [٢] : مُعَيلِيجَاء .

وإنْ كَانت فيه [٣] ألف التأنيث المقصورة ، فإنْ كانت رابعة أقررتها [٤] ، تَقُولُ في حُبْلَى : حُبَيلَى ، وفي ذِفْرَى [٥] : ذُفَيرِيٌّ وفي سُعْدَى : سُعَيدِيٌّ ، لأنها وإنْ أشبهت الأصول ، فالأصل الرابع يثبت في الرباعي نحو راء جَعْفَر ، فكما تقول : جُعَيفِرٌ تقول : سُعَيدَى . فإنْ كانت خامسة أو سادسة أو سابعة حذفت ؛ لأنها أشبهت الأصول والأصل الخامس لا يثبت [٦] فكما تقول في سَفَرْجَلٍ : سُفَيرِجٌ تقول في حَجَجْبًا : حُجَيجِبٌ وتقول في شُقَّارَى : شُقَيقِيرٌ [٧] / وفي بَرْدَرَايَا : بُرَيدِرٌ [٨] ، فإذَا حُذِفَتِ الخَامسة فهي سادسة وسابعة أجْدرُ بِالحَذْفِ . ١٨٣/أ

فإنْ كان في آخر الاسم ألف ونون مزيدتان ، فلا يخلو إذَا كسر من أن تثبتا فيه أو لا تثبتا ، فإن ثبتتا في التكسير : أثبتهما في التحقير ، وقلبت الألف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، تقول في سِرْحَان [٩] وحومَان [١٠] وسُلْطَان : سُرَيحِينُ [١١] وحُوَيمِين وسُلَيطِين ؛ لأنهم قالوا في التكسير : سَرَاحِين وحَوَامِين وسَلَاطِين [١٢] ، وتقول في شَيطَانَ : شُيَيطِين [١٣] ؛ لأنَّ النون إنْ كانت أصلًا فتصغيره كتصغير غَيدَاقٍ وإنْ كانت زائدة فقد قالوا : شَيَاطِينٌ .

وفي التنزيل : ﴿ كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾ [١٤] وتقول في سَكْرَان وغَضْبَان وعَطْشَان : سُكَيرَان وغُضَيبَان وعُطَيشَان لقولهم في التكسير : سَكَارَى وغِضَابٌ =

---

(١) انظر السيرافي هامش سيبويه (١٠٧/٢ ، ١٠٩) .

(٢) معلوجاء : من استعلج الرجل إذا خرجت لحيته ، وغلظ واشتد .

(٣) في الأصل في .

(٤) انظر سيبويه (١٠٧/٢) .

(٥) الذفري : من القفا : هي الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن .

(٦) انظر سيبويه (١٠٧/٢) .

(٧) في الأصل شقيقر .

(٨) في الأصل : بريدير .

(٩) السرحان : الذئب .

(١٠) الحومان : الطائر يحوم حول الماء .

(١١) في الأصل مستريحين .

(١٢) انظر سيبويه (١٠٨/٢) .

(١٣) في الأصل شيطين .

(١٤) سورة الصافات من الآية (٦٥) .

قال ابن جني : فَإنْ كَانَتْ عَينُ الثُّلَاثِي وَاوًا أَو يَاءً ظَهَرَتَا فِي التَّحقِير ، تَقُولُ فِي جوزَة : جُوَيزَة ، وفِي بَيضَةٍ : بُيَيضَةٌ ، فَإنْ كَانَتْ اليَاءُ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ ، رَدَدْتَها فِي التَّحْقِيرِ إلَى أَصْلِهَا تَقُولَ فِي رِيحٍ : رُوَيحَةٌ ، وفِي دِيمَةٍ : دُوَيمَة ، إلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا فِي عِيدٍ : عُيَيدٌ وأَعْيَادٌ فَأَلْزَمُوهُ / البَدَلَ ، وقِيَاسُهُ : عُوَيدٌ وأَعْوَادٌ لأَنَّه مِنْ عَادَ يَعُودُ . ٥٨/أ

فَإنْ كَانَت العَينُ أَلِفًا رَدَدْتَهَا إلَى أَصْلِهَا وَاوًا كَانَتْ أو يَاءً ، فَالَّتِي مِنَ الْوَاوِ قولك فِي مَالٍ : مويل .

وفِي حَالَةٍ حُوَيلَة ، والتِي مِنَ الْيَاءِ نَحْوُ قَولِكَ : فِي عَابٍ : عُيَيبٌ وفِي نَاب : نُيَيبٌ لِقَولِكَ : عُيُوبٌ وأَنْيَابٌ .

= وعِطَاشٌ ، والعامة تقلب الألف ياء فيما ذكرنا وهو لحن ، فإنْ لم تسمع تكسير الكلمة من العرب حملته على سَكْرَان ، قال شيخنا رحمه الله : يعني أنك تقول فيه [1] فُعَيلَان وذلك نحو عُثْمَان ومَرْوَان وسَلْمَان وحَمْدَان وعِمْرَان وغَطَفَان ، تقول : عُثَيمَانُ وكذلك البواقي وإنَّمَا قاسوا التصغير على التكسير ، لأنهما يشتركان في أحكام كثيرة ولذلك قيل إنَّهُمَا مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ [2] ، وسألني ذَات (مرة) [3] بعض المتأدبين عن اشتراك التكسير والتصغير فجمعت بينهما من عشرين وجها ، وإذا تأملت باب التصغير وباب الجمع استبنت [4] أكثر ذلك .

فإنْ كانت النون سادسة كزَعْفَرَان [5] وعُقْرُبَان وحِذْرِجَان [6] فلا شبهة في إثبات الألف والنون [7] نحو زُعَيفِرَان وعُقَيربَانِ وحُذَيرِجَان ، فلا شبهة في إثْبَات الألف ، لأنَّ الاسم لا يكسر عليها ، وقول العامة : زُعَيفِرين خطأ والسِّرْحَانُ الذِّئْبُ .

١٨٣/ب قال ابن الخباز : فإنْ كان عَين الثلاثي وَاوًا أو ياءً مفتوحًا ما قبلها نَحو جَوزَة / وبَيضَة فهما أصلان لا بدلان ، فإذَا حقرت ذلك ثبتتا في تحقيره [8] تقول : جُوَيزَة وَبُيَيضَةُ لأنهما أصلان فهما كباء عَبْدٍ إذَا قلت : عُبَيدٌ ، ومنهم من يقول : بِيَيضَة =

(١) في الأصل في .
(٢) انظر سيبويه (١٠٦/٢) .
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) في الأصل : استبطت .
(٥) الزعفران : نوع من الصبغ .
(٦) الحذرجان : القصير .
(٧) انظر سيبويه (١٠٩/٢) .
(٨) انظر سيبويه (١٣٠/٢ ، ١٣٦) .

....

= فيكسر الباء ، لأنه يستثقل وقوع الضمة قبل الياء ، كما قال بعضهم : بِيُوتٌ فيكسر الباء لمجاورة الياء ، فإنْ كَانَتِ اليَاءُ مكسورًا مَا قَبْلَهَا فهي قسمان : أَحدهما : أَنْ تَكُونَ أَصْلًا .

والثاني : أن تكون بدلًا ، فالأصل نحو : فيل ، وديكٍ تَقُولُ : فُيَيلُ ودُيَيكٌ (و) فِيَيلٌ ودِيَيكٌ ، والعامة تقول : دُوَيكٌ ، وقد أجازه الفراء ، والدليل على أن الياء أصل قولهم في جمعه : أَفْيَالٌ وَأَدْيَاكٌ ، والبَدَلُ نَحو رِيحٍ ودِيمَةٍ ، فَرِيحٌ مِنَ الوَاوِ ، وأصله رِوحٌ ، لأنه من الرَّوَاح ولقولهم في جمعه أرْوَاح ، قَالَ جِرير :

٤٦٨ - * إِذَا هَبَّ أَرْوَاحُ الشِّتَاءِ الزَّعَازِعُ * [1]

ودِيمَة من الواو ، فأصله دِومَة ، وهو من الدَّوَامِ ، لأنَّ معناه السَّحَابَةُ الدَّائمَةُ المطر وأنشد أبو الفتح في (التصريف) [2] الملوكي :

٤٦٩ - هُوَ الجَوَادُ ابْنُ الجَوَادِ ابْنُ سَبَل إنْ دَوَّمُوا جَادَ وإنْ جَادُوا وَبَلَ [3]

فتقول في تحقيره : رُوَيحَةٌ و دُوَيمَة ، وما شذ من ذلك إلَا عِيدٌ ، قالوا في تحقيره : عُيَيدٌ وفي جمعه : أَعْيَادٌ ، وقياسه : عُوَيدٌ وأعْوادٌ ، لأنه من العَودِ ، ولم يقنعوا بذلك حتى قالوا : عَيَّد تَعْيِيدًا ، فقلبوا الواو ياء ، لأنهم لو قالوا : عَوَّد تَعْوِيدًا لالتبس بالفعل من العَادَة ، والعِيدُ هذا المعروف ، والعِيدُ : ما يَعْتَادُكَ مِنْ حُزْنٍ ، أنشد ابن بشار رحمه الله :

٤٧٠ - عَادَ قَلْبِي مِنَ الطَّوِيلَةِ عِيدُ واعْتَرَاني لِبَينِهَا تَسْهِيدُ [4] =

---

(١) هذا عجز بيت وصدره .

ومنا الذي اختير الرجال سماحة وجودًا إذا هب أرواح الشتاء الزعازع

وهو في السيرافي (٤٧٢/٢) ب منسوبًا إلى جرير والغرة المخفية لابن الخباز ق (٤٠) أ . واستشهد به على أن ياء ريح منقلبة عن الواو لجمعه على أرواح .

(٢) زيادة يقتضيها السياق . (٣) البيت لجهم بن سبل .

سبل : فرس عتيق تنسب إليه الخيل العتاق . دوموا : من الديمة وهي المطر الدائم - وبل : من الوابل - وهو المطر الشديد الضخم القطر ، والبيت في المحتسب (٣٥٨/٢) والتصريف الملوكي ص (٢١) وأدب الكاتب (٩٩) والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١٤٥) والتمام (٩٩) ونسبه إلى أبي صخر الهذلي ، واللسان (دوم) واستشهد به على أن ياء ديمة منقلبة عن الواو .

(٤) البيت لم نهتد إلى قائله . التسهيد : قلة النوم . ولم نجد هذا البيت فيما تيسر لنا الاطلاع عليه من المراجع . واستشهد به على أن العيد هنا ما يعتاد المرء من الحزن .

....

١٨٤/أ = فإنْ كانت عين الثلاثي ألفًا فهي ثلاثة أقسام : زَائِدَة / وأصْلٌ وبَدَلٌ ، فالزائدة : نحو أَلَف نَاس ، تقول (في)[١] تحْقِيره : نُوَيسٌ ، وأصله : أُنَاسٌ فَفَاءُ الكلمة مَحْذُوفَة ، واشتِقَاقُهُ مِنَ الأنْسِ ، والأصل نَحْوُ أَلِفِ غَاقٍ[٢] وجَاهٍ، لَو سَمَّيتَ (بِهِمَا)[٣] وأردت تحقيرهما رددتهما إلَى الواو فقلت : غُوَيقٌ وَجُوَيهٌ ، وإنَّمَا حَمَلْتَ هَذَينِ علَى الوَاوِ ؛ لأنَّ ٱلألِفَ سَاكِنَة مَضْمُومٌ مَا قَبْلَها فَقُلِبَتْ وَاوًا . والبدل إنْ كان معلوم الأصل رددْته إلى أصله وَاوًا كان أو يَاءً ، فالواو نَحْو مَالٍ وحَالٍ تَقُولُ فِي تحقيرهما : مُوَيلٌ وحُوَيلَة[٤] ولقولهم في الجمع : أمْوَال وأحْوَال . وقولهم في الفعل: تَمَوَّلَ وتَحَوَّلَ قَالَ الشَّاعِرُ :

٤٧١ - كَأَنَّ الفَتَى لَمْ يَعْرَ يومًا إذَا اكْتسَى ... وَلَمْ يَكُ صُعْلُوكًا إذَا تَمَوَّلَا[٥]

وَقَالَ :

٤٧٢ - إِذَا جَانِبٌ أَعْيَاكَ فَاعْمَدْ لِجَانِبِ ... فَإِنَّكَ لَاقٍ فِي البِلَادِ مُحَوَّلَا[٦]

والمنقلبة عن ياء نحو ألف عَابٍ ونَابٍ ، تقول في تحقيره[٧] عُيَيبٌ ونُيَيبٌ لأنهم قالوا : عَيبٌ فِي مَعْنَى عَابٍ ، وفِي الحديث : « لَا تَكُونُوا عَيَّابِينَ » وقال الأخطل :

٤٧٣ - تَعِيبُ الخَمْرَ وهِيَ شَرَابُ كِسْرَى ... وَيَشْرَبُ قَومُكَ العَجَبَ العَجِيبَا[٨]

وقالوا : نَيَّبْتُ فِي الأمْرِ : إذَا أَثَّرتَ فِيه ، ونَيَّبْتُه إذَا عضَضْتَهُ بِالنَّابِ[٩] قال الكميت رَحِمَهُ اللهُ : =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) الغاق : هو حكاية صوت الغراب .

(٣) زيادة يقتضيها السياق . (٤) انظر سيبويه (١٢٧/٢) .

(٥) البيت لجابر بن ثعلبة الطائي . اكتسى : لبس الكسوة ، الصعلوك : الفقير الذي لا مال له ولا اعتماد . وهو في الكامل للمبرد (٣١١/١) . والحماسة (٩٥) واستشهد به على أن ألف مال منقلبة عن الواو .

(٦) يبدو أن قائله هو قائل البيت السابق ، لاتحاد البحر والقافية .
أعياك : أعجزك . في الحماسية (٩٥) وقائله جابر مقلية . واستشهد به على أن ألف حال أصلها الواو .

(٧) انظر سيبويه (١٢٧/٢) .

(٨) كسرى : لقب ملوك الفرس وهو معرب خسرو . والبيت في الديوان (٦٧٩) وروايته :
تعيرني شراب الشيخ كسرى ....
وهو في الأغاني (٣٠٦/٨) وفي تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي (١٥٩) . واستشهد به على أن ألف عاب أصلها الياء .

(٩) في الأصل بالنار .

قال ابنُ جِنّي : فإنْ كَانَتِ الألِفُ مَجْهُولَة حَمَلْتَهَا على الوَاو لِكَثْرَة الوَاوِ هُنَا ، تَقُولُ في تَحْقِيرِ صَاب : صُوَيبٌ ، وفي آءةٍ : أُوَيئَةٌ ، ولَكَ في كُلِّ مَا كَانَ من اليَاءِ نَحو هَذَا أَنْ تكْسِرَ أوَّلَه بَدَلًا مِنْ ضَمَّتِهِ ، فَتَقُولُ في عَابٍ : عِيَيبٌ ، وَفي شَيخٍ شِيَيخٌ ، وَفي بَيتٍ : بِيَيتٌ .

فَإنْ كَانَتِ العَينُ وَاوًا مُتَحَرِكَةً في أفْعَل ، وَوَقَعَتْ يَاءُ التَّحْقِير قَبْلَهَا قلبتها يَاءً تَقُولُ في أَسْودَ : أُسَيِّدٌ ، وفي أَحْوَلَ : أُحَيِّلٌ ، والأصل أُسَيوِدُ وأُحَيوِلُ ، فَلَمَّا اجْتَمَعَتِ الوَاو واليَاءُ وسَبَقَتِ الأولى بِالسُّكُونِ قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً وأُدْغِمَتْ اليَاءُ في اليَاءِ .

وَقَدْ يَجُوزُ الإظْهَارُ فَتَقُولُ : أُسَيوِدٌ وأُحَيوِلٌ ، تَحْمِلُ التَّصْغِيرَ عَلَى التَّكْسِير فَتَقُولُ : أَسَاوِدُ وأَحَاوِل ، وكذَلِكَ الوَاوُ الزَّائِدَة المتَحَرِّكَةُ / في نَحْوِ هَذَا تَقُول في جَدْوَل جُدَيولٌ ، وفي قَسْورَ : قُسَيوِرٌ لِقَولِكَ : جَدَاوِلُ وقَسَاوِرُ ، والوجه الجَيد : جُدَيِّل وقُسَيِّرٌ . ٥٨/ب

=

٤٧٤ - كأَنَّ ابْنَ آوَى مُوثَقٌ تَحْتَ غَرْزِهَا ... يُظَفِّرُهَا طَورًا وطَورًا يُنَيِّبُ [1]

وَقَالُوا : أُنَيَابٌ .

قال ابنُ الخَبَّاز : والمجهولة الأصل نحو أَلِفِ صَابٍ وآءة بوزن عَاعَةٍ ، وإنَّمَا كانت مجهولة الأصل لأنه لم يُصَرَّفْ منها ما يَظْهَرُ فيه أصلها فتحملها على الوَاو فتقول : صُوَيبٌ وأُوَيئَةٌ بوزن عُوَيعَة ، ويجوز أُوَيَّةٌ بوزن عُوَيَّةٌ ، وإنَّمَا حملتها على الوَاوِ ، لأنَّ الواو هي الكثيرة في هَذَا النَحْوِ نَحْوُ دَارٍ وسَاقٍ ومَالٍ وحَالٍ وخَالٍ وجَالٍ / وقَالٍ ودَاءٍ [2] ومَاءٍ وشَاءٍ ، وهو كثير ، والصَّابُ : شَجَر : قال أبو ذؤيب الهذلي : ١٨٤/ب

٤٧٥ - نَامَ الخَلِيُّ وبِتُّ اللَّيلَ مُشْتَجِرًا ... كَأَنَّ عَينَيَّ فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحُ [3] =

---

(١) ابن آوى : دابة صغيرة دون الكلب طويلة المخالب والأظفار . الغرز : ركاب الرحل . ينيب : ينشب أنيابه فيها . والبيت في ديوان الهاشميات (٥١) . واستشهد به على أن ألف ناب أصلها الياء .

(٢) في الأصل ذاء بالإعجام .

(٣) مشتجرًا : أي يشجر رأسه بيده أي كأنه يضعه على يديه ، والصاب : شجر مر له لبن أبيض يمض العين إذا أصابها .

والبيت في ديوان الهذليين (١٠٤/١) وابن يعيش (١٢٤/١٠) والمقاييس (٢٤٧/٣) وروايته :

إني أرقت فبت الليل مشتجرًا ... . =

= أي : مَشْقُوقٌ . والآءُ : نَبْتٌ تأْكله النَّعَامُ كثيرًا ، قَالَ ذوُ الرُّمَّة :

٤٧٦ - أَلْهَاهُ آءٌ وتَنوُّمٌ وعُقْبَتُهُ مِنْ لَائِحِ المَرْوِ والمَرْعَى لَهُ عُقَبُ [(١)]

وكل ما كانت عينه ياء نحو عَابٍ ونَابٍ [(٢)] جاز كسر أوله في التحقير تقول : عِيَيب ونِيَيبٌ ، والضم هو الأصل ، وقد ذكرته ، وقال لي الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ : أجاز الفَراء شُوَيخٌ [(٣)] ونُوَيب ، وعذرته أنْ يكون قد ضَمّ أول الاسم للتصغير ، والياء بَعْد الضَّمّة إذَا كانت ساكنة انْقَلَبَتْ وَاوًا نَحْوُ مُوسِرٍ ومُوقِنٍ .

فَإِنْ كانت الواوِ متحركة قبل الطرف لم تخل مِنْ أَنْ تكون أَصْلًا أَو زَائِدَةً ، فالأصل : نَحْو وَاو أَسْوَدَ وأَحْوَلَ لأنه من السَّوَاد والحَوَلِ ، فَإِنْ حقرته فالجيد قلب الواو ياء تقول : أُسَيِّدٌ وأُحَيِّلٌ ، وذلك لأنَّ الواو والياء المتواليتين إذَا سَبَقَتْ إحْدَاهُمَا بِالسُّكُون قُلِبَتِ الوَاوُ مِنْهُمَا إِلَى اليَاءِ ، لأنَّ اليَاءَ أَخَفُّ مِنَ الوَاوِ ، وأَنشد ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ :

٤٧٧ - أَقُولُ لِصَاحِبِي واللَّيلُ دَاجٍ أُبَيِّضُكَ الأُسَيِّدُ لَا يَضِيعُ [(٤)]

أي : احْفَظ أَبَاضَكَ الأَسْوَد . والأَبَاضُ : الحَبْلُ ، ويَجُوزُ أُسَيوِدُ وأُحَيوِلُ ، تقيس التصغير على التكسير ، لأنَّ التكسير تظهر فيه الواو ، ألا ترى أنك لَو سميت بِأَسْوَدَ وأحْوَلَ قلت في تكسيرهما : أَسَاوِدُ وأَحَاوِلُ ، وقالوا في تكسير الأَسْوَدِ الحية : أَسَاوِدُ قَالَ ذوُ الرمة :

٤٧٨ - وَأَسْوَدُ كَالْأَسَاوِدِ مُسْبَكِرًّا عَلَى المَتْنَينِ منسدلًا جُفَالًا [(٥)] =

= وفي اللسان (شجر) والحجة للفارسي (٢٢٢) واستشهد به على أن الصاب شجر .

(١) التنوم : نوع من نبات الأرض فيه سواد .
عقبته : من عقبت الماشية المرعى : وهو أن ترعى الخلة ثم تحول إلى الحمض وكذلك إذا تحولت من الحمض إلى الخلة . اللائح : ما لاح من نبت مرعى فيه حجارة بيض . المرو : حجارة بيض . والبيت في ديوان ذي الرمة (٢٦) والمقاييس (٨٠/٤) والحيوان (٣١٢/٤ ، ٣٤٣) والمخصص (١٣/١٢) واللسان « عقب » واستشهد به على أن الآء نبت تأكله الأنعام .

(٢) في الأصل بيت بدل ناب . (٣) في الأصل شيوخ .

(٤) البيت لم نهتد إلى قائله . داج : ساكن ، الأبيض : تصغير الأباضي : وهو حبل يشد به رسغ البعير إلى عضده . والبيت في مقاييس اللغة لابن فارس (٣٧/١) .
واستشهد به على قلب واو أسود ياء عند التصغير .

(٥) الأساود : الحيات السود . المسبكر : الممتد المعتدل . والبيت في ديوان ذي الرمة (٤٣٥) وروايته : =

قال ابْنُ جِنِّي : فَإِنْ كَانَتِ الوَاوُ سَاكِنَة قَلَبْتَها لِضَعْفِهَا يَاءً الْبَتَّة تَقُولُ فِي عَجُوزٍ : عُجَيِّزٌ ، وَفِي عَمُودٍ : عُمَيِّدٌ .

فَإِنْ كَانَتِ الوَاوُ لَامًا ؛ قُلِبَتْ لِيَاءِ التَّحْقِيرِ لَا غير .

تَقُولُ فِي تَحْقِير عُرْوَة : عُرَيَّةٌ ، وفي قَشْوَةٍ : قُشَيَّةٌ .

فإنْ حقَّرتَ بَنَات الخَمْسَة حَذَفْتَ الحَرْفَ الأَخِيرَ لِتَنَاهِي مِثَالِ التَّحْقِيرِ دُونَهُ اعْتِبَارًا لِحَالِه في التَّكْسِيرِ ، تَقُولُ فِي سَفَرْجَل : سُفَيرِجٌ ، وفِي فَرَزْدَقٍ : فُرَيزِدٌ حَمْلًا عَلَى سَفَارِجَ وفَرازِد ، وذَلِكَ أَنَّ التحْقِيرَ هُنَا ضَرْبٌ مِنَ الجَمْعِ .

= يَصِفُ الشَّعْرَ ، والجُفَالُ : الكَثِيرُ ، والمُنْسَدِلُ : المُسْتَرْسِلُ ، والزائدة / نحو وَاو ١٨٥/أ جَدْوَلٍ ، والجَدْوَلُ : النَّهْرُ الصَّغِيرُ ، ووزنه : فَعْوَلٌ ، والواو زائدة ، وهو مأخوذ من الجَدَالَة ، وهي الأرضِ ، لأنه في الأرض ، تقول في تحقيره : جُدَيِّلٌ وهي أولى بالقلب من الواو (في) [1] أسْوَدَ ، لأنها زائدة ، وتلك أصل ، وإنْ شئت قلت : جُدَيوِلٌ ، حملًا للتصغير على التكسير ، لأنَّكَ تَقُولُ : جَدَاوِلُ ، وأنشد سيبويه رحمه الله :

٤٧٩ – إذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا فُرَاتُنَا وإنْ شِهْدَ أَجْدَى فضله وَجَدَاوِلُهُ [2] (٣٠٣)

وكذلك قَسْوَر ، تقول : قُسَيرُ وقُسَيوِرُ لقولك : قَسَاوِر ، والقَسْوَرُ الأَسَدُ ، وهَو فَعْوَلُ مِنَ القَسرَ بمعنى القَهْر ، أنشد سيبويه :

٤٨٠ – إِلَى هَادِرَاتٍ صِعَابِ الرُّؤُوسِ قَسَاوِرَ لِلْقَسْوَرِ الأَصْيَدِ [3]

قال ابن الخَبَّاز : فإنْ كانت الواو ساكنة قلبت في التصغير ياءً قولًا واحدًا ، لا فرق =

= وأسحم كالأساود مسبكرًا ....

وفي اللسان (سبكر) واستشهد به على جمع أسود على أساود ببقاء الواو .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) تقدم الكلام عليه في الشاهد (٣٠٣) وهو منسوب إلى الأخطل في سياق كلام ابن الخباز . واستشهد به هنا على جمع جدول على جداول بإبراز الواو .

(٣) البيت للفرزدق . الهادرات : يراد بها هنا جماعات تفخر وتتسع في القول فشبهها بالفحول التي تهدر ، صعاب الرؤوس : لا تذل ولا تنقاد . الأصيد : الرافع رأسه عزة وكبرًا وأصل الصيد : داء يصيب البعير في عنقه فيرفع رأسه والبيت في ديوان الفرزدق : (١٧٤/١) ط بيروت . وسيبويه (١٣١/٢) والمنصف (٤٢/٣) وبرواية إلى هاجرات : وفي السيرافي (٤٧٨/٢) – أ منسوبًا إلى الفرزدق . واستشهد به على جمع قسور على قساور بتصحيح الواو .

....

= بين الأصلية والمزيدة ، فالأصلية : نحو واو مَعُونَةٍ ؛ لأَنَّهُ مِنَ العونِ ، والزَّائِدَةُ [١] : نَحْو وَاوِ عَجُوزٍ لأنه فَعُولٌ مِنَ العَجْزِ ، ويُقَالُ : عَجُوزَةٌ ، وأنشد أبو الفتح في الخطيب [٢] .

٤٨١ - وَقَدْ زَعَمَ النِّسْوَانُ أَنِّي عَجُوزَة مُشَنَّحَةُ الأَعْضَاءِ أَو شَارِفٌ خَصى [٣]

وتقول في تحقيرهما : مُعَيِّنَة وعُجَيِّزٌ وعُجَيِّزَةٌ لأَنَّ وَاوَ معُونَة أُعِلَّتْ بِالإِسْكَان وَوَاوُ عَجُوزٍ زَائِدة ساكنة ، وأنشد بعضهم :

٤٨٢ - عُجَيِّزٌ لَطْعَاءُ دَرْدَبِيسُ أَحْسَنُ مِنْهَا مَنْظَرًا إبْلِيسُ [٤]

فَإِنْ كَانَتِ الوَاوُ لامًا فكلهم مُطْبِقُون على إعْلَالِهَا طَرفًا كَانَتْ أَو غيرَ طرف [٥] فالطرف : نحو جَرْوٍ تقول : جُرَيٌّ ، والتي قبل الطرف : نَحْو عُرْوَة ، ورَضْوَى ، وعَشْوَى ، تقول : عُرَيَّة ، ورُضَيًّا ، وعُشَيًّا ، وَقَالُوا : ثُرَيًّا ، وأصله : ثُرَيوا ، لأنه فُعَيلَى مِنَ « الثَّرْوَةِ » / وقالوا في اسم فَحْل : عُليان ، وهو فُعلان مِنَ العُلُوِّ ، ومن قبيح لحن العامة قولهم : عُرَيوَة ، وإِنَّمَا اجْتَمَعُوا علَى إعْلَالِهَا ، لأنها طَرَف ، والأطرَافُ محل التغيير من الإِعْرَاب والترخيم وزيادات التثنية والجمعين والنسب والتذكير والإِنكار . ١٨٥/ب

فإِنْ كان الاسم عَلى فَعْل من بنات الواو نحو : قَوٌّ وجَوٌّ توسطت ياء التصغير بينهما فظهر المثلان لذلك ، وانقلبت الواو الأخيرة ياء تقول : قُوَيٌّ وجُوَيٌّ وأصلهما قُوَيوٌ وجُوَيوٌ ففعل بهما ما ذكرنا .

فإِنْ حقرت بنات الخمسة المجردة من الزيادة حذفت آخر حروفها [٦] ، لأَنَّ مثال التصغير [٧] يحصل بدونه ، تقول في سَفَرْجَل : سُفَيرِجٌ وفي جَحْمَرِشٍ : جُحَيمِرٌ ، وفي جِرْدَحْل : جُرَيدِحٌ وفي قُذَعْمِلٍ : قُذَيعِمٌ ، وسمع أبو الحسن [٨] من يقول : =

(١) في الأصل الزائد .
(٢) الخطيب : اسم كتاب لابن جني ذكره صاحب هدية العارفين مجلد رقم (١) ص (٦٥٢) .
(٣) لم نهتد إلى قائل هذا البيت . المشنحة : الطويلة الأعضاء ، الشارف : المسنة ولم نجده فيما تيسر لنا الاطلاع عليه من المراجع . واستشهد به على جواز أن يقال : عجوزة بتاء التأنيث .
(٤) لم نهتد إلى قائله .
لطعاء : ذهبت أسنانها من أصولها (١) الدردبيس : الداهية . والبيت في السيرافي (٣/٢٣١) ب ، واللسان (لطع) وقبله : « جاءتك في شوذرها تميس » . واستشهد به على تصغير عجوز على عجيز .
(٥) انظر المفصل ص (١٠١) .
(٦) انظر سيبويه (٢/١٠٦ ، ١٢١) .
(٧) في الأصل التكسير .
(٨) انظر المفصل للزمخشري (١/١٠٠) .

قال ابْنُ جِنِّي : فَإِنْ كَانَتْ فِيهِ زيادة وَاحِدَة حَذَفْتَهَا إِنْ لَمْ يكُنْ حَرْفَ لِينٍ رَابِعًا تَقُولُ فِي مُدَحْرَجٍ دُحَيرِجٌ ، وفِي جَحَنْفَلٍ : جُحَيفِلٌ . وَفِي فَدَوكَسٍ : فُدَيكِسٌ ، حَمْلًا عَلَى دَحَارِج وجَحَافِل وفَدَاكِس . فَإِنْ كَانَتْ فِيهِ مَدَّةٌ رَابِعَةٌ لَمْ تَحْذِفْهَا ، وقُلِبَتِ الوَاوُ والْأَلِفُ يَاءً لِانْكِسَارِ مَا قَبْلَهُمَا ، تَقُولُ فِي قِرْطَاسٍ : قُرَيطِيسٌ ، وفِي جُرْمُوقٍ : جُرَيمِيقٌ ، وفي دِهْلِيز : دُهَيلِيزٌ .

= سُفَيرجْل وقال الخليل [١] : لو جاء تامًّا لقيل : سُفَيرِجْلٌ بالإسكان ، وأجازوا أن يقال في فرزدق : فرَيزقٌ ، بحذف الدال ، لأنها من مخرج التاء ، وهي زائدة ولم يجيزوا أن يقال في جحمرش : جُحَيرِشٌ فيحذفوا الميم ، لأنها بعيدة من الطرف وأجازه الزمخشري [٢] ومعنى قوله [٣] : « إنَّ التحقير والتكسير مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ » يعني أنَّ التحقير والتكسير من بنات الخمسة يستويان في تغيير الحرفين : الأول والثاني ، وفي إلْحَاق الزيادتين ثالثتين أَلِف التَّكْسير ويَاء التَّحْقِير ، وفِي كَسْر مَا بَعْدَهُمَا ، وفي أنه لَيس للَجمع فَعَالِلٌ ولا للتحقير فُعَيلِلٌ .

قال ابنُ الخَبَّاز : فَإِنْ كَانَ فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ زَائِدٌ وحقرته حذفت الزائد إلا أَنْ يكون رابعًا أَلِفًا أو واوًا أو ياء ، تقول في مُدَحْرَجٍ : دُحَيرِجٌ ، وفي جَحَنْفَلٍ وهو الغليظ : جُحَيفِلٌ وفي فَدوكَسٍ وسَمَيدَع وعُذَافر : فَدَيكِسٌ / وسُمَيدِعٌ وَعُذَيفِرٌ ، ١٨٦/أ وإِنَّمَا حَذَفْتَ الزائد لأَنَّ تقريره يخرج الاسم عن بِنَاء التحقير إنْ بقَّيتَ الحرف الأخير ، وإنْ حَذَفْتَه أقررت الزائد ، وحذَّفْتَ الأصل ، وذلك لا يجوز ، فإن كان رابعه مدة أقررتها وقلبت الألف والواو ياء لسكونهما [٤] وإنكسار ما قبلهما ، وبقيت الياء ، لأن تقريرها لا يخرج الاسم عن بناء التحقير ، تقول في قرطاس وجرموق ودِهْلِيزٍ [٥] : قُرَيطِيسٌ وَجُرَيمِيقٌ وَدُهَيلِيزٌ .

فإن كانت في بنات الثلاثة زائدتان متساويتان من حيث إنهما كلتيهما تُلْحِقَانِه ببنات الخمسة حَذَفْت أيتهما شئت [٦] لأنه لا فضل لإحداهما على الأخرى ، وتقول في حَبَنْطَى ودَلَنْطَى إنْ حذفت النون : حُبَيطٍ وَدُلَيطٍ فتقلب الألف (ياء) [٧] لإنكسار =

(١) انظر سيبويه (١٠٧/٢) .
(٢) انظر المفصل ص (١٠٠) .
(٣) أي : الزمخشري في المفصل (١٠٠) وهو أيضًا قول سيبويه في (١٠٦/٢) .
(٤) في الأصل لسكونها .
(٥) الدهليز : مدخل الدار .
(٦) انظر سيبويه (١١٥/٢) .
(٧) زيادة يقتضيها السياق .

٥٩/أ قال ابن جني: فَإِنْ كَانَتْ فِي الاسْمِ / زَائِدَتَانِ مُتَسَاوِيَتَانِ ، حَذَفْتَ أَيَّتَهما شِئْتَ ، تَقُولُ فِي تَحْقِير حَبَنْطَى فِيمَنْ حَذَفَ الأَلِفَ : حُبَيْنِطٌ ، وفِيمَنْ حذَفَ النُّونَ : حُبَيطٍ ، وفي دلَنْطى دُلَيطٍ ودُلَيْنِطٌ ، فإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا لِمَعْنًى ، والأخرَى لِغَيرِ مَعْنى ، حَذَفْتَ الَّتي لِغَيرِ مَعْنًى وأَثْبَتَّ الَّتي لِلْمَعْنَى ، تَقُولُ فِي تَحْقِير مُقْتَطِعٍ : مُقَيطِعٌ ، تَحْذِفُ التَّاءَ وتُقِرُّ المِيمَ كما تَقُولُ فِي التَّكْسِير : مَقَاطِع ، وتَقُولُ فِي حُبَارى فِيمَنْ حذَفَ الأَلِفَ الأُولَى : حُبَيرَى ، وفِيمَنْ حَذَفَ الأَخِيرَة : حُبَيِّرٌ .

فَإِنْ كَانَتْ فِي الإِسْمِ زَائِدَتَانِ مَتَى حَذَفْتَ إِحدَاهُمَا لَزِمَكَ حَذْفُ الأُخْرَى مَعَهَا وَمتَى حَذَفْتَ الأُخْرَى لَمْ يَلزَمْكَ حَذْفُ صَاحِبَتِهَا ، حَذَفْتَ الَّتي تَأْمَنُ بِحَذْفِهَا حَذْفَ صَاحِبَتِهَا ، تَقُولُ فِي تَحْقِير عَيطَمُوس : عُطَيمِيسٌ فَتَحْذِفُ اليَاءَ دُونَ الوَاو ؛ لأَنَّكَ لو حذَفْتَ الوَاوَ لَلَزِمَكَ حَذْفُ اليَاءِ مَعَهَا فَعَلَى هَذَا فِقِسْ ذَلِكَ ، ولَكَ فِي كُلِّ مَا حَذَفْتَ منْهُ حرفًا أَنْ تُعَوِّضَ مِنْهُ يَاءً قَبْلَ الطَّرَفِ ، تَقُولُ فِي مُغْتَسِل : مُغَيسِلٌ ، وإِنْ عَوَّضْتَ قُلْتَ : مُغَيسِيلٌ ، وفي حَبَنْطَى فِيمَنْ حذَفَ النُّونَ وعوَّضَ :

٥٩/ب حُبَيطِيٌّ ، ومَنْ حَذَفَ الأَلِفَ وعوَّضَ / قَالَ : حُبَينِيطٌ ، وكَذَلِكَ التَّكْسِير : حَبَاطٍ وحَبَانِط ومع التَّعْوِيض : حَبَاطِيٌّ وحَبَانِيطٌ .

= ما قبلها ، وإنْ حذفت الألف وهو أحسن لكونها طرفًا قلت : حُبَينِطٌ وَدُلَينِطٌ . والدَّلَنْطَى : الشَّدِيد ، واشتقاقه من الدَّلْطِ وهو الدَّفع . قال بعض العرب : فُتِحَ لِي بَابٌ فاندَمَقْتُ [١] فيه فَدُلِطَ في صَدْرِي « أَي » دُفِعَ فِيهِ ، فإن كان أحد الزائدين لمعنى والآخر لغير معنى حذفت الذي لغير معنى ، تقول [٢] في مُنْقَطِع ومُغْتَسِلٍ مُقَيطِعٌ ومُغَيسِل [٣] فتَحْذِف النون والتاء و(لا) [٤] تحذف الميم ، لأنها لمعنى الفاعل .

قال ابن الخباز : فإنْ كان في بنات الأربعة زائدان حذف أولهما يؤمن حذف ثانيهما ، ولا يؤمن حذف ثانيهما حذف أولهما (حذفت الأول) [٥] لأنه يؤمن من =

---

(١) اندمق : دخل بغير إذن .

(٢) في الأصل يقول بمثناة تحتية .

(٣) في الأصل : مغتسل .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

....

= حذف الثاني تقول : في عَيطَمُوس : عُطَيمِيسٌ [١] فتَحْذِفُ الياء لما ذكرنا ، والْعَيطَمُوسُ : الطَّوِيلَةُ أنشد أبو محمد [٢] :

٤٨٣ - أَغَرَّكِ أَنَّنِي رَجُلٌ دَمِيمٌ دُحَيدِحَةٌ وأَنَّكِ عَيطَمُوسُ [٣]

والدُّحَيدِحَةُ : القصير .

وكل اسم حذفت منه زائدًا ، وحقرته على فُعَيعِل ، فلك أَنْ تعوض من المحذوف يَاءً قَبْل الطَّرَف ، فيصير على بناء فُعَيعِيلٍ ، تَقُول في سَفَرْجَلٍ : سُفَيرِيج ، والتعويض هَا هُنَا جَيّدٌ جِدًّا ، لأنَّ المحذوف أَصْلٌ ، وتقول في مُدَحْرَج : دُحَيرِيجٌ [٤] .

والتعويض / أيضًا هَا هُنا جَيِّد ، لأنَّ المحذوف أول وهو لِمَعْنى . وإنْ حذفت أَلِفَ حَبَنْطَى قلت : حُبَينِيطٌ ، والتَّعْوِيضُ ها هنا دوُنَ دُحَيرِيج ، لأنَّ الـمَحْذوُفَ لِغَير مَعْنًى ، وهو طرف والتكسير بمنزلة التحقير تقول : سَفَارِيجٌ ودَحَارِيجٌ وحَبَانِيطٌ وحَبَاطِي ، ولا يَنْصَرِف إذَا عوضت مع حَذْفِ النون كبَخَاتِي وَمَقَاطِيع ومَغَاسِيلٍ ، وهَذا مما يستدل به النحويون على الفرق بين العِوَض والبَدَل ، فإنَّ البدل ما وقع موقع المبدل منه كألف قَالَ الَّتي هِي بَدَلٌ منَ [٥] وَاو قَول ، والعِوضُ ما وقع غير موقع المعوض منه كَياءِ سفَيرِيج [٦] التي هي عوض من لاَمِ سَفَرجَلٍ . ١٨٦/ب

وأما حُبَارَى ففيها زائدان : الألف الثالثة ، وألف التأنيث ، ووزنها : فُعَالَى ، فإن حذفت الثالثة في التحقير قلت : حُبَيرَى كشُكَيرَى ، وإن حذفت ألف التأنيث قلت : حُبَيِّر كحُمَيِّر وتصرفه لزوال ألف التأنيث ، فإنْ سميت به مذكرًا أو مؤنثًا وصغرته بحذف ألف التأنيث لم تصرفه لأنه مؤنث معرفة ، تقول : حُبَيِّر كما تقول في سُعَاد : سُعَيِّد ومنهم من يقول : حُبَيِّرة [٧] . فيجعل التاء عوضًا من ألف التأنيث ، =

---

(١) في الأصل عطيمس بدون الياء المنقلبة عن الواو .

(٢) هو أبو محمد اليزيدي . (٣) البيت لم نهتد إلى قائله .

الدميم : القبيح . والبيت في اللسان (دحدح) وروايته :

أغرك أنني رجل جليد دحيدحة وأنك عطلميس

واستشهد به على أن معنى عيطموس الطويلة .

(٤) في الأصل دحريج بدون ياء التصغير . (٥) في الأصل ومن بزيادة حرف العطف .

(٦) في الأصل سفيرج بدون ياء التعويض .

(٧) القائل بهذا هو أبو عمرو ، انظر سيبويه (١١٥/٢) وشرح الشافية للرضي (٢٤٤/١) .

قال ابْنِ جِنِّيّ : فإنْ كَانَ الاسْمُ المحقَّرُ ثُلَاثِيًّا مؤنثًا أَلْحقْتَ في تَحْقِيرِه الهَاءَ ، تَقُولُ في شَمْسٍ شُمَيسَةٌ وَفي قِدْر : قُدَيرَةٌ ، وفي دَارٍ : دُوَيرَة ، وقَدْ قَالُوا مَعَ ذَلِكَ في قَوسٍ ونَعْلٍ وفَرَس : قُوَيسٌ ونُعَيلٌ وفُرَيسٌ ، والجَيِّدُ : قُوَيسَةٌ ونُعَيلَةٌ وفُرَيسَةٌ .

فإذَا تجَاوَزَ المؤَنَّثُ ثَلاَثَة أَحْرُفٍ لَمْ تَلْحقْهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ لِطُولِ الاسْمِ بِالحَرْفِ الرَّابعِ تَقُولُ في عَنَاقٍ : عُنَيِّقٌ ، وَفي عُقَابٍ : عُقَيِّبٌ ، وَفي زَينَبٍ : زيينب ، إلَّا أَنَّهمْ قَالُوا في وَرَاءَ : ورَيِّئَةٌ ، وفي قُدَّام : قُدَيدِيمَةٌ ، وَفي أَمَامٍ : أُمَيِّمَة ، قَالَ القُطَامِيُّ :

قُدَيدِيمَةُ التَّجْرِيبِ والحِلْمِ أَنَّنِي ... أرَى غَفَلَاتِ العَيشِ قَبْلَ التَّجَارِبُ

= لأن التأنيث حيث لا تثبت الألف ، وسئل بعض العرب عن تصغير حُبَارَى ، فقال : حُبَيْرُورٌ لأنَّ الحُبُرُور [١] فرخ الحُبَارَى ، وهو تصغير ، والعَرَبي المسئول لم يعرف اصطلاح النحويين ، فأجاب بالمعنى .

قال ابن الخبَّاز : فإنْ كَانَ الاسم الثلاثي مؤنثًا وحقَّرته جِئْتَ بِالتَّاءِ [٢] ، تقول في شَمْس وقِدْر : شُمَيسَة وقُدَيرَةٌ ، وهما اسمان مؤنثان ، وفي التنزيل : ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ﴾ [٣] .

وقال الشاعر :

٤٨٤ - وَإنْ تَسْأَلِينِي فَاسْأَلِي عَنْ خَلِيقَتِي ... إذَا رَدَّ عَافِي القِدْرِ مَنْ يَسْتَعِيرُها [٤]

١٨٧/أ وإنما ألحقت التاء في التحقير ، لأنَّ التحقير بمنزلة الوصف ، ولو / وصفته جئت بالصفة مؤنثة كقولك : شَمْسٌ مُنِيرةٌ ، وقِدْرٌ كَبِيرَة ، وقد شذت أحرف عن القياس فحقروها بغير تاء ، قالوا في قَوسٍ : قُوَيس ، وهَي مؤنثة : قَالَ : =

(١) في الأصل الحبور ، وانظر اللسان (حبر) .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه (١٣٦/٢) .

(٣) سورة يس من الآية (٣٨) .

(٤) البيت لعوف بن الأحوص بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن . الخليقة : الطبيعة : أي يخلق عليها الإنسان . عافي القدر : قال الأصمعي : كانوا في الجدب إذا استعار أحدهم قدرًا رد فيها شيئًا من طبيخ ، فالعًا في : ما يبقونه فيها . والبيت في المفضليات المفضلية (٣٦) وروايته : فلا تسأليني ....

واستشهد به على تأنيث القدر لعود الضمير عليها مؤنثًا .

....

٤٨٥ - والقَوسُ فِيهَا وتَرٌ حِبَجْرٌ [١]

وإنَّما قالوا : قُوَيسٌ ، لأنها في المعنى عُودٌ ، وقَالوا فِي نَعْلٍ : نُعَيلٌ وهي مؤنثة قال الشاعر :

٤٨٦ - إذَا افْتَقَرَتْ قَيسٌ جَبَرْنَا فَقِيرَهَا وتَقْتُلُنا قَيسٌ إذَا النَّعْلُ زَلَّتِ [٢]

وإنما قالوا : نُعَيل : لأنها في المعنى جِلْدٌ وحِذَاءٌ ، وقالوا في فَرَسٍ : فُرَيسٌ ، وهو مشترك بين المذكر والمؤنث ، ومن قال : فُرَيسٌ فَالجيد أَنْ يُرِيدَ الذَّكر ، فَإِنْ أَرَادَ الْأنْثى لَمْ يَقُلْ إلَّا فُرَيسَةَ .

فإنْ جاوز المؤنث ثلاثة أحرف ، وهو بغير علامة لم تلحقه التاء في التحقير ، تقول في عَنَاقٍ [٣] وعَقْرَبَ وعُقَابٍ : عُنَيِّقٌ وعُقَيِّبٌ وعُقَيرِبٌ ، والعُقَابُ مُؤَنَّثٌ ، قال المُسَيَّبُ بْنُ عَلَسٍ [٤] ، وهُوَ خَالُ الأعشى :

٤٨٧ - أَنْتَ الوَفِي فَمَا تُذَمُّ وبَعْضُهُمْ تُودِي بِذِمَّتِه عُقَابُ مَلَاعِ [٥]

وتقول في زَينَب : زُيَينِب ، فأما قَولُ مُتَمِّم بن نُوَيرَة :

٤٨٨ - صَرَمَتْ زُنَيبَةُ حَبْلَ مَنْ لَا يَقْطَعُ حَبْلَ الخَلِيلِ وَلَا الأَمَانَةَ يَفْجَعُ [٦]

فَإنَّه صَغَّر زَينَبَ تصغير الترخيم ، ومعنى ذلك أنك تحذف الزائد من الاسم=

---

(١) الشعر لم نهتد إلى قائله . والحبجر : الوتر الغليظ . والشعر في اللسان والصحاح (حبجر) وأنشده الأحمر وقبله :

أرمي عليها وهي شيء بحر والقوس فيها وتر حبجر
وهي ثلاث أذرع وشبر

واستشهد به على تأنيث القوس .

(٢) البيت لم نهتد إلى قائله . ولم نجده فيما بين أيدينا من المراجع . واستشهد به على تأنيث النعل .

(٣) العناق : الأنثى من المعز . (٤) في الأصل عبس .

(٥) ملاع : اسم مكان ينسب إليه العقبان يقول : أنت تفي بذمتك ، ولا يطمع في جارك وغيرك يهدر جواره كأن ذهبت به عقاب ملاع . ومعنى ملاع : خفيفة الضرب والاختطاف . والبيت في ديوان المفضليات ، المفضلية رقم (١١) والمقاييس (٣٥٦/١) .

واستشهد به على أن العقاب مؤنثة بدليل قوله : « تودي » .

(٦) صرمت : قطعت ، الحبل هنا : الوصل . والبيت في المفضليات ، المفضلية رقم (٩) ورواية المفضليات : « وللأمانة » « تفجع » والمعنى أنها تفجع أمانة نفسها أن قطعت حبلي . والشاهد فيه : زنيبة حيث صغرها تصغير الترخيم .

....

= وتصغره فلما حذف ياء زَينَب صار على ثلاثة أحرف بمنزلة قِدْرٍ ، فَقَالَ زُنَيبَةٌ كقُدَيرَةٌ ، وإنَّما لم يلحقوا التاء الزائد على الثلاثة ، لأن الحرف الزائد على الثلاثة ضارع تاء التأنيث حيث جاء بعد عدد تكون عليه الأصول .

وقد شذ عن القياس ثلاثة أسماء ، وهي : ورَاء وقُدَّام وأَمَام ، قالوا في تصغيرها وُرَيِّئَة وقُدَيدِيمَةٌ وأُمَيِّمَة ، قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ : لأنَّ الغالب على الظروف التذكير وهذه مؤنثات . فلَو صغرت بغير تاء لألحقت بالغالب / قال القطامي : ١٨٧/ب

٤٨٩ - وَثِنْتَيْنِ مِمَّا قَدْ يَلَذُّهُمَا الفَتَى ... جَمَعْتُهُمَا خَمْرٍ وَبَيضَاءَ كَاعِبِ

أَرَى غَفَلَاتِ العَيشِ قَبْلَ التَّجَارُبِ ... قُدَيدِيَمَة التَّجْرِيب والحِلْمِ أَنَّنِي [1]

وفي تصغير وَرَاء خلاف بين العرب مبني على همزتها منهم من يجعلها أصلًا كهمزة حِنَّاء ، فتقول في تحقيرها : وُرَيِّئَةٌ مثال ورَيِّعَةٍ ، حكاه أبو علي ، [2] ومنهم من يجعل الهمزة بدلًا من الياء فيقول في تصغيرها : وُرَيَّة ، وأصلها وُرُيِّيَة بثلاث ياءات فحذفت الياء الأخيرة ، وعلى هذا يجب إلحاق تاء التأنيث ، لأنها صَارت بالحذف إلى بنات الثلاثة المجردة كقِدْر ، فتقول في تصغير سَمَاء : سُمَيَّة ، وكذلك كل اسم مؤنث جاء على هذا البناء ، واعلم أنَّ العبرة في إلحاق التاء وحذفها بالمعنى فلو سميت امرأة بحَجَرٍ قلت في تحقيرها : حُجَيرَةُ ، لأنه صار بالنقل مؤنثًا ، ولو سميت رجلًا بَقَدَمٍ قلت في تحقيره : قُدَيمٌ ، لأنه صار بالنقل مذكرًا .

---

(١) الكاعب : هي التي نهد ثدياها . قديديمة : تصغير قدام ، قال ابن منظور : (قدام نقيض وراء وهما يؤنثان ويصغران بالهاء : قديدمة وقديديمة ، ووريئة ، وهما شاذان ، لان الهاء لا تلحق الرباعي في التصغير) - اللسان (قدم) . والبيتان في الديوان (٤٤) وروايته :

راح وبيضاء كاعب .

والثاني في اللسان والصحاح (قدم) والخزانة (١٨٨/٣) وابن يعيش (١٢٨/٥) والمقتضب (٢٧٣/٢) والمقاييس (٣٤١/٢) والجمل (٢٥١) والمذكر والمؤنث للمبرد (١٥) والأول في الغرة لابن الدهان ق (٢٥٨) . واستشهد به على تصغير قدام على قديديمة بإلحاق تاء التأنيث مع أنه رباعي لأنه ظرف مؤنث وتحقيره بغير هاء يلبسه بالمذكر .

(٢) نص عليه في التكملة باب التصغير .

قال ابن جني : وتَقُولُ فِي تَحْقِيرِ الأسْمَاءِ المُبْهَمَة ، فِي ذَا : ذَيَّا ، وفِي تَا وَذِهِ وذِي جميعًا : تَيا .

وَفي تَحْقِيرِ « الَّذِي » : اللَّذَيَّا ، « والَّتِي » اللَّتَيَّا ، وَذَاكَ : ذَيَّاكَ وفِي « ذَلِكَ » ذَيَّالِكَ قَالَ الشَّاعِرُ :

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الصَّبِيِّ   مِنِّي ذِي القَاذُورَة المَقْلِيِّ
أَو تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ   إنِي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِي

/ وقَدْ شذَّ شَيءٌ مِنَ التَّحْقِيرِ لَا يُقَاس عَلَيهِ ، قَالُوا فِي عَشِيَّة : عُشَيشِيَةٌ ، وَفِي مَغْرِبٍ : مُغَيرِبَانٍ . ٦٠/أ

وفي إنْسَان : أُنَيسِيَانٌ ، وفي الأَصِيلِ : أُصَيلاَنٌ ، أَبْدَلوُا مِنَ النُّونِ لاَمًا فَقَالُوا أُصَيلاَلٌ فاعْرِفْ هَذَا وَلاَ تَقِسْهُ .

قال ابن الخباز : واعلم أن الأسماء المبهمة قسمان : أسماء إشارة وأسماء موصولات ، قد شرحناها في أبوابها ، وكان حقها أنْ لَا تحقر ، لأنَّ البناء ملازم لها وهي مُوغِلَة في شَبَهِ الحروف ولكنهم اجترأوا على تحقيرها ، لأنها تتصرف الأسماء إذا وقعت فاعلة ومفعولة ومضافًا إليها ، والذي حقر منها عُدِلَ بِه عَنْ مِنْهَاجِ الأسماء المتمكنة بِأَنْ فُتِحَ أَوَّلُهُ ، وأُلحِقَ الألف آخره .

أما أسماء الإشارة : فكلها تحقر . تقول في ذَا : ذَيَّا وفي « تَا » : تَيَّا ، وإنَّما أبقيت الأول عَلَى فَتحه إيذانًا بأَنَّ تحقيره على خلاف الأصل [1] وكان أصلها : ذَيِيَا وتَيِيَا بثلاث ياءات فحذفت الياء الأولى ، والثانية [2] ياء التحقير ، والثالثة لام الفعل ، ووزن ذَيَّا وتَيَّا « فَيلَا » لأنَّ الياء المحذوفة عَينُ الكلمة ، وإنَّما أُلْحِق الألف عوضًا من ضمة التحقير اللاحقة أوله [3] .

ولا تحقر / « ذِي ولا ذِهِ » لئلَّا يلتبس بتحقير المذكر [4] وتحقير « ذَاك » « ذَلِكَ » كتحقير « ذَا » تقول : ذَيَّاكَ وذَيَّالِكَ ، وقال الراجز : ١٨٨/أ

=

---

(١) انظر سيبويه (٢/١٣٩) .
(٢) في الأصل الثانية بدون واو العطف .
(٣) انظر سيبويه (٢/١٣٩) .
(٤) قال سيبويه : « وكرهوا أن يحقروا المؤنث على هذه فيلتبس الأمر » سيبويه (٢/١٤٠) .

....

= ٤٩٠ - لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ مِنِّي ذِي القَاذُورَةِ المَقْلِيِّ

أَو تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ إِنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ [١]

القَصِيّ : البَعِيدُ ، والقَاذُورَة : شَينُ الخُلُق ، وَالمَقْلِي : المُبْغَضُ ، ونصب تَحْلفِي بِأَنْ المُضْمَرَةَ علَى حَدِّ قولك : لأَضْرِبَنَّه أو يتَّقِينِي بِحَقِّي ، وإنَّ مكسورة ، لأنها جواب القسم ومِنْ متعلقة بالقَصِيِّ ، وَقَالَ الأعْشَى :

٤٩١ - أَلَا قُلْ لِتَيَّا قَبْلَ نيتِهَا اسْلَمي تَحِيَّةَ مُشْتَاقٍ إِلَيهَا مُتَيَّمِ [٢]

ومَنْ قَصر أُولَاءِ قال في تحقيرها : أُلَيَّا كثُرَيَّا [٣] فالياءُ الأولى للتحقِير ، والثانية بَدَلُ مِنَ أَلِف أُولَى ، والألِفُ هي المزيدة عِوضًا في نحو « ذَيَّا » .

ومَنْ مَدَ « أُولَاءِ » قال في تحقيرها : أُولَيَّاءِ [٤] بوزن « أُولَيَّاع » فالياءان كما ذكرنا ، والألف الخامسة قال فيها أبو علي [٥] : إنَّها الألف المزيدَةُ عوضًا ، والهمزة التي بعدها هي همزة أولاء ، وإنما قال ذلك : لتبقى الهمزة على كَسْرتِهَا [٦] وتحقير هَاؤُلَاء وهَاؤُلَا ، وأُولَاكَ وأُولَئِكَ ، وهَاؤُلَاكَ وهَاؤُلَئِكَ كتحقير أُولى وأُولَاءِ ، وقد ذكرتهما (وأنشد ناشد هذه في باب التعجب) [٧] .

وأما الأسماء الموصولة : فقد حقر منها « الَّذِي ، والَّتِي » قَالُوا : اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا [٨] قال الراجز :

٤٩٢ - بَعْدَ اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا والَّتِي إِذَا عَلَتْهَا النَّفْسُ أو تَرَدَّتِ [٩] =

---

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج وهما من الأبيات المفردة المنسوبة إليه ، وان لم يردا في ديوانه . والبيتان في اللمع ق (٥٩) ب والغرة المخفية (١٢٣) ب ، والأشموني (١٣٨/١) والمقاصد النحوية (٥٣٥/٤) والغرة ق (٢٦٢) ومجموعة أشعار العرب (١٨٨/٣) وأوضح المسالك (٣٤١/١) . واستشهد به على تصغير ذلك .

(٢) تيا : اسم إشارة مثل تلك والبيت في ديوان الأعشى (١١٩) وروايته :

ألا قل لتيا قبل مرتها اسلمي

والمراد بالمرة : طاقة الحبل والقوة والشدة أي : قبل إحكام أمرها . واستشهد به على تصغير تا على تيا .

(٣) انظر سيبويه (١٣٩/٢) . (٤) انظر سيبويه (١٤٠/٢) .

(٥) قال أبو علي : « ومن مد » أولاء « قال : أولياء ، فألحق الألف قبل الآخر لتبقى الهمزة على كسرتها » (التكملة ص ٢٨٠) . (٦) انظر التكملة ص (٢٨٠) .

(٧) لعل هذه العبارة زيادة من الناسخ . (٨) انظر اللسان « لتا » .

(٩) البيت للعجاج . « اللتيا والتي » الدواهي الصغيرة والكبيرة . =

= قال سيبويه [١] ولم يحقروا اللَّاتِي ، استغنوا عن تحقيرها بتحقير (جَمْعِ) [٢] الَّتِي [٣] حَيثُ قالوا : اللَّتَيَّاتُ . وتحتمل الأسماء المبهمة أكثر من هذا ، ولا يليق بالمختصر .

وقد شذت أسماء في التصغير / عن [٤] القواعد المبنية ، فمن ذلك : قولهم في عَشِيَّة « عُشَيشِيَةٌ » كأنهم حقروا عشَّاةً [٥] والقياس : عُشَيَّة ، كما تقول في تحقير « صَبِيَّةٍ » : صُبَيَّةٌ وقالوا في مَغْرِب : مُغَيرِبَان ، والقياس ، مُغَيرِبٌ ، كما يقال في « مَشْرِقٍ » مُشَيرِقٌ ، وقالوا في إنْسَانٍ : أُنَيسِيَانٌ [٦] والقياس : أُنَيسَان كسُكَيرَانٍ . ١٨٨/ب

واختلف النحويون في اشتقاق إنْسَانٍ ، فذهب البصريون [٧] إلى أنه « فِعْلَانٌ » من الأُنْس ، فالهمزة فاء الفعل ، وكون الهمزة أصلا ظاهر ، لأنهم قالوا في معناه : إنْسٌ وأَنِيسٌ وأَنَسٌ وأَنَاسِيٌّ ، وهذه الأسماء كلها لا تطلق إلَّا علَى ما يطلق عليه الإنْسَان فيكون وزنه في التصغير فُعَيلِيَانا . وذهب الكوفيون [٨] إلى أنه مشتق مِنَ النسيان ، لأنه يَنْسَى كما قال اللّه تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ ﴾ [٩] فوزنه في التكبير : « إفْعَانٌ » لأَنَّ لام الفعل ثابتة . قال أبو تمام رحمه الله :

٤٩٣ - لَا تَنْسَيَنَّ تِلْكَ العُهُودَ فَإنَّمَا ... سُمِّيتَ إنْسَانًا لأَنَّكَ نَاسِي [١٠]

وأبو تمام لا يعلم مذَاهِب الاشْتِقَاق ، وإنَّمَا أصدر هذا على مذاهب الشعراء التخييلية ، والمنصور قول البصريِّينَ ، والذِي ذهب إليه الكوفيون يفسد من ثلاثة أوجه : الوجه الأول : =

= والبيت في ديوان العجاج (٢٧٤) وسيبويه (١٤٠/٢) والمغني (٦٢٥/٢) ومجمع الأمثال (١٨/٢) والأصول (٢٣١/٢) والارتشاف ق (١٣٦) أ والسيرافي (١٢٤/٢) أ وابن يعيش (١٤٠/٥) والأمالي الشجرية (٢٤/١) والمقتضب (٢٨٩/٢) والخزانة (٥٦٠/٢) واللسان (لتا) وشرح الدرة لابن القواس (١١٢) . واستشهد به على تصغير التي على اللتيا .

(١) قال سيبويه (١٤٠/٢) : « واللاتي لا تحقر ، استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه وهو قولهم : « اللتيات » فلما استغنوا عنه صار مسقطا » وانظر التكملة للفارسي (٢٨٠) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق وهي عن التكملة للفارسي ص (٢٨٠) .

(٣) في الأصل اللاتي .

(٤) في الأصل من .

(٥) انظر سيبويه (١٣٧/٢) .

(٦) في الأصل : أنيسان والصواب ما أثبتناه وهو عن سيبويه (١٣٧/٢) .

(٧) انظر ديوان أبي تمام بشرح التبريزي (٢٤٦/٢) .

(٨) انظر المرجع السابق .

(٩) سورة طه من الآية (١١٥) .

(١٠) انظر ديوان أبي تمام بشرح التبريزي (٢٤٥/٢) .
واستشهد به على مذهب الكوفيين من أن الإنسان مشتق من النسيان لأنه ينسى .

....

= أنَّ اشتقاقه مِنَ الأَنِسْ أوسع مجالًا من اشتقاقه من النِّسْيَان لما ذكرنا من التصاريف . والوجه الثاني : أَنَّ ما قالوه يستدعي الإِعْلَالَ بحذف اللام في الإِفْرَاد والجَمْع إذَا قلت : أَنَاسِيٌّ . الوجه الثالث : أَنَّهم ردوا اللام في التصغير من غير حاجة ، لأَنَّ بناء التصغير يحصل دُونَها . ألا ترى أنك لو سميت « بِتَضَع » قلت في تصغيره : تُضَيعُ ، ولا ترد فاء الفعل . وقالوا في أَصِيلٍ [1] أُصَيلَانٌ وأُصَيلَالٌ [2] وَفِي أُصَيلَالٍ شذوذ من ثلاثة أوجه : الأول : أَنَّهم عدلوا عن تصغير المفرد إلى تصغير / الجمع . والثاني : أنهم صغروا أُصْلَانًا ، وفُعْلَانُ بناء لا يصغر . ١٨٩/أ والثالث : أَنَّهم أبدلوا من النون لَامًا [3] . وفي أُصَيلَان شُذُوذَان وقد ذكرناهما ، وشأن هذا الشاذ أَنْ يحفظ ولا يقاس عليه ، لأنه مخالف لأصول كلامهم ولو كَسَرْنَا حد المطرد بِالنَّادر لم يبق بين الأضعف والأقوى مُمَايَزَة ، وليس هذا مِنْ شِيمة العَاقِلِ .

(١) الأصيل : العشي . (٢) انظر سيبويه (١٣٧/٢) .

(٣) قال سيبويه : وسألت الخليل عن قولك : آتيك أصيلالًا ، فقال : إنما هو « أصيلان » أبدلوا اللام منها ، وتصديق ذلك قول العرب : آتيك أصيلانًا (الكتاب ١٣٧/٢) .

قال ابْن جِنّي : الأَلِفَاتُ في أَوائِل الكَلِم علَى ضَرْبَين : هَمْزة قَطْعٍ ، وهَمْزَةُ وَصْلٍ ، فَهَمْزَةُ القَطْعِ : هِي الَّتي يَنْقَطِعُ بِاللَّفْظِ بِهَا مَا قَبْلَهَا عَمَّا بِعدَهَا ، وهَمْزَةُ الوَصْل : هَي الَّتي تَثْبتُ في الابْتِدَاء وتُحْذَف في الوَصْلِ ؛ لأَنَّهَا إنَّمَا جِيءَ بِهَا تَوَصُّلاَ إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ لِمَا لَمْ يُمْكِنْ الابْتِداءُ بِهِ . فَإِذَا اتَّصَل مَا قبْلَهَا بِمَا بَعْدَهَا حُذفَتْ للاستغناءِ عَنْهَا .

فَكُلُّ هَمْزةٍ وَقعَتْ في أَوَّلِ كَلِمَةٍ فَهِي هَمْزَةُ قَطْع إِلَّا مَا اسْتَثْنَيْتُهُ لكَ ، وذَلِكَ نَحْوُ أَخَذَ ، وأُخِذَ ، وإِصرَ ، وأَكْرَمَ ، وأَصْلَحَ ، وأَحْسَنَ ، وإِجْفِيلٍ ، وإِخْلِيج ، وإِطْرِيح ، وإِسْنَام ، وإِمْخَاضٍ .

وأما هَمْزَة الوَصْل فتدْخُل فِي الكلم الثلاث : الاسْمُ والفِعْل والحَرْفُ فَدخُولُهَا فِي الأَسْمَاءِ في مَوضِعَينِ : اسْمٌ غَيرُ مصدَرٍ ، واسْمٌ مَصْدرٌ ، فَأَمَّا / ٦٠/ب الأَسْمَاءُ غَيرُ المَصَادِرِ فَعَشَرة ، وهِيَ ابْنٌ ، وابْنَةٌ ، وامْرُؤ ، وامْرَأَةٌ ، واثْنَانِ ، واثْنَتَانِ ، واسْمٌ ، واسْتٌ ، وابْنُمٌ ، وايمُنٌ .

(باب ألفات القطع وألفات الوصل)

قال ابن الخبّاز : هذا الباب يشتمل على ذكر هَمَزَاتِ القطع وهمَزَات الوصل ، وإِنَّمَا سماهما ألفات لأَنَّ الهمزة إِذَا كانت أولًا كتبت على صورة الألف مفتوحة كانت أو مكسورة أو مضمومة نحو أَحْمَد وإِبْرَاهِيم وأُتْرُجّ .

والألفات التي في أوائل الكلم من الأسماء والأفعال والحروف نوعان : أَلِفُ قَطْعٍ وأَلِفُ وَصْلٍ .

وحَدُّ **ألف القطع** : هي التي ينقطع باللفظ بها ما قبلها عما بعدها . تقول : ذَهَبَ أَحْمَدُ ، وقَام إبَراهيم ، وشَربت أُتْرُجًّا ، فالهمزة من « أَحْمَد » قَطَعَتْ بَينَ البَاء [١] والحَاءِ ، لَانها حَجَزَتْ بينَهما .

وحدُّ **هَمْزَة الوصل** : هِيَ الَّتِي عِنْدَ حَذْفِهَا (يَتَّصِلُ) [٢] ما قبلها بِمَا بَعْدَهَا ، أَلَا =

(١) في الأصل بين الميم والحاء .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

....

= تَرَى أَنَّكَ إذَا قلت : « كَتَبْتُ اسْمَكَ » فالهمزة من « اسْم » لِمَا حذفت اتصلت التَّاءُ بِالسِّينِ ، ولهذين المعنيين سُميتِ الأولى أَلِفَ قطْع والثانية أَلِفَ وَصْلٍ .

وإنَّما جيء بهمزة الوصل في الكلام توصلًا إلى النطق بالساكن ؛ وذلك لأنَّ السَّاكن لما وقع أول الكلمة لم يمكن الابْتِدَاءُ بِهِ ، لأنَّ الابتداء بالساكن متعذر في الطاقة ، وذلك لأنَّ الحرف [١] المنطوق به لا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ معْتَمِدًا على حركة في ذاته « كعَينٍ » عَمرو أو على حركة مُجَاورة « كمِيمِ » عَمْرٍو أو على مدة قبله تَجْري مَجْرَى الحَرَكَةِ « كَبَاء » [٢] « دَابَّة وصَادِ حُويصَّة » [٣] .

١٨٩/ب ودال تَـمُود الثَّوبَ / ومتى خلا من هذه الاعتمادات الثلاث تعذر التكلم بِهِ ، وأَرَادَ النحويون بِالابتداء ها هنا الأخذ في النُّطْقِ بَعدَ الصَّمْتِ ، وخيل إلى بعض الجهال من أهل زماننا أَنَّ المراد بالابتِداء الأَخْذُ في النطق بالحرف بعد ذَهَاب الذي قبله ، وكان غرضه مِنْ هَذَا التَّخْيِيل إلزام النَّحْوِيِينَ بوقوع الابتداء بالساكن في الكلام .

والفرق بين همزة الوصل والقطع من ثلاثة أوجه : الأول : أَنَّ همزة الوصل لا تثبت إلا في الابتداء للحاجة إليها ، وتَسْقُطُ في الدَّرْجِ للاستغناء عنها ، تقول مُبْتَدئًا : « ابْنُكَ حَضَرَ » فَتَثْبتُ الهمزة توصلًا إلى النّطق بِالبَاءِ (و) وتقول وَاصِلًا : حَضَرَ ابْنُكَ ، فَتحذِفُها استغناء عنها بالرَّاءِ المتحركة ، وهمزة القطع تَثْبُتُ في الدَّرْجِ والِابْتِداء تقول مبتدئا : إنَّكَ ذَاهِبٌ ، وَوَاصلًا : قلت : إنَّك ذَاهِب . الوجه الثاني : أَنَّ همزة الوصل لا تكون إلا زائدة ، وهمزة القطع تكون أصْلًا ومَزِيدَة وبدَلًا ، فالأصل نحو أَخَذَ وأَخِذَ ، لأنه من الأَخْذِ ونَحو إصْرٍ وهو الثقل لقولهم في جمعه : « آصَارٌ » والمزيدة نحو : « أَكْرَمَ وأَصْلَحَ » لأنه مِن « الكَرَم والصُّلوحُ » و « إخْلِيجٌ » [٤] .

والهمزة زَائدة ، لأَنَّ الإخْلِيجَ : النَّاقَةُ التي خلج ولَدُهَا أي : انتزع ، ونحو إطْريح : وهو مشتق من « الطَّرْحِ » ، وهو السَّنَامُ العَالي ، « وإجْفِيل » : وهو السَّريعُ ، وقالوا في معناه : جَافِل ، ونحو « اسْنَام » وهو دخان النار ، كأنه من السَّنَامِ يعلوه ونحو « إمْخَاض » : وهو إفْعَالٌ مِنَ الـمَخْضِ ، لأنه السقاء الذي يمخض فيه اللبن ، =

---

(١) في الأصل الحروف . (٢) في الأصل كداء دابة .

(٣) قال في القاموس (حاص) وحويصة ومحيصة ابنا مسعود مشددتي الصاد صحابيان .

(٤) الإخليج : من الخيل الجواد السريع ، ونبت .

....

= والبدل نحو همزة « أَحَدٍ » ، لأنه فَعَل مِنَ « الوَاحِدَة » .

الوجه الثالث : أَنَّ الاسم يجوز أَنْ يكون مع همزة القطع على حرفين نحو أَبٍ وأَخٍ وأَمَه ولا يجوز أَنْ يكون مع همزة الوصل إلَّا على ثلاثة أحرف أَو أكثر على ما يأتي بيانه .

ووقوع همزة القطع في الكلام / أكثر من وقوع همزة الوصل فينبغي أَنْ نحصر مواضع همزة الوصل ، لتعلم أَنَّ مَا عَدَاها همزة قطع ، فنقول : هَمْزَةُ الوَصْل تدخل في الكلم الثلاث ، فدخولها على الأسماء في نوعين : الأول : أسمَاء ليسَت بمصَادر ، وينبغي أَنْ تعلم أَنَّ دخولها في الأسماء على خلاف الأصل لأنها لا تدخل إلا بعْد إسْكَان الأول ، وهو إعْلَال ، وذلك من أحكام الأفْعَالِ ودخولها في الأسماء التي ليست بمصادر غير مقيس ، لأَنَّ دخولها في المصادر مبني على دخولها في أفْعَالها . ١٩٠/أ

والأسْمَاء التي ليست بمصَادر عَشَرَة : **الأول** : **ابْنٌ** وكان أَصْله : « بَنَو » كجَمَلٍ ، لأنهم قالوا في تكسيره : أَبْنَاءٌ ، وأَفْعَالٌ : جمع فَعَل في الأصل فَأعِل بحذف اللام ، وأُسْكِنَ الأول ، فأدخلت عليه الهمزة ، وقال الزجاج : أصله : « بِنْوٌ » كحِمْلٍ ، وحجته كسر الهمزة . **الثاني** : **ابْنَة** ، وأصلها : « بَنَوَةٌ » كشجَرَةٍ ؛ لأنها مؤنثة « ابْنٍ » وفُعِلَ بِهَا من الإعلال ما ذكرنا ، وتقول في تصغيرها : « بُنَيٌّ وبُنَيَّةٌ » وإنَّمَا حذفت همزة الوصل ، لأَنَّ الباء تتحرك ، وَمُثَنَّاهُمَا بِمَنْزِلَتِهِمَا تقول : ابْنَانِ وابْنَتَان . **الثالث** : **« امْرُؤٌ »** **الرابع** : **« امْرَأَةٌ »** ، وفيهما لغتان ، هذه ، « ومَرْء ، ومَرْأَةٌ » : مثل : « مَرْعٍ ومَرْعَةٍ » وإنما أدخلوها الهمزة ، لأَنَّ لامها همزة ، والإِعلال يلحقها بالتخفيف فيقال : « مَرْءٌ ومَرْأَة » فجريا مَجْرَى ابْنٍ وابْنَةٍ ، وحكم امْرِئٌ أَنْ تتبع راؤه الهمزة في الإعراب [1] كقوله تعالى : ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ ﴾ [2] ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ ﴾ [3] ومررت بامْرِئٍ ، ومنهم من يفتح الراء على كل حال ، ويثنيان ولا يجمعان ، تقول : امَرآنِ وامَرأَتَان . **الخامس** : **اثْنَانِ** ، **السادس** : **اثْنَتَانِ** ، وأصلهما : ثَنَيَانِ [4] وثَنَيَتَانِ « كَجَمَلَانِ وشَجَرَتَانِ » لأنهم قالوا في جمع الاثْنَينِ : أَثْنَاءُ فأُعِلَّا بِحَذف اللام ، وأُسْكِن الأول =

(١) انظر سيبويه (٣١٣/١) .
(٢) سورة النساء من الآية (١٧٦) .
(٣) سورة مريم من الآية (٢٨) وفي الأصل « وما كان » بزيادة واو العطف .
(٤) في الأصل : ثنتان بالمثناة الفوقية .

....

= وجِيءَ بالهمزة ، ولم يستعمل لِاثْنَيـنُ واثْنَتَينِ مُفْرَد ، بَلْ هما مُرْتَجلَانِ فِي التَّثْنِيَةِ ، كَبِيرَينِ في الجمع ، وتقول في تحقيرهما / ثُنَيَّانِ وثُنَيَّتَانِ ، وتقول العامة : « اثْنَيـينِ » ١٩٠/ب وهو من أقبح اللحن ؛ لأنَّ الأول يتحرك فيستغني عن الهمزة . **السابع : ابْنُم** ، وهو بمعنى ابْنٍ ، والميمُ زَائِدَةٌ ، وتتبع نُونُه مِيمَه فِي الإِعْرَابِ [١] . قال النمر بن تولب :

٤٩٤ – لُقَيمُ بْنُ لُقْمَانَ مِنْ أُخْتِهِ فَكَانَ ابْنَ أُخْت له وابْنَمَا [٢]

قال أبو كبير الهذلي :

٤٩٥ – أَخْلَا وإنَّ الدَّهْرَ مُهْلِكُ مَنْ تَرَى مِنْ ذِي بَنِينَ وأُمِّهِمِ وابْنِمِ [٣]

وتقول : « هَذَا ابْنُم » . **الثامن** : « **أَيمُنُ** » وقد ذكرتها في القسم . **التاسع : اسْمٌ** وكان أصله سَمْوٌ « كنحو » فَحُذِفَتِ الواو ، ونُقِلَ سكون الميم إلى السِّين ، وَجِيءَ بالهمزة ، وفيه خمس لغات . « أُسْمٌ » بضم الهمزة وكسرها ، و « سِمٌ » بضم السين وكسرها و « سُمًا » كهُدَى ، قال :

٤٩٦ – بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمُهْ قَدْ وَرَدَتْ عَلَى طَرِيقٍ يَعْلَمُهْ [٤]

ويروى : سُمُه [٥] . **العاشر : استٌ** ، وأَصْلُه : سَتَهٌ كجَمَلٍ ، والدليل على ذلك قولهم : « امَرَأَةٌ سُتْهُمٌ » أي : كبيرة الإسْت ، قال الراجز :

٤٩٧ – لَيسَتْ بزَلَّاءَ ولكِنْ سُتْهُمْ وَلَا بِكَرْوَاءَ ولِكَنْ خِدْلِمِ [٦]

وفيها ثلاث لغات : « اسْتٌ » ووزنه : « افْعٌ » و « سَتٌ » ووزنها « فَعٌ » و « سَهٌ » ووزنها « فَلٌ » قال الراجز : =

(١) انظر الكتاب (٣١٣/١) .

(٢) البيت في ديوان النمر بن تولب ص (١٠٦) . واستشهد به على أن نون ابنم تتبع ميمه في الإعراب .

(٣) لم نجده في ديوان الهذليين ولا في غيره من المراجع التي تيسر لنا الاطلاع عليها والشاهد فيه كسابقه .

(٤) الرجز لرجل من كلب . والشطر الأول في المنصف لابن جني (٦٠/١) والنوادر (١٦٦) والمقتصد لوحة (٦٦) . واستشهد به على أن « سم » لغة في اسم .

(٥) انظر المقتصد لوحة (٦٦) .

(٦) زلاء : لا عجيزة لها أي : رسحاء بينة الزلل ، كرواء : دقيقة الساقين والذراعين خدلاء : ممتلئة الساقين والذراعين . والبيت في الغرة المخفية ق (١٤٤) – أ . وأنشده ابن خالويه وفي اللسان (زلل ، كرا وخدل) والصحاح (خدل) .

قال ابْنُ جِنّي : وأَمَّا الأسْمَاءُ المَصَادِرُ : فَهِيَ كُلُّ مَصْدَرِ مَاضِيهِ مُتَجَاوِزٌ لأَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ ، وفي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ وذَلِكَ نَحْوُ اسْتِخْرَاجٍ ، وانْطِلَاقٍ واصْفِرَارٍ واحْمِرَارٍ ، لأَنَّ الماضي مُتَجَاوِزٌ لِلأَرْبَعَةِ وفي أَوَلِهِ هَمْزَةٌ نَحْوُ اسْتَخْرَجَ ، وانْطَلَقَ ، واصْفَرَّ ، واحْمَرَّ ، فَهَذَا دُخُولُها في الاسْمِ .

وَأَمَّا دُخُولُهَا في الأَفْعَال فَفِي موضعين : أَحدُهُمَا : المَاضِي إذَا تجاوَزَتْ عِدَّتُه أربَعَة أَحُرف وفي أولِهِ هَمْزَةٌ ، فَهِيَ هَمْزَةُ وَصْلٍ ، وذَلِكَ نَحْوُ : اسْتَخْرَجَ ، واقْتَطَعَ ، واشْتَرَى واسْتَقْصَى . والآخر مثال الأمر لِلْمُوَاجِهِ مِنْ كُلِّ فِعْل انفتَح فِيهِ حَرْفُ المُضَارعة ، وسنذكر ما بعده وهو نحو قولك في الأمر : اضْرِبْ انْطَلِق اقْتَطِع ، لأنك تقول : يَضْرِبُ يَنْقَطِعُ يَنْطَلِق فَتَفْتَحُ حَرْفَ المضَارَعِة وتُسَكِّن مَا بَعْدَهُ ، إلَّا أَنَّهـم قَدْ حَذَفُوا فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ تَخْفِيفًا فَقَالُوا : خُذْ وكُلْ وَمُرْ وقياسه : أُوخُذْ أُوكل ، أومُر ، وقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ .

= ٤٩٨ - أُدْعُ أُحَيحًا بِاسْمِهِ لَا تَنْسَهُ إنَّ أُحَيحًا هِيَ صِئْبَان السَّهْ (١)

والهمزة في هذه الأسماء كلها عوض مِنَ اللامات المحْذُوفَاتِ ، وتسقط الهمزة من تصغيرها كلها ، « والاِسْتُ » مؤنثة / قال الشاعر : ١٩١/أ

٤٩٩ - شَأَتْك قُعَين غَثّها وسَمِينها وأَنْتَ السَّهُ السُّفْلَى إذَا دُعِيتَ نَصْرُ (٢)

فَوَصَفَ بِالْمُؤَنَّثِ :

قال ٱبنُ ٱلْخَبَّازِ : **وأما الأسماء المصادر** : فهي كل مصدر لفعل ماضيه أكثر من =

---

(١) البيت لم نهتد إلى قائله .

أحيحًا : اسم رجل من الأوس مصغر ، وأصل الأحيحة : الضغن والغيظ . والصئبان : جمع صؤاب : وهو بيض البرغوث والقمل . يريد أنهم في الدناءة والخسة كصؤاب الاست . والبيت في سيبويه (١٢٢/٢) والأعلم (١٢٢/٢) والمنصف (٦٢/١) والمقتضب (٣٣/١) واللسان (ستة) وشرح الإيضاح للعكبري باب إلحاق همزة الوصل . واستشهد به على أن « السه » لغة في الاست .

(٢) البيت لأوس بن حجر . شأتك : أعجبتك ، قعين : حي . وهما قعينان : قعين في بني أسد ، وقعين في قيس عيلان . والبيت في ابن يعيش (٨٣/٥) ، (١٣٤/٩) والصحاح واللسان (ستة) وشرح فصيح ثعلب ق (١٤١) لابن ناقيا البغدادي واستشهد به على أن (السه) مؤنثة بدليل وصفها بسفلى .

....

= أربعة أحرف ، وفي أوله همزة وهي أحدَ عَشَرَ بِنَاء [1] : « انْفِعَالٌ » كانْطِلَاقٍ ، و« افْتِعَالُ » كَاكْتِسَابٍ « وافْعِلَالٌ » كاحْمِرَار « وَافْعِيلَالٌ » كَاحْمِيرَارٍ « واسْتِفْعَالٌ » كَاسْتِخْرَاج ، « وَافْعِيعَالٌ » كَاعْشِيشَابٍ « وافْعِوَّالٌ » كاخْرواطٍ « وافْعِنْلَالٌ » كاسْحِنْكَاك ، « وافْعِنْلَاءٌ » كَاسْلِنْقَاءٍ . « وَافْعِنْلَالٌ » كَاحْرِنْجَامٍ « وافْعِلَّالٌ » كَاقْشِعْرَارٍ . وإنَّما لحقت الهمزة هذه المصادر لجريها على أفعال تلحقها .

وتدخل مِنَ الأفعال في موضعين : أَحَدهُمَا : الماضي إذَا كَانَ أكثر مِنْ أربعة أحرف ، وفي أوله هَمزة ، وذَلِكَ أَحَدَ عَشَرَ بناء [2] : « انْفَعَلَ » كانطلق ، و « افْتَعَل » كاكتسب و « افعلَّ » كاحمرَّ و « افعال » كاحمارَّ و « استفعلِ » كاسْتَخْرَجَ « وافْعَوعَلَ » كَاعْشَوشَبَ ، « وافْعَوَّلَ » كاخْرَوَّطَ « وافْعَنْلَلَ » كَاسْحَنْكَكَ « وافْعَنْلَى » كَاسْلَنْقَى « وافْعَنْلَلَ » كَاحْرَنْجَمَ « وافْعَلَلَّ » كَاقْشَعَرَّ ، وإنَّما ألحقوا هذه همزة الوصل ، لأنها بِنْية طويلة ، وكانت أوائلها متحركات فاستثقلوا طول البناء وكثرة الحركات فأَسْكنوا الأول ، وجَاءُوا بالهمزة . الموضع الثاني : مثال الأمر من كل فِعْل أولُ مُضَارِعِهِ مَفْتُوح وثَانِيه ساكِنُ ، نحو : يَضْرب ويَنْطَلِق ويَسْتَخْرِجُ ، إذَا أمَرْتَ مِنه حذفت حرف المضارعة فَبَقِيَ الثاني سَاكِنًا فجئت بالهمزة توصلًا إلَى النُّطْقِ بِهِ فَقُلْتَ : « اضْرِبْ انْطَلِق اسْتَخْرِجْ » فَإنْ / كَانَ أول المضارع مَضْمُومًا وثانيه سَاكِنًا كانت الهمزة في الأمر همزة قطع ، تقول : « هُوَ يُحْسِنُ » فإذا أمرت قلت : « أَحْسِنْ » ، لأنَّ هَذِه همزة الماضي حذفت في المضارع وأعيدت في الأمر ، وإن كان ثانيه متحركًا لم يحتج إلَى الهمزة تقول في الأمر من يَعِدْ : « عِدْ » وهَذَا بَيِّنٌ .

١٩١/ب

(١) في الأصل : هاء .
(٢) انظر الممتع لابن عصفور (١٦٩/١ ، ١٧٠) ط حلب .

قال ابْنُ جِنِّيّ : وَأَمَّا / دُخُولُهَا الحَرْفَ فَفِي مَوضِع وَاحِدٍ ، وَهُوَ لَامُ التَّعْرِيفِ ٦١/أ نَحْوُ ٱلْغُلَامُ والجَارِيَة والكَلَامُ فَاللَّامُ لِلتَّعْرِيف ، والأَلِفُ قبلها هَمْزَةُ وَصْلٍ .

وَمَتى اسْتَغْنَيتَ عَنْ هَمْزَةِ الوَصْلِ بِغَيرِهَا حذَفْتَها تَقُولُ فِي الاسْتِفْهَامِ : « أَبن زَيدٍ عِنْدَك ؟ حُذِفَتْ هَمْزَةُ الوَصْلِ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِهَمْزَةِ الاسْتِفهَامِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَقَالَتْ أَبْنُ قَيسٍ ذَا وَبعضُ الشَّيب يُعْجِبُهَا

وتَقُولُ فِي الاسْتِفْهَامِ : أَشْتَرَيتَ لِزَيدٍ ثَوبًا ؟ أَسْتَخْرَجْتَ لَهُ مَالًا ؟ فَتَفْتَحُ لأَنَّهَا هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ .

قَالَ ذُو الرُّمَّة :

أَسْتَحْدَثَ الرَّكبُ عَنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبَرًا أَمْ عَاوَدَ القَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبُ

قال ابْنُ الخَبَّاز : وأما دخولها على الحُرُوفِ فَفِي مَوضِع وَاحِدٍ ، وهُوَ لَامُ التعريف نحو : « الْغُلَامُ والجَارِية » ذهب سيبويه [1] إلى أَنَّ حرف التعريف اللَّامُ ، والهمزة قبله هَمْزَةُ وَصْلٍ واحتج على ذلك من أوجه : الأول : اَنَّ الهمزة اسْتمر حذْفُهَا في الدرج . الثاني : أَنَّ « لَامَ » التَّعْرِيف نقيض « لَا » بتنوين [2] التنكير ، وذلك على حرف فيكون هذا على حرف . الثالث : أَنَّ لام التعريف شَديدة الامتزاج بالاسم ، لأنها تغير طبيعة المعنى من العُمُوم إلَى الخُصُوص ، فإذَا كانت على حرف كانت أشَدَّ امْتَزاجًا ، وذهب الخليل [3] : إلى أن « أَلْ » بمنزلة « قَدْ » والهمزة في الأصل هَمْزَة قطع ، واحتج على ذلك بأوجه : الأول : اَنَّ الهمزة مفْتُوحَة ولو كانت همزَة وصلٍ لِكانت مَكْسُورَةً . والثاني : أَنَّ « أَلْ » مختص بالأسماء كما أَنَّ « قَدْ » مختص بِالْأَفْعَالِ ، فيكون على حرفين مثله . الثالث : أَنَّهم قالوا في التَّذْكير : « أَلِي » كما قالوا : قَدِي ، فدل على أنه على حرفين ، وهذه مسألة تحتمل كلامًا أكثر من هذا لا يليق بهذا المختصر .

ومتى استغنيت عن همزة الوصل حذفتها ، وذلك في الدرج ، وحذفها على نوعين : أحَدُهُمَا : أَنْ تحذف وقبلَهَا متحَرّكٌ كقولك : أبْنُ زَيدٍ عِنْدَكَ ؟ أَشْتَرَيتَ لِزْيدٍ =

---

(١) انظر سيبويه (٦٣/٢) . (٢) في الأصل بنوين .

(٣) انظر سيبويه (٦٣/٢ ، ٦٤ ، ٢٧٢) . (٤) سورة سبأ من الآية (٨) .

قال ابن جني : فإنْ كانَتْ الهَمْزَةَ الَّتِي مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ لَمْ تَحْذِفْهَا مَعَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ ، لِئَلَّا يَلْتَبِسَ الخَبَرُ بِالاسْتِفْهَامِ ، تَقُولُ : « آلرَّجُلُ قَالَ ذَاكَ » ؟ « آلغُلَامُ ذَهَبَ بِكَ » ؟ قَالَ اللّه ﷻ : ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ وقَال تَعالَى : ﴿ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ ؟ وَقَالُوا فِي القَسَم : آللّه لأذْهَبَنَّ ؟ فَلَمْ يحذِفُوهَا ؛ لأنَّها صَارَتْ عَوِضًا مِنْ وَاوِ القَسَمِ .

٦١/ب وقَالُوا فِي النِّدَاءِ : « يَا أللّه اغْفِرْ لِي » ، فَأَثْبتُوهَا لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَال / ولأَنَّ الألِفَ واللَّام هُنَاكَ بدَلٌ مِنْ هَمْزَةِ « إِلَه » فِي الأصْلِ ، وهَمْزَةُ الوَصْل أَبَدًا مَكْسُورَةٌ ، نَحو اضْرِبِ اِذْهَبِ اسْتخْرِجْ ، ابْنٌ ، امِرُؤٌ ، إلَّا أَنْ يَنْضَمّ ثَالِثُهَا ضَمًّا لازِمًا فَتُضَمُّ هِيَ ، فتقول : « أُدْخُلْ » ، أُخْرُجْ ، أُنْطُلِقَ بِزَيدٍ ، أُشْتُرِيَ لَهُ ثَوبٌ ، وقَالُوا : « أُغْزِي يَا مَرْأَة فَضَمُّوا ، لأَنَّ الأَصْلَ : « أُغْزُوِي » وتَقُولُ : ارْمُوا : فَتَكْسِرُ ، لَأنَّ الْأصْلَ اِرْمِيُوا ، وأَلِفُ التَّعْرِيفِ مَفْتُوحَةٌ ، وكَذلِكَ أَلِفُ « ايْمنِ » قَالَ الشَّاعِرُ :

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَومِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وفَرِيقٌ لَايْمُنُ اللّه مَا نَدْرِي

فَإذَا ابْتَدَأْتَ قُلْتَ : « ايْمُنُ اللّه » بِالْفَتْحِ .

١٩٢/أ= ثَوبًا ؟ أَسْتَخْرَجْتَ لَهُ مَالًا ؟ وهذا كله يكتب بألف واحدة / .

وإنما حذفت همزة الوصل لِقيام همزة الاستفهام مقامها في التوصل ، وفي التنزيل : ﴿ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ (١) وفيه : ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾ (٢) وفيه : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ ﴾ (٣) وقَالَ ذو الرُّمَّةِ :

٥٠٠ - أَسْتَحْدَثَ الرَّكْبُ عَنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبَرًا أَمْ رَاجَعَ القَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبُ (٤)

قال ابن الخباز : فإنْ دخلت همزة الاستفهام على لَامِ التَّعْريف وأيْمن فِي =

---

(١) سورة سبأ من الآية (٨) . (٢) سورة الصافات من الآية (١٥٣) .

(٣) سورة المنافقون من الآية (٦) .

(٤) الركب : أصحاب الإبل . والبيت في ديوان ذي الرمة ص (٣) ت كارليل . واستشهد به على حذف همزة الوصل لقيام همزة الاستفهام مقامها .

....

= القَسَم لَم يَجُزْ حَذف همزة الوصل ؛ لأنك لو حذفتها لالتبس الاستفهام بالخَبر ، إذَا قلت : ألغُلَامُ ذَهَبَ بِكَ ؟ وأَيمُنُ اللّه يَمِينُكَ ؟ ولَا التباس في قولك : أشْتَريت لِزَيدٍ ثَوبًا » ؟ لأنَّ همزة الوصل : مكْسُورَةٌ وهَمَزة الاستفهام مفتوحة ، فافترقا .

وأما همزة « اللَّام » وهمزة « أَيمُنِ » فمفتوحتان [1] كهمزة الاسْتِفْهَام فَاشْتَبَهَا ، فَإِذَا كان كذلك أبدلت من همزة « اللَّامِ » وأَيمُنِ « أَلِفًا فتقول : « آلغُلَامُ ذَهَبَ بِكَ » وآيمُنُ اللّه يَمِينُكَ ؟ وفي التنزيل : ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [2] و ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْۖ ﴾ [3] ؟ و ﴿ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ ؟ [4] : وقالوا في القَسَمِ : اللّه لَتَذْهَبَنَّ فجَعَلُوا همزة الاستفهام عِوَضًا مِنْ حَرْفِ القَسَمِ ، وغَرَضُ أَبِي الفَتْحَ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنَّهْم أبْدَلُوا الهمزة الثَّانِيَة أَلِفًا .

وقالوا في النداء : يَا أللّه اغْفِرْلِي ، فَقَطَعُوا الهَمْزَة ، لَأَنَّها خلف عن هَمْزَةِ « إلَهٍ » [5] وغرضه بذلك أنْ يَجْعل لإبْدَالهَا مساغًا ، لأنها أشبهت همزة القطع بالثبوت .

والنوع الثَّاني منَ الحذف : أَنْ يكون قبل الهمزة حرْفُ لِينِ ، فَإِنْ كان ما قبله من جنسه حذفت الهمزة وحذفته ، فصارالمتحرك الذي قبله إلى جَانِبِ ما بَعْدَهَا كقولك « يَخْشىَ / الْقَومُ ، ويَغْزُ الْجَيشُ ، ويَرْمِ الْغَرَضَ » وإنْ كان ما قبلها من غير جنسه ١٩٢/ب حركت الواو والياء ، فصَارَا مِثْلَ الهمزة في التَّوَصُّلِ ، وفي التنزيل : ﴿ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ [6] وتقول : واخْشَيِ اللّه .

ولابد مِنْ حركة همزة الوصل ، لأَنَّها جِيَء بها وصلة إلَى النطق بالساكن فلو كانت ساكنة احتاجِت إلى وصْلَة ، وحقها الْكَسْرُ ، لأنها في الأصل سَاكِنَةٌ وما بعدها ساكن ، فَكُسِرتْ لِالْتِقاء الساكنين ، ولم يفتحوا إلا هَمْزَة « اللَّامِ » لكثرة دَورِهَا فِي الكَلَامِ . وفي همزة « أَيمُنِ » لغتان ، وقد ذكرنا لغات أيمن في القسم .

ويَعْرِض لهمزة الوصل الضَّمُّ في موضعين : أحدهما : الأحدَ عَشَرَ بِنَاءً إذَا بُنِيتْ للمفعول بِهِ ضُمَّتْ هَمْزَتُهَا إتباعًا للثالث [7] : لأنه يضم ضَمًّا لَازِمًا ، تقول : =

---

(١) في الأصل مفتوحان .
(٢) سورة الأنعام من الآية (١٤٣ ، ١٤٤) .
(٣) سورة يونس من الآية (٥٩) .
(٤) سورة النمل من الآية (٥٩) .
(٥) انظر سيبويه (٣٠٩/١) .
(٦) سورة البقرة من الآية (١٦) .
(٧) في الأصل : للتأنيث .

....

= (انْطَلِقَ بِزَيدٍ) ، اكتُسِبَ له مَال ، أُحْمر في هَذَا المَكَانِ ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ ﴾ (١) وكَذَلِكَ سَائِرها . الثاني : الفِعْلُ المُضَارِعُ إذَا انْضَمَّ ثَالِثُه نحو « يَقْتُل » تقول في الأَمْرِ مِنْهُ : « اقْتُلْ » وإنَّما لم تكسر الهمزة في الموضعين لئلا يخرج مِنْ كَسْرٍ إلَى ضَمٍّ بينهما حَاجِز غَيرُ حَصِين ، تَقُولُ لِلْمَرْأَةِ : « اغْزِي » فتشم الزاي الضمة ، وتضم الهمزة ، لأنَّ الأصل « أُغْزُوِي » فحذفت الواو ، وتقول للجماعة « اِرْمُوا » فَتَكْسِرُ الهمزة لأنَّ الأصل : ارْمِيُوا كَاضْرِبُوا فحذفت الياء ، فإنْ كَانَ الثالث مضمومًا ضمة غير لازمة لم تُغَيَّرِ الهَمْزَةُ ، تقول : « اِسْمُ اللّه مُبَارَكٌ » لأنَّ الضمة تزول في النصب والجر كقولك : أَحبَبْتُ اسم اللّه « وبَاسْمِ اللّه بدَأْتُ » وأما قوله :

٥٠١ – فَقالَ فَرِيقُ القَومِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ   نَعَمْ وفَرِيقٌ لَايمُنُ اللّه مَا نَدرِي (٢) (٤١١)

١٩٣/أ / فالمراد من إنْشَادِهِ الإعْلَامُ بِأَنَّ هَمْزة « أَيمُنٍ » هَمْزَةُ وَصْلٍ .

وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ هَمْزَةِ القطع ، وقد حذَفُوهَا مِنْ ثلاثة أَفْعَالٍ لكثرة استعمالها ، قالوا في الأمر مِنْ « يَأْخُذُ ويأْكُلُ وَيَأْمُرُ » : خُذْ وكُلْ وَمُرْ ، وفي التنزيل : ﴿ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ هَنِيٓـًٔا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (٣) وقالَ الشَّاعِرُ :

٥٠٢ – خُذِي بِيَدِي ثُمَّ انْهَضِي تَبَيَّنِي   بِيَ الضُّرَّ إلَّا أَنَّنِي أَتَسَتَّرُ (٤)

وقَدْ أَثْبَتُوا الهمزة في « مُرْ » إذَا وقع قبلها حَرْفُ العَطْفِ ، وفي التنزيل : ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ ﴾ (٥) وهَذَا هُوَ الأصْلُ ، وقَالَ الشَّاعِرُ :

٥٠٣ – تَحَمَّلْ حَاجَتِي وَأْخُذْ قُوَاهَا   فَقَدْ نَزَلْتُ بِمَنْزِلَةِ الضِّبَاعِ (٦)

وذَلِكَ لَا يُقَاسُ (٧) عَلَيهِ ، فتقول في الأمر من « أَمَلَ يَأْمُلُ » وأَجَرَ يَأْجُرُ :=

---

(١) سورة الأنعام من الآية (١٠) والرعد من الآية (٣٢) والأنبياء من الآية (٤١) .

(٢) البيت لنصيب بن رباح . وقد تقدم الكلام عليه في الشاهد (٤١١) .

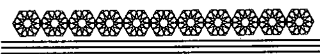
(٣) سورة الطور من الآية (١٩) والمرسلات (٤٣) .

(٤) البيت لم نهتد إلى قائله : ولم نجده فيما بين أيدينا من المراجع .
واستشهد به على حذف همزة القطع من فعل الأمر خذ .

(٥) سورة طه من الآية (١٣٢) .

(٦) البيت لم يعرف قائله .
وهو في الغرة لابن الدهان ق (٢٦٩) مصورة الجامعة العربية واستشهد به على إثبات الهمزة في الأمر من « أخذ » لتقدم حرف العطف عليها .

(٧) في الأصل لا يقال .



باب (الاستفهام)

قال ابْنُ جِنِّي : وَتَستَفْهِم بِأَسْمَاءِ غَيرِ ظُروفٍ ، وَبِظُروفٍ ، وبِحُرُوفٍ ، فَالأَسْمَاءُ : « مَنْ وَمَا وَأَيّ وَكَمْ » ، والظُّرُوفُ : « مَتَى وأَينَ وكَيفَ وأَيَّ حِينٍ وأَيَّانَ وأَنَّى » وَالحُرُوفُ : « الهَمْزَةُ وَأَمْ وَهَلْ » ولِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الكَلِمِ مَوضِعٌ ، فِمَنْ سُؤال عَمَّنْ يَعْقِلُ .

« وَمَا » سُؤَالٌ عَمَّا لَا يَعْقِل ، « وأَيُّ » سؤَالٌ عَنْ بَعْضٍ مِنْ كُل ، يَكُونُ / ٦٢/أ لِمَنْ يَعْقِلُ لِمَا لَا يَعْقِلُ ، وَ « كَمْ » سُؤَالٌ عَنِ العَدَدِ ، ومَتَى سُؤَالٌ عَنِ الزَّمَانِ وَ « أَينَ » سُؤَالٌ عَنِ المَكَانِ ، و « كَيفَ » : سُؤَالٌ عنَ الحَالِ ، و « أَيَّ حِينٍ كَمَتَى » ، « وَأَيَّانَ » كَذَلِكَ أَيضًا ، وأَنَّى كأَينَ تقُولُ : مَنْ عِنْدَكَ ؟ فَجَوَابُه : زَيدٌ أَو عَمْرٌو أَو نَحْوُ ذَلِكَ .

ولا تقول : حِمَارٌ ولَا فَرَسٌ ولَا نَحْوَ ذَلِكَ ، وإِذَا قَالَ : مَا مَعَكَ ؟ قلتَ : دَرَاهِمُ أَو نَحْوُ ذَلِكَ ، وإِذَا قَالَ : أَيُّهُمْ عِنْدَكَ ؟ قلت : مُحَمَّدٌ ، وإِذَا قَالَ : أَيَّ الدَّوَاب رَكِبْتَ ؟ قُلْتَ : الأَشْقَرَ ، وإِذَا قَالَ : كَمْ مَالُكَ ؟ قلت : أَلْفَان ، ونحوُ ذَلِكَ ، وإِذَا قَالَ : مَتَى جِئْتَ ؟ قلت : يَومَ الجُمْعة . وإِذَا قَالَ : أَينَ كُنْتَ ؟ قُلْتَ : عِنْدَ زَيدٍ ، وإِذَا قَالَ : كِيفَ أَنْتَ ؟ قلت : صَالِحٌ ، وإِذَا قَالَ : أَيَّ حِينٍ قُمْتَ ؟ قلت : أَمْسِ ، وكَذِلِكَ : أَيَّانَ انْطِلَاقُكَ ؟ فتقَولُ : غَدًا ، قالَ اللّه ﷻ ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾ أَي : مَتَى ظُهُورُهَا وحُلُولُهَا . وقال تَعَالَى : ﴿ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ أي : من أين لكِ هذا ﴿ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ .

= « أُومُلْ » (١) « وَأوجُرْ » فثَبَتَتِ الهَمْزة التي هِيَ فَاءُ الفِعْلِ ، لأنه الأصل . واللّه أَعْلَمُ .

(باب الاستفهام)

قال آبنُ ٱلخَبَّاز : الاسْتِفْهَامُ : طَلَبُ ٱلفَهْم . يقال : فَهْمٌ وفَهَمُ وفَهَامِيَة (٢) ، وحقيقته : اسْتِعْلَامُ المجْهُول ، وقد يَجِيء علَى غَير ذَلِكَ ، وقالوا فِي قوله تعالى : =

---

(١) في الأصل : أمل .

(٢) انظر القاموس (فهم) .

= ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [١] وقولِه تعالى : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾ [٢] إِنَّهُمْ يُسْأَلُونَ سُؤَالَ تَقْرِيعٍ لَا سُؤَالَ اسْتِعْلَامٍ .

وكَلِمُ الاسْتِفْهَامِ نوعَانِ : حرُوف وأسمَاء ، فالأسماء نوعَان : ظُرُوف وغَيرُ ظُرُوف فغَيرُ الظَّروفِ أَرْبَعَةٌ : « مَنْ ومَا وأَيٌّ وكَمْ » والظروف خمسة : « متى » (وأَيَّانَ) [٣] وأَينَ وأَنَّى وكَيفَ . وَعدُّه « أَيَّ حِينٍ » في الظروف غير مستقيم ، لأنَّ السُّؤَالَ بِأَيٍّ وإنَّمَا صَارَت ظرفًا ، لإضَافَتِها إلَى الحينِ ، وهذه الأسماء التسعة متضمنة معنى الهَمْزة وقَائِمَةٌ مَقَامَهَا ، وفي وَضْعِها موضعها / حكمة بديعة ؛ لأنها عامة للأجناس التي وضعت مسئولا بها عنها ، فكل واحد منها في موضعه يغنيك عن تكرير الهمزة وذكر أسماء ذلك الجنس « فَمَنْ » سؤال عمَّنْ يَعْقِلُ يعُمُّ جميع أسمائهم ، تقول : مَنْ عِنْدَكَ ؟ فيصلح أنْ يجيبك بالمذكر والمؤنث مفردًا ومثنى ومجموعًا فيقول : زَيدٌ أو الزَّيدَانِ أو الزَّيدُون ، أَو هِنْد أو الهِنْدَانِ أو الهِنْدَاتِ ، لأنَّ مَنْ تَحْتَمل هذا كله ، ويجوز أن يجيب بالنكرة فيقول : رَجُل أَو امَرأَةٌ ، إذَا كَانَ السَّائِلُ يَجْهَلُ النَّوعَ المُعَيَّنُ ، فإنْ قَالَ : « مَنْ عِنْدَكَ مِنَ الرِّجَالِ » ؟

١٩٣/ب

لم يَجُزْ أَنْ يجيب بالمؤنث ، ولو قال : « مَنْ عِنْدَكَ مِنَ النِّسَاءِ ؟ لم يجز أن يجيب بالمذكر لأنَّ التبيين قلل العموم .

و « مَا » سؤال عمَّا [٤] لا يعقل ، تعُم أسماءه ، تقول : مَا مَعَكَ ؟ فيقول : دَرَاهِمُ أو دَنَانِيرُ أو ثِيَابٌ ، ويجوز أَنْ يجيب بالمذكر والمؤنث مفردًا ومثنى ومجموعًا للعموم .

« وأَيٌّ » سؤال عن ذوي العلم وغيرهم ؛ لأَنَّها بَعْضٌ من كل ، ومعناها يستبين بإضَافَتِها ، تقول : أَيُّ الرجَال عنْدَكَ ؟ فيقول : زَيدٌ وأَيُّ الدَّوَابِّ رَكِبْتَ ؟ فيقول : الأَشْقَرَ . وتقول : أَيُّ النِّسَاءِ عِنْدَكَ ؟ وأَيَّة النسَاءِ عِنْدَكَ ؟ فَمَنْ ذَكَّر حمَلَه على البعْض ومَنْ أَنَّث قال : هو امْرأَة ، والذي جاء في التنزيل : ﴿ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ [٥] فذكر .

« وكَمْ » سؤال عن العدد ، تقول : « كَمْ مَالُكَ » ؟ فيقول : أَلْفَانِ ، وله أَنْ =

---

(١) سورة الحجر من الآية (٩٢) . (٢) سورة الرحمن من الآية (٣٩) .

(٣) زيادة عن اللمع لابن جني ق (٦١) ب .

(٤) في الأصل عمن . (٥) سورة لقمان من الآية (٣٤) .

....

= يجيب بِأي عدَد شَاء ، وإذَا قلنا : إنَّ العدَدَ جملة منقسمة إلَى آحاد لم يَجُزْ أَنْ يجاب « كم » بِالْكُسُور ؛ لأنها ليست بِعَدد ، والاستعمال يُخَالفُ هَذَا .

و « متى » سُؤَالٌ عَنِ الزَّمَانِ / وكذلك « أَيَّان » فإذَا قُلْتَ : مَتَى سِرْتَ ؟ قال ١٩٤/أ أَمْسِ . ولَا يَجُوزُ أَنْ يقول : غدًا ، لأنَّ المَسْئُولَ عَنْهُ مَاضٍ . وإذَا قَال : متَى تَسِيرُ ؟ قلت : غدًا ، لأنَّ المسئول عنه مستقبل ، ولا تقول : أَمْسِ ، فإنْ قال « متى » [١] سَيرُكَ ؟ جاز أن تجيب بأَيِّ زمان شِئت . وأما قوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾ [٢] فيجوز في « المرْسَى » أَنْ يكون مصدرًا بمعنى « الإِرْسَاءِ » ، ويجوز أَنْ يكوُنَ زَمَانَ الإِرْسَاءِ وفَسَّرَهُ بِالظُّهُورِ والحُلُولِ ، والمعرُوفُ فِي المَرْسَى الإِثبات ، يقال : رَسَى الجبَلُ وأَرْسَاهُ اللّه .

و « أَنَّى وأَينَ » سؤال عن المكان ، يقول : أَنَّى زَيدٌ ؟ فتقول : أَمَامَكَ ، وأَينَ أَقمتَ ؟ فتقول : بِدِمَشْق ، وقوله تعالى : ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ [٣] تفسيره : مِنْ أَينَ ، والدليل على ذلك قولها في الجواب : ﴿ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [٤] .

وكَيفَ ، سؤال عن الحال ، تقول : كَيفَ زَيدٌ ؟ فيقول : غَنِي أو فَقِيرٌ أو صَحِيحٌ أو مَريضٌ وقالوا : كان القِياس ذكر جميع صفاته ، ولكنه ترك ، لأنَّ السَّائِل لا يتعلق له غَرض بِمَجْمُوعها أو لأنَّ المسئول لا يمكنه الإِحَاطَةُ بِهَا .

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) سورة النازعات من الآية (٤٢) .
(٣ ، ٤) سورة آل عمران من الآية (٣٧) .

قال ابْنُ جِنّي : وَأَمَّا « الهَمْزَةُ وأَم » فقد تقدم ذِكْرهُمَا في باب العطف ، وأما « هَلْ » كقولك : هَلْ قَام زَيد ؟ وهَلْ يقوم جَعْفَر ؟ ، فجوابه : نَعْم أو لَا ، وقد تكون « هَلْ » / بمعنى قَدْ ، قال اللّه تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾ ٦٢/ب أي : قَدْ أَتَى عليه حِين منَ الدَّهْر ، وقال الشاعر :

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوع بشَدَّتِنا ... أَهَلْ رَأَونَا بِسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ

أَي : أَقَدْ رَأَونَا ؟

واعلم أَنَّ « مَنْ ، ومَا ، وأَي » في الاسْتِفْهام نَكِرَات غَير موصُولَات ، وجميع الأسماء والظروف المستَفْهَم بِهَا مَبْنِيٌّ لِتَضَمُّنِه معْنَى حروفِ الاسْتِفْهَامِ « إِلَّا أَيًّا » وحْدَهَا ، فإِنَّها معْرَبَة حمْلَا علَى البَعْضِ أو الكُلِّ ، وحُرِّكَتِ « الفَاءُ » في كيفَ « والنُّونُ » مِنْ أَيَّانَ ، ومِنْ أَينَ ، لِسُكُونِهما وسُكُون مَا قَبْلَهُمَا . وإِعْرابُ الجَوَابِ عَنْ إِعْرَابِ السُّؤال إنْ رُفِعَ رَفَعْتَ ، وإنْ نُصِبَ نصَبْتَ ، وإنْ جُرَّ جَرَرْتَ يقول : مَنْ هَذَا ؟ فَتَقُولُ : زَيدٌ ، فَترَفَعُ ؛ لأَنَّ مَنْ مرفُوعة بِالابْتِدَاء ، وإِذَا قَالَ : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ قلت : زَيدًا ، وإِذَا قال : بِمَنْ مَرَرْتَ ؟ قلت : بِزَيدٍ ، فتأتي بحرف الجَرِّ ، لأَنَّ حروف الجَرِّ لَا تُضْمَرُ .

قال ٱبْنُ ٱلْخَبَّاز : النَّوع الثَّانِي : الحُرُوفُ ، وهي ثلاثة : أَمْ والهَمْزَة وهَلْ ، فأَمْ حَرْفُ عَطْفٍ وقد ذكرنا حكمها .

وأما « الهَمْزَة وهَل » فيدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية ، تقول : أَذَهَبَ عَبْدُ الله ؟ أَمُحَمَّدٌ جَالِسٌ ؟ وهَلْ سَافَرَ بِشْرٌ ؟ وهَلْ الحَسَنُ قَادِم ؟ قال اللّه ﷻ : ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾ [1] وقال تعالى : ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [2] وقال تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ [3] وقال تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴾ [4] .

وقال الشاعر : =

---

(١) سورة الصافات من الآية (١٥٣) .
(٢) سورة يونس من الآية (٥٩) .
(٣) سورة المائدة من الآية (١١٢) .
(٤) سورة الأنبياء من الآية (٨٠) .

= ٥٠٤ - يا أُمَّ أَبْيَض حُمَّ يومُ فِرَاقِكم فَهلِ اللقاءُ لِعَاشِقٍ مقْدُور (١)

/ والفرق بين « الهَمْزَةِ وهَلْ » أنَّ الهمزة تستعمل في الإنكار ، إذَا قالَ زَيْدٌ : ١٩٤/ب غلَبَنِي الأَمِيرُ ، قُلْتَ مَنْكِرًا لِرَأيه : آلأميروه ، وأَنَّ الهمزة تقع معَادِلة لأمْ وقد شرح وقد جاءت هَلْ بمعنى قَدْ ، وفي التنزيل : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾ (٢) أَي : قَدْ أَتَى لأنَّ الكلام إخْبَارٌ قال الشاعر :

٥٠٥ - سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوع بِشَدَّتِنَا أَهَلْ رَأَونَا بِسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَم (٣)

أَي : أَقَدْ رَأَونَا ، لأَنَّها لو كانت استفهامًا لجمعت بين حرفين بمعنى واحد . والشَّدَّةُ الحَمْلَة . والسَّفْحُ : الجَانِبُ ، والقُفّ : الجبَل الصغير . والأَكَم : جَمْعُ أَكَمَةٍ ، وهي التِّلالُ ، ويَرْبُوعُ : حَيٌّ مِنْ تَميم .

وإذا سألت بالهَمْزَةِ أو بِهَلْ فجوابُه : « نَعَمْ » في الإيجَاب « ولَا في النَّفْيِ » ، وفي « نَعَمْ » ثلاث لغات : نَعَمْ ونَعِم (٤) وقَدْ قُرِئَ بِهِمَا (٥) ونَحَمْ بِالحَاء (٦) وهي لُغَةُ كنانة ، وأجاز أبو علي : نِعِم بكسر النون اتباعًا للعين و « مَنْ ومَا وأَيٌّ » في الاسِتفْهَام أَسْمَاءٌ تامة لا تحتاج إلى صلة ، لأنَّ موضوع الاستفهام الإبْهَام ، وموضوع (٧) الصِّلَةَ الإِيضاح ، فلَمْ يجتمعا ، وهُنَّ فِيهِ نَكِرَاتٌ ، لأنهن يجبن بالنكرة .

فإنْ قلت : فهن معارف ، لأَنَّهُنَّ يجبن بالمعرفة . =

(١) البيت لم نهتد إلى قائله : حم : قضى وقدر . ولم نجده فيما تيسر لنا الاطلاع عليه من المراجع . واستشهد به على دخول هل على الجملة الاسمية .

(٢) سورة الإنسان من الآية (١) .

(٣) البيت : لزيد الخيل ، وهو زيد بن مهلهل بن زيد الطائي .
وهو في الخزانة : (٥٠٦/٤) والمقتضب (٤٤/١) وابن يعيش (١٥٢/٨) والأشباه والنظائر (٨/٤) والخصائص (٤٦٣/٢) والأمالي الشجرية (١٠٨/١) ، (٣٣٤/٢) والسيرافي (٣٢٩/٢) ب والهمع (٧٧/٢) ومغني اللبيب (٣٥٢/٢) وروي : « فهل رأونا » والشاهد فيه : مجيء هل بمعنى قد .

(٤) قال في القاموس (نعم) : ونعم بفتحتين وقد تكسر العين .

(٥) قال الزمخشري في المفصل : وكنانة تكسر العين من « نعم » وفي قراءة عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما قال « نعم » (المفصل ١٧٠) وقال أبو حيان : وقرأ ابن وثاب والأعمش والكسائي نعم بكسر العين . وانظر الآية في الأعراف (٤٤/١١٤) والشعراء (٤٢) والصافات (١٨) .

(٦) قال الزمخشري : وعن النضر بن شميل أن نحم بالحاء لغة ناس من العرب (المفصل ١٧٠) وقال في القاموس (نحم) ونحم لغة في نعم .

(٧) في الأصل وموضع .

....

= قلت : إذَا أُجِبْنَ بالمَعْرفة والنكرة ، فالأصل في الأسماء النكرة فيُحْمَلْنَ عليها .

وجميع الأسماء المستفهم بها مبنية لتضمنها معنى الهمزة إلَّا « أيًّا » فإنَّهَا معربة ، وفي ذلك أَرْبَعَةُ أجوبة : قال عبد القاهر : تَضَمُّنُ الاسْمِ معنى الحرف مجوِّزٌ لِلْبنَاء لا موجب ، فلذلك لم يبن « أيٌّ » وقيل أعربت تنبيهًا على أنَّ الأصل في الأسماء الإعراب ، وقيل : أعربت حملًا على نَظِيرِهَا ، وهو بَعْضٌ ، وهو / مُعْرَب ، وقِيل : أعربت حملًا على نقِيضِها ، وهو كُل وهو معرب ، وقد ذكرنا تحريك « أينَ وكَيفَ » وأما أَيَّانَ فبنيت علَى الفتحة لثلاثة أوجه : أحدها : طَلبُ الخِفَّةِ . والثاني : إتْبَاعٌ للألف . والثالث : إتْبَاعٌ للفَتْحَة التي قبلها . ١٩٥/أ

ويقال : إيَّانَ ، بكسر الهمزة عن الجوهري [١] .

ولابدَّ للسؤال من جوَاب ، وحدُّه : ما كان مطابقًا للسؤال ، وسمى جِوابًا لأنه يقطع السؤال واشتقاقه من الجَوب ، وهو القطع ، وإعرابه مبني على إعَراب الاسم الذي في السؤال ، يُرْفَعُ إنْ رفع وينصَبُ إنْ نُصب ، ويُجَر إنْ جُرَّ ، فإذَا قَالَ : مَنْ عِنْدَكَ ؟ قلت : زَيدٌ ، فرفعت لأنَّ « مَنْ » في موضع رفع بالابتداء ، وإذَا قَالَ : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ قلت : زَيدًا ، فنصبت ، لأنَّ « مَنْ » في موضع نصب بالفعل ، ويجوز أن تقول : زَيدٌ فترفع ، أَي : الَّذِي ضربته زَيدٌ وهو ضعيف للعدول عن الظاهر وإذَا قال : بِمَنْ مَرَرْتَ ؟ قلت : بزَيدٍ ، فتعيد الجَار لأنه عامل ضعيف لا يضمر ولو أضمر لم يبعد ، لأنه قد جرى ذكره في السُّؤال ، وإذَا كان رؤبة قد أضمر في قوله : « خيرِ عَافَاكَ اللّه » [٢] أَي : بِخَيرٍ ، إذ [٣] قيل له : كَيفَ أَصْبَحْتَ ؟

فَهذَا أَولَى ، ويجوز الرفع ، أي : الَّذِي مرَرْتُ بِهِ زَيدٌ ، وهذا ضعيف أيضًا للعدول عن الظاهر .

* * *

(١) قال الجوهري في الصحاح : (أين) : و « إيان » بكسر الهمزة لغة سليم حكاها الفراء ، وبه قرأ السلمي : ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ .

(٢) انظره في الإنصاف مسألة (٥٧) .

(٣) في الأصل : إذَا .

قال ابْنُ جِنِّيّ : وهو كُلُّ مَا دخَل علَى الاسْم والفِعْل جَمِيعًا ، وذَلِكَ نَحْوُ : إنَّمَا ، وكأَنَّمَا ، ولكِنَّمَا ، / ولَيتَمَا ، ولعَلَّمَا ، وإذْ ، وإذَا ، وهَلْ ، وهَمْزَةُ ٦٣/أ الاسْتِفْهَام ، وجَمِيعُ الظُّرُوفِ المُسْتَفْهَم بِهَا إذَا كَانتْ مُلْغَاةً . غَيرَ مُسْتَقَّرات ، تَقُولُ : إنَّمَا قَامَ زَيدٌ ، وإنَّمَا زَيدٌ أَخُوكَ ، وكَأَنَّمَا أَخُوكَ الأَسَدُ ، ولعَلَّمَا أَنْت حَالِمٌ .

وأَمَّا « لَيتَما » خَاصَّة : فإنْ جُعِلَتْ ، مَا فِيهَا كَافَّةً بِطَلَ عَمَلُهَا ، وإنْ جَعَلْتَهَا زَائِدَة لِلتَّوكِيد لم يتغير نَصْبُهَا ، تَقُول : لَيتَمَا أَخُوكَ قَائِمٌ ، وإنْ شئْتَ : ليتما أَخَاكَ قَائِمٌ ، وينشد بَيتُ النابغَة على وجْهَين بالرفع والنصب :

قَالَت أَلَا لَيتَمَا هذَا الحَمَامَ لِنَا إلَى حَمَامَتِنَا ونِصْفَهِ فَقَدِ

وتقول : قُمْتُ إذ زَيدٌ جَالِسٌ ، وأَقُومُ إذَا قَعَدَ مَحَمَّدٌ ، وتقول : أَينَ زَيدٌ قَائِمٌ وقَائِمًا ؟ وكَيفَ زَيدٌ جَالِسٌ وَجَالِسًا ؟ إنْ جَعَلْتَ « أَينَ وكَيفَ » لَغْوًا رَفَعْتَ الخَبَر ، وإنْ عَلَّقْتَهُمَا بِمَحْذُوفٍ وجَعَلْتَهُمَا مُسْتَقِرًّا نَصبْتَ قَائِمًا وجَالِسًا علَى الحَالِ بِهما .

(باب ما يدخل على الكلام فلا يغيره)

قال ابن الخبّاز : وهو كل ما دخل على الجملتين : الاسمية والفعلية ، فمن ذلك : إنَّ وأخواتها إذَا كُفَّتْ بمَا ؛ فإنها تعزلُهَا عَنِ العَمل ، وتلي الجملتين ، وذلك لأنها ركبت مع « مَا » وتغير معناها بالتركيب ، فزال عنها شبه الفعل ، وفي التنزيل : ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [1] / ﴿ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ [2] وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [3] وقال ساعدة :

٥٠٦ – ولكِنَّمَا أَهْلِي بِوادٍ أَنِيسُهُ ذِئَابٌ تَبَغَّي النَاسَ مَثْنَى ومَوحَدُ [4] (٣٣١) . =

(١) سورة النساء من الآية (١٧١) .

(٢) سورة النساء من الآية (١٠) وبالأصل وإنما .

(٣) سورة الأنبياء من الآية (١٠٨) .

(٤) تقدم الكلام عليه في الشاهد (٣٣١) واستشهد به هنا على كف « لكن » عن العمل بتركيبها مع « ما »

....

= وقال تعالى : ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾ [١] ، وقال الشاعر :

٥٠٧ - تَحَلَّلْ وعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وانْظُرَنْ   أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّما أَنْتَ حَالِمٌ [٢]

وأَمَّا « لَيتَمَا » فيجوز أَنْ تَجْعَلَ فِيهَا « مَا » كافة ، فترفع ما بعدها ، تقول : ليتَمَا زَيدٌ قَائِمٌ وينشد بيت النابغة على وجهين وهو :

٥٠٨ - قَالَتْ أَلَا ليتَمَا هَذَا الحَمَامَ لنا   إِلَى حَمَامَتِنَا ونِصْفَهُ فَقَدِ [٣]

يروى : « الحَمَامُ ونِصْفُهُ » بالرفع والنصب ، فالرفع من وجهين : أحدهما : أن تكون « مَا » بمعنَى الذي والعائد محذوف ، أي ليتما هُوَ هَذَا الحمام . والثاني : أن تكون كافة ، وهذَا مبتدأ والحَمَامُ صفته ، ولنا خبره ، ونِصْفُه معطوف على « هَذَا » والنصب على أن تكون « ما » زائدة ، فيكون « هَذَا » في موضع نَصْبٍ و « الحَمَامَ » صفته ، ونصفَه معطوف ، وهذا البيت مضمن كلامًا قالته زرقاء اليمامة ، فكانت توصف بجَودَة النظر ، وذلك أنه كانت لها حمامة فرأت سِرْبَ حَمَامٍ طائر بين جبل ، فقالت :

٥٠٩ - لَيتَ الحَمَامَ لِيَه   إِلَى حَمَامَتِيَه

ونِصْفَه قَدِيَه   تَمَّ الحَمَام مِيَه [٤]

وهذه مسألة حسابية تخرج بالمجهول ، وهو أَنْ يقال : أي عدد إِذَا زدنا عله نِصْفَهُ وَوَاحِدًا بلغ مائة ، فالجواب أَنْ نجعل العدد شيئًا ، ويزاد عليه نصف شيء وواحد ، فيصير شيء / ونصف شيء وواحد يعدل مائة ، فَأَلْقِ وَاحِدًا من الجانبين لأنه مشترك = ١٩٦/أ

---

(١) سورة الأنفال من الآية (٦) .

(٢) البيت لسويد بن كراع العكلي . الجعل في الأصل : دابة سوداء من دواب الأرض . والبيت في سيبويه والأعلم (٢٨٣/١) وابن يعيش (٥٤/٨) والأمالي الشجرية (٢٤١/٢) والأصول لابن السراج (١٧٥/١) والخزانة (٢٩٧/٤) والمفصل (١٥٨) .

والشاهد فيه : لعلمّا : حيث كفت « لعل » عن العمل « بما » .

(٣) ورد الشعر في ديوان النابغة (٢٢) والخزانة (٢٩٧/٤) والمغني (٦٣/١) وسيبويه والأعلم (٢٨٢/١) والشذور (٣٤٣) والخصائص (٤٦٠/٢) والأمالي الشجرية (١٤٢/٢) والأشموني (١٤٣/١) والسيرافي (٦/٢) ب وابن يعيش (٥٨/٨) والأصول (١٧٤/١) والخزانة (٢٩٧/٤) والعيني (٢٥٤/٢) والهمع (١٤٣/١) والدرر (١٢١/١) .

(٤) انظر خزانة الأدب (٣٠٠/٤) والصحاح (حمم) .

....

= يبقى شيء ونصف شيء يعدل تسعة وتسعين ، فالَشيء يعدل ستة وستين ، وهذا كان عدد الحمام ، ألا ترى أن النابغة قال :

٥١٠ - فَحَسَبُوه فَأَلْفَوهُ كَمَا وَجَدَتْ تِسْعًا وتِسْعِينَ لَمْ تَنْقُصِ ولَمْ تَزِدِ
فكملت مِائَة فِيها حَمَامَتُها وأَسْرَعَتْ حِسْبَةً في ذَلِكَ العَدَدِ [١]

وأما « هَلْ والهَمْزَة » : فقد ذكرناهما [٢] ، وأما « إِذْ » : فَإِنَّها تَضاف إِلَى الجُمْلَتين قال اللّه ﷻ : ﴿ إِذْ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ ﴾ [٣] وقال تعالى : ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [٤] والأصل إضافتها إلى الفعل الماضي ، لأنها ظرف لِمَا مضَى ، وإضَافَتُهَا إلَى المضارع توسع في الكلام ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٥١١ - بِلَادٌ بِهَا كُنَّا وكُنَّا نُحِبُّهَا إِذْ النَّاسُ نَاسٌ والبِلَادُ بِلَادُ [٥]

وأما « إِذَا » [٦] : فلا تضاف إلى الاسمية ؛ لأنها لما كانت للمستقبل جرَت مجْرَى أدوات الشرط ويدلك على تمكنها في طلب الفعل أَنَّ مِنَ العرب من يَجْزِمُ بِهَا ، قال الفرزدق أنشده الضميري :

٥١٢ - فَقَامَ أَبُو لَيلَى إِليه ابْنُ ظَالِمٍ وكَانَ إِذَا مَا يَسْلُلِ السَّيفَ يَضْرِبُ [٧]

وأما « هَلْ والهَمْزة » : فقد ذكرناهما في بَابِهِمَا ، وإذَا دَخَلَتَا على الجملة غَيَّرتا مَعْنَاهَا من الخبر إلى الاسْتِفْهَام ، لأنهما [٨] تدلَانَ عليه .

---

(١) انظر البيتين بديوان النابغة (٢٢) وروايته :
فألقوه كما حسبت . والخزانة (٤/٢٩٧) والمغني (١/٦٣) .

(٢) تكررت هذه العبارة بعد الشاهد (٥١٢) .

(٣) سورة ص من الآية (٢٢) . (٤) سورة الأنفال من الآية (٣٠) .

(٥) البيت لم نهتد إلى قائله . وهو في كتاب مغني اللبيب (٢/٦٥٧) وروايته :
بلاد بها كنا وكنا من أهلها إذ الناس ناس والزمان زمان .
وفي الأغاني (٢١/١٠٥) وروايته كرواية المغني . والشطر الثاني في الأمالي الشجرية (١/١٤٤) وقال الدكتور مازن المبارك : إن هذا البيت من الشعر الموضوع . واستشهد به على إضافة إذ إلى الجملة الاسمية .

(٦) في الأصل : إذ .

(٧) انظر البيت في ديوان الفرزدق (١/٢١) وابن يعيش (٨/١٣٤) . واستشهد به على إضافة « إذا » إلى الجملة الفعلية .

(٨) في الأصل لأنها .

قال ابْنُ جِنِّي : فَإِذَا قُلْتَ : متَى زَيدٌ قَائِمٌ ، رفَعْت قَائِمًا أَلْبَتة ؛ لأَنَّ متَى ظَرفُ زَمَانٍ ، وظُرُوفُ الزَّمَانِ لَا تَكُون أَخْبَارًا عَنِ الجُثَثِ .

ولكِنْ لَو قُلْتَ : متَى انْطِلَاقُكَ سَرِيعٌ وسَريعًا ؟ فَرَفعْتَ أَو نَصَبْتَ ؛ كَانَ مُسْتَقِيمًا ؛ لأَنَّ الانْطلَاقَ حَدَثٌ ، وظُرُوفُ / الزَّمَان تَكُونُ أَخْبَارًا عَنِ الأَحْدَاثِ . ٦٣/ب

قال ابْنُ الخَبَّاز : وأما الظرُوفُ المُسْتَفْهَمُ بِهَا في خمسة : « متَى ، وأينَ ، وأَيَّانَ ، وأَنَّي ، وكَيفَ » ، تقول : متَى قُمْتَ ؟ (وأَيَّانَ انْطلَقتَ ؟ فَمتَى) [1] « وأَيَّانَ » منصوبان بِمَا بعدهما ، وتقول : كَيفَ تصنع ؟ فكيف في موضع نصب على الحال ، وتقول : مَتَى قِيَامُكَ ؟ وأَيَّانَ انْطِلَاقُكَ ؟ لأنهما زمانان ، وتبتدئ معهما الأحداث ، والزمان / بمنزلة المصدر بعدهما ، وفي التنزيل : ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [2] وتقول : كَيفَ زَيدٌ ؟ وكَيفَ قِيَامُكَ ؛ لأَنَّ العَينَ والمعنى يجوز السؤال عن صفتهما ، وتقول: مَتَى زَيدٌ قَائِمٌ ؟ وأَيَّانَ عَمْرٌو جَالِسٌ ؟ ١٩٦/ب

فلا يجوز في قَائِمٍ وجَالِسٍ إلَّا الرَّفْعُ ؛ لأنك لو نصبتهما على الحال لجعلت « متَى وأيَّانَ » خبرًا عن الجملة ، وذلك لا يجوز ، كما لا يجوز زَيدٌ يَومَ الجُمْعة قَائِمًا ، وتقول : متَى انطِلَاقُكَ سَرِيعًا وسَرِيعٌ ، فالرفع علَى أَنْ يكون خَبَرَ مُبْتَدَأٍ ، وهو العامل فِي « متَى » .

والنصب على الحال وهو عَلَى وَجْهَينِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يكون انْطِلَاقُ [3] مبتَدأ ومتَى خبَرهُ ، وهو العامل في الحَال ، كما تقول : انْطِلَاقُكَ غَدًا مُعْجِبًا لِزَيدٍ .

والثاني : أَنْ يكون حالًا مِنَ الكاف في انْطِلَاقك ؛ لأنها في موضع رفع بأَنها فاعلة للمصدر المضاف إليها . وتقول : أَينَ زَيدٌ جَالِسٌ وجَالِسًا ، وكَيفَ زَيدٌ صَانِعٌ وصَانِعًا . فالرفع على أن يكون خبر مبتدأ ، وهو العامل في « أَينَ وكَيفَ » والنصب على الحال والعامل فِيهَا الاستقرار المقدر ، والفرق بين الرفع والنصب : أنه إذَا قال : أَينَ زَيدٌ جَالِسٌ ، فَرَفَع ؛ فالسؤال عن مَوضِع الجُلُوسُ ، وإذَا نَصَبَ ؛ فالسؤال عَنْ الموضع الذي استقر فيه زَيدٌ في حَال جُلوسهِ . وإذَا قال : متَى انْطِلَاقُكَ سَرِيعٌ، فَرفَع (فالسؤال عَنْ زَمَانِ سُرعة الانْطلَاقِ ، وإذَا نَصَبَ) [4] فالسؤال عن زَمَانَ الانْطِلَاق =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) سورة الذاريات من الآية (١٢) .
(٣) في الأصل انطلاقًا .
(٤) زيادة يقتضيها السياق .

....

=في حَالِ سُرْعَتِه . وإذَا قال : كَيفَ زَيدٌ صَانِعٌ ، فرفع فالسؤال عنْ صُنْع زَيدٍ ، وإذَا نصَب فالسؤال عَنْ الحَالِ التي استقرت لِزَيدٍ في حال صُنْعِه .

ومعنى قوله [١] : (إذَا كُنَّ ملْغَيَاتٍ غَيرَ مُسْتَقِرَّاتٍ) : فاعلم أنَّ الظرف أو حرف الجر ، إذا كان خَبَرًا عَنِ المبتدأ سُمِّيَ مُسْتَقِرًّا ، كقولك : / زَيدٌ عِنْدَكَ وعَبْدُ اللّه فِي الدَّارِ ؛ لأنه إخْبَارٌ بالاستقرار ، وقَدْ كَثُرَ ذَلْكَ فِي عِبَارَةِ سِيبَويهِ [٢] . ١٩٧/أ

وخَبَرُ كَان وخَبَرُ إنَّ والمفعُول الثَّاني لظَنَنْتُ والمفعُول الثالث [٣] لأعلَمْتُ ، إذَا كَانَ ظَرْفًا أو حَرْفَ جر يجري هذا المجرى في تسميته مستقرًّا ، وإذَا لم يكن خبرًا سُمِّيَ لغْوًا ومُلْغًى ، كقولك زَيدٌ في الدَّارِ قَائِمٌ فالخبر قَائِمٌ ، وفي الدَّارِ [٤] فَضْلَةٌ ، ولذلك سمى لغوًا ؛ لأنَّه لَيس أَحَدَ جُزْأي الجملة .

تقول في الأسماء المستفهم بها مما ليس بظرف : منْ أَنْتَ ضَارِبٌ ؟ ومَنْ أَنْتَ ضَاربًا ؟ فإذَا رفعت كان « مَنْ » مفعولًا ، كأنك قلت : أَيُّ رَجُل أَنْتَ ضَارِبٌ ؟ وإذَا نَصَبْتَ كَانَ حَالًا وَ « مَنْ » مُبْتَدأ ، وهو استفهام ، إمَّا إعْظَامًا ، وإمَّا احْتِقَارًا ، وتقول : كَمْ قَومُكَ ذَاهِبُونَ وذَاهِبِينَ ؟ إنْ رفعت كان خَبَرًا ، وإنْ نَصَبْتَ كَانَ حَالًا ، والسُّؤَال مَعَ الرَّفْع عَنْ مِرَارِ الذَّهَابِ ، والسؤَالُ معَ النَّصْبِ عَنْ عَدَدِ القَومِ . وتقول : كَمْ أَخَوَاكَ ذَاهِبَانِ بالرفع لَا غَير ، ولَا يَجُوز النصب ؛ لأَنَّ الشعبة معلومة العدد . واللّه أعلم .

---

(١) انظر اللمع ق (٦٣) أ .
(٢) انظر سيبويه (٢٧٨/١) .
(٣) في الأصل الثاني ، والصواب ما أثبتناه .
(٤) في الأصل في التنزيل .

قال ابْنُ جِنِّي : إِذَا استَفْهَمْت « بِمَنْ » عَنِ الأَعْلَامِ والكُنَى ، فإِنْ رفَعْتَ ؛ كَانَ عَلَى الظَّاهِرِ ، وإِنْ شِئْتَ حَكَيتَ الإِعْرَابَ ، إِذَا قَالَ : رأَيتُ زَيدًا ، قلت : مَنْ زَيدٌ ؟ وإِنْ شِئْتَ مَنْ زَيدًا ، وإِذَا قَالَ : مَرَرْتُ بِزَيدٍ ، قُلْتَ : مَنْ زَيدٍ ؟ وإن شِئْتَ مَنْ زَيدٌ ، وإِذَا قَالَ لَقِيتُ أَبَا مُحَمَّدٍ ، قُلْتَ : مَنْ أَبُو مُحَمَّدٍ ؟ وإِنْ شِئْتَ : مَنْ أَبَا مُحَمَّدْ ؟ ولو قال : رأَيتُ أَخَاكَ ، أو كلَّمْتُ غُلَامَكَ ، أو نحو ذلك ؛ لرفعت فقلت : مَنْ أَخُوك ؟ ومَنْ غُلَامُكَ ؟ لأَنَّ أَخَاكَ وغُلَامَك لَيسَا عَلَمَينِ ولا كُنْيَتَينِ .

فَإِنْ عَطَفْتَ فَقُلْتَ : وَمَنْ زَيدٌ ؟ أَو فَمَنْ زَيدٌ ؟ رفَعْتَ مَعَ العَطْفِ أَلْبَتَّة .

(باب الحكاية)

قال ابْنُ الخَبَّاز : وهي من قولك : حَاكَيتُ الشَّيءَ إِذَا شَاكَلْته ، وبهذا المعنى هي عند النحويين قال صاحب الكشاف [١] : الحِكَاية : أَنْ تَجِيءَ بِالقَول علَى اسْتِبْقَاءِ سِيرَتِهِ [٢] الأُولَى .

ووقعت الحكاية في كلام العرب بعد ثَلَاثة أَشياء : مَنْ ، وأي ، وفعْل القَولِ وتَصَارِيفهُ ، هَذَا هُوَ الأَكْثَرُ ، وقَدْ حَكَوا [٣] الجُمَلَ المُسَمَّى بِهَا ، فَلَمْ يُغَيِّرُوهَا ، قال رُؤبة :

٥١٣ - سِمَّيتُها إِذْ وُلِدَتِ تَمُوتُ والقَبْرُ صِهْر ضَامِنٌ زَمِيتُ [٤]

١٩٧/ب وأَجْرَوا سَمِعْتُ مَجْرَى قُلْتُ ، لأَنَّ المَسْمُوعَ يُحْكَى كَالمَقُول [٥] قَالَ ذُو الرُّمَّةِ / :

٥١٤ - سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيثًا فَقُلْتُ : لِصَيدَحِ انْتَجِعِي بِلَالَا [٦] =

(١) هو الإمام الزمخشري رحمه الله قال في الكشاف (١٨/١) الحكاية : أن تجيء بالقول بعد نقله على استبقاء صورته الأولى « الكشاف » (١٨/١) .

(٢) في الكشاف (١٨/١) : صورته . (٣) في الأصل حكموا .

(٤) الصهر : القرابة ، الزميت : الحليم الساكن ، وقيل : الساكت . وانظر البيت في المقاييس (٤٧٣/٢) وأنشده صاحب اللسان في مادة (ربت ، وزمت) . واستشهد به على حكاية الجملة المسمى بها من غير إحداث تغيير فيها .

(٥) في الأصل : كالمفعول .

(٦) ينتجعون : يطلبون ، صيدح : ناقة ذي الرمة ، والبيت في الديوان (٤٤٢) وسر الصناعة (١/ ٢٣٦) والمقتضب (١٠/٤) وشروح سقط الزند (١٢٠٥ ، ١٢٠٦) والعقد الفريد (٣٣٣/٥) =

....

= لا ينشد إلا برفع الناس ؛ لأنه سمع قائلا يقول : النَّاسُ ينْتَجِعُونَ غَيْثًا ، فحكى ما سمعه ، وحدثت أن بعض الحمقى أنشده بنَصْبِ الناس ، وبفتح الباء من بِلَال ، ولا خفاء في جهله بالبيت ؛ لأنَّ ذا الرمة يمدح بِلَالَ بْنَ بُرْدَه ، وصَيدَحُ اسم ناقته وهو « فَيعَلٌ » مِنْ صَدَحَ إذَا صَوَّتَ .

فإذَا سألت « بِمَنْ » فالسؤال بها على قسمين : الأول : أَنْ يَكُونَ عَنْ مَعْرِفَةٍ والثاني : أَنْ يَكُونْ عَنْ نَكِرَةٍ ، فالمعرفة قسمان : علمٌ ، وغَيرُ علَم ، فالعَلَم : نَحْو زَيد وأَبي مُحَمَّد وبَطّه ، وللعرب فيه مذهبان : أما أهل الحجاز فيحكون إعْرَابه إذَا سألوا عنه رَفعًا ونصبًا وجرًّا ، فإذَا قلت : جَاءَنِي زَيدٌ أو قام أَبُو محمد قال : منْ زَيدٌ (و) مَنْ أَبُو مُحَمَّد ، وإذا قلت : رأيتُ زَيدًا وكلَّمْتُ أبَا مُحَمَّد ، قالوا : مَنْ زيدًا ؟ ومَنْ أَبَا مُحَمَّد ؟ وإذَا قُلْت : مَرَرْتُ بِزَيدٍ أو مَرَرْتُ بِأَبِي (مُحَمَّد) [1] قالوا : مَنْ زَيدٍ ؟ ومنْ أَبِي محمد ؟ وإنما حكوا الإعراب ليعلم السائل المتكلم أنَّ سؤاله عمَّن ذكره ؛ لأنه لفظ به كما لفظ به ، والحكاية مخالفة للأصل ؛ لأنه لا يلزم من كون الاسم معربًا إعرابًا خاصًا في كلام المسئول إعرابه ذلك الإعراب في كلام السائل ، لأنَّ العاملين مختلفان .

فإنْ عطفت فقلت لمن قال : رأَيتُ زَيدًا : فمَنْ زَيدٌ أَو وَمَنْ زَيدٌ ؛ بطلت الحكاية لأنك لما جئت بحرف العطف علم أنك تسأله عمن ذكره لعطفك على كلامك .

وبنو تميم يرفعون جميع ذلك ، فيقولون لمن قال : جاءَني زيدٌ ، أو رأَيت زيدًا ، أو مررت بزَيدٍ :

مَنْ زَيدٌ ؟ لأنَّ جهتي الكلامين مختلفتان .

وغير العلم : نحو : المضاف والمعرف باللَّام لا يحكي ، فإذَا قال : رأيت أَخَاكَ أو مررت بالرَّجُل ، قلت : / مَنْ أَخُوكَ ؟ ومَنِ الرَّجُلُ ؟ . ١٩٨/أ

وإنما اختصت الحكاية بالعلم ، لأنها باب من أبواب التغيير ، والأعلام موضوعة على التغيير ، وهي شاذة فلا تطرد في غيره ، وإذا قلت حَاكِيًا : مَنْ زَيدًا ؟ ومَنْ زَيدٍ ؟ كان مَنْ في موضع رفع بالابتداء والمنصوب والمجرور بعده مرفوع الموضع ، لأنهما خبره .

= وشرح شواهد الكشاف (٢١٢) والأشموني (٦٤٤/٣) والجمل (٣١٥) واللسان (صدح ، نجع) والشعر والشعراء (٣١٠) . واستشهد به على إجراء سمعت مجرى قلت في الحكاية .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

قال ابنُ جِنِّي : فَإنْ سَأَلْت « بِمَنْ » عَنْ نَكِرَة حكيت الإعراب في « مَنْ » نَفْسِهَا ، إذَا قال : رأَيت رجُلًا ، قلت : مَنَاه . وإذَا قال : جاءني رجُل ، قلت : مَنُو ، ومررت برَجُلٍ ، فتقول : مَنِي ، وعندي رَجُلاَنِ ، فتقول : مَنَانِ ، وعندي امْرأَةٌ ، فتقول : مَنَه ، وعندي امرأتان ، فتقول : مَنْتَانِ ، ورأيت رجلين ، فتقول : مَنَيـنِ . ومررت بامرأتين ، فتقول : منتَيـنِ ، وعندي رجال ، فتقول : / مَنُونَ ، ومررت بنساء ، فتقول : مَنَات . ٦٤/أ

فإنْ وصَلْت أسقَطْت العلَامة من الجَمِيع ، فتقول إذَا قَالَ : رَأَيتُ نِسَاءً ، أَو كلَّمَنِـي رَجُل ، أَو مَرَرْت بامَرأَةٍ : مَنْ يَا فَتَى فِي هذَا كلِّه .

وإذَا سأَلْتَ « بأَيٍّ » أعرَبتَها في الوَصْلِ والوَقْفِ . تَقُولُ : جَاءَنِي رَجُلٌ ، فَتَقُولُ : أَيٌّ يَا فَتَى ، ولَقِيتُ امرأَةً فَتَقُولُ : أَيَّةً ، ومررت برجلين فتقول : أَيَّيـن ، ولقيت نساء فتقول : أَيَّاتٍ يا فتى .

قال ابنُ الخَبَّاز : وأما النكرة فإذَا سألت عنها « بِمَنْ » فإنْ كانت مفردة قابلت حركة الإعراب في لفظ المسئول بما يجانسها من حروف اللين في كلامك ، فإذا قال : جاءَني رَجُلٌ قلت : مَنُو ، وإذَا قال : رأيت رجُلًا قلت : مَنَا ، وإذَا قال : مررت برَجُلٍ ، قلت مَنِي ، واختلف النحويون في هذه الحروف ، فمنهم من قال : حركت النون ومطلت الحركة ، فنشأت المَدَّةُ ، وهذا رديء ؛ لأنَّ « مَنْ » مبنية على السكون . ومنهم من قال : ألحقت المدات ، وحركت النون قبلهن اتباعًا لهن لئلَّا يجتمع ساكنان .

وإنْ كانت مثناة أو مجموعة في التذكير والتأنيث جئت بأدلة هذه المعاني ، فإذَا قال : جاءَني رَجُلاَنِ ، قلت : مَنَانْ ، وإذَا قال : رأيت رجُلَيـنِ أو مررت بِرَجُلَيـنِ ، قلت : مَنَيـنْ . وإذَا قال : جاءَني رِجَالٌ ، قَلت : مَنُونْ ، وإذَا قال : رأيت رِجَالًا ومررت بِرِجَالٍ ، قلت : مَنِين ، والنون ساكنة في هذا كله ؛ لأنه في موضع الوقف ، فإذَا قال : جاءتْني امرأَةٌ ، أو رأيت امرأة ، أوِ مررت بامرأَةٍ . قلت [١] : مَنَهْ بهاء ساكنة للتأنيث في الجميع [٢] وإذَا قال : جاءتْني امرأَتَانِ . قلت : مَنْتَانْ ، وإذَا قال : رأيت امرأتين أو مررت =

(١) في الأصل : فإن قلت .
(٢) في الأصل : في الجمع .

....

= بامرأتين قلت : مَنتَين ، تسكن نون « مَنْ » والنون التي بعد المدة ، وإذَا قال : جاءتني نساء ، ورأيت نساء ، أو مررت بنساء ، قلت : مَنَاتْ بتاء ساكنة في الجميع .

واعلم أنَّ هذِهِ الزوائد لَيست بإعراب ، وإنَّما هِيَ أدلة علَى أحوال المسئول عنه ؛ / ١٩٨/ب وذلك لأنَّ الإعْرَاب يزول في الوقف ويثبت في الوصل .

وهي تثبت في الوقف وتزول في الوصل ، فَإذا وصلت ، قلت : مَنْ يَا فَتَى في الجميع [1] وأما قول الشاعر :

٥١٥ - أتوا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ   فَقَالُوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامًا [2]

فَفِيه شُذُوذَانِ : إثْبَات العلامة في الدرج ، وتحريك النون التي حقها السكون وهو من لحن الفقهاء ؛ لأنه يعرض لهم في بعض المسائل الخلافية ، وإذَا قَالَ : رأَيتُ رَجُلًا وامْرَأة ، قلت : « مَنْ ، ومَنَهْ » وإذا قال : مررت بامَرأةٍ وكلمت رَجُلَينِ ، قلت « مَنْ ، ومَنَين » تحذف العلامة من الأول ؛ لأنه موصول ، وتثبتها في الثاني ؛ لأنه موقوف عليه .

فإنْ قلت فلماذا أعادوا اللفظ المعرفة في السؤال ولم يعيدوا لفظ النكرة ؟

قلَت : لأنَّ السؤال في المعرفة واقع على صفتها ، فأعيد لفظها ، لأنه لَابد من ذِكْر الموصوف مع الصفة ، والسؤال في النكرة وَاقِعٌ على [3] ذَاتِهَا فلم تحتج إلى إعادة لفظها ، لأنها كذِكْرِ المَوصُوفِ وحده .

وإذَا سألت « بأَيٍّ » عَنِ المعرفة لَم تَحْكِ ، فإذا قال : رأَيتُ أَبَا محمد ، قلت : أَيُّ أَبُو محمد ؟ يَستوي قول أهل الحجاز وبني تميم في الرفع ، وذلك لأن « أَيًّا » ظهر فيها الِإعْرَاب ، فرفعوا ما بعْدَهَا ليشاكلها ، « ومَنْ » لم يظهر فيها الِإعراب . =

---

(١) في الأصل جميع بدون أداة التعريف .

(٢) البيت لشمير بن الحارث الضبي ، وهو في النوادر لأبي زيد (١٢٣) وسيبويه والأعلم (٤٠٢/١) والصحاح مادة (حسد) و(منن) والخزانة) (٣/٣ ، ٦) ، والحيوان (١٩٦/٦) وشرح المعلقات السبع (٣٩٦) والعيني (٤٩٩/٤) ، (٥٥٧/٤) والخصائص (١٢٩/١) والأشموني (٦٤٢/٣) وابن يعيش (١٦/٤) والسيرافي (١٧٥/٢) ب ، والجمل (٣٢٠) ومن رواه : عموا صباحًا ، نسبه إلى جذع بن سنان الغساني ، وهو أيضًا في شرح الإيضاح للعكبري باب الزيادة التي تلحق في الوقف . والشاهد فيه منون حيث لقته الواو والنون في الوصل وذلك شاذ .

(٣) في الأصل عن .

....

= وإذَا سألت بِهَا عن نكرة حكيت الإعْرابَ والتأنيث والتثنية والجمع ، فَإذَا قَالَ : جَاءَني رَجُلٌ ، قلت : أَيٌّ ، وإذَا قال : رَأيتُ رَجُلًا ، قلت : « أَيًّا » . وإذا قال : مررت برجل ، قلت : « أَيٍّ » وهذَا إعرابٌ ، لأنَّ أيًّا اسم متمكن .

فإذَا وقفت عليه مرفوعًا أو مجرورًا حذَفْت التنوين والحركة ، وإذَا وقفت عليه مَنْصُوبًا أَبدلت من التنوين ألفًا ، وإذَا وَصَلْتَ أثبَتَّ / الحَرَكَات والتَنوين . ١٩٩/أ

وإذَا قال : جاءَنِي رجُلَانِ ، قلت : أَيَّانْ ، وإذَا قال : رأيت رجُلَين أو مررت بِرَجُلَين ، قَلِت : أَيَّيـنْ ، فإذَا وصلَت حركت النون ، وإذَا وقفت أسكنتها ، وإذا قال : جاءتني امَرأَةٌ أو رأيت امرأة أو مررت بامرأَةٍ ، قلت : أَيَّة ، فإنْ وَصَلْتَ ، قلت : أَيَّةٌ يَا فَتَى وأَيَّةً يا فتى وَأَيَّةٍ يا فتى ، وإذَا قال : جَاءَتْنِي امرأَتَان ، قلت : أَيَّتَان ، وإذَا قال : رأيت امرأتين أو مررت بامرأتين ، قلت : أَيَّتَين ، وإذا قال : جاءَتْني نِسَاءٌ أو رأيت نِسَاءً أو مررت بنساء ، قلت : أَيَّاتٌ وأَيَّاتٍ ، وكل هذه العلامات تثبت في الوصل وعلة ذلك كله أن « أيًّا » معربة فخالفت « منْ » لأنها مبنية .

وأما مسائل القول في الحكاية فحاصلها : أَنَّ الجملة تحكي بعده ولا تغير ، كقولك قَالَ زَيدٌ : عَمْروٌ مُنْطَلِقٌ ، لأنها لو غيرت لم تكن المقولة ، ولو سمعت رجلًا يلحن بِأَنْ قال : خَاطَبْتُ أَخُوكَ ، وجَازَ أَنْ تحكى كلامه جريًا على سنن القول . وجاز أن ترده إلى الإعرابِ الصحيح ، لأنه هو الأصل ، فتقول حاكيًا : قال : خَاطَبْتُ أَخُوكَ ، وغَيرَ حَاكٍ : خَاطَبْتُ أَخَاكَ .

قال ابن جني : إذَا خَاطَبْتَ إنْسَانًا فَاجْعَلْ أَولَ الكَلِمَةِ لِلمَذْكُور الغَائِبِ وآخِرَهَا لِلْحَاضِرِ المُخَاطَبِ . تَقُولُ إذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ رَجُلٍ : كَيفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا رَجُل ؟ فإنْ سألته عنِ امْرَأَةٍ ، قلت : كَيفَ تِلْكَ المَرْأَةُ يَا رَجُلُ ؟

وإنْ سَأَلْتَ عَنْ رَجُلَينِ قلت : كَيفَ ذَانِكَ الرَّجُلَانِ يَا رَجُلِ ؟ وعَن امْرَأَتَينِ : كَيفَ تَانِكَ المَرْأَتَانِ يَا رَجُل ؟ وعَنْ رِجَالٍ أَو نِسَاء : كيف أُولَئِكَ الرِّجَال أو النِّسَاءُ يا رَجُل ؟ وإذَا سَأَلَتْ رجلين عَنْ رَجُلٍ ، قلت : كَيفَ ذَلِكُمَا الرَّجُلُ يَا رَجُلَانِ ، وعن امْرَأَتَينِ : كيف تَانِكُمَا المَرْأَتَان يا رجُلَانِ ، وكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَ / هَذَا . ٦٤/ب

وتقول : قَبَضْتُ ذَينِكِ الدِّرْهَمَينِ ، واستَوفَيتُ تَينِكَ المِائَتَينِ ، وهَلْ حَصَلَتْ عِنْدَكُمَا تانكما الجَارِيَتَانِ ، ومتى تَقْبِضْنَ ذَينِكُنَّ الأَلْفَينِ يَا نِسْوَةُ ، قَالَ اللّه ﷻ : ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ ﴾ فَاعْرِفْ وَقِسْ .

(باب الخطاب)

قال ابن الخباز : المُخَاطَبَةُ والخِطَابُ مَصْدَرَانِ ، واعلم أنَّ الخِطَاب معنى فَلَابُدَّ لَهُ مِنْ حَرْفٍ ، وله حرفان : « التَّاءُ والكَافُ » ، فالتَّاءُ : مختصة بِأَنْتَ وفروعه ، تقول : أَنْتَ وأَنْتِ وأَنْتُمَا وأَنْتُمْ وأَنْتُنَّ ، وَيَكُونُ ضَمِيرًا كقولك : فَعَلْتَ يَا رَجُلُ .

والكَافُ : أوسع مجالًا من التَّاءِ ، وتتصل بأشياء ، قالوا : إيَّاكَ ، وَرُوَيدَكَ ، وَحَّيهلك ، وأكثر ما تلحق أسماء الإِشَارة ، وهي المقصود من هذا الباب ، فإذا خاطبت إنْسَانًا مشيرًا إلى مسئول عنه ، فابدأ باسم الإشارة ، لأنه للغائب المسئول / ١٩٩/ب عنه ، وما سألت عنه إلا وأنْتَ مَعْنِيٌّ بِحَالِهِ ، وذلك يناسب البداءة باسمه . فلم يبق إلا أَنْ تأتي بالكاف أخيرًا ، ولا موضع للكاف من الإعْرَاب ؛ لأنه لا رافع ولا ناصب ولا جار ، ولا يقال : موضعها جَرٌّ بإضافة اسم الإشارة إليها ؛ لأنه لا يضاف ، وتُصَرَّفُ الكاف على حسب أحوال المخاطب : مِنْ تذكير ، وتأنيث ، وإفْرادٍ ، وتثنية ، وجمع ، ولفظ هذه « الكَافِ » لفظ كَافِ الضَّمِيرِ في رَأَيتُكَ ، =

....

= ومرَرْتُ بِكَ ، فصرِّفْها تصريفها .

ومسائل هذا الباب سِتٌّ وثلاثون مَسْأَلَة ، علة ذلك أنَّ للمسئول ستَّةَ أَحْوَالٍ ، وللمسئول عنه ستة أحوال ؛ لأنَّ كل واحد منهما لا يخلو من أَنْ يكون مذكرًا أو مؤنثًا ، وهو في الحالين مفرد ومثنى ومجموع ، وستة في ستة = ستة وثلاثون ، وأنا أسوقها مسألة مسألة .

تقول إذَا سألت رجُلًا عَنْ رَجُلٍ : كَيفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ ؟ فَذَا مُبْتَدَأٌ ، واللام للإِشَارَة للغائب ، والكاف للخطاب ، والرَّجُلُ صِفَة لِذَا [1] ، وكيف خَبَرُ المُبْتَدَإِ ، وكذلك جَمِيعُ ما نَذْكُرُه .

وعَنِ امرأة : كَيفَ تِلْكَ المَرْأَةُ ؟ وعن رجلين : كيفَ ذَانِكَ الرَّجُلَانِ ؟ وعن امرأتين : كيف تَانِكَ المَرْأَتَانِ ؟ وعَنْ رِجَالٍ أَو نِسَاءٍ : كَيفَ أُولَئِكَ الرِّجَالُ ؟ وكيف أُولَئِكَ النِّسَاءُ ؛ فهذه ست ، والكاف فيهن مفتوحة ، لأنك خاطبت مذكرًا .

فإِنْ سأَلْت رجُلَينَ عن رجل قلت : كَيفَ ذَلِكُمَا الرجل ؟ وعن امراة : كَيفَ تِلْكُمَا المرأَة ؟ وعن رجلين : كَيفِ ذَانِكُمَا الرَّجُلَانِ ؟ وعن امرأتين : كَيفَ تَانِكُمَا المَرْأَتَانِ ؟ وعَنْ رِجَال أو نِسَاء : كَيفَ أُولَئِكُمَا الرِّجَالُ ؟ وكَيفَ أُولَئِكُمَا النِّسَاءُ ؟ فهذه ست والكاف فيهن مثناة ، لأنك خاطبت اثْنَيْنْ .

٢٠٠/أ وإنْ سألت رِجَالًا عَنْ رَجُل قلت : كَيفَ ذَلِكُم الرَّجُلُ ؟ وعن امْرأَةٍ قلت / : كَيفَ تِلْكُمُ المَرْأَةُ ؟ وعن رجلين : كَيفَ ذَانِكم الرَّجُلَانِ ؟ وعن امرأتين : كيف تَانِكُمْ المرأتان ، وعن رجال أو نساء : كيفَ أُولَئِكُمُ الرِّجَالُ ؟ أو كيف أُولَئِكُمُ النِّسَاءُ ؟ فهذه ست ، والكاف فيهن مجموعة ، لأنك خاطبت جمعًا .

وإن سألت امرأة عن رجل قلت : كيفَ ذَلِكِ الرَّجُلُ ؟ وعَن امرأة قلت : كَيفَ تِلْكِ المَرْأَةُ ؟ وعن رجلين : كَيفَ ذَانِكِ الرَّجُلَان ؟ وعَن امَرأتين : كيف تَانِكِ المَرْأَتان ؟ وعن رجال أو نساء : كيف أُولَئِكِ الرِّجَالُ ؟ وكَيفَ أُولَئِكِ النساء ؟ فهذه ست والكاف فيهن مكسورة ، لأنك خاطبت مؤنثًا .

وإِنْ سألت امرأتين عن رجل قلت : كيفَ ذَلِكُمَا الرَّجُلُ ؟ وعن امراة : كيف =

---

(١) في الأصل كذا .

....

= تِلْكُمَا المرأة ؟ وعن رجلين : كيف ذَانِكُمَا الرجُلَان ، وعن امرأتين : كيف تَانِكُمَا المرأَتَانِ ؟ وعن رجال أو نساء : كيف أُولَئِكُمَا الرجَال ؟ أو كيف أُولَئِكُمَا النَّسَاءُ ؟ فهذه ست والكاف فيهن مثناة ، لأنك خاطبت مؤنثتين .

وإن سألت نساء عن رجل قلت : كيفَ ذَلِكُنَّ الرَّجُلُ ؟ وعن امرأة قلت : كيفَ تِلْكُنَّ المرْأَةُ ؟ وعن رجلين : كيفَ ذَانِكُنَّ الرجُلَانِ ؟ وعن امرأتين : كَيفَ تَانِكُنَّ المرأَتَانِ ؟ وعن رجال أو نساء : كَيفَ أُولَئِكُنَّ الرِّجَالُ ؟ وكَيفَ أُولَئِكُنَّ النِّسَاءُ ؟ فهذه ست والكاف فيهن مجموعة جمع التأنيث ، لأنَّك خاطبت إناثًا .

وإنما مثل أبو الفتح رَحِمَهُ اللهُ بكَيفَ (وَهَلْ ، ومَتَى) ؛ لأَنَّهُ (١) أراد أن يريك (أن) (٢) هذا يقع في الاستفهام بغَيرِ « كَيفَ » كقوله (٣) : (هَلْ حَصَلَتْ عِنْدَكُمَا تَانِكُمَا الجَارِيَتَانِ ؟ ومتَى تَقْبِضْنَ ذَينِكُنَّ الْأَلْفِينِ يَا نِسْوَةُ ؟) فَقَالَ : « ذَينِ » لأنه إشارة إلى الألفينِ ، وهو مذكر لقولهم : « أَعطاهُ أَلْفا أَقْرَعَ » ، ومن عجيب مَا مرَّ بِي أَنِّي رأيت بعض الحمقى وقد صحف هذا الموضع فقال : « دَينَكُنَّ » وأخذ من جهالَته / يعلله ، وغرضه من قوله : (واسْتَوفَيتَ تَينِكَ المِائَتَينِ) أنْ يُرِيَكَ أَنَّ هَذَا وَاقِعٌ فِي الخَبَرِ وقوعه في الاستفهام ، قال اللّه تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ﴾ (٤) وقَالَ تَعالى : ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ (٥) وقال تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ ﴾ (٦) . وقال تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ ﴾ (٧) و ﴿ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ ﴾ (٨) قال أبو خراش الهذلي : ٢٠٠/ب

٥١٦ – خُذُوا ذَلِكُمْ بِالصُّلْحِ إِنِّي رَأَيتُكمْ … قتلتم زُهَيرًا مُحْرِمًا وَهُوَ مُهْمِلُ (٩)

وقَالَ الشَّاعِرُ وَهُوَ ابْنُ الدُّمَينة (١٠) : =

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وهي عن اللمع ق (٦٤) ب .
(٢) التعليق السابق .
(٣) انظر اللمع ق (٦٤) ب .
(٤) سورة البقرة من الآية (٢٣٢) .
(٥) سورة يوسف من الآية (٣٢) .
(٦) سورة يوسف من الآية (٣٧) .
(٧) سورة مريم من الآية (٩) .
(٨) سورة مريم من الآية (٢١) .
(٩) لم نجده في ديوان الهذليين ، وهو في كتاب : معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (٥٣١/٢) . والشاهد فيه « ذلكم » فإن الإشارة فيه للمفرد والخطاب للجمع وذلك واقع في الخبر .
(١٠) هو عبيد اللّه بن عبد اللّه ، والدمينة : أمه .

قال ابْنُ جِنِّيّ : معْنَى الإِمَالَة : هُوَ أَنْ تَنْحُوَ بِالفَتْحَةَ نَحْوَ الْكَسْرَةِ ، فَتُمِيلُ الأَلِفَ نَحْوَ اليَاءِ ، لِضَرْبٍ مِنْ تَجَانُس الصَّوتِ ، وذلِكَ قَوْلُكَ فِي عَالِم : عَالِمٍ ، وفي عابد : عَابِدٍ ، وفي سالم : سَالِمٍ ، وفي جالس : جَالِسٍ ، وفي رمى : رَمَى ، وفي سَعَى : سَعَى .

والأَسْبَابُ الَّتِي تجوزُ لها الإِمَالَة سِتَّةٌ : وهى الكَسْرَةُ ، واليَاءُ ، وأَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ مُنْقَلِبَةً عَنِ اليَاءِ ، أَو بِمَنْزِلَةِ المُنْقَلِبَةِ عَنِ اليَاءِ ، أو لأَنَّ الحَرْفَ الَّذِي قَبْلَ الأَلِفِ قَدْ يَنْكَسِرُ على حَالٍ ، أَو إِمَالَة لِإِمَالَةِ الكَسْرَة ، نَحْوُ قَولِكَ : في حَائِد : حَائِدٍ ، وفي عَابِد عَابِدٍ ، أمِلْتَ الأَلِفَ لِكَسْرَة الهمْزَةِ بِعْدَهَا . وكَذَلِكَ وَاحِدٌ وعَالِمٌ ، وكذَلِكَ كِتَابٌ وحسَابٌ / ٦٥/أ

واليَاء نَحو قَولِكَ فِي شِيبَانَ : شِيبَان وفي قَيس عِيلَان : قَيس عَيلَانَ .

والأَلِفُ المُنْقَلِبَةُ عَنِ اليَاء نَحْوُ قَولِكَ فِي سعَى : سعَى وفي يُدْعَى : يِدْعَى ، وفي يَشْقَى : يَشْقَى لقولك : سَعَيتُ ، ويُدْعَيانِ ويَشْقَيَانِ ، وكَذلِكَ نَحْوُه .

= ٥١٧ - وهل قمت في إظلَالِهِنَّ عَشيَّةً مَقَام أَخِي البَأْسَاءِ واخْتَرْتَ ذَلِكَ [1]

ويَجُوزُ إِفْرَادُ الكَافِ ، وأَنْتَ تخاطب غير الواحد كقوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ ﴾ [2] ولا يجُوز أَنْ تقول : « يا رِجَالُ غُلَامُكَ حَاضِرٌ » لأَنَّ هذه اسْمٌ بابها التثنية والجمع وتِلْكَ حَرْفٌ ، والباب في الحرُوفِ أَنْ لا تغير ، ومن تأمل ما ذكرته في المضمرات وأسماء الإشارة مِنَ التصرف عرف تعليل هذه المسائل ولَذَلِّكَ عن إعادته .

(باب الإمالة)

قال ابْنُ الخَبَّاز : الإمَالَة في الْأَصْل : مصْدَرُ قولك : أَمَلْتُ الشِّيءَ أميله إِمَالَةً ، إِذَا عَدَلْتَ بِهِ إِلَي الجِهَة التي هَو فيها . وهي عند النحويين : عبارة عَنْ أَنْ تَنْحُوَ بِالفَتْحَةِ =

(١) والبيت في الديوان ص (١٤) تحقيق : أحمد راتب ، وروايته :

وهل قمت بعد الرائحين عشية مقام أخي البغضاء واخترت ذلك

وفي التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص (٣٥٧) . والشاهد فيه « ذلك » حيث أشار إلى المفرد والخطاب أيضًا للمفرد ووقع هذا في الخبر .

(٢) سورة النساء من الآية (٩٤) .

....

= نَحْوَ الكَسْرَةِ وبالألف نحو الياء ، وحقيقة ذلك أن تشرب الفتحة والألف شيئًا من صَوتِ الكَسْرة واليَاءِ ، فَتَصِير الفَتْحَةُ بينها وبينَ الكَسْرَة ، والألف بينَها [١] وبينَ اليَاءِ ، فمثال إشْرَاب الفتحة صَوت الكسرة قولك : « مرَرْت بالبقَرِ ، وعجبت من الضَّرَر » أشربت فتحة القاف والراء صوت الكسرة ، وقالوا : « رأيت خَبَطَ الرِّيفِ » [٢] فأمالوا الطاء لكسرة الراء ، ومثال إمَالَةِ / الألف قولك : « عَالم وعَابد وسعَى ورمَى » ٢٠١/أ

ومتى أملت الألف أملت الفتحة التي قبلها ؛ لأنه لا يمكن إمالتها إلا بإمَالة الفتحة .

والإمالة لغة قَيس وأَسَد وتَمِيم [٣] ، والتفخيم لغة أهل الحجاز ، وهو الأصل ؛ لأنَّ الألف إذَا لم تمل كانت حقيقية ، وإذَا أميلت ترددت بين الألِفِ والياءِ ، والأصل في الحرف أَنْ يُمَازِجَ صوتُه صوتَ غَيره ، ونَظِيرُ الإمالة في تقريبهم الحرف مِن الحرف لتجانس الصوتين قولهم : « صَدْر » فأشربوا الصاد صوت الزاي ؛ لأَنَّ الصاد مهموسة والدال مجهورة ، فأشربوا الصاد صوت الزاي ؛ لأنها توافق الدَّال في الجهر والصاد في الصَّفِيرِ ، فكذلك قالوا : عَالم ، فأمالوا الألف ليتناسب الصَّوتَان ؛ لأنَّ الألف تستعلى إلَى الحَنَكِ الأعلى ، والكَسْرَة تنزل إلى وَسَطِ اللِّسَانِ ، فجذبوا الألف إلَى حَيِّز الكَسْرَةِ لِيكون العمل مِنْ مَوضِعٍ وَاحِدٍ .

ولما كَانَ الغرَضُ بالإمَالَة مُجَانَسَةَ الألِفِ لِلْيَاءِ اعتبرت في الإمَالة ، فلابد للإمَالَةِ من سببٍ يتعلق بالياء على وجه « مَا » والأسباب ستة : الكَسْرَةُ : وتَجْوِيزُهَا [٤] للإمَالَة ، لأَنَّهَا بَعْضُ الياء : وهي أقوى من الكَسْرة ؛ لأنَّ الكسرة إنَّمَا جوَّزَتْ ، لأَنَّها بِعْضُهَا ، وانْقِلَابُ ٱلألِفِ عَنِ اليَاءِ . والمقصود بالإمالة فيه التَّنْبِيهُ علَى ٱلأَصْل . وكونُ الألِفِ بمنزلة الألِفِ المنقلبة عَن ٱليَاءِ ؛ والمَقْصُود الإيذَانُ بِالمُشَابَهَةِ وأَنْ يكون الحرف الذي قبل الألف مُنْكَسِرًا في حَالٍ والمقصود بالإمالة التَّنْبِيهُ على حَرَكَةِ الحرف الذي انقلبت عنه الألف ؛ لأنَّ كسرة الحرف الذي قبله منقولة عنه إليه . والإمالة للإمالة ، والغَرَضُ مِنْهُ تَجَانُسُ الصَّوتين .

أما الكَسْرة : فتكون قبل الألف وبعْدَها [٥] ، فإذَا كانت قبلها فَلَهَا حَالَتَانِ :=

---

(١) في الأصل بينهما .

(٢) انظر سيبويه (٢٧٠/٢) .

(٣) نص عليه أيضًا في الغرة المخفية ق (١٣٥) أ .

(٤) في الأصل : وترويجها .

(٥) بعد هذه الكلمة زيدت كلمة « فإن » .

....

= إِحْدَاهُمَا : أَنْ تكون في مُجَاوِرِ مُجَاوِرِ الألف ، وذلك نحو : كِتَاب وحِسَاب ، وأهل العراق يسرفون / في إمالة هذَا النحو من الأسماء حتى يجعلوا الألف يَاءً محضة وهو ٢٠١/ب من اللحن الفاحش ، لأنه خارج عَنْ كلام العرب . الثانية : أَنْ يكون بينَ الكَسْرةِ والأَلِفِ حرْفَان أولُهما سَاكِن ، وذلك قولك في شِمْلَال ومِفْتَاح : شمْلِال ومِفْتِاح .

وإذَا كانت بعدها ؛ شرط فيها أَنْ تكون مُجَاوِرَةً الألفَ ، تقول في عَابِد : عِابِد ، وفي حَايِد : حِايِد ، وهو اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ « حَادَ يَحِيدُ » إذَا عَدَلَ .

فَإِنْ حَالَ بينها وبين الألف حَرْف مَفْتُوح أو مَضْمُوم امتنعت الإِمَالَة كقولك : مرَرْتُ بِتَابَلٍ وعَجِبْتُ مِن آجُرٍ ؛ لأَنَّ الضمة والفتحة مجاورتان للألف فمناسبتهما لها في الاستعلاء أَولَى .

وأما الْيَاءُ : فَتُمِيل إِذَا كانت قبل الألف ، ولها حالتان : إِحْدَاهُمَا : أَنْ تَكُون مُجَاوِرَةً الأَلِفَ ، تقول في « سَيَال وضَيَاح : سَيَال وضَيَاح والثانية : أن يكون بينها وبين الألف حرف كقولك في « شَيبَان وَعَيلَان » : « شِيبَان وعِيلَان » ، وإِنَّما جازت الإمالة ؛ لأن الياء ساكنة ، والحاجز قليل ، وشَيبَانُ : رجل من بكر بن وائل وهو شَيبان بنُ ثعلبة ، ويجوز أَنْ يكون فَعْلَانَ من الشَّيبِ .

وقال لنا الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ : إنَّ أصله : شَيَّبَان فحذفت عين الفعل . وعَيلانُ [١] بالعين المهملة : وهو لَقَبُ إِلْيَاس بْنِ مُضَر ، وكان مِتلافًا فكلما أعسرَ أَتَى أَخَاه إِلْيَاس فأعطاه مَالًا ، فقال له مرة : غَلَبَتْ عليكَ العَيلَة فأَنْتَ عَيلَانُ ، والعَيلَة : الحَاجَة [٢] وفي التنزيل : ﴿ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴾ [٣] .

---

(١) عيلان : قال في اللسان : عيلان : اسم أبي قيس ، قال الجوهري : يقال لإلياس بن مضر بن نزار : قيس عيلان ، وهو في الأصل اسم فرسه ، ويقال : هو لقب مضر ؛ لأنه يقال : قيس بن عيلان . انظر اللسان والصحاح (عيل) .

(٢) في الأصل : الحالة .

(٣) سورة الضحى من الآية (٨) .

قال ابْنُ جِنِّيّ : والألِفُ الَّتِي بِمَنْزِلَةِ المُنْقَلِبَةِ عَنِ الْيَاءِ نَحْوُ قَولِكَ فِي حُبْلَى : حُبلِى ، وفِي سَكْرَى : سَكْرِى وَفِي حُبَارَي : حُبَارِي ؛ لأنَّك لَو اشْتَقَقْتَ مِنْهُ فِعْلًا بِالزِّيَادَةِ لَقُلْتَ : حَبْلَيتُ وسَكْريتُ وحَبْرَيتُ .

وكذلك كل ألف تجاوزت الثلاثة . الألف التي يكسر ما قبلها في بعض الأحوال ؛ نحو قولك في خَافَ : خِافَ ، وفي صَارَ : صِار ، لقولك : خِفْتُ وصِرْتُ .

الإمالة للإمالة نحو قولك : رأيت عمادًا ، أملت فتحة الميم لكسرة العين ، ثم أمَلْتَ فَتْحَةَ الدَّالِ لِلْإمَالَة قبْلهَا ، وكذَلِكَ كَتْبتُ كِتَابًا وعَمِلْتُ حِسَابًا .

قال ٱبْنُ ٱلخَبَّاز : وأمَّا ٱلألِفُ المُنْقَلِبة ، فلا تخلو من أنْ تَكُونُ عَينًا أو لَامًا ، فإنْ كانت عينًا أميلت إنْ كانت منقلبة عن الياء ، تقول في « نَابٍ وعَابٍ » : « نَاب وعَاب » لقولك : أَنْيَاب وعيُوبٌ ، وإنْ كانت من الواو : لم تُمَلْ ، وذلك نحو « بَابٍ ومَالٍ » ، وقد أميلا على جهة الشذوذ قالوا : مررت بِبَابِه ، وأخذْتُ مِنْ مَالِهِ .

وأما الفعل فسيأتي / حكمه . ٢٠٢/أ

وإنْ كانت لامًا : فإنْ كانت في الاسم أو الفعل ، وهي منقلبة عن اليَاء أُميلَتْ ، فالفعل : نحو سعَى ، ورمَى ، والاسم : نحو الفَتَى والرَّحَا كقولك : « سَعَيتُ ورَمَيتُ » « والفَتَيَانَ والرَّحَيَانِ » ولذلك أُمِيلَ : يُدْعَى ويُشْقَى ، وإن كانتا [١] مِنْ بَنَات الواو ، لأنَّ الواو لما وقعت رابعة انقَلَبَتْ يَاءً ، ألا ترى أنك تقول في الاثنين : يُدْعَيَانِ وتُدْعَيَانِ ويَشْقَيَانِ وتَشْقَيَانِ ؟

وإنْ كانت من الواو : لم تمل في الأسماء نحو : الرَّجَا والْمَنَا ، كقولك : رَجَوَانِ وَمَنَوَانِ ، وأميلت في الأفعال نحو : غزَى ودَعَى تقول : دَعَى وغَزَى ؛ لأن هذه الألف تنقلب ياء ، والكلمة على هذه العدة كقولك : دُعِيَ وغُزِيَ وليس كذلك « الرَّجَا والمَنَا » من بنات الواو من الأسماء ؛ لأنَّ ألفه تنقلب ياء ، والكلمة متجاوزة ثلاثة أحرف ، كقولك في التصغير : « رُجَيٌّ ومُنَيٌّ » .

وأما الألف التي بمنزلة المنقلبة عَن الياء : فهي ألف التأنيث نحو حُبْلَى وسَكْرَى وحُبَارَى ، فهذه ليست بمنقلبة عن شيءَ ؛ لأنها مزيدة من أول وهلة للتأنيث ، وإنَّمَا =

---

(١) في الأصل وإن كانت .

....

= جعلت بمنزلة المنقلبة عن الياء ، لأنك لو اشتققت من حُبْلَي وسَكْرَى فِعْلًا ، ومِنْ حُبَارَى بإسْقَاطِ الألف الثالثة وإبْقَاء الألف الأخيرة ، لوجب أَنْ تَقْلِبَها يَاءً إِذَا أسْنَدْتَ الفعل إلَى ضَمِيرِكَ ، فقلت : حَبْلَيتُ وسَكْرَيتُ وحَبْرَيتُ ، وإنما وجب ذلك ؛ لأنها تقلب في المضارع يَاءً لإنكسار ما قبلها كقولك : يُحَبْلِيُ ويُسكْرِي وتُحبْرِيُ ، أَلَا تَرى أنهم قَالُوا : أَخْلَيتُ وأَعْلَيت ، وهو من الواو ، والأصل أَخْلَوتُ وأَعْلَوت فبنَوهما على المضارع ، لأنهم يقولون فيه : يُخْلِي ويُعْلِي ، فقلبوا الواو ياء في الماضي ، وإن شئت قلت : أُمِيلَتْ أَلِفُ التأنيث ؛ لأنها تنقلب في التثنية والجمع بالألف والتاء يَاءً ، تقول : سَكْرَيَانِ وحُبْلَيَاتٌ وحُبَارَيَاتٌ وقد شرحت علة ذلك في بَابَ / جمع التأنيث . ٢٠٢/ب

وأما الألف التي ينكسر ما قبلها في بعضِ الأحوال : فقد مثلها أبو الفتح [1] بخَافَ وهَابَ وصَارَ ، وأما تمثيله بخَافَ ، فَجيِّد ؛ لأنَّ الألف واوية ، فَهِي بعيدة من الإمَالة ، وإنما سوَّغ إمالتها انقلابها عن حرف مكسور ؛ لأن الأصل « خَوِفَ » كَعَلِمَ فإذَا أسندت الفعل إلى الضمير قلت : خِفْتُ ، فكسرة الخاء هي كَسْرة الواو مُحَولَةً وهذا معنى قوله : (يَنْكَسِرُ مَا قَبْلَهَا في بَعْضِ الْأَحْوَال) .

وأما تمثيله « بِهَابَ وصَارَ » : ففيه نظر ، لأنَّ « هَابَ وصَارَ » من بنَات الياء كقولك : « هَيبَة ومَصِير » فتكون الإمالة لأنَّ الألف يائية ، لَا لِلْكَسْرَةِ ، وسُمِعَ كَثِيرٌ ، وهو يقول : صَارَ في مَكَانَ كَذَا بالإمالة .

وأما الإمالة للإمالة : فنحو قولك : رأَيتُ عمَادا في الوقف ، وكذلك كَتَبْتُ كِتَابا وعملت حسَابا . فإنْ قلت : أيُّ الإمالتين السَّبَبُ ؟ قلت : الأولَى ؛ لأنَّكَ أملت مِيمَ عِمَاد لِكسرة العَين ، وأملت الألف المبدلة من التنوين في الوقف ؛ لئلا يخرج منْ إمالة إلى تَفْخِيم .

ولا يجوز أَنْ تفخم الأولى وتميل الثانية ؛ لأنه ليس لإمالتها سبب ، وأما قراءة من قرأ : ﴿ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ ﴾ [2] ﴿ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ ﴾ [3] بإمَالَتَيـنِ [4] فإنْ الأولى مسببة عن الثانية =

---

(١) انظر اللمع ق (٦٥) أ .

(٢) سورة البقرة من الآية (٨٣) وقد ذكرت في القرآن في أربعة عشر موضعًا .

(٣) سورة البقرة من الآية (٦٢) وقد تكررت كذلك في آي الذكر الحكيم أربع عشرة مرة .

(٤) أما إمالة اليتامى : فقد نص عليها صاحب الإتحاف قال في ص (٨٥) : وأمال اليتامى حمزة والكسائي وكذا خلف ، وأمال فتحة التاء مع الألف بعدها الدوري عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضرير . وأما إمالة « النصارى » فقد أمال الألف بعد الصاد منها الدورى عن الكسائي ، وأمال الألف بعد =

قال ابنُ جِنِّي : واعلَمْ أَنَّ في الحُرُوف : حُرُوفًا تَمْنَع الإمَالَةَ في كَثِير مِنَ المَوَاضِع ، وهِي حرُوفُ الاستِعْلَاءِ وعِدَّتُها سَبْعَةٌ : وهِيَ الصَّادُ ، والضَّادُ ، والطَّاءُ ، والظَّاء ، والغَينُ ، والخَاءُ ، والقَافُ ، إِذَا كَانَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الحُرُوفِ قَبْلَ الأَلِف أَو بَعْدَهَا ، مَفْتُوحًا ، أو / مَضْمُومًا ؛ مَنَعَ الإمَالَةَ ، فالذِي هُوَ قَبْلَ الألِفِ نَحْوَ قولِكَ : صَالِحٌ ، وضَامِنٌ ، وطَالِبٌ ، وظَالِمٌ ، وغَالِبٌ ، وخَالِدٌ ، وقاسِمٌ ؛ لَا يَجُوزُ الإمَالَةِ في شَيءٍ مِنَ هَذَا ، ولا نحوه ، فلا تقول : خَالِدُ ولا قَاسِمُ ، وقول العامة : فُلَان قَاعِدُ خطَأ منهم فاحش . ٦٥/ب

وأما إذَا وقَعَتْ هَذِه الحُرُوفُ بَعْدَ الألِفِ فَنَحْوِ : حَاصِل ، وفَاضِلٍ ، وعَاطِلٍ ، ومُتَعَاظِمٍ ، وسَاحِل ، وشَاغِلٍ ، ونافق ، وكذلك : التَّوَاصُلُ ، والتَّوَاقُعُ ، والتَّنَافُقُ ، فَإِنْ كَانَ شيء مِنْ هَذِه الحُرُوفِ مكْسُورًا قَبْلَ الألِفِ لَا بَعْدَهَا جَازَتْ مَعَهُ الإمَالَة ، وذَلِكَ نَحْوُ : ضِفَافٍ ، وقِفَافٍ ، وخفَافٍ ، وطِلَابٍ ، وغِلَابٍ .

= لأنَّ الألِفَ الأخيرة أمليت لكونها خَامِسَة ، فهي مَعَرَّضَةٌ لِلانْقِلَابِ عَن اليَاءِ .

وها هنا سببان [١] آخرَانِ لَمْ يذكرهما أبو الفتح : أحدهما : إمَالَة مَا قَبْلَ هَاءِ التَّأْنيث [٢] وقَدْ أَمَالَتِ القُرَّاءُ خَمْسَةَ عَشرَ حَرْفًا قَبْلَ هَاءِ التَّأْنِيثِ فِي الْوَقْف يَجْمَعُهَا : « فَجَثَتْ زَينَبٌ لِذَود شمْسَ » كقولك : « نُطْفَة وبَهْجَة ومَبْثُوثَة وبَغْتَة وعَزَة وراضِيَة وجَنَّة وحَبَّة وأَذِلَّة ولَذة وقُوَّة والعِدَّة وَعِيشَة وَرَحْمَة والمُقَدَّسَةِ » .

الثاني : مُشَاكَلَةُ رؤُوسِ الآي ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ﴾ [٣] أمَالَ ضُحَاهَا / وهو من بنات الواو ، لِيُشَاكل تَلَاهَا ، وقد عرفت أَنَّ الاسم من الوَاوِ لَايُمَالُ ، والفعل من الوَاوِ يُمَالُ . ٢٠٣/أ

قال ابن الخَبَّاز : واعلم أَنَّه يَعْرِضُ لَهَا موانع كما عرضت لها أسباب ، ومَوانِعُهَا ثَمَانِية أَحْرُفٍ ، حرُوفُ الاستِعْلاء السَّبْعَة ، والرَّاءُ . فالمسْتَعْلِيَة : الصَّادُ ، والضَّادُ ، =

= الراء منه أبو عمرو وابن ذكوان من طريق الصوري (الإتحاف ٨٤ ، ٨٥) .

(١) في الأصل سببًا بدون النون .

(٢) ذكر ذلك ابن الخباز في الغرة حيث قال : شبهوا هاء التأنيث بألفه ، فأمالوا ما قبلها في الوقف - وهي في قراءة الكسائي - إذا وقف على خمسة عشر حرفًا يجمعها قولك « فجثت زينب لذود شمس » الغرة المخفية (١٣٥) .

(٣) سورة الشمس من الآية (١ ، ٢) .

....

= والطَّاءُ ، والظَّاءُ ، والخَاءُ ، والغَيـنُ ، والقَافُ [١] ، وإنَّمَا سُمِّيَتْ مستعلية ؛ لأنَّ اللِّسان يَصْعَدُ مَعَهُنَّ إلَى الحَنَكِ الأعلى ، وأنا أذكر مخارجهن لتفهم حقيقة الاستعلاء فِيهن ، « فَالصَّادُ » تَخْرُجُ من طرف اللسان ، وفُوَيقَ الثنيتين السفليين ، « والضَّادُ » تخرج من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس ، وهي من الجانب الأيسر أسهل ، وقال صاحب الكشاف : إنَّ عمر بن الخطاب ﷺ كان قادرًا على إخْرَاجِهَا من كلتا الجهتين « والطَّاءُ » تخرج من طرف اللسان وأصل الثَّنيتينِ العُلْيَيـنِ « والظَّاءُ » تخرج من طرف اللسان وطرف الثنيتين العُلْيَيـنِ « وَالغَينُ » تَخْرُجُ مِنْ أَدْنَى الحَلْقِ إلَى الفَم . والقَافُ تَخْرج من أقصى اللسان وما يليه من الحنَكِ الأعلى « والخَاءُ » أعلى من الغين بقليل .

فهذه الحروف [٢] إنْ كانت قبل الألف تَلِيهَا مَنَعَتِ الإمَالَةَ [٣] كقولك : « صَالِحٌ وضَامِنٌ وطالب وظَالِم وخَالِدٌ وغَالِبٌ وقَاسِمٌ » وكذلك إذا كانت بعد الألف تليها [٤] نحو : حَاصِلٍ وفاضِلٍ وحَاطِمٍ ونَاظِمٍ وبَاخِلٍ ووَاغِلٍ وَنَاقِفٍ . وكذَلِكَ إذَا كانَتْ بَعْدَ الألف بِحرْفٍ (نحو) [٥] : نَاهِضٍ وفَاحِصٍ وشَاحِطٍ [٦] ولاَفِظٍ وسَالخ وَسَالِغٍ [٧] ونَافِقٍ » .

وكذلك إذَا كانت بعد الألف بثلاثة أحرف أوسطها ياء [٨] كقولك : مقاريض ، ومَعَاريضُ ، [٩] وَمَنَاشِيطُ ، ومَوَاعِيظُ ، ومَنَافِيخُ ، ومَبَالِيغُ ، ومَفَارِيقُ .

٢٠٣/ب وإنَّمَا منعت هذه الحروف الإمَالة ، لتجانس الصَّوت ، كما أميلت / فيما تقدم طَلبًا لها ؛ لأَنَّ هَذِهِ الحروف تصعد وتستعلي إلَى الحَنَك ٱلأَعْلَى ، كما تَسْتَعلِي ٱلأَلِفُ وتَصْعَدُ إلَيه ، فلو أميلت في نحو : وَاقِدٍ لكنت مُصْعِدًا بعد انْحَدَار ؛ لأنك بالإمالة تَنْحَدِرُ وبالمُسْتَعْلِي تَصْعَد وذلك شَاقٌّ ، قال سيبويه [١٠] : « ولا نعلم أحدًا يُميل هذه الألف إلا مَنْ لا يؤخذ بلغته » وقول العامة : فُلاَنٌ قَاعد خطأ منهم فاحش ؛ لأن العرب لا تقوله ولا تميله ، وقال لي بعض البغداديين : « أنتم تلحنون لأنكم =

---

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن الخباز ق (١٥٤) ب (١٥٥) أ قال : ويجمعها قولهم : « خص ضغط قظ » .

(٢) في الأصل وإن بزيادة الواو .

(٣) انظر سيبويه (٢/٢٦٤) .

(٤) المرجع السابق .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) في الأصل ماحط وما أثبتناه عن سيبويه (٢/٢٦٤) .

(٧) يقال : سلغت البقرة والشاة سلوغًا : خرج ناباهما .

(٨) انظر سيبويه (٢/٢٦٥) .

(٩) المعاريض : جمع معراص ، وهو الهلال .

(١٠) انظر سيبويه (٢/٢٦٤) .

....

= تميلون قَاعِدًا » فقلت له : « لحنكم أقبح من لحننا ؛ لأنا نحن نُميل أَلفهُ وأَنْتُمْ تَقْلِبُوْهَا يَاءً » .

وإِذَا كَانَ « حَاصِلٌ » ونحوه لَا يُمَالُ مَعَ أَنَّ المُسْتَعْلِيَ مكسور ، فَألا يمال فتح فيه المستعلى أو انضم أولى ، وذلك نحو : تَفَاصُل ، وتفَاضُلٍ ، وتَبَاطُشٍ ، وتَعَاظُم ، وتَبَاخُلٍ ، وتَشَاغُلٍ ، وتَنَاقُلٍ . وكذَلك : تَحَامُصٍ ، وتَنَاهُضٍ ، وتَبَاسُطٍ ، وتَلَافُظٍ ، وتَنَاسُخٍ ، وتَبَالُغ ، وتَسَاوُقٍ » .

والمفْتُوحُ نَحْوُ : مُنَاصَبِ ، وَمُبَاضَعَةٍ ، ومُشَاطَرَةٍ ، وَمُوَاظَبَةٍ ، ومُفَاخَرَةٍ ، ومُشَاغَبَةٍ ، ومُنَاقَلَةٍ ، وكذَلِكَ : « مُفَاحَصَةٌ ، ومُنَاهَضَةٌ ، ومُبَاسَطَة ، ومُغَايَظَة ، ومُنَاسَخَة ، ومَبَالَغَة ، ومَعَالَقَةٌ » .

وإنما مثلت هذا كله ؛ لأن أبا الفتح تعرض لبعضه (١) فأكملت تمثيله ، فإنْ كَانَ واحد من الحروف المستعلية مكسورًا قبل الألف بِحَرْفٍ لِم تمتنع الإِمَالةِ ، وذلك نحو : صِبَاحٍ وضِعَافِ وطِلَابِ وظِلَالٍ وخِلَالٍ وغِلَالٍ وقِلَالٍ ، وإِنَّمَا جَازَت الإِمَالَةُ لأَنَّ المستعلى متقدم ، فإِذَا أَمَلْتَ انحَدَرْتَ بعد إِصْعَادٍ ، وذلك أخف عليهم من الإِصْعَادِ بعد الانحدار ، والدليل عليه : أنهم قالوا في « سَبَقْتُ وسَوِيقٍ » « صَبَقْتُ وصَوِيقٍ » (٢) .

فأبدلوا من السين صَادًا ؛ لأَنَّ بعدها القاف المستعلية ، فلو جمعوا بين السين والقاف لأصعدوا بعد انحدار ، فأبدلوا من السين صادًا ؛ ليكون العمل من موضع واحد فيصعدوا / مع الحرفين . وقالوا : « قَسْوَرُ وقَاسِمُ » ، فلم يبدلوا من السين صادًا (٣) ؛ لأن البداءة بالمستعلى والتثنية بالمستفل (٤) فصار انحدارًا بعد إصْعَاد ، وقد لمح هذا المعنى البحتري في شعره ، فقال : ٢٠٤/أ

٥١٨ - وَمُصْعِدٌ فِي هِضَابِ المَجْدِ يَطْلُعُهَا كأنه لِسُكُونِ الجَاشِ مُنْحَدِرُ (٥) =

(١) انظر اللمع ق (٦٥) ب .

(٢) انظر سيبويه (٢/٢٦٥) : قال : ألا تراهم قالوا : « صبقت وصبقت وصويق » لما كان يثقل عليهم أن يكونوا في حال تسفل ثم يصعدون ألسنتهم ، أرادوا أن يكونوا في حال « استعلاء » وأن لا يعملوا في الإصعاد بعد التسفل فأرادوا أن تقع ألسنتهم موقعًا واحدًا » .

(٣) انظر المرجع السابق . (٤) في الأصل المستقبل .

(٥) انظر ديوان البحتري (٢/٩٥٧) وروايته : ومصعد في هضاب المجد يسلكها * ....

قال ابْنُ جِنّيّ : فَإِنْ كَانَتْ بَعْدَ الأَلِفِ راءٌ مَكْسُورَةٌ ؛ جَازَتْ إمَالَةُ الأَلِفِ ، وإنْ كَانَتْ قَبْلَ الأَلِفِ هَذِهِ الحُرُوفُ غير مَكْسُورَةٍ وذَلِكَ نَحْوُ : « ضَارِبٍ ، وصارِمٍ ، وطَارِدٍ ، وظَافِرٍ ، وخَارِبٍ ، وغارم ، وقَادِرٍ » . قَالَ الشَّاعِرُ :

عَسَى اللّه يُغْنِيي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَون الرَّبَابِ سَكُوبِ

٦٦/أ فإنْ كَانَتِ الرَّاءُ مَضْمُومَةً أَو مفتوحَةً ؛ مُنِعَتِ الإمَالة كَمَا / تُمْنَعُ المُسْتَعْلِيَةُ وذَلِكَ نَحْوَ : رأيت فَرَاشًا ، وهذا سِرَاج ، وهذا حِمَارٌ ، ورأيت حمارًا .

= فإنْ كان المستَعْلى ساكنًا وقَبله حرف مكسور ؛ وذلك نحو : مِصْبَاح ومضِحَاكِ ومطعَام وإظْلَام وإخْلَافٍ ومِغْنَاج ومِقْلَاتِ ، فإنَّ العرب مختلفون فيه : منهم من يميله ، ومنهم من يفخمه ، فمن أمَالَ : احتج بأنَّ الكسرة التي تجاور المستعلي كأنها فيه فصار « مِصْبَاحُ كَصِبَاحِ » وكذلك البواقي ، ومن فَخَّمَ : احتج بأنَّ الفتحة التي في الحرف الذي [1] بعد المستعلى كأنها فِيهِ فَصَارَ مِغْنَاجٌ كغَزَالٍ وكَذلِكَ البَواقِي .

قال ٱبنُ ٱلخَبَّاز : وأما الرَّاءُ فَلَيسَتْ بحرف مُسْتَعْلٍ ، وإنَّمَا هِيَ مكررة ، وإنما سميت مكررة ؛ لأنك إذا نطَقْتَ بِهَا تعثر طرف اللِّسَان فكنت كالناطق برَاءين ، وَمِنْ حُكْمِهَا في الإمَالَةِ : أنهَا تمنع كمنع المُسْتَعْلية في بَعْضِ المَوَاضِع ، وتَغْلِبُ المستعلية في بعض المَوَاضِع ، فمن مواضع غلبتها : أنَّها إذَا كانت مكسورة بعد الألف التي بعد المستعلية جازت إمَالَتُهَا ، وذلك نحو : صَارِفٍ ، وضَارِبٍ ، وطَارِدٍ ، وخَارِجٍ ، وغَارِبٍ ، وقَارِبٍ . وكذلك إنْ كانت الراء بعد الألف بحرف ، نحو : صَادِرٍ وضَامِرٍ وطَاهِرٍ وظَافِرٍ وخَاسِرٍ وقَادِرٍ وغَادِرٍ ، وقرأ أبو عمرو : ﴿ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ ﴾ [2] ، ﴿ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٍ ﴾ [3] ، ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴾ [4] و ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٖ ﴾ [5] وقال =

---

(١) في الأصل التي . سورة التوبة من الآية (٤٠) .
(٢) سورة البقرة من الآية (٢٧٠) وآل عمران من الآية (١٩٢) والمائدة من الآية (٧٢) .
(٣) سورة آل عمران من الآية (١٣) ، والنور (٤٤) .
(٤) في الأصل آية ، والصواب ما أثبتناه .
(٥) سورة إبراهيم من الآية (٥) ولقمان (٣١) وسبأ (١٩) والشورى (٣٣) .

....

=هُذْبَة بن خَشْرم :

٥١٩ - إنَّا وَجَدْنَا العَجز ذِيَّ ابْنَ عَامِرٍ نَسِيبَ الْعُمَيرِيِينَ شَرَّ نَسِيبِ
عَسَى اللّه يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قِادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جون الرَّبَابِ سَكُوب [١]

المُنْهَمِرُ : المُنْصَبُّ ، والجَوْنُ : الأَسْوَدُ ، والرَّبَابُ / : سَحَابٌ صِغَارٌ يتعلق ٢٠٤/ب بالسحاب الأعظم ، قال الشاعر :

٥٢٠ - كَأَنَّ الرَّبَابَ دُوَينَ السَّحَابِ نَعَامٌ يُعَلَّقُ بِالأَرْجُلِ [٢]

وإِنَّمَا غَلبَت الرَّاءُ المُسْتَعْلِيَةُ : لأنها لما كَانَتْ مكررة كانَتْ كَسْرَتُهَا بمنزلة كسرتين . فَإِنْ كانَت الرَّاءُ مفْتُوحَة قَبْل الألف تَلِيهَا : كِفَرَاش وسِرَاج وجِرَابٍ مُنِعَتِ الإمالة ؛ لأنَّ فتحتها بمنزلة فتحتين ، وقول العامة : فَراش وسراج لحن ، ويقولون « سِرَاجٌ » فيخطئون من وجهين : أحدهما : إمالة السِّرَاج . والثاني : أنهم يعنون بالسراج الوعاء الذي فيه الفتيل ، وإنما ذلك المِسْرَجة ، والسِّرَاج : الفتيل المشتعل ، ويكفيك دليلًا على خطئهم قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ [٣] ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا ﴾ [٤] ولم تمنع الراء لأنها مستعلية ، وإنما شبهت بالمستعلى للتكرير ، وبَعْضُ اللُّثْغ يجعلها ياء ، فيقول « وجِئْتُ مَيَّةْ » أي : مَرَّة ، وأَكْثَرُ لُثْغَةِ الناس فيها أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَها غينًا ، وكذلك كان أبو بكر بن السراج ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، وأنشد أصحابه يومًا قول ذي الرمة :

٥٢١ - وَيَوم يُزير الظَّبْي أقْصَى كِنَاسِهِ وتنزو كنزو المعْلَقَاتِ جَنَادِبُهُ [٥]

فقال : يَزِيغُ فكتبوها بالغين ، فقال : بِالغَاء بِالغَاء [٦] .

فإِنْ كَانَتْ بعد الألف مَضْمُومَة أَو مَفْتُوحَةً مَنَعت الإمَالَة [٧] ؛ لأنَّ ضمتها بمنزلة=

(١) تقدم الكلام عليه في الشاهد (٣١١) واستشهد به هنا على جواز الإمالة في قادر مع وقوع الراء بعد الألف بحرف .

(٢) البيت لعبد الرحمن بن حسان . وهو في الكامل (٢٩٧/٢) واللسان (ربب) وقال صاحب اللسان : « وقال ابن بري : رأيت من ينسبه لعروة بن جلهمة المازني » .

(٣) في الأصل وجعلنا .

(٤) سورة نوح من الآية (١٦) .

(٥) الكناس : بيت يتخذه الوحش في أصول الشجر يقيه من الحر والبرد ، تنزو : تثب . المعلقات : الوحش التي وقعت في الأشواك فعلقت ، الجنادب : ضرب من الجراد . والبيت في ديوان ذي الرمة ص (٤٦) والمقاييس (١٣١/٤) .

(٦) يريد بالراء .

(٧) انظر الغرة المخفية ق (١٣٥) .

قال ابْنُ جِنِّيّ : فإنْ كَانَتْ قَبْلَ الألف رَاءٌ مفْتُوحَةٌ ، وبَعْدَهَا رَاءٌ مَكْسُورَةٌ ، غَلَبَتِ المكْسُورَةَ المفتوحَةَ فَجَازَتِ الإمَالة ، وذَلِكَ قَوْلُكَ : جِئتُكَ في سِرَار الشَّهْرِ ، وهَذَا مِنْ شِرَارَ النَّاسِ ، قَالَ اللّه ﷻ : ﴿ وَإِنَّ ٱلْآخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴾ .

وقَدِ اطَّرَدَتِ الإمَالةُ في الفِعْلِ ، وإنْ كَانَتْ فِيهِ حُرُوفُ الاسْتِعْلاءِ لِتَمكُّنِ الفِعْلِ في الاعْتِلَالِ ، وذَلِكَ نَحْوَ : سَقَى وقَضَى وغَزَى ودَعَا ، وَهُوَ يَشْقَى والأَشْقَى .

وَلَا تُمَالُ الحرُوفُ لِبُعْدِهَا مِنْ الاشْتِقَاقِ ، إلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا : « بلى » لأَنَّها قَوِيَتْ لَمَّا قَامَتْ بِنَفْسِهَا . وقَالُوا : يَا زَيدُ ، فَأَمَالُوا أَيضًا ، لأَنَّها قَوِيتْ لَمَّا نَابَتْ عَنِ الفِعْلِ أي : أَدْعُوا زَيدًا ، أَو أُنَادِي زَيدًا . وكَذلِكَ الأَسْمَاءُ المُوغِلَةُ في شَبَهِ الحَرْفِ نَحْوَ : إذَا ولَدَا وعلَى ، وأَنَّي ، وأَمَالُوا « متى ، وأَنَّي ، وذَا » فَأَمَالُوا حَمْلًا علَى الأَسْمَاء .

= ضمتين وفتحتها بمنزلة فتحتين ، تقول : « هَذَا حِمَارُكَ ، ورأيت حِمَارَك » .

وإنْ كانت مكسورة : جَازَتِ [1] الإمَالَةُ كقولك : مَرَرْتُ بِحِمَارِكِ ، لأنها إذَا غلبت المستعلى فغلبتها غير المستعلى أولى ، وقرأ أبو عمرو : ﴿ عَذَابُ ٱلنَّارِ ﴾ [2] ، ﴿ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ﴾ [3] / ﴿ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ ﴾ [4] ، ﴿ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [5] وَهُوَ كَثِيرُ . ٢٠٥/أ

قال ٱبن ٱلخَبَّاز : فَإنْ اكتنفت [6] الألف رَاءَانِ مَفْتُوحَة قَبْلَهَا ، ومَكْسُورَة بَعْدَهَا ، أُمِيلَتِ الألف ؛ لأَنَّ الراء الأولى المفتوحة لا تكون أقوى من المستعلي ، وإنَّمَا شُبِّهَتْ بِالمستعلى ولَيس فيها استعلاء ، وإذَا غلبت المكسورة المسْتَعْلِيَة التي تمنع الإمالة مكسورة في نَحو : « حَاصِلٍ » .

فَانْ تَغْلِبَ الرَّاءُ المكْسُورَة الرَّاءَ المَفْتُوحَةَ التي لا تمنع الإمالة مَكْسُورَة أَولَى ، وذَلِكَ كقولك : جِئْتُكَ فِي سِرَارَ الشَّهْرِ « وفُلَانٌ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ » ويقرأ أبو عمرو : ﴿ كُنَّا =

(١) في الأصل أجازت .

(٢) سورة البقرة من الآية (١٢٦ ، ٢٠١) وآل عمران (١٦ ، ١٩١) والأنفال (١٤) والحشر آية (٣) ونص على القراءة في البدور الزاهرة (٣٩) .

(٣) سورة آل عمران من الآية (١٧) .

(٤) سورة البقرة من الآية (٢٥٩) .

(٥) سورة النساء من الآية (٣٦) .

(٦) في الأصل اكنفت .

....

= نُعِدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴾ (١) ، ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ الابرارِ ﴾ (٢) ، ﴿ وَإِنَّ ٱلْآخِرَةَ هِيَ دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴾ (٣) وقد ذكرنا علته .

وإذَا قلت مررت بِالأخْيَار وبسَيَّارِ ، فَإِمَالَتُه أَقْوَى مِنْ الإمَالة فِي قولك : مَرَرْتُ بِحِمَارِ ، لأَنَّ الألف ها هنا اكتنفتها ياء وراء مكسورة .

مسألة :

فَعَالِ المبنية على الكَسْر إذَا كانت عَلَمًا كَحَذَامِ وعَرَارِ وظَفَارِ ؛ فإنَّ أَهْلَ الحجاز يبنونه على الكسر ، وبني تميم يُعْربونه ، ويمنعونه الصرف ، إلا ما كان آخره راء نحو : عَرَار في اسم بَقَرَةٍ ، « وظَفَارِ » في اسم بلد .

وسألت شيخنا رَحِمَهُ اللهُ عن علة موافقتهم أهل الحجاز في كسر ما آخره راء ، فقال : لأنَّ بَنِي تميم لغتهم الإمالة فلو أعربوا ما آخره راء لضموه وفتحوه والرَّاءُ تَمنع الأَلِفَ منَ الإِمَالَةِ مَضْمُومَةَ ومَفْتُوحَةً ، فبنوه على الكَسْرِ لِتَتَهَيَّأَ لَهُمُ الإمَالَةُ .

واعلم أنَّ مبنَى الفعل على التصريف ، ألا ترى أنه يكون منه الماضي والمضارع والأمر ؟ وهذا التصَّرفُ جَعَله متمكنًا في بَابِ الاعْتِلَال ، فتسلط التَّغْيِيرُ عَلَيه ، فَخَالَفَ الاسْمَ / في الإِمَالَةِ مَن وجهين : أَحَدُهُمَا : أنه يُمَال وإنْ كَانَتِ الألف ٢٠٥/ب الأخيرة فيه منقلبة عَنِ الواو ، وذَلِكَ نَحْوُ : دَعَا وعَدَا ، وقَدْ ذكرت علة ذلك ، ومنَعَ ابن بابشاذ (٤) أَنْ يُمَالَ « تَابَ » ونحوه مما ألفه التي هي عين منقلبة عن واو وسأل نفسه فقال : لِمَ لا يَجُوزُ إمَالَتُه وهو إذا بني للمفعول بِه قلبت الألف ياء ، كقولك تِيب عَلَيهِ ؟ فأجاب : بَأنَّ بِنَاءَ الفِعْل لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلَهُ غَيرُ لازم ، والأصل بِنَاؤُهُ لِلْفَاعِلِ .

واعلم أَنَّه يَردُ عَلَيه : دَعَا وغَزَى ، وقد أميل : دَعَى وغَزَى ، وله أَنْ يفرق بِأَنَّ الأطراف مَحَالُّ التَّغْيِيرَاتِ .

الجهة الثانية : أَنه يُمَال وإنْ كانت فيه حروف الإستعلاء ، وذلك نحو : قَضَى =

---

(١) سورة ص من الآية (٦٢) .

(٢) سورة آل عمران من الآية (١٩٣) .

(٣) سورة غافر من الآية (٣٩) .

(٤) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/٢٥٤) .

....

= وطغَى للعلة التي ذكرنا من انقلابِهَا يَاءً [١] ولا يوجد في النسخ الأشقَى بالشين المعجمة . قَال الجَوهَرِي [٢] :

يُقَالُ شَاقَنِي [٣] فَشَقَوتَهُ أي : غَلبته في الشقاء .

ومَا كَانَ مِنَ الحُروفُ آخره أَلِفِ لا يُمَالُ ، وذلك نحو : « مَا » و « هَا » و « علَى » و « إلى » « وحَتَّى » . و « أمَّا » علته : أنها صيغ جَوَامد لا مشابكة بينها وبين الاشتقاق ، ولَا أَصْلَ لأَلِفَاتِهَا . بَلْ هِي مبنية هكذا من أول وضعها ، ويدلك على أنَّ أَلِفَاتِها لا أصول لَهَا ما ذكره أبو الفتح في « المنصف » [٤] وهو أنَّ أَلِفَ « مَا » لَو كَانَ أَصْلُهَا واوا أو ياء لقيل : مَوٌّ أَو مَيٌّ وصحت ، كما قالوا : كَيٌّ [٥] لأنَّ الحرف الثنائي مبني على السكون ، فلما قالوا « مَا » علمت أنَّ الألف لا أصل لها ، ولو سَمَّيتَ « بِعَلَى وإلَى » لَمْ يَجُزْ إمَالتهما ، لأنك تجعلهما [٦] من بنات الواو أكثر .

فإنْ قلت : فقد قالوا : عَلَيكَ وإلَيكَ فَقَلَبُوا ٱلْأَلِفَ يَاءَ مَعَ المضمر .

٢٠٦/أ قلت : ذَلِك ليس بأصل الألف ، لأنَّ هذه الياء لو كانت أصل الألف لقيل / من غير الدخول على المضمر : عَلَى زَيدٍ ، ولو سمَّيتَ « بِحَتَّى » و « وأمَّا » جازت إمَالَتهُمَا [٧] لأنَّ أَلِفَهُمَا رابعة ، وهى تقلب « يَاءَ » في التثنية ، كما قلبت ألف حُبْلى فَقِيلَ : حُبْلَيَانِ .

وقَدْ أمالوا بعض الحروف على غير قياس ، فمن ذلك : أنهم قالوا : بَلَى [٨] ، أمالها أبو بكر [٩] عن عاصم [١٠] ، وذلك لأنها أشبهت الفعل حيث قامت بنفسها في الجواب وأغنت عن الجملة المذكورة في السؤال ، وفي التنزيل : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾ [١١] أَي : بَلَى أنْتَ ربُّنَا . واختلف النحويون في « بَلَى » فقال البصريون :=

---

(١) في الأصل تاء .
(٢) لم نجده في الصحاح .
(٣) في الأصل شاقلني .
(٤) انظر المنصف (١/٧) ، (٢/١٥٣) .
(٥) في الأصل وكى .
(٦) في الأصل إمالتها وتجعلها .
(٧) انظر سيبويه (٢/٢٦٧) قال : ومما لا يميلون ألفه « حتى وأما وإلا) وفرقوا بينهما وبين ألفات الأسماء نحو : حبلى وعطشى ، وقال الخليل : لو سميت رجلًا بها وامرأة جازت فيها الإمالة » .
(٨) نص عليه الدمياطي في الإتحاف (١٤٠) وفي البدور الزاهرة (١٢٥) .
(٩) أبو بكر : هو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الكفوفي وهو من رواة عاصم مات سنة (١٩٣) هـ .
(١٠) عاصم : هو عاصم بن أبي النجود ، وهو من القراء العشرة توفي بالكوفة سنة (١٢٨) هـ .
(١١) سورة الأعراف من الآية (١٧٢) .

....

= هِيَ مفْرَدة وقال الكوفيون : أصلها : « بَلْ » ضمت إليها الألف ، وقول البصريين أَولَى ، لأنَّ الإفْرَادَ هُوَ الأَصْلُ .

وقالوا : « يَا زَيدُ» فأمالوا « يَا » [١] لَأَنَّها قويت حيث قامت مقام الفعل وقَوَّى إمَالتها أَنَّ أَولَهَا « يَاء » .

ومما لم يذكره أبو الفتح قولهم : « افْعَلْ كَذَا إمَّا لَا » [٢] وتقديره : « افْعَلْ كَذَا إنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلِ غَيرَه » ومعنى هذا الكلام أنَّ الرجل يؤمر بأشياء فلا يفعلها فيقع منه بعضها . وإنَّمَا أَمَالُوا [٣] « لَا » لأنها قامت مقام الفعل المحذوف ، ولا يفعلون هذا بِها في كل موضع (قامت) [٤] فيه مقام محذوف ، ألا ترى أنك تقول في الجواب « لَا » فلا تميل ، وإنْ قامت مقام الجملة .

والأسماء الموغلة في شبه الحروف كالحروف في منع الإمالة ، وذلك نحو : إذَا ولَدَى وعلَى إذا كَانَتْ اسْمًا ، وذَلِكَ لأنَّ أَلِفَاتِها لَا أصل لها ، والعلة ما ذكرناه مِن كلام أبي الفتح في « مَا » فليستعمل ها هنا ، والعجَمُ يُمِيلونَ « إذَا » وهو لَحْنُ ، وبعض أهل العراق يُميلون « علَى » وهو لحن أيضًا ، وبعضهم يُمِيل « إلَى » وهو لَحْنُ أيضًا .

وقد أمالت (القراء) [٥] « متَى ، وذَا ، وأَنَّى » [٦] أما « متَى » : فلأنَّهَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا فِي الاسْتِفْهَامِ يقول : أَنَا أَزوُرُكَ ، فَتَقُولُ : متَى ؟ وأَمَّا « ذَا » : فلأنه يوصف بِه ويصغر / فتصرف تصرف (الأسماء) [٧] المتمكنة . وأَمَّا « أَنَى » : فلأَنَّ أَلِفَهَا رابعة ، ٢٠٦/ب وهي تقوم بنفسها في الاستفهام ، وقرأ أبو الحسن : ﴿ أنى صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴾ [٨] وهو اسْتِفْهَامٌ علَى سَبِيلِ اسْتِعْظَام الأَمْرِ ، حكى القراءة صاحب الكشاف [٩] ، ويدلك على أنَّ الأَسمَاء المُوغِلَة في شَبَهِ الحروف مثلها في منع الإمَالَة أنهُمْ لَا يُميلوُنَ « إيَّا » مع أنَّ فيه ثلاثة أشياء تحسِّنُ الإمَالَةِ : انْكِسَارُ أوله ، ومجاورة يائه الألفَ ، ووقوع ألفه =

---

(١) زيادة يقتضيها السياق ، انظر المفصل (١٨٧) .

(٢) في الأصل : أن ما لا بفك الإدغام .

(٣) في الأصل إنما به أمالوا .

(٤) زيادة يقتضها السياق .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) انظر سيبويه (٢٦٧/٢) والمفصل (١٨٧) .

(٧) زيادة يقتضيها السياق .

(٨) سورة عبس من الآية (٢٥) .

(٩) قال الزمخشري « وقرأ الحسين بن على ﵄ ﴿ أنى صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴾ بالإمالة على معنى : « فلينظر الإنسان كيف صببنا الماء » الكشاف (٥٦٢/٤) .

قال ابْنِ جِنّي : وَقَدْ أمَالُوا بَعْضَ الكَلَامِ علَى غَيرِ قِيَاس ، قَالُوا : عِنْدِي نَاسٌ ، وقَالَ العجَّاجُ والحَجَّاجُ وذَلِكَ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَال لَا غَير .

انتهى اللمع ، وفرغ منه نسخًا بتاريخ الأربعاء ثالث عشر من شعبان سنة إحدى وتسعين وخمسمائة ، غفر اللّه له ولوالديه ولمن نظر فيه ، ودعا له بالمغفرة والرحمة ولجميع المؤمنين .

= رابعة . فتأمل هذه التنبيهات فإنَّها مُعِينَة علَى استنباطِ التَّعَالِيل .

قال ابن الخباز : وقد شذَّتْ أَشْيَاءُ مِنَ الإِمَالَةِ لَا يُقَاسُ عَلَيهَا ، لأنها مخالفة للقواعد المبنية فمن ذلك قولهم : العَشَى والمَكَا ، فأمالوهما ، وهما من بنات الواو ، والعَشَى :ضَعْفُ البصر وقرئ [1] : ﴿ فأعشيناهم ﴾ [2] ويَدُلُّكَ على أنه من (بنات) [3] الواو قولهم : عَشْوَاءُ . والمَكَا : جُحْرُ الضَّبِّ ، وهو من بنات الواو لقولهم في التثنية مَكَوَانِ ، قال الشاعر : أنشده الجوهري :

٥٢٢ - كأَنَّ خَلِيفَي زَورِهَا ورحَاهُمَا بنى مَكَوينِ ثلما عند صَيدَن [4]

وقالوا : الْكِبَا لِلْكُنَاسَةَ [5] وهو من (بنات) [6] الواو ، لأنه مشتق من الكَبْوة وقالوا الرِّبَا وهو من (بنات) [7] الواو ، يقال : رَبَى الشَّيء يَرْبُوا ، والذي جرأهم على إمالته أَنَّ أَوَّله راء مكسورة ، وقالوا : نَاسٌ فأمالوه في موضع الرفع، والألف زائدة ، لأَنَّ أصْلَه « أُنَاسٌ » ولمَّا حذَفُوا الهمزة أَلْزَمُوه الأَلِفَ واللَّامَ عوَضًا ، والَّذِي جاء في القرآن منه معرفٌ بِاللَّام . وقال عمران بن حطان : =

---

(١) « نسب أبو حيان في البحر المحيط القراءة بالعين إلى ابن عباس وعمر بن عبد العزيز وابن يعمر وعكرمة والنخعي وابن سيرين والحسن ويزيد بن المهلب وأبو حنيفة » البحر المحيط (٣٢٥/٧) .

(٢) سورة يس من الآية (٩) .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) البيت لكثير عزة :

خليفا الناقة : إبطاها ، الزور : أعلى الصدر . الرحى : كركرة البعير . الصيدن : الثعلب . والبيت في الصحاح (خلف) واللسان (صدن) .

واستشهد به على أن المكامن بنات الواو .

(٥) في الأصل : الكناشبة بالشين المعجمة .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) زياد يقتضيها السياق .

....

= ٥٢٣ - أَنْكَرْتُ بَعْدَكَ مَنْ قَدْ كُنْتُ أَعْرِفُهُ مَا النَّاسُ بَعْدَكَ يَا مِرْدَاسُ بالناس [١]

ويقل استعمالهم إياه بِالألف واللام إِذَا رَدُّوا الهمزة / كقول الشاعر : ٢٠٧/أ

٥٢٤ - إنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْـ ـنَ على الأَنَاسِ الآمِنِينَا [٢]

وقد يستعملونه مع حذف الهمزة بغير لام ، وهو قليل . قال أبو خراش الهذَلي :

٥٢٥ - إذ النَّاسُ نَاسٌ والزَّمَانُ بِغِرَّةٍ وإِذْ نَحْنُ لَا تُذْوَى عَلَينَا المَدَاخِلُ [٣]

وقالوا : الحَجَّاجُ والعَجَّاجُ ، فأمالوهما علمين في الرفع والنصب ، وذلك لأنَّ الأَعلام موضوعة على التغيير ، والتغيير يونس بالتغيير ، فإنْ كانا صفتين لَمْ يُمَالَا إلا في موضع الجر ، والحَجَّاجُ : فَعَّالٌ من حَجَّ يحج إذَا قَصَد ، أَو مِنْ حَجَّ إذَا غَلَبَ بِالحُجَّةِ ، أو مِنْ حَجَجْتُ الشَّجَّة إذَا سَبرتُهَا بالمَثَل [٤] لِتَعْلَمَ عُمْقَهَا ، قال أبو ذؤيب :

٥٢٦ - وصُبَّ عَلَيهَا الطِّيب حتَّى كَأَنَّهَا أَسِيٌّ على أُمِّ الدِّمَاغ حَجِيجُ [٥]

والعَجَّاجُ : فَعَّالٌ مِنَ العَجِّ ، وهو رفع الصوت ، ومِنْهُ بَعِيرٌ عَجَّاجٌ ، إِذَا كَانَ لَهُ هَديرٌ عَالٍ ، والعَجَّاجُ : لَقَبُ أَبِي رُؤَبة ، قال رؤبة :

٥٢٧ - قَدْنَوَّهَ العَجَّاجُ بِاسْمِى فَادْعُني بِهِ إِذَا نَادَيتَ بِاسْمِي تَكْفِنِي [٦] =

---

(١) البيت في الكامل ط الإستقامة (١٠٨/٢) والحلبي (٨٩٦) .
واستشهد به على استعمال « الناس » بالألف واللام عوضًا من حذف الهمزة .

(٢) البيت لذي جدن الحميري الملك ، كما في كتاب المعمرين لأبي حاتم (٣٣ ، ٣٤) والجمهرة (١٣٧ ، ١٣٨) والأمالي الشجرية (١٢٤/١) ، (١٢/٢) والخصائص (١٥١/٣) وابن يعيش (٩/٢) ، (١٢١/٥) وشرح شواهد الشافية (٢٩٦) والأشباه والنظائر (١٢٩/١) والخزانة شاهد (١٢٧) وهو من شواهد الضوء على المصباح للإسفراييني . واللسان (نوس) والصحاح (أنس) والغرة لابن الدهان ق (٣٩) مصورة . واستشهد به على تعريف لفظ « ناس » بالألف واللام . مع رد الهمزة المحذوفة ، وذلك قليل .

(٣) البيت في السيرافي (١٤٠/٢) ولم نجده في ديوان الهذليين .
واستشهد به على استعمال لفظ « ناس » بدون ، أداة التعريف مع حذف الهمزة وذلك الاستعمال نادر .

(٤) المثل هنا محركة وهي الحجة التي يسير بها الشجة .

(٥) عليها : أي : على المرأة المذكورة ، الأسي : المشجوج المداوي ، أو الآسي فهو الطبيب المداوي ، أم الدماغ : هي الجلدة الرقيقة التي تجمع ، الحج يقال للشجة إذا وصلت إلى العظم . يقول : كان العنبر الذي يعلوها دم والبيت في ديوان الهذليين (٥٨/١) والديوان ت محمود شاكر (١٣٥/١) والصحاح (أسا) .

(٦) انظر ديوان رؤبة ص (١٦٠) وروايته : =

= وسمعت في بعض (المجالس) [١] الأدبية أَنَّ اسمه عَبْدُ اللّه بْنُ الطَّوِيل [٢] .

فأما قول أبي الفتح رَحِمَهُ اللهُ : (وذَلِكَ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ لَا غير) فيُريد أَنَّ الشيء إذا كثر في كلامهم تصرفوا فيه كما قال أبو على . وإذَا لَمْ تَكْثُر الكَلمة لَمْ يَكْثُرْ التَّصَرفُ فِيهَا .

هذا آخر ما عمدت لإملائه من شرح كتاب « اللمع » وقد جئت به كما ضمنت في خطبته ، ومن تصفحه وتأمله علم صدق دَعْواي / ولَمْ أستعن في مدة ٢٠٧/ب إمَلَائِهِ عليه [٣] بمطالعة كتاب ، وقد أودعته نبذًا مما رويته عن شيخي مجد الدين ابن أبي حفص عمر بن أحمد بن أبي بكر بن مهران [٤] ، برَّد اللّه مضجعه وطيَّب مَهْجَعَه ، فإنَّ حَاليَ معه كما أنشد الإمام عبد القاهر الجرجاني :

٥٢٨ - وكَمْ سَبَقَتْ مِنْه إلي عَوَارِفُ ثَنَائِي مِنْ تِلْكَ العَوَارِفِ وَارِفُ

وكَمْ غُرَرٍ مِنْ بِرِّه ولَطَائِفِ لَشُكْرِي على تِلْكَ اللَّطَائِفِ طَائِف [٥]

ومنْ عثَر لى في هذَا الإملاء على عَثْرَه فليكن العَاثِرُ عَاذِرًا ، غافرًا لِزَلَهِا ، وسَادًّا لِخَلَلِهَا فَإنَّ السعيد منَ عُدَّتْ سَقَطَاته ، وما أحسَنَ ما أَنْشَد أبو إسحاق الزجاج في كتاب المعاني :

٥٢٩ - أَرَدْتُ لِكَيمَا لَا تَرَى لِي عَثْرَةً وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الكَمَالَ فَيَكْمُلُ [٦]

ويُمهِّد عُذْرِي في التقصير أَنِّي لما فتحت بَابَ تَأْليفه فَجِئنَي [٧] مَرَضُ ، غَشِيَنِي به =

= قد رفع العجاج ذكري فادعني باسمي إذا الأنساب طالت يكفني

وهو في مجموع أشعار العرب (١٦٠/٣) والمعاني الكبيرة لابن قتيبة (٤٧٨ - ٥٠٦) وفي تثقيف اللسان لابن مكي (٣٥٨) .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) وهو عبد اللّه بن رؤبة من بني مالك بن سعد بن زيد مناة ابن تميم ، وكان يكني أبا لشعثاء (الشعراء ص ٢٣٠) .

(٣) الضمير في عليه إما راجع إلى الكتاب أو الكاتب وهذا مفهوم من سياق الكلام .

(٤) هو عمر بن أحمد بن أبي بكر بن أحمد بن مهران العراقي النحوي مجد الدين أبو حفص الضرير . برع في النحو وتخرج بمكى بن ريان ، وتصدر بعده لاقرائه وكان في لسانه حبسة عظيمة وعنده ثقل في كلامه ، أتقن العروض والنحو واللغة والشعر وكان مفرط الذكان تخرج به أئمة منهم ابن الخباز . مات سنة (٦١٣هـ) يوم عيد الفطر (البغية ٢١٦/٢) .

(٥) لم نهتد إلى قائلهما : وقد ورد ذكرهما في أسرار البلاغة (١٣/١) ط (١٩٢٥م) .

(٦) قال الفراء : هو لأبي ثروان انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٢/١ ومعاني القرآن للزجاج ٤٢/٢ والخزانة ٥٨٦/٣ وقد ذكر في كتاب الهمع للسيوطي (٥/٢) .

(٧) قال في المصباح (٥٥٤/٢) (فجأ) وفجئت الرجل : أفجأه مهموز من باب تعب وفي لغة : =

....

= من الغَمَّاء ما يَغْشَى الغَرِيقَ مِنَ الماء ، أَشْمَتَ بِيَ العِدَا ، وكدت منه أُسْلِمُ النفس إلى الرَّدَى ، فَلمَّا وطَّنْتُ النفس علَى البَأْسَاءِ ، وقلت لها : إنَّ الجزَعَ مِنْ شِيمَ النِّسَاءِ وَأَنْشَدْتُهَا قولَ أَبي تَمَّامٍ :

٥٣٠ - خُلِقْنَا رِجالًا لِلتَّجلُّدِ والأَسَى وتِلْكَ الغَوَانِي لِلْبُكَا والمَآتِمِ [١]

رميت الجزَعِ بِسَهْمِ الهَجْرِ ، وأَعرضت عَنْه رَجاءَ الأَجْرِ ، فَمَا تَجَاوَزْتُ ذَلِكَ الزمان بِنُغْبَةِ [٢] طَائِرٍ خَائِفٍ إلَّا وقَدْ رذئَ بَعْضُ مَنْ يَعْنِينِي أَمْرُه مِنْ أَهْلِي بِمُرْدِئَةٍ : استَعْذَبَ (بِهَا) [٣] أمرَّ الحِمَام ، وآثَرَ علَى بَرْدِ المَاءِ حَرَّ السَّمَام ، فقلت :

٥٣١ - مَصَائِبُ شَتَّى جُمِّعَتْ في مُصِيبَةٍ وَلَمْ يَكْفِهَا حَتَّى قَفَتْهَا مَصَائِبُ

وأنا مَعَ ذَلِكَ بين أَهل بلدة تجعل رؤيتهم الذَّكِي بليدًا ، ينفرون / من الفضائل ٢٠٨/أ وأَهلها نفور الضَّبِ من البحار ، والنُّون من البِيدِ القِفَار ، كلما زَادَ المَرْءُ بينهم فَضْلا زَادَ عِنْدَهُمْ نَقْصًا ، وقرأت مساعفتهم لَه : ﴿ سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [٤] يبتغُونَ الشُّكْرَ على الأذى ، وتَنْوير العُيون بِالقَذَى ، والموتُ دوُنَ الحكْمِ بِذَا ، واللَّائِقُ أَنْ تُطْوَى أحوالهم على غَرِّهَا خوفًا من عَدْوَى عَرِّهَا ، فأسأل الذي صانَ أوجهنا عن السجود لغيره أنْ يَصُونَ أَلِسَنَتَنَا عَنِ السُّؤال لغيره ، وأَنْ يعرفنا عيوبَ أنفسنا ، ويُشْغِلنا بِسَتْرِها ، وأَنْ يفتح علينا أَبواب رِزقه العميم ومنه الجسيم ، وأَنْ يجمع لنا بين العِلْمِ والعَمَل ، وأَنْ يُحقِّقَ لَنَا هذَا الأمَلَ ، وأَنْ يُصَلِّي علَى نَبِيِّه محمد الذي أرسله شاهدًا ومبشرًا ونذيرًا وداعيًا إلى اللّه بإذْنِه وسراجًا منيرًا ، وعلَى آله الهادين وأصحابه المَهْدِيِّنَ ، وأَنْ يَجْعل ما أمليته خَالِصًا لوجهه الكريم ، إنه أكرم مسئول ، ولديه تحقيق كل مَأْمُولٍ .

فهو حسبي ونعم الوكيل ، غفر اللّه لكاتبه ولوالديه ولأولاده ولذريته ولمن أَعان على نسخه ولمن نظر فيه ودعا لهما بالمغفرة ولجميع المسلمين ، وصلى اللّه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

= بفتحتين : فجئته بغته ... وفجئه الأمر من باب تعب ونفع أيضًا وفاجأه مفاجَاة أي : عاجله .

(١) انظر ديوان أبي تمام بشرح التبريزي (٢٥٩/٣) قاله ضمن قصيدة يمدح بهما مالك بن طوق ويعزيه عن أخيه القاسم بن طوق .

(٢) النغبة : الجرعة .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) سورة الإسراء من الآية (١) .

....

وافق الفراغ من نسخ هذا الكتاب يوم الخميس سادس عشر المحرم سنة ست وثمانين وسبع مائة ، ٧٨٦ هـ .

* * *

أ.د فايز زكي محمد دياب

القاهرة

أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

فهرس الشواهد الشعرية

الهمزة

الباء

التاء

الجيم

الحاء

الدال

الراء

الزاى

السين

الصاد

الضاد

العين

الفاء

القاف

الكاف

اللام

الميم

النون

الهاء

الياء

الألف اللينة

* * *



المراجعُ

أولاً : المخطوطات :

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (مخطوطة دار الكتب رقم ٨٢٨ ، ١١٠٦ نحو) .

٢ - إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لأبي المحاسن عبد الباقي اليمني (مصورة دار الكتب رقم ١١٩٥٩ ح) .

٣ - الإيضاح لأبي على الفارسي (مصورة دار الكتب رقم الكتب رقم ١٩٧٩) .

٤ - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف لصلاح الدين الصفدي (مخطوطة دار الكتب رقم ٣٧ لغة) .

٥ - شرح الإيضاح للعكبري (مخطوطة دارالكتب رقم ٢٠٧ نحو) .

٦ - شرح التسهيل للحسن بن قاسم المرادي (مخطوطة دار الكتب رقم ١٢٦٢٦) .

٧ - شرح الدرة الألفية في علم العربية لعبد العزيز بن جمعة الموصلي النحوي المعروف بابن القواس (مصورة الجامعة العربية رقم ٦٣ نحو) .

٨ - شرح السيرافي على الكتاب (مخطوطة دارالكتب رقم ١٣٧ نحو) .

٩ - شرح السيرافي على الكتاب (مصورة جامعة القاهرة رقم ٢٦١٨١ ، ٢٦١٨٢) .

١٠ - شرح العلائي علي الجمل الجرجانية - مخطوطة الأزهر .

١١ - شفاء الصدور بشرح الشذور لعبد الملك جمال الدين العصامي (مخطوطة دار الكتب) .

١٢ - شرح فصيح ثعلب لابن ناقيًا البغدادي (مخطوطة المتحف العراقي ببغداد) .

١٣ - شرح اللمع لعمر بن ثابت الثمانيني (مخطوطة دار الكتب رقم ١٥٧٠ نحو) .

١٤ - الضوء شرح المصباح للإسفراييني (مخطوطة الأزهر رقم ١٠٥٢) .

١٥ - طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة الأسدي (مصورة دار الكتب رقم ١١٩٨٨ ح) .

١٦ - الغرة لسعيد بن المبارك المعروف بابن الدهان (مصورة الجامعة العربية رقم ٩٣) .

١٧ - الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز (مخطوطة الأزهر رقم ٣٢٨٦ عروسي) .

١٨ - الفتح القريب على مغني اللبيب مخطوطة دارالكتب .

١٩ - المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن هشام اللخمي (مصورة الجامعة العربية رقم ٤٦) .

٢٠ - المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني (مصورة الجامعة العرقية رقم ٣/٣ .

٢١ - منتهى الطلب من أشعار العرب (مخطوطة الدار ٥٣ ش) .

ثانيًا : المطبوعات :

١ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للدمياطي - طبع اليمينة .

٢ - أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي - طبع بريل ١٩٠٩م .

٣ - أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق محيي الدين طبع الرحمانية بمصر .

٤ - الأزمنة والأمكنة لأبي على المرزوقي طبع حيدر أباد - الدكن ١٣٣٢ هـ .

٥ - أسرار البلاغة للجرجاني تحقيق رشيد رضا طبع سنة ١٩٢٥م .

٦ - أسرار العربية لابن الأنباري تحقيق محمد البيطار مطبعة الترقي دمشق .

٧ - الأشباه والنظائر للسيوطي طبع حيدر أباد - الدكن - ١٣٥٩ هـ .

٨ - الأشموني مع حاشية الصبان - المطبعة العامرة الشرقية ١٣٠٥ هـ .

٩ - الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني طبع القاهرة ١٩٠٧م .

١٠ - إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق عبد السلام هارون نشر - دارالمعارف .

١١ - الأصمعيات للأصمعي تحقيق عبد السلام هارون - الطبعة الأولى - نشر دارالمعارف .

١٢ - الأصول لابن السراج تحقيق عبد الحسين محمد الفتلى - مكتبة جامعة القاهرة رقم ٨٦١ - رسائل .

١٣ - إعجاز القرآن للباقلاني . المطبعة السلفية ١٣٤٩ هـ .

١٤ - الأعلام لخير الدين الزركلي طبع القاهرة ١٩٥٩م .

١٥ - الأغاني لابي الفرج الأصفهاني - مطبعة دار الكتب بمصر .

١٦ - الاقتضاب شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوس . تحقيق البستاني - طبع بيروت .

١٧ - الألفاظ المترادفة لعلي بن عيسى الرماني - مطبعة الرافعي ١٣٢١ هـ .

١٨ - الأمالي لأبي السعادات هبة اللّٰه بن الشجري - طبع - حيدر أباد - الدكن ١٣٤٩ هـ .

١٩ - الأمالي لأبي علي القالي البغدادي - مطبعة دار الكتب ١٣٤٤ هـ .

٢٠ - أمالي المرتضى - مطبعة السعادة - طبعة أولى ١٣٢٥ هـ .

٢١ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات لأبي البقاء العكبري . طبع القاهرة ١٩٦١م .

٢٢ - إنباه الرواه للقفطي - مطبعة دار الكتب .

٢٣ - الأنساب للسمعاني .

٢٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري . تحقيق محمد محيي الدين - مطبعة الاستقامة .

٢٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري - طبع ليدن ١٩١٣م .

٢٦ - الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي . تحقيق حسن شاذلي فرهود - ط الرياض ١٩٦٩م .

٢٧ - البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٨ هـ .

٢٨ - البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبد الفتاح القاضي - مطبعة الحلبي .

٢٩ - البداية والنهاية لابن كثير - طبع القاهرة .

٣٠ - بغية الوعاة للسيوطي - مطبعة السعادة ١٣٢٦ هـ .

٣١ - بغية الوعاة للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل - مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٥م .

٣٢ - البيان والتبيين للجاحظ تحقيق السندوبي - نشر المكتبة التجارية .

٣٣ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة - نشر دار إحياء الكتب العربية ١٩٥٤م .

٣٤ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي .

٣٥ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان - طبع دار المعارف .

٣٦ - تاريخ العراق بين احتلالين لعباس العزاوي - طبع بغداد سنة ١٩٣٥م .

٣٧ - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي تحقيق عبد العزيز مطر - نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٦م .

٣٨ - تحفة المودود لابن مالك - مطبعة الجمالية .

٣٩ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق بركات ١٩٦٧م .

٤٠ - التصريح على التوضيح للشيخ خالد - ١٣٢٥ هـ .

٤١ - التصريف الملوكي لابن جني - طبع شركة التمدن الصناعية بمصر .

٤٢ - التعريف بفن التصريف للدكتور عبد العظيم الشناوي - طبع ليبيا .

٤٣ - التكملة لأبي علي الفارسي . تحقيق : كاظم بحر المرجان ، مكتبة جامعة القاهرة رقم ١٠٢٢ رسائل .

٤٤ - تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفوطي . تحقيق : مصطفى جواد .

٤٥ - التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني . تحقيق أحمد مطلوب .

٤٦ - التنبيه على شرح مشكلات الحماية لابن جني . تحقيق : يسري قاسم القواسمي - مكتبة جامعة القاهرة رقم ٨٩٢ رسائل .

٤٧ - تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي . مطبعة السعادة .

٤٨ - تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري . تحقيق عبد اللّٰه درويش - الدار

المصرية للتأليف والترجمة .

٤٩ - الجمل للزجاجي . تحقيق : ابن أبي شنب طبع الجزائر ١٩٥٧م .

٥٠ - جمهرة أشعار العرب لأبي زيد بن أبي الخطاب القرشي .

٥١ - جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي . تحقيق : عبد السلام هارون - نشر دار المعارف بمصر ١٣٨٢هـ .

٥٢ - جمهرة اللغة لأبي بكر بن دريد - طبع - حيدر أباد الدكن ١٣٤٤ هـ .

٥٣ - ابن جني النحوي . لفاضل السامرائي - طبع بغداد ١٩٦٩م .

٥٤ - الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي . تحقيق فخر الدين قباوة - نشر المكتبة العربية بحلب .

٥٥ - جواهر الأدب للإربلي .

٥٦ - حاشية الصبان على الأشموني - المطبعة العامرية الشرقية .

٥٧ - حاشية يس علي التصريح .

٥٨ - حماسة البحتري . تحقيق : كمال مصطفى - المطبعة الرحمانية .

٥٦ - خزانة الأدب للبغدادي تحقيق عبد السلام هارون - نشر دار الكتاب العربي ١٩٦٧م .

٦٠ - خزانة الأدب للبغدادي - المطبعة الأميرية ببولاق - ١٢٩٩ هـ .

٦١ - الخصائص لابن جني . تحقيق : محمد علي النجار - مطبعة دار الكتب ١٩٥٦م .

٦٢ - دائرة المعارف الإسلامية ترجمة محمد الفندي ١٩٣٣م .

٦٣ - دائرة المعارف للبستاني - مجلد (١) طبع بيروت .

٦٤ - الدرر اللوامع لأحمد أمين الشنقيطي - طبع كردستان ١٣٢٨ هـ .

٦٥ - دلائل الإعجاز للجرجاني - طبع القاهرة ١٩٦١ م .

٦٦ - الدولة العباسية - قيامها وسقوطها لحسن خليفة - طبع القاهرة .

٦٧ - ديوان الأخطل .

٦٨ - ديوان الأعشي - نشر مكتبة الجماميز .
٦٩ - ديوان أبي الأسود الدؤلي . تحقيق : عبد الكريم الدجيلي ١٩٥٤م .
٧٠ - ديوان أمية بن أبي الصلت - طبع المكتبة الاهلية ببيروت سنة ١٩٣٤م .
٧١ - ديوان أوس بن جحر - طبع بيروت ١٩٦٠م .
٧٢ - ديوان بشر بن أبي خازم - طبع دمشق .
٧٣ - ديوان أبي تمام بشرح التبريزي . تحقيق : محمد عزام - نشر دار المعارف .
٧٤ - ديوان جرير - طبع بيروت ١٩٦٤م وطبع القاهرة ١٣٢٣ هـ .
٧٥ - ديوان جميل بثينة - طبع بيروت - ١٩٦١م .
٧٦ - ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت .
٧٧ - ديوان حاتم الطائي - طبع بيروت .
٧٨ - ديوان حسان تأليف عبد الرحمن البرقوقي - المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٢٩م .
٧٩ - ديوان حميد بن ثور الهلالي - نشر الدار القومية ١٩٦٥م .
٨٠ - ديوان ابن الدمينة تحقيق أحمد راتب - نشر دار العروبة .
٨١ - ديوان ذي الرمة . تحقيق كارليل - طبع كمبردج ١٩١٩م .
٨٢ - ديوان ذي الرمة - طبع بيروت نشر المكتب الإسلامي ١٩٦٤م .
٨٣ - ديوان رؤبة بن العجاج - طبع برلين .
٨٤ - ديوان زهير مع شرح الأعلم - نشر المكتبة التجارية .
٨٥ - ديوان سحيم عبد العزيز الميمني - نشر الدار القومية ١٩٦٥م .
٨٦ - ديوان طرفة بن العبد - طبع بيروت ١٩٦١م .
٨٧ - ديوان عامر بن الطفيل - طبع بيروت ١٩٦٣م .
٨٨ - ديوان عبد الله بن قيس الرقيات - ط١ أوربا ١٩٠٢م .
٨٩ - ديوان عبيد بن الأبرص - ط بيروت ١٩٦٤م .

٩٠ - ديوان العجاج - تحقيق عزة حسن - ط بيروت .

٩١ - ديوان عمر بن أبي ربيعة - ط السعادة .

٩٢ - ديوان عمرو بن قميئة - تحقيق الصيرفي .

٩٣ - ديوان عنترة بن شداد العبسي - اليوسفية .

٩٤ - ديوان الفرزدق - ط بيروت - المكتبة الأهلية .

٩٥ - ديوان الفرزدق - ط بيروت ١٩٦٤م .

٩٦ - ديوان القطامي - تحقيق إبراهيم السامرائي .

٩٧ - ديوان كعب بن زهير بشرح السكري - ط دار الكتب ١٩٥٠م .

٩٨ - ديوان لبيد بن أبي ربيعة . تحقيق إحسان عباس - طبع سنة ١٩٦٢م .

٩٩ - ديوان المتنبي - عيسى البابي الحلبي ١٩٥٦م .

١٠٠ - ديوان مختارات العرب - ط القاهرة ١٣٠٦ هـ .

١٠١ - ديوان امرئ القيس محمد أبو الفضل - ط المعارف بمصر ١٩٦٤م .

١٠٢ - ديوان امرئ القيس - ط القاهرة ١٣٢٣ هـ .

١٠٣ - ديوان النابغة - ط المكتبة الأهلية بيروت .

١٠٤ - ديوان النمر بن تولب . تحقيق : نوري حمودي - ط المعارف ببغداد .

١٠٥ - ديوان الهاشميات - ط شركة التمدن الصناعية بمصر .

١٠٦ - ديوان الهذليين - نشر الدار القومية ١٩٦٥م .

١٠٧ - الذيل على الروضتين لأبي شامة المقدسي .

١٠٨ - الراعي النميري تأليف محمد حجاب - نهضة مصر ١٩٦٣م .

١٠٩ - الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي . تحقيق : شوقي ضيف - دار الفكر .

١١٠ - رسالة الغفران لأبي العلاء المعري - ط دار المعارف بمصر .

١١١ - روضات الجنات للخوانساري .

١١٢ - سر صناعة الإعراب لابن جني - تحقيق السقا ورفاقه - طبع القاهرة ١٩٥٤م .

١١٣ - سمط اللآلي في شرح أمالي القالي للبكري تحقيق عبد العزيز الميمني - ط دار التأليف والنشر - القاهرة ١٣٣٦م .

١١٤ - شذور الذهب لابن هشام . تحقيق : محيي الدين عبد الحميد .

١١٥ - شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي - طبع القاهرة ١٣٥١ هـ .

١١٦ - شرح الأشموني على الألفية . تحقيق : محيي الدين - مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٥م .

١١٧ - شرح الجمل لابن بابشاذ . تحقيق : مصطفى إمام - مكتبة كلية اللغة العربية .

١١٨ - شرح الحماسة للمرزوقي . تحقيق : عبد السلام هارون ورفيقه - نشر لجنة التأليف - ١٣٧٢ هـ .

١١٩ - شروح سقط الزند - تحقيق : لجنة إحياء آثار أبي العلاء - ط دار الكتب المصرية ١٩٤٦ .

١٢٠ - شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي - المطبعة الأزهرية .

١٢١ - شرح شواهد الشافية للبغدادي . تحقيق محمد نور الحسن وآخرين - ط حجازي بالقاهرة .

١٢٢ شرح شواهد الكشاف لمحب - ط بولاق .

١٢٣ - شرح شواهد المغني للسيوطي - ط لجنة التراث العربي بدمشق ١٩٦٦م .

١٢٤ - شرح ابن عقيل على الألفية - ط ١٣٢٦ هـ . تحقيق محمد محيي الدين .

١٢٥ - شرح القصائد السبع لابن الأنباري . تحقيق هارون - ط دار المعارف ١٩٦٣م .

١٢٦ - شرح الكافية للرضى - المطبعة العامرية ١٢٧٥ هـ .

١٢٧ - شرح المفصل لابن يعيش - ط إدارة الطباعة المنيرية .

١٢٨ - شرح المفضليات للأنباري - لايل - نشر إكسفورد ١٩٢٠م .

١٢٩ - شرح المفضليات . تحقيق : هارون - ط دار المعارف .

١٣٠ - الشعر والشعراء لابن قتيبية - ط المكتبة التجارية ١٩٣٢م .

١٣١ - الصاحبي لابن فارس - المكتبة السلفية ١٩١٠م .

١٣٢ - الصحاح للجوهري . تحقيق : أحمد عبد الغفور - ط دار الكتاب العربي .

١٣٣ - الصناعتين للمسكين - ط الآستانة - ١٣٢٠ هـ .

١٣٤ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي . تحقيق : محمد أبو الفضل - مكتبة الخانجي ١٩٥٤م .

١٣٥ - الطوائف الأدبية - جمع وتحقيق عبد العزيز الميمني - ١٩٣٧م .

١٣٦ - ظهر الإسلام لأحمد أمين .

١٣٧ - العقد الفريد لابن عبد ربه - ط المطبعة الأزهرية ١٩٢٨م .

١٣٨ - فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل للشيخ العدوي . المطبعة الأزهرية ١٩١٤م .

١٣٩ - الفلاكة والمفلوكون لشهاب الملة بن علي الدلجي - ط ١٣٢٢هـ .

١٤٠ - الفهرست لابن النديم - ط ليبزج .

١٤١ - فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي . تحقيق : محمد محيي الدين - ط السعادة .

١٤٢ - القاموس المحيط للفيروزأبادي طبعة أولى ١٣٣٠ هـ .

١٤٣ - قواعد المطارحة لابن إياز . تحقيق : على الفضلي - مكتبة دار العلوم .

١٤٤ - الكامل للمبرد - مطبعة الاستقامة ومطبعة التقدم .

١٤٥ - الكامل في التاريخ لابن الأثير - ط بيروت ١٩٦٦م .

١٤٦ - الكتاب لسيبويه - ط الأميرية ببولاق . ١٣١٦ هـ .

١٤٧ - كشف الظنون لحاجي خليفة - ط دار المعارف ١٩٤١م .

١٤٨ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري - ط الاستقامة ١٩٥٣م .

١٤٩ - لسان العرب لابن منظور - الدار المصرية للتأليف والنشر .

١٥٠ - مبادئ اللغة للإسكافي - ط السعادة ١٩٦٨م .

١٥١ - مجالس ثعلب . تحقيق : عبد السلام هارون - ط دار المعارف .

١٥٢ - مجمع الأمثال للميداني - ط الخيرية ١٣١٠هـ والمحمدية ١٩٥٥م والبهية المصرية .

١٥٣ - مجموعة أشعار العرب - ط برلين ١٩٠٣م .

١٥٤ - المحتسب لابن جني . تحقيق : النجدي وشلبي - ط القاهرة ١٩٦٩م .

١٥٥ - المحصول في شرح الفصول لابن إياز . تحقيق : محمد صفوت - كلية اللغة العربية .

١٥٦ - المخصص لابن سيدة - ط الأميرية - ١٣١٦ هـ .

١٥٧ - المدارس النحوية لشوقي ضيف - ط دار المعارف .

١٥٨ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي .

١٥٩ - المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب . تحقيق : مصطفى جطل - مكتبة جامعة القاهرة رقم ١٠٣٨ رسائل .

١٦٠ - مسائية أبي زيد الأنصاري - ط الكاثوليكية ١٨٩٤م .

١٦١ - معاني الشعر للأشنانداني - ط دمشق ١٩٢٢م .

١٦٢ - معاني القرآن للفراء . تحقيق : محمد علي النجار ١٩٥٥م .

١٦٣ - المعاني الكبير لابن قتيبة - ط حيدر آباد - الدكن - ١٣٤٩ هـ .

١٦٤ - معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم العباسي .

١٦٥ - معجم الأدباء لياقوت - ط دار المأمون .

١٦٦ - معجم البلدان لياقوت - ط بيروت .

١٦٧ - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة - ط الترقي بدمشق ١٩٦٠م .

١٦٨ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري . تحقيق : السقا - الطبعة الأولى ١٩٤٥م .

١٦٩ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم وضع محمد فؤاد عبد الباقي .

١٧٠ - المعمرون لأبي حاتم السجستاني - ط السعادة ١٣٢٥ هـ .

١٧١ - مغني اللبيب لابن هشام . تحقيق : محمد محيي الدين - ط المدني - نشر التجارية .

١٧٢ - المفصل للزمخشري - ط الكوكب الشرقي بالإسكندرية ١٢٩١ هـ .

١٧٣ - المقاصد النحوية هامش الخزانة .

١٧٤ - مقاييس اللغة لابن فارس . تحقيق : عبد السلام هارون - نشر دار إحياء الكتب العربية ١٣٦٦ هـ .

١٧٥ - مقامات الحريري - المطبعة الحسينية ١٩٢٥م .

١٧٦ - المقتضب للمبرد . تحقيق : الشيخ عضيمة - نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٣٨٨ هـ .

١٧٧ - المقرب لابن عصفور . تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ورفيقه .

١٧٨ - المقصور والممدود لابن ولاد - ط السعادة .

١٧٩ - الممتع في التصريف لابن عصفور الأشبيلي . تحقيق : فخر الدين قباو طبعة أولى سنة ١٩٧٠م .

١٨٠ - المنصف لابن جني - ط البابي الحلبي .

١٨١ - الموجز لابن السراج . تحقيق : مصطفى الشيمي - ط مؤسسة بدران للطباعة والنشر ببيروت ١٩٦٥م .

١٨٢ - الموشح للمرزباني - ط السلفية .

١٨٣ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردي - ط دار الكتب ١٩٣٦م .

١٨٤ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري - ط جمعية إحياء مآثر علماء العرب بمصر ١٢٩٤ هـ .

١٨٥ - نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي - الطبعة الرابعة ١٩٥٤م .

١٨٦ - النقائض بين جرير والفرزدق - ط الصاوي ١٩٣٥م .

١٨٧ - نكت الهميان في نكت العميان لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي . تحقيق : أحمد زكي .

١٨٨ - نوادر أبي زيد - ط الكاثوليكية ببيروت ١٣٠٨هـ ، وط بيروت ١٨٩٤م .

١٨٩ - هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي - ط إستانبول ١٩٥١م .

١٩٠ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي - ط السعادة ١٣٢٧ هـ .

١٩١ - وفيات الأعيان لابن خلكان . تحقيق : محمد محيي الدين - ط نهضة مصر ١٩٤٨م .

١٩٢ - يتيمة الدهر لأبي منصور الثعالبي . تحقيق : محمد محيي الدين - المكتبة التجارية .

الفهرس العام

رقم الإيداع
2002/5648
I.S.B.N **الترقيم الدولي**
977-342-053-1

(من أجل تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم .. السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته ..

نشكر لك اقتناءك كتابنا : « توجيه اللمع » ورغبة منا في تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ ، وباعتبار أن رأيك مهمٌّ بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائمًا بملاحظاتك ؛ لكي ندفع سويًا مسيرتنا إلى الأمام ويعود النفع على القارئ والدار .

*** فهيًا مارس دورك في توجيه دفة النشر باستيفائك للبيانات التالية :-**

الاسم كاملًا : .... **الوظيفة :** ....

المؤهل الدراسي : .... **السن :** ....

الدولة : .... المدينة : .... حي : .... شارع : ....

ص.ب : .... تليفون : .... فاكس : ....

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

□ أثناء زيارة المكتبة □ ترشيح من صديق □ مقرر □ إعلان □ معرض

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : .... المدينة .... العنوان ....

- ما رأيك في عملنا في الكتاب ؟

□ عادي □ جيد □ ممتاز (لطفًا وضح لِمَ) ....

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

□ عادي □ جيد □ متميز (لطفًا وضح لِمَ) ....

- ما رأيك في سعر الكتاب ؟

□ رخيص □ معقول □ مرتفع (لطفًا وضح لِمَ) ....

عزيزي انطلاقًا من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطوير وباعتبارك من قرائنا فنحن نرحب بملاحظاتك النافعة ... فلا تتوانَ ودَوِّن ما يجول في خاطرك : -

....

....

....

....

دعوة : نحن نرحب بكل عمل جاد يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرع منه ، والكتب المترجمة عن العربية للغات العالمية - الرئيسية منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال

عزيزي القارئ أعد إلينا هذا الحوار المكتوب على ص.ب ١٦١ الغورية - القاهرة لنراسلك ونزودك ببيان الجديد من إصداراتنا

(من أجل تواصل بنّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم :

نشكرك على اقتنائك كتابنا هذا ، الذي بذلنا فيه جهدًا نحسبه ممتازًا ، كي نخرجه على الصورة التي نرضاها لكتبنا ، فدائمًا نحاول جهدنا في إخراج كتبنا بنهج دقيق متقن ، وفي مراجعة الكتاب مراجعة دقيقة على ثلاث مراجعات قبل دفعه للطباعة ، ويشاء العلي القدير الكامل أن يثبت للإنسان عجزه وضعفه أمام قدرته مهما أوتي الإنسان من العلم والخبرة والدقة تصديقًا لقوله تعالى :

﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ (النساء : ٢٨)

فأخي العزيز إن ظهر لك خطأ مطبعي أثناء قراءتك للكتاب فلا تتوان في أن تسجله في هذا النموذج وترسله لنا فنتداركه في الطبعات اللاحقة ، وبهذا تكون قد شاركت معنا بجهد مشكور يتضافر مع جهدنا جميعًا في سيرنا نحو الأفضل .

الخطأ	رقم الصفحة	السطر

شاكرين لكم حسن تعاونكم . . ،